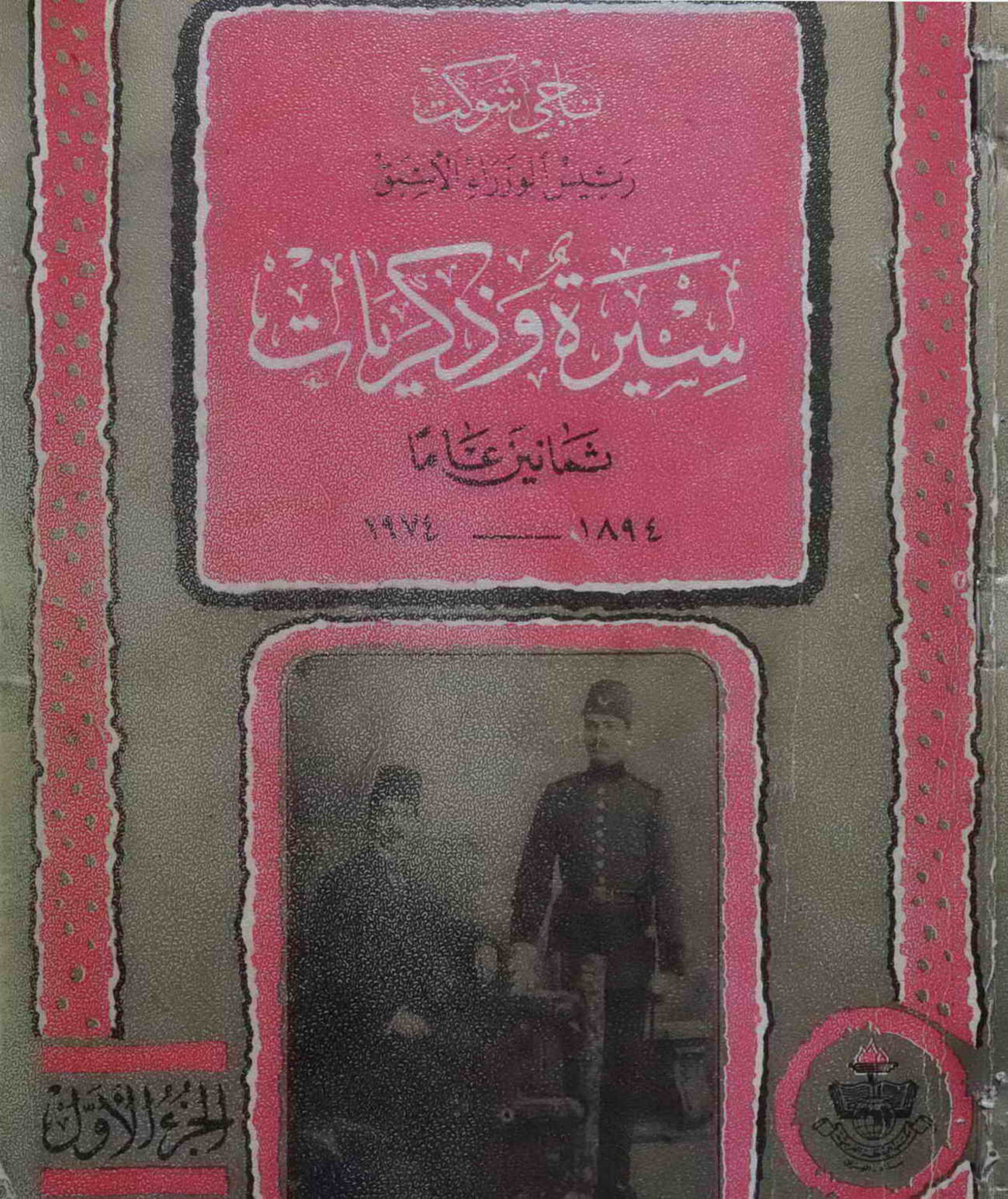

ناجي شوكت
رئيس الوزراء الأسبق
سيرة وذكريات
ثمانين عاما
١٨٩٤ ـــــ ١٩٧٤
الجزء الأول


سيرة وذكريات

الجُزءُ الأَوَّلُ

ناجي شوكت
رئيس الوزراء الأسبق



سيرة وذكريات

ثمانين عاماً

١٨٩٤ ـــــــ ١٩٧٤



منشورات مكتبة اليقظة العربية

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

« من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا » .

صدق الله العظيم

سورة الأحزاب : الآية (٢٣)

— وبعــد —

هذه ذكريات رجل تجاوز الثمانين من عمره ، وقاسى ما قاساه في حربين عالميتين : حرب ١٩١٤ – ١٩١٨ م ، حيث اشترك في القتال فجرح وأسر ، وحرب ١٩٣٩ – ١٩٤٥ م ، حيث كابد التشرّد وآلام السجون في العراق وفي خارجه : وقد عاصر ست حكومات ، أو ستة من أنواع الحكم وهي : الحكم الملكي العثماني والاوتوقراطي ، وحكمه الدستوري ، وحكم الاحتلال البريطاني ، وحكمه الانتدابي ، ثم الحكم الملكي شبه المستقل . والحكم الجمهوري الذي كان يراه أفضل أنواع الحكم منذ كان طالباً في كلية الحقوق بجامعة اسطنبول في العقد الثاني . وقد كان في بعض هذه العهود يصعد إلى القمة تارة ، ويهبط إلى الحضيض تارة أخرى . وسيجد القاريء في هذه الذكريات حقائق دامغة ، ومعلومات دقيقة ، ووثائق ومستندات لا شائبة فيها.

فبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى في أخريات عام ١٩١٨ م . وسقوط الحكم الفيصلي في دمشق في أواسط عام ١٩٢٠ م ، شرع الضباط العراقيون

الذين اشتركوا في الثورة التي أعلنها الحسين بن علي شريف مكة المكرمة على الترك في العودة الى العراق فكان فيهم بعض الحقوقيين المتخرجين من جامعة اسطنبول في العهد العثماني، فأسهموا في الحكومة التي قامت فيه تحت الانتداب البريطاني. وقد بدأ صراع عنيف بين رجال الحكم العراقي ورجال الانتداب البريطاني استمر عشر سنوات ، وانتهى بدخول العراق عضواً في عصبة الامم. حيث انتهى الانتداب على صورة رسمية ، وبدأ نزاع من نوع آخر ولكن بين الساسة والاحزاب، انتهى بثورة الشعب والجيش ضد الطغيان البريطاني الذي كان يلعب بمقدرات العراق السياسية من وراء ستار ، تساعده ثلة من الساسة الذين ربطوا مصيرهم بمصيره . وكان المأمول أن تتحسن الأحوال العامة في البلاد بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وينحسر التدخل البريطاني انحساراً تاماً ، ولكن سير الأمور أثبت العكس . فكان صراع عنيف بين الفئة الحاكمة المسندة من قبل الاجنبي ، وفئات الشعب المتطلعة الى الانعتاق والحرية، حتى قامت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وهي الثورة التي وضعت حداً نهائياً بين عهدين متباينين ونظامي حكم مختلفين ، مما سيطلع عليه القارىء الكريم بين صفحات هذا الكتاب .

ويسرني أن أهدي هذه الذكريات الى جيل الاحفاد الصاعد ، جيل الجمهورية الخالدة ، جيل الثورة الباسلة ، جيل الشباب الذي ستقع على عاتقه مسؤوليات جسام في مستقبل حياتهم السياسية والاجتماعية . آملاً أن يأخذو منها بعض الدروس والعبر ، وان يتحملوا المسؤولية بايمان وثقة في النفس ليبلغوا الأهداف السامية .

وقبل أن أختتم هذه الكلمة أرى من الواجب أن أشكر الصديق العزيز السيد عبد الرزاق الحسني الذي ساعدني على تدوين هذه الذكريات ، وتبويبها، والاشراف على طبعها ،والسلام على من اتبع الهدى .

ناجي شوكت

بسم الله الرحمن الرحيم

(ربّنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا)

مقدمة الطبعة الثانية

بعد ان فرغت من طبع كتابي « سيرة وذكريات ثمانين عاماً » قدمت نسخاً منه الى بعض الاصدقاء والذوات ممن رأيت ان اطلعهم عليها . وقد تلقيت – ببالغ الشكر والاعتزاز – رسائل تقدير وتثمين من بعض هؤلاء ، ولم ير آخرون موجباً للكتابة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد نُقل إليّ ان نشر كتابي هذا كانت له ردود فعل في الاوساط المختلفة بعضها ايجابي ، والبعض الآخر سلبي . فمن مقدّر لجهودي وصدق مقولتي ، ومن منتقد اما بسبب عدم إلمامه بالامور التي كانت سائدة في الحقبة التي عاصرتها ودونت أخبارها ، وإمّا لسبب شخصي لا يمتِ الى التاريخ أو الاحداث بصلة .

وكما أني تلقيت ببالغ الشكر والاعتزاز تقدير البعض ، فقد تلقّيت النقد ايضاً برحابة صدر وثقة بالنفس فلم امتعض حتى مما قاله البعض لدوافع شخصية ، اذ لم يكن في وسعي الاهتمام بذلك كلّه ، ما دمت كتبت ما كتبته بصدق وايمان عن كل ما شاهدته بنفسي أو اشتركت فيه شخصياً . وكان كل ما كتبته يستند الى الوثائق والمستندات التي ما زلت احتفظ بأصولها أو نسخها . وأرجو ان يثق القارىء الكريم بأني ما قصدت الاساءة الى أحد ، او التعرّض بأحد ، وانما وجدت من واجبي ان أدوّن كل شيء عرفته بصدق وامانة

واخلاص ، ليطلع الاحفاد ، جيل الثورة الصاعد ، على الغثّ والسمين من احداث تاريخنا في تلك الحقبة من الزمن، وليحيطوا علماً بما جرى في أيام الآباء والاجداد . فان كنت هفوت في بعض ما جاء في الكتاب – كما قيل – فاني أطلب المغفرة من باري النسمات . واذا كانت العاطفة قد ساقتني الى بعض ما لا يرضي البعض ، فحسبي اني بشر لا حجر فصرت أقسو في بعض الاحيان وأرفع الستار عن بعض مخازي من كانت مقدرات البلاد في أيديهم عشرات السنين ، فكانوا أشد بلاء على البلاد والوطن والامة العربية حتى من أولئك الذين أذلّونا ، وقد قاسيت على أيديهم التشريد وعذاب السجون « ثلاثة سجون : أمريكية ، وانكليزية ، وعراقية » كما لقي الآخرون من اخواني الابعاد والشنق والتشريد لمجرد اننا كنا ندافع عن كرامة بلادنا واستقلالها ، وكرامة الامة العربية وانا أترك للقارىء الكريم ان يحكم بما يراه بعد أن يطلع على كل ما في الكتاب من صغيرة وكبيرة .

ولا يسعني – قبل ان اختم هذه الكلمة – إلاّ ان انشر بكل فخر واعتزاز الرسالة التي تلقيتها من الاستاذ حسين جميل ، وهو أحد الاقانيم الثلاثة للحزب الوطني الديمقراطي (كامل الجادرجي – حسين جميل – محمد حديد) وزعمائه الآخرين البارزين وكان قد شهد معظم الاحداث التي ورد ذكرها في كتابي ، كما أنشر رسالة تلقيتها من نجل المرحوم السيد ابراهيم الواعظ يدافع فيها عن والده . واني لا أشك ان له الحق في الدفاع عن والده لأبرهن بنشرها بأني ما قصدت الاساءة الى أحد في كل ما كتبته ، ولا سيما في هذه القضية فان المبالغ التي جمعت باشراف لجنة التبرعات ، قُصد بها تخليد رجل ضحى بحياته في سبيل كرامته وكرامة بلاده واستقلالها. ويظهر ان صور الاحكام التي صدرت في هذه القضية وبعث بها نجل المرحوم كانت بالافراج لا بالبراءة . وفيما يلي رسالة الاستاذ حسين جميل ثم رسالة السيد مصطفى الواعظ .

بغداد في ٢٩/ ٣/ ١٩٧٥

الاخ الكبير الكريم الاستاذ ناجي شوكت حفظه الله

أهديكم وافر تحياتي واحترامي وارجو ان تكونوا بخير وصحة ، وبعد :

أتقدم إليكم بالشكر الجزيل على تفضلكم باهدائكم اياي كتابكم القيم « سيرة وذكريات » هذا الكتاب الذي كنت انتظر صدوره لأبادر الى قراءته ، مذ عرفت انه دوّن وأعطي للمطبعة ، وذلك لمعرفتي بمدى مشاركتكم الواسعة في أحداث العراق ، وسعة اطلاعكم على دخائل سياسته وخفايا وقائعه ، ومعرفتي بصدقكم وصحة روايتكم . فلما ان تفضلتم باهدائه لي في أول يوم صدوره ، انصرفت إليه ، وانشغلت به لم اتركه إلى كتاب سواه ، او قراءة أخرى — على خلاف ما اعتدت من قراءة أكثر من كتاب واحـــد في اليوم الواحد ، اقرأ هذا واتركه إلى سواه ثم أعود الى الكتاب الاول — ولكن كتابكم شدّني إليه ، ولم استطع تركه إلى قراءة اخرى فأتممت قراءته في ثلاثة أيام وهو بـ(٦٦٠) صفحة ، قرأته قراءة دارس متمعن . وقد استعدت بهذه القراءة تاريخ العراق الحديث مدوناً بصدق وأمانة ، وتوفيقكم في عرض احداثه عرضاً جميلاً منطقياً، وتحليل الكثير من وقائع تاريخه وتفسيرها تفسيراً سليماً . والكتاب الى جانب ذلك كشف ، ولأول مرة ، خفايا بعض الاحداث المهمة ، وعرّف الشعب وجمهور القراء ما كان يجري وراء الستار . ومـــن ناحيتي — على اني عاصرت تاريخ العراق منذ خمس وأربعين سنة وقرأت كثيراً من تاريخه الحديث وأحداثه ووقائعه — عرفت عن طريق كتابكم جوانب مهمة من هذا التاريخ كنت أجهلها .

لهذا كله فانكم بكتابكم القيّم هذا ، خدمتم تاريخ العراق الحديث خدمة عظيمة تسجل لكم بالشكر والثناء والتقدير ، وأضفتم الى المكتبة العربية ثروة لا تقدّر بثمن .

أكرر لسيادة الاخ الكبير الكريم الشكر والامتنان على تفضله باهدائي الكتاب ، جزاكم الله على ما قدمتم لوطنكم من خدمات في الماضي والحاضر خير الجزاء . ويكفيكم تقدير مواطنيكم وحب أبناء شعبكم ، وثناء التاريخ على ما قدمتم ، وهذا خير جزاء .

حفظكم الله وأمد في عمركم وصانكم من كل سوء. مع أطيب التحيات وأحسن التمنيات .

من المخلص

حسين جميل

رسالة السيد مصطفى الواعظ :

سيـــدي

تحيـــة :

اجتمع في شخصك من خلال الثمانين عاماً، رجل القانون ورجل الادارة ورجل الدبلوماسية ورجل السياسة ، وحين سطر قلمك تلك السيرة فلا جناح عليك ما سطرته عن شخصك ، أما حين تتعرض – ظلماً – برجل – وهو في رحاب الله – لا يقل عنك مركزاً بين أبناء وطنه ، أباً وعائلة . ولا يقل عنك بذلاً وخدمة لعروبته وإسلامه ووطنه ، واعظاً ومحامياً، نائباً وقاضياً ، أديباً ومؤرخاً ، فانها – ويا للأسف – (كبوة) الاصيل و (زلة) الحكيم ، ويا لهما من (كبوة وزلة) .

وأختم قولي مستشهداً :

« يا أيها الذين آمنوا ، إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ان تصيبوا قوماً بجهالة ، فتصبحوا على ما فعلتم نادمين » .

المخلص

مصطفى ابراهيم الواعظ

بغداد ١٤/ ٤/ ١٩٧٥

كلمـــة

رأيت ان خير ما استهل به كتابة هذه المذكرات ، نقل النص الأصلي وبلغته التركية لما سجله المرحوم والدي في يوم ولادتي على ظهر الصفحة الأولى من القرآن الكريم ، الذي كان يحتفظ به بصورة دائمة ، مع ترجمة هذا النص باللغة العــربية .

فها إني تجاوزت الثمانين من عمري، وقد استجاب الباري تعالى دعـــاء والدي فأمدّ في عمري ، ومنحني الصحة والعافية ، وبوّأني أعلى المناصب وأرفعها في بلادي العزيزة . وكان رائدي الاخلاص للوطن ، والتضحية في سبيل الأمة . فالحمد لله والشكر له تعالى حيث حقق طموح والدي، رحمه الله برحمته الواسعة ، الذي رعاني بشفقته، وأجزل علي من نعمه ، وما زال بي هكذا حتى وافاه أجله المحتوم .

النص باللغة التركية

نور ديده مز محمد ناجنيك قدم نور عالم وجود أولمس أوج يوز طقوز سنه ماليه سي مارتنك اون اوجنجي وأوج يوز أون سنة هجرية قمرية سي رمضان شريفنك يدنجي جمعة ايرتس كيجه سنك ساعت بر نده‌در .

جناب واهب الآمال تنزهت ذاته وصفاته عن القرين والامثال حبيب أكرمي صلى الله عليه وسلم أفندمز حضرتلرنيك واشبو قرآن عظيمك حرمتنه كندوسني بزه ياغشلاسون وكندو سنه عمر طويل وتوفيق لي عديل احســـان بويوسون وهيج بر الم وكدريني بزه كوستر مسون . آمين ثم آمين بجاه سيد المرسلين .

ترجمة الكلمة التركية

أبصر قرة عيننا محمد ناجي نور عالم الوجود في الساعة الواحدة من ليلة يوم السبت المصادف السابع من شهر رمضان المبارك لسنة ١٣١٠ الهجرية ، والثالث عشر من شهر آذار لسنة ١٣٠٩ الرومية .

فيا واهب الآمال ، الذي تنزهت ذاته عن الاقران والامثال ، بجاه حبيبك الاكرم صلى الله عليه وسلم ، وبحرمة كتابك العظيم هذا ، منّ به علينا ، وأحسن إليه ، وامنحه العمر الطويل ، والتوفيق الذي ليس له بديل ، واحفظه اللهم من أي مكروه يسبب لنا الآلام آمين ثم آمين بجاه سيد المرسلين .

موجز لترجمة الحياة

ولدت في مدينة الكوت القائمة على الضفة اليسرى من دجلة في جنوبي بغداد في ٢٥ آذار ١٨٩٣ م . حيث كان والدي يشغل منصب القائم مقامية فيها . فهو شوكت باشا ابن الحاج رفعت بك ابن الحاج أحمد آغا (ينيچري آغا سي بغداد) أما والدتي فهي فاطمة بنت راغب بك، أكبر أنجال سليمان فائق بك ابن الحاج طالب كهية الوالي داود باشا . وسليمان فائق هذا هو المؤرخ العراقي الشهير ، ووالد المرحومين : محمود شوكت باشا وحكمت بك . وقد أتممت تعلم القرآن في « الحلة » حيث انتقل والدي من الكوت اليها ليشغل منصب القائم مقامية فيها . ولما بلغت السابعة من عمري التحقت بالمدرسة الابتدائية ، ثم انتقلت الى المدرسة الاعدادية ، حيث أنهيت الدراسة التي استغرقت سبع سنوات فيها . ثم التحقت بكلية الحقوق في جامعة استانبول سنة ١٩٠٩ وتخرجت فيها سنة ١٩١٣ وكان والدي قد انتخب لعضوية مجلس المبعوثان العثماني ، واصطحبني لاكمال تحصيلي العالي فيها .

كان أول منصب حكومي تقلدته بعد تخرجي من الحقوق هو (معاون المدعي العام) في محكمة بداءة الحلة بموجب الارادة الشاهانية الصادرة في الثامن من شباط سنة ١٣٣٠ رومية . ولما أعلنت الحرب العالمية الاولى في أواسط عام ١٩١٤ م ، التحقت بكلية ضباط الاحتياط في الرابع عشر من أيلول ١٩١٤ اذ دعي جميع خريجي الجامعات والمدارس الاعدادية الى الخدمة في الجيش ، وتخرجت فيها برتبة وكيل ضابط ، فألحقت بفوج الحراسة لموقع بغداد ، واشتركت بهذه الصفة في الفوج الذي طارد قوات الجنرال طاوزند المنسحبة من جوار سلمان باك إلى مدينة الكوت في ٣ كانون الاول ١٩١٥ م وبقيت في

هذا الفوج الرابع للفرقة الخامسة والثلاثين التي ضربت الحصار على القوات المذكورة حتى اذا حاولت القوات البريطانية الزاحفة من البصرة بقيادة الجنرال آيلمر فك الحصار عن القوات المحصورة بقيادة الجنرال طاوزند؛ كلفت الفرقة التركية المذكورة بصد هـذه المحاولة . وعندما اصطدم الجيشان : العثماني والبريطاني في شيخ سعد ، قرب علي الغربي ، أصبت بجروح بليغة نقلت على أثرها الى بغداد للتداوي ، حتى اذا التأمت جروحي وشفيت من مرضي عينت مرافقاً لقائد الطيران الألماني في الجيش العثماني السادس ، وهو يومئذ الزعيم فون أولوغ بعد ان رفعت الى رتبة ملازم ثان . ولما استأنف الجيش البريطاني القتال للزحف على بغداد ، سافر مقر الطيران المذكور الى الكوت للاسهام في عرقلة الزحف . فلما تفوقت القوات البريطانية الزاحفة على القوات التركية المنهكة ، واضطر الاتراك للانسحاب الى بغداد ، وقعت أسيراً بأيدي الانكليز في أوائل آذار ١٩١٧ فأرسلت مع بقية من أسر الى البصرة فالهند حيث معتقل بلاري بولاية حيدر آباد .

وكان الحسين بن علي ، شريف مكة المكرمة ، قد أعلن الثورة على الاتراك في التاسع من شعبان ١٣٣٤ هـ ، والعاشر من حزيران ١٩١٦ م . وكانت بريطانية قد أسرّت الى العرب الذين كانوا يقاتلون في صفوف الجيش العثماني فأسروا من قبل الجيش البريطاني ، انها لا تمانع من يرغب منهم في الالتحاق بقوات الشريف حسين ، وانها ستيسر لهم سبل هذا الالتحاق اذا أظهروا الرغبـة في ذلك . وقد انتهزت هذه الفرصة فالتحقت بالثورة المذكورة ، وعينت مرافقاً لقائد الفرقة الأولى للجيش النظامي العربي الذي كان يقوده الأمير فيصل ، ثالث أنجال الشريف حسين . وقبل أن يتقدم جيش الأمير نحو دمشق بمدة قصيرة ، تقرر ايفادي الى العراق في مهمة خاصة فتوجهت الى القاهرة لاسافر اليه بطريق البحر ، ولكن سرعان ما دخل الجيش العربي الشام فانتفت الغاية من سفري الى العراق ، وعدت الى دمشق بحسب الأوامر التي صدرت إليّ ، وعينت مشاوراً للحقوق في ديوان الشورى الذي كان يرأسه المغفور له

ياسين باشا الهاشمي ، ومن ثم حصلت على اجازة قصيرة وجئت الى بغداد في أول حزيران ١٩٢٠ فوجدت الحركة الوطنية في أوج ذروتها ، وفي عمل دائب من أجل تقوية الشعور بالواجب المقدس والتضحية بكل غال وعزيز فانتميت الى (حزب الحرس) وهو الحزب الذي أخذ على عاتقه التمهيد لاشعال الثورة ضد الاحتلال البريطاني .

ولما اتخذ الانكليز قرارهم النهائي في السابع عشر من حزيران ١٩٢٠ بالاعداد لانتخاب مؤتمر عام يقرر مستقبل البلاد السياسي ، قبل ان تندلع الثورة في الثلاثين من الشهر المذكور ، صرت عضواً في لجنة اعداد قانون الانتخاب لهذا المؤتمر .

أدون فيما يلي الوظائف التي أسندت إليّ بايجاز ، وسأعود الى ايضاح كل منها باسهاب : —

١ — عينت معاوناً لمتصرف لواء بغداد في ٣١ كانون الثاني ١٩٢١ ثم وكيلاً له في أول تشرين الاول ١٩٢١ وقد استقلت من ذلك في ١٠ أيار سنة ١٩٢٢ .

٢ — أعيد تعييني متصرفاً للواء الكوت بالوكالة في ١٨ أيلول ١٩٢٢ وفي آذار ١٩٢٣ أصبحت متصرفاً أصيلاً .

٣ — نقلت الى متصرفية لواء الحلة في ١٣ مايس ١٩٢٣ .

٤ — نقلت الى متصرفية لواء بغداد في ٢٢ مايس ١٩٢٤ وأشغلت مع المتصرفية (أمانة العاصمة) بالوكالة لبعض الوقت.

٥ — نقلت الى متصرفية لواء الموصل في ٥ تموز ١٩٢٦ ترفيعاً الى الدرجة الاولى . وفي ١٨ حزيران ١٩٢٧ سحبت يدي عن العمل لأسباب سأذكرها .

٦ — عدت الى الخدمة متصرفاً للواء بغداد في ٤ آب ١٩٢٧ وانتخبت نائباً عن لواء الديوانية في مجلس النواب في دورته الثانية عام ١٩٢٨ .

٧ – بعد انتخابي نائباً ، دخلت وزيراً للداخلية في (الوزارة السعدونية الثالثة) في الثالث من حزيران ١٩٢٨ .

٨ – ولما تألفت (الوزارة السعدونية الرابعة) في ١٩ أيلول ١٩٢٩ دخلت وزيراً للعدلية فيها .

٩ – وبعد انتحار السعدون وتأليف وزارة ناجي السويدي في ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩ دخلت وزيراً للداخلية فيها .

١٠ – مثلت العراق في مؤتمر الكويت في شباط ١٩٣٠ ، وهو المؤتمر الذي هيأ اجتماع الملك فيصل بالملك عبد العزيز آل سعود.

١١ – بعد استقالة وزارة ناجي السويدي في آذار ١٩٣٠ عينت وزيراً مفوضاً للعراق في أنقره في ١٤ آب ١٩٣٠ .

١٢ – دخلت وزيراً للداخلية في وزارة نوري السعيد الثانية المؤلفة في ١٩ تشرين الاول ١٩٣١ وانتخبت نائباً عن لواء الدليم .

١٣ – ألفت الوزارة للمرة الاولى في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢ واحتفظت بمنصب وزارة الداخلية فيها وقد استقالت وزارتي في ٢٣ آذار ١٩٣٣ .

١٤ – دخلت وزيراً للداخلية في وزارة جميل المدفعي الاولى ، المؤلفة في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٣ .

١٥ – بعد استقالة وزارة المدفعي بشهرين ، عينت وزيراً مفوضاً للعراق في أنقره للمرة الثانية في ١٢ مايس ، ولبثت في هذا المنصب الى أواخر عام ١٩٣٨.

١٦ – دخلت وزيراً للداخلية في وزارة نوري السعيد الثالثة ، التي تألفت في ٢٥ كانون الاول ١٩٣٨ وأشغلت منصب رئيس الوزراء بالوكالة في ١٢ كانون الثاني ١٩٣٩ ثم استقلت من منصبي الوزاري أثر اختلافي مع رئيس الوزراء في ٢٦ نيسان ١٩٣٩ .

١٧ ـ دخلت وزيراً للعدلية في وزارة رشيد عالي المؤلفة في ٣١ آذار ١٩٤٠ واستقلت من هذا المنصب في ٢٥ كانون الاول ١٩٤٠ .

١٨ ـ دخلت وزيراً للدفاع في وزارة رشيد عالي الرابعة في ١٢ نيسان ١٩٤١ أثر الانقلاب العسكري الذي أطاح بالامير عبد الاله .

وفيما يلي قائمة بالأوسمة الممنوحة إلي من مختلف الحكومات :

١ ـ من قبل الحكومة العراقية : وسام الرافدين من الدرجة الأولى ومن النوع المدني سنة ١٩٣٧ .
٢ ـ من قبل الحكومة المجرية : وسام الاستحقاق واللياقة من الدرجة الأولى عام ١٩٣٨ .
٣ ـ من قبل الحكومة الإيرانية وسام الهمايون من الدرجة الأولى عام ١٩٣٩ .
٤ ـ من قبل الحكومة الإيطالية : وسام تاج إيطاليا من الدرجة الثالثة عام ١٩٣٢ .
٥ ـ من قبل الحكومة العربية الحجازية : وسام النهضة والاستقلال عام ١٩١٨ .
٦ ـ من قبل الحكومة العربية الحجازية (نوط معان) .

وكان قد منح هذا النوط الى ضباط الفصائل الذين اشتركوا في حرب معان أثناء الثورة العربية الكبرى سنة ١٩١٨ .

حادثان طريفـــان

تعترض حياة الانسان في أحايين كثيرة أحداث عرضية لا يتصورهـــا عقل ، ولا يجد لها أي تفسير . وسأذكر حادثين صادفا والدي في حياته ، وقصهما على معارفه وأقربائه .

وأول هذين الحادثين يتصل بي قبل أن أبصر النور . اذ كنت ما أزال جنيناً في بطن أمي ، وقد سبق لها أن فقـــدت خمسة من البنين ، أي كنت

سادسهم ، فلما كان الشهر السادس من الحمل ، زار والدي في مقر القائم مقامية بالكوت ، وكيل المجتهد الاعظم في هذه المدينة وقال له : انه رأى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب في المنام وبشره بمولود جديد له سيكون ذكراً على كل حال ، واقترح عليه ان يسمي الوليد (محمد ناجي) لأن الله جل وعلا سينجيه من الموت الذي سبق اليه أولاده الخمسة . فلما يسر الله الولادة لأمي وأبصرت النور ، سماني والدي محمد ناجي كما اقترح وكيل المجتهد الاعظم .

ولقد أهدى الوكيل المومى اليه الى والدي حرزاً مكتوباً ، وطلب اليه أن أحمله آناء الليل وأطراف النهار لأن فيه بركة تنجيني من كل مكروه وكان والدي يحرص على أن أحمل هذا الحرز بصورة دائمة . وكنت في الحقيقة معتزاً به ، ومقدراً لقيمته المعنوية ، حتى اذا أسرني الانكليز بجوار الكوت عام ١٩١٧ انتزعوه مني مع الملابس التي كانت عليَّ لما أجبرونا على الاستحمام فكان ذلك آخر علمي به .

أما ثاني الحادثين اللذين أشرت اليهما فويق هذا ، فقد كان في قضاء الكوت شقي من الاكراد الفيلية التابعين لولاية (بشت كوه) الايرانية يدعى سليمون اعتاد قطع السابلة بين الكوت وبدره ، وسلب ما يجده في حوزتها من نقود ومخشلات ، كما اعتاد السطو على البيوت حتى ضج الناس من أعماله وشكوه الى السلطات المختصة مراراً . فلما تولى والدي زمام القضاء ، أراد أن يقضي على هذا الشقي ويضع حداً لسوء تصرفاته فأخذ يضيق عليه الخناق حتى اذا ضاق سليمون ذرعاً بهذه التدابير ، لجأ الى تدبير غريب ليحمل والدي على تركه وشأنه .

كان سليمون على الرغم من شقاوته وسوء أعماله لا يعتدي على الفقراء ، ولا يتصدى لغير المتمولين والأثرياء ، ولم يسبق له ان ارتكب جريمة قتل أو هتك عرض لا في الطريق العام ولا في المدن . وكان والدي ينام في غرفته ، وأنام أنا في غرفة أخرى ، ترعاني وترعى المهد الذي أنام فيه — اذ كان عمري

ستة أشهر – مربيتي الخاصة المسماة (دوخه) وفي ذات ليلة قصد سليمون دارنا في غسق الليل . ودخل الغرفة التي أنا فيها ، وشهر السلاح في وجه المربية مهدداً إياها بالقتل ان هي صرخت أو ولولت ، ومؤكداً لها انه سوف لا يلحق بي أي ضرر ، وانما سيأخذني الى سطح الدار ، ويضعني على أول السلم ، ولها ان ترجعي الى مهدي ، وتخبر والدي بالذي جرى لي ، ولكن بعد أن تمنحه فرصة كافية يستطيع أن يبتعد عن الدار وهكذا كان الأمر . فقد لفني بالقماط لفاً محكماً ، وصعد بي الى السطح ، ووضعني على العتبة بكل رفق ثم انصرف الى سبيله . وكان قصده من ذلك تهديد والدي وإفهامه بأنه قادر على الحاق الأذى به الا أنه لا يريد بي سوءاً وقد كتب بذلك رسالة له في اليوم الثاني من الحادث . وكان والدي قد وثق من صحة هذه الاقوال ، وزاده وثوقاً ما سمعه عنه انه سطا ذات يوم على دار أحد الاثرياء وسرق مخشلات كثيرة كانت في حوزته، ثم علم ان بين هذه المخشلات مصاغاً لاحدى النساء الفقيرات كانت قد رهنته عند هذا الثري المرابي فذهب إليها بالمخشلات المذكورة ، وطلب اليها ان تسحب منها مصاغها فسحبته مع الشكر والامتنان . وعلى هذا قدر والدي شهامة هذا الرجل ، ووجد ان في الامكان الاستفادة منه في بعض النواحي فتشبث له لدى والي بغداد ليشمله بعطف الدولة ، ويمنحه عفواً خاصاً عما ارتكبه في سالف الازمان . وقد وفق فيما تشبث به . وبعد ان حصل له على هذا العفو أدخله عريفاً في مرتبات الشبانه .

وبعد مرور أكثر من ٢٢ عاماً على هذا الحادث زارني سليمون في الحلة، وكنت نائب المدعي العام فيها ، وقد ظهرت عليه آثار الشيخوخة فاستقبلته استقبالاً حسناً، وأكرمت وفادته وسألته عما اذا كانت لديه حاجة استطيع ان أقضيها له فشكرني وانصرف ولم أشاهده بعد ذلك .

اخوتي ودراستي

رزق الله والدي من بعدي بثلاثة بنين هم : الطبيبان سامي وص
والضابط رفعت . وكنت واياهم ننتقل معه من قضاء الى قضاء . من ا
الى الحلة فبغداد حيث شغل والدي منصب رئيس ديوان الولاية ثم ع
الحلة مرة ثانية . وكنت قد بلغت السابعة من عمري فألحقني بالمدرسة الا
في بغداد ، اذ كان جدي رفعت بك قد انتقل الى رحمة ربه وبقيت دا
جديد حسن باشا غير مشغولة فأشغلها أفراد عائلتي ، وبقي الوالد ينتقل :
من وظيفة الى أخرى حتى اذا انتخب نائباً في مجلس المبعوثان العثماني ،
الى استنبول وترك عائلته في بغداد . أما أنا فقد التحقت بالمدرسة الابت
المسماة (المدرسة الابتدائية الحميدية) وكانت هذه المدرسة تشغل البناية
أصبحت مدرسة للحقوق بعدئذ . وكان بين رفاقي في هذه المدرسة : مصد
عاصم المحامي الذي قتل في فاتح عام ١٩٤٠ م. وكان كامل مهدي باشا الذي
يستمر على الدراسة فتركها وبقي متأخراً عن رفاقه ثم اشغل منصب رئي
المفتشين في أمانة العاصمة ، يوم أصبحت أنا وزيراً للداخلية في عام ٩٢٨ ا

ولما أنهيت دراستي الابتدائية (وكانت مدة الدراسة ثلاث سنوات ي
ذاك) دخلت المدرسة الاعدادية الملكية ، وكانت تشغل بناية واسعة قرب جا
مدرسة الخاتون وبيوت آل الدفتري ، وهي البناية التي أمر بهدمها حكم
بك سليمان يوم أصبح مديراً لمعارف الولاية في عام ١٩١٥ م ، وأقـــام ف
موضعها مدرسة للاناث على آخر طراز . وكانت أول مدرسة اعدادية للبنات
تفتح في بغداد في هاتيك الايام .

كانت مدة الدراسة في الاعدادي الملكي تستغرق سبع سنوات . منها ثلاث
سنوات للرشدية ، وسنتان للاعدادي الاول ، ومثلها للاعدادي الثاني . وكان
رفاقي في هذه المدرسة ، وفي الصف الذي كنت فيه ، السادة : حمدي صدر
الدين آل مامو ، وبهجت زينل ، ومزاحم أمين الباجه جي ، ونشأت السنوي ،

وابراهيم الشابندر ، وعبد العزيز بابان ، وفاضل محمود ، وعبد العزيز الخياط (الاعرج) وخليل مردان ، وأربعة آخرون لا تحضرني أسماؤهم . وكان بينهم شاب موسوي يدعى خضوري . وقد أصبح كل من هؤلاء فيما بعد اما محامياً بارزاً أو حاكماً مشهوراً أو موظفاً مرموقاً أو وزيراً . وكان مدير مدرستنا رجل تركي قدير يدعى حسيناً ، وكان معمماً متديناً شديد التعصب ، وكنا نخشى بطشه وشدة مزاجه . وكان لهذا المدير الفاضل معاونـــان يسمى أحدهما علي أفندي ، بينما كنا نسمي الثاني (حجيه وضحه) لأنه كان يكثر من استعمال الكلمات (وضح وضوحاً أكثر) على حين كنا نطلق على معاون آخر اسم (كأن) لأنه كان يكثر من استعمال هذه الكلمة . وتلك شنشنه معروفة لدى طلاب المدارس في كافة أعمارهم وصفوفهم . أما أساتذة المدرسة فكان البارزون منهم السادة: عبدالجليل آل جميل، ومعروف الرصافي، وأحمد صبري .

كان طلاب صفنا على جانب كبير من الذكاء والنباهة ، وكانوا يحرصون على الدوام وتلقي الدروس حرصاً شديداً بحيث كانوا يستحضرون دروسهم قبل أن يتلقونها من أفواه أساتذتهم . ولهذا كان الاساتذة والمدرسون يقدرون ذكاءهم ويراعون جانبهم ، ولكن هؤلاء الطلاب كانوا نزقين طائشين الى جانب ذكائهم وحرصهم على دروسهم ، شأنهم شأن الطلاب النشطين وكان من الصعب أن ينجو أحد الاساتذة من شيطنتهم وصبينتهم واللعب على ذقونهم .

كنا نطلق كلمة (زرافة) على أحد الاساتذة لأنه كان له عنق طويل كعنق الزرافة ، وكنا نطلق كلمة (قرّابة) على استاذ آخر لأنه كان قصيراً بديناً . بينما كنا نسمي معلماً ثالثاً (كنف) أي مرحاض لانه كان عصبي المزاج وينادي الطلاب بهذه الكلمة (كنف) كلما احتد مزاجه .

لما كنا في الصف الخامس الاعدادي الملكي كان في الصف السادس الذي

يفوقنا سنة واحـــدة كل من الأخوين السويديين توفيق ، وثابت ، وهاشم السنوي ، وشمس الدين ، وهو من أصل تركي . وكان في الصف السابع (النهائي) السادة كمال حبيب بك من آل عبد الجليل في الحلة ، ومحمود صبحي الدفتري ، وحكمت سليمان ، وعبد الله ثنيان . وكان كمـــال بك الاول في الصف وكان في الصفين السادس والسابع عدد من الشبان اليهود يتراوح بين الثلاثة والخمسة . ولما أصبح حسين أفندي مديراً لمدرستنا وهو الذي وصفنا طباعه الخشنة أعلاه تضايق هؤلاء اليهود من صرامته فتشتتوا أيدي سبأ .

إعـــلان المشروطية

لما أعلنت المشروطية في ٢٤ تموز من عام ١٩٠٨ كنا في عطلة الصف السادس . فلما استأنفنا الدراسة في الصف السابع توهمنا ان اعلان المشروطية يعني الحرية في الكلام ، والتمرد على القيود المدرسية . وكان طلاب المدرسة الحربية العسكرية قد سبقونا الى هذا الوهم فتمردوا على مدير مدرستهم وأخرجوه منها عنوة ، فشجعنا عملهم هذا على القيام بمثله في مدرستنا ولكن تمردنا لم يكن على مدير المدرسة بل كان على معاونه الأول ، لأنه كان خشن الطباع ، صارم النظام ، سريع البطش ، على الرغم من سعة علمه ، واتساع ثقافته . فقد كان معروفاً بين طلاب المدرسة بالشذوذ الجنسي ، ولم يكن هذا يخاف علينا بل كان يخجلنا في أحايين كثيرة ويدمي قلوبنا فقررنا الانتقام منه . ولما هممنا على التمرد ضد هذا المعاون ، تحالف معنا بعض طلاب الصف الخامس فلما دخل علينا في الصف ثرنا في وجهه ، ورفضنا الاستماع الى درسه ، وما لبثنا ان تركنا الصف وصرنا نحرض بقية الطلاب على الاضراب والتمرد فلما شعر مدير المدرسة بذلك أمر بسد باب المدرسة فكسرناها وخرجنا متجهين نحو السراي لمقابلة الوالي . وكان عددنا يناهز الخمسين طالباً ، ولكن هذا العدد أخذ بالتناقص حتى اذا بلغنا مدخل غرفة الوالي كان قد وصل الى الستة ولما لمحنا الوالي – وكان محمد فاضل باشا الداغستاني وهو يعرفني بعض

المعرفة – ناداني برفق باللغة التركية (تعال إلي ولدي تعال) وبعد ان فهم الغرض من مجيئنا بصورة مختصرة طلب إلى مرافقه أن يأخذنا الى مدير المعارف، ويستمع الى ظلامتنا. وكانت ادارة المدرسة قد اتصلت بمدير المعارف وأطلعته على الموقف برمته، ولهذا رفض مقابلتنا، وقررت ادارة المدرسة طردنا طرداً موقتاً – أي لمدة اسبوع – فاستسلمنا للقضاء والقدر، ورجعنا الى بيوتنا بخفيّ حنين وصار رفاقي المطرودون معي وهم بهجت زينل، وفاضل محمود، ومصطفى عاصم، وعبدالعزيز الخياط، ومزاحم الباجه‌جي، يقضون مدة دوام المدرسة في دارنا وأهلهم يحسبون انهم يداومون في المدرسة حتى اذا انتهت مدة الطرد عدنا الى المدرسة كسيري الخواطر.

عودة إلى الدراسة والانتقام

رجعنا الى المدرسة ونحن نفكر في الثأر لأنفسنا، وتأبى الصدف الا أن تواتينا فرصة ذهبية. فقد زحف محمود شوكت باشا من سلانيك على استانبول، وتسبب في خلع السلطان عبد الحميد عن العرش، والمناداة بمحمد رشاد خليفة على المسلمين، واذا بمراد بك شقيق محمود شوكت باشا يعين لديوان الولاية رأساً، ويوعز الى المدعي العام بالتحقيق مع معاون مدير مدرستنا، موضوع البحث، فيرتبك هذا ويهرب خلسة الى الأفغان عن طريق ايران، وأصبحنا نحن الطلاب المطرودين أسياد الموقف، وأصبحت كلمتنا هي العليا، وتأثيرنا في المدرسة أمراً مفروغاً منه. وعلى هذا تألفت لجنة مدرسية من مدير المدرسة رئيساً، وأحد الاساتذة عضواً. وكنت أمثل الطلبة عضواً في اللجنة. وأخذت اللجنة تصدر مجلة مدرسية اسبوعية باسم (لمعة معارف).

كانت شهاداتي المدرسية الابتدائية والاعدادية تتميز بعلامة «علي الأعلى» (أي ممتاز جداً) وكنت الأول في الصف مدة دراستي الأخيرة في مدارس بغداد. وبعد تخرجي سافرت بمعية والدي الى استانبول للاشتراك في مسابقة

الدخول في «كلية الملكية شاهانه» لأن الالتحاق بهذه الكلية كان يقتصر على أربعين طالباً في كل سنة ، وكان والدي قد انتخب لعضوية مجلس المبعوثان فصادف وصولنا الى عاصمة الخلافة بعد انتهاء المسابقة المذكورة ، لأن السفر من بغداد الى العاصمة المذكورة كان يستغرق ٢٧ يوماً . فهو من بغداد الى حلب بطريق الفلوجة ، الرمادي ، حديثة ، دير الزور ، يستغرق سبعة عشر يوماً بالعربات ، ومن حلب الى بيروت بالقطار يوماً كاملاً ، ومنهـا الى اسطنبول بالبحر تسعة أيام اذ تمر الباخرة بقبرص ، وسلانيك ، وأزمير ، ثم بالدردنيل وبحر مرمره (على حين ان السفر من بغداد الى الاستانة بالطيارة اليوم لا يستغرق أكثر من ساعتين) وحيث وصلت دار الخلافة متأخراً ، فقد التحقت بكلية الحقوق التابعة لجامعة استانبول فكان رقم تسجيلي ٤٦٥٩ وكانت كلّيتا الحقوق والملكي شاهانه في بناية واحدة .

كان طلاب الحقوق يمثلون مختلف القوميات والأديان في الامبراطورية العثمانية . كان فيهم الاتراك ، والعرب ، والأرمن ، والألبان ، والبوشناق ، والارناؤوط ، والاروام ، وغيرهم . وكان فيها المسلمون ، والمسيحيون ، واليهود . وكانت أكثرية العرب من الشام وحلب والقدس ، وكان عـدد العراقيين فيها يناهز الخمسة عشر طالباً . ومن بين الطلاب السوريين الذين تعرفت عليهم في هذه الكلية رياض الصلح ، وسعد الله الجابري ، وربما كان بن‌غوريون بين الطلاب اليهود فيها . أما أساتذة الحقوق فكانوا من أجـلّ الاساتذة والمحامين والحقوقيين ، وكان بينهم بعض الوزراء وكبار موظفي الدولة أضراب حقي باشا الذي أشغل منصب الصدر الأعظم فيما بعـد ، ومصطفى فوزي عضو دائرة الافتاء ، وكان يدرسنا مجلة الاحكام العدلية ، وأبو العلاء زين العابدين استاذ أصول الفقه الاسلامي ، وزهراب بك مدرس الحقوق الجزائية وهو من أصل أرمني ، وقد قتل مع من قتلهم الاتحاديون خلال الحرب العالمية الاولى في مذبحة الارمن التي راح ضحيتها زهاء مليون رجل كما هو المشهور بين الناس .

لم تكن الدراسة في كلية الحقوق مثلها في المدارس الابتدائيــة ، أو الرشدية ، أو الاعدادية . فقد كان الإساتذة يلقون محاضراتهم القاء ، وكان علينا ان نصغي اليها ونتفهمها ثم نكتبها فكانت الافادة من ذلك مضاعفة . وبعد ان قضيت في هذه الكلية أربع سنوات ، وهي مدة الدراسة القانونية ، تخرجت فيها عام ١٩١٣ م .

وصف بغــداد

لا بد لي أن أصف بغداد وصفاً موجزاً قبل أن أذكر عودتي اليها موظفاً .

لم تكن بغداد التي أدركتها أيام صباي وما زلت أتذكرها كما هي اليوم من حيث السعة ، والانتظام ، وسعة الشوارع ، وكثرتها. كانت بغداد في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أشبه بالقرية الكبيرة منها الى المدينة العصرية . وكان جانب الرصافة محاطاً بخندق من بقايا سورها القديم الذي أمر بهدمه الوالي مدحت باشا. وكان هذا السور يمتد من حوالى المستشفى الجمهوري وبهو أمانة العاصمة الى الباب الشرقي. وكان فيها من النفوس نحو مئة ألف نسمة . ولم يكن فيها من الأطباء غير طبيب يوناني واحد يدعى (يانقو) يدور على بيوت المرضى راكباً على حمار له. وكان في المستشفى العسكري جراح واحد اسمه (عرفان بك) أما العلاجات فكانت تباع لدى العطارين اذ كانت في طول بغداد وعرضها صيدليتان فقط أحداهما في سوق الشورجة يمتلكها رجل يهودي ، والثانية في الميدان وصاحبها مواطن أرمني . أما الجراحة فكان يقوم بها الحلاقون والمجبرون من الأكراد الفيلية وما زلت أتذكر أخي الدكتور صائب شوكت وكيف كسر ذراعه في حادث سقوط ، وكيف جبره رئيس حمالي الكمرك وهو رجل فيلي يدعى (شمه) باتقان بعد أن أخفق الجراح العسكري عرفان بك في تجبيره . وكان المسؤول عن الأمن كله مفوض واحد يدعى رفعت ، مع خمسة أفراد من الشرطة .

وكان لكل محلة تشكيلاتها الخاصة ، وتؤلف عادة من الإمام ، والمختار ، والهيئة المختارة . وللحق أقول ان الأمن في هذه المحلات كان يحافظ عليه بواسطة هؤلاء بكل دقة . وكانت هذه المحلات معروفة ومحددة فمنها محلة جديد حسن باشا ، وتليها محلة الحيدرخانة ، فالميدان . فكان معظم موظفي الدولة يسكنون في هذه المحلات لقربها من دواوين الحكومة والقشلة العسكرية. ثم يلي ذلك عقد النصارى وهي المحلة التي كان يسكنها معظم نصارى بغداد ، وتقام فيها كنائسهم . وكان لليهود محلات خاصة بهم وبمعابدهم كمحلة التوراة ، وعقد القشل . كما كانت لهم مدرستان : ابتدائية ومتوسطة يقال لهما (اليانس اسرائيل) أي مدرسة الاتحاد الاسرائيلي . وقد فتحت للجعفرية مدرسة أهلية بعد اعلان الدستور العثماني في عام ١٩٠٨ سميت (مكتب الترقي الجعفري العثماني) ومقرها في سوق الغزل .

كانت المواصلات بين بغداد والاعظمية تجري بواسطة العربات الخشبية ، أما ما بينها وبين الكاظمية فقد أمنتها شركة الترامواي الاهليـــة المؤلفة سنة ١٨٦٩ م وكانت العربات (الكاريات) التي تجري على هذه السكة مؤلفة من طابقين تجرها الخيول وقد بقيت مستعملة الى عام ١٩٤٧ م حيث رفعت وحلت السيارات محلها بعد تعبيد الطريق وتزفيتها .

كان معظم سكان صوب الكرخ – ان لم نقل كلهم – من عرب عكيل ، ومن التكارتة ، والسوامرة . ولم يكن لهذا الصوب سور يحميه كما هو الحال في الرصافة . وكانت معظم علاوي الطعام ومخازن الاخشاب القوغ تقع في الكرخ ، وكذلك مراسي الاكلاك الآتية من الموصل وسامراء ، والمحملة بالفواكه ولا سيما الرقي والبطيخ .

وكان السفر بين بغداد والبصرة والمدن القائمة على ضفتي دجلة يجري ببواخر شركة لنج المؤسسة عام ١٨٤٠ م . كما ان البضائع الواردة من الهند والصادرة الى خارج العراق كانت تنقل بواسطة هذه البواخر .

وكانت في بغداد قنصلية لكل مــن انكلترا ، وفرنسا ، وروسيا ، والنمسا، وايران . وكانت تشكيلات الولاية عبارة عن الوالي ، يساعده معاون أو رئيس ديوان ، مع مدير معارف لشؤون المدارس ، ودفتردار للامــور المالية ، ومديريات للنفوس والطابو والأوقاف . أما محاكم الولاية فكانت عبارة عن محاكم البداية ، والاستئناف ، والحقوق، والشرع . وكانت بغداد مقراً لقيادة الجيش السادس ، وكان قادة هذا الجيش من بين قادة الجيش العثماني بدرجة مشير أو فريق .

تأجيل الامتحانات المدرسية

كانت الامتحانات السنوية تجري عادة في أوائل شهر حزيران من كل سنة . أما في السنة الرابعة التي أنهيت فيها دراستي في كلية الحقوق فقد تأجل امتحانها الى تشرين الثاني بسبب حرب البلقان التي استمرت بين الامبراطورية العثمانية من جهة ، ودول بلغاريا وصربيا واليونان من جهة أخرى ، وكان الجيش العثماني لسوء تنظيمه ، وتفاهة سلاحه ، وجهل قادته ، قد اضطر الى التراجع حتى أسوار استانبول أي الى « يشيل كوي »(مطار استانبول الحالي) وبالنظر لانتشار وباء الكوليرا بين الجنود والاهلين وحالة الحرب المذكورة ، فقد تعطلت الدراسة والامتحانات نحو ستة أشهر .

سكناي في مقرى كوي

كنت خلال سني دراستي الحقوق أقطن في « مقرى كوي » احدى ضواحي استانبول الواقعة على طريق سكة حديد استانبول — باريس . وتبعد هذه القرية عن العاصمة نحو نصف ساعة بالقطار . وكان الغرض من سكناي في هذه الضاحية أن أكون قريباً من عمي شفيق والدي أمين بك من جهة ، وبعيداً عن ضوضاء المدن ولياليها من جهة أخرى . وكنت أسكن داراً صغيرة مؤلفة

من ثلاث غرف ، وتخدمني سيدة رومية الاصل كانت تقوم بواجبات البيت كافة . وكان المبلغ الذي خصصه والدي لي عشر ليرات ذهبية عثمانيــة في الشهر ، وكنت أصرف ليرتين للايجار ، ومثلهما للخادمة الرومية، وما تبقى لتأمين حاجاتي من مأكل وملبس وأجور نقل ونحو ذلك . وكان والدي يتقبل هذا الانفاق الشهري رغبة منه في توفير أسباب الرفاه والراحة لي ، والابتعاد عن أوضار المدن، في حين كانت مخصصات الطلاب العراقيين والعرب تتراوح بين الخمس ليرات والست في الشهر .

كان عليّ أن أغادر مسكني مع بزوغ الشمس لأستقل القطار من محطة مقرى كوي الى محطة (قوم قبو) في استانبول القريبة من الكلية . وكنت لا أبالي بالبرد والثلوج لأنني كنت ما أزال في ريعان الشباب. وكثيراً ما كانت درجة الحرارة تصل الى تحت الصفر . ولما أتممت دراساتي في كلية الحقوق، تخرجت بدرجة (علي الأعلى) أي ممتاز جداً . وكان الاول في الصف طالب من الموصل يدعى (حافظ سعيد الجوادي) وقد استشهد في معارك شيخ سعد بالقرب من علي الغربي عام ١٩١٦ رحمه الله برحمته الواسعة .

كنت أقضي ليالي الجمعة في دار عم والدي محمود شوكت باشا ، وكثيراً ما كنت أبات فيها تلك الليالي ثم أعود الى داري في مقرى كوي . وكنت استفيد فوائد كثيرة من وجودي في هذه الدار ، ومن جلوسي على مائدة العشاء حيث كانت تجري أحاديث مختلفة في السياسة والاحوال العامة في مختلف البلدان العالمية .

أول طائرة

لقد وصل أخي سامي الى استانبول في عام ١٩١١ ووصل بعده أخي صائب في عام ١٩١٣ وقد دخلا الكلية الطبية العسكرية ، بعد اجتيازهما امتحــان القبول ، فكان وصولهما فرصة طيبة لي . ولعل أهم ما حدث لي أثناء مقامي في دار الخلافة مشاهدة أول طائرة في حياتي . كان الطيار الفرنسي (لايله ريو)

قد عبر مضيق المانش بين « دوفر » الانكليزية و « كالي » الفرنسية بطائرته الخاصة ، وأراد أن يعبر البسفور من جهة اسطنبول الاوروبية الى جهتها الآسيوية بطائرته هذه ، فنقلها بالقطار من باريس الى استانبول . وكان يوم تجربته العبور هذا يوماً مشهوداً إزدحم أكثر من عشرة آلاف نسمة في ميدان تقسيم قرب المدرسة الحربية العسكرية لمشاهدته ، وما كـاد الطيار يستقل الطائرة ويربط نفسه بمقعدها ويحرك آلاتها ويزحف على الارض بضع مئات مـن الامتار ، ثم يرتفع بها عن الارض بمقدار خمسين متراً ليعبر الى اسكودار حتى أخذت هذه الطائرة تميل ذات اليمين وذات الشمال ، ثم هوت على الأرض وأصيب الطيار برضوض وكسور فاضطر للعودة بها الى باريس بالقطار .

مقتل ناظر الحربية

لما تولى حزب الائتلاف حكم الامبراطورية العثمانية ، ترأس كامل باشا منصب الصدر الاعظم ، وترأس ناظم باشا منصب وزارة الدفاع ، فأغاظ هذا حزب الاتحاد والترقي ، وسعي للتنكيل بهذه الحكومة ، فاقتحم ثلة من الضباط — كان على رأسها أنور باشا — بناية مجلس الوزراء أثناء انعقاد جلسته فتلقاهم أحد مرافقي ناظم باشا فقتلوه ، وحدثت ولولة خرج على أثرها وزير الحربية ناظم باشا لاستطلاع الخبر فأردوه قتيلاً في الحال ، ودخلوا على كامل باشا وأرغموه على تقديم استقالته من منصبه ، ولما كلف محمود شوكت باشا من قبل الخليفة بتأليف الوزارة الجديدة ، اشترط أن تكون وزارته وزارة محايدة فلا يدخلها أحد من حزب الائتلاف ، ولا من حزب الاتحاد والترقي ، الأمر الذي سبب استياء الاتحاديين ، وفي الاخير تهاونهم في أمر حراسة الرئيس الجديد . فدبّر خصومهم قتل محمود باشا وذلك بأنهم رتبوا تشييع جنازة وهمية كانت تسير في وقت حدد فيه خروج الصدر الاعظم من وزارة الحربية الى مقر رئاسة الوزراء في الباب العالي ، فلما اقتربت السيارة

التي كانت تقله توقفت احتراماً لمرور النعش ، فاذا بالطلقات النارية تطلق عليه وهو داخل السيارة وتصيب مقتلاً منه ، ومن مرافقه ، وجرح السائق . وقد شيع جثمان القتيل الى مرقده باحتفال مهيب اشترك فيه قادة الجيش ، والسفراء ، والاعيان ، والنواب ، كما اشترك فيه خالد بك وحكمت بك شقيقا القتيل الكبير ، واشتركت أنا بصفة كوني قريباً له . أما الدفن فكان في (حريت أبديه تبه‌سي) ثم أجريت محاكمات سريعة لمن اتهم في تدبير هذه الجريمة النكراء وأعدموا . وكان بين المعدومين أحد أصهار الخليفة الذي لم تنفع فيه حتى شفاعة زوجته لدى الخليفة .

أحداث مختلفة

من الحوادث المهمة التي جرت في الامبراطورية العثمانية، وانا ما أزال في اسطنبول ، استيلاء الطليان على طرابلس الغرب ، المعروفة اليوم بليبيا ، ثم زيارة ملوك بلغاريا ، والصرب ، واليونان ، الى مقر الخلافة الاسلامية ثم حرب البلقـــان .

الدخول في خدمـــة الدولة

بعد تخرجي من كلية الحقوق عام ١٩١٣ انصرفت للبحث عن وظيفة تناسب تحصيلي وتحقق طموحي . وكان على من يرغب الانخراط في الوظائف العدلية أن يجتاز سنة اختبار أو تمرين . أما في دواوين وزارة العدلية ، أو في احدى محاكمها ، أو بمعية أحد المحامين المعروفين . وقد استثنت الحكومة من هذا التمرين أبناء العرب المتخرجين في كلية الحقوق، وكذلك الذين كانوا يحسنون العربية ، لأن المرافعات في البلاد العربية بدأت تجري باللغة العربية ، وكانت الدولة بحاجة الى موظفين يتقنون هذه اللغة . وعلى هذا قررت أن أطلب تعييني في احدى المحاكم وقصدت ديوان وزارة العدلية وقابلت وزير العدلية

ابراهيم بك ، وكنت تعرفت عليه في دار محمود شوكت باشا ، وعندما عرف الغرض من هذه المقابلة ، أمر بتعييني . وكانت هناك ثلاثة شواغر : نائب حاكم في كل من دمشق ، وكربلاء ، ونائب مدعي عام في محكمة الحلة ، فاخترت الوظيفة الاخيرة فصدرت الارادة الشاهانية بتعييني نائب مدعي عام في الحـــلة .

تهيأت للسفر وحزمت لوازمي الضرورية ثم أبحرت بالباخرة من استانبول الى بيروت في أوائل آذار ١٩١٤ ومنها الى جرابلس بالعربات ، ومنها الى الفلوجة بالشختور . وكان معي من رفاق السفر طبيب جراح ، وقائم مقام عسكري ، وبيكباشي عسكري ، فأصبحنا أربعة ، وأجّرنا شختورين اثنين وكان الفرات في حالة فيضان فاستفدنا من فيضانه ، وقطعنـــا المسافة بين جرابلس والفلوجة بستة أيام بدلاً من ستة عشر يوماً ، كانت تقطع في العربات ومن الفلوجة أبرقت للوالد عن وصولي سالماً فأسرع الى استقبالي من هـــذه القصبة ، واتجهنا نحو بغداد بالعربة فبلغناها مساء . وهكذا فرحت بلقـــاء والدي ووالدتي وسائر أفراد عائلتي .

بعد أن أقمت في بغداد بضعة أيام استجماماً للراحة ، تهيأت للسفر الى الحلة لاستلام عملي في محكمتها فتسلمته في يوم ٢٨ نيسان ١٩١٤ وكان رئيس المحكمة الحاج صالح الباجه جي حاكماً لطيفاً ومتديناً ، ولم تكن الحلة بغريبة عني لأني قضيت مدة من طفولتي فيها .

الالتحاق بالخدمـــة العسكرية

لم تكد تعلن الحرب العالمية الأولى في آب من عام ١٩١٤ م ، حتى دعيت الى الخدمة العسكرية ، وذلك بالالتحاق في مدرسة ضباط الاحتياط التي دعي اليها كافة خريجي المدارس العالية والثانوية في بغداد . وكان بين هؤلاء المدعوين أصدقائي واخوان الدراسة معي السادة : نصرت الفارسي ، وعلاء

الدين النائب ، وابراهيم الشابندر ، وغـــيرهم وكان التدريب في المدرسة المذكورة شاقاً ومرهقاً . وبعد بضعة أشهر صدرت الأوامر بسفر المدرسة الى بعقوبة انتظاراً لوصول قائد الهيئة السفرية التي كان من المقرر ذهابها الى الهند عن طريق ايران والافغان لاحداث القلاقل وخلق المتاعب للانكليز فيها . وكانت الهيئة برئاسة رؤوف بك ، ومؤلفة من فوج مشاة ، وسرية خيالة من الدروز ، وبطرية مدفعية ، وسرية رشاشات ، وقد تسربت الينا أنباء سرية ان الغاية من تسفير مدرستنا الى الهند عن هذه الطريق الطويلة وتكليفها بهذه المهمة الشاقة ، هي القضاء علينا والتخلص منا بصفة كوننا من الشبان العرب .

كان رؤوف بك من ضباط البحرية العثمانية ، وكان قائداً للمدمرة التركية المسماة (حميدية) وقد ذاع صيته بين الاوساط العسكرية فقد استفاد من سرعة مدمرته هذه في أثناء الحرب التركية اليونانية فأغار على ميناء أثنه المسماة (بيره) ثم قصفها وعاد الى استانبول منتصراً على الرغم من تفوق الاسطول اليوناني المذكور على الاسطول العثماني .

والظاهر ان القائد العام أنور باشا أراد أن يستفيد من اقدام رؤوف بك وجرأته فعهد اليه بهذه المهمة الشاقة .

سافرنا الى بعقوبة سيراً على الاقدام وقد ربطنا حقائبنا على ظهورنا ، وحملنا سلاحنا على أكتافنا ، واستغرق هذا السفر يومين كاملين فلما بلغنا القصبة المذكورة كنا متعبين منهوكين . وبعد وصول رؤوف بك الينا سافرت الهيئة الى شهربان ، ومنها الى مندلي ، ثم الى خانقين ، فقصر شيرين داخل حدود ايران . وقد أبقى القائـــد طلاب المدرسة المذكورة في القصر المذكور ، وتوجه الى كرمنشاه فعسكر في قرية (كرند) الجميلة بجبلها وحسن مناظرها فأخذ جنوده يعتدون على الناس ، ويسلبون القوافل ، ويقتلـــون الابرياء ، الأمر الذي أثار حفيظتي وكنت حينذاك رئيس عرفاء المدرسة (كانت المدرسة قد اعتبرت سرية) وقد كتبت رسالة شخصية الى والدي أعدد

فيها هذه المظالم ، ولا سيما وقد كان هدف البعثة – كما قيل لنا – توحيد كلمة المسلمين وتوجيههم وجهة خدمة الوحدة الاسلامية . وكان والدي بصفة كونه أحد أعضاء مجلس المبعوثان فقد اصطحبه القائد نور الدين معه الى جبهة الكوت ليكون واسطة التفاهم بينه وبين رؤساء العشائر ، وقد حملت كتابي هـذا لوالدي الى خانقين بنفسي ، ووضعته في بريدها ، ولم أكن أعلم ان رؤوف بك قد فرض الرقابة (السانسور) على بريد خانقين . فلما عثر الرقيب على الرسالة موضوعة البحث ، واطلع المومى اليه عليها ، جنّ جنونه . وبعد أسبوع جاء الى قصر شيرين ، وزار المدرسة . وكنا علمنا بقرب مجيئه فهيأنا أنفسنا لاستقباله والترحيب بمقدمه ، واذا به يأتي غاضباً متجهماً . قائلاً : انه جاء لتوبيخ البعض منا لا ليحيينا ، وانه لا يهاب نائباً ولا قائداً ولا حتى أنور باشا ، وانه يتلقى الأوامر من الخليفة مباشرة ، وانه سيسحق كل فرد منا اذا وجد فيه اعوجاجاً أو تمرداً ، وانه سيشد المتمرد بذيل الحصان حتى يلاقي حتفه . قال هذا كله وهو يوجه أنظاره الحادة اليّ شخصياً ففهمت الغرض والهدف من مجيئه الى المدرسة . وتأبى الصدف الا أن يلاقي رؤوف بك مصيره بعد مدة قصيرة . فقد وصل الى قصر شيرين أحد نبلاء عائلة القيصر الالماني موفداً الى ايران ، بغية التفاهم وتوحيد العمل ضد الانكليز ، وكانت معه مبالغ طائلة من الليرات الذهبية لينفقها في هذا السبيل . فلما طلب الى رؤوف بك تعيين موعد لمقابلته أجابه بواسطة قائد حامية القصر بأنه يعتذر عن مقابلة خنزير ألماني . والظاهر ان هذا الأمير كان يتمتع بمركز مرموق في استانبول . فما كاد يبرق اليها بالحادث حتى تسلم رؤوف بك أمراً بعزله ، فلما عاد الى القصر في طريقه الى بغداد أراد أن يسلم على المدرسة فاذا بطلابها يرفضون مقابلته ، ويشيعونه بالشتائم . وبعد أن حل محله عاطف بك صدرت أوامر القيادة بعودة المدرسة الى بغداد ، حيث منح الطلاب رتبة وكيل ضابط ، ووزعوا على الوحدات . وكان نصيبي ان التحقت باحدى سرايا فوج الانضباط في بغداد ، وهو الفوج الذي ألحق بالفرقة الخامسة والثلاثين التي كلفت بمطاردة

الجنرال طاوزند الى الكوت ، وضرب الحصار عليه .

كان رؤوف بك متغطرساً ومتهوراً . والظاهر ان أنور باشا أراد أن يتخلص منه ويبعده عن مقر الخلافة ، فندبه الى هذه المهمة الخيالية ، فلما عزل منها صدرت الاوامر الى مديرية مدرستنا بالعودة الى بغداد . ومما أتذكره عن رؤوف بك هذا انه كان أحد المائة وخمسين شخصاً الذين أمر مصطفى كمال باشا بأبعادهم عن تركية بعد قيام الجمهورية التركية ، ولم يعد اليها الا قبيل وفاة الرئيس المشار اليه في جملة من عاد . وحين كنت سفيراً للعراق في أنقره ، اجتمعت به في عام ١٩٣٨ وتحدثنا عن الماضي البعيد ، ولم يشأ أن يخفي عي بأنه كان مغالياً في أعماله واجراءاته .

لما عادت مدرستنا من « قصر شيرين » الى بغداد ، أشغلت قسماً من (القشلة العسكرية) للاقامة فيها . وبعد مدة وجيزة أصدرت القيادة العامة أوامرها بمنح رتبة وكيل ضابط الى كل تلميذ من تلامذة المدرسة ، وتبع ذلك توزيعنا على قطعات الجيش المختلفة . وكان نصيبي ونصيب أربعة من زملائي ان أصبحنا قواداً لفصائل سرايا فوج انضباط بغداد . فلما مني جيش الجنرال طاوزند بالهزيمة الشنيعة في معارك سلمان باك ، واضطر للتقهقر الى الكوت ، ألحق الفوج المذكور بالفرقة الـ ٣٥ التي طاردت هذا القائد البريطاني واشتركت في محاصرته . وكان فوجنا يسير في مؤخرة الفرقة ماشياً فوق جثث القتلى وبين روائحها الكريهة . وللحقيقة أقول ان قيادة الجيش التركي كانت قديرة وجريئة ، وكان جنوده شجعاناً على الرغم من سوء تغذيتهم وقلة مؤنهم . فقد كان القوت عبارة عن التمر القسب وبضع (بقسمات) متحجرة . وأما ألبستهم فكانت أسمالاً بالية وغير كافية . أما طعامنا نحن الضباط فكان البرغل والبطاطة في حين كانت أرزاق الجنود الانكليز المعلبات والنواشف المنوعة والكثيرة ، وألبستهم جيدة ووفيرة تقيهم البرد وتبعد عنهم المرض ، على حين كانت قيادتهم ضعيفة ومترددة . يضاف الى ذلك ان وسائل النقل لدى العدو كانت متنوعة وسريعة ومتينة ، وأعتدته ممتازة ووفيرة . ولم تكن الحالة لدى جيشنا

كذلك . وقد أدى هذا التفاوت في المأكل والملبس والسلاح والعتاد ووسائل النقل ، الى عدم تمكن الجيش التركي من الالتفاف حول الجيش البريطاني وأسره والاستيلاء على سلاحه وعتاده فسهل له الافلات والعودة الى الكوت والاحتماء بهـــا .

ووفقاً للخطة التي رسمتها القيادة العليا ، عبرت فرقتنا الخامسة والثلاثون دجلة من نقطة تقع شمالي الكوت ، الى ضفة النهر الغربية ، وأخذت مواضعها على الساحل بالقرب من صدر الغراف ، مقابلة جيش العدو على ضفة دجلة الشرقية ، وكانت المسافة بين الضفتين نحو أربعمائة متر ، وقـــد استمرت التراشقات بين الطرفين عدة أيام حاول الجيش التركي خلالها اقتحام الجيش البريطاني المحاصر مرتين فلم يفلح على الرغم من تكبده خسائر جسيمة في الارواح والعتاد ، حتى اذا وصل الجبهة المارشال الالماني غولج باشا ودرس الوضع الحربي من كافة نواحيه دراسة دقيقة ، نصح القيادة التركية بأن تكف عن مواصلة الهجوم، وتشدد الحصار على الجيش المحصور حتى يضطر الى الاستسلام . فلما شرع الجنرال ايلمر في قيادة جيش الانقاذ الزاحف مـــن الجنوب لنجدة جيش الجنرال طاوزند ، أصدرت القيادة التركية أوامرها إلى فرقتنا بوجوب ترك الحصار الى قوة تركية أخرى، والتوجه نحو الجنوب للاشتراك مع قوى أخرى لوقف تقدم جيش الانقاذ المذكور . فعبرنا دجلة الى ضفتها اليسرى ، وبعد سير متواصل استمر ثلاثة أيام وصلنا الى قرب قرية الشيخ سعد ، وشرعنا في حفر الخنادق قبالة الجيش الانكليزي .

إصابتي بجرح خطير

كان الفوج الذي ينتمي اليه فصيلي في مواقع الاحتياط ، وكان موضعه في مؤخرة الخنادق الامامية، وكنت أنا قائد الفصيل الاول للسرية الاولى للفوج ، موضوع البحث، وكان بعض الضباط العرب قواداً لفصائل أخرى

من الفوج نفسه ، ومن جملتهم حافظ سعيد الجوادي الموصلي الذي تكلمنا عنه فيما سبق اذ كان الاول في صفنا بكلية الحقوق، مع وصفي نجل قاضي بغداد أحمد شوقي بك أحد الاتراك من أرضروم . وبعد أن تمركز الجيش في مواقعه وتقدم جيش الجنرال ايلمر بعض التقدم ، بدأت الحرب بين الطرفين فشرع الجيش البريطاني بقصف مواضعنا الامامية بشدة بالمدافع الثقيلة أولاً ، ثم بالرشاشات . وقد استمرت المناوشات بين الجيشين منذ الصباح الباكر حتى ما بعد الظهر ، واستطاع الجيش البريطاني ان يتقدم بعض التقدم فأدركت القيادة التركية خطورة الوضع ، ولا سيما بعد أن ظهرت آثار التعب على جنودها وكثرة الخسائر التي وقعت فيها ، ووضح ان جيش العدو يوشك أن يستولي على خنادقنا . عندها أصدرت أوامرها الى فوجنا الذي كان في الاحتياط – كما قدمنا – أن يقوم بتقوية الجبهة فخرج الفوج من خنادقه تحت وابل من قصف المدفعية والرشاشات والبنادق التي كان يطلقها العدو ، وكانت الارض مكشوفة مما أدى الى أن يوقع في فوجنا خسائر كبيرة . ولكن بقية باقية من هذا الفوج استبسلت فاندفعت بشجاعة متناهية حتى اذا وصلت الى الخنادق الامامية استطاعت أن تؤدي واجبها في وقت الهجوم وقد أصبت شخصياً بثلاث طلقات في فخذي الايمن والايسر ، وسقطت على الارض أتخبط بدمي ولا أعي شيئاً . ولم تمر عليّ بضع دقائق حتى رأيت وصفي « ضابط الفصيل الذي يلي فصيلي » منحنياً علي ، ومعه أحد الجنود يحاولان انقاذ حياتي ، على الرغم من ان وابل الرصاص كان ينهمر كالمطر ، وبعد ان ضمد جروحي ، انحنى عليّ وصفي الشهم ليخفف آلامي ، واذا بطلقة تخترق عينيه من أعلى الأنف وتخرج من رقبته عند اللوزتين وتصيبني في أسفل بطني حيث استقرت مدة ثلاثة أشهر ثم أخرجت بعد عملية موفقة .

لما أصابتني ووصفي الرصاصة ، سقط وصفي على كتفي الأيمن ، وكان الدم يشخر من رقبته ويتدفق من جرحه كما لو كان مذبوحاً ذبح الانعام . ولما شعرت بقرب نهايته ، وددت الشهادة لنفسي لأفدي هذا الصديق الكريم ولكنه

حكم الله جل وعلا . وقد بقي رأسه على كتفي بعد خروج روحه الى بارئها أكثر من نصف الساعة فلما قاربت الشمس المغيب ، شعرت برجفة شديدة من قساوة البرد وشدة النزيف ، وكثرة ما يحيط بي من قتلى وجرحى ، فسحبت كتفي عن الشهيد وصفي برفق ، ونظرت اليه نظرة حزن ووداع مطروحاً على أرضه . فلما بزغ نور القمر من الشرق ، وكان بدراً ، وخفّ اطلاق النار ولعلعة المدافع والبنادق ، عاد إليّ صوابي وتذكرت أهلي وأصدقائي ، وصرت أتطلع الى مصيري وهل سأبقى طريحاً حيث أنا ؟ وأخذت الدموع تنهمر من عيني فسلمت أمري إلى القضاء والقدر ، واذا بصوت أسمعه من بعيد يقول (ناجي بك ، ناجي بك) فاذا به رأس العرفاء في الفصيل الذي كنت قائده ، وقد عثر علي مطروحاً على الأرض ، فانحنى عليّ ولفّني بمعطفه وحملني على ظهره وهرول بي الى الخلف . وبعد مسيرة ألف متر تقريباً شاهدنا جنديين يحملان (محفة) سدية مرضى فوضعني رأس العرفاء في السدية ، ثم سلم عليّ وأوصى بي خيراً وانصرف . وقد جاء بي الجنديان الى المفرزة الصحية المتنقلة الصغيرة التابعة لفرقتنا الخامسة والثلاثين فضمدوا جروحي مجدداً ، ووضعوني على محفة خشبية شبيهة بالعربات . وكان الى جانبي ضابط آخر مصاب في صدره وحالته تنذر بالخطر . وقد سرنا على هذه الصورة طوال الليل حتى اذا أردنا عبور نهر الكلال — وكان فائضاً — ابتلت ألبستنا وأصاب البلل ضماداتنا فلم تعد ذات فائدة . وعلى كل فقد وصلنا مستشفى الميدان التابع للفرقة (٥١) التركية وقد أبوا قبولنا باديء بدء على أساس أننا لسنا تابعين لفرقتهم ، ولكنهم قبلونا في الاخير مكرهين بعد ان أسمعناهم بعض كلمات العتاب والتأنيب . ثم نقلونا في اليوم التالي الى الباخرة المعدة لنقل الجرحى والمتجهة الى بغداد . وقد زارنا القائد العام نور الدين بك في مقصورتنا ، وحيا بسالتنا ، وشكرنا باسم القيادة ، وأعطى كلاً منا عشر ليرات ذهبية . وعلق على صدورنا شريط (نوط الحرب) وهو كناية عن المدالية ، ثم انصرف فسارت الباخرة بنا متجهة نحو بغداد فبلغناها بعد أيام حيث رست في شريعة المصبغة . وكان في استقبالنا

الدكتور سامي سليمان، وأطباء آخرون، ومضمدون، وجنود مع السديات اللازمة لنقل الجرحى الى المستشفى العسكري ، وكان يشغل بناية المحاكم الحالية . وقد فضلت الانتقال الى دارنا في محلة جديدحسن باشا مباشرة دون الذهاب الى المستشفى فساعدني على ذلك الدكتور سامي ، وتبرعت بسريري لأحد الجرحى . وعند وصولي الى باب دارنا رجحت أن يكون نقلي الى الدار محمولاً من قبل شخصين بدلاً من أن أكونَ على السدية فيسبب ذلك انزعاجاً لأهلي ، وهكذا أدخلت الدار وارتميت في حضن والدتي ، وكان الاقارب والمعارف يتفطرون ألماً وهم يشاهدوني على هذه الصورة ، ويحمدون الله الذي نجاني من موت محتوم . فأبدلت ثيابي الوسخة المليئة بالقمل ، ونمت نوماً هادئاً في سرير نظيف وبين أهلي وأقربائي . وكان الطبيب الجراح المقدم خليل سزائي يعودني مرتين في كل اسبوع ومعه ممرضة لتبديل اللفائف والضمادات. وقد بقيت في سريري هذا شهرين كاملين ثم صرت أتمشى في الدار ، وأنا متكيء على العصا ، حتى كتب الله لي الشفاء . ومما يذكر بهذه المناسبة ان الطبيب خليل بك ، بينما كان يتلمس جروحي ذات يوم. صاح بجذل (وجدتها وجدتها) فسألته ماذا وجدت ؟ فقال وجدت الرصاصة وعليك أن تمسكها فلا تدعها تتحرك من موضعها حتى أتمكن من اخراجها ، وما لبث ان أمر بنقلي الى المستشفى ، ثم انه جاء بالمبضع وأخرج بيسر الرصاصة التي بقيت في جسمي ما يقارب الثلاثة أشهر ، ثم منحت اجازة مرضية لمدة شهرين من قبل القيادة العامة .

وفاة والدي

كان والدي قد انتقل الى الرفيق الاعلى في الاسبوع الذي أصبت بجروحي الخطرة ، ولم يخبرني أحد بوفاته لئلا تؤثر هذه الاخبار في معنوياتي فيتأخر شفائي حتماً . وكنت كلما سألت عنه أجابوني بأجوبة مموّهة حتى اذا شفيت تماماً ، أخبروني بالنبأ الفادح ، فوقع على رأسي وقوع الصاعقة رحمه الله برحمته الواسعة .

نقلي إلى الطيران الألماني

قبل أن تنتهي اجازتي المرضية بأيام ، زارني في الدار ضابط عسكري وطلب إلي أن أقابل قائد موقع بغداد في ساعة حددها لي في التالي . القشلة العسكرية في الوقت المضروب وأنا أضرب أخماساً بأسداس ، حسباً لهذه المقابلة ألف حساب . ولما استأذنت ودخلت على القائد المشار اليه هش في وجهي وقال : ان رئاسة أركان الجيش العامة للجيش السادس قد اختارتك لتكون مرافقاً عسكرياً لقائد الطيران الألماني بتوصية من صبري بك نجل الحاج علي آغا أحد زملائي القدامى في مدرسة الضباط الاحتياط ، وسألني عما اذا كنت مستعداً لترك ما تبقى من اجازتي والالتحاق بوظيفتي الجديدة ، فأجبته بأني على أتم استعداد لترك الاجازة ، وتلبية أي أمر تصدره القيـــادة بحقي . فصافحني وأعطاني عنوان مقر قيـــادة الطيران ، وتمنى لي كل خير وتوفيق . وكنت في قرارة نفسي فرحاً مستبشراً بهذه النعمة العظمى التي أنعم الله بها علي . فلما كان اليوم التالي ، ذهبت إلى العبخانة ، حيث مقر القيادة المذكورة ، فاستقبلني وكيل ضابط عربي من آل الخالدي في فلسطين ، وكان يشغل وظيفة مترجم في القيادة لإلمامه باللغات العربية ، والتركية ، والألمانية — فقدمني إلى العقيد الركن الالماني فون آدلوغ ، وتسلمت واجباتي فوراً . وكان في هذا المقر ضابط تركي يشغل وظيفة مساعد للقائد المذكور مع عريف جندي ألماني ككاتب طابعة .

كان هذا القائد الالماني من العائلات الارستقراطية ، وكان وجيهاً خلوقاً ومتواضعاً ، ولا أنسى اللطف الذي شاهدته منه خلال الأشهر العشرة الـتي اشتغلت خلالها بمعيته فكان ينظر إلي كأخ . لا يعرف الغطرسة التي عرف بها القادة الأتراك ، ولا يتأخر عن تلبية الدعوات التي كنت أوجهها إليه مع بعض الضباط لتناول بعض الأكلات البغدادية في دارنا .

حفلات وسهرات

كنت خلال هذه الفترة أتردد على دار العم مراد سليمان في أغلب الليالي ، وكانت الدار المذكورة تضم من المداومين الدائمين السادة : جميل صدقي الزهاوي ، وأحمد القيماقجي ، وعزت الفارسي ، وعبد الرزاق الشيخ قاسم ، والدكتور سامي سليمان ، وكان الزهاوي يسمعنا من شعره كل طريف ولذيذ، كما كان يسمعنا عن آرائه في الكون والعلم كل غريب . أما القيماقجي فكان يبتكر لنا الحكايات المضحكة التي تدخل السرور على قلوبنا . وعنت لنا فكرة يومذاك أن نقيم مأدبة عشاء تعقبها سهرات في ليالي الجمع وذلك في دار مراد بك الواقعة في الصليخ (وقد هدمت هذه الدار بعد اقتران السيد رشيد عالي الكيلاني من كبرى كريمات مراد بك وقام مقامها قصر الكيلاني الحالي) وكان القائمون على إقامة هذه السهرات مراد بك ، وحكمت بك ، وكامل مهدي باشا ، والدكتور سامي سليمان ، وصاحب هذه المذكرات . فكان على كل منا أن يرتب مستلزمات الحفلة ، ويهيء الطعام ، والشراب ، والمطربين(جالغي بغداد) وله أن يدعو بعض الأصدقاء . كل ذلك على نفقته الخاصة . وكانت هذه النفقات لا تتجاوز الخمس ليرات ذهبية (يا للبلاش) على الرغم من امتلائها بالقوزي المحشي ، والسمك المسقوف ، والأكلات النادرة، والنقل والشراب ، وكان الزهاوي ينقلب في مثل هذه الليالي التي تمتد حتى الصباح إلى شخصية أخرى لا تمت إلى العلم والشعر بصلة ، وعند الفجر كنا نشكل دائرة (حلقة) حول الزهاوي – رحمه الله – ونردد الأغنية المعروفة (يا مسعد الصبحية) حتى إذا أخذ التعب من كل منا مأخذه ، ذهب إلى سريره ليأخذ قسطاً من النوم والراحة ومن ثم نعود إلى بغداد .

تلك هي الحياة التي كنا نحياها في عزّ الشباب على الرغم من أن نار الحرب كانت مستعرة ، وحالة الطوارىء معلنة في جميع الأرجاء ، فكانت هذه السهرات الملاح تنسينا بعض تلك الويلات . وقد مرت تلك الذكريات والأيام بسرعة خاصفة لننتقل إلى عالم آخر . عالم المتاعب والمصاعب والويلات .

عودة إلى عالم الحرب والقتال

تلقت قيادة الطيران الالماني في أوائل عام ١٩١٧ أمراً بالسفر إلى جبهات القتال ، والالتحاق بمقر القيادة العامة للجيش السادس ، لأن الحرب أخذت تشتدّ ، والطيران البريطاني بدأ يتفوق على الطيران التركي. فسافرنا إلى الجبهة ، واتخذنا مقرّنا خلف مقر القيادة المذكورة شمال غربي الكوت ، ثم بدأت الغارات المعادية تشنّ علينا ، كما شرعنا نحن في الإغارة على عدونا . وقد تمكنا من إسقاط طائرتين معاديتين تقابلهما صائرة واحدة لنا أسقطها العدو ، وكانت من طراز (فوكر) وكان قائدها من أحسن الطيارين . وحلّقت طائرة بريطانية ذات يوم على مقرنا وقصفته بقنبلة سقطت فوق خيمة المطعم وكنا — لحسن الحظ — قد تركناه قبل بضع دقائق فأنقذنا الله من خطر عظيم .

وقوعي في الأسر

كانت حروب الفلاّحية المشهورة قد استمرت نحو السنة . فلما وثقت القيادة البريطانية من ان اقتحام خطوط دفاع الفلاحية أصبح مستحيلاً ، قررت الالتفاف على الجيش التركي وإحاطته من الخلف . وقد أيّد طيارونا بأن العدو شرع في نصب جسر على دجلة ليتيسر العبور لجيشه ، وقطع خط الرجعة على جيشنا . وفي هذا الوقت نفسه كان علي إحسان باشا قد سحب فيلقه من الجبهة إلى إيران لصد جيش القوزاق الروس الذي كان قد وصل إلى خانقين . كل هذا أضعف الجبهة التركية في وقت كان جيش العدو قد تعزز بالقوات المقبلة إليه من الجنوب بقيادة الجنرال مود . فلما رأى القائد التركي العام ، وهو يومئذ خليل باشا ، انه إذا لم ينسحب إلى الوراء ببقية جيشه ، فإن جيش العدو سيطوقه حتماً . لذا أصدر أوامره إلى جميع قطعاته بترك مواقعها والانسحاب نحو الشمال . وكانت قيادة الطيران الألماني في جملة من صدرت إليها أوامر الانسحاب . فقد قال لي القائد فون أولوغ : ان الطيارين سينقلون

بطائراتهم جواً إلى بغداد ، وان عليّ أن أحمل الأثقال الخاصة بالمقر من أمتعة وعتاد وقنابل في إحدى (الدوب) الراسية حتى تصل إحدى البواخر فتسحبها إلى بغداد ، وقد أضاف القائد إلى ذلك قوله لي : أودّ أن أحدثك كصديق لا كضابط ان هزيمتنا هذه شنعاء ، وسوف لا نصمد في الدفاع عن بغداد . فإذا وصلت إليها سالماً ، فسلّم ما في الدوبة إلى أحد الضباط الألمان الذين قد تجدهم في مقرنا هناك، وتختفي حيث تشاء بصفة كونك عربياً لا تركياً ولا سيما وان الدولة على وشك الانهيار .

ودّعت القائد الألماني ، وشرعت من توّي أعد العدة للقيـــام بواجبي العسكري الذي أناطه بي ، فنقلنا إلى الدوبة كل ما أمكن نقله من المواد ، وبقينا في انتظار الباخرة لتسحبنا إلى بغداد وفقاً للخطة . مرت بنا إحدى البواخر قبل الظهر تسحب ثلاث دوب فربطنا بها دوبتنا فكانت الرابعة ،وكان على ظهرها نحو ألف ضابط وجندي جريح ، فقد كان سير الباخرة بطيئاً . وفي العصر شاهدنا باخرة انكليزية تمخر خلفنا ، وطائرة للعدو تحلق فوقنا ، وقد بدأت الباخرة الحربية الانكليزية تقصف باخرتنا بأسلحتها الرشاشة بعد أن قصفتنا بمدفعيتها من بعيد ، وقد أصابت إحدى القنابل الباخرة ، واخترقت سطحها واستقرت شظاياها في المقصورة التي كنت فيها وتركتها قبل لحظات ، وعندها اجتمع كبار الضباط بربان الباخرة ، وطلبوا إليه أن يرفع علم الاستســـلام الأبيض ، ويجنح إلى أقرب نقطة في الساحل . وما كاد يفعل ذلك حتى لحقت بنا الباخرة الانكليزية والتصقت بها ، ثم أرسل قائدها البريطاني أحد ضباطه مع مترجم خاص وطلب إلى ربان باخرتنا أن يبتعد بها إلى وسط النهر ويتلقى الأوامر الواجبة الاتباع .

قضينا ليلتنا على هذه الصورة . فلما كان اليوم التالي ، عادت البـــاخرة البريطانية إلينا قبيل الظهر ، وكانت قد تركتنا لتشترك في تعقيب فلول الجيش التركي المتراجع إلى الشمال نحو بغداد ، فأصيبت بإصابات بالغة اضطرتها إلى التراجع نحو الجنوب ، ثم صدرت الأوامر إلى باخرتنا بأن تسير خلف الباخرة

البريطانية حتى بلغنا المعسكر الصحي للجيش البريطاني بعد يومين ، فأنزلوا الضباط والجنود ، وطلبوا إليهم نزع ألبستهم كافة ثم الدخول إلى أحواض مليئة بالمياه المعقمة ، فارتداء الألبسة الخاصة التي جيء بها وهي شبيهة ببدلات الجنود الانكليز ثم العودة إلى الباخرة . وكان الغرض من ذلك كله تأمين النظافة والابتعاد عن وباء الطاعون . فلما كان اليوم التالي ، أعادوا إلينا ألبستنا ، وزودونا بالطعام النفيس مع زجاجات من الويسكي . وللحق أقول أن معاملة الإنكليز لنا – وكنا في أسرهم – كانت مرضية ، وعنايتهم بنا كانت جيدة .

صدرت الأوامر إلى باخرتنا بالسفر إلى البصرة، وكان عليها نحو مائة ضابط وألف جندي ، فبلغنا العشار بعد ثلاث ليال ، وأنزلونا إلى معتقل أعدّ لاستقبالنا خصيصاً ، فمكثنا فيه مدة . وكان من بين الضباط الذين أتذكرهم ابراهيم كمال ، وجمال بابان ، وابراهيم الشابندر ، وحسن سامي تاتار ، وعوني النقشبلي . وقد زارنا مزاحم الباجه‌جي في المعتقل بعد أسبوع من وصولنا ومعه بعض الهدايا لبعض اخوانه ، كما أعطى البعض الآخر مقداراً من الدراهم قائلاً : انها هدية من أشراف البصرة . وكان يقيم يومئذ في البصرة . وبعد إقامتنا في هذا المعتقل شهراً كاملاً نقلونا إلى معتقل آخر خاص بالعرب فالتقينا فيه بمحمود جلبي الشابندر ، وببعض الذوات الذين أبعدتهم السلطات المحتلة عن بغداد ، ثم نقلنا إلى باخرة كبيرة مخرت عباب البحر إلى بومبي ، ومنها تمّ إرسال قسم من الأسرى إلى معتقل بيلاري ، والقسم الآخر إلى معتقل (سمربور) وكان نصيبي المعتقل الأول حيث ذهبنا إليه بالقطار ، وبعد مسيرة يومين بلغنا بيلاري القريبة من حيدر آباد .

كان المعتقل رحباً ومقسماً إلى قسمين : خصص أحدهما للضباط والجنود الأتراك ، وخصص الآخر للضباط والجنود العرب والأكراد، وكانت غرفه واسعة رحبة ، فوضعوا كل ستة أشخاص في إحدى هذه الغرف ، وخصصوا له أحد الخدم مع طباخ من الجنود الأتراك . ومن بين الذين شاهدناهم مراد بك شقيق حكمت سليمان ، وعزت الفارسي ، وعطا الخطيب ، وعبد الرزاق

الشيخ قاسم . ،السيد حبيب العيدروسي ، والملا نعمان الأعظمي ، وصلاح الدين الشجري المشهور بـ (الملا شجر) وكانوا يدفعون لكل ضابط تسعين روبية في الشهر ؛ وهـو مبلغ كان يكفي لسدّ احتياجنا من طعام وشراب ولباس ، فقد كان سعر كيلو اللحم ثلاث آنات ، وزنبيل الفاكهة من الموز والبرتقال والأناناس بربية واحدة، والبدلة بعشر ربيات . أي كان المصروف الشهري لا يتجاوز الثلاثين روبية . وكان يسمح لنا بالخروج من المعتقل مرتين في الأسبوع حيث نتنزه مشياً على الأقدام ، أو ركوباً بالدراجـات ، وكثيراً ما كنت أبتعد عن رفاقي فأزور بعض القرى ومعابد الهندوك ، وشاهدت محرقة الموتى والشواهق التي تترك الجثث فوقها لتأكلها الطيور الكواسر والنسور ، كما كنت أشاهد في طريقي الافاعي والقردة ، وهي تمشي جماعات وتتسلق أشجار جوز الهند والموز فتلقي بالفاكهة على الارض لتلعب بها . وكنا في المعتقل نطلع على أحوال العالم بواسطة النشرات التي توزع علينا.

الالتحاق بالثورة العربية الكبرى

كنا علمنا بأن حوالى خمسين ضابطاً ومئات من الجنود العرب قد تركوا المعتقل والتحقوا بالثورة التي أعلنها شريف مكة المكرمة الحسين بن علي في التاسع من شعبان ١٣٣٤ هـ ، والعاشر من حزيران ١٩١٦ م وما لبثنا ان اطلعنا على المنشورات التي كان يصدرها الشريف بين حين وحين . فاجتمع فريق منا وتذاكر في أمر الانضمام الى هذه الحركة العربية المباركة ، واتصلنا بآمرية المعتقل ، وطلبنا إليها تسهيل انضمامنا فوعدتنا بدرس الطلب وعرضه على السلطات المختصة لتصدر أوامرها . وبعد أقل من شهر زارني مساء أحد الايام مترجم المعتقل ، ونقل إليّ رغبة مدير المعتقل في مقابلتي صباح اليوم التالي فلما تمت هذه المقابلة ، قال لي : ان الموافقة قد تمت ، وان علينا ان نجمع أسبابنا وننتقل الى بناية أخرى من المعتقل لانجاز المعاملات اللازمة ، والسفر الى بومبي . ولما عدت الى أصحابي ، اطلعتهم على ما حصل ومن ثم رجوت

كتم الخبر ، والتسلل الى البناية الأخيرة دون ضجيج ولا استفزاز .

ذكرت من قبل اني كنت أقيم في الغرفة التي يقيم فيها مراد بك سليمان عم والدتي ، وكان هذا من غلاة الاتحاديين ، كما كان يرى في اقدامي على ما أنا مقدم عليه خيانة للدولة فكيف السبيل للتوفيق بين رغبتي ووجهة نظره ؟ أخبرت جماعة الغرفة اني سأذهب الى طبيب المعتقل في صباح اليوم الباكر للتداوي . فلما أسفر الصبح تركت كافة أسبابي وفراشي على حالها ، وتركت الغرفة وهم نيام ، وانتقلت الى المحل الآخر في انتظار بقية الرفاق . فلما كان الظهر رأيت قافلتهم تتجه نحوي وأغراضهم محملة على أكتاف الجنود ، فلما وصلوا إليّ كانوا في حالة يرثى لها من العصبية والغضب من جراء الاهانات والشتائم التي تعرضوا إليها ، وفضلات الطعام والبيض التي رماها عليهم زملاء المعتقل من أتراك وأكراد ، فهوّنت الامر عليهم ، وقلت لهم انهم أخطأوا في خروجهم وأسبابهم مرة واحدة ، وعلى شكل مظاهرة مثيرة ، وانه كان عليهم أن يتسللوا واحداً بعد آخر دون اثارة أو استفزاز . ثم أخذ غضبهم يزول بالتدريج ، وشرعنا في تهيئة أمــورنا . فلما كان اليوم التالي غادرنا بيلارى بالقطار الى بومبي ، وبعد بضعة أيام استقللنا الباخرة الى السويس ، وكانت حربية كبيرة وعلى ظهرها بعض الضباط والجنود المتجهين نحو فلسطين . وكانت معاملتنا ونحن على ظهر هذه الباخرة لا تختلف عن المعاملة التي كان يعامل بها الضباط الانكليز لأن الضباط الهنود وضعوا في مقصورات الدرجة الثانية ، بينما كنا نحن في الدرجة الاولى . وبعد سفرة استغرقت عدة أيام بلغنا ميناء السويس فلبثنا فيها مدة ، وبعدها سافرنا الى القاهرة بالقطار وكان في استقبالنا يوم وصول القطار الى القاهرة موظفون من المكتب العربي الملحق بالقيادة البريطانية العامة فأنزلونا في أحد الفنادق انتظاراً للسفر الى الحجاز . فلما تيسرت باخرة لنقلنا إلى « ميناء العقبة » ركبناها والتقينا على ظهرها بجميل المدفعي ، وبعض الضباط العرب الذين كان الانكليز قد أسروهم في جبهة فلسطين . ولدى وصولنا الميناء المذكور وزعونا على قطعات الجيش العربي

النظامي الشمالي ، الذي كان يقوده الأمير فيصل ثالث أنجال الشريف حسين ، وكان نصيبي إن عينت مرافقاً لمولود باشا مخلص قائد الفرقة الاولى ، والالتحاق بالفرقة التي كانت تعسكر فوق هضبة الوهيدة القريبة من عيون للمياه فممرنا بـ (أبي اللسن) حيث مقر الأمير فيصل ثم بلغنا الوهيدة في اليوم التالي .

كانت القيادة العامة للجيش العربي الشمالي قد أنيطت بالامير فيصل ، وكانت مؤلفة من البدو المتطوعين تحت قيادات الشرفاء ، ومن قبائل عربية أخرى تحت قيادات رؤسائها ، ومن بينهم عـودة أبو تابه شيخ عشيرة الحويطات المشهور . أما القوات النظامية في هذا الجيش فكانت مؤلفة من فرقة مشاة ، وبطرية ميدان ، وبطرية جبلية ، وسرية رشاشات ، وسرية خيالة ، وقد عقد لواء هذه القوة الى جعفر باشا العسكري ، وكان نوري السعيد رئيس أركانها . وقد ألحقت بهذه القوة النظامية قـوة فرنسية صغيرة قوامها جنود جزائريون يقودهم ضابط فرنسي هو الكابتن بيزاني ، مـع بطرية وفصيل رشاش ، وكانت هناك قوة أخرى تتولى تخريب سكة حديد الحجاز ويطلق عليها « مفرزة التخريب » وكان ثمانون في المائة من هذه القوات من الجنود العراقيين ، وتسعون في المائة من ضباطهم . أما الضباط السوريون — وكانوا قلة — فكان معظمهم يشغل الوظائف في مقر الامير فيصل في أبي اللسن ، وفي المنزل واللوازم في العقبة . مثال ذلك كان فخري البارودي رئيس الديوان ويساعده ضباط سوريون . وكان السيدان رستم حيدر وتحسين قدري في هذا المقر أيضاً ، وكانا قد التحقا بجيش الثورة بعد التحاقنا بها بمدة . كان مولود مخلص رجلاً شهماً وضابطاً جسوراً وله عادات قبلية نبيلة ، وكنت ممتناً منه . فلما جرح في حرب معان عين العقيد قاسم راجي بمحله ، وهو بغدادي الاصل ، فبقيت معه بعض الوقت ، ثم نقلت الى مفرزة التخريب التي مر ذكرها ، والتي التحقت بها القطعات الجزائرية الفرنسية ، مع فصيل هجانه وكانت بقيادة الامير زيد تعسكر في شمالي الوهيدة بالقرب من نبع الماء المسمى (الفكي) وفي حرب معان كان الاستيلاء على المدينة وشيكاً . وبعد

مناوشات بالمدفعية وهجمات من قبلنا قوية ، واستشهاد وجرح عدد غير قليل من الضباط والجنود ، شحت ذخيرتنا فاضطررنا لفك الحصار والعودة إلى « الوهيدة » . وقد فهمنا من الدكتور ناجي الأصيل بعد شهرين ، وكان الطبيب العسكري في عمان ثم هرب والتحق بنا ، فهمنا منه ان الاتراك المحصورين في معان كانوا قد صمموا على الاستسلام وترك معان على شرط ان نوافق على انسحابهم مع أسلحتهم التامة نحو الشمال ، وذلك في الوقت الذي قررنا نحن فك الحصار عنهم والعودة الى الوهيدة .

مفرزة التخريب

كانت « مفرزة التخريب » تغزو محطات سكة حديد الحجاز في كل أسبوعين مرة . فكنا نسير ليلاً من مقرّنا في الفكي إلى قرب المحطة المراد الاستيلاء عليها فنبدأ الهجوم عند الفجر ، ونحتلّ المحطة بعد أن نكون قدأسرنا القوة التي فيها ، ثم ندمرها ونشرع في نسف السكة في مواضع متعدّدة شمالاً وجنوباً ، وأتذكر أني شاهدت لورانس في إحدى الهجمات ، وقد اشترك معنا في تخريب السكة والاستيلاء على المحطة ونسف قطار كان محمّلاً بالجنود .

وكان وقوع أيّ عربي في الأسر بيد الأتراك معناه إعدامه بتهمة خيانة الدولة . وذات يوم قمنا بهجوم على « محطة الجردونة » ولم نتمكن من الاستيلاء عليها فأسر الأتراك عدداً من ضباطنا وجنودنا بعد أن تكبدنا وإياهم خسائر ثقيلة . وعند عودتنا إلى المقر ، بعث الأمير زيد رسالة إلى قائد المحطة التركي طلب فيها الحفاظ على الأسرى ، وهدّده بقتل كل ضابط أو جندي تركي أسره العرب مقابل كل ضابط أو جندي يقتل من قبلهم ، وقد كتبت الرسالة بيدي أنا ، ووقّع الأمير فيها بتوقيعه ، ثم أرسلناها بيد أحد الجنود الأتراك الذين أسرناهم . وبعد مرور أربع وعشرين ساعة عاد إلينا الرسول يحمل جواب قائد المحطة بالموافقة على طلبنا ، ولم يعدم أحد من أسرانا بعد ذلك .

مرّت الأيام والشهور ، والمناوشات بيننا وبين الأتراك في استمرار ، حتى إذا بدا صيف عام ١٩١٨ علمنا همساً أن الجنرال أللنبي أتمّ استعداده للزحف على الشام . وفيما نحن في انتظار هذه الحركة تلقيت أمراً من القيادة العامة بوجوب التوجه إلى أبي اللسن ومقابلة الأمير فيصل ، فدهشت لهذه المفاجأة وتوجهت إليها بالسيارة – فاستقبلني فخري البارودي ، وأدخلني خيمة الأمير فتلقاني سموه بلطف ، وأمرني أن أجلس إلى قربه ، ثم شرع في الحديث عن المهمة التي ندبني إليها ، قال :

هناك اتفاق بين الإنكليز والفرنسيين يقضي بأن تكون ولايتا بغداد والبصرة وكذا فلسطين ، تحت إشراف إنكلترا ، وولايتا الشام والموصل تحت إشراف فرنسا ، إذا ما انتهت الحرب بفوز الحلفاء . وان البريطانيين يريدون الآن مساعدتنا في مؤتمر الصلح لتحقيق استقلال البلاد العربية الذي وعدونا به من قبل وعليه تقرر ما يلي :

لما يشرع الجنرال اللنبي في شن هجومه على سورية ، ستكون القوات العربية تحت إمرتي في مقدمة الجيش البريطاني لاحتلال دمشق وحدها ، ليصبح للعرب حق الفتح بهذه الصورة فلا يبقى للفرنسيين مثل هذا الحق . أما فيما يتعلق بولاية الموصل فقد فكرنا في اتخاذ إجراء مماثل في العراق . وهو أن تؤلف قوة عسكرية من الضباط والجنود العرب الذين وقعوا في أسر البريطانيين ويقودهم أحد كبار الضباط العرب فتكون هذه القوة في مقدمة الجيش البريطاني الذي سيحتلّ ولاية الموصل ، ويكون لها حق الفتح فيها كما سيكون في الشام ، وبذلك تنتفي علاقة الفرنسيين بهذه الولاية أيضاً ، وتبذل بريطانيا قصارى جهدها في مؤتمرات الصلح لتضم ولاية الموصل إلى ولايتي البصرة وبغداد . وعليه قررت إيفاد لجنة إلى العراق مؤلفة من ثلاثة رجال : عراقي ، وسوري ، وفلسطيني ، وستكون أنت العضو العراقي في هذه اللجنة ، وفخري

البارودي العضو السوري ، أما العضو الفلسطيني فسيجري انتخابه فيما بعـد . وعليك أن تسافر إلى القاهرة وسيلتحق بك العضوان : السوري والفلسطيني ، ويجري الآن تهيئة الرسائل الموقعة من قبلي إلى أعيان بغداد ووجوهها ، وإلى رؤساء القبائل البارزين ، وستسلم من القاهرة رسالة من القيادة البريطانية العليا إلى القائد البريطاني العام في الهند ، والقائد البريطاني العام في العراق . وفي هاتين الرسالتين طلب تسهيل الأمور . وتأمين النفقات المقتضية للوفد . وعليك الآن أن تعود إلى الوهيدة ، وتهيء نفسك ، وتودع قائدك ورفاقك ، ثم تعود إليّ لتجد الرسائل في انتظارك .

عدت إلى الوهيدة وقضيت ليلتي فيها ، فلما كان صباح اليوم التالي وبينما كنت أتناول فطوري في خيمة جمال بابان وبهاء الدين نوري ، أغارت ثلاث طائرات ألمانية علينا وأجبرتنا على ترك الخيمة والاحتمـاء وراء الصخور والكهوف . فلما انتهت الغارة عدنا إلى الخيمة فإذا بها قد تمزقت واحترقت ، وهكذا نجّاني الله من الموت للمرة الثالثة .

تركت الوهيدة بعد الظهر إلى أبي اللسن فتسلمت الرسائل من فخري البارودي مع (٢٥٠) جنيهاً ذهباً لتأمين نفقاتي (أي ربع كطمه لأن في كل كطمه ألف جنيه) وكانت الكطمات يومئذ كثيرة ، واتجهت نحو ميناء العقبة فبلغته في فجر اليوم التالي ، وبعد استراحة يومين أبحرت إلى ميناء السويس فاسترحت فيها يوماً واحداً ، ثم أخذت القطار إلى القاهرة فنزلت في فندق يقرب من حديقة الأزبكية ، وذهبت إلى المكتب العربي في اليوم الثاني فتعرّفت لأول مرة على الدكتور عبد الرحمن الشابندر ، كما تعرّفت على بعض الاخوان العرب ، ثم قابلت مدير المكتب ، وبعد أن سمع الشيء اللازم عن مهمتي ، واطلع على بعض الوثائق قال انه سيتخذ التدابير المقتضاة لتأمين سفري إلى البصرة عن طريق الهند بأول باخرة تتجه إلى بومبي ، فانصرفت منه شاكراً . ولما عدت إليه علمت أن انتظاري قد يطول ففضلت الانتقال من الفندق إلى أحد البانسونات في شارع سليمان باشا ، حيث الراحة أكثر ، والنفقات أقل ،

إذ استأجرت غرفة عند شقيقتين روميتين كانتا تتقاضيان ١٨ جنيهاً مصرياً لقاء السكن والطعام والخدمات الأخرى .

كانت الأيام التي قضيتها في القاهرة من أسعد أيام شبابي ، ولا سيما بعد الحرمان الذي قاسيت مرارته خلال سني الحرب الضروس ، وكانت هذه الأيام تمرّ بسرعة فكنت أنتقل من مطعم إلى آخر ، ومن منتزه إلى حديقة ، ومن القناطر الخيرية إلى حدائق الحيوانات ... الخ كما كنت أقضي الليالي في المسارح والسينمات ودور التمثيل الشهيرة في مصر . وقد أنساني كل ذلك ما قاسيته من شظف العيش ومآسي الحرب والحرمان المطلق ، وقد مرّت عليّ ثلاثة أشهر وأنا على هذه الصورة .

اعلان الهدنـــة

وفي يوم ١١ تشرين الثاني ١٩١٨ خرجت من منزلي على عادتي وإذا بي أجد الشوارع تموج بالبشر والجنود الإنكليز السكارى ، والناس في فرح وحبور .. هذا يهرول ، وذاك يرقص ، وآخر يغني غناء الطرب . وسألت أحد المارّة عن السبب ، وإذا به يفاجئني بخبر إعلان الهدنة فكانت فرحة لا تنسى . وحيث لم يكن يومذاك راديو ولا تلفزيون فكنا نتطلّع إلى الأخبار بواسطة الصحف التي تصدر في الصباح والمساء .

وفي نهاية الشهر أوعز إليّ المكتب العربي بوجوب التوجه إلى الشام لانتفاء الغاية من سفري إلى العراق ، وإلغاء مهمّتي ، فسافرت بالقطار إلى فلسطين ، فدمشق ، وراجعت القيادة العربية العامة فيها فأبلغتني انها قرّرت تعييني مشاوراً حقوقياً في ديوان الشورى الحربي الذي كان يرأسه ياسين الهاشمي .

العودة الى العراق

بعد وصولي إلى دمشق وتسلّمي واجبات وظيفتي الجديدة ، صرت أفكر

في أمر عودتي إلى العراق . فطلبت اجازة للسفر إلى بغداد فمنحوني إياها في ٢٤ كانون الثاني ١٩١٩م وكان السفرُ بين دمشق وبغداد، إما براً عن طريق حلب – دير الزور – عنه – بغداد ، وإما من دمشق إلى القاهرة بالقطار ثم الإبحار من السويس إلى بومبي فالبصرة ، وقد نصحني المعارف والأصدقاء أن أتبــع الطريق الثاني . وبعد أن ودّعتهم وودّعت سمو الأمير زيد الذي كان ينوب مناب أخيه الأمير فيصل ، وتسلّمي رواتب ستة أشهر سلفاً ، راجعت المكتب العربي وكان قد انتقل من القاهرة إلى دمشق فزوّدوني برسالة مفتوحة لتسهيل سفري بكل الوسائل المتيسرة ، برية كانت أو بحرية ، وهكذا رجعت إلى القاهرة في أوائل شباط ، وقد تأخرت فيها حتّى أوائل أيار لندرة المحلات في البواخر ، وضرورة تأمين عودة الضباط والجنود الهنود إلى بلادهم . وبعد أن تيسّر الحجز لي في إحدى البواخر ، توجهت إلى البصرة عن طريق السويس – عدن – بومبي ، وعند وصولي عدن سألت عن معتقل الأسرى الذي كان فيه طه الهاشمي ، حيث كنت أحمل إليه رسالة من أخيه ياسين ، وتحيات اخوانه العراقيين ، وقلت له ان الاخوان بحاجة إليك وهم في انتظارك ، ثم تابعت سفري إلى بومبي ، وكان لديّ عنوان ناد بريطاني فأقمت فيه بعض الوقت حتّى إذا تيسرت باخرة إلى البصرة حجزت فيها ، وتوكلت على الله حتّى بلغت البصرة في أواخر مايس ١٩١٩م وكنت غادرتها أسيراً في مايس من عام ١٩١٧ ومن البصرة توجهت بالباخرة إلى بغداد ، المدينة الحبيبة العزيزة ، ولم يكن أهلي على علم برجوعي فلما باغتهم بوصولي ، ساد البيت الهرج والمرج ، وحمد الجميع الباري على عطفه ولطفه ورجوعي سالماً .

الآن وقد رجعت بحمد الله إلى أهلي وبلادي سالماً من ويلات الحرب الضروس ، وآمناً على مستقبلي ، وحراً في تصريف أعمالي ، فقد وجب عليّ أن أقوم بواجباتي نحو بيتي ، بصفة كوني أصبحت رب العائلة ، ونحــو وطني بصفة كوني شاباً يستطيع أن يساهم فيما يتطلّبه الوطن من أمثالي مــن خـــدمات .

تكليفي بوظيفة

كنت قبل أن أغادر دمشق إلى أرض الوطن قد زرت المكتب العربي الذي انتقل من القاهرة إلى الشام فزودني برسالة مفتوحة إلى من يخصه الأمر لتسهيل سفري إلى بغداد. وكان رئيس هذا المكتب يومئذ السر كنهان كورنواليس، الذي التحق بالملك فيصل عند توجهه إلى العراق في حزيران ١٩٢١ وأصبح سكرتيراً خاصاً له، ثم أصبح مستشاراً لوزارة الداخلية، وبقي في منصبه هذا إلى أن انتهت خدماته عام ١٩٣٥م وكانت مدة إشغاله هذا المنصب الخطير الوسيط المؤثر بين الوزارات العراقية ودار الاعتماد البريطانية، وحلاّل المشكلات والخلافات التي كثيراً ما كانت تحدث بين البلاط الملكي والدار المذكورة. وكان المومى إليه قد زوّدني برسالة تعريف شخصية إلى الحاكم الملكي العام في العراق، علاوة على الرسالة المفتوحة، فلما وصلت إلى بغداد زرت حاكم بغداد العسكري الذي كان ينوب عن الحاكم المشار إليه، وقدّمت إليه رسالة التعريف المذكورة، وبعد أن قرأها وتأمل فيها، كلفني أن أقبل العضوية في إحدى المحاكم النظامية على أساس أن غيري من الحقوقيين العراقيين قبلوا مثل هذه الوظائف، فاعتذرت عن قبول هذا التكليف، لأن أمامي واجبات مهمة وكثيرة، وعليّ أن أقوم بها قبل كل شيء ومنها إدارة أملاك العائلة التي أهمل شأنها زمناً طويلاً بأيدي الأغراب.

واجباتي نحو أسرتي

أجل كان عليّ أن أطلع عن كثب على كيفية إدارة أملاكنا في أثناء غيابي وغياب أخوتي عن العراق، وما حصل منها من واردات، وما أنفق في سبيل صيانتها من نفقات. وبعد أن أحطت علماً بذلك كله، انصرفت إلى إدارة هذه الأملاك من بساتين الدورة القريبة من بغداد، وأراضينا الزراعية في ناحية المحاويل بلواء الحلة، فتمكنت خلال عامين من تسديد الديون التي تراكمت

بذمة المرحوم والدي ، وهي نحو ألف ومائتي ليرة عثمانية ذهباً . سددتها بالعملة الهندية ، وهي يومئذ الروبية ، وقد بلغت نحو عشرين ألفاً منها .

عاد أخواي الطبيبان : سامي وصائب إلى العراق بعد عودتي إليه فاجتمع شمل العائلة في دارنا القديمة بمحلة جديد حسن باشا ، بمن فيها من الجدة ، والوالدة ، والعمة ، وبعض الأقارب ، والخدم ، بحيث ناهز عددهم الخمسة وعشرين نسمة . وقد تم في هذه في الأثناء قران أخي سامي . وبذلك أنجزت واجباتي نحو أسرتي ، ووجب عليّ الآن أن أقوم بواجبي تجاه وطني .

واجباتي نحو وطني

زارني في داري بعد عودتي إلى العراق وانتظام شمل العائلة من جديد ، زارني أصدقاء ومعارف عديدون كان من بينهم علي البازركان ، مدير المدرسة الأهلية التي تأسست في منتصف أيلول عام ١٩١٩م ، وكانت بنايتها تقع في زقاق خلف جامع السراي . وبعد أن رحب بعودتي سالماً ، أعرب عن رغبته في أن أزور المدرسة فزرتها نزولاً عند هذه الرغبة ، ولما أعدت زيارتها انتحى بي المومى إليه جانباً وقال : انه يود أن يتحدث إليّ بأمور تتصل بالوطن ومستقبله ، فذكر الأوضاع التي كانت تسود العراق وسورية ، وسياسة الاستعمار التي بدأت السلطات البريطانية تمارسها باستمرار احتلال البلاد ، ونحو ذلك . ثم أسرّ إليّ بأن لفيفاً من الشباب الوطني المتحمس ألّف حزباً سياسياً لخدمة قضية البلاد الوطنية باسم (جمعية حرس الاستقلال) واقترح عليّ أن أنضمّ إلى الحزب . ولما أطلعني على أسماء الذوات العاملين في هذه المؤسسة وكان بينهم محمد جعفر أبو التمن ، وبهجت زينل ، ومحمود رامز ، وجلال بابان ، ومحيي الدين السهروردي، وعارف حكمة ، مضافاً إلى شخصه ، وافقت بدون تردد على هذا الانتماء ، ثم انتخبت عضواً في الهيئة المركزية . وكانت هناك شخصيات أخرى تناصر الحزب وتتعاون معه بينها : السيد

محمد الصدر ، والسيد يوسف السويدي . وكان الصدر رئيس شرف للحرس ، وأبو التمن أمين سرّه وهمزة الوصل بينه وبين السادة العلماء ورؤساء القبائل ، والبازركان مدير إدارته والمسؤول عن تأمين الاتصالات بين أعضائه وتهيئة ما يقتضي لعقد المواليد النبوية التي كانت تعقد أسبوعياً في جامع الحيدر خانه . وفي غيره من المساجد الإسلامية لا فرق بين سنيها وشيعيها حيث كانت تتلى المنقبة النبوية ، ويعرج منها على قضية البلاد الوطنية حيث تستثار حمية المجتمعين ، وتسوقهم إلى إشعال نار الحماس في نفوس الجماهير ، ونشر الدعاية وتوزيع المنشورات ، وكان السيد محمد الصدر عندما يستقلّ عربات الترام من الكاظمية إلى بغداد ليحضر المواليد ، كان يستقبل استقبالاً شعبياً بالهوسات والأهازيج الوطنية ، وكثيراً ما كنت أدعو السيد المومى إليه إلى دارنا ليستريح فيها ، ويتناول الطعام قبل أن يتوجه إلى مقر الحرس في المدرسة الأهلية . ولا يسعني هنا إلاّ أن أذكر أن أول علم عراقي رفع في المواليد ، وقد بلغ طوله المترين ، كان قد خاطته أنامل أهل بيتي بألوانه الأربعة التي ترمز إلى :

بيض صنائعنا سود وقائعنا
خضر مرابعنا حمر مواضينا

عضويتي في لجنة

لمّا قررت الحكومة البريطانية تأليف لجنة من أعضاء مجلس المبعوثان العثماني وبعض الشخصيات العراقية لإعداد قانون انتخاب المؤتمر العراقي ، الذي كان في النية عقده لتقرير وضع البلاد ، وطرق سمعي بأني قد أدعى إلى العضوية بصفة كون والدي كان مندوباً في المجلس المذكور ، رأيت من واجبي أن أستمزج رأي الهيئة المركزية لحزب الحرس في الموضوع حتى لا يفاجأ الحزب ، فقرّرت الهيئة بالأكثرية ، وبمخالفة عضو واحد ، الموافقة على اشتراكي في اللجنة ، بصفتي الشخصية لا الحزبية ، وكنت أنا أيضاً أميل إلى

هذه الفكرة للأسباب التالية :

١ ـ ان العضوية في اللجنة ـ موضوعه بحث ـ ليست من الوظائف الحكومية .

٢ ـ ان عضويتي عبارة عن نيابة والدي .

٣ ـ ان في الإمكان أن أخدم القضية الوطنية بإدخال بعض المواد التي تفيدها في اللائحة .

٤ ـ ان وجودي في اللجنة سيمكنني من الاطلاع على أسس أحكام مواد اللائحة والاسترشاد بآراء الحزب وتوجيهاته .

بعد أن وافقت الهيئة الإدارية لحزب حرس الاستقلال على اشتراكي في هذه اللجنة بأيام ، تلقيت فعلاً هذين الكتابين :

دائرة الحاكم الملكي العام في العراق

بغداد في ٩ اوكست (آب) ١٩٢٠

لحضرة الأكرم ناجي بك آل شوكت المحترم

بما أن اسمكم قد صدق على انتخابه للهيئة الانتخابية في بغداد لتكون عضواً إضافياً في الهيئة المذكورة ، فعليه يتشرف الحاكم الملكي العام بدعوى حضرتكم للحضور عند انعقاد الجلسة الثانية .

التوقيع : الكبتن كليتن

بما أن لجنة الانتخابات قد انتخبت حضرتكم لتكونوا عضواً في اللجنة المذكورة ، للاستفادة من آرائكم السديدة ، وقد جرى التبليغ لحضرتكم من قبل الحكومة ، فأرجو من حميتكم الوطنية تشريفكم صباح الخميس القادم الموافق ٢٦ ذي القعدة ١٣٣٨هـ و١٢ اوغسطوس ١٩٢٠م الساعة واحدةعربية ، وأشكركم سلفاً .. ولكم الفضل، ٢٤ ذي القعدة و١٠ اوغسطوس ١٩٢٠م.

طالب النقيب

رئيس لجنة الانتخابات العراقية

وقد استطعت فعلاً أن أكون أحد العاملين على تدوين لائحة القانون ، مستنيراً بسجل أحكام قانون الانتخاب التركي .

ملاحظة : على من أراد الاطلاع على منهاج حزب الحرس ونشاطاته فليرجع إلى ص ٦٠ من كتاب « الثورة العراقية الكبرى » للسيد عبد الرزاق الحسني ، الطبعة الثالثة لعام ١٩٧٢م .

إشعال نار الثورة

استمر حزب الحرس على إثارة عواطف الجمهور في بغداد ، وعلى الاتصال بالسادة العلماء ورؤساء القبائل في الألوية الأخرى ، ولا سيما في منطقة الفرات الأوسط ، استعداداً لمجابهة سلطات الاحتلال البريطانية ، والوقوف أمام سياستها الاستعمارية صفاً واحداً . ولما ظهرت نياتها المبيتة للعبث بالوعود التي قطعتها للعرب أيام محنتها وبان غدرها ، اندلع لهيب الثورة في الثلاثين من حزيران ١٩٢٠ اثر حادثة بسيطة وقعت في ناحية الرميثة بلواء الديوانية ، وسرعان ما عمت مدن الفرت الأوسط ، ولواء ديالى ، وسرت سريان النار في الهشيم . ويهمني أن أذكر للقارىء الكريم بأني بكتابي هذا إنما أدوّن مذكراتي الشخصية لا أحداث الثورة العراقية لأن لهذه الثورة مؤرخوها وكتّابها ، وقد نشرت عنها بعض الكتب المفيدة سواء باللغة العربية أم باللغات الأجنبية ، وأخص بالذكر منها كتاب « الثورة العراقية الكبرى » للسيد عبد الرزاق الحسني . هذا المؤرّخ الثبت الذي أفنى زهرة شبابه في كتابة تاريخ العراق الحديث من مختلف نواحيه السياسية ، والاجتماعية ، والبلدانية ، والعقائدية ، وجمع في كتبه جلّ الوثائق والمستندات التي حصل عليها إما من أربابها ، وإما من مصادرها الرسمية وغير الرسمية . على اني أود أن أدون الأسباب التي أدّت – بنظري – إلى اندلاع هذه الثورة التي ألحقت بالإنكليز نحو ألفي إصابة ما بين قتيل وجريح ، ومفقود وأسير ، مضافاً إلى أربعين مليون باون باعتراف المصادر البريطانية .

لم يكد العراقيون يقفون على أخبار مؤتمر الصلح المنعقد في باريس ، وما كان يجري في الشام من اجتماعات ومؤتمرات لإعلان استقلال سورية ، وما كاد البريطانيون يجهرون بنكث عهودهم والإخلال بوعودهم ، وما كاد مصطفى كمال باشا وأعوانه من أحرار تركية يشرعون في قتال القوات اليونانية بعد تمزّق الامبراطورية العثمانية ، ما كاد يجري ذلك كله حتّى شعر العراقيون بظلم الإنكليز لهم ، وعدم إمكان استمرار صبرهم على ما كانوا يلقونه من ضباط هذه الدولة الاستعمارية من ضروب الإهانات ، والعبث بمقدرات البلاد ، حتّى اضطروا إلى امتشاق الحسام في وجه هذا العدو الغاشم وتلقينه دروساً قاسية في كيفية ردع المعتدي وانتزاع الحقوق منه .

ان لثورة ١٩٢٠ الكبرى في نظري عدة عوامل وأسباب فهي : —

١ — أولاً موضعية : فإن رؤساء القبائل الذين يخشى بأسهم لم يعد في إمكانهم تحمّل عجرفة الضباط العسكريين البريطانين وتعمدهم في إذلالهم ، والحط من كراماتهم . وهي :

٢ — دينية : بالنسبة لارتباط هؤلاء الرؤساء برجال الدين وتأثرهم بتوجيهاتهم وفتاواهم . وهي :

٣ — قومية : بالنسبة إلى الجمعيات السرية التي تألفت من قبل شبان متحمسين ، وضباط قوميين ، وقد أخذ هؤلاء يوقدون نار الحماسة في نفوس القبائل ، ويملونها بالآراء والتوجيهات نحو الأهداف والمثل العليا فجمعوا بين الحمية الدينية والنعرة القومية للوقوف أمام الأجنبي الناكث للوعود .

وفي اعتقادي انه لولا هذه « الثورة العراقية الكبرى » لما استطاع العراق أن يحصل حتّى ولا على شبه استقلال ، ولا كان من الممكن أن يدخل عضواً في عصبة الأمم إلى جانب الدول العظمى التي كانت تتمتع بهذه العضوية . كما أن ثورة العراق مهّدت السبيل إلى قيام ثورات خطيرة في البلدان العربيةالاخرى.

فالعراق الذي أصبح أول دولة عربية مستقلة . واحتلّ مقامه بين دول العالم في الوقت الذي لم يكن هناك أيّ بلد عربي يحلم بالاستقلال ، إنما هو مدين لثورته الكبرى هذه . كانت فرنسا تحكم المغرب العربي في شمال إفريقية ، وتتحكّم في سورية ولبنان . وكان الإنكليز يحكمـــون فلسطين والعراق ، ويهيمنون على إمارات الخليج العربي هيمنة تامة لقاء رواتب شهرية لا تسمن ولا تغني من جوع ، وكانت اليمن ونجد وحائل تحكم حكماً قبلياً شبيهاً بحكم القرون الوسطى ، وكان الحجاز « اسم بلا جسم » فلا مجلس نيابي ، ولا حكومة مدنية . فعلينا أن نحمد ثورتنا الّتي خلصتنا من الأوضاع المماثلة ، وكوّنت لنا كياناً مستقلاً كانت تغبطه عليه بقية الأقطار .

لقد استمرت ثورة العشرين أكثر من أربعة أشهر استطاع الثوار أن يغنموا خلالها من الإنكليز كميات كبيرة من البنادق والرشاشات وبعض المدافع ، وأن يقاتلوهم بسلاحهم هذا ، كما استطاعوا أن ينتصروا عليهم في بعض المعارك انتصاراً أذهل الضباط البريطانيين ، وجعلهم يعتقدون بأن الثوار يدارون من قبل ضباط أتراك ، مع أن الجميع يعلمون بأن هؤلاء القبائل تمرّسوا على قتال الأتراك ، وعلى الحرب فيما بينهم منذ زمن بعيد . نعم لا ينكر أن بعض الشبان من الضباط العرب الذين خدموا في الجيش العثماني ، أسدى إلى الثورة خدمات جليلة في التوجيهات القتالية ونحوها . فلما بدأت الامداد الحربيـــة للجيش البريطاني تتوارد عليه من الهند بكثرة ، وعادت القطعات الّتي كانت تصطاف في جبال كرند بإيران إلى صفوفها ، رجحت قوة الجيش على قوات القبائل ، وأخذت الدعايات الإنكليزية في بغـــداد وفي بعض المدن تؤثر في النفوس ، وتحملها على وجوب المسالمة وترك سفك الدماء ، ولا سيما بعد أن حلّ السر برسي كوكس ، المعروف بدهائه ، محل السر أي. تي. ولسن ، المشهور بغلظته وقلة خبرته .

منشور عام إلى جميع طوائف العراق وعشائرها

ما كاد السر برسي كوكس يصل إلى بغداد في تشرين الأول ١٩٢٠م حتى أذاع البيان الآتي في ٢٦ من هذا الشهر :

إن فخامة نائب الملك السر برسي كوكس يعلن لجميع أفراد العشائر وطوائف العراق بأن حكومة بريطانية العظمى انتدبته ليعود إلى العراق لتنفيذ مقاصد الحكومة الثابتة بمساعدة رؤساء الامة ، ولتشكيل حكومة وطنية في العراق بنظارة حكومة بريطانية . ولقد يصعب على فخامته تنفيذ منويات الحكومة البريطانية ما دامت بعض أقسام العشائر والطوائف في العراق تعادي الحكومة . ويظن ان الاحوال الحاضرة نتجت عن الشكوك الواهية التي تخامر أفكار بعض طبقات الامة في نوايا الحكومة البريطانية . ويعتقد فخامته بتوصله لازالة كل شك أو ريبة خامرت أفكار الذين قابلوه حتى الآن . ولا يعلم فخامته غرض العشائر الذين يشغلون أنفسهم بالحرب ، فاذا كان هناك سوء مفهومية يمكن ازالته فيسر فخامته أن يبلغ العشائر ذلك بواسطة أقرب حاكم سياسي إليهم . ا هـ. (١) .

تأليف حكومة موقتة

بعد ان استطاع السر برسي كوكس أن ينهي مشكلة الثورة بدهائه ، ووعوده ، وسائر اجراءاته ، ألف حكومة موقتة برئاسة السيد عبد الرحمن الكيلاني نقيب اشراف بغداد في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠ دخل فيها السيد طالب النقيب وزيراً للداخلية ، وساسون حزقيل وزيراً للمالية ، وجعفر باشا العسكري وزيراً للدفاع ، الى وزراء آخرين لادارة شؤون البلاد حتى يتم تقرير شكل الحكومة الواجب اقامتها في البلاد .

---

(١) راجع أصل المنشور في ص ١٥٧ من الجزء الأول من كتاب « تاريخ العراق السياسي الحديث » للسيد عبد الرزاق الحسني .

كانت ثلاثة اتجاهات تتفاعل في العراق : يهدف الاتجاه الاول الى اقامة نظام حكم ملكي ديمقراطي يرأسه أحد أنجال الحسين بن علي شريف مكة المكرمة ، وكان هذا الاتجاه يلقى تأييد الاكثرية الساحقة في البلاد ، ولاسيما من قبل القبائل. والى جانب هذا الاتجاه كانت هناك زمرة من الناس تتمنى أن يكون الرئيس لنظام الحكم الملكي في العراق أحد أفراد بني عثمان ، وهؤلاء إما كانوا من أصل تركي ، أو من بقايا الموظفين في الحكومة العثمانية . أما الاتجاه الثالث فكان يرى أن يكون نظام الحكم جمهورياً ، وأن يتولى رئاسة الجمهورية عراقي هو أحد ثلاثة : هادي باشا العمري ، والسيد طالب النقيب ، والسيد عبد الرحمن النقيب ، وقد تغلب الاتجاه الاول بالنظر الى ان سياسة بريطانية في العراق كانت تهدف الى مثل هذا الحكم والملك ، ولا سيما بعد أن أرغم الملك فيصل على ترك سورية والخروج منها في ٢٤ تموز ١٩٢٠ واضطرار الانكليز للبحث عن عرش له يؤمّن تعاونه معهم ، ويحقق بعض الوعود التي قطعوها للعرب للظفر باستقلالها ، ولا سيما وان نظام الحكم في بريطانية هو ملكي ديمقراطي .

قضية زواجي

منذ عدت الى العراق في منتصف عام ١٩١٩ والوالدة تلح عليّ في أمر الزواج لتنعم بحفيد لها وهي على قيد الحياة . وقد كنت متردداً في الاقدام على هذا الامر لانصرافي الى تسديد الديون التي كانت بذمة المرحوم والدي من جهة ، وانشغالي بالقضايا الوطنية من جهة أخرى . فلما وفقني الله الى تسديد تلك الديون وأشرفت « الثورة العراقية الكبرى » على الاندلاع لتحقيق تباشير مستقبل الوطن وتظهرها في الافق ، لم يبقَ ما يحول دون تحقيق حلم الوالدة ، ولا سيما بعد أن قاربت الثلاثين من عمري ، فتوكلت على الله وعقدت على كبرى كريمات السيد آصف محمود عارف آغا في آذار من عام ١٩٢٠ وبعد

مدة عقد السيد أحمد السيد داود الكيلاني عقد نكاحه على كريمة السيد آصف الثانية ، كما عقد السيد كامل رفعت الجادرجي على كريمته الثالثة .

كانت العادة أن يقيم أكبر أفراد العائلة سناً مأدبة عشاء في داره ليلة الزفاف . يدعو إليها العريس وأصدقاءه ، ثم يزف العريس بعد الوليمة الى داره « بيت الزوجية » محاطاً بأصدقائه وأقاربه . وفي أثناء تناول الطعام اقترح أحد المدعوين أن يوقع الذين حضروا المأدبة على قائمة الطعام ، وتقدم هذه القائمة الموقعة من قبلهم هدية إلي كتذكار لهذه المناسبة السعيدة . وكان الشاعر الفيلسوف جميل صدقي الزهاوي أحد المدعوين على تلك الوليمة ، فلما جاء دور توقيعه على القائمة كتب فيها ما يلي :

انما العائلات كالأبـــراج	وتمام الحيـــاة بالازواج
انت يا صاحبي وخل فؤادي	بعد هذا من العـــزوبة ناج

وبعد مرور تسعة أشهر على قراني ، وفي آخر يوم من السنة نفسها رزقت مولوداً فكان ذكراً وسميته « طلالاً » وكان يوماً مشهوداً للوالدة إذ حقق الباري جل وعلا أمنيتها .

في خدمة الحكومـــة

لما تألفت « الحكومة العراقية المؤقتة » في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠ برئاسة السيد عبد الرحمن النقيب ؛ اتخذت عدة قرارات مهمة لاظهار التبدل الذي حصل في البلاد ، وكان ابدال الحكام السياسيين البريطانيين في الالوية وفي الاقضية بحكام عراقيين في مقدمة هذه القرارات . وقد ارتئي أيضاً ابدال اسم الحاكم السياسي بالمتصرف ، ومعاون الحاكم بالقائم مقام ، وهلم جرا . وعلى هذا الاساس تم تعييني معاوناً لمتصرف لواء بغـــداد ، في جملة من تم تعيينهم في الوظائف الادارية الاخرى ، كالحاج سليم الذي عين قائم مقامـــاً لقضاء الكاظمية ، وعبد الله الصانع الذي عين قائمقاماً لقضاء الهندية ، فلما

وصل الملك فيصل الى العراق في حزيران من هذه السنة ، وشرع في اجراء الاستفتاء العام لتنصيبه ملكاً على العراق ، كانت متصرقية لواء بغداد مناطة بالسيد رشيد الخوجه فأسند اليه ادخال فقرة في مضبطة الاستفتاء الخاصة بهذا اللواء لا تقرّها السلطات العليا ، وأكره على تقديم استقالته من منصبه ، فكلفت بوكالة متصرفية هذا اللواء للمدة من ١ تشرين الثاني ١٩٢١ حتى أول كانون الثاني ١٩٢٢ ، اذ استقلت من منصبي الاصلي على أثر تعيين السيد توفيق الخالدي محافظاً لبغداد ، حيث ابدل مقام المتصرفية في هذا اللواء بالمحافظة ، تمييزاً لها عن بقية الالوية ، ولكن وزارة الداخلية رفضت قبول استقالتي ، ووجهت إليّ هذا الكتاب الرسمي :

وزارة داخلية العراق

العدد ٣٦١ التاريخ ٩ جنوري (كانون الثاني) ١٩٢٢

حضرة معاون متصرف لواء بغداد ناجى بك المحترم

بعد التحية : وعطفاً على تحريركم المؤرخ ٣ — ١ — ١٩٢٢

بناء على ما عهد فيكم من الكفاءة ، فالوزارة لا توافق على قبول استقالتكم هذا ولكم الاحترام .

وزير الداخلية : الحاج رمزي

فاضطررت إلى العدول عن الاستقالة بضعة أشهر حيث أشغلت منصب معاون المحافظ حتى اذا عين السيد توفيق الخالدي وزيراً للداخلية في أول نيسان ١٩٢٢ في الوزارة النقيبية الثانية ، آثرت الابتعاد عن وظائف الحكومة بالمرة ، والانصراف الى ادارة أملاكي وأمور عائلتي . فتقدمت بكتاب استقالتي مرة ثانية . وعلى الرغم من ألحاح الوزير الخالدي على أن أعيد النظر في الموضوع فقد أصررت على التخلي عن الوظيفة فقبلت الاستقالة في ١ مايس ١٩٢٢ وتلقيت الكتاب الآتي نصه :

وزارة داخلية العراق ١

العدد ٦٩٦٥ التاريخ ١٢ رمضان ١٣٤٠ – ١٠ مي (مايس) ١٩٢٢

سعادة معاون محافظ بغداد ناجي بك آل شوكت باشا المحترم

بعد التحية : يسوؤني جداً الحاحكم بطلبكم الاستقالة . وبما اني لم أكن راغباً في قبول استقالتكم ، فقد أخرت القبول مؤملاً رجوعكم عن ذلك . وبما انكم لم تزالوا مصرين على الاستقالة ، فاني أعمل ذلك بناء على حاجتكم للراحة من عناء الاشغال بعد معاناتكم اياها هذه المدة الطويلة . فمع كل أسف قد قبلت استقالتكم مقدرين حسن خدماتكم . هذا وانني أشكركم شخصياً لما قد رأيته منكم من حسن الادارة والمقدرة فالمرجو تسليم الادارة موقتاً بالوكالة الى المحاسب الحاج رفعت أفندي ، واعلامنا بتاريخ انفكاكم . وبالختام اتمنى لكم النجاح ، وأرجو أن لا تحرم الامة من خدماتكم مع تقديم خالص الاحترام

وزير الداخلية : توفيق الخالدي

عودتي الى الخدمة

كان وزير الداخلية السيد الخالدي – هذا – كلما التقى بي في بعض المناسبات يطلب الي أن أعود الى الخدمة في الحكومة ، ولا سيما بعد أن أنتظمت الامور الادارية فيها ، ونقلت معظم الوظائف من الايدي الاجنبية الى الايدي العراقية ، وأصبح من واجب كل وطني أن يسهم في خدمة بلاده عن هذا الطريق ، فلم يسعني تجاه هذا الالحاح ، وتجاه ترغيب المعارف والاصدقاء إلا أن أوافق على ما يريده الخالدي مني ، فصدرت الإرادة في الثالث عشر من أيلول ١٩٢٢ بتعييني متصرفاً للواء الكوت بالوكالة ، ثم أسندت المتصرفية المذكورة إلي بالاصالة في أول مارس ١٩٢٣ .

انني وان كنت في كتابي هذا أدون مذكراتي الشخصية ، وليس من واجباتي أن أبحث فيه عن تاريخ العراق ، قديمه وحديثه ، لان لهذا التاريخ

أربابه والمختصون به ، الا اني وجدت من الضرورة بمكان أن أدون أهم ما جرى في أيام وظائفي هذه في بغداد ، ولا سيما ما كان له صلة بها أو قريبة منها ، وها أنا أذكر الاهم حرصاً عليه من الضياع :

١ ـ وأولى القضايا التي سأبحثها هنا قضية اقصاء السيد طالب باشا النقيب من منصبه كوزير للداخلية في الوزارة النقيبية الاولى (أي الحكومة الموقتة) وإبعاده الى الهند في نيسان ١٩٢١ . كان السيد صالب من أشراف البصرة وأعيانها البارزين ، فهو سليل السادة الرفاعية ، وكان جسوراً جريئاً ، ومحسناً معروفاً ، يحب السيطرة وكانت الحكومة العثمانيـــة تخشى بأسه وترعى جانبه . ولما وجدت ان نفوذه آخذ بالازدياد ، قررت التخلص منه فأرسلت الى البصرة قائداً عسكرياً محنكاً ليساعد والي البصرة وهو يومئذ بديع نوري بك شقيق المرحوم الاستاذ ساطع الحصري على الفتك به ، والتخلص منه بأية صورة كانت وكان للسيد طالب أصدقاء وعيـــون في استانبول فلما أسروا اليه نبأ هذا الاعزام ، قرر أن يتغدى بخصمه قبل أن يتعشى به فقتل الوالي والقائد بواسطة أعوانه . ولما تم احتلال الانكليز للعراق وتقرر اقامة حكم وطني في البلاد ، كان طالب باشا يطمع في أن يكون رئيساً للجمهورية فيها . ولما كانت الحكومة البريطانية قد قررت أن يكون نظام الحكم في العراق ملكياً ، وكانت تريد فيصل بن الحسين ملكاً ، خشيت منافسة السيد طالب له ، فدبرت مكيدة لابعاده عن البلاد ، فدعته الليدي كوكس الى وليمة شاي أقامتها في دار الاعتماد فلما انتهت الوليمة وهمّ في ركوب سيارته ، لم يجدها في مدخل الدار المذكورة ، بل وجد سيارة أخرى أرغمه ضابطان بريطانيان على ركوبها ثم نقلوه الى البصرة فالهنـــد .

٢ ـ لما عقد مؤتمر القاهرة في ١٢ آذار ١٩٢١م للنظر في أمر تخفيض النفقات البريطانية في العراق ، تقرر تكليف الملك فيصل الذي كان قد فقد عرشه في سورية في ٢٤ تموز ١٩٢٠م ، بالسفر إلى العراق ، وترشيح نفسه لعرش

البلاد على أن تسنده بريطانية في ذلك كل الاسناد . فوصل الملك إلى بغداد في ٢٩ حزيران ١٩٢١م .

٣ – قرّر مجلس الوزراء العراقي في ١١ تموز المناداة بسمو الأمير فيصل ملكاً على العراق، ويشترط أن تكون حكومة سموّه حكومة دستورية نيابية ديمقراطية مقيّدة بالقانون . اهـ[1] .

٤ – رحّب المندوب السامي البريطاني بقرار مجلس الوزراء . وطلب إجراء استفتاء عام حول هذا الموضوع . علاوة على القرار المذكور ، فأجرى الاستفتاء بواسطة المضابط، وكانت النتيجة أن صوّت ٩٧ ٪ بالموافقة .

٥ – في ٢٣ آب ١٩٢١م جرت حفلة التتويج في ساحة برج الساعة بالقشلة وقد حضرها المندوب السامي ، والقائد العام للجيش البريطاني . وجلسا إلى يمينه وإلى شماله . ولم أحضر أنا هذه الحفلة على الرغم من أني كنت معـــاون المتصرف ، وكان بيتي لا يبعد عن محلّ الاحتفال إلاّ بأقل من ٣٠٠ متر .

٦ – لم أوقّع على مضابط البيعة ، موضوعة البحث : لا بصفتي عراقيـــاً مصوتاً ، ولا بصفة كوني موظفاً إدارياً ، لأني كنت ميّالاً إلى نظام الحكم الجمهوري . وكان المسّر فلبي مستشار وزارة الداخلية يؤيد فكرة الجمهورية ويساعد الجماعة التي تدين بها ، ولذا أبعد عن العراق وحلّ محله السر كنهان كورنواليس .

٧ – حلّت الذكرى الأولى لتتويج الملك فيصل في ٢٣ تموز ١٩٢٢ م فكانت البلاد تغلي غليان المرجل من التدخل البريطاني، وسوء أحوال البلاد السياسية والاقتصادية والمالية . وكان في بغداد حزبان وطنيان هما : الحزب الوطني العراقي ، وجمعية النهضة العراقية ، فانتهزا هذه الفرصة ، وقاما بمظاهرة صاخبة أمام البناية التي كان يقيم الملك فيها . ولما أقبل المندوب السامي لتقديم التهنئة بهذه المناسبة ، فوجيء بهتافات معادية وإهانة متعمدة ، فما كاد يرجع إلى دار الاعتماد حتى اتخذ من الإجراءات التي لم تكن بالحسبان .

---

(١) راجع تاريخ الوزارات العراقية – للحسني ج١ ص٤٠ .

٨ – قيل أن الملك فيصل أُصيب بالزائدة الدودية ، وان حالته تتطلّب إجراء عملية جراحية مستعجلة له ، فأجراها الجرّاحون البريطانيون في يوم ٢٤ آب ١٩٢٢م ، وتولى المعتمد السامي حكم البلاد ، فأمر بسدّ الحزبين السياسيين وإبعاد زعمائهما إلى جزيرة هنجام ، وأقفل الصحف المعـارضة ونفى أصحابها ، وأمر الطائرات فقصفت بعض القبائل المضطربة وعمل ما عمل حتى إذا شفي الملك من مرضه ، حمّله المندوب مسؤولية ما حدث ، وطلب إليه أن يعترف بشرعية ما أجراه مما تجده مفصّلاً في كتاب « تاريخ الوزارات العراقية » للسيد عبد الرزاق الحسني فقد احتوى هذا الكتاب بأجزائـه العشرة الصغيرة والكبيرة من حوادث العراق المختلفة ولا سيما طبعته الرابعة .

في متصرفية لواء الكوت

لما صدرت الإرادة الملكية بنقلي إلى وكالة متصرفية لواء الكوت في الثامن عشر من أيلول ١٩٢٢م ، أخذت عائلتي وسافرت إلى مقر عملي الجديد فوراً ، وكانت وسائط النقل بين بغداد والكوت يومئذ البواخر النهرية فركبت إحداها ، وتوجهت اليها ، وقد استغرق السفر أسبوعاً ، ووصلنا المدينة مساء ، فلما كان صباح اليوم التالي توجهت إلى دار المتصرفية ، وكان سلفي السيد أحمد حالت في انتظاري لإجراء مراسيم الدور والتسليم المتبعة في هذه الأحوال .

كانت بناية المتصرفية تتكوّن من ثلاثة أضلاع ، وكان في منتصف الضلع الوسط غرفة واسعة ذات باب كبيرة مع مدخل خاص ، وعلى سطحها سارية العلم العراقي ، فحسبت أنها غرفة المتصرف بطبيعة الحال ولكن المتصرف سلفي مرّ بها ، وأخذني إلى غرفة أخرى لا تختلف عن بقية الغرف في هذه البناية ، لكنها خصصت للمتصرف . وبعد أن شرعت في التعرف على موظفي المتصرفية في غرفهم ، ووصلت إلى الغرفة الكبيرة ذات السارية العاليـة ، رغبت في مشاهدتها . وكم كانت دهشتي حين علمت انها غرفة المشاور البريطاني ، دون

المتصرف الوطني ، فسألت سلفي كيف استساغ البقاء في غرفته وتخصيص هذه الغرفة الكبيرة إلى مشاوره وعليها سارية يرفرف فوقها العلم العراقي ؟ فرد علي انه لا يهتم بمثل هذه المظاهر . فقلت له انها ليست أموراً شخصية وانها تدخل في صميم كرامة الحكومة وسلطتها .

كان السيد أحمد حالت من خيرة موظفي الحكومة العثمانية ، وكان رجلاً مسناً ومتواضعاً ، فلم ير من الأهمية بمكان أن يخلق المشكلات من أجل غرفة كبيرة ليشغلها هو أو مشاوره البريطاني . وبعد أن أتم تسليمي زمام الأمور وانصرف ، طلبت سكرتير المشاور وسألته عما إذا كانت غرفة المشاور مفتوحة أو مغلقة ؟ فأجاب انها غير مقفلة ، وليست فيها أوراق رسمية أو أشياء خاصة بــه ، أي انها لا تحوي غير الأثاث . فأمرت السكرتير المذكــور مع مدير التحرير أن ينقلا فوراً أثاث غرفة المشاور إلى الغرفة التي كان يشغلها سلفي ، ونقل أثاث هذه الغرفة إلى غرفة المشاور . وكان المشاور بالاجازة في خارج العراق ، إذ كان يزور بلاده ، فلما انتهت هذه الاجازة وعاد إلى مقر عمله ، رأيت من باب المجاملة أن أدعوه وقرينته على وليمة عشاء أقمتهــا لهما في داري ، وكنت وإياه متقاربين في السن ، وقد وجدته إنساناً لطيفاً مجاملاً ، كما وجدت قرينته أنيقة ومثقفة . فلما كان اليوم التالي وبدأ دوام الموظفين ، زارني المشاور في مكتبي الرسمي ، أي في الغرفة التي كان يشغلها من قبــل ، فشكرني أولاً على وليمة العشاء التي أقمتها في الليلة المنصرمة ، ثم قال انه يود أن يسألني عن الأسباب التي حملتني على احتلال غرفته في أثناء غيابه وأخصص له الغرفة التي كان يشغلها المتصرفون السابقون ؟ وأضاف إلى ذلك قائلاً : ان هذه الغرفة الكبيرة كانت قد خصصت لحكام اللواء ، وانه هو الحاكم في لواء الكوت . فرددت عليه بقولي : (يا مستر هيجكوك أنت الآن لست بالحاكم ، بل الحاكم هو أنا ، بصفة كوني متصرفاً للواء . أما أنت فتشغل منصب المشاور فقط ، وهذا ما اتفق عليه الفريقان : البريطاني والعراقي ، وعلى هذا لا أدري كيف استسغت إشغال الغرفة ذات سارية العلم العراقي بينما يشغل المتصرف

غرفة صغيرة لا سارية فوقها ولا علم ؟) .

فكّر المستر هيجكوك في جوابي قليلاً ثم قال : انه سيعرض الأمر على مستشار وزارة الداخلية وينتظر جوابه فيعمل بمقتضاه . فقلت له : إني أعرف المستر كورنواليس مستشار الداخلية معرفة تامة ، واني واثق كل الوثوق من أن الرجل سيشير عليك بالسكوت ، وعدم إثارة المتاعب بين بريطانية والعراق من أجل قضايا أرى فيها كرامة للوطن . وحتى لو فرضنا جدلاً بأني سأتلقى أمراً من وزير الداخلية بإخلاء الغرفة ، موضوعة البحث ، وتسليمها إليك ، ففي مثل هذه الحالة سأجمع أثاث بيتي وأتوجه به إلى بغداد ، دون سابق إنذار ، فأقدّم استقالتي ويأتي الوقت الذي يسمح لي بنشر مثل هذه الأمور في الجرائد المحلية ليقف الرأي العام على نوع الاستقلال الذي منحته بريطانيا للعراق . فبهت المستر هيجكوك لهذه المفاجأة ، والتمس مني أن أمهله بعض الوقت ليقابل قرينته ويستطلع رأيها في الموضوع فقلت له انك تعمل خيراً بعملك هذا . فذهب ثم عاد ليدعوني على تناول صعام الغداء على مائدته مع زوجته فأدركت حالاً بأن زوجته نصحته بألاّ يتخذ من هذه القضية البسيطة مسوغاً لخلق المتاعب . وهكذا انتهت أولى المشكلات ، ولكن نتائجها كانت في غاية المصلحة العامة إذ جعلت الموظفين يشعرون بواجباتهم ، والأهلين يفخرون بهذه البادرة الوطنية الحسنة ، على أن بعض ضعاف الايمان من الموظفين والأهلين كانوا يتوقعون أن تكون هذه الصفقة خاسرة ، وأن أكون أنا ضحيتها . وهكذا ارتفع مقام المتصرف في عيون الأهلين ، وصاروا يتوقعون تحسّناً متواصلاً . وتشاء الصدف أن أصبح رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢م أي بعد عشر سنوات فتصلني بين برقيات التهاني هذه الرسالة :

شركة نفط العراق — كركوك ٤ — ١١ — ١٩٣٢م

عزيزي ناجي بك

بعد التحية :

هل يمكن أن أقدّم لكم تهانئي الخالصة بمناسبة تعيينكم رئيساً للوزراء ؟

إنني أتذكر جيداً لما كنت وإياكم في الكوت كيف كنتم تتباحثون معاليكم عن مستقبل العراق . كما واني أعيد ذكرى إخلاصكم وميلكم الوطني ، واعتدال نظرياتكم ،ووفرة اطلاعكم . وقد افتكرت حينذاك بأنكم ستكونون من الوزراء الأكفاء ، ولكن ما كنت أعلم بأنني في خلال عشرة سنوات سأكون مهنئاً إياكم بحصولكم على الشرف السامي كرئيس للوزراء .

أؤمل من الصميم أن العراق – المستقل الآن – بإرشاداتكم الحكيمة ، سيعرف الآن السلام والرفاهية والسعادة .

المخلص : هيجكوك

كنت فرحاً ومسروراً وسعيداً لأن أجد نفسي أشغل منصباً رفيعاً في البلدة التي ولدت فيها ، وأصبت بجروح بليغة في ميدان القتال بالقرب منها ، ثم وقعت أسيراً بأيدي الإنكليز في مياهها ، ولهذا سارت الأمور أيام اشتغالي فيها سيراً حسناً . فالأمن مستتب ، والمنازعات القبلية تكاد تكون معدمة ، والديون المتراكمة تجبى بيسر . وكنت أزور رؤساء العشائر في محالهم ، وأستمع إلى شكاواهم إن وجدت ، وأتفقد أمور الأقضية والنواحي بين الفينة والفينة . وكان في مركز اللواء شبه طبيب هندي واحد ، ومدرسة ابتدائية واحـــدة للبنين ، فوفقت لإنشاء مدرسة أخرى من تبرعات الأهلين ، كما وفقت لتمشية الانتخابات الأوّلية للمجلس التأسيسي ، على الرغم من الصعوبات ، التي كانت تكتنفها ، ومقاطعة البعض لها . وقد قدّرت الوزارة ذلك كله فأسندت إليّ مقام المتصرفية بالأصالة في أول آذار عام ١٩٢٣م .

في متصرفية لواء الحلة

تقرّر نقلي من متصرفية لواء الكوت إلى متصرفية لواء الحلة في الثالث عشر من شهر مايس ١٩٢٣م فسلمت إدارة اللواء وشؤونه إلى خلفي السيد عبدالله الصانع ، وتوجهت إلى الحلة لتسلّم أمور اللواء من سلفي الحاج سليم ، الذي

نقل إلى مديرية الشرطة العامة . ولم تكن (الحلة) بالغريبة عني إذ كنت قد قضيت فيها شطراً من زهرة طفولتي ، حيث كان والدي يشغل وظيفة القائمقام فيها ، كما اني كنت نائب المدعي العام فيها بعد تخرّجي من كلية الحقوق باستنبول .

كانت الأحوال العامة في هذا اللواء على غير ما يرام ، وخلافاً لما كانت عليه في لواء الكوت . فقد كانت الحكومة مصرّة على إجراء الانتخابات العامة للمجلس التأسيسي الذي يقرر نوع الحكم للبلاد ، في حين كان معظم سكّان اللواء قد تأثروا بفتاوى العلماء ، اسوة بمعظم السكان ، ولا سيما في الألوية الجنوبية . وكان العلماء قد أفتوا بحرمة الاشتراك في هذه الانتخابات ، ما لم تلغ الأحكام العرفية ،وتمنح الصحف حرياتها الشرعية ، ويسحب رجال الاستشارة من الألوية والأقضية إلى العاصمة .

كانت هذه المقاطعة قوية جداً في ألوية كربلاء والحلة والديوانية ، وكانت رغبة الحكومة قوية في إجرائها ، ولما شعرت بأنها ستتوقف حتماً إذا ما وقفت مكتوفة اليدين إزاء هذه المقاطعة ، اتخذت إجراءها الحازم بإبعاد العلماء الذين أفتوا بالحرمة إلى خارج العراق . وكان مولود باشا ، الذي كنت مرافقاً له في ثورة الحجاز ، كان يشغل متصرفية لواء كربلاء ، وكان على الحكومة أن تتخذ الاحتياطات الضرورية لصيانة الأمن العام في الألوية الثلاثة المذكورة ، عند تطبيق قرار الإبعاد ، فلما بلغنا بهذا القرار ، اجتمعت والسيد مولود مخلص ، وبحثنا موضوع التدابير اللازمة لصيانة الأمن والسكينة ، في حالة مرور العلماء بقضاء المسيب ، التابع للواء الحلة في طريقهم إلى بغداد . وقد تمّ ذلك — بفضل هذه التدابير — دون أيّ حادث مزعج ، كما أن العلماء عوملوا بالاحترام والإكرام اللذين كانت تسمح بهما الظروف السائدة .

وبلغني في اليوم التالي أن وكيل المجتهد المقيم في الحلة شرع يشاغب ويدس ضد الإبعاد ، وأخذ يحرّض الناس على المضي في مقاطعة الانتخابات ، فرأيت

من الضروري اتخاذ التدابير الرادعة فوراً لأحول دون تأثر الأهلين والقبـــائل بشغبه ، وقررت إبعاده إلى بغداد . فطلبت إلى مدير الشرطة أن يزور الرجل في داره بعد عودته من صلاته في المسجد مساء ، ويستصحبه إلى محطة القطار ، ثم يرسله بالقطار النازل من البصرة إلى بغداد في أثناء مروره بالحلة . وكان من عادة الرجل بعد أن يؤدي الفريضة في المسجد ، القريب من داره ، أن يسهر بعض الوقت مع من يأتمّون به في صلاته ، ثم يعود إلى داره . والظاهر أن مـــدير الشرطة كان حديث عهد بالإجراءات والاحتياطات في مثل هذه الظروف ، فقام بعمل طائش كاد يوقعنا في ورطة .. فقد اصطحب ثلةً من الشرطة وأحاط بالمسجد المذكور ، وأكره وكيل المجتهد على أن يتجه معه إلى محطة القطار . وهكذا استلّه من بين جماعته ومريديه ، وذهب به إلى المحطة ، وإذا بهؤلاء المريدين يخرجون إلى الشوارع على شكل مظاهرات صاخبة . وكانت الساعة حوالى العاشرة ليلاً . وبينما أنا أنتظر نتائج الإبعـــاد إذا بخادمي يقول : ان الأهلين بدأوا يحيطون بداري ، وان عددهم آخذ بالازدياد . وكنت أسكن في الدار وحدي ، ولم يكن معي فيها غير الخادم المذكور ، فأطفأت الأنوار في غرفتي المطلّة على الشارع ، وصرت أتطلّع إلى ما يجري في الشارع ، ومسدسي بيدي ، وإذا بالخادم يقول : ان المتجمهرين يطلبون إليه أن يفتح باب الدار ليدخلوها ويقابلوني فيها ، فكان الوضع في منتهى الحراجة ، وزاد في حراجته اني لم أتلق من مدير الشرطة شيئاً عما جرى وتمّ ، ورأيت من المصلحة ألاّ أقابل الناس لئلاّ يطلبون أمراً قد لا أرضاه ، مثل العدول عن إبعاد وكيل المجتهد . لذا طلبت إلى خادمي أن يتسلّق سطح الدار ، ويتسلّل إلى معاون مدير الشرطة ، وهو في داره القريبة من داري ، ويستدعيه إلى مقابلتي فوراً ، بعد أن يتخذ التدابير التي يراها مناسبة لإبعاد المتجمهرين حول الدار . وكان المعاون المذكور عند حسن الظن فيه . فقد استطاع أن يشتت الجموع المحتشدة في الشوارع ، وفي الساعة الحادية عشرة بدأ الوضع يتحسّن ، والازدحام يخفّ ، وإذا بالميجر ايس. ايج. لونكريك ، مشاور اللواء البريطاني ،

وصاحب المؤلفات التاريخية المشهورة ، يحضر لمقابلتي ، ويستفسر عن الوضع العام في اللواء ، والاسباب التي حملتني على إصدار الاوامر بابعاد وكيل المجتهد من الحلة الى بغداد ، وسط هذا الجو المضطرب دون أخذ رأيه ، وألمح الى انه لا يستطيع أن يتحمل مسؤولية تردي الوضع العام ، لانه لم يستشر في الموضوع أصلاً ، ونصحني أن ألغي قرار الابعاد ، وان اطلق سراح رجل الدين على الفور . فأجبته اني مستعد لتحمل كل مسؤولية عما سيحدث من جراء العمل الذي أقدمت عليه ، كما اني مستعد لاخبار الوزارة باني اتخذت القرار – موضوع البحث – دون استشارة المشاور ، ولذا فاني لا أستطيع التراجع عن قراري وأنا في بدء اشتغالي في الوظائف الحكومية الكبرى ذات المسؤولية العظمى . وقلت له : ان كل ما أرجوه منه هو ألاّ يتقبل مراجعة أي شخص في هذا الموضوع ، على اساس اني قمت بـــه على مسؤوليتي . وبينما نحن على هذا الحال وصل عندي معاون مدير الشرطة وقصّ عليّ ما جرى على نحو ما ذكرته أعلاه وقال أن تصرف المدير غير المتزن هو الذي سبب كل هذه الغوائل، فطلبت اليه أن يركب وكيل المجتهد في القطار ، ويرتب الدوريات الضرورية لمحافظة الامن ، ويطلب الى الناس منع التجمع . وفي الوقت نفسه بعثت بيده رسالة الى آمر الفوج في المعسكر القريب مـــن المحطة ليضع القوة اللازمة في الانذار ، بحسب الصلاحية المخولة اليّ ، وأن ينتظر الاوامر النهائية فيما ينبغي عمله عند الحاجة ، وأبرقت الى وزارة الداخلية بكل التفاصيل لأحيطها علماً بالموضوع ، وطلبت اليها أن تأمر بمعاملة الرجل المبعد بالاحترام اللائق، وان يكون تحت المراقبة في إحدى الدور القريبة من من الشرطة .

بعد أن تأكدت من ان الامور أخذت مجراها الطبيعي ، غفوت غفوة قصيرة ثم تناولت فطوراً خفيفاً في الصباح الباكر ، وتوجهت الى مقر عملي لأكون على استعداد لمجابهة ما يستجد في النهار .

كانت المدينة هادئة ساكنة كأن شيئاً لم يحدث في الليلة الماضية ، وقد

زارني السيد سلمان البراك – الذي أصبح وزيراً مزمناً فيما بعد – ونقل إليّ رغبة وفد من الحلة في مقابلتي ، وطلب مني الموافقة على مقابلته ، وتعيين الوقت اللازم لهذه المقابلة ، فقبلت الطلب ، وعينت وقتاً للمقابلة . فلما حضر الوفد – وكان مؤلفاً من نحو عشرين شخصاً – سألني عن الاسباب التي أدت الى ابعاد عالمهم ، ورجوني المساعدة على اعادته . فشرحت لهم الاسباب التي حملتني على اتخاذ قرار الابعاد ، وقلت لهم اذا تعهدتم لي بانهاء مقاطعة الانتخابات وتأمين جريانها بحسب الاصول ، فأني أعدكم بارجاعه بعد اسبوع واحد فأظهروا استعدادهم للتعاون مع الحكومة في هذا الشأن . ولما حصلت لدي القناعة التامة بأن الامور تجري مجراها الطبيعي ، أبرقت الى وزارة الداخلية أن تأمر برفع الرقابة عن الرجل ، والسماح له بالعودة الى الحلة ، لانتفاء الغاية من بقائه مبعداً ، ولزوال الاسباب التي أدت الى ابعاده . وهكذا انتهت هذه المشكلة وزارني الميجر لونكريك وقال :

« لقد نجحت في خطتك نجاحاً ملحوظاً وانه كان يخشى العواقب من هذا الابعـــاد » .

لا بد لي قبل الانتهاء من هذا البحث من شرح الاسباب التي حملتني على أن أقف موقفي المذكور من مقاطعة رجال الدين للانتخابات ، وأن أبذل قصارى جهدي لدعم الانتخاب وتأمين نجاحه فأقول :

أولاً – انني ملزم بتنفيذ مقررات الحكومة بصفة كوني أحد أعضائها الموكل اليهم تنفيذ أوامرها .

ثانياً – بالنظر الى علاقاتي برؤساء القبائل وذوي النفوذ في اللواء ، كنت مقتنعاً بأنهم لم يكونوا في قرارة نفوسهم مؤمنين بأحقية المقاطعة ، وانما كانوا يسايرون العلماء في أمرها مسايرة لئلا يغضبوا عليهم ، ويخلقون المشكلات لهم فيما اذا ساعدوا السلطة في ذلك .

ثالثاً – كنت معتقداً بأن وجود مجلس تأسيسي منتخب من قبل الشعب من شأنه

أن يؤمن الموازنة بين الملك فيصل وحكومته من جهة ، ودار الاعتماد البريطانية من الجهة الاخرى ، حتى وان احتوى هذا المجلس أقلية ضئيلة من النواب الذين يستطيعون التأثير في الاكثرية الساحقة فيه ، لأنهم بهذه الصفة يكونون قد نبهوا الرأي العام للوقوف ضد أي مقررات تريد الحكومة أن تفرضها ضد مصلحته .

رابعاً — كنت أخشى تفاقم نفوذ الرجال الروحانيين — في حالة نجاح فتاواهم بالمقاطعة — وتدخلهم في أمور الدولة بحيث تصبح لأوامرهم الدينية قوة القانون والنظام ، وهذا ما يضر بكيان حكومة عصرية تريد اللحاق بركب الحضارة والمدنية . واني مع اجلالي واحترامي لهؤلاء الرجال المحترمين ولأشخاصهم بالذات ، كنت أفضل أن يحصروا جهودهم في الامـــور الدينية ، ويتركوا الواجبات الدنيوية الى أصحابها من رجال الحكومة .

قضايا أخرى

لم يجابهني في لواء الحلة من المشكلات ، بعد قضية مقاطعة الانتخابات ، ما يستحق الذكر سوى انتشار الهيضة في العراق ، واحتمال تسربها الى اللواء ، وحدوث بعض الاصابات في اللوائين المجاورين ، كربلاء والديوانية ، ولكن تدابير الوقاية الصارمة التي لجأنا اليها ، مكنتنا من التخلص من ذلك بحمد الله تعـــالى .

لم يكن في الحلة يومئذ غير مدرسة متوسطة حكومية واحدة للبنين ، ومدرستين لليهود ابتدائيتين إحداهما للبنين ، والاخرى للبنات . ولما أردت فتح مدرسة للاناث ، قوبلت بعاصفة شديدة من المعارضة من قبل وجوه المدينة وسراتها . فقد قالوا ان المضيّ في تنفيذ هذا المشروع سيؤدي حتماً الى تأييد مقاطعة الانتخابات والدعاية ضدها ففشل بذلك مشروعي مع الاسف .

أجل هكذا كان الوضع العام قبل خمسين سنةً فأين هو الآن من اشتراك

الفتيات الحليات في الالعاب الرياضية العامة ، وهنّ حاسرات الرؤوس ، وبالثياب القصيرة ؟ يرقصن الرقصات الفلكلورية ، ويمارسن الالعـــاب الرياضية ؟

كانت في الحلة أقلية يهودية نشطة هي من بقايا السبي البابلي – بلا شك – وكان لهذه الاقلية نفوذها الواسع على رؤساء القبائل وتجار المدينة شأنها في كل بلد وجدت فيه ، إذ كانت تمد الرؤساء والتجار بالنفوذ لقاء أرباح فاحشة .

في متصرفية لواء بغداد

لم تطل أيام متصرفيّتي في الحلة كثيراً ، فقد تلقيت في ١٩ أيـــار ١٩٢٤ الكتاب الآتي :

وزارة الداخلية

بغداد في ١٩ مايس ١٩٢٤ ، العدد ٧٢٥٠

سعادة ناجي بك آل شوكت باشا متصرف لواء الحلة المحترم .

بعد التحيـــة :

نظراً لما نعهده فيكم من حسن الادارة والمقدرة ، وبناء على اعتمادنا على همتكم ، فقد نسبنا تحويلكم الى لواء بغداد ، وقد وافق مجلس الوزراء الموقر في جلسته المنعقدة في ٢٤ نيسان سنة ١٩٢٤ على ذلك ، وسنرسل لكم صورة من الارادة الملكية حين صدورها .

فالرجاء توديع وكالة متصرفية لواء الحلة الى محمود نديم بك الطبقجلي . والاسراع لاستلام مهـــام وظيفتكم الجديدة ، وإنباءنا تاريخ انفكاككم ومباشرتكم . وفي الختام نرجو لكم دوام الموفقية والنجاح لكم والاحترام .

وزير الداخلية : علي جودة

وفي الرابع من حزيران ١٩٢٤ تلقيت من وزارة الداخلية الكتاب المرقم ٨٠٨٢ الآتي نصه :

سعادة ناجي بك آل شوكت باشا متصرف لواء بغداد المحترم .

بعد التحية : والحاقاً لكتابنا رقم ٧٢٥٠ وتاريخ ١٩ مايس ١٩٢٤ .

نرسل بطيه صورة من الارادة الملكية الناطقة بتحويلكم من لواء الحلة الى لواء بغداد ، فالمرجو اعلامنا بوصولها ولكم وافر الاحترام .

عن وزير الداخلية : عبد العزيز المظفر

رقـــم ٦٠٣

أصدرت ارادتي الملكية ، بناء على ما قرره مجلس الوزراء ،

بنقل ناجي بك آل شوكت باشا متصرف لواء الحلة الى متصرفية لواء بغداد ، وعلى وزير الداخلية تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الثاني والعشرين من أيار سنة ١٩٢٤ واليوم الثامن عشر من شوال سنة ١٣٤٢ .

فيصل

وزير الداخلية : علي جودة   رئيس الوزراء : جعفر العسكري

تركت الحلة الى بغداد بعد تسلمي أمر النقل المثبت أعلاه ، وشرعت في مزاولة عملي في ٢٦ مايس ١٩٢٤ وقد استمر اشغالي لمتصرفية هذا اللواء أكثر من عامين جرت خلالها حوادث على جانب عظيم من الخطورة والاهمية بالنظر الى مستقبل البلاد وسعادتها . ولهذا فقد كانت واجباتي في هذا اللواء لا تقتصر على الامور المتعلقة بالمتصرفية فحسب ، بل كانت تتعداها الى القضايا العامة . وقد قمت بواجبات أمانة العاصمة لبعض الوقت ، علاوة على واجبـات المتصرفية ، حتى اني طلبت الانتقال الى متصرفية أخرى لأني كنت أفضل أي

لواء آخر على لواء بغداد فلم تقر وزارة الداخلية طلبي . وكلما ساعدتني به خلال وجودي متصرفاً بلواء بغداد انها منحتني اجازة لمدة شهرين قضيتها مع أهلي في لبنـــان .

سأذكر هنا أهم القضايا التي صادفتني في بغداد .

المعاهدة العراقية – البريطانية

كان مجلس الحلفاء الاعلى المنعقد في (سان ريمو) في ٢٤ نيسان ١٩٢٠ قد منح بريطانية الانتداب على العراق وفلسطين ، كما منح فرانسة الانتداب على سورية ولبنان ، وقد ثار العراقيون في وجه بريطانية ثورتهم الكبرى في حزيران من هذه السنة ، رفضاً لانتدابها هذا ، وطلباً للاستقلال التام ، فلم ترَ بريطانية بداً من افراغ الانتداب في شكل معاهدة تحقق مطالب العراقيين بعض التحقيق ، وتجعل عصبة الامم (صاحبة الانتـــداب) تطمئن الى ان بريطانية ما تزال عند تعهداتها الانتدابية تجاه هذه العصبة . وقـــد جرت المفاوضات التي أدت الى عقد المعاهدة في ظروف قاسية ، وأحوال متقلبة ، صعبة ، حتى تم وضعها في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ م . ولما كانت لهـــذه المعاهدة اتفاقيات عسكرية ، ومالية ، وقضائية ، وادارية ، فقد وفقت وزارة جعفر العسكري الاولى الى انجاز هذه الاتفاقيات ، وتقدمت بها الى المجلس التأسيسي في ٢ نيسان سنة ١٩٢٤ لابرامها . وكان المجلس المذكور قد اجتمع لأول مرة في ١٧ آذار ١٩٢٤ وكان يوم اجتماعه يوماً مشهوداً فلقيت المعاهدة معارضة شديدة من قبل فريق من النواب . وبعد مكاتبات وتهديدات وإغراءات ، بين الانكليز والملك فيصل تارة ، وبينهم وبين الوزارة تارة أخرى ، تم التصديق على المعاهـــدة والاتفاقيات الملحقة بها ليلة ١٠ – ١١ حزيران ١٩٢٤ وقد قبلها ٣٧ مندوباً وخالفها ٢٤ واستنكف عن ابداء الرأي ثمانية مندوبين من أصل مائة مندوب حضر منهم جلسة الاقتراع ٦٩ مندوباً .

ومن شاء الاطلاع على ظروف عقد هذه المعاهدة ، وما ألحق بها من ملاحق ، وما جرى لها من مراسلات ومخابرات ، وما اتخذ من اجراءات لتصديقها ، فليرجع الى ص ١٧٠ – ١٩٥ من الجزء الاول من « تاريخ الوزارات العراقية » للسيد عبد الرزاق الحسني ، فان فيه كل تفصيل وتفسير وعلى كل فقد صادق البرلمان البريطاني على هذه المعاهدة كما صادق عليها مجلس عصبة الامم في ٢٧ أيلول ١٩٢٤ وانتهى أمرها .

القانون الأساسي العراقي

بعد أن انتهى المجلس التأسيسي من إقرار المعاهدة العراقية – الإنكليزية ، انصرف الى تدقيق لائحة القانون الاساسي العراقي الذي رفعته الوزارة اليه في ٣ نيسان ١٩٢٤ وكانت مواد هذا القانون موضوع مراسلات ومكاتبات استمرت بين انكلترا والعراق مدة طويلة ، وأفرغت في قوالب متعددة لتنسجم مع بنود الانتداب من جهة ، وبين طموح العراقيين في الحرية والاستقلال من جهة أخرى . وقد تمت المصادقة على هذا القانون في ١٠ تموز ١٩٢٤ وتأخر نشره بصورة رسمية الى ٢١ آذار ١٩٢٥ .

قانون انتخاب النواب

لما التأم المجلس التأسيسي في ١٧ آذار ١٩٢٤ أعلن خطاب العرش الذي ألقاه الملك فيصل الاول في يوم الافتتاح ان وظائف هذا المجلس تنحصر في ثلاثة أمور هي : –

١ – البت في المعاهدة العراقية – البريطانية .
٢ – سن القانون الاساسي للملكة .
٣ – سن قانون انتخاب مجلس النواب .

وحيث تم البت في المعاهدة ، وفرغ المجلس من تصديق القانون الاساسي (الدستور) فقد بقي عليه أن يدقق في لائحة قانون انتخاب النواب ويعلن انتهاء مهامه الثلاث .

قدمت الوزارة لائحة القانون المذكور في ٣ نيسان ١٩٢٤ فناقشه المجلس مناقشة مطولة ، وأجرى فيها بعض التعديلات التي اقتضتها ظروف العراق الخاصة ، وتم التصديق النهائي عليها في ٢ آب سنة ١٩٢٤ وعلى هذا أعلن انتهاء مهام المجلس التأسيسي ، وصدرت الادارة الملكية بفضه في ٢ آب ١٩٢٤ .

تأليف وزارة جديدة

بعد أن فرغ المجلس التأسيسي من مهامه ، وصدرت الارادة الملكية بفضه ، استقالت وزارة السيد جعفر العسكري في ٢ آب ١٩٢٤ ، ودعي السيد ياسين الهاشمي الى تأليف وزارة جديدة ، فألفها في هذا اليوم ومن أهم الامور التي حدثت أيام هذه الوزارة ، ولها بعض الصلة بمتصرفية لواء بغداد .

١ – وصول قرينة الملك فيصل « أي جلالة ملكة العراق » الى بغداد في ٢٧ كانون الاول ١٩٢٤ .

٢ – عودة طالب باشا النقيب الى العراق في أول أيار ١٩٢٥ بعد ابعاده عنه في ١٦ نيسان ١٩٢٢ .

٣ – وصول الامير غازي ولي عهد العراق الى بغداد في ٥ تشرين الاول ١٩٢٥ .

٤ – تشوش الاهلين واضطرابهم من جراء اجتياز القوات السعودية الحجاز ، واضطرار الملك حسين الى مغادرته .

٥ – الشروع في الانتخابات النيابية لمجلس النواب العراقي .

٦ – نشر القانون الاساسي العراقي في ٢١ آذار ١٩٢٥ .

وزارة عبد المحسن السعدون الثانية

يظهر ان مهمة وزارة السيد ياسين الهاشمي الاولى قد انتهت بمنح امتياز شركة النفط ، ونشر الدستور العراقي . فقد استقالت وزارته في ٢٦ حزيران ١٩٢٥ ووجب التفكير في تأليف وزارة أخرى ، ولا سيما وقد كان أمام الوزارة المقرر تأليفها مهام خطيرة أهمها بحث الخلاف التركي العراقي حول ولاية الموصل ، وما يحتمل أن يؤدي ذلك الى تمديد أجل المعاهدة العراقية — البريطانية ، فأختير عبد المحسن السعدون لتأليف الوزارة للمرة الثانية وقد تم ذلك في ٢٦ حزيران ١٩٢٥ .

كانت الانتخابات النيابية لمجلس النواب قد تمت بنجاح ، ودعي المجلس النيابي لعقد اجتماعه لأول مرة فاجتمع اجتماعاً غير عادي في ١٦ تموز ١٩٢٥ وقد ساد الهدوء والنظام حفلة الافتتاح ، فلم يحدث ما يستحق الذكر . ثم أعقب اجتماعه اجتماعاً اعتيادياً في أول تشرين الثاني ١٩٢٥ .

ولأجل أن تسود الروح الديمقراطية في العراق ، تألف حزبان سياسيان . ألف أحدهما عبد المحسن السعدون ليسند وزارته بواسطة أكثرية في المجلس ، وقد سماه « حزب التقدم » وألف ياسين الهاشمي وجماعته حزباً سياسياً معارضاً في ١٩ آب ١٩٢٥ وقد سماه « حزب الشعب » .

حادثة غرق بغداد

أرى لزاماً عليّ أن أدون باسهاب الاسباب التي أدت الى غرق بغداد في منتصف نيسان سنة ١٩٢٦ م ، وما سبق هذا الغرق من الاحتياطات ، وما أعقبه من الاجراءات ، لأن الحادث أثر تأثيراً عميقاً في مجرى حياتي السياسية طيلة أعوام ليست بقليلة .

يشطر بغداد الى صوبين كبيرين هما : الرصافة والكرخ ، نهر دجلة

العظيم ، ويسمى هذا النهر باللغة الفرنسية (Tigre) أي النمر وقد اعتاد هذا النهر الجبار أن يطغى في كل سنتين أو ثلاث سنوات طغياناً بسبب غرق المساحات المزروعة الكبيرة ، وهدم السدود المحيطة بضفتيه ، بحيث تصبح بغداد شبه جزيرة ، تحيط بها مياه الفيضان من جميع أطرافها ، ويستمر وضعها على هذه الصورة نحو شهرين فتنتشر الاوبئة ، وتكثر الحشرات ، ويسوء المناخ . ومن الامور التي تكاد تكون مقررة ، ان ارتفاع المياه في دجلة يبدأ من أواخر مارس ، ويمتد حتى أوائل أيار .

وفي عام ١٩٢٦ جاء الفيضان مبكراً ، فقد وافت الانباء من تركية – حيث منبع دجلة – ان فيضان هذه السنة سيكون فوق المعدل المعتاد فاتخذت المتصرفية بالاشتراك مع أمانة العاصمة ، جميع الاحتياطات والتدابير لاتقاء الخطر ودرئه قبل المفاجأة ، ومن هذه التدابير تقوية السداد ، واقامة الحراسة الدائمة ، ولا سيما في المواقع الخطرة ، وذلك من شمال الصليخ حتى الكسرادة الشرقية ومعسكر الرشيد .

وفي ليلة ٧ – ٨ نيسان بدأت مناسيب المياه بالارتفاع الى درجة لم يسبق لها مثيل منذ عدة أعوام ، وكان أمين العاصمة يلازم مقر عمله في الليل والنهار ، وكنت أنا دائم الحركة والتجوال بغية مراقبة السداد المحيطة بالعاصمة . وفي ليلة ٨ – ٩ انبثقت فجوة في سدة الصليخ ، بالقرب من دار السيد حكمت سليمان ، فاستعنت بالحشور والاوتاد والبواري من التغلب على خطرها ، وتمكنت من سدها عند الفجر ، بعد ان أحدثت اضراراً طفيفة في بعض الحقول والبساتين المجاورة . ثم تناولت فطوري في دار السيد حكمت سليمان ، وعدت الى داري في جديد حسن باشا لأنال قسطاً من الراحة ، بعد ذلك العناء الشديد ، واذا بي أفاجأ عند الظهر بنبأ تلفوني من الشرطة ومن أمانة العاصمة يقول : ان كسرة جديدة حدثت في سدة البلاط الملكي ، وان المياه المتدفقة بدأت تغمر أطراف البلاط . فتوجهت الى هذا المحل فوراً ، واذا بي أشاهد المياه ، وقد غمرت بناية البلاط كلها ، وان السيل امتد الى الشارع العام ،

ويكاد يفصل الاعظمية عن بغداد . ثم اتسع الخرق على الراتق فغمرت المياه المنطقة برمتها ، ووصلت الى مدخل العاصمة في الباب المعظم ، بعد أن اكتسحت كل ما صادفته أمامها من أموال تجارية كانت في محطة القطار ، وبيوت طينية للفقراء ، وصرائف وخيم للمزارعين ، وحيوانات وأثاث كثير ، بحيث بلغت الخسائر ملايين الربيات .

كان اليوم يوماً عسيراً ، والحادث حادثاً خطيراً ، سلب راحتي ، وقض مضجعي ، وأدخل الحزن على قلبي . وقد أصدرت أوامري الى مديرية الشرطة باجراء الكشف وفتح التحقيق فوراً بمساعدة مهندسي الامانة والري ، فأتضح ان الكارثة كانت نتيجة فتح أبواب قنطرة البلاط لسقي المزرعة الملكية ، خلافاً للاوامر التي تقضي بعدم فتح أي باب مهما كان السبب لأن هذا الفتح من شأنه أن يؤدي الى هجوم تيار الماء على طرفي الباب فتنهار أطرافها الترابية ، من حيث لا يشعر أحد ، وتكون النتيجة الوبال الذي لا راد له .

كان للملك فيصل مزرعة في الوزيرية القريبة من البلاط يديرها رجل سوري يدعى توفيق المفتي ، وكان هذا الرجل يوشك أن يعقد زواجه على احدى كريمات صفوة باشا العواء ، ناظر الخزينة الخاصة ، ومدرس الملك فيصل من قبل ، وقد ثبت انه هو الذي أمر بفتح القنطرة وتسبب في حدوث الكارثة ، فأمرت بتوقيفه فوراً وسوقه الى المحاكمة ، وكان معظم موظفي البلاط الملكي — إن لم أقل كلهم — من السوريين والحجازيين ولذا كان من الصعب توقيف أحدهم أو سوقه إلى المحاكمة دون ازعاج هؤلاء ولكن أمر التوقيف نفذ فعلاً ، وصعب اطلاق سراح المتهم حتى بكفالة الخزينة الملكية ، لأن الرأي العام كان ساخطاً سخطاً شديداً ، وآثار الجريمة التي ارتكبها توفيق المفتي ما تزال ماثلة للعيان . وبعد مدة طويلة أطلق سراحه تستراً على البلاط وحاشيته .

كنت اعتقد ان تدبيري الملمع اليه اعـــلاه سيكون موضع تقدير الملك

وثقته ، وانه هو الذي سيأمر بمحاكمة مدير مزرعته ، وانزال العقاب الصارم بحقه ، ولكن الظاهر اني كنت مخطئاً في تصويري للموقف فبعد مدة طويلة قال لي السيد عبدالعزيز القصاب وزير الداخلية في أثناء حدوث هذه الكارثة : ان الملك فيصل طلب فصلي من الخدمة ، ولكن رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون التمس منه تأخير ذلك حتى ينتهي التحقيق الجاري في هذا الشأن ، ومعرفة المسؤول عن الكارثة ، وأضاف السيد القصاب الى ما تقدم قوله : ان السعدون انتهز فرصة سفر الملك فيصل بالاجازة ، وقيام أخيه الملك علي بالوكالة نيابة عنه ، فأستصدر قراراً من مجلس الوزراء بنقلي الى متصرفية لواء الموصل ، وهكذا استطاع أن ينهي مشكلتي على هذه الصورة بحيث يصعب على الملك الاصرار على طلب الفصل اذا ما عاد الى العراق .

لم أكن مطلعاً على ما كان يدور في الخفاء حول كارثة غرق بغداد ، حتى أصبحت وزيراً للداخلية في وزارة السيد عبد المحسن السعدون الثالثة في ٣ حزيران عام ١٩٢٨ ولمست ما يتحلى به هذا الرجل العظيم من نبل وشهامة ، ومروءة واستقامة ، وتقدير بالغ لكل من يقوم بواجباته بأمانة واخلاص فقد وقف هذا الرجل وقفة مضرية في وجه الملك فيصل ازاء رغبته في فصلي من الخدمـــة .

انتقالي إلى متصرفية الموصل

دعاني السيد عبد العزيز القصاب ، وزير الداخلية في وزارة السعدون الثانية ، الى وليمة عشاء في داره في احدى أمسيات أوائل تموز ١٩٢٦ ، وبعد ان تناولنا الطعام قال : انه علم بأني طلبت من وزارة الداخلية أكثر من مرة ان تنقلني الى لواء آخر ، وسألني عما إذا كنت ما أزال على هذا الرأي . فأجبته على الفور : بأني ما زلت أفضل العمل في أي لواء من ألوية العراق ما عدا لواء بغداد . فقال : ان لواء الموصل من الالوية الكبرى التي تحتاج الى مثل

حزمي ونشاطي واخلاصي ، فهو موطن جنسيات مختلفة ، وأقضية كثيرة ، ومساحته واسعة ، ومجال العمل فيه فسيحاً . يضاف الى ذلك كله ان لجنة تحديد الحدود بين تركية والعراق التي أقرّتها عصبة الامم ستصل الى اللواء للقيـــام بواجباتها وانه – أي القصاب – مستعد لنقلي الى هذا اللواء مع الترفيع الى الدرجة الاولى. فلم يسعني إلاّ الموافقة على ذلك مع الشكر والتقدير فصدرت الارادة الملكية بذلك في الخامس من شهر تموز ١٩٢٦ وهي بتوقيع الملك علي لأن الملك فيصل كان ما يزال في خارج العراق وتلقيت من وزارة الداخلية هذا الكتاب :

وزارة الداخلية

بغداد في ١٤ تموز ١٩٢٦ العدد ٩٤٢٨

سعادة ناجي بك آل شوكت باشا متصرف لواء بغداد

بعد التحـــية :

بناء على ما نعهده فيكم من المقدرة الادارية ، فقد نسبنا تحويلكم الى متصرفية لواء الموصل ونرسل اليكم طياً صورة من الارادة الملكية الناطقـــة بذلك فنرجو الاسراع لاستلام وظيفتكم الجديدة وانبائنا بتاريخ مباشرتكم .

هذا وتقديراً لحسن خدماتكم فقد قررنا ترفيعكم الى وظيفة متصرف من الدرجة الاولى ، وسيصدر البيان اللازم في هذا الشأن ، ولسعادتكم الاحترام .

وزير الداخلية : عبد العزيز

وفيما يلي نص الارادة الملكية المؤيدة لقرار النقل :

رقـــم ١٠٧

بعد الاطلاع على المادة ٢٣ المعدلة من القانون الاساسي ، وبناء على السلطة التي خولني اياها جلالة الملك فيصل الاول ، قد أصدرت هذه الارادة نيابة عن جلالته .

ينقل ناجي بك شوكت متصرف لواء بغداد الى متصرفية لواء الموصل .

على وزير الداخلية تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الخامس من شهر تموز سنة ١٩٢٦ واليوم الخامس والعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٣٤٤ هـ .

نائب الملك : علي

وزير الداخلية : عبد العزيز رئيس الوزراء : عبد المحسن السعدون

وهذا بيان وزارة الداخلية المرقم ٩٤٥٠ والمؤرخ ١٤ تموز ١٩٢٦ الخاص بترفيع الدرجة .

بيان :

رفع ناجي بك آل شوكت باشا متصرف لواء بغداد الى وظيفة متصرف من الدرجة الاولى اعتباراً من ١٣ تموز ١٩٢٦ .

وزير الداخلية : عبد العزيز القصاب

نبذة عن جغرافية الموصل

هذا لواء فسيح الارجاء ، متباعد الاطراف ، كثير الخصب ، جم الخيرات . تحده شمالاً تركية ، ويؤلف غربه الحد الفاصل بين سورية والعراق . تبلغ مساحته ٥٣,٢٢٧ كيلو متراً مربعاً ، ويقطنه أقل من مليون نسمة بقليل ، وفيه تسعة أقضية هي : قضاء الموصل « وهو داخلي » ثم أقضية : الشيخان ، وعقرة ، ودهوك ، والعمادية ، وزاخو ، وسنجار ، وتل أعفر ، والزيبار . فيه من القوميات : العرب ، والاكراد ، والتركمان ، ومن الاديان المسلمون ، والنصارى ، واليهود ، ومن المسلمين السنيون ، والغلاة من الشيعة (العلي اللاهية) ومن المسيحيين : الكلدان ، والسريان ، والاثوريين . ويقيم

بطريق الكلدان في مدينة الموصل نفسها . ويضاف إلى جميع هؤلاء الطائفة اليزيدية التي تقطن قضاء الشيخان وقضاء سنجار . وفي باعذرا في القضاء الاول (الشيخان) يقع مزار الشيخ عدي بن مسافر الاموي قدس أسرار اليزيدية ، ومهبط وحيهم ، وفي قضاء سنجار تقع سائر مزاراتهم ، وهؤلاء أقلية اختلف الناس في أصلها وحقيقتها ، وعلى من أراد التوسع في معرفة أسرارها وديانتها فليرجع الى كتاب السيد عبد الرزاق الحسني واسمه (اليزيديون في حاضرهم وماضيهم) وقد طبع ست طبعات .

وطبقات الموصل ليست كبقية الطبقات في سائر ألوية العراق فهناك الاشراف والوجوه الذين يطلقون على أنفسهم (الارستقراطيون) وأشهر عائلاتهم الجليليون ، والعمريون ، وآل العبيدي ، والصابونجي ، وحديد ، وكشمولة ، والفخري ، وآل جلميران ، وآل الفخري .. الخ . وقد وجدت من تقارير أسلافي الذين شغلوا مقام المتصرفية في هذا اللواء الجسيم ما يستلزم الحيطة والحذر من كل حركة يتحرك فيها الموظف الاداري ، ومن كل عمل يقدم عليه حتى وإن كان فيه الخير والبركة للواء وأهله المختلفي القومية ، واللغة ، والدين ، ولا سيما وقد كانت المنافسة بين العائلات الموصلية شديدة ، والتمسك بالتقاليد القديمة قوية .

في ضوء هذه الاوصاف من الاحساسات والاوضاع ، توجهت الى مدينة الموصل وكان في استقبالي عدد كبير من الوجوه والاشراف ورجال الدين فضلاً عن كبار ضباط الجيش والموظفين . وعلى الرغم من اني كنت لا أحب أمثال هذه المظاهر ، فقد صافحت الجميع مصافحة ودٍ وامتنان ، وشكرتهم على تجشمهم عناء الاستقبال ، وأبديت عواطفي نحوهم ونحو خدمة لوائهم بقدر ما يصل إليه جهدي ، ثم توجهت الى الدار المخصصة لسكني .

توجهت في اليوم التالي لوصولي الى المدينة الى دار الحكومة فطفت على رؤساء الدوائر والموظفين أتفقد أحوالهم ، وأسلم عليهم في غرفهم . ثم عدت الى

مكتبي لمزاولة أعمالي . وقد انقضى الاسبوع الاول وأنا أتقبل التهاني المعتادة من قبل السراة والاشراف ورجال الدين ، ثم اعادة الزيارة إليهم وشكرهم على شعورهم .

كان الرجل الذي يتولى منصب المشاور البريطاني في اللواء أنيقاً في ملبسه ، معجباً بنفسه ، واسع الاطلاع ، كثير الدربة ، يدعى المستر جاردين . وكان بين الحكام في المدينة نوري القاضي ، وجمال بابان ، كما كان تحسين العسكري مديراً للشرطة ، وجلال بابان قائمقاماً لقضاء دهوك ، ومصطفى العمري قائمقاماً لقضاء تل أعفر .. الخ . وكانت مؤسسات اللواء واسعة من محاكم جزاء وبداية واستئناف ، الى مديرية معارف ، فمديرية صحة فكمارك .. الخ . وكان فيها مستشفى ومدرسة ثانوية ، وأكثر من ثلاثين مدرسة بين متوسطة وابتدائية وأهلية ، للبنين والبنات ، كما كان فيها عدد من الجوامع والكنائس والاديرة . فان الموصل كانت قاعدة للنصرانية ، وتضم مختلف طوائفهم من كلدان ، وسريان ، وارثوذكس ، مضافاً الى البعثة البروتستانية التبشيرية . كل هذه كانت تجعل مهام المتصرف متعددة ومختلفة ومتشعّبة هذا فضلاً عن وجود المنطقة الكردية في اللواء ، والمنازعات القبلية التي تسبب المتاعب ، ومشاكل الحدود العراقية – السورية التي تتطلب اليقظة والحذر ، لئلا يقع ما يكدر صفو الامن . يضاف الى كل ما تقدم وجود لجنة الحدود الموفدة من قبل عصبة الامم لتثبيت الحدود بين تركية والعراق ، وضرورة اتصال المتصرف بها بين حين وآخر لتسهيل أعمالها ، وتأمين راحتها وتنقلاتها ، واتخاذ كافة التدابير للحيلولة دون وقوع اعتداء عليها ، فضلاً عن لجنة الحدود المؤلفة وفق أحكام المادة الثالثة عشرة من المعاهدة العراقية – التركية الموقعة في أنقرة في الخامس من حزيران ١٩٢٦ التي كانت تجتمع في كل ستة أشهر مرة في الموصل تحت رئاسة متصرف اللواء ، وأخرى في ماردين أو ديار بكر التركيتين برئاسة الولاة الاتراك .

جولة في اللواء

قبل ان يحل موسم الامطار وتساقط الثلوج ، الذي كثيراً ما كان يؤدي الى انقطاع الطرق ، شرعت في أوائل أيلول في جولة تفقدية لاقضية دهوك ، وزاخو ، والعمادية ، وعقرة ، والزيبار ، مستصحباً معي مدير شرطة اللواء ، وقائممقام كل قضاء أفتشه ، للاطلاع على أحوال المنطقة ، ومعرفة حاجات الاهلين ، والاستماع الى مطالبهم ، ومعرفة تصرفات الموظفين وسلوكهم . وكانت هذه الجولة تتم في احايين كثيرة على ظهور الخيل والبغال بين الجبال الشاهقة ، والأودية العميقة . فلا طرق مزفتة ، ولا مسالك واضحة ، ولا مراكز للشرطة كثيرة لمحافظة الامن ، والضرب على أيدي قطاع الطرق . وكنت أدهش للمناظر الطبيعية الخلابة في عراقنا الحبيب ، وكثرة البساتين المثقلة بأنواع الفواكه والنقل . فهذه ان لم تكن تضاهي ، أجمل مناطق الاصطياف في أوروبا ، فهي لا تقل عنها بهجة وحبوراً إلاّ ان وسائل الاصطياف كانت بدائية، إن لم تكن معدومة ، خلافاً لما هي عليه اليوم من أحوال تغبط عليها حيث وفرت الحكومة فيها وسائل العمران والراحة بعد أن فتحت الطرق وزفتتها ، وأنارت الشوارع بالكهرباء ، وسهلت الوصول إليها ، ويسرت الاصطياف فيها وعلى كل فقد استغرقت هذه الجولة عشرة أيام، ومكنتني من الاطلاع على كل ما يجب الاطلاع عليه وشرعت في مزاولة مهمتي واداء واجبات وظيفتي .

اود أن أبدأ بذكر حادثة طريفة هي أول ما صادفته في هذا اللواء . فقد جرت العادة أن تتبادل المذكرات الرسمية بين المتصرف والمشاور البريطاني لنقل الآراء والمقترحات وكيفية المعالجة، في القضايا المهمة . وفي احد الاجتماعات بيني وبين المشاور بادرني المومى اليه بالسؤال : هل شعرت بتبدل ظاهر في تحريري عنوانك في المذكرات التي أرفعها إليك؟ اجبته اني لا أهتم لمثل هذه الظواهر . فقال : جرت العادة بيني وبين اسلافك هنا ان أعنون

المذكرات التي أبعث بها إلى المتصرف بكلمتي (سعادة المتصرف) ويعنون هو مذكراته إليّ بكلمة (سعادة المشاور) وقد شعرت بأنك في مذكراتك المرفوعة إليّ رفعت كلمة (السعادة) فرفعت الكلمة ذاتها من مذكراتي اليك بالمقابلة. قلت له: يجوز ان هذا التبدل لفت نظري لكني لم أهتم به لأن مثل هذه الألقاب هي من مخلّفات العهد التركي الزائل، التي لا يصح الاستمرار على الاخذ بها، واني أرجو لك السعادة الحقيقية في حياتك لا على الأوراق الرسمية. وأخيراً اتفقت واياه على أن نستعمل الرموز بل الكنايات في الأوراق المذكورة كأن يرمز بالحرفين (م ص للمتصرف) و (م ش للمشاور) و (م ح للمحاسب) و (م ت لمدير التحرير) وهلم جرا.

كان اجتماع المشاور بي، واتفاقه وايـــاي على استعمال الرموز بدل الالقاب مسلياً وطريفاً، وضع حداً للفخفخات ونحوها. وقد ذكرتني هذه الحادثة الطريفة بتلك التي جرت في الكوت مع الفارق بين الحادثتين فقد كانت حادثة الكوت تمس كرامة الحكومة، بينما كانت حادثة الموصل مضحكة ومسلية.

يزوران الموصل

زار الملك فيصل الاول مدينة الموصل في نيسان ١٩٢٦ فأستقبل استقبالاً من قبل رؤساء الدوائر والوجوه والاشراف، بحسب العادة، وأدت ثلة من الجيش التحية لجلالته، وأقامت البلدية مأدبة غداء على شرفه، وبعد أن أقام مدة قصيرة غادر المدينة مشيعاً بمثل ما استقبل به من الاجلال والاحترام، دون أن يختلي بأحد، أو تجري بينه وبيني محادثة خاصة خلال هذه الزيارة.

ثم زارها المعتمد السامي البريطاني السر هنري دوبس ليقف على أعمال لجنة الحدود، التي ذكرنا أمرها في صدر هذا الفصل، فرأيت من باب المجاملة أن أدعوه الى تناول طعام الغداء في داري في اليوم الثاني لوصوله، فكانت

المأدبة خاصة حضرها هو ومرافقه والمشاور وأنا . وكان المعتمد يتكلم العربية بأسلوب لا بأس به ولذا جرى الحديث في أثناء المأدبة بهذه اللغة بدون تكلف، ولم يتطرق أحدنا الى الامور السياسية أو الادارية .

ناد للموظفين ومتنزه للأهلين

كانت الموصل مقراً لقيادة الجيش للمنطقة الشمالية ، وكان لضباط الجيش نادٍ يرتادونه في أوقات الفراغ ، ويتناولون الطعام والمرطبات في حانوت تابع للنادي المخصص لهم، فرأيت من الضروري أن أؤسس نادياً آخر للموظفين الملكيين ليرتاحوا فيه أوقات فراغهم ، اسوة باخوانهم العسكريين . وكانت في رأس الجسر ، جنوبي المدينة وعلى شاطئها الايمن ، قطعة أرض استملكتها البلدية فأقامت البناية المطلوبة عليها على نفقتها ثم أجرت البناية لتكون نادياً للموظفين وكانت بدلات الاشتراك في هذا النادي زهيدة وبحسب درجات الموظفين وهكذا أصبح للموظفين المدنيين ناد خاص بهم يرتادونه في عطلهم ، ويقضون فيه ساعات فراغهم ، ويتناولون فيه مرطباتهم ، وتخلصوا بذلك من المقاهي وارتياد المحلات التي لا تليق بهم .

وعلى الساحل الايسر من دجلة كانت قطعة أرض واسعة تمتد من رأس الجسر الى الناحية الشمالية منه . وكان مهندس البلدية أرشد العمري قد وضع خارطة لهذه القطعة لجعلها متنزهاً عاماً للمدينة (بارك) فلما أحطت علماً بذلك طلبت الى رئيس البلدية أن يعرب للمجلس البلدي عن رغبتي ورجائي في تنفيذ هذا المشروع الحيوي المهم، فقرر المجلس رصد المبالغ اللازمة للتنفيذ في ميزانية البلدية ، والشروع في تطبيق الخارطة على الارض وتسويتها وغرسها . ولم يسعدني الحظ — مع الاسف — لوضع الحجر الاساسي لهذا المشروع الجليل ، ولكني علمت بأنه أصبح الآن أهم وأعظم متنزه في الشمال، بما فيه من متنزهات وقاعات للراحة والمطالعة ، وأشجار باسقة ونحو ذلك .

كنت في الخامسة والثلاثين من عمري يوم وصلت الى الموصل وتسلمت أمور اللواء فيها . وكان أسلافي الثلاثة (وهبي بك ، والد الدكتور صبيح الوهبي ، ورشيد الخوجه ، وعبدالعزيز القصاب) قد تجاوز كل منهم الخامسة والاربعين، يوم تسلموا أمور هذا اللواء ، وكانت الطبقة المهيمنة على الوضع في المدينة تتكون من الآباء والاجداد من الذين تجاوزت أعمارهم الخمسين والستين فكان طبيعياً أن ينظر إليّ هؤلاء باستغراب حين يلمسون الفارق الكبير في الاعمار وفي الذهنيات .

أمور أخرى

كانت العادات القديمة والتقاليد البالية هي التي تسود هؤلاء الناس وهذه الاوساط . وكان أعضاء مجلس ادارة اللواء وأعضاء المجلس البلدي في المدينة من بقايا العهد العثماني الزائل . وقد بحثت كثيراً للتعرف على شباب البلد وحثه على الاسهام في خدمة الوطن فلم أجد غير اثنين أو ثلاثة أصبحوا فيما بعد نواباً في مجلس الامة . ولما وافى الاجل رئيس البلدية ، صعب عليّ ايجاد رجل مفتّح الذهنية ، عصري التفكير ، فيتولى رئاسة البلدية ، ويواكب متطلبات العصر ، حتى علمت أن لأحد أعضاء المجلس البلدي ولداً يدرس في أوروبا ففكرت في الاستفادة من مثل هذا الرجل الذي أقدم على ارسال ولده الى الخارج ليتابع دروسه وسط هذا الخضم من البشر . كان هذا الرجل الحاج حسين حديد، والد السيد محمد حديد الذي أصبح من الرجال البارزين، وقد وليته رئاسة البلدية الشاغرة بالوكالة فكنت موفقاً في هذه التولية اذ ساعدني كثيراً على تمشية بعض القضايا المهمة ، التي كنت أخشى أن تجابه بالمعارضة من قبل بقية الاعضاء في المجلس واني أذكر فيما يلي بعض الامور العجيبة والقضايا الغريبة لا على سبيل الحصر بل على سبيل المثال .

وددت الاطلاع على ميزانية البلدية عند إعدادها وقبل المصادقة عليها .

وجدت فيها العجب العجاب وقد رجوت رئيس البلدية أن يجمع أعضاء المجلس لاحضر اجتماعه بنفسي وجدت :

١ً – في فصل رسوم البلدية : اعفاءات لعدد من الناس والمؤسسات مخالفة للقانـــون .

٢ً – اعفاء بعض الشخصيات من رسوم الماء والكهرباء .

٣ً – غض النظر عن المطالبة ببعض الديون المتراكمة في ذمم بعض الشخصيات .

فسألت السادة الاعضاء عن السبب في سكوتهم عن هذه المخالفات ؟ فإذا بأجوبة واهية غير مقنعة ، ولا مستندة إلى مسوغ . فقلت لهم: لا يسوغ قانوناً إعفاء أي رجل أو أية مؤسسة – حتى وإن كانت حكومية – من رسوم الماء والكهرباء . فإن كان هناك مكلف معدم وغير متمكن من أداء هـــذه الرسوم ، فإن في الإمكان تخصيص إعانة له في فصل (إعانة الفقراء والمعوزين) وإذا كان المكلّف مسجداً تابعاً إلى الأوقاف فإن على مديرية الأوقاف أن تدفع ما يترتب على مسجدها من هذه الرسوم ، وإذا كانت المؤسسة الدينية وقفاً فعلى المتولي أن يسدد ذلك . أما المساجد التي لا وقف لهـــا ولا متول فيجوز إعفاؤها قانوناً .

انتقلنا بعد ذلك إلى أسماء الذين يشملهم الإعفـــاء حتى إذا وصلنا إلى أحدهم « لا أود أن أذكر اسمه » أصاب أعضاء المجلس البلدي الوجوم وإذا بأحد الأعضاء يقول: ان لهذا الرجل منزلة دينية مرموقة بحيث تصعب مطالبته فلا بد من التجاوز عنه، فأجبته : سأتبرّع أنا بدفع ما يترتب على هذه الشخصية الدينية من كيسي ، وإذا بالأعضاء يتقبلون مني هذا التبرع مع الشكر ، وكان في قرارة نفسي أن هذا المكلف إذا ما سمع بتبرعي هذا فسيعتبره ماساً بكرامته فيبادر إلى تسديد ما بذمته ، ولا سيما وانه غير محتاج وفي وضع مالي لا بأس به ، ولكنه قبل التحدي من قبلي ، وصرت أدفع بالنيابة عنه حتى نقلت إلى لواء بغداد .

هذا ما كان يتعلق برسوم البلدية ، وأما ما كان يتعلق بالضرائب الحكومية ولا سيما ضريبة الأملاك منها ، فلهذه قصة أخرى لا تخلو من طرافة ولكنها مؤسفة في الوقت نفسه..

بينما كنت متجهاً إلى مقام المتصرفية ذات يوم إذ لفتت نظري امرأة جالسة على مدخل السراي مع طفليها الصغيرين ، فسألت الشرطي الحارس على الباب عمن تنتظر هذه المرأة ؟ فقال انها تنتظر المتصرف لتعرض عليه ظلامة لها فأمرت بجلبها . فلما دخلت عليّ في مقامي الرسمي وعرضت أمرها ، علمت انها أرملة توفي بعلها وترك لها هذين الطفلين ، وان لديها ماكنة خياطة تستعين بها على توفير لقمة العيش لها ولطفليها ، وان دائرة الضريبة حجزت ماكنتها لقاء خمس ربيات تراكمت لها بذمتها عن ضريبة دار سكنها التي لا تملك غيرها . فدفعت إلى محاسبة اللواء المبلغ المتحقق بذمتها ، وطلبت إليها أن تعيد الماكنة إلى صاحبتها .

إن هذه القضية البسيطة حملتني على أن أستوضح من محاسبة اللواء عن بعض الأمور المالية المتعلقة بالضرائب فطلبت موافاتي بقائمة المدينين للحكومة برمتهم ، فلما جيء لي بهذه القائمة ، وجدت أن معظم المدينين كانوا من وجوه المدينة وتجارها ، والمتمولين فيها ، فأصدرت أوامري إلى المحاسبة بوجوب تبليغ هؤلاء المدينين ليسددوا ما في ذممهم فوراً ، وأن يطبّق قانون جباية الديون المستحقة بحق الجميع خلال المدة المنصوص عليها في القانون ، وهي عشرة أيام ، فإن أبوا ذلك تحجز أموالهم ثم ينذرون لمدة ٢٤ ساعة للتسديد فإن أصرّوا على الامتناع فيباع هذا المحجوز ، وتسدّد الديون وقد انصاع معظم المدينين لهذه التدابير القانونية وامتنع أحد الذوات (ح. ع) عن هذا الانصياع فلم يهتم للتبليغ الأول ، وامتنع عن تسلّم ورقة التبليغ للمرة الثانية ، وأهان الموظف المختصّ ، وطرده ، فطلبت إلى محاسبة اللواء أن تحجز أمواله بحسب أحكام القانون إذا امتنع عن التبلغ للمرة الثالثة ، كما أمرت مدير الشرطة أن يرافق مأمور التبليغ أحد الموظفين ، وقد فهمت بعد ذلك من

محاسب اللواء أن الذات (ح.ع) لما رأى جدّية المطالبة وصرامة التدبير سلّم أمره إلى الله فدفع قسطاً من الدين الذي كان بذمته ، وطلب إمهاله إلى اليوم التالي ليسدّد الباقي .

كان لذيوع خبر هذه القضية بين الموصليين وقع عظيم في المدينة ، ولا سيما بين المتنفذين ، فقد أصبح مفهوماً لدى الجميع أن الحكومة لا تفرّق بين فقير معدم ، وثري متنفّذ ، وأن الجميع سواسية في الحقوق وفي الواجبات ، وذلك على الرغم من الأثر المعكوس الذي حصل لي فقد أخذ الموتورون ينظمون الحملات الظالمة ضدّي ، ولكني خرجت في النتيجة منتصراً على الجميع ساطع الوجه ، وضّاح الجبين .

لجنة الحـــدود

لما فرغت عصبة الأمم من تدقيق الخلاف بين العراق وتركية حول عائدية ولاية الموصل ، والبت فيه في ضوء التقرير الذي أعدته لجنتها الخاصة الــتي أوفدتّها إلى العراق لهذه الغاية في آخر عام ١٩٢٤م ، قررت هذه العصبة نفسها تأليف لجنة ثانية لتخطيط الحدود بين العراق وتركية بعد أن قبل الطرفان بقرار لجنتها الأولى ، وانتهى أمر هذه المشكلة التي شغلت الرأي العام ردحاً مــن الزمن . وكانت لجنة الحدود هذه مؤلفة من عراقيين ، وأتراك ، وانكليز ، تحت رئاسة السيد (باتسلاين) النمسوي . ويوم تسلّمت أمور اللواء ، كانت اللجنة مواظبة على أداء واجباتها ، وقد اتخذت الموصل مقراً دائماً لها في القصر المستأجر من قبل الخزينة الملكية الخاصة .

كانت دائماً عمليات التخطيط تسير بصورة حسنة ومن دون أن تظهر أية مشكلات بين الجهات التي يهمها الأمر ، ولم يحدث بصورة مطلقة ما يكدر الأمن أو يقلق راحة الأعضاء ، وحين أشرفت أيام اشتغالي في هذا اللواء على نهايتها ، كانت أعمال اللجنة على وشك الانتهاء أيضاً من إعداد التقارير ، ورسم

الخرائط اللازمة ، فرأيت من ضرورات المجاملة أن أقيم مأدبة عشاء على شرفها فكانت هذه المأدبة فرصة حسنة لتبادل الآراء والأحاديث ، ولا سيما بيني وبين رئيس اللجنة الذي كان مثقفاً ثقافة عالية، وذا شخصية محترمة جداً. فلمّا تمّ نقلي إلى متصرفية لواء بغداد، تلقيت منه رسالة طريفة باللغة الفرنسية هذا تعريبها :

لجنة تخطيط الحدود بين تركية والعراق
٢٢ أيلول ١٩٢٧ م

سيـــدي :

إن اللجنة ، بعد الانتهاء من أعمالها، كلّفتني أن أقدم لحضرتكم إحساسات شكرانها الخالص تجاه جهودكم المبرورة التي مهدت السبيل أمامها لإنجاز مهمتها . وانا لنشكركم خاصة على ما قمتم به من الترتيبات في أمر تأمين منزل لنـــا في الموصل ، وقد كان المنزل بديعاً ومستكملاً لأسباب الراحـــة ، هذا وتفضلوا بقبول فائق احترامنا سيدي :

باسم اللجنة : الرئيس

إلى ناجي بك شوكت متصرف لواء بغداد : سراي حسن باشا

وكانت هناك لجنة أخرى تسمى بلجنة الحدود الدائمة ، قد تألفت بموجب المادة ١٣ من المعاهدة العراقية – البريطانية – التركية الموقّع عليها في أنقرة في الخامس من حزيران سنة ١٩٢٦م ، وكان يمثل العراق في هذه اللجنة متصرف اللواء ، ومشاوره البريطاني ، وأحد ضباط الجيش أو الشرطـــة ، ويمثل تركية فيها والي ماردين أو ديار بكر ، مع قائد الجيش التركي في الولاية . وكانت اللجنة تجتمع في كل ستة أشهر بصورة دائمة مرة في العراق ، ومرة في تركية . وفي بحر المدة التي قضيتها في الموصل اجتمعت اللجنة مرتين : مرة في الموصل تحت رئاستي ، والأخرى في جزيرة ابن عمر تحت رئاسة والي ماردين . وكان من واجبات اللجنة الرئيسية النظر في الحوادث المخلة بالأمن التي تقع بين حين وآخر .

وفي أول اجتماع تمّ عقده في الموصل جرى استقبال أعضاء اللجنة من الحدود التركية ، وأنزلوا ضيوفاً على الحكومة العراقية في القصر المستأجَر من قبل الخزينة الخاصة لنزول الملك فيه في أثناء زياراته للموصل . وكان لقائي بشخصيات تركية محترمة ، منذ وقوعي في الأسر سنة ١٩١٦م ، أول لقاء رسمي فكان من الطبيعي أن يكون الحديث بيني وبين أعضاء الوفد التركي مشوباً بالحيطة والحذر ، ولكن ذلك زال مع مرور الأيام ، وأخذت الأحاديث الودية تجري مجراها الحسن ، ولا سيما بعد أن رأى رئيس الوفد المشار إليه اني أتكلم اللغة التركية بطلاقة لا تقل عن طلاقتهم ، لأني كنت درست في جامعة استانبول ، وتثقفت ثقافة تركية واسعة . وبعد أن استغرق اجتماع هذه اللجنة أسبوعاً كاملاً ، غادر الوفد إلى بلاده مشيعاً بالاحترام . وبعد ستة أشهر كان الاجتماع الثاني في (جزيرة ابن عمر) في تركية ، وكان والي ماردين الذي حضر اجتماع الموصل قد نقل إلى ولاية أخرى ، وحلّ محله والٍ آخر وقد استغرق هـذا الاجتماع الثاني أربعة أيام كانت الأحاديث خلالها على غاية من الودّ والصفاء ، وعدنا إلى الموصل مشيعين بالاحترام أيضاً .

أسطورة القصر الملكي

لم يكن في الموصل قصر ملكي بالمعنى المقصود بالقصور الملكية ، بل كل ما كان فيها دار قديمة تمتلكها إحـدى العائلات الموصلية المعروفة ، وقـد استأجرتها الخزينة الملكية الخاصة من هذه العائلة تحت إشراف متصرفية اللواء لينزل فيها الملك فيصل الأول كلما قام بزيارة لهذا اللواء . وقد اتخذت هذه الدار مقراً للجنة تخطيط الحدود العراقية – التركية ، ومسكناً لإقامة أعضاء اللجنة . كما كانت متصرفية اللواء تخصصها لإقامة أعضاء الوفد التركي في اللجنة المذكورة . لهذا لم أرَ مانعاً من إعطاء موافقتي الخاصة الأولية على طلب مديرية معارف منطقة الموصل لإجراء الامتحان لطلاّب المدرسة الثانوية في

القصر – موضوع البحث – تمهيداً لوصول موافقة الخزينة الخاصة ، كما هو صريح هامش الموافقة وهذا نصه :

متصرفية لواء الموصل العـــدد : ٤٧٨٦

التاريخ ٦ حزيران ١٩٢٧م

إلى – مدير معارف منطقة الموصل

بالإشارة لكتابكم المؤرّخ ٤ حزيران ١٩٢٧م رقم ١٠٧٩ ونظراً لاحتياجكم لبناية القصر الملكي لمدة موقتة لإجراء امتحان المدرسة الثانوية فيه ، لتعسّر إجراء امتحان مدرستي الثانوية والحضرية في بنايتهما المشتركة في وقت واحد ، فأنا نوافق على إجراء الامتحان في القصر المذكور ..

متصرف لواء الموصل : ناجي شوكت

صورة إلى – ناظر الخزينة الخاصة – لتأييد الموافقة على ذلك خدمة للمعارف .

صورة إلى – يحيى أنور كاتب الضريبة لمقابلة مدير المعارف ، والاتفاق على ما يجب عمله وعليكم حفظ الأثاث في غرفة مغلوقة .

سحب يدي عن العمل

وبينما كنت في انتظار الموافقة النهائية من ناظر الخزينة المذكورة ، فوجئت بعد عودتي من دار الحكومة إلى داري ، وتناول طعام الغداء في يوم ١٨ حزيران ١٩٢٧م ، بالخادم لينقل إليّ رغبة مدير تحرير اللواء في مقابلتي ، وقد دخل غرفة الاستقبال فعلاً . ولما جئت إلى هذه الغرفة وجدت مدير التحرير يمسك بيده على ورقة وعيناه مغرورقتان بالدموع وهو يقول : ان لديه خبراً سيئاً من بغداد . فحسبت أن أحداً من أفراد عائلتي قد توفي ، ولكنه

أضاف أن لديه برقية مستعجلة من وزارة الداخلية وهي تمسني شخصياً. فلما أخذت البرقية من يده وقرأتها مرة ومرتين، أصابني الوجوم والذهول، ولكني ضبطت أعصابي وأخذتني العزة بالنفس.

كانت البرقية رمزية تحمل رقم ٨٨٥٣ وتاريخ ١٨ – ٦ – ١٩٢٧م، وتقول:

متصرف الموصل

تصديقكم على إجازة مدير المعارف لإشغال القصر الملكي المخصص لسكن صاحب الجلالة هناك بدون مراجعة أولي الشأن، يعتبر تجاوزاً لحدود وظيفتكم، وجرأة في عدم الاكتراث بأمور كهذه، وتصرفاً لا يقبل التساهل لذلك قررنا سحب يدكم حالاً من وظيفتكم الحالية فيجب أن تودعوا أمور اللواء إلى قائمقام المركز وتتوجهوا للعاصمة.

وزير الداخلية: رشيد عالي

لم تكن التهمة التي ورد ذكرها في هذه البرقية صحيحة، ولا كانت القضية – من حيث الأساس – كما صورتها البرقية، لهذا قررت الثأر لكرامتي وكيل الصاع صاعين إذا ما وصلت إلى بغداد ووقفت على جلية الأمر. فطلبت إلى مدير التحرير أن يخبر قائمقام المركز بأني أنتظره في داري، فلما حضر، أحطته علماً بالموضوع، وأطلعته على برقية وزير الداخلية الرمزية، وسلمت إليه إدارة اللواء، ثم جمعت بمساعدة الأهل ما أحتاج إليه من ألبسة ولوازم خفيفة، وقررت مغادرة المدينة صباح اليوم التالي ١٩ حزيران، وإذا بنخبة ممتازة من ذوي الشهامة واللطف يحضرون لتوديعي، ويظهرون أسفهم لهذه الحادثة. وكان في مقدمة هؤلاء الحاج حسين حديد وكيل رئيس البلدية، ومصطفى الصابونجي، وجمال بابان، ومدير التحرير، فشكرت لهؤلاء عواطفهم وكرم خلقهم، وتوجهت إلى العاصمة توآ في مساء اليوم نفسه.

لم أتحمل الإهانة التي لحقتني بهذه البرقية، ولم أشأ الصبر على هذا

العدوان المفاجىء ، فأعددت رداً قاسياً توجهت به إلى مقر الوزارة في صباح العشرين من حزيران وسلّمته إلى سكرتير الوزارة يداً بيد ، دون أن أطلب مقابلة الوزير وهو يومئذ السيد رشيد عالي الكيلاني ، الذي خضع إلى مشيئة البلاط دون أن يتعمق في درس الموضوع ويكتشف أهدافه . ولما كان هذا الرد على جانب من الأهمية فقد رأيت من الضروري إثباته هنا ، ولا سيما بعد أن وجهت صورة منه إلى رئيس مجلس الوزراء ، وهو يومئذ السيد جعفر العسكري ، وهذا نص الكتاب :

وزير الداخلية بغداد ٢٠ حزيران ١٩٢٧م

امتثالاً لما جاء في برقيتكم الرمزية المرقمة ٨٨٥٣ والمؤرخة ١٨ — ٦ — ١٩٢٧م لقد أودعت أمور متصرفية لواء الموصل إلى قائمقام المركز وحضرت العاصمة . فأود إذن أن أبدي لكم بأني لم أكن قد تجاوزت حدود وظيفتي بصورة ما ، ولا يمكن أن يكون عملي جرأة وعدم اكتراث في أمر عظيم . واعتبر ذنباً لا يقبل التساهل ، إذ أن القصر المستأجَر على حساب الميزانية الخاصة في الموصل لا يعدّ خاصاً بسكنى صاحب الجلالة ، بل هو خال ليس فيه سوى بعض أثاث بالية تعود للحكومة كانت قد ابتيعت من أجل لجنة عصبة الأمم عند زيارتها الموصل . وهذا القصر لم يكن يوماً ما منيعاً لهذه الدرجة . إذ كان قد أشغل من قبل المتصرف السابق كدار للسكن ، وأشغل من قبل لجان الحدود المختلفة . ويفهم من هذا أن صاحب الجلالة لا يمانع في إشغال القصر من قبل ضيوفه عندما لا يحتاج إليه جلالته فكم بالحري إذا استضيف في هذا القصر لبضعة أيام تلاميذ المدارس ، وهم نواة المستقبل وعصارة حياة الأمة العراقية .

ومع كل هذا ان الأمر المعطى من قبلي إلى مدير المعارف لم يكن قطعياً لأني أرسلت صورة من الكتاب إلى ناظر الخزينة الخاصة لاستحصال موافقته النهائية التي لم تمنح بتاتاً . فالقصر لم يشغل ، والأمر لم ينفّذ بالفعل .

ما كان ليدور بخلدي البتة أن عملي هذا سيعدّ تجاوزاً لحدود الوظيفة ، وجرأة في عدم الاكتراث في أمور لا أعرف كيف أفسر وأعلل تعظيمكم إياها ، رغم ما فيها من بساطة . إني كنت واثقاً ولن أزال راغباً في أن أكون مقتنعاً بأن صاحب الجلالة الذي لا يزال يساعد المدارس والمعارف بأنـــواع التبرعات وشتى الإنعامات ، شأن الملوك ، لو علم بالأمر لأمر بتقديم القصر المشار إليه إلى التلاميذ ليس لإجراء امتحانهم فيه وحسب ، بل لتركه للمعارف بتاتاً ، ولكان استصوب موافقتي المبدئية إذ كنت مفكراً بأنها ستكون وفق رغائب جلالته .

وبعد كل هذا يا معالي الوزير ، هب أني أخطأت بعملي هذا ، رغم ما فيه من حسن نية ، ورغم طلبي موافقة ناظر الخزينة الخاصة فهل يجوز أن يعدّ هذا العمل أمراً خطيراً يستوجب سحب يد متصرف من وظيفته ؟ فما هي إذاً النسبة بين عمل مثل هذا وبين المسائل التي تستوجب سحب يد الموظف لأمور شائنة ؟ أفلمثل هذا السبب تسحب يد متصرف من أكبر وأهم لواء في العراق ، وفي اللواء أمور خطيرة تتعلق بحياة البلاد والأمن العام ، كتخطيط الحدود العراقية — التركية ، ومسألة رحيل الكواچر ، وحركات بارزان ، الخ .. الخ . وعلى كل لست أخال وجدانكم غير مضطرب من هذه المعاملة .

إن الرجل الذي سحبتم يده من وظيفته في ظروف خاصة ومهمة تتعلّق بحياة البلاد في أهم لواء في العراق جبينه ناصع ، وأعماله وخدماته ، سواء كان في هذا اللواء أو في غير خدمة حكومية واضحة ومسجلة في قيود وزارتكم . أهكذا يلطّف الموظف الذي ضحّى براحته ، وأيد سطوة الحكومة في اللواء ، وبدأ بالإعمار وتأمين الأمن ، والضرب على أيدي الخونة والمنافقين ؟ أهكذا يشجّع الموظف الذي أحسن تمثيل حكومتـــه في مؤتمرين مهمين ، وأدى خدمات إن لم تقدّروها أنتم فلا بد أن يقدرها سواكم كما أنها لا تلبث أن تقدّر من قبل الأمة .

يا معالي الوزير ! إني لست من الموظفين الذين يتمسكون بوظائفهـــم ،

فإن لي شرفاً شخصياً يمنعي من أن أكون ممسوس الكرامة . ولكن الشيء المؤلم والمؤسف هو أن العراق لا يزال يحكم بدون قوانين ، وحالة الموظفين فوضى ، إذ أنهم يعاملون بمعاملات لم تجر في القرون الوسطى ، ولا في زمن الحكم البـــائد .

فكيف إذن هي حالة الموظفين الصغار إذا كانت هذه حالة الموظفين الكبار ؟ تلعب بهم الأهواء ، وتتقاذفهم الأيدي التي لا يمكن أن تتشرف بعملها هذا لما فيه من جور . اني أعهد فيكم نزاهة ووجداناً سليماً ، وشهامة عربية وشباباً منوراً ، أفليست هذه المعاملة مما تخيب الظن ؟

لست حريصاً على الكراسي ، ولست متهالكاً عليها ، ولا متبصبصاً ، ولكني وجدت هذه الضربة تحط من كرامتي . لذلك أطلب منكم ، محافظة شرفي ، وإعادة اعتباري ، وتضمين أضراري . وأناشدكم الله باسم الإنسانية أن لا تدعوا الموظفين ألعوبة في الأيدي في عصر الدستور والحرية . فإننا نعيش في عصر العشرين ، ولكل شخص وجائب وحقوق يجب احترامها . وبصفتي عربياً خدمت القضية العربية أيام الثورة العظمى ، وبصفتي عراقياً خدمت بلادي حسب طاقتي واجتهادي ، أتقدم وأطالب الحكومة بشدة بألاّ تجعل موظفيها ، وهم الأيدي العاملة ، ألعوبة . فالدهر قلب يا معالي الوزير ، فاتقوا الله يا من تتولون شؤون هذه الأمـــة ، ولا تحيدوا عما يوحيه إليكم وجـــدانكم .

إني لن أتنازل عن حقي وطلب إعادة شرفي ، ما زالت في البلاد أمة لها روح ، وما زالت أمامنا سلطات عليـــا لا تمشي وراء الأهواء ، وما زلت أنا شاباً من أبناء هذه البلاد يشعر أن من واجبه أن يخدم بلاده ويحول دون وقوع المظالم والتعديات فيها .

ناجي شوكت

صورة إلى — رياسة الوزراء

أثر احتجاجي في الأوساط

كان لتقديمي هذا الاحتجاج بهذه اللهجة الشديدة دويّ في الأوساط بعد أن علم أمره وشاع خبره ، وقد زارني في داري بعض الأصدقاء ، وأسرّوا إليّ أن أطلب مقابلة الملك وألتمس المغفرة منه والصفح عن ذنبي ليأمر بإعادتي إلى الخدمة ، ولكني رفضت ذلك رفضاً باتاً على أساس اني لم أرتكب جرماً يستحق مثل هذه الإهانة ولم آت بعمل يستلزم مثل هذا الإجراء ، وأن الذي وشى ضدي لدى مقام الملك يجب أن يفهم أن في البلاد أناساً لا يتحملون الضيم ولا يطأطأون الرأس للباطل . وكنت أقصد بذلك السيد صفوت العواء ناظر الخزينة الملكية الخاصة الذي كانت له كريمة مخطوبة إلى السيد توفيق المفتي ناظر المزرعة الملكية الذي تسبب في غرق بغداد قبل عامين فأمرت بتوقيفه وإجراء التحقيق ضده بحسب المصلحة التي قضتها ظروف الغرق والأضرار البليغة التي لحقت بالتجار والأهلين .

مقابلتي للمعتمد السامي

بقي أمر الاحتجاج الذي قدمته الى وزارة الداخلية حديث المجالس واذا بمعاون مستشار وزارة الداخلية المستر ادمونس يتصل بي ، ويعرب عن رغبة المعتمد السامي في مقابلتي فاذا لم أرَ مانعاً من ذلك فانه سيحدد لي وقت المقابلة ومحلها ، فكان من الطبيعي أن أرد على هذا التكليف بالموافقة ولا سيما وانها ستتيح لي فرصة عرض القضية على حقيقتها .

توجهت الى دار الاعتماد بجانب الكرخ لمقابلة المعتمد في الوقت الذي تحدد فوجدت في انتظاري أحد المرافقين حيث استصحبني الى مكتب المعتمد تواً فتلقاني هذا مسلماً ومصافحاً ثم أجلسني وقدم إليّ سيكارة وقال انه يتذكر اجتماعنا في الموصل قبل فترة من الزمن ، وانه تناول طعام الغداء على مائدتي ،

وانه رغب أن يجتمع بي الآن ليعرف الاسباب التي أدت الى سحب يدي من متصرفية الموصل لانه سمع ان في حاشية البلاط من يحمل حزازات قديمة وأراد أن ينتقم مني بالوقيعة بيني وبين الملك . كما قال انه سمع اني كنت من قبل من محبذي النظام الجمهوري للعراق فأجبته في الحال : انني جمهوري النزعة منذ كنت أتلقى علومي في جامعة استانبول ولكن بعد أن تمت البيعة للملك فيصل الاول لم تصدر مني أية بادرة تدل على اني ضد نظام الحكم الملكي القائم ، أو ضد الملك شخصياً ، وان في البلاط – في الحقيقة – من لهم حزازات قديمة معي (وقد أوضحت للمعتمد قضية تسبب توفيق المفتي مدير المزرعة الملكية في غرق بغداد ، وتوقيفي اياه على الرغم من اني كنت أعلم بأنه خطب احدى كريمات مدير الخزينة الخاصة) كذلك شرحت للمعتمد قضية موافقتي على اجراء امتحان طلبة ثانوية الموصل في القصر المستأجر للملك ، وان هذه الموافقة كانت مبدئية وليست نهائية ، وان هذه الدار المستأجرة سبق ان أشغلت من قبل رئيس وأعضاء لجنة تخطيط الحدود بين تركية والعراق دون استئذان من أية جهة فسرّ المعتمد بهذه الايضاحات وشكرني على ذلك واعتذر عما اذا كان قد سبب لي ازعاجاً في هذه المقابلة ثم ودعني مسلماً ومصافحاً حتى باب غرفته وقد استغرقت المقابلة زهاء نصف الساعة .

ومما تجدر الاشارة اليه ان السرهنري دوبس لم يكن انكليزياً خالصاً بل كان ايرلندياً .

مقابلتي لرئيس الوزراء

أعرب السيد جعفر العسكري رئيس الوزراء عن رغبته في الاستماع الى ظلامتي ، بعد أن اطلع على رسالتي ، فاستدعاني الى مكتبه في الوقت المحدد ، واستقبلني بمرحه المعروف ، وابتسامته الدائمة ، وتهكمه الذي يعرفه أصدقاؤه ثم قال – رحمه الله – انه اطلع على كتابي شديد اللهجة الذي وجهته الى وزير

الداخلية وأرسلت بنسخة منه اليه ، وانه فهم الموضوع على حقيقته ، وانه يعطيني بعض الحق في ما عملته ، إلاّ انه يستغرب من وجود عبارة (اني لن أتنازل عن حقي وطلب اعادة شرفي ما زالت في البلاد أمة لها روح ، وما زالت أمامنا سلطات عليا لا تمشي وراء الاهواء) في كتابي الى وزير الداخلية لان بعض الجهات في البلاط – التي تعرفها جيداً – فسرت كلمتي سلطات عليا بالمعتمد السامي . فأجبته في الحال : اذا كانت هاتان الكلمتان قد فسرتا بالمعتمد السامي من قبل من أعرفهم أنا وتعرفهم أنت فلهم أن يفسروها كما يرغبون ، وكما توحي به مصالحهم ، فهم أدرى بحقيقة سلطة المعتمد على البلاد وعلى البلاط . ولكني لم أكن لاقصد هذا المعنى بصورة مطلقة ، وانما قصدت الرأي العام وأقصد الشعب العراقي الذي لولاه لما كان للملك فيصل أن يصبح ملكاً على العراق .

كنت من المعجبين بصفاء سريرة السيد العسكري ، وطيبة قلبه ، وحبه الدائم لعمل الخير ، ولذا فأني لم أتأخر عن النزول على طلبه حين أعرب عن رغبته في أن أبعث الى رئاسة الوزراء كتاباً ملحقاً للكتاب شديد اللهجة الموجه الى وزير الداخلية على أن يكون خفيف اللهجة ، سامي الهدف ، بغية التمهيد لانهاء هذه الازمة فبعثت اليه بهذا الكتاب .

فخامة رئيس الوزراء

في ٢٠ حزيران قدمت لفخامتكم كتاباً بينت فيه كيف ان الاسباب التي أوجبت سحب يدي من متصرفية الموصل هي ليست كما تلقيتها في باديء الامر ، ولا أشك الآن من انه قد حصلت لديكم قناعة بأن المسألة كانت بسبطة ومبنية على حسن نية . كما اني لا أشك ولا زلت قانعاً وسأبقى واثقاً من ان صاحب الجلالة مولاي الملك المعظم هو الاب الشفوق لعموم الموظفين ، ولا سيما أنا عبده الخاضع الذي خدمت بدمي تحت لوائه المحبوب في الثورة العربية العظمى في الحجاز ، ابنه البار وخادمه المطيع لا يمكن أن أعمل عملاً خلاف رضاء جلالته واني حاضر أن أناقشكم عن جميع ما سمعتم به من بعض

المغرضين عني لتعلموا وتتيقنوا من ان غايتي الوحيدة كانت ولا تزال هي خدمة مليكي المعظم وبلادي بكل صدق واخلاص . فقد مضى يا صاحب الفخامة على سحب يدي من متصرفية الموصل ما ينوف على الاربعين يوماً وانا أنتظر النتيجة والقرار النهائي ، الذي أنا واثق من انه سيكون برهاناً ساطعاً على عطف وتوجه مولاي صاحب الجلالة ، وعلى ان حكومته دستورية ديمقراطية بمعنى الكلمة . وختاماً أرجو قبول فائق الاحترام .

المخلص : ناجي شوكت

مقابلتي لجلالة الملك

بعد تقديمي الكتاب الثاني – المثبت نصه أعلاه – الى رئيس الوزراء بثلاثة أيام ، اتصل بي المرافق السيد تحسين قدري قائلاً : ان صاحب الجلالة أمره أن يتصل بي ، وينقل اليّ رغبة جلالته في الاجتماع بي . ثم سألني عما اذا كان تحديد الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم التالي يكون موافقاً لي ؟ فأجبته بالإيجاب وكنت قبل هذا رفضت نصح الاصدقاء والمعارف المستمر لاطلب أنا مثل هذه المقابلة ، وأطلب العفو من صاحب العرش .

ذهبت الى البلاط الملكي في الوقت المعين ، وكان الملك قد فرغ من مقابلة زوّاره ، فأستصحبني السيد تحسين الى غرفة جلالته ، فرأيته واقفاً أمام منضدته وهو يقلب بين الاوراق ، فلما لمحني منحنياً للسلام عليه أخذ بيدي وقال : تعال لنترك هذا المقام الرسمي ، ونذهب الى دائرتي الخاصة . وهنا جلس جلالته وأجلسني الى جواره ، وشرع في حديثه قائلاً :

اني سمعت كثيراً من الاقاويل عنك . سمعت انك جمهوري النزعة ، وانك كنت من المعارضين لفكرة الملكية على الرغم من انك كنت موظفاً في الحكومة . وقيل لي أثناء غرق بغداد قبل عامين انك قصدت الاساءة إليّ بتوقيفك مدير مزرعتي ، وأخيراً تجرأت عليّ بالسماح لطلاب ثانوية الموصل

باحتلال القصر الملكي مما اضطرني الى أن أطلب من الحكومة معاقبتك بفصلك من الخدمة . وقد وددت الآن أن أسأل منك مباشرة عن الاسباب التي حملتك على الاتيان بكل ما ذكرت ؟

أجبت صاحب الجلالة على الفور قائلاً :

سيدي : ان كوني جمهوري النزعة لا يعني بأني ضد جلالتك . لقد درست في جامعة استانبول ، واعتنقت هذا المبدأ منذ كنت طالباً في كلية الحقوق في الجامعة المذكورة ، ودرست تاريخ العرب والاسلام وآل عثمان ، وتاريخ أوربا وملوكها ، كنت أقرأ مثلاً ان ملكاً عظيماً خدم بلاده بكل ما أوتي به من حب واخلاص حتى أوصل شعبه الى مراقي الفلاح فان مات وخلف صبياً طائشاً نزقاً شبه مجنون ، أنزل ولي عهده ذلك الشعب من قمة مجده الى حضيض الشقاء والتدهور ، لأنه حل محل أبيه بالوراثة . أما ما يتعلق بجلالتكم فقد أصبحتم الملك الشرعي على هذه البلاد بحكم الاستفتاء الذي تم ، وارتضاكم العراقيون ملكاً دستورياً ديمقراطياً ، فهل من المعقول أن أتصدى لجلالتكم أو أفكر في الاساءة الى مقامكم ؟ وأما قضية توقيف مدير مزرعتكم – يا صاحب الجلالة – فأني كنت أعتقد انكم ستقدرون عملي ، وتكافئوني على الحزم الذي اتخذته تجاهه ، وتأمرو بفصله من عمله فوراً ، بعد أن ثبت تسببه في نكبة البلاد وذلك بفتحه بوابات القنطرة لسقي مزرعة القطن الخاصة بجلالتكم لاني فكرت – وأنا المتصرف المسؤول – اني اذا لم اتخذ مثل هذا الموقف الحازم فستتعرض الحكومة الى تقولات وانتقادات لا يسلم العرش من شظاياها . وأما قضية سماحي لطلاب ثانوية الموصل باجراء امتحانهم في القصر الملكي فقد بحثتها باسهاب في كتابي المرفوع الى وزارة الداخلية ، وأخشى أن يكون هذا الكتاب قد أخفي عن جلالتكم بقصد ، وها أنذا أقدم صورة من كل من الكتابين الاول والثاني .

ولما لم يبقَ لدي ما أقول قال جلالته :

طيب يا ناجي لننسى كل ما حدث فهل تبايعني الآن وتؤدي اليمين أمامي بأنك ستكون صادقاً لي وعضواً مفيداً في خدمة بلادك وأمتك ؟ ولا سيما وان

البلاد بحاجة ماسة الى أمثالك من الشباب المثقف ثقافة عالية ؟ أجبته اني أبايعك بصدق واخلاص ، طالما أنت سيد البلاد تسعى لتوطيد استقلالها ورفاه شعبها وتأمين الرخاء والعدل بين أبنائها .

وبهذا القدر من الجواب انتهى الحديث واذا بالخادم يقول لجلالة الملك : ان الغذاء جاهز فيأخذني جلالته الى المائدة ونتناول الطعام سوية ، ولم يكن أحد غيرنا على المائدة . وعلى أثر ذلك صدرت الارادة الملكية في الرابع من آب ١٩٢٧ باعادة تعييني متصرفاً للواء بغداد إذ لم يكن من اللياقة والحكمة أن أعود الى الموصل .

وتأبى الصدف الا أن يموت الملك فيصل موته المفاجيء في ليلة الثامن من أيلول سنة ١٩٣٣ فيتولى العرش ولي عهده الامير غازي – بحكم الوراثة – ثم يقتل هذا الملك في الرابع من نيسان سنة ١٩٣٩ في الحادثة التي سأشرحها فيما بعد ، فيتولى الامير عبد الاله ، نجل الملك علي ، الوصاية على الملك فيصل الثاني الطفل ، حفيد فيصل الاول ونجل الملك غازي القتيل ، فيسير بالبلاد برعونة وخفة سببتا ضياع العرش ، وانتهاء حكم الهاشميين في العراق بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وقيام نظام الحكم الجمهوري في البلاد .

مراسلات خطيرة

بعد مرور خمسين سنة على هذه الحادثة الغريبة في بابها ، قرر السيد عبد الرزاق الحسني صاحب المؤلفات الكثيرة – والسيد الحسني يزورني في كل اسبوع منذ ٢٥ سنة – قرر أن يعيد طبع كتابه (تاريخ العراق السياسي الحديث) طبعة ثالثة موسعة ومزيّدة ، وقدم طلباً رسمياً للسماح له بمراجعة ملفات البلاط الملكي وسائر المخابرات المهمة التي يضمها (المركز الوطني لحفظ الوثائق) وقد حصل على الاجازة الرسمية لتحقيق غرضه فعثر – في ضمن ما عثر عليه – على الوثائق الست الآتية أنشرها كحقيقة تاريخية لا لبس فيها ولا غموض .

١ً ـ كتاب المتصرفية الى مديرية المعارف

الرقم ـ ٤٧٨٦
التاريخ ٦ ـ ٦ ـ ١٩٢٧

مديرية معارف منطقة الموصل

بالاشارة الى كتابكم المؤرخ ٤ حزيران ١٩٢٧ رقم ١٠٧٩ . ونظـــراً لاحتياجكم لبناية القصر الملكي لمدة موقتة لاجراء امتحان الدراسة الثانوية فيه ، لتعسّر اجراء امتحان مدرستي الثانوية والحضرية في بنايتهما المشتركة في وقت واحد ، فأنا نوافق على اجراء الامتحان في القصر المذكور .

ناجي شوكت : متصرف لواء الموصل

٢ً ـ كتاب رئيس الديوان الملكي الى رئاسة الوزراء .

سري وشخصي

بغداد في ١٥ حزيران ١٩٢٧

فخامة رئيس مجلس الوزراء

أمرت أن أقدم إلى فخامتكم في طيه صورة من كتاب أرسله متصرف الموصل الى مدير المعارف لاطلاعكم عليه .

ان حضرة صاحب الجلالة يعتبر ان موافقة المتصرف على احتلال القصر الملكي دليل على عدم مبالاته ، وتصرّف منه لا يقبل التساهل .وكذلك فجلالته لا يسعه أن ينظر اليه بعد الآن كممثل لحكومته ، ويعتبر وظيفته منتهية اعتباراً من تاريخ هذا الكتاب ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

التوقيع : رستم حيدر

٣ً – كتاب رئيس الوزراء الى وزارة الداخلية :

ديوان مجلس الوزراء في ١٦ – ٦ – ١٩٢٧ رقم ٢٣٤٠ سري

معالي وزير الداخلية

بعد التحـــية :

بلغني ان متصرف الموصل قد تصدى لعمل خطير ، خارج عن سلطته ، وذلك انه أجاز لمدير معارف منطقة الموصل باشغال القصر الخاص بسكن صاحب الجلالة في الموصل ، بدون مراجعة أولي الشأن في الامر واستحصال موافقتهم على ذلك . ولما كان هذا العمل مخالفاً للاصول ، ودليلاً على تجاوز المتصرف حدود وظيفته ، وعلى جرأته المتناهية في عدم الاكتراث بالامور ، أرى انه من الضروري سحب يده من الوظيفة ، واتخاذ الاجراءات اللازمة بحقه في بغداد . فأرجو أن تنظروا في هذا الامر وتعرفوني بالنتيجة بالسرعة الممكنة . اقبلوا فائق الاحترام .

جعفر العسكري

٤ً – كتاب رئيس الوزراء الى الملك :

بغداد في ٢٥ تموز ١٩٢٧

الرقـــم ٢٨٤٨

سيدي صاحب الجلالة :

راجعني ناجي بك شوكت باسطاً أصدق البراهين وأقوى الادلة على حسن نيته ، وشديد اخلاصه وتفانيه في خدمة حكومة جلالتكم . وشجعني حلم جلالتكم الابوي على الاعراب عن قناعتي التامة بأن سلوك المومى اليه كان مبنياً على نيته الحسنة ، واخلاصه الصادق . فهذه العقيدة الراسخة أبسطها أمـــام مولاي صاحب الجلالة المعظم ، وأنا أنتظر الارادة المطاعة في ما ينبغي أن أعمله في هذا الشأن .

عبد جلالتكم المخلص : جعفر العسكري

٥ – كتاب الملك الى المعتمد البريطاني :

بغداد – ٣٠ حزيران ١٩٢٧
الرقم ١ – ٢ – ٧ – ٣٦٦

أرسل الى فخامتكم في طيـــه صورة كتاب متصرف الموصل الى وزير الداخلية ، ومن مطالعته تتبينون حقيقة الموقف. اني أقدر آراء فخامتكم السديدة بصدد هذه المسألة حق قدرها . وكما أخبرتكم في اجتماعنا الاخير لا أحب أن أحرمه من خدمة الحكومة . ولكن حفظاً لروح الانقياد والانضباط بين الموظفين ، لا أرى في الوقت الحاضر مندوحة من سؤال مجلس الوزراء أن ينهي وظيفته حالاً . على اني سأنظر – كما بينت لفخامتكم – عند أول فرصة في كيفية الاستفادة من خدماته مجدداً .

فيصـــل

٦ – كتاب المعتمد الى الملك :

دار الاعتماد بغداد حزيران ١٩٢٧

يا صاحب الجلالة

عند مثولي في حضرتكم يوم ٢٥ حزيران ١٩٢٧ تقدمت الى جلالتكم بمعروضات حارة فيما يتعلق بقضية ناجي بك آل شوكت باشا متصرف الموصل الذي أقصاه وزير الداخلية عن وظيفته في الموصل ، بناء على ايعاز من جلالتكم وذلك بسبب سماحه لمدير المعارف باستعمال منزل جلالتكم في الموصل لاجل الامتحانات المدرسية ، من دون أن يعرض الامر على جلالتكم مقدمـــاً ، فتفضلتم جلالتكم وبينتم انه قبل الحكم فيما اذا كان من الممكن العفو عن ناجي بك واعادته الى وظيفته ، يجب أن تدققوا كتاب الاحتجاج على ما عومل به ، الذي كان قد وجهه الى وزير الداخلية عند وصوله الى بغداد ، وقلتم جلالتكم انه كان قد بلغكم ان ناجي بك قد استعمل بعض عبارة كعبارة « الاحتجاج

لدى سلطة أعلى ، التي يتراءى لي انها تدل على ان المومى اليه ظن ان له حق الاحتجاج لدى المعتمد السامي من فوق رأس حكومة جلالتكم . وبينتم أنه اذا كان ناجي بك قد استعمل مثل هذه العبارة ، وقصد بها أن يفهم ان للمعتمد السامي الحق باعادته الى وظيفته فيستحيل العفو عنه واعادته الى الوظيفة ، لأن ذلك مما يؤثر تأثيراً قاضياً على هيبة جلالتكم وهيبة الحكومة العراقية . فرجوت من جلالتكم أن لا تتصلب في هذه النقطة ثم عرضت أولاً انه من الامور البعيدة الاحتمال للغاية أن يلمّح ناجي بك – وهو معروف بأنه من الوطنيين العراقيين المتطرفين نوعاً – في حالة من الاحوال الى الاحتجاج لدى الحكومة البريطانية أو المعتمد السامي ، وهو الذي امتنع طيلة مدة خدمته عن أن يكون له علاقة ما بهما . وبالفعل انه – على ما أتذكر – لم يقم بزيارة واحدة لدار الاعتماد زيارة المجاملة المعتادة لما كان متصرفاً ببغداد . وثانياً رجوت من جلالتكم أن تتأمل في ان الشخص الذي يعتبر انه قد أسيء اليه كثيراً ما يسمح لنفسه أن تطوّح بها العواطف ، وأن يسطر أموراً يأسف فيما بعد من أجلها . ثم أبديت انه لا يمكن أن يؤول الى غير الزيادة في شرف وفضل جلالتكم اذا تعطفتم بغض النظر عن أية مدة في البيان ، أو خطأ في التعبير قد يكون ورد في احتجاج ناجي بك ، وقلت اني على كل حال متيقن من ان الرأي لن يكون في جانب جلالتكم اذا أصرّ جلالتكم على إنزال عقاب العزل أو التوقيف الطويل ، بموظف محنك من خيرة الموظفين ، من أجل خطيئة في الآداب يمكن تلافيها بتوبيخ رسمي . ثم ذكرت جلالتكم بقضية عزل جميل بك العزاوي متصرف الديوانية مؤخراً لأسباب تافهة نسبياً ، تلك القضية التي كذلك شعرت بأني مضطر للتوسط بشأنها ، وأكدت لجلالتكم اني مقتنعاً – بناء على معلومات تلقيتها – من ان عمل الحكومة في هاتين القضيتين قد زعزع زعزعة تامة ثقة موظفي الحكومة في طول البلاد وعرضها . فانهم الآن يحسون جميعاً بأنهم عرضة للعزل الكيفي في أية دقيقة ، لأسباب شخصية أو تافهة ، الامر الذي لا يقتصر على جعلهم مستضعفين ومتذبذبين في أعمالهم وميّالين لسوء الاستعمال

لكي ينتهزوا الفرصة بسرعة للاستفادة من مراكزهم المتقلقلة ، بل انه كذلك يقضي على سلطتهم بين الناس . ثم بينت ان المستر جاردين قد سبق وبين في تقرير منه ان عواقب اقصاء ناجي بك كانت وخيمة . فصغار الموظفين لم يبق لهم من اهتمام بعملهم ، والزعماء المحليون القليلو الانقياد أخذوا يرفعـون رؤوسهم ، وموارد الاموال الاميرية أخذ ينقطع ، وانحط مستوى الانضباط بوجه عام ، وقل الاحترام للسلطة العامة . وأخيراً عدت فعرضت على جلالتكم ان الملك العصري ، سواء في الشرق أم في الغرب ، لا يكتسب احترام وعطف شعبه بالالتجاء الى الوسائل الكيفية ، وان الشعب العراقي يزداد تكريماً لجلالتكم إذا لاحظ أن جلالتكم تراعون بكل دقة حدود الملك الدستوري ، وتستطيعون ضمن الحدود المذكورة بما لكم من عظيم الهيبة والنفوذ وساحر الشخصية ، ثم ختمت معروضاتي بالسؤال من جلالتكم ان تطلعوني على قراركم في أقرب ما يمكن قبل اعلانه .

ها قد مضى عليّ الآن اسبوع كامل في انتظار سماع قرار جلالتكم بينما نتائج أقصاء ناجي بك السيئة السمعة على البلاد آخذة في الازدياد . فلا يسعني أن أخفي عن جلالتكم اني اعتبر ان اطمئنان كبـار الموظفين على رسوخ مراكزهم ، وكونهم في حرز من العزل الكيفي ، ومن اقصائهم لأسباب تافهة ، من الامور الضرورية لأجل تأمين ثبات وحسن نظام مالية حكومة العراق ، فهو اذاً من الامور التي يحق لحكومة صاحب الجلالة البريطانية أن تصر على الاخذ بما تقدم من مشورة بشأنها بموجب أحكام معاهدة التحالف . وقـد عرضت حقائق القضية برمتها على حكومة صاحب الجلالة البريطانية بالبرق ، فتلقيت جواباً انها توافق على آرائي حول هذه النقطة . وعليه اذا لم تكونو جلالتكم الآن مستعدين لأن تدبرو من تلقاء نفسكم أمر اعادة ناجي بك في القريب العاجل إلى وظيفته كمتصرف الموصل ، سأجد نفسي مضطر — على أشد الكره — الى أن أتدخل والتمس من جلالتكم رسمياً أن تأمرو باعادته الا اني متأكد من ان جلالتكم ستساعدوني على اجتناب القيام بمثل هذا العمل ،

الذي يؤلمني غاية الالم القيام به ، نظراً الى ما أكنه لجلالتكم من الاحترام العظيم والاخلاص الشديد .

صديق جلالتكم المخلص

هـ . دوبس

حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل المعظم أيد الله ملكه — بغداد

في متصرفية لواء بغداد

انتهت « اسطورة القصر الملكي » على الصورة التي شرحتها باسهاب ، وألغت وزارة الداخلية أمر سحب اليد ، وأصدرت تعليماتها الى مديرية المحاسبات العامة لتصرف اليّ الرواتب التي تراكمت بين تاريخ السحب وتسلمي متصرفية لواء بغداد في الثامن من آب ١٩٢٧ م ، وكانت قد جرت في بحر تلك المدة حوادث هامة رأيت ان آتي على بعضها ولو بصورة موجزة وهـي : —

١ — استقالت « وزارة جعفر العسكري الثانيـة » في ٨ كانون الثاني ١٩٢٨ لاختلافها مع الجهة البريطانية في تفسير معاهدة التحالف المعقودة بين الطرفين ، وكيفية تعديل الاتفاقيتين : المالية والعسكرية الملحقتين بتلك المعاهدة ، واستقالة وزيري المالية والداخلية من الوزارة .

٢ — ألف السيد عبد المحسن السعدون وزارة جديدة للمرة الثالثة في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨ واستحصل ارادة ملكية في الثامن عشر من هذا الشهر بحل مجلس النواب ، والشروع في انتخاب مجلس جديد ، كشرط أساس لقبوله تأليف الوزارة . وقد جرى صراع عنيف بين أنصار الحكومة وأنصار المعارضة اثناء جريان الانتخاب أسفر عن فوز مرشحي الفريقين ، كما تم فوز رشيد عالي الكيلاني بالنيابة ، ولكن عن لواء الكوت لا عن لـواء بغداد كما كان يتمنى ويتوقع .

٣ – كان الشيخ ضاري المحمود ، رئيس قبيلة الزوبع ، قد اتهم بقتل الكولونيل لجمن في ١٢ آب ١٩٢٠ وظل هارباً ، فقبض عليه أحد السواق الارمن في خريف ١٩٢٧ طمعاً في الجائزة التي خصصتها الحكومة البريطانية للقبض عليه . وقد جرت محاكمته وصدر حكم الموت بحقه لكنه استبدل بالسجن المؤبد لطعنه في السن ، ولأنه كان مريضاً حقاً ، فانتقل الى رحمة ربه في اليوم الاول من شباط ، وهو في المستشفى الملكي . وكانت الاستشارة البريطانية ترغب في ان ينقل المتوفى الى مثواه الاخير سرّاً ، بينما كانت جمهرة كبيرة من الشباب الوطني المتحمس قد أحاطت بالمستشفى لتشييع الجنازة في موكب شعبي عظيم ، وكاد يقع اصطدام بينهم وبين كوكبة من الشرطة التي تولت حفظ النظام ، فزارني وفد من هؤلاء الشبان في مقام المتصرفية وتعهد بالمحافظة على الامن والنظام أثناء تشييع الجنازة فأمرت الشرطة بالانسحاب ولم يحدث ما يكدر صفو الامن العام .

٤ – كان السر الفرد موند ، أحد غلاة الصهيونية البريطانيين، قرر زيارة العراق لتفقد أحوال اليهود فيه، وقد علم الشباب الوطني المتحمس ان هذه الزيارة ستكون في ٨ شباط ١٩٢٨ فاستعدوا للقيام بمظاهرات صاخبة ضده ، تعبيراً عن سخطه على وعد بلفور الغاشم . وكنت علمت ان الرجل سيحل وحاشيته ضيفاً على دار الاعتماد البريطانية ، وخشية أن يصاب بمكروه وتنتشر الدعاية السيئة ضد العراق في الخارج ، رأيت من المصلحة أن يستقبله مفتش الشرطة العام « وهو بريطاني » من جسر الحرّ ، ويأخذه الى دار الاعتماد سراً عن طريق الكاظمية ، لأن الشباب كان قد نظم المظاهرة التي اشترك فيها الالوف من الاهلين ،واتجهوا الى الجسر المذكور فعلاً . ومع ان مفتش الشرطة العام أتم المهمة التي ندبته اليها إلاّ ان المتظاهرين تصدوا للسيارة وأحدثوا ضرراً بها عطلها فعلاً ، فنقله المفتش بسيارته ثم سافر الرجل دون أن يتمكن من مقابلة أحد أو يقوم بعمل مفيد له .

٥ ـ وفي العاشر من شباط أيضاً اجتمع لفيف كبير من الاهلين في جامع الحيدرخانه للاحتجاج على وعد بلفور ، وعلى حيلولة الشرطة دون اكمال مظاهراتهم ضد ألفرد موند ، ففرّقت الشرطة جمعهم .

٦ ـ ان هذه الحوادث الثلاث اضطرت المتصرفية الى اصدار أوامرها الصارمة بمنع التجمعات ، أو القيام بالمظاهرات ، مهما كانت دوافعها وأسبابها ، وفي الوقت نفسه اضطرت الوزارة الى استصدار مرسومين نقلت بموجبهما بعض صلاحيات المحاكم الى الادارة ثم ألغتهما بعد ان انتفت الحاجة اليهما باستقرار الامور ، واستقال وزير العدلية السيد حكمت سليمان من منصبه احتجاجاً على عدم أخذ رأيه فيهما قبل اصدارهما كما ان حزب المعارضة كان قد احتج على صدورهما .

من الإدارة الى السياسة

حصلت على اجازة اعتيادية في أوائل أيار ١٩٢٨ أقضيها خارج العراق استجماماً للراحة ، وطلباً للهدوء والسكينة . وقد أنجزت متطلبات السفر كلها من أخذ الجواز ، وتنظيم الحوالة المصرفية ، وغير ذلك . وكنت مزمعاً مغادرة بغداد في أول حزيران ١٩٢٨ لكني فوجئت بنداء تلفوني في صباح ٢٠ أيار ، وكان المتكلم رئيس الوزراء السيد عبد المحسن السعدون ، وقد أراد حضوري الى ديوان الرئاسة قبل انتهاء الدوام الرسمي . فلما حضرت فاجأني بأمر لم يكن ليخطر على بالي قط .

قال لي السعدون ـ رحمه الله ـ انه علم بأني حصلت على اجازة أقضيها خارج العراق ، ولكن بعض الظروف ستضطرني الى التخلي عن استعمالها . فرجوته أن يوضح الأمر لي فقال : تقرر تعيينك وزيراً للداخلية ، وأزيدك علماً بأن صاحبك الملك هو الذي رشحك لهذا المنصب .

كان السيد حكمت سليمان قد استقال من منصب وزير العدلية للسبب

الذي ذكرته آنفاً ، ولكن السعدون طلب اليه أن يؤجل استقالته حتى يلتــئم مجلس النواب الجديد وكان السعدون قد تولى منصب وزارة الدفاع بالوكالة ، يوم ألف وزارته الثالثة ، وكان الملك فيصل قد استدعاني أيام متصرفيتي في بغــداد ، وطلب إليّ مساعدة السادة : ياسين الهاشمي ، ونوري السعيد ، ورشيد عالي، في الانتخابات النيابية الجديدة بما لي من دالة على رئيس الوزراء . الوزراء . فلما فاتح السعدون بما طلبه الملك مني ، أجاب انه لا يمانــع في مساعدة ياسين ونوري ، ولكنه لا يريد هذه المساعدة لرشيد . ولأجل التوفيق بين رغبة الملك ورغبة السعدون تقرر ترشيح رشيد عن لواء الكوت . والظاهر ان الملك ارتاح لهذه النتائج فأشار على السعدون أن يأخذني وزيراً للداخلية ، بدلاً من السيد عبد العزيز القصاب وزير الداخلية الذي انتخب لرئاسة مجلس النواب في ١٩ أيار ١٩٢٨ .

وفي ٣ حزيران ١٩٢٨ صدرت الارادة الملكية بتعيين :

١ً – ناجي شوكت متصرف لواء بغداد وزيراً للداخلية .
٢ً – نوري السعيد وزيراً للدفاع .
٣ً – داود الحيدري وزيراً للعدلية .

* * *

كنت أفضل أن أبقى موظفاً ادارياً لاني لم أكن من محترفي السياسة ، ولأني كنت شاباً عراقياً يحمل بعض الآراء في السياسة الخارجية التي ربما لا يقرها الساسة المخضرمون والوزراء المزمنون ، ولاجل أن لا تصطدم آرائي بآراء هؤلاء كنت أرجح الادارة على السياسة ، فلما سمع السعدون هذه الآراء مني قال : انك مخطيء يا ناجي . لقد كنت أساير الانكليز ولكني لا أتساهل معهم ، وكنت أعتقد بأن مسايرتي لهؤلاء قد تؤدي الى حملهم على انصاف بلادي ، والآن بعد أن تأكدت من عدم وجود أية فائدة من المسايرة ، فقد قررت أن أتصلب في مطالبتهم بحقوق البلاد المشروعة . فكررت شكري له ، ووعدته اني سأكون عند حسن ظنه فيَّ . فلما كان اليوم التالي قصدت

البلاط الملكي لتقديم الشكر الى الملك فيصل على الثقة التي وضعها فيّ ، ولا سيما وقد فهمت من السعدون بأن الملك هــو الذي رشحني لهذا المنصب الخطير . فلما حظيت بالمقابلة وشكرته على الثقة قصصت عليه ما دار بيني وبين رئيس الوزراء في اليوم السابق لهذه الزيارة فظهرت على أسارير وجهه علامات الارتياح والابتهاج ولا سيما ما صرح به السعدون عن علاقاته المقبلة مــع الانكليز .

رسالة من العم طالب النقيب

وأود – بمناسبة تقلدي منصب وزارة الداخلية – أن أنقل فيما يلي نص رسالة وجهها إليّ الزعيم العراقي المعروف ، السيد طالب باشا النقيب ، في الثامن من شهر حزيران ١٩٢٨ م ، وهو بمثابة العم لي ، اذ كان والمرحوم والدي صديقين حميمين ، وأخوين متعاطفين ، واني ما زلت احتفظ بهذه الرسالة لانها تذكرني بأيام دراستي الجامعية في استانبول ، وما كنت ألقاه من تشجيع وارشاد من قبل المغفور له الوالد الجليل ، وما كان يتوسمه فيّ من ذكاء ملحوظ وسلوك مستقيم ، وما كان يتوقع لي من مستقبل باهر بحيث أصبحت وزيراً للداخلية فعلاً ، وأعقب ذلك تقلدي منصب رئاسة الوزراء في أواخر عام ١٩٣٢ وهذا نص رسالة النقيب :

البصرة ٩ حزيران ١٩٢٨

ولدي العزيز المصفّى من الذهب الابريز ، دمتَ كما رمت آمين .

لقد بشرتنا الايام بسرورها ، والاوقات بحبورها ، لتوجيه وزارة الداخلية لعهدة معاليكم العلية .

لو تعلم ما خالجني من السرور ، وما دعوت لكم من الموفقية التي لا أشك انكم تعتقدونها من والد مخلص لا تغيّره عن ودكم الايام ، أو تقلب

الازمان ، ربنا يهديكم الى حسن السبيل ويرقيكم لأعلى درجة المجد أنتم وأخوانكم الكرام .

واعلم من كان والديه قد رضوا عنه بطفولته ، ودعوا له حين رجوليته ، فلا يخشى من طوارق الزمان ، وسيرقى رقياً حثيثاً بغية والديه الكرام . واني أهنيك بالمنصب ، وأوصيك لارضاء المخلوق ، وإن كان ذلك صعب على كل ذي همة ونشاط ، لان ارضاء الخلق صعب ، ولكن السعي والاجتهاد يفتت الجماد . ولا أنسى يوم كنا مع أخي والدكم المرحوم (يوم كنا في مقري كوى) وأنت تأتي من جامعة الاستانة في أعلى نمرة في الحقوق ويقول : ان فراستي في ناجي لن تضيع . فحقيقة فراسة الوالد في الولد حكمة . واذا زدت على ذلك أقول نبوّة . هذا وبشرني عن صحتك وصحة اخوانك ولفيف العائلة ودمت لوالدك .

طالب النقيب

مهام وزارة الداخلية

لم تكن المهام المناطة بوزارة الداخلية ، في العشرينات ، كما هي اليوم في السبعينات . كانت ترتبط بوزارة الداخلية المديريات العامة : للصحة ، والبلديات ، والسجون ، ومديرية المطبوعات ، وقد أصبحت كل من هـذه المديريات وزارة مستقلّة الآن . كما كانت ترتبط بها مديرية الشرطة العامة ، ومشاورية الحقوق المناط بها تدقيق قضايا دعاوى العشائر الصادرة من قبل المتصرفين وتقديم المشورة اللازمة عنها الى الوزير .

وكانت لوزارة الداخلية سلطة الاشراف على مقررات وزارة المالية الخاصة بقضايا توزيع الاراضي الاميرية ، أو الاستيلاء عليها ، أو بيعها ، ولا سيما ما كان خاصاً منها بالعشائر ، كما كان على الوزارات والمتصرفيات موافاة وزارة الداخلية بصور المراسلات التي تجري فيما بينهم للاطلاع عليها ، وابداء الرأي

فيها ، يضاف الى ذلك كله كان على وزارة الداخلية مسؤولية وقائع الحدود ، التي كثيراً ما تقع بين العراق وكل من سورية وتركية وايران . كما كانت تحت تصرف وزير الداخلية المخصصات السرية ، وكذا المخصصات الموضوعة في ميزانية الشرطة العامة لهذا الغرض ، إذ لم يكن قد وضع شيء من مثل هذه المخصصات تحت تصرف رئيس الوزراء .

كان لوزير الداخلية سلطات الحاكم الملكي البريطاني العام ، التي انتقلت الى الحكومة العراقية عند تأليفها في ٢٣ آب ١٩٢١ م ، وكما كان من حق الحاكم المشار اليه أن يرحّل أية عشيرة ، أو يحدّد اقامة أي شخص ، أو يعزل رئيس أية قبيلة ، أو ينصب غيره ، فقد كان لوزير الداخلية مثل هذا الحق . وخلاصة القول انه كان لوزير الداخلية من الصلاحيات ، وعليه من التبعات ، ما لم يكن لأي وزير آخر من وزراء الدولة ، حتى ولا لرئيس الوزراء نفسه ، ولهذا السبب كان التنافس على هذا المنصب الوزاري عظيماً ، والتناحر من أجل تسنم كرسيه جسيماً ، سواء أكان ذلك بين الوزراء أنفسهم ، أو بين رجال الحزب الواحد ، ولعل الصراع الدائم بين السيدين : رشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان ، والذي أدى الى خروج الاخير من حزب الاخاء الوطني ، واتفاقه مع الفريق بكر صدقي على إحداث انقلاب ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ ، والاطاحة بوزارة السيد ياسين الهاشمي ثم وفاته بالسكتة القلبية في بيروت في ٢١ كانون الثاني ١٩٣٧ م ، وتدخل الجيش في تأليف الوزارات واسقاطها ، خير دليل على ذكر ما تقدم .

كان على وزير الداخلية — أيضاً — أن يستشير مستشار وزارته في الامور الهامة ، ولا سيما ذات العلاقة بالمعاهدة العراقية — البريطانية ، وما يتفرع عنها من ملاحق ، وكان عليه أن يحضر جلسات مجلس الاعيان والنواب ، وجلسات اللجان المختلفة في المجلسين المذكورين عند تدقيقها اللوائح القانونية ، وكان عليه أن يقابل الملك ثلاث مرات في الاسبوع على الاقل . أما عدد الاوراق التي كان عليه أن يوقع فيها ، أو يبدي الرأي حولها في كل يوم ، فكان لا يقل

عن الاربعمئة كتاب . على حين ان ملاك الوزارة كان مقتصراً على سكرتير واحد ، مع مساعد له ، ومترجمين اثنين وثلاثة أو أربعة كتاب للطابعة ، وقلم للاوراق ، وشعبة للحقوق ، وأخرى للمحاسبة يديرها محاسب يساعده بضعة كتاب . أي ان مجموع ملاك ديوان الوزارة كان أقل من ملاك أية مديرية من المديريات العامة في الوقت الحاضر . أما ديوان المستشار البريطاني التابع لوزارة الداخلية فكان مؤلفاً من المستشار وثلاثة معاونين ، وشعبتين : احداهما للترجمة ، والاخرى للاوراق . ويوم أصبحت وزيراً للعدلية ؛ وددت أن أحصي عدد الاوراق التي أوقعها في اليوم الواحد فكان لا يتجاوز العشر في معظم الايـــام .

يوم تسلمت زمام وزارة الداخلية ، طلبت الى سكرتير الوزارة أن يعدّ لي قائمـــة بأسماء الموظفين الاجانب المستخدمين في ديوان الوزارة ، وفي المديريات الملحقة بها ، سواء كانوا من البريطانيين أو الهنود ، فدهشت لكثرة عددهم وضخامة رواتبهم ، وشرعت فوراً بتقليص هذا العدد الى أدنى حد كانت تسمح به الظروف والاحوال ، وبدأت بالهنود الذين انتهت مدة عقودهم وما زالوا يديرون وظائفهم ، فأقصيتهم من مراكزهم ، وأصدرت الانذارات الاصولية لمن توشك عقودهم على الانتهاء ، على أن تدفع اليهم رواتبهم وما يستحقونه من تعويضات بموجب هذه العقود . وقد أدت العملية الى تخلص الوزارة من العشرات من الذين كانوا يرهقون ميزانية الدولة دون مسوغ .

القناصل الإيرانيون

لم تكن الحكومة الايرانية قد اعترفت بالحكم الوطني الذي قام في العراق في ٢٣ آب ١٩٢١ على الرغم من وجود جالية كبيرة لها فيه ، وعلى الرغم من وجود الحدود الطويلة الممتدة بين المملكتين ، وتشابك المصالح التجارية ،

وكان القناصل الايرانيون يراجعون دار الاعتماد البريطانية ، دون الدوائر العراقية ، في جميع الامور المتعلقة بالجالية الايرانية ، يضاف الى ذلك ان هؤلاء القناصل كانوا يتدخلون في الشؤون الداخلية للعراق ، ويأتون بأعمال لا تجيزها الاصول المرعية . ولهذا طلبت الى رئاسة مجلس الوزراء إعلام دار الاعتماد المذكورة بأن العراق سيعتبر هؤلاء القناصل أشخاصاً عاديين اذا استمروا على تحريض القبائل القاطنة على الحدود للتجنس بالجنسية الايرانية . وقد أيدت رئاسة الوزارة وزارة الداخلية في طلبها هذا ، وأذنت لها طلب مساعدة الجيش عند الضرورة ، ولكن سرعان ما تحسنت الاحوال ، واعترفت ايران بالعراق في ٢٥ نيسان ١٩٢٩ م ، وتبودلت الرسائل الودية بين شاه ايران وملك العراق ، وأعقب ذلك زيارة الملك لطهران ، وذلك بعد ان قرر العراق استبدال الاتفاقية العدلية الملحقة بالمعاهدة العراقية - البريطانية الاولى بغيرها ، والغاء الامتيازات الاجنبية في العراق .

الاتفاقيتان المالية والعسكرية

ألحقت بالمعاهدة العراقية - البريطانية (الاولى) اتفاقية عسكرية وأخرى مالية ، في جملة ما ألحق بها من اتفاقيات أخرى ، وقد شكى العراق ثقل بنود هاتين الاتفاقيتين ، واشترط المجلس التأسيسي - عند تصديقه المعاهدة وملحقاتها - تعديلهما عندما صادق على تلك المعاهدة . وقد بذلت « وزارة جعفر العسكري الثانية » جهوداً مضنية في سبيل هذا التعديل ، فجاءت وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة لتواصل السعي في هذا السبيل . فقد قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١١ تشرين الاول ١٩٢٨ تأليف لجنة من وزراء المالية ، والدفاع ، والمعارف ، للدخول في مفاوضات مع الجهة البريطانية حول التعديلات المقترحة ، وموافاة المجلس عما يجري في هذا الشأن آناً فآناً ، وتلقي التوجيهات في هذا الصدد .

استمرت المفاوضات بين الجانبين العراقي والبريطاني أكثر من ثلاثة أشهر كان الجانب البريطاني خلالها يراوغ ويداور في مفاوضاته ، دون أن يصل بها الى نقطة حاسمة ، حتى اذا ضاق السعدون ذرعاً بهذه الاساليب قرر الاستقالة من منصبه ، بعد أن اجتمع بزعماء المعارضة ، وأطلعهم على المراسلات التي تمت بينه وبين دار الاعتماد ، واتفق الجميع على ان لا تؤلف أية وزارة جديدة لا تقرّ وجهة النظر العراقية في هذه المفاوضات . وفي ١٩ كانون الثاني ١٩٢٩ وجه كتاباً خطيراً الى المعتمد السامي برقم ١٩١ هذا نصه :

سري وخصوصي

العدد ١٩١

التاريخ ١٩ كانون الثاني سنة ١٩٢٩

عزيزي السر هنري

أكتب الى فخامتكم هذا الكتاب بصورة خصوصية ، وقد قصدت منه أن أطلعكم على موقف الوزارة الحالية ، بعد أن بلغت بقرار حكومة صاحب الجلالة البريطانية النهائي ، فيما يتعلق بتعديل الاتفاقيتين : المالية والعسكرية ، كما ورد في كتاب فخامتكم المرقم بي أو ١٨ والمؤرخ في ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٢٩ .

لقد أبديت لفخامتكم في فرص مختلفة ان التعديلات التي طلبت هذه الوزارة ادخالها على الاتفاقيتين هي أقل ما يمكن أن يرضى به مجلس الامة والشعب العراقي ، اللذان يعتقدان ان في تلك التعديلات ما يخفف وطأة الاتفاقيتين الحاليتين ، اللتين يعتبر انهما مجحفتين بحق البلاد ، ولا تأتلفان مع مبدأ السيادة الوطنية . وكانت هذه الوزارة تعلق آمالاً كبيرة على عطف حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، ومساعدتها ، لعلمها ان الاقتراحات التي أبدتها لا تضر بحقوق حكومة صاحب الجلالة البريطانية ولا تؤثر على المصالح التي لها في هذه البلاد . أما وقد بعثت الآن حكومة صاحب الجلالة البريطانية بجوابها

النهائي ، وهي أنها ليست مستعدة للموافقة على تلك الاقتراحات ، فقد شعرت الوزارة الحاضرة بقسط كبير من اليأس والفشل ، وترى ان موقفها أصبح حرجاً جداً .

ذكرتم فخامتكم ، في كتابكم المبحوث عنه في أعلاه ، انه : لما كانت التعديلات لم تفض الى اتفاق بين الفريقين ، فان حكومة صاحب الجلالة لا رغبة لها في الالحاح على ابرام معاهدة ١٩٢٧ كما انها مستعدة تمام الاستعداد لتمديد أجل دوام الترتيبات الحالية ، وللاستمرار على أساس الوثائق المعمول بها الآن الى أن يبرر تقدم العراق تغييراً عاماً . واقترحتم فيما يتعلق بالوضعية الدستورية التي قد تنشأ فيما اذا وجدت الحكومتان نفسيهما مضطرتين الى اتباع هذا السبيل ان أعلن لمجلس الامة انه : قد حصل الاتفاق على ان تبقى أحكام الاتفاقيتين الحاليتين نافذة في الحال الحاضر ، مع عدم الالتفات الى المواعيد الزمنية المعينة في الاتفاقيتين المذكورتين بشأن المساعدة العسكرية التي تقدمها حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، وتولي المسؤولية التامة من قبل الحكومة العـــراقية .

لقد أخبرتموني فخامتكم بهذا الاقتراح شفوياً في المواجهة التي جرت لي معكم يوم الاربعاء الماضي ، وفي ذلك الاثناء أبديت لفخامتكم موافقتي على الادلاء ببيان الى مجلس الامة ، على الصورة المتقدمة ، ولكن في نفس الوقت ذكرت لكم الصعوبات والمشاكل التي أخشى ان تصادفها الوزارة اذا مـــا عملت بهذا التدبير .

بعد أن تركت فخامتكم فكرت في الامر ملياً ، فوجدت ان العمل بهذا الاقتراح لا يمكن أن يؤدي الى النتيجة المتوخاة منه . لو فرضنا ان الوزارة أدلت الى مجلس الامة بالبيانات المقترحة فمما لا شك فيه ان مجلس الامة لن يوافق على استمرار الحالة الحاضرة، وسوف يقرر أما اعتبار العراق متولياً المسؤولية التامة ، واما عدم الثقة بالوزارة ، والشق الاول معناه أيضاً عدم

الثقة ، لأن تولي المسؤولية هي من جملة الامور التي لم يحصل الاتفاق عليها بين الفريقين .

ثم لو فرضنا ان الحكومة بمساعدة حزبها – مع اعتقادي بأن هذا مستحيل – تمكنت من الحصول على تأييد المجلس لهذا التدبير ، فانها لن تتمكن من البقاء في دست الحكم ، حيث ان المعارضين سيسعون طبعاً بكل ما لديهم من الوسائل للاحتجاج على مسلك الوزارة ، ومن المحتمل جداً أن تؤدي مشاغباتهم واحتجاجاتهم ، الى قلاقل واضطرابات قد تأتي بنتائج وخيمة على البلاد لا يمكن أن يعرف مداها أحد .

وهنالك اعتبار آخر يمنع الحكومة من العمل بهذا الاقتراح ، وهو ان قبولها به ، ومجابهتها مجلس الامة بهذه النتيجة ، بعد ان صرحت على لسان اعضائها مراراً انها ستبذل كل ما في وسعها لتعديل الاتفاقيتين ، بالصورة التي تطمئن رغبات الامة ، معناه الرجوع الى القهقرى ، وقبول الحالة الحاضرة ، التي أعربت هي نفسها عن عدم الارتياح اليها . اعتقد ان هذا مخل بكرامة الوزارة ومدعاة الى القول بحقها أقاويل شتى .

بناء على هذه الاعتبارات ، يظهر انه ليس أمام الوزارة سوى طريق واحد للتخلص من الورطة التي هي فيها ، وهو تقديم استقالتها ، وترك مقاليد الحكم الى وزارة أخرى . وعليه عزمت على أن أرفع استقالتي الى جلالة الملك ، بداعي ان حالتي الصحية لا تسمح لي بالاستمرار على ادارة أمور الحكومة بعد الآن .

لا أنوي أن أدلي الى مجلس الامة بأية بيانات عن المفاوضات ، لانني أخشى أن يتخذ المجلس المذكور قراراً قد يكون مخالفاً لخطة الوزارة المقبلة . على انني اذا اضطريت الى ذلك ، فلا أرى مانعاً من اخباره بالنتيجة بصورة مختصرة .

تفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق الاحترام .

المخلص : عبد المحسن السعدون

فخامة السر هنري ار . سي . دوبس

كي . سي . آي . كي . سي . أم . دجي . الخ

المعتمد السامي لحكومة جلالة ملك بريطانيا بالعراق ــ بغداد .

هذا وقد انتهت خدمات المعتمد السامي السر هنري دوبس في العراق ، وقرر السفر الى بلاده في الثالث من شباط ، فأقام الملك فيصل مأدبة عشاء تكريماً له في مساء اليوم الاول من هذا الشهر ، تبودلت فيها خطب المجاملة بين الطرفين ، ولكنها كانت تحمل في طياتها عبارات التمويه والتضليل المعروفة في العرف الدپلوماسي .

وفي الثامن من آذار ١٩٢٩ وصل الى بغداد السر جلبرت كلايتن ليخلف السر هنري في منصبه . وكان گلاتين هذا ممن أشغل منصباً في الثورة العربية الكبرى » ، وكانت له معرفة بالسيد توفيق السويدي وزير المعارف في (وزارة السعدون المستقيلة) كما كان يحمل نوايا جديدة نحو العراق ، فتألفت وزارة جديدة برئاسة توفيق السويدي في ٢٨ نيسان ١٩٢٩ لكنها لم تلبث في الحكم طويلاً فقد اضطرت للاستقالة في ٢٥ آب ١٩٢٩ لأسباب ، أهمها قضية التعريفة الكمركية التي أعدتها هذه الوزارة فتسربت أخبارها الى بعض المضاربين المرموقين قبل نشرها بيوم واحد ، بعد أن جرت مضاربات استفاد منها بعض التجار والمتنفذين فوائد كثيرة .

وبينما الناس يتوقعون تبدلاً محسوساً في العلاقات العراقية ــ البريطانية بسبب التصريحات التي أطلقها المعتمد السامي الجديد إذا بهذا المعتمد (گلاتين) يموت بالسكتة القلبية في ١١ أيلول ١٩٢٩ ، في وقت كانت المراسلات جارية بين بغداد ولندن لاعلان السياسة البريطانية الجديدة نحو العراق . وفي ١٤ من هذا الشهر أذيعت هذه السياسة فاذا بالبيان الرسمي العراقي يذيعها في ١٤ أيلول بهذه الصيغة :

بيـــان رسمي

بعد أن انقطعت المفاوضات بين الحكومتين العراقية والبريطانية لتعديل الاتفاقيتين : المالية والعسكرية في الشتاء الماضي ، رأت الحكومة العراقية أن توجه الانظار الى طريقة أخرى يستطاع أن تحقق بها أماني البلاد ورغباتها ، وذلك بانهاء حكم المعاهدات الحالية عن طريق دخول العراق في عصبة الامم في زمن معين .

فاوضت الحكومة العراقية المرحوم فخامة السر جلبرت گلاتين في هذا الامر فأعرب عن استعداده لتأييد وجهة نظر الحكومة العراقية ، ومراجعة الحكومة البريطانية بشأنها بالسرعة الممكنة . وبعد أن جلست وزارة العمال على دست الحكم ، أخذ فخامة السر گلاتين يؤكد عليها بلزوم اتخاذ قرار عاجل فيما يتعلق بالاقتراحات العراقية . لقد ورد جواب الحكومة البريطانية بالشكل الآتي :

أ ــ ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية مستعدة لمعاضدة ترشيح العراق للدخول في عصبة الامم في ١٩٣٢ .

ب ــ ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستخبر مجلس عصبة الامم ، في اجتماعه المقبل ، أنها قررت عدم الشروع في معاهدة ١٩٢٧ .

ج ــ ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستخبر مجلس عصبة الامـــم في اجتماعه المقبل ، انها تقترح ، وفقاً للفقرة (أ) من المادة الثالثة من المعاهدة الانكليزية ــ العراقية لسنة ١٩٢٦ أن توصي بادخال العراق في عصبة الامم في سنة ١٩٣٢ .

يلاحظ مما تقدم ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد رفعت الآن كل قيد أو شرط فيما يتعلق بدخول العراق في عصبة الامم .

لما كان من الضروري عقد معاهدة قبل ١٩٣٢ لتنظيم العلاقات بين بريطانيا العظمى والعراق، بعد دخول الاخير في العصبة، فستتخذ الآن التدابير لاحضار

مسودة معاهدة لهذا الغرض ، مبنية بصورة عامة على الاقتراحات الجديدة للاتفاق الانكليزي – المصري .

هذا هو نص جواب الحكومة البريطانية . ومما يؤسف له ان الجواب المذكور كان في الطريق عندما كان المرحوم السر جلبرت گلاتين يلفظ أنفاسه الاخيرة . ولا شك في انه كان يسر سروراً عظيماً لو قدر له أن يبلغ هذا الجواب الى الحكومة العراقية بنفسه) أ هـ .

مدير المطبوعات

ان لقضية تعديل الاتفاقيتين : المالية والعسكرية ، وما جرى بشأنهما من مفاوضات ومراسلات ، شروحاً مستفيضة تضمنها الجزء الثاني من (تاريخ الوزارات العراقية) في طبعته الرابعة الموسعة ص ٢١٤/ ٢٢٨ فليرجع اليها من أحب الاستفادة من أمثال هذه الموضوعات التاريخية الدقيقة .

وزارة السعدون الرابعة

كان السعدون قد ترك العراق الى لبنان في أول تموز ليقضي فرصة الصيف في ربوعه . وكان قد أعلن غير مرة بأنه لن يعود الى الحكم ما لم يحدث تبدل ملموس في سياسة بريطانية نحو العراق ، فلما صدر البيان الرسمي المنشور أعلاه ، تلقى عدة رسائل من أصدقائه وأعضاء حزبه يناشدونه فيها العودة الى أرض الوطن ، فلما تلقى برقية شخصية من الملك فيصل في هذا الشأن ، لم يسعه غير هذه العودة ، فوصل الى بغداد في ١٧ آب .

وكانت قد جرت انتخابات جديدة في بريطانية أثناء هذه الفترة أسفرت عن صعود العمال الى سدة الحكم ، فدرست الوزارة البريطانية الجديدة القضية العراقية ، وقررت تأييد ترشيح العراق لعضوية عصبة الامم اذا ما حل عام ١٩٣٢ دون قيد أو شرط ، وفوضت الى وكيل المعتمد السامي في العراق أن يوافي الحكومة العراقية بهذا القرار ، فصدر البيان الرسمي المثبت نصه في هذه

الصفحة ، فقرر الملك فيصل ان يوسد السعدون رئاسة الوزارة الجديدة .

كنت أثناء الفترة التي تخللت استقالة وزارة السعدون الثالثة وتكليفه من قبل الملك لتأليف وزارته الرابعة ، أتردد على مجلس النواب لأقضي وقت الصباح ، وأتزود من المعلومات عن الاحوال السياسية . وفي الاماسي كنت أذهب الى النادي العراقي لتمضية بعض الوقت . وكان النادي يضم يومئذ رجال السياسةالبارزين أضراب السعدون ، والهاشمي ، والسويديين ، ناجي وتوفيق ، وكذلك ساسون حسقيل وغيرهم . وأذكر انني زرت الملك فيصل للمرة الثانية أثناء اعتزامه اقالة وزارة السويدي فسألني عما اذا كان من الممكن اقناع السعدون بقبول تأليف الوزارة التي ستخلف وزارة السويدي فأجبته : ان من المستحسن ، اذا قبل السعدون ذلك ، أن تكون وزارته قومية لا حزبية ، وأن تضم أركان الاحزاب كافة . فرد عليّ جلالته بأن هذا هو ما يستحسنه أيضاً . فلما كلف السعدون — بعد عودته — بتأليف الوزارة وقبل التكليف ، أجرى الاتصالات اللازمة مع الملك ومع أركان المعارضة ، وأركان حزبه ، ثم استدعاني الى داره في شارع أبي نؤاس ، وأخبرني بالتكليف الملكي ، وبالاستشارات التي أجراها مع الغير ، وقال لي : ان الهاشمي قبل الدخول في وزارته ، وأن حكمت سليمان سيكلف أيضاً بمنصب وزاري ، كما أطلعني على أسماء الوزراء الذين سيكونون معه كناجي السويدي ، وأمين زكي ، ونوري السعيد ، وعبد الحسين الجلبي . وسألني عن الوزارة التي أرغب في أن أكون وزيراً لها — عدا وزارة الداخلية اذ كان قد نسب لها ناجي السويدي — فاخترت وزارة العدلية فوافق على ذلك، وطلب إليّ أن أقابل حكمت سليمان وأسأله عن أية وزارة يرغب فيها ، عدا الداخلية ، فإذا بحكمت يصاب بنوبة عصبية ، ويصر على أن يكون وزيراً للداخلية ، وتصدر منه بعض الكلمات التي لا يصح صدورها من قبله . ثم وجه خطابه إليّ قائلاً : قل له ان لديه الشمّامه والحمر . وهو يقصد بالشمامة عبد العزيز القصاب ، وبالحمر ناجي وتوفيق . فلما عدت الى السعدون وأخبرته برفض حكمت الدخول في

وزارته ، ما لم يسند إليه منصب وزارة الداخلية ، قال : ما العمل ؟ الآن صرت أخشى امتناع الهاشمي أيضاً من الدخول في وزارتي فهل في امكانك أن تقابله وتطلعه على جلية الامر ؟ أجبته بالايجاب ، وصرت أبحث عن الهاشمي فعلمت أنه في « أمانة العاصمة » فقصدته هناك واختليت به في احدى الغرف ، ونقلت اليه تفصيل ما جرى مع حكمت ففكر قليلاً وقال : انه لا يرى من المصلحة أن توضع مقدرات البلاد بيد رجل لا يفكر إلاّ في اشغال منصب وزارة الداخلية ، وان على محسن بك ان يتوكل على الله ويسير في المنهج الذي اتفقنا عليه ، ولا سيما ونحن في ظرف دقيق يتطلب التضحية ، وله أن يختار أي رجل يريده للداخلية . فلما عدت الى السعدون بهذه النتيجة سرّ بذلك وقال : انه سيستدعي عبد العزيز القصاب من الخارج ليدخل عضواً في وزارته ففارقته لارتاح قليلاً وأنا جداً فرح لما قمت به من وساطات .

وفي ١٩ أيلول ١٩٢٩ تم تأليف (الوزارة السعدونية الرابعة) على الوجه الآتي : —

١ — عبد المحسن السعدون — رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية .
٢ — ناجي السويدي — وزيراً للداخلية .
٣ — ياسين الهاشمي — وزيراً للمالية .
٤ — ناجي شوكت — وزيراً للعدلية .
٥ — نوري السعيد — وزيراً للدفاع .
٦ — عبد الحسين الجلبي — وزيراً للمعارف .
٧ — عبد العزيز القصاب — وزيراً للري والزراعة .
٨ — محمد أمين زكي — وزيراً للاشغال والمواصلات .

منهاج الوزارة الجديدة

اتفق الوزراء على أن يكون للوزارة الجديدة منهاج موجز ، وايضاح

مكتوب للمنهج ، على أن لا يعلنا للناس كما جرت عادة الوزارات السابقة .
وفيما يلي نص المنهاج الموجز دون الايضاح المطول :

– أمــور سياسية –

١ – العمل على جعل مبدأ تطبيق المعاهدة الجديدة من تاريخ توقيعها . أعني قبل الدخول في عصبة الامم ، أو تسريع الدخول قبل سنة ١٩٣٢ .
٢ – العمل على رفع كل صبغة احتلالية من صلب المعاهدة الجديدة ، وكل ما ينافي استقلال العراق .
٣ – الاخذ بنظر الاعتبار انتهاء مسؤولية الحكومة البريطانية في قضية الدفاع ، والتدرّج حالاً بالأعمال وفق التصريح الجديد .
٤ – تطبيق التجنيد العام بصورة سريعة .
٥ – انجاز المسائل المعلّقة كمسألة السكك الحديدية – اعفاء الشيخين وغيرها من الامور العمومية :
أ – حصر السلطات العامة بشخص الوزير ، رفع أصول مخابرة رؤساء الدوائر مع المتصرفين .
ب – جعل المتصرف رئيس القوة الاجرائية في اللواء ، ربط جميع الدوائر الفنية وغيرها بمقام المتصرفية ، اصدار أنظمة تعين كيفية العمل في الالوية على هذا الاساس .
ج – منع المخابرات والمراجعات مع المفتشين الاداريين من قبل الدوائر المركزية .

– تنقيــح –

١ – ربط دائرة الاملاك وجعل وظائفها من جملة وظائف مديرية الواردات كما كانت سابقاً .
٢ – الغاء دائرة الرستمية وتوسيع حقول التجارب في المناطق الزراعية الهامة .
٣ – الغاء تشكيلات وكالة القيادة العامة ، وتأسيس رئاسة الاركان في الجيش ،

وارجاع السلطات العامة في الجيش الى وزارة الدفاع ، ما عدا أمور التنظيم والتعليم ، وإلغاء التشكيلات المزدوجة في مقر الجيش .

٤ ـ الغاء التشكيل الجديد فيما يتعلق بتفريق أمور الواردات من المحاسبة .

٥ ـ توحيد فروع المحاسبات العامةومزج دائرة التفتيش المالي بهذه الدائرة .

٦ ـ الاستعاضة بالموظفين العراقيين عن الموظفين الاجانب المستخدمين في وظائف كتابية وحسابية .

٧ ـ تنقيص عدد المفتشين الاداريين والشرطة ، والغاء المفتشيات التي لم يبقَ حاجة بالدوائر اليها .

٨ ـ تنقيح كل ما هو ممكن لترفيه وضعية الميزانية ، ومن جملتها انهاء العقود المعطاة للاجانب من خمس سنين فما دون حسب الامكان .

ـ تشجيع الاعمال ـ

١ ـ العمل في جعل المناقصات وغيرها في مجالس الادارة .

٢ ـ تأليف لجنة خاصة للمناقصات الخارجية .

٣ ـ رفع حصر المشتريات بمعرفة كراون ايجنت .

٤ ـ تشجيع المصنوعات الوطنية لاستعمالها في الجيش والشرطة .

٥ ـ اعادة النظر في التعريفة الكمركية لتشجيع المنتوجات الاهلية .

٦ ـ اعادة تنسيق الدوائر المركزية في الوزارات لرفع القيود والتأخير الحاصل في انجاز الاعمال .

٧ ـ ربط أمور المهاجرة بدائرة النفوس ، وتوسيع أعمال هذه الدائرة .

٨ ـ تأليف دوائر للاحصاء ، وللنظر في المسائل الاقتصادية العامة .

٩ ـ تشجيع الزراع على إعمار الاراضي بتشريع يضمن حقوقهم ، ويعين واجباتهم ، والاسراع في تأليف المصارف الاهلية ، والزراعية ، لمساعدة وانعاش الزراع والتجار ، ولتأسيس العملة الوطنية .

هذا هو موجز المنهاج الوزاري ، وقد ضربنا صفحاً عن شرحه المطول

فهو منشور في « تاريخ الوزارات » للحسني . وقد كانت الوزارة واثقة الوثوق كله – وقد ضمت أبرز الشخصيات السياسية – أنها ستوفق الى تنفيذه بيسر، ولا سيما وان الاكثرية المطلقة في مجلس النواب كانت تؤيد الوزارة ، وتثق باخلاصها وكفاءتها . كما ان دار الاعتماد البريطانية لم تكن ضدها . ولكن سرعان ما أخذت الرياح تجري ضد سفينة الدولة مع الاسف . فدار الاعتماد بدأت تتخوف من تنفيذ المنهاج ، ولا سيما ما كان يتعلق منه بتقليص عدد الموظفين الاجانب وتثبيت صلاحياتهم ، وبعض النواب بدوا يتمتمون فيعارضون رغبة في المعارضة لا خدمة لحقيقة ، والاحقاد الدفينة في النفوس المريضة أخذت تينع بعد غفوتها حتى اذا حل يوم افتتاح مجلس الامة في ٢ تشرين الثاني ١٩٢٩ ألقى الملك خطاب العرش الاتي :

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب :

افتتح باسم الله تعالى مجلسكم في اجتماعه الاعتيادي الثاني ، من دورته الثانية ، متمنياً ان يكون اجتماعكم هذا حافلاً بجلائل الاعمال ، التي تعود على الامة بالخير والنجاح .

ان الموقف الرزين الذي وقفه شعبي تأييداً للجهود التي بذلتها الوزارات المتتابعة ، لتحقيق ما تنطوي عليه أماني البلاد ، كان له التأثير المرغوب . وكان صديقي المحترم ، السر جلبرت گلايتن ، الذي فجعت بوفاته الحكومتان الحليفتان ، واصدقاؤه العديدون في هذه البلاد ، أصدق وسيط للتعبير عن تلك الاماني ، وللأفصاح عن الاسس ، التي رغبت البلاد في ان تبنى عليها صلات التحالف بينها وبين بريطانيا العظمى . ويسرني أن ألاحظ ان الوقت قد حان لتطمين الرغبات العراقية ، اذ صرحت عن استعدادها لتأييد ترشيح العراق للدخول في عصبة الامم في سنة ١٩٣٢ من دون قيد وشرط ، ولتنظيم

العلاقات بين المملكتين على أساس الاقتراحات الحديثة للتسوية الانكليزية المصرية .

لقد سررت بزيارة أخي أمير شرق الاردن للعراق ، وبالترحيب والحفاوة اللذين قوبل بهما ، وقد أتاحت زيارة سموه هذه فرصة مناسبة للبحث في مسألة توطيد أواصر المودة والصداقة بين القطرين ، وستنظر حكومتي عن عن قريب في عقد معاهدة صداقة واتفاقيات خاصة لتنظيم العلاقات بينهما .

ان صلاتنا مع الجمهورية التركية مستمرة على أسس المحبة والمودة ، وأرغب في أن أشير بصورة خاصة الى توطد العلاقات الودية ، ونمو روابط الصداقة بيننا وبين جارتنا ايران ، خاصة بعد التوقيع على اتفاقية ١١ آب ١٩٢٩ ولا يسعني في هذا الموقف الا أن أعرب عن رجائي أن تستقر الامور في حالتها الاعتيادية ، و أن ترجع الطمأنينة الى النفوس في الاقطار العربية المجاورة .

ان المفاوضات التي قامت بها حكومتي في سنة ١٩٢٧ حول عملية تصفية الديون العثمانية العامة قد انتهت بقبول مجلس الدين الاقتراحات العراقية ، وستقدم اليكم حكومتي المعلومات اللازمة مع اللوائح القانونية الخاصة بها .

لقد كانت المحصولات الزراعية في هذه السنة غير وفيرة ، الا انها ويا للاسف لم تسلم من الآفات الطبيعية ، ومن التوقف في التصريف ، والهبوط في الاسعار ، الامر الذي يدعونا الى اتخاذ التدابير من وطأة هذه الآفات والعراقيل .

لم يحدث خلال السنة ما يخل بالهدوء والسكينة المستتبين في جميع انحاء البلاد .

قد اتخذت التدابير اللازمة لاسعاف منكوبي الفيضان ، ولم تزل الجهود متواصلة لتعمير ما حصل من التخريب .

حضرات الاعيان والنواب :

ستعالج حكومتي مشروع المعاهدة الجديدة على أساس الاستقلال التام ، وعلى قدم المساواة ، في مبادلة المنافع المتقابلة . وهي مهتمة الآن لتسيير أمور الدولة على أساس التصريح الجديد، لتقوم بمسؤولياتها العامة ، بصفتها حكومة مستقلة في جميع شؤونها ، ولتأييد السلطات المخولة للوزراء ، بمقتضى أحكام القانون الاساسي ، لتمكينهم من القيام بالمسؤوليات التامة في ادارة أمـــور الدولة .

ان حكومتي قائمة باعداد لوائح قانونية لتعيين حقوق الزراع وواجباتهم ، ولحماية وتشجيع المنتوجات المحلية ، والتشويق على استعمالها ، وتهيأة الوسائل للسير الى التوازن بين صادرات البلاد ووارداتها ، وذلك لتحسين الحـــالة الاقتصادية التي تتطلب معالجة فعالة .

وستقدم إليكم الميزانية العامة ، التي سيراعى في إحضارها الاقتصاد في نفقات الدولة ، والتوفير للقيام بمشاريع مفيدة .

وستقدم إليكم لائحة قانون الدفاع الوطني ، عند انجازها ، وذلك للقيام بما أخذته على عاتقها من مسؤولية الدفاع ضد التجاوز الخارجي ، وحفظ الامن الداخلي .

وأعدت حكومتي لوائح قانونية هامة : كلائحة قانون الخدمة المدنية ، ولائحة قانون التقاعد المدني ، ولائحة قانون العقوبات، وغيرها من اللوائح التي رغب في سنها مجلسكم .

وستكون المشاريع المهمة : كانشاء خزان الحبانية ، واحداث البنك الزراعي والاهلي ، ووضع العملة العراقية ، وتخفيض بعض الرسوم ، وتوسيع نطاق المعارف ، وتكثير المؤسسات الصحية ، وغيرها من الامور ، موضع عناية حكومتي بصورة خاصة .

هذا وأرجو من الله أن يسدد خطواتكم ، ويوفقكم في مساعيكم .

كان الاعيان والنواب والساسة المعارضون ورجال البلد البارزون ، كانوا كلهم على علم بالموقف السليم لوزارة السعدون الرابعة وظروف تأليفها ، ولا شك ان زعيم المعارضة ياسين الهاشمي كان قد أطلع أصدقاءه على المنهاج الوزاري الذي خطته أنامل الهاشمي نفسه ، ولم ينشر على الرأي العام ولكن الوزارة جوبهت بهجوم عنيف لم يكن أحد يتوقعه .

إتهم أحدهم السعدون ووزارته بالتراجع بالقضية العراقية الى الوراء لسبع سنوات ، دون أن يأتي بدليل واحد على هذا التراجع ، وأسمعه آخر كلاماً قارصاً زاعماً ان قبول أسس المعاهدة البريطانية المصرية أساساً للعلاقات العراقية البريطانية المقبلة من شأنه أن يبعد العراق عن مفهوم الاستقلال التام ، وينفي قدم المساواة في تبادل المنافع مع الانكليز ، وادعى ثالث ان وزارة السعدون تحاول أن يمر العراق في دوره الجديد على نمط النهج الذي سار عليه في أدواره الماضية ، وأضاف الى ذلك قوله : ان على قضايا البلاد الهامة السلام ، وتساءل هل ان عقدها من جديد ما يناسب وزارة تحفظ كرامة البلاد ؟ وقام رابع يقول مستهزءاً : بهذا المنهاج يظهر بأنكم تقصدون احداث ثورة في البلاد . وكان هذا الرابع متهماً باتصاله المريب مع الانكليز . وعندها انتفض السعدون غضباً ، وانتصب حانقاً ، ولم يتمالك نفسه ، فقرر أن يفضح حقيقة هذا النائب لو لم يتدارك الامر السيدان : ياسين الهاشمي وعبد العزيز القصاب فيعملان على تهدئة أعصابه فاكتفى بالقاء هذا الخطاب :

عبد المحسن السعدون — رئيس الوزراء — سادتي : انتقد الخطباء الكرام منهاج الوزارة ، وصرحوا بأن الحكومة مبتهجة ومسرورة وممتنة . أيها السادة لا يمكن لوزارة في هذه البلاد أن تكون ممتنة ومسرورة ، لأنها معرضة دائماً للانتقاد ، بصورة محقة أو غير محقة . منذ تشكيل الحكومة العراقية ، والوزارات المختلفة تسعى للحصول على حقوق البلاد ، ولكن الظروف لم تساعد البلاد .

أيها السادة : اتهمني بعض الرفقاء الكرام بأني رجعت عن مطالبي في سنة ١٩٢٨ ، واكتفيت بالتصريح . المطاليب التي كنت قد طلبتها هي عبارة عن تعديل الاتفاقيتين : المالية والعسكرية ، المستندتين الى معاهدة سنة ١٩٢٧ ، واعترف للمجلس العالي بأنه رغماً عن تساهل الحكومة العراقية بكل معنى الكلمة للحصول على الاتفاق ، لم نتمكن من اقناع حليفتنا العظمى بالشروط المطلوبة ، فلم أجد سوى الاستقالة طريقاً ، كما وعدت المجلس العالي يوماً ما بذلك ، فعندما صرحت حليفتنا بقبول العراق في عصبة الامم في سنة ١٩٣٢ سررت بذلك التصريح .

أيها السادة : ان هذا التصريح ليس بقليل الاهمية ، كما يعتقد بعض الاخوان ، بل هو ذو أهمية عظيمة ، فبدخول العراق عصبة الامم ، تلغى جميع المعاهدات ، والاتفاقيات ، وتعقد اتفاقية جديدة على أساس استقلال العراق التام ، وعلى كل حال فان السياسة المتبعة قد تغيرت بعد اعلان هذا التصريح ، وقد أصبح الوزراء العراقيون يتمكنون من تطبيق أحكام القانون الاساسي بصورة أوسع مما كانوا عليه في السابق . أما ما قاله بعض الاخوان عن احتمال سقوط وزارة العمال ، فأقول : ان هذا التصريح قد أعطي من قبل الحكومة البريطانية ، فاذا سقطت وزارة العمال ، فلا ينقض سقوطها ما نص عليه التصريح ، أما اذا حصل ذلك فأعتقد ان زوال الاستقلال تابع الى جرأة الامة ، فالأمة التي تريد الاستقلال ، يجب أن تتهيأ له ، ولا يكون ذلك بالكلام ، والاقوال الفارغة ، فالاستقلال يؤخذ بالقوة ، والتضحية ، هذا ما أحببت أن أقوله .

ثم أود أن أعرض على الاخوان ما يخص المعاهدة بين العراق وايران . ان هذه المعاهدة وقتية ، وليس كما تفضل النائب المحترم محمد زكي بأن حكومة ايران ستستفيد من العهود العتيقة ، فان المخابرات ، والمكاتبات التي جرت بيننا ، وبين حكومة ايران ، تصرح بأن حكومة ايران لن تستفيد من العهود القديمة ، وقد استفسرنا من وزارة العدلية بشأن تقديم الاتفاقية الى المجلس ،

فأجابت انه لا ضرورة لتقديم الاتفاقية الى المجلس العالي أما اذا أراد المجلس العالي أن تعرض عليه ، فالحكومة لا تمتنع عن تقديمها للتصديق .

أيها السادة : ان الحكومة ساعية بكل معنى الكلمة لاخذ المسؤولية على عاتقها ، ولتظهر أمام المجلس العالي ، كما رغب ، بمظهر حكومة مسؤولة . فالحكومة لم تدع بأن العهود السابقة ، والاتفاقيات قد ألغيت ، ولكن حكومة صاحب الجلالة حليفتنا أرادت أن تعطي للعراق مجالاً واسعاً لاخذ المسؤولية ، وذلك بالتجنب من المداخلات في الامور الداخلية ، فليس في هذا الموضوع أي تبجح ، ولم تظهر الوزارة بمظهر خلاف طبيعة الامر ، وخلاف حقيقة الحال الواقع ، هذا ما أردت أن أعرضه للمجلس العالي .

* * *

هذا هو موجز ما جرى في الجلسة النيابية الثالثة التي عقدها مجلس النواب في يوم ١١ تشرين الثاني ١٩٢٩ م . وما كادت الجلسة تنتهي ويخرج السعدون من المجلس ، وهو مرهق متعب ، حتى سمع من وكيل المعتمد السامي — وكان رجلاً عسكرياً خدم في الثورة العربية الكبرى مديراً في منزل الذخائر والعدد الحربية ، سمع منه عتاباً تأباه شهامته وعزة نفسه ، وزاد الطين بلّة ما كان قد سمعه من مستشار وزارة الداخلية المستر كورنوواليس أثناء المأدبة التي أقامها له الملك فيصل ، بمناسبة عودته من اجازته في لندن ، من ان السياسة البريطانية في العراق لم ولن تتبدل ، وانه ليس في نية الوزارة البريطانية الجديدة اجراء أي تغيير في سياستها الراهنة في العراق .

فاجعة انتحار السعدون

كان السعدون قد ساير الانكليز وماشاهم في وزارتيه : الاولى والثانية لأن حدود العراق لم تكن قد ثبتت ، وأموره لم تكن قد استقرت ، وكان يعتقد أنه بهذه المماشاة قد يستطيع حمل هؤلاء على انصاف العراق فيسدي

بذلك بعض الخدمات الى بلاده وأمته ، ولكنه في وزارته الثالثة وقف تجـاه هؤلاء الانكليز الوقفة المنتظرة من أمثاله ، بحيث استطاع أن يحملهم على الغاء الشروط التي اشترطوها لدخول العراق عضواً في عصبة الامم اذا ما حل عام ١٩٣٢ وإذا به يجابه من قبل أبناء وطنه – في وزارته الرابعة – بهذا الموقف الذي أقل ما يقال فيه انه بعيد عن الانصاف ، على حين انه كان يتوقع المساندة وشد الازر . يضاف الى كل ذلك انه كانت لديه بعض الشكوك في محبة الملك فيصل له ، وثقته به ثقة مطلقة فيما اذا اصطدم بالانكليز اصطداماً عنيفاً أكثر من اصطدامه هذا . اذ لا ينتظر من الملك أن يحارب الانكليز أو يقلب لهم ظهر المجن ، وهم الذين جاءوا به الى هذه البلاد . كما ان الشعب – طالب الاستقلال – كان بعيداً عن تفهم متطلبات هذا الاستقلال ، وكان عاجزاً عن أن يثور في وجه الانكليز ، مثل ثورته الكبرى في عام ١٩٢٠ ، ضد نظام أوجده الانكليز أنفسهم فما العمل ؟

اختار السعدون أن يقضي على نفسه بنفسه ، وأن يفدي الشعب بروحه . فودع الحياة في مساء الثالث عشر من شهر تشرين الثاني ١٩٢٩ تاركاً للشعب الذي فجع برزئه أبلغ وصية وأجرأها . وهذا نص وصيته باللغة التركية وتعريبه باللغة العــربية .

النص التركي الأصلي

ايكي كوزم ياوروم مدار استنادم علي :

(ارتكاب ايتديكم جنايتدن طولايي بني عفوايت ، زيراويو حياتدن بيقدم ، أوصاندم . حياتمدن نه‌لذت ، نه‌ده ذوق ، شرف كوردم . أمت خدمت بكليور ، انكليزلر موافقت ايتميور . ظهير يوق . استقلال ايستيان عراقليار ضعيف ، عاجز استقلالدن جوق اوزاق . يمكبي ناموسلي انسانلرك نصايحني تقديردن عاجزيني وطني خائني ، انكليز بنده سي ظن ايديورلر .

نه‌بیوك‌فلاكت : بن وطنمك اك مخلص برفدائيسي هو درلو حقارتلره قاتلابذم. مذلتلره تحمل أيتدم. صرف آباء وأجدادمك مرفها يشادقلرى بومبارك بقعه ايجوندر. ياوروم، صوك نصيحتم بودركه.

١ ـ يتيم قاله حق اوفاجق فارداشلريكه مرحمت (واله كه حرمت) وطنكه صداقت.

٢ ـ ملك فيصل وذريتنه صداقت مطلقه. بني عفوايت ياوروم علي.

عبد المحسن السعدون

وهو ذا الآن التعريب الحرفي الصحيح للنص التركي :

ولدي وعيني ومستندي علي

(أعف عني لما ارتكبته من جناية. لاني سئمت هذه الحياة التي لم أجد فيها لذة وذوقاً وشرفاً. الامة تنتظر خدمة. الانكليز لا يوافقون. ليس لي ظهير. العراقيون طلاب الاستقلال ضعفاء، عاجزون وبعيدون كثيراً عن الاستقلال. وهم عاجزون عن تقدير نصائح أرباب الناموس أمثالي. يظنون اني خائن للوطن، وعبد للانكليز. ما أعظم هذه المصيبة: أنا الفدائي الاشد اخلاصاً لوطني، قد كابدت أنواع الاحتقارات وتحملت المذلات، محضاً في سبيل هذه البقعة المباركة التي عاش فيها آبائي واجدادي مرفهين.

ولدي، نصيحتي الاخيرة لك هي : ـ

١ ـ أن ترحم اخوتك الصغار الذين سيبقون يتامى (وتحترم والدتك) وتخلص لوطنك.

٢ ـ ان تخلص للملك فيصل وذريته اخلاصاً مطلقاً.

ـ أعفي عني يا ولدي علي.

التوقيع ـ عبد المحسن السعدون

كان من عادة فقيد الامة والوطن أن يقضي أمسياته في النادي العراقي ثم يتجه الى داره في نحو الساعة التاسعة . أما في مساء هذا اليوم المشؤوم ، فقد عاد الى الدار قبل هذه الساعة ، وكان مثقلاً بالهموم والاكدار ، فلو كانت قرينته مثقفة ومحيطة بالظروف القاسية التي كانت تحيق به ، لشعرت بخطورة وضعه ، ولاطفته لتهدأ من أعصابه ، ولأخفت المسدس الذي كان في غرفته على الاقل اذ قد تكون بمثل هذه الاحتياطات قد حالت دون وقوع الكارثة ، وما أفجعها من كارثة .

صدمت الامة بفاجعة انتحار زعيمها الخالد صدمة عنيفة ، فشيعته الى مثواه الاخير بالدموع والحسرات ، في موكب قلما شهدت بغداد موكباً مماثلاً له ، سوى موكب تشييع جنازة الملك غازي على ما أتذكر . وقد اشترك في تشييعه الاعيـــان ، والنواب ، والوزراء ، والسفراء الاجانب ، وعشرات الالوف من أفراد الشعب ، كما ان الملك فيصل حضر الى دار الفقيد قبل أن ينقل الجثمان الى مثواه الاخير فأكبر موته ، وقرأ الفاتحة على روحه .

تخليـــد ذكرى السعدون

خصص مجلس النواب جلسته الخامسة المنعقدة في يوم ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٩ لتأبين فقيد الأمة والوطن . فتكلم عدد كبير من النواب عن صفاة الراحل ، وخدماته ، وبكى بعضهم لفاجعة مماته ، وكنت أنظر الى هـــذه التمثيليات المحزنة ولسان حالي يقول (يا لسخرية القدر) ثم أخذت وفود الالوية تتوالى على العاصمة حاجة لقبره ، وقارئة الفاتحة على روحه ، كمـــا أقيمت حفلة تأبين فخمة في يوم أربعينه ، وقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٩ تخصيص راتب تقاعد لعائلة السعدون قدره ١٢٠٠ ربية في الشهر ، وتقديم منحة قدرها خمسون ألف ربية لتشييد دار دار سكن لها على عرصة اميرية في الباب الشرقي ، وتسمية قطعة أرض خصصت

لسكن الموظفين تقع في جنوب شرقي بغداد باسم «محلة السعدون» وكانت هذه الارض أميرية قد أعدتها وزارتي للذين لا سكن لهم من الموظفين ، وقد أصبحت هذه المحلة بمرور الزمن أوسع ضاحية في العاصمة وامتدت الى مسافات بعيدة .

هذا وقد تألفت لجنة لجمع التبرعات من الاهلين لتخليد السعدون فتجمع لديها مبلغ طائل بقي مجمداً بعد استقالة وزارة ناجي السويدي ، التي خلفت وزارة السعدون الرابعة بعد انتحاره ، وأهمل مشروع التخليد . فلما دخلت وزيراً للداخلية في وزارة نوري السعيد الثانية في ١٩ تشرين الثاني ١٩٣١ بعثت المشروع من مرقده ، فطلبت الى لجنة التبرعات ان تقدم قائمة بالمبالغ التي جمعتها فاتضح لي من هذه القائمة ان محاسبها : المحامي ابراهيم الواعظ تصرف بقسم منها كما شاء فسيق الى المحكمة، وحكم بالحبس لمدة ستة أشهر فلما استقالت الوزارة المذكورة من الحكم تدخل نوري السعيد في القضية وتمكن من اغلاقها . وكان قد سلم من التبرعات مبلغ ٢٥ ألف وبقي في أحد المصارف فاستشرت جمعاً من الساسة في كيفية التصرف به لتحقيق فكرة التخليد . هل يبنى مستشفى باسمه ، والمستشفى يحتاج الى مبالغ طائلة ؟ وأخيراً اهتديت الى فكرة اقامة تمثال للرجل الذي ضحى بحياته في سبيل أمته ، ولكني جوبهت بثلاثة موانع : الاول قيل ان الشريعة الاسلامية لا تجيز اقامة التماثيل ، الثاني اجتهاد نوري السعيد بأن لا يقام تمثال لاحد قبل اقامة تمثال لمليك البلاد فيصل الاول ، والثالث ان الانكليز كانوا يريدون أن يكون النحات بريطانياً . فلم التفت الى المانع الاول ، وكنت أعرف نحاتاً ايطالياً بارزاً سبق ن نحت عدة تماثيل لكمال أتاتورك ، فأعجبتني لانها كانت في غاية الروعة فقررت استدعاءه الى بغداد بواسطة القنصلية للقيام بالعمل المطلوب . أما بصدد المانع الثاني فقد زرت المللك فيصل وشرحت له قضية التبرعات وما اختفى منها وما تبقى ، والفكرة التي تراودني بخصوص اقامة التمثال ، وأضفت الى ذلك أنه لما كان من غير اللائق ان يقام تمثال لاحد ما قبل أن يكون هناك تمثال لصاحب الجلالة ،

فاني أفكر في اقامة تمثال لجلالتكم قبل كل شيء . فظهرت أسارير الارتياح على وجهه وسألني قائلاً : ولكن من أين ستأتي بالمال اللازم ؟ فأجبت جلالته انكم اذا استصوبتم الفكرة فان ايجاد المال سهل ، وبعد ان رجعت الى مقر الوزارة بهذه النتيجة المسرة اتصلت بمتصرفي الالوية كافة ، وطلبت الى كل متصرف ان يبعث بمبلغ يوازي خمس ميزانية البلدية كمساهمة لاقامة تمثال لجلالة الملك . فلما تم جمع هذه الاخماس ، أضافت اليها امانة العاصمة ما لزم من المبالغ لاكمال الكلفة (وكانت نحو خمسين ألف ربية على ما أتذكر) ثم استدعيت النحات الايطالي الشهير «كاتونيكا» للقيام بصنع التمثال فاستغرق العمل فيه ثمانية عشر شهراً . وكانت قد استقالت وزارة نوري السعيد الثانية ، واستقالت وزارتي التي أعقبت تلك الوزارة ، ثم تألفت وزارة رشيد عالي فقررت اقامة تمثال السعدون . وكم كنت أود أن تتاح لي الفرصة لإزاحة الستار عن هذا التمثال ، ولكن (تجري الرياح بما لا تشتهي السفن) فقد نال هذا الشرف غيري . ولكن المهم ان التمثال – موضوع البحث – ظل شامخاً حتى اليوم في أظهر ميادين العاصمة ، على الرغم من مرور أكثر من أربعين سنة على اقامته ، في حين هوت بقية التماثيل الى غير رجعة .

وزارة ناجي السويدي

أصبحت البلاد بلا وزارة ، بعد انتحار عبد المحسن السعدون ، ووجب التفكير في تأليف وزارة جديدة بصورة سريعة ، ولا سيما بعد ان اطلع الشعب على وصية السعدون ، وما ولدته من هياج النفوس ، مما كان يعرّض الامن الى الخطر ، فاستقر الرأي على أن يبقى زملاء السعدون في مناصبهم الوزارية ، وأن يسند منصب الرئاسة الى السيد ناجي السويدي باقتراح من ياسين الهاشمي ، على أساس ان السويدي صاحب الاكثرية في المجلس . وقد الحق السيد خالد سليمان بالوزارة الجديدة . وبعد حفلة الاستيزار قصد الوزراء البلاط الملكي لتقديم فروض الشكر المعتادة الى الملك ثم اتجهوا الى قبر فقيد الوطن حيث

قرأوا الفاتحة على روحه ، وأعلنوا يمين الاخلاص للمبادىء التي ضحى من أجلها . وما كاد مجلس الوزراء يعقد أولى جلساته حتى تقرر أن يرفع رئيس الوزراء الكتاب الآتي نصه الى الملك فيصل .

بغداد في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ الرقم ٢٨٢٥

سري ومستعجل

سيدي ومولاي صاحب الجلالة :

لما شرفتموني جلالتكم بأمركم المطاع ، المتضمن ثقة جلالتكم باسناد منصب رئاسة الحكومة لي ، فاتحت زملائي الوزراء في الامر ، فسارعوا الى تلبية ارادة جلالتكم ، اعتقاداً منهم بأن البحث مقدماً في الاسباب المؤدية الى تضحية الرئيس المرحوم عبد المحسن بك السعدون قد يطيل المدة التي تبقى خلالها البلاد بدون وزارة ، في ظروف كانت على غاية من الخطورة ، اذ ان وصية الفقيد التاريخية احتوت عبارات أثارت خواطر الشعب ، فاذا لم تقم في البلاد وزارة مسؤولة فوراً ، وترجع الطمأنينة الى النفوس من جهة علاقاتها مع الحليفة المعظمة ، يخشى من حدوث قلاقل لا تجد أمامها أيد مسؤولة تعمل على ازالتهـــا .

هذا ما أهاب بعبدكم ، وزملائي الوزراء ، لتلبية نداء جلالتكم لتولي أعباء المسؤولية بدون تردد . الا أننا بالنظر الى ما خطه الرئيس بدمـــه من العبارات المتضمنة (انتظار البلاد للخدمة ، وعدم موافقة الانكليز عليها) يتراءى لنا صعوبة الاستمرار على العمل ، قبل التأكد من امكان الخدمة التي ينتظرها الشعب ، فزملائي يعلمون ان المنهاج الذي نظم لتسير وزارة المرحوم بموجبه ، قد عرض على من يهمهم أمره قبل المباشرة بالعمل ، ولم يلاحظ على ما فيه من الخطط أية ملاحظة . وكنا جميعاً معتقدين، تمام الاعتقاد ، ان التصريح الجديد قد غيّر وضع الادارة في البلاد ، وان بيانات المرحوم السر جلبرت كلايتن ، المشفوعة بافادات نائب المعتمد السامي الميجر يانغ ، وتأييداته

لها ، دلت بصراحة على الرغبة الاكيدة في عدم الاستمرار على التدخل في شؤون الدولة ، وفي لزوم تمتع الوزراء بالمسؤولية التامة عن أعمال وزاراتهم ، وهذا الاعتقاد حدا بالفقيد وزملائه الى تولي الاعباء ، وتمشية أمور الدولة وفق المنهاج المنظم ، الا انه بعد مباشرة الوزارة أعمالها ، ظهر من بعض المستشارين والموظفين البريطانيين شعور لا يلتئم مع روح السياسة الجديدة ، وتولدت بعض العراقيل والتأخيرات في تطبيق ما كان مدرجاً في المنهاج لأسباب أدبية أو تعليمات ضعيفة . ولما كان المرحوم قد مارس مهام أمور الدولة مدة طويلة ، استدل بهذا الشعور والعراقيل على استحالة تطبيق الامور المهمة من منهاجه . ويخال لنا انه بعد أن فكر ملياً في الامر ، تذكر الفشل الذي أصابه سنة ١٩٢٨ والنعوت التي وصفه بها اخوانه العراقيون بناء على التمسك بأهداب الصداقة ، وتسيير الامور بالتآزر التام مع الموظفين المذكورين ، واستعرض الانتقادات المرة التي صدرت من المجلس ، باعتبار عدم حصول أي تغيير في أوضاع الادارة منذ تبوئه مركزه الجديد . وبعد ان اعتقد في نفسه بأنه قد ترك هذه المرة أيضاً بدون ظهير ، جاد بدمه الطاهر حفظاً لشرفه وشرف زملائه وبلاده .

فالوزارة الحاضرة أمام هذه التضحية العظيمة ، وبالنظر لاشتراكها مع الفقيد في مسؤولية الاعمال ، لا يسعها أن تهمل مطالب الشعب ، أو ان تتساهل في تطبيق المنهاج ، اذ ان الاهمال والتساهل مما يشددان الاعتقاد بما خطه الفقيد العظيم من العبارات ، ويزيدان الاضطراب في الافكار أبان عهد جديد من الشعور بالمسؤولية التامة ، وتوليها من قبل الوزراء وفقاً لما اختطته الوزارة البريطانية الحاضرة من النهج في صلاتها مع العراق .

فعبد جلالتكم وزملائي عازمون ، والحالة على ما هي عليه من الخطورة ، على تطبيق منهاج الفقيد بالحرف ، وبأسرع وقت ، لتنمو روح الثقة والمودة بين الحليفتين ، وليشعر العراقيون بأن الوعود قد أصبحت مقرونة بالأفعال ، وان التبدل في وضع الادارة حقيقة لا خيال ، وان اماني جلالتكم لا تزال

تعبر أصدق التعبير عن غايات شعبكم، والتي جدتم بصحتكم الثمينة لتمهيد السبيل اليها ، وجاد الراحل العظيم بدمه للسير بموجبها ، قد تحققت وأرجو الله عز وجل أن يطيل بقاء جلالتكم على رأس هذا الشعب المتفـــاني في سبيل عرشكم .

العبد المخلص : رئيس الوزراء
ناجي السويدي

كانت أمام الوزارة الجديدة أمور هامة وكثيرة ، وكان تنفيذ المنهاج للوزارة السابقة يأتي في المقدمة ، ولا سيما ما يتعلق بالاتفاقيتين – المـــالية والعسكرية ، وانهاء المسؤولية البريطانية في قضية الدفاع ، ووضع قوة الطيران البريطانية في العراق ، فقررت الوزارة أن تستأنف اللجنة الوزارية التي ألفتها وزارة السعدون السابقة مهمتها ، والشروع في مفاوضة المعتمد السامي البريطاني لاقرار الاسس التي يجب أن تبنى عليها المعاهدة المنوى عقدها ، قبل دخول العراق عصبة الامم في عام ١٩٣٢ . فلما اجتمعت هذه اللجنة بوكيل المعتمد المذكور ، اتضح ان موقف الحكومة البريطانية لم يتبدل تبدلاً جوهرياً يذكر . وفي العاشر من كانون الثاني ١٩٣٠ وصل المعتمد السامي الجديد السر فرنسيس همفريز فلم تجد الوزارة فيه أية بادرة توحي بالخير . فبدأ الصراع بين الجانبين : العراقي والبريطاني وأوشك الاصطدام أن يقع . وقبل أن نأتي على تفصيل ذلك نقول انه تم في التاسع من كانون الثاني التوقيع على معاهدة بين العراق وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية اعترفت أمريكا فيها بالعراق .

كيف بدأ الاصطدام

تضمن المنهاج الوزاري أموراً بارزة تخص وزارة الداخلية بالذات فعليّ بصفة كوني وزيراً للداخلية أن أبحثها ولكن كانت هناك أمور أخرى رأيت ان آتي على ذكرها أيضاً لأن مجلس الوزراء ناطها بي شخصياً . وأولى هذه

المسائل انتدابي للاسهام مع الممثل السعودي في وضع الترتيبات اللازمة لمؤتمر يعقد بين الملكين : فيصل الاول وعبد العزيز آل سعود ، فسافرت الى الكويت في التاسع من شباط ١٩٣٠ مستصحباً سكرتير الوزارة السيد خليل اسماعيل . وكان الممثلون السعوديون السادة: حافظ وهبة، وفؤاد حمزة، وابراهيم المعمر . وقد تناولت المفاوضات التمهيدية قضايا المخافر التي أقامتها الحكومة العراقية داخل حدود أراضيها ، وتسليم المجرمين ، وبحث المنهوبات التي استولت عليها القبائل النجدية أثناء اعتدائها الاول على القبائل العراقية ، وأخيراً وضع الاسس لمعاهدة صداقة وحسن جوار بين الفريقين . وقد عدت الى العراق في ١٦ شباط . وكان من حسن الحظ ان جميع هذه القضايا قد سويت في الاجتماع الذي عقد بين الملكين في ٢٢ من هذا الشهر ، ومن أراد الاطلاع على التفاصيل فليرجع الى ص ٢٨٨ – ٢٩٣ من تاريخ الوزارات العراقية الجزء الثاني .

كان عليّ أن أنظر في تنفيذ الامور الآتية فيما يتعلق بوزارة الداخلية : —

١ً – نظام وزارة الداخلية .

٢ً – قانون ادارة الالوية .

٣ً – قانون التفتيش الاداري .

٤ً – تقليص عدد الموظفين والمستخدمين البريطانيين في ديوان الوزارة وفي المديريتين العامتين للشرطة والصحة العامة ، وتحديد صلاحياتهم .

ولقد تم اعداد نظام وزارة الداخلية رقم ٢٠ لسنة ١٩٢٩ ونشر في العدد ٨٢٣ من جريدة الوقائع العراقية الصادر في السادس من كانون الثاني ١٩٣٠ . وكان من أبرز مواده الهامـــة ، تحديد صلاحية المستشار البريطاني ، وهيأة التفتيش الاداري ، وتعيين واجبات المكتب الخاص لوزير الداخلية ، ومكتب المطبوعات ، ومديريتي الداخلية العامة ، وقضايا العشائر في ديوان الوزارة وكذلك مديرية البلديات العامة .

ثم أعدت الوزارة لائحة قانون التفتيش الاداري ، ولائحة قانون ادارة

الالوية ، ولكنهما بقيتا حبراً على ورق للاسباب الآتية : –

لما شرعت في تنفيذ منهاج الوزارة بتنقيص عدد البريطانيين المستخدمين في ديوان الوزارة وفي المديريات التابعة لها ، أخذ الجو يتكهرب بيني وبين مستشار الوزارة ، كان المفتشون الاداريون في الالوية والمفتشون في المديريات الملحقة يتخطون حدود واجباتهم في أحايين كثيرة . ولا سيما اذا لمسوا ضعفاً في المتصرف أو في المدير العام . وقد أصدرت الانذار الآتي الى مفتش الصحة العام بعد أن تخطى واجبات وظيفته وأخذ يتحدى الوزير وأراد أن يناقشه الحساب.

(سري) ٢٦ كانون الاول ١٩٢٩

مفتش الصحة العـــام

الموضوع – صلاحيات مفتش الصحة العام

بالاشارة الى كتابكم السري المرقم آي . جي ٣٧١ والمؤرخ في ١٢ – ١٢ – ١٩٢٩ لم نعثر على قيد في هذه الوزارة يخول اتباع العادة التي سرتم عليها في انجاز المعاملات المتعلقة بأمور الموظفين الاجانب بالمخابرة مع مستشار هذه الوزارة فقط .

بل ان المتفق عليه هو أن الامور الاجرائية المتعلقة بالصحة العامة هي من اختصاص مدير الصحة العامة لا غير ، وان واجبات مفتش الصحة العـــام تقتصر على التفتيش . وتقديم التوصيات اللازمة بشأن اصلاح وتحسين شؤون الصحة العامـــة . ولا بأس من رفع تقاريركم عن ذلك الى الوزارة أو الى مستشارها حسبما ترغبون لذلك فاننا لا نعترف بالاصول المتبعة من قبلكم في هذا الشأن حتى الآن ويجب أن تسترشدوا بما بيناه آنفاً .

هذا ونؤمل أن نتمكن من توضيح صلاحياتكم بصورة مفصلة في المستقبل القريب .

وزير الداخلية

صورة منه الى –

مديرية الصحة العامة

كانت المشاورات والمحادثات مع مستشار الوزارة تجري بصورة شفوية في باديء الامر . ولما شعرت بأن هذا الاسلوب لن يأتي بنتيجة مثمرة ، ان لم تكن هذه النتيجة من المستحيلات ، فقد رأيت من الضروري، أن يثبت كل فريق وجهة نظره على الورق ليسهل البت فيها سلباً أو ايجاباً . ولكن هذا الاسلوب لم يأت بنتيجة أيضاً مما اضطرني لرفع الموضوع الى مجلس الوزراء . وسأنشر فيما يلي نصوص ثلاثة كتب وجهتها الى مجلس الوزراء في ٢٢ كانون الثاني ١٩٣٠ انشرها مع صور المراسلات التي دارت بيني وبين المستشار لتنجلي الحقيقة بأجلى مظاهرها لدى القاريء الكريم ، وليعلم الجميع كم كان الوزراء العراقيون يكابدون المشاق والارهاق مع مستشاريهم البريطانيين في سبيل تسيير أمور الدولة أثناء الحكم المزدوج ، وكيف يجب أن نحمد الله ونشكره على ما وصل اليه العراق بفضل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ من نعم الاستقلال ، بعد التخلص من النظام الذي فرضه الانكليز على هذه البلاد فرضاً .

كان من المتفق عليه بين الحكومتين : العراقية والبريطانية في حالة الخلاف بين الوزراء العراقيين ومستشاريهم البريطانيين ، أن يكتب كل طرف مذكرة بوجهة نظره ويرفع الوزير هذه المذكرات الى مجلس الوزراء لدراستها ، ويقرّر ما يراه مناسباً لها ، بعد أن يسمح للمستشار المختص ان يحضر الجلسة التي يجري فيها درس الموضوع الذي يخصه . فاذا أمكن للمجلس أن يجد صيغة حل للخلاف يقبله الطرفان انتهى الامر ، وفي حالة عدم تمكنه من ذلك يعرض الخلاف من قبل مجلس الوزراء على الملك ، وعندها تبدأ المراسلات بين الملك والمعتمد السامي البريطاني . فان قبل المعتمد وجهة النظر العراقية انتهت الازمة ، وإن لم يقبل بها ، فتضطر الوزارة الى التنحي عن المسؤولية وفي ضوء هذه الايضاحات (الروتينية) أنشر المراسلات المتعلقة بالقضايا الثلاث الخاصة بوزارة الداخلية .

١ - قضية هيأة التفتيش الإداري

٢٢ كانون الثاني ١٩٣٠

المكتب الخاص

سري ومستعجل جداً

فخامة رئيس الوزراء

الموضوع/ هيئة التفتيش الاداري

تنفيذاً لمنهاج الوزارة فيما يتعلق بالمفتشين الاداريين ، لقد سبق ان اجتمعت أكثر من مرة مع مستشار هذه الوزارة للمذاكرة في موضوع تنقيص عدد المفتشين الاداريين ، وكذلك تبادلت معه المذكرات في هذا الشأن ، وقد قدمت الى فخامتكم نسخة من المذكرة الاساسية التي أرسلتها الى حضرته في هذا الصدد بتاريخ ١٢ - ١٢ - ١٩٢٩ وبعدد س/ ٤٠١٢ والآن أرسل إلي المذكرة المؤرخة في ١٦ - ١ - ١٩٢٠ (المرفقة صورتها) والتي ضمنها آراؤه واقتراحاته حول الموضوع المبحوث عنه . وكما يتضح لفخامتكم مما جاء فيها ان الاختلاف في الرأي بيننا لم يزل باقياً لذلك أرجو التفضل باحالة القضية - اذا نسبتم - الى مجلس الوزراء لاصدار قراره فيها لانني لم أزل مؤيداً لآرائي السابقة .

وزير الداخلية

صورة الى/

حضرة مستشار وزارة الداخلية بالاشارة الى مذكرته .

بغداد في ١٢ - كانون الاول ١٩٢٩ .

العدد/ س/ ٤٠١٢ .

حضرة المستشار ورئيس هيئة المفتشين المحترم .

عملاً بالخطة التي قررت الوزارة الحاضرة الجري عليها ، وتنفيذاً لمنهاجها فيما يخص تطبيق نظام التفتيش الاداري ، وتنقيص عدد المفتشين الاداريين بصورة تتناسب مع التطور الجديد، لقد تباحثت مع حضرتكم طويلاً والآن

أبين الى حضرتكم ما عزمت على اتخاذه من الاجراءات في هذا الخصوص : ــ

أولاً ــ تعلمون ان المادة الرابعة من نظام التفتيش الاداري تقضي بأن يكون مقر المفتشين الاداريين بغداد . ولكن لاسباب لا أود الخوض فيها الآن أصبح المفتشون الاداريون مقيمين في جميع الالوية بصورة دائمة . فلأجل أن نخطو الخطوة الاولى لتنفيذ المادة المار ذكرها ، يجب أن تقسم في الوقت الحاضر الالوية الى مناطق ، ويوزع المفتشون الاداريون الذين ستحتفظ هذه الوزارة بخدماتهم (عدا الذين ستنهى خدماتهم بالطبع) كما يأتي : ــ

ديوان الوزارة : المستشار ، ورئيس هيئة التفتيش .
معـــاون المستشار .
معاون عـــام .

منطقة بغداد (مركزها بغداد) تشمل ألوية بغداد ، ديالي ، الكوت ، الدليم .
لها : مفتشان اداريان .

منطقة الفرات (مركزها الديوانية) : تشمل كربلاء ، الحلة ، الديوانيـــة ، والمنتفك . لها : مفتشان اداريان .

منطقة البصرة (مركزها البصرة) : تشمل البصرة والعمارة .
لها مفتش واحد .

منطقة كركوك واربيل (مركزها كركوك) :
لها مفتش واحد .

لواء الموصل : له مفتش واحد .

لواء السليمانية : له مفتش واحد .

ويبقى مفتش اداري واحد تحت امرة الوزارة ليستخدم عند الاقتضاء في أمور الصحراء والبلديات أو غير ذلك .

ثانياً – ولاجل أن تتمكن الوزارة من اعلام المفتشين الاداريين الذين ستحتفظ بخدماتهم بالمناطق التي تخصص لهم ، ارجوكم أن تعلموني بآرائكم عن اسماء المفتشين الاداريين الستة الذين توصون بانهاء خدماتهم قبل ١ – ١ – ١٩٣٠ .

ثالثاً – بعد أن اطلع على توصياتكم بشأن المفتشين الاداريين الذين سيحتفظ بخدماتهم ، ستبلغهم هـذه الوزارة بمناطقهم ، وستعلم المتصرفين المختصين بذلك ايضاً ، وحينئذ يترتب على المفتشين الاداريين المقرّر انهاء خدماتهم أن يسلموا الدور الى المفتشين الاداريين في المناطق الجديدة . ويجب أن يتم هذا كله خلال السنة المالية الحاضرة .

رابعاً – ان الوزارة مستعدةلطلب تخصيصات اضافية في خلال السنة المالية الحاضرة لتأمين اعطاء المفتشين الاداريين الذين تنهى خدماتهم مـا يستحقونه من الرواتب والمخصصات ، وفقاً لاحكام اتفاقية الموظفين البريطانيين ومقاولاتهم ، كما انها – علاوة على ذلك – ستنظر في الوضع الحاضر لكل منهم ، وتعاملهم بعطف بوظائفهم الرسمية ، لعدم علمهم بانهاء خدماتهم في هذا الوقت كتسوية الخسارة المالية الناشئة عن استيجار دار وتأمين استراحة عائلاتهم وما ماثل ذلك .

خامساً – لا شك في ان ميزانية التفتيش الاداري الموجودة في وزارة المالية للسنة المالية القادمة سيعاد النظر فيها وفق الترتيبات الجديدة .

سادساً – وقبل الانتهاء من هذه المذكرة لا يسعني إلا أن أظهر تقـديري للخدمات التي قام بها المفتشون الاداريون عموماً لانجاز الوظائف المودوعة لهم ، وللآراء الثمينة التي كانوا يبدونها لتحسين سير أمور دوائر الدولة في ضمن نطاق عملهم .

وزير الداخلية

صورة الى / رئاسة الوزراء

(سري)

رقم – س – ١ – ٣٨١
١٦ كانون الثاني ١٩٣٠

صاحب المعالي وزير الداخلية

مذكـــرة

بالاشارة الى كتاب معاليكم المـــرقم س – ٤٠١٢ والمؤرخ ١٢ – ١٢ – ١٩٢٩ .

كما سبق ان أعلمتكم شفهياً انني أوافق – مبدئياً – على أن الوقت قد حان لأن تجرب عملية ترك بعض الالوية بدون مفتش اداري مقيم ، وأوافق أيضاً على انه يمكن تنقيص عدد المفتشين الاداريين حسب المشروع الجديد . الا انني أرى ان تخفيض هيئة التفتيش الاداري بمقدار ثلث واحد يكون كثيراً جداً وانه ليس من المستحسن تخفيض العدد الى أقل من الـ (١٤) .

١ – في المشروع الاول الذي اطلعتموني عليه ، ان معاليكم خصص مفتش اداري للبلديات . اظن ان ذلك كان اقتراحاً مصيباً حيث هناك أعمالاً جسيمة تتعلق بالبلديات ينبغي انجازها . ولكن اذا كان المفتش الاداري الذي يعين لهذا الغرض ينبغي عليه ان يشتغل بأمور الصحراء الجنوبية أيضاً ، انني أخشى أن لا يتمكن ذلك المفتش الاداري من أن ينصف نفسه أو أعماله . لذلك أرى انه يجب أن يكون مفتش اداري واحـــد للبلديات ، وأن يضاف مفتش اداري آخر لمنطقة الفرات خصيصاً للوظيفة في الصحراء الجنوبية .

٢ – علاوة على ما تقدم أرى أن يكون مفتش آخر في منطقة بغداد . ان مفتش لواء بغداد الاداري هو في الوقت الحاضر عضواً في لجان متعددة ، وتربطه هذه العضوية بالاقامة في البلدة مدة غير يسيرة . وأرى انه من من الحيف حرمان تلك اللجان من مساعدته . ان المسافة بين الحدين

الاول والثاني للمنطقة بعيدة جداً . ولا اعتقد انه سوف يكون بوسع مفتشين اداريين (٢) القيام بأمور التفتيش بصورة مرضية ، علاوة على أشغالهما في بغداد ، وسوف لا يكون في امكانهما تخصيص أي قسم من وقتهما لدرس المواضيع الخاصة بصورة مفصلة .

٣ - كذلك ينبغي النظر في مسألة المرضى ، والتغيب بالاجازة . كما لا يخفى ان عدداً يتراوح بين الثلث والنصف من المفتشين الاداريين يذهبون بالاجازة في كل سنة ، ولا يمكنني أن أتصور - بدون ريبة شديدة - كيف يمكن تسيير الامور في مواسم الصيف ، حينما تكون العشائر دائماً ميالة الى العربدة - بوجود العدد المختص من الموظفين الذين يؤول اليه تطبيق اقتراح معاليكم .

٥ - لذلك أضع الاقتراحات التالية : -

الوزارة - مستشار .

معاون أول للمستشار .

عمـومي .

البلديات : مفتش اداري واحد .

منطقة بغداد : (بغداد - ديالي - الكوت - الدليم) .

المقر : بغداد - ٣ مفتشون اداريون .

منطقة الفرات (كربلاء - الحلة - الديوانية - الناصرية - الصحراء الجنوبية) .

المقر - الديوانية . ٣ مفتشون اداريون على أن يبقى أحدهم في الناصرية ، حتى أن تتم هيئة حسم منازعات الملاكية أعمالها ، واذ ذاك يعاد النظر في أمر ابقائه هناك .

منطقة البصرة (البصرة - العمارة) .

المقر البصرة — ١ مفتش اداري .

منطقة كركوك : كركوك وأربيل .

المقر يقرر بعدئذ — ١ مفتش اداري .

لواء الموصل — ١ مفتش اداري .

لواء السليمانية — ١ مفتش اداري .

في التوزيع المتقدم لقد حذفت وظيفة المعاون الثاني للمستشار . انني في شك عظيم عن اصابة هذا العمل ، وأود أن أسجل حقيقة واحدة وهي انني قد أجد من الضروري أن أجلب أحد المفتشين الاداريين الى دائرتي اذا وجدت انه لا يمكن أن أقوم بأعمالي بمساعدة معاونين فقط .

٦ — لقد أحطت علماً بالرجاء الوارد في الفقرة الثانية من كتاب معاليكم وذلك أن أعطيكم أسماء المفتشين الاداريين الستة الذين أوصي بانهاء خدماتهم ، وكذلك بيانكم في الفقرة الثالثة انه يجب ان ينفذ مشروعكم برمته خلال السنة المالية الحالية . غير انني أود أن أذكر معاليكم انه من أول محادثتنا لقد بينت بأنه يجب أن لا تنتهي خدمات أحد المفتشين الاداريين . ان ان المشروع الذي ينظر فيه الآن هو تجريبي . انني اؤمل — ولكنني لست معتقداً تماماً — ان المشروع سوف ينجح وافتكر أنه من الخطأ السماح لأي كان من المفتشين الاداريين بمغادرة القطر . فضلاً عن ذلك ان كافة المفتشين الاداريين لهم خبرة عظيمة عن الاحوال المحلية ، وأشعر ان من يترك التفتيش الاداري منهم في الامكان استخدامه مع الاستفادة في وظيفة أخرى أعلم ان معاليكم يوافق على الرغبة في الاستمرار على استخدامهم ، وانكم تسعون الآن لايجاد وظائف أخرى لهم . فبناء على ذلك ان كلانا نكون في وضع يجلب علينا البغضاء فيما لو قدمت اليكم الجدول الذي تطلبوه ولذلك أومل أن تعيدوا النظر في الامر .

أرى أنه يكون أحسن بكثير لو استمر المفتشون الاداريون في الخدمة

الى أن يعين أربعة منهم في وظائف أخرى .

سوف يذهب المستر كيجنك بالاجازة في هذا الربيع ، واقترح بقائه في أربيل حتى ذلك الزمن . في منطقة بغـــداد لقد سبق ان عملت الترتيب لسكنى الكابتن أولدرمان في بغداد بدلاً من ديالي ، وانني مستعد ان آتي بالكولونيل ستافورد من الكوت ، والمستر آستن من الرمادي حالاً عندما يمكنهما أن يجدا أماكن لاقامتهما . بنتيجة هذا تكون وجود أربعة مفتشين اداريين في منطقة بغداد في الوقت الحاضر ما لم يعين المستر لويد في وزارة العدلية .

في منطقة الفرات ان الكابتن گلوب يتردد على الحلة كقاعدة له ، ولكني أوافق على ذهابه الى الديوانية حالاً عندما يجد له داراً فيها .

في منطقة البصرة أقترح ابقاء الكابتن آلبان في العمارة إلى أن نرى ما هي الوظائف الشاغرة في الدوائر الاخرى . كذلك أود أن أبقي الكابتن چابمان في الوزارة حتى أن يذهب الميجر ويلسون بالاجازة في الربيع .

اذا وافق معاليكم على هذه الاقتراحات فيمكن تنفيذ التغييرات بدون أن يحصل الاحتكاك الذي أخشى أن ينتج عن تطبيق مشروعكم . ألفت أنظار معاليكم الى أمر ، وذلك ان السر إرنست داوسن قد وجه سؤالين الى المفتشين الاداريين الذين سوف يحتاجون الى وقت طويل لاجـــل الاجابة عليهما ، وهذا يجعل التغييرات الآتية أمر غير مرغوب فيه . ومنعاً للتأخير لقد طلبت الى السر آرنست ان يزور الكوت والرمادي قبل الالوية الاخرى .

٧ ــ أما بصدد المشروع من الوجهة العامة أود أن أذكر بأن المفتشين الاداريين الذين يمسهم الامر سوف تحصل لهم صعوبات كثيرة . فان كلهم تقريباً متزوجين ، ولديهم عائلات ، وانهم في المستقبل سوف يجبرون على تمضية وقت أطول بكثير بعيدين عن أهلهم . كذلك من الضروري أن

تتغير ماهية أعمالهم في الالوية التي لا يقيمون فيها حيث سيطلب منهم أن يقوموا بالتفتيش ، ويقدموا التقرير عن اجراءات سبق ان اتخذت بينما انهم حتى الآن كانوا متهيئين للاستشارة قبل أن يصدر المتصرفون أوامـــرهم .

لهذا السبب أرى انه سوف يصبح من الضروري أن يقرر بأنه ينبغي عليهم أن لا يقبلوا ضيافة الموظفين الاداريين ، لكي يشعروا بأنهم لهم الحرية التامة في كتابة ما يرونه مناسباً . مع انني لا أعتقد بأن أحكامهم سوف تؤثر عليها واجب الضيافة التي يجلونها الا انه من البديهي أن يثقل عليهم الاقامة مع الموظفين الذين قدموا عنهم تقارير سيئة . فنظراً لمـــا تقدم ولطول الوقت الذي سيكونون خلاله بعيدين عن بيوتهم يترتب على كل مفتش اداري أن يصطحب معه طباخ اضافي وان يحمل معه الذخيرة وتجهيزات أكثر لكي يتمكن من أن يعيش على الطراز الذي الذي تعود عليه ..

انني أشعر بتأكيد بأن معاليكم لا ترغبـــون في أن يتكلف المفتشون الاداريون أكثر مالياً بسبب الترتيب الحديث الذي سبق ان بينت بأنهم سوف يكون أقل قبولاً لديهم من أعمالهم الحالية وأأمل أن توافقوا على الاقتراحات التالية التي أراها ضرورية لتأمين حسن انجاز وظائفهم بعد ملاحظة المصروفات الاضافية التي سوف يتكبدونها ووضعيتهم كموظفين أقدمـــين .

٨ – في كل مركز لواء حيث لا يوجد مفتش اداري مقيم أن تبقى دائـــرة المفتش الاداري ويبقى كاتبه ليشتغل معه ويقوم بمحافظة الآلة الطابعة العائـــدة له والاضبارات الخ ... كذلك يجب أن تبقى أماكن سكنى المفتشين الاداريين الحالية كدور استراحة للحكومة يحجر فيها غرفتين وغرفة استحمام للمفتش الاداري وحده يجب أن تجهز هذه بصورة

منظمة بمراوح في موسم الحر وبمواقد تدفئة في موسم الشتاء ويكون فيها كناس ومحافظ مقيم وكذلك توجد فيها أثاث كافية .

ماحوظة : ان دور المفتشين الاداريين في الرمادي والكوت والحلة والعمارة وأربيل هي ملك الحكومة في بعقوبة تبقى دار المفتش الاداري التي اقترحت هذه الوزارة على وزارة المالية شرائها من المعتمد الذي شيدها . اذا تقرر جعل مركز منطقة كركوك واربيل يجب تخصيص دار استراحة في كركوك .

يجب أن تستمر طريقة تقديم غرف للموظفين المتجولين في مراكز الاقضية والنواحـي .

٩ ـ ان كل مفتش اداري سوف يحتاج الى (كاتب مقيم) واحد وهؤلاء يمكن يمكن الحصول عليهم من ملاك كتاب المفتشين الاداريين الحالي . كذلك سوف يحتاج المفتش الاداري الى فراش متجول وهؤلاء يمكن الحصول عليهم من ملاك الفراشين الحـالي وبذلك يترك المجال لاجراء بعض الاقتصـاد .

١٠ ـ ان المفتش الاداري يأخذ معه عادة سائق سيارته وكاتبه وطباخه وفراشه ربما يكفيه أن يستأجر سيارة واحدة علاوة على سيارته الخاصة (واذا لا توجد سيارة حمل الى حد سيارتين) .

ملحوظـة :

ان المفتشين الاداريين الذين يفتشون أكثر من لواء واحد مخولين الآن اشغال سيارتين .

١١ ـ يكون من الضروري الغاء حد ال(٦٠٠) ميل شهرياً . كذلك لمـا كان السعر المخفض لمخصصات الاميال بعد ال(٦٠٠) ميل كان قد وضع لاجل عدم تشجيع القيام بجولات زائدة يجب أن لا يخفض السعر عن

النسبة المقررة للاميال ٤٠٠ – ٦٠٠ كذلك يكون السعر بالنسبة الى اللواء الذي يكون السفر فيه لاجل تلافي المصروفات الاضافيـــة التي سوف يتكبدها المفتشون الاداريون .

الطباخ . والذخيرة . والوقود . والتجهيزات . والاكراميات . الخ . يجب أن يقرر بأن كل مفتش اداري مكلف بتفتيش منطقة غير المنطقة التي يقيم فيها يجب أن يتقاضى مخصصات وظيفته .

١٢ – في الاخير لقد بينت لمعاليكم بأنني أرى من الضروري أن تكون لي يد حرة في ارسال المفتشين الاداريين للخارج بوظيفة التفتيش كلما وحينما أريد ذلك وانه يجب أن يخصص اعتماد مناسب لهذا الغرض في الميزانية ولقد علمت بأنكم وافقتم على هذا .

أخال ان التغييرات المتصورة الآن سوف تستمر على كل حال حتى سنة ١٩٣٢ .

التوقيع : مستشار وزارة الداخلية

٢ً – قضية ضباط تفتيش الشرطة
– المكتب الخاص –

٢٢ كانون الثاني ١٩٣٠

فخامة رئيس الوزراء

الموضوع : ضباط تفتيش الشرطة

بما ان عقود ثمانية من ضباط الشرطة ستنتهي في ٣٠ مايس ١٩٣٠ ، وان عقود أربعة من مأموري المراكز البريطانيين تنتهي في أواخر سنة ١٩٣٠ . وبما ان ميزانية السنة المالية القادمة تحت النظر الآن في وزارة المالية، وبما ان منهاج الوزارة يقضي بعدم تجديد عقود الموظفين غير العراقيين الذين تنتهي عقودهم ، لقد جرت بيني وبين مستشار هذه الوزارة بعض المذكرات حول

الموضوع وتبادلنا بعض الكتب . وبما أن لديه بعض الآراء تختلف عما عزمت على اجرائه وقد حصل اختلاف بيننا حول المسألة ، أقدم لفخامتكم طيا صورة مذكرته المؤرخة ١٨ – ١ – ١٩٣٠ وحيث ان ما جاء فيها لا يتفق مع ما أرتأي اجراءه في هذا الباب ، وهو ابقاء : –

١ – مفتش الشرطة العام .
٢ – نائبي مفتش الشرطة العام .
٣ – ضابط تفتيش لألوية بغداد وديالي والكوت .
٤ – ضابط تفتيش لالوية الدليم وكربلاء والحلة .
٥ – ضابط تفتيش للوائي الديوانية والمنتفك والصحراء الجنوبية .
٦ – ضابط تفتيش للوائي البصرة والعمارة .
٧ – ضابط تفتيش للوائي الموصل واربيل .
٨ – ضابط تفتيش للوائي كركوك والسليمانية .
٩ – المجمـــوع فقط .

أرجو أن يتفضل فخامتكم باحالة الامر الى مجلس الوزراء للبت فيه – اذا وافقتم – وقد قدمت في طيه صورة المذكرة التي أرسلتها للمستشار سابقاً ، والتي أجابني عليها بمذكرته الملمع اليها آنفاً للاطلاع .

وزير الداخلية

صورة الى/

حضرة مستشار وزارة الداخلية – بالاشارة الى مذكرته .

التاريخ ٢٦ كانون الاول ١٩٢٩ .
العـــدد – س – ٤٢٠١ .

حضرة المستشار المحترم .

بالاشارة الى مذكرتكم المؤرخة في ١٩ – ١٢ – ١٩٢٩ على كتاب مفتش الشرطة العام المرقم ٤٥٦ والمؤرخ في ١٤ – ١٢ – ١٩٢٩ .

أشكركم جداً لانكم أتحتم لي الفرصة لكي أكتب لكم ما لدي من المطالعات حول هذه المسألة التي سبق أن تباحثنا عنها طويلاً. كنت أظن – في خلال المباحثات التي جرت بيننا حول ضباط التفتيش والموظفين الاجانب الآخرين المستخدمين في مديرية الشرطة العامة – اننا سنتذاكر مرة أخرى أو أكثر بأمل الوصول الى حل مرضي يتفق عليه بيننا في هذا الخصوص. أما وقد تسلمت مذكرتكم المشار اليها آنفاً مع مربوطها فأنني أرى من واجبي أن أبين لكم تحريراً أيضاً آرائي المستندة على منهج الوزارة التي تشرفت بدخولي عضواً فيهـا.

أرى بصورة عامة ان الحكومة العـراقية غير مقيدة بأن تجدد عقود ضباط تفتيش الشرطة مثلاً. واذا لاحظنا مدد المقاولات الممنوحة الى هؤلاء الضباط، نجد انها تختلف كثيراً إذ هي تتراوح بين الـ ١٠ والـ ٥ والـ ٣ سنوات. ويستدل من هذا استدلالاً قطعياً ان الحكومة العراقية – عند اعطائهم مقاولاتهم – قدرت بصورة دقيقة الحاجة التي تبرر استخدام هؤلا الضباط بتلك المدد، وانها – بطبيعة الحال – تستغني عنهم. أي لا تبقى لها حاجة في استخدامهم عند انتهاء مدد مقاولاتهم. والا لم يكن هناك معنى لوضع مدد مختلفـة لاستخدامهم ولجعلت مدد مقاولاتهم جميعاً متساوية أي ١٠ سنوات مثلاً.

لا أود أن أناقش مفتش الشرطة العام على ما جاء في كتابه فيما يتعلق بتوسع بعض أعمال الشرطة في بعض أقسام الالوية الشمالية، ومن جملتها منطقة النفط في لواء كركوك، وبعض أنحاء لواء السليمانية النائية. لاني لا أريد ان أقلب الحالة رأساً على عقب. بل غاية ما أتوخاه هي أن نستغني عن خدمات من لا توجد حاجة لابقائه من ضباط تفتيش الشرطة، والاستفادة بصورة تامة من خدمات وخبرة من يتفق على بقائه منهم. وانني لا انكر أيضاً التوسع الذي حصل في أعمال الشرطة في الصحراء الجنوبية. وبالطبع فانه عند البت في المسألة نهائياً ستؤخذ الاعتبارات الحقيقية في نظر الاعتبار. غير انني وددت أن ألمح هنا إلى ما بينه مدير الشرطة العام في كتابه المربوط من ان تعيين ضابط بريطاني

في منطقة السليمانية في حينه لم يكن في نظرِه ناشئاً من عدم وجود من هو أهل لتلك الوظيفة بين الضباط العراقيين ، بل ان الحالة الاستثنائية السائدة في ذلك الوقت هي التي أوجبت التعيين المذكور ، وهذا يخالف ما قاله مفتش الشرطة العام من انه لم يكن يوجد مدير شرطة عراقي الذي كان يعتبر — حينئذ — مقتدراً لتنظيم الشرطة في لواء السليمانية الى آخره ... ثم انه بعد أن يعترف مفتش الشرطة العام بكفاءة الشرطة ، الامر الذي هو ظاهر ظهوراً واضحاً في استتباب الامن العام ووجود الهيبة المطلوبة للحكومة في البلاد .

لابقاء العدد الحالي لضباط التفتيش ، الذين ستنتهي مقاولاتهم في السنة الآتية ، ومن المعقول جداً ان يستخدم العدد الذي يبقى من هؤلاء الضباط — أي الذين لا تنتهي مقاولاتهم في السنة الآتية — في مناطق معينة ، وهذا معناه أولاً — تطبيق سياسة الحكومة باعطاء عقود معينة ومحدودة بموجب الحاجة للضباط المبحوث عنهم . وثانياً : تدريب الشرطة العراقية بمقياس أوسع من المقياس الحالي على أعمالها المختلفة .

وبصدد ما بينه مفتش الشرطة العام من لزوم عدم اجراء تخفيض شديد في هيئة موظفي تفتيش الشرطة البريطانيين ، وعن الثناء على كفاءة ضباط تفتيش الشرطة وأعمالهم ، وعن عدم اتصاف مديري الشرطة العراقيين تماماً بصفاة العدل والنظام والكفاءة ، فانني أبين آرائي كما يلي : —

انني لم استحسن اللهجة التي استعملها مفتش الشرطة العام في ما كتبه في هذا الباب . وكنت أود أن تكون عبارات القسم المتعلق بهذه النقاط من كتابه أقرب الى مراعاة أسلوب المخابرة الرسمية ، ولكن هذه نقطة غير جوهرية .

في الحقيقة انني لم أكن أعلم ، الى أن وصلني كتاب مفتش الشرطة العام ، ان من جملة وظائف ضباط تفتيش الشرطة أن يأخذوا على عاتقهم مسؤولية التنفيذ والمحافظة على الامن العام انما الذي أعرفه (كما انه يفهم جلياً من الاسم الذي أطلق على ضباط التفتيش) ان وظائفهم الاساسية تنحصر في التفتيش

والارشاد، وتقديم الملاحظات اللازمة الى الجهات المختصة لادخال ما يرونه لازماً من الاصلاحات في خدمة الشرطة العامة . ويمكن وصف وظائفهم بصورة موجزة بأنها تفتيشية واستشارية فقط ، وليست لها أية صبغة اجرائية . لذلك وبالنظر الى ما قلته آنفاً حول حالة الشرطة العمومية المرضية ، لا أرى مندوحة من اجراء التخفيض كما سيأتي تفصيله . وفي هذا الصدد أوجه نظركم بصورة خاصة الى مطالعة ما جاء في هذه الفقرة ، وهو التمكن من الاستغناء عن ثمانية ضباط تفتيش ، وهم الذين ستنتهي عقودهم في السنة الآتية .

واني مع تقديري للخدمات والاعمال التي أداها ضباط تفتيش الشرطة لتحسين حالة الشرطة العراقية بصورة عمومية ، لا يمكنني أن أقبل الاوصاف التي وصف مفتش الشرطة العام مدراء الشرطة العراقيين بها ، كما انني اؤكد تماماً ما جاء في الفقرة الرابعة من كتاب مدير الشرطة العام المربوط ، وأؤيد ان الارشادات التي قدمها ضباط التفتيش منذ تشكيل الشرطة العامة كافية لحصول التحسن المطلوب في كفاءة مديري الشرطة من حيث العموم ، وبدرجة يتمكن معها الاخيرون من تحمل أعباء المسؤولية الملقاة على عواتقهم عند الاحتفاظ بمن سيقرر بقاؤه من ضباط التفتيش . كما نوهت بذلك فيما سبق . والنقطة المهمة التي ترد على الخاطر في هذا الباب هي : إذا لم تكن كل الارشادات التي قدمتها هيئة ضباط تفتيش الشرطة البريطانية في طول هذه المدة كافية لتأمين كفاءة مدراء الشرطة العراقيين على اداء واجباتهم ، بالرغم من الاحتفاظ بعدد معقول من ضباط تفتيش الشرطة البريطانيين ، فأين تظهر فائدة تلك الارشادات ؟ وما هي قيمتها اذاً ؟ وبصدد هذه الجهة أبين أيضاً – اذا سلمنا جدلاً بصحة ما قاله مفتش الشرطة العام في هذا الباب – ان اللوم لا يوجه الى مدراء الشرطة العراقيين بل يقع على مديرية الشرطة العامة نفسها ، وفي ضمنها مفتشية الشرطة العامة (وهي التي تعتبر مسؤولة في أول درجة عن تحسين كفاءة الشرطة) فاذا دقق الانسان في تشكيلات مديرية الشرطة العامة الحالية لا يجد ان مفتشية الشرطة العامة قد اهتمت كما يجب في تقديم التوصيات

اللازمة باحداث تأسيسات يتمكن بواسطتها من الحصول على ضباط شرطة عراقيين مدربين تماماً . ولا يوجد الآن إلاّ مدرسة واحدة للمفوضين فقط ، ولم تحدث هذه إلاّ قبل مدة غير طويلة . أفما كان يجب — بعد ان تعلم مفتشية الشرطة العامة ان عدداً من ضباط تفتيش الشرطة البريطانيين ستنتهي عقودهم في أوقات معينة — ان توصي تلك المفتشية باجراء ما يلزم من الترتيبات لتأمين الحصول على ضباط شرطة عراقيين أكفاء. لا سيما كان يجب أن تعلم ان ضباط تفتيش الشرطة البريطانيين سوف لا تجدد عقودهم بطبيعة الحال عند انتهاء عقودهم (إلاّ اذا كانت جازمة على ان الحكومة ستجدد عقودهم ، وهذا ليس من شأنها) لذلك فاني أراني محقاً بتوجيه اللوم والعتاب على مديرية الشرطة العامة — بصورة عامة — ومفتشية الشرطة العامة — بصورة خاصة — .

فبناء على ما تقدم ، وبعد أن أخذت كل ظروف القضية بنظر الاعتبار ؛ لا أزال متمسكاً برأيي السابق ، وهو انه يجب أن لا تجدد عقود ضباط تفتيش الشرطة البريطانيين التي ستنتهي في ٣٠ مايس سنة ١٩٣٠ م، وعددهم ثمانية . وكذلك يجب ان لا تجدد عقود مأموري المركز البريطانيين التي ستنتهي في آخر كانون الاول سنة ١٩٣٠ وعددهم (   ) . وانني مقتنع من ان هذا التخفيض يمكن اجراؤه من دون أن تتأثر بصورة سيئة قيمة هيئة التفتيش البريطانية في الشرطة العامة ، وانه يمكن تأمين حسن ادارة الشرطة العمومية بالعدد الذي يبقى من ضباط التفتيش البريطانيين . وحيث اني لاحظت من مذكرتكم ان حضرتكم تعتبرون بقاء ١٢ ضابطاً من ضباط تفتيش الشرطة ضرورياً ، وان هذا العدد هو الحد الاصغر في نظركم ، فيظهر من هذا انه يوجد بعض الاختلاف في آرائنا فهل ترون أن نراجع رئيس الوزراء أو مجلس الوزراء ليكون حكماً بيننا .

فأرجو بيان ملاحظاتكم النهائية على ما تقدم في أول فرصة . واقبلوا مزيد احترامي .

الوزير

صاحب المعالي الوزير

لقد تذاكرنا بامعان في مسألة تجديد عقود ضباط تفتيش الشرطة التي سوف تنتهي في شهر مايس المقبل . وحيث لم نتمكن من التوصل الى اتفاق تام ، قررنا عرض الامر على مجلس الوزراء .

قبل أن تكتبوا معاليكم الى سكرتير مجلس الوزراء أود أن أدون آرائي على الورق لكي يعلم معالي الوزراء ما افتكره بصدد الامر .

لقد اخبرت معاليكم بأنه ولو انني – لأسباب عمومية – أرى من المستحسن تجديد عقود كافة ال (٨) عقود أرى أنه من الممكن – لاسباب اقتصادية – الاستغناء عن أربعة من هؤلاء الضباط بدون أن تمس كفاءة هيئة التفتيش بدرجة خطـــرة .

٢ – كذلك قلت لمعاليكم شفهياً بأني أعتبر هيئة قوامها ١٢ ضابطاً هي أقل ما يمكن ، اذا أريد الاستمرار على جعل المفتش مؤثر . وانني أقترح توزيع هؤلاء كما يلي : –

المقر : مفتش الشرطة العام .
نائب مفتش الشرطة العام الميجر كونتس .
نائب مفتش الشرطة العام الميجر ويلكنس .

شرطة القطار – ضابط واحد .

لواء الموصل – ضابط واحد .

لواء اربيل وكركوك – ضابط واحد .

لواء السليمانية : ضابط واحد .

لـــواء بغداد لـــواء ديالي لـــواء الكوت	ضابط واحد

لــواء الدليم لــواء الحلة لــواء كربلاء	}	ضابط واحد
لــواء الديوانية البادية الجنوبية	}	ضابط واحد
لــواء الناصرية	:	ضابط واحد
لــواء البصرة لــواء العمارة	}	ضابط واحد

٣ ـ لقد درس معاليكم هذا التوزيع بدقة ، وعلمت انكم توافقون عليه باستثنائين : ـ

أ ـ تفتكرون انه يجب أن يكون ضابط واحد للوائي الموصل وأربيل ، وضابط واحد للوائي كركوك والسليمانية ، فيكون مجموع اثنين بدلاً من ثلاثة للالوية الشمالية .

ب ـ ترون ان ضابط واحد كاف للديوانية والناصرية والبادية الجنوبية .

٤ ـ أما عن الشمال ، في لواء الموصل قوة شرطة عدد رجالها ١١٥٠ وفيه ١٤ مركز للشرطة و ٥٩ مخفر دائمي . ان مخافره منتشرة في قطعة واسعة جداً ، ويدخل فيها حدود طويلة تقابل تركية وسورية حيث تقع الحوادث على الدوام ، وحيث المواصلات الداخلية صعبة جداً . مثلاً ان تفتيش المخافر على الحدود التركية يستغرق اسابيع . هناك رؤساء عشائر أقوياء مشكوك في ولائهم ، وهناك أيضاً شيخ أحمد البارزاني ومنطقتــه ليست تحت السيطرة . من الضروري أن يكون انضباط الشرطة على سويّة عالية جداً ؛ وان ضابط تفتيش واحد يتفرغ بكل وقت بالكاد يمكنه انجاز وظائفه . كذلك في أربيل هناك انحاء جبلية نائية ، والمواصلات صعبة ، وحيث

يمكن لقوة شرطة مدربة جيداً جـداً فتنتظر أن تثبت قدمها فيهما كما وان الشيخ أحمد البارزاني خطر على هذا اللواء .

يوجد شغل كافي لأكثر من ضابط تفتيش واحد في أربيل وحده . وباضافتي كركوك على ذلك اشعر بأنني قد ذهبت الى أقصى حد ممكن اذا أريد أن يستمر التفتيش كما يرام .

في نظري ان لواء السليمانية ــ كلواء الموصل ــ يحتاج الى خدمات ضابط تفتيش واحد يخصص كل أوقاته لشؤونه . ان هذا اللواء قد أخذ السيطرة الادارية قبل مدة وجيزة نسبة . وهناك أنحاء (مثل البشدر وشيللر) لا توجد فيها ادارة ، وفي انحاء أخرى فـأن الادارة هي أكثر من الاسم بقليل فقط .

لو أخذنا الشمال برمته بنظر الاعتبار ، وكذلك موسم الاجازات انني اعتبر ان ثلاثة ضباط تفتيش هو أقل عدد ممكن .

٥ ــ نرجع الى مشكلة الجنوب . ان الاحوال في الديوانيــة ، والناصرية ، والصحراء الجنوبية ، تختلف عن غيرها ، ولكن هناك عين الاحتيــاج لتأمين ابقاء قوات الشرطة على سويّة عالية من الكفاءة ، وذلك لقيامها بمكافحة الجرائم الاعتيادية وكذلك مراقبة العشائر .

في الصحراء الجنوبية ان القوة الآلية الجسيمة سوف تحتاج الى وقت طويل الى الاهتمام الدائم من قبل ضابط تفتيش ، اذا أريد منها منع غزوات الاخوان كما ينبغي ، وقد يطلب الى ضابط التفتيش ان يقضي الاسابيع في الصحراء كما يفعل الكابتن بتلوف الآن . اذا نفذ اقتراح معاليكم سوف لا يبقى أحد ، نظراً لهذه الظروف ، لتقوم بأمور التفتيش المعتادة في الديوانية ، والناصرية ، أو أن يمد يد المساعدة اذا حدث طارىء آني .

كما بينت لكم أرى ان الناصرية تحتاج الى ضابط تفتيش واحد يخصص

كل أوقاته ، ولكن اذا حدثت وضعية غير اعتيادية في لواء الديوانية ، وفي الصحرا الجنوبية في وقت واحد ، فيمكن اذ ذاك أن يرسل ضابط التفتيش المذكور الى الديوانية موقتاً .

٦ – في النهاية أود أن أبين بأن بين الثلث والنصف من هيئة التفتيش في الشرطة يأخذون اجازة كل سنة . بموجب مشروعي أن التفتيش يقلل الى أقل حد ممكن في الصيف . ولكن حسب اقتراح معاليكم يجب أن يوقف بالمرة في بعض الالوية .

لقد نظرت بدقة في مسألة مناطق التفتيش الممكنة ، وأرى انه ليس من الانصاف بحق ضباط التفتيش أنفسهم أن يطلب إليهم أن يقوموا بتفتيشات بنطاق أوسع مما اقترحت . وانني أقدم بالكلام الى حد ان أقول بأنه اذا لم تقبل آرائي فيكون من المستحسن ترك قسم من قوة الشرطة بدون أي تفتيش تماماً . طبعاً انني لا أوصي بذلك ، ولكن أرى ان ذلك أحسن مما ان يطلب ضباط التفتيش القيام بمهمة خارجة عن وظائفهم .

٣ – قضية الهنود المستخدمين في مديرية الشرطة العامة

٢٢ كانون الثاني ١٩٣٠

– المكتب الخاص –
سري ومستعجل جداً

فخامة رئيس الوزراء

الموضوع / الموظفون الهنود المستخدمون
في ادارة الشرطة

كان من ضمن الامور التي تذاكرت بشأنها مع مستشار هذه الوزارة فيما يتعلق بتنقيص عدد الموظفين غير العراقيين ، قضية الاستغناء عن خدمات عناية الله شاه معاون ضابط جوازات السفر والاقامة ، ورئيس فرع البصرة

من الشعبة الخاصة في ادارة التحقيقات الجنائية ، والمفوضين منظور واحد ومحمد ابراهيم الموظفين في قلم طبع الاصابع في الادارة الآنفة الذكر فلم نتمكن من الوصول الى اتفاق مرضي في هذا الشأن . وقد أرسل اليّ المستشار المذكرة المرفقة صورتها المتضمنة آراءه التي تتضمن عدم امكان الاستغناء عن خدمات هؤلاء الموظفين غير العراقيين . وحيث اني لم أزل متمسكاً برأيي بلزوم الاستغناء عن خدمات عناية الله شاه ، ومحمد ابراهيم حالاً ومنظور واحد ، حالما يتم تدريب موظف عراقي في اشغاله على أن يتم ذلك قبل ١ — ٤ — ١٩٣٠ نظراً الى أن وظيفته فنية واختصاصية ، أرجو أن تتفضلوا — اذا وافقتم — باحالة هذه القضية الى مجلس الوزراء لاصدار قراره فيها واعلامي النتيجة .

وزير الداخلية

صورة الى/

حضرة مستشار وزارة الداخلية — بالاشارة الى مذكرته .

صاحب المعالي

حيث لم نتمكن من الوصول الى نتيجة عما اذا كان من المستحسن الاستمرار على استخدام كل من عناية الله شاه (معاون ضابط جوازات السفر والاقامة في البصرة ، والضابط المكلف بالشعبة الخاصة من ادارة التحقيقات الجنائية) والمفوضين منظور واحد ، ومحمد ابراهيم (في مكتب طبع الاصابع) لقد اتفقنا على عرض قضيتهم على مجلس الوزراء .

أود أن يعلم اصحاب المعالي الوزراء الاسباب التي أدت الى توصياتي ، وأشعر اني لا يمكنني أن أفعل أحسن من ان أرسل مذكرة وضعها الميجر ويلكنس ، والتي يوافق عليها مفتش الشرطة العام واناكل الموافقة .

مستشار وزارة الداخلية

مذكرة وضعها الميجر ويلكنس

عناية الله شاه :

انه في الوقت الحاضر مفوض شرطة من الدرجة الثانية على ملاك الشرطة الاعتيادي . كذلك يتقلد وظيفة معاون ضابط جوازات السفر والاقامة في البصرة ، ووظيفة رئيس الشعبة الخاصة في البصرة في ادارة التحقيقات الجنائية .

ان معظم المسافرين بطريق البصرة هم من الهنود ، كما وان نوتية أكثرية البواخر التي تأتي الى ميناء البصرة هو هنود أيضاً ، ولذا فمن الضروري – من وجهة نظر البوليس ومن الوجهة العامة – أن يكون الضابط الذي يتعاطى معهم ملماً باللغات والعادات الهندية ، وكذلك باللغة الانكليزية إلماماً تاماً . أما عن أشغاله العامة المتعلقة بأمور ادارة التحقيقات الجنائية فانه خبير في التحقيق ، ويعزى اليه اكتشاف كافة الجرائم المهمة التي وقعت في البصرة ؛ وألفت نظركم بصورة خاصة الى القضايا الآتية :

قضية القتل في رصيف العشار ، قضايا القتل والسرقة في التنومة ، واختلاسات عديدة في الكمارك ، وقضية قتل ميكانيكي طيارة السركو بهام ، والنجاح في هذه القضية ادى الى اعجاب العالم الخارجي بكفائة شرطة العراق. انه من الضروري يكون ضابط شرطة له معلومات خاصة في البصرة نظراً الى جسامة عدد الطائفتين الانكليزية والهندية فيها . لا يمكنني ان اقترح تبديله في الوقت الحاضر .

ليس هناك شخص لا يمكن الاستغناء عنه ، ولكن من رأيي ان الحكومة لا تفعل الصحيح اذا اخرجته .

المفوّض منظور واحد ، والمفوض محمد ابراهيم :

ان كل من الضابطين المذكورين خبير في فن طبع الاصابع . أخذت خدمات المفوض منظور واحد من مكتب طبع الاصابع في شرطة بنجاب

(فيلور) وأخذت خدمات المفوض ابراهيم محمد من ادارة نائب تفتيش الشرطة العام لادارة التحقيقات الجنائية في مقاطعة السند (كراچي) للأول خبرة سابقة تبلغ الـ ١٤ سنة ، والثاني الـ ٩ سنوات .

منذ تأسيس الحكومة العراقية الحاضرة كان يؤتي بالموظفين العراقيين لتدريبهم في قلم طبع الاصابع ليصبحوا خبيرين . في أول الامر كان يفتكر ان مدة خمس سنوات تكون كافية لايصالهم الى السوية المطلوبة ولكن اتضح بعدئذ بأن هذا التقدير كان قليلاً ، لأنه ولو ان المفوضين الذين يشتغلون الآن في مكتب قلم الاصابع ، لا زالوا يتقدمون في العمل ، ويقومون بالاشغال الاعتيادية . الا انه بعد التدقيق والفحص الزائد جداً ، أمكن وقوع أغلاط خطرة في معرفة الأشخاص الذين سبقت لهم محكوميات . أما من جهة معرفة الاشخاص من بصمات الاصابع وغيرها التي يتركونها في أماكن الجرم ، فانهم في الوقت غير لا يمكنهم اعطاء الاجازة في هذا الشأن مما يصبح الاعتماد عليهـــا .

لاجل اعطاء (بينة خبير) من هذا النوع من الضروري جداً ان نقدم اخصائيين مختلفين بوسع كل منهما تقديم بينة مستقلة في الرد على المناقشات الشديدة التي يكونون فيما يتعلق بآرائهم . ان المحاكم المدنية والجزائية في العراق تعتمد في الوقت الحاضر اعتماداً كلياً على شهاداتهم في طبع الاصابع ، ولكن غلطة واحدة تهدم كل هذا الاعتماد الذي هو ثمرة جهود استغرقت وقتاً طويلاً . كما وان سوف لا يهتم به أي قلم طبع أصابع تابع لادارة جنسية .

لقد أدى هذا القلم أعمالاً مستحسنة جداً في اكتشاف الجرائم بواسطة طبع الاصابع وغير ذلك . فمن هذه الوجهة فانه لا يعد متأخراً عن المؤسسات الاخرى العظيمة من نوعه .

أود أن أذكر شيء ، وذلك بدون ان أتطرق الى تفاصيل ومعلومات كثيرة عن أصول الاشغال من هذا النوع . وذلك ان حرية الشخص ، وعلى

الاكثر حياته تكون احياناً متوقفة على الآراء التي يدلي بها الى المحاكم الخبيرين بطبع الاصابع ، وعلى الشهادات التي يصدرها مكتب طبع الاصابع ويجوز أن تشبه علاقة طبع الاصابع في الشرطة كعلاقة المختبر السريري في ادارة الصحـــة .

اذا كان في النية أن يستمر على منزلته التي تساوي المصروفات والجهود التي بذلت في سبيل تحسينه منذ أن تأسس نادي أن يستمر ايضاً على اصدار قرارات لا يمكن تخطئتها ، وان مثل هذه القرارات لا يمكن اصدارها إلا اذا المكتب تحت رئاسة اختصاصيين . واذا ترك المكتب بدون هؤلاء فانني أتأسف لان أتمكن من المسؤولية على القرارات والتقارير الصادرة منه .

أزيد على ما تقدم انه وان كنت أنا مدرب تدريباً كاملاً في أصول طبع الاصابع ، وسبقت لي خدمة ٢١ سنة في وظائف الشرطة العامـــة ، ولكن بالرغم من ذلك لا أرى نفسي خبيراً ، مع انه بوسعي تدقيق اشغال الخبيرين . لربما تجدون هذه الملاحظة غريبة ، ولكن اختباري ، وأظن ان ضباط الشرطة الآخرين يؤيدونني في ذلك ، دلّ على ان هناك شيئاً غريباً في تكوين اخلاق الهنود . وذلك انهم بواسطة مقدرتهم على الاهتمام بدقة زائدة الى التفاصيل يكونون من الخبيرين الناجحين في فنّي طبع الاصابع ، ولكني مع الاسف إن خبرتي بالعراقيين أظهرت لي بأن في معظم الاحوال انهم لا يملكون هذه الميزة أو على الاقل انها ليست متقدمة فيهم .

في باديء الامر ان كافة موظفي قلم طبع الاصابع كانوا من الهنود ، ولكن بعد الفشل في ميزات متعددة أمكني تدريب عدداً كافياً من العراقيين ، وأصبح بذلك اعادة كافة هؤلاء الهنود ما عدا الباقين منهم أمراً متيسراً .

اذا اقتضى تنفيذ الاقتراح — فضلاً عن مسألة الكفاءة — ان عدد الموظفين الحاليين سوف لا يكون كافياً ، ويترتب على ذلك تدريب أشخاص في وظائف الآخرين الذين سوف يخلفون الهنود .

ان هذان الهنديان فيما يتدرب موظفي قلم طبع الاصابع من العراقي
بنجاح كما وانه قد جرى تدريب ما يقارب الـ ٥٠ شخص من أفراد وضبا
– علاوة على كافة مفوضي الشرطة الذين يدرسون في مدرسة الشرطة – ء
أصول طبع الاصابع . وبهذه الصورة فقط أمكن اعداد قيود صحيحـ
للمجرمين المحكوم عليهم . في النهاية أرجو ان تتفضلوا بتوضيح الوضـ
وبنتائجها الى صاحب المعالي الوزير ، وان تسجلوا على رأي الاكيد . وهـ
وان الوقت لم يحن بعد للاستغناء عن هذين الخبيرين وانه اذا تقرر نهائيـ
الاستغناء عنهما فانني أرجو بكل احترام عفوي عن المسؤولية عن صحة ك
قرار أو شهادة تصدر من قلم طبع الاصابع ، كما وانني سوف لا أتمكن مـ
التوقيع مع راحة الوجدان – على شهادات الضباط الذين لا اعتماد لي عليهم
كذلك يجب اخبار كافة المحاكم وأقلام طبع الاصابع الاجنبية عن الاستغـ
عن الخبيرين الاكفاء ليكونوا على علم من مقدار الاعتماد الذي يجب أن تضع
في أعمال قلم طبع الاصابع هنا .

في الحقيقة تصبح اشغال قلم طبع الاصابع منحصرة في تصنيف أورا
المحكومين ، وتقديم التقارير على محكوميات الاشخاص السابقة ، وكذلـ
يضطر القلم بصورة أكيدة الى ان يرفض فحص المستندات والقيود وبصمات
الاصابع التي يترك أثرها الجناة ، وكذلك تصاوير تلك البصمات وتكبيرا
وكافة الأعمال الفنية التي كان يقوم بها الخبيرين الهنود من قبل .

في مجلس الوزراء

اجتمع مجلس الوزراء وحضر مستشار وزارة الداخلية الجلسة التي طرحـ
فيها القضايا الثلاث المذكورة أعلاه . وبعد أن تلى السكرتير نصوص الوثا
المذكورة ، استمع المجلس الى افادة المستشار فاذا هي لا تختلف عما ورد
كتاباته . ولما تأيد لرئيس الوزراء اصراري على وجهة نظري المدونة في الوثا

التي تليت ، أذن للمستشار بمغادرة الجلسة ، وقرر تأييد وجهة نظري . ولما كانت مقررات مجلس الوزراء لا توضع موضع التنفيذ إلا بعد أن يصادق الملك عليها ، وكانت هذه المصادقة مشروطة بموافقة المعتمد السامي عليها ، فقد طلب المعتمد الى الملك أن يوقف موافقته على المقررات ، موضوعة البحث ، وهكذا تأزم الوضع وبدأت آثار الاصطدام تظهر للعيان فاضطرت الوزارة الى ان تتقدم بكتاب استقالتها الى الملك في التاسع من آذار ١٩٣٠ وفيما يلي نص كتاب الاستقالة وجواب الملك الصادر بقبول هذه الاستقالة في الحادي عشر من الشهر المذكور .

بغداد في ٩ آذار سنة ١٩٣٠

سيدي صاحب الجلالة

تعلمون جلالتكم ان حزب التقدم الذي هو حزب الاكثرية في مجلس الامة ، مشهور عنه ان خطته في معالجة شؤون الدولة مبنية على أساس التفاهم والتآزر مع رجال حليفتنا حكومة بريطانيا العظمى . وقد سار على خطته هذه من دون أي انحراف أو شذوذ عنها ، جاعلاً له هدفاً واحداً وهو اعلاء شأن هذه البلاد مادياً وأدبياً حتى تصل الى المكانة التي تستطيع أن تتبوأ بها مركزاً لائقاً بين الامم ، وباذلاً في نفس الوقت جهده لتوثيق عرى الصداقة والتحالف مع بريطانيا العظمى ، لاعتقاده ان استمرار هذا التحالف مما تتطلبه مصالح البلدين المشتركة .

ان هذه الوزارة والوزارات السابقة التي تنتمي الى حزب التقدم ، راعت سياسة الحزب بحذافيرها ، واتبعت مبادئه بتمامها رغماً عما كان يوجه اليها من الانتقادات المرة ، واتهامها بالاستسلام لمشيئة الموظفين البريطانيين ، سواء كان في مجلس الامة أم على صفحات الصحف ، ولكنها لم تعبأ كثيراً بمثل الانتقادات والاعتراضات لاعتقادها ان السياسة التي تنتهجها هي خير ما يمكن أن تؤدي الى رقي البلاد ووصولها الى الهدف الاسمى الذي نبتغيه .

ففي سنة ١٩٢٨ عندما حان موعد مطالبة الحليفة ببعض الحقوق التي نصت عليها المعاهدات المعقودة بيننا ، كطلب ترشيح العراق للدخول في عصبة الأمم ، وتعديل الاتفاقيتين : العسكرية والمالية ، أخذ حزب التقدم يهتم اهتماماً خاصاً بالمفاوضات التي شرع بها في هذا الصدد . وقد كان قوي الامل بأن الحليفة لن تتأخر عن اجابة العراق الى مطالبه المشروعة المؤيدة بالمعاهدات والوعود ، وان النتائج المرضية التي ستنجم عن هذه المفاوضات ستتيح للحزب فرصة مناسبة لدحض انتقادات المتطرفين ، وللبرهان على السياسة الرشيـــدة التي التي اختطها الحزب لنفسه . غير انه لما باءت المفاوضات بالفشل ، استولى على الحزب بأس شديد فلم ير مندوحة من الاصرار على التمسك بالاقتراحات التي وضعتها الوزارة آنئذ ، وكان من جراء ذلك اضطرار المرحوم عبد المحسن بك الى تقديم استقالته .

على ان الحكومة العراقية ما فتئت تنتهز الفرص للتدليل على صحة وجهة نظرها ، وأحقية مطاليبها . وعندما عين المرحوم السر جلبرت كلايتن معتمداً سامياً ، أعيدت المفاوضات معه ، وكان من نتائج التوصيات التي قدمها الى حكومته ان صرحت حكومة صاحب الجلالة البريطانية بعزمها على ترشيح العراق للدخول في عصبة الامم في سنة ١٩٣٢ من دون قيد وشرط ، وعلى الدخول في المذاكرة لعقد معاهدة جديدة على أساس الاقتراحات للاتفـــاق الانكليزي – المصري لتنظيم العلاقات بين البلدين بعد ذلك التأريخ الامر الذي أوجب الارتياح للشعب العراقي ، وللحزب واركانه ، مما حدا بالمرحوم عبد المحسن بك وزملائه لقبول تحمل المسؤولية التي أمرتم بها جلالتكم .

وبعد اعلان هذا التصريح ، قام المرحوم عبد المحسن بك السعدون بتأليف الوزارة بشروط وضعها مع زملائه في منهاج الوزارة ، وهذه تنطوي على اتخاذ بعض التدابير التي من شأنها أن تجعل الحكومة العراقية متولية المسؤولية التامة عن ادارة المملكة خلال الفترة القصيرة لحين دخولها الى عصبة الامم . وكان المرحوم وزملاؤه يعلمون جيداً ان المستشارين البريطانيين قد أطلعوا على

المنهاج المذكور ، كما انه عرض على المعتمدين الساميين بالوكالة آنئذ فلم يبديا ملاحظة عليه . وكانت الوزارة تعتقد أيضاً ان مساعدينا ومعاونينا من الموظفين البريطانيين شاعرون بنفس الشعور الذي تشعر به الحكومة العراقية ، وانهم سيساعدونها على تنفيذ التدابير التي وضعتها لدور الانتقال . إلاّ ان الوزارة ما كادت تشرع في العمل حتى صادفت صعوبات ، وجابهت مشاكل عديدة مما جعل رئيسها المرحوم عبد المحسن بك يشعر بيأس عظيم حمله على الانتحار .

وعندما صدرت ارادة جلالتكم بتأليف الوزارة الحاضرة ، لبيت أنـــا وزملائي ، وكلنا من أعضاء الوزارة السابقة ، نداء جلالتكم حالاً رغبة منا في تسكين الخواطر وتطمين الافكار التي كانت قلقة جداً على أثر حادثة الانتحار المعلومة . وقد بسطنا لجلالتكم بالكتاب المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩ موقف الوزارة بالنسبة الى الحالة السائدة آنئذ ، وعرضنا اننا عازمون على تطبيق منهاج الوزارة السابقة .

وعلى هذا الاساس ، وبهذه الروح أخذنا نعالج شؤون الدولة . وعندما وضعت تخمينات ميزانية السنة ١٩٣٠ المالية موضع البحث ، وعمدنا الى تنظيمها وفقاً للمنهاج المذكور ، جابهنا نفس الصعوبات التي جابهتها وزارة المرحوم عبد المحسن بك ، فعرضنا على جلالتكم بالكتاب المؤرخ في ١٠ شباط سنة ١٩٣٠ انه يستحيل علينا الاستمرار على العمل تحت مثل هذه الظروف . ولكن الارشادات الثمينة التي زودتمونا بها جلالتكم آنئذ ، والتصريحات التي فاه بها فخامة المعتمد السامي فيما يتعلق باستعداده للنظر بعطف في جميع الاقتراحات التي تضعها الوزارة ، كانت مشجعاً لنا للمثابرة على العمل .

تعلمون جلالتكم ان تشكيلات الدولة في الحال الحاضر ، والنفقات التي تتطلبها هذه التشكيلات ، هي أكثر مما تستطيع ان تتحمله موارد البلاد المالية ، ولذلك كان اهتمام الوزارة موجهاً بصورة خاصة الى تنقيص النفقات على قدر الامكان ، ومن دون إخلال بمبدأ انطباق الادارة على ادارة حكومة راقية .

وفضلاً عن هذا السبب الذي حـدا بالوزارة الى اجراء بعض التنقيص في المصروفات ، يوجد هناك عامل آخر مهم ، وهو الازمة الاقتصادية المستحكمة حلقاتها في البلاد ، والتي كان من نتائجها ان حصل في جباية الواردات المخمنة للسنة ١٩٢٩ المالية عجز يقرب من عشرين لكاً من الربيات في نهاية الشهر الماضي . فلأجل ان تحتاط الحكومة لما ينجم عن استمرار هذه الازمـة ، والاخطار التي تلازمها ، واذا ساعد الحظ بانتهاء هذه الازمة من غير ان يؤثر على منابع الدولة ، وبقي لديها شيء من المال ، تقوم حينئذ بما تتطلبه البلاد من الامور النافعة . ولذلك رأت الحكومة ان هناك ضرورة مبرمة تقضي بتنقيح المصروفات ، وتخفيف أعبائها عن كاهل الميزانية ، ولذلك تحرّت سبل الاقتصاد . وبعد التأمل والتدقيق قررت اتخاذ بعض التدابير للتوصل الى هذا الغرض . غير ان هذه المقررات قد جابهت معارضة شديدة مـن جانب الاستشارة الموجودة في العراق ، بالرغم من التصريحات الواردة أخيراً من جانب الحكومة البريطانية بلزوم العمل على تولي العراقيين المسؤولية بصورة حقيقية ، كما ان المخابرات المتعلقة بالمذاكرة في الاقتراحات الجديدة للمعاهدة ، وحسم القضايا المعلقة كالسكك الحديدية ، والميناء ، وغيرها لم تسفر عن نتيجة ما ، وعلاوة على ذلك فقد أوقف قسم من قرارات مجلس الوزراء فيما يتعلق بتخمينات الميزانية مما أدى الى تأخير عرضها على مجلس الامة ، بالرغم من انقضاء مدة اجتماع المجلس الحالي وشطر من مدة التمديد . ورغماً عن المذاكرات والمخابرات التي جرت بين الحكومة وفخامة المعتمد السامي من جهة ، وبين جلالتكم وفخامته من جهة أخرى ، لا تزال الحالة كما هي عليه . ولم يحصل تقدم محسوس .

وبصفتي رئيس الحكومة أرى من واجبي ان ألفت نظر جلالتكم الى وخامة الحالة الاقتصادية الحاضرة ، وما قد تجره على البلاد من النكبات اذا لم تعالج معالجة فعالة ، ولا أظنني مخطئاً اذا قلت انه من المؤكد ان تضطرنا الظروف الى اجراء تخفيضات أخرى أكبر شأناً ، وأكثر أهمية مما وقـع

وأعتقد تمام الاعتقاد انه ليس بالامكان معالجة هذه الازمة ، وإمرارها بصورة لا تؤثر تأثيراً خطراً على البلاد ما لم تكن روح التفاهم والتضامن الودي سائدة بين الحكومة العراقية وبين الهيأة الاستشارية البريطانية الموجودة في العراق الامر الذي ترغب به الحكومة كل الرغبة .

فبالنظر الى ما تقدم من المعروضات لا يسع الوزارة أن تستمر على تحمل المسؤولية تحت هذه الشروط ، وعليه اتقدم الى جلالتكم برجاء اعفائي من الخدمة التي أمرتم بقيامي بها ، والتفضل بقبول استقالتي .

انتهز هذه الفرصة لأعرب لجلالتكم باسمي . وبالنيابة عن زملائي ، عن مزيد شكرنا للثقة والعطف اللذين أوليتمونا اياهما طيلة مدة تضلعنا باعباء الحكم ونبتهل الى الله تعالى أن يطيل بقاء جلالتكم .

العبد المخلص

التوقيع : ناجي السويدي

رئيس الوزراء

البـــلاط الملكي

الديـــوان

بغداد في ١١ آذار ١٩٣٠

عزيزي ناجي السويدي

أخذت كتابكم المؤرخ في ٩ آذار ١٩٣٠ المتضمن تقديم استقالتكم من منصب رئاسة مجلس الوزراء . لا يسعني في موقفي الحاضر إلا ان أعزب لكم ولزملائكم عن تقديري العظيم للمساعدات الثمينة التي أديتموها لي وللبلاد مدة اضطلاعكم بمسؤولية الحكم ، ويؤسفني جداً أن أحرم من مساعيكم في مثل هذه الظروف التي تتطلب أكبر الجهود . هذا واني أؤمل بأن تداوموا على تدوير شؤون الدولة موقتاً لحينما تتألف الوزارة الجديدة .

فيصـــل

النفاق بعد استقالة الوزارة

بعد استقالة وزارة ناجي السويدي بيوم واحد ، كتب المعتمد السامي الى رئيس الوزراء المستقيل كتاباً مليئاً بعبارات الرياء ، التي اشتهر بها الدبلوماسيون البريطانيون ، ورفق كتابه بصورة كتاب بعث به الى الملك فيصل برقم آر ـ أو ـ ٧٣ وتاريخ ١١ آذار ١٩٣٠ وهو الكتاب الذي يعلن فيه سروره لقبول الملك استقالة الوزارة ، وليؤكد فيه (رغبته الخاصة في التعاون مع الملك والوزارة الجديدة التي ستؤلف بروح الصداقة لتتمكن من تحقيق غرض الطرفين المشتركة ، وادخال العراق في عصبة الامم في ١٩٣٢) ولما كان الكتابان المذكوران لا يخلوان من بعض المعلومات الطريفة ، وأساليب الخداع المرصوفة ، فقد رأيت من المناسب ان أثبت نصيهما فيما يلي : ـ

عزيزي رئيس الوزراء

يؤسفني جداً ان اعلم ان فخامتكم رفعتم استقالتكم الى صاحب الجلالة ولكني سعيد بأن علاقاتنا الشخصية ، مهما كان هناك من خلاف على الامور الرسمية ، كانت ولا تزال ودية تماماً . واني متأكد من انها ستظل كذلك . وحيث ان استقالة فخامتكم منعتني من الاجابة على كتابكم الاخير المرقم ٨٠٢ والمؤرخ في ٧ مارت ١٩٣٠ فاني أربط نسخة من كتاب أرسلته الى صاحب الجلالة في نفس الموضوع .

أرجو أن تقبلوا تشكراتي للطف والمجاملة المتناهيتين اللذين أظهرتموها فخامتكم نحوي خلال المدة التي قضيتها في العراق . ويؤسفني جداً ان علاقاتنا الرسمية ـ حسبما يظهر ـ قد وصلت الى هذه النهاية مع تقديم تمنياتي الحسنة .

المخلص : ف . هـ . همفريز

فخامة ناجي باشا السويدي ـ رئيس مجلس الوزراء ـ بغداد .

وهذا نص الكتاب الذي بعث به المعتمد السامي الى الملك فيصل حول استقالة السويدي .

دار الاعتماد — بغداد

التاريخ ١١ آذار ١٩٣٠ .
الرقم — ار . أو ٧٣ .

يا صاحب الجلالة :

اني ممتن جداً من جلالتكم لكتابكم السري المؤرخ في ١١ آذار ١٩٣٠ الذي تخبروني فيه بأنكم قبلتم باستقالة الوزارة ، وطلبتم اليها الاستمرار موقتاً في ادارة شؤون الدولة ، ريثما تؤلف وزارة جديدة .

سبق لي أن أخبرت جلالتكم بأني آسف جداً لأن يقرر اعضاء الوزارة الحاضرة ، الذين كنت اشتغل معهم على كمال المودة ، عدم استطاعتهم البقاء في سدة الحكم . وبما اني لم أقدر على الرد على كتاب فخامة رئيس الوزراء المرقم ٨٠٢ والمؤرخ في ٧ آذار قبل أن يستقيل ، فقد تضمن هذا الكتاب نقطة أو نقطتين أرغب أن ابدي ملاحظاتي عليهما .

اولاً : ان السر روبرت بروك — بوبهام ، اخبرني انه سعى في ايلول الماضي ، عندما كان معتمداً سامياً بالوكالة ، ليبين الى الحكومة العراقية ، بصورة صريحة ، انه يعترض على ادخال اقتراح في منهاج الوزارة الجديدة بتخفيض عدد المفتشين البريطانيين . وقد تبين لي انه قدم نفس الاعتراض من قبل المستر ادمونس ، في ٨ أيلول الى صاحبي الفخامة المرحوم السر عبد المحسن بك وناجي باشا السويدي . وقد أبديا بحسب مذكرة دونت يومئذ (انهما وافقا على حذف كل ما يتعلق بالمفتشين الاداريين) فعليه لا يصح لرئيس الوزراء ان يقول : ان وكيل المعتمد السامي قبل بهذا القسم من المنهاج .

النقطة الثانية : يقول فخامته في كتابه ان الحكومة العراقية ، أعلنت عن

رغبتها في الشروع في المذاكرات التمهيدية حول المفتشين الاداريين التي كنت أطلبهـــا .

ان فخامته رفض . على عكس ذلك ، اقتراحاتي المكررة بأن نبحث الاقتراح مقدماً بحسب أهميته ، وجعلني أمام أمر واقع ، عندما أصدر مجلس الوزراء قراراً يتضمن انهاء خدمات خمسة مفتشين اداريين في نهاية السنة المالية المقبلة . يدعي فخامته على ما يظهر ان نصيحتي في الامور التي من هذا القبيل انما يجب تقديمها بعد أن يتخذ قرار من قبل المجلس ، مع انه في الفقرة الاخيرة من كتابه ، التي لم أفهمها تماماً ، يستنكر على ما يظهر حتى قبول هذه الاصول في القضية الحاضرة .

لقد كانت خطتي الخاصة من الأول الى الآخر ان اجتنب بواسطة المذاكرات والاتفاق مقدماً ، الضرورة المحتملة التي تدعو الى التماس جلالتكم الامساك عن الموافقة على قـــرار سبق اتخاذه من قبل مجلس الوزراء ، لاني شعرت بأن هذه الطريقة تمهد سبيل العمل ، ولكن افهم ان النقطة الحقيقية ، التي يدور عليها الخلاف ، هي ادعاء الحكومة العراقية بأنها حرة في انهـــاء خدمات جميع الموظفين البريطانيين ، بدون اجراء المذاكرة عنها مقدماً مع المعتمد السامي . ومعنى ذلك ان الخلاف الذي حدث في الرأي ، انما هـــو خلاف مبدأ ، وليست له علاقة بمسألة استبقاء بضعة موظفين .

ان كون الادعاء المسرود من قبل الحكومة العراقية – اذا فهمته على الوجه الصحيح – يشكل حادثة جديدة ، لا تنطبق على الاصول السابقة ، تؤيده هذه الحقيقة هي : ان فخامته وافق في ١٩ شباط على أن يدرج في الكتاب الذي وجهته الى رؤساء الهيأة التفتيشية البريطانية الجملة الآتية : –

(إني وصاحب الجلالة متفقان تماماً في أن تبقى مسألة عدد الموظفين البريطانيين ، الذين يراد استخدامهم في الحكومة العراقية ، من الامور المهمة المشار اليها في المادة ٤ من معاهدة التحالف ، وستبقى موضع التعاون الوثيق بيننـــا) .

أثق انه لم تكن لتحدث أية صعوبة من هذه الصعوبات ، لو قبلت الحكومة العراقية بادعائي بأن مسألة تخفيض عدد المفتشين الاداريين ، وسائر الموظفين الاخصائيين الاجانب ليست في الاصل مسألة مالية يمكن الحكم فيها حكماً عرفياً ، بقرار يتعلق بالميزانية ، وانما هي مسألة سياسية وادارية في الدرجة الاولى من الاهمية ، ينبغي معالجتها على ضوء سياسة انتقال المسؤولية التدريجي الى العراقيين ، وتتوقع حكومة صاحب الجلالة البريطانية استشارة المعتمد السامي فيهـــا .

ستلاحظون جلالتكم اني لم أتمكن بعد من ابداء رأيي في التخفيضات المقترحة ، لاني لم أعط فرصة لبحثها ، بحسب ما تستحقه من العناية ، افهمني فخامة ناجي باشا السويدي انه اذا لم يقبل قرار الوزارة ، القاضي بالاستغناء عن خدمات خمسة مفتشين اداريين في بداية السنة المالية المقبلة ، بلا قيد وشرط ، تضطر الوزارة الى تقديم استقالتها . وأفهمتموني جلالتـــكم في الاجتماع الذي جرى بيننا ليلة أمس ، بأن الوزارة لا زالت في هذا الموقف . اثق انه اذا لم يزل يستحيل ايجاد طريقة للخروج من هذا المأزق ، سيوجد سبيل الى تأليف وزارة جديدة ، بدون تأخير ، تعمل بالتعاون التام مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية لمصلحة الشعب العراقي .

أؤكد لجلالتكم اني أرغب خالص الرغبة في التعاون مع جلالتكم ، والوزارة التي يمكن تأليفها ، بروح الصداقة والصراحة ، لنتمكن من تحقيق غرضنا المشترك ، وادخال العراق في عصبة الامم في سنة ١٩٣٢ .

ف ــ هـ . همفريز

بعد استقالة الوزارة

كان المعتمد السامي قد طلب إلى الملك في كتابه المرسل إليه في ١٠ آذار ١٩٣٠م أن تؤلف الوزارة الجديدة من عناصر تفهم الأغراض المشتركة .

وبالأصح تفهم أغراض الحكومة البريطانية ، ومستعدة للتفاهم معها . وقد تألفت الوزارة المنشودة فعلا برئاسة السيد نوري السعيد في ٢٣ آذار ١٩٣٠ م ، واشترك فيها كافة الضباط الذين اشتركوا في (الثورة العربية الكبرى) فيما عدا وزير المعارف الحاج عبد الحسين الجلبي الذي لم يشترك في تلك الثورة .

وفي الجلسة التي عقدها المجلس النيابي في ١٣ آذار ١٩٣٠م ألقى رئيس الوزراء المستقيل السيد ناجي السويدي بياناً مسهباً عن أسباب استقالة وزارته ، وحقيقة السياسة البريطانية في العراق ، ورفع الستار عن خفايا كثيرة ، كما أوضح كيفية تأليف (الوزارة السعدونية الثالثة) والجهود التي بذلتها لتعديل المعاهدة العراقية – البريطانية وفق الأسس التي أقرّها المجلس التأسيسي في عام ١٩٢٤م وكيف أن الجهود فشلت واضطرت الوزارة للاستقالة . ثم أشار إلى كيفية تأليف الوزارة السعدونية الرابعة ، والآمال التي كانت تعقدها على الأسس الجديدة التي ألمحت بريطانية إليها لتأمين دخول العراق في عصبة الأمم عام ١٩٣٢م ، وكيف أخفقت في ذلك أيضاً .

ثم نهض السيد ياسين الهاشمي وألقى خطاباً جريئاً فضح فيه السياسة البريطانية وقال : ان الموظفين البريطانيين هم الذين يحكمون العراق حكماً كيفياً لايستند إلى معاهدة ، وقد لا ترضى بحكمهم حكومتهم . ثم أشار إلى ما قاله السعدون في حفلة استيزاره للمرة الرابعة بانه لا يحق للموظفين البريطانيين أن يتجاوزوا حدود صلاحياتهم ، ولا يتجاوزوا على سلطات الوزراء العراقيين ، ولكن هؤلاء تجاوزوا الصلاحيات ، واستهانوا حتى بالسعدون نفسه . وختم خطابه قائلاً : بدأ الجانب البريطاني في اللفّ والدوران على عادته ، وأسمعنا البيانات المتناقضة ، والطلب أن تجري المحادثات بطريقة المكاتبة ، والقصد منها إطالة الزمن حتى وجدنا وفهمنا أن صلاتنا مع بريطانيا ليست مبنيّة على أسس أيّ معاهدة ، بل هي مبنية على أسس مواد غير مكتوبة لكنه يجب على العراق أن يعترف بها ، وتأكدنا من أن من بيدهم السلطة من الانكليز في العراق آراؤهم هي المعاهدة . أما آراء الحكومة البريطانية فغير معترف بها .

المظاهرات الصاخبة

كان وقع استقالة وزارة السيد ناجي السويدي شديداً على النفوس لأن الشعب كان قد عقد على هذه الوزارة الآمال الجسام ، ولأنه أكبر تضحية السعدون الذي فضح الأسرار ، وجعل الناس يفتحون عيونهم على الواقع المرير ، ولهذا تقرّر إظهار السخط العام على سياسة التمويه والتضليل التي درّج الانكليز عليها في العراق ، وذلك بإقامة مظاهرة عامة في بغداد تشترك فيها وفود من الألوية ، وتبتدىء من جامع الحيدرخانه بعد الفراغ من أداء فريضة الجمعة ، وذلك في الحادي والعشرين من شهر آذار وذلك قبل تأليف وزارة نوري السعيد بيومين . وكنت على علم بأسماء الوزراء الذين سيشتركون في الوزارة الجديـــدة ، كما كنت أعلم بأن متصرف لواء بغداد السيد جميل المدفعي سيكون أحد هـــؤلاء الوزراء ، ولما علم الملك بأمر هذه المظاهرات فزع وارتاع ، وطلب حضوري لمقابلته بصفة كوني ما أزال وزير الداخلية المسؤول عن الأمن والنظام ، وإن كانت الوزارة قد استقالت . فلما حضرت مجلسه سألني عن التدابير الواجب اتخاذها ازاء هذه المظاهرات ، فأجبته ان على الحكومة أن لا تسمح بمنع قيامها لأني أخشى أن يؤول مثل هذا التدبير إلى الاصطدام بين الشرطة والأهلين ، وقد يؤدي ذلك إلى وقوع ضحايا بين الطرفين . وإذا رأى جلالتكم وجوب هذا القمع فيمكن استدعاء متصرف لواء بغداد وتكليفه بالقيام بهذه المهمة ، ولا سيما هو مرشحكم لاشغال وزارة الداخلية في الوزارة الجديدة . فكّر الملك في هذا الجواب ثم قال : إذا كنت تعهدت أنت بأن لا يقع أي حادث فإني أترك الأمر إليك .

لقد جرت المظاهرة في وقتها المحدد بكل هدوء ونظام ، وكنت أشرف عليها من نافذة في إحدى غرف سوق الأمانة ، المقابل لجامع الحيدرخانه ، وقد اشترك معي في هـــذا الإشراف السيد ياسين الهاشمي ، إذ كان حزبه مشتركاً فيها ، فلما انتهت المظاهرة بعد إلقاء الخطب الحماسية داخل الجامع ،

قصدت البلاط الملكي فوجدت الملك فيصل وأخاه الملك علي يتسقّطان الأخبار . فلما أخبرتهما بأن كل شيء قد تم على ما يرام ، ولم يحدث ما يكدر النظام فيما عدا الهوسات والشتائم ضد الانكليز وأعوانهم ، ابتسما و تاحا لهذه النتيجة وهكذا أسدل الستار على فصل من فصول تاريخ العراق الحديث ، ليستقبل فصلاً جديداً فيه المدّ نحو الاستقلال حيناً ، والجزر عنه حيناً آخر ، حتى قامت ثورة ١٤ تموز المباركة لتقضي على السيطرة البريطانية وأعوان الاستعمار قضاء نهائياً .

وزير مفوض في تركية

الاستعداد للسفر :

بعد أن صدرت الإرادة الملكية في أول تموز ١٩٣٠م ، بحل مجلس النواب وانتخاب مجلس جديد ، زارني السيد ياسين الهاشمي وسألني عما إذا كنت سأرشح نفسي للنيابة في المجلس القادم ، وعما إذا كنت سأوافق على المعاهدة الجديدة التي أعلن السيد نوري السعيد نصوصها ، فأجبته أن ليس في نيتي ترشيح نفسي للنيابة ، ولست موافقاً على المعاهدة موضوعة البحث . فردّ عليّ انه يعرف وضعي المالي الضعيف ، واني مسؤول عن إعالة عائلة كبيرة ، وانه يعتقد أن البلاد ما تزال في حاجة إلى خدمات أمثالي . ثم سألني عما إذا كنت أفضل العودة إلى الإدارة فأجبته بالرفض طبعاً ، وعندها قال : ما رأيك في إحدى المفوضيات في الخارج ؟ فتأملت هذا السؤال وأجبت عليه نعم قد أقبل إذا وقع مثل هذا التكليف ، وإذا بي أفهم — بعد بضعة أيام — بأن الحكومة التركية وافقت على تعييني وزيراً مفوضاً للعراق لديها ، ولما زرت السيد جعفر العسكري ، وكان وكيلاً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية ، لأشكره على الثقة التي وضعتها الوزارة فيّ ولأبلغه موافقتي النهائية ، تلقيت كتاب التعيين مع الإرادة الملكية ، وهذا نصهما :

الرقـــم – ٢٥٨٠
التاريخ في ١٣ – ١٤ آب سنة ١٩٣٠م

معالي ناجي بك آل شوكت باشا

يسرّني أن أبلغكم بصدور الإرادة الملكية بتعيين معاليكم مندوباً فـــوق العادة ، ووزيراً مفوضاً لدى فخامة رئيس الجمهورية التركية ، وفي طيه أقدم صورة مصدّقة منها .

إن الراتب المخصص لهذا المنصب هو ١٦٠٠ ربية شهرياً مع مخصصات تمثيل تبلغ ٤٢٥ ربية شهرياً ، وستتقاضون ذلك ابتداء من تاريخ مباشرتكم مهام وظيفتكم في أنقرة .

أرجو أن تستعدوا للسفر في أول فرصة ، وإخبارنا بتاريـــخ مغادرتكم العاصمة . وهذه الوزارة قائمة بإعداد أوراق اعتمادكم ، ونص الخطاب الذي ستلقونه أمام فخامة رئيس الجمهورية التركية عند مثولكم بحضرته للمرة الأولى. وأنا مستعد لمقابلتكم متى شئتم للمذاكرة معكم حول المهمة التي انتدبتم لها .

وفي الختام أود أن أعرب لكم عن صميم تهنئتي للثقة التي أولاكم إياها جلالة الملك المعظم ، ولاعتماد الحكومة العراقية على مقدرتكم وأصالة رأيكم ، وأتمنى لكم كل توفيق ونجاح .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

وكيل وزير الخارجية : جعفر العسكري

رقـــم – ١٦٤

بعد الاطلاع على المادة ٢٣ المعدلة من القانون الأساسي ، وبناء على السلطة التي خوّلني إياها جلالة الملك فيصل الأول ، قد أصدرت هذه الإرادة الملكية نيابة عن جلالته .

بناء على ما عرضه وكيل وزير الخارجية ،

بتعيين ناجي بك آل شوكت باشا مندوباً فوق العادة ووزيراً مفوضاً في أنقرة . وبنقل رؤوف بك الچادرچي المندوب فوق العادة والوزير المفوض في أنقرة إلى مثل وظيفته في طهران .

جعفر العسكري	علي
وكيل رئيس الوزراء	نائب الملك
ووكيل وزير الخارجية	

غادرت بغداد إلى أنقرة في أواخر آب ١٩٣٠م . وقد سلكت طريق بغداد – دمشق – بعلبك – حلب – استانبول فمكثت في المدينة الأخيرة حتى أواخر أيلول من هذه السنة . ومن الصدف العجيبة اني كنت أتممت تحصيلي العالي في جامعة استانبول وغادرتها في عام ١٩١٤م لأتسلّم وظيفة نائب المدعي العام في الحلة بالعراق ، وها اني أعود إلى هذه الحاضرة التركية الكبرى بعد سبع عشرة سنة ممثلاً لبلد أجنبي في الحكومة نفسها . وبينما كنت أترقّب وصول كتاب اعتمادي لأقدمه إلى رئيس الجمهورية التركية إذا بي أتلقى هذه البرقية في ١٥ أيلول :

شخصي – لمعالي وزير العراق المفوض في أنقرة

إني بعد الاتكال على الله أن أسير بأمر حكومة إلى إدخال العراق عصبة الأمم وتطبيق المعاهدة بحذافيرها وتحقيق استقلال البلاد ، ولعلمي بإخلاصك ووطنيتك السامية وخبرتك في أمور الدولة ، أودّ الاطلاع على رأيك الخاص فيما إذا كنت راغباً الدخول معي في العمل على هذا المنهاج . أملي قوي بأن شروط النجاح متوفرة . لا أريد البتّ في الأمر قبل أخذ رأيك أولاً مع العلم بأن هذا التكليف قد يضرّك من الوجهة المالية . أرجوك الجواب بعد ٤٨ ساعة .

نوري

وقد أجبت على هذه البرقية بالبرقية الآتية شاكراً ومعتذراً :

شخصية لفخامة رئيس الوزراء

أشكرك شكراً خالصاً على ثقتك واعتمادك عليّ وأرجو لك من صميم قلبي الموفقية التامة . ثق دائماً بأني ناصرك وأخوك المخلص ، ولكن أرجو عفوك لعدم قبولي لأني تكبدت مشاق جمة وصرفت من تاريخ حركتي في بغداد لحدّ الآن ما يقارب خمسة آلاف ربية . وعدا هذا ليس من الموافق تبديل سفيرين في ظرف سنة واحدة . أعتقد أن بقائي الآن أوفق للمصلحة العامة ولي .

ناجي

وفي منتصف تشرين الأول ١٩٣٠م وصل إليّ كتاب وزارة الخارجية المرقم ٣٢٧١ والمؤرخ في ٨ ــ ١٠ ــ ١٩٣٠م ومعه كتاب الاعتماد الرسمي ، وفيما يلي الكتابان المذكوران : ــ

صاحب المعالي ناجي بك آل شوكت باشا :

الوزير المفوّض والمندوب فوق العادة لجلالة ملك العراق في أنقرة ..

أتشرّف بأن أقدم إليكم مع هذا ، كتاب الاعتماد الموشح بتوقيع حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم ، الناطق بتعيينكم وزيراً مفوضاً ومندوباً فوق العادة لدى فخامة رئيس الجمهورية التركية ، وأرجوكم أن تعلموني برقياً عن تسلّمه .

وأرسل إلى معاليكم أيضاً صورة مفتوحة من كتاب الاعتماد المذكور لتقديمها إلى وزارة الخارجية التركية حسب الأصول لأجل أن تعين تاريخ مراسم القبول .

وتجدون مع هذا صورة الخطاب الذي نسب أن تتفضلوا بإلقائه أمام فخامة رئيس الجمهورية عند قبوله إياكم في حفلة تقديم كتاب الاعتماد .

التوقيع ــ نوري السعيد
وزير الخارجية

بفضـــل الله وتوفيقـــه
فيصل الأول ملك العراق

إلى

صاحب الفخامة الغازي مصطفى كمال
رئيس الجمهورية التركية

إلى الصديق العزيز ذي القدر الجليل نهدي التحيات الصميمية

بناء على نقل رؤوف بك الچادرچي وزيرنا المفوض ومندوبنا فوق العادة لدى فخامتكم إلى مفوضية العراق في طهران ،

وبناء على رغبتنا الأكيدة في الاستمرار على توطيد صلات الصداقة القائمة لحسن الحظ بين مملكة العراق وجمهورية تركيا وإدامتهما فيما يعود بالخير والفائدة على البلدين ،

فقد قررنا أن نعين خلفاً له ، وقد اخترنا صاحب المعـــالي ناجي بك آل شوكت باشا وزير داخليتنا السابق ليكون وزيرنا المفوّض ومندوبنا فوق العادة لدى فخامتكم .

إن الكفاءة والمهارة اللتين أبرزهما ناجي بك ، والخبرة التي اكتسبها في أداء الوظائف الـــتي قلّدناه إياها ، تجعلنا على ثقة من أن اختيارنا إيّاه لهذا المنصب سيقع لدى فخامتكم موقع الاستحسان والقبول ، وينال من لدنكم تمام الرضى .

ولذلك فإنا نرجو من فخامتكم أن تعتمدوا على ما سيبلغكم به معالي ناجي بك آل شوكت باشا باسمنا وباسم مملكة العراق، وخاصة عندما يعرب لفخامتكم أيها الصديق العزيز عن إعجابنا العظيم بمزاياكم السامية ، وعن اهتمامنا بكل ما يوطّد المصالح المشتركة بيننا .

ونستودعكم إلى حماية المولى القدير ..

صدر عن بلاطنا الملكي في بغداد في اليوم الرابع عشر من شهر جمادى الأولى سنة ألف وثلثمائة وتسعة وأربعون هجرية ، الموافقة لليوم السابع من شهر تشرين الأول سنة ألف وتسعمائة وثلاثين ميلادية ، وفي السنة العاشرة من حكمنا .

فيصل   نوري السعيد

وزير الخارجية

منذ صدرت الارادة الملكية بتعييي وزيراً مفوضاً للعراق في تركية ، صرت أفكر فيما يجب أن أقوم به من أعمال في خدمة وطني ، أو في كيفية الشروع في العمل . تصورت العراق محاطاً بدول غير صديقة . ففي الشرق منه تقع ايران وتتاخم حدودها لحدوده في مسافة تتجاوز الستمئة كيلو متر . وكان العراق جزءاً من الامبراطورية الفارسية العظمى فاحتلتها الجيوش العربية وقضت عليها فتحكمت فيها عقدة نفسية لا يمكن أن تزول بيسر . ولا يمكن الركون الى عواطف ساستها نحو العراق . وفي الغرب بلد عربي هو سورية لكنه يحكم من دولة استعمارية هي أدهى وأمر ، والاردن بلد عربي آخر يحكمه أمير عربي يتلقى توجيهاته من حاكم بريطاني يحكم بلداً عربياً آخر هو فلسطين . وفي الجنوب الغربي منه بلد عربي ايضاً تحكمه عائلة معروفة بعدائها ومنافستها للعائلة العربية التي تحكم العراق والاردن . أما الدولة التي تجاور وطني من الشمال ، فهي تركية التي جئت لتمثيل بلادي فيها فهي ليست عدوة ، ولا صديقة ، ولكن كانت هنالك آمال كبيرة لحملها على مصادقة العراق . وبوحي من هذا الشعور ، بدأت العمل فسعيت قبل كل شيء لان أحبب نفسي من ساسة تركية البارزين وضمان صداقتهم لأتمكن من خدمة وطني عن هذا الطريق السوي ، ولا سيما في القضايا الدولية التي تهمه وتهم العالم العربي ، وسيلمس قاريء هذه المذكرات الفوائد التي جناها الوطن من جراء اتباعي هذه السياسة .

تقديم اوراق اعتمادي :

لما وصلت الى أنقرة قابلت وزير الخارجية التركية توفيق رشدي آراس . واطلعته على أوراق اعتمادي ، بحسب الاصول ، ولما تحدد يوم مقابلتي لرئيس الجمهورية ركبت السيارة التي أعدتها لي الخارجية التركية مع أركان المفوضية . وقد صحبني معاون مدير التشريفات الى قصر الرئاسة ، فأدت سرية من الجيش التحية الاصولية . وكان في انتظاري مدير التشريفات العام ، فاصطحبني الى بهو الاستقبال ، وبعد برهة قصيرة ادخلني على رئيس الجمهورية الذي كان واقفاً في وسط الغرفة ، ومعه وزير الخارجية . وبعد اداء التحية وتقديم أوراق الاعتماد ، تلوت الخطاب التقليدي المعدّ من قبل ، وقد أجاب عليه الرئيس التركي بخطاب معدّ أيضاً ثم صافحني وأجلسني وفيما يلي نصّا الخطابين المذكورين :

يا صاحب الفخامة :

أتشرف بأن أضع بين يدي فخامتكم كتاب الاعتماد الذي تفضل به عليّ صاحب الجلالة مليكي المعظم فيصل الاول ، وعينني به وزيراً مفوضاً ومندوباً فوق العادة لدى فخامتكم .

ان العناية الخاصة التي تمتع بها أسلافي في هذا المنصب عن يد فخامتكم وحكومة الجمهورية التركية ، تشجعني على الاعتقاد بأن حصولي على اعتماد فخامتكم عند اداء المسؤوليات المترتبة علي ستكون لي ، من دواعي الفخر العظيم. واني سأبذل جهدي لاعبر بكل أمانة عن عواطف جلالة ملكي المعظم المفعمة بالتمنيات القلبية لرفاه الأمة التركية وسعادتها .

ان البلاد التي أتشرف بتمثيلها لدى فخامتكم تحمل لكم ولشعبكم النجيب خالص الود والولاء ، وأرجو ان تسمحوا بأن أؤكد لكم يا فخامة الرئيس بأن من أقدس واجباتي العمل على توطيد صلات الصداقة وحسن الجوار التي أخذت لحسن الحظ تزداد قوة بين الدولتين .

اني أتقدم يا صاحب الفخامة لأستمد المعونة من فخامتكم ، ومن حكومة الجمهورية ، لتسهيل قيامي بمهمتي وأملي قوي بأن ما سألاقيه سيكون محققاً لأمنيتي الشخصية وأمنية بلادي في توثيق عرى المحبة والولاء بين البلدين .

خطاب الرئيس التركي :

ايلجي حضرتلري

حشمتلو عراق قرالى حضرتلرينك ذات عاليكزى نزدمه فوق العاده مرخص واورته ايلجي تعيين ايتدكلريني بيلديرن مكتوبلريني بيوك وممنونيتله اليورم .

قرال حضرتلرينك وعراق ملتنك تورك ملتي حقندهكى حسيات وتمنياتنه تشكر ايدرم عراق ملتنك رفاه واقبالني تمنى ايدرم .

ممتاز صلفر يكزلده باشلامش أولدقلرى وظيفهيه كمال موفقيتله دوام ايده جككزه امنيم واردر .

ايكى ملت وحكومت اره سنده موجود بولنان وپك اصابتله بيان بويورديفكز كبي انكشاف وتزايدى ممنونيتي شايان اولان دوستلق رابطه لريك صرف ايده جككز مساعي نتيجه سنده كيتدكجه قوتلنه جكى شبهه سزدر . وظيفهكزك ايفا سنده سزه موفقيتلر ديلرم . بو خصوصده كرك بنم وكركسه جمهوريت حكومتنك مظاهرات ومعاونتندن أمين أوله بيلر سكز ايلجى حضرتلرى . اهـ .

* * *

سألني رئيس الجمهورية عن الملك فيصل ، وعن رفيق صفه في الكلية العسكرية ياسين الهاشمي ، وأعرب عن سروره حيث يرحب برجل من رجال دولة صديقة ، ويحسن التحدث باللغة التركية ، الامر الذي يعجل في التفاهم . فشكرته على ذلك . وقد انتهت المقابلة بالمصافحة فصحبني وزير الخارجية الى

غرفته ، وبعد تناول المرطبات وتبادل الاحاديث الودية ، عدت الى دار المفوضية مشيعاً بالمراسيم التي استقبلت بها .

زيارتي للهيأة الدبلوماسية :

جرت العادة ان يبادر الوزير المفوض الى زيارة وزراء الدولة المنتدب لديها ، وكذلك زيارة سفراء ووزراء الدول الاجنبية في عاصمة تلك الدولة . وقد شرعت في اداء هذه الزيارات التقليدية ، ثم استقبلت الذين أعادوا اليّ الزيارة . وكان سفير الاتحاد السوفياتي أحد الذين زرتهم فكانت مفاجأة للأوساط الدبلوماسية في أنقرة ، إذ لم يسبق لأحد من اسلافي ان قام بمثل هذا العمل ، كما لم يسبق لوزير مصر المفوض ان قام بما قمت به . وقد استقبلت في السفارة السوفياتية استقبالاً رائعاً من قبل الجميع ، وكان المستشار فيها يتكلم العربية بطلاقة ، كما كان السفير رجلاً ملتحياً محنكاً ولطيفاً ، وقد شكرني على هذه الزيارة غير المعتادة ، وقال ان من أهم أهداف حكومته تأييد حريات الشعوب واستقلالها ، كما انها تناهض الاستعمار بشتى أشكاله ، وأضاف الى ذلك قوله : بأنه سعيد بهذه الزيارة ، وانه لأول مرة يرى دبلوماسياً عربياً في سفارته . وقد علمت بعدئذ ان السفارة البريطانية في أنقرة أبدت عدم ارتياحها لعملي هذا ، ومع هذا فقد كنت أستجيب لكل دعوة أو مأدبة تقام في تلك السفارة .

كنت أنتهز كل فرصة لزيادة التقارب والتعاون مع رئيس الجمهورية التركية ، ومع رئيس وزرائه عصمت اينونو ، كما وطدت بعض الصداقات مع أصحاب الصحف ومحرريها كجريدة أولوس (الامة) وجريدة جمهوريت. وكنت أدعو محرري الصحف ومراسليها الى المآدب التي كنت أقيمها في السفارة وأستفيد منهم فوائد كثيرة .

أول سرب طيران عراقي :

كانت الحكومة العراقية قد أوفدت بعض الشبان اللامعين الى انكلترا

للتدرّب على الطيران ، ولاصطحاب أول سرب ابتاعته لجيشها . وقد أتم هؤلاء الشبان تدربهم ووصلوا مع السرب المذكور الى مطـــار (يشيل كوي) في اسطانبول في أواسط نيسان ١٩٣١ م . وكنت تلقيت برقية من مفوضيتنا في لندن عن حركته فقصدت استانبول من انقرة لاستقبال السرب ، وقد نزل الطيارون بضيافة الحكومة التركية ، وأقام والي المدينة مأدبة عشاء لهم في « فندق بيره بالاس » حضرها طيارون اتراك . وكنت فخوراً ومسروراً بلقاء هؤلاء النسور . وبعد أن أمضوا يومين كاملين للاستجمام والراحة وزيارة الآثـــار والقصور ، غادر السرب الى الوطن فاستقبل في بغداد استقبالاً اشترك فيه الملك فيصل بالذات .

زيارة الملك فيصل لتركية :

منذ أن انتهت مشكلة الحدود بين العراق وتركية وعقدت المعاهدة العراقية البريطانية التركية في الخامس من حزيران ١٩٢٦ ، والملك فيصل يرغب رغبة أكيدة في الحصول على تقارب بين العراق وتركية ، وتأسيس صداقة بين البلدين ، اذ كان يرى في مثل هذه الصداقة متنفساً للعراق من السيطرة البريطانية ، وكنت أرى رأي الملك في هذه القضية ، للاسباب التي سأذكرها أثناء بحثي عن مفوضيتي الثانية لتركية ، التي امتدت نحو خمس سنوات . ولما علمت الحكومة التركية برغبة الملك فيصل في زيارة تركية زيارة خاصة ، سرّت لذلك كثيراً ، وقررت أن تكون هذه الزيارة رسمية ، وعلى هذا وجه رئيس الجمهورية الدعوة الى الملك ، وتقرر أن تبدأ الزيارة اعتباراً من ٦ تموز ١٩٣١ .

وقد حدث حادث غير مستحسن قبيل ان يحل موعد هذه الزيارة كاد يؤدي الى إلغاء هذه الزيارة ذاتها . فقد كانت مديرية النشر والمطبوعات ، الملحقة بوزارة الخارجية التركية ، تصدر مجلة اسبوعية توزع على السفارات في أنقرة بالمجان ، وفي ذات يوم لفت سكرتير المفوضية نظري الى مقال في العدد الاخير من هذه المجلة هالني ما جاء فيه من العبارات غير اللائقة بحق

الملك حسين وأفراد عائلته الهاشمية بسبب قيامهم بالثورة العربية الكبرى ضد دولة الخلافة يومئذ . فطلبت الى هذا السكرتير أن يتصل بوزارة الخارجية التركية، ويطلب إلي تحديد زيارة مستعجلة للوزير. فلما تمت هذه الزيارة في مساء اليوم المذكور ، قدمت المجلة موضوعة البحث الى الوزير وعليها الاشارة التي أريد لفت نظره اليها ، واذا بي ألمح على محياه الحيرة والامتعاض والغضب . فلما أتم قراءتها قلت له : أبهذه الصورة سيكون استقبال الملك ؟ وطلبت اتخاذ التدابير الضرورية لمعرفة أسباب هذا الدس ، والباعث عليه ، والمسؤول عنه . وبعد الشروع في التحقيق ، ظهر ان كاتب المقال كان سورياً وله اتصالات بالسفارة الفرنسية ، وانه كتب المقال بتحريض منها ليوقع بين العراق وتركية، وان المقال نشر دون اطلاع مديرية النشر والمطبوعات المذكورة وكان الغرض من نشره خلق أسباب تحول دون اتمام الزيارة ، لأن زيارة ملك العراق الى تركية ، ستؤدي حتماً الى تمتين الصداقة الحقيقية بين البلدين ، وهذا ما يؤثر تأثيراً سيئاً على وضع الفرنسيين في سورية ، ويخلق لهم المتاعب .

كان منهاج الاستقبال ينص على ما يلي : —

يتوجه قطار خاص من أنقرة الى حلب لينقل فيصل وحاشيته من الطائرة التي تأتي به من بغداد. وكان وفد الاستقبال المكوّن من وزير الخارجية التركية ، ومدير التشريفات ، والمرافقين ، ورئيس ديوان رئاسة الجمهورية ، ووزير العراق المفوض في تركية قد وصل الى حلب وأحيط علماً بأن قائد القوات الجوية الفرنسية سيقيم دعوة غداء للقادم لا يحضرها أي شخص سوري لاستقبال الملك لا في المطار ولا في المحطة .

ولما وصل القطار الملكي الى محطة أنقرة ، وجد في استقبال الملك رئيس الجمهورية التركية ، ورئيس وزرائها ، وأعضاء الوزارة ، ورئيس أركان الجيش ، وسفراء الدول الاجنبية ، وغير هؤلاء . وكان الترحيب بالقادم ودياً وحاراً ، ولما انتقل الملك من القطار الى الفندق الذي تقرر نزوله فيه ،

كان جمهور كبير من الناس يحتشد على طول الطريق، وقد تبودلت الزيارات التقليدية بين الملك ورئيس الجمهورية في أول أيام الزيارة، وأقيمت مأدبة عشاء في المساء دعي إليها الوزراء، وأركان الجمهورية، تلتها حفلة استقبال حضرها نحو ٣٠٠ شخص، وكانت مائدة الطعام مثقلة بالصحون وأدوات الطعام الذهبية الموروثة من قبل سلاطين آل عثمان، وقد نقلت من استانبول لهذا الغرض. وكان الملك يحسن اللغة التركية باللهجة الاستانبولية، مما جعل حديثه مع مضيفيه سهلاً. فلما كان اليوم الثاني أقامت المفوضية العراقيـــة في أنقرة حفلة عشاء حضرها الذوات الذين حضروا حفلة الامس، ثم زار الملك بناية المفوضية وتناول طعام الغداء على مائدة الوزير المفوض الخاصة مع حاشيته، وبعد ثلاثة أيام انتهت الزيارة الرسمية وقد جرت خلالها أحاديث بين الملك ورئيس الجمهورية، وبين الوزراء العراقيين واخوانهم الاتراك، حول لزوم توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين البلدين. ولما كان فيصل قد قضى زهرة شبابه في دار الخلافة، وتعرّف على أخلاق الاتراك وطباعهم، فقد كان تواقاً لزيارتها، وأعرب لي عن رغبته في ذلك. فلما فاتحت وزير الخارجية التركية بذلك، ورجوت أن تكون هذه الزيارة خاصة، أمر رئيس رئيس الجمهورية أن تكون شبه رسمية، وأن يترك له تحديد المدة التي يرغب في قضائها، كما أمر أن يخصص سراي (طولمه باقچه) لاقامته وحاشيته، وأن يكون «يخت أرطغرل» تحت تصرفه – وقد كان هذا يخت الملوك العثمانيين – ليتجول به في البوسفور وبحر مرمره ان شاء. فكان سرور الملك بهذا الألتفات السامي عظيماً لا يوصف، بل لعل هذا الأكرام كان يعدّ حلماً من الاحلام، وذلك لأنه – الملك – كان يجهل ان مصطفى كمال ومعظم الاتراك المنصفين كانوا يرون من حق العرب أن يقوموا بثورتهم الكبرى لتحقيق استقـــلال بلادهم، ولا سيما بعد أن لاحظوا تمزّق الامبراطورية العثمانية وتشتت جهاتها.

كانت اقامة الملك في (دولمه باقچه) ممتعة جداً، وقد زار بيخته قصر أتاتورك في مصيف يالوا، حيث استقبله الرئيس التركي بالذات، وكان يود

أن يزور القصر الذي كان يقطنه والده في سفح الجبل المطل على بيوك دره بالبوسفور فلما تيسرت هذه الزيارة مشى في جنبات القصر ، وعثر على الموضع الذي كانت له فيه ذكريات الشباب والصبا ، فاذا بعينيه تغرورقان بدموع الفرح والابتهاج ، وكان لا يكتم هذا الفرح عندما كنا نجلس في الشرفة المطلة على البوسفور في (دولمه باقچه) اذ كان يسر الي قائلاً في فرحته (ناجي أفي حلم نحن أم في يقظة ؟ وهل هي حقيقة أن يصبح فيصل ملكاً على العراق ؟ وقد كان من رعايا الدولة التي تكرمه اليوم هذا التكريم ؟) .

وبينما نحن في غمرة هذا الفرح اذ وافت أنباء الاضراب العام في العراق من أجل قانون رسوم البلديات ، وما أحدثه من هياج في النفوس ، واضطراب في الامن ، واذا ببرقية تصل الى الملك من أخيه ونائبه الملك علي يشكو فيها سلوك مزاحم أمين الپاجه چي وزير الداخلية ، ويتألم لأنه (فيصل) اصطحب نوري ورستم ، وتركه دون معين ، فاذا بالملك يأمر نوري السعيد بالعودة الى بغداد فوراً لانقاذ الموقف ، وبعث الطمأنينة من مرقدها ، فلم يسع نوري غير الامتثال فعاد وقام بالاجراءات التي ترآى له انها ضرورية لاستعادة هيبة الحكم . أما الملك فبعد أن قضى سبعة أيام في استانبول ، استقل القطار الى أوربا ، فودعه رئيس الجمهورية في محطة سركه جي في استانبول وصحبته الى أدرنه على الحدود التركية – البلغارية وقد أعرب لي الملك عند انتهاء اصطحابي إياه في هذه السفرة الوداعية ، عن خالص شكره واعجابه ، مؤكداً لي بأنه لولاي لما تمت الزيارة بمثل هذه الابهة ، ولا سيما وقد كان لهذه الزيارة الأثر الكبير في تحسين العلاقات بين تركية والعراق ، وأضاف الى ذلك قوله انه سيدعوني الى بغداد بعد انتهاء زيارته الى أوربا في حين كنت أرجح البقاء في منصبي ولكن هل كان ذلك في امكـــاني ؟

استدعائي لمنصب وزارة الداخلية

عاد الملك الى بغداد من رحلته في ٢٩ أيلول ١٩٣١ فتلقيت من الديوان

الملكي هاتين البرقيتين :

١ً – ناجي شوكت : عراقية أنقره

يرجى حضوركم بأسرع ما يمكن　　　　عبد الله الحاج

٢ً – ناجي بك شوكت : عراقية أنقرة

وجه جلالته وزارة الداخلية الى معاليكم　　　　عبد الله الحاج

فاضطررت أن أرد على هاتين البرقيتين بالبرقية الآتي نصها وذلك في ٢١ تشرين الاول ١٩٣١ .

خارجية بغداد : الى عبد الله الحاج

عند استلامي برقيتكم الاولى ، كنت قد قررت السفر اليوم وحدي ، حيث كنت اظن ان الامر الذي يتطلب حضوري الى بغداد هو لمطلب خاص أو لتلقي أوامر صاحب الجلالة الملك . وبما اني علمت من برقيتكم الاخيرة ان صاحب الجلالة قد تفضل بتوجيه وزارة الداخلية اليّ دون اخباري سابقاً ، مما أعده ثقة كريمة واعتماد خاص على عبده بالرغم من اني كنت أود أن أبقى ممثلاً لجلالته هنا ، فلا يسعني إلاّ رفع شكري واخلاصي لجلالته اذ انني دائماً وضعت شخصي تحت أوامر جلالته بدون قيد أو شرط . ولما كان من اللازم قطع علاقاتي من هنا ، وأخذ العائلة والأولاد الذين هم الآن في استانبول في مدرسة ليلية ، لا يسعني السفر قبل عشرة أيام فالرجاء عرض ذلك على أعتاب جلالته .

ناجي شوكت

وصلت الى بغداد في الخامس من تشرين الثاني ١٩٣١ أي بعد افتتاح مجلس الامة بخمسة أيام، وباشرت عملي كوزير للداخلية بعد يومين ، فما كدت أشرع في مزاولة عملي حتى سمعت اطلاقات نارية بالقرب من غرفتي ، واذا بالفراش علي يدخل عليّ ويقول : أترك غرفتك يا سيدي حالاً . قتل المدير العام عبد الله الصانع في غرفته . فتركت غرفتي لأتبين الاسباب ،

واذا بمدير الشرطة يدخل غرفة المدير العام ، ويجد المدير منحنياً وقد فارق الحياة وقد جلس أمامه عبد الله الفالح السعدون ، وبيده المسدس الذي قتل به المدير ، فرمى مسدسه على الارض ، واستسلم لمدير الشرطة . ثم سيق القاتل الى محكمة الجزاء الكبرى فأصدرت بحقه حكم الاعدام ، وقد تأيد هذا الحكم تمييزاً ولكن الملك استبدل هذا الحكم الى السجن لاعتبارات قبلية . فقد عقد عبد الله الصانع على كريمة عبد المحسن السعدون ، على الرغم من معارضة السعدونيين له ، على أساس أن والدة القتيل كانت زنجية مملوكة لوالده ، وكانت السنن القبلية لدى السعدونيين لا تجيز مثل هذا الزواج .

اجتمعت بالسادة : ياسين الهاشمي ، ورشيد عالي الكيلاني ، وحكمت سليمان ، وجميل المدفعي ، وغيرهم فوقفت بواسطتهم على الوضع السياسي العام في البلد ، كما اطلعت على نص الاستقالة التي كان رفعها المدفعي الى رئيس الوزراء من حزب العهد ، واحتجاجه على سلوك مزاحم الپاچه چي مع رجال المعارضة ومع المضربين وغيرهم ، وفرضه الرقابة على المراسلات البريدية والتلفونية ، ومطاردته لخصومه بشتى الانواع خلافاً للنصوص الدستورية ، واتضح لي ان هنالك كتباً سرية وجهت الى بعض الشخصيات السياسية وفيها هتك للاعراض ، ومس بالكرامات ، وان مزاحم أصدر أمراً بعزل محمود صبحي الدفتري من أمانة العاصمة ، وان في هذا الامر عبارة جارحة غير مألوفة في المراسلات الحكومية ولا بين الناس . وكان مزاحم المومى اليه قد استقال من منصبه كوزير للداخلية قبل وصولي الى العراق بعشرة أيام ، ولكن رئيس الوزراء فضّل استقالة الوزارة حفظاً لكرامة زميله الپاچه چي ، ثم أعاد تأليفها في ١٩ تشرين الاول على الوجه الآتي :

نوري السعيد – رئيساً لمجلس الوزراء .
ناجي شوكت – وزيراً للداخلية .
رستم حيدر – وزيراً للمالية .
جعفر العسكري – وزيراً للدفاع والخارجية .

محمد أمين زكي – وزيراً للاقتصاد والمواصلات .
عبد الحسين الجلبي – وزيراً للمعارف .

كان أول واجب فكرت القيام به ، محو أثر الاساءة التي لحقت أمين العاصمة محمود صبحي الدفتري ، فسحبت أمر العزل الموجه اليه من ملفات الوزارة ، وقدم المومى اليه كتاب استقالته من منصبه على الوجه الآتي :

وزارة الداخلية

بناء على أسباب شتى ، وتعذر دوامي على القيام بمهام أمانه العاصمة ، أرى نفسي مضطراً لتقديم استقالتي ارجو قبولها .

صبحي الدفتري

وقد أحال نوري السعيد هذه الاستقالة بالهامش الآتي نصه :

معالي وزير الداخلية

أرجو أن تعتبروا صبحي بك الدفتري مستقيلاً من تاريخ ٥ أيلول ١٩٣١ وتعتبروا الكتب المتعلقة بقضية عزله باطلة .

٧ – ١١ – ١٩٣١ نوري السعيد

ثم أردت أن أتحقق من الاشاعات التي كانت الالسن تلوكها من ان لمزاحم الپاچه‌چي علماً بالكتب السرية البذيئة ، فكلفت نائب المفتش العام للشرطة ومدير التحقيقات الجنائية أن يشرع في التحقيقات السرية للغاية دون أن يستجوب شاهداً أويستمع الى افادة مشتبه به. وقد قام الموما اليه بعمله على الوجه الأكمل ، وقدم إليّ تقريره المفصل في الاول من شباط ١٩٣٢ فلم أر من اللياقة أو المصلحة نشر هذا التقرير ، وانما اكتفي بذكر بعض الفقرات الهامة التي جاء فيه وهي :

اولاً – ان آلة الطابعة التي استخدمت في طبع هذه الرسائل تعود الى شعبة المحاسبة في أمانة العاصمة ، وهي من ماركة مونارك م . ل . – ٢٠٠٣٥ وليس في بغداد كلها غير آلتين اثنتين من هذا الطراز ، وان هذه الآلة

نقلت من موضعها مرة على الاقل الى دار رفيق نوري السعيدي ، مدير التحرير في أمانة العاصمة ، وهو أحد الذين كانوا متهمين في اعداد الرسائل موضوعة البحث .

ثانياً — ان غلافات بعض هذه الرسائل كانت بخط أحمد قاسم راجي ، أحد المتهمين .

ثالثاً — ان وزير الداخلية مزاحم الپاچهچي لم يتخذ أي اجراء لمنع توزيع هذه الرسائل . ولما أراد الرقيب أن يوقفها ، منعه الوزير عن ذلك مع علمه بمحتوياتها من بذاءة ومس بالكرامات .

رابعاً — ان المتهمين في هذه القضية هم : رفيق نوري السعيدي ، شفيق نوري السعيدي ، جميل نوري السعيدي ، أحمد قاسم راجي ، فاضل قاسم راجي ، ابراهيم محمد الجراح ، عبد الرزاق السامرائي ، عبد الله البراك . وان سجل الاحوال الشخصية لهؤلاء لم يكن نظيفاً . ففاضل قاسم راجي كان مفصولاً من الخدمة بتهمة الاختلاس ، واخوه أحمد قاسم راجي كان مفصولاً من الاوقاف فاستخدمه الوزير في أمانة العاصمة على الرغم من معارضة أمين العاصمة لهذا التعيين .

خامساً — ظهر من سجل المخصصات السرية لوزارة الداخلية ان أحمد قاسم راجي قبض من هذه المخصصات أكثر من مرة ، وان ابراهيم محمود الجراح شوهد يزور وزير الداخلية في مقره أثناء الدوام مراراً عديدة ومعه عدة رسائل ، وان عبد الرزاق السامرائي كان يسبّ أمين العاصمة علناً ، وانه من جماعة الپاچهچي المقرّبين .

ويضيف تقرير مديرية التحقيقات الجنائية الى ما تقدم ان لدى الدائرة كثيراً من المعلومات الاخرى ، وانها تريد ان تعلم ما اذا كانت الحكومة توعز في الشروع في التحقيقات اللازمة للكشف عن هذه الجريمة ، وفقاً لأحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية . فرجوت رئيس الوزراء أن يطلب من

مجلس النواب رفع الحصانة النيابية عن الوزير الپاچه‌چي نزولاً عند رغبة محكمة الجزاء ، تمهيداً لمحاكمته ، ولكن الپاچه‌چي أسرع الى تقديم استقالته من النيابة فقبلها المجلس في جلسته المنعقدة في ٢٨ أيار ١٩٣٢ . وبعد مرافعات طويلة وأحكام مختلفة ، رأى الملك فيصل ان المصلحة العامة تقضي بغلق هذه القضية بعد ان كان قد وافق على السير بها الى النهاية .

أخبار منوعة

١ - سافر رئيس الوزراء نوري السعيد الى تركية ، بعد تأجيل جلسات مجلس النواب شهراً كاملاً ، ليوقع مع السلطات التركية المسؤولة : معاهدة تسليم المجرمين ، واتفاقية الاقامة ، وكذا المعاهدة التجارية . وكانت هذه قد وضعت أسسها أثناء زيارة الملك فيصل لتركية ، وقد صادق عليها مجلس النواب العراقي في ١٢ آذار ١٩٣١ .

٢ - وضع قانون العملة العراقية موضع التنفيذ اعتباراً من أول نيسان ١٩٣٢ وقد حل بموجبه الدينار العراقي وأجزائه محل الربية الهندية التي فرضها الجيش البريطاني .

٣ - عين السيد رشيد عالي الكيلاني رئيساً للديوان الملكي اعتباراً من ٢٦ حزيران ١٩٣٢ وأثناء غياب نوري السعيد عن العراق .

٤ - قدم العراق الى عصبة الامم الضمانات التي طلبتها العصبة عن الاقليات لتيسير دخوله عضواً في هذه الهيأة الاممية . وكان مجلس النواب قد أقر هذه الضمانات في الخامس من أيار ١٩٣٢ ، وفي الثالث من تشرين الاول ١٩٣٢ أعلن مجلس العصبة قبول العراق عضواً في عصبة الامم .

حركات بارزان

لما شرعت في الكتابة عن هذه الحركات في العام ١٩٣٢ ، رأيت من

المناسب أن أعيد النظر فيما كتبه السيد عبدالرزاق الحسني من ص ١٣٨ من الجزء الثالث من كتابه « تاريخ الوزارات العراقية » الى ص ١٨٤ من الجزء المذكور فعلى من أراد الاطلاع على تفاصيل هذه القضية ومستمسكاتها الرسمية فليرجع الى صفحات ذلك الكتاب . ولكن حيث اني كنت وزيراً للداخلية أثناء القيام بتلك الحركات ، فقد رأيت من واجبي أن أدون هذه الملاحظات :

حاولت متصرفية لواء الموصل الاتصال بالشيخ أحمد البارزاني مراراً عديدة لتفهم منه ما يريده لمنطقته فلم يعرها أي اهتمام . لم يكن في المنطقة مستشفى ، ولا مستوصف ، ولا مدرسة ، ولا طريق معبد . وكانت جماعته في غارات متسلسلة على مجاوريهم . ولما ضاقت الحكومة ذرعاً بهذا الوضع الذي لا يمكن أن تتحمله أية حكومة تحترم نفسها ، قررت أن تباغته مفرزة بالقبض عليه والمجيء به الى الموصل ، وذلك عندما يكون اتباعه منصرفين عنه في أشغالهم وقضاياهم . وهكذا أصدرت وزارة الدفاع الى قائد منطقة الموصل ، العقيد برقي شقيق الفريق بكر صدقي العسكري ، أوامرها أن يقوم بهذه العملية . وكان من الغريب ان يأمر هذا العقيد سريةً من سرايا الجيش ، يختار لقيادتها ضابط كردي للقيام بهذه المهمة الخطرة . فان هذا الضابط بدلاً من أن يباغت الشيخ أحمد في مقره ويصطحبه الى الموصل ، فانه أرسل اليه انذاراً يطلب فيه أن يسلم نفسه ، فما كان من الشيخ المذكور إلا أن ينتهز الفرصة فيجمع فلوله ، ويصطدم بالسرية ، ويكبدها خسارة أكثر من خمسين قتيلاً . وهكذا فشلت الخطة ووجب على الحكومة ان تعدّ العدة لحملة عسكرية قامت بقمعها واجبرت المومى اليه على الالتجاء الى تركية على النحو الذي شرحه الحسني في كتابه المذكور .

لم يكن لوزارة الداخلية دورها الوحيد في هذا التدبير ، ولا كان ذلك من مبتكراتها ، لأن القسط الاعظم والمهم كان قد تم من قبل وزارة الدفاع ، ولكن نوري السعيد اراد أن يستغلّ هذا الفشل — كعادته — فينسب التقصير اليّ ، ويرجو من الملك أن يحملني على تقديم استقالتي من منصب وزارة

الداخلية لأنه كان ممتعضاً من تكليف الملك لعبد الله الحاج بأن يستدعيني من أنقرة لأشغال منصب وزارة الداخلية في وزارة نوري الثانية ، دون استشارته وأخذ رأيه ، ولأنه كان يفضل الاحتفاظ بالپاچهچي وزيراً للداخلية ، على الرغم من تسببه في هياج الرأي العام ، واضطراره للاستقالة . أو كان – على الاقل – لا بد أن يسند وزارة الداخلية الى السيد علي جودت كما تنطق بذلك رسالة خاصة بعث بها نوري إليّ نفسه وما تزال في حوزتي .

استدعاني الملك فيصل بعد فشل السرية التي أرسلها العقيد برقي للقبض على الشيخ أحمد ، وألمح الى ان عليّ أن استقيل من منصبي انقاذاً لكرامة الحكومة فأجبته فوراً : عفواً يا صاحب الجلالة اذا لم ألب طلبك هذا ، وأتحمل لوحدي فشل الحركة ، فان كانت هناك مسؤولية حقيقية فيجب أن توجه الى وزير الدفاع جعفر العسكري . أما اذا أراد نوري أن يبعدني عن وزارته فما عليه إلا أن يستقيل من الوزارة ، أو أن تأمر بسوقي ووزير الدفاع الى المحكمة العليا لتتضح الحقيقة ويعرف كل واحد ما له وما عليه . فبهت الملك لهذا الجواب ، وطلب إليّ أن أقابل نوري السعيد . فقابلته ونقلت الحديث الذي جرى بيي وبين الملك فسكت ولم ينبس ببنت شفة . ولما قابلت الملك بعد يومين قال : أهنئك على موقفك وحرصك على حفظ كرامتك وقد ازددت وثوقاً بك وباصالة آرائك .

وبعد أن ساد الامن في المنطقة الشمالية، وعمتها الطمأنينة ، أعرب الملك عن رغبته في القيام بجولة تفقدية ارافقه فيها ، فأعد منهاج الزيارة وبدأ في تنفيذه اعتباراً من ١٦ آب ١٩٣٢ وكان يرافق جلالته في رحلته هذه ولي عهده الامير غازي ، وناظر خزينته الخاصة صفوت العواء ، ورئيس تشريفاته تحسين قدري ، واثنين من المرافقين . فزرنا ألوية كركوك ، والموصل ، وأربيل ، وكان الموكب في كل مكان يستقبل بمجالي الاكرام والبهجة ، بحسب المعتاد . وعند وصولنا الى معسكر الجيش في « جنديان » بجوار «راوندوز » ارتأى الملك أن يرتاح فيه يوماً كاملاً تجول خلاله في الوديان والقرى القريبة ،

وفي المساء دعاني الى العشاء وفيما كنا نتناول المرطبات ، جرى استعراض عام لأحوال البلاد ، وما يجب أن تقطعه في سبيل تقدمها وازدهارها في مستقبل الاعوام ، ولا سيما بعد أن قرب تحقيق استقلالها ودخولها عضواً في العصبة الاممية . وكان الكلام يجري بكل حرية وبدون تكلف .

قال جلالته : بعد أن يتم دخولنا عصبة الامم فاني أفكر في اقامة وزارة جديدة تكون اما محايدة أو مؤتلفة ، وارى ان ينحّى نوري السعيد عن الحكم لبعض الوقت ، لاني أخشى ان يصاب بالغرور بعد هذا الدخول ، وتزداد ثقة الحكومة البريطانية فيه ، وأرى ان يحل مجلس النواب ، وتجري انتخابات عامة لمجلس جديد يفسح المجال فيها لاشتراك كافة العناصر فيه . ثم سألني رأيي في الشخص الذي يوسده رئاسة هذه الوزارة ، فأجبته اني أرى أن يكون المرشح الاول لمثل هذه الوزارة ناجي السويدي ، أو ياسين الهاشمي ، ولا سيما اذا استطاع الثاني أن يبعد عنه نفوذ بعض أعضاء حزبه وتأثيرهم عليه . أما المرشح الثاني فأرى أن يكون جعفر العسكري . فأجاب انه سيستأنف الحديث معي عند عودتنا الى بغداد .

تم قبول العراق عضواً في عصبة الامم في الثالث من تشرين الاول ١٩٣٢ م . وفي السادس منه اقامت أمانة العاصمة حفلة كبرى في حدائقها بهذه المناسبة دعت اليها وفوداً من الالوية كافة ، وألقى الملك فيها خطاباً مطولاً هنأ فيه الشعب العراقي بهذا الدخول ، ونوّه الى ان فضل ذلك لا يعود الى فرد أو شخص معين ، وانما هو نتيجة لجهود الامة برمتها ، وحثّ الجميع على التعاضد والتآزر ، وعلى ايثار المصلحة العامة على المصلحة الخاصة . واضاف الى كل ذلك قوله : ستروني كما كنت دائماً لا أستهدف إلاّ المصلحة العامة . ثم شكر الحكومة البريطانية وممثلها في العصبة الاممية ، وكذا رجال الدول المختلفة فيها على مواقفهم الحميدة .

وفي ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢ ، قدم نوري السعيد استقالة وزارته الثانية

فقبل الملك استقالته ، وشكره على ما بذله من جهود ، كما شكر زملاءه على ذلك .

وفي أول تشرين الثاني ١٩٣٢ افتتح الملك مجلس الامة في اجتماعه الاعتيادي ، وألقى خطاب العرش التقليدي ، وانتخب الاعيان السيد محمد الصدر رئيساً لمجلسهم ، كما انتخب السيد جميل المدفعي رئيساً لمجلس النواب .

تأليفي للوزارة الجديدة

تلقيت نداءً هاتفياً من الملك علي في مساء يوم افتتاح مجلس الامة يدعوني فيه الى تناول طعام العشاء على مائدته ، فلما قصدته في قصره قال لي : ان اخاه الملك فيصل قادم عن قريب ليتعشى معنا سوية .

لم يجلس على مائدة الطعام مع الملكين الشقيقين ، ومعي ، غير الامير عبد الاله نجل الملك علي ، وطبيبه الخاص الدكتور محمد ، ومر افق الملك فيصل . وبعد الفراغ من تناول الطعام اختلينا نحن الثلاثة في غرفة أخرى ، وافتتح الحديث الملك فيصل قائلاً :

تتذكر اننا تحدثنا في « معسكر جنديان » حول الوزارة المقبلة . لقد استقال نوري الآن ، وعليّ أن أكلف أحد الساسة ليؤلف وزارة تخلف الوزارة المستقيلة ، وانا الآن أفكر في واحد من ثلاثة هم : جميل المدفعي ، ورشيد عالي الكيلاني ، وناجي شوكت ، أما جميل فقد انتخب لرئاسة مجلس النواب ، وأما رشيد فيشغل الآن رئاسة الديوان ،وأمـا الثالث فهو أنت ، وعليك أن تهيء نفسك للاضطلاع بهذه المهمة . فشكرت صاحب الجلالة على ثقتـه الغالية ، وبعد حديث قصير بين الملكين الاخوين طلب إليّ الملك فيصل أن أقابله في صباح اليوم التالي في بلاطه بعد أن أكون قد هيأت قائمة بأسماء الوزراء الذين أريدهم .

فكرت بعد عودتي في الموضوع كثيراً . وكانت لدي أسباب كثيرة تحملني على عدم تأليف وزارة مؤتلفة يشترك فيها رجال الحزبين ، ورجحت أن تكون الوزارة محايدة ، على أن تدخلها عناصر مثقفة من غير محترفي السياسة الذين اعتاد الناس أن يرمزوا إليهم بـ (المرموقين) و (ذوي الوزن الثقيل) فاخترت :

نصرة الفارسي — من رجال الحقوق ، ومن المحامين المشهورين .

رشيد الخوجه — من أقدم الضباط اللامعين ، وكان يحمل رتبة زعيم في الجيش العثماني ، ومن الاركان المثاليين .

عبد القادر رشيد — أحد خريجي الجامعة الامريكية في بيروت ، وممن يحسنون عدة لغات ، مضافاً الى الثقافة الواسعة .

جميل الوادي — أحد خريجي كلية الحقوق .

عباس مهدي — شاب حقوقي ومثقف ، وقد مارس العمل في الوظائف الخارجيـــة .

جلال بابان — من خريجي الكلية العسكرية العثمانية ، ومن أبرز رجال (حزب الحرس السري) في عام ١٩٢٠ .

فلما قابلت الملك في اليوم التالي وعرضت عليه هذه الاسماء ، لم يبد أي تحفظ على واحد منهم بل قال : أرجو أن تكون عند حسن ظني فيك ، وان تجعلني أذكر دوماً اني كنت موفقاً في وضع ثقتي بك . وبعد أن اتصلت بالذوات الذين اخترتهم للمزاملة وتفاهمنا ، صدرت الارادة الملكية الآتية : وزيري الافخم ناجي شوكت :

بناء على استقالة فخامة نوري السعيد من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على أن تنتخبوا زملائكم ، وتعرضوا اسمائهم علينا ، والله ولي التوفيق.

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم الرابع من شهر رجب لسنة ألف وثلثمائة وواحد وخمسين هجرية ، الموافق لليوم الثالث من شهر تشرين الثاني لسنة ألف وتسعمائة واثنين وثلاثين ميلادية .

فيصل

– هيأة الوزارة –

أصدرت ارادتي الملكية

بناء على ما عرضه رئيس الوزراء بتعيين :

ناجي شوكت – وزيراً للداخلية .

ونصرة الفارسي – وزيراً للمالية .

وعبد القادر رشيد – وزيراً للخارجية .

وجميل الوادي – وزيراً للعدلية .

ورشيد الخوجه – وزيراً للدفاع .

وجلال بابان – وزيراً للاقتصاد والمواصلات .

وعباس مهدي – وزيراً للمعارف .

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الثالث من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ واليوم الرابع من شهر رجب سنة ١٣٥١ .

رئيس الوزراء – ناجي شوكت

فيصــــل

منهاج الوزارة

وفي ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٢ نشرت الوزارة الجديدة منهاجها الوزاري وهذا نصه :

بعد الاتكال على الله ، واستناداً الى ثقة صاحب الجلالة الملك المعظم الغالية ، واعتماداً على معاضدة الامة ومؤازرتها ، تسلمت الوزارة مقاليد الحكم ، واعتزمت السير في ادارة أمور المملكة وفقاً للمنهاج الآتي :

– السياسة الخارجية .

العناية التامـــة :

أ – بتقوية صلات الودّ والصداقة مع بريطانية العظمى بروح التحالف القائم بين المملكتين

ب – بتوطيد أواصر العلاقات الحسنة القائمة بين العراق والدول المتحابة ، وخاصة الدول المجاورة .

ج – بالقيام بالواجبات المترتبة على العراق بصفته عضواً في عصبة الامم .

د – بالسعي في كل ما من شأنه تقوية الروابط الاخوية التي تربط العــراق بالبلدان العربية المجاورة ، بصورة تؤدي الى تعزيز روح الاخاء والمنافع المشتركة .

– السياسة الداخلية –

تنظيم وتحسين الادارة ، وترقية مستوى كفاءتها وذلك :

أ – بالنظر في تشكيلات الدولة ، وترتيب توزيع الوظائف ، بنسبة الحاجة اليهـــا .

ب – باتخاذ الاساليب الكافلة لرفع مستوى كفاءة الموظفين .

ج – بتقوية المراقبة على الأعمال الرسمية وتفتيشها .

تنظيم ميزانية متوازنة على أساس :

أ – تحديد المصروفات الاعتيادية بأقل ما يمكن ، مع المحافظة على حسن القيام بالخدمات العامة .

ب ـ إعادة النظر في مشروع الخمس سنوات على أساس جعل منهاجه يتضمن
المشاريع المثمرة الكبرى ، والعمرانية الأكثر ضرورة ونفعاً ، وتخصيص
مدخولات النفط لتلك المشاريع .
السعي في اتخاذ التدابير المؤدية الى تصريف منتوجات العراق في الخارج .
النظر في إمكان تحسين طريقة جباية ضريبة المواشي ـ الكودة ـ .
تحسين حالة الزراعة بصورة عامة ، ومن ذلك تنظيم الواجبات والحقوق
في ما بين الزراع ، والعناية بتأسيس الصناعات الزراعية .
تقوية الجيش والنظر في أفضل الاساليب التي يجب اتخاذها لاشتراك
الشعب في خدمة الدفاع المـــدني .

العناية بالمعارف على أساس :

أ ـ توسيع التعليم الاولي، وجعله أكثر انطباقاً على الحاجات المحلية .
ب ـ جعل مناهج التدريس كافلة لتنمية روح الاعتماد على النفس ، والعمل
على توسيع التدابير الصحية ، ولا سيما مكافحة الامراض .

ترقية النظام القضائي :

تعديل نظام دعاوى العشائر بصورة تكفل ملاءمته مع أحكام القوانين
العامة ، نظراً لعادات العشائر .
تنظيم شؤون العمل ، وتأمين حقوق العمال .
الاهتمام بتحسين حالة البلديات بصورة عامة ، ومعاضدة أمانة العاصمة
مالياً للتمكن من القيام بمشاريع عمرانية معينة لتنظيم العاصمة .

حلّ مجلس النواب

وفي الثامن من تشرين الثاني ١٩٣٢ كانت قد صدرت الإرادة الملكية
الآتيـــة : ـ

رقــم ٧٠٧

حيث أن مجلس النواب الحاضر تألف بنتيجــة انتخاب كان قد جرى لاستفتاء الأمة في المعاهدة العراقية البريطانية المؤرخة في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ دون أن يتناول الاستفتاء فيما يجب تعقيبه من الخطط ، عندما تنجز قضية المعاهدة المذكورة ، التي كانت رهينة المستقبل آنذاك . وحيث ان المعاهدة المذكورة قد دخلت الآن في حيز التنفيذ ، وافتتح أمام البلاد دور يختلف عن الدور الذي سبقه من حيث تطلبه سياسة مبنية على أساس الاستقلال والمسؤولية التأمين ، وكافلة لارتكاز البلاد ، واكتشاف رقيها في مختلف النواحي يستلزم فهم رغائب الامة بشأنه . وحيث ان فهم رغائب الامة يتوقف على استفتائها بطريقة تمكنها من انتخاب نواب عنها يعبرون عن تلك الرغائب ، نظــراً لمقتضيات الدور المذكور ، فقد أصدرت ارادتي الملكية ، بعد الاطلاع على المادة الـ ٢٦ من القانون الاساسي ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء ، وعرضه علينا رئيس مجلس الوزراء بحل مجلس النواب ، والبدء بانتخاب مجلس جديد .

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ واليوم العاشر من شهر رجب سنة ١٣٥١ .

رئيس الوزراء ــ ناجي شوكت　　　　فيصــل

هذه هي الاسباب الرسمية الوجيهة التي استندت وزارتي اليها في استصدار الارادة الملكية بحل مجلس النواب ، والشروع في انتخاب مجلس جديد. وكانت هناك أسباب أخرى تستدعي هذا الحل أهمها ، اني كنت أرغب رغبة صادقة صادقة في أن يكون المجلس الجديد ممثلاً لطبقات الشعب كافة ، وأحزابه المختلفة ، وأن تكون الاكثرية فيه من المثقفين على قدر الامكان . وقد استحسن الملك هذه الملاحظات وأيدها فصدرت الإرادة المذكورة بالحل المنشود .

وكان نوري السعيد ، حين شعر بعزمي على حل مجلس النواب الذي أجرت وزارته انتخابه والشروع في انتخاب مجلس جديد ، قد زارني في مقر رئاسة مجلس الوزراء ، وحاول إقناعي بالعدول عن فكرة الحل ، وأظهر استعداده لضمان تأييد الأكثرية العهدية في حزبه لوزارتي ، ووضعها تحت تصرفي . ومع أني شكرت له نياته الحسنة ووعده الكريم ، فقد أفهمته بأن قرار الحل كان قد اتخذ من قبل ، ووافق الملك عليه ، فلا سبيل للتراجع عنه . فلما عقدت الجلسة النيابية المقرر تلاوة الإرادة الملكية بالحل فيها ، لم يحضرها أعضاء حزب العهد ، بل عقدوا اجتماعاً في بناية الحزب قرروا فيه الإضراب عن حضور الجلسة ، ولكن الإرادة الملكية بالحل تليت بحسب الأصول ، وانتهى الأمر . فقد كانت هناك سابقة لمثل هذا الأمر ، إذ قرأت الإرادة الشاهانية في مجلس المبعوثان العثماني من قبل الصدر الأعظم ، على الرغم من عدم حضور أكثرية نواب المجلس فيه . وهكذا أخذ حزب العهد يتشبث بكل وسيلة لمعارضة وزارتي حتى وصل به الحد إلى أنه رفع عريضة إلى الملك زعم فيها عدم شرعية الحل . وعندما شعر الملك بتفاقم ألاعيب نوري السعيد ، دبّر أمر إرساله إلى جنيف لحضور اجتماع مجلس عصبة الأمم ، أثناء بحثه قضية الحدود بين سورية والعراق ، والعرائض التي رفعها الزعماء الاثوريون إلى العصبة حول مستقبلهم . وهكذا هدأت أعصاب الأكثرية العهدية فأراحت واستراحت .

قصة حرس المطارات

تنص المادة الرابعة من ملحق المعاهدة العراقية – البريطانية لسنة ١٩٣٠م ، على ما يلي :

« يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يقدم ، بناءً على طلب صاحب الجلالة البريطانية ، وعلى نفقة صاحب الجلالة البريطانية ، ووفقاً للشروط التي يتفق عليها الفريقان الساميان المتعاقدان ، حرساً خاصاً من قوات صاحب

الجلالة ملك العراق لحماية القواعد الجوية ، مما قد تشغله قوات جلالته وفقاً لأحكام هذه المعاهدة ، وان يؤمن سن القوانين التشريعية التي قد يقتضيها تنفيذ الشروط الآنفة الذكر » ا.هـ .

وبعد تأليف وزارتي ، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٧ كانون الأول ١٩٣٢م تأليف لجنة من وزراء الخارجية ، والعدلية ، والدفاع ، للنظر في كيفية تأليف هذا الحرس ، ورفع تقرير بذلك إلى مجلس الوزراء . فلما اجتمعت هذه اللجنة المؤلفة في ١٧ كانون الأول ١٩٣٢م لفتت نظرها إشارة إلى كتاب وجهه رئيس الوزراء السابق، نوري السعيد، إلى المعتمد السامي البريطاني، السر همفريز حول هذا الموضوع . وبعد البحث عن هذا الكتاب ، عثر عليه في خزانة سكرتارية مجلس الوزراء ، وهذا نصه :

وزارة الخارجية

بغداد في ٣٠ حزيران ١٩٣٠م

سيدي :

إشارة إلى المادة ٤ من ملحق المعاهدة التي وقعناها اليوم، أتشرف بإخباركم أنه عندما يأتي الوقت الذي تنفذ فيه أحكام تلك المادة ، ستكون الحكومة العراقية مستعدة للموافقة على الترتيبات التالية لأجل الحرس الخاص المشار إليه في هذا الملحق . لا أتوقع أن تحصل ضرورة لاتخاذ أي تشريع لتأمين جريان هذا الترتيب بسهولة ، ولكن إذا كانت هناك نقطة ووجد من الوجهة العملية أن القانون الحاضر لا يكفي بشأنها لهذا الغرض فإن التشريع اللازم سيمر بدون تأخير .

أ ـ تتألف القوة من رجال لا يتجاوز عددهم ١٢٥٠ ما عدا الموظفين البريطانيين .

ب ـ تكون الخدمة في القوة اختيارية ، وتعفى هذه الخدمة أي عضو من القوة المذكورة من أحكام أي قانون لأجل الخدمة الإجبارية .

ج ـ تكون القوة تحت قيادة قائد بريطاني ، ويكون العدد اللازم من الضباط البريطانيين والعراقيين الذين هم دون درجة ، كلهم تابعين إلى جلالة ملك العراق . ويدخل ضمن ذلك صغار الضباط ، وضباط الصف البريطانيون ، بحسب الحاجة ، وتكون لهم السلطات التي تختص برتبهم عادة . وللقائد الصلاحية بوضع قواعد فيما يختص بالتجنيد ، والإدارة ، ونوع الأسلحة ، والتجهيزات ، واللباس ، وكيفية التدريب ، ومقدار الراتب ، وشروط الخدمة .

د ـ أما بخصوص النظام فستكون القوة ، باستثناء الموظفين البريطانيين ، خاضعة إلى القانون العسكري العراقي . يمنح القائد ، والضباط البريطانيون التابعون ، السلطات الجزائية اللازمة ، ويكون للقائد الحرية التامة من جهة دعوة الديوان حرب وتأليفه ، تصدق الأحكام الصادرة من ديوان الحرب ، الذي لا يكون القائد عضواً فيه ، من قبله . في الأحوال التي يكون فيها القائد نفسه عضواً في الديوان ، أو يكون الحكم الصادر منه يتجاوز الحبس سنة واحدة ، يجري تصديق الحكم من قبل وزير الدفاع .

هـ ـ تكون وظيفة القوة الأساسية حماية قواعد الطيران في العراق التي قد تكون ـ بموافقة الحكومة العراقية ـ مشغولة من قبل قوات صاحب الجلالة البريطانية. وتتناول هذه الوظيفة مهمة المحافظة على مواد ومخازن قوات صاحب الجلالة البريطانية في العراق حيثما كانت . ولأجل القيام بهذه الوظائف التي تكون المسؤولية الإجرائية عنها عائدة إلى القائد ، توضع القوة تحت تصرف قائد الطيران المطلق .

و ـ من المتفق عليه أنه قد تدعو الضرورة من وقت لآخر ـ لأجل القيام بالوظائف المذكورة أعلاه بصورة منتظمة ـ أن يتلقى أعضاء القوة الأوامر من ضباط قوات صاحب الجلالة البريطانية . تبلغ هذه الأوامر إلى القوة عادة بواسطة ضباطها . غير أن الحكومة العراقية لا تعارض :

عند الحاجة ، في إصدار هذه الأوامر بصورة مباشرة ، وتتخذ التدابير في هذه الحال لتأمين إجبار جميع أعضاء القوة على امتثال هذه الأوامر ، وتمتعهم بنفس الصيانات كما لو كانت الأوامر قد أعطيت من قبل ضابط قوات صاحب الجلالة ملك العراق . ومن المتفق عليه أن سلطة القيادة على القوات العراقية التي قد تمنح إلى ضباط قوات صاحب الجلالة البريطانية لا يمكن ممارستها إلا فيما يتعلق بالقوة الخاصة .

ز - تسدد نفقات القوة كلها من قبل حكومة صاحب الجلالة في بريطانيا العظمى .

أتشرف بأن أكون يا سيدي
خادمكم المطيع جداً
ن. س

جي. سي. في. او ... الخ
فخامة السر ف. هـ. همفريز
معتمد صاحب الجلالة البريطانية السامي في العراق

مقابلة نوري والملك :

لم أكد أطلع على هذا الكتاب حتى استدعيت نوري السعيد وسألته عن كيفية إصداره الكتاب ، ولماذا بقي سراً ولم يعرض على مجلس الأمة ، كما عرضت معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م وملحقاتها ، وهل اطلع مجلس وزرائه عليه ، أو أحاط الملك فيصل علماً به ؟ فأجابني على الفور : ان مجلس الوزراء لم يطلع على هذا الكتاب ، وانه لم يقدمه إلى مجلس الأمة لئلا يرفض المجلس المعاهدة ، لأن المادة الرابعة من ملحقها ينص على أن يكون حرس المطارات (حرساً خاصاً من قوات صاحب الجلالة ملك العراق) ، وأضاف إلى أقواله هذه : ان الملك فيصل سبق أن اطلع على الكتاب . ولما قلت له : طيب كيف قبلت أنت وحدك أن تلزم الحكومة العراقية بمثل هذه القيود الواردة في هذا

الكتاب ؟ فأجاب بأنه لم يكن ليفكر بهذه الأصول وهذه القاعدة ، وان ماعمله متبع في العرف الدولي ولذلك أمثال كثيرة في معاهدات عقدت بين الدول .

ثم أردت أن أتأكد عما إذا كان للملك فيصل سابق علم ومعرفة بهذا الكتاب ، فسألت جلالته عن ذلك فأجاب (ان نوري قد أعلمه بالكتاب لكنه لم يطلعه على نصه) فكيف أستطيع أن أوفق بين هذه الأقوال وهذا الواقع ؟ وهل ان الحكومة ملزمة بالذي جرى ؟ لقد اجتمع مجلس الوزراء ، وبحث الموضوع بحثاً مطولا ، وألف لجنة لدرسه وضعت التقرير الآتي ، وهو تقرير قانوني خطير يتناول الكتاب من جوانبه القانونية ، والأصولية . وحيث لم يسبق نشره وكان من الوثائق التي تفيد المؤرخين والباحثين فقد أثبت نصه هنا :

نص التقرير :

تقرير اللجنة الوزارية عن مسألة تأليف حرس المطارات

تأليف اللجنة :

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٧ كانون الأول ١٩٣٢م تأليف لجنة من وزراء الخارجية ، والعدلية ، والدفاع ، للنظر في مسألة تأليف حرس المطارات ورفع تقرير عنها .

مهمة اللجنة :

ورد في الفقرة ٤ من الملحق بالمعاهدة العراقية ـ الإنكليزية لسنة ١٩٣٠م ما نصه :

« يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يقدم ، بناء على طلب صاحب الجلالة البريطانية ، وعلى نفقة صاحب الجلالة البريطانية ، ووفقاً للشروط التي يتفق عليها : الفريقان الساميان المتعاقدان ، حرساً خاصاً من قوات صاحب الجلالة ملك العراق لحماية القواعد الجوية مما قد تشغله قوات جلالته البريطانية

وفقاً لأحكام هذه المعاهدة ، وأن يؤمن من القوانين التشريعية التي قد يقتضيها تنفيذ الشروط الآنفة الذكر » .

يظهر من النص المتقدم أن مهمة اللجنة هي :

١ – تدقيق الشروط التي يمكن للحكومة العراقية أن توافق عليها لأجل تنفيذ التعهد .

٢ – النظر فيما إذا كان تنفيذ تلك الشروط يتطلب إصدار تشريع أم لا .

التدقيقات التمهيدية :

كانت اللجنة تعتقد أن الفقرة ٤ من الملحق بالمعاهدة الجديدة ، المدرج نصها في أعلاه، هي الأساس الذي يجب أن تبنى عليه شروط تأليف حرس المطارات، وبناء على ذلك رآت أن المسألة عبارة عن وضع مفرزة من القوات العراقية تحت تصرف صاحب الجلالة البريطانية لاستخدامها في حماية القواعد الجوية البريطانية ، والاتفاق على الشروط التي تستخدم بها هذه المفرزة كتعيين عدد أفرادها ، ومقدار نفقاتها ، والأماكن التي تستخدم فيها ، وغير ذلك مما لا يمس بمبدأ كون تلك المفرزة قسماً من قوات صاحب الجلالة ملك العراق .

الوثائق التي اطلعت عليها اللجنة :

اطلعت اللجنة على إضبارة وزارة الدفاع المتعلقة بهذا الموضوع فوجدت فيها محاضر جلسات معقودة بين السلطات العراقية والسلطات البريطانية في أزمنة مختلفة . وقد أدرج في المحاضر الشروط المتعلقة بتأليف حرس المطارات. ويظهر أن هذه الشروط قد اتفق عليها الطرفان عدا القليل منها لا يزال غير مبتوت فيه . ولدى اطلاع اللجنة على هذه الشروط وجدت أن المقصود جعل قوة حرس المطارات أشبه شيء بقوات الليفي، وبتعبير آخر جعلها بالفعل قوة بريطانية صرفة ، وليس لها من الصفة العراقية إلا الإسم فقط ، خلافاً للمبدأ الأساسي الوارد في الفقرة ٤ من الملحق بالمعاهدة الذي ينص على أن تكون هذه

القوة قسماً من قوات صاحب الجلالة ملك العراق . وفي أثناء تدقيق المحاضر المذكورة والمراسلات الأخرى عثرت اللجنة على إشارة كتاب مؤرخ ٣٠ حزيران ١٩٣٠م من نوري باشا رئيس الوزراء آنئذ إلى السر فرنسيس همفريز المعتمد السامي ، وظهر لنا أن هذا الكتاب يجب أن يكون وثيقة مهمة في هذا الموضوع لأنه كان مرجعاً يشار إليه في المراسلات وفي المحاضر عند المناقشة في الشروط . بحثت اللجنة عن هذا الكتاب فوجدته في خزانة مجلس الوزراء محفوظاً مع الكتب السرية الأخرى . نربط في طيّ هذا التقرير نسخة من الكتاب المذكور للاطلاع عليه . لقد احتوى هذا الكتاب على جميع الشروط الأساسية المتعلقة بتأليف قوة حرس المطارات ولم يترك مجالاً لمستزيد . والشروط الموضوعة في محاضر الجلسات التي أشير إليها آنفاً كلها مستندة إليه باستثناء قليل جداً .

كتاب نوري باشا المؤرخ ٣٠ حزيران ١٩٣٠م وقيمته من الوجهة الحقوقية :

رأت اللجنة أن الشروط المدرجة في الكتاب مخالفة من حيث الأساس للنص الوارد في الفقرة ٤ من الملحق بالمعاهدة . ولما كان الكتاب المذكور لم يربط بالمعاهدة ولم يعتبر جزء متمماً لها ، وإنما هو عبارة عن تفسير لنص الفقرة ٤ المبحوث عنها في أعلاه ، فقد حصل لدى اللجنة شك فيما إذا كانت الحكومة العراقية ملزمة به أم لا . غير أنه لما كانت العادة المتبعة أن يجري إيضاح بعض النقاط في المعاهدات بتبادل كتب بين المفاوضين ، وتعتبر هذه الكتب تفسيراً لتلك النقاط من قبل الفريقين المتعاقدين ، ولما كان نوري باشا قد أرسل الكتاب الموضوع البحث يوم التوقيع في المعاهدة بصفته مفاوضاً من الجانب العراقي ، فتعتقد اللجنة أنه لا مناص للحكومة العراقية من الاعتراف بالكتاب المذكور .

شروط تأليف حرس المطارات :

بعد أن قررت اللجنة الاعتراف بكتاب نوري باشا واتخاذه أساساً لتدوين

شروط تأليف حرس المطارات ، شرعت في تدقيق الشروط الموضوعة من قبل السلطات البريطانية ، آخذة بنظر الاعتبار :

أولاً — التوفيق بين كتاب نوري باشا والشروط .

ثانياً — تحوير الشروط من دون إخلال بالتعهد الوارد في كتاب نوري باشا بالصورة التي تجعل حرس المطارات قوة من قوات جلالة ملك العراق على قدر الإمكان .

١ — (تؤسس في العراق قوة تدعى حرس المطارات — توضع تحت التصرف الوحيد لضابط الطيران القائد لقوات صاحب الجلالة البريطانية من أجل جميع الأمور المتعلقة بأمان القوة الجوية الملكية في العراق) .

لاملاحظة للجنة على هذه المادة .

٢ — تكون اللجنة تحت قيادة ضابط بريطاني وتؤلف من :

أ — أشخاص عراقيين لا يتجاوز عددهم ١٢٥٠ .

ب — عدد من الضباط البريطانيين وضباط الصف البريطانيين حسبمايحتاج إليه . يكون للضباط ، ووكلاء الضباط ، وضباط الصف البريطانيين المعينين في القوة أو الملحقين بها موقتاً مركز وسلطة قيادة ومعاقبة حسبما يبين في الأوامر الصادرة من قائد القوة . ويكون لضباط ، ووكلاء ضباط، وضباط صف أية من قوات صاحب الجلالة البريطانية التي تتعاون مع القوة ، سلطة القيادة على أفراد حرس المطارات حسبما يبين في الأوامر الصادرة من قائد القوة .

لا اعتراض لدى اللجنة على هذه المادة سوى الفقرة الأخيرة منها. ترى اللجنة أن السماح لوكلاء الضباط وضباط الصف البريطانيين من قوات صاحب الجلالة البريطانية بممارسة سلطة القيادة على القوة، يتعارض مع مبدأ صفة هذه القوة ، كما انه يتجاوز الحدود التي ذهب إليها نوري باشا في كتابه .

٣ ـ يكون لقائد حرس المطارات سلطة لإصدار قواعد تبين الأمور الآتية :

آ ـ راتب جميع الأفراد .

ب ـ طريقة التجنيد .

ج ـ التجهيزات والأسلحة والألبسة .

د ـ طريقـــة التمرين .

هـ ـ مدة وشروط الاستخدام .

و ـ وبصورة عامة جميع الأمور المتعلقة بإدارة ونظام القوة .

اطلعت اللجنة أن نوري باشا كان قد طلب أن يكون الراتب في حرس المطارات ، مماثلاً للراتب المقرَّر في الجيش العراقي ، وأبدى أنه لا يعترض على أن يكون مجموع ما يتقاضاه أفراد القوة المذكورة أكثر مما يعطى في الجيش العراقي ، ولكنه رغب في أن يعتبر الفرق بين الراتبين بمثابة مخصصات صنف . لقد وافقت السلطات البريطانية على اقتراح نوري باشا واللجنة تؤيده أيضاً .

٤ ـ (تكون الخدمة في حرس المطارات على طريقة التطوع . وكل عضو عراقي في تلك القوة يبرز وثيقة من قائد القوة مفادها أنه خدم مدة لا تقلّ عن سنتين ، يعفى من الخدمة العسكرية) .

اطلعت اللجنة على أن نوري باشا كان قد أوضح عند المذاكرة في هذه المادة : أن القصد من هذه العبارة في كتابه هو فقط إعفاء ضباط وجنود حرس المطارات من خدمة العلم ، أو خدمة الاحتياط التي تتعارض مع خدمتهم في حرس المطارات ، ومن خدمة العلم ، بعد أن يكونوا قـــد تركوا حرس المطارات . ولم يكن القصد إعفاءهم من خدمة الاحتياط أو من واجب الخدمة في الطوارىء الوطنية مما قد يفرض بصورة عامة على جميع العساكر الذين خدموا في الجيش العراقي . وبتعبير آخر فإن الأشخاص الذين يكونون قد خدموا في حرس المطارات يعتبرون كاحتياطي الجيش العراقي ويكونون تابعين للطلب إلى الخدمة ككل احتياطي. وعليه أعيد سبك الفقرة المذكورة بالشكل الآتي :

(تكون الخدمة في حرس المطارات تطوّعية . وجميع العراقيين من كل الدرجات في القوة عندما يكونون مستخدمين فيها معفوين من تطبيق أحكام أي قانون للخدمة العسكرية الإجبارية الذي قد يسن في المستقبل . كل خدمة في حرس المطارات تعتبر خدمة علَم في الجيش العراقي ، وهذه الخدمة تحمل معها الامتيازات والصيانات التي تعود بموجب القانون لخدمة العلم في الجيش العراقي) .

لاحظت اللجنة أن السلطات البريطانية علقت موافقتها على النص المتقدم بيانه إلى ما بعد مراجعة لندن . ولا يوجد ما يدل على أنها وافقت عليه بصورة نهائية .

ترى اللجنة أنه من الضروري التمسك بهذا النص ، أي أنه يجب اعتبار الخدمة في حرس المطارات كخدمة العلم فقط في الجيش العراقي ويجب أن لا يعفى من يستخدم في الحرس من أية خدمة أخرى في الجيش العراقي عدا خدمة العلم .

٥ ـ أ ـ يعين الضباط البريطانيون في حرس المطارات ويرفعوا بإرادة ملكية ، تصدر على اقتراح وزير الدفاع ، بناء على توصية قائد القوة المذكورة .

ب ـ كل أشخاص حرس المطارات من الضباط البريطانيين يعينون ويرفعون بأمر قائد القوة الذي يكون له أيضاً سلطة تقدير خدمة كل شخص حسب رأيه .

يظهر أنه قد حصل مذاكرات طويلة حول وضع الضباط العراقيين في القوة ، وبالنتيجة اتفق على أنه ، وإن كان الأشخاص الذين يقومون بهذه الوظائف يجب أن يدعو ضباطاً ويجب أن يعتبروا ضباطاً ضمن القوة ، إلاّ أنه لغرض القانون العسكري العراقي يجب أن يعتبروا وكلاء ضباط ويعطوا شارات ورتباً تختلف عن شارات ورتب ضباط الجيش العراقي .

٦ ـ يكون العراقيون من جميع الرتب المستخدمون في حرس المطارات تابعين للقانون العسكري العراقي . ومن أجل ذلك تطبق عليهم المادة ٢ والمواد ٥ ـ ١٤ من منشور الجيش العراقي لسنة ١٩٢١م وتعديلاته المؤرخة ٤ تشرين الثاني ١٩٢٢م و ١٨ كانون الأول ١٩٢٢ و ٦ حزيران ١٩٢٦م مع مراعاة التبديلات والإضافات الآتية :

أ ـ يعتبر الأشخاص العراقيون الذين من درجة ضابط ، والمستخدمون في حرس المطارات ، كوكلاء ضباط لغرض القانون العسكري العـــراقي .

ب ـ يكون لقائد حرس المطارات سلطة تصديق قرارات ديوان الحرب على شرط أنه إذا كان هذا الضابط نفسه عضواً في ديوان الحرب ، أو إذا كان حكم ديوان الحرب يتجاوز الحبس لمدة سنة ، فيجب أن يكون سلطة التصديق وزير الدفاع نفسه .

لا يكون الأشخاص البريطانيون من جميع الرتب المستخدمون في حرس المطارات تابعين للقانون العسكري العراقي .

لا اعتراض لدى اللجنة على ذلك .

٧ ـ يطبق قانون التعقيبات القانونية العراقي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٢م وتعديله رقم ٤٧ لسنة ١٩٢٨م على الأشخاص العراقيين في حرس المطارات .

لا اعتراض لدى اللجنة على ذلك .

٨ ـ أ ـ تطبق الصيانات والامتيازات في الأمور القضائية والمالية المبينة في المادة ٢ من الملحق بمعاهدة التحالف لسنة ١٩٣٠م على قوة حرس المطارات .

ب ـ جميع الصيانات والامتيازات التي يتمتع بها أعضاء قوات صاحب الجلالة البريطانية يجب أن يتمتع بها أيضاً الضباط وغيرهم مـــن البريطانيين المستخدمين في حرس المطارات .

لا توافق اللجنة على تمتع الأشخاص العراقيين بالصيانات والامتيازات القضائية والمالية ، لأن ذلك مخالف لأحكام القانون الأساسي . ولا يخفى أن الحكومة العراقية كانت تنظر إلى النص الموجود في الاتفاقية العسكرية ، الملحقة بمعاهدة ١٩٢٢م والمتعلّق بتمتع الأشخاص العراقين المستخدمين في قوات صاحب الجلالة البريطانية ، بمثل هذه الإعفاءات والصيانات ، بنظر الاستهجان . وقد حاولت مراراً تعديل هذا النص في الاتفاقيـــة المذكورة . إن حرس المطارات هو حسب الظاهر قوة من القوات العراقية وعليه فبالأولى ألا تكون متمتعة بهذه الامتيازات والصيانات .

٩ ـ يعين قائد قوة حرس المطارات بإرادة ملكية ، على اقتراح وزير الدفاع ، وبناء على توصية قائد القوات الجوية .

لا اعتراض للجنة على هذه المادة .

١٠ ـ طريقة التجنيد :

في الاجتماع الذي جرى في البلاط الملكي في ١٠ أيـــلول ١٩٣٢م اقترح جعفر باشا وكيل رئيس الوزراء آنئذ ، لأجل محافظة روح المادة الرابعة من الملحق بمعاهدة ١٩٣٠م التي نصت على أن يكون الحرس قسماً من قوات صاحب الجلالة ملك العراق ، أن يجري تجنيد الجنود بواسطة وزارة الدفاع . وقد اقترح من أجل ذلك أن تؤلّف لجنة من ضابط بريطاني من حرس المطارات ، وضابط بريطاني من البعثة العسكريـــة البريطانية للجيش العراقي ، ومن ضابط عراقي لتصديق وثائق التجنيد . ولكن السر هيوبرت يانغ وكيل المعتمد السامي آنئذ اعترض على ذلك ، وطلب أن يجري التجنيد بموجب كتاب نوري باشا المؤرخ ٣٠ حزيران ١٩٣٠م وأخيراً اتفق على أن يتذاكر جعفر باشا مع قائد القوات الجوية للاتفاق على تفاصيل هذا الاقتراح .

ان اللجنة تؤيد اقتراح جعفر باشا وترغب في أن يعمل به .

١١ – في الاجتماع الذي عقد في مسكن قائد القوات الجوية في ١٧ – ٩ – ١٩٣٢م بحث في موقف الحكومة العراقية ازاء أسلوب التجنيد لقوة حرس المطارات واتفق على ما يأتي : –

أولاً – أن تشمل أصول الاكتتاب في سلك المتجندين في قوة الدفاع الجوي حلف يمين الإخلاص لجلالة الملك فيصل على الصورة المدرجة في نموذج الجيش رقم ٥ .

ثانياً – بعد قبول المتجندين لقوة الدفاع الجوي ترسل أسماء كل جماعة إلى وزارة الدفاع التي سيشمل تنظيمها في وقته التسهيلات المطلوبة لمعالجة أمور قوة الدفاع الجوي .

ثالثاً – تعين وزارة الدفاع ضابطاً من الجيش العراقي لتفتيش الجنود المذكورين ومخاطبتهم عند تسلم الوزراء أسماء كل جماعة منهم .

رابعاً – تهيء وزارة الدفاع صور الخطاب الذي يلقى على الجنود ، بالاشتراك مع مقرّ القوة الجوية .

خامساً – ويخاطب المستجدين المكتتبين في قوة الدفاع الجوي في منطقتي : البصرة والموصل ضابط عراقي محلي . ولا يحضر هؤلاء الجنود إلى بغداد .

يظهر أن هذا الترتيب ، الذي وافق عليه جعفر باشا ، يقوم مقام اقتراح الباشا المبحوث عنه في الفقرة ١٠ من هذا التقرير . ان اللجنة لا ترى مانعاً من قبول هذا الترتيب نظراً لأن نوري باشا في كتابه قد قال : ان لقائد الحرس سلطة إصدار قواعد فيما يتعلق بالتجنيد ... الخ .

التشريع :

ترى اللجنة أنه من الضروري إصدار تشريع لتنفيذ هذه الترتيبات . وهي في هذا الخصوص تؤيد الرأي الذي أيدته دائرة التدوين القانوني المدرج في

تقريرها المربوط بكتاب وزارة العدلية المرقم ١٠١ ـ ١ والمؤرّخ في ٢٦ ـ ٩ ـ ١٩٣٢م المعنون إلى سكرتيرية مجلس الوزراء .

الخــلاصة :

شروط تأليف حرس المطارات :

توافق اللجنة على الشروط المدرجة في هذا التقرير عدا النقاط الآتيــة :

١ً ـ السماح لوكلاء الضباط وضباط الصف البريطانيين المنتمين إلى قوات صاحب الجلالة البريطانية بممارسة القيادة على قوة حرس المطارات .

٢ً ـ إعفاء الأشخاص العراقيين الذين يخدمون في حرس المطارات من خدمة الاحتياط وغيرها من الخدمات المماثلة في الجيش العراقي ، بعد خروجهم من قوة حرس المطارات .

٣ً ـ تمتع العراقيين المستخدمين في القوة بالامتيازات والصيانات القضائيــة والمــالية .

وعليه ينبغي أن تجري المفاوضة بين السلطات العراقية والسلطات البريطانية للاتفاق على هذه النقاط .

التشريــع :

إن التشريع ضروري . فإما أن يكون ذلك بقانون يعرض على مجلس الأمة في اجتماعه المقبل ، وإما بمرسوم ، وهذا لا يتطلّب التصديق من مجلس الأمة نظراً إلى المادة ٢٦ من القانون الأساسي . فإذا صدر المرسوم الآن يمكن تأليف حرس المطارات وقيامه بالوظائف التي سيؤلف من أجلها . أما إذا تقرر إصدار التشريع بقانون فلا يمكن تأليف الحرس الآن ، وستضطر السلطات البريطانية إلى الاحتفاظ بقوات الليفي الموجودة حتى تاريخ تأليف الحرس .

مجلس الوزراء يبحث الموضوع :

تدارس مجلس الوزراء كتاب نوري السعيد إلى السر همفريز ، وتقرير اللجنة الوزارية المثبت نصه أعلاه ، وجرت مناقشة حول ما تعمله الوزارة في هذا الصدد ، وهل يجب الاعتراف بشرعية هذه الوثيقة وإبقائها سراً ، أويجب عرضها على مجلس الأمة وطلب المصادقة عليها ، وبعد مناقشات طويلةارتؤي ان لا مناص للحكومة العراقية من الاعتراف بالكتاب المذكور على أن يتم ذلك بتشريع قانون من المجلس ، اوبمرسوم يصدر وفقاً للمادة ال٢٦ من القانون الأساسي . وحيث أننا رجحنا أن يعرض الأمر على المجلس ، بدلاً من إصدار المرسوم ، فقدكنا نترقب حلول حفلة افتتاح المجلس لتقديم التشريع ، ولكن الوزارة قدمت استقالتها بعد افتتاح المجلس النيابي بمدة قصيرة ، وتركت القضية إلى الوزارة التي أعقبتها ، وهيوزارة رشيد عالي الكيلاني الأولى . ولكن هذه الوزارة أيضاً لم تستطع القيام بأي عمل ، وبقيت القضية معلقة إلى عام ١٩٥٥م ، وهو العام الذي عقد فيه (ميثاق بغداد) وألغى المطارات التي كانت تستدعي وجود مثل هذا الحرس .

الانتخابات النيابية الجديدة

كنت محايداً . لم أنتسب إلى حزب من الأحزاب ، أو كتلة من الكتل ، وسأشرح الأسباب التي حملتني على اتباع هذا الحياد .

كنت شديد الرغبة في جعل مجلس النواب الجديد ممثلاً للرأي العام على على قدر الإمكان ، وأن تمثل فيه أيضاً الأحزاب كافة ، وأن يكون للمثقفين مقامهم فيه أيضاً ، إذ لم يكن في الاستطاعة إبعاد رؤساء القبائل عن المجلس بالمرة . وعلى الرغم من جميع هذه الاتجاهات ، فإن الانتخابات لم تخل من الانتقادات ، ولا سيما من قبل الذين كانت تسيرهم الأغراض الشخصية ، ويتظاهرون بالبطولات الوطنية . فنظرة سريعة إلى أسماء الذين فازوا بالنيابةفي مجلس النواب الجديد ، ومقايستها مع أسماء الذوات الذين كانوا في المجالس

السابقة، وكذا ارتفاع عدد ممثلي الأحزاب تدلنا على مدى ازدياد العناصر المثقفة في المجلس الجديد .

فمنذ صدرت الإرادة الملكية بحلّ مجلس النواب ، بدأت الاتصالات بيني وبين الملك فيصل ، وبيني وبين زعماء الأحزاب السياسية أو الكتل النيابية للاتفاق على قائمة موحدة ، تضمن المصلحة العامة ، وهو أسلوب متبع في أكثر الحكومات الديمقراطية. وقد جرت مناقشات ومساومات ، وكثر الأخذ والرد ، ولكن رائدنا كان دائماً إرضاء الضمير والجميع ، وأن يجيء المجلس ممثلاً لطبقات الشعب على قدر الإمكان. وفي إمكاني الآن أن أنشر بعض الرسائل التي تلقيتها من الملك فيصل بخطّ يده . وهي تتعلّق بهذه الاتصالات والمحادثات :

الرسالة الأولى :

أرسل لك ما بطيه كلائحة وكأسماء ، بعد أن اطلعت على التي قدمتها وأجريت فيها بعض تعديل . بعد مداولتك مع من تراه من زملائك ، يمكن إعادة النظر . إني لاحظت مهما أمكن عدم إظهار السخط لحزب والرضا من الآخر ، أو التحزّب لجماعة دون آخرين ، وسترى أيضاً ثلاثة أو أربعة أسماء بوضعهم أخذ بنظر الاعتبار خواطر بعض الذوات الذين سبقت لهم خدمات ، والذين أحدهم يمكن أن يوآزرك ، كما سبق الحديث معك أمس . وضعت قسماً ممن كان في حزب العهد ، والذين أنا على يقينٍ تام بأنهم سيسيرون وإياك طبق ما ترغبه وزيادة ، وبعض ذوات من حزب الإخاء ثم وضعت على حدة أسماء آخرين يمكن انهم موافقين وتركت أسماء مفتوحة .

الرسالة الثانية :

عزيزي ناجي . موافق تماماً على أسماء المرشحين ما عدا الملاحظات الآتية :-

١ ـ سعيد الحاج ثابت بدلاً من يوسف الرضوان .

٢ ـ السيد قاطع من العمارة .

٣ ـ الإسم الباقي في نفسك يكون سعد صالح .

هذا جميع باقي الملاحظات والله يوفقكم .

ياسين وحكمت أخبراني عن زكي المحامي . ولا أبديت لهم أي أمر كان . وأنت حسبما تراه موافق إجريه .

الرسالة الثالثة :

عزيزي ناجي : خوفاً من التعجيز سوف لا أكن في البلاط اليوم . ولذا سوف لا أتمكن من رؤيتك والتحدث إليك . انني لما قلت لك قبل يومين قد وافقت على من ترتأيه في خصوص النواب فقط . أحب أن أجلب نظرك إلى أمرين :

١ – جميل المدفعي أحب أن لا يكون مأيوساً لأنه في اعتقادي سوف يكون لك أكبر معاضد في جميع الظروف إذا رآك وثوقاً واعتماداً .

٢ – عبد الغفور البدري وعلي محمود أرى أنه من الحزم أن تتوثق منهما ، خاصة فيما يخص بالأمور الخارجية ، ومناسباتنا السياسية مع الحليفة حيث أخشى أنهما يضعانك في موقف مشكل بعد أن يتربعا على كرسي النيابة . هذا كل ما أحببت أن أخبرك به .

موقف الحزب :

وعلى الرغم من كل الجهود التي صرفتها ليجيء المجلس كما كنت أتمنى وأريد ، فإني لم أوَفّق إلى الاتفاق مع الحزب الوطني المعروف بتطرفه الشديد لا في قضية عدد المقاعد ، التي كان يريدها كل منا ، ولا في أسماء الذوات الذين سيشغلون هذه المقاعد . فقد أصرّ رئيس الحزب وأكثرية أعضاء هيأته الإدارية على العدد والأشخاص ، على الرغم من ميل بعض الأعضاء على ضرورة الاتفاق على قائمة موحدة . ومع هذا لم أستصوب حرمان الحزب من الدخول في المجلس الجديد ، فتمّ ترشيح عضوين من أبرز أعضائه وهما : عبد الغفور البدري ، وعلي محمود الشيخ علي . وكان الأول صحفياً لامعاً ،

وله مواقف وطنية مشهورة ، والثاني محامياً مرموقاً ، وقد تمّ ترشيحهما على الرغم من ملاحظة الملك بحقهما . وقد جرت مراسلات بين رئاسة الحزب ، موضوع البحث ، وبين سكرتارية مجلس الوزراء هذه نصوصها :

كتاب الحزب :

المرقم ٥٩٥ التاريخ ٨ كانون الثـــاني سنة ١٩٣٣م

إلى فخامة رئيس الوزراء المحترم :

يا صاحب الفخـــامة !

من المعلوم لدى فخامتكم أن الانتخابات النيابية حق مكتسب تتمتع به كل أمة جاهدت في سبيل حريتها وحصلت على الدستور . والشعب العراقي جاهد كسائر الشعوب المجاهدة في سبيل هذا الحق أعظم تضحية حتى حصل عـــلى الدستور . غير أن الانتخابات السابقة لم تكن لها صبغة شرعية لهيمنة السياسة الانتدابية عليها . أما الآن والبلاد – على ما يقال – دخلت في عهد المسؤولية والاستقلال التامّين ، فلم يبق عذر للتذرع بتلك الأساليب . والحزب الوطني العراقي نبه إلى ذلك أكثر من مرة ، ولم يظهر شيء مما يدلّ على حصول فرق بين العهدين ، لذلك اضطر الحزب إلى أن يطلب من الوزارة ، بصفتها وزارة دستورية مسؤولية ، إنجاز المواد الآتي بيانها :

١ – إطلاق الحرية للحزب بفتح الفروع في المواقع التي يرى الحزب ضرورة تأليفها طبقاً لأحكام النظام ، وفسح المجال لممارسة أعماله السياسية وعقد الاجتماعات العامة في مراكز الحزب وفروعه ، إلى غير ذلك مما خوله إياه القانون والنظام .

٢ – إطلاق حرية الصحافة ليتسنى لكل إبداء رأيه في شأن الانتخابات ، وبيان ما لو وقع شيء من التلاعب فيها ، والضرب على أيدي المتلاعبين .

٣ – إلغاء قانون الدعايات المضرة المهيمن على الحريات هيمنة رهيبـــة

وإذا لم تنجز الحكومة الطلبات الآنفة الذكر فالحزب لا يعترف بمشروعية الانتخابات وما يترتب عليها من الأعمال .

هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

المعتمد العام

جواب الحكومة :

الرقـــم ١٠٧

التاريخ في ١١ كانون الثاني سنة ١٩٣٣م

صاحب المعالي المعتمدالعام للحزب الوطني العراقيالمحترم

إشارة لكتابكم المرقم ٥٩٥ والمؤرخ في ٨ – ١ – ١٩٣٣ م والموجه إلى فخامة رئيس الوزراء ، أمرني صاحب الفخامة أن أجيب على كتاب معاليكم المشار إليه بما يأتي : –

١ – يود فخامته أن يعلم بصو ة واضحة ماذا يقصد معاليكم بتعبير (على ما يقال) الوارد في الجملة التي تبتدي بقولكم (أما الآن والبلاد الخ ..) هل معنى ذلك انكم غير معتقدين بدخول العراق في عهد جديد ، عهد المسؤولية والاستقلال التامين ؟ ويرغب فخامته أن يعلم ما هي معاني الاستقلال والمسؤولية في نظركم ؟

٢ – أما عن طلب معاليكم الأول (أي إطلاق الحرية لفتح الفروع للحزب الخ ..) فإن صاحب الفخامة يؤكد لمعاليكم أن الحكومة سائرة وفق مقتضيات أحكام القانون في هذا الباب ، وهي غير مستعدة للتنازل عـــن حقوقها القانونية ، كما أنها ترى من الضروري أن تعطي ما عليها مـــن المسؤولية العامة في هذا الموضوع ، ما تستحقه من الأهمية .

٣ – وأما عن طلب معاليكم الثاني (أي إطلاق حرية الصحافة الخ ...) فصاحب الفخامة مسرور أن يؤكد لكم أن الصحافة في هذه البلاد حرة ،

ضمن دائرة القانون ، ومن البديهي أنه لا توجد حرية مطلقة في العالم ، كما أن من الأمور المعلومة أن الوزارة الحالية ، منذ تأليفها لحد الآن ، لم تعطل أية صحيفة من الصحف . فبماذا يفسر معاليكم ذلك ؟

٤ ـ وأما عن الانتخابات فإن صاحب الفخامة يؤكد لكم أنها تسير الآن بالحرية ، التي تستلزمها الأحكام القانونية ، وحيث انه لم يقع فيها لحد الآن أي تلاعب ـ كما هو واضح من نفس كتاب معاليكم ـ فلا يرى فخامته حاجة لعمل شيء في هذا الخصوص ، ولا شك في أن الحكومة ستضرب على أيدي من قد يتلاعب بالانتخابات ، إذا تحقق لديها ذلك .

٥ ـ وأما عن طلب معاليكم الثالث (أي إلغاء قانون الدعايات المضرة) فأن طلبكم هذا يتعلق بقانون من قوانين البلاد ، ولا يدري فخامته كيف يستطاع إلغاء حكمه حالاً ، كما هو مقتضى طلبكم ، فهل يمكن أن يلغى قانون بأمر إداري ؟

وبهذه المناسبة يرغب فخامة رئيس الوزراء في معرفة ما إذا كانت طلبات معاليكم ، المبحوث عنها ، مستندة إلى قرار صادر من هيأة الحزب الإدارية ، وإذا كان كذلك فهل ان هذا القرار صدر بالاتفاق أو بالأكثرية ، ومهما تكن كيفية صدور القرار ، هل يرى معاليكم أن من صلاحية الهيأة المشار إليها أن تقرر (عدم الاعتراف بمشروعية الانتخابات .. الخ .)

وبصفته أحد العراقيين ـ قبل كل شيء ـ فان فخامة رئيس الوزراء يود أن يعلم هل في نية معاليكم ـ فيما لو وافقت الحكومة على طلباتكم نشر منهاج واضح ، ومعين ، تدخلون بموجبه الانتخابات . وهل لا ترون ان مصلحة البلاد العامة تقضي أن يكون الخوض في الشؤون العامة بصراحة كافيــة ؟

وبعد كل ما تقدم ، اذا كنتم لا تعترفون بمشروعية الانتخابات ، فان جريانها وفق القانون ، واطمئنان أغلبية الشعب الساحقة من ذلك ، يكفيان

الحكومة ، ويجعلانها في وضع لا تضيره أقوال مجردة .

وختاماً يود فخامة رئيس الوزراء أن يصرح ان المجال مفتوح أمام كل فرد من الشعب العراقي الكريم لان يبدي آراءه واجتهاداته ، بكل حرية ولكن بشرط ان لا يتجاوز الحدود القانونية ، ولا يظن فخامته ان هناك من يناقش هذه القاعدة الاساسية العامة . هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

سكرتير مجلس الوزراء

محاولة الوقيعة بيني وبين الملك :

على أثر ظهور نتائج الانتخابات الاولية، أخذ بعض زعماء الاحزاب يحسنون للملك تأليف وزارة ائتلافية بدلاً من وزارتي المحايدة ، ففاتحني الملك ذات يوم بما سمعه، فسألته عمّن يريد ويرغب أن يكونوا أعضاء في الوزارة المقترحة؟ فأجاب : لو أخذت مثلاً : ثلاثة أو أربعة أشخاص من الاحزاب السياسية قبل أن يلتئم المجلس الجديد فسيكون وضعك أقوى عند مجابهته . فأجبته بأني لا أرى مانعاً من تحقيق هذه الرغبة على أن يتم ذلك بعد افتتاح المجلس ، وتلاوة خطاب العرش ، لاني لا أريد ان أحرم زملائي حضور الجلسة الاولى ، وهم كوزراء . وكان الحديث يدور حول السادة : ياسين الهاشمي ، وحكمت سليمان ، ونوري السعيد ، ورستم حيدر ، فلم أرَ من صاحب الجلالة اصراراً على أن يجري التعديل قبل افتتاح المجلس لا بعده . ولكن كيف يسكت هؤلاء الساسة المحترمون وقد أصبحوا نواباً في المجلس الجديد؟ وكان لقسم منه أعوان ومريدون ، كيف يسكت نوري السعيد اذا ما عاد من جنيف وكله اعتقاد بأني كنت السبب في تحريض الملك على ابعاده عن رئاسة الوزراء واسناد هذه الرئاسة إليّ أنا ؟ وكيف يهضم رئيس الديوان الملكي بقائي رئيساً للوزراء ، وقد كان يعلم بأنه هو وجميل المدفعي كانا مرشحين لهذه الرئاسة من بعدي أنا ؟ وهكذا تم الاتفاق بين النقيضين : بين عاقد المعاهدة ومن كان يقول ان هذه المعاهدة جائرة ، ثم صار يعتبرها

من العهود الدولية واجبة الاحترام . ومن سخرية القدر ، ان تسند وزارة الخارجية الى الرجل الذي عقد المعاهدة ، وجاء الآن ليكون همزة الوصل بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية ، والسلطة البريطانية في العراق .

لقد علمت بعد مدة انه جرت عدة اتصالات بين كل من ياسين الهاشمي ، ورشيد عالي ، ونوري السعيد ، وحكمت سليمان ، وقد فوضوا الى رشيد تهيئة الطبخة الجديدة ، على أساس انه أقرب الى الملك ، بصفة كونه رئيس ديوانه وسكرتيره الخاص . فطلب الملك مني أن أفكر في الوزارة المؤتلفة فتمسكت برأيي السابق ، واذا به يأمر باقامة مأدبة غداء في قصر الحارثية ، ويدعو إليها هؤلاء الزعماء لتبادل الرأي حول الموضوع ، وقد دعاني شخصاً لحضور هذه المأدبة لكني اعتذرت عن حضورها مبيناً له اني أرى من الانسب أن لا أسبب احراجاً لجلالتكم في الاستماع إلى آراء المدعوين وإبداء الرأي ، وإذا رأيتم من المناسب فسيحضر وزير الدفاع رشيد الخوجه كممثل عني . فلما تم الاجتماع اتفق على تأليف الوزارة الجديدة بعد افتتاح المجلس وتلاوة خطاب العرش . أما من قبل رشيد عالي فأدخل أنا وزيراً للداخلية معه ، واما من قبلي . فلما اطلعت على ما اتفقوا عليه خشيت أن تكون هناك لعبة سياسية أخرى كأن أكلف بتأليف الوزارة أولاً ، حتى اذا شرعت في الاستشارات الاصولية ، يرفض البعض ، ويوافق الآخر فيحرج موقفي واضطر الى التخلي فيقع التكليف على رشيد عالي . ومثل هذه اللعبة معروفة ومتبعة في حكومات العالم ، وقد جرت في العراق أكثر من مرة .

لما قابلت الملك في اليوم الثاني لمأدبة الغداء التي أقامها ، حدثني عما جرى وما اتفق عليه ، فقلت له : سيدي اني مدين لك بما شملتني به من ألطاف وما وضعته فيّ من ثقة ولكني أرجح أن تسند رئاسة الوزارة الى السكرتير الخاص السيد رشيد عالي الكيلاني ، وان أكون أنا بعيداً عن الحكم لفترة من الزمن فاجاب : تتبادل ورشيد منصبيكما اذاً فتكون أنت رئيس الديوان ، وهو

رئيس الوزراء . فشكرته ثانية ، ورجوته أن يطلع الجماعة على قراري هذا فلما عقد مجلس النواب جلسته في ٢٦ آذار ١٩٣٣ ووضع الجواب على خطاب العرش موضع المناقشة ، أبت المعارضة – وعلى رأسها ياسين الهاشمي – إلاّ أن تتحدث طويلاً ، وتوجه الانتقادات الى الوزارة القائمة ، وهي ان أمر استقالة الوزارة مفروغ منه ، وان رشيد عالي هو الذي سيؤلف الوزارة الجديدة ، وسيكون الهاشمي أحد أقطابها ، وسيشترك فيها نوري السعيد ، عاقد المعاهدة نفسها ، ليشغل أهم منصب ، وهو وزارة الخارجية ، وان الوزارة ستضطر إلى وضع فقرة في منهاجها الوزاري تتضمن ان المعاهدة واجبة الاحترام على أساس انها من العهود الدولية ، وهي المعاهدة التي اعتبرها الهاشمي وجماعته الاخائيون من قبل بأنها جائرة ولا تحقق الاماني الوطنية فينبغي تعديلها . هذا ما يتعلق بالسياسة الخارجية ، وأما فيما يتعلق بالامور الداخلية والمالية فقد قدمت الوزارة لائحة ميزانية الدولة العامة التي كانت وزارتي قد أعدتها من قبل ، وكان وزير ماليتي نصرت الفارسي هو الذي وضعها . وميزانية الدولة معناه منهاج الوزارة لمدة سنة .

وفي اليوم الثاني لقبول مجلس النواب صيغة الجواب على خطاب العرش ، الذي افتتح الملك به المجلس المذكور ، صدرت جريدة الاخاء الوطني ، جريدة الهاشمي وصحبه الاخائيين ، وهي طافحة بكيل المديح والثناء لخطباء جلسة الامس ، وفيها المس والتقريع بوزارتي . وقد قالت الجريدة عن خطباء الامس ان خطاباتهم زلزلت كراسي الوزارة وهي تقصد بذلك ، أن هؤلاء الخطباء هم الذين أجبروا الوزارة على تقديم استقالتها الا ان هناك اتفاقاً تم بين الملك وبينهم في قصر الحارثية فسبحان مغير الاحوال .

صعود الأخائيين إلى دست الحكم

تألفت الوزارة الجديدة برئاسة السيد رشيد عالي الكيلاني ، كما كان

مقرراً ، ودخل الوزارة زعيما المعارضة ياسين الهاشمي وزيراً للماليـة ، وحكمت سليمان وزيراً للداخلية ، ولم يشترك فيها أحد من الحزب الوطني ، الذي كان قد تآخى مع حزب الاخاء على شجب المعاهدة ، وأصر الحزبان على أن لا يدخل أحد من أعضائهما في أية وزارة لا تأخذ على عاتقها تعديل هذه المعاهدة ، فلما اطلع الحزب الوطني المذكور على منهاج الوزارة الجديدة وفيه عبارة صريحة عن (احترام العهود الدولية) ثم استمع الى الهاشمي يقول في مجلس النواب (ان انتقاد الاخائيين للمعاهدة لايعني انها واجبة الالغاء بعد أن أبرمها المجلس السابق ، وأصبحت عهداً دولياً واجب الاحترام) . أجل لما اطلع الحزب الوطني على هذا التلاعب في الالفاظ ، قرر فصم عرى التآخي بينه وبين حزب الاخائيين ، وأصدر قراراً بذلك في ٩ حزيران ١٩٣٣ وهو القرار الذي نشره السيد الحسني في ص ٢٤٢ – ٢٤٣ من الجزء الثالث « من تاريخ الوزارات العراقية » والذي جاء في مقدمته (ان الوزارة الكيلانية تسير على قدم المساواة مع الوزارات السابقة ، وربما جاءت متممة لأعمالها بما هو أشد خطراً على مستقبل البلاد) وشهد شاهد من أهلها ، ولا أزيد على ذلك . الا اني أقول : لعن الله ذلك اليوم الذي أدخلت فيه رأسي في عالم السياسة ، عالم الدجل واللعب على الذقون .

بعد ان قبل المجلس النيابي الجواب على خطاب العرش – ويعني هذا القبول منح وزارتي الثقة – قابلت الملك وشكرته مرة أخرى على ما حباني

به من عطف وثقة ، ثم قدمت إليه كتاب استقالة الوزارة وفيما يلي نص هذا الكتاب مع الجواب الملكي الصادر بقبول الاستقالة .

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

مـــولاي

ان العمل المتواصل ، الذي استلزمته النتائج المترتبة على تطور البلاد السياسي ، والاتعاب التي سببتها لي شخصياً الجهود المبذولة للحصول على

الثمرات المنتظرة من تلك النتائج ، قد أدت الى انحطاط في صحتي ، وضعف في قواي ، بصورة لاأشعر معها اني أكون مطمئناً من استطاعتي على اداء الواجب ، وأنا في رئاسة الحكم .

لذلك وحيث ان الامور قد اكتسبت استقراراً يؤمل معه الخير للبلاد ، وتمت الانتخابات النيابية بكل هدوء وسلام ، ووضعت الامة ثقتها في مجلسها الجديد ، الذي باشر أعماله ، الامر الذي يجعلني مطمئن البال من الوضعية العامة ، ومن سير أمور الدولة على أحسن الوجوه ، تحت ظل جلالتكم ، وهذا هو الهدف الاسمى الذي أتوخاه ، فاني أرى من واجبي ان أترك موقع المسؤولية لينفسح مجال العمل لغيري ، من رجال هذه البلاد العزيزة ، لهذا انشرف برفع استقالتي من رئاسة الحكومة الى سدتكم الملكية ، شاكراً لجلالتكم الثقة والمعاضدة العظيمتين اللتين أوليتموني ، وزملائي ، اياهما طيلة مدة تضلعي بأعباء الحكم ، ومؤكداً الاخلاص الذي كان ولم يزل أساس أعمالي في خدمة جلالتكم والامة العراقية أطال الله بقاء جلالتكم سيدي المعظم .

العبد المخلص — ناجي شوكت

الجواب الملكي على كتاب الاستقالة

الرقم ج — ١٣٨

عزيزي ناجي بك شوكت

أظهر سروري العظيم بقولي ، انكم وزملائكم قمتم في بحر مدة مسؤوليتكم ، بكل ما يتطلبه الوطن منكم ، من اخلاص ، وصدق ، مما يجعلني ان اضاعف آمالي في مستقبل هذه البلاد ، ورجالها واخلاصهم .

انني آسف على أخذي كتابكم المؤرخ في ١٨ آذار ١٩٣٣ الناطق برغبتكم في التخلي عن مسؤولية الحكم ، لكي تفسحوا لي المجال للاستفادة من خبرة باقي رجال الوطن ، ولا يسعني إلاّ أن أشكركم على عملكم هذا النبيل ،

وأتمنى أن تثابروا موقتاً على القيام بشؤون الدولة ، إلى أن يتم تأليف وزارة جديدة

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم الثاني والعشرين من شهر ذي القعدة لسنة ١٣٥١ هجرية الموافق لليوم الثامن عشر من شهر آذار لسنة ١٩٣٣ ميلادية .

فيصل

كانت هذه آخر مقابلة لي مع الملك فيصل ، عدا اللقاء الذي تم في داري . اذ رغب جلالته ان يزور داري الجديد المشيدة على شارع أبي نؤاس فدعوته على وليمة عشاء لم يحضرها مع جلالته غير العم خالد سليمان ، والسيدان صفوة العواء وتحسين قدري ، ولم نتطرق في هذه الوليمة إلى السياسة الداخلية ، بل دار الحديث حول الثورة العربية الكبرى وما حققته للبلاد العربية ، ومشكلتي سورية وفلسطين ، وكذلك جرى البحث عن الثورة الكمالية في تركية وما حققته من رقي وتقدم ، وبعد يومين أو ثلاثة أيام - على ما أتذكر - زارني صفوة العواء ، وعرض عليّ قبول منصب رئيس الديوان فأجبته شاكراً لجلالة الملك لطفه ، ورجوته أن يعرض معذرتي على جلالته لأني لم أجد في نفسي الكفاءة والمؤهلات التي يتطلبها المنصب المذكور .

وفاة الملك بعد تمرّد الاثوريين

كان الملك فيصل قد غادر العراق إلى لندن في الخامس من حزيران ١٩٣٣ تلبية لزيارة رسمية وجهها إليه ملك بريطانيا . وفي أثناء غيابه ، حدثت حادثة الاثوريين الشهيرة ، واضطرته للعودة الى العراق في الثامن من آب ، فكان متعباً ومرهقاً في آن واحد وذلك لأن الهيجان العالمي الذي حصل ضد العراق بمناسبة هذه الحادثة كان عظيماً ، وتأثيره على وضعه الدولي كبيراً . وحين قابلته أثناء هذه العودة قال لي : ناجي : أنا أخطأت مرة لأني لم احتفظ بك

وأبقيك في رئاسة الوزارة ، وأخطأت خطأ ثانياً لأني استصحبت ياسين الهاشمي ونوري السعيد ورستم حيدر ، وأبقيت ولدي غازي وهو شاب لم تصقله التجارب ، كما ان الوزراء الذين بقوا في بغداد لم يقدروا الوضع الدولي ، فتصرفوا متأثرين بنوازع دينية وقومية ، ولم يضبطوا أعصابهم . وما كاد جلالته يعود الى سويسرا في أول أيلول للاستجمام واكمال التداوي ، حتى توفي بنوبة قلبية ليلة الثامن من أيلوم ١٩٣٣ رحمه الله برحمته الواسعة ، وأسكنه فسيح جناته انه أكرم مسؤول .

محـــاولة اغتيالي

قبل ان أختم هذا الفصل من تاريخ حياتي السياسية أود ان أشير الى محاولتين جرتا لاغتيالي كانت أولاهما أقرب إلى الهزل منها الى الجد ، على حين كانت الثانية حقيقة لا ريب فيها .

فعلى أثر الشروع في الانتخابات النيابية الجديدة ، وبينما كنت أهم بمغادرة ديوان مجلس الوزراء ظهر ذات يوم ؛ دخل علي مدير الشرطة العام ، ونقل إليّ خبراً عن مديرية التحقيقات الجنائية خلاصته ان هنالك بعض أشخاص يحاولون اغتيالي أثناء عودتي من ديوان الرئاسة الى داري والتمسني ان احتاط للامر بأن أغير كل يوم طريق عودتي ، وقال : ان الدوائر المختصة اتخذت التدابير الاحتياطية اللازمة التي يتطلبها الامر ، وبعد مرور بضعة أيام ، وفيما كنت عائداً إلى الدار ، وقد وصلت السيارة إلى مدخل شارع السعدون — ولم يكن قد بلط أو زفت بعد — واذا بحصاة تصيب سيارتي وتسبب كسر زجاجها وتناثره بحيث وصل رذاذه إلى قدمي . فأوقفت السائق فوراً للتحقق من الامر فإذا هي مفاجأة مضحكة . حصاة انطلقت من بين الحصى الذي كان يفترش الارض فأصاب زجاج السيارة فكسره .

أما ثاني الحادثين : فهو : كنت قد اعتدت قضاء بعض السهرات في دار

أخي الدكتور صائب شوكت ، القريبة من داري في كرد الباشا على شارع ابي نؤاس . وفي حوالي الساعة الحادية عشرة من احدى الليالي بينما كنت وقرينتي خارجين من دار أخي الى دارنا المذكورة ، ومارين بالمقهى الكائن أمـــام نادي العلوية البريطاني ، اذا برفيقتي تمسك بذراعي وتحثني على الاسراع في السير . ولما كنت ثقيل السمع لم أنتبه الى ما هدفت إليه قرينتي ، وما كان يجري خلفنا . واذا بالشرطي الذي كان يجري خلفنا يمسك برجل محاولاً أخذ مدية كانت بيده ، وشرطي ثان يطارد شخصاً آخر . ولما وصلنا الدار جاءني صاحب المقهى ومعه الشرطي وهما يمسكان بشابين جثى أكبرهما سناً على قدمي وهو يستغيث ويتوسل قائلاً : مروءتك يابيك : هذا أخي وهو سكران فاقد الشعور ولا يعرف ما فعل . فعلمت انهما أخوين كانا من بين المتهمين في قضايا الكتب السرية ، التي سبقت الاشارة اليها في الصفحات المتقدمة ، وكان أحدهما قد خرج حديثاً من السجن بسبب هذه المكاتيب فأراد أن ينتقم مني . أراد الشرطي الاتصال بمخفر الشرطة في العلوية هاتفياً لتوقيف الاخوين فمنعته ، وقلت لكبير الاخوين : اذهبا الى سبيلكما ولا تعودا الى مثل هذه المحاولات ، ولا تذكرا لأحد شيئاً عمّا فعلتماه. فلما كان اليوم التالي ، جاءني الاخوان ومعهما أمهما وأختان لهما ، فجثت الام على قدمي لتلثمها ، وقد خنقتهـــا العبرات وقالت : انها أرملة وهذان الصبيان بلا عمل ، ولهم جميعاً عدة أيام لم يذوقوا خلالها طعاماً ، وانهم يعيشون الآن عالة على الجار . فطيبت خاطرها ، ونفحتها ما تيسر لديّ من الدراهم ، وصرفتهم بأمل أن أن أجد عملاً للأخ الأكبر كمستخدم في أمانة العاصمة . أما الأصغر فكان يزورني بين حين وآخر ويتوسل إليّ لأكلفه بأية خدمة ضد خصومي ومهما كانت فكنت أشكره وأصرفه بالحسنى إذ كان يعلم علم اليقين بأن عقوبته لن تقل عن الثلاث سنوات فيما إذا سقته الى المحاكم .

بيني وبين السفير البريطاني

دعاني السر هنري همفريز ، وقد أصبح سفيراً لحكومته البريطانية في العراق بعد دخوله عصبة الامم ، دعاني إلى وليمة عشاء في دار السفارة بعد تأليف الوزارة ببضعة أيام ، فكان من اللياقة أن أدعوه إلى وليمة عشاء أخرى اقيمها في داري ، وكان الحديث في اللقاءين يدور حول دخول العراق عضواً في عصبة الامم ، وما ينتظره من مستقبل باهر . وقد انتهزت هذه الفرصة فقلت له : أود أن ألفت نظركم الى أمر يهمني غاية الاهمية ، ذلك هو وجود مدفع على مدخل دار القائد البريطاني العام الكائنة في الباب الشرقي مع سارية على السطح ، يرفع فوقها العلم البريطاني ، وثلة من الحراس على الباب . وهذه مناظر قد تستثير النفرة في نفوس الاهلين ، كما كنت شخصياً أشمئز منها . ورجوته أن يكلف القائد المومى اليه برفع المدفع حالاً ، والاكتفاء برفع العلم في أيام الآحاد فقط ، والاستعاضة عن الحرس بجندي اثوري واحد ، ولا سيما وان مقر القائد البريطاني العام قد نقل الى الحبانية بموجب معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ وأصبح المقر السابق دار سكن له فقط . ولم يمض يومان على هذا التكليف حتى كان رجائي قد تحقق على أفضل صورة وأكملها فتلك أمور وان تراءى للبعض انها تافهة لكنها كانت تمس السيادة والكرامة .

وزارة رشيد عالي الكيلاني

التناقض بين موقفين :

بحثت في الصفحات المتقدمة الظروف والملابسات التي رافقت تأليف هذه الوزارة ، التي كان من المنتظر أن تكون ائتلافية ، فإذا بها تأتي أخائية تقريباً . فقد ضمت خمسة من حزب الاخاء بما فيهم أقطاب الحزب الثلاثة : ياسين الهاشمي ، ورشيد عالي ، وحكمت سليمان، كما ضمت عميد حزب

العهد نوري السعيد ، وسكرتير الملك الخاص ومعتمده الاول ، رستم حيدر ، والعضو الكردي جلال بابان ، وقد كان عضواً في وزارتي ، ولم يشترك في الوزارة أحد من الحزب الوطني . فلما تقدمت هذه الوزارة إلى مجلس النواب بمنهاجها الوزاري ، هبت عاصفة شديدة من النقد حول فقرة وردت عن السياسة الخارجية تقول : (احترام العهود الدولية والسعي لتحقيق الاماني الوطنية) وكان الناس قد قرأوا وسمعوا من قبل أقوال الاخائيين في معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ م ، وكونها جائرة يجب تعديلها . فلما اشتدت المناقشة والمطالبة بالتوفيق بين هذين القولين المتباينين ، وقف وزير المالية ياسين الهاشمي ليقول (ان الكراسي لا تنتزع بوجه من الوجوه العقائد التي نحن سائرون لتحقيقها) كما قال رئيس الوزراء رشيد عالي (ليست معاهدة ١٩٣٠ هي أقصى آمالنا ، وليس من المعقول أن لا يطمح رجال البلاد ولا يطالبوا بأقصى أماني البلاد ، ولكن هذا لا يعني ان عهداً قطع على يد مجلس الامة لا ينفذ كما تحترم جميع العهود الدولية) وقد سأل نائب آخر : كيف حصلت الالفة بين عاقدي المعاهدة وبين الذين قالوا عنها انها جائرة ؟ وهكذا اجتمع الضدان أو الخصمان .

أما الحزب الذي كان قد تآخى مع حزب الاخاء في شجب المعاهدة موضوعة البحث ، فانه لم يكتف بعدم اشتراكه في وزارة الاخائيين ، بل نشر نص وثيقة التآخي التي وقعها ممثلو الحزبين ، والتي كان من أهم بنودها (ان المعاهدة فاسدة وجائرة يجب تعديلها ، وان الوزارة التي تؤلف يجب أن تعمل على هذا الاساس ، وانه لا يجوز دخول أحد الموقعين على الميثاق في الحكم إلاّ على أساس تعديل المعاهدة) وهكذا أخذ الخلاف بين الحزبين المذكورين يشتدّ آناً فآناً ، حتى ان جعفر أبا التمن المعتمد العام للحزب للوطني بعد أن أصدر بيانه المطول بشجب تراجع الاخائيين ، أخذ يتصل بجماعة الاهالي ، وعلى رأسهم كامل الچادرچي ، ثم انضم الى هؤلاء حكمت سليمان ، واتفقوا مع الفريق بكر صدقي الذي أطاح بوزارة الهاشمي الثانية بعد حين

وشرده وأصحابه إلى خارج العراق حتى لقي حتفه وسأتعرض إلى ذلك فيما بعد ، حين أبحث عن تلك الوزارة .

بين الاحداث الهامة التي حدثت في هذه الفترة :

١ - زيارة الملك فيصل الى لندن في زيارة رسمية تلبية للدعوة التي وجهها ملك انكلترا إليه . وقد استصحب معه كلاً من ياسين الهاشمي ، ونوري السعيد ، ورستم حيدر .

٢ - بوادر حركة الاثوريين وتمردهم ، والاجراءات التي اتخذتها الوزارة أثناء غياب الملك عن البلاد لقمع حركتهم .

٣ - وفاة الملك فيصل في برن بسويسرا ، على أثر نوبة قلبية ، نتيجة للارهاق الذي أصابه في هذه الحركة ، والمناداة بولي عهده الامير غازي ملكاً على العراق وفقاً لاحكام الدستور .

٤ - تنحي الاخائيين عن الحكم ، لعدم موافقة الملك غازي على حل مجلس النواب والشروع في انتخاب مجلس جديد ، في خضم تلك الاحداث كما كانوا يريدون .

ان هذه الامور وان لم يحسن أن تتناولها بالبحث ذكرياتي أو مذكراتي ، لأني لم أكن طرفاً فيها ، ولست مسؤولاً عنها ، لكن أهميتها تفرض علي ذكرها ولا سيما حادثة تمرد الاثوريين .

تفنن الحلفاء أثناء الحرب العالمية الاولى في خلق المتاعب لاعدائهم ، ولا سيما للدولة العثمانية التي كانت تضم شعوباً وأقواماً مختلفة الاجناس واللغات ، فحرضوا الارمن على القيام بأعمال تخل بأمن الامبراطورية وسلامتها، مما حملها على الفتك بهم دون رحمة أو شفقة ، ولا سيما وهي في حرب بقاء أو ممات ، بحيث قيل ان عدد الارمن الذين قتلوا في حركة التطهير هذه ربما بلغ المليون نسمة . وقد اشترك لفيف كبير من الاثوريين في حركة التمرد فقابلتهم

الدولة بالعنف ، فاضطر الانكليز الى اجلاء الناجين الى العراق ، وأقاموا لهم مخيمات في جوار بعقوبا بالعراق ، وصاروا ينفقون عليهم بسخاء حتى ينظروا في حل مشكلتهم ، ولم يفت الانكليز الاستفادة من هذا العنصر النشيط فجندوا شبانهم في قطعات الجيش الليفي ، وفي فتح الطرق ، كما استعانوا بهؤلاء الشبان في قمع ثورة العراق الكبرى سنة ١٩٣٠ فلما تسلمت الحكومة الوطنية ادارة العراق من السلطات البريطانية ، جرى التفكير في ايجاد الحل المناسب لمشكلة هؤلاء اللاجئين. وبعد مراجعات ودراسات طويلة ، تقرر اسكانهم في الاراضي غير المسكونة بشمالي العراق ، ومساعدتهم بقدر ما تسمح به الظروف والاحوال .

وكنت تلقيت كتاباً من المَلَك خوشابا بتاريخ ١٦ — ٨ — ١٩٣٢ — بعد عودتي من جولة قمت بها مع الملك فيصل الاول — فتأخر الرد عليه لأسباب وظروف لا علاقة لها بالقضية الآثورية فلما تسلمت رئاسة الوزراء في الثالث من تشرين الثاني ١٩٣٢ وأبقيت وزارة الداخلية في عهدتي ، وجدت ان الفرصة تسنح لي بالرد على الكتاب — آنف الذكر — فوجهت إليه هذا الكتاب .

وزارة الداخلية

بغداد في ٣٠ — ١١ — ١٩٣٢   ٧ — ٣٤٧٧

حضرة الملك خوشابه رئيس عشيرة التياري السفلى المحترم

بعد التحـــية :

لقد تلقينا كتابكم المؤرخ في ١٦ — ٨ — ١٩٣٢ المرسل إلينا بواسطة متصرف الموصل ، الذي أعربتم فيه عن شعور الولاء والاخلاص للعرش والحكومة العراقية ، فكان له أحسن وقع لدينا لما تضمنه من العبارات الدالة على تمسككم بأهداف الخدمة الخالصة للعرش والحكومة ، والشعور الصادق تجاه العناية والرأفة الخاصتين اللتين أولتهما الحكومة رعاياها الاثوريين الذين

كانوا ولم يزالوا موضع عطفها كسائر اخوانهم العراقيين . وإني لعلى ثقة بأنكم ستثابرون مع اخوانكم الآخرين بنفس هذه الروح على ولائكم واخلاصكم ، وتضاعفون الجهود في سبيل خدمة المصلحة العامة . وفق الجميع لخدمة البلاد .

وزير الداخلية
ناجي شوكت

وبعد عقد معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ بين بريطانيا والعراق لتمهيد دخول العراق في عصبة الامم ، راجع زعماء الاكراد والاثوريين سكرتارية عصبة الامم لطلب الحكم الذاتي ، فقرر مجلس عصبة الامم في ١٤ كانون الاول ١٩٣٢ عدم امكان ، قبول طلب الاثوريين المتضمن حكماً ذاتياً ادارياً داخل العراق ، ويحيط علماً بكل ارتياح بتصريح ممثل العراق عن نية الحكومة العراقية باختيار خبير أجنبي من خارج العراق يساعدها لمدة محدودة في اسكان جميع العراقيين غير المستوطنين ، ومن ضمنهم الاثوريين ، في تنفيذ مشروع اسكان آثوريي العراق في حالات مناسبة ..

وقد تضمن هذا القرار أيضاً فقرة هامة فقد جاء فيه « ان مستقبل الاثوريين يتوقف عليهم في الدرجة الاولى ، متى أظهروا اخلاصهم وولاءهم للحكومة العـــراقية » .

لقد أيد هذا القرار أكثر من ثلثي الاثوريين ، فقبلوه وارتضوه . ولما عهدت إليّ رئاسة الوزراء في أواخر عام ١٩٣٢ م ، رأيت من المفيد أن أقابل المار شمعون واباحثه في مستقبل طائفته . فقلت له ان في العراق شعوباً وأدياناً مختلفة تعيش كلها في دعة وسلام فليكن الاثوريون من جملة هذه الشعوب والاديان . ان الحكومة العراقية رعتك فأنفقت كثيراً على تهذيبك وتثقيفك في انكلترا ، ولا أظنك تنكر أو تتجاهل هذه العناية، وهذه الرعاية ، وقد اطلعت دون شك على قرار عصبة الامم الصادر في ١٤ كانون الأول ١٩٣٢ م ، وان

الحكومة ستقوم بكل ما يحتمه عليها الواجب الانساني نحوكم ، وعلاوة على ذلك فانها ستعترف بك رئيساً للطائفة الاثورية وبطريقاً عليها ، فيكون لك من الحقوق ما لبقيـــة رؤساء الطوائف المسيحية في العراق ، وسيكون لك مقر في الموصل . كما ستخصص لك الحكومة راتباً شهرياً لتأمين نفقاتك ، وعندما تسمح سنك القانونية فستجعلك عضواً في مجلس الاعيان ، مثل بطريق الكلدان ، فكان جواب المار شمعون : انه يقدّر عطف الحكومة نحوه ونحو طائفته ، ويشكرها على ذلك ، وانه سيعود الى الموصل ليعرض ما سمعه على الروحانيين لطائفته ، وانه يأمل أن ينال موافقتهم ورِضاهم . وبعد أن حظي بمقابلة الملك ونال التفاتة ، سافر إلى الموصل .

وكانت وزارتي قد استقالت ، وتألفت وزارة جديدة برئاسة رشيد عالي الكيلاني ، على النحو الذي شرحته أعلاه ، فطلب الكيلاني حضور المار شمعون إلى بغداد ، وكلفه بالتوقيع على مشروع قد كان أعدّه بالاتفاق مع مستشار وزارة الداخلية واطلاع السفير البريطاني . ويظهر لي – وهذا استنتاج شخصي – ان فئة متطرفة من الآثوريين متأثرة بالبعثات التبشيرية في الموصل ، ومغرورة بتوجيهات هرمز رسام ، الضابط البريطاني الذي كان يزعم انه من أصـــل اثوري ، وكان يسمي السفير البريطاني السر فرنسيس همفريـــز بـ(كلب الاسلام) ويدعي انه لا يمثل بموقفه سياسة الحكومة البريطانية ، كانت هذه الفئة المتطرفة تؤثر في المار شمعون تأثيراً خطيراً ، وتريد أن يقف من معروضات العراق موقفاً سلبياً . هذا من جهة . ومن جهة أخرى كان الملك فيصل قد سافَر الى أوربا مصحوباً بأركان الوزارة – ياسين الهاشمي ، نوري السعيد ، ورستم حيدر ، فأخذ الوزراء الباقون يتصرفون تصرفاً بعيداً عن الحكمة ويتخذون قرارات خطيرة دون استشارة الملك والوزراء الذين كانوا معه . وكانت بعض هذه التصرفات ، وهذه القرارات لا تخلو من التأثر بالعواطف الدينية والقومية ، مما أدى الى الاصطدام المسلح بين بعض القطعات العراقية والغلاة المتطرفين من

الطائفة الاثورية ، ووقعت حوادث تمثيل بشعة ارتكبها الطرفان في « ديره‌بون» و « سمّيل » كما لعب قائد الحركات العسكرية بكر صدقي دوراً مشيناً في هذه الحوادث ، جعل الغرور ينفذ إلى نفسه ويجعله يفكر في الاستيلاء على السلطة والتفرد بالحكم المطلق منذ ذلك الحين .

لقد انتهت حوادث الاثوريين بوفاة الملك فيصل أثر نوبة قلبية حادة أودت بحياته ليلة الثامن من أيلول ١٩٣٣ وهو في برن سويسرا نتيجة الارهاق الذي عاناه من هذه الحوادث ، وأسقطت الجنسية العراقية عن المار شمعون وبعض أتباعه المقربين فأخرجوا من البلاد ، وسلكت الطائفة من بعدهم سلوكاً جديداً حميداً فيه التعقل ، وفيه الاذعان للحق . ولما قضي على نظام الحكم الملكي في العراق في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وقامت الجمهورية مقامه عاد المار شمعون الى العراق بعد نحو أربعين سنة على الحوادث المذكورة ليرى شعبه وقد تثقف واعتاد حياة المدن والترف والنعيم ، فشعر بالندم ، ولا سيما بعد أن أعيدت إليه الجنسية العراقية ، وحبته حكومة الثورة بالرعاية .

تتويج الملك غازي :

بعد ان أعلنت وفاة الملك فيصل في سويسرة ، قصد الوزراء القصر الملكي لتقديم التعزية إلى ولي عهده الامير غازي والاستماع الى تأديته اليمين القانونية بعد أن أصبح ملكاً على البلاد . وقد أقيمت بعد ظهر ذلك اليوم حفلة التتويج التي حضرها أعضاء أسرته والوزراء ورؤساء الوزارات السابقون والاعيان والنواب وفي الحادي عشر من ايلول أجتمع مجلس الأمة ، واستمع الى اليمين الدستورية التي أداها غازي وأصبح ملكاً . وفي الخامس عشر من هذا الشهر وصلت رفاة الملك الراحل الى بغداد فشيعت تشييعاً رسمياً الى مثواه الاخير على الضفة اليسرى من دجلة في المقبرة الملكية بالأعظمية فاختتم فصل من فصول تاريخ العراق السياسي الحديث لتفتح

صفحات فصل جديد في هذا التاريخ .

كانت هناك أربع قوى تهيمن على مقدرات العراق السياسية : الملك ، والوزارة ، ومجلس الامة ، والسلطة البريطانية الممثلة بالسفير وحاشيته . وقد بقيت هذه السلطة (الرابعة) تهيمن وتلعب من وراء ستار حتى بعد دخول العراق عصبة الامم . ولم يكن في البلاد رأي عام مثقف اذ ذاك ، ولا كانت فيها أحزاب سياسية ذات مناهج صريحة أو مبادىء اقتصادية واجتماعية معروفة ، واذا وجدت فكانت يمينية ومناهجها تكاد تكون واحدة . وكان الملك فيصل يكاد يكون قائد فرقة موسيقية (مايسترو) يشرف على جميع العازفين ، ويوجههم الوجهة التي يرتأيها ، ويوفق بين عزفهم ونوطاتهم . وكان صديقاً لبريطانية لكنه مخلصاً لبلاده غيوراً على مصالحها الوطنية ، وكان يرعى التوازن بين القوى الثلاث الاولى فلا يسمح بسيطرة واحدة على أخرى ، وقد ترك سدة الحكم لشاب نزق قليل التجربة ، سريع الاندفاع ، غير ملم بتاريخ العراق لا قديمه ولا حديثه ولذلك كانت الخسارة بوفاة والده فيصل الكبير عظيمة .

في سبيل تأليف وزارة جديدة

أخذت الاتصالات والاجتماعات تتوالى بين رجال السياسة ، وكل منهم يريد أن يصبح صاحب الكلمة العليا والرأي المسموع ، وانتهز الاخائيون هذه الفرصة فحاولوا السيطرة على البلاد ، فالملك لا يزال صبياً فيمكن استمالته إلى جانبهم بيسر ، والسلطة التنفيذية ما تزال في أيديهم ، ولم تبق أمام طموحهم إلا السلطة التشريعية فأرتأوا ان تكون لهم الاكثرية المطلقة فيها وهذا لا يتحقق إلا اذا استصدروا ارادة ملكية بحل مجلس النواب والشروع في انتخاب مجلس جديد على الرغم من حداثة عهده .

لم يكن بقية الساسة في غفلة عن هذه الامور فتعددت الاجتماعات فيما

بينهم واستطاعوا أن يقنعوا الملك بخطل فكرة حل مجلس النواب والشروع في انتخاب مجلس جديد ، فلما تقدم الاخائيون بطلب الحل ، جوبهوا بالرفض واستقالت وزارتهم ، ووجب التفكير في تأليف وزارة جديدة تماشي مجلس النواب القائم ، ولا تفكر في حله .

كنت خلال هذه الفترة العصيبة أتردد على ديوان مجلس النواب لاقضي فيه بعض الوقت ، واطلع على ما يجري في البلاط من أمــور . وكان التفكير فيمن يؤلف الوزارة الجديدة الشغل الشاغل للساسة والنواب معاً ، وفيما كنا ذات يوم في المجلس المذكور ، والحديث يدور حول الازمة الوزارية ، سألني جمال بابان عمن أراه جديراً بتولي الوزارة في تلك الظروف الحرجة ؟ فتذكرت حديث المرحوم الملك فيصل معي ، يوم كلفني في دار أخيه الملك علي برئاسة الوزارة ، وكيف قال ان لديه ثلاثة مرشحين لهذه الرئاسة وهم : رشيد عالي ، وجميل المدفعي ، وناجي شوكت ، وحيث ان الاول يشغل رئاسة الديوان ، والثاني يشغل رئاسة مجلس النواب ، فانه يختارني لرئاسة مجلس الوزراء . وأضفت إلى ما تقدم : انه اذا تولى المدفعي رئاسة الوزارة فهذا يعني اننا نفذنا وصية الملك ، وهي واجبة التنفيذ كما يتراءى لي اذا أريد حل هــذه الازمة .

وكان جميل المدفعي حاضراً هذا الاجتماع ، وكان يستمع الى أقوالي بصمت وسكون ، لكني كنت ألمح آثار السرور والابتهاج تهلهل على وجنتيه فبادرته بقولي « صديقك علي جــودة يشغل رئاسة الديوان الملكي ، والاكثرية في مجلس النواب تحبك وترضاك ، وانا وزملائي معك ، فالطريق مفتــوح أمامك لا يعترض معترض غير نوري السعيد ، فان ضمنا موافقته سهل كل شيء » وكانت بيانات الاخائيين المتناقضة ، وقول رئيس وزارتهم رشيد عالي بعد وفاة الملك فيصل « ان السياسة التي سارت عليها البلاد تحت قيادة سيد البلاد الراحل ، والتي من أهم أركانها الاعتماد على الصداقة المتكونة بين

المملكتين الحليفتين : العراق وبريطانية العظمى ، والتي صادق عليها مجلس الامة ، سوف لا يطرأ عليها أي تغيير » كانت تلك البيانات وهذه التصريحات قد أفقدت الاخائيين شعبيتهم ، وجعلت الفرصة سانحة لخصومهم لاقناع جماعة ، منهم أحد أركانهم حكمت سليمان ، فانقلب عليهم ، وانضم الى جماعة الاهالي ثم « دبّر مع بكر صدقي الانقلاب الذي أطاح بهم » .

ووافق نوري السعيد على تأييد جميل المدفعي ، وقبل الدخول كعضو في الوزارة التي سيؤلفها بعد تردد . وكان يقول لي انه يرجح ان أؤلف أنا الوزارة ، فكنت اقول له ان رشيداً جاء من بعدي فلا يصح أن آتي أنا من بعده ، فتكون هناك سابقة غير حسنة في تكوين الوزارات ، ولا سيما وقد وعدت جميلاً بمساعدتي له ، والدخول في وزارته . وكان علي جودت رئيس الديوان يسعى للمدفعي أيضاً وهو صديقه . فتألفت الوزارة الجديدة في ٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ كما يلي :

جميل المدفعي – رئيساً لمجلس الوزراء .
ناجي شوكت – وزيراً للداخلية .
نصرة الفارسي – وزيراً للمالية .
نوري السعيد – وزيراً للخارجية ، ووكيلاً لوزارة الدفاع .
جمال بابان – وزيراً للعدلية .
رستم حيدر – وزيراً للاقتصاد والمواصلات .
صالح جبر – وزيراً للمعارف .

كان منهاج الوزارة مختصراً موجزاً ، ولا سيما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، فانه لم يتطرق الى موضوع المعاهدة العراقية – البريطانية ، ولا الى قضية تعديلها . كانت العبارة في هذا الصدد تقول « ان هدف الوزارة في سياستها الخارجية هو المحافظة على أواصر المودة والصداقة القائمة بين مملكتنا والممالك الاخرى ، والسعي في تمتينها وتقريرها على أساس المنافع المتبادلة »

ولكن من المؤسف ان هذه الوزارة لم تستمر في الحكم سوى ثلاثة أشهر ، على الرغم من احتوائها على عناصر قوية ، فقد ظهر عـــدم الانسجام بين أعضائها منذ أيامها الاولى .

سلك جميل المدفعي في تأليف وزارته الاولى سلوكي انا يوم ألفت وزارتي . فهو لم ينتم إلى حزب من الاحزاب ، ولم يؤسس حزباً جديداً لاسناد وزارته . لقد اعتمد على كتلة نيابية تمثل الاكثرية في المجلس النيابي القائم . كما انه لم تحدث مدة بقائها في دست الحكم حوادث تستحق فيما عدا مقاطعة شركة كهرباء بغداد التي اوجزها فيما يلي : —

كانت شركة الكهرباء في بغداد أجنبية ، وكان سيف الله خندان أحد النواب المرموقين ، ومن المقربين الى رستم حيدر وكيلاً لها ، وكان بين الشركة ووزارة رشيد عالي الكيلاني خلاف حول الاجور التي تستوفيها من المستهلكين لم ينته ، فواصلت الحكومة مفاوضة الشركة حول هذه الاجور حتى حملتها على تخفيض فلسين اثنين من سعر كل وحدة استهلاكية . ولم يكن السعر باهظاً ، بالقياس الى الاجور المعروفة في الدول الاخرى ، ولا سيما المجاورة منها إلا ان الايدي التي اعتادت أن تلعب من وراء ستار استغلت هذه القضية فأغرت نقابة العمال ، وحملتها على اعلان مقاطعة الشركة في الخامس من كانون الاول ١٩٣٣ ، ولم ترَ الحكومة ضرورة للتدخل في هذا الموضوع لتفاهته من جهة ، ولان الشركة خفّضت الاجور ما سمحت بـــه ظروفها لتخفيضه ، ولكن المقاطعة أخذت — بفعل الدسائس والتحريض — شكلاً يهدد الامن العام ويقلق راحة السكان ، ثم تطورت الى تهديد أصحاب المخازن والمقاهي والمطاعم بالسلاح لاجبـــارهم على المقاطعة . ولما شعرت الوزارة بأن المحرضين على المقاطعة أخذوا يستفيدون فوائد استغلالية مـــن جراء احتكارهم الشموع ، والقناديل ، ومصابيح اللوكس ، شعرت بصفة كوني الوزير المسؤول عن الطمأنينة وسلامة الاهلين ، ان الضرورة تقضي

بأسداء النصح لمن كانوا يقاطعون أو يحرضون على المقاطعة ، حتى اذا فشل النصح ، ركنت الى التدابير الاخرى ، فرجوت صديقي المحامي مصطفى عاصم أن يأتيني برئيس النقابة ، محمد صالح القزاز ، الى داري للتحدث معه في موضوع المقاطعة بصورة خصوصية . فلما جاء به إلى الدار ، أبديت له النصح اللازم وألمحت الى ان عملهم هذا يؤدي الى الاخلال بالامن ، وهذا أمر معاقب عليه في كافة قوانين العالم ، فاذا به يرد على نصحي وتحذيري بوقاحة وغرور قائلاً : اننا لا نخاف أحداً ، ولا نهتم بأحد ، فأدركت توا ان النصح لا يفيد مع انسان يحمل مثل هذه العقلية ، وقررت القيام بضربة حاسمة ، فطلبت الى متصرفية لواء بغداد القبض على محمد صالح القزاز ، وثلاثة من زملائه وابعادهم الى السليمانية ، بعد سوقهم الى محكمة الجزاء وصدور الحكم بحقهم ، كما اتخذت المتصرفية المذكورة كافة الاجراءات اللازمة بحق كل مغرّر به ، سواء أكان هذا التغرير جاء نتيجة للدعايات المضللة ، أو بتحريض من الاحزاب ، وبعد أيام قليلة عاد كل شيء الى حالته الطبيعية .

قران الملك غازي :

كانت قد تمت خطوبة الملك غازي على ابنة عمّه الملك علي ، شقيقة الامير عبد الاله ، بعد وفاة والده الملك فيصل بأيام قليلة . ولكن عقد النكاح أجل الى ما بعد انتهاء أيام الحداد . وفي أواخر أيام كانون الثاني ١٩٣٣ م ، على ما اتذكر تلقيت اشارة تلفونية من ديوان الرئاسة لحضور جلسة مستعجلة فوق العادة يعقدها مجلس الوزراء في ذلك اليوم . فلما حضرت وجدت نوري السعيد في حالة هياج شديد وهو يقول (هاي عايزه) يصبح ياسين عم الملك ، ثم اتضح ان الملك يرجّح ان يكون اقترانه باحدى كريمات ياسين الهاشمي على اقترانه بكريمة عمّه ، وظهر بعد ذلك انه كانت هنالك صداقة بين بنات الهاشمي وبنات الملك فيصل ، أي بين شقيقات الملك غازي ، وقد تكون

أخوات الملك قد حبذن لاخيهن الاقتران باحدى كريمات ياسين . وعلى هذا دعي مجلس الوزراء الى عقد جلسة خاصة وسرية لمعالجة هذه المشكلة ، وبعد أخذ ورد ، ارتؤي إقناع الملك غازي بضرورة العدول عن ترجيحه الاقتران بكريمة الهاشمي على الاقتران بكريمة عمه ، وكان غازي سهل الانقياد لمثل هذه النصائح ، ولا يستبعد أن يكون نوري السعيد وبقية أفـراد العائلة المالكة والمقربين منها قد أقنعوا الملك بالتخلي عن فكرته . وقد اتخذت التدابير المستعجلة لانجاز القران في ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٤ .

كنت أفكر لو كان الملك غازي قد اقترن باحدى كريمات ياسين الهاشمي في تلك الأيام ، ولم تحل العنعنات والتقاليد دون ذلك ، لرأينا كيف كان قد انقلب تاريخ العراق السياسي رأساً على عقب ، وسارت البلاد في اتجاه غير الاتجـاه الذي سارت فيه بعدئذ ، ولبقي الامير عبد الإله بعيداً عن التدخل في رسم سياسة العراق والسيطرة على ابن اختـه فيصل الثاني سيطرة تامة أفقدت البلاد عزها وهناءها ، وزجها في أتون غـروره وصلفه وطيشه ونزقه . وفي تاريخ العالم كثير من الامثال على ان قران الملوك يغير مجرى التاريخ في البلدان التي يحكمونها فقد تسعد ، وقد تشقى ، نتيجة لهذا القران .

مشروع الغراف واستقالة الوزارة :

فوجىء وزير المالية بإعلان نشرته الصحف المحلية عن مناقصة لمشروع سد الغراف ، أعلنه وزير الاقتصاد والمواصلات ، دون أن يتأكد عن وجود الاعتمادات اللازمة في ميزانية الدولة ، ودون أن يأخذ موافقة وزير المالية على ذلك بصفة كونه الوزير المسؤول عن بيت المال ، أي خلافاً للاصول المتبعة في مثل هذه الامور التي تحتم وجود اتفاق سابق بين « بيت المال » وبين الوزارة التي تريد أن تقوم بمشروع من المشروعات العامة ، واعتمـاد المخصصات اللازمة ، ثم استحصال موافقة مجلس الوزراء على القيـام بالمشروع ، فلما عرض الخلاف الذي تكوّن بين وزيري المالية والاقتصاد

على المجلس المشار إليه طلبت الكلام فأيدت وزير المالية فيما يخص اعلان المناقصة دون سابق موافقتـــه ، واعترضت على المشروع من حيث الاساس موضحاً : انه لا يجوز الشروع بأي عمل على دجلة في جنوبي بغداد مـــا لم يوضع مشروع متكامل للسدود التي يجب أن تقوم على هذا النهر الكبير ابتداء من شمال العاصمة ، وانتهاء بجنوبها ، لوقاية بغداد من الغرق الذي تتعرض إليه في كل سنة أو سنتين ، وتحيلها إلى شبه جزيرة فتنتشر الاوبئة والحميات نتيجة لانتشار البعوض والحشرات . وقد رد عليّ رستم حيدر وزير الاقتصاد والمواصلات مذكراً اياي بقول يؤثر عن الملك فيصل إذ قال في احدى خطبه « لا مشروع قبل الغراف » فأجبته اني لا أظن ان الملك فيصل قال مثل هذا القول ، ولنفرض جدلاً انه قاله لسبب أو باعث زمني ، فان أقوال الملوك لا ترتفع في قدسيتها الى نصوص القرآن أو الاحاديث النبويـــة واجبة الاتباع . ان هذا المشروع الجبار سوف لا يحقق إلاّ أهدافاً اقطاعية ينتفع منها أربعة أشخاص أو خمسة هم : السيد عبد المهدي ، وموحان الخير الله ، وخيون العبيد ، والاخوان : عبد الله وبلاسم ولدا محمد الياسين وقد أثرت هذه الاقوال في الجلسة الوزارية التي عقدت لمناقشة هذا الخلاف وانشطر الوزراء الى فريقين : فريق أيد وزير المالية نصرت الفارسي ، وهو مكون مني ومن نوري السعيد مضافاً الى نصرت ، وفريق أيد وزير الاقتصـــاد والمواصلات رستم حيدر ، وهو يتكون من بقية الوزراء فلم يرَ رئيس الوزراء جميل المدفعي مناصاً من الاستقالة ، فتقدم بكتاب استقالته في ١٣ شباط ١٩٣٤ وقد قبل الملك غازي هذه الاستقالة ، ثم كلف المدفعي بتأليف الوزارة مجدداً فألفها بعد أن تخلى عن الاعضاء الذين أسهموا في الخلاف آنف الذكر .

مفوضيتي الثانية في أنقرة :

بعد ان تم تأليف الوزارة المدفعية الثانية ، صرت أتردد على مجلس النواب صباح كل يوم تقريباً لاتبادل الآراء والاحاديث مع النواب ، ولاحضر جلسات

المجلس عند انعقادها ، وفي نهاية احدى الجلسات التي عقدت في أواسط شهر نيسان ١٩٣٤ ، اقترب مني رئيس الوزراء جميل المدفعي ، وأعرب عن رغبته في أن أختلي به على انفراد فلما اختلينا بادرني قائلاً :

شرعت ايران في تحريك القبائل على الحدود، وعمدت إلى قطع الماء عن مندلي ، وقد علمت ان شاه ايران سيزور تركية زيارة رسمية عن قريب ، ومن المحتمل ان تؤدي مثل هذه الزيارة الى التقارب بين تركية وايران على حساب العراق ، وان لك اصدقاء عديدون في تركية ، ومعرفة تامة بالظروف والاحوال ، فهل ترى ان نكلفك بالعودة إلى أشغال منصب الوزير المفوض في أنقرة فتكون خدمت بلادك ونكون لك من الشاكرين ؟

لم أتردد في قبول هذا التكليف ، ولا سيما وقد كنت أشاهد اللعب على الذقون ، والصراع على الكراسي الوزارية بين رجال الدولة ، فاستغرب ذلك كل الاستغراب ، ولعلمي اني بذهابي الى أنقـرة استطيع أن أخدم بلادي أكثر وأحسن مما لو كنت في بغداد . وهكذا صدرت الارادة الملكية بتعييني وزيراً مفوضاً في ٢٦ نيسان ١٩٣٤ وقد غادرت بغداد عن طريق الموصل ــ حلب ــ استانبول ــ أنقرة . ومكثت في استانبول طوال أشهر الصيف ، ثم غادرتها الى أنقرة في أول تشرين الاول ١٩٣٤ وتم استقبالي وتقديم أوراق اعتمادي الى رئيس الجمهورية وفق المراسيم والاصول التي اتبعت في المرة الاولى ، وقد شرحتها شرحاً كافياً فلا أعود الى ذلك الآن .

استغرقت اقامتي وزيراً مفوضاً في تركيا للمرة الثانية نحو خمس سنوات حدثت خلالها في تركية حوادث جسام ، وشهد العراق أحداثاً مؤلمة وخطيرة ، أهمها انقلاب بكر صدقي وتسببه في تشريد الساسة . واني وإن كنت خارج وطني طوال هذه المدة، وفي عمل دبلوماسي صرف ، لكني لم انقطع عمّا كان يجري في بغداد فقد كانت مراسلاتي مستمرة مع السادة : ياسين الهاشمي ، ونوري السعيد ، ورشيد عالي الكيلاني ، كما كانت أخبار الوطن تتوالى علي

في رسائل اصدقائي الكثر ، ولا سيما السيدين : تصرت الفارسي ، وعلي محمود الشيخ علي . وكنت أزور بغداد بين حين وآخر لاراقب الاحوال العامة عن كثب . وقد تجمعت لدي عشرات الرسائل من الذين أشرت اليهم ومن غيرهم ، وفي استطاعة من يقرأ هذه الرسائل أن يقف على الحالة التي كانت تسود العراق ، والاختلافات التي كانت تظهر بين ساسة البلد وبعض الزعماء ، وما يرتأيه هؤلاء المراسلون من مقترحات وتشبثات ، وسأخصص بعض صفحات من ذكرياتي هذه لبحث هذه الامور كما سأنشر نصوصاً لبعض الرسائل التي وصلت إلي من بعض الزعماء والسياسيين :

زيارة شاه إيران لتركيا :

بذلت جهوداً مضنية في سبيل التقرّب إلى رجال تركيا البارزين ، ولا سيما رئيس الجمهورية مصطفى كمال ، ورئيس الوزراء عصمت اينونو ، وتمكنت من الوقوف على كثير من الاسرار والاحداث التي كانت تسود الجو السياسي في أنقرة ، ولا سيما فيما يتعلق بالعراق ، وزيارة شاه ايران الرسمية المتوقعة لتركيـــة .

كانت ايران تسعى سعياً حثيثاً لجعل تركية تقف الى جانبها في المنازعات الدولية ، ولا سيما في نزاعها مع العراق حول الحدود ، وقضية شط العرب على الاخص . وكانت تركية تسعى للسيطرة على تجارة ايران الخارجية ، وعلى جيش ايران . كانت تريد أن تحوّل تجـــارة الترانسيت الايرانية عبر الاراضي التركية ، بدلاً من أن تمرّ عبر العراق ، وكانت تسعى لأن يكون تدريب الجيش الايراني على أيدي بعثات تركية تقيم في طهران اقامة دائمة .

وصل شاه ايران الى تركية فاستقبل استقبالاً حافلاً ، بحسب الاصول والمراسيم المعتادة ، وأقيمت على شرفه الحفلات الرسمية الاصولية ، ومبالغة في اكرامه واعزازه ، أقيمت له حفلة عشاء خاصة في قصر الرئاسة . وبينما كان شرب الانخاب يجري كالمعتاد ، إعترت الشاه حالة غير طبيعية جعلت

الاستمرار في المفاوضات بعد العشاء بينه وبين رئيس الجمهورية أمراً غير ممكن . فلما كان اليوم التالي أخبرني أحد مرافقي رئيس الجمهورية بتفصيل ما جرى قائلاً بالتركي : ايش بوزولدي ـ أي ـ خربت الشغلة ـ وهكذا انتهت زيارة الشاه الرسمية دون أن تأتيَ بأية نتيجة تضر بمصالح العراق ، ولكن الازمة بين العراق وايران لم تنته ، واستمرت حتى عام ١٩٧٣فان الغلاة القوميين من الايرانين لا يمكن أن ينسوا ان العرب هم الذين أطاحوا بمجد الامبراطورية الفارسية ، وان بقايا طاق كسرى ما تزال ماثلة للعيان في أرض الرافدين ، على مقربة من بغداد ، وان الديانة الاسلامية السمحة قضت على الديانة الزردشتية التي كانت سائدة في أرض داريوس .

بين العراق وإيران :

اشتدت أزمة الحدود بين العراق وايران اشتداداً خطيراً أدى الى عرض الخلاف على عصبة الامم في أيار ١٩٣٤ لبحثه ، وسافر السيد علي جودة رئيس الوزارة العراقية بنفسه الى جنيف ليشرف على المحادثات التي ستجري حوله . وكان السيد نوري السعيد وزير الخارجية قد سبقه اليها في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٣٤ ، ماراً بأنقرة ، فنزل فيها ، واستطلع آراء الحكومة التركية في هذا الخلاف ، وسعى لحملها على الوقوف الى جانب العراق في العصبة الاممية . وفي أثناء اقامة نوري السعيد القصيرة في أنقرة ، تطرّق في حديثه مع رجال تركية الى أمور لا علاقة لها بالخلاف العراقي ـ الايراني حول الحدود سأشير اليه فيما بعد .

كان نوري يفكر في عقد معاهدة صداقة بين العراق وايطالية اثناء وجوده في جنيف ليضمن بواسطتها وقوف ايطالية الى جانب العراق ، أثناء بحث الخلاف ، موضوع البحث ، وقد هيأ مسودة لمثل هذه المعاهدة فلما بدأ حديثه مع وزير خارجية تركية ، اشار إلى فكرة عقد هذه المعاهدة وأضاف الى هذه الاشارة قوله : ولكن نريد أن نعرف وجهة نظركم في هذا الصدد .

فما كاد الوزير التركي رشدي آراس يسمع بهذا الخبر ، حتى انتفض قائلاً : كيف يكون ذلك كيف ؟ كيف يعقد العراق الصديق معاهدة صداقة مع ايطالية ، وايطالية عدوة لتركية ؟ أرجوكم ألا تعقدوا مثل هذه المعاهدة .

كانت لعبة سياسية في الحقيقة أريد بها التأكيد على وقوف تركية الى جانب العراق في نزاعها مع ايران . وفي جلسة ثانية عقدها نوري السعيد مع وزير خارجية تركية قال له : انني باسم الحكومة العراقية أقول لكم ان العراق قد صرف النظر عن عقد معاهدة صداقة مع ايطالية ، فسر الوزير التركي بذلك ووعد بمساعدة تركية للعراق في هذه القضية لدى عصبة الامم .

مع رئيس جمهورية تركية :

جرت العادة في العرف الدبلوماسي أن يحدد موعد يزور فيه وزير خارجية أية دولة وزير خارجية الدولة التي يمر بأراضيها ، أو اثناء زيارته لرئيس الدولة زيارة رسمية . وفي تركية جرت العادة أن تكون مثل هذه الزيارات بين الساعة الرابعة والساعة الخامسة من بعد الظهر . وعند مرور نوري السعيد بأنقرة في طريقه الى جنيف ، حددت — في هذه المرة فقط — الساعة السابعة لهذه الزيارة التقليدية وقد أخبرتنا وزارة الخارجية التركية بأن الغرض من هذا التبديل في الوقت ، هو رغبة رئيس الجمهورية التركية في أن نتناول معـه طعام العشاء على مائدته بصورة خصوصية بعد الفراغ من الزيارة الرسمية التقليدية .

فبعد القيام بالزيارة التي استغرقت ساعة من الوقت ، انتقلنا الى غرفة الطعام فانسحب وزير الخارجية رشدي آراس ، وبقينا نحن الثلاثة : رئيس الجمهورية ، ونوري ، وأنا ، ثم التحق بنا بعض رفاق مصطفى كمال الذين اشتركوا معه في الثورة ضد الخلافة ، وكذلك بعض أصدقائه غير الرسميين وبعد الفراغ من العشاء افتتح الحديث مصطفى كمال قائلاً :

أود أن يكون اجتماعنا هذا خاصاً لا صبغة رسمية له ، وأن نتحدث

فيه كأصدقاء لا كمسؤولين فما زالت ترد من العراق أخبار لا تسر الصديق . لقد فقدتم قائدكم الملك فيصل ، وملككم الحالي شاب حديث عهد بالحكم ، وتجاربه قليلة ، وأما أنتم يا ساسة العراق فأحدكم ضد الآخر ، وواحدكم يسعى للايقاع بالثاني ، فلماذا لا تجتمعون وتضعون منهجاً تتفقون على مواده وتعملون على تنفيذ بنوده بكل اخلاص وتجرد من الانانية ، وتختارون واحداً من بينكم يتولى رئاسة الوزارة فيكون قائدكم ؟

رد نوري السعيد على ملاحظات القائد الاعلى لتركية بكلمات لم تقنعه فوجه السؤال إليّ قائلاً : وما رأيك أنت ياناجي ؟ أجبت على الفور : اذا اتفق هذا الجالس على يمينك مع ياسين الهاشمي ، زميلك في المدرسة الحربية العسكرية أبان الحكم العثماني ، واتفقا على منهاج وعهد ، فان الامور ستسير في العراق على النحو الذي يتمناه أصدقاؤه له . فسألني الرئيس التركي قائلاً : تقصد ياسين حلمي ؟ أجبته : نعم فوجه خطابه الى نوري وقال : ياسين حلمي أقدم منك فهل تقبل أنت بزعامته ؟ فأجابه نوري : نعم أقبل . فقال الغازي سأبعث برسالة شفوية الى ياسين مع ناجي لينقل اليه الحديث الذي جرى بيننا اليوم ، وعندما تعود أنت من جنيف الى بغداد تشرعون في العمل المشترك لما فيه خير العراق .

سافرت الى بغداد قبيل رجوع نوري اليها ، فقابلت ياسين الهاشمي ، ونقلت اليه رسالة مصطفى كمال ، فتلقاها بالبشر والارتياح البالغين ، وقال سنسعى لتنفيذ ما جاء فيها . وفي الثالث عشر من شباط ١٩٣٥ عاد نوري الى العراق ووجد الحالة العامة على غير ما يرام . ثم قدم علي جودت استقالة وزارته في ٢٣ من هذا الشهر ، نتيجة لسوء الادارة ، وتذمر رؤساء القبائل من سلوك الموظفين ، ومعارضة مجلس الاعيان للوزارة معارضة أدت الى عدم تشريع اللوائح القانونية .

أنشر فيما يلي ثلاث رسائل كنت تلقيتها من السيد نوري السعيد بين تموز

١٩٣٤ و ١٢ شباط ١٩٣٥ ليقف قارىء ذكرياتي هذه على الاوضاع العامة التي كانت تسود العراق ، والفوضى التي كانت تدبر في أوساطه .

١ – الرسالة الأولى من بغداد :

بغداد في ٢٩ تموز ١٩٣٤

أخي ناجي

أشكرك كل الشكر على كتابك ، وما حواه من شعور الوداد والاخلاص . وكنت خلال هذه المدة مشغول البال جداً ، وعلى ما يظهر لي ان الاخطار بازدياد ولا أعلم طريقة للتغلب عليها . وها أنا أبين صفحاتها واحدة واحدة :

١ – روح الطائفية بتوسع هائل في ألوية الفرات ، والانفجار يحتاج لحادث طفيف . هذه خلاصة آراء كبار الموظفين المعول عليهم .

٢ – توجد مفاوضات بين جودت وبين ياسين ، بواسطة زكي المحامي ، لتأليف وزارة تحت رئاسته ، وكانت آخذة بالتقدم ولم يبقَ اختلاف إلاّ على شخص رشيد عالي . وكانت هذه الصعوبة على وشك الزوال ، وظهرت موانع اخرى أوقفت المفاوضات أو أطالتها لمدة أخرى . وقد ظهر بمظهر المتلاعب أمام هؤلاء ، وزاد عليه الحقد من كل الجهات . وقد اشتدت الدعاية ضد الملك بشكل خطر ، وكذلك علي جودت ، باتهامهم له بالمقامرة وجر النقود من الخزينة الخاصة والخ ... من أقاويل ، مما زاد النفور عليه بين جميع الطبقات . وبدخول توفيق الى الوزارة جعل صالح جبر ، وجريو ، ونجيب الراوي ، وحتى محمود صبحي من الناقمين بصورة علنية على هذا التعيين اذ كان مفتش مالي ذهب لرؤية بعض الحسابات في المفوضية الناتجة من سوء أعمال شقيق داود الحيدري ، فظهرت للمفتش أمور سيئة تتعلق بالمصاريف والاثاث وحتى الملفات السرية ، مما اضطر ناجي السويدي أن يأمر المفتش المالي بسد التحقيق

والعودة الى بغداد بدون علم وزارة الخارجية . وقد أخرج الدملوجي بعجلة من الوزارة وأدخل الشخص المسؤول عن هذه الاعمال لوزارة الخارجية . وقد زاد الارتباك ازدياد هائل والنقمة عامة على الحكومة وقد اضطر جودت أن يصرح ان الوزارة ستتغير خلال اسبوعين لا أكثر لاجل اسكات المتنفذين من أنصار الوزارة نفسها .

٣ـ أتاني كورنواليس للبيت بحجة قضية الآثوريين ثم صارحني بخطورة الحال ، وسألني عن أسباب تمنعي من الدخول مع جميل ؟ فأفهمته بأني لا أفهم سبباً للدخول لوزارة قد لا تستقيم أكثر من بضعة أيام ، ولان المفاوضات دائرة لتأليف وزارة تحت رياسة ياسين . فاستغرب وأفهمني بأن وعد جودة له قبل يومين يخالف هذه الفكرة . ثم زاد قائلاً : بأن الاحوال سيئة ، ولا يعتقد بفائدة مجيء ياسين ، وقد يؤدي الى سقوط وزارته عاجلاً ولا تستقيم أكثر من اسبوع أو اسبوعين . ومن هذه البيانات فهمت بأن الامور سائرة من سيء الى أسوأ ، والدسائس والألاعيب مستحكمة على أذهان هؤلاء الناس ، فنفرت من هذه التعاسة المسيطرة على البلاد ومقدراتها ، وكاد اليأس يستولي عليّ عند ما تجلت هذه الامور أمامي بحقائقها المرة . ولا أعلم ماذا اعمل أو ليس من الحكمة الآن رجل واحد من الرجال المخلصين لندبر معه الموقف هذا ؟ وقد أراد كورنواليس أن يحثني بالتقدم للعمل فأفهمته بصعوبة موقفي السابق وما حيك من الموانع نحوي ، وحثيته أن يسعى لاقناع جودت مسؤولية الادارة ، ووعدته أن اعاضده اذا احتاج لمعاضدتي ، فذهب مني ولم أسمع نتائج مواجهته مع جودت . اني كلما فكرت بهذه الاحوال يزداد همي وحزني لهذه النتيجة ، والعاقبة السيئة بعد تلك الجهود والتفادي العظيم ، واني ألاحظ بالفرق العظيم والتطور المستولي على أذهان أصحابنا . فبينما كانوا يحثوني على ضرورة التفاهم والتآزر مع ياسين ، فالآن يرون الخطر كل الخطر من مجيئه للحكم ، ويصارحوني بأن مجيئه يعجل الانفجار . اني أكتب هذه السطور وعيني

تدمع ، واتمنى أن لا أكون في الحياة حتى لا أرى العاقبة السيئة للمملكة ، وكنت أحد العاملين على بنيانها ، وقد كتبت لجعفر بالاختصار ، وأفهمته أن يترك الطمع ويفكر في العراق أولاً فإذا لا قدر الله ذهب العراق فلا أعلم كيف تبقى ممثلياته بالخارج . ان علمي بحالتك الشخصية هي وحدها تمنعني من أكلفك بالعودة فوراً ، ولكن سوف لا أتردد باخبارك عندما أحكم حكماً قاطعاً بأن الساعة حانت للعودة ، والخطر باشر ، وعلى المخلصين أن يتعاونوا ويتظافروا لوجه الله تعالى .

٣ - جميل شاعر بالخطر أكثر من الاول ومحتار بأمره ، وجودت بصير به ، والوزراء كلهم شاعرين ولكن ... والاغرب من هذا ان الانكليز بدأوا منذ بضعة أيام يتكلمون عن سوء الحالة ، وفوضى في الادارة ، واحتمال الانفجار في الداخل ، وجودت مجتهد للتسكين والتخفيف مما أوجب انتقاد الجميع واتهامه بأمور مادية غير خافية عليك قبل سفرك .

الملك بدأ ينقطع من المجيء حتى الى دائرته . وفي الايام التي يأتي بها يبقى للساعة العاشرة ويذهب إلى محله بعجلة . وشاع ما شاع من سوء الحالة في داره . والعائلة أصبحت الحياة فيها لا تحتمل . وقد طرد الامير حسين وانزوى في داره مما جعل الامور أسوأ مما كانت فتصور وتأمل .. لا أستطيع سرد هذه الحوادث عليك كما هي لأنها قد تؤلمك من جهة وتكون ناقصة من جهة أخرى . وقد يكتب سامي اليك ورفاقك الآخرين ببعضها واني أود أن أقدر لك اختيارك أرشد ، الرجل المخلص وهو الوحيد أكثر من غيره ساعي للخير ولم أجد غيره فمن (كمصطفى الجرى مثلاً) يسعى لوجه الله بدون أن يفكر تفكيراً ضيقاً ويا للاسف .

قبل أن أختم كلامي أود أن لا تستعجل بأمر يتعلق بعودتك قبل أن نتبادل بالآراء . وقد أكون ساعة كتابتي هذا مغالياً في رؤية الامور . وأود أن أطلعك برأي عندما تكلمت بتأليف وزارة جودت ووعدي بمعاضدته كنت ارتأيت أن تعود أنت للداخلية ولا أعلم رأيك باقتراحي هذا أو بالعودة مع جميل وأنا واياك بدون حيدر أرجو أن تخبرني بسرعة .

المخلص - نوري السعيد

رأيك بخصوص ياسين هو رأي الاكثرية ، وقد زادته خطورة من تصريح الجماعة وما ذكرته . وأما من جهة الاعمال الكبيرة مع جميل فهي غير متيسرة وغير ممكنة ، وأنا الآن أتمنى أن نحافظ على الموجود ،ولا أتطلب بهذه الأيام أعمال عظيمة قلة تكون الآن في بغداد تشعر بشعوري هذا فلنتعاون أولاً على التخلص من الغرق وإنقاذ السفينة ثم نفكر بالإصلاح .

نوري السعيد

٢ ـ الرسالة الثانية من بغداد :

أخي ناجي بك بغداد في ٥ ديسمبر ١٩٣٤م

تأخرت بالرد عليك وبإعطائك الأخبار عن حالتنا الحاضرة التي أصبحت غير مرضية . ولا أكتم عنك يأسي من الإصلاح أو الاتجاه إلى الإصلاح ، وأنت تعلم أسباب الإصلاح يتوقف على وجود رأس يدير الأمور ويراجعه لكيما يرى خللاً فيها من وقت لآخر . فالرأس هذا مفقود ، وإلى أن نجده سوف نبقى ـ ويا للأسف ـ بهذه الحالة . وقد ظهرت حوادث لم تكن في الحسبان ، وقد اصطبرت عليها إلى الآن ، وسيجيء زمن آخر (غير طويل) فإذا لم أجد أي أمل سأعتزل بصورة نهائية إذ لا يطلب من فرد أن يتحمل ما لا يطيق تحمله وليس من معين . وهذا هو حاصل الآن ويا للأسف . وقد تشاجرت وتناقشت وقمت بكل ما يمكن عمله لا لشيء سوى رفع الأحقاد الماضية بين أبناء البلد ، ولأني شعرت استغارة الغرباء من قبل وهذا ما وقع بل أكثر مما نتصور ، وحدث التفاهم تام ، وعليّ أن أكمله وكان المطلوب أن أكثر بالخصومة مع الكل ولا تسأل عن الوعود الخلابة التي جذبتني ببادىء الأمر ، وليس فيما طلبته لأحد كان يمتّ إليّ بصلة القرابة أو صلة أخرى سوى الحق والإنصاف ولكن ليس من يسمع ويجيب . وآخر ما حدث هو قضية الانتخابات وسوف ترى نتائجها من وجود رفائيل بطي وأمثاله في مجلس النواب . وهكذا خلت الدار ممن يحميها ، وأصبحت الواوية كما يقولون تنهش

وتأكل كما تشاء وتريد .

بيدي الآن ثلاثة قضايا مهمة دخلت فيها وأنا الآن بوسط المعمعة فلا أستطيع التخلي عنها ، ولا أستطيع الاستمرار نظراً للأصول وها هي القضايا :

١ – حسم سكة الحديد . وهمفريز سيذهب بشهر مارت ، فإذا لم أتممها الآن بشكل مرضٍ سوف تبقى لمدة غير قليلة كما هي ، وأملي قوي بإنهائها على شكل مرض .

٢ – قضية إيران ورفعها للعصبة وهي من القضايا المهمة ، وأمل إنجازها بشهر كانون الثاني وبشكل مرض .

٣ – قضية حرس المطارات وأنت تعلم اعوجاجها وأمل إنهائها أيضاً . ولكن ماذا أعمل ومن هو يريّح بالي ويشجعني على تجاوز هذه الأعمال ؟ لدي بضعة أسابيع أستطيع الصبر وتحمّل المرارة لا أكثر .

المخلص – نوري السعيد

٣ – الرسالة الثالثة من الطيارة :

أخي ناجي ١١ شباط ١٩٣٥م

آسف لكتابتي على هذه الورقة وبهذه العجلة لأني في الجو طائر عائداً لبغداد ولم أجد ورقة أخرى ووقت آخر كافي ، وأود أن أوصل إليك هذا الكتاب من آتنه لتطلع عليه وتقوم بما يلزم . إني قمت بما وعدت به في أنقرة ، وأخرت كل شيء إلى أن وجدت الإيرانيين كما خمنت مع الجماعة ، وذهبت إلى لندن وأرسلت إليك البرقية . وراجعت السفارة التركية وأفهمتهم بالواقع وطلبت منهم إرسال برقية كما فصلت إليهم وطلبت . وفعلاً أتاني من الحكومة الجواب بالموافقة على التوقيع ولكن لم أعمل به إلى الآن رغم ما قامت به إيران . وها أنا أرسل إليك قصاصة من جريدة إيطالية الشبه رسمية ببيانات الكاظمي لتطلع عليه القوم . وقد تحادثت مع سفير الأتراك في روما ، وهو واقف على الحالة تماماً . وأنا عائد لبغداد ولم أوقع على هذه المعاهدة ورأيت تأجيلها أضمن

لنا . فنرى من ذلك اننا قياماً بالواجب مع الجماعة في أنقرة تضررنا وأصبحوا الطليان منذ أسبوع يناصرون إيران ، وتأخير المعاهدة كان السبب المهم لذلك . ولكن لم أستاء من ذلك ولم أهتمّ لأني أعتقد صداقة أنقرة مهمة ومفضلة على كل شيء . قد أضطر بعد مدة على التوقيع وأود أن يعلموا الجماعة اني قد قمت أكثر مما يتطلّب الموقف في سبيل أظهر الروابط بيننا وقد تضررنا إلى الآن في هذا السبيل . اني راجعت إيران مرة أخرى وفتحت باب التفاهم ولم تزل تلك الباب مفتوحة لهم لعلّ الأتراك يقوموا من جهتهم بالمعاونة على أساس الاعتراف بالحدود الموجودة كما أوضحت ذلك لتوفيق رشدي . أنتظر منك الجواب في بغداد وبسرعة وإذا أمكن برقية .

الأحوال في بغداد غير واضحة . ويظهر لا بد من تبدّل الوزارة بشكل من الأشكال . طلبوني لبغداد وألحوا بالطلب وبسرعة . إني لم أزل بفكري القديم ولا بد من دخولك إلى الوزارة وفي وزارة الداخلية . أؤمل أن أخبرك بذلك برقياً قبيل وصولي لبغداد . سأصل غداً إن شاء الله وأدرس موقف العراق والمشاكل وبعد بضعة أيام لا أكثر أومل أن أتعاون للعمل . تحياتي لوالدة طلال المحترم .. أقبّل عيون الأولاد . المخلص : نوري السعيد

إقـدام وفشل :

كان الاتفاق الذي تمّ بيني وبين السيدين : ياسين الهاشمي ونوري السعيد، بعد رجوع الأخير إلى العراق ، واجتماعنا نحن الثلاثة ، وتأييد نوري لصحة الرسالة التي حمّلني إياها الزعيم التركي إلى زميله الهاشمي ، كان الاتفاق قد تمّ بيننا بعد درسنا للأوضاع العامة ، أن يؤلف ياسين الهاشمي ، الوزارة الجديدة ، وأن يدخل نوري كوزير للخارجية ، وأدخل أنا كوزير للداخلية ، ورشيد عالي للعدلية أو المالية بحسب رغبته ، وأن يشترك فيها أيضاً جميل المدفعي ، وإذا أمكن فناجي السويدي أيضاً . فلما كلّف الملك غازي السيد الهاشمي بتأليف الوزارة المأمولة ، استغرقت الاستشارات التي أجراها مع زملائه أكثر من

أسبوع ثم باءت بالفشل لأسباب عديدة .

كان رشيد عالي الكيلاني يطمح في منصب وزارة الداخلية ، في حين كان السيدان : جميل المدفعي ورستم حيدر يعارضان في إسناد وزارة الداخلية إلى السيد الكيلاني . وكان حكمت سليمان يلعب من وراء ستار لإفشال مهمة الهاشمي في تأليف الوزارة ، لأنه كان قد تمّ التفاهم بينه وبين كل من محمد جعفر أبو التمن ، وكامل الچادرچي ليكونوا في جبهة واحدة ويؤيدهم فيها الفريق بكر صدقي ، ويهدف إلى ازدياد الأمور تعقيداً . وكان نوري السعيد في حيرة من أمره حتى صار يبتعد عن تأييد الهاشمي. أما أنا فقد وقفت وقفة المتفرّج على هذا الصراع ، إذ كنت أخشى أن يجر البلاد إلى الهاوية . ولماعلمت أن ياسين اعتذر عن المضي في مساعيه ، بعد أن أظهر نوري رغبته في تأييد جميل المدفعي ، رجحت العودة إلى أنقرة حيث مقر عملي فسافرت إليها بعد يومين من تأليف الوزارة الجديدة برئاسة جميل المدفعي للمرة الثالثة .

لم تكن الظروف التي ألّف المدفعي فيها وزارته الثالثة طبيعية ، ولا كان في الإمكان مداراة الوضع العام بتدابير مرتجلة فاستقالت وزارته في ١٥ مارت ١٩٣٥م ولم يكن قد مضى على تأليفها أكثر من أحد عشر يوماً . ودعي الهاشمي مرة أخرى إلى تأليف الوزارة فألّفها في السابع عشر من هـــذا الشهر ، في ظروف لا يحسد عليها ، إذ جاءت بهوسات العشائر ، واضطرت للذهاب بقنابل طائرات الجيش .

كان من الطبيعي أن أبارك للهاشمي تأليفه الوزارة ، وأن أدعو له بالموفقية والنجاح . وقد تلقيت جواب برقيّ بهذا النص :

ناجي بك شوكت : عراقية ـ أنقرة
أشكر تهـــانيكم السامية . لـــم أنسَ

الهـــاشمي

وقد فهمت اللغز الذي جاء في هذه البرقية من الرسائل التي وصلتني من نوري السعيد ورشيد عالي ومن أصدقاء آخرين .

الحوادث في الوطن العزيز

قبل أن أشرع في تثبيت ما حدث أيام الوزارة الهاشمية الثانية ، سواء أكان ذلك فيما يتعلّق بمسؤولياتي كممثل للعراق في تركية أو فيما يتعلّق بواجباتي نحو وطني ، أود أن أشير إلى أمرين هامين ربما كانا من العوامل الرئيسية فيما حدث في البلاد من كوارث ونكبات . وهذان الأمران هما :

أولاً – التنافس على إشغال منصب وزارة الداخلية بين السيدين : حكمت سليمان ورشيد عالي الكيلاني ، زوج كريمة أخيه ، وقد سبق أن شرحت أهمية هذا المنصب وما يتبعه من مديريات عامة ، وإدارات واسعة ، وقضايا عشائرية وإدارية كثيرة ، وما يتمتع به وزير الداخلية من صلاحيات وسلطات مما لا يجتمع لدى أي وزير آخر .

ثانياً – حبّ السيطرة والنفوذ والتنافس على الرئاسة القبلية مما يتطلّب التقرّب إلى وزير الداخلية ، وإلى الأحزاب القائمة في بغداد ، ولا سيما رؤساء القبائل في ألوية الحلة والديوانية والمنتفك .

وفي الجزء الرابع من « تاريخ الوزارات العراقية ص ٤٧ – ٤١ » ، تفاصيل ما جرى لوزارات جميل المدفعي ، وعلي جودت ، وياسين الهاشمي ، فقدكان السيدان : حكمت سليمان ورشيد عالي فرسي رهان ، يتسابقان فيتفقان حيناً ويختلفان حيناً آخر . وكان ياسين الهاشمي في دوامة وحيرة من أمرهما لا يدري أياً يرجحه على الآخر في ضمه إلى وزارته الأخيرة التي يريد تأليفها ، بعد استقالة وزارة جميل المدفعي الثالثة ، ولما يمض على تأليفها أكثر من أحد عشر يوماً . فلما رجحت كفة رشيد على كفة حكمت ، غضب الأخير

علي ياسين ورشيد غضباً شديداً أدى إلى أن يتواطأ مع خصوم الهاشمي : كامل الجادرجي ، ومحمد جعفر أبو التمن ، ثم مع بكر صدقي ، ويتعاون الجميع على الإطاحة بوزارة ياسين ، وإجلائه ورفيقه الكيلاني عن العراق، ثم موت الأول في بيروت اثر نوبة قلبية حادة ، وبقاء الثاني شريداً طريداً مدة من الزمن .

كنت نفضت يدي من كل شيء ، وفقدت كل أمل في أن يؤلف الهاشمي الوزارة المنتظرة على الصورة التي تمناها للعراق مصطفى كمال ، فعدت إلى أنقرة ممثلاً لبلادي لأخدمها في المجال الدپلوماسي ، بعد أن تخليت عن خدمتها في المجال الداخلي ، وقد حدث ما كنت أخشاه فما كاد الهاشمي يؤلف وزارته في ١٧ آذار ١٩٣٥م حتى جاء إليه رؤساء القبائل الموالون ، الذين تحالفوا (في مؤتمرات الصليخ) المشؤومة . جاءوا إلى بغداد ومعهم أفرد قبائلهم يحملون البنادق ، ويهوسون هوساتهم ، واتجهوا إلى ديوان وزارة الداخلية يقدمون التهاني للوزير الكيلاني ولبقية زملائه ، وهم على هذه الصورة فهل يسكت عن ذلك الرؤساء الذين لم يكونوا من أنصار هذه الوزارة ؟

اشتد التنافس بين رؤساء القبائل الموالين للوزارة الجديدة ،وبين الرؤساء غير الموالين ، فسيطرت الفوضى على مناطق الطرفين ، وتسلسلت الثورات ضد الوزارة ، بفعل الدسائس المعروفة ، فاضطرت هذه إلى استخدام القوة ضد الثائرين ، ولكنها ارتكبت خطأً عظيماً حين أسندت قيادة هذه القوات إلى الفريق بكر صدقي الذي ارتكب أشنع الجرائم يوم قاد القطعات التي تولت تأديب الأثوريين في حادثة تمردهم عام ١٩٣٣م حيث قتل الأبرياء ، وفتك بالمتمردين فتكاً ذريعاً لا شفقة فيه ولا رحمة ، فجاء اليوم إلى الفرات ليفعل بالثائرين ما فعله بالآثوريين ، وقد صدرت في حوادث الفرات الأوسط عام ١٩٣٥م أحكام قاسية بحق أكثر من ١٥٠ شخصاً كان بينها ٦٣ حكماً بالإعدام نفذ في تسعة عشر منهم ، واستبدل بالسجن المؤبد بحق الآخرين ، مضافاً إلى أحكام السجن لمدد تتراوح بين الثلاث والعشر سنوات ، والغرامات الثقيلة ، ومصادرة الأملاك ، والإبعاد عن الديار ، وبالجلد أحياناً (يا لهول المهزلة المؤلمة) .

كل هذه الكوارث انصبت على أبناء البلاد نتيجة لتحزّب رجال السياسة والأحزاب لفريق من رؤساء القبائل دون فريق ، ولفئة دون أخرى ، ولا أقول هذا على سبيل الانتقاد والتشفي ، وإنما هي الحقيقة بذاتها يشهد الله . فقد توليت منصب وزارة الداخلية ست مرات لم يحدث خلالها أي حادث بين القبائل أو الفئات الأخرى يستلزم سوق القوات العسكرية ، أو إعلان الإدارة العرفية ، لأني كنت أعامل الجميع بنظرة واحدة ، وكان رائدي العدل والحياد .

ولا بد لي أن أنشر هنا ثلاث رسائل وردت إليّ من ياسين الهاشمي ، ورسالتان وصلتا من نوري السعيد ، مع رسالة واحدة تلقيتها من رشيد عالي الكيلاني أثناء وزارة الهاشمي الأخيرة ليقف القارىء على آراء كل من هؤلاء أثناء اشتراكهم في الوزارة موضوعة البحث :

١ً – رسالة الهاشمي الأولى :

عزيزي ناجي بك شوكت باشا　　　　بغداد في ١٩ ابريل ١٩٣٥م

تشرّفت بكتابكم المؤرخ ١٢ – ٤ – ١٩٣٥م وقبلاً بيومين اطلعت على كتابكم المرسل إلى سامي بك . وكذلك اطلع عليه رشيد عالي وقد أعطانا إياه نوري باشا وتأكدوا بأني لم أقصد غير ذكر الحقيقة معكم في محادثاتي ولم أتخذ خطة أخرى غيرها . وقد عجبت من كتابة سامي إليكم عن وجود تردد أوخوف ، ونسبت ذلك لعدم اطلاعه على حقيقة ما جرى ويجري ، وعلى اعتماده على الشائعات . فالأمور هدأت من كل الجهات ، وليس الهدوء ناشىء من إرشاد أو إقناع فحسب بل من إجراءات اتخذت في الديوانية وفي المنتفك بواسطة الشرطة وحدها ، والشدة التي استعملت في بغداد ، حيث لم يخرج ولا موكب عزاء هذه السنة بل جمعت القراءات في مسجد الخلاّني ، والكاظمية في الصحن نفسه . ومرت أيام محرم على بغداد . كأن محرم لم يمرّ عليها ، والناس كانوا مرتاحين لهذا المنع الشديد. والآن نهيء إجراءات صغيرة

كالتي تمت في جهة الحلة لإفهام بعض النواب أن الحكومة تفعل ما تقوله لهم . عجبت لاطلاعكم على حلّ المجلس بواسطة ازالش اناضول . باشرت بإعداد العدة لتأليف حزب واحد ، وذلك بدعوة من مؤتمر الإخاء لتعطيل أعماله السياسية تمهيداً لهذا التأليف .

أرجو أنكم سمعتم بوجود نصرت بك في الخارجية مديراً عاماً ، وبدرجة ممتازة ، وراتب ابتدائي بـ ٩٠ ديناراً . وكم كنت أودّ أن تذكروا لي اسماً للتأكد ، وبأن اخوانكم هم اخواني ، وان كما عندي من هو بعض شيء وحتى عندكم أيضاً فهم وهذا لا يدعوني أن أحاسبهم على صغيرة أو كبيرة كما هي عادتي إلاّ عند إدخالهم في خدمة الدولة .

لم أتمكن في هذه الدقيقة من بسط كلما أنوي عمله وباشرت به ، وعلى كل أرجو أن تسمعوا أكثر في القريب .

احترامي للسيدة المصونة سلامي   إخلاصي لكم

المخلص : الهاشمي

مساء اجتمع مع صائب وسامي حسب الميعاد المقرر معهما .

٢ّ ـ رسالة الهاشمي الثانية :

عزيزي ناجي شوكت

أشكركم على كتابكم ٥ حزيران . ولا بد وقد اطلعتم على تأديب عشائر الاقرع وقد سلموا جميعاً إلا شعلان العطية فقد راجع عنه اليوم رجل باسمه ليسلّم نفسه . انهم لم يتركوا في القلب رحمة ، خاصة اخواننا في بغداد . ومع ذلك فلا أودّ أن تخلطوا جعفر وحكمت مع جميل ومولود ، فهم متباعدون في المرمى ، والآخرون يفكرون بإخلاص أكثر من الأولين مع الأسف .

إن الجهود مبذولة لإبلاغ الجيش إلى ٣ فرق خلال السنة القادمة ، ولتقوية

سلاح الطيران وجميع الأسلحة والعتاد للطوارىء . إن الحادثة أو الفاجعة لم تترك في الإنسان شعور . والأمل معقود على إيجاد طريقة صالحة . فإن كان في نية الأمير حسين مساعدتنا فأكون ممنون جداً لأن العار لا يغسل ..

إنني باشرت باتخاذ الإجراءات المقتضية للمنع ، ولحفظ شرف العائلة . ومع ذلك فالخبر شائع كشأن العراقيين في إشاعة الأخبار كما تعرفون . حسناً فعلتم في عدم نشر تكذيب لأن الحقيقة الشائعة قد غمرت المتحيزين للغرض ، وأخذوا في التهجم . ومن المؤكد عدم توازن في عقل المجرمة . ولدينا شهادة طبيبين طلبا لمعاينتها في آئنة قبل الفاجعة ولكن هذه الشهادة بقيت بشكل إفادة لأنهما لم يتمكنا من إعطاء تقرير بناء على أن المريض لم يتداوى مدة كافية من قبلهما للتأكد الفني ، وكذلك إفادات طبيبين هنا تؤيد ذلك ، وهذا بالطبع لا يكفي. نرجو أن تكون هذه فرصة كافية لاتخاذ التدابير الضامنة . أهديكم شكري واحترامي.

١٣ حزيران ١٩٣٦م   المخلص : ياسين الهاشمي

٣ – رسالة الهاشمي الثالثة :

عزيزي ناجي بك شوكت

أشكركم مرة أخرى على كتابكم المؤرخ ٢٤ – ٦ – ١٩٣٦م وأعتذر لتأخري بضعة أيام في الإجابة عليه، وتعلمون أن ذلك ناشىء من كثرة الأشغال والتعب . انني أحطت علماً بما تفضلتم به عن الحالة العامة سواء في البلدان العربية أو الغربية ، واحتمال نشوب الحرب ربما في مدة أقل من الحد الذي فكرتم فيه . ولنا اتصال مع ابن سعود للقيام بتدبير مشترك لدى الحليفة، وربما في القريب . وبالطبع سيكون حساب التاريخ عسير على الذين لا يتمكنون من انتهاز الفرص السانحة . أما نواحي الاهتمام فلدينا مشروع الآن لإبلاغ الجيش إلى أربع فرق نظامية . لم نقصر مع المتمردين ولا مع غيرهم ، وباشرنا بجمع السلاح في الغراف أيضاً . المخلصين من رجال العراق فاهمين الموضوع ،

وان المتمردين أو المتشككين ربما فاهمين ولكن يتظاهروا الان بانتقادات لا تتجاوز حدود الوظائف ، والموظفين . مثلاً علي محمود الشيخ علي أصبح عضواً في محكمة التمييز براتب ٦٠ ديناراً وهذا يستكثر عليه . باشرنا في تبديل الوضع في منطقة البلاط ولكن بالطبع تدريجاً . أنا ساع لإنهاء قضايانا مع إيران ومن المخابرات الأخيرة فهمتهم اني مسارع لإنجاز عدم التعدي ولو قبل البت في الخلاف . وقد تمت الموافقة على ذلك كما تعلمون . من المقدمة فهمتم أنَّ اتصالنا بابن سعود دائمي بشأن فلسطين وغير فلسطين ، وله اعتماد تام على رجال العراق يعمل بآرائهم ولو كان أحياناً خلافاً لما يفكر فيه .

أشكركم على الكتابة وأشجعكم عليها بصفة صديق كنتم أقرب إليه من اخوانه في ظروف كثيرة ربما يرجع تاريخها إلى ما قبل اتصالي بإخواني الآخرين. كنت ولا أزال معجب بمواهبكم وموقن بسمو شخصكم . أفهمت البلاط عن وضع حسين ومتخذ الاحتياط له أرجو الصبر والتوفيق . احترامي للسيدة قرينتكم قبلات للأولاد حفظكم المولى جميعاً .

٩ تموز ١٩٣٦م المخلص : ياسين الهاشمي

٤ ـ رسالة نوري الأولى :

بغداد ٣ ـ ١١ ـ ١٩٣٥م

أخي ناجي

لا تسأل عن صحتي لأنها بحالة من الضعف ، ويخشى من انحلالها بأي وقت كان . وكل هذا ناتج مما قاسيته في طهران وفي جنيف خلال هذه السنة ، وأنا الآن أنتهز الفرص لأبتعد لمدة ما عن الأعمال ، وإلا قد يعتريني شيء لا يمكن تلافيه . جعلت هذه المقدمة لأوضح لك أسباب تأخير أجوبتي إليك ، سواء كان من بغداد أو من جنيف. أما انزعاجك من عدم إخبارك عمّا جرى بيننا وتركية وإيران فسببه الأول : بقيت في طهران مدة ثلاثة أسابيع والأمور لم

تتقدم خطوة واحدة ، بل كلما تقدمت كلما نقضها ثاني يوم أما الكاظمي ، وأما فروغي . وقد شاهدهما سفير تركية في إيران بنفسه ، وكان يتأثر من هذه الأعمال أكثر مني إلى أن حانت ساعة الصفر ، وذهبت للشاه ، واستطعت أن أقدم قضية الحدود معه بصورة شفهية ، ثم ذهبنا لجنيف ، والحال معنا استمرّ إلى أن نفذ صبري ، فاضطريت أن أترك نصرت بعدي مع نصوص صريحة ونهائية لأتخلص من التقلب المستمر مما اضطر الكاظمي أن يوقّع عليه مع تحفظ من الجميع . ومعنى ذلك لم يبت في النصوص نهائياً فلا يمكن اعتبارها . وقد عاد نصرت قبل بضعة أيام مع المسودات ، واليوم وقد انتهينا من ترجمتها ، وبأول فرصة سترسل إليك طبعاً . ولكن ما اتفقنا عليه هو ناقص إلى أن تتم قضايا الملاحة ، وحسن الجوار ، ومعاهدة الصداقة ، ومعاهدات أخرى ، كالإقامة وتسليم المجرمين .. الخ . سنتذاكر عليها في بغداد وطهران ، وستأخذ شهرين أو ثلاثة أشهر من الزمن ، وعندئذ نوقع عليها التوقيع النهائي ونرسلها للإبرام . والتوقيع الحاضر هو بالأحرف الأولى فقط وعرضة للتغيير . هذا هو موقفنا الخارجي . أما في الداخل فثمة شكاوى على رشيد لا أعتقد بصحة أكثرها ، وعلى كل حال لا يقدم رشيد لعمل ما بدون أخذ موافقة ياسين ، وقد يوجد ميل عظيم لمجيئك وانضمامك للوزارة ، وقد أبقيت وزارة العدلية شاغرة في الوقت الحاضر . وفيما لو تمكن ياسين من إقناع رشيد عن طيبةخاطر بالذهاب للعدلية ، وأتيت أنت للداخلية ، لخفت كثير من الشكاوى والتذمر ، ولارتاح ياسين والحكومة من هذه الأقاويل . وعلى ما يظهر كتبت جريدةالبلاد أمس شيئاً يتضمن ذهاب رشيد للعدلية ، وإبقاء الداخلية بعهدة ياسين ، وأظنها خطوة لجسّ النبض ، ولكن رشيد تأثر منها مما جعل ياسين أن يصدر شيئاً من التكذيب . وإذا لا يتمكن رشيد من هذا العمل فلا بد من تكليفك لوزارة العدلية . أما جانب المعارضة مكونة في خارج المجلس من شيخ أحمد ، وفخري جميل ، وجمال بابان ، وبنصف قلب جميل المدفعي ، ومعهم بعض من رؤساء العشائر . ومنذ أسبوعين يلحون عليّ بإقناع من هو متردد من الذهاب

إليهم وهذا ما لا يوافقني ولا يتفق مع المصلحة العامة ولا مع خلقي ، وقد أفهمتهم بأن طريق إصلاح الموجود أنفع من طريقة المعارضة وتشجيع المشايخ وعلى ما أرى من تذمرهم لا أشعر إلاّ وبأمور شخصية وقد سعى بإقناع جميل ليعتبرني رئيساً وكأنهم أرادوا إرشائي لأتظاهر معهم فسبحان الله من قلب بصيرتهم وعدم معرفتهم بميولي وآرائي البعيدة عن أفكار كهذه .

فكرنا بتعيين كامل الكيلاني مشاوراً لأنقرة ولكن قبل البت أرجو أن تخبرني برأيك سواء من جهة هذا التعيين أو من جهة الدخول في الوزارة، ويبقى الأمر بيننا لا يعلمه أحد غيري . تحياتي للسيدة المحترمة وأقبّل عيون الأولاد . أرجو أن تستخبروا عن تاريخ مجيء توفيق ورشدي لبغداد، وإعطاء بعض الأخبار عن قضية علي صائب المتهم بقضية المؤامرة وإلى أين وصلت .

المخلص : نوري السعيد

٥ً ـ رسالة نوري السعيد الثانية :

باريس ٢٠ أيلول ١٩٣٦م

أخي ناجي بك

تحية وسلام :

وصلت أمس لباريس لمواجهة اللورد ونترلوك ، والسر هربت صموئيل، عن قضية فلسطين، وتحادثنا عدة ساعات لم ننتهي فيها على اتفاق ، إذ اتكلف آتي من جهة اليهود على أساس تحديد الهجرة ولمدة سنين معينة . وبما أن ليس لي أيّ تخويل من أحد فلم أتمكن من إنهاء شيء فحاولت أن أفهم مدى إمكان أقصى ما يمكن من حدود التفاهم .

جنيف ٢١ منه . لقد بدأت بكتابي هذا وأنا في باريس ، قبل سفري منها بساعتين ، وأتاني الزوار وأخروني من إتمامه . فقبل كل شيء أقدم لك عظيم شكري وامتناني لبرقيتك عن خروج صباح من المستشفى . كما اني لا أستطيع

وصف ما يخالجه ضميري نحوك أيها الأخ مما لاقيته منك من الحنوّ والأخوّة عندما كنا باستانبول ، وكذلك من أم طلال المحترمة نحونا جميعاً وعسى الله أن يمكنني بمقابلة جزء منه في المستقبل ، إنني أشعر بخجل من إزعاجك بأمر تسهيل زواج صباح وإرسال بعض الأقمشة باسمك له . وقد أرسلت برقية إليك فيها عن وصول الوفد السوري لاستانبول، بعد أن واجهتهم مع توفيق رشدي وشكري ، حيث التقيا عندنا في المفوضية أملاً أن تحتفي بهم عند عند وصولهم يوم الأربعاء ، وتقدمهم لعصمت باشا ، أو تسهل عليهم المواجهة . وقد أرسلت اليوم من باريس ما بقي من الأقمشة وستصلك صباح الخميس . وهذا كلما اشتريته لصباح فلطفك العظيم سيمكن أم صباح أن تستلم هذه الإرسالتين بوقتها ، وتتمكن من إتمامها عند الخياطة المعلومة خلال مدة لا تزيد عن عشرة أيام حتى أتمكن من السفر من اسطنبول بعد وصولي بيوم أو يومين . أما اشغالي هنا فقد أنهيت قضية المحاكم وسينزل العدد في خلال بضعة أيام من تسعة إلى ثمانية . ونظراً لعدم وصول سميعي خان فقد تأخرت مذاكراتنا مع إيران ، وسيرسل توفيق رشيدي برقية إلى سفيرهم بطهران يؤيد فيها رغبتنا للحل . قصة الاثوريين لم تتقدم إلى الآن ، وقضية فلسطين بدأنا بالمذاكرة مع إيدن أولاً سأبحثها خلال الأسبوع هذا . تحياتي لأم طلال وأقبل نواظر الأولاد .

أخيك المخلص — نوري السعيد

٦ — رسالة رشيد عــالي :

أخي العزيز ناجي ٨ حزيران ١٩٣٥م

تحية عاطرة وشوقاً وافراً . أولاً أرجو قبول المعذرة لتأخير الجواب على كتابكم المملوء لطفاً عميقاً وعاطفة نبيلة. لا أستطيع أن أصف مبلغ تأثري للظروف القاهرة التي اضطرتني لتأخير الجواب . ما كنت أود أن يتأخر ولو يوماً واحداً ، ولا سيما واني بحاجة إلى أن أبثّ من اشتياقي وأكاشفكم شعوري

بل وأفكاري عن وضع بلادنا المحبوبة . هذا فضلاً عن أنكم سبقتموني في القيام بواجب الأخوّة . عفواً . أخي وردني كتابك العزيز ، وثاني يوم وصوله اضطررت للذهاب بنفسي إلى جهات الرميثة حيث الاضطراب كان آخـذاً مأخذه ، وبعد أن بقيت مدة أسبوعين ، وبعد توفيق الله بالقضاء عليه ، رجعت إلى العاصمة ولمْ أمكث فيها إلاّ يومان ، واضطرتنا الحالة للذهاب بنفسي إلى الناصرية حيث وقع الاضطراب في أطرافها ، بل وفيها ، وفي سوق الشيوخ ، فبقيت مدة اسبوعين تقريباً ، ورجعت أول أمس بعد أن وفقنا المولى عـلى إخماده ، وها إني أتقدم إليكم بهذا الجواب راجياً المعذرة والعفو عند كرام الناس مقبول .

عزيزي : إن الحالة في البلاد اليوم على أحسن ما يرام من حيث استتباب الأمن . نعم ان الاضطرابات المذكورة كلفتنا خسائر ، ولكن أنتجت لنا ثمرة طيبة عوّضت لنا الخسائر بالتمام ، وأفادتنا فائدة كبرى من ناحيتين : الأولى أن الحالة كانت ليست بطبيعية ، حيث خرج العشائر – لا كلهم طبعاً – عن حدود النظام بطبيعة الأحوال التي أحاطتهم من جراء التفكّك الإداري ، فكان من الضروري أن تظهر الحكومة قوّتها وسطوتها وتبرهن لهم أن جيشها وشرطتها قديران على إخماد أية حركة تمردية ، وقد حصل هذا بالتمام مـن فضل الله تعالى ، فأعادت الحكومة هيبتها أزيد من السابق ، وأصبحت متحكمة في الوضع ، صاحبة الكلمة النافذة . والثانية : برهن الجيش الباسل على مقدرته وتأديبه حتى أبناء العشائر الذين أكثرهم من أفرادها ، وبرهن الجيش والشرطة على جرأتهما وتفانيهما في سبيل محافظة كيان البلاد ، وأثبت للعالم بأن العراق جدير بالاستقلال ، حيث له قابليته على استتباب الأمن ، ومحافظة النظـام بجيشه وشرطته . وما أدلّنا برهان ساطع على ذلك التهاني الواقعة من قبل ممثلي الدول هنا . والآن مشغولون بالإجراءات الفعالة في تحصيل الغرامات ، وجمع الأسلحة من العشائر المتمردة ، والتأديب من شنق وحبس وترحيل لئلاّ يجرأ بعد مَن تسول له نفسه بالخيانة لاستقرار الحالة ، وإعادة النظام إلى نصابه ، وقرّرنا أمس

إجراء الانتخابات النيابية وأبلغنا المتصرفين ، وبدأنا أن نفكر في الإصلاحات الأساسية بل بدأنا في العمل ومن الله التوفيق .

لا شك أن الانتخابات تشغلنا شهرين لا أكثر ونبذل الجهد للإصلاح المطلوب . وها ان فخامة الهاشمي باشا يفكر ويسعى ويجتهد على ذلك من جميع النواحي . ما العمل يا أخي ؟ ماكنا نودّ أن نشغل بأمور كان يجب أن نكون في غنى عنها ، وهي العمل على إخماد الاضطرابات ، ونسعى للتقدم كما تسعى الدول المجاورة على الأقل من إنهاض شعبها وإعلاء شأن كيانها ولكن الأمل بالله سنوفق إلى ذلك بعدما هدأت الحالة ، وأظهرت الحكومة مقدرتها على ضرب الأيادي العابثة بالأمن والنظام ، ومن الله التوفيق .

احتراماتنا القلبية إلى والدة طلال وأقبّل عيون الأولاد عزيزي الأخ

المخلص : رشيد عــالي

حركات التمرّد والإطاحة بالوزارة

جرت الاتصالات بين الحكومتين : العراقية والتركية أثناء تمرد البارزانيين في آب ١٩٣٥ الذي انتهى بمقتل خليل خوشوي في آذار من السنة التالية ، وكذلك أثناء تمرد اليزيديين في جبل سنجار في أواخر عام ١٩٣٥ واخماده بسرعة . أما التمرد الذي حصل في الرميثة بلواء الديوانية فقد استعانت الوزارة على قمعه بالقائد بكر صدقي فأتاحت الوزارة لهذا القائد أن يصعد إلى سلّم الزعامة شيئاً فشيئاً ليطيح بها بعد فترة من الزمن ، ويصبح دكتاتوراً على العراق ، ولا سيما بعد الثقة التي نالها من الوزارة نفسها أثر التمرد الجديد في لواء الديوانية عام ١٩٣٦ م ، وهو التمرد الذي قمعه هذا القائد بشدة ، بحيث أصدرت المحاكم العرفية حكماً باعدام ٦٦ شخصاً من المتمردين ، نفذ في تسعة عشر رجلاً ، منهم فعلاً ، واستبدل الى الاشغال الشاقة المؤبدة في الآخرين ،

مضافاً الى الاحكام القاسية التي تراوحت بين الخمس سنوات والعشر سنوات بحق آخرين وقد قرأت في كتاب الحسني « تاريخ الوزارات العراقية الجزء الرابع» بيتين من الشعر للشيخ محمد علي يعقوب فيهما أثر بارز لما كان يعتلج في نفوس الناس من ألم ومغص إذ قال شاعرهم :

قالوا وزارتكم ياسين يرأسها وقائد الجيش طه في الميادين
فيا ربّ طه وياسين بحقهما أجر عبادك من طه وياسين

وكان الاجدر بهذا الشاعر أن يؤثر ذكر القائد الفعلي للحركات ، وهو بكر صدقي ، دون أن تضطره القافية إلى ذكر طه فقط .

كنت – وأنا في أنقرة – أتضور ألماً وأسفاً لتردي الاحوال في وطني العزيز إلى هذه الدرجة ، وأحمد ربي حمداً عظيماً اذ جعلني بعيداً عن هذه الاوضاع والآثام ، وكان مما يزيد في ألمي وأسفي هو ان تحدث هذه الفواجع في أيام كانت الوزارة برئاسة ياسين الهاشمي وزعامته ، الهاشمي الذي أكنّ له كل محبة واحترام ، وأرى فيه كافة الصفات التي تؤهله للزعامة ، على الرغم من اختلافي واياه في النظام الاصلح للنواحي الاقتصادية والاجتماعية . فقد كان – ياسين – واحداً من أربعة يعتبرون مسؤولين عن بذر بذور الاقطاع في العراق . أما الثلاثة الآخرون فهم حكمت سليمان ، ورشيد عالي ، ورستم حيدر . فقد كان لياسين شراكة مع علي الكريم أحد رؤساء القبائل بسامراء في مقاطعة مكيشيفة ، وكانت لحكمت سليمان أراض زراعية تمتد من ساحل دجلة الايسر في محلة الصليخ حتى نهر ديالي جنوباً ، في مساحة تقرب من ١٧ ألف دونماً . أما رشيد عالي فقد كانت له أراضي مقاطعة شادي بناحية النعمانية في لواء الكوت ، يشاركه في الاتفاق عليها التاجر السوري المعروف جورج عابديني . وجميع هذه الاراضي أميرية في الاصل ، ولما استولى عليها المشار اليهم وضعت عدة قوانين لتثبيت اقطاعهم فيها مثل قانون واجبات الزراع ، وقانون اللزمة ، يساعدهم على ذلك الموظفون الاداريون ، وترعاهم فيه

الوزارات المتعاقبة ، اما اتقاءً لمعارضاتهم أو لدوافع شخصية أخرى . وهكذا أصبح لـ (أفندية) بغداد أراض زراعية شاسعة ، وبساتين كبيرة مثقلة بالفواكه والأثمار . مثال ذلك : موظف بسيط في الشرطة استولى على أرض أميرية في لواء الكوت تقدر بـ ٦٠ ألف دونم ، وأحد شيوخ ربيعة ، محمد الصيهود ، امتلك مساحة تجاوزت المائتي ألف دونم ، وموحان الخير الله من رؤساء المنتفك ويملك نحو نصف مليون دونم وهلم جرا وكان ذلك كله قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بالطبع . ومثال آخر فقد باع العم حكمت سليمان قطعة من أراضيه الزراعية بأكثر من مليون دينار وقبل أن تندلع هذه الثورة المباركة فتأمـل .

لقد خرجت عن الصدد ولكنها ضرورة ملحة استدعت هذا الخروج لاصف الاحوال التي كانت تسود العراق يومئذ فلارجع الى صلب الموضوع فأقـول :

كان ياسين الهاشمي يعتقد ، أثناء وزارته الاخيرة ، ان كل شي مدان لاستمرار حكمه . فأخوه طه الهاشمي ، رئيس أركان الجيش ، كان مسيطراً على الجيش فضلاً عن سيطرة زميله وزير الدفاع جعفر العسكري ، ورشيد عالي الكيلاني يقبض على الامور الداخلية بيد من حديد لانه المسؤول الاول عن سلامة البلاد واستقرار الامن فيها ، والمجلس النيابي الذي أجرت وزارة الهاشمي ، موضوعة البحث ، انتخاباته يؤيد الوزارة بالطبع ، ولا يحيد عن توجيهاتها له ، والملك غازي شاب منصرف إلى لهوه ولعبه فضلاً عن كونه كان شبه المحجور . فهل بقيت في البلاد قوة يخشاها الهاشمي ويهابها ؟

كان بكر صدقي ، الذي تولى إخمـاد الحركات التمردية في الفرات الاوسط ، قد نال ثقة وزير الداخلية رشيد عالي إلى درجة لا توصف ، وفي الوقت نفسه كان على صداقة متينة بحكمت سليمان ، فكان لا يزور حكمت في داره ويتعشى عنده إلاّ بعد ان يكون قد زار رشيد عالي واستكشف مـا

خفي عليه من الامور ، وكانت دار رشيد لا تبعد عن دار حكمت إلاّ ببضع خطوات . وكان حكمت على اتصال وثيق بجماعة كامل الجادرچي ، وعبد القادر اسماعيل ، وجعفر أبو التمن ، وهم من اليساريين المتطرفين ، فكان بكر صدقي يتصل بهؤلاء اليساريين عن طريق حكمت سليمان . وهكذا كان الخصوم يخططون للاطاحة بوزارة الهاشمي والاستيلاء على السلطة ، وياسين وصحبه في غفلة عنهم ساهون ، في وقت كان الرأي العام يشعر بمرارة من جراء القسوة المتخذة ضد المتمردين في الفرات الاوسط

كان وزير الداخلية يقول ويفخر بقوله (لا يوجد شخصان يتباحثان في السياسة العراقية إلاّ وكنت ثالثهم) وكان يعتمد على بكر صدقي اعتماداً كبيراً . في حين كان بكر يتملّقه بفتح باب سيارته تارة ، وبالباسه معطفه تارة أخرى ، فلم يبق لدى رشيد ما يستلزم اساءة الظن في محبة هذا القائد واخلاصه له . وهذا هو الخطأ العظيم الذي وقع فيه هذا الوزير . فقد كان بكر صدقي يقضي معظم أمسياته في دار حكمت سليمان –كما سبق البحث عن ذلك– يحتسي الكؤوس ، ويأكل الطعام ، ويتبادل المعلومات مع صاحب الدار ، ولكنه كان يمر أولاً على دار رشيد التي لا تبعد عن دار حكمت سليمان إلاّ ببضع خطوات فيتظاهر بالثقة به، والاعتماد على حنكته واخلاصه ، فكانت النار تختبيء تحت الرماد ، وغيوم الكراهية تتلبد في السماء ، ورشيد لا يعرف عن كل ذلك أمراً .

لما قضى حكمت سليمان قسماً من صيف عام ١٩٣٥م في استانبول، كان يتردد على مصيفي على ضفاف البوسفور كثيراً لصلات القربى التي تربط بيننا ، وكنا نحتسي بعض الكؤوس قبل تناول الطعام وإذا بقريحته تنفتح فيحدثني عن أمور لا أعرف عنها إلاّ الشيء النزر . وفي ذات يوم سألني قائلاً : إلى متى ستبقى هنا ؟ لماذا لا ترجع إلى بغداد ؟؟ أجبته : انني أفضل الابتعاد عن بغداد لأني لا أحب أن أزجّ نفسي في المشاحنات السائدة فيها ، ولا أؤمن بصحة تدخلات رؤساء القبائل في سياسة الدولة وتشبثهم بالهوسات لإسقاط الوزارات ،

فإذا به يقول : ان تدخل الرؤساء في أمور الوزارات قد فات وانتهى . وسيكون التدخل في هذه المرة بواسطة قوة أعظم . سألته : وما هي هذه القوة ؟ أجاب : انها قوة الجيش . فأدركت خطر الموقف وقلت له : دعوني مرتاحاً هنا ، صافي البال . اني أفضّل تمثيل بلادي في منصبي هذا على العودة إلى الوطن والزج بنفسي في أتون السياسة .

رأيت من الحكمة أن أخبر الهاشمي بما سمعته من العم حكمت ، دون أن أذكر اسمه ، وأشير إلى موضوع الجيش ، وإنما حذّرته بقولي : ان بعض القوى كانت تلعب ضده من وراء ستار ، ولكنه كان في غفلة عما يجري ، معتقداً أن الأمور كانت كلها تسير حسب رغبته .

يا نائم الليل مسروراً بأوله   ان الحوادث قد يطرقن أسحارا
لا تركنن للليل طاب أوله   فربّ آخر ليل أوقد النارا

شعرت ذات يوم أن حكمت سليمان يرغب في زيارة أنقرة وقضاء بعض الوقت في ضيافتي ، وهو قريبي وعم والدتي . وبعد أن مكث عندي أسبوعاً التمس مني أن أهيء له زيارة لمصطفى كمال ، ولعصمت اينونو . ولما لم يكن في العرف الدبلوماسي أن يتقبل رئيس الدولة زيارة أي أجنبي ، فقد رأيت من اللياقة أن يقابل وزير الخارجية على الأقل ، فلما تمت هذه الزيارة ، حاول حكمت بك أن يتطرّق إلى أمور سياسية فلم يلق من الوزير المذكور أذناً صاغية . وكان الوزير التركي توفيق رشدي آراس ، لم ير من اللياقة الاستماع إلى نقد يوجه إلى حكومة صديقة مجاورة من قبل خصم لها ، فعاد حكمت إلى بغداد غير راض .

بناية جديدة للسفارة

صرفت الحكومة التركية جهوداً جبارة لتوسيع أنقرة ، وإقامة العمارات الشاهقة والفنادق الحديثة فيها ، وتعبيد طرقها وتجميلها . وكانت تنتهز كل

مناسبة لتشجيع العمران وإقامة الدور . ومن ذلك حثها السفارات الأجنبية على بناء العمارات الخاصة بها ، بعد أن قدمت التسهيلات اللازمة . وكان عصمت اينونو قد رجاني مراراً عديدة أن يسهم العراق الصديق في تجميل العاصمة التركية الحديثة . ففاتحت الجهات المختصة في بغداد في هذا الشأن ، فوافقت على طلبي برصد ٢٥,٠٠٠ دينار عراقي لهذا الغرض ، بعد أن منحتنا الحكومة التركية أرضاً مساحتها ٧٥٠٠ متر مربع تقع بالقرب من قصر رئاسة الجمهورية ، ووعدت بتبليط الطريق إلى السفارة العراقية المزمع إقامتها على الأرض المذكورة. وقد تمّ ذلك كله في خلال عامين ، وجرت حفلة افتتاح العمارة باحتفال دعوت إليه نحو ٤٠٠ شخص في « حفلة كوكتيل » وكان واضع تصميم البناية البروفسور النمساوي (أكلي) ، الحائز على الجائزة الثانية في وضع تصميم بناية عصبة الأمم في جنيف . كانت السفارة العراقية تضمّ أربعة أقسام : الأول للمراسيم ، والثاني للدوائر ، والثالث لسكن السفير ، والرابع لسكن بقية الموظفين ، وقد جلب طاقم مائدة الطعام للسفارة من فيينا وباريس ، وأصبحت البناية مضرب المثل في السعة وجمال الهندسة وأناقة التأثيث . ولما زار الأمير عبد الله أمير شرقي الأردن أنقرة ، وتفقد البناية موضوعة البحث ، وشاهد أثاثها ، قال لي : انك تسكن سرايا ليس للموكلك مثله في بغداد ، فأجبت على هذه الملاحظة بأن الغرض الرئيسي للعناية بهذه البناية هو الدعاية للعراق .

حول قضية فلسطين

منذ أن فرض الانتداب البريطاني ، بعد صدور وعد بلفور المشؤوم في الثاني من تشرين الثاني ١٩١٧م ، والحالة العامة في فلسطين غير مستقرّة ، والاصطدامات بين العرب أهل البلاد الشرعيين وبين الصهيونيين الغاصبين غير منقطعة ، ولكن ثورة الفلسطينيين عام ١٩٣٦م كانت عظيمة ، فقد مارس الإنكليز والصهاينة ضروب القمع ضد العرب ، وشنقوا عدداً من أبطالهم ،

وكان من بين المعدومين من تجاوز السبعين من عمره، وقد زارني ذات يوم أحد محرري جريدة (جمهوريت) إحدى كبريات الصحف التركية التي تصدر في استانبول، وطلب إليّ أن أدلي ببيان حول ما يجري في فلسطين. فقلت له اني مستعدّ لتحقيق رغبتك هذه على أن يكون البيان معبراً عن رأيي الشخصي، إذ ليس من الأصول أن يعلن الدبلوماسيون في الدول الأجنبية آراءهم. ولكني فوجئت بعدد الجريدة المذكورة الصادر في ١٩ مايس ١٩٣٦م تنشر في العمود الأول من صفحتها الأولى ببياني وصورتي، وإذا بجريدة «الأهرام» المصرية تنشر ما أذاعته الوكالات الأجنبية عن البيان. وقد علمت بعدئذ ان هذا البيان أحدث ضجة في الأوساط الدبلوماسية. وإذا بالمستر مورغي مستشار السفارة البريطانية في أنقرة يطلب مقابلتي ويسألني عن صحة ما أُذيع عن لساني، فلم يسعني الإنكار فقلت أن هذا البيان كان تعبيراً شخصياً لي يعبر عن آرائي الشخصية، وإني أعلم بأني خالفت العرف الدبلوماسي، ولكن هذا ما حدث وانتهى. فسألني عمّا إذا كان في إمكاني أن أنشر تكذيباً للخبر، أو أذيع بياناً آخر أذكر فيه أن ما نشرته جريدة (جمهوريت) التركية إنما يمثل رأيي لا رأي حكومتي؟ فأجبته بأن هذه القضية لا تخصك لا من قريب ولا من بعيد، وان الأمر يتعلّق بي وبحكومتي، ولا أريد أن أسمع منك أكثر مما سمعت، فانتهى الحديث، وخرج، فلما كان اليوم التالي تلقيت برقية من الخارجية العراقية تستفسر فيها عن صحة ما أُذيع على لساني أم هو نبأ مدسوس وهل في الإمكان تكذيبه؟ فلم أرد على البرقية لا سلباً ولا إيجاباً، واعتزمت الاستقالة من منصبي فيما إذا كرّرت الخارجية استفسارها، ولكنها فضلت السكوت فسكت، وانتهى الأمر ثمّ تلقيت رسالة رقيقة من الحاج محمد أمين الحسيني رئيس اللجنة العربية العليا في القدس حول الموضوع فكانت رسالته فاتحة تعارف وصداقة بيننا فيما بعد. وفيما يلي نص ما نشرته «الأهرام» وما كتبه إليّ الحسيني:

ما نشرته الاهرام

٢٧ مايس ١٩٣٦م العـــدد ١٨٤٨٢

عطف العراق على فلسطين

تصريحات وزير العراق المفوض في أنقرة

اسطنبول في ٢٦ مايو – لمراسل الأهرام الخاص – نشرت الصحف التركية حديثاً مثيراً للعواطف أدلى به إليها السيد ناجي شوكت السفير العراقي في أنقرة ، وقد قال فيه : ان عرب فلسطين على حق تام في معارضة المنهاج الذي يقوم الإنكليز بتنفيذه لاستعمار فلسطين بواسطة اليهود . ان في العراق ٢٥٠ ألف يهودي لكن مركزهم في العراق غير مركزهم في فلسطين .ويترتب على انكلترا أن تلاحظ أن جميع العرب في سورية ، والعراق ، وشرق الأردن ، وشبه الجزيرة العربية موالون لاخوانهم في فلسطين ، فسياسة التحيز إلى اليهود قد تفضي إلى عواقب خطيرة في شأن التفـــاهم المقبل بين إنكلترا والعنصر العـــربي .

ما كتبه الحاج امين الحسيني

اللجنة العربية العليا – القدس القدس في ٩ ربيع الأنور ١٣٥٥هـ

٣٠ مـــايس ١٩٣٦م

حضرة صاحب الفخامة ناجي بك شوكت المحترم

– وزير العراق المفوض في تركيـــا –

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد ، فقد اطلعنا على ملخص حديثكم القيم الذي أفضيتم به إلى الصحف التركية بشأن الحالة الحاضرة في فلسطين ، وموقف العرب من السياسة البريطانية ، وحق العرب في فلسطين في الحصول على مطالبهم ، فأكبرنا شعوركم الوطني وعواطفكم الفياضة ،

وقدرنا لكم هذا الموقف المشرف الذي وقفتموه إزاء قضية إسلامية عربية صرفة ، ومن الحق على كل مسلم أن يعضدها ويعمل من أجلها .

أما الرأي العام الإسلامي في فلسطين فقد تقبل هذا التصريح بمزيد الشكر والامتنان ، وقدر لكم عاطفتكم النبيلة حق قدرها . ولا شك أن فلسطين لفي أشد الحاجة في جهادها إلى عطف العاملين المخلصين أمثالكم الذين يضعون الواجب الوطني فوق كل واجب .

فنحن نحييكم بكل حرارة وإخلاص على ما تفضلتم به من رأي سديد ، وحديث جامع نحو قضية فلسطين ، ونسأل الله أن يكثر في الأمة العربية من أمثالكم وأن يجزيكم الجزاء الأوفى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

رئيس اللجنة العربية العليا

مشكلتي مع الاسرة المالكة

قصة الاميرة عزّه

بينما كنت أطالع صحف استانبول الصادرة في صباح يوم ٢٨ أيار ١٩٣٦م ، إذا بنبأ يدهشني ويلفت نظري ، ولم أكد أصدق ما قرأته من عناوين : (أخت ملك العراق تتنصّر وتتزوج خادم فندق) (أبدلت اسمها من عزّة الى انستاسيا) الخ .

أخذت الصحف التركية كافة تبحث في الفضيحة ، وتنشر العناوين المثيرة في صفحاتها الاولى . وكان سفير اليونان في أنقرة صديقي فرأيت قبل كل شيء ان أكلفه بالاتصالات اللازمة مع مدير الامن العام في بلاده للتأكد من صحة الخبر ، وقد قام الرجل بالواجب واتصل بي هاتفياً في المساء مؤكداً لي صحة الخبر فأبرقت إلى وزارة الخارجية في بغداد هذه البرقية .

خارجية - بغداد ٢٩ - ٥ - ١٩٣٦ الساعة ٢٠

ما يلي للهاشمي شخصياً . مهم جداً . نشرت أمس بعض الصحف التركية في استانبول نقلاً عن جريدة (ديموقراطيا) الرومية خبراً مفاده نقطة ان احدى الاميرات العراقيات أثناء سياحتها في اليونان، أحبت كارسون يوناني يسمى أنستاس خارالامبو في أحد الفنادق في رودس ، حيث كانت تقيم الاميرة فيه . وقد هربها المرقوم الى آتينا وتزوج بها بعد أن تنصرت باسم (اناستاسيا) . وان أخت الاميرة عندما علمت بالامر راجعت الحكومة اليونانية طالبة فسخ العقد المذكور ولكن الحكومة المذكورة لم تتمكن من اتخاذ قرار بهذا الشأن لأن الاميرة بالغة سن الرشد . وان الكل ينتظرون الاطلاع على نتيجة هذه الحادثة التي سببت القيل والقال في محافل أثينا الراقية . عندما أطلعنا على هذا الخبر لملاحظتنا احتمال وجود اشتباه في الامر من جهة ، ولأجل القيام بما يترتب علينا ازاء هذه النشريات ، لما لها من الاهمية لمساسها بسمعة العائلة المالكة من جهة أخرى ، وبالنظر الى أن الامير حسين أخبرنا انه قد بلغه احتمال وجود الاميرتين : راجحة وعزّة في أثينا الآن ، رأينا من الواجب تحقيق الخبر من مصدر موثوق فرجونا من المفوضية اليونانية في أنقرة أن تتصل تلفونياً بمدير الامن العام في أثينا ، وان تخبرنا بما تتوصل اليه . نخبركم مع عظيم الاسف ان المفوضية المذكورة قد أعلمتنا بأن الزواج المذكور قد تم بين المرقوم والاميرة عزّة ، وان الاخرى راجعت المحاكم لابطال الزواج ولكن هذا الطلب قد رفض . ننتظر تعليماتكم .

عراقية – ناجي

وكان جواب بغداد ما يلي النص :

عراقية – أنقرة ٣٠ – ٥ – ١٩٣٦ ١٥ – ١٥

بالقاعدة العامة . يبدأ . نشرت الصحف الاوربية خبر زواج الاميرة عزّة بشخص رودسي من رعايا الطليان . كانت الاميرة تشكو من مرض الاعصاب

ذهبت لاجل ذلك للاستشفاء لليونان وعند مرورها من أثينا اشتدت عليها النوبات ووقع خلال ذلك حادث الاقتران المؤسف بالشخص الذي اعتنق الاسلام . سافر تحسين جواً لاستطلاع الحقيقة . ولكنهما سافرا أمس الى رودس بطائرة ايطالية قبل وصول تحسين . سينظر مجلس الوزراء في القضية . منعاً لنشر تعليقات صحفية غير صحيحة نرجو أن تراقبوا الصحف وتوضحوا الامر كما بيناه نقطة .

خارجيـــة

ولم أرَ في هذه البرقية ما يشفي الغليل فأجبت عليها بالرد الآتي : —

خارجية — بغداد ٤ — ٦ — ١٩٣٦

جواباً على برقيتكم ٣٠ مايس لقد تمادت الصحف بنشر تفصيلات عن الحادثة المؤلمة نقلاً عن صحف أثينا التي تصل في يوم واحد الى استانبول . وعد محرروها هناك بالرغم من توضيحنا الامر لبعضهم وفق أمركم . رأينا ان نشر تكذيب رسمي مما يؤدي الى مناقشة بين المفوضية والصحف وتماديها في النشر . اضطررنا لمراجعة وكيل الخارجية التركية ليوعز الى الصحف أن تكف عن هذه النشريات . اخبرنا بأن الايعاز قد حصل .

عراقيـــة

والظاهر ان الحكومة العراقية ارادت أن تخفف من التأثير السيء الذي أحدثه نشر هذا الخبر المؤلم ، فكان مثلها مثل النعامة التي تدخل رأسها في الرمل على اعتقاد منها ان الصياد لا يراها .

كان الشريف حسين ، خال الاميرة عزّة ، يشغل وظيفة بسيطة في المفوضية العراقية في أنقرة فأخذ يتذمر مما حدث ونشر لأني لم أتخذ أي تدبير لمنع النشر ، واسكات الصحف . فقلت له أي تدبير تريده مني والصحف تشتري مثل هذه الاخبار بألوف الليرات لتذيعها فتزيد في عدد قرائها ؟ فان كنت حقاً تريد

الحفاظ على سمعة البيت المالك فلماذا لا تسكت أنفاس بنت أختك ؟ وفي الوقت نفسه قلت له : راجعني اليوم ضابط سوري متقاعد ، وأعرب عن رغبته في وضع نفسه تحت تصرفي لانقاذ شرف العائلة المالكة فهل أنت مستعد للسفر معه ؟ فنكس رأسه ولم يرد . فلما كان اليوم التالي قابلت وكيل وزارة الخارجية التركية ورجوته أن يستعمل نفوذه لاسكات الصحف ، ومنعها من الاسترسال في نشر أنباء هذه الفضيحة فوعدني خيراً ، وأخذت الاخبار تتلاشى شيئاً فشيئاً لكنني صرت زمناً أشعر بالخجل كلما دعيت الى المآدب والحفلات فأعتذر عن حضورها لهذا السبب .

قضية الشريف حسين :

كانت وزارة الخارجية قد عينت الامير عبد الإله نجل الملك علي ملحقاً في في السفارة العراقية في برلين ، كما عينت الشريف حسين بن ناصر كاتباً على آلة الطابعة في المفوضية العراقية بأنقرة . وقد أصبح حسين هذا رئيساً لوزراء شرق الاردن فيما بعد مرتين ، كما اني أشرت الى موقفه من قضية ابنة أخته الأميرة عزّة في الاسطر المتقدمة ، كان الشريف حسين هذا يسكن بانسيوناً معداً للايجار في أنقرة ، ويظهر أنه ما كان يدفع الى صاحب البانسيون اجرة اقامته الشهرية بصورة منتظمة ، وانه تراكمت بذمته بعض المبالغ له . فكتب إليّ صاحب المنزل كتاباً حول هذا الموضوع بتاريخ ٢١ كانون الاول ١٩٣٦ فلفت نظر حسيناً الى ذلك وقلت له : ان عملاً مثل هذا لا يليق بسمعتك فضلاً عن كونك أحد موظفي المفوضية فوعدني بتسديد الدين ، وبأنه لن يكرر ذلك ، وإذا بصاحب البنسيون يكتب إليّ مرة أخرى في ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٧ يكرر الشكوى من الشريف ، ويقول انه ساكت ولم يتقدم بالشكوى الى وزارة الخارجية حرصاً على سمعة المفوضية ، وانه سيضطر الى مثل هذه الشكوى خلال ثلاثة أيام إن لم يسدد المدين دينه . وحيث بلغ السيل الزبا ، وخشية من الفضيحة ، اضطررت الى ارسال المبلغ الى صاحب الطلب ، وأنبت الشريف

حسين تأنيباً قاسياً على عمله، وكتبت الى وزارة الخارجية طالباً سحب يده إلى بغداد فوراً وقد تخلصت منه بحمد الله.

□ وعبد الآله ثالثة الأثافي :

كنت قد انتقلت من أنقرة الى استانبول في صيف ١٩٣٧ على جاري عادتي في كل عام، فنقل إليّ السيد كامل الكيلاني القنصل العام في اسطنبول يومئذ بأنه تلقى برقية من المفوضية العراقية في برلين تقول ان الامير عبد الاله متوجه الى اسطنبول فيرجى استقباله، وسألني عمّا إذا كنت سأكون في عداد مستقبليه؟ فأجبته بأن لا حاجة لحضوري لاستقباله، إذ ليست له أية صفة رسمية تبرّر مثل هذا الاستقبال سوى انه ابن عم الملك وملحق هناك. مثله مثيل قريبه الشريف حسين في مفوضيتنا بأنقرة، ويمكنك أنت أن تخرج الى استقبـاله بصفتك الشخصية لا الرسمية اذا أحببت. وقد علمت فيما بعد ان عبد الاله كان ممتعظاً من عدم خروجي أنا فأسرها في نفسه.

بعد مرور تسعة أشهر على الحادثة المذكورة، تلقيت كتاباً من محل للخياطة في استانبول، كنت أتعامل معه، هذا نصه : —

تاجر خياط — انيكين   استانبول ٢٧ مارت ١٩٣٨

نرجو عفوكم من تعجيزنا هذا الذي اضطرنا اليه اضطراراً.

تعلمون ان الامير عبد الاله بن علي كان قد اشترى من محلنا في السنة المنصرمة بدلات بقيمة ٢٤٠ ليرة تركية وقد وعد بتسديد الثمن عند وصوله الى بغداد فانتظرنا عدة أشهر فلم يصلنا شيء منه فاضطررنا أن نكتب الى البلاط الملكي عدة كتب بواسطة وزارة الخارجية نطالب بالمبلغ المذكور فلم نحظ بجواب ما بعد. ولاحتمـال عدم وصول رسالتنا المرسلة من قبل، ولاستغرابنا من عدم تسديد هذا المبلغ من بغداد، وبالنظر الى ضيقنا الاقتصادي

تجاسرنا بتقديم رجاءنا هذا . آملين أن تساعدونا على الخلاص من هذه الورطة وتقبلوا عمق وأخلص احترامانتا .

التوقيع : انيكين

فلم يسعني تجاه هذا الوضع إلا أن أبعث بصورة من الكتاب المذكور الى وزارة الخارجية للاطلاع ، والامر بارسال المبلغ المطلوب الى صاحبه .

كانت هذه مشكلاتي مع أفراد العائلة المالكة ، ولكن مشكلات ياسين الهاشمي مع الملك غازي بالذات كانت أدهى وأمر .

العراق يتوسط بين سورية وتركية

كان نوري السعيد قد أمضى قرابة الشهرين في طهران للمفاوضة في القضايا المعلقة بين العراق وايران ، وهي القضايا التي أشار إليها في رسالته إلي المؤرخة في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٥ م ، والتي أدرجت نصها في الصفحات المتقدمة ، ثم سافر الى جنيف لمتابعة الموضوع فوقع هو ووزير خارجية ايران الكاظمي بالحروف الاولى على الاتفاقية . فلما عاد الى العراق قرر أن يقضي فترة من الصيف في استانبول ، وينتهز الفرصة فيباحث الاتراك في ضرورة السعي ليقف ساستهم إلى جانب العراق في مشكلاته مع ايران .

كانت الزيارة غير رسمية ، بل كانت خصوصية صرفة . وقد دعاني ذات يوم رئيس الوزراء عصمت اينونو مع نوري السعيد وأفراد أسرتي لتمضية يوم كامل في مصيفه بجزيرة (هگبه‌لي) القريبة من استانبول . وبعد أن تناولنا الطعام جميعاً على مائدته ، انفردنا نحن الاربعة : عصمت ، وتوفيق رشدي وزير خارجية تركية ، وأنا ، ونوري في غرفة أخرى فافتتح الحديث نوري السعيد شارحاً قضية الخلاف العراقي – الايراني على الحدود وعلى شط العرب مفصلاً . ثم خاطب عصمت قائلاً : نحن لا نطلب منكم أكثر من أن تكونوا إلى جانب

الحق ، ونأمل أن تساعدونا أثناء مناقشة الموضوع في عصبة الامم . فردّ عليه اينونو : انها لفرصة طيبة أن نتبادل الآراء فيما بيننا وبينكم ، ونحن مستعدون لمساعدتكم في مفاوضاتكم مع ايران ، ولكن لا تنسوا ان لنا أيضاً بعض القضايا التي تستلزم طلب مساعدتكم لنا فيها . ثم أضاف الى هذه المقدمة قائلاً : تعلمون ان فرانسة وسورية على وشك أن توقعا على معاهدة فيما بينهما ، شبيهة بالمعاهدة العراقية – البريطانية الاخيرة ، وبما ان لنا بعض التحفظات المتعلقة بسنجق اسكندرون ، حيث تقطن فيها جالية تركية كبيرة العدد ، ولا يمكن لنـــا أن نتركها بيد الحكومة السورية ، فاننا نريد أن تصان الحقوق السياسية والاجتماعية للطائفة المذكورة ، في هذه المعاهدة ، ولا سيما ان فرنسا معترفة الآن بهذه الحقوق . ولما استوضحنا من عصمت عن ماهية هذه الحقوق ؟ أجاب : ان تركية لا تطالب بأكثر ما ضمنته الحكومة العراقية للاقلية الكردية في شمال بلادها ، وقد تكون الحقوق التي تريدها تركية من سورية للاقلية التركية في السنجق أقلّ أو أكثر قليلاً من تلك التي منحت للاكراد في العراق ، وعلى كل يمكن الاتفاق عليها بين الحكومتين التركية والسورية متى خلصت النيات وتوسط العراق بين الطرفين فوعد نوري أن يتصل بالوفد السوري ، الذي ذهب الى باريس للتوقيع على المعاهدة الفرنسية – السورية ، ويطلب اليهم الاتصال برجال تركية حول الموضوع عند مرور الوفد المذكور في طريق عودته الى بلاده ، وان ناجي شوكت سيكون واسطة التعريف والمساعدة على تسهيل الاجتماع ، كما جاء في ذلك في رسالة نوري إليّ والتي سبق نشرها .

وبعد أن وقع الوفد السوري بالحروف الاولى على معاهدة الصداقة بينه وبين الفرنسيين في باريس واعتزم العودة الى دمشق ، تلقيت برقية من نوري السعيد عن تاريخ سفر الوفد ، وتاريخ وصوله الى اسطنبول ، لأهيء جواً للقاء بينه وبين الاتراك . فاتصلت بوزارة الخارجية التركية فوراً لأخبرها عن تاريخ وصول الوفد السوري ، وقد استقبلت الوفد بنفسي في محطة قطار – سركه‌چي في استانبول ، وكان برئاسة هاشم الاتاسي وعضوية جميل مردم .

وقد وصل في اليوم نفسه شكري سراج أوغلو ، وكيل الخارجية التركية ، وبقي الوزير التركي رشدي آراس في جنيف فهيأت مأدبة غداء للوفد المذكور ، وللوكيل التركي المشار إليه . وقد حضر الطرفان ولم يحضر الاتاسي لوعكة أصابته فاضطرته الى ملازمة الفراش .

فتحت الحديث أنا بتقديم كلا الطرفين أحدهما الى الآخر ، بحسب الاصول ، ثم قلت : اني سعيد أن أرى اخواني أعضاء الوفد السوري يجتمعون مع أصدقائي الاتراك على مائدتي هذه ، وان أكون واسطة خير بين الطرفين . فشكرني سراج اوغلو على كلماتي ، ورحّب بالوفد السوري قائلاً : ان رئيس الجمهورية مصطفى كمال أمره أن يرحب بالوفد باسمه ، ويدعوه إلى أنقرة باسمه للاجتماع به . فشكره جميل مردم على هذه العاطفة . ثم حاولت أن أحث الطرفين على الشروع في الكلام حول الموضوع الذي مهدنا له بهذا الاجتماع ، والذي لا بد أن يكون نوري السعيد قد أطلع الوفد السوري أثناء اجتماعه معه في باريس على الحديث الذي جرى بيننا وبين عصمت اينونو في مصيفه ، ولكن مردم كان يتهرب — مع كل أسف — عن أي حديث بحيث انتهت الوليمة دون أن يعرج أحد على الموضوع . فلما خرج الوفد السوري وبقيت أنا وسراج أوغلو ، قال الرجل : أهذا الذي كنا نريده وننتظره ؟ ومع شديد أسفي أقول : ان الوفد السوري غادر استانبول في اليوم الثاني ماراً بأنقرة ، دون أن يتوقف فيها ، وكان الغرور قد أخذ منه مأخذه ، معتقداً ان عقد المعاهدة مع فرنسة يغنيه عن كل اتصال بالغير ، غير مكترث بأن عملاً غير مهذب كهذا يخالف الاعراف الدبلوماسية كل المخالفة . ولكن ما كادت وزارة فرنسة التي عقدت المعاهدة تستقيل وتحل محلها وزارة أخرى حتى أهملت الوزارة الجديدة تلك المعاهدة . أما نتيجة مسعاي أنا فكانت البرقية التالية التي تلقيتها من رئيس الوفد السوري بعد وصوله إلى دمشق .

فخامة الوزير المفوض :

سرني حسن قبول فخامتكم للوفد السوري وعواطفكم الصميمة نحوه اننا نقدم إليكم تشكراتنا الحارة متمنين السعادة والرفاه للعراق .

هاشم الاتاسي

بعد أن يئس رجال سورية من اتمام عقد معاهدتهم مع فرنسة ومنوا بخيبة أمل وفشل ، عادوا بعد انتظار عامين ونصف العام يتطلعون الى خطب ود تركية من جديد ، ومتوسلين بصداقة العراق لتحقيق ذلك . فقد أوفدت الحكومة السورية السيد عادل ارسلان الى تركية بصورة خاصة للاتصال برجالها ، ومعرفة ما يكنونه نحو اسكندرونة ، فاتصل المومى اليه بي ، ثم اجتمع ببعض رجال تركية ، فلقي منهم كل ترحيب ، خلافاً لما كان يتوقعه من الصدود ، حتى انهم قالوا له انهم يعتبرونه ممثلاً للحكومة السورية في أنقرة ، ويعاملونه معاملتهم لسائر الممثلين ، على الرغم من ان سورية لم تكن قد استقلت في ذلك الحين . أما حل القضية المعلقة كما كان متصوراً من ذي قبل فقد قضي عليه ، ولا يمكن الرجوع اليه بعد التطورات العالمية . فموسوليني قد احتل الحبشة ، وسيطر على البحر المتوسط ، وبدأ يهدد انكلترا ويسخر من اسطولها ومن فرنسة . أما عصبة الامم فقد أصيبت بالفالج ، وأصبحت مطامح موسوليني في تركية واضحة كجزر الدودكانيز ، وكجزيرة رودس ، وجزر أخرى قريبة من سواحل تركية ، وأصبح ميناء اسكندرونة بالنسبة إلى تركية قضية حياة أو ممات فكل من يحتل هذا الميناء ينفذ إلى قلب تركية .

كانت هذه أفكار تركية فيما يتعلق بتأمين مصالحها والحفاظ عليها . وقد اقترحت على عادل ارسلان حلاً جديداً هو تقسيم اللواء بين سورية وتركية فأبرق عادل إلى الحكومة السورية بهذا الاقتراح ، وأبرقت به أنا أيضاً إلى حكومتي . وبعد أن تأكدت الحكومة العراقية صحة الخبر ، خولتني عرض وساطتها فاجتمعت بوزير الخارجية التركية الدكتور توفيق رشدي آراس ،

وحادثته في الموضوع ، فعرض علينا الحل الوارد ببرقيتي الموجهة الى وزارة الخارجية العراقية في الثاني من تموز أنشر نصها مع ما تبعها من برقيات تبودلت بيني وبينها ، من برقيات هذه نصوصها :

١ ـ خارجية ـ بغداد ٢٦ ـ ٦ ـ ١٩٣٨

علمنا من عادل ارسلان انه جرت مذاكرة بينه وبين رئيس الوكلاء التركي واتفقوا على تقسيم اللواء ببقاء انطاكية في سورية ، واعطاء اسكندرون إلى تركية ، على أن يكون لسورية مرفأ حر هناك . أبرق عادل ارسلان الى الحكومة السورية لتطلب من العراق أن يقترح على الطرفين حسم القضية وفـق ذلك .

ـ عراقية ـ

٢ ـ عراقية ـ أنقرة ٢ ـ ٧ ـ ١٩٣٨

جواباً على برقيتكم رقم ١٤ نقطة أعلمتمونا ببرقيتكم رقم ١٣ ان عادل ارسلان أخبركم باتفاقه مع وكيل الخارجية التركية على تقسيم اللواء نقطة فطلبنا منكم ببرقيتنا تاريخ ٢٩ أن تتأكدوا صحة الخبر وتوافونا نقطة . ثم طلبنا ان تعرضوا وساطتنا على هذا الاساس نقطة منتظرون نتيجة مساعيكم نقطـة .

ـ خارجية ـ

٣ ـ خارجية ـ بغداد ٢ ـ ٧ ـ ١٩٣٨

جواباً على برقيتكم تاريخ ٢ ـ ٧ ـ ١٩٣٨قابلت وكيل الخارجية وبلغته بأنه يسر الحكومة العراقية عرض توسطها لحل القضية . أفادنا ان الحل سيكون وفق الاسس الآتية : حل قضية اللواء بتقسيمه بين تركية وسورية بايجاد الحدود الطبيعية له على أن تترك ١ ـ مدينة انطاكية للاتراك ،

٢ ـ تبادل السكان ، ٣ ـ تكون اسكندرونة تحت حاكمية تركية المطلقة على أن يؤمن تسهيل مناقلات سورية بواسطة منطقة حرة لها ، ٤ ـ المباشرة بالمذكرات على أساس المواد الثلاثة المذكورة ودعوة فرنسة حالاً للاشتراك في هذه المذاكرات مع تركية وسورية انتهى . طلب عادل ارسلان برقياً من الحكومة السورية تفويضه التوقيع على الاسس إذا وردت موافقة الحكومة السورية سأقدم مذكرة للحكومة التركية بتوسط العراق لحل القضية . بالنص الآتي ، الذي اتفقنا عليه مع وكيل الخارجية التركية . يبدأ ان الحكومة العراقية استناداً على عواطف الاخوة التي تشعر بها نحو الطرفين ، تقترح حل قضية اللواء بصورة قطعية على أساس التقسيم بتخطيط حدود جديدة ، وعلى أن يكون لكل من الفريقين حاكمية مكلفة على الاراضي المتروكة له ، وتأمل أن توسطها الودي هذا سيقابل بنفس العواطف .

ـ عراقية ـ

٤ ـ عراقية انقرة　　　　٧ ـ ٧ ـ ١٩٣٨

جواباً على برقيتكم تاريخ ٢ تموز ، تقرّ الحكومة العراقية مع الشكر استعداد الحكومة التركية للتفاهم وموافقتها على تقسيم السنجق القصد من التوسط هو ازالة جميع أسباب الخلاف بين الأتراك والعرب . فاحتفاظ تركية بانطاكية قد لا يؤدي إلى هذه الغاية . المفهوم ان سورية لم توافق على ترك انطاكية . أوضحنا مفصلاً لطاهر لطفي الاسباب الموجبة لعدم تمسكهم بانطاكية . ابذلوا جهدكم لاقناعهم على ذلك تأميناً لتحقيق اخاء تركي عربي مستديم ـ نخشى اذا تمسكت تركية بانطاكية ان تضيع الغاية من التصفية العامة المقصودة من الجهتين. لم نتلقَ جواباً على برقيتنا ٢٣ تاريخ ٢ تموز ، ارسلوا الجواب برقياً .

ـ خارجية ـ

٥ ـ خارجية بغداد ٨ ـ ٧ ـ ١٩٣٨

جواباً على برقيتكم ٧ تموز برقيتنا رقم ١٦ × ٢ تموز تعتبر جواباً على برقيتكم ٢٣ × ٢ تموز ولقد أوضحنا لكم الوضع الاخير ببرقيتنا رقم ١٨ × ٧ تموز ، لقد بذل عادل ارسلان كل جهده لاقناعهم بالعدول عن مدينة انطاكية ، وقد أوضحنا لهم بكل فرصة ان المهم تحقيق الاخاء العربي التركي . أعتقد ان الاتراك لا يوافقون على بقاء مدينة انطاكية لسوريا . أبرق أمس عادل ارسلان الى حكومة سورية الاقتراح التركي النهائي ، وقد فهمت من محادثتي أمس مع وكيل الخارجية التركية أن تركية ترجح الحل الاخير الذي توصلت اليه مع فرنسة على تقسيم اللواء ان لم توافق الحكومة السورية على اقتراحها النهائي بشأن الحدود .

٦ ـ خارجية ـ بغداد

لاحقاً لبرقيتنا ٢١ × ٨ تموز . ان وكيل الخارجية التركية دعاني مع عادل ارسلان اليوم لمقابلته وأفاد انه : كما ان اقتراح تقسيم اللواء لم يصدر من تركية فكذلك انها ما كانت تفكر عند موافقتها مبدئياً على مثل هذا الحل بأن الموافقة ستفسر بغير الغاية التي كان يتوخاها الطرفان ، وهي رفع عوامل الاحتكاك بين العرب والترك باجراء تصفية عامة ، والحال يرى الآن انه بالنظر للاخبار الواردة اليه منذ ان عقد الاتفاق الاخير بين تركية وفرانسة ، ان صحف سورية ومصر والعراق أخذت تهاجم الحكومة التركية ، وتسند إليها غايات لم تفكر فيها قط . فالنظر في أمر التقسيم من جديد غير ملائم . مثل هذا سينتج عكس المطلوب في العالمين العربي والتركي ، وصرح باسم الحكومة التركية : ان تركية ليس لها مطامع لا في أراضي سورية ولا في أراض أية مملكة أخرى ، وانها تتمنى أن تنال البلاد العربية استقلالها التام ، وان الاتراك لا يشعرون سوى عواطف الصداقة والاخاء نحو العالم العربي . على ان كل ما تريده تركية في اللواء

هو أن ينال سكانه الاتراك استقلالهم ، وان يعيشوا عيشة حرة ، ولهذا ترى الحكومة التركية الآن غض النظر عن التقسيم الى أن تنال سورية استقلالها ، وتصادق فرنسة على المعاهدة السورية الفرنسية لتهيئة جو ملائم . اعادة النظر في أمر التقسيم يسهل النظر في الامر عندئذ ، وانه يشكر العراق على شعوره الودي نحو الطرفين ، ويرجو أن يبقى التوسط محفوظاً الآن . يظهر لي ان تركية بعد أن نالت كل مطاليبها في اللـــواء بخضوع فرنسة لارادتها ، وبتأييد انكلترا لها ، وبعد أن أمنت على جميع مصالحها باتفاقها الاخير مع فرنسة ، ودخلت جيوشها اللواء ، لم تبقَ في حاجة للركض وراء مشروع التقسيم ، ولا يستبعد ان فرنسة عارضت مشروع التقسيم لكي تبقي سورية تحت رحمتها ، وتلعب بها حسبما تشاء مهددة اياها بتركية لتأمين منافع أخرى لفرنسة في المستقبل والخلاصة ان مشروع التقسيم قد فشل الآن .

— عراقية —

ان الذي يقرأ هذا التطور في العلاقات بين سورية وتركية ، سيدرك تراجع الحكومة التركية عن الحل الذي اقترحته أولاً لأنها كانت ترجح التفـــاهم الذي توصلت اليه مع فرنسة على أساس الاتفاق الذي وقع في أنقرة في الرابع من تموز ١٩٣٨ .

من نتائج قضية اسكندرونة :

كان رئيس جمهورية تركية مصطفى كمال قدأصدر أو امره باحتلال لواء اسكندرونة من قبل الجيش التركي ولكن رئيس وزرائه عصمت اينونو لم يقر هذا الاحتلال ، اعتقاداً منه بأن هذا الامر صدر بصورة غير طبيعية فما كان من الرئيس التركي إلاّ أن أجبر اينونو على الاستقالة من منصب رئاسة الـــوزراء

بعد أن ألحقت تركية لواء اسكندرونة بأراضيها وصارت تسمية ولاية « هاتاي » تلفن إليّ عادل ارسلان من استنبول – وكان قد قصدها ، أثــر اصابته بنوبة قلبية من جراء الارهاق وخيبة الامل – تلفن يقول : ان الدكتور وايزمن وصل الى استانبول ، ويقيم الآن في نفس الفندق الذي ينزل هو فيه ، وقد علم انه جاء بمهمّة خاصة ومشروع سيعرضه على الحكومة التركية ، وأضاف عادل إلى ذلك انه يتوقع منّي أن أتعقب الموضوع ، واكتشف سر المشروع . وعليه اتفق ملحق سفارتنا مع أحد مستخدمي الفندق المذكــور ليتجسس على القادم ويوافيني بالنتيجة ، وبعد سفر وايزمن الى أنقرة بيومين ، أخبرني السكرتير بأن الدكتور سامي كونزبرغ يرغب في مقابلتي . وكان سامي طبيب أسنان مشهور ، وكان من جملة أطباء السلطانين عبد الحميد ومحمد رشاد ، كما انه طبيب الرئيسين : كمال اتاتورك وعصمت اينونو ، وكنت تعرفت عليه أثناء معالجته أسنان قرينتي . وعلى كل حال لما تمت هذه المقابلة قال لي الدكتورسامي : ان جاسوسكم لم يقتصر في عمله لمصلحتكم فقد كان يتجسس عليّ وعلى وايزمان ، وكانت سيارته تتعقب سيارتنا ولكنا استطعنا أن نشتريه بأكثر مما تدفعونه إليه . ثم أضاف إلى ذلك : ان وايزمن علم أن لكم صداقة مع مفتي فلسطين الحاج محمد أمين الحسيني ، وانه يرغب في مقابلتكم اما في دار السفارة واما في أي محل آخر ليباحثكم في موضوع اليهود الذين شرّدهم هتلر وامكان توسطكم بينه وبين المفتي ، فأجبته ان هذه الأمور الأمور خارجة عن اختصاص وظيفتي ، ولذا فلا أستطيع مقابلة وايزمن ، وان لدى هذا الرجل امكانيات عديدة للاتصال بالفلسطينيين وزعمائهم . وعلى أثر ذلك طلبت مقابلة خاصة مع وزير الخارجية التركية وسألته عمّا يعلمه عن أسباب مجيء وايزمن ، وهل قابل أحداً من رجال تركية ؟ فأجابني انه شخصياً لم يرَ وايزمن ، وانما الذي قابله هو سفير فرنسة المسيو بونسو . فقد أناب وايزمن هذا السفير ليعرض مشروعاً على الحكومة التركية يتضمن سماحها لاسكان ربع مليون يهودي في (وادي العمق) في لواء اسكندرونة الذي ضمته

تركية الى أراضيها ، وصارت تسميه (هاتاي) مقابل خمسة ملايين باون تقدمها الوكالة اليهودية الى الحكومة التركية ، وان الحكومة التركية رفضت هذا العرض ، وسيترك وايزمن أنقرة بخفي حنين .

حلف الدفاع المشترك :

ان الاحداث السياسية الخطيرة التي حصلت في أوربا في أواسط الثلاثينات ، اضطرت الساسة الاتراك الى تحوير سياستهم شيئاً فشيئاً ، وتغيير اتجاهاتها بصورة جذرية . وكانت أبرز الاسباب والاحداث التي استلزمت هذا التحوير والتغيير هي : —

أولاً — تسلم الزعيم أدولف هتلر زمام الحكم في ألمانيا ، وتهديده الحلف الصغير ، الذي ألفته فرنسا بزعامة جيكوسلوفاكيا ، وجعلته تحت حمايتها بهدف محاصرة ألمانيا عند حدودها الشرقية .

ثانياً — شعور الاتحاد السوفياتي بنية تركية لتبديل اتجاه سياستها الخارجية ، وعدم ارتياحه لهذا التبدل ، حيث جعله يعزل اثنين من أهم رجالها الذين كانوا يشتغلون في سفارتها في أنقرة ، وقد قتلا بأمر من ستالين حيث بدأ بتهديد تركية وحلف البلقان الذي كانت تركية أهم أعضائه .

ثالثاً — غزو ايطالية للحبشة ونيات موسوليني الخفية للسيطرة على سواحل الاناضول المسماة (كليكيا) كل هذه الاحداث جعلت تركية تدير ظهرها لروسية ، وتتجه نحو انكلترا وفرنسة . فلما كان صيف ١٩٣٦ م ، وزار الامير أدور ولي عهد انكلترا — الذي أصبح فيما بعد ملكاً ثم أكره على ترك العرش لزواجه أرملة أمريكية مطلقة — استنبول زيارة خاصة استقبله رئيس الجمهورية التركية ورحب به ترحيباً حاراً لأن المصالح المشتركة ووجوب الدفاع عن البلاد جعل التقارب بين كل من تركية ، وبريطانية ، وفرنسة ، يزداد يوماً بعد يوم ، حتى توج بمعاهدة الدفاع المشترك بينهم

في عام ١٩٣٨ وكان القصد من هذه المعاهدة حماية مصالح الدول الثلاث في شرقي البحر المتوسط من اليونان وتركية وسورية وفلسطين حتّى مصر ، ولكن الاتراك لم يدخلوا في الحرب العالمية الثانية ، حتّى عندما احتلت الجيوش الألمانية أراضي اليونان والبلقان ، بل حتّى عند إقتراب جيوش رومل من الاراضي المصرية ، وكانت على أهبة الدخول اليها . وبهذه السياسة الرشيدة استطاعت تركية أن تخرج سالمة في ختام الحرب المذكورة فرب عدو لك اليوم يصبح صديقك غداً ، ورب صديق لك اليوم ، يصبح عدوك غداً ، لأن الاساس في السياسة حفظ مصالح الوطن والحفاظ على استقلاله ، وكل شيء يهون في سبيل هذه الغاية

انقلاب بكر صدقي

كان العميد الركن طه الهاشمي ، رئيس أركان الجيش العراقي ، قد سافر في مهمة رسمية إلى خارج العراق في ٢٩ تموز سنة ١٩٣٦ منيباً عنه معاونه الفريق بكر صدقي ، وفي طريق عودته إلى بغداد ، مكث لدى زوجته المقيمة في استنبول مدة من الزمن . وقد اتصل بي منها هاتفياً معرباً عن رغبته في زيارة أنقرة زيارة خاصة ، قبل عودته إلى الوطن ، لمشاهدة استعراض الجيش التركي العام الذي يجري في عيد الجمهورية كل عام فرحّبت بهذه الرغبة ، وأحطت وزارة الخارجية التركية علماً بها . فلما وصل إلى أنقرة قبل الاستعراض بيوم واحد ، نزل ضيفاً على السفارة العراقية في نفس الغرفة التي كان السيد حكمت سليمان قد نزل فيها قبل سنة . ولما كانت العادة المتبعة في مثل هذا اليوم أن يقوم السفراء بتهنئة رئيس الجمهورية في بناية مجلس الامة في حوالي الساعة الساعة الثانية عشرة ظهراً ، ثم حضور الاستعراض العسكري في الساعة الثالثة بعض الظهر ، ثم مأدبة العشاء الكبرى في الثامنة والنصف ، ثم الحفلة الساهرة في فندق أنقرة بلاس ، فقد تلقى طه الهاشمي دعوة لحضور الاستعراض ،

وَأخرى لحضور الحفلة الساهرة . أما العشاء فقد تناوله عند زميله في المدرسة الحربية صفوة اريقان وزير المعارف التركية .

في نحو الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ م ، وهو يوم الاحتفالات المذكورة ، عدت الى دار السفارة فوجدت برقية على مكتبي تتضمن وقوع تبدل وزاري في بغداد ، وتأليف وزارة جديدة برئاسة حكمت سليمان ، الذي تولى منصب وزارة الداخلية بالوكالة ، واشترك في وزارته كل من : —

محمد جعفر أبو التمن — وزيراً للمالية .

صالح جبر — وزيراً للعدلية .

ناجي الاصيل — وزيراً للخارجية .

كامل الچادرچي — وزيراً للاقتصاد والمواصلات .

يوسف عز الدين — وزيراً للمعارف .

عبد اللطيف نوري — وزيراً للدفاع .

وبينما كنت أمعن بالنظر لفك اللغز في هذا التبدل الوزاري وكيفية تشكيل هذه الوزارة ، وإذا بطه الهاشمي يأتي إلى دار السفارة فأطلعته على البرقية . وبعد ان قرأهـــا سألني رأيي في معنـــاها ، فأجبته يظهر ان وزارة كالتي وردت في هذه البرقية لا يمكن أن تأتي الى الحكم إلاّ بصورة غير طبيعية ، ولا بد أن تكون في العراق حالة شاذة . وفيما نحن في مثل هذا التفكير جاء سكرتير السفارة ليقول للهاشمي : ان زوجتك على التلفون تريد التحدّث إليك . فلما كلمها أملت عليه هذه البرقية :

طه الهاشمي — استنبول — عنوان الزوجة

لا تعود في الوقت الحاضر الى بغداد

بكر صدقي

أضاف طه -- بعد اطلاعه على هذه البرقية -- ان ظروفاً فوق العادة لا بد أن تكون قد جاءت بهذه الوزارة ، وان بكراً اخلاصاً منه لي أراد أن يفي ديني عليه ، وأحب أن أكون بعيداً عن هذه الغوائل فأبرق إليّ هذه البرقية . فأجبته : أي اخلاص؟ وأي وفاء؟ هذا عدوك الألد، وفي اعتقادي انه انتهز فرصة غيابك فدبّر اسقاط وزارة أخيك ياسين، وقد ساعده حكمت سليمان وجماعته: جعفر أبو التمن وكامل الچادرچي على ذلك .

وفي الساعة السابعة والنصف مساء بينما كنت أهيء نفسي للذهاب الى وليمة العشاء ، اتصل بي سكرتير وزارة الخارجية التركية هاتفياً ، وسألني عما عندي من أخبار عن العراق، ثم أضاف قائلاً : ان الخارجية التركية تلقت من مفوضيتها في بغداد ما يفيد ان الجيش احتل العاصمة بفعل قنابل الطائرات ، وان وزير الدفاع جعفر العسكري مفقود لا يعرف محل وجوده . فأخبرت طه الهاشمي بذلك ، وأشرت عليه ألا يحضر الحفلة الساهرة . وفي أثناء مأدبة العشاء التي حضرها رئيس الجمهورية ، ورئيس الوزراء ، والوزراء ، والسفراء ، بعث إليّ وزير الخارجية وريقة بيد أحد الخدم ، ويا لهول ما قرأت : فقد جاء في الوريقة ان لديهم برقية من بغداد تنبيء بمقتل جعفر العسكري وزير الدفاع . فرجعت إلى دار السفارة بعد العشاء تواً ، ولم أحضر حفلة السهرة . ثم أخبرت طه بهذا الخبر المؤلم . فلما كان اليوم الثاني سألني طه عما يجب أن يعمله ، فأشرت عليه بالذهاب الى استنبول ، والبقاء فيها مدّة من الزمن حتى ينجلي الموقف . وهذا ما كنت أخشاه وأحذره فقد نكبت البلاد بالاطاحة بالهاشمي ، الرجل الذي أعتبره أعظم شخص بعد السعدون ، وكنت أتمنى له كل سعد وتوفيق ، وانه استولى على الحكم طاغية شرّير يكره العرب ، سفاك للدم ، مغرور غاية الغرور ، ولا يعلم غير الله وحده ماذا سيكون مستقبل العراق .

هكذا كنت أفكر ، بصفة كوني أحد المواطنين العراقيين ، ولكني في

الوقت نفسه فكرت بأني أمثل بلادي في بلد أجنبي صديق فعليّ أن أقوم بواجب التمثيل فتبودلت بيني وبين وزارة الخارجية البرقيات الآتية :

خارجية – بغداد ٤ – ١١ – ١٩٣٦

تنشر صحف تركيا أخباراً مختلفة ومتناقضة مستقاة من عواصم العالم عن تبدل الحكومة في العراق وأسبابها وغاياتها ونتائجها وتأثيرها في سياسة الحكومة الخارجية ، وتعلق على تلك الاخبار مطالعات وآراء مختلفة حسب أهوائها ومبادئها نقطة نحن قائمون بملاحظة الصحف وارشاد من يجب بقدر ما تساعدنا صفتنا الرسمية ويحتمه علينا مقامنا وواجبنا الوطني نقطة نرى أن ما يهم العراق في سياسته الخارجية بالدرجة الاولى تطمين رجال تركيا والرأي العام هنـــا . أولاً بأن العراق صديق لتركيا ، ولا يؤثر أي تبدل حكومي في العراق على هذه الصداقة المستندة على الحسيات الاخوية المتقابلة ، واتفاق مصالحهما المشتركة في السياسة الدولية نقطة ثانياً وان العراق ليس عدواً لبريطانيا العظمى اذ ان رجال تركيا المسؤولون يرون انه من مصلحة العراق المحافظة على صداقة الحكومة البريطانية ، لا سيما في مثل هذه الظروف العالمية المرتبكة ، وبعد التقارب الاخير بين تركيا وبريطانيا العظمى ، واتفاق سياستهما الخارجية بالاخص فيما يخص بالبحر الابيض المتوسط والشرق الادنى ، عقيب مؤتمر مونترو ، وزيارة جلالة ملك انكلترا لتركيا نقطة ثالثاً بأنه لا يوجد تبدل في سياسة العراق الخارجية نحو جاراته وبالاخص ايران لا سيما بعد موافقة تركيا أخيراً بتأييد وجهة نظر العراق تقريباً في خلافنا مع ايران ، ووعدها بالسعي لحل الخلاف على قدر الاستطاعة تأميناً لعقد الميثاق الرباعي الذي تهتم له ، والذي كان في المدة الاخيرة قد تقرر مبدئياً توقيعه في الخريف القادم بطهران نقطة ارسلوا الجواب برقيـــاً

عراقيـــة

وفي اليوم التالي تلقيت الجواب الآتي : ــ

عراقية ــ أنقرة ٥ ــ ١١ ــ ١٩٣٦

جواباً على برقيتكم ٤ تشرين الثاني نقطة نؤيد جميع آرائكم ، ونرجو اهتمامكم في افهام من يجب ان سياسة الحكومة متجهة هذا الاتجاه .

خارجيــة

وعلى أثر تسلّمي هذه البرقية قابلت وزير خارجية تركية ، وأفهمته بحقيقة وضع العراق ، ثم أرسلت الى بغداد البرقية الآتية : ــ

خارجية ــ بغداد ٦ ــ ١١ ــ ١٩٣٦

جواباً على برقيتكم ٥ تشرين الثاني نقطة قابلت اليوم وكيل الخارجيــة التركية وشرحت له سياسة الحكومة الخارجية على ضوء تعليماتكم نقطة شكرني على ذلك ، وأظهر اطمئنانه ، وتمنى للعراق التقدم والرقي باسم الحكومــة التركية ، والتمس مني ان أقدم تحياته الخالصة لفخامة رئيس الوزراء وتمنياته الطيبة لموفقيته نقطة أكد وعده بالسعي لحسم الخلاف بينا وبين ايران نقطة أرجو تزويدي بالمعلومات اللازمة عن سير المفاوضات مع ايران باستمرار لأتمكن من القيام بما يجب في هذا الشأن نقطة سنذيع غداً بياناً بواسطة آرا حقولي آجانسي عن سياسة الحكومة الخارجية لتنوير الرأي العام هنا .

عراقيــة

استدعائي إلى بغداد

وبعد اسبوعين تلقيت هذه البرقية :

عراقية ــ أنقرة ١٤ ــ ١١ ــ ١٩٣٦

ما يلي لفخامة الوزير المفوض نقطة اذا تتمكن من المجيء للمذاكرة

وترغب أرجو الاجابة برقياً لكي يبرق إليكم رسمياً .

الخارجية ــ الفارسي

فأجبت على هذا السؤال بالرد الآتي :

خارجية ــ بغداد ١٥ ــ ١١ ــ ١٩٣٦

ما يلي لمعالي نصرت الفارسي نقطة لا مانع لدي نقطة سأحضر بغداد للمذاكرة عندما أتلقى البرقية الرسمية فقط .

ناجي ــ عراقية

فجاءني هذا الطلب :

عراقية ــ أنقرة ١٦ ــ ١١ ــ ١٩٣٦

الى فخامة الوزير المفوض نقطة يرجى حضوركم لمهمة تتعلق بوظيفتكم وابراق تاريخ حركتكم نقطة .

الخارجية

كان أول من زارني ، بعد وصولي الى بغداد ، السيد حكمت سليمان رئيس الوزراء ووزير الداخلية بالوكالة . وبعد أن رحب بمقدمي قال انه ترك منصب وزارة الداخلية شاغراً ، واحتفظ به وكالة لأجل أن يسنده الي ّ . وسألني عما إذا كنت أوافق على مؤازرته ليتسنّى له دعوة بكر صدقي الى داره وأحضر أنا أيضاً لتناول الطعام سوية ، فيتم التعارف فيما بيننا . فلما اجتمعنا وشرعنا في تناول الطعام ، كنت أراقب حركات الرجل وأستمع الى أحاديثه لأكتشف ما يحيط به من غموض ، فما زادني ذلك إلا كرهاً ورغبة في الابتعاد عنه . وفيما أنا أفكر ــ في اليوم الثاني ــ في كيفية توريط نفسي في هذا المأزق الحرج ، واذا بوزير المالية محمد جعفر أبو التمن ، ووزير المواصلات والاقتصاد كامل الچادرچي يجيئاني بالفتح المبين . فقد اجتمعنا في

احدى الزيارات فقال لي أبو التمن : انه وزملاؤه ، يعدونني أحد أركان الوزارة القائمة سواء كنت في بغداد أو في أنقرة ، وانهم وإن كانوا يرحبون ببقائي زميلاً لهم في بغداد ، إلاّ انه يتعذر عليهم ايجاد شخصية أخرى تستطيع أن تمثل العراق لدى تركية في الوقت الحاضر ، وان وزارة الداخلية ستبقى شاغرة لأجلي .

شكرت أبا التمن من الصميم على انقاذه إياي من الورطة التي ورطت نفسي بها . فلما اجتمعت بحكمت سليمان مرة أخرى قلت له : أظن انه قد حان وقت عودتي إلى أنقرة . فأجابني على الفور : حسبما تشاء . فرجعت الى مقر عملي وأنا مرتاح الضمير ، وبعد بضع سنوات أعلمني كامل الچادرچي ان الجماعة لم تكن راغبة رغبة صادقة لأن أزاملهم كوزير للداخلية خشية من أن أكون المسيطر على الامور .

حوادث منوعة

١ ـ بينما كنت أستمع الى الاذاعات العالمية بالراديو مساء الحادي والعشرين من شهر كانون الثاني ١٩٣٨ ، اذا بي أفاجأ بنبأ انتقال ياسين الهاشمي الى دار البقاء أثر نوبة قلبية أصابته ، وهو في بيروت ، ففقدت البلاد بموته زعيماً سياسياً محنكاً قلّ ان أنجب العراق مثيلاً له . رحمه الله برحمته الواسعة .

٢ ـ تقضي الاصول الدبلوماسية بأن تكون مدد بقاء السفراء والوزراء المفوضين ممثلين لبلادهم في البلاد الاخرى ثلاث سنوات ، قابلة للتمديد أو التجديد، وبالنظر لانتهاء السنوات الثلاث على مفوضيّتي في أنقرة ، فقد صدرت الارادة الملكية في الخامس عشر من نيسان ١٩٣٧ بتجديد خدمتي كوزير مفوض في أنقرة .

٣ ـ وصل إلى أنقرة وزير خارجية العراق الدكتور ناجي الاصيل ومعه مدير

الخارجية العام السيد نصرت الفارسي ، تلبية لدعوة وجهها إليهما وزير خارجية تركية لبحث موضوع تمديد اتفاقية الحدود ، وتبادل الكتب الخاصة بها . فقد كانت الاتفاقية تنص في الاصل على ان تجتمع لجنة الحدود كل ستة أشهر مرة ، فترك أمر الاجتماع في التعديل إلى اتفاق بين الحكومتين . وبعد مرور سنتين على تاريخ تبادل المذكرات يجوز فسخ الاتفاق بموافقة الحكومتين . ان الاتفاقية المذكورة كانت قد استنفذت غايتها ولم تبقَ حاجة إليها . وبهذه المناسبة فقد أقام وزير خارجية تركية مأدبة عشاء على شرف زميله الوزير العراقي وفي داره ، وقد حضر رئيس الجمهورية الى هذه المأدبة بعد العشاء ليرحب بنفسه بالوفد العراقي ، وليحضر الحفلة الساهرة التي استمرت حتى الصباح حسب العادة . وقد رغب السيدان الاصيل والفارسي أن يزورا استنبول زيارة خاصة ، وتمضية ثلاثة أيام فيها ، فسافرت معهما وقضينا الايام الثلاثة هناك قبل عودة الوفد إلى بغـــداد .

المعاهدات بين العراق وإيران

قبل أن يعود الوفد العراقي من تركية إلى العراق ، وجه وزير الخارجية العراقية دعوة رسمية إلى زميله وزير خارجية تركية لزيارة العراق . وتقضي الاصول المتبعة في مثل هذه الدعوات ، أن يصحب ممثل الحكومة الداعية ، وزير الخارجية المدعو عند زيارته الرسمية لبلد الممثل ، وعلى هذا غادرت أنقرة مع الوفد التركي ، وبلغنا بغداد في ٢٢ حزيران ١٩٣٧ .

كان الوفد التركي برئاسة وزير الخارجية توفيق رشدي آراس ، وعضوية وزير الاقتصاد جلال بايار ، الذي أصبح فيما بعد رئيساً للجمهورية التركية ، ثم مديراً لمصرف سومر وموزان أسعد . وعند مرورنا بالموصل علمنا باستقالة الوزراء الأربعة من مناصبهم الوزارية وهم : محمد جعفر أبو التمن ، وكامل

الجادرچي ، وصالح جبر ، ويوسف ابراهيم ، وقد استاء الوفد المذكور من هذه المفاجأة الغريبة ، وحسبها عدم ارتياح الوزراء المستقيلين لزيارتهم للعراق ولكن سرعـان ما تبدد سوء ظنهم هذا ، بعـد أن عرفوا أسباب الاستقالة. وقد أستقبل الوفد في محطة القطار في باب المعظم استقبالاً حسناً ، وأنزل في القسم الخاص بالضيوف في البلاط الملكي ، ثم حظي بمقابلة الملك غازي ، وأقيمت على شرفه مأدبة عشاء في المساء تلتها حفلة ساهرة في حدائق بهو أمانة العاصمـة .

وارتأت الجهات العراقية المسؤولة أن يستفاد من وجود الوفد التركي في العراق ، واعتزامه السفر الى ايران ، فقررت تأليف وفد برئاسة وزير الخارجية العراقية ليزور طهران ، ويسعى لحل الخلافات المتأزمة بين الحكومتين : العراقية والايرانية ، ولا سيما وقد سبق لتركية ان أظهرت استعدادها لمساعدة العراق وحل مشكلاته مع ايران . وهكذا استطاع الوفد العراقي أن يوقع مع الحكومة الايرانية في طهران على معاهدتي الحدود والصداقة ، وعلى ان تعقد ملاحق لهاتين المعاهدتين كاتفاقيات حسن الجوار ، وتبادل المجرمين ، والجنسية ، والاقامة ، والقنصلية ، وكذلك استطاع الوفد العراقي ان يوقع معاهدة عدم التعدي بين العراق وايران وتركية والأفغان ، وهي المعاهدة التي بدأتها وزارة الهاشمي المستقيلة ، وسميت بـ (ميثاق سعد آباد) وقد نشرت نصوص هذه المعاهدات كافة في ص ٣١٦ — ٣٣٠ من الجزء الرابع من كتاب تاريخ الوزارات العراقية للحسني فليرجع إليها من أحب الاطلاع عليها ، أو الاستفادة من المعلومات الخاصة بها .

لقد اقترحت الحكومة العراقية انضمام المملكة العربية السعودية الى ميثاق سعد آباد ، ولكن الحكومة التركية عارضت الاقتراح على أساس انه سيزيد من شبهات الاتحاد السوفيتي في هذا التكتل . اذ كان يعتقد منذ البداية ان الغرض من عقد هذا الميثاق تطويقه من جهة الجنوب ، كما ان المملكة العربية السعودية

نفسها اقترحت تأجيل الانضمام إلى وقت آخر يكون أكثر ملاءمة. هذا وقد كلفت بالسفر الى طهران مع الوفد فاعتذرت عن ذلك ، متذرعاً بحاجتي الماسة إلى الراحة في بغداد ، إذ كنت غير مرتاح من حركات بكر صدقي وتصرفاته أثناء اجتماعاته المطولة والمنفردة مع وزير خارجية تركية ، وكانت نظرتي في مناسباتنا مع تركية أن يلتزم العراق بالوسط فلا نجعلها ترتفع فتحرقنا .

انه لشيء غريب ومضحك في بعض الاحيان ان يخشى بعض الساسة جانب البعض الآخر والعكس بالعكس . فمنذ وصولي مع الوفد التركي إلى بغداد ، أعاد حكمت سليمان اقتراحه السابق عليّ بأن أقبل منصب وزارة الداخلية فوراً لأن لديه معلومات أكيدة بأن جماعة أبي التمن والچادرچي والشيوعيين يدبرون القيام بمظاهرة ضد وزارته ، وإحداث شغب في بغداد أثناء وجود الوفد التركي فيها . وفي اليوم نفسه يزورني كامل الچادرچي ويبدي تخوفه من أن يأمر بكر صدقي بقتله هو وزميله جعفر أبو التمن الذي رأى من المصلحة ان يترك بغداد فترة من الزمن ، وقد سافر الى ايران فعلاً .

لما أعاد حكمت سليمان اقتراحه عليّ بأن أدخل معه وزيراً للداخلية ، اقترحت عليه أن يدخل على وزارته تعديلاً أساسياً بأن يأخذ نصرت الفارسي وزيراً للخارجية ، وابراهيم كمال وزيراً للمالية ، وجميل المدفعي وزيراً للدفاع ، وينقل ناجي الاصيل الى وزارة المعارف ، وعبد اللطيف نوري الى المواصلات والاقتصاد ، وأكدت له ان دخول المدفعي وزيراً للدفاع سيؤدي إلى تقليص هيمنة بكر صدقي وتدخلاته ، وإذا ما تم التعديل وفق الخطة المقترحة فواجبه سيكون السماح للذين شرّدهم بكر صدقي بالعودة إلى العراق . اقترحت هذه الامور على حكمت سليمان ولكني كنت في قرارة نفسي واثقاً بأن حكمت لن يقدم على مثل هذا التعديل ، لئلا يغيظ بكر صدقي ، وفكرت بأن عدم أخذ حكمت بهذه المقترحات سيعني انني خلّصت نفسي من الدخول في (عليقة) يجرّها بكر صدقي ، وقد علمت فيما بعد ان بكراً كان يضمن لي شرّاً ،

ولكن الله خلصني وغيري من شروره وبطشه بعد أقل من شهرين من مغادرتي مع الوفد عائدين إلى أنقرة .

قبل أن يغادر الوفد بغداد بليلة واحدة ، أقام السيد ناجي الخضيري مأدبة عشاء خاصة فيقصره بالأعظمية بالنيابة عن بكر صدقي ، أعقبتها سهرة استمرت حتى الصباح ، واشترك فيها (جوق چالغي بغدادي) كان فيه بعض الراقصات الغربيات والشرقيات ، وقد جيء بهن من الكاباريات فكانت من الحفلات الحمراء النادرة ، وقد اختلط بها الحابل بالنابل .

مقتل بكر صدقي

دعت حكومة الجمهورية التركية حكومة العراق الى ايفاد وفد عسكري لحضور مناورات الجيش التركي ، التي كانت تجري عادة في أواسط آب من كل سنة ، فتألف الوفد برئاسة بكر صدقي ، وعضوية أمير اللواء حسين فوزي ، والمقدم نور الدين محمود ، والرئيس الاول رفيق عارف . فلما علم خصوم بكر بهذه الدعوة ، قرروا انتهاز الفرصة لاغتياله بين بغداد والموصل مهمـــا كلفهم الامر . وقد تم هذا القتل فيمطار الموصل يوم ١١ آب ١٩٣٧ ، وتم معه قتل الطيار محمد علي جواد لما هم بقتل قاتل بكر صدقي . قتلهما عريف من تلعفر يدعى نصر الله وقد استخدمه الضابط محمود هندي لهذه الغاية ، ولا استبعد أن يكون لكل من نوري السعيد وطه الهاشمي يداً في تدبير هذا الاغتيال أو التحريض عليه .

كنت في صيف ١٩٣٧ أقيم على ساحل البوسفور في مصيفي على عادتي في كل سنة ، وكانت وزارة الخارجية العراقية قد أبرقت إلى المفوضية في أنقرة تخبرها عن تاريخ حركة الوفد من بغداد وتاريخ وصوله الى اسطنبول ، وكانت الحكومة التركية قد أعدت استقبالاً حافلاً لبكر صدقي ، وقررت اعتباره

ضيفاً على الحكومة، وكان علي أن احضر الأستقبال والحفلات التي ستقام له على سبيل المجاملة ، ولكن عواطفي كانت ضده . وكنت على وشك ان أعلن تمارضي لأتخلص من ذلك كله فأنقذتني المقدرات من ذلك ، وأنقذت بلادي من شر أبنائها . ففي نحو الساعة الثانية من بعد ظهر الثاني عشر من آب ، دق التلفون في الدار، واذا بسكرتير المفوضية يقول: بشارة يابيك. برقية من بغداد خلاصتها قتل بكر صدقي في مطار الموصل، فذهبت إلى دار طه الهاشمي على الفور ، ونقلت إليه هذا الخبر ، فسر به سروراً عظيماً ، ولكني كنت أقرأ على ملامح وجهه بأني لم أكن سباقاً لزف هذا الخبر له . هذا وقد واصل الوفد العسكري العراقي سفره بعد أن نيطت رئاسته بحسين فوزي فاستقبل استقبالاً رسمياً .، وأنزل ضيفاً على الحكومة التركية .

قوبل مقتل بكر صدقي في الأوساط التركية بأسف بالغ ، ولا سيما وقد كان في طريقه إلى بلادها ، وكانت الحكومة التركية تعلق آمالاً عظمى عليه وعلى حكمت سليمان في توطيد أواصر الصداقة والمحبة بين العراق وتركية إلى درجة لم أكن أنا لأستحسنها ، ولو كنت أعتقد ان مثل هذه الصداقة قد تفيد العراق كثيراً . ولما قابلت وزير الخارجية التركية بعد حادثة القتل لم أجده مستاءً استياءً شديداً فقط ، وإنما وجدته يخشى أن يؤدي هذا الحادث الى إجبار حكمت سليمان على التخلّي عن الحكم، ومن ثم إلى تردي العلاقات بين تركية والعراق. فطمنته بدوري قائلاً : اني لا أعتقد بأن تأتي إلى الحكم في العراق أية وزارة تغير سياسة العراق الودية والاخوية نحوكم فاطمأن . وكان عليَّ أن أوافي بغداد بذلك فأبرقت ما يلي : —

خارجية — بغداد   ١٩ — ٨ — ١٩٣٧

قابلت وكيل خارجية تركية وطمنته عن الحالة الداخلية في العراق وعن السياسة الخارجية . ارى من المناسب تخويلي بتصريح كما يلي : ان سياسة العراق الخارجية هي عين السياسة التي استنّها المغفور له جلالة الملك فيصل ، واتبعتها

جميع الوزارات المتعاقبة نقطة ان الوزارة الحاضرة ستحافظ على صلات الصداقة والود المتبادل مع الحكومة البريطانية ، وفقاً للحلف المعقود(بين العراق وبينها) كما انها ستحافظ على صلات الاخوة والصداقة مع جاراتها تركيا وايران ، تلك الصداقة المستمدة من المعاهدات والمنافع المشتركة بين العراق وبين تلك الدول الصديقة وستقدم الحكومة العراقية بأسرع ما يمكن الى مجلس الامة المعاهدات الجديدة المعقودة بينها وبين ايران ، وميثاق سعد آباد ، وستبذل كل جهدها لادامة وتنمية هذه الصلات الحسنة الموجودة الآن مع حليفتها بريطانيا ، ومع جاراتها تركيا وايران نقطة . وستحافظ الحكومة على حلف الاخوة العربية وتسعى لتأييد واستمرار وتنمية هذه العلاقات والروابط الاخوية الموجودة بينها وبين الدول العربية ، وستكون سياسة الحكومة العراقية الخارجية مع جميع الدول سياسة صداقة وسلام. نقطة أنتظر الجواب برقياً نقطة ناجي نقطة . عراقية .

وقد ردّت وزارة الخارجية العراقية على برقيتي المذكورة بهذا الجواب :—

عراقية — أنقرة ١٩ — ٨ — ١٩٣٧

جواباً على برقيتكم ١٨ — ٨ نرى أن يكون التصريح كما يلي : —

ان سياسة العراق الخارجية هي عين السياسة التي سنها المرحوم الملك فيصل وأيدها الملك غازي واتبعتها الوزارات المتعاقبة .

١ — ان الوزارة الحاضرة ستحافظ على الصلات الودية مع الحكومة البريطانية على أساس الحلف المعقود بين الطرفين .

٢ — كما انها تحافظ على صلات الصداقة مع جاراتها تركية وايران والمملكة العربية السعودية وسائر الممالك الشرقية .

وستبذل الوزارة جهدها لمنفعة وانماء هذه الصلات والعلاقات .

٣ — ستقدم بأسرع ما يمكن الى مجلس الامة لوائح المعاهدات الجديدة المنعقدة مع ايران وكذلك ميثاق سعد آباد .

٤ ـ كما انها ستحافظ على حلف الحكومات العربية .

٥ ـ والخلاصة ان سياسة الحكومة العراقية مع جميع البلاد سياسة صداقة وسلام.

خارجيـــة

معنونة الى مفوضية أنقرة صورة الى بقية المفوضيات والقنصليات .

نقلي إلى القاهرة

فوجئت في الحادي والعشرين من آب ١٩٣٧ بتسلم هذه البرقية :

عراقية ـ أنقرة ٢١ ـ ٨ ـ ١٩٣٧

الى فخامة ناجي شوكت :

ترغب الحكومة في اسناد مفوضية مصر إليكم لأن النية متجهة لتعيين السيد حكمت سليمان وزيراً مفوضاً في أنقرة نرجو الجواب برقياً .

خارجيـــة

وقد أسرعت بتطيير الجواب الآتي : ـ

خارجية ـ بغداد ٢٣ ـ ٨ ـ ١٩٣٧

موافق نقطة ناجي

وبعد ثمانية أيام طيرت هذه البرقية

خارجية ـ بغداد ٣١ ـ ٨ ـ ١٩٣٧

نشرت صحف اسطنبول اليوم برقية من بغداد مفادها انه قد تم تعيين حكمت سليمان إلى مفوضية أنقرة وتعييني لرئاسة الديوان الملكي نقطة هل يوجد لهذا الخبر صحة نقطة أو هل تقرر تحويلي إلى مفوضية مصر نقطة أرجو

اخباري بحقيقة الحال برقياً لأتمكن من أن أبت في مصيري نقطة ناجي .

عراقيـــة

فكان الجواب ما يلي : —

عراقية — أنقرة ١ — ٩ — ١٩٣٧

رجحنا بقاءكم خارجيـــة

وهكذا أسدل الستار على هذه القضية .

زيارة توفيق السويدي لأنقرة

زار توفيق السويدي أنقرة زيارة خاصة في الاسبوع الأول من شهر تشرين الاول ١٩٣٧ م ، فهيأت له وزارة الخارجية التركية مقابلة مع رئيس الجمهورية مصطفى كمال بحسب رغبته . وقد تمت المقابلة لكنها لم تستغرق أكثر من نصف ساعة .

لم أكن أتوقع أن يجهل توفيق السويدي الأعراف والاصول في مثل هذه المقابلات . فعندما يقابل رجل سياسة في دولة ما ، رئيس دولة أخرى لا يجوز له أن يستأذن الانصراف من رئيس تلك الدولة أو ينهي المقابلة ، بل عليه أن ينتظر إشارة لبقة من رئيس الدولة أو الملك كأن يقول : سعدت بمقابلتكم هذه وأرجو أن تتكرر مثل هذه الزيارات لبلدنا ، ثم يتململ قليلاً ويستعد للنهوض فيقوم رئيس الدولة وعندها ينهض الوزير ويمد الرئيس يده لمصافحة زائره وتنتهي المقابلة . أما توفيقنا السويدي فقد نظر إلى ساعته في وقت كان الحديث ما يزال جارياً ، واستأذن بالخروج مما سبب استغراب الرئيس التركي ووزير خارجيته الذي حضر المقابلة فلما عدنا إلى دار المفوضية قلت لتوفيق : انك خرقت الاصول والاعراف باستئذانك الخروج قبل نهاية الحديث فقال لي :

العتب عليك لأنك لم تنبهي إلى ذلك فأجبته : انك أشغلت عدة مفوضيات وسفارات وتقلدت منصب وزارة الخارجية ، ومنصب رئيس الوزراء ، فلم يخطر على بالي انك تجهل أمور البروتوكول بهذه الدرجة . ومن المؤسف ان توفيقنا هذا اعتبر هذا التنبيه اساءة له بقيت تتغلغل في نفسه مدة من الزمن دون أن ينساها .

وفـــاة أتاتورك

كان رئيس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك يشكو من تشمع في الكبد ، وقد اشتدت وطأة هذا المرض عليه على أثر اختلافه مع رئيس وزرائه عصمت اينونو على قضية اسكندرونة . فقد كان الرئيس ركب قطاراً خاصاً وأمره بالتوجه إلى اسكندرونة واحتلالها ، على حين أن اينونو أمر بعودة هذا القطار عندما كان أتاتورك يغطّ في نومه . لقد كان تصرف اينونو حكيماً ، دون شك، ولكن أتاتورك لم يهضمه فسكت على مضض، حتى اذا حدث خلاف بين الرجلين على السياسة الخارجية، إذ كان أتاتورك يميل الى التفاهم مع انكلترا وفرنسه على حين ان اينونو كان يفضل الحياد وعدم اغضاب الاتحاد السوفيتي ، وعلى هذا منح الرئيس التركي رئيس وزرائه اجازة شهر ثم أجبره على تقديم استقالته من منصبه .

أمضى أتاتورك صيف عام ١٩٣٨ في اسطنبول وقد اشتد عليه المرض فانتقل إلى رحمة الله في العاشر من تشرين الثاني ١٩٣٨ ونقل جثمانه الى أنقرة، ثم جرت حفلة دفنه في بيت الشعب باحتفال مهيب اشتركت فيه وفود كبيرة من دول العالم أجمع . وكان الوفد العراقي تحت رئاستي ومن أعضائه اللواء اسماعيل نامق ، وصلاح الدين الصباغ ، وضابطان مرافقان ، ثم شيد له ضريح خاص كلف الدولة عشرات الملايين من الليرات التركية فكان ذلك وفاء لهذا الرجل الجليل وهو به جدير. وقد اتجهت الانظار – بعد وفاة أتاتورك – إلى

ثلاثة هم : عصمت اينونو ، وفتحي أوقيار ، والمارشال فوزي چاقماق رئيس أركان الجيش ليخلف أحدهم الرئيس المتوفى في رئاسة الجمهورية . أما رئيس أركان الجيش فقد فضل البقاء في منصبه ، وأما أوقيار فقال انه لا يصح ترشيحه لسدة الرئاسة ، مع وجود اينونو ، وهكذا انتخب مجلس الشعب التركي اينونو رئيساً لجمهورية تركية فكان خير خلف لخير سلف .

رشيد عالي يحل ضيفاً عليّ

جاء رشيد عالي الكيلاني الى استنبول ليقضي شطراً من صيف عام ١٩٣٧ ضيفاً عليّ ، وعلى أخيه كامل الكيلاني ، فكنا نجتمع على الدوام ، ونناقش أوضاعنا الماضية ، ونبدي أسفنا على ما ظهر من أخطاء . وقد قلت له ذات يوم : اني كلّ ما أطلبه منك أن لا يصيبك الغرور بعد الآن ، وان تستمع الى نصائح أصدقائك الصادقين ، ولا تركن الى نفاق المتملقين ، فصديقك من صدقك لا من صدّقك . ثم استعرضنا أوضاع العراق في عهد بكر صدقي – حكمت سليمان ، وعهد جميل المدفعي – واتفقنا على تشريك المساعي مع طه الهاشمي ، ونوري السعيد ، على أن يكون طه الهاشمي على رأس الجيش ، وأن أبقى أنا في أنقرة في انتظار الاخبار التي تردني من نوري وأصدقائه في بغداد ، وأن لا تتكرر أخطاء الماضي كعقد مؤتمرات الصليخ ، والاستعانة بهوسات القبائل لبلوغ الكراسي الوزارية ، والتزام فريق دون فريق ، وأن يتجنب سفك الدماء والاغتيال والانتقام .

أما (الاساس) الذي سيتكرر ذكره في رسائل رشيد الآتي نصوصها فقد كان المقصود به التخلص من العائلة المالكة بصورة من الصور . فقد كنت ما أزال أعتقد انه لو أمكن التخلص من العائلة المذكورة ، وتبديل نظام الحكم في العراق من ملكي إلى جمهوري ، من دون سفك دماء أو اعتداء على أحد ، فانه سيكون الحل الافضل لمشكلات العراق الكثيرة . أما اذا تعذر التخلص

من العائلة المالكة فيجب مراقبة الملك مراقبة شديدة بتعيين رئيس لديوانه يكون قديراً ومخلصاً ومقدراً لواجباته ، وأن يحاط الملك بحاشية نزيهة ومخلصة ، على أن يترك له التمتع بحريته الشخصية داخل قصره فينعم بشربه وأنسه ، ولكن بصورة مستورة ، فلا تتكرر الفضائح السابقة .

كان هذا مجمل الحديث الذي دار مع رشيد في استنبول ، واتفقنا غليه ، ثم سافر إلى لبنان ومنها الى بغداد . وقد رأيت أن اختار من بين عشرات الرسائل التي تسلمتها من الكيلاني المومى إليه ، سواء أكان ذلك من لبنان أم من العراق ، في تواريخ مختلفة ، أختار تسعاً منها فأنشرها هنا بالتسلسل ، كما أختار رسالتين من رسائل نوري السعيد التي بعث بها إليّ ليكون في استطاعة قارئها أن يلمّ بما دار وجرى في هاتيك الايام حتى اذا ألف نوري السعيد وزارته الثالثة في ٢٥ كانون الأول ١٩٣٨ وأبرق إليّ مستفسراً عمّا اذا كنت أقبل الاسهام في الحكم كوزير للداخلية ، وافقت على طلبه على أساس ان هذا هو رأي الجماعة في بغداد ، وقد اتفقوا عليه وما عليّ إلاّ الاذعان والقبول .

وفيما يلي نصوص رسائل رشيد عالي التسعة وبعدها رسالتان من رسائل نوري السعيد .

١ — الرسالة الاولى :

عالية — لبنان ٥ أيلول ١٩٣٧

سيدي الاخ

بعد تقديم الاحترامات الفائقة والاشواق المتكاثرة واني لأبدأ في كتابي هذا أولاً بتقديم الشكر الجزيل على ما أظهرتموه نحوي ، عندما كنت هناك ، من لطف وعناية أخوية . وصلنا إلى هنا أمس صباحاً بالصحة والسلامة من فضل الله ولم نصادف في البحر أي تموّج يزعج . في يوم وصولي تحققت عن قضية تعيين عديل حكمت (صاحب العفة) الى

أنقرة ففهمت انها أوقفت ، بل صرف النظر عنها ، ولا بد إلى الآن أبرقوا إليك . ورأيت هنا آراء العراقيين هنا وغيرهم من هذه القضية وكتبوا إلى المدفعي بك يضاً .

ان نوري باشا سيصل الى هنا حوالي ١١ أو ١٥ من أيلول . سمعت ان تحسين بك العسكري عين مديراً للري العام . ولم يستجد بعد شيئاً . وبالختام أرجو عرض احتراماتي الى والدة طلال وإلى العمة المحترمة ودم في خير وسرور عزيزي الاخ .

المخلص : رشيد عالي

٢ ـ الرسالة الثانية :

بيروت ٢١ أيلول ١٩٣٧

عزيزي الاخ :

تحية عاطرة واحتراماً فائقاً وبعد : فنحن في صحة تامة من فضله تعالى . واني رأيت من الاحسن أن أبقى الى أواخر تشرين الاول ، أي بعد انجاز الانتخابات النيابية . ان جميل بك المدفعي لم يشر عليّ بذلك ولكني أنا ونوري باشا رأينا ذلك . واني قد واجهت نوري باشا مراراً وفاتحته عما جرى بيننا أساس التفاهم وهو ارتاح لذلك ولم ندخل في التفصيل لأني أحب أولاً أن يستقر باله (فهو يرى ان أول عمل نعمله هو تمهيد السبيل ـ الاساس ـ للتمكن من الخدمة للبلاد) وحسب ما فهمت من ناجي باشا السويدي انه هو وأخوه والمدفعي حصل التفاهم بينهم على ذلك . وقد رجع ناجي باشا الى بغداد ينتظر رجوع أخيه توفيق بك إلى بغداد في ٢٦ أيلول ١٩٣٧ . وأما الجانب الآخر فحسب ما فهمت لا يعارض على العمل في هذا السبيل ـ الاساس ـ وعلى كل ، الذي يترآى لنا انه لا بد من تبدل الوضع في أوائل تشرين الثاني أو بعده بقليل .

ان نوري باشا صرّح في الصحف هنا انه يجب أن نبتعد عن فكرة الانتقام ، وأن تعمل حكومة العراق على إزالة العوامل المشجعة لتكرار مثل تلك الحوادث المؤلمة . وقد أرسلت الصحيفة هذه إلى كامل فلا بد يطلعك عليه . وأرجو أن تقرأ جريدة القبس التي أرسلتها الى كامل أيضاً في هذا الاسبوع وقد تحدثنا فيها عن جميل بك المدفعي فنحن نعتقد أنه اذا إطمأن من معاضدتنا له فانه يكون أكثر حزم ومن الله التوفيق . واني لا زلت أتواجه مع الاخ نوري باشا فكلما استجد شيء عندنا أخبرك به . وان وزارة المدفعي لم تعمل شيئاً بعد سوى نقل وتعيين الموظفين حسبما اطلعتم في الصحف . وقد رأيت الكثيرين الذين أتوا من بغداد غير متفائلين من وضع الوازرة ولكن يجب علينا أن ننتظر (إذ لعل هناك عذر وأنت تلــوم) .

أما وضعية حكمت سليمان فوضعيته أليمة . أتاني بعض المختصين به والمحبين إليه ، وقد حدثني عنه وعن حياته الآن في بيته وقال لي : انه لا يستطيع أن يخرج من بيته بحريته ، وحتى انه يقبع في داره قبل غروب الشمس ، ولا يشعل الضوء فيه ، ويجلس في غرفة لا يتبين الضياء منها إلاّ من شبا بيكها ، ويشرب العرق بكثرة ، ويمضي ليله بالتأوّه وبالسكون الذي لا تجله غير أناته المحرقة التي تخرج من فمه بين آونة وأخرى . وعلى كل ان الله عادل (منتقم) . « وما ظلمهم الله ولكن أنفسهم يظلمون » . ان سامي بك وصل بغداد منذ أسبوع وان عائلته ستسافر بعد يومين الى بغــداد .

وبالختام أرجو تبليغ احترااماتي القلبية إلى أم طلال ، ودم في خير وسرور

عزيـــزي الاخ .

المخلص : رشيد عالي

٣ – الرسالة الثالثة :

عاليه لبنان – ١١ تشرين أول ١٩٣٨

عزيزي الاخ ناجي بك شوكت

تحية عاطرة وأشواقاً وافرة وبعد . فنحن في صحة وعافية من فضل الله تعالى . ولا بد وصلك كتابي الثاني الذي أرسلته قبل هذا . لا شيء جديد في بغداد ، وانما الشيء البارز هو ضعف الادارة ، بل ضعف قوة الحكومة . فان وضع العشاير لم يتغير عما كان في زمن حكمت ، بل لا مبالغة إذا قيل بأنه زاد توتراً ، وان التعيين والنقل الذي جرى أخيراً في الموظفين سبب التقوّل ، وبعث إلى عدم الطمأنينة . فالآن اضطروا أن يمنحوا اجازة الى متصرف الديوانية الجديد عبد الحميد بك لمدة ثلاثة أشهر يقضيها خارج العراق . وان رؤساء العشاير المسجونين في زمن حكمت في الشمال لم يطلق سراح أحد منهم سوى ان عبد الواحد ، والسيد محسن ، والسيد علوان الياسري ، وسلمان الجبار ، أخرجوا من السجن ووضعوا تحت المراقبة في بيوت داخل لواء السليمانية واربيل وكركوك ، والباقون كفريق المزهر والسراكيل الآخرون لا زالوا في ظلمات السجن . ولم يعلم مصيرهم اذ ان الحكومة متخوفة منهم ، وان الحكومة لم تبدأ في تحقيق مقتل المرحوم جعفر باشا ، ولم تعد الاجراءات غير الدستورية وغير القانونية الى حالتها الاولى الطبيعية . فأصبح المتفكر يترقب أمور غير محمودة لوضع البلاد المنكودة ويا للاسف . ومع هذا اننا نأمل ان جميل بك المدفعي يعالج الامور بالحكمة ، وندعو الله تعالى ان يوفقه لما فيه خير البلاد .

اجتمعت اليوم في الاخ نوري باشا السعيد وبعد أن جرى البحث بيننا عنك وعن وضعيتك فقال لي – أرجو تبليغ سلامي إليه – أي إليك – واني قلت للباشا ان الاخ ناجي بك هو ينتظر ما تقرره بشأن وضع البلاد

ووضعه ، فأجابني : ان اكتب إليكم ما يأتي : ـ انه ـ أي الباشا ـ على عهده معك ، وهو لا زال على تلك الآراء التي اتفقتم معه عليه في (البسفور) ولم يطرأ عليها أي شيء . وأما سبب عدم مكاتبته إليك فناشيء عن انه كان كتب إليك كتاباً من مصر ، عند ذهابك الاول الى بغداد بعد مجيء حكمت الى المظالم ، ولما لم يأخذ منك الجواب فلم يشأ أن يكتب الثاني ، وإلاّ فلا يوجد أي تبدل على الآراء التي تبادلتم البحث فيها عند مواجهته إليك في (البسفور) وأزاد قائلاً إذا كان ناجي بك يريد مني رأياً الآن عن الوضع ووضعه فهو يرى انكم ـ قد حان الوقت المناسب تذهبون الى بغداد ولو بالاجازة أولاً وتسعوا الى تعيينكم أقلا عيناً ، وتبقوا في بغداد وتشتغلوا أملاً لحل قضية « الاساس » لانه يعتقد أن لا مجال الآن لعمل أي شيء مثمر للبلاد قبل ان تنحل هذه العقدة ، ويطمئن من ايجاد « أساس » يركن اليه وهو ان الباشا في نهاية الشهر يسافر الى بغداد ويشتغل طبعاً للوصول الى هذه الغاية وأنا سأعقبه . ثم قال لي الباشا أن أوضح لك « بأنه وان كان يرى وجودك في تركيا مفيداً ، ولكن ذهابك الآن الى بغداد في هكذا ظروف أفيد » .

فيا عزيزي ان الاخبار الموثوقة التي تصلنا من بغداد لم تجعلنا مطمئنين على جريان الامور الى طريق الاستقرار مع الاسف . ان علي جودت بك الآن هنا في بيروت ، وهو يصرح بأنه لا يرجع الى باريس ، وسيسعى الى أن يعين الى عضوية الاعيان ويبقى في بغداد . وسيسافر بعدكم يوم . ان صبيح بك نجيب واجهني طويلاً هنا ، وبحث لي عن اعتماده عليك ، ومودتك له ، واني زدته وثوقاً في ذلك وهو ذهب متأثراً مما فهمه من غيري عن ضعف الوضع الحاضر . والراجح يتعين الى مديرية الخارجية العامة .

ان توفيق بك السويدي ذهب رأساً من حلب الى بغداد ، ولم يأت هنا وبالطبع لم نشاهده .

اني أرى أن تفتح اعادة المخابرة بينك وبين فخامة الاخ نوري باشا ، وارسل الكتاب اليه اما داخل كتابي أو الاحسن بواسطة الدكتور روضة وعنوانه : (حضرة الدكتور يوسف روضة ومن فضله الى نوري باشا ..) فهو يصله يداً بيد .

ولا تستغرب من هذا كتابي فيما يخص وضعك ، وما هو الراجح ، أي من ذهابك الى بغداد كما بينت آنفاً ومن كتابي إليك في البقاء الآن في أنقرة في كتابي السابق ، لأن الامور تطورت والخطر أصبح يتجلى للرأي في العراق . وعلى اني سأخبرك بما سيقع أو أسمعه عن الوضع . فأرجو المخابرة مع الاخ نوري باشا كما بينت لك يا عزيزي . هذا وبالختام ان أم نبيلة وأنا نقدم احترامانتا الى أم طلال ، وأم نبيلة تهديك احترامانها ، وأدعو الله تعالى أن يمتعكم الجميع بالصحة والعافية الدائمة مع دوام التوفيق

عزيزي الاخ .

المخلص : رشيد عالي

٤ ــ الرسالة الرابعة :

بيروت ٢٣ ــ ١٠ ــ ١٩٣٧

عزيزي الاخ ناجي بك شوكت .

أول أمس تناولت كتابك المؤرخ ١٧ منه ، وتلوته بكل سرور ، شاكراً عنايتك بارساله وبما احتواه من عبارات رقيقة وشعور نبيل .

ان الاخ نوري باشا سافر قبل سبعة أيام الى الشام ، واليوم أو بعد غد سيغادرها الى بغداد ، ولم أتمكن من محادثته بشأن ما جاء في كتابكم . واني على ثقة من حسن نيتك في عدم كتابتك إليه مباشرة (كما اني شخصياً قانع كل القناعة بمساعيك المبرورة التي بذلتها عند وجودك في بغداد في المرتين في سبيل المصلحة العامة من جهة ، ومصلحتنا من جهة أخرى)

واني كنت بحثت مع الاخ نوري باشا عندما كان هنا عن ذلك ، وهو له علم به ويقدر ذلك . واني على اعتقاد تام عندما يطلع التفاصيل لا يرى بدأً من اظهار امتنانه لك على غيرتك لبلادك ولاخوانك . سأنتهز أول أول فرصة أمينة لمخابرته عما جاء في كتابك ، واذا لم أوفق في واسطة أمينة أتخابر بها معه عن هذا الموضوع ، عند مغادرتي بيروت وذهابي الى بغداد . وسأكتب إليك من هناك ان شاء الله (وارجو أن تكون حذراً من المراسلة بالبريد إليه وحتى إليَّ الى بغداد) الى أن أصلها وأخبرك بالحقيقة . وعلى كل أحب أن أؤكد إليك بأن الاخ نوري باشا عند وداعه إلي قبل اسبوع بحث لي عن ثقته الكبرى بك ، وهو يعول عليك كثيراً في خدمة هذه البلاد ، وسترى صدق تأكيدي هذا إليك .

لا شيء جديد في العراق غير ان الاخبار التي وصلتني قبل يوم : ان الاستياء عم الطبقات تقريباً على اصرار الوزارة في ابقاء رؤساء العشاير مسجونين وموقوفين تحت المراقبة في كركوك والسليمانية . ان هؤلاء رؤساء العشاير قدموا مضبطة الى الملك والى رئيس الوزراء كانت في منتهى اليأس والقوة ، ولكن لم تثمر شيئاً . وقد هدد رؤساء عشائر الديوانية الاخرين الغير مسجونين في الديوانية الحكومة باعادة الثورة اذا هي بقيت مصرة على سجن اخوانهم . ان حالة الموظفين غير مستقرة كما هي حالة الجيش . ان مولود باشا اسقط دعواه على توحله ورفاقه ، بطلب من رئيس الوزراء بتأثير وزير المالية وحبس توحله سنتين من أجل تعديه على بعض الراقصات في وقته (ان حكمت وأبي التمن يتصلان بفخامة المدفعي ، وهو يتصل بهما ، وبدأ يستفيدان من ذلك لاعادة مساعيهما الفتاكة كل على مفرده لأن لم يحصل تقارب بعد بين حكمت وأبي التمن) .

ليس توجد هيبة حكومية في الالوية ، ولم توجد اجراءات حكومية حقيقية .

صدرت الارادة بتعيين الذوات الآتية الى عضوية الاعيان :

ناجي السويدي ومحسن شلاش وجلال بابان ومحمود صبحي الدفتري وعبد الله صافي وعزرة مناحيم ومحمد علي القزويني ، وبقيت اثنان شاغرة لم يفهم بعد من يعين إليهما ولا بد أن يعيّن كردي لاحدهما .

عين خليل اسماعيل الى متصرفية العمارة ، والسيد هاشم العلوي الى مديرية الداخلية العامة ، وعبد الرزاق حلمي الى متصرفية ديالي ، وأمين خالص الى متصرفية بغداد . ان أمين خالص واجهني هنا قبل أن يغادر بيروت ورأيته مملوءاً غيرة ، وأمل أن يكون عند حسن الظن . المفهوم ان توفيق بك السويدي سيعين نصرت الفارسي الى مديرية الخارجية العامة . ولم يرَ ان يعين أحد الى مفوضية جنيف ، بل يكتفي بتأسيس سكرتارية فقط . ان المتنفذ في الوزارات كلها مصطفى العمري . وعلى كل ان توفيق بك لم يتحمل ذلك ، وكذا ابراهيم كمال .

ان الاخ نوري باشا يرى قد حان الوقت الى ذهابه الى بغداد ولهذا سافر من هنا وطلب إليّ أن أعقبه . أنا على كل باق الى نهاية هذا الشهر وسأرى تطور الحالة . اني أخشى كثيراً من استياء العشائر . وهذه حالة الجيش . والظاهر ان جميل بك المدفعي يتخوف كثيراً من تقرب الاخ نوري باشا ، وهو لا يسلم بالمقدرة وبالاحقية لكرسي الرياسة إلاّ لنفسه ، ويشجعه على ذلك آل السويدي على ما أظن . ولهذا أرى التفاهم بعيداً بين الاخ نوري وبين المدفعي لا سيما ان وزرائه يرون من مصلحتهم ان يسعوا جهدهم لهذا التباعد . أنا آسف ان الحوادث الاخيرة بل النكبة المؤلمة على العراق لم تزل أثر الضغائن والاحقاد بين بعض الرجال . الكلمة متفقة على أن عدم إخراج رؤساء العشاير من السجن من كركوك ، منبعث من عقدة مصطفى العمري ومن ورائه فخامة المدفعي علي عبد الواحد السكر ، والسيد محسن ، والسيد علوان

الياسري ، ورفاقهم إذ لا سبب هناك لتأييد سياسة حكمت ومظالم حكمت على هؤلاء الرؤساء . فالكل ناطق بهذا اللسان مع الاسف . ومع هذا آمل ان فخامة المدفعي يعالج هذه القضية بالحكمة ، ويعتبر نفسه انه هو أتى الى رياسة الحكم بعد ثورة عسكرية دامية وانقلاب مشؤوم كاد يقضي على كيان البلاد مما يجب أن ينسينا الماضي وأحقاده وهذا ما نأمله ان شاء الله .

اذا ذهبتم الى أنقرة أرجو ان تخبروني بعنوانكم الصريح .

احتراماتي الى أم طلال . أم نبيلة وصلت بغداد في يوم ١٨ من الشام . ودم في خير وسرور .

المخلص : رشيد عالي

٥ ـ الرسالة الخامسة :

بيروت ٦ تشرين الثاني ١٩٣٧

عزيزي الاخ :

أول أمس تناولت كتابك العزيز المؤرخ ١٠ ـ ١٠ ـ ١٩٣٧ فأشكرك كثيراً على عنايتك بارساله . وأما سبب تأخر وصوله إليّ فناشىء عن جهل موزع البريد حيث عند وصوله الى عالي ، وعند عدم وجودي هناك ، كتب على الغلاف انه (أي أنا) سافر الى بغداد فأرسل بالبريد الى بغداد . ثم كتب عليه هناك بأني لست موجوداً فيها بل لا زلت في بيروت فأعيد ثانية بعد تأخر البريد اسبوعاً بسبب هطول الامطار الغزيرة ما بين دمشق ـ بغداد . وعلى كل فانه وصل إليّ سالماً على ما يظهر .

اني سأترك بيروت غداً أي ٧ منه الى الشام ، واسأتحرك منها في ٨ منه بالطائرة صباحاً الى بغداد ان شاء الله . والسبب لذهابي هو اني أخذت كتباً من بعض الاخوان يلحون عليّ بالعودة ، لا سيما بعد وصول الاخ

نوري باشا . وثانياً لأن الانتخابات النيابية تأجلت الى ما بعد العيد أي الى ١٠ كانون أول ١٩٣٧ وثالثاً أنّ ام نبيلة بقيت وحدها في بغداد لأن جزمي ترك بغداد مع عروسه ، وهو الآن هنا ، وسيسافر الى استنبول في ٨ منه . وأخيراً لم تبقَ حاجة لبقائي هنا بل قد يكون من المفيد ذهابي الى بغداد في هكذا ظروف قد عم الاستياء فيه ويخشى حدوث مصاعب في سبيل ادارة البلاد . وعلى كل أسأل الله تعالى أن يقدم ما هو الخير والاصلح .

ان الاخ نوري باشا أخذ موقفاً هادئاً في بغداد وهذا ما نأمله . واني سأكون بعيداً الآن من أي عمل ضد الوزارة . وسنتواجه مع الاخ نوري باشا وأخبرك ان شاء الله (وعلى كل لاأشتغل منفرداً برأي وانما سنوحد العمل مع نوري باشا بعد المواجهة عن كل النقاط التي طلبتم وضوحها). ومع هذا كما أخبرتك سابقاً فاننا لا زلنا نرى أن يبقى جميل بك في الحكم المدة الكافية اذ ندعو الله تعالى أن يوفقه لخير البلاد . ان الاخبار التي التي وصلتني من بغداد من منابع متعددة ترمي كلها الى نقطة واحدة وهي : ان الوزارة ضعيفة وغير مستقرة . وان المجموع تقريباً لم ينظر إليها بارتيـــاح .

قبل مدة أي بعد وصول توفيق بك الى بغداد بأسبوع ، شاعت أخبار تخص نيته على اجراء تبديل في وظائف السلك الخارجي ، ولكن لم يتمكن أن يعمل أي شيء . ولذلك لا تهتموا بمثل هذه الشائعـــات . وبالختام أقدم احتراماتي القلبية الى أم طلال ودم بخير وسرور دائماً لاخيك .

المخلص : رشيد عالي

٦ – الرسالة السادسة :

بغداد ٥ نيسان ١٩٣٨

عزيزي الاخ :

وصلني كتابك المشعر بوصولكم بالصحة والسلامة الى مقر وظيفتكم فحمدت الله تعالى على ذلك ونحن جميعاً في خير وعافية .

اني متأسف كل الاسف على ضياع فرصة تشييعي إليك عند مغادرتك بغداد . اني حضرت المحطة حسب الوقت الذي أخبرنا به الاخ صائب ، عندما كان ليلاً في داره معكم ، وهو الساعة ٩,٥ ولكن لم أجد أحداً في المحطة واستفسرت القضية فأخبرت ان الحركة وقعت في الساعة التاسعة وعلى كل أرجو قبول المعذرة . والعتب على الاخ صائب ولا شك اني عاتبته في وقتـــه .

الى الآن لم أنظم شغلي الخاص في مزرعتي وفي بستاني (ولا زلت تحت حمل الخسائر التي تكبدتها من جراء ابعادي ، وما عمله معنا الخائن الغدّار ، الذي لا زلت أدعو الله تعالى أن ينتقم منه وأن يبطش به ببطشه الجبار ، وعلى كل فالله حسبي ونعم الوكيل .

الاخ نصرت وصل قبل أربعة أيام وذهبت إليه وما وجدته ووضعت له بطاقة . ان القوم متحاملين عليه .

أما الوضعية العامة فهي تتقهقر بسرعة الى الوراء . النفور يشتد يوماً فيوم . (الاساس) غضب عليهم ولم يعلم السبب الحقيقي . ان ناظم مشتاق وبعض أصدقائه قبل عشرة أيام تكلموا في احدى الاوتيلات ضد الرئيس ، وضد آمر الفرقة الاولى علناً ، وأوقف وأخيراً أطلق سراحه والآن تحت المحاكمـــة .

وهكذا ترى الانضباط شيئاً فشيئاً . سمعت أمس ان الغنامة في الفرات لما

رجعوا من المراعي امتنعوا عن اعطاء الكودة بتاتاً. ولم يعمل أي اجراءات ضدهم حتى لآن .

أسأل الله تعالى حسن العافية . الاخ نوري الآن في بيروت وبعد مغادرتك كلف بمفوضية لندن ثانية ، و لا ينبغي عليه أن يتفاهم مع رئيس الوزارة وقد أكد عليه هذ التكليف أمين بك العمري وضابط آخر ولما رفض نوري ذلك بعدكم يوم نقل صائم وعدنان العسكريين الى قطعات بعيدة ، واحد إلى جهة كركوك ، والثاني إلى البصرة ثم أتى باسماعيل توحلة الى بغداد . وقبل عشرة أيام سافر الاخ نوري ولا أظنه يرجع كل الصيف إذ يود الذهاب بعد ذلك إلى مصر . وأما أنا فإذا تمكنت أن أدبر ما يلزم بعدكم يوم فأرغب السفر خارج العراق إذ ان القوم عجيبين يا عزيزي فان سوء الادارة التي تعودوا عليها تخلق لهم كل يوم نفور وقلق ولكنهم لم يحملوا ذلك على سوء ادارتهم وانما الاغراض تدفع بهم الى الافتراء علينا . وان جماعة السوء كثيرين وأنت تعلم حالة استنتاجاتهم بأي درجة مغرضة . ان السفير الجديد معقب عين خطة سلفه . ان الوزارة لا تود ان تسمع نصيحة من أي كان من أبناء البلاد ، ولا بد سمعت بأي درجة ضيقي الصدر . وان الصحف منعت من أن تنشر أي نصيحة لهم ، لا في المجالس النيابية ، ولا عن طريق النشر في الصحف .

وأنت تعلم يا أخي ان الوضع دقيق لا يتحمل أي اشتغال ضدهم ، ووالله لسنا قاصرين ، وليس لنا نية أن نعمل معارضة ضدهم لا في الداخل ولا في الخارج ، ولكن لو أردنا النصيحة أو الانتقاد النزيه فتراهم يضجرون منه ، ويعتقدون ان أشخاصهم مقدسة ، ونفوسهم طاهرة لا تقبل الانتقاد لانهم لا يخطئون ولا يأتون بأي عمل إلا وهو ناتج من عقل وحكمة لا تقبل المناقشة . فدعهم في طغيانهم يعمهون .

أم نبيلة وأنا نقدم احتراماتنا القلبية الى أم طلال وندعو إليكم بالتوفيق

الدائم والنجاح عزيزي الاخ .

المخلص : رشيد عالي

٧ ــ الرسالة السابعة :

عاليه ــ لبنان ١٤ تشرين اول ١٩٣٨

عزيزي الأخ ناجي بك

أول أمس تشرفت برسالتك الكريمة مع كتابك الى أخي كامل فأشكرك كثيراً على لطفك وعنايتك ، وقد أرسلتَ كتابك الموجه الى كامل في القدس اليه . اذ انه سافر اليها في ١٠ منه ووصلها في اليوم نفسه . ولا شك ان سفره كان محفوفاً بالاخطار لان الالغام في طريق حيفا ــ قدس مما يعتني بها الثوار خاصة. وقبل يوم كانوا هجموا على سبع سيارات وسلبوها ولكن نحمد الله تعالى على وصوله بالصحة والسلامة . اليوم أخذت منه كتاباً وكان يسألني ما إذا تفضلتم بارسال كتاب إليه ، لأنه هو دائمـــاً لا ينساكم ولا ينسى ما أغمرتموه من لطف أخوي طيلة بقائه هناك .

لا يوجد شيء جديد في العراق إلا أن الاخ طه الهاشمي وصل أول أمس الى هنا مع ابنه ليدخله الكلية الامريكية فأخبرني بأن الوضع سيء جداً ، وان الارتشاء عم والفوضى العشائرية ضاربة أطنابها في أنحاء العراق ، والوزارة واجمة عن كل عمل اصلاحي . وان الناس أخذوا يتجمعون لا سيما منهم المحامين والشباب ليشكلوا حزباً سياسياً ولم يعرف ما إذا كانت الوزارة توافق على منح المؤسسين اجازة أم لا . ولكن المفهوم ان من سياستها سد الافواه ولذا لا تفكر انها تساعد على ذلك . ثم قال لي بأن بعض النواب بما فيهم هو ، وحيدر ، واخوانهما ينضمون كتلة برلمانية معارضة وتواجه هنا مع حيدر ، وكلمني عن ضرورة سعي لي

لتنظيم كتلة في الاعيان تؤازرهم وأنا وان كنا لم نرَ هذا علاجاً شافياً ، ولكن لا بأس من عمله . وعلى كل فهو رأيته متزايد في التشاؤم على مستقبل البلاد . فهو سيعود في أواخر هذا الشهر وكذلك حيدر . وأما أنا فسأعود ان شاء الله في ٢١ منه الى بغداد، وسأخابرك من هناك اذا وجدت واسطة أمينة أكتب لك عن الوضع منتظماً . واذا لم أجد هذه الواسطة فستنحصر كتبي بالسلام والسؤال عن الصحة ، ولكن أرجو أن تفهم من الكلمات التي سأكتبها إليك من بغداد والمعاني الآتية : (حالة الزراعة — حالة العشائر ، حالة السوق — حالة الجيش ، الطقس — الاهالي ، السعر — الرأس .) .

لأن المراقبة أشد مما كنتم في بغداد أخيراً .

لم آخذ أي خبر من الاخ نوري باشا ، ولكن هو الآن في لندن، ويرجع في أول اسبوع من تشرين ثاني الى بغداد رأساً . عائلته سافرت الى بغداد قبل خمسة أيام . وعند رجوعه وبعدما نشاهده بأنفسنا الوضع في العراق نقرر ما يجب عمله وسأخبرك أيضاً .

سيصل إلى هنا توفيق السويدي في ٢٢ تشرين الاول ١٩٣٨ في طريقه الى بغداد . ان الاخ نوري باشا كان بين لي قبل ذهابه الى لندن بأنه سيكتب لكم عن الموقف لا سيما فيما يخص موقفكم . وعلى كل حال بعد رجوعنا ومواجهتي معه في بغداد أنا سأكتب لكم أيضاً عن ذلك متمنياً لكم كل صحة وعافية وسعادة .

وبالختام ان رفيقتي تقدم احتراماتها إلى السيدة رفيقتكم وإليكم وارجو عرض خالص تعظيمي الى رفيقتكم المصونة وأسأل الله تعالى أن يحفظكم جميعاً ويوفقكم لكل خير عزيزي الاخ .

المخلص : رشيد عالي

٨ ـ الرسالة الثامنة :

بغداد في ٢٨ تشرين اول ١٩٣٨

تحية واحتراماً فائقاً .

وصلنا قبل خمسة أيام الى بغداد بالصحة والسلامة من فضل الله تعالى ، وسكنا الآن في دار الأخ صائب بك ، وبعد عشرة أيام سيخلى مستأجر دارنا الكبيرة في الصليخ وننتقل مع الشكر الجزيل للاخ صائب بك .

قبل مغادرتي بيروت بيوم ، كتبت إليك كتاباً ، لا بد وصلك الآن . لا يوجد شيء جديد انما رأيت الوضع سيئاً كثيراً ، والتحدث بارتشاء بعض الموظفين وبعض الوزراء سائد في كل مجلس أو حلقة . وقد كتبت جريدة الاستقلال ، بعد انقضاء مدة تعطيلها ، مقالين فضحت قضية الارتشاءات بشكل لا شك فيه أساء كرامة الدولة ، ولكن هي الحقيقة ويا للاسف ، وعطلت الحكومة الجريدة سنة ولكن لم تنشأ التحقيق عما بينته الجريدة من مواد ارتشاء معينة . ثم صدرت جريدة جديدة اسمها الشفق وفضحت بعض الامور التي مستاء منها الشعب وعطلتها الحكومة سنة أيضاً ، وساقت صاحبها إلى المحاكم وحكموا عليه ستة أشهر فترى أن الاضطهاد على الحرية الفكرية وحتى على الانتقاد المستند الى وقائع ملموسة أصبح أمراً من شأن هذه الحكومة بصورة لم يسبق لها مثيل .

قبل خمسة أيام أرميت قنبلة في نادي لوري خضوري فجرحت خمس أشخاص منهم اثنين جراحهما خطره على ما يقال. فأحدثت هذه رعباً في الطائفة اليهودية ، وان محلاتهم وأسواقهم تنسد كل يوم في السادسة مساء .

تواجهت مع الاخ نوري باشا حيث رجع في اليوم الذي وصلت فيه ووعدني أن يكتب إليك . وان فكري كما بينته لك اذا كانت ظروفك

الخصوصية تمكنك من البقاء هناك إبقَ . هذا هو الراجح اليوم في هذه الظروف نظراً لرأيي الشخصي .

مولود مخلص تقرر اعادة انتخابه رئيساً للنواب ، وكذا السيد الصدر رئيساً للاعيان .

لا بد وقد سمعت ان وزير المفوض التركي هنا أفهم وزارة الخارجية هنا بأن حكومته لا ترغب في ارسال تحسين قدري نقلاً في استانبول وعلى ما شاع بأن السبب ان أبيه أصله تركي ، أو كان مرافقاً في الحرب العامة لفخري باشا إلى غير ذلك من الاعذار الظاهرة والحقيقة تحمل على عدم حسن العلاقات ، ولم يعلم بعد الى أن يعين .

ان قضية فلسطين سائرة الى حل مرضي للعرب على ما بينه وزير الخارجية .

المراقبة علينا كما كانت الى درجة وصلت الى حد فتح أحد صناديق السفر التي كانت معي في بيروت ففتحوا أحدها ساعة مجيئي باعتباري مهرباً أو مشتبهاً فيَّ بالتهريب ، أوحاملاً أوراق ممنوعة أو.. أو .. بدون أن ينظروا الى ما نحن عليه من معرفة قوانيننا واحترام أحكامها وبدون أن ينظروا إلى مراكزنا وبعد فتح الصندوق وتحري داخله من الاول الى الآخر ، لم يجدوا أي شيء مما توهموا به فسلموا إليَّ الصندوق وما فيه مظهرين خجلهم ولكن لا خجل حقيقي لأنهم يقصدون الاهانة والاستهتار . دع الامور تجري في مجراها هذا الى أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً اني لو كنت أرى فائدة لمجيئك لرجوتك أنا ولكني يا عزيزي بعد أن تنظر الى أفراد الامة ودرجة انحطاط الاخلاق فينا فاذا كنت ترى في امكانك ان تشتغل للصالح العام وتتمكن من اصلاح الوضع فتشرف على الرحب والسعة ، والا اذا كنت ترى مثلما أنا أرى فالبقاء هناك بعيداً عما يزعج ويقلق أفيد من حيث استمرار راحتك ولو نسبيا) .

لم أفهم بعد ما سينوي الاخ نوري باشا من العمل أو عدمه فلم يشأ تنبيء شيئاً ولذا ما أستطيع أكتب لك عنه لعل هو يكتب لك . رفيقتي وأنا نقدم احترامنا إلى والدة طلال وإليك وأتمنى اليكم جميعاً بالخير ودوام السرور عزيزي ..

المخلص : رشيد عالي

٩ ـ الرسالة التاسعة :

بغداد ٢٠ تموز سنة ١٩٣٩

عزيزي الاخ ناجي بك شوكت .

تحية وتعظيماً وشوقاً كثيراً . قبل يومين تشرفت برسالتكم الكريمة المتضمنة تهنئتكم اياي بالسلامة من حادث السيارة فأشكر عاطفتكم الاخوية من صميم قلبي ، كما اني ارجو أن تتقبلوا خالص امتناني على ما أظهرتموه في كل فرصة خاصة في الدعوة التي نوهتم عنها في شعور نبيل واحساس كريم نحو هذا أخيك الذي يحمل بين جوانحه الحب والاحترام العميقين إلى ذاتك الكريمة ولاشك ان ذلك ان دل على شيء ، فانه يدل على سمو خلقكم وعلو نفسكم .

واني دائماً أشاطرك الرأي بكل صراحة في ان مصلحة البلاد تقضي أن نضع منافعها السامية فوق كل الاعتبارات . واني سائر على هذا مستنيراً بأفكاركم الصائبة داعياً من الله تعالى أن يحرسكم ويحرس أفراد عائلتكم الكريمة من كل مكروه . رفيقتي وأنا نقدم احتراماتنا القلبية الى والدة طلال ، راجين أن يقر عينكما به وبأخيه على الدوام وتفضلوا بقبول شكري المكرر وامتناني المتزايد عزيزي الاخ .

المخلص : رشيد عالي

رسالة نوري السعيد الاولى :

عاليه – لبنان ٥ تموز ١٩٣٨

أخي ناجي بك :

ان الكتاب الذي تفضلتم بارساله إليّ كان قد وصلني بعد مرور ما يقارب الاربعة أسابيع ، وكنت مفكراً بالمجيء لطرفكم فأعتذر عن تقصيري هذا بالرد عليه . بلغني الاخ رشيد عالي سلامكم قبل يومين ، وانتهزت فرصة ذهاب عارف لطرفكم وحررت هذه الاسطر لاطلعكم فيها على بعض ما هو جاري . اني محاول منذ أكثر من ثلثة أسابيع لحث السوريين بانهاء الامر مع الاتراك ، والتردد من جهة ، ووضعي مع رجال الحكم في بغداد من جهة أخرى ، أدى الى ما أنت عالم به . واني أجهل المستقبل فيما اذا كان في الامكان ارجاع المياه الى مجاريها أرجو افهامي ذلك . وصلني كتابين من جميل وتوفيق لأول مرة بحثوا فيهما عن قضية فلسطين واني كنت تركت الاشتغال بأمرها عندما شعرت عدم رضاء الاثنين من تدخلي ، والآن محتار بالأمر ومتردد لأني أرغب بالذهاب الى أي محل كان في ظروفي الحاضرة ، وأمر فلسطين يحتاج بصورة خاصة بذل المساعي في لندن عن طريق المباحثات الشخصية مع رجال الحكم . وقد يكون من المفيد ذهاب غيري لهذا الامر .

أما بخصوص عودة الامير زيد لبغداد ، فلا أستطيع تكوين فكرة عنها ، والوقت كان غير كافياً للمداولة معه في المحطة ، وكلما علمت انه ذاهب ليبقى في العراق واذا تمكن سيساعد لاعادة الامور الى مجاريها . فأوضحت له بضرورة التروّي والسير مع الموجودين ، وعدم البحث عنه . وأحسن عمل يقوم به هو معكم أو مع طه اذا تيسرت له فرصة مناسبة . واني أخشى بفوات الوقت ولاني أرعى موجة عظيمة آتية بالقريب ستغطي وقد لاتفيد المحاولات كهذه فالاولى له ترك الرجال الموجودين أن يستمروا

في تخطيطهم لعلهم يفلحون بشيء . أما الحوادث المحلية فيخبرك عنها عارف ، وهي لا تخرج عن وجود فتور عام وانحلال بكل شيء قاتل الله الايـــام .

أم صباح تقدم وافر تحياتها لأم طلال ولكم وكذلك أنا . سيصلنا اليوم تحسين مع أهله فاذا أجد شيء سأخبركم عنه واذا وجدتم فائدة من مجيئي أرجو اخبـــاري .

المخلص : نوري السعيد

رسالة نوري السعيد الثانية :

عاليه – لبنان ٣٠ تموز ١٩٣٨

أخي ناجي بك

أشكرك على كتابك المحرر ١٢ الجاري . كنت قبل كم يوم في بلودان لمشاهدة اجتماع الكشافة العربية من جميع الاقطار بما فيها من يمثل مصر والسودان ، وكان الاجتماع يظهر منظراً لا بأس به . وقد عدت اليوم وها اني لي جيب على كتابك .

اني أشترك معك بضياع الفرصة وافلاتها من يد السوريين ، ومنذ سنتين نعلم نحن الاثنين أدوار هذه القضية أكثر من غيرنا واني أخشى أن يأتي دور أشد مرارة من اليوم كما نتوقع . أما بخصوص مجيئي لطرفكم فلا أميل أن أمثل أحداً . فاذا تمكنت من السفر سأحضر لقضاء أيــام بالراحة وزيارة الاصحاب لا أكثر ولا أقل .

أما قضية فلسطين فكما تعلم قد لا أترك فرصة إلا وانتهزها ولكن ويا للاسف عملي هذا يهيج جماعة بغداد . وقد كتب لي أخيراً فخامة رئيس الوزراء بضرورة قبولي منصب تمثيلهم بلندن ، فأجبتهم كجوابي السابق

قبل ١١ شهراً ، ولمحت له بأني حتى بصورة لا أستطيع أمثل العراق بأي أمر وفي هذه الظروف .

أما رجوع الجماعة الى شيء من التفاهم فأظنه الظروف قضت عليهم بهذه المظاهرة الصورية ، ولاني لا ألتمس منها شيء من الصميمية ولا أتوقع ذلك وقد خططوا لأنفسهم خطة ليس بامكانهم الرجوع منها ويا للاسف . أما الحالة فآخر ما وصلني من الاخبار تدل على بدأ حوادث سيئة ويا للأسف . وقد بدأت بعض المناوشات في الشمال وأما الجنوب فمتوتر ، وليس بعيد أن نسمع حوادث خطيرة قد تكون مشابهة لحوادث سنة العشرين فادارة تترك لعقلية مصطفى ، وليس من ناظر مسيطر على الاقل ، لا بد وأن تكون عواقبها الدمار والخراب وليس في اليد حيلة لتجنبها .

أم صباح وعصمت تهدي تحياتها لكم ولأم طلال وكذلك أنا ولك مني مزيد الاحترام .

المخلص : نوري السعيد

نوري السعيد يشكل الوزارة

فوجئت بالمحطات العالمية تذيع في أمسيات ٢١ و٢٢ و٢٣ من شهر كانون الاول عام ١٩٣٨ انباء اقدام وزارة جميل المدفعي الرابعة على ابعاد رشيد عالي الكيلاني الى عانه ، وعلي محمود الشيخ علي وطالب مشتاق وداود السعدي ، وآخرين غيرهم من ضباط ، ونواب ، حقوقيين ، الى أماكن أخرى نائية ، وفق مرسوم أصدرته الوزارة المشار إليها ، وهو يخوّل مجلس الوزراء حق إجبار أي مواطن على الاقامة في محل معين لمدة ثلاث سنوات يكون خلالها خاضعاً الى مراقبة الشرطة . وكنت خلال تلك الايام أترقب

وصول بعض الرسائل من أصدقائي ومعارفي لتحيطني علماً بما يجري في الوطن العزيز من أحداث جسام ، وتطورات لم تكن بالحسبان ، واذا بي أتلقى من نوري السعيد برقية تاريخها ٢٥ من هذا الشهر تقول : —

تألفت الوزارة برئاستي ، وعضوية طه الهاشمي ، ورستم حيدر ، ومحمود صبحي الدفتري ، وعمر نظمي ، وصالح جبر . فأرجو مؤازرتي بقبولكم الداخلية وأنا وزملائي ينتظرون موافقتكم برقياً .

وكان طبيعياً أن أرد على هذا التكليف بالجواب الآتي : —

خارجية — بغداد ٢٥ — ١٢ — ١٩٣٨ .

برقيتكم ٢٥ — ١٢ — ١٩٣٨ فخامة نوري السعيد رئيس الوزراء نقطة أشكركم على ثقتكم وأقبل بكل فخر وسرور مؤازرتكم وأعتبرها من واجباتي الوطنية والشخصية نقطة أهنئكم والزملاء المحترمين من صميم قلبي وأرجو التوفيق للجميع نقطة .

ناجي شوكت نقطة — عراقية

ثم وافت البرقية التالية :

عراقية — أنقرة ٢٧ — ١٢ — ١٩٣٨ .

فخامة السيد ناجي شوكت . صدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الداخلية إليكم فنرجو حضوركم بالسرعة الممكنة .

خارجيـــة

وقد وصلت الى بغداد بعد مرور عشرة أيام على تكليفي بمنصب وزارة الداخلية ، وكلي ثقة وأمل بأن أرى الاخوان الذين عصفت بهم الظروف القاهرة قد اتفقوا عـــلى خطة للعمل الصالح ، معتبرين بأحـــداث الماضي القريب ، ومتهيبين الظروف التي أعادتهم الى الحكم فيسيروا بالبلاد نحو الامن والسلام

والطمأنينة والازدهار . فقد كنت وأنا في طريقي الى بغداد أعيد النظر فيما كتبه إليّ نوري السعيد ورشيد عالي من رسائل عديدة ، وأشعر بارتياح للتفاهم الذي حل فيما بين نوري ورشيد من جهة ، وبين هذين السياسيين وطه الهاشمي من جهة أخرى ، وكنت أفكر في ان أربعتنا اذا نسينا خلافاتنا ومنافساتنا الماضية واتفقنا على خطة موحدة بكل جد واخلاص ، فسيكون لعملنا واتفاقنا أثر بارز في تسيير الامور سواء كان ذلك في أمور العراق الداخلية أو في شؤونه الخارجيـــة .

تعيين رشيد عالي لرئاسة الديوان

ولا بد لي أن ألفت نظر قارىء هذه الذكريات الى وجوب اعادة النظر في الرسائل التي أدرجت نصوصها أعلاه ، قبل أن يسترسل في قراءة ذكرياتي، ليقارن بين ما جاء في هذه الرسائل ، وما سأذكره فيما يلي من أحداث مؤلمة :

فبعد وصولي الى بغداد بأربعة أيام ، سافر رئيس الوزراء نوري السعيد الى لندن لحضور مؤتمر المائدة المستديرة الخاص بمشكلة فلسطين ، بعد أن عهد إليّ برئاسة الوزارة وكالة ، فرغبت قبل كل شيء أن أعرف الاسباب التي حالت دون دخول رشيد عالي في وزارة نوري السعيد الثالثة ، فعلمت من طه الهاشمي ، ان نوري استبعد رشيداً لعلمه ان رشيداً لا يقبل إلاّ وزارة الداخلية ، في الوقت الذي كان نوري يريد الاحتفاظ بهذه الوزارة لنفسه ، فلما اجتمعت برشيد لأول مرة وجدته ثائراً متبرماً ، وقد ذكر الهاشمي في مذكراته بأنه زار رشيداً في منزله بعد تأليف الوزارة الجديدة فرآه – مثلما رأيته أنا – ثائراً متألماً لأنه لم يشترك في الوزارة . وقد عاتبه على هذا التبرم والتأثر فلم يفد ذلك معه ، وكانت هذه أول مسمار في نعش الخلاف الذي دب دبيبه بين الطرفين ، وكنت أعلم علم اليقين ، ان رشيداً لا يرضيه إلاّ أحد المناصب الثلاثة : رئاسة الوزارة ، ووزارة الداخلية ، رئاسة الديوان الملكي

وفي ذات يوم زارني صديقي السيد علي محمود الشيخ علي ، ونقل إليّ ان رشيداً بدأ يجمع معارفه وأصدقائه لمعارضة الوزارة الجديدة ، وانه على اتصال دائم مع الذوات الذين أبعدتهم الوزارة المستقيلة ، وانه يفكر في عقد اجتماع عام تنظم فيه مذكرة يطلبون فيها سوق وزارة جميل المدفعي إلى الديوان العالي للمحاكمة . فسألت علياً عما يجب عليّ أن أقوم به لتلافي الاضرار المتأتية من هذه الحركات ، فاقترح عليّ اسناد منصب رئاسة الديوان الملكي الى رشيد عالي ، ودفن مثل هذه التحركات في لحد عميق ، فاستصوبت هذا الرأي . وبعد أن استمزجت رأي كل من طه الهاشمي ، ورستم حيدر ، قصدت الملك غازي في (قصر الملح) الذي كان في موضع المطار الدولي الحالي ، واستحصلت موافقته على إسناد رئاسة الديوان الملكي إلى السيد الكيلاني ، وكان الملك سهل الانقياد ، سليم النية ولا سيما معي . وكان عليّ بعد هذه الموفقية أن أخبر رئيس الديوان السيد رشيد الخوجة بالامر الواقع ، وأخيّره بين المناصب التي يختارها. وقد ظهرت عليه آثار التمنع في باديء الأمر ولكنه اضطر للاستسلام ، وقبل أن يكون مديــراً عاماً لوزارة الخارجية ، بعدأن أقنعته بأني أكنّ له كل محبة واحترام ، وان الضرورة القصوى هي التي حتمت اتخاذ هذا الاجراء فحلت به عقدة كانت مستعصية . ولما بلغت رشيد عالي بالارادة الملكية الصادرة بتعيينه رئيساً للديوان الملكي ، سر سروراً عظيماً ، وشكرني على عملي . وهذا نص الارادة الملكية التي استصدرتها في هذا الشأن :

رقــم ٣٦ .

أصدر ارادتي الملكية ، بناء على ما عرضه وكيل رئيس الوزراء بتعيين رشيد عالي الكيلاني رئيساً للديوان الملكي وسكرتيراً خاصاً لنا .

على وكيل رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر ذي القعدة سنة ١٣٥٧ هـ الموافق لليوم السابع عشر من شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٩ .

غــازي

وكيل رئيس الوزراء – ناجي شوكت

جريدة الوقائع العراقية ١٦٨٠ – ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٩

ثم انصرفت الى وجوب اسكات المحامين : داود السعدي وفائق السامرائي . وقد تولى علي محمود الشيخ علي إسكات قريبه داود السعدي ، وأسندت منصب مديرية الدعاية والنشر الى فائق السامرائي ، وكان الاخير من أبرز كتاب المقالات السياسية والوطنية الرنانة ، لا يدانيه في هذا المضمار سوى علي محمود الشيخ علي ، وكان كلاهما يكتبان في جريدة الاستقلال الشهيرة ، كما كان لهما زميل ثالث هو روفائيل بطي ، بوق حزب الاخاء الوطني ، وهناك زميل رابع لامع ولكنه من طراز آخر ، وأعني به ابراهيم صالح شكر الذي كنت معجباً بأسلوبه التهكمي ، وبيانه الساحر ، فضلاً عن عزّة النفس . فقد كلفته مراراً أن يتقبل شيئاً من النفقات المستورة الموضوعة تحت تصرف وزير الداخلية فكان يرفض التكليف بأباء ، على الرغم من حاجته الماسة إلى المال . وقد أقنعته على قبول وظيفة ما في الدولة ليسد براتبها حاجته فرضي مضطراً ، وها اني أنشر فيما يلي رسالة بعث بها إليّ كدليل على أسلوبه الممتنع في الكتابة .

الفلوجة ٣ – ٤ – ١٩٣٩ .

سيدي الاخ النبيل صاحب الفخامة ناجي بك .

تحية مشوقة واحترام صميم : وبعد فهذه الصفحة من كتاب تناثرت منه رائحة وردة نسيت فيه فجفّت ، ولكنها ما زالت عطرة فياحة . ان ما أشعر به نحو فخامة سيدي الاخ لا يوصف بالامتنان فحسب ، وانما هو مزيج من الشكر والاخلاص والاجلال ، ولكني لست سعيداً عندما أرى الاقدار تضطرني الى ان أزاحم (بعض الناس) على كهف ، أحاول السكون إليه ، لئلا تحطمني العاصفة ، أو يجرفني التيار ، وهناك غيري .. ليس من واجبي أن أحلّق في

جو يحتاج التحليق فيه إلى جناحين كبيرين ، فاني على الرغم من تجارب الايام وتعاقب السنين ، مازلت في زغب الفراخ ، ولكني استغرب ، ولي أن استغرب ، متى رأيت البعض طائراً بأجنحة الدجاج .

ان الحاجة قد تطفو على سطح الفضيلة ، وقد كنت انساناً قبل أن تصيّرني الظروف موظفاً ، ولكن هل تستطيع حبة الحنطة أن تفهم لماذا صيرتها الاقدار بين شقي الطاحونة ؟ وهكذا الاسرار الرائعة ، فانها وديعة الله في طيات الغيب ، وجوف المجهول .

لست أشك في أن حياة الانسان أقدم من حياة التوظيف ، ولكن لكي يعيش الانسان في هذه الحياة ، يتحتم عليه أن يأكل شعوره ، قبل أن يبتلع كسرة من الخبز الاسود ، وما العمل اذا كانت هذه الكسرة هي كل ما وصلت اليه أنياب النمر الثائر ؟

لم يخلق الانسان لينام على الورود الناعمة والأزهار والفضة ، وانما خلق للحياة ، وهي تعب مستمر وسعي متواصل ، ولكن الجياد المشتركة في السباق تستعرض أمام الجمهور ليكوّن عنها فكرة ، ومن الحيف أن يرى خنصر اليد الواحدة أقوى من إبهامها .

ان الذكاء قوة جبارة ، اذا لم يقض عليه ، قضى على صاحبه ، وقد كان لي بعض الذكاء فقضيت عليه ، وتقوضت أسبابه ، ولكني لم أهلك تحت الانقاض .

لم أفكر حتى الآن في الدور الذي يلعبه الحظ في حياة الانسان ، ولكني أفهم ان السجين ينظر إلى العالم من نافذة سجنه ، وهكذا أعيش في الفلوجة ، أجامل وأتلطف وأساير ، ثم تمضي بقية الحياة موتاً صامتاً .

لست متشائماً ينظر إلى الدنيا بالعبوسة والتقطيب ، ولكن قد يكون مبعث هذا الشعور تفتح الربيع ، والشمعة قبل أن تذوب ترسل شعاعاً ساطعاً .

ثقتي بالعطف النبيل الذي يغمرني به سيدي الاخ هي التي تتيح لي أن أفضي

اليه بما في نفسي ، وقد رجعت إلى هذا العطف في الماضي ، فاذا رجعت اليه اليوم فاني انما ارجع الى ما عودتني عليه . بعد أن تتقبل أصدق الاخلاص وأجل الاحتـــرام .

المخلص ابراهيم صالح شكر

تدابــير حسنة

قبل أن أصل إلى بغداد لتسلم وزارة الداخلية ، كان مجلس الوزراء قد اتخذ بعض القرارات الحسنة منها : —

١ً — الافراج عن الصحف السياسية المعطلة .
٢ً — الغاء الرقابة المفروضة على بعض الشخصيات السياسية ، وعلى مراسلاتهم.
٣ً — الغاء مقررات الابعاد والاقامة الجبرية الصادرة في عهد الوزارة السابقة .
٤ً — استحصال قرار من ديوان التفسير بجواز اعادة المفصولين من وظائفهم الى مصادر رزقهم، ولا سيما وقد كان من بينهم من فصل لأسباب سياسية . وكان بينهم بعض الوزراء والدبلوماسيين أضراب : نصرت الفارسي ، والامير زيد ، وطالب مشتاق ، وموفق الالوسي ، وناصر الكيلاني ، وعبد العزيز مظفر .
٥ً — استصدار ارادة ملكية باعفاء عبد الغفور البدري صاحب جريدة الاستقلال عما تبقى من مدة محكوميته بسبب ما نشره عن نزاهة الوزير مصطفى العمري في جريدته .

زيارة ولي عهد إيران للعراق

علمت وزارة الخارجية العراقية بأن محمد رضا بهلوي ، ولي عهد ايران وشاهها الحالي ، سيمر ببغداد في طريقه إلى القاهرة ليعقد قرانه على الاميرة

فوزية شقيقة الملك فاروق ، وكانت شابة بارعة في جمالها واسعة في ثقافتها ، فقررت الوزارة استقباله استقبالاً رسمياً ، وانزاله ضيفاً على الحكومة في قصر الزهور المعروف اليوم بقصر بغداد . وقد استقبلته أنا والامير عبد الاله . أنا باسم الحكومة العراقية ، وعبد الاله باسم الملك غازي ، وذلك من ا لحدود العراقية . وقد لبث في بغداد ثلاثة أيام دعاه الملك غازي في أول يوم إلى وليمة عشاء خاصة ، لم يدع إليها سوى أشخاص قلائل ، كما أقمت أنا في اليومَ الثاني مأدبة عشاء له باسم الحكومة تلتها سهرة تكريماً له .

وقد حدث حادث في أثناء تناول الطعام لا أدريّ كيف أصفه ؟ فقد كان على أطراف مائدة العشاء أربعة وعشرون مدعواً ، وكان ولي عهد ايران يشغل مقام الشرف ، وإلى يمينه السيد محمد الصدر رئيس مجلس الاعيان ، وكنت أشغل الكرسي المقابل له بصفة كوني رئيس الحكومة ، والى يميني وزير خارجية ايران ، ولما شرعنا في شرب الانخاب بحسب الاصول تناولنا أقداح الشمپانيا ، وتناول الصدر قدحاً من الماء كان أمامه ، وهذا أمر طبيعي لمثل هذا الرجل الديني ، ولكني لاحظت الضيف بعدبرهة يلتفت إلى الصدر ويتحدث إليه بالفارسية حديثاً لم أفهمه ، لكني وجدت لحية الصدر ترتجف ، والانفعال باد عليه بشدة ووضوح. فسألت وزير الخارجية الايرانية عما دار في الحديث فلم يجبني بأكثر من الكلمتين (لا شيء) ولكنه كان في وضع مرتبك ومضحك فلما فرغنا من الطعام وبدأنا نتسلل الى القاعة الكبرى ، وجدت الصدر يسبقنا الى الباب ، وعليه امارات الغضب والاستياء . فلحقت به ، وسألته عما في نفسه ، وإذا به يقــول : (ال ك . ابن ال ك) كان يوبخني لاني لم أشرب الشمپانيا على شرفه ، وكان يقول : ان أباه قد أمر أمثالي في ايران أن يحلقوا لحاهم وينزعوا عمائمهم . قلت يا سماحة السيد : هوّن غضبك ، وأرجو أن لا تكون سبباً في أحداث ازمة بين العراق وايران ، والعلاقات بينهما كما تعرفها ، ثم ودعته إلى الباب بعد أن سكنت من روعه فاستقلّ سيارته وعاد إلى داره .

وكان من المقرر أن يزور ولي عهد ايران المراقد المقدسة في كربلاء والنجف في اليوم التالي ، وكنت تلقيت من متصرف لواء كربلاء تقارير تفيد بأن الجالية الايرانية هناك تستعد استعداداً عظيماً لاستقبال الزائر الايراني ، وان الطلاب وبعض العلماء سيشتركون في هذا الاستقبال ، ويسألني المتصرف في تقاريره عما يجب أن يفعله في هذه الحالة ، فانتهزت حادثة الصدر في الليلة الماضية ، وطلبت الى مدير الشرطة العــام أن يحيط المتصرف علماً بها ، وان تتخذ كل التدابير لاشاعة ما جــرى .

وقد استفدنا من ذلك فعلاً فكان الاستقبال مشوباً بالفتور . وعلى كل ما كاد ولي عهد ايران يعتزم مغادرة العراق ، حتى تلقيت من وزير خارجيته هذه البرقية :

فخامة ناجي شوكت وزير الداخلية ورئيس مجلس الوزراء – بغداد .

بناء على أمر صاحب السمو الامبراطوري ، فاني قبل مغادرة مملكتكم الجميلة أشكر فخامتكم للحفاوة الحارة التي أبدتها لنا حكومتكم والشعب العراقي النجيب اثناء اقامة سموه الامبراطوري في العراق ، تلك الاقامة وان كانت قصيرة الا انها ترمي الى زيادة توطيد روابط الصداقة والاخوة الموجودة بين مملكتينا ورئيسيهما الجليلين .

اعلام وزير خارجية ايران

أسلحة إلى فلسطين

كان الدكتور أمين رويحة واسطة الاتصال بين قيادة الثوار الفلسطينيين وبين القوميين في العراق . وقد اتصل بي ذات يوم ، أثناء غياب نوري السعيد عن العراق ، وطلب مساعدة الثوار ببعض السلاح والعتاد والمال ، فاتفقت مع طه الهاشمي على أن تقوم مديرية الشرطة العامة بتجهيزهم ببعض البنــادق

والرشاشات ، على أن تعوض من قبل وزارة الدفاع فيما بعد ، كما سحبت ألف دينار من المخصصات السرية ودفعتها إلى الدكتور رويحة وقـد نقلت الاسلحة بسيارات الشرطة الى الحدود الاردنية وتسلمها الثوار من هناك .

قضية الكويت

كانت الكويت قضاءاً تابعاً لولاية البصرة يتولى أمرها قائمقام من أسرة آل صباح ، كلما مات قائمقام منها ورشحت العائلة أحد أفرادها لاشغـال المنصب ، فتصدر ارادة سلطانية بذلك من اسطنبول ، وقد أصبحت الكويت محمية بريطانية منذ عام ١٨٩٥ . وكان للملك غازي محطة بث لاسلكية يستعملها من قصر الزهور ، وتحيط به عصبة فيها القومي القح ، وفيهـا الجاسوس الالماني المتردي باللباس القومي ، وفيها السافل الغر ، والظاهر ان هذه الجماعات كانت تؤثر فيه وتوجهه الوجهة التي تريدها . وفي إحدى الليالي المعروفة قرر الملك احتلال الكويت ، وأصدر أوامره الى رئيس أركان الجيش بتنفيذ هذا الامر بالاحتلال . وفي الوقت نفسه اتصل بمتصرف لواء البصرة علي محمود الشيخ علي هاتفياً ، وطلب إليه أن يسند قطعات الجيش العراقي المرابطة في البصرة لاحتلال الكويت .

كنت ما أزال قائماً بوكالة رئاسة الوزارة لان نوري السعيد كان ما يزال في لندن ، وفي صبيحة اليوم الثاني من الايعاز ، طلبت للحضور في البلاط الملكي فلما حضرت ، وجدت في غرفة رئيس الديوان رشيد عالي كلاً من وزير الدفاع طه الهاشمي ، ووكيل رئيس أركان الجيش ، فبادرني طه بالكلام قائلاً : ان الملك اتصل برئيس أركان الجيش وأمره أن يحتل الكويت ، كما كما طلب الى متصرف البصرة تيسير هذا الاحتلال . وأضاف طه الى كلامه هذا : ولكننا لم ننفذ الامر لعلمنا انه صدر في الامسيات المعروفة ، وعليك الآن أن تتدارك الامر وتعالجه .

وصل الملك الى بلاطه بعد الساعة العاشرة – على عادته – فدخلت عليه بعد الاستئذان الاصولي، فاستقبلني بأدبه المعهود ثم سألني ماذا فعلتم لاحتلال الكويت ؟ قلت له انك لم تكلمني يا سيدي في هذا الموضوع ، وانما كلمت رئيس أركان الجيش رأساً ، كما اتصلت بمتصرف البصرة هاتفياً وجلالتك تعلم ان الملك مصون غير مسؤول ، ولا سيّما في مثل هذه الامور الخطيرة ، ورئيس الوزراء ما يزال في لندن من أجل قضية فلسطين، وأنا بغيابه لا أستطيع أن أقدم على مثل هذا الاجراء الخطر والخطير لأن المسؤول الاصلي غائب فان كنت مصرّاً على تنفيذ ما أمرت به ، فاني سأبرق الى لندن حالاً ليعود الى بغداد فوراً ولكن من واجبي أن ألفت نظر جلالتك الى نقطتين هامتين في هذا الموضوع : أولهما انه ليس من المصلحة أن يستدعى نوري من لندن لانه قائم بمهمة خطيرة ، والثانية ان في الامكان احتلال الكويت خلال ٢٤ ساعة . ولكن هل تعتقد جلالتك ان كلاً من بريطانيا ، وايران ، والسعودية ، سيقفون مكتوفي الايدي ويرحبون بهذا العمل الجسيم ؟ انهم سينقمون علينا أشد النقمة ويقومون باجراءات لا قبل لنا عليها فهل جلالتك مستعد لمحاربة ثلاثة دول في آن واحد ؟ لم تكن هناك ضرورة لكلام أطول فقد قال جلالته قولاً وجيزاً: طيب لننتظر عودة نوري ولا حاجة للاستعجال . فعدت الى غرفة رئيس الديوان وقصصت على الموجودين ما حدث فارتاح الجميع وانتهت القضية بسلام والحمد لله .

حلّ مجلس النواب

كانت المشكلات التي صادفتها في فاتح عام ١٩٣٩ كثيرة ومختلفة ، وكنت لا أكاد أخرج من واحدة سالماً ، إلاّ لأدخل في أخرى، كانت الاكثرية في مجلس النواب القائم تؤيد وزارة المدفعي المستقيلة تأييداً مطلقاً، لأنها هي التي أجرت انتخاباته ، وقد تأجل اجتماعه مرتين : مرة بقرار من الوزارة السابقة،

وأخرى من قبل الوزارة القائمة ، وما كادت مدة التأجيل الثانية لتنتهي وتعقد أول جلسة ، حتى تقدم النائب داود السعدي ــ الذي كان أحد المبعدين ــ بتقرير يتهم الوزارة المستقيلة بأنها خالفت أحكام القانون الأساسي ، باستصدارها مرسوم منع الدعايات المضرة ، وتطبيق مواد الابعاد بحق رئيس وزراء سابق ، وزمرة من رجال القانون ، وكبار موظفي الدولة ، ومعاملتهم معاملة تتنافى والعدالة التي كفلها الدستور للعراقيين كافة . وقد جرت مناقشة حادة وعنيفة بين مؤيدي التقرير ومعارضيه ، أي بين خصوم الوزارة المستقيلة ومؤيديها ، وحمل ابراهيم كمال وزير المالية السابق حملة قاسية على صاحب التقرير ، وعلى الاشخاص الذين أبعدوا أيام حكمه ، ولم يكتف بذلك حسب ، فقد تعرض بالوزارة القائمة دون أي سبب أو مبرر . وقد انتهت الجلسة برفض تقرير السعدي . وقبل أن تعقد الجلسة المقبلة ، علمت الوزارة بصورة أكيدة ان جماعة المدفعي سيجرون مناقشة جديدة حادة تضطر الوزارة الى طلب الثقة فيحجبها الانصار المذكورون ، وتنتهي المهزلة بسقوط الوزارة ، وهو ما كانوا يتوقعونه فما العمل ؟

كان رئيس الوزراء غائباً في لندن فهل أبرق إليه ليعود الى بغداد فيعالج الوضع بنفسه ؟ أم أتحمل المسؤولية بنفسي فأقوم بعمل حاسم اعتقد بصحته ؟ ولما كان نوري السعيد قد خولني البت في أهم الامور عند غيابه ، استشرت الوزيرين : طه الهاشمي ورستم حيدر في أمر حل المجلس القائم ، والشروع في انتخاب مجلس جديد ، فوافقا على ذلك . وعليه التمست من الملك غازي أن يوافق الحكومة على طلب الحل اذا ما تقدمت به فلم يبد أية معارضة ــ على عادته معي ــ فهيأت الارادة الملكية بالنص الآتي : ــ

الرقم ٩١

لما كانت الاصول الدستورية تقضي بأن يسود التآزر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ولما كانت الظروف التي تجتازها البلاد ، في الوقت الحاضر ،

تتطلب أعمالاً اصلاحية هامة ، تستدعي وجود تآزر وثيق بين السلطتين ، مما يمكّن الوزارة القيام بها ، ولما كانت الوزارة غير شاعرة بهذا التآزر بينها وبين المجلس النيابي الحاضر ، فقد : أصدرت ارادتي الملكية بعد الاطلاع على المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء ، وعرضه وكيل رئيس الوزراء ، بحل مجلس النواب ، والبدء بانتخاب مجلس جديد . على وكيل رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الثاني من شهر محرم سنة ١٣٥٨ هـ واليوم الثاني والعشرين من شهر شباط سنة ١٩٣٩ م .

غـــازي

وكيل رئيس الوزراء ناجي شوكت

لقد استند الحل الى أسباب واضحة لا لف ولا دوران فيها ، كما كانت الارادات السابقة تصدر بالحل ، وكان عليّ أن أقوم بعمل آخر ما كنت أود أن أركن إليه في الاحوال الاعتيادية . كان رئيس مجلس النواب مولود مخلص وكنت أحبه وأحترمه، لأنه كان قائداً للفرقة الأولى في الجيش النظامي العربي، أيام الثورة العربية الكبرى ، وكنت مرافقاً له فكان يعاملني معاملة طيبة فكان عليّ الآن أن أخبره بقضية حل المجلس النيابي قبل أن أفاجأه بالارادة ولكن ، كانت هناك ضرورة تحول ذلك ، وعلى هذا فما كادت جلسة ٢٣ شباط ١٩٣٩ تعقد ، حتى كانت الشرفات اكتظت بالاعيان والمستمعين الذين حضروا الجلسة، خصيصاً لسماع المناقشة الحادة المتوقع جريانها ، ولكن كانت الدهشة على أشدها حين أخرجت الارادة الملكية الصادرة بحل المجلس وتلوتها على المستمعين، فقد نزلت على رؤوس المستمعين نزول الصاعقة ، واضطر الاعيان والنواب والمستمعون الى التسلل وعلى رأسهم جميل المدفعي دون أن ينبسوا ببنت شفة من شدة دهشتهم ، وخلافاً لما كانوا يتوقعون من حمي الوطيس والاحراج

كانت الارادة الملكية في جيبي فذهبت بها الى غرفة الرئاسة وصافحت الرئيس مولوداً ، وجلست بالقرب منه ، وكانت الغرفة مكتظة بالنواب ، وبمن جاء للاستماع ، وكان الجميع ينتظرون ضرب الجرس بفارغ الصبر ليأخذوا مقاعدهم ، وكنت متردداً بين اطلاع الرئيس على فكرة الحل وعدمه وإذا بالجرس يدق واتخذ النواب والمستمعون مقاعدهم فما كاد الرئيس يعلن ان (النصاب حاصل ، فتحت الجلسة) حتى استأذنت بالكلام فلما سمح به لي فاجأت القوم* بتلاوة الارادة الملكية واذا بهم يتفرقون . فلما خلت القاعة وهمّ الرئيس بالخروج ، ذهبت إليه ورجوته أن يعذرني عن عدم اخباري إياه بفكرة الحل سلفاً ، وأضفت إلى ذلك اني كنت أخشى أن تتكرر مأساة العهديين يوم ألفت وزارتي في تشرين الثاني ١٩٣٢ واستحصلت ارادة ملكية بحل مجلس النواب القائم ، والشروع في انتخاب مجلس جديد ، فقد أضرب نواب حزب العهد عن حضور الجلسة لسماع ارادة الحل ، ولكن الارادة تليت فعلاً وانتهى الامر بسلام .

مقابلة هامة للسفير البريطاني

طلب السر بازل نيوتن سفير بريطانية في العراق مقابلتي بواسطة وزارة الخارجية بحسب الاصول ، فاستقبلته بديوان رئاسة الوزراء ومعه الكابتن هولت ، الذي كان يحسن التحدث باللغة العربية كأحد أبنائها . وكنت أقابله - أي السفير - لأول مرة فكان منظره جامداً لا ينم عن رقة ، وكان يتحدث بصوت خافت ، وينظر الى أمامه كأن يقرأ شيئاً مكتوباً . بدأ كلامه معتذراً لأنه مضطر لازعاجي بهذه المقابلة ، ولان لديه عدة مواد يريد عرضها علي ، وجلب نظر الحكومة العراقية اليها ثم أخذ يعدد :

١ - محطة اذاعة قصر الزهور الخاصة ، والتي تهاجم بريطانية في كل يوم ، وتحرض الكويتيين على الثورة ضد أمرائهم .

٢ ـ نشاط المفوضية الالمانية وجواسيس الالمان يبث العداء بين أفراد الشعب العراقي ضد بريطانية .

٣ ـ اعتزام الملك غازي احتلال الكويت .

٤ ـ ارسال أسلحة وأموال الى الثوار في فلسطين بسيارات الشرطة الحكومية .

٥ ـ مهاجمة الصحف العراقية للحكومة البريطانية بدون هوادة .

فكان جوابي على الفقرة الاولى : اني لا أستطيع التدخل في أمور الملك الشخصية لاني أقوم بوكالة رئاسة الوزراء ، فان عاد الرئيس من لندن ففي الامكان بحث الموضوع معه . وعلى الثانية : فانك تهول الامر كثيراً فكما ان للانكليز جواسيس في هذه البلاد ، فمن المحتمل أن يكون للألمان جواسيسهم ولا شك ان الحكومة العراقية تعرف واجباتها في مثل هذه الامور . وعن الفقرة الثالثة : قلت اني مطمئن الى ان شيئاً من ذلك لن يقع . وعن الرابعة : قلت انه لا يمكن لأية حكومة عربية ترى أبناءها يقتلون على أيدي الصهاينة ظلماً وعدواناً ، وتسلب أراضيهم جوراً وقسراً وذلك على مرأى من الحكومة البريطانية المنتدبة على فلسطين ، ثم تمنع مواطنيها عن مد يد المساعدة لاخوانهم سواء كانت هذه المساعدة بشكل أسلحة أو بشكل أموال . وأما عن الفقرة الخامسة الخاصة بمهاجمة الصحف العراقية للحكومة البريطانية : فقد تساءلت هل في امكان الحكومة أن تكم أصوات الصحف لمجرد انها تدافع عن فلسطين وشعبها المظلوم لانها يبعث بوثيقة الى الدكتور وايزمن ؟

كان السفير يصغي الى أجوبتي ، وآثار عدم الرضى ظاهرة على وجهه ، ولم يستطع أن يجيبني بأكثر من قوله انه كسفير لحكومته يتقدم بهذا الاحتجاج ، وانه ينتظر عودة نوري السعيد ليبحث معه الامر بصورة أوسع . ثم نهض فودعته ولم أره ثانية إلا مرة واحدة وكان ذلك في تشييع جنازة الملك غازي . فقد كان يخشى عليه وعلى جماعته أثناء ذلك التشييع فدبرت أمر تسلله الى السفارة

عن طريق الكاظمية ، وتحت الحراسة دون أن يمس بسوء فقد كان الرأي العام هائجاً ومعتقداً بأن موت غازي من صنع الانكليز ولم يكن طبيعياً .

عودة إلى بحث الإقطاع

بحثت موضوع تأسيس الاقطاع في العراق في موضع آخر من هـــذه الذكريات ، وشرحت كيفية استيلاء رؤساء القبائل وبعض الشخصيات في بغداد على عشرات الالوف من الدونمات من الاراضي الاميرية . ولاضرب مثلاً بسيطاً على ذلك . فان لي صديقاً كانت له صداقة أيضاً مع وزير المالية رستم حيدر ، وقد منح هذا الصديق لأول مرة ٥٠٠ دونم من الاراضي الاميرية بغية زرعها واستغلالها ، ولكن سرعان ما طفرت هذه المساحة الى أكثر من خمسة آلاف دونم . وكان رستم الوزير – بصفة كونه خبير مالي واقتصادي – يرى في هذا التملك خدمة للخزينة ، حيث يوفر لها الضرائب ، وفي الوقت نفسه حماية لرؤوس المال ورؤساء القبائل حيث ينصبون المكائن في الاراضي التي تمنحها لهم وزارة المالية ، بعد موافقة وزارة الداخلية لاستغلالها ومساعدة الحكومة لهم يعني تشغيل الفلاح كأجير أي انه كان يرى ان رأس المال هو الاصل ، وان العمل تابع له .

فلما تسلمت وزارة الداخلية ووقفت على هذا الاسلوب من (الفرهود) بحثت الموضوع مع رئيس الوزراء نوري السعيد ، واقترحت عليه اصدار تشريع يحتم أن لا يمتلك أحد في العراق أكثر من خمسة آلاف مشارة فقط من الاراضي الزراعية . أما الذين يملكون أكثر من هذا المقدار فتصادر الحكومة هذه الزيادة ، وتوزعها على المستحقين من الفلاحين الذين يقيمون في الاراضي ذاتها . ولكن نوري لم يستحسن هذا الاقتراح ، وحجته على ذلك ان الرؤساء الذين يملكون مساحات شاسعة سيموتون فتوزع أراضيهم على ورثتهم فتتفتت الملكية الكبيرة بالتدريج دون ضجيج ولا تذمر فتأمل من هذا المنطق الغريب .

عاد نوري السعيد الى بغداد في الثامن والعشرين من شباط ١٩٣٩ على الرغم من البرقية التي بعثت بها اليه باسم مجلس الوزراء بأن كل شيء على ما يرام ، ولا يوجد في الوطن ما يحتم عليه العودة بالسرعة . ولكن الظاهر ان تعيين رشيد عالي رئيساً للديوان الملكي ، ثم حل مجلس النواب القائم ، وقضايا اذاعة قصر الزهور وتحرشها بالكويت ، هيجت أفكاره فحملته على هذه العودة ، ولا يبعد أن يكون السفير البريطاني قد استعجله لذلك ، بعد البرودة التي شهدها أثناء مقابلته لي . وعلى كل فما كاد نوري يستقر في بغداد بعد عودته اليها حتى بدأت المشكلات تظهر الواحدة تلو الاخرى خلافاً لما كنا اتفقنا عليه من قبل، وكأن التجارب القاسية التي مرت فينا لم تفدنا عبرة ، وان الاحقاد كانت تأكل القلوب . ولنقرأ ما يلي بدقة وتأمل :ـ

● المؤامرة المزعومة :

يظهر انه لما عاد نوري السعيد الى العراق ، كان مصمماً على الانتقام من خصومه والبطش بهم ، وعلى إبعاد أي شخص تشم منه رائحة المعارضة لسياسته في المستقبل . فبدأ بخصمه الألد ، حكمت سليمان ، الذي دبّر مع بكر صدقي انقلاب ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ م ، وهو الانقلاب الذي أطاح بوزارة الهاشمي ، وتسبب في مقتل صهره جعفر العسكري وزير الدفاع في تلك الـــوزارة .

ان حكمت سليمان وان كان قريبي من بعد ، ولكني لم أشعر بأي تعاطف معه . وقد ازددت ابتعاداً عنه بعد تورطه في الانقلاب المذكور أعلاه . وكان على حكمت هذا أن يبتعد عن العراق بعد عودة نوري السعيد الى بغداد واستئثاره بالحكم ، ولكنه فضل البقاء نتيجة لنصيحة نقلها إليه صباح بن نوري السعيد عن لسان والده شفوياً مآلها : ان لا حيف عليه إذا بقي في العراق ولا خطر . وهكذا اطمأن حكمت الى هذه الرسالة فهل بقي ليفكر بتدبير انقلاب جديد ضد نـــوري ؟

ترى النظريات الحقوقية ان للجريمة أربعة أدوار هي :
أولاً – التصوّر .
ثانياً – التصميم .
ثالثاً – الشروع .
رابعاً – النتائج .

ولقد دققت القرار الذي أصدره المجلس العرفي العسكري بادانة حكمت سليمان ، والحكم عليه بالاعدام ، فاتضح لي منه ومن التحقيقات التي أجرتها (مديرية التحقيقات الجنائية) ان القناعة بعيدة عن الحقيقة . فليست هنالك مؤامرة مدبرة ، وليس لحكمت سليمان دخل في مثل هذه المؤامرة المزعومة ، وليس هناك أي تصور أو رغبة في القيام بأي انقلاب ضد حكومة نوري السعيد لا من قريب ولا من بعيد .

لما كان نوري في لندن ، أخبرني مدير الشرطة العام ان لديه أخباراً لا يوثق بها عن محاولة يقوم بها بعض الضباط لتعكير صفو الامن . فلما اجتمعت برشيد عالي وذكرت له ما سمعته من مدير الشرطة العام ، قال لي انه استخبر شيئاً من هذا القبيل أيضاً . فلما فاتحت طه الهاشمي في الموضوع ، بصفة كونه وزير الدفاع ، نفى ذلك نفياً قاطعاً قائلاً : ان كلما في الامر هو ان ضابطين أو ثلاثة ضباط من ذوي الرتب الصغيرة يتحدثون فيما بينهم ولكني مطمئن الى عدم وجود شيء ملموس يعتمد عليه . فلما عاد نوري السعيد الى بغداد ، تلفن إليّ طه قائلاً : ان نوري عندي ويرجو حضورك لأمر هام فلما حضرت ، وجدت رشيداً قد سبقني الى دار طه ، واذا بنوري يقول : ان بعض الضباط دبروا مؤامرة للقيام بانقلاب ضد الحكومة ، وانه تمّ القبض عليهم ، ولا بد من اعلان الادارة العرفية في منطقة معسكر الرشيد لتسريع محاكمتهم . فقلت لطه : انك قبل أيام ذكرت ان القضية ليست بذي بال ، وان الامر لا يتعدى الضابطين أو الثلاثة ضباط ، فما عسى عما بدا ؟ أجاب :

ان لدينا الآن معلومات أوسع من ذي قبل ، وانه لهذا السبب اصبح اعلان الادارة العرفية أمراً ضرورياً . فماذا عليّ ان أعمل الآن ؟ هل أخالف ولدي ريبة في صحة ما يتحدثون به ؟ ولو تأكد فيما بعد ان الامر الذي يزعمونه كان صحيحاً فماذا ستكون النتيجة ؟ فكرت في الامر ملياً فوافقت على مـا يريدون ، وأنا أقول في نفسي لنرى ما سيكون .

بدأت الاحداث تتكشف . أعلنت الاحكام العرفية وشملت بغداد ، فأصبحت قوات الامن والشرطة تحت أمرة الجيش ، وعين عزيزيا ملكي رئيساً للديوان العرفي ، والمقدمان سعيد يحيى ، ومحمود حلمي عضوين عسكريين في الديوان المذكور ، كما عين الحاكمان عبد العزيز الخياط ومعروف جياووك عضوين عدليين فيه .

كنت أقيم في دار أخي الدكتور صائب شوكت الواقعة في شارع أبي نواس ، قبل أن أنتقل الى داري التي كانت تحت التعمير . وفي الساعة التاسعة مساء من اليوم الذي أعلنت فيه الاحكام العرفية ، جاءني الخادم ليخبرني ان وزير الدفاع طه الهاشمي على الباب ويريد مقابلتي . وجدت طه في وضع من يحمل أخباراً سيئة وقال : يؤسفني أن أخبرك بأن المجلس العرفي العسكري أصدر قراراً بتوقيف حكمت سليمان لأن التحقيقات التي قامت بها السلطات العسكرية أسفرت عن اكتشاف علاقة له بالمؤامرة التي أعلنت الاحكام العرفية بسببها . جاءني طه بهذا الخبر بصفة كوني وزيراً للداخلية . فكرت في الاخبار قليلاً وفيما يجب عليّ أن أقوم به . هل استقيل من منصبي فوراً وأطلب الى طه أن يخبر نوري بذلك ؟ أو أصمد قليلاً لأرى ما وراء هذه المهزلة ؟ هل أستقيل أو أصمد لبعض الوقت لاقف سداً منيعاً يحول دون الطغيان وتفاقم الخطر ؟ قررت الصمود ، وطلبت الى طه أن يضمن حياة حكمت سليمان ، ما دام موقـوفاً في معسكر الرشيد ، وضمان حياته حتى وان أصدر المجلس العرفي قراراً بادانته والحكم باعدامه . تأمل طه في طلبي ووعدني وعد شرف

بذلك ، ثم غادر الدار بعد أن صرت أشك حتى في نزاهة المجلس العرفي ، وقد علمت في اليوم التالي أن توقيف حكمت في الليلة الماضية جرى بصورة تأباها اللياقة . فقد كان مدعواً على العشاء في دار جمال بابان ، مع جملة من الاصحاب ، فاستل من بين المدعوين دون أن تراعى حرمة لصاحب الضيافة .

ومنذ يوم توقيف حكمت حتى تاريخ صدور الحكم بحقه ، أجريت تحقيقات خاصة وسرية جداً ، وذلك بواسطة مدير الشرطة العام ، فتأكد لدي بأن كتاب اسماعيل توحلة ، الموجه الى حكمت سليمان ، والذي كان أهم دليل استند اليه المجلس العرفي العسكري في اصداره قرار الادانة ، والذي قيل انه وجد في دار زوجة الجندي الذي أوقف بالقرب من دار نوري السعيد ومعه المسدس بقصد اغتيال نوري ، ان هذا الكتاب كان مدسوساً من قبل الشرطة العسكرية التي كبست دار الجندي المذكور وصادرت الكتاب منه ، وان المسدس الذي وجد بحوزة الجندي المزعوم لقتل نوري كان هذا المسدس يعود الى أحد الضباط المنسوبين لنوري السعيد . هذا هو الكتاب الذي استند اليه المجلس العسكري في اصدار قرار الموت بحق حكمت وجماعة آخرين ، وهذا هو المسدس الذي زعم ان الجندي كلف باستعماله في قتل نوري السعيد فعلى العدالة ألف سلام .

اجتمعت هيأة الوزارة في دار نوري السعيد في الوزيرية يوم الجمعة الموافق ١٧ آذار ١٩٣٩ وحضر اجتماعها رئيس الديوان الملكي رشيد عالي ، وكان اسماعيل نامق قائداً للقوات العسكرية قد حضر قبلنا ومعه قرار المجلس العرفي ، فوزعت نسخه علينا ، نحن الوزراء ، وطلب نوري الى الحاضرين ابداء آرائهم ، فقال محمود صبحي الدفتري وزير العدلية ، انه يرى في القرار نواقص أصولية ، وفي التحقيق ضعف كبير ، فايدت محموداً فيما قاله من الوجهة الحقوقية ، وأضفت إلى هذا التأييد بأني بصفة كوني وزيراً للداخلية أرى ان تنفيذ هذه الاحكام ستسبب احداثاً واضطرابات لا يعلم أحد مداها وستكون سابقة سيئة

ثم قلت : ان الوزارة السابقة استهلّت عهدها بابعاد رئيس وزراء سابق الى عنه ، استناداً الى مرسوم لا فرق بينه وبين نظام دعاوي العشائر الذي سنه البريطانيون المحتلون ، ونحن الآن اذا أيدنا هذه الاحكام ووافقنا على تنفيذها فسنكون قد فتحنا باباً لقتل خصومنا بعضهم بعضاً ، فأنا لا أوافق على ذلك كله ثم خرجت من الغرفة وتركت الوزراء يتناقشون فيما بينهم ، فوجدت اسماعيل نامق في الحديقة ينتظر النتيجة ، فقضيت معه بعض الوقت متمشياً . وبعد أقل من نصف ساعة خرج نوري السعيد وأخذني إلى غرفة أخرى وبادرني بالقول : ان الاخوان وافقوا على تبديل عقوبة الاعدام الصادرة بحق حكمت سليمان إلى السجن ، ويرجون موافقتك على تنفيذها في الآخرين . فقلت له : ان الدلائل ضعيفة بحق الجميع ، وان قصدك الانتقام من خصومك بطرق مشروعة ملتوية ، ولهذا لا أوافق على شيء من ذلك . فقال ولم ذلك ألم يكن اسماعيل توحلة قاتلاً لجعفر العسكري ؟ ألا يستحق هذا الرجل الشنق ؟ أجبته لماذا لا تطلب من المجلس العرفي محاكمة ابن توحلة عن جريمة قتله جعفراً ؟

حاول نوري أن يقنعني بطرقه المعروفة ، ووعوده المعسولة ، فلم يجد مني إلاّ الاصرار على الرأي ، والتهديد بالاستقالة ، فلم يرَ مناصاً من تخفيف أحكام الاعدام إلى السجن خشية الفضيحة ولكن بقي قرار اعدام حلمي عبد الكريم على حاله ، وكنت واثقاً بأن هذا الحكم لن ينفذ ، لوجود قرابة بعيدة بين حلمي المذكور ونوري ، وقد صدق الحدس . فبعد بضعة أيام كلمني نوري السعيد هاتفياً — كل الجماعة خلصوا — وأنا باثباتي هذه الحقيقة لا أريد أن أمنّ على أحد وأقول أنا الذي خلصت حكمت من حكم الموت ، فان عدة جهات اشتغلت في هذه القضية كما لا أستطيع أن أنكر أن قد كان للسلطات البريطانية يداً في هذا الخلاص .

بعد أن فرغنا من مهزلة الاحكام العرفية ، والقرارات الصادرة من قبل المجلس العرفي العسكري ، عدت الى داري فوجدت في انتظاري كلاً من :

جميل المدفعي ، وعلي جودت ، ومحمد رضا الشبيبي ، وابراهيم كمال ، فبادرني المدفعي متسائلاً : ماذا سيكون مصير قريبك ؟ أجبته : ليس قريبي حسب بل الجميع أنقذوا من حبل المشنقة . ثم التفت الى ابراهيم كمال وقلت له : وقريبك أيضاً ، وأعني بقريبه اسماعيل توحلة .

هذه صفحة من صفحات التاريخ لنطوها على علاتها ، بما فيها من غث وسمين . ولكن الذي يوجب الدهشة والاستغراب أن يصبح حكمت سليمان ونوري السعيد صديقين حميمين ، يتبادلان السهرات ومآدب العشاء ، وتقام الولائم على شرف نوري في قصر من كان عنقه إلى المشنقة أقرب من حبل الوريد .

بعد مرور نحو عامين على صدور الاحكام العرفية – موضوعة البحث – وابان الازمة التي اشتدت بين الوصي عبد الاله والوزارة ، واضطراري للاستقالة ، على نحو ما أشرحه من بعد ، تسلمت رسالة من حلمي عبد الكريم بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٩٤١ (أي قبل استقالتي بيومين) فلم أتمكن من القيام بشيء ما ، لأني تخليت عن المسؤولية . وقد وجدت من المفيد الآن أن أثبت نص هذه الرسالة فيما يلي ، وعلى من يريد الوقوف على تفاصيل هذه الحادثة ، وآراء المشتغلين بها أن يراجع ماكتبه الاستاذ الحسني من ص ٦٣ –٧٠ من الجزء الخامس من كتابه – تاريخ الوزارات العراقية – ليستنتج ما اذا كانت المؤامرة كانت حقيقة أم هي من نسج الخيال ؟ وقد أريد بتدبيرها الانتقام من الخصوم ؟ أما رسالة حلمي عبد الكريم فهذا نصها :

فخامة ناجي بك شوكت

أتقدم إليكم بما يريدني أن أقدمه فخامة المدفعي في العريضة رقم (١) من الاسباب التي يأمل ان تنتهي بفك سجننا كلنا ، وأتقدم كذلك في العريضة رقم (٢) ما أنا رأيته حقاً ان أتقدم به ان كان هناك ظروف جيدة للافراج .

فهل لي أن التمسكم بأن تسدوا للانسانية المعذبة في شخصي نصيحة أبوية تقولوها لولدي الذي سأرسله إليكم عما ترونه بثاقب رأيكم هو الاصح أيها المحتــــرم .

٢٣ – ١ – ١٩٤١ سجن البصرة : حلمي عبد الكريم

فخامة رئيس الوزراء :

ليس ما أقدمه لفخامتكم اليوم بأول اعتراف خطي حاولت به دفع ما لحق ببعض الابرياء من ضرّ الاحكام العرفية التي أبت إلا أن تلبسهم بتهمة التآمر على سلامة الدولة ظلماً وبهتاناً ، مخالفة في ذلك أسس العــدل الاجتماعي والقانوني ، متحدية للدستور ، ولشعائر المملكة الديمقراطية التي هي أساس العدل في الحكم الصالح ، منتهزة فرصة اتهامي بما دعوه أفكاً (بمؤامرة لقلب الحكم) للبطش بأناس لم يكن لي معهم أدنى سابقة صلة لتبرير الاتهام والحكم. لقد دفعني شرف واجباتي المدنية والدينية والاخلاقية والانسانية بالاعتراف أمام المجلس العرفي نفسه ، وفي عرائض قدمت الى فخامة رئيس الوزراء آنئذ ، بأنه لم يكن ثمة صلة بيني وبين فخامة حكمت سليمان ، والسيد يونس عباوي ، والرئيس الأول علي غالب ، والرئيسان اسماعيل عباوي ، وجواد حسين المتقاعدين . ولكنهم أهملوا هذا الاعتراف الذي يكون بحد ذاته سبباً من أقوى الاسباب لكي تنظر مؤسسات العدل العادلة في أمر هؤلاء السادة المظلومين . وعلى أقل تقدير أن يكون اعترافي سبباً للشك في صحة الادعاء في اتهام بعض مواطني الدولة في ظروف اذا كانت منفعة الصالح العام تقضي بالسكوت عنها آنئذ ، فهذه المصلحة ذاتها تقضي اليوم ، وبعد مضي سنتين على سجنهم ، بالقيام في تحقيق يميط اللثام عن كل باطل ليس من شرف الدولة القضائي السكوت عنه . فان من احدى الكبائر في العدل سجن مواطنين أبرياء وعلى الاخص الصورة التي جرت بموجبها محاكمتنا الغير الاصولية والجائرة .

انها يا سيدي الرئيس سابقة غريبة في الحكم الديمقراطي ، بقدر كونها

حزينة ومؤلمة . أما خطرها على حرية الشعب فبالغة حداً كبيراً يجدر بفخامتكم ان تعطوا بفضل نبراس علمكم بالقانون حداً لأمثال هذه الفواجع بتشجيعكم السلطة القضائية لتدافع عن العدل بقوة ، ولتأخذ بيده باستقلال مطلق . ففي الفاجعة العدلية استعملت السلطة الحكومية المقدسة لاغراض شخصية بحتة ، فجارت وظلمت الابرياء بدون أن تتصدى لها السلطات الاخرى .

يا صاحب الفخامة ترون مما تقدم بأنني أحاول أن أرضي هذه النفس المعذبة لارضاء بارئها ومصوّرها لانني قد أكون السبب المباشر لان يظلم هؤلاء السادة الماري الذكر بالواسطة المزيفة . فهناك في ظاهر الحال مؤامرة للايقاع بهم حيث كان ما أرادت السلطة التنفيذية لهم فصورت اخلاصي وخدمتي التي قمت بها مع سمو الامير الوصي المعظم لانقاذ عرش المرحوم غازي الاول وحياته كما علمتم فخامتكم من رواية التآمر على سلامة الدولة فحشرت فيها معي اخواناً أبرياء لم يكن لي مع الكثير منهم معرفة أو صداقة .

وان جل ما أرجوه منكم ومن الله هو أن تنصفوا حقوق الابرياء وتظهروا العدل فهو خير للمملكة وأبقى .

يا فخامة الرئيس : هذه السنة الثانية التي تكاد تمر على سجن الابرياء فحاشى أن يسكت من كان مثلكم على الباطل أو يقعد عن إحقاق الحق . فقد كنتم للقانون ذخراً في العراق فكونوا بعونه تعالى ملاذاً للعدل الديمقراطي في هذه المملكة الناشئة وتفضلوا بقبول فائق التحيات ومزيد الاحترام .

مقتل الملك غازي

بينما كنت مستغرقاً في نومي بعد منتصف اليوم الرابع من نيسان ١٩٣٩ ، أيقظتني رفيقتي قائلة : ان أحد مفوضي شرطة العلوية يود مقابلتي لأمر هام . فلما قابلته قال : ان المخفر تلقى اشارة من قصر الزهور لننقل إليكم رغبتهم في ضرورة الاتصال بهم ، لأنهم طلبوكم على التلفون مراراً ولم يرد عليهم

أحد . فاتصلت بالقصر وإذا بأحد المرافقين يقول : ان سيارة الملك غازي قد تدهورت وأصيب الملك بجرح بليغ ، وان الوزراء كلهم في القصر وينتظرون حضوركم . فاستقليت السيارة في الحال وتوجهت إلى قصر الزهور توا ، وإذا بي أجد الوزراء مجتمعين ومعهم السيد محمد الصدر رئيس مجلس الاعيان ، ورشيد عالي رئيس الديوان . وكان الاطباء قد أتموا فحوصهم ، وانتهوا من اعداد تقريرهم الطبي . فقصدت الغرفة التي سجي فيها الملك ، الذي كان قد قضى نحبه ، وانتهى أمره فقال لي نوري . يجب أن نصادق على التقرير ونعد بيان النعي . فقلت لنوري ولبقية الزملاء ان الامر خطير ومهم جداً ، وان رئيس الاعيان ورئيس الديوان قد حضرا فلماذا لا يدعى رئيس مجلس النواب أيضاً للحضور مع رؤساء الوزارات السابقين ، فيطلع الرؤساء على الحادث المفجع ، ويشهدوا مع الوزراء على التقرير الطبي ثم يذاع بلاغ النعي الرسمي ؟ رد علي وزير المالية رستم حيدر قائلاً : ألا تعلم ان مولود مخلص ثمل الآن ولا يعي شيئاً وسوف لن نجني من حضوره غير الضجيج ؛ ؟

كان نوري السعيد مالكاً أعصابه ، ولكن علائم التوتر بادية عليه ، كما كانت علائم الارتياح بادية على وجه رشيد عالي ، وطه الهاشمي ، ورستم حيدر وقد رفض الجميع اقتراحي بوجوب دعوة مولود مخلص ورؤساء الوزراء السابقين .

منذ اللحظة التي تلقيت فيها نبأ الهاتف عن انقلاب سيارة الملك ، أخذت الوساوس تساورني فجاء كلام حيدر ، وارتياح السادة يزيد في شكوكي . ولكني — وقد أصبحت وحيداً بينهم — قررت المضي معهم حتى أكتشف الاسرار التي تحيط بالموقف ، فتقرر الاستماع الى افادات عبد الاله وأخته زوجة الملك . قالت الزوجة بأن من عادة بعلها أن يذهب في كل مساء الى قصر الحارثية فيبقى فيه حتى منتصف الليل ثم يعود لينام في الحال ، وفي هذه الليلة المشؤومة عاد مبكراً على خلاف عادته ، فما كاد يشرع في خلع ألبسته حتى

رن جرس التلفون ، وبعد مكالمة قصيرة عاد فلبس ثيابه ليتوجه بسيارته إلى الحارثية قائلاً : ان الشخص الذي كان ينتظره قد حضر الآن ، وبعد برهة قصيرة جيء به صريعاً يقولون : ان سيارته اصطدمت بالعمود الكهربائي فأصيب بجرح بليغ في رأسه . وكانت افادة عبد الاله مطابقة لافادة أخته ، فاتخذ المجلس على الاثر المقررات الاصولية : كالموافقة على اصدار البيان الرسمي بالنعي ، وتسمية فيصل ولي العهد ملكاً على العراق ، وكيفية القيام بمراسيم التشييع والدفن . ولكن تكوّن عندي شعور خفي بأن الوفاة لم تكن طبيعية ، وان الشعب سيكون لديه نفس الشعور . ولأجل أن لا يحدث ما يخل بالسكينة والامن العام ، استصوبت نقل الجثمان في غسق الليل الى البلاط الملكي ليجري التشييع منه إلى المقبرة الملكية القريبة منه ، فلم يرَ الحاضرون مناصاً من إقراري على ذلك . وبعد ان انفض الاجتماع وعاد الوزراء إلى بيوتهم ، ذهبت مع طلوع الفجر إلى موقع الحادثة لمشاهدته بنفسي ، فرأيت السيارة مقلوبة ، بعد ان تدحرجت عند مرورها فوق القنطرة ، وان عمود الكهرباء منقض عليها ، وآثار الدماء ما تزال عالقة به ، مما يعني ان الحادث طبيعي ، ون الملك بعد أن استمع الى النداء الهاتفي ينقل اليه نبأ حضور الشخص الذي كان يريد الانفراد به فتأخر حضوره ، واعترته حالة من الهيجان النفسي والتوتر الجنسي، وكان هذا الشخص شاباً يافعاً جميلاً ، وقد تعرف عليه حديثاً ، والمعروف عن غازي انه كان مولعاً بالصبيان وقضاء الليالي الحمراء معهم ، وقد دفعه الهيجان والتوتر الجنسي الى أن يقود سيارته بسرعة جنونية ، فلما وصل القنطرة بهره الضوء الكهربائي ، مما أدى الى ضعف في الرؤيا ، فكانت النتيجة المؤلمة، ولكن الذي أخاله أن تأخر الشاب عن الحضور في الموعد كان مدبراً ، وان النداء الهاتفي المفاجيء كان مفتعلاً ، وان يداً خفية لعبت بالسيارة خلال الفترة التي كان غازي قد استعد لنزع ثيابه ثم عاد فلبسها فأوجدت فيها خللاً غير منظور مما مهد الخلل في مقودها الى انقلابها بعد اقلاعها بفترة قصيرة ، ولا يستبعد أن يكون كل ذلك قد تم بتدبير من نوري وعبد الاله ، واتفاق مع

السفارة البريطانية في بغداد . وشاركتهم فيه زوجة القتيل التي كانت تكره زوجها لشذوذه الجنسي وابتعاده عنها . وقد نشر السيد الحسني في ص ٧٣ من الجزء الخامس من تاريخ الوزارات نقولاً ومعلومـــات ذات فائدة لمن يريد الوقوف على أكثر من ذلك ، ولا سيما قول سفير بريطانيا في العراق (وقد أصبح واضحاً للعيان ان الملك غازي يجب أما أن يسيطر عليه ، أو أن يخلع وقد لمحت إلى ذلك وبهذا المقدار في زيارتي الوداعية) .

كان الملك غازي قد تربى وترعرع بعيداً عن والديه ، وفي حياة كان يحيط به لفيف من الشباب الذي لا يعتمد على متانة أخلاقه، وقد أصبح فيما بعد مدمناً يكاد لا يفارق الكأس ، وقد أكره على الاقتران بابنة عمه الملك علي دون أن يكون بينه وبينها أي تعاطف ، واني أشهد لوجه الله أن غازي – على الرغم من كل هذه النقائص – كان وطنياً مخلصاً ، وقومياً صادقاً ، محباً للعراق وللعروبة ، وقد كلفته هذه السجايا الحميدة حياته . فلولا تهوره الزائد ، وقلة تجربته ، وتفاهة الحاشية التي كانت تحيط به ، لكان فذاً وقد كان في الامكان اقصاءه عن العرش باستحصال فتاوي من رجال الدين، ولا سيما من المجتهدين في النجف ، بحجة عدم لياقته لاشغال سدّة العرش ثم يؤيد مجلسا الاعيان والنواب الخلع والاقصاء ، وينتهي الامر . وقـــد حدث مثل ذلك للملك سعود بن عبد العزيز آل سعود من بعد ، ولا سيما وقد كان الجيش في هاتيك الايام بيد نوري السعيد وطه الهاشمي .

تولى (مجلس الوزراء) حقوق الملك الدستورية بعد وفاة الملك بحكم المادة ٢٢ من الدستور فأذاع هذه البيانات :

- بلاغ رسمي رقم (١) :

بمزيد من الحزن والالم ، ينعي مجلس الوزراء الى الامة العراقية، انتقال المغفور له سيد شباب البلاد ، جلالة الملك غازي الأول ، إلى جوار ربه ، على أثر اصطدام السيارة التي كان يقودها بنفسه بالعامود الكهربائي الواقع في

منحدر قنطرة النهر ، بالقرب من قصر الحارثية ، في الساعة الحادية عشرة والنصف من ليلة أمس . وفي نفس الوقت الذي يتقدم فيه بالتعازي الخالصة الى أعضاء العائلة المالكة على هذه الكارثة العظمى ، التي حلت بالبلاد ، يدعو الله سبحانه وتعالى أن يحفظ للمملكة نجله الاوحد ، جلالة الملك فيصل الثاني ، ويلهم الشعب الكريم الصبر الجميل ، وانا لله وانا إليه راجعون . ا هـ .

• بلاغ رسمي رقم (٢) :

والى جانب هذا البيان ، الذي أذاعه مجلس الوزراء ، اذاعت هيأة الاطباء التي فحصت الفقيد العظيم فحصاً طبياً ، بعد حلول الفاجعة ، هذا البيان الرسمي رقـــم ٢ .

نحي بمزيد الاسف ، وفاة صاحب الجلالة الملك غازي الاول ، الساعة الثانية عشر والدقيقة أربعين ، من ليلة ٣ – ٤ نيسان سنة ١٩٣٩ ، متأثراً من كسر شديد للغاية في عظم الجمجمة ، وتمزّق واسع في المخ .

حصلت هذه الجروح بنتيجة اصطدام سيارة صاحب الجلالة ، عندما كان يسوقها بنفسه ، بعمود الكهرباء بالقرب من قصر الزهور ، الساعة الحادية عشر والنصف من تلك الليلة .

ولقد فقد صاحب الجلالة شعوره مباشرة بعد الأصطدام ولم يسترجع شعوره حتى اللحظة الاخيرة .   ٣ – ٤ نيسان ١٩٣٩

الدكتور	الدكتور	الدكتور	الدكتور	الدكتور
جلال حمدي	صبيح الوهبي	صائب شوكت	ابراهـــام	سندرسن

• قرارات لمجلس الوزراء :

تولّى مجلس الوزراء حقوق الملك الدستورية ، وفاقاً لأحكام المادة ٢٢ من القانون الاساسي العراقي ، ورأى أن يعلن ملوكية الملك فيصل الثاني ،

ويسمي من يقوم بالوصاية عليه (لصغر سنه) ويدعو مجلس الامة الى الانعقاد للبت في أمر الوصي .

فاجتمع في صباح يوم الحادثة، واتخذ المقررات التالية : —

التأم مجلس الوزراء في قصر الزهور ، على أثر الفاجعة العظمى التي حلت بالبلاد بوفاة صاحب الجلالة المغفور له الملك غازي الاول ، وبالنظر الى توليه حقوق الملك الدستورية الى أن يتم نصب الوصي نهائياً ، حسب المادة ٢٢ من القانون الاساسي ، واتخذ القرارات الآتية : —

١ً — اعلان سمو الامير ، ولي العهد ، فيصل ملكاً على العراق ، باسم صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ، وفقاً لمنطوق المادة ٢٠ من القانون الاساسي .

٢ً — تسمية الامير عبد الاله وصياً على جلالة الملك ، بالنظر إلى عدم بلوغه سن الرشد القانونية ، ونزولاً عند وصية الملك المغفور له غازي الاول ، المستندة إلى إفادتي صاحبة الجلالة الملكة ، وسمو الاميرة راجحة شقيقة جلالته ، أمام مجلس الوزراء .

٣ً — دعوة مجلس النواب المنحل ، تمهيداً لاجتماع مجلس الامة للبت في أمر الوصية نهائياً ، وفقاً للفقرة ٢ من المادة ٢٢ من القانون الاساسي .

٤ً — اعلان الحداد العام في المملكة .

بغداد في ٤ نيسان ١٩٣٩ . مدير الدعاية والنشر والإذاعة

وكان مجلس الوزراء قد قرر قبل ذلك أن يعقد اجتماع في البلاط الملكي يضم رئيس الوزراء ، وكلاً من وزراء الداخلية ، والمالية ، والدفاع ، ورئيسي الاعيان والنواب ، ورؤساء الوزراء السابقين ، للنظر في أمر تعيين وصي على الملك الصغير ، حتى يبلغ سن الرشد القانونية . فلما تم عقد الاجتماع ، تقرر حصر الوصاية في أحد أولاد أو أحفاد الملك حسين ، وفي أن يكون الوصي اما الأمير عبد الله ، أو الامير زيد ، أو الامير عبد اله . وقد استبعد الاول لانشغاله بامارة شرقي الاردن ، كما استبعد الثاني لأنه كان متزوجاً من سيدة

تركية ، ولذا اتفق الجميع على ترشيح الامير عبد الاله ، نجل الملك علي لمنصب الوصاية ، ولا سيما وهو خال الملك ، وأقرب الناس إليه . ولكن ظهرت مشكلة جديدة فقد كان عبدالإله ما يزال يعتبر نفسه ولي عهد عرش الحجاز ، وهو لا يحمل الجنسية العراقية . فطلبت إلى نوري أن يكلفه بتقديم عريضة طلب التجنس بالجنسية العراقية فقدمها، وأحلتها بدوري الى مديرية الشرطة العامة لترى ما اذا كان هناك مانع قانوني أو أصولي لمنح الجنسية ، فكان الجواب (لا مانع من ذلك) وهكذا منح عبد الاله الجنسية العراقية وأصبح عراقياً بتوقيع (ناجي شوكت) ويا ليتني لم أوقع في هذه الشهادة، ولم أرَ غراً يحكم العراق نحو عشرين سنة بحقد ، وطيش ، ونزق ، وجهل بأساليب الحكم .

وعلى كل فقد شيع جثمان الملك غازي في اليوم الثاني لوفاته الى مرقده الاخير باحتفال مهيب ، وقد اتخذت تدابير مشددة وفوق العادة للحيلولة دون وقوع ما يخل بالامن العام والسكينة ، كما جرى في الموصل حيث قتل القنصل البريطاني فيها على أثر الشائعات التي أطلقها المتظاهرون هناك ، والتي قالوا فيها ان الانكليز كانوا وراء هذا الحادث المؤسف . وعلى كل فلما تم انزال النعش في لحـــده ، هرب نوري السعيد إلى داره نهراً ، خوفاً من غضب الجماهير ، واحتمال فتكها به، فرجوت رستم حيدر أن يقوم مقام نوري في تقبل مراسيم التعزية من قبل السفراء الاجانب ، وكبار المشيعين ، فقـــام بذلك . كما اني اتخذت التدابير الوقائية الضرورية لحماية السفير البريطاني ، حيث رتبت مديرية الشرطة العامة أمر عودته وأصحابه الى السفارة عن طريق طريق الاعظمية ــ الكاظمية ــ جانب الكرخ فوصلوا إليها سالمين ، وبدأت عشرات الالوف من الناس الذين كانوا في تشييع الجنازة تعود الى بغداد للقيام بالتظاهرات . وقد أمرت الشرطة بعدم التدخل في أمور الاهلين ، بحيث تمت مراسيم الدفن وتقديم التعازي دون أن يحصل ما يكدر الامن ، كما حصل في الموصل حيث قتل القنصل البريطاني ، واضطرت الحكومة الى اعلان الادارة العرفية فيها لبضعة أيام ، بغية السيطرة على الوضع العام ، وعدم تمكين الناس

من إحداث أضرار أخرى . وهذا هو البلاغ الرسمي الصادر عن هذا القتل : ـ

● بيان رسمي :

بينما كان أهل الموصل صعقين من شدّة هول المصاب العظيم الذي حل بهم بفقد ملك البلاد المحبوب ، واذا ببعض المفسدين قد انتهزوا الفرصة ، واندسوا بين الصفوف ، فحرضوا بعض الجناة على اغتيال القنصل البريطاني في الموصل . وقد ألقي القبض على القاتل ، والمحرضين ، وسينالون ما يستحقونه من العقاب الصارم .

ان الحكومة في الوقت الذي تعلن فيه استنكارها لهذا العمل الفظيع ، تعتقد بأن الشعب العراقي النبيل ، وخاصة أهـل الموصل الكرام يشاطرون شعورها في ضرورة اتخاذ كل ما يلزم لتنزيه سمعة العراق من هذه الاعمال المستنكرة ، وبهذه المناسبة تؤكد مرة أخرى عزمها على اتباع الخطة التي أذاعها فخامة رئيس الوزراء قبل بضعة أيام ، وعدم افساح المجال لأي كان لتعكير صفو العلاقات القائمة بين العراق وبين حليفته البريطانية العظمى .

بغداد ٥ نيسان ١٩٣٩ — مدير الدعاية والنشر والاذاعة

لقد قابل رئيس الوزراء نوري السعيد السفير البريطاني ، وأعرب عن أسفه وأسف الحكومة العراقية لقتل القنصل الانكليزي في الموصل ، ووعد بتقديم هبة مالية سخية لعائلة القتيل[١] .

وفي السادس من نيسان ١٩٣٩ اجتمع مجلسا الاعيان والنواب في جلسة مشتركة ، رأسها السيد محمد الصدر رئيس مجلس الاعيان، وقرر بالاجماع الموافقة على تنصيب عبد الاله وصياً على الملك ، فاستقالت وزارة نوري السعيد الثالثة بحسب التقاليد الدستورية، ثم تألفت من جديد من عين الاعضاء والرئيس، دون تغيير أو تبديل ، وهكذا انتهت هذه المأساة على هذه الشاكلة لتعقبها مآس أكثر خطراً وأبعد أثراً .

---

(١) تم تعويض عائلة القنصل القتيل بـ ٢٠ ألف باون استرليني في ٢١ مايس ١٩٣٩ .

إيفادي في مهمة خطيرة

بينما كان ساسة العراق ورجال الدولة البارزون منهمكين في الانتقام، وفي أخذ الثأر من بعضهم البعض ، وكذلك في التنكيل بخصومهم السياسيين بافتعال المؤامرات ، واستصدار أحكام القضاء على حياتهم بواسطة المجالس العرفية ، كانت الحالة العامة في سورية مضطربة ، والوزارة السورية مترجرجة، بسبب إصرار الحكومة الفرنسية على عدم إقرار المعاهدة التي عقدتها مع سورية في عام ١٩٣٦ ، كما كان أدولف هتلر يضرب ذات اليمين وذات الشمال ، وموسوليني يرعد ويزبد ، ورئيس الوزارة البريطانية يحمل مظلته المشهورة بيده ويذهب لاسترضاء هتلر ، فيتوسل إليه ويهديء من أعصابه وغلوائه . وفي الوقت الذي كانت الحرب العامة على الابواب لا يعلم بالضبط في أية ساعة يندلع أوارها ، في هذا الوقت بالذات كانت أمام الوزارة القائمة في العراق مشكلات وأعباء كثيرة فماذا سيكون وضعنا مع انكلترا اذا اندلعت الحرب ؟ وماذا سيكون موقفنا من جاراتنا ولا سيما تركية ؟

في مثل هذه الاحوال المضطربة ، وفي وسط هذه الظروف الشاذة ، فكرّ نوري السعيد في التخلص مني ، والتفرّد بآرائه وأفكاره واتجاهاته في السير بالعراق ومشكلاته وسط هذا البحر الخضم ، فابتدع حكاية لابعادي عن العراق ، محملاً اياي مهاماً وطنية وقومية لا يمكن لمثلي أن يتنصل منها وهاك ما بعث به الى مجلس الوزراء برقم ٤٨٧٧ – ٤٨٣٦ – ٣ وتاريخ ٢٥ آذار ١٩٣٩ :

وزارة الخارجيـــة

مديرية الامور الغربية　　　　سري للغاية

الرقم خ – ٤٨٧٧ – ٤٨٣٦ – ٣

التاريخ ٢٥ مارت سنة ١٩٣٩

سكرتارية مجلس الوزراء

نرجو التفضل بعرض الامور الآتية على مجلس الوزراء لاتخاذ قرار بشأنها:

١ - ان ازدياد الاضطراب في الحالة الدولية العامة في أوربا قد أضعف الامل في أن تنتهي هذه الازمات المتتالية دون حصول كارثة عالمية تشترك فيها الدول جميعها. وقد يتأخر وقوع هذا الاصطدام بضعة أشهر، أو قد يطول هذا التأخير إلى سنين، إلاّ ان الدلائل أكيدة بأنه محتم الوقوع. ولما كان ارتباط العراق بالتحالف مع بريطانيا العظمى يفرض عليه واجبات قد نص عليها في الفقرة الرابعة من ملحق معاهدة التحالف لسنة ١٩٣٠ عند اشتباك بريطانيا في حرب، ولما كان على العراق واجبات لا تقلّ عما يترتب عليه بموجب المعاهدة المذكورة تجاه الاقطار العربية المجاورة، التي تأخر نيلها للاستقلال الموعود من قبل الدول المنتدبة منذ أمد غير قليل، ونعني بذلك وعود فرنسا تجاه سوريا، وبريطانيا تجاه فلسطين (ومع الاسف الشديد ان الامر قد آل الى أن تسوء الحالة في هذين القطرين الى حد بعيد، مما جعل الرأي العام العراقي يقلق ويتأثر كثيراً لهذا الامر) فقد اضطرّ صاحب الجلالة الملك لعقد جلسة خاصة مع وزرائه بتاريخ مارت سنة ١٩٣٩ تقرر فيها لفت نظر الحكومة البريطانية الحليفة الى القضايا الآتية:

أ - ضرورة توسط الحكومة البريطانية لدى الحكومة الفرنسية بغية إبرام المعاهدة السورية الفرنسية لسنة ١٩٣٦ وضرورة التفاهم مع رجال الكتلة الوطنية.

ب - وجوب الاسراع في التوصل الى انهاء ما تبقى من الاماني المعلقة في قضية فلسطين، والسعي لاحلال الاستقرار والسلم في هذا القطر، وازالة أسباب التشكي والنفرة، ووضع حد للتدمير

والتخريب المستمر الناتج من السياسة المبهمة المتبعة الآن في ذلك القطــر .

جـ – احلال الصفاء محل سوء التفاهم فيما يتعلق بالكويت ، وازالة نفوذ المهاجرين الايرانيين . كما اقترح صاحب الجلالة الملك ذلك على السفير البريطاني قبل مغادرته لبغداد .

وبعد هذا استدعي القائم بأعمال السفارة البريطانية للبلاط الملكي العامر ، وفاتحه صاحب الجلالة بحضوري ، وحضور وزيري الدفاع والمالية ، عن القضايا الثلاث المارة الذكر ، بغية الوصول الى اتفاق مرضٍ حولها ، قبل استفحال الازمة في أوربا ، التي يحتمل أن تضطر الحكومة البريطانية على أثرها الى الاشتراك في حرب يتحتم على العراق آنئذ القيام بواجباته المنصوص عليها في معاهدة التحالف العراقية البريطانية المارة الذكر تجاه حليفته . وقد وعد القائم بالأعمال أن يبلغ هذه البيانات فوراً الى صاحب الجلالة البريطانية والى حكومته . وبالنظر لما جاء في برقية وزير العراق المفوض المرفقة صورة منها طياً ، نقترح أن يجيب الموما اليه على بيانات وزير الخارجية البريطانية بمضمون ما جاء في الاسس المتقدمة الذكر ، وليتابع الجهود في لندن لتحقيق الاغراض المذكورة ، مؤكداً المحاذير التي ستنتج حتماً من التأخير في حل المسائل المارة الذكر .

٢ – أما فيما يتعلق بقضية فلسطين فقد اتصلنا بالحكومة العربية السعودية ، وأعلمناها بما قمنا به من المساعي ، وطلبنا إليها القيام بنفس العمل ، واخبارنا عن النتائج التي ستتوصل اليها . وقد جاءتنا برقية من الممثل العراقي في مؤتمر فلسطين تتضمن نصوصاً وافقت عليها الوفود العربية ، وبضمنها بالطبع وفد فلسطين ، حيث ان خطة وفود الحكومات العربية

كانت ان لا تقبل أمراً لا يقبله الوفد الفلسطيني ، وكان الجميع حتى الايام الاخيرة متصلين بعضهم بالبعض . والذي يتراءى لنا ان القضية الفلسطينية في طريق الحل خلال الايام القليلة الآتية بشكل سيرضي أهل فلسطين والحكومات العربية . هذا اذا صحت الاخبار الواردة من لندن مؤخراً .

٢ - أما عن القضية السورية ، فهناك أمران : أولهما لواء الاسكندرونة . ان السوريين راضون الامر بعدم اثارة أي شيء يتعلق بهذا اللواء ، وترك موضوعه الى الامر الواقع ، الذي سيقرر بين الحكومة التركية والجمهورية الفرنسية . أما الامر الثاني المتعلق بتصديق معاهدة سنة ١٩٣٦ فاننا نرى من الضروري جداً تأييد حقوق السوريين المنصوص عليها في تلك المعاهدة ، التي ضمنت وحدة سوريا ، ورفض التجزئة التي جاءت جاءت بها سياسة الفرنسيين الجديدة .

وبالنظر لحراجة الموقف ، وضرورة الاسراع في رسم خطة صحيحة ، نقترح ايفاد فخامة وزير الداخلية بأقرب فرصة ممكنة الى تركيا لمقابلة رئيس الجمهورية التركية، والاتصال برجال الحكومة هناك ، للتأكد من نوايا الجمهورية التركية وموقفها حيال الوضع الراهن في سوريا . وباعتقادنا انه لا يجوز ان يشجع السوريون على الاقدام على أمرٍ حاسم ، قبل التأكد من وجهة نظر الاتراك . فاذا ما تأكد فخامته بعد درس الموقف من تأييد الاتراك لوجهات نظرنا في هذا الصدد، فعند ذلك يمكن للحكومة العراقية ان تتظاهر بمعاضدة القضية السورية بوجه أبرز ، سواء كان ذلك لدى الحكومة البريطانية أو الفرنسية وباعتقادنا أيضاً انه لا يصح أن يندفع العراق وراء سياسة تكون عاقبة التسرع بها تجزئة البلاد السورية .

نوري السعيد : وكيل وزير الخارجية

وهذا نص البرقية الواردة من لندن ، والتي أشار إليها الكتاب المدرج نصه أعلاه في صدده :

لنــدن ٢٥ ـ ٣ ـ ١٩٣٩م

لقد استدعاني اليوم اللورد هاليفاكس ، وزير الخارجية ، فبحث الوضع الدولي في أوربا الوسطى ، وموقف روسيا وبولونيا في الظروف الحاضرة ، والتي تحيط ببولونيا ، والتي ألجأتها أن تصرّح بخطتها تجاه الوضع المذكور نقطة وأخبرني أنّ سياسة بريطانيا العظمى في هذه الظروف مقرّرة إلاّ أنه لم يبين ماهيتها نقطة أن بريطانيا العظمى قد مهّدت الطريق لحلّ الخلاف الإيطالي ـ الفرنسي ، ومعظم ذلك معلّق على الخطاب الذي سيلقيه موسوليني نقطة انه قابل سفير تركيا وبلغاريا وكان مرتاحاً لوضع الدول البلقانية في الأزمة الحاضرة نقطة ان المساعي مصروفة لحلّ الخلاف بين هنغارية ورومانية نقطة ان حصر مساعيه في الأسبوع الماضي للنظر في وضع أوربا الوسطى والدول ذات العلاقة المباشرة فيه نقطة انه الآن يريد الاطلاع على رأي الحكومات العربية المرتبطة بعهد مع بريطانيا العظمى نقطة انتقل الكلام إلى فلسطين وقال ان السفير المصري أخبره أمس انه من الممكن تأمين السلام في فلسطين ، فيما لو توسطت الدول العربية بذلك ، بشرط حل النقاط التافهة التي لم تحلّ خلال مفاوضات المؤتمر نقطة لقد أخبرته بأني أشاطر السفير المصري رأيه ، وانه من المؤسف ألاّ تحلّ النقاط التافهة المذكورة ، واني سأخبر حكومتي بما قاله في هذه المقــابلة . تظاهر اللورد هاليفاكس بعدم الاطلاع على نتائج المحادثات التي جرت أمس ، والتي أبرقها إليكم السويدي نقطة نرجو إعلامنا برأيكم .

ـ عراقية ـ

كان طبيعياً أن يقرّ مجلس الوزراء طلب نوري السعيد ، المثبت في نص الوثيقة السابقة ، ولكن سفري إلى تركية تأخر زهاء الشهر . إذ غادرت بغداد في الحادي والعشرين من نيسان ١٩٣٩م . وقد جرت خلال فترة هذا التأخّر أحداث هامة كمقتل الملك غازي ، وما أعقبه من المناداة بولي عهده الأمير فيصل ملكاً على العراق ، ثم جمع مجلس الأمة لتعيين وصي على الملك الصغير .

وقبل أن أدخل في تفاصيل ما جرى لي في تركية من مفاوضات واجتماعات مع الساسة الأتراك ، أودّ أن أتعرّض إلى شخص نوري السعيد وأطواره الغريبة ولا سيما في أيامه الأخيرة .

عرفت نوري في حرب الحجاز ، أيام الثورة العربية الكبرى ، ضابطاً لامعاً وقائداً شجاعاً ، لا يهاب تساقط القنابل بين يديه ، ولا يخشى رصاص الرشاشات أو نيران البنادق تنتشر حواليه ، بيده ناظوره الذي يراقب بواسطته تحشّدات الأتراك ومواقعهم ، ينتقل من هنا إلى هنا من غير خوف ولا وجل. وإذا بنوري هذا يصبح في أيامه التي أؤرّخ أحداثها جباناً متردداً ، ولا سيما إذا جاءه المتذبذبون والمتزلفون فينقلون إليه أخباراً تسبّب له الوساوس والخوف. ولأضربنّ مثلاً بسيطاً على ذلك :

أقام نوري مأدبة غداء كبرى في حديقة داره الكائنة في جانب الكرخ في أحد أيام الجمع تكريماً للوفد السوري ، الذي كان في بغداد . وكنت وطه الهاشمي مدعوين في اليوم نفسه في مزرعة محمود صبحي الدفتري ، فقرّرت أن أحضر أنا وليمة نوري السعيد ، ويحضر طه مأدبة محمود صبحي. وفي حوالي الساعة الثالثة من بعد ظهر هذا اليوم ، شبّ حريق في خان بسوق الشورجة من جانب الرصافة ، وأخذ اللهيب والدخان يتصاعدان إلى عنان السماء – كما يقولون – وإذا بنوري يضطرب أيما اضطراب ، ويدخل غرفة التلفون بين حين وآخر ليتسقط أخبار الحريق. لقد قال لي متصرّف لواء بغداد أن الحريق شبّ قضاءاً وقدراً ، في حين كان نوري يقول أن الحريق مدبّر ، وأنه ستقام مظاهرات صاخبة تحت ستار هذا الحريق يراد بها إحراج الوزارة . قلت له : أخي لا شيء مما تظن وتتوهّم . لا تزعج نفسك بمثل هذه الوساوس التي ينقلها إليك أناس لا أعرف أهدافهم من إزعاجك بمثل هذه الأراجيف والأكاذيب ، التي لا ظل لها من الحقيقة . وفعلاً أطفىء الحريق في نحو الساعة السابعة ، ولم يحدث أي تجمع ، ولم تقم أية مظاهرة . وهذه أمثولة صغيرة أسوقها للبرهنة على أن نوري أصبح كثير المخاوف ، مضطرب

البال . وقد علمت بعدئذ أن الذي اختلق هذه الأكذوبة أكّد له أن الحريق مفتعل ، وأن مظاهرة عظمى ستقام ، وان المتظاهرين سيتجهون نحو السجن فيطلقون سراح عدوّه حكمت سليمان ، وأن لمدير السجون العام سابق معرفة بهذه النوايا الخبيثة و... إلى آخر ما هنالك من أخبار ملفقة وأكاذيب مفتعلة .

وحلّ يوم سفري إلى تركية فحضر إلى محطة القطار في الباب المعظم جمع من الأصدقاء والمحبين لتوديعي، ولم يكن نوري من بينهم - خلافاً لعاداته - فإن أرشد العمري كان قد أسرّ إليّ قبل يوم بأن نوري يدبّر مكيدة لي ، وأنه افتعل المهمة التي أوفدني بها إلى تركية لإبعادي إلى أنقرة وإبقائي فيها . وقد لفت نظر الأصدقاء والمودعين عدم حضور نوري لتوديعي ، وصاروا يتهامسون فيما بينهم، ولما شرع القطار في السير وتوقف في محطة باب الشيخ ، لاحظت أن نوري كان في انتظاري ومعه نجله صباح ، وتأبى الصدف إلاّ أن تفضحه ، فقد كان علاء الدين النائب بانتظاري في محطة باب الشيخ أيضاً ، فطلبت إليه أن يشيع بين أصدقائي أمر حضور نوري للتوديع في محطة باب الشيخ ، بدلاً من محطة الباب المعظم . وعلى كل فقد صافحني الرجل بحرارة وتمنى لي سفراً ميموناً . ولم أكتشف حتى اليوم الغرض من توديع نوري لي في هذه السفرة على هذه الصورة ، فهل كان مقصوداً أم انه كان عفواً ؟

وعلى كل فما كدت أصل إلى أنقرة ، حتى أسرعت إلى مقابلة سراج أوغلو وزير خارجية تركية ، الذي كانت تربطني به صداقة قديمة منذ مثّلت بلادي في تركية مرتين ، كما اني قابلت في اليوم نفسه كلاً من رئيس الوزراء الدكتور رفيق سايدام ، ورئيس الجمهورية عصمت اينونو . ولما كان اليوم التالي ، كانت لي عدة اتصالات مع آخرين مثل سفير الأفغان في أنقرة ، وسفير انكلترا ، ومستشاره المستر مورغي، وسفير المجر الكونت مارياشي ، فكنت ممتناً لنتائج هذه المقابلات ، ومرتاحاً لها . وفي مساء اليوم الثاني كنت أتناول طعام العشاء مع الوزير سراج أوغلو في مطعم كاربيج المشهور في أنقرة بصورة شخصية ، وما كدت أعود إلى دار السفارة - حيث كنت أقيم فيها -

في منتصف الليل ، حتى وجدت سكرتير السفارة في انتظاري ، على الرغم من أن الوقت كان متأخراً ، وإذا به يناولني هذه البرقية :

عراقية — أنقرة — شخصية — لفخامة ناجي شوكت

أرى من واجبي أن أخبركم أنّ الأحوال اضطرّتني إلى إجراء تعديلات مهمة في بعض كبار موظفي الداخلية. واني آسف لإقدامي على هذه الإجراءات ، على أثر مغادرتكم القطر ، شعرت في الأيام الأخيرة انكم كنتم غير مرتاحين للخطة العامة ، التي كنت أرى ضرورة لانتهاجها في تدوير شؤون الدولة ، وكان هذا يؤلمني جداً بالنظر إلى أن أهدافنا واحدة ، وصداقتنا قديمة . انني أرجو أن تثقوا بأنني كنت ، وسأكون دائماً ، حريصاً على هذه الصداقة ، وعلى ضرورة تعاوننا في تحمّل المسؤوليات الملقاة على عاتق هذه المملكة ، لذلك رأيت أنّ واجب الصداقة هذه يقضي عليّ بأن أطلعكم ، وبدون انتظار ، على هذا الوضع ، وأترك لكم الخيار فيما إذا كنتم ترغبون مؤازرتي في تركية أو مصر ، بعد إتمام مهمتكم في أنقرة .

بغداد ٢٤ — ٤ — ١٩٣٩م — خــارجية —

فلما فرغت من قراءتها وتفهّمت معناها ، أمليت عليه جواباً سريعاً ، وطلبت إليه أن يبرق به إلى بغداد في الصباح الباكر ، كما طلبت إليه أن يحجز لي مقصورة في القطار القادم من اسطنبول في طريقه إلى حلب . وفيما يلي نص البرقية التي أمليتها : —

أنقرة ٢٥ — ٤ — ١٩٣٩م الرقــم ٢٤

شخصي إلى نوري السعيد

أخذت برقيتكم ، أخبركم بأن هذه المفاجأة لم تكن بعيدة عن خاطري ، تتذكرون جيداً بأني ، قبل مغادرتي بغداد بأسبوع ، بيّنت لكم رغبتي في الانسحاب من الوزارة ، لأني رأيت أنه قد أصبح من المستحيل عليّ مؤازرتكم للأسباب التي سردتها اليكم ، فكان بامكانكم أن توافقوا على انسحابي ، دون أن تعوزكم الجرأة الى اخفاء قصدكم ، واظهاره بعد أن ابتعدت عن

العراق بمهمة حيوية للبلد ، لقد خدمت بلادي باخلاص مدة حياتي ، لم أتهاون فيما يمس شرفي ، وكرامتي ، وبقي اسمي بعيداً عن كل ما جرى من حوادث مؤلمة في العراق ، سببت له أضراراً جمة ، ومدة وزارتي الأخيرة بذلت كل جهدي لأن أكون حائلاً دون استعمال الشدة الضارّة ، ورواج الحزازات الشخصية ، والآن أشكر ربي على هذه النتيجة ، التي سوف لا تؤثر في شخصي ، بل ستزيدني فخراً وشرفاً ، وكل ما أتمناه أن أرى بلادي متمتعة برفاه وسكون ، كما أرى من واجبي أن أجلب أنظاركم إلى العواقب السيئة التي ستجابهها البلاد ، فيما إذا استمرت الشدة والحزازات ، وأخيراً أخبركم بأني لا يمكنني ، بعد هذه الأحوال ، أن أقبل أية وظيفة سواء في الداخل أو الخارج . هدانا الباري إلى الطريق المستقيم .

ناجي شوكت

تقرير عن مهمتي

كنت قد استصحبت السيد كمال عبد المجيد ، معاون مدير الداخلية العام ، يوم غادرت بغداد إلى أنقرة في المهمة المذكورة . فلما حجزت على العودة ، عاد معي الموما إليه ، فأمليت عليه — ونحن في القطار — بالتقرير الآتي نصه ، ورجوت منه إيصاله إلى وزارة الخارجية عند وصوله إلى بغداد . فلما وصل القطار إلى حلب ، انتقلت أنا إلى القطار المتجه إلى طرابلس فبيروت ، لأقضي فيها بعض الأيام للراحة والاستجمام ، وأرفه عن نفسي من ألاعيب السياسة وتقلباتها ، أما السيد كمال فقد واصل سيره إلى بغداد ، وقدم التقرير الذي امليته عليه . وقد رأيت من المناسب أن أنشر هذا التقرير هنا حرصاً عليه من الضياع ، وهذا نصه :

المعلومات التي حصلت عليها من :

١ — سراج أوغلو وكيل الخارجية .

٢ — رفيق سايدام رئيس الوزراء .

٣ — فخامة عصمت اينونو رئيس الجمهورية .

أ ـ وضع تركيا إزاء الحالة الدولية في البلقان :

١ ـ أكّد وكيل الخارجية وجود مباحثات بين تركيا وانكلترا لانضمام الأولى إلى الجبهة الديمقراطية والمذاكرات في تقدّم .

٢ ـ فهمت من مباحثاتي مع الثلاثة ، أن تركيا لا يمكن أن تدخل في حرب مع ألمانيا وإيطاليا ، ضد انكلترا وفرنسا .

أما دخولها الحرب بجانب انكلترا وفرنسا فإن ذلك إن لم يقع في بداية الحرب ، فإنه سيكون بعد نشوب الحرب بمدة .

٣ ـ ان تركيا تخشى إيطاليا ، ولا يهمها توسع ألمانيا في أوربا .

٤ ـ الحلف البلقاني إن لم يمت ، فهو في حالة النزع . فيوغوسلافيا قدانضمّت تقريباً إلى إيطاليا ، وان رومانيا في تردد ، واليونان في وضع مرتبك ، ولهذا لا تعتمد تركيا على الحلف البلقاني .

ملاحظة : إذا دخلت بلغاريا الحرب مع إيطاليا ضد اليونان ، فإنّ تركيا تدخل الحرب .

ب ـ وضع تركيا إزاء سوريا وفلسطين :

١ ـ ظهر لي أن تركيا تعطف الآن على قضية فلسطين أكثر من ذي قبل .

٢ ـ تركيا في مذاكراتها مع فرنسا ، بصدد إلحاق هاتاي بتركيا نهائياً ، تعتبر أن هذا الإلحاق قد تمّ بالفعل ، ولم يبق سوى تسوية المسألة من الوجهة النظرية فقط .

وان المذاكرات تجري على الأسس التالية : ـ

أ ـ اعتراف فرنسا بضمّ تركيا هاتاي إليها .

ب ـ تعهّد تركيا بعدم التجاوز على سوريا .

جـ ـ تعهد فرنسا بعدم عقد معاهدة مع أية دولة أجنبية ضد منافع سوريا .

د ـ مبادلة السكان .

سراج أوغلو يقول : ان سفير فرنسا قال له أن حكومته ستقبل هذه الأسس .

أكد المستر مورغان ـ مستشار السفارة الإنكليزية في أنقرة ـ أن فرنسا سوف تقبل بضم هاتاي إلى تركيا ، إلا أنها تسعى لإيجاد طريقة تحافظ بها على سمعة فرنسا .

٣ ـ حاولت استمالة رجال تركيا إلى إعادة النظر في أمر تقسيم هاتاي فرأيتهم بعيدين عن ذلك .

حاولت كذلك إقناعهم لإجبار فرنسا على تنفيذ معاهدة سنة ١٩٣٦م السورية ـ الفرنسية ، فقالوا إذا تم إلحاق هاتاي ، فإن تركيا تسعى لإقناع فرنسا على ذلك ، إذا كانت العراق وانكلترا تبذلان نفس المساعي . قلت لهم ان العراق باذل جهده في هذا الباب بغية إقناع فرنسا بذلك من جهة والتأثير على انكلترا لتضغط على فرنسا من الجهة الأخرى .

٤ ـ صرح الرجال الثلاثة ، ولا سيما اينونو ، باسم الحكومة التركية بأن ليس لدى تركية أية مطامع في الأراضي السورية ، ما عدا هاتاي ، وانهم يودون أن يروا سوريا مستقلة كالعراق ، ولكنهم غير مطمئنين لوضع سوريا الداخلي ، لأن رجالها ليسوا متفقين فيما بينهم .

٥ ـ قلت إلى اينونو : إذا كانت فرنسا لا توافق على معاهدة سنة ١٩٣٦م فإن ثورة عامة ستقع في سوريا ، وان هذا ليس في صالح فرنسا أوانكلترا أو تركيا ، بالنظر إلى الوضع الدولي الحاضر ، لا سيما وان كل الظواهر والبواطن تدل على أن الدول الثلاثة الآنفة الذكر ستكون جبهة واحدة في حالة وقوع الحرب . ولذا على هذه الدول وعلى العراق بصفته محطة آمال العالم العربي ، وهو صديق تركيا وحليفته بريطانيا ، أن يبذل كل ما في وسعها لتنال سوريا استقلالها ، وتصبح عضواً نافعاً في الشرق ، لا سيما أرى أن تركيا قد غسلت يداها الآن من الحلف البلقاني ، ولم يبق لديها

سوى أن تشدّ إزر الدول الشرقية الإسلامية ، وبالخاصة العربية منها .
فإن وحدة عربية مؤلفة من فلسطين ، وسوريا ، والعراق ، صديقات لتركيا تفيدها كثيراً ولا سيما بعد أن تطوّرت أحوال العالم هذا التطور .

فإذا أصرّت فرنسا على عدم تنفيذ معاهدة سنة ١٩٣٦م واستمرت على سياسة التفرقة والتجزئة في سوريا ، فلا يستبعد أن يقرر السوريون توحيد بلادهم مع العراق فماذا سيكون وضع تركيا حينذاك ؟

أجابني عصمت اينونو : كونوا مطمئنين من أن تركيا لا تقف موقفاً سلبياً من ذلك (يقصد اتحاد سوريا والعراق) ولكنه قال : يجب على العراق أن يلاحظ في مثل هذا الموقف حليفته انكلترا ، التي ترتبط مع فرنسا بأقوى رابطة في العالم . وأضاف قائلاً : (انه يسرّ تركيا أن ترى العراق محطّ آمال فلسطين ، وسورية ، والعالم العربي ، إذ أنّ تركيا واثقة من صداقة العراق لها ، ومن بعد نظر رجال العراق وكياستهم ومزاياهم السياسية) .

١ ـ سألني سفير الأفغان عن حالة فلسطين وسوريا ، فشرحت له موقفهما ، وشكرته على مساعدة الحكومة الأفغانية لعرب فلسطين ، وحل قضيتهم ، وقلت له : أتأمل أن تقوم الحكومة الأفغانية بمساعدة سوريا أيضاً ، بجلبها نظر دقة فرنسا إلى لزوم تنفيذ معاهدة سنة ١٩٣٦م ، فوعدني بانه سوف يبرق إلى حكومته بذلك .

٢ ـ في مقابلتي مع سفير انكلترا ، بعد أن استعرضنا الموقف الدولي وموقف تركيا منه وقضيتا فلسطين وسورية ، وبينت له الفوائد العظيمة في سرعة حل قضية فلسطين ، وفق رغبات عرب فلسطين ، وجدته متفقاً معي في لزوم سرعة حل القضية ، كما اني قلت له ان من واجب الحكومة البريطانية أن تنصح فرنسا وتشدّد عليها لتصديق معاهدة سنة ١٩٣٦م .

٢٧ ـ ٤ ـ ١٩٣٩م   التوقيع : ناجي شوكت

في قطار طوروس بين أنقرة وطرابلس الشام .

لا أدري بأيّ لسان أذكر ألاعيب نوري السعيد وأساليبه . لقد أوفدني إلى تركية في مهمة قومية خطيرة ، وتركية صديقة للعراق ، ولي فيها أصدقاء حميمون ، ونوري يعرف هذه الصداقة ، ويعرف هؤلاء الأصدقاء. وقد سبق أن كتب إليّ – هو – في إحدى رسائله التي نشرت نصوصها أعلاه هذه العبـــارة : –

كما اني لا أستطيع وصف ما يخالج ضميري نحوك أيها الأخ لما لاقيته منك من الحنوّ الأخوي، عندما كنا في اسطنبول، وكذلك من أم‌طلال المحترمة نحونا جميعاً ، وعسى الله أن يمكّنني بمقابلة جزء منه في المستقبل .

ولكنه سرعان ما عاد إلى سيرته الأولى فوجّه إليّ البرقية التي يخبرني فيها بين المفوضية العراقية في أنقرة ، وفي مصر ، دون أن يجد في هذا الإبراق وبهذه السرعة إحراجاً لموقفي ، وامتهاناً لكرامتي ، فهل كان عمله جبناً دفعه إلى التخلّص مني وإبعادي عن وزارته وعن وطني ؟ أم هي خِسة في طبعه جرى عليها حتى مع من كان يعتمد عليهم .

هذا وأرى لزاماً عليّ أن أنشر هنا وثيقة خطيرة ، هي خلاصة الحديث الذي جرى بيني وبين السيد شكري سراج أوغلو ، وزير خارجية تركية ، في الرابع والعشرين من نيسان ١٩٣٩م حول موضوعات عربية مهمة . فقد لا يتيسر لمتتبّعي تاريخ العراق الحديث أن يعثروا على هذه الموضوعات ، وهذا نصّ ما كتبته في حينه : –

ملخص الحديث الذي جرى بين فخامة السيد ناجي شوكت وزير داخلية العراق ، ومعالي السيد شكري سراج أوغلو وزير خارجية تركية ، بتاريخ ٢٤ – ٤ – ١٩٣٩م :

أولاً – الآراء التي تبودلت بين الحكومتين : التركية والإنكليزية في انقرة :

تحاول الحكومة الإنكليزية حمل الحكومة التركية على أن تضمن

استقلال رومانيا واليونان ، إلاّ أن الحكومة التركية ليست مستعدة لإعطاء ضمان كهذا ، أو التسرّع في إعطائه . والغرض من ذلك هو الانتظار مدة أكثر إذ أنها ترى أن الميثاق البلقاني قد انهار ، أو هو على وشك ذلك . فيوغوسلافيا قد أفلتت من اليد ، ورومانيا على وشك أن تفلت أيضاً ، ولذا فإن الحكومة التركية لا تريد أن تزجّ ببلادها في أمور ومشاكل تؤدي بها بالنتيجة إلى الخطر .

ومما لا شكّ فيه أيضاً أن الحكومة التركية ليس باستطاعتها الوقوف بجانب ألمانيا وإيطاليا ، ولكنها مع عطفها على الجبهة الديمقراطية ، تحرص على الاحتفاظ بحيادها ، إلاّ إذا تعرّضت منافعها للخطر . على أن الحكومة الإنكليزية ما زالت ساعية لاستمالة تركيا إلى جانبها .

ملحوظة : سأل وزير الخارجية التركية ، عما يقوله بصدد استيلاء إيطاليا على ألبانيا ؟ فأجاب أن هذا الاحتلال وإن كان يهدّد منافع تركيا ، إلاّ أنّ هذا التهديد لا يعتبر خطراً مباشراً . ومع ذلك فإن رجال تركيا أنفسهم لا يعلمون كيف سيمكنهم المحافظة على الحياد المطلق . فهم إن فتحوا الدردنيل ، يكونون قد أخلّوا بالحياد تجاه ألمانيا ، وإذا أوصدوه ، فيكونوا قد أخلّوا به تجاه الدول الديمقراطية .

- النتيجة :

١ ـ إن الأتراك يبغون الانتظار وترقّب الأحوال . وحسب ظني إذا تصدت بلغاريا إلى التجاوز على اليونان مشتركاً مع إيطاليا ، فإن الأتراك سيعتبرون مثل هذه الحركة ماسّة بمصالحهم .

٢ ـ يلوح لي أن الجبهتين : الديمقراطية والدكتاتورية تريدان الحرب . فألمانيا وإيطاليا يريدان الحرب فوراً ، أما انكلترا فإنها تسعى لتأجيلها ليتسنى لها إكمال تسليحها .

٣ – إن تركيا ستكون بجانب انكلترا وفرنسة (في حالة نشوب حرب واضطرارها إلى دخولها) .

ثانياً – المذاكرات التي جرت بين الحكومتين : التركية والفرنسية في أنقرة بمعرفة الحكومة الإنكليزية :

على وشك أن يتم الاتفاق بين الحكومتين : التركية والفرنسية على عقد معاهدة بينهما وفق الأسس الآتية :

أ – توافق فرنسا على إلحاق هاتاي والاسكندرونة بتركية .

ب – تتعهد تركية بأن لا تكون لها أية مطاليب أخرى في سوريا ، أي انها بعد أن تضم هاتاي إليها ، تحترم الحدود الحاضرة بينها وبين سوريا .

ج – يجري تبادل بين السكان العرب والأتراك .

د – لا تعقد فرنسة معاهدة ما مع أية دولة أخرى تخل بمنافع سورية .

وقد بيّن وزير الخارجية التركية ، أن السفير الفرنسي قد أبلغه موافقة حكومته مبدئياً على الأسس السالفة الذكر ، إلاّ أنها – أي الحكومة الفرنسية – قد يكون لديها بعض الاقتراحات المتقابلة :

ن. ش إن هذا معناه أنكم قد بعتم سورية إلى فرنسة . فهل يجوز لفرنسا أن تعقد هذه المعاهدة معكم ؟

ش.س إن فرنسا ، بعد أن توافق على عقد المعاهدة ، لا بدّ وانها ستأخذ على عاتقها استحصال موافقة عصبة الأمم التي عهدت إليها بالانتداب على سوريا .

ن. ش ليس لفرنسة أو لعصبة الأمم التنازل عن بلاد لا تعود إليها .

ش. س إن ما تفضلتم به صحيح ، ولكن من الوجهة النظرية فقط .

ن. ش لماذا لا تتفاهمون مع سوريا مباشرة بدلاً من الاتفاق مع الفرنسيين؟

ولا سيما وانكم قد أبقيتم باب المذاكرات مفتوحة فيما يتعلّق بتقسيم هـاتاي ؟

ش.س (أسكي جاملر بارداق اولدى) ومع هذا إذا قبل السوريون بإلحاق هاتاي إلى تركية ، فإننا مستعدون لعقد معاهدة معهم .

ن. ش حسن . على أي أساس يمكن أن يكون ذلك ؟

ش. س على أساس إلحاق هاتاي بكاملها .

ن. ش لماذا لا تتفاهمون مع السوريين على أساس التقسيم ؟ وبذلك تكونون قد كسبتم الرأي العام العربي ؟

ش. س مع الأسف فات الأوان ، وليس في الإمكان عمل ذلك الآن . اننا قد ضممنا هاتاي إلى تركية بالفعل ، ولم يبق سوى تكييف القضية من الوجهة الحقوقية .

ن. ش إذا فرضنا أن السوريين أرادوا التفاهم معكم على هذا الأساس فما هي المنافع التي تقدمونها لهم لقاء ذلك ؟

ش.س ننتظر مـا يقوله السوريون .

ن. ش من البديهي اني لا أستطيع أن أقول شيئاً باسم سوريا ، ولكن في حالة موافقتها على ما تطلبونه هل يمكنكم أن تتعهدوا بإرغام فرنسة على تصديق معاهدة سنة ١٩٣٦م المعقودة معهم ؟

ش.س إذا كنتم تعنون بالإرغام استعمال القوة فهذا غير ممكن ، ولكننا نبذل كل جهدنا لأجل حمل فرنسة على إمرار المعاهدة المذكورة من البرلمان الفرنسي .

ن. ش إني متأكد انه في حالة عدم موافقة فرنسا على معاهدة سنة ١٩٣٦م فإن السوريين سيطالبون بإلحاق بلادهم بالعراق .

ش.س إننا وإن كنا لا نعارض اتحاد القطرين ، إلا أنه نرى أن وقت ذلك لم يحن بعد .

ن. ش إن الميثاق البلقاني قد انهار ، ونحن الآن وراءكم ، وأنتم في خطر ، ومضطرين إلى الرجوع إلى سياستكم الشرقية . فلماذا لا نتعاون وننقذ سوريا وفلسطين ، وبذلك نكون كتلة شرقية قوية ؟ ان مصائب الاستعمار ليست بخافية عليكم ، وان سوريا وفلسطين إذا تخلّصتا من الاستعمار ، فإنهما ستكونان صديقتان لكم مثلنا . إن فرنسة صديقتكم اليوم ولكن من يدري ماذا ستكون الأمور غداً .

ش.س كيف نأمن السوريين الذين تعرفهم انت كل المعرفة ، وواقف على وضعهم تجاهنا منذ ثلاث سنوات ؟

ن. ش السوريون ليس لديهم تجارب . وقد آمنوا الآن بالواقع ، وأودعوا مقدّراتهم إلى العراق .

فــترة اصطياف

أقمت في بيروت بضعة أيام ، دعاني خلالها السيد رياض الصلح على وليمة غداء في أحدها ، ثم توجهت إلى دمشق لأقضي فيها أياماً أخرى . وكان موفق الألوسي ، منافس نوري السعيد على خطب ودّ (م.) يشغل وظيفة قنصل العراق العام فيها ، فأقام لي مأدبة غداء دعى إليها بعض الشخصيات السورية المحترمة أضراب سعد الله الجابري . وعلى كل فقد توجهت إلى بغداد ، واشتركت في الانتخابات الجديدة فانتُخِبْت نائباً عن بغداد في الخامس من حزيران ١٩٣٩م . وبعد أن حضرت جلسة افتتاح المجلس في ١٢ حزيران من هذه السنة ، عدت إلى لبنان مع عائلتي لنقضي فترة من الصيف في ربوعه . وقد نزلت في پارك أوتيل في « برمانه » ولبثت فيه حتى إعلان الحرب العالمية

الثانية في الثالث من أيلول ١٩٣٩م . وفي أحد أيام آب ، فاجأني نوري السعيد بزيارة غير متوقّعة ، لأني كنت أتحاشى لقاءه منذ عدتُ من أنقرة ، فلم يسعني إلاّ أن أتلقّاه على الرحب والسعة مجاملة ، فإذا به يقول : (متى يصفو قلبك نحوي ؟) فكان جوابي : (ما عليك إلاّ أن تترك أساليبك التي أنت أدرى من غيرك بها وعندها تصفى القلوب) .

الحرب العالمية الثانية

نزلت من « برمانة » إلى « بيروت » في اليوم الثالث من أيلول ١٩٣٩م تلبية لدعوة أحد الأصدقاء لتناول الغداء في أحد مسابح بيروت قرب الروشة . وبينما كنت أصغي إلى الإذاعة اللبنانية في نحو الساعة الواحدة ، إذا بالمذيع يقطع الموسيقى ليقول : ان نبأ خطيراً سيذاع بعد لحظات . فكان إعـلان بريطانيا الحرب على ألمانيا هو ذلك النبأ الذي اصطكّت له الأسماع ، وجعل الناس يضربون أخماساً بأسداس ، حاسبين لهذا الخبر المخيف ألف حساب . فعدت إلى « برمانة » واصطحبت العائلة إلى دمشق في طريقنا إلى بغداد ، وإذا بوزارة نوري السعيد القائمة تقرّر قطع علاقات العراق الدبلوماسية مع ألمانيا ، وتسلّم الرعايا الألمان المقيمين في العراق إلى القاعدة العسكرية البريطانية في الحبانية ، فتعتبرهم انكلترا أسرى حرب ، وترسلهم إلى الهند خلافـاً للأعراف الدولية ، ولأبسط القواعد الدبلوماسية .

وصول المفتي الحسيني إلى بغداد

فوجئت الحكومة العراقية بوصول الحاج محمد أمين الحسيني ، مفـتي فلسطين ، مع رهط من جماعته إلى بغداد في الخامس عشر من شهر تشرين الأول ١٩٣٩م ، بعد أن ضايقته الحكومة الفرنسية مضايقة تامة أثناء مكوثه في لبنان . وقد ادعى علي جودت وزير خارجية نوري السعيد ، انه هو الذي

سهّل دخول المفتي وصحبه إلى العراق بدون جوازات سفر ، بينما ادّعى مثل هذه الدعوة رشيد عالي الكيلاني رئيس الديوان الملكي ، وقد وردت أساطير هذين الادّعائين في ص ٩٠ من الجزء الخامس من « تاريخ الوزارات العراقية » ، وقد يجوز أنّ كلاً من الطرفين كان محقاً في روايته ، ولكني أنا شخصياً أظن أنّ للسلطات البريطانية ضلعاً في تيسير دخوله العراق ، حيث سيكون تحت رقابتها ومتناول قبضة يدها .

لقد زرت المفتي الحسيني كما زاره غيري ، فرحّب بي أجمل ترحيب ، وذكّرني بالبيانات التي كنت أدليت بها عن مشكلة فلسطين ، يوم كنت ممثلاً للعراق في أنقرة عام ١٩٣٦م ، وهي البيانات التي سببت بعض الحرج ، وكتب إليّ عنها رسالة رقيقة نشرتها في الصفحات المتقدمة من هذه الذكريات . وقد طلب مني أن يتوالى لقاءنا فوعدته خيراً ، ولا أريد أن أذكر هنا شيئاً عن الاجتماعات التي تمت معه ، ومع قادة الجيش العراقي ورجالات العراق البارزين ، وما أدّت إليه من أحداث جسام ، لأني سأفرد لذلك كله بحثاً مستقلاً في الصفحات المقبلة . فقد كان المفتي المحور الذي دارت حوله تلك الأحداث ، منذ وصوله إلى العراق في أواسط تشرين الأول من عام ١٩٣٩م ، حتى مغادرته إياه في التاسع والعشرين من أيار عام ١٩٤١م .

مقتل رستم حيدر

رستم حيدر شاب عربي نابه من مدينة بعلبك بلبنان ، ومن أسرة كريمة معروفة فيها ، وقد تثقّف ثقافة عصرية واسعة ، إذ درس في باريس ، والتحق بالثورة العربية الكبرى في أواخر أيامها ، فاتخذه الملك فيصل كاتماً لأسراره ، ومستشاراً أولاً في أموره ، حتى تاريخ وفاته . فكان ــ بحق ــ دماغ فيصل المفكّر ، كما كان قومياً عربياً مستقيماً . وكان من مؤيدي الإقطاع في العراق ، وله في ذلك نظريات أثبتها في الصفحات المتقدمة . ولما كنت

وزيراً للداخلية في وزارة نوري السعيد الثالثة – وكان هو وزيراً للمالية فيها – علمت من تقارير مديرية الشرطة العامة أن رستماً اعتاد السير على قدميه قبل مساء كل يوم بين داره في الصالحية ، بالقرب من الجسر ، وبين محطة قطار بغداد – البصرة ، دون أن يلتفت إلى الضرر الذي قد يلحق به ممن يناصبونه الكراهية أو العداء ، أو لا يرتاحون إلى تصرّفاته الشخصية . لذلك رتّبت له الشرطة حراسة غير منظورة ، فكان هناك خفر على الدار ، وخفر آخر من بعد أثناء تجواله بين داره ومحطة القطار .

وفي يوم لا أتذكّره بالضبط ، أقام السيد حمدي الپاچه‌چي مأدبة عشاء حضرها لفيف من الأعيان ، والنواب ، والوزراء ، وكبار الموظفين ، وكان بين المدعويين نوري السعيد ، ورستم حيدر ، وابراهيم كمال ، وصبيح نجيب ، وبعد الانتهاء من تناول الطعام وانتشارنا في غرف الدار ، سمعت أصواتاً مزعجة وضوضاء في الغرفة المجاورة للغرفة التي كنت فيها ، ولما كنت ضعيف السمع ، سألت من كان إلى جانبي عن مصدر الأصوات ، فردّ عليّ أنّ صبيحاً ثمل ثملاً شديداً ، وصار يتحدى رستم حيدر بقوله له : (ولماذا لا تذهب إلى بلادك أنت الكذا والكذا) وبعد شتم وتقريع وتدخّل ، أوقف صبيح عند حده ، وتفرّق القوم .

ولما سمعت باطلاق الرصاص على رستم حيدر ، وهو بمكتبه بديوان وزارة المالية يوم ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠ ، تذكرت الشجار الذي حصل في دار الپاچه‌چي حمدي ، واذا بي افاجأ بأن مطلق الرصاص كان مفوضاً للشرطة يدعى حسين فوزي ، وقد فصل من الخدمة لاسباب لا علاقة لرستم بها . وبينما كان التحقيق يجب أن يتجه على هذا النحو لأن القاتل معروف والجرم مشهود ، اذا بنوري السعيد يختلي بالقاتل في مركز الشرطة ، ثم يأمر بالقبض على جماعة بينهم ابراهيم كمال ، وعارف قفطان ، وصبيح نجيب ، وشفيق نوري السعيدي ، فاختلف الوزراء فيما بينهم ، وأدى الخلاف الى استقالة الوزارة . ولما تقرر ان تؤلف الوزارة الجديدة برئاسة نوري أيضاً ،

حصلت مضاعفات أدت الى الانشقاق . فقد أصر كل من رئيس أركان الجيش حسين فوزي ، وأمير اللواء أمين العمري على أن لا يدخل الوزارة الجديدة لا نوري السعيد ، ولا طه الهاشمي . على حين كان جماعة من العقداء الذين يناصرون نوري وطه أصرت على اسناد الوزارة الى أحد هذين السياسيين ، فاستطاع نوري أن يستصدر ارادة ملكية باحالة كل من الفريق حسين فوزي ، واللواء أمين العمري ، والعقيد عزيز ياملكي ، على التقاعد ، وان يؤلف الوزارة الجديدة ويشرك معه طه في المسؤولية ثم يحيل قاتل حيدر على المحاكمة وينفذ حكم الاعدام الذي أصدرته بحقه . ولكن وزارته كانت هزيلة ، اذا استثنينا منها طه – ولم تلبث في الحكم إلا أياماً معدودات .

لقد قيل الكثير في موضوع مقتل رستم حيدر . قيل ان نوري السعيد بعد أن قضى على خصومه السياسيين الواحد بعد الآخر ، بالقتل والسجن والابعاد عن المناصب الوزارية ، لم يبقَ من ينافسه على الزعامة غير رستم ، الذي كان أحق برئاسة الوزارة لولا جنسيته السورية . ولقد كانت آراء نوري ورستم متفقة في السياسة الخارجية ، وهي ان بريطانية هي الحليف المثالي والصديق الوحيد فعلى العراق أن يتمسك بصداقتها وودها .

كان نوري يخشى شخصيتين : شخصية تنافسه في صداقة بريطانية ، وأخرى تنافسه بوطنيتها وصدق اخلاصها لبلادها ، ولكن من الصعب الجزم بأن لنوري ضلعاً في مقتل رستم . ولعل القتل كان قضاءً وقدراً . وعلى من أراد الاطلاع أكثر من ذلك فليرجع الى ص ١١٥ من تاريخ الوزارات العراقية في طبعته الرابعة الموسعة .

وقبل أن أنتهي من هذا الموضوع ، أود أن أشير الى حادثة وقعت في ديوان رشيد عالي في البلاط الملكي فقد أجمع رؤساء الوزراء السابقون على مقابلة الوصي على العرش ، وتقديم احتجاج على تصرفات نوري السعيد ، وتدخله في التحقيقات الجارية في مقتل رستم حيدر ، والمحاكمات الجارية بحق

المتهمين بحادثة القتل . وبينما نحن مجتمعون في غرفة رئيس الديوان ، أقبل نوري السعيد غاضباً متهيجاً ، واذا به يوجه خطابه الى جميل المدفعي ويقول له بشدة « وأنت أيضاً هنا ؟ من أنت لتحتج علي ؟ لو لم أكن أنا لما كنت إلاّ متصرفاً كما كنت » فلم ينبس جميل ببنت شفة وانما ترك الديوان وذهب .

الوزارة القومية

كانت وزارة نوري السعيد الاخيرة – الخامسة – هزيلة سواء بالاعضاء الذين اشتركوا فيها ، أو بضعف تأييد الرأي العام لها ، فان نوري بعد الاهانة التي وجهها إلى جميل المدفعي في غرفة رئيس الديوان الملكي ، فَقَدَ أقرب المقربين اليه ، كما انه ما كان ليأمن من جانب رئيس الديوان السيد الكيلاني . وفي الوقت نفسه فان العقداء الاربعة ، ولا سيما صلاح الدين الصباغ ومحمد فهمي سعيد ، أخذوا يميلون عن نوري ويتقربون نحو الكيلاني ، بفعل الجهد الذي بذله المفتي الحسيني في سبيل هذا التقريب ، فلم يبقَ مع نوري في الميدان غير وزير دفاعه طه الهاشمي ، وكنت أشعر بضعف طه أمام نوري بصورة ملموسة . ولم أستطع حتى الآن معرفة السبب في هذا الضعف ، على الرغم من انه كان يختلف واياه في بعض الاتجاهات ، ولكنه لا يقف ضده .

في ضوء هذه الظروف الحرجة ، وبعد اندلاع لهيب الحرب العالمية الثانية ، وما يحيط بالعالم أجمع من أزمات واضطرابات فكرية ، شعر نوري السعيد ان ليس من مصلحته أن يتحمل مسؤولية الحكم بصورة منفردة كما جرى له حتى الآن . وان الضرورة تقضي بقيام وزارة قومية يرأسها غيره ، ويكون هو وزير خارجيته ، فوافق على أن يؤلف رشيد عالي الوزارة المطلوبة ، وأن يدخل هو فيها كوزير للخارجية . وفي اعتقادي ان نوري لم يقدم على هذه الخطوة ويبدي الموافقة على ما تقدم إلاّ بعد أن استشار السفير البريطاني بذلك ، واتفق واياه على هذا النهج . ولا يستبعد أن يكون للامير عبد الاله علم بما

اتفقا عليه . فوجود نوري على رأس السياسة الخارجية ، ووجود طه قريباً منه كوزير للدفاع ، من شأنهما ضمان السيطرة على السياسة الخارجية ، وعلى الجيش معاً ، فان ماشت الوزارة الجديدة — بمجموع أعضائها — السياسة البريطانية فان هذا هو المقصود ، من هذا التبدل الوزاري، واذا انشق الوزراء على أنفسهم فأيد بعضهم السياسة المذكورة ، وعارضها البعض الآخر ، فان هناك ما يضمن السيطرة على القسم المعارض بشكل من الاشكال، ولا سيما وجود طه الهاشمي على رأس الجيش ، ووجود نوري السعيد على رأس السياسة الخارجيـــة .

لقد نظمت وثيقة لرسم الخطة التي ستسير الوزارة الجديدة بمقتضاهـــا فظهرت دعوات مختلفةعن كيفية تنظيمها ، ولكني أستطيع الجزم بأن المفتي الحسيني كان المحور في التنظيم ، بعد أن اتفق مع رشيد عالي وعقداء الجيش على صيغتها ، ثم حملها إليّ بنفسه فوقعت فيها ، ثم ذهب الى بقية رؤساء الوزراء السابقين فوقعوها وهذا نصها :

نظراً لرغبتنا الاكيدة في جمع الكلمة ، وتصافي القلوب ، وإزالة الضغائن في هذه الظروف العالمية الخطيرة ، وما تتطلبه مصلحة البلاد من التفرغ لمعالجة الامور ، وتمشيتها بصورة اعتيادية دستورية ، فقد اتفقت آراؤنا على ما يلي :

١ً — تؤلف وزارة قومية مؤتلفة يختار رئيسها صاحب السمو الوصي حسب التقاليد الدستورية والاستشارات المعتادة .

٢ً — رؤساء الوزارات السابقون ، ورجال الدولة الموقعون ، يتعاونون مع الوزارة المؤتلفة في داخلها أو خارجها ، ومن يتعذر عليه الاشتراك فيها، بسبب مقبول لدى سموه ، فانه يؤيدها لتحقيق الغايات المذكورة أعلاه ويتجنب مناوئتها .

٣ً — توقع هذه الاتفاقية وترفع لصاحب السمو المعظم .

بغداد في ١٤ آذار ١٩٤٠ .

ناجي السويدي . نوري السعيد . ناجي شوكت . توفيق السويدي . علي جودت . جميل المدفعي . رشيد عالي .

وفي ٣١ آذار ١٩٤٠ صدرت الارادة الملكية بتأليف الوزارة المطلوبة كالآتي : —

رشيد عالي — رئيساً للوزراء ، ووزيراً للداخلية بالوكالة .

ناجي السويدي . وزيراً للمالية .

ناجي شوكت — وزيراً للعدلية .

نوري السعيد — وزيراً للخارجية .

طه الهاشمي — وزيراً للدفاع .

عمر نظمي — وزيراً للاشغال .

محمد أمين زكي — وزيراً للاقتصاد .

صادق البصام — وزيراً للمعارف .

رؤوف البحراني — وزيراً للشؤون الاجتماعية .

أجل : لقد اشتركت في هذه الوزارة على كره مني . اذ كان يصعب عليّ أن أشترك في أية وزارة يكون نوري السعيد أحد أعضائها ، ولا سيما اذا شغل منصب وزارة خطيرة كوزارة الخارجية ، لاني لم أكن على ثقة بصلاح سياسته الخارجية ، بعد أن تكشفت بعد اعلان الحرب ، وصار يعتقد بوجوب مماشاة السياسة البريطانية ، حتى وان كانت تجاوزت نصوص معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ التي عقدها هو ، ونظمت بموجبها العلاقات الحلفية بين بريطانية والعراق. ولكن إلحاح كل من المفتي الحسيني والسيد الكيلاني عليّ بضرورة دخول الوزارة الجديدة ، وسبق موافقة ناجي السويدي على الاشتراك فيها ، كانا العاملين الرئيسيين على قبولي الدخول . ولكن ماذا كانت النتيجة ؟ كانت انه لم تمض إلا بضعة أيام على تكوين الوزارة ، حتى بدأت بوادر الخلاف وأسباب الاصطدام تظهر للعيان بصورة أقوى من ذي قبل ،حتى انتهت المأساة باصدار

محاكم عبد الاله والاستعمار الحكم عليَّ بالاشغال الشاقة لمـــدة خمس عشرة سنة ، ولكن الله جل وعلا ، يمهل ولا يهمل فقد أصدر الشعب حكمه على عبد الاله في ثورة ١٤ تموز بتعليق جثته على بوابة وزارة الدفاع علناً ، وعلى رئيس وزرائه بالموت الشنيع (وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون) صدق الله العظيم .

ما عملته الوزارة القومية ؟

كان أول عمل قامت به وزارة رشيد عالي الثالثة ، الغاءها الاحكام العرفية التي أعلنتها وزارة نوري السعيد الثالثة في السادس من آذار ١٩٣٩ بحجـــة المؤامرة المزعومة التي أشرت إليها في الصفحات المتقدمة . ثم استصدرت الوزارة عفواً خاصاً عما تبقى من مدد محكومية حكمت سليمان وصحبه ، كما انها خففت الاحكام الصادرة بحق بقيتهم .

دخول إيطاليا الحرب

دعي مجلس الوزراء الى عقد جلسة استثنائية في الخامس من أيار ١٩٤٠ للاستماع إلى طلب تقدم به وزير الخارجية نوري السعيد ، بناء على طلب من السفير البريطاني، واذا بهذا الطلب يتضمن إقرار المجلس ما سيكون عليه موقف العراق ، اذا ما أعلنت ايطاليا الحرب على بريطانية منذ الآن . اذ ينتظر أن تعلن ايطالية هذه الحرب خلال الـ ٤٨ ساعة المقبلة . فلما تداول المجلس في هذا الطلب ، رأى ان اتخاذ هذا القرار يعد سابقاً لأوانه ، وانه من الافضل الانتظار حتى ينجلي الموقف . وكلف وزير الخارجية أن يبلغ السفير البريطاني : بأن العراق سوف لن يتخلى عما تفرضه عليه معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ المعقودة بينه وبين انكلترا . وفي العاشر من حزيران شهرت ايطالية الحرب على بريطانية وفرنسا ، فقابل السفير البريطاني نوري السعيد في الحال ، وطلب

اليه أن تقرر الحكومة العراقية موقفها من ذلك ، وان يوافيه بقرارها قبل ظهر ذلك اليوم ، وعلى هذا عقد مجلس الوزراء جلسة فوق العادة ، وافتتح نوري الحديث قائلاً : ان السفير البريطاني قابله بصفة رسمية في هذا الصباح ، وأبلغه خبر دخول ايطاليا الحرب ضد انكلترا ، وطلب اليه أن يعرف موقف العراق من ذلك ، وأضاف نوري انه يرى أن يبادر العراق الى قطع علاقته السياسية مع ايطاليا كما فعل ذلك مع المانية من قبل . فلما فرغ من كلامه وجهت إليه الاسئلة الآتية : —

١ — ألا يرى وزير الخارجية من الصواب التريّث قبل أن يبت في الامر انتظاراً لمعرفة موقف تركية ؟ لانه أعلم من غيره بأن لنا تفاهماً شفوياً معها بأن لا يبت العراق في أمر من الشؤون الخارجية التي لها علاقة بالمنطقة ، ما لم تستشر الواحدة الاخرى .

٢ — هل يوجد في المعاهدة العراقية — البريطانية نص يلزم العراق بقطع علاقته مع دولةٍ تعلن الحرب على انكلترا ؟

٣ — هل لا يرى من المفيد والواجب استشارة الحكومات المجاورة على ذلك ؟

٤ — وهلا يحتم علينا واجب الاخوة العربية معرفة موقف الحكومة المصرية ولا سيما موقف الحكومة السعودية ؟

أيد أسئلتي كل من ناجي السويدي ، وطه الهاشمي ، فكان جواب نوري : ان المعاهدة العراقية البريطانية وإن لم تحتوِ على نص صريح في الموضوع ، ولكن روحها توجب ذلك .

أما الاستشارات فانها ستطول ، في حين ان الحكومة البريطانية تريد الجواب فوراً . وكان الوزير الوحيد الذي أيد نوري السعيد في طلبه وموقفه هو السيد محمد أمين زكي وزير الاقتصاد ، فقرر مجلس الوزراء ارجاء جلسته إلى يوم آخر لوضع صيغة القرار . فلما كان اليوم التالي ، عقد المجلس جلسته برئاسة عبد الاله في البلاط الملكي ، بناء على طلبه ، فكانت الآراء في هذه

هذه الجلسة ، كما كانت جلسة الامس ، فانتقل الوزراء الى ديوان مجلس الوزراء حيث عقدت جلسة خاصة اتخذ فيها القرار التالي ، وطلب الى وزير الخارجية أن يبلغ نصه الى السفير البريطاني :

تداول مجلس الوزراء في الوضع الدولي الراهن ، الناشىء عن اعــلان ايطالية الحرب على الحلفاء ، وأخذ جميع العوامل والظروف بنظر الاعتبار ، بدقة وعناية ، وقرر ما يلي :

١ً – ان الحكومة العراقية متمسكة بمعاهدة التحالف ، المنعقدة بينها وبين الحكومة البريطانية ، وماضية في وفائها لعهودها ، بروح مشبعة بعطف وولاء .

٢ً – ان الحكومة العراقية تقوم بكل ما يترتب عليها من واجبات ، وفق أحكام معاهدة التحالف ، لصيانة المواصلات ، والمنافع المشتركة العراقية – البريطانية في البلاد .

٣ً – ترى الحكومة العراقية – في الوقت نفسه – أن تتريث في أمر النظر في قطع الصلات السياسية بينها وبين ايطالية ، اﻫ .

فلما كان اليوم الثاني عشر من حزيران ، قابل السفير البريطاني رئيس الوزراء في مكتبه الرسمي ، ونقل إليه دهشة حكومته البريطانية من قرار مجلس الوزراء الاخير ، لأنها تعتبر قطع العلاقات مع دولة تحاربها أمراً حيوياً لها ، وان الحكومة المصرية التي تربطها ببريطانية معاهدة شبيهة بالمعاهدة العراقية البريطانية قد قطعت علاقاتها مع ايطالية . فرد عليه رئيس الوزراء : ان رأيه الشخصي هو تأييد لما قرره مجلس الوزراء . وكان نوري حاضراً هذه المقابلة ، وهو وإن لم يهدد بالاستقالة من منصبه في بادىء الامر ، لكنه رأى أن يتريث في ذلك . إذ ربما تساعده الظروف في المستقبل . وقد وافق على أن يسافر الى أنقرة لاستشارة الحكومة التركية ومعرفة ما سيكون موقفها هي ، ولا سيما موقفها تجاه سورية فيما اذا انهارت فرنسة واستسلمت لالمانية .

وكان مجلس الوزراء قد اجتمع في ١٩ حزيران ١٩٤٠ وقرر الموافقة على الاتصال بتركية ، وايفاد كل من وزير الخارجية نوري السعيد ، ووزير العدلية ناجي شوكت لهذا الغرض . وكان قرار ايفادي مع نوري في ظاهره ، أن لي سابق معرفة مع رجال تركية، ولا سيّما مع رئيس الجمهورية عصمت اينونو ، ووزير الخارجية شكري سراج أوغلو ، الامر الذي سيسهل محادثاتنا ، ولكن السبب الحقيقي الذي كان يكمن وراء ايفادي مع نوري ، هو عدم ثقة رئيس الوزراء ووزير المالية ناجي السويدي بنوري السعيد . أما ثقة طه الهاشمي التامة بنوري فكانت تؤيد اتصاله برجال تركية ، والتحدث إليهم في المهمة الّتي ألمعنا إليها أعلاه ، ولا سيما وان له (لنوري) رأيه الخاص بأن على الحكومة العراقية أن تقطع علاقاتها مع كل دولة تحارب بريطانية . وقبل أن نرحل من بغداد بالقطار في العشرين من حزيران ، زرت رشيد عالي في داره مودعاً ، وانتهزت الفرصة فقلت له : في نيّتي الاتصال بالسفراء الذين كانت تربطني بهم صداقات سابقة ، أيام اشتغالي في تركية للتعرّف على بعض المعلومات الّتي قد تفيدنا في موقفنا ، وفي سياستنا الخارجية ، ولا سيما في مثل هذه الظروف الحرجة ، وأضفت الى ذلك ان هذه الاتصالات ستكون شخصية لا كوزير مسؤول . فأيد رأيي . ولما مررت بالحاج محمد أمين الحسيني وأخبرته عن عزمي على السفر ، وعما أنتويه من مقابلات ، شجعني على ذلك ، وأضاف الى هذا التشجيع بأنه مستعد لتزويدي بكتاب تعريف الى الفون بابن سفير المانية في أنقرة اذا رغبت في ذلك فلما تقرر يوم سفري زارني في داري وسلمني الرسالة الّتي وعد بها وكانت باللغة الفرنسية .

في محطة قطار حلب

لما وصل قطار طوروس بنا إلى محطة حلب ، وجدت في استقبالنا كلاً من تحسين قدري قنصل العراق العام في لبنان ، وعلي جودت . وكان جودت

يحمل حقيبة صغيرة بيده فقال لي نوري : ان علي جودت سيصحبنا الى أنقرة . فسألته بأية صفة سيكون معنا ؟ فأجاب كعضو ثالث في الوفد. فقلت له : كيف يجوز ذلك ولا يوجد قرار لمجلس الوزراء لاشراكه معنا ؟ ولم يسبق للحكومة التركية أن أحيطت علماً بذلك ؟ فرد علي ان هذه أمور بسيطة يمكن تجاوزها اذا وافقت أنت وأنا عليها . وكان في قرارة نفس نوري أن يتخذ من وجود جودت معنا مساعداً له يؤيده في آرائه ومعروضاته . وعلى كل رفضت أن يكون الرجل عضواً ثالثاً في الوفد ، وهو غير منتدب لذلك بصورة رسمية ، وهددت بالعودة الى بغداد اذا أصر على رأيه فتراجع وقال : طيب ليكن سفره بصورة شخصية . فلم أرَ مناصاً من ترك الاصرار على موقفي ، ولا سيما وقد كنت أود المماشاة لاكتشاف ما في نفس نوري من مفاجآت .

وفي اليوم الثاني ، ونحن في طريقنا إلى أنقرة ، قال لي نوري : لدي اقتراح أود أن أعرضه على الحكومة التركية ، ولكني أريد أن أعرف رأيك فيه . قلت له وما هو الاقتراح ؟ قال : سنتحدث مع رجال تركية عن الوضع في سورية ، فيما اذا تركها الفرنسيون جبراً ، واحتلها الانكليز حرباً ، وطلب السوريون الالتحاق بالعراق فماذا سيكون موقف الاتراك من ذلك : وأضاف الى أسئلته هذه: انه ينوي أن يقول لرجال تركية بأن الحكومة العراقية مستعدة لأن تتنازل عن المنطقة الكردية الشمالية لتركية ، اذا هم وافقوا على الحاق سورية بالعراق بأي شكل من الاشكال، وان الحكومة العراقية مستعدة لأخذ موافقة بريطانية على هذا العمل .

قلت له : نوري : هذه مسألة هامة وخطرة جداً ، فنحن لا نعلم ماذا سيكون موقف فرنسا ؟ وماذا سيكون موقف انكلترا ؟ ونحن الآن في بداية الحرب ، فكيف نسوغ لأنفسنا أنا وأنت أن نتكلم في موضوع هام وخطر مثل هذا الموضوع مع دولة أجنبية ؟ ونقترح التنازل عن جزء من الوطن العراقي؟ هل فاتحت رئيس الوزراء في ذلك؟ وهل أخذت موافقته ؟ ولماذا لم تفاتح

الوزارة بمقترحاتك هذه قبل أن تغادر بغداد ؟ فردّ علي : اننا سوف لا نوقع عهداً ، وانما سنتحدث في الموضوع بصورة سرية ، فقلت له : بالنسبة إليّ ، فأنا لا أريد أن أتحمل أية مسؤولية في أمر خطير كهذا ، وأحذرك من الاقدام على مفاتحة رجال تركية في هذا الموضوع . فلما وصل القطار إلى محطة أنقرة ، وجدنا في استقبالنا وزير خارجية تركية شكري سراج أوغلو ، ومـدير التشريفات العام في الوزارة المذكورة ، ووزيرنا المفوض السيد كامل الكيلاني ، وأركان المفوضية العراقية . وبعد المصافحة والترحيب ، قدم نوري السعيد الى سراج أوغلو السيد علي جودت قائلاً : أقدم لك صديقي القديم علي جودت أحد رؤساء الوزراء السابقين ، وقد صادفته في حلب ، ولما علمت أنه يرغب في زيارة تركية ، دعوته برفقتنا بصورة خصوصية كصديق . وعندها رافقنا سراج أوغلو الى فندق أنقرة بالاس . ثم زرنا الموما اليه سراج أوغلو في الموعد المقرر في مقره الرسمي ، وجرت محادثات معه عن علاقات العراق بتركية ، وعن الاوضاع العامة في العالم في هذه الحرب الطاحنة ، وماذا يجب أن يكون موقف الدولتين الصديقتين منها . ثم انتقلنا الى القصر الجمهوري في جان قايا لمقابلة رئيس الجمهورية عصمت اينونو ، التي استمرت زهاء الساعتين ، سجلت التفصيلات خلالها في التقرير الآتي : —

مقابلة وزير الخارجية التركية :

اجتمع السيد نوري السعيد وزير الخارجية ، والسيد ناجي شوكت وزير العدلية ، وبصحبتهما الوزير المفوض السيد كامل الكيلاني ، في الساعة الثالثة والنصف بعد ظهر يوم الثلاثاء المصادف ٢٥ حزيران سنة ١٩٤٠ بوزير خارجية تركية بمكتبه الرسمي ، وبعد حديث قصير عن الوضع العالمي الراهن ، تطرق وزير خارجية تركيا الى وضع تركيا فقال : انه يود أن يستهل حديثه بمقدمة لها علاقة في الموضوع لتكون المحادثة ذات فائدة كبيرة تمكننا من الاطلاع بصورة شاملة على وضع تركيا وخطتها ازاء الوضع العالمي الحاضر . واستمر وزير

خارجية تركية بحديثه قائلاً : ان السياسة التركية بنيت على أساس ان لها عدواً واحداً هو ايطاليا . وعلى هذا المبدأ وجهت تركيا عنايتها لاتخاذ التدابير السياسية والعسكرية اللازمة . فسعت بعد ذلك لتكوين الحلف البلقاني ليكون لها عوناً في تأمين سلامتها من أي عدوان يقع عليها من جهة البلقان ، وتتمكن من الوقوف أمام ايطاليا دون أن تخشى تجاوز أية دولة بلقانية عليها . ولتوطيد هذا المبدأ أيضاً عقدت تركيا الحلف الثلاثي بينها وبين انكلترا وفرنسا ، ومع هذا كله فان تركيا لم تنس خلال تلك الادوار ، وأثناء المفاوضات التي دارت أخيراً بينها وبين انكلترا وفرنسا لعقد المعاهدة الثلاثية ، وضع روسيا تجاهها، فاشتركت تركيا للسبب نفسه أن تكون حرة في تأجيل تنفيذ عهودها الوارد ذكرها في المعاهدة الثلاثية ، حتى لا تورط نفسها في المستقبل في أية حرب مع روسيا .

ولتأمين هذا الغرض وضع الملحق الثاني في المعاهدة الثلاثية . هكذا كان وضع تركيا الى أن أعلنت المانيا الحرب على بولونيا ، فقسمتها بينها وبين روسية . ولقد حصلت بعد ذلك تطورات خطيرة أدت الى اعلان ايطاليا الحرب على انكلترا وفرنسا ، وعلى أثر ذلك طلب سفيرا انكلترا وفرنسا من تركيا تنفيذ عهودها المذكورة في المعاهدة الثلاثية ، فكان جواب تركيا لهما انها تتمسك في الوقت الحاضر بما جاء في نص الملحق الثاني للمعاهدة الثلاثية ، وانها ستبقى خارج الحرب . هذا فضلاً عن ان عدم معرفة تركيا مدى التفاهم أو الاتفاق الالماني الروسي ، وما سينتجه هذا التفاهم أو الاتفاق فيما اذا نفذت تركيا تعهداتها الوارد ذكرها في المعاهدة الثلاثية ، جعل تركيا مضطرة ، وذلك تأمينا لسلامتها ، أن تبقى خارج الحرب ، يلاحظ بأن سبب بقاء تركيا خارج الحرب لم يكن ناتجاً من رغبتها في تمسكها بما جاء في الملحق الثاني الذي ينص على وجوب تجنب تركيا من الوقوع في اختلاف مسلح مع روسيا فحسب ، بل هو ناتج أيضاً من رغبة تركيا في الانتظار ريثما ينجلي الموقف الدولي . وبناء على سؤال السيد نوري السعيد وزير الخارجية عن رأي

وزير الخارجية التركية عن التطورات الحربية والاحتمالات المنتظرة ، أجاب وزير الخارجية التركية بأن هناك احتمالات ثلاثة :

١ ـ انتصار المانيا على انكلترا خلال هذا الصيف .

٢ ـ تمكن انكلترا من المقاومة الى آخر الصيف ، بالنظر الى استعـداداتها المتواصلة ، ووصول المساعدات اليها من أمريكا ، الامر الذي سيكون سبباً لاطالة الحرب ، وتمكين انكلترة من تزويد قواتها سيما الجوية منها حتى تصبح فائقة على قوات أعدائها ، وبالنتيجة تتغلب على خصمها .

٣ ـ مقاومة انكلترا مدة ما تجعل المانيا تشعر بأن من مصلحتها عقد صلح يرضي الطرفين .

هذه هي الاحتمالات الثلاثة التي بينها وزير خارجية تركيا ، الذي استمر بحديثه قائلاً ، ـ أما نحن ـ أي الاتراك ـ ففي فترة انتظار انجلاء الموقف بالنسبة لتلك الاحتمالات ، نبذل كل الجهود لتعزيز قوانا العسكرية كأننا في حالة حرب وعلى استعداد اذا اقتضت الحالة لرد كل تعد يقع علينا . ومع هذا فاننا واضعون نصب أعيننا بالدرجة الاولى احتمال تعرض ايطاليا علينا ، ولا شك فاننا واثقون من أن جيشنا سيتمكن من الدفاع عن سلامة بلادنا من غزو ايطاليا علينا هذا إذا لم تحصل اختلاطات أخرى لم تكن بالحسبان .

وقد سأل السيد نوري السعيد وزير الخارجية رأي وزير الخارجية التركية عن احتمال تنازل فرنسة عن سورية الى ايطاليا اثناء مفاوضات الهدنة ؟ والموقف الذي ستقفه تركيا ازاء تحقق هذا الاحتمال (لم يكن قد علم شيء عن شروط الهدنة بين ايطاليا وفرنسا أثناء هذا السؤال) ومفاوضات الصلح فيما بعد (ويرتئي السيد نوري السعيد بأن من المرجح أن يدور البحث عن سوريا أثناء مفاوضات الصلح) فأجاب وزير خارجية تركيا بأن مبدأ تركيا لا زال ولن يزال هو أن تبقى سوريا لأهلها ، وأن تنال استقلالها ، وقد تنازلت بموجب معاهدة لوزان عن جميع البلاد التي انسلخت من الدولة العثمانية إلى أهلها ،

وكانت سورية من ضمن تلك البلاد . كما انه صرح أيضاً بأن لدى تركيا وثيقة صرح فيها بأن ليس لفرنسا أن تتنازل عن سورية لأية دولة أجنبية إلاّ بعد موافقة تركيا . وقد أضاف وزير خارجية تركيا قائلاً : ان من البديهي بأن تركيا لا ترغب أن تدخل سوريا أية دولة أجنبية ، وهي أي تركيا ترجح بل تتمنى أن تكون دولة مستقلة .

جرى الحديث بعد ذلك عن ايران . فبين وزير خارجية تركيا بأن ايران كانت قبلاً في اشتباه عن موقفنا ، على انه الآن قد تحسن موقفها ، سيما بعد أن صرح الشاه بلزوم التعاون بين تركيا وايران . ولقد انتهز السيد نوري السعيد وزير الخارجية فرصة البحث عن ايران فبين شيئاً عن موقف ايران الاخير مع العراق وتخوفها بلا سبب وداع من العراق ، واشتباهها من موقفنا نحوها ، فطلب من وزير خارجية تركيا ان تسعى تركيا لازالة تركيا تحقيق ذلك . وهنا بين وزير خارجية تركيا ضرورة محافظة الدول المجاورة على حدودها الحالية إذ ان الطمع في الحصول على شيء من أراضي أية دولة مجاورة يسبب بالنتيجة الضرر الكبير على الطامع ايضاً . وقد ضرب وزير خارجية تركيا لذلك مثل ما حصل لتعدي بولونيا على جيكوسلوفاكيا حين تقسيمها . لقد استفادت بولونيا فألحقت قسماً صغيراً من أراضي جيكوسلوفاكيا ، ولكن بعد مضي مدة قصيرة على ذلك الالحاق ، انهارت جيكوسلوفاكيا الصديقة القديمة لبولونيا ، وعندما وقعت الكارثة الكبيرة على رأس بولونيا اذ لم تجد أية حليفة مجاورة لها فكان الخطر على بولونيا أعظم من الخطر على جيكوسلوفاكيا .

وقد صرح معالي وزير خارجية تركيا بأنه لا يوافق على تحرّش احدى الدول المجاورة على بعضها لئلا يؤول مصير تلك الدول الى ما آل اليه مصير جيكوسلوفاكيا . وعندما وصلنا الى هذا الحديث، حان موعد مقابلة فخامة رئيس الجمهورية ، فاستأذن وزير خارجية تركيا للذهاب الى قصر رئيس الجمهورية قبلنا ، ليكون في حضور رئيس الجمهورية عند استقباله لنا .

مقابلة فخامة رئيس الجمهورية التركية :

بدأ الاجتماع في الساعة الخامسة والدقيقة العاشرة بعد الظهر ، ودامت المحادثة حتى الساعة السابعة والربع في جان قايا في قصر الرئاسة ، وقد حضر هذا الاجتماع عين الاشخاص . وبعد أن رحب فخامة رئيس الجمهورية التركية بالوفد ، سأل عن صاحب السمو الملكي الوصي الامير عبد الاله ، وقد أبلغ وزير الخارجية السيد نوري السعيد تحيات سمو الوصي المعظم . لقد بدأ الحديث عن وضع الحرب الحالية وتطوراتها ، وعن السياسة الدولية ، وعن مواضيع عامة أخرى ، حتى تدرج الى المواضيع والاحتمالات الثلاث التي جاء ذكرها في محضر مقابلتنا مع وزير الخارجية التركية .. ولقد ظهر لنا من تلك المحادثات بأن رأي فخامة رئيس الجمهورية التركية عن تلك الاحتمالات الثلاث لا يختلف عن رأي وزير الخارجية التركية .

ايـــران :

أيد فخامة رئيس الجمهورية التركية ، ما ذكره وزير الخارجية التركية عن رغبة الحكومة التركية في ازالة جميع العراقيل ، وما سيظهر من سوء تفاهم بين العراق وايران ، وأضاف قائلاً : بأن الحكومة التركية ستسعى الى تنفيذ تلك الرغبة .

ســـوريا :

تطرقنا خلال الحديث الى البحث عن استسلام فرنسا الى المانيا وايطاليا ، وعن تأثيره على وضع سوريا ، وانتهزنا الفرصة وبينا بأن أحسن طريقة لابقاء سوريا في وضع سالم ، وبعيد عن قلاقل داخلية بين المسيحيين والمسلمين ، هو اعادة الحكم الوطني اليها . فطلبنا من تركيا مفاتحة انكلترا عن ذلك ، ورجونا تأييدها لوجهة نظر العراق بهذا الشأن . وهنا سأل فخامة رئيس الجمهورية رأي وزير الخارجية التركية حول هذا الموضوع ؟ فبين وزير خارجية تركية بأن لا يرى مانعاً من مفاتحة الحكومة البريطانية ، بل انه يلاحظ

بأن الحكومة البريطانية قد ترجح خلال الحرب الحاضرة أن تدار المستعمرات الفرنسية والبلاد المشمولة بانتدابها من قبل الهيئة الوطنية الفرنسية ، التي تألفت في لندن ، اذ ترى في ذلك فائدة لها ، واستمر فخامة رئيس الجمهورية في حديثه قائلاً : فاننا ــ أي الحكومة التركية ــ إن فاتحنا بريطانيا عن موضوع سوريا الآن ، قد تسبب هذه المفاتحة تعكير صفو العلاقات الحسنة الموجودة بين تركيا وبريطانيا ، الامر الذي لا ترغب فيه . فأجاب السيد نوري السعيد بأن لا يوجد بهذا التكليف حصول شيء يؤدي إلى تعكير صفو تلك العلاقات الموجودة بين تركيا وبريطانيا ، بل انه يرى في انجاز هذا المشروع مصلحة للدول ذات العلاقة . فرد فخامة رئيس الجمهورية التركية بأنه يخشى حدوث مشكلات للسلطات الفرنسية في سوريا ، اذا ما تشكلت الآن حكومة وطنية في سوريا ، كما ان ذلك قد يهيج الشعور الوطني فتحدث صعوبة في تأمين السلم في سوريا . فأجاب السيد نوري السعيد بأنه يرى عكس ذلك اذ ان تشكيل حكومة وطنية في سوريا مما يساعد السلطة الفرنسية على تأمين الامن وتوطيد السلام ، كما انه يحيل في نفوس السوريين ثقة في الحصول على بغيتهم ، ويمنع في نفس الوقت حدوث تصادم بين الأهلين . اذ مثل هذه الحركات تضر بالسوريين الآن . فهنا كرر معالي وزير الخارجية التركية بأن لا مانع من أن أن تفاتح الحكومة التركية الحكومة البريطانية ضمن نطاق الصلات الحسنة الموجودة الآن بين تركيا وبين بريطانيا ، وأضاف معاليه قائلاً : بأننا نفاتح الانكليز بهذا الامر الذي جرى الحديث عنه بين الحكومة العراقية وبين الحكومة البريطانية في العراق ، لا سيما وان السفير البريطاني في أنقرة كان قد أخبره بأن الوفد العراقي الذي سيصل أنقرة يحمل فكرة مفاتحة الحكومة التركية بذلك . فبين السيد نوري السعيد بأنه يعتقد بأن الحالة الطبيعية في كل أدوار التاريخ كانت تحتم وستحتم كذلك في المستقبل على تركيا والعراق وسوريا ، وان أمكن حتى مصر ، السير في اتجاه واحد وسياسة واحدة لحفظ كيانهم ومصالحهم . فأيد رئيس الجمهورية التركية ذلك، واقترح أن يستمر الاتصال بين العراق وتركية

للمحادثة ، ولتبادل الافكار والآراء عند حصول أي تطور في الحالة الراهنة ، وعندما يجد شيء في تركيا أو في العراق من أخبار وأفكار لتمكين العـــراق وتركيا من السير في اتجاه واحد في السياسة الخارجية وستسير سوريا بعد استقلالها على نفس الخطة .

تلخيص آراء فخامة رئيس الجمهورية :

١ ـ ظهر ان آرائنا في احتمالات تطور الحرب ووجهات نظرنا فيما يخص سياسة الدولتين : التركية والعراقية تستند على عين الاسس وعلى نفس الاتجـــاه .

٢ ـ أما التدابير الواجب اتخاذها فيترك أمرها الى تطور الحوادث. لذلك يجب أن يكون الاتصال دائماً لتبادل الآراء والافكار .

٣ ـ ستسعى الحكومة التركية دائماً لازالة سوء التفاهم بين ايران والعراق .

٤ ـ تفاتح الحكومة التركية الحكومة البريطانية عن أمر اعادة الحكم الوطني الى سوريا ، ضمن نطاق الصلات الحسنة مع بريطانيا .

٥ ـ ترغب تركيا في أن ترى سوريا مستقلة ، وعندما يحين الوقت سنتباحث عن تنظيم العلاقات الخاصة على ضوء انكشاف الحوادث العالمية ونتائجها .

- ملاحظاتنا :

١ ـ لا زال الاتراك يشعرون بخطر ايطاليا عن طريق البلقان ، أو عن طريق البحر الابيض ، بالرغم من اتخاذهم جميع التدابير اللازمة للدفاع عن أنفسهم حسب ادعائهم .

٢ ـ ان وضع تركيا مع سورية غامض ، والمفهوم انه لم يحصل بينهما تفاهم عن الحوادث العالمية . هذا وان تركيا تعتقد بأن فرنسا انهارت. غير اننا شعرنا بأن صلات تركيا مع انكلترا حسنة ، وهناك شعور عطـــف نحو انكلترا . ومع هذا فالظاهر ان تركيا لم تقرر موقفها النهائي ، اذ انها تنتظر

الجلاء الموقف الدولي وتطور الحوادث العالمية .

٣ - تخشى الحكومة التركية من الموافقة على طلبنا وتأييد رأينا من مفاتحة الحكومة البريطانية في اعادة الحكم الوطني في سوريا ، أن يؤثر هذا الطلب على الصلات الحسنة الموجودة بين تركيا وبين بريطانيا ، ولا سيما بعد أن قررت تركيا عدم الدخول في الحرب ضد ايطاليا. والمرجحان لكل هذه الاعتبارات الثلاثة تأثيراً على موقفهم هذا .

٤ - موقف الاتراك نحو سوريا هو موقف انتظار ، وان موقف رئيس الجمهورية يمكن ان يحمل على الاسباب الآتية :

أ - وجود مطامع لتركيا في سوريا الامر الذي جعل عصمت باشا متحذراً بدرجة لا يود أن يبدي رأياً قاطعاً في مثل هذه الظروف .

ب - حتى وان كان لا يوجد لدى الاتراك مطامع ، فانهم لا يرغبون أن يورطوا أنفسهم بابداء رأي يلزمون به ويسد الطريق عليهم عند احتمال وجود فرصة في المستقبل تمكنهم من الاستفادة من أي وضع .

ج - ترددهم في الموافقة على طلبنا ، وتأييد رأينا في مفاتحة الحكومة البريطانية في اعادة الحكم الوطني الى سوريا ، ناتج من خشية الحكومة التركية أن تؤثر هذه المفاتحة على الصلات الحسنة الموجودة بين تركيا وبريطانيا ، ولا سيما بعد أن رأت تركيا عدم الدخول في حرب ضد ايطاليا .

● العراق :

ان رغبة الاتراك ، ولا سيما رغبة رئيس الجمهورية التركية ، في ضرورة الاتصال بين العراق وتركيا لتبادل الآراء ، وللتفاهم ازاء التطورات العالمية للسير على سياسة متقاربة ، يستدل منها بأن الاتراك لا زالوا يؤيدون سياسة الود والصداقة الموجودة بين البلدين ، ولا يسعنا إلا أن نبين بأن التطورات

العالمية الخطيرة . قد تؤثر على موقفهم هذا غير اننا نميل الى الاعتقاد بأن تركيا لا تضمر للعراق غير الخير .

وفي الاخير نرى ان من المفيد ومن الضروري ، كما انه من مصلحة العراق والبلاد العربية ، أن تقوم الحكومة العراقية باتصال مستمر مع الحكومة التركية لتبادل الآراء ، والتفاهم معها عن كل حادث يطرأ على الموقف العالمي مما له علاقة وتأثير على مقدرات ومصالح العراق وتركيا والبلاد العربية (انتهى التقريـــر) .

* * *

أود أن ألفت نظر القارىء الكريم الى عدة نقاط في هذه القضية :

أولاً – ان تركية ، على الرغم من ارتباطها بالمعاهدة الثلاثية المعقودة بينها وبين كل من بريطانية وفرنسة ، كانت عازمة على عدم الدخول في الحرب الى جانبهما حتى ينجلي الموقف ، وتعرف الأوضاع العامة من مجرى الحرب . فتركية لم تقطع علاقاتها السياسية مع ألمانيا ، ولا مع عدوتها الكبرى ايطاليا ، وقد بقيت على الحياد حتى اذا شارفت الحرب نهايتها وتأكدت من انتصار حليفتيها ، انضمت إليهما ، فأعلنت الحرب على الالمان والطليان ليكون لها رأي في مؤتمر الصلح .

ثانياً – نصحتنا تركيا بأن نحذو حذوها فلا نعلن الحرب ، ولا نقطع علاقاتنا مـــع ايطالية .

ثالثاً – التفاهم الذي جرى بيننا وبين وزير الخارجية التركية في وجوب دوام الاتصال بين الطرفين في كل ما يهم العراق وتركية في المناسبات والاحوال ، وفي التقلبات السياسية والحربية ، وكان هذا التفاهم قد تم بيني وبين وزير خارجية تركية سراج أوغلو أثناء زيارتي الاولى لتركية في نيسان ، كما سبق شرحه في التقرير الذي أمليته على السيد كمال عبد المجيد في قطار طوروس ، والذي نشرت نصه فيما تقدم ، وقد أشرت إلى هذا التقرير هنا لأن توسط

تركية بين العراق وبريطانية في أحداث مايس ١٩٤١كان يستند إلى هذا التفاهم ، لا كما قيل من قبل أن التوسط كان بوحي من الانكليز ليستفيدوا من الوقت ويتموا استعدادهم الحربي .

ترك المسؤولون في أنقرة اليوم الثاني من زيارتنا لعاصمتهم لاختيارنا، فيما عدا حفلة العشاء الخاصة التي أمر رئيس الجمهورية باقامتها لنا في نادي الاناضول. فذهب نوري الى السفارة البريطانية لمقابلة سفير بريطانية في أنقرة ، وبقيت أنا في دار المفوضية العراقية لتناول طعام الغداء مع كامل الكيلاني وقرينته ؛ وقد أخبرني كامل المومى اليه ان وزير المجر المفوض زاره ورجاه أن يخبر نوري السعيد بأن سفير ألمانية في أنقرة الفون بابن يرغب في مقابلته ، وانه – أي كامل – لما نقل هذه الرغبة الى نوري السعيد ، رد عليها بأنه يرفض مقابلة سفير أية دولة تعادي بريطانية حليفة العراق ، لأنه لايرى أية فائدة أو أي جدوى من مثل هذه المقابلة.

كنت – وأنا في أنقرة – أفكر في ايجاد وسيلة مناسبة لمقابلة فون بابن، فجاءت الفرصة إليّ من تلقاء نفسها . فان وزير المجر المفوض – بعد أن يئس من تأمين مقابلة سفير ألمانيا لنوري السعيد – طلب الى كامل الكيلاني أن يسألني عما اذا كنت لا أرى مانعاً من أن تتم هذه المقابلة معي ؟ فلما سأل كامل رأيي في الموضوع وافقت على ذلك بدون تردد ، ولا سيما وقد كان وزير المجر صديقي من قبل ، اذ سبق وأن وقعت واياه على معاهدة صداقة بين المجر والعراق ، ورجوته أن تكون المقابلة مع فون بابن مقابلة شخصية لا مقابلة وزير مسؤول لسفير دولة .

تم الاتفاق بين كامل الكيلاني ووزير المجر المفوض على أن يكون اجتماعي بسفير المانية الفون بابن في اسطنبول لا في أنقرة ، وان يسبقني بابن بالسفر اليها حيث يكون نوري السعيد قد غادر أنقرة إلى بغداد بطريق حلب – دمشق ، لينقل إلى رجال سورية ما جرى من حديث بيننا وبين الاتراك ، وأصبحت وحيداً فأسافر الى اسطنبول بمفردي .

اقتراح نوري المشبوه

بعد أن فرغنا من تناول طعام العشاء على مأدبة رئيس الجمهورية ، التي أقامها في نادي الاناضول بصورة خاصة ، أعرب عصمت اينونو عن رغبته في لعبة البريج ، فاستمرّت السهرة حتّى منتصف الليل ، ولم يشترك نوري في هذا اللعب لعدم المامه به ، وبينما كنت منهمكاً في لعبتي مع بعض أعضاء النادي ، لمحت نوري السعيد يستصحب سراج أوغلو الى احدى الغرف ، ويختلي به نحو نصف الساعة . وقد علمت فيما بعد ، من سراج أوغلو نفسه ، ان نوري عرض خلال هذا الاجتماع على سراج أوغلو الاقتراح الذي كان فاتحني به في قطار طوروس ، والخاص بالتنازل عن قسم من المنطقة الكردية في شمالي العراق الى تركية ، مقابل سكوتها اذا طلب السوريون انضمامهم الى العراق . فاني بعد أن أنهيت مقابلاتي الشخصية فياسطنبول ، وعدت بالقطار الى العراق ، نزلت وزرت سراج أوغلو في مقره الرسمي لتوديعه ، فأطلعني على ما اقترحه نوري عليه ، وما اتخذه هو من رفض واجراء لقاء هذا الاقتراح .

مقابلتي مع فون بابن

سافرت الى اسطنبول بحسب الخطة التي تم وضعها بين وزير المجر وكامل الكيلاني ، ونزلت في بارك اوتيل ، على أن يكون اللقاء مع فون بابن في دار المفوضية المجرية الصيفية في ضاحية يني كوي القائمة على البوسفور ، قرب السفارة الالمانية الصيفية الكائنة في ضاحية طرابية . وقد أخذت سيارة الاجرة من الفندق التي حللت فيه الى اتجاه معاكس لوجهتي ، ثم نزلت بالقرب من مقهى فدخلته من بابه الامامي ، وخرجت من بابه الخلفي المطل على شارع آخر ، ومن هناك ركبت سيارة أجرة ثانية الى يني كوي رأساً ، ثم تركت السيارة وذهبت الى الدار المقصودة ماشياً ، فدخلتها من بابها الخلفية ، فوجدت

في انتظاري أحد موظفي المفوضية حيث قادني الى غرفة جانبية ، وبعد دقائق وصل الفون بابن ومعه أحد المترجمين في السفارة الالمانية ، فكان أول لقاء يتم بيني وبينـــه .

كان الرجل طويل القامة ، ضعيف البنية ، أنيق اللباس ، غير جامد المنظر مثل الانكليز ، ولا كثير المرح مثل الطليان ، وكان إلى ذلك متواضعاً أديباً يستعمل النظارة المنفردة (موتوكل) على عينه اليسرى . كان من طراز رجال السياسة من (دبلومات) أواخر القرن التاسع عشر ، وأوائل القرن العشرين . وكان قد أشغل منصب مستشار الرايخ ، أي رئيساً للوزراء في عهد المارشال هندنبرغ قبل أن يستولي أدولف هتلر على السلطة في المانية عام ١٩٣٣ . وقد بدأ حديثه معي قائلاً : انه مسرور جداً لهذا اللقاء ، وانه آسف لعدم تمكنه من الاجتماع بنوري السعيد. فقدمت اليه الرسالة التي حملني اياها المفتي إليه فقال: انه يعرف كثيراً عن المفتي ، وانه يحترمه ويعتبره صديقاً لالمانية . ثم بدأت الحديث بقولي له : اني أرجو أن يعتبر اجتماعنا هذا اجتماعاً شخصياً لا رسمياً. أي اني لم أتحدث اليه بصفة كوني وزيراً . وأضفت إلى ذلك قولي: ولكني كنت قد أخبرت رئيس الوزراء رشيد عالي عن امكان اجتماعي هذا بكم فأقر عملي. ثم قلت له : لا شك انك مطلع على ما قاساه العرب من ظلم الانكليز ونكثهم بعهودهم ، منذ الحرب العالمية الاولى ، ووعد بلفور الذي أصدروه باقتطاع جزء عزيز من الوطن العربي وجعله وطناً للصهاينة ، وان بريطانيـــة الآن مشتبكة في حرب معكم ، ونحن نعتقد ان ألمانيا هي الدولة الوحيدة التي لا مطامع استعمارية لها في العراق ، ولا في بقية البلدان العربيـــة ، فهل يمكن أن أطلع على رأي الحكومة الالمانية – فيما لو انتصرتم في هذه الحرب – في قضايا العرب ومستقبل بلادهم ؟

رد عليَّ الفون بابن قائلاً : ان الحكومة الالمانية ، تاركة البتّ في هذا الموضوع إلى حليفتها ايطالية ، ولكنه يسرها أن ترى البلاد العربية مستقلة ومتمتعة بكامل حريتها واستقلالها ، سواء أكان ذلك في ميادين السياسة أو في

الميادين الاقتصادية . وأضاف إلى ذلك : ان رأيه في هذا الموضوع لا يتفق مع رأي حكومته لأنه متصل بهم منذ مدة طويلة ، ومقتنع بما يجري في منطقة الشرق الاوسط ولا سيما في البلاد العربية .

قلت له : يا سعادة السفير اننا لا نثق بالحكومة الايطالية ، لأنها هي أيضاً دولة استعمارية ، وإن لم يكن استعمارها بدرجة بريطانية . نريد منكم أن تولوا اهتمامكم شطر البلاد العربية كما تفكر أنت بالذات . اننا نثق بأن ألمانيا ليست بدولة مستعمرة فاذا ساعدتنا عندما تنتصر في هذه الحرب ، فخيرات بلادنا الاقتصادية كثيرة ، ولها أن تساهم في استغلالها وانمائها . ان العرب يحاولون الآن الاستفادة من الفرصة للتخلص من الاستعمارين : البريطاني والفرنسي . نريد أن تساعدونا ولا تفسحوا مجالاً لايطالية في قضايانا منفردة في المستقبل .

استمع الرجل إليّ باهتمام فائق ثم قال : انه يوافقني على كل ما أوضحته من بيانات ، وقال انه سيسافر الى بلاده في أول فرصة ، وسيبذل أقصى جهده لاقناع حكومته في اتباع السياسة التي هو نفسه يؤمن بصحتها ، بل ويؤيدها كل التأييد . ثم اتفقنا على أن يتصل كل منا بالآخر ، اذا استجدّ شيء في الموضوع . وقد انتهت المقابلة على هذا النحو ، ثم نقلت لكامل الكيلاني خلاصة الحديث الذي تم بيني وبين بابن ، وطلبت اليه أن يوافي به أخاه ، ثم عدت إلى بغداد فبلغتها في ١٢ تموز ١٩٤٠ ، وأطلعت كلاً من المفتي ، ورشيد ، والسويدي ، وطه الهاشمي على ذلك ، ورجوتهم جميعاً كتمان الامر عن كل أحد ، وأضفت إلى ذلك انني سأتحمل المسؤولية التامة عن كل ما قمت به اذا افتضح أمر هذه المقابلة .

بعد أن غادرت اسطنبول في طريق عودتي الى بغداد ، استصوبت النزول في أنقرة لأقضي فيها يوماً أو يومين ، حيث أودع وزير الخارجية سراج اوغلو ، وأتحدث اليه مباشرة كأصدقاء لا كوزراء ، اذ ربما أستطيع أن أفهم

ما يجول في خاطره من الامور التي كانت خافية عليَّ حتى الآن . وبالفعل لما تم اللقاء بيننا أسرّ إليّ بحديث كنت أتوقع أن يحدث ، ذلك هو الاقتراح الذي فاتحني به نوري السعيد بالقطار ما بين حلب وأنقره ، والقاضي باستعداد العراق للتنازل عن المنطقة الكردية الشمالية الى الاتراك ، اذا وافقوا على إنضمام سورية إلى العراق . فقد قال لي سراج أوغلو : ان نوري السعيد فاتحه بهذا الموضوع في غفلة مني ، بعد تناول طعام العشاء في نادي الاناضول ، بدعوة شخصية من رئيس الجمهورية ، ولكنه – أي الوزير التركي – إشتبه في أن تكون هناك لعبة انكليزية يريدون أن يقوموا بها بواسطة معتمدهم ، نوري السعيد ، وأن الغاية التي تهدف بريطانية اليها من ذلك هي السيطرة على سورية بواسطة ضمها الى العراق أو الحاقها به . وأضاف الى ذلك متسائلاً : لماذا لم يكاشفنا نوري بهذا الاقتراح أثناء المحادثات الرسمية التي تمت بيننا بصورة علنية ؟ فقلت لسراج أوغلو ان نوري سبق ان فاتحني بهذا الموضوع ، ونحن بالقطار في طريقنا من حلب الى أنقرة ، فرفضت إقراره على أساس انه لم يسبق للوزارة العراقية ، ولا لرئيس الوزراء أن أحيطا علماً بذلك . واذا بالوزير التركي يأمر سكرتيرالوزارة بجلب البرقية الرمزية التي طيرتها وزارته الى ممثلياتها كافة ، وأطلعني على نصها باللغة التركية ، وخلاصة هذه البرقية : ان وزير خارجية العراق اقترح اقتراحاً لم تقره الحكومة التركية عليه ، ورفضته رفضاً باتاً ، فعليكم الاتصال برجال السياسة في أطرافكم واطلاعهم على الاقتراح وعلى الرفض ، ولكم أن تتصرفوا في هذا الشأن بحسب الظروف والامكانيات المتيسرة لديكم . فشكرت سراج أوغلو على اطلاعي على ما قام به نوري . فقد اعتراني الخجل من عمله هذا ، ولم أخبر أحداً في بغداد عن ذلك فيما عدا رشيد عالي ، وناجي السويدي . وهكذا بدأت الخلافات تشتد والخصومات تظهر للوجود ، وكان الاصطدام من ذلك على قاب قوسين أو أدنى .

اجتماعي الثاني بالفون بابن

أود الآن أن أتجاوز سرد الاحداث التي كانت تجري في الوطن العزيز لأبحث موضوع اجتماعي الثاني بالفون بابن :

لما عدت الى العراق في ١٢ تموز ١٩٤٠ م ، كنت أتسقط أخبار عودة الفون بابن سفير المانية في أنقرة ، من زيارته التي حدثني انه ينوي القيام بها الى برلين ، لأقف على آثار نشاطه فيها ، فلما سمعت بعودته ، وان المفتي الحسيني أرسل سكرتيره الخاص كمال حداد الى برلين لنفس المهمة التي كنت عرضتها على بابن ، قررت السفر الى اسطنبول ، فأخذت اجازة لمدة شهرين أقضيهما على البوسفور ، ظاهراً للراحة والاستجمام ، وفي الحقيقة لاتصل بفون بابن ، واطلع على نتائج جهوده التي وعد ببذلها لصالح القضية العربية . وقد حملت له معي الاسس التي كنت أراها واجبة التحقيق وهذا نصها :

١ ـ أن تعترف الحكومتان : الالمانية والايطالية بالاستقلال التام للبلاد العربية المستقلة الآن ، وبالاستقلال التام للبلاد العربيــة الخاضعة للانتدابين : البريطاني والفرنسي .

٢ ـ أن تعلن الحكومتان : الالمانية والايطالية بأنه ليست لهما مطامع استعمارية في مصـــر .

٣ ـ أن تعترف الحكومتان : الالمانية والايطالية للبلاد العربية بحق تأسيس وحدتها القومية حسب رغائبها .

٤ ـ لا تعترف الحكومتان : الالمانية والايطالية بشرعية الوطن القومي لليهود في فلسطين .

٥ ـ ان المانيا وايطاليا لا تطلبان الا أن تريا البلاد العربية متمتعة بالازدهار والرقي ، وأن تتبوأ مكانتها التاريخية والطبيعية في العالم ، وان هذا التمتع وهذا التبوء هما لمصلحة الانسانية جمعاء ، وان المانيا وايطالية لا تطلبان

من البلاد العربية سوى أن تحترم حرية الكنائس ، والارساليات ، والعبادات المسيحية في فلسطين ، ورعاية المنشآت الخيرية فيها كافة . ويدخل في ذلك المستشفيات ، ودور الايتام ، ومآوي العميان . إ هـ .

غادرت بغداد في الثاني من آب ١٩٤٠ ، وعند بلوغي اسطنبول ، نزلت في پارك أوتيل ثم اجتمعت بالفون بابن ، وقدمت إليه الاسس المدرجة أعلاه ، ورجوته أن يكون التصريح الذي ستدلي به حكومته مستنداً إلى هذه الاسس ، وبعد هذا انتقلت من الاوتيل الى بيوك أضه، احدى جزر مرمرة الاربعة ، مفضلاً الاقامة في نادي الاناضول على الاقامة في پارك اوتيل في اسطنبول بانتظار نتائج مساعي السفير الالماني ، وكنت أذهب الى اسطنبول بين حين وآخر ، وأتردد على المفوضية العراقية فيها ، حيث كان كامل الكيلاني يقيم في احدى شققها (أي في دار القنصلية) وقد لاحظت وجود الجاسوس الانكليزي المعروف ديگوري في بناية القنصلية مرتين أو ثلاث مرات فلفت نظر كامل الى وجوده عنده ، ووجوب حذره منه .

كانت بناية القنصلية العراقية في اسطنبول ، التي يقيم فيها كامل الكيلاني ، قريبة جداً من بناية السفارة الالمانية القديمة على عهد الحكومة العثمانية ، وبقرب منها پارك اوتيل الذي كنت أنزل فيه أحياناً ، وبينما كنت في احدى زياراتي لكامل الكيلاني في أواسط أيلول ، اطلعني المومى اليه على كتاب شبه رسمي وجهه إليه نوري السعيد من بغداد بصفه كونه وزيراً للخارجية ، وألحق بالكتاب المذكور قائمة للعمل . وهذا هو الكتاب والقائمة .

وزارة الخارجية التاريخ ٨ ــ ٩ ــ ١٩٤٠

عزيزي السيد كامل

أرجو أن تكونوا على اتصال دائم برجال السلك السياسي جميعهم ، وبالمنابع الهامة ، وان تزودونا بما يهم من التطورات في سياسات دولهم المتبوعة تجاه سورية ، وفلسطين ، والبلاد العربية الاخرى ، بصورة عامة ، وما يطرأ

من عوامل في توجيه تلك السياسات ، متمنياً لكم النجاح المطرد في مساعيكم لخدمة بلادكم في هذه الظروف .

تمنيـــاتي القلبية

المخلص : نوري السعيد

وقد أرفق السيد نوري السعيد هذا الكتاب بتعليمات سرية للغاية هذا نصها :

١ً ــ اتصلوا مباشرة ، أو بصورة غـــير مباشرة ، حسبما تقتضيه ظروف المصلحة ، ولكن على الدوام بشكل لا يلفت النظر ، بسفراء ألمانية ، وروسية ، وايطالية ، للاطلاع على نوايا دولهم تجاه سوريا وفلسطين وبقية البلاد العربية ، ومقدرات هذه البلاد ومستقبلها .

٢ً ــ انتهزوا جميع الفرص الممكنة للتأثير على هؤلاء الممثلين ليقنعوا حكوماتهم بفائدة وضرورة اعلان استقلال الاقطار المشار اليها ، والاعتراف به وحق أهل البلاد لتقرير مصيرهم .

٣ً ــ حرّضوا وشجعوا رجال سورية الذين على اتصال بكم ، أن يتصلوا هم أنفسهم بالمراجع المذكورة ، وإن أمكن السفر إلى عواصم البلاد المذكورة بقصد الحصول على الغايات الملمع اليها ، على أن تكون الخطة محكمة ، والاساس موحد .

٤ً ــ لا تكتفوا بالاتصال بالممثلين المشار إليهم مرة واحدة ، بل استمروا في العمل ، وانتهزوا كل فرصة ممكنة ، وزوّدوا المركز بكل ما تحصلون عليه من النتائج .

٥ً ــ ان السفير الافغاني وغيره من الشخصيات التي تتمتع بنفوذ لدى المراجع المشار اليها ، والذين هم موضع اعتمادكم ، هي احدى الوسائل الحسنة لتيسير الاتصال . إ هـ .

قرأت كتاب نوري الى كامل ، وقرأت القائمة المرفقة به بامعان وروية ،

فلم أتمالك من الضحك ، مما حمل كامل على الاستغراب والسؤال عن السر في هذا الضحك ؟ فقلت له : هذه إحدى ألاعيب نوري السعيد ، وفخ يريد أن يوقعك فيه ، وايقاعنا كلينا ، فهو في كتابه هذا يحاول أن يكتشف الاسرار التي تحيط بأسفاري واتصالاتي ، فعليك أن تكون حذراً ويقظاً ولا سيما بعد أن اكتشف وجود الجاسوس الانكليزي ديكوري في القنصلية العراقية أكثر من مرة ، إذ لا يستبعد أن يكون نوري والانكليز بدأوا يشككون في سلامة مجيئي الى اسطنبول ، وبقائي مدة فيها تجاوزت الشهر ، وقد يجوز انهم يتعقبون خطاك ولقاءك مع الالمان ، وهذا سهل جداً . لأن السفارة الالمانية قريبة من منزلك ، بحيث يكفي أن يراقبك شخص واحد . ولي ملاحظة أخرى فانك اعتدت أن تبعث بكتبك الشخصية الى أخيك في بغداد داخل كيس البريد السياسي الخاص بوزارة الخارجية ، ويجوز انهم اطلعوا على كتبك ووضعوك تحت المراقبة . فخذ حذرك ولا تبعث بكتبك ضمن بريد وزارة الخارجية ، وفي استطاعتك أن تبعث بها مع رسول سري خاص . وقد رد كامل على تحذيري هذا بقوله : قد يجوز أن تكون ملاحظتك هذه صحيحة ، ولكنه يود أن يعلم كيف توصلت الى هذه النتيجة ؟ قلت له : ان وزيرك يطلب إليك الاتصال بسفراء المانيا ، وايطاليا ، وروسيا ، للاطلاع على نيات دولهم تجاه البلاد العربية، والاعتراف بهذا الاستقلال، أليس الامر كذلك ؟ قال بلى هذا ما ورد في القائمة المرفقة بكتاب نوري شبه الرسمي . فقلت له : لماذا رفض نوري مقابلة فون بابن قبل شهرين ؟ تلك المقابلة التي وقعت بطلب من السفير ، وليس من نوري ؟ فالرجل الذي يرفض مقابلة سفير دولة عظمى تبرّع هو بطلب المقابلة قائلاً له انه يرفض مقابلة ممثل حكومة تعادي بريطانية حليفة العراق، يريد منك أن تقوم أنت الآن بمقابلته، أليس في هذا الطلب سخرية ظاهرة في الوقت الذي كان في استطاعة نوري نفسه أن يكتشف الاسرار لو كانت قد تمت المقابلة بينه وبين الفون بابن عندما طلبها بابن نفسه ؟ هذا هذا من جهة ومن جهة أخرى فان للحكومة الايطالية ممثلها الخاص في بغداد ،

ونوري وزير للخارجية، أفلم يكن من السهل عليه أن يستدعي هذا الممثل اليه، ويكتشف نيات حكومته بأسئلته اللبقة وأساليبه المعروفة؟ بدلاً من أن يكلفك القيام بهذه المهمة؟ فمن هذا اللف والدوران يريد نوري أن تحرضوا رجال سورية، الذين هم على اتصال بكم، بأن يتصلوا هم أيضاً بالالمان ليكشف العلاقات بين كمال حداد، موفد المفتي، وبين الالمان وغرضهم. ثم كررت التحذير لكامل بأن لا يقع في الفخ، وأن لا يكتب الى نوري أي جواب على رسالته – موضوعة البحث – وقلت له اني سأتحدث الى أخيك رشيد عندما أعود الى بغداد، وأنقل اليه خبر رسالة نوري والقائمة المرفقة، ونصحي لك بالحذر واليقظة.

مقابلة فون بابن الأخيرة

بينما كان اليأس ينتابني من تأخر وصول الرد من الفون بابن، بحيث كدت أقرر العودة الى الوطن بدونه، أخبرني كامل الكيلاني بأن بابن المومي اليه يرغب في مقابلتي، وضرب موعداً لذلك يوم ٢٣ تشرين الاول ١٩٤٠. فتمت المقابلة في دار أحد موظفي السفارة الالمانية في أحد الاحياء الشعبية في «بك أوغلي»، واذا به يقدم إلي صورة من بيان قال انه سيذاع في تلك الليلة من محطات الاذاعة اللاسلكية في كل من ألمانيا وايطالية. فلما أمعنت بالنظر في صورة هذا البيان، قلت له ان هذا البيان لا يتضمن ما كنت أرجو أن يتضمنه من مواد قدمتها وتفاهمنا عليها، أثناء لقائنا السابق، ومع هذا، فقد شكرته على ذلك، ورجوت أن يحث حكومته على أن تأخذ بنظر الاعتبار الأسس التي رجوت أن يحويه البيان. فأجاب انه سيبذل أقصى جهده وبقدر المستطاع ليحقق هذا الطلب، وان هذا البيان سيكون مقدمة لما نريد. فلما كان المساء أذاع راديو برلين البيان موضوع البحث، ثم أذاعه راديو الطليان وهذا نصه:

أعلنت الحكومة الالمانية اليوم في تصريح رسمي أنها لما كانت دوماً تشعر

بصداقة صميمية متينة مع البلاد العربية ، وتتمنى حياة سعيدة ورفاهاً للامم العربية يليق بمكانتها التاريخية والطبيعية وبأهميتها بين شعوب العالم فهي – كما كانت في السابق – تتتبع الآن أيضاً كفاح هذه الامم من أجل استقلالها ، وباهتمام الشعوب العربية ، وهي تجاهد وتكافح في سبيل هذا الاستقلال ، تستطيع أن تعتمد وتضمن عطف ألمانية في المستقبل . والمانيا باعطائها هذا التصريح الرسمي ، هي على اتفاق تام مع حليفتها ايطاليا أيضاً إ هـ .

ولدى رجوعي الى بغداد في أواخر تشرين الاول ١٩٤٠ م ، وجدت ان التوتر بين الوزارة القائمة وبين السفارة البريطانية قد بلغ أشدّه ، وان نوري السعيد بتأييد من عبد الاله يبذل قصاراه لاحراج الوزارة ، وحملها على الاستقالة ، بعد أن يئس من حملها على مماشاته في السياسة الخارجية التي كان يريدها وبحسب الرغبة البريطانية . وقبل أن أدخل في تفاصيل الاحداث التي أدت الى استقالة الوزارة ، أرى لزاماً علي أن أذكر بعض ما حدث في هاتيك الايـــام :

١ – بعد وصولي إلى بغداد مباشرة ، كان جميل المدفعي من بين الذين زاروني في داري ، بمناسبة عودتي من الخارج ، فكان أول كلام وجهه إليّ بعد السلام بصيغة الاستفسار : يقولون انك قابلت فون بابن ؟ قلت : هل تصدّق ذلك ؟ هل أنا مجنون ؟

٢ –كان رجل نمساوي يقيم في بغداد ويزاول مهنة الطب ، وكانت له زوجة هي آية في الجمال ، ومغرمة بلعبة البريج ، وكنا نشترك معها في هذه اللعبة مع هواة آخرين فيهم الرجال وفيهم النساء . وكانت مآدب العشاء التي تقام بهذه المناسبة تجري بالمناوبة في دور اللاعبين . وبعد عودتي الأخيرة من اسطنبول ، تلقّيت دعوة تلفونية من زوجة النمساوي المذكور لتناول طعام العشاء في دارها ، وقضاء السهرة في لعبة بريج ، فلم أرَ مانعاً من قبول هذه الدعوة . فلما وصلت الدار مع قرينتي ، وجدت أنه قد سبقني

إليها علي ممتاز الدفتري وقرينته ، وبعد دقائق حضر السفير البريطـاني وزوجته ، ومعه سكرتيره الخاص وزوجته ، وبعد الفراغ من تناوُل الطعام انسحبت السيدات وتركن الرجال على المائدة ، كما هي العادة الإنكليزية ، فإذا بالسفير يقترب مني ليقول : أرجو أن تكون قد تمتّعت جداً بإجازتك التي طالت في اسطنبول ، ولا شك في أنك اشتركت في بارتيات بريج ، وقابلت أصدقائك الكثيرين . وكان بهذه الأقوال يحاول أن يجرّ الحديث إلى موضوع الغرض من سفري ، والأسرار التي اكتنفت اجتماعاتي مع سفير ألمانيا . وقد تحدّثت إلى السفير البريطاني حول كل ما سأل عنـه ما عدا الأمور الخارجية . وفيما نحن في الحديث ، تقدّمت زوجة صاحب الدار وقالت : إن الزملاء ينتظرونكم للشروع في اللعب فأنقذتني هذه السيدة بذلك من حالة ما كنت أحمد عليها .

٣ ــ أما ثالثة القضايا التي صادفتها بعد عودتي من اسطنبول ، فقد جرت في اللجنة الحقوقية في مجلس الأعيان . فقد كانت الوزارة أعدّت تعديلاً في قانون العطلات الرسمية صادَق عليه مجلس النواب ، وأحيل على مجلس الأعيان للمصادقة عليه بحسب الأصول . فلما اجتمعت اللجنة المذكورة في هذا المجلس في الموعد المحدّد لاجتماعها ودخلت عليها ، وجدت أنّ أكثر من عشرة من أعضاء مجلسي الأعيان والنواب قد حضروا جلسة هذه اللجنة وهم في انتظاري . وكان من بين الحاضرين على ما أتذكّر السادة : جميل المدفعي ، ومصطفى العمري ، ومحمود صبحي الدفتري ، والشيخ محمد رضا الشبيبي ، وجلال بابان ، والسيد عبد المهدي ، وبطريق الكلدان عمانوئيل ، وعزره مناحيم دانيال ، فلما افتتحت الجلسة ادّعى البعض أنّ التعديل مخالف للدستور ، وقال الآخر : ان بعض المواد تتعارض مـع تصريحات مندوب العراق في عصبة الأمم ، الخاصة بحقوق الأقليات في العراق عندما رشّح العراق للدخول في العصبة المذكورة في عام ١٩٣٢م . فقلت : يا حضرات الأعضاء لا يوجد في هذه اللائحة ما يخالف أحكام

الدستور العراقي ، ولا ما يتعارض مع تصريحات مندوب العراق في عصبة الأمم . إنها لائحة بسيطة لا يهـــم الوزارة أمرها فإن شئتم قبولها ، وإن شئتم رفضها ، وإذا بأحد أعضاء اللجنة يقول : سأستدعي السيد نوري القاضي مدير العدلية العام لمناقشته في هذا الموضوع ، ونستمع إلى ملاحظاته وآرائه الحقوقية . ثم حاول أخذ التلفون ليتصل بالسيد القاضي ، ويطلب حضوره إلى اللجنة فوراً . فقلت لهذا العضو : لا يحق لأحد أن يستدعي أيّ موظف مـــن موظفي وزارتي ، وإنما لكم أن تناقشوني في الموضوع شخصياً ، وتقرّروا ما ترونه مناسباً . أدخلوا ما شئتم من التعديلات على اللائحة ، ارفضوها ، أعيدوها إلى مجلس النواب ، اهملوها بالمرة ، انها لا تستحق كل هـــذا الاهتمام . ثم تذاكروا فيما بينكم وقرّروا ما شئتم . قلت هذا وانسحبت ، فقد أراد أذناب عبد الإله بهذه الوسيلة إفهام الوزارة بأن مجلس الأعيان لها بالمرصاد . ثم نقلت وقائع هذه الجلسة ، التي كانت إلى المهزلة والأضحوكة أقرب منها إلى جلسة لجنة محترمة في مجلس يضم الشيوخ والأعيان. نقلت هذه الحوادث إلى رشيد عالي واتفقت وإياه على أنها كانت حركة مفتعلة يريدون بها إحراج موقف الوزارة بإيعاز من عبد الإله وطغمته .

نرجع الآن إلى ذكر الأحداث الخطيرة التي انتهت بفرار عبد الإله إلى البصرة ، واحتمائه بالدارعة البريطانية المسماة «كوك شير» ثم عزله ، ثم الحرب بين العراق والإنكليز ، والأحداث الهامة في عام ١٩٤١م وما أعقبها .

لما عدت إلى بغداد في أواخر تشرين الأول ١٩٤٠م ، وجدت الوضع – كما قدمت – قد توتر ، والخلافات قد اشتدت بين عبدالإله ونوري السعيد من جهة ، وبين المفتي الحسيني ورشيد عالي من جهة أخرى ، كما بدأت شكوك الإنكليز ونوري في اتصالاتي بالفون بابن تتحوّل إلى الحقائق الثابتة لديهم ، ولا سيما بعد أن تأكدت لديهم اتصالات رشيد بالسفير الإيطالي في بغداد في دار جورج عابديني . وفي الوقت الذي بدأ نفوذ المفتي الحسيني على صلاح الدين الصباغ وزملائه العقداء يزداد شدة ، كان الساسة الضالعون في ركاب عبدالإله

ونوري من أعيان ، ونواب ، وغيرهم ، يضعون العصي بين أرجل الهيأة الوزارية لإسقاطها . أما جماعتنا ، أي: أنا ورشيد عالي، وناجي السويدي، وزملاؤنا الكثيرون ، فقد قرّرنا الصمود وعرقلة كل مسعى يرمي للإطاحة بالوزارة . وكان طه الهاشمي يؤيدنا إلى حد محدود ، لأن الوقوف في وجه الطلبات الإنكليزية كان من الضرورات التي يحتمها الواجب الوطني والقومي . فقد وصلت حالة عبد الإله ونوري إلى درجة الخيانة ، وفقد كل أمل في انصياعهما إلى الحق ، والسير مع مصالح الوطن المشروعة .

وقد زاد الطين بلّة التصريحات اللئيمة التي أطلقها الساسة الإنكليز في مجلس العموم البريطاني ، من أنّ بريطانية لا تعطي العرب أي وعد يحقق آمالهم القومية في فلسطين وسورية . وجاءت مداخلات هؤلاء الإنكليز في سياسة العراق الداخلية ضغثاً على ابّالة ، فهم يريدون أن يتخذوا من بلادنا مستعمرة من مستعمرات التاج ، ونحن نريد أن نتمتع بكامل استقلالنا وحرّيتنا . ضدّان لا يجتمعان .

أرادوا أن ينشروا الدعايات البغيضة ضدّ أعدائهم في العراق عن طريق الأفلام السينمائية ، والنشرات البذيئة ، وأرادوا إبقاء الجيش بدون سلاح ولا عتاد ، وأن يكتفي بما لديه من سلاح ، خلافاً لنصّ الفقرة الثانية من البند الخامس من الملحق العسكري بمعاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م الإنكليزية — العراقية . وكانت حجّتهم في عدم تسليح الجيش بالأعتدة التي نصّت عليها هذه المعاهدة ؛ عدم وجود سلاح فائض لديهم يموّنون به الجيش العراقي لأنهم في حالة حرب .

هكذا كان الوضع في أوائل تشرين الثاني ١٩٤٠م وإذا بالسفير البريطاني يزور عبد الإله في البلاط الملكي في السادس عشر من هذا الشهر ، ويبلغه بمحضر من وزير الخارجية نوري السعيد ، بأن الحكومة البريطانية لا تثق بوزارة يرأسها رشيد عالي ، وأنّ على العراق أن يختار بين أحد أمرين : إما بقاء وزارة

رشيد كما هي ، وإما الاحتفاظ بالصداقة البريطانية . ثم عاد السفير فأكّد هذا الطلب إلى رئيس الوزراء نفسه عندما اجتمع به في ديوان مجلس الوزراء . أما رئيس الوزراء فقد ردَّ على هذا القول : بأنه لا يأبه برضاء أية حكومة أجنبية ، ما دام هو متمتعاً بتأييد الشعب العراقي ، وثقة نوابه بوزارته .

ومرة أخرى قصد السفير البريطاني البلاط الملكي في السادس والعشرين من تشرين الثاني ، وقدَّم إلى وزير الخارجية نوري السعيد بمحضر عبد الإله مذكرة شفوية (نوت ڤربال) يسأل فيها :

١ – عن صحة ما يقال عن اعتزام الوزارة إعادة المناسبات السياسية بين العراق وألمانيا التي قطعت من قبل ؟

٢ – هل في نيّة الوزارة وضع تشريع خاص يضرّ بمصالح يهود العراق ؟

٣ – إعادة الاتصالات اللاسلكية والبرقية بين بغداد وبرلين عن طريق طهران ؟

٤ – أسباب منع الصحف العراقية من نقد البيان الألماني – الإيطالي عن أماني العرب ، ويريد به التصريح الذي أطلعني عليه الفون بابن سفير ألمانيا في اسطنبول ، قبل أن يذاع من محطتي برلين وباري .

ولما نفى نوري السعيد للسفير البريطاني صحة هذه الأخبار ، أعاد هـذا (السفير) قوله الذي قاله من قبل من : ان حكومته البريطانية لا تثق بالوزارة القائمة . فلما كان اليوم التالي عقد مجلس الوزراء جلسة فوق العادة ناقش فيها تدخلات سفير بريطانية غير المشروعة ، وطلب إلى المفوضية العراقية في لندن عرض هذا التدخل على وزارة الخارجية البريطانية ، وإذا بجواب المفوضية المذكورة ينص على ما يلي : –

لندن ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٠م   خارجية بغداد

جواباً على برقيتكم ، قابلت لورد هاليفاكس اليوم ، الجمعة ، وبيّنت له مضمون برقيتكم بحذافيرها ، فأجاب بأن غايـة الحكومة البريطانية هي الصداقة وحسن الصلات ، وعدم التدخل في شؤون العراق الداخلية ،

غير أنهم لاحظوا في العراق أموراً لا تأتلف وروح معاهدة التحالف ، بل ونصّها أيضاً ، ولذلك أوعز للسفير أن يصرّح بما صرّح . فذكرت له خطورة مثل هذا التصريح ، وكيف أنه يضرّ بمصلحة الطرفين ، وانه لا يفيـد إلاّ الطرف الثالث ، كما ذكرت له التأثير السيء الذي يحدثه في الأوساط العراقية والعربية ، في هذه الأيام الحرجة ، علاوة على ما فيه من المساس بالكرامـة القومية وبالاستقلال ، وبمخالفته المعاهدة . ففكّر قليلاً وقال : إني أقدّر خطورة المسألة ، وكونها ليست مسألة الطرفين ، وان الخصوم قد يستفيدون منها ، ولكنهم مضطرون إلى ذلك لما شاهدوه أخيراً من تطوّر الوضع ، الذي أقل ما يقال فيه انه خال من التعاون والتآزر ، المطلوبين بين الدول المتحالفة ، فقلت له : ما زلتم مقدّرين لخطورته ، أو انكم متفقون معنا على نوع العواقب التي ستنتج منها ، فهل توافقون على أن أبيّن لوزير خارجية العراق ، انه بعد الإيضاحات التي سمعتموها سترسلون إلى بغداد تعليمات جديدة ؟ فقال : اكتب لبغداد انه يقدر ما بلغه بواسطتي من إيضاح لوزير خارجية العراق وآرائه حق التقدير ، غير أنه يودّ أن يفكّر في الأمر قبل إعطاء الجواب على سؤالي هذا . أما ملاحظاتي الشخصية فهي أن حكومة بريطانيا متأثرة من فخامة رئيس الوزراء ، وفي نفس الوقت لا ترغب في حدوث نزاع علني مع حكومة العراق في هذه الأيام إن أمكن . اهـ .

المفوّضية العراقية

ولما عجزت الحكومة البريطانية عن القيام بأي عمل يخضع الوزارة العراقية لمشيئتها ، وسّطت كلاً من حكومات الولايات المتحدة الأمريكية ، وتركية ، ومصر ، لحمل الوزارة المذكورة على تأييد سياستها الرامية إلى وجوب سير العراق في ركابها . ففي الخامس من كانون الأول ١٩٤٠م قابل وزير أمريكا المفوّض في بغداد رئيس الوزارة العراقية بمحضر من وزير الخارجية ، وبلغه بأن الحكومة الأمريكية تودّ أن تلفت نظر الحكومة العراقية إلى السياسة الرشيدة التي سارت عليها تركيا ، وان عدم تعاون العراق مع بريطانية سيحدث تأثيراً

سيئاً لدى الحكومة الأمريكية لا يكون في صالح العراق .

وفي السادس من هذا الشهر تلقت وزارة الخارجية العراقية برقية من مفوّضيتها في أنقرة جاء فيها : ان الحكومة التركية تلقّت من سفيرها في واشنطن برقية يقول فيها : ان الحكومة العراقية تنوي إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا ، وأنها تريد أن تعرف صحة هذا الخبر من عدمه . وفي الثامن من هذا الشهر نفسه ، تسلّم رئيس الوزارة العراقية من زميله رئيس الوزارة المصرية رسالة شخصية في المآل نفسه . وقد نفى رئيس الوزراء في أجوبته على هذه المقابلات والرسائل نفياً قاطعاً كل ما قيل أوشيع بهذا الصدد . فلما شعر نوري السعيد بأن جميع التدابير التي ركن إليها لزعزعة الوزارة عن موقفها القومي قد فشلت بالمرة ، ارتأى أن يسلك سلوكاً آخر لعلّه يوصله إلى أهدافه بيسر ، فرفع إلى رئيس الوزراء هذه الرسالة المطوّلة :

بغداد ١٥ – كانون الأول ١٩٤٠م

حضرة صاحب الفخامة رئيس الوزراء – بغداد

إن من العوامل الجوهرية لنجاح أية وزارة في حكومة دستورية ، أن يحرص أعضاء تلك الوزارة على التضامن والصراحة التامين ، في كافة الشؤون التي يعالجونها ، ليتيسر لهم درس ومناقشة تلك الشؤون في جو ملؤه الثقةوالحرية وتقرير ما يتفقون عليه لتسيير سفينة الدولة التي أخذوا على عاتقهم قيادتها .

وإذا كان لهذين العاملين تأثيرهما البارز في الدول القديمة النشأة ، حتى في الظروف الاعتيادية ، فما هو الشأن الذي ينبغي أن يكون لهما في دولة كدولة العراق الفتية ، وفي ظروف كالظروف العالمية الحالية ، التي قلما شاهد العالم لها مثيلاً في خطورتها وتعقدها .

لقد أوردت هذه المقدمة توطئة لمصارحة فخامتكم برأيي في موقف العراق الحالي ، والمصاعب التي يجابهها ، ومن الطبيعي انه متى شخص الداء ، سهل تأمين الدواء .

إن العراق – هو أحد الأقطار العربية المستيقظة – كان ولا يزال يهتم بالقضية العربية ، ويعطف عليها . وهو لم يدع فرصة إلاّ وأعرب فيها عن اهتمامه وعطفه هذين ، سواء كان ذلك في عهد كفاحه للتخلّص من نير الانتداب أم بعد تمتّعه بالاستقلال .

ولا شكّ في أن فخامتكم تتخطرون الجهود والمساعي العظيمة ، التي بذلت في سبيل هذه القضية في عهد المغفور له الملك فيصل وبعده .

وقبل أن تنشب الحرب الحاضرة ، كان العراق يبذل كل ما في وسعه لحلّ قضية فلسطين ، وفقاً لرغبات أهلها . وكانت آخر الجهود ، التي بذلت في هذا السبيل ، عقد مؤتمر الحكومات العربية في مصر ولندن ، الأمر الذي حدا بالحكومة البريطانية إلى إصدار الكتاب الأبيض الذي عُينت فيه سياستها في فلسطين ، تلك السياسة التي تحدّد الهجرة اليهودية ، وتضع أسس تأليف الحكومة الوطنية الفلسطينية ، وكان أبرز نقص في هذه السياسة ، في نظرنا ، عدم تحديد وقت معين لتأليف الحكومة الوطنية .

وبعد نشر هذا الكتاب بمدة ، نشبت الحرب الحاضرة ، فانتهزت دولتا المحور فرصة فقدان الحكومة الوطنية في فلسطين ، ونشطتا في الدعاية لمصلحتهما مظهرتين عطفهما على القضية العربية ، ومحاولتين التأثير في شعور العرب ، برغم أن اعتداءهما على الدول المجاورة لهما لا يتفق وهذا العطف ، ولا سيما ان الدول المعتدى عليها أقدم وأعظم قوة واستعداداً من العراق ، وأقرب إلى دولتي المحور من الأمة العربية عنصراً وديناً .

وقد كان العراق – في خلال هذه المدة – يتحين الفرص لحثّ الحكومة البريطانية على تأليف الحكومة الوطنية في فلسطين ، متوخياً في ذلك مصلحة الأمتين : العربية والبريطانية في وقت واحد . وتتخطرون فخامتكم ، ولا شك ان الأمر قد بلغ بنا إلى أن عرضنا على وزير المستعمرات البريطاني اقتراحاً شبه رسمي – بواسطة الكولونيل نيوكمب – نعرض فيه دخول العراق الحرب إلى

جانب بريطانيا في الساحات الشرقية ، لقاء قيام الحكومة البريطانية بحل القضية الفلسطينية ، ونزولها عند رغبة عرب فلسطين ، على صورة لا تعارض سياستها المدرجة في الكتاب الأبيض . ولا شك في أنّ عمل العراق هذا أقصى ماتستطيع دولة عمله في سبيل قضية يهمها أمرها .

لقدكانت الصعوبة التي يجابهها العراق ناشئة عن وجود معاهدة التحالف العراقية – البريطانية ، وعن شعور العراقيين بضرورة قيام بريطانيا العظمى بإنصاف عرب فلسطين . وقد ازدادت هذه الصعوبة خطورة على أثر نجاح الجيش الألماني في اجتياح هولندة ، وبلجيكا ، وما عقب ذلك من سرعةانهيار فرنسا . فإن ذلك الانهيار قد أذهل الشعب العراقي – كما أذهل باقي شعوب العالم – حتى راح يتلمّس سلامةكيانه بحلول وافتراضات شتى . وقد بلغ الأمر ببعض زعمائه أن كوّنوا لأنفسهم فكرة جازمة عن قرب انهيار الامبراطورية البريطانية ، وبقاء العراق وحيداً ، وضرورة التفكير في الخروج بالعراق سالماً من هذه المعمعة العالمية ، التي لم يكن يتوقعها أحد .

أما الآن ، وقد دارت الأيام ، وانقضى ما يقارب من الستة أشهر على انهيار فرنسا ، فقد دلّ تتابع الحوادث على أن انهيار الامبراطورية البريطانية ليس بالأمر السهل ، وقد وقفت بريطانيا الوقفة التي كان يتوقعها القليلون من رجال العالم ، بالنظر إلى خبرتهم في منابع القوى الروحية والمادية الكامنة في هذه الامبراطورية .

إن مستقبل الحرب وإن كان لا يزال بيد القدر ، فإن سير الأمور يدلّ على أن الامبراطورية البريطانية – برغم انهيار فرنسا – قادرة وحدها على الصمود لدولتي المحور ، وان انهيارها لم يعد أمراً محتماً ، كما كان يجزم به البعض في الصيف الماضي .

إني أنتقل إلى الموضوع الذي حدا بي إلى كتابة هذا الكتاب ، وهو قضية المشكلة التي نشأت مؤخراً بيننا وبين الحكومة البريطانية ، من جراء سوء الفهم

الذي سببه بعض ما نشر في الصحف ، وبعض الأخبـار التي لا تستند إلى الحقيقـة .

إن العراقيين – حكومة وشعباً – مجمعون على تأمين سلامة العراق قبل كل شيء آخر ، وعلى ضرورة السير في الطريق الذي يضمن هذه السلامة .

وإذا تعرّضت هذه السلامة للخطر ، فإن الواجب يحتّم علينا جميعاً اجتناب هذا الخطر فوراً ، من غير أن نفكّر في التملّص من اللوم والمسؤولية ، وفي محاولة كل منا إلقائها على عاتق الآخر . لذلك أرجو أن تسمحوا لي أن أبسط لفخامتكم الأمور التالية :

١ً – إننا لأول مرة في تاريخ العراق نتلقى بلاغاً رسمياً من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية – بتاريخ ٥ كانون الأول الجاري – تعرب فيه عن حرصها على خير العراق ، واهتمامها باحتفاظه باستقلاله . وهي تؤيّد بهذا التصريح ، ان سياستها هي معاونة بريطانيا ، بكلّ ما لديها من وسائل عدا إعلان الحرب ، وأنّ هذه المعاونة ستزداد يوماً بعد يوم . وهي تنصح الحكومة العراقية بضرورة سيرها بالتعاون مع الحكومة البريطانية ، لأنها مقتنعة ، ولديها دلائل كافية ، على انه باندحار بريطانيا ، سيفقد العراق استقلاله حتماً ، وتحلّ كارثة بجميع شعوب الشرق الأدنى .

ويضيف البلاغ إلى ما تقدّم :

« إن عدم تعاون العراق مع بريطانيا ، وتوسّع دعاية الكراهية في الأوساط العراقية ضد بريطانيا ، سيحدث تأثيراً سيئاً لدى الحكومـة الأمريكية ، وعند انعكاسه في الصحف ، لا بدّ وأن الرأي العام الأمريكي لا يستحسن ولا يحبّذ هذه السياسة ، مما يترك أثراً سيئاً لا يكون في صالح العراق . والحكومة الأمريكية تلفت نظر الحكومة العراقـية إلى السياسة الرشيدة التي سارت عليها جارة العراق تركيا » .

وقد تلقينا في الوقت عينه برقية مؤرخة في ٦ كانون الأول الجاري من

وزير العراق المفوّض في أنقرة ، يخبر فيها بأن وكيل وزير الخارجية التركية استدعاه ، وأخبره بأن سفير تركيا في واشنطن أبرق إلى حكومته ، بأنه علم من المحافل الرسمية الامريكية ، بأن حكومة العراق تميل الى اعادة العلاقات بين العراق وبين إلمانيا ، وان الوزارة العراقية الحاضرة أما ستضطر الى الاستقالة وأما ستعيد العلاقات بين العراق وبين المانيا ، وان الحكومة التركية* ترجو معرفة حقيقة هذا الخبر . ولما ذكّر وزير العراق المفوض ، الوكيل المشار اليه ، بما جاء في خطاب العرش ، قال الوكيل انه يميل الى الاعتقاد بأن سياسة الحكومة العراقية هي السير مع بريطانيا ، ومع هذا فانه سيكون مسروراً جداً لو تأكد له عدم صحة الخبر ، الذي تلقاه من سفيرهم في واشنطن .

ان اهتمام أمريكا بشأن العراق على هذه الصورة ، يتيح لنا فرصة جديدة لخدمة القضية العربية في ساحة جديدة . ويلوح لي ان فكرة ارسال وفد عربي مؤلف من عراقيين وفلسطينيين وسوريين ، الى أمريكا ، لبسط المشاكل الناشئة عن قضيتي سوريا وفلسطين ، من شأنه أن يساعد على حل هاتين القضيتين . واذا ظفر هذا الوفد بزعامة رجل قدير يستطيع أن يستغل الظروف لمصلحة العرب ، ويجلب اهتمام الرأي العام ، وذوي الشأن في تلك البلاد ، ويقنعهم بعدالة القضيتين ، أفاد ذلك كثيراً في التغلب على المشاكل القائمة ، وساعد الحكومة البريطانية على التخلص من تأثير الصهيونيين الفعال ، ولا سيما صهيونيي أمريكا .

ان قضية فلسطين هي علة العلل في تعكير صفو العلاقات بين العراق وبريطانيا واضعافها ، وكل تحسّن في هذه القضية ، من شأنه أن يحسن تلك العلاقات ، ويوثقها ، وهو الامر الذي بدأت الحكومة الامريكية بالاهتمام به . وقد قرر مجلس الوزراء مؤخراً إحداث مفوضية عراقية في واشنطن، وتعيين قائم بأعمال فيها ، واني أحبذ اعادة النظر في هذه القضية ، بغية تعيين وزير مفوض ، بدلاً من قائم بأعمال ، على أن يعهد

بهذا المنصب الى شخص كفوء يتيسر له معاونة الوفد ، وتسهيل مهمته على الوجه الاكمل ، مستخدماً نفوذه الرسمي والشخصي في هذا السبيل .

٢ً – ان المادة الرابعة من معاهدة التحالف العراقية – البريطانية تنص على ما يــأتي :

« اذا اشتبك أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب ، رغم أحكام المادة الثالثة أعلاه ، يبادر حينئذ الفريق السامي المتعاقد الآخر فوراً الى معونته ، بصفة كونه حليفاً ، وذلك دائماً وفق أحكام المادة التاسعة أدناه ، وفي حالة خطر حرب محدق ، يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فوراً الى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية . »

« ان معونة صاحب الجلالة ملك العراق ، في حالة حرب أو خطر حرب محدق ، تنحصر في أن يقدم الى صاحب الجلالة البريطانية ، في الاراضي العراقية ، جميع ما في وسعه أن يقدمه من التسهيلات والمساعدات ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية ، والأنهر ، والموانيء ، والمطارات ، ووسائل المواصلات . »

وقد أكدت الوزارة الحاضرة انها مهتمة بحفظ صلات التحالف مع بريطانيا ، وأنها لا تزال – كما كانت في الماضي – حريصة كل الحرص على تنفيذ المعاهدة نصاً وروحاً . وما دامت هذه السياسة هي سياسة الحكومة الحقيقية ، فاني أرى انه بينما تقوم الوزارة بما يقتضي لايجاد التفاهم الحقيقي بين الحليفتين من جهة ، ولحل قضيتي فلسطين وسوريا بالتضافر مع الوفد من الجهة الثانية ، ينبغي توجيه الرأي العام العراقي نحو هذه السياسة بواسطة الصحف والاذاعة ، واجتناب أي عمل من شأنه أن يثير الشك حول محافظة العراق على عهوده ووعوده ، بالنظر الى ما في ذلك من إضرار قد لا تقدر عواقبها لأول وهلة .

٣ً – لقد أشرت في مقدمة كتابي هذا الى أهمية التضامن والصراحة ، وأثرهما

في نجاح الوزارة في أعمالها ، ولما كنت أعتقد بأنه لا يتيسر لنا التغلب على المشاكل التي تعترضنا . والمضي في عملنا بنجاح الا بايجاد تضامن حقيقي تام ، فانني أرى من واجبي أن ألفت نظر فخامتكم الى ضرورة الاهتمام بايجاد هذا التضامن المنشود .

اني مرسل نسخة من كتابي هذا الى رئاسة الديوان الملكي لعرضها على صاحب السمو الملكي الوصي على العرش .

تفضلوا بقبول فائق الاحترام سيدي .

المخلص : نوري السعيد

تدخّل البلاط السافر

ان هذه الحقائق ، وما يسندها من وثائق ، منشورة في الجزء الخامس من تاريخ الوزارات العراقية للسيد الحسني ، فعلى من أراد التوسع في الموضوع أن يرجع الى هذا الكتاب . إذ لم يمر على تقديم نوري السعيد هذا الكتاب المطول أكثر من يومين ، حتى دعى عبد الاله الى أن يعقد مجلس الوزراء جلسة خاصة برئاسته في البلاط الملكي فعقدت الجلسة في ١٧ كانون الاول ١٩٤٠ ، وكانت امارات الغضب والانفعال بادية عليه ، وافتتحها بارتباك ظاهر قائلاً : انه لاحظ ان التآزر بين أعضاء الوزارة القائمة مفقود ، وأن الاختلافات بين أركانها في تزايد مستمر ، ولا سيما فيما يتعلق بسياسة العراق الخارجية وعلاقاته مع حليفته الكبرى بريطانيا العظمى . فرد عليه وزير المالية ناجي السويدي بعدم وجود أي اختلافات خطيرة بين الهيأة الوزارية تستوجب ذلك ، وان مثل هذه الخلافات تحصل دائماً في أعرق الدول ديمقراطية . وقد أيد وزير الدفاع طه الهاشمي أقوال زميله السويدي ، وفضّلت أنا السكوت فلم أفه بكلمة . أما وزير الخارجية نوري السعيد فقد أصر على وجود الخلاف ،

وانفضت الجلسة على هذه الصورة . فلما عدنا الى ديوان مجلس الوزراء لمواصلة البحث فيما ينتظرنا من منهاج، تغيب عن الجلسة نوري السعيد، واذا بسكرتير المجلس يدخل علينا ليخبر رئيس الوزراء : ان وكيل رئيس الديوان الملكي أقبل ليواجهه في أمر مستعجل. فلما خرج رشيد لمقابلة وكيل رئيس الديوان، قال له هذا : بأن عبد الاله أرسله ليبلغ الوزارة بوجوب تقديم استقالتها فوراً . وعدم إحراجه مع الانكليز . فلما عاد رئيس الوزراء إلينا ونقل لنا ما جاء به وكيل رئيس الديوان الملكي، رأت الهيئة الوزارية المجتمعة ان هذه سابقة خطرة وتدخّل لا يجوز حتّى للملك أن يقدم عليه، وأن الوزارة مسؤولة أمام البرلمان وحده. فله أن يمنحها ثقته وله أن يحجب عنها الثقة . وعلى هذا قرر المجلس ايفاد كل من رشيد عالي ، وناجي السويدي ، وطه الهاشمي ، لمقابلة عبد الاله ، وابلاغه احتجاج الوزارة على هذه البادرة غير المشروعة . ولما تمت هذه المقابلة ، ردَّ عليها عبد الاله اذا كانت الوزارة مصرة على البقاء في الحكم ولا ترى رأيه . وانه ليس له حق دستوري في اقالتها ، ولا أن يطلب استقالتها ، فليس لديه ما يعمله سوى أن تعمل ما تراه ، وما تقرره على مسؤوليتها دون أن يتحمل هو أية مسؤولية. وانه سيكون حراً في المصادقة على مقررات مجلس الوزراء ، أو رفضها بحسب ما يتراءى له . فلما عاد الوفد الوزاري من هذه المقابلة ، ونقل إلينا ما دار من الحديث بينه وبين عبد الاله طلبت أنا الكلام وقلت :

« اخواني الوزراء : اني أرى ان الخلاف الاساسي في الازمة القائمة هو خلاف بيني وبين نوري السعيد . فثقوا بأني سأبقى مؤيداً لكم ومؤازراً لجميع مقرراتكم وأعمالكم ، وأنا في خارج الحكم ، فاسمحوا لي أن أتقدم باستقالتي من منصبي الوزاري لانقاذ الموقف » .

فكان رد الوزراء بالاجماع بأنهم لا يوافقون على تقديم استقالتي الا اذا اقترنت باستقالة نوري السعيد نفسه .

عرفت السيد ناجي شوكت - وأنا صحفي - في ربيع عام ١٩٢٦ يوم كان متصرفاً للواء بغداد وأمر بتوقيف السيد توفيق المفتي، مدير المزرعة الملكية، الذي فتح ثغرة في دجلة الفائض في ذلك العام فتسبب في غرق الضاحية الشمالية من بغداد، بما فيها البلاط الملكي، ولم يسمح «سيادته» بتسريح السيد المفتي على الرغم من الكفالة التي تقدمت بها الخزينة الملكية. وزادت معرفتي به بعد التحاقه بوزارة السعدون الثالثة وزيراً للداخلية في الثالث من حزيران سنة ١٩٢٨، ثم تأليفه الوزارة في الثالث من تشرين الثاني سنة ١٩٣٢، بعد تحرر العراق من الانتداب البريطاني ودخوله عصبة الأمم. فعرفت فيه حصافة الرأي، وبعد النظر والحرص على خدمة المصلحة العامة دون مصالح المرموقين. ولما أعلنت الحرب العالمية الثانية في الثالث من أيلول سنة ١٩٣٩ أصبح هذا الرجل النبيل عنصراً فعالاً في الحركة الوطنية التي قامت في البلاد، وأدت الى الاصطدام بين الجيشين العراقي والبريطاني في الثاني من أيار سنة ١٩٤١ وقد عاني من مضايقة السلطات البريطانية وأذنابها ما عاناه زملاؤه من تشريد واعتقال وسجن ومصادرة أموال وتسفير بعضهم. ولما فرج الله كربته، وخرج من السجن في نيسان عام ١٩٤٨ كانت له صولات وجولات حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. وهي الثورة التي أطاحت بنظام الحكم الملكي وصيرت العراق جمهورية مستقلة فتحقق بذلك ما كان يحلم به منذ عام ١٩٢٠ يوم كان عضواً في جمعية حرس الاستقلال حيث قادت ثورة العشرين الكبرى. ومذكرات ناجي شوكت التي تصدر اليوم في طبعتها الرابعة من أفضل مذكرات المخضرمين، وتمتاز بالدقة وابتعادها عن الأنانية والتأويل. فرحم الله أبا طلال، وألف شكر لمكتبة اليقظة العربية التي تولت طبع هذه المذكرات النفيسة.

السيد عبد الرزاق الحسني

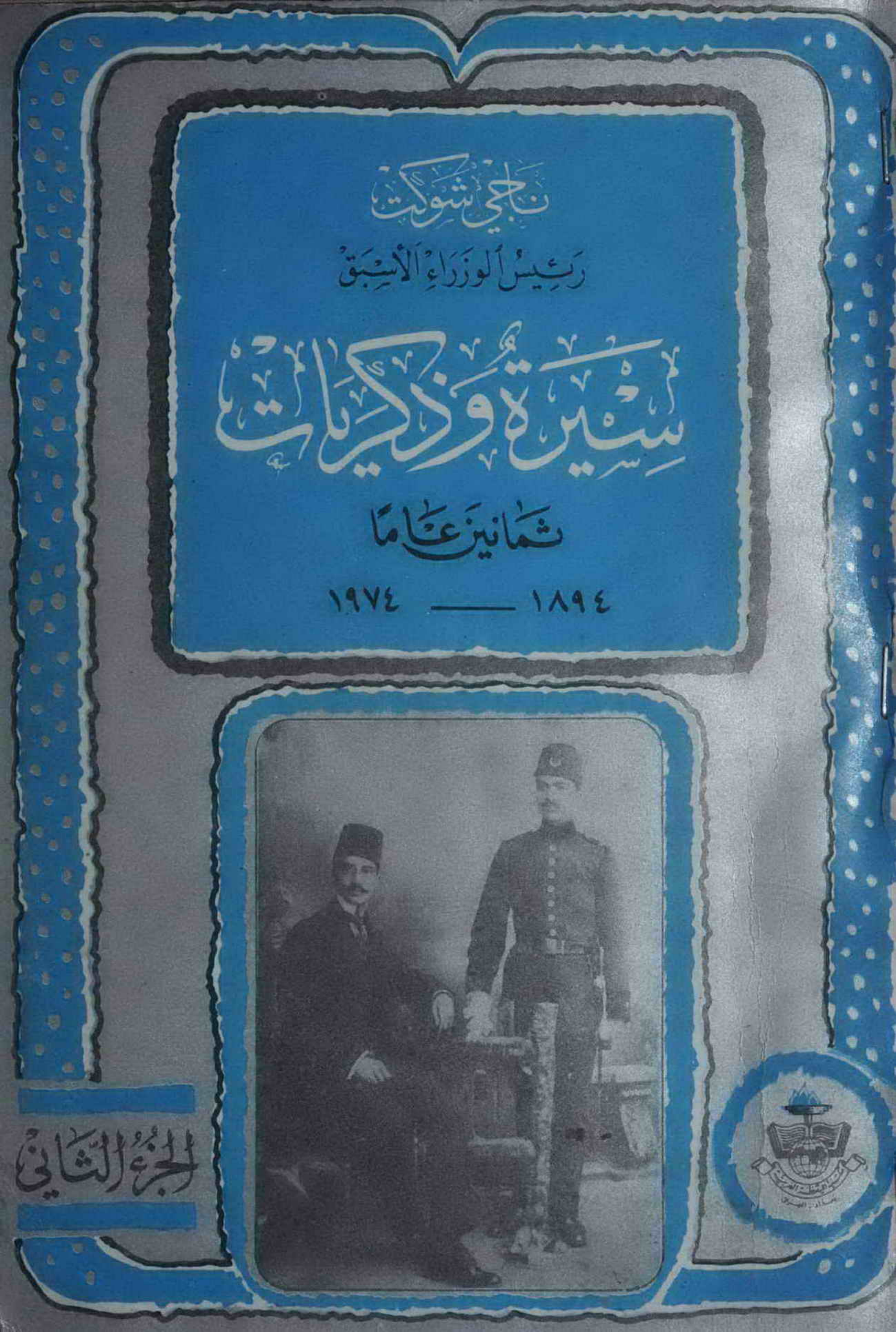
١٠ آذار ١٩٩٠



نشر وتوزيع مكتبة اليقظة العربية
بغداد - سنك - شارع الرشيد
هاتف ٨٨٧٧٠٢٨
السعر ٥٠٠ر٥ دينار

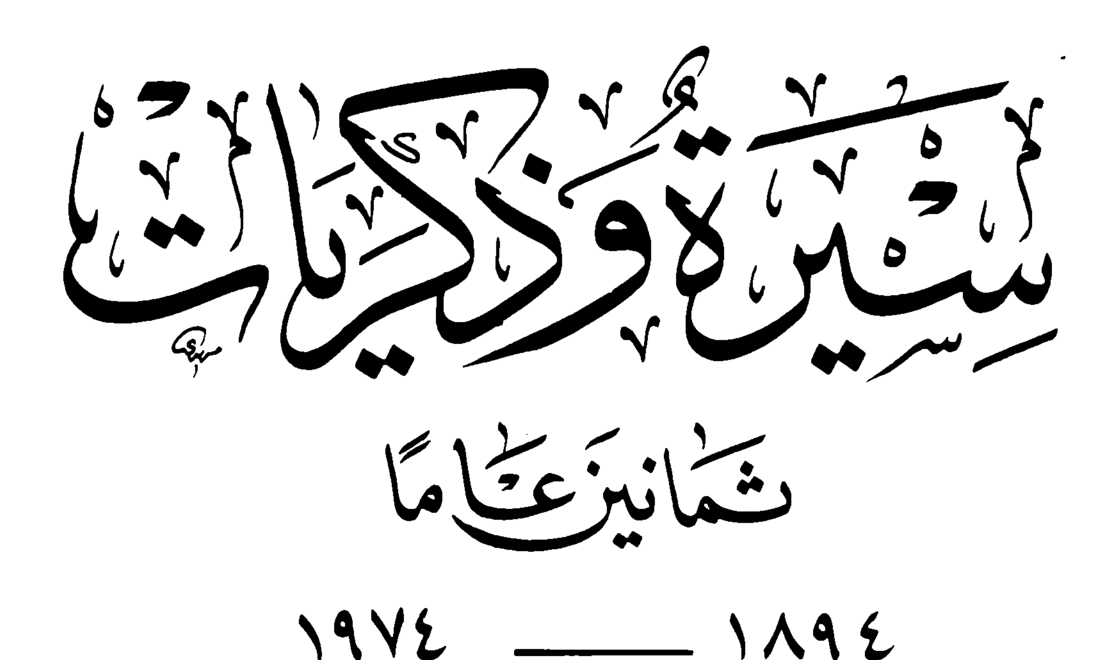


منشورات مكتبة اليقظة العربية


ناجي شوكت
رئيس الوزراء الأسبق
سيرة وذكريات
ثمانين عاما
١٨٩٤ ـــــ ١٩٧٤
الجزء الثاني

ناجي شوكت

رئيس الوزراء الأسبق





منشورات مكتبة اليقظة العربية

الجُزءُ الثّاني

اشتداد الأزمة وتوالي الاستقالات

بقي الحال على هذا المنوال من التوتر ، وقاطع نوري جلسات مجلس الوزراء فلم يحضر أياً منها ، لكنه كان يذهب الى ديوان وزارة الخارجية ليطلع على ما يستجد من الأحداث العالمية ، كما ان عبد الاله شرع في رفض التوقيع على أي قرار يصدره مجلس الوزراء ، كما رفض التوقيع على الارادات المعروضة عليه ، فشل أعمال الحكومة . وأتذكر ان وزير الدفاع طه الهاشمي لما وجد ان الوضع قد وصل الى هذه الدرجة ، فاتح نوري السعيد بالحديث الذي جرى بحثه في جلسة مجلس الوزراء عن استعدادي لتقديم استقالتي ، وموافقة الوزراء على ذلك اذا اقترنت باستقالته هو ، فتقدم من تلقاء نفسه بكتاب استقالته الآتي :

حضرة صاحب الفخامة رئيس الوزراء .

إشارة الى كتابي الى فخامتكم المؤرخ في ١٥ كانون الاول ١٩٤٠ .

نوّهت في كتابي المشار إليه في أعلاه بأهمية التضامن التام بين أعضاء الوزاره للنجاح في مهمتها ، والتغلب على المشاكل التي تعترضها ، ولفت نظر فخامتكم في الفقرة ٣ من الكتاب المذكور الى ضرورة ايجاد هذا التضامن .

ولما كنت أشعر بأن التضامن المنشود لم يؤمن حتى الآن ، فانني أرفع استقالتي من منصب وزير الخارجية الى فخامتكم ، راجياً التوسط لدى صاحب السمو الملكي ، الوصي على العرش في قبولها ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام سيدي .

بغداد في ١٩ كانون الثاني سنة ١٩٤١

نوري السعيد — وزير الخارجية

لم يذكر لي رشيد عالي عن استقالة نوري أي شيء ، ولما شعر طه الهاشمي باخفاء رشيد ذلك عني ، زارني في ديوان وزارة العدلية ، وسألني عن سبب

تأخري في تقديم كتاب استقالتي ، بعد أن تقدم نوري بكتاب استقالته ؟ فأجبته – وكنت صادقاً – بأني لم أخبر باستقالة نوري حتى تلك اللحظة ، واني ذاهب الآن الى ديوان مجلس الوزراء لتقديم استقالتي فوراً ، ولما وصلت الى الديوان المذكور ، عاتبت رشيداً على إخفائه عني نبأ استقالة نوري السعيد ، مما اضطر طه الى لفت نظري اليها ، واذا به يقول ليذهب نوري وتبقى أنت ، وليظن طه ما يظن ، فقلت انك يا أخي في مأزق ، وأمور الدولة مشلولة ، فدعني أضحي بكرسي الوزارة في سبيل بقاء الوزارة . وقد كتبت فعلاً كتاب استقالتي وقدمته اليه وهذا نصه :

صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم .

نظراً للاسباب التي لا تخفى على فخامتكم ، ورغبة في أن يساعدكم انسحابي من الوزارة على تذليل الصعوبات في معالجة الموقف الراهن بحكمتكم ووطنيتكم ، وقياماً باداء واجب مهما كان ضئيلاً لخدمة البلاد ، أرفع استقالتي لفخامتكم لتتفضلوا بعرضها على صاحب السمو الوصي المعظم . هذا وأتمنى لفخامتكم التوفيق لخدمة البلاد ، شاكراً لكم ثقتكم طيلة اشتراكي معكم في المسؤولية ، وأرجول قبول فائق احترامي .

بغداد في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤١ .

ناجي شوكت – وزير العدلية

قبلت الاستقالتان معاً ، وتولى وزارة الخارجية بالوكالة وزير المالية ناجي السويدي ، بينما تولى وزارة العدلية بالوكالة وزير الاشغال والمواصلات عمر نظمي . وكان وزير الدفاع طه الهاشمي يسعى ، قبل تقديم كتاب استقالتي ، لحمل الضباط ورشيد عالي على أن تستقيل الوزارة برمتها ، ويعهد الى ناجي السويدي بتأليفها من جديد ، على أن يدخل رشيد فيها كوزير للداخلية . ويلوح لي ان رشيداً كان يميل الى الاخذ بهذه الفكرة في باديء الامر ، لكنه

سرعان ما عدل عنها بعد يومين ، وأصر على الاحتفاظ ببقائه رئيساً للوزراء . وقد كنت على علم بمساعي طه في هذا الصدد ، ولكني تجنبت الافصاح عن أي رأي في الموضوع ، لاني كنت أخشى أن تكون هناك لعبة يقوم بها نوري . لأن نوري كان يعلم علم اليقين بأن ناجي السويدي لم يكن شديد التمسك بمنصبه ، مثل رشيد ، وانه اذا ما ألف الوزارة وأحرج موقفه ، فسيرفض كرسي الرئاسة بكل أباء ، فيحصل الغرض من هذه اللعبة ، وتتحقق أحلام عبد الاله ونوري في استبعاد كل وزارة لا تماشي خططهما .

ابتعدت عن ميدان الاحداث السياسية ، بعد قبول استقالتي من منصب وزارة العدلية ، فلم اشترك في أي عمل . الا اني كنت أزور رشيد عالي ، والمفتي الحسيني ، بين حين وآخر ، وما لبثت ان علمت ان عبد الاله بدأ يحرض الوزراء على تقديم استقالاتهم تباعاً ، احراجاً لموقف رشيد عالي ، وحمله على الاستقالة . فقد تقدم طه الهاشمي بكتاب استقالته في ٢٦ كانون الثاني سنه ١٩٤١ وهذا نصه :

الى صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم .

يعلم فخامتكم أني تقدمت ببعض الحلول لتخفيف الازمة ، ويظهر ان الامور بلغت الى درجة من التعقد أصبح معها الحل الاخير أيضاً لا يفيد ، فلذلك رأيت من واجبي ان أرفع لفخامتكم استقالتي ، وعندما أرجو من فخامتكم قبولها ، أشكر لما لقيته منكم من مساعدة وعطف وأتمنى لكم التوفيق والنجاح ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

بغداد في ٢٦ كانون الثاني ١٩٤١ .

المخلص : طه الهاشمي

ولما قرر رشيد عالي تعيين كل من : السيد علي محمود الشيخ علي ، ويونس السبعاوي وزيرين جديدين بدل الوزيرين المستقيلين ، تقدم وزير المالية ناجي السويدي بكتاب استقالته الآتي :

بناء على انسحاب بعض الزملاء من موقع المسؤولية ، وخاصة منهم الذوات الذين تم الائتلاف بيننا وبينهم ، ووقعنا معهم على وثيقة التضامن ، أرى ان مهمتي قد انتهت ، وأصبح انسحابي واجباً ، كما تقرر في الجلسة الوزارية التي انعقدت في ٢٦ كانون الثاني ١٩٤١ ، وعليه أرجو من فخامتكم أن تتفضلوا بتأييد استقالتي وتنفيذها ، مع قبول جزيل شكري لقاء اللطف الذي لقيته منكم ، والمعونة التي أسديتموها إلي طيلة المدة التي قضيتها برفاقتكم .

وفي الختام أبتهل إلى الله أن يسدد خطواتكم ، ويمدكم بمعونته لتسهيل المهمة الملقاة على عاتقكم ، ويوفقكم لما فيه صيانة حقوق البلاد ، وهدوء وراحة العباد آمين .

بغداد في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤١ .

المخلص وزير المالية : ناجي السويدي

وفي الثلاثين من كانون الثاني ١٩٤١ عقد مجلس النواب جلسة حضرها رشيد عالي متأخراً ، ورأى من سير المناقشة ان الاكثرية لا تؤيد سياسته ، فقرر حل هذا المجلس ، والشروع في انتخاب مجلس جديد ، ودعاني الى تناول العشاء في داره مساء هذا اليوم ، لان لديه أموراً كثيرة يريد أن يتحدث بها إليّ ، فقبلت الدعوة وحضرت الدار . وبعد بضع دقائق حضرها كل من العقداء : صلاح الدين الصباغ ، ومحمد فهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وقبل أن يتحدث رشيد عما عنده ، جاء خادمه ليقول له انه مطلوب على التلفون فلما عاد الينا ، وجه خطابه الى العقداء المذكورين قائلاً : انه يأسف لان يتركهم ، وان الاخ ناجي سيقوم مقامه في تكريمهم واداء واجب الضيافة ، لانه ملزم بالذهاب الى ديوان مجلس الوزراء فوراً اذ جاء نداء تلفوني من متصرف لواء الديوانية بأن عبد الاله وصل الى الديوانية ، ونزل في دار قائد الفرقة الرابعة اللواء الركن إبراهيم ألراوي ، وأضاف رشيد إلى ذلك قوله : بأنه سيوافيهم عن سبب سفر عبد الاله الى الديوانية ، بعد الوقوف عليها ،

ثم انصرف ولم يعد ، فتناولنا الطعام في غيابه ، وفي نحو منتصف الليل اتصل بي رشيد عالي هاتفياً ، ورجاني أن أطلب الى العقداء أن يوافوه إلى الديوان حالاً . فعدت الى صالون الاستقبال ، ونقلت الى الجماعة رغبة رشيد ، واذا بالعقيد صلاح الدين يبادرني في السؤال : وأنت ؟ لماذا لا تأتي معنا ؟ قلت له : لست بوزير مسؤول لاحضر معكم ، ولكن في الامكان أن أطلع على الوضع يوم غد ثم افترقنا . فلما كان اليوم التالي فهمت كل شيء من رشيد عالي والمفتي الحسيني . وحيث اني لم اشترك في اجتماعات الليلة المنصرمة ولم أساهم في الاحداث الجارية بصورة مباشرة فقد رأيت أن أختصر الحديث عنها ، وعلى من أراد الالمام بكل ما جرى ، أن يرجع الى كتاب الحسني « الأسرار الخفية في حركة سنة ١٩٤١ التحررية » وإلى الجزء الخامس من كتابه الثاني : « تاريخ الوزارات العراقية » وإلى كتاب – فرسان العروبة في العراق – للعقيد المرحوم صلاح الدين الصباغ ، وكتاب – الحرب العراقية البريطانية – للسيد محمود الـدرة .

والذي فهمته عن أحداث الليلة الماضية ، ان المجتمعين في ديوان رئاسة الوزراء كانوا الوزراء ، والمفتي الحسيني ، والعقداء الثلاثة الذين كانوا في دار رشيد ، ووكيل رئيس أركان الجيش أمين زكي ، ويونس السبعاوي ، ثم انضم الى هؤلاء كل من السيد محمد الصدر ، وطه الهاشمي . وقد جرى نقاش حاد في هذا الاجتماع ، واستعرض موقف مجلس النواب من الوزارة القائمة ، وهل يصح للوزارة أن تقابله في اليوم التالي ؟وكان من رأي السبعاوي منـع المجلس من الاجتماع ، ولكن العقيد صلاح الدين الصباغ أشار على رشيد عالي بضرورة الاستقالة ، وتجنّب اصطدام قطعات الجيش الموجود في الديوانية مع بعضها . وقد أيد طه الهاشمي هذا الرأي ، كما حذّر الصدر رشيداً من مغبة

العاقبة فلم يرَ رشيد عالي مناصاً من الانصياع الى هذا الرأي ، فقرر الاستقالة وحرّر صيغتها ثم ادخلت بعض الاضافات عليها . وقد أرسلت برقياً الى الديوانية وهذا نصهـــا :

صاحب السمو الوصي المعظم – ديوانية .

سيدي : لقد حاولت أن أسير بالبلاد نحو مثلها العليا ، منتهجاً سياسة تتفق ومصلحتها العامة . ولم أشك في أن سموكم كان يرغب في إزالة العقبات التي تعترض طريق المخلصين. غير ان الأيدي والمصالح الاجنبية التي لا يروقها أن تسود الثقة المتبادلة بين سموكم، وبين حكومة اعتزمت المضي في خدمة البلاد بصدق واخلاص ، وفق خطتها المرسومة ، حملت سموّكم على عدم الارتياح منها ، وقد ظهر ذلك في ترك سموكم البلاط الملكي ، وانعكافكم في قصركم العامر ، الامر الذي أثر على حرية سير الوزارة في أعمالها . ثم استمرّ عدم ارتيـــاح سموكم في ابتعادكم عن عاصمة المملكة ، وايقاف الارادات المعروضة على سموكم ، سيما الارادة المتعلقة بحل مجلس النواب، إذ ان الوزارة التي أخذت على عاتقها تحمل مسؤولية البلاد وادارة شؤونها في هذه الظروف العصيبة ، رأت ضرورة استفتاء الرأي العام عن خطتها السياسية لتأمين تعاون أوثق بين السلطتين : التشريعية والتنفيذية ، مما تقتضيه الظروف العالمية الحاضرة . وعليه فاني أعتذر عن الاستمرار في تحمل المسؤولية ، راجياً سموكم قبول استقالتي من رئاسة الوزارة ، والله أسأل أن يمدّ سموكم بتوفيقاته .

بغداد في ٣١ كانون الثاني ١٩٤١ .

رئيس الوزراء – رشيد عالي

وزارة طه الهاشمي

بعد أن هرب عبد الاله الى الديوانية مساء ٣١ كانون الثاني ١٩٤١ م ،

وفشل في حمل اللواء الركن ابراهيم الراوي لوضع فرقته الرابعة تحت امرته ، ولم ينجح في اتصالاته بمتصرفي الالوية ورؤساء القبائل للوقوف الى جانبه ، بعد كل هذا الفشل حاول أن يكلف السيد محمد الصدر بتأليف وزارة ، تخلف الوزارة الكيلانية ، فلم يوفق في هذه المحاولة ايضاً . ولما كان الوضع العام لا يساعد يومئذ على اسناد رئاسة الوزراء الى الساسة الموالين للانكليز أضراب : جميل المدفعي ، وعلي جودت وغيرهما ، وكان نوري السعيد قد اختفى في مزرعة هادي العسكري في اليوسفية ، لم يرَ بداً من الاستعانة بطه الهاشمي لتأليف الوزارة الجديدة في تلك الظروف الصعبة . وكان طه في وضع لا يحسد عليه ، واني واثق بأنه قبل التكليف بتأليف الوزارة مكرهاً . ودليلي على ذلك ما جاء في ص ٤١٠ من مذكراته حيث يقول :

«كانت الخطة التي سلكتها في حياتي السياسية ، منذ توليت وزارة الدفاع الى حين تسلمي رئاسة الوزراء ، ترمي دائماً الى أن يظهر العراق في هذه الحرب بمظهر الرشد أمام العالم ... والواقع اني كنت في موقفي السياسي ضعيفاً الى درجة اني لا أستطيع معها أن أوقف هؤلاء المفسدين عند حدّهم ، وكنت دائماً أميل الى عدم تدخل العلماء في شؤون الدولة . وكان موقف القادة مني موقف القلق والحذر ، وموقف الامير موقف الحانق المستبد ، وموقف المعارضة موقف المهاجم المتحين للفرص ، وموقف رشيد عالي وأعوانه موقف المخاصم ، وحتى نوري السعيد نفسه كان يعمل في الخفاء ويتحين الفرص ، أما ناجي شوكت فكان ينتظر الوقت بفارغ الصبر لينتقم مني . وأما المفتي فظلّ المحور الذي تدور حوله المزاعم الوطنية ، ويعتبر كل تفاهم مع الانكليز خيانة للقضية العربية ، وكان موقف الضباط البريطانيين من الجيش العراقي مما يثير قلق القادة »إ هـ .

كان طه الهاشمي – رحمه الله – بين شقي الرحى . لم يستطع الانزواء والنجاة بنفسه ليرتاح . وكانت أخلاقه حميدة بالقياس الى الآخرين . تثقف ثقافة عسكرية عالية . يطلب من مرؤوسيه اطاعته طاعة عمياء لكنه كان متردداً

في اتخاذ القرارات الحاسمة في الازمات، ولهذا فقد سيرته الظروف، بدلاً من ان يسيرها هو. فهو كرجل عسكري كان عليه أن يدين بالولاء للعرش وشاغل العرش، وهو كقائد كان عليه أن يحمي مرؤوسيه من قادة وضباط، ويجنّبهم من الوقوع في المآزق السياسية. ولما قدر له أن يؤلف وزارته، ألفها من خليط عجيب. فوزير خارجيته توفيق السويدي لا يفرق عن نوري السعيد في ولائه للانكليز، وآخر معقل من ذوي الاقطاع وآخرين لا وزن سياسي لهم ولا رأي معروف.

كانت وزارته مرتجلة لأنها تألفت على عجل، وأظن انه هو نفسه لم يكن واثقاً من جدارة زملائه لمواجهة الظروف التي كانت سائدةيومئذ. ولقد استغربت مما جاء في الفقرة المقتبسة من مذكرات طه الهاشمي المدرجة أعلاه قوله (وأما ناجي شوكت فكان ينتظر الوقت بفارغ الصبر للانتقام مني) فان ما تخيله المرحوم عني كان في غير موضعه – مع الاسف – لاني لم أكن في أي وقت من الاوقات منتظراً الفرص للانتقام منه، لا بفارغ الصبر، ولا بأية صورة أخرى. إذ لم يكن هناك سبب أو موجب للانتقام، بل كنت أحترمه وأفضله على كثير من رجال السياسة لنظافة يده، وسلامة قلبه. وقد يجوز أن يكون وهمه فيَّ ناجماً عن مصارحتي له، يوم اعتقل حكمت سليمان في المؤامرة المزعومة، بأن حكمت وإن كان قريبي، فاني لا أتصوّر انّ له ضلعاً في هذه القضية المدبّرة، على الرغم، من اني لا أشاركه في الكثير من أفكاره وآرائه، ولم يسبق ان اشتركت معه في الحكم، واني كنت أفضل طه عليه.

كان طه الهاشمي يأمل أن يقنع العقداء الأربعة بترك الاشتغال في السياسة، والتصالح مع عبد الاله، ولم يفقد هذا الامل حتى في أواخر أيام وزارته، التي لم تدم غير شهرين كاملين فقط. وكان إمكان تحقيق هذه الرغبة أو هذا الامل كان من المستحيلات في هاتيك الايام. فان حقد عبد الاله الدفين، وكرهه وبغضه العظيم للضباط، مضافاً الى ميوله السياسية المتنافرة مع ميول القوميين، كل ذلك كان يجعل تحقيق رغبات طه وآماله مستحيلة التحقيق.

لقد ارتكب طه عدة أخطاء . فبالإضافة الى قبوله تأليف الوزارة في مثل تلك الظروف الحرجة، فانه وافق عـلى ترشيح الحكومة البريطانية للسير كورنواليس ليكون سفيراً لها في العراق ، مع ان هذا الرجل كان موظفاً في الحكومة العراقية مدة خمس عشرة سنة ، فتكونت له صداقات وعلاقات مع رؤساء القبائل ، ومع الشخصيات العراقية المختلفة ، وأصبح ملماً بأمور العراق: صغيرها وكبيرها . فكيف جاز قبوله ممثلاً سياسياً لحكومته في العراق ؟ فان العرف الدپلوماسي لا يسوّغ مثل هذا التمثيل . وقد سبق للحكومة التركية أن رفضت ترشيح الحكومة لخالد سليمان ممثلاً لها في أنقرة لمجرد ان خالداً كان شقيقاً لمحمود شوكت باشا الذي كان قائد انقلاب عام ١٩٠٩ في تركية .

اني كنت متردداً لقبول فكرة إسقاط وزارة طه الهاشمي ، ولكن قبول طه ترشيح هذا الرجل الانكليزي الاستعماري ممثلاً لبلاده في العراق غيّر فكري . لقد كان طه يأمل أن توافق الحكومة البريطانية على مدّ الجيش العراقي بالاسلحة ، التي كان في أمس الحاجة إليها ، وان تعطي العراق ما يحتاج اليه من عملة صعبة ، اذا وافق العراق على قطع علاقاته السياسية مع ايطاليا ، كما قطعها مع المانية من قبل، ولكن هذا الامل كان واهياً لأن الانكليز لا يغيّرون أساليبهم بسهولة . وعلى هذا فقد طه تأييد الشعب ، بعد أن فقد الامل في كسب ولاء العقداء لعبد الاله ، فقرر الشروع في اقصائهم من مناصبهم الواحد تلو الآخر . وكانت هذه غلطته الكبرى التي أفقدته ثقتهم به ، واعتمادهم عليه ، واضطرتهم الى حمله على تقديم استقالته « لاحِظَتْ برجليها ولا خِذَتْ سيّد علي » .

تأليف حزب سري

بعد أن تخلّيت من منصب وزارة العدلية ، وبعد أن استقالت وزارة رشيد عالي من الحكم ، بدأنا نتزاور في بيوتنا ، ونتبادل مع المفتي الحسيني الزيارات ، كما كنا نجتمع أحياناً بالعقداء وبيونس السبعاوي في دار المفتي . وقد أخذت

شكوكنا في وزارة طه الهاشمي تتزايد من جراء انسياقها مع الجهة المناوئة لنا ، وشروعها في تنفيذ رغبات عبد الاله، ومن ورائه الانكليز، فقررنا أن يكون لقاؤنا مستمراً ، وان يبتنى على أسس وأهداف واضحة ومتفق عليها ، وقد عقد أول اجتماع لتحقيق هذا الغرض في دار المفتي ، وهو الاجتماع الذي حضره كل من المفتي الحسيني ، ورشيد عالي ، ويونس السبعاوي ، وصلاح الدين الصباغ ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وأنا « ناجي شوكت » وقد تقرر تأليف لجنة سرية من هؤلاء الذوات السبعة تستتر وراء أسماء مستعارة ، واتفق على أن يرأس المفتي هذه اللجنة ، ويخوّل الاتصال برجال السياسة في الاقطار العربية : كسورية ، وفلسطين ، وتقرر تأليف حزب سياسي علني تحت اشراف اللجنة المذكورة . وعلى هذا تقدم كل من رشيد عالي ، وناجي شوكت ، وعلي محمود الشيخ علي ، ويونس السبعاوي ، ومحمد علي محمود ، وداود السعدي ، والدكتور محمد حسن سلمان ، بطلب مشترك الى وزارة الداخلية للموافقة على تأليف الحزب المنشود ، وقد أطلقنا عليه اسم (حزب الشعب) . أما الاسماء المستعارة للهيأة السباعية المذكورة فكانت « مصطفى » للمفتي الحسيني ، و « عبد العزيز » لرشيد عالي ، و « أحمد » لناجي شوكت ، و « رضوان » لصلاح الدين الصباغ ، و « فرهود » ليونس السبعاوي و « نجم » لفهمي سعيد و « فارس » لمحمود سلمان . وقد أقسم أعضاء اللجنة السرية السبعة على أن يعملوا كل ما في وسعهم من قوة وإيمان خالص لانقاذ العراق وسائر البلدان العربية من الاستعمار وأذناب الاستعمار ، وتحقيق الاستقلال لها على أن تراعي ما يلي :

١ً — المحافظة على الوضع الراهن، وعدم التعرّض للمعاهدة العراقية — البريطانية في الوقت الحاضر، حتى ينجلي الموقف نتيجة لتطور الاحداث العالمية ، والسير في الامور برؤية وتبصر .

٢ً — اذا كان لا بد من قطع علاقات العراق السياسية بإيطاليا ، فيجب أن يستند القرار في ذلك الى موافقة مجلس النواب بحرية كاملة .

٣ً – يجب السعي لابعاد أذناب الاستعمار وعملاء الانكليز ، أمثال نوري السعيد ، وجميل المدفعي ، وعلي جودت ، وأمثالهم الى خارج العراق بتعيينهم كسفراء في لندن ، وواشنطن ، والقاهرة ، وغيرها ، وذلك للتخلص من شرورهم في هذه الحرب الطاحنة .

٤ً – تعديل الدستور العراقي في أول فرصة ممكنة لتحديد صلاحيات الوصي واستصواب احلال مجلس وصاية بدلاً منه .

هذه هي المواد الاساسية التي أقرتها اللجنة السباعية في اجتماعها الاول . أما بقية المواد التي ذكرها المرحوم صلاح الدين الصباغ في مذكراته – فرسان العروبة في العراق – كالتوسل بكل الوسائل المشروعة لاستمالة الوصي نحو العقداء ، فاذا فشلت المساعي لتحقيق ذلك فتكليف طه الهاشمي بتقديم استقالته ، وايفاد وفد من كرام رجالات العرب والعراقيين لعرض توسلاتهم على الوصي ، بغية اسناد رئاسة الوزراء الى رشيد عالي الكيلاني ، فالذي أراه انه يجوز أن تكون قد عرضت مثل هذه الاحاديث في اجتماع اللجنة الاول لكنها لم تكن أموراً مقررة .

بدء العاصفة

لما تسلم طه الهاشمي رئاسة الوزراء واحتفظ بمنصب وزارة الدفاع في عهدته ، سعى سعياً متواصلاً للتوفيق بين قادة الجيش العراقي والوصي عبد الاله ، ولكنه فشل في حمل الوصي على أن يستقبل العقداء ويرضى عنهم ، كما فشل في ابعاد هؤلاء العقداء عن الاتصال برشيد عالي والمفتي الحسيني . فقد فاته ان عبد الاله الحقود لا يمكن أن ينسى الاهانات التي تلقاها من العقداء ، في أوقات مختلفة ، قبل أن يهرب الى الديوانية ، وانه لهذا السبب يرفض قبولهم. وظن الناس ان الجو قد صفا ، وان الهدوء ساد البلاد بعد تلك الرجات ، ولكن العاصفة استمرت في سيرها طي الخفاء، لتفاجىء هؤلاء الناس بالاحداث الخطيرة.

فان العقداء ، بعد أن وثقوا بأن عبد الاله لن يستقبلهم ولن يرضى عنهم ، قرروا الصمود وعدم الانصياع الى كل قرار لا يتفق مع رغباتهم .

كان صلاح الدين الصباغ ميالاً في بادىء الأمر لتنفيد قرار صدر بنقل العقيد كامل الشبيب من بغداد الى الديوانية ، ونقل مركز مقره هو من من بغداد الى جلولاء بلواء ديالي، ولكنه بعد أن أصبح حقد عبد الاله يلمس باليد ، ونواياه السيئة للفتك بهم وتشتيت شملهم تظهر للعيان ، قرر العقداء مجتمعين أن يرفضوا تنفيذ قرار النقل هذا ، وشعروا بأن استسلام طه الى عبد الاله سيلحق بالبلاد وبقضيتهم ضرراً مؤكداً فقرروا الاخذ بالمبادأة بعد تعطيل مجلس النواب بيوم واحد .

ففي أول نيسان ١٩٤١ وضعوا الجيش في الانذار ، وفي المساء احتلت بعض الوحدات دوائر البرق والبريد والتلفون ، وبعض المراكز الحساسة في العاصمة . وكنت مدعواً على مأدبة عشاء ولعبة بريج في دار انطوان شانتودوك، فلما حضرت الدار المذكورة في شارع أبي نؤاس ؛ وجدت انه قد سبقني اليها كل من عارف السويدي، وعبد القادر رشيد، والصيدلي داوود فنو، وفي نحو الساعة التاسعة طلبتني قرينتي على التلفون لتنقل الي رغبة رشيد عالي في التحدّث معي هاتفياً ، اذا ما عدت الى داري . وفي نحو الساعة الحادية عشرة رجعت الى الدار وفتحت التلفون على رشيد واذا به يرجو حضوري الى داره فوراً ، فذهبت إليه في حوالي منتصف الليـــل ، فأخبرني باحداث ذلك اليوم ، وأضاف الى ذلك قوله: ان العقداء الاربعة بعد أن يئسوا من طه الهاشمي وتأكد لديهم بأنه مصمم على ابعادهم عن بغداد ، وتشتيت شملهم ، والاستسلام لمشيئة عبد الاله ورغباته ، وأن حياتهم أصبحت في خطر ، لأن عبد الاله مصمّم على الفتك بهم ، فلهذه الاسباب مجتمعة اضطروا لانذار الجيش ، وأوفدوا وكيل رئيس أركان الجيش ، والعقيد فهمي سعيد ، الى طه لحمله على تقديم استقالة وزارته . وأضاف رشيد الى أقواله هذه بأنه جرى نقاش بين

وفد الجيش وطه الهاشمي انتهى بكتابة طه الكتاب المطلوب وتسليمه اليه . فسألته وأين هو كتاب الاستقالة ؟ وهل قدم إلى عبد الاله ، فأجابني بالنفي ، وان الاستقالة لم تقدم حتى الآن لأنهم لم يجدوا عبد الاله في قصره ، والظاهر انه هرب الى جهة لم تكتشف بعد . فقلت لرشيد عالي : أخي إلى متى يظن العقداء أن عبد الإله سيكون طوع ارادتهم يوماً ما ؟ انه عدوّهم اللدود الأول ، انه الأفعى التي يجب أن يسحق رأسها لا أن تداس ويضرب على ذنبها ويجعلها تزداد حقداً وشراسة . وبعد هذه المحاورة تركت رشيداً وعدت الى داري بعد أن اتفقنا على اللقاء في اليوم التالي .

بعد أن اضطر طه الهاشمي الى تسليم كتاب استقالته الى وكيل رئيس أركان الجيش ، والعقيد فهمي سعيد ، دعا الوزراء الى داره للاجتماع بهم والتحدث إليهم . فلما سمع العقداء بهذا الاجتماع ، قرروا أن يذهب رشيد عالي ، ووكيل رئيس أركان الجيش ، والعقيد صلاح الدين ، الى دار طه للوقوف على سبب هذا الاجتماع ، ومعرفة المقر الذي يختفي فيه عبد الاله ، وقد جرى نقاش حاد وطويل بين طه الهاشمي ووزير خارجيته توفيق السويدي من من جهة ، ورشيد عالي من جهة أخرى ، وظهر ان الطرفين أرادا معاً أن يلعبا على بعضهما حتى ينجلي الموقف بمعرفة الجهة التي اختفى فيها عبد الاله ، وكيف اختفى ، والى أين ذهب ؟ فكانت هدنة استمرت بين الطرفين يوماً كاملاً حتى اذا كان اليوم التالي ، اتضح ان عبد الاله ، بعد أن سمع بأن الجيش وضع في الانذار ، وان بعض الوحدات احتلت بعض المرافق الحساسة في العاصمة ، ترك قصره واتجه الى دار عمته صالحة في شارع أبي نؤاس ، القريبة من منزلي ، ثم غيّر ملابسه بملابس نسائية ، وتسلّل منها الى دار السفارة الامريكية التي هيأت له سيارة دپلوماسية قادها أحد الخدم ، ووضعته تحت قدمي السائق الذي هربه إلى القاعدة البريطانية في الحبانية (فيا للعار وألف عار) ومن الحبانية وضع الانكليز عبد الاله في طائرة حربية نقلته الى البصرة ، واتخذوا له من الدارعة الحربية «كوك اشبير» مقراً له ، فلم يبق أمام العقداء والجميع سوى العزم على

على خوض المعركة حتى النهاية ، فلقي عزمهم هذا التأييد الكامل من الرأي العام وجميع المخلصين في العراق ، وفي الخارج ، فيما عدا بعض السائرين في ركاب السلطات البريطانية ، والمتنافسين على خدمة عبد الاله وطغمته . وكان بعض هؤلاء قد التحقوا بعبد الاله بطرق حقيرة ، وعادوا معه بعد مرور شهرين على أسنة الرماح البريطانية دون خجل .

أحداث الشهرين نيسان وأيار

قبل أن أدخل في الحديث عن كيفية تكوين « حكومة الدفاع الوطني » وما أعقبهامن عزل عبد الاله عن منصب الوصاية ، واعلان وصاية الشريف شرف على الملك الطفل، واشتباك الجيشين العراقي والبريطاني في الثاني من أيار ١٩٤١ م ، أود أن أشير الى نقطة هامة . فقد سميت كل هذه الاحداث الخطيرة بـ « حركة رشيد عالي » من قبل بعض الكتاب والمؤرخين ، ولم تكن هذه التسمية بصحيحة في الواقع ، وانما هي وسيلة خبيثة أريد بها اظهار كون هذه الحركة التحررية الجبارة لم تكن سوى نتيجة نزاعات واختراصات قام بها شخص واحد ، تؤيده حفنة من الضباط الصغار كانوا آلة بيد المفتي الحسيني ليعبثوا بمقدرات العراق ، دون رضاء الشعب ورغبته . وكنت أشرت في عدة مواضيع من هذه « الذكريات » الى الاخطاء التي ارتكبها رشيد عالي سواء في أيام توليه زمام الحكم أو يوم يكون في المعارضة ، وانتقدت بعض تصرفاته نقداً لاذعاً ، ولكن أكون قد جنيت على التاريخ ، وخالفت عقيدتي وضميري ، اذا كنت لا أنوّه بمزايا رشيد الوطنية ، وما أظهره من جدارة فائقة واقدام غير متناه في معالجة الامور في فترة توليه رئاسة حكومة الدفاع الوطني ، مما استحق معه كل اعجاب وتقدير . رحمه الله .

فان أراد البعض أن يسمي كل الاحداث باسم شخص واحد ، ويرى أن لا بدّ من استعمال هذه التسمية، فان من الصواب أن تدعى (حركة الكيلاني

– المفتي – الصباغ) لان هذه الأقانيم الثلاثة كانت في مقدمة هذه الاحداث ، وفي الصف الأمامي في كل ما حدث في هاتيك الايام . وأرى ان قصر التسمية على شخص واحد فيه تجنٍّ على الحقيقة والتاريخ ، والزهد بمزايا الشعب العراقي الكريم ، الشعب الذي له من الماضي العتيد والتاريخ المجيد ما يجعله في مصاف الامم الحية . وهل أدل على ذلك من ثورته العظمى في عام ١٩٢٠ م ، تلك الثورة التي قاوم بها الاستعمار ، ووقف في وجه أعظم دولة استعمارية كانت معروفة في هاتيك السنوات ، دون أن يكون لديه من السلاح والعتاد غير البندقية ، ودون أن يعرف من نظم الحرب والقتال غير البدائيات . وفي اعتقادي ان انتصار الشعب في تلك الثورة الجبارة ، هو الذي مهد الطريق أمامه للقيام بحركة ١٩٤١ ، ثم بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي قضت على الاستعمار واذنابه بصورة نهائية والحمد لله .

وهناك واجب آخر يجب ان أسجله للحقيقة والتاريخ وهو الدور الكبير الذي قام به المفتي الحسيني (الذي ارتبط الجيش به فكفل رشيداً وربط الجيش به) على حد ما يقوله العقيد صلاح الدين الصباغ في ص ٢١٨ من كتابه (فرسان العروبة في العراق) .

لقد كنت وما أزال أكنّ للمفتي الحسيني كل ود واحترام ، لاني كنت مطلعاً – أكثر من غيري – على آرائه السياسية . وكان كثيراً ما يسألني الرأي عما يجب عمله ، وعما كنت أتوقعه في المستقبل من الاحداث . وكثيراً ما كنت اختلف واياه في بعض الامور . اذ كان ينظر الى بعضها كعربي فلسطيني شرد الاستعمار شعبه ، ومكّن الصهيونية اللئيمة من اغتصاب أرضه ، فهو – أي المفتي – يحاول أن يوجه السياسة العراقية من خلال نظرته هذه ، وجعل مصالح العراق الوطنية في الدرجة الثانية ، أما أنا فقد كنت – وما أزال – أعتقد ان الواجب يحتم علينا أن ننظر الى مصالح العراق الحيوية والاساسية في الدرجة الاولى من الحفاظ على استقلاله حتى يتمكن أن يقوم بواجبه كقطر عربي مستقل

فيساعد الدول العربية غير المستقلة ، ولا سيما سورية وفلسطين . بينما كانت آراء العقيد صلاح الدين الصباغ قريبة كل القرب من آراء المفتي الحسيني ، فكان موزّع الولاء بين الامة العربية ككل ، ووطنه العراق الذي نشأ فيه وترعرع ، وان لم يكن عريقاً في عراقيته . وقد سبب هذا الازدواج في ولائه أن يرتكب بعض الاخطاء ، في بعض الحالات فيقرّب اليوم بعض ما كان يرفضه أمس ، والعكس بالعكس . ومن يقرأ مذكراته – فرسان العروبة في العراق – يكاد يلمس هذا التناقض لمس اليد .

كانت ثقافة صباغ العسكرية لا بأس فيها ، ولكنه كان طموحاً عاطفياً ، يتصور ان في امكان جيلٍ واحد أن يقلب التاريخ رأساً على عقب ، وتعيد أمجاد الامة العربية الى سابق ازدهارها . كان آخر مرة شهدته فيها ، تلك الليلة المشؤومة ، بعد أن جاءوا به مكبلاً بالحديد والاصفاد من سورية الى سجننا في أبي غريب لشنقه . فقد منع من الاختلاط بأي شخص ، وعندما كان يريد الذهاب لقضاء الحاجة ، كانت أبواب الغرف في سجننا تغلق علينا حتّى لا نتحدث معه ، أو ننظر إليه ، لكني استطعت أن ألمحه من ثقب صغير كان في باب الغرفة التي كنتُ سجيناً فيها ، وفي ليلته الاخيرة قضى طوال الوقت في الصلاة ، والتعبّد وتلاوة آيات القرآن . وقد كتب كتاب وصيته الذي نشر بعد شنقه بمدة فبكيته كثيراً رحمه الله .

حكومة الدفاع الوطني

كان الوضع في العراق خطيراً للغاية ، خلال الايام الثلاثة الاولى من نيسان ١٩٤١ ، فرأس الدولة ، الوصي على عرش العراق ، كان قد فرّ من العاصمة واختفى عن الانظار ، وكان يخشى أن يكون قد ارتمى في أحضان الانكليز ، الامر الذي تحقق في مساء اليوم الثالث من هذا الشهر – مع الاسف – وكانت وزارة طه الهاشمي التي تمثل السلطة التنفيذية قد استقالت ، ولكن استقالتها لم

لم تقبل بعد ، لعدم وجود المرجع الذي يبتّ فيها ، أما السلطة التشريعية الممثلة في مجلسي الاعيان والنواب فكانت في عطلتها الاعتيادية ، وهكذا أصبحت البلاد بدون حكومة مسؤولة . وكان الواجب يقضي ايجاد سلطة تتولى ادارة البلاد في مثل هذه الحالة الاستثنائية حتّى يتضح الوضع وينجلي الموقف . وكانت السلطة الوحيدة التي تستطيع القيام بهذه المسؤولية الجيش ، أي نعم الجيش دون غيره ، وهكذا أقدم الجيش على تحمل مسؤولية حفظ الامن ، وحراسة كيان الدولة ، وقرر تأليف مجلس دفاع وطني باسم (حكومة الدفاع الوطني) من قادة الجيش ، ووكيل رئيس الاركان ، تحت رئاسة رشيد عالي الكيلاني تمهيداً لتأليف وزارة جديدة برئاسته ، بعد أن تقبل استقالة طه الهاشمي من قبل مرجع مسؤول . وقد اختير كل من علي محمود الشيخ علي ، ويونس السبعاوي ، ليساعدا الكيلاني في مهمته كسكرتيرين. وقد تألفت هذه الحكومة في ٣ نيسان ، واستمرت في تسيير أمور الدولة حتّى العاشر منه ، حيث تقرر جمع مجلس الامة بعد أن تأكد وصول عبد الاله الى البصرة واتصاله بمتصرفها صالح جبر ، وبآمر حاميتها رشيد جودت ، يساعده في ذلك علي جودت الذي كان قد خرج من بغداد الى القاعدة الانكليزية في الحبانية ، ثم نقل منها الى البصرة جواً . فقد عمل صالح جبر وعبدالاله على الاتصال بمتصرفي الالوية وبقادة الفرق لحملهم على الوقوف معهم واظهار الولاء للوصي الهارب ، ولكن دون جدوى جدوى .

كانت الاوضاع العامة في مختلف أنحاء العراق مؤيدة لما حدث في بغداد ، ولم يكن ما يكدر صفو الامن أو يخل بالراحة العامة ، وتسابق متصرفوا الالوية في اعلان ولائهم وتأييدهم لحكومة الدفاع الوطني ، بعد أن اتصل بهم الكيلاني ، وأطلعهم على حقائق الامور . ولكن الخطر كان يكمن في البصرة ، وما بذله عبد الاله وطغمته فيها من نشاط . فقد شرع الوصي في الاتصال بأعضاء الوزارة المستقيلة ، وبالنواب ، والاعيان، حاثاً اياهم على الالتحاق به في البصرة ، فرفض رئيسهم طه الهاشمي الانصياع لهذا الطلب ، ولم يستطع أحد من أعضاء

وزارته من السفر ، كما سدّت الابواب في وجوه الاعيان والنواب فلم يسافر أحد منهم . وكان للتدابير الحكيمة التي اتخذت في هذا السبيل أثرها الفعال .

اتصل بي المفتي الحسيني بعد ظهر اليوم الثالث من نيسان هاتفياً ، وطلب إليّ أن أوافيه في دار سكرتيره الخاص كمال حداد ، دون أن يذكر اسمه أو موضع داره ، فقد كانت سيارة تنتظرني على الباب الخلفي لداره الكائنة في شارع الزهاوي ، مقابل البلاط الملكي ، فنقلني الى الدار موضوعة البحث فلما بلغتها ؛ إكتشفت لأول مرة وجود جهاز لاسلكي خاص فيها لتأمين الاتصال مع جهات معينة خارج العراق . قال لي المفتي انه سمع بأن الوصي استدعى الاعيان والنواب والوزراء ليوافوه الى البصرة ، فان تمكن هؤلاء من الوصول اليه ، فقد يقوم بحركة غير متوقعة ضد الوضع الراهن ، وان من الخير أن تتخذ كافة التدابير الاحتياطية للحيلولة دون سفر أي من هؤلاء ، فلما أفهمته بأننا منتبهون إلى ذلك كل الانتباه ، ودّعته ورأيت من المفيد أن أعرج على دار عديلي السيد كامل الجادرجي ، وهي ليست بعيدة عن دار كمال حداد، فوجدت عنده جماعة من الديمقراطيين والشيوعيين ممن يؤيدون الحركة ويباركونها . وقد سألني كامل عما اذا كنا مطمئنين وواثقين من موالاة حامية البصرة للحركة ، واذا كنا نريد التأكد من ذلك ، فان في امكان التاجر المعروف رشيد عارف السفر الى البصرة في أية لحظة شاء لاقناع قريبه رشيد جودت بوجوب اسناد الحركة ، والسير معها ، وعدم الانحياز نحو عبد الاله وطغمته بصورة مطلقة . فسررت لهذه البادرة ، وودعت كاملاً لاسرع الى مقابلة رشيد عالي . فلما اجتمعت به ، وقصصت عليه ما سمعته من كامل الجادرجي ، رد علي شاكراً لكامل موقفه ، ومضيفاً الى ذلك قوله انّه أي رشيد عالي – سبق ان اتصل بماجد مصطفى متصرف لواء العمارة ، وحادثه بالموضوع ، وان ماجداً أخذ على عاتقه القيام بهذه الخدمة الوطنية مع كل سرور ، فان استلزم الامر الاستعانة برشيد عارف ، فسوف لن نستغني عنه . وعلى كل فقد تم تأمين ولاء حامية البصرة لحكومة الدفاع الوطني فاتخذت هذه التدابير :

١ ـ المحافظة على الهدوء والسكينة والامن في البصرة .
٢ ـ عدم مقاتلة قطعات الجيش المرابطة في البصرة .
٣ ـ عدم السماح للقوات البريطانية بدخول البصرة .
٤ ـ عدم السماح بتأليف حكومة ثانية في البصرة .
٥ ـ المحافظة على حياة الوصي ، ووضعه تحت المراقبة .

هذا ما اتفق عليه مع آمرية حامية البصرة . أما متصرف اللواء صالح جبر فبعد أن تحقق انحيازه نحو عبد الاله ، عزل من منصبه ، وسيق الى العاصمة بحراسة أحد الضباط ، وفصل من الخدمة لمدة خمس سنوات . وبعد أن أوقف نحو عشرة أيام ، سمح له بالسفر الى ايران ، بعد أن توسطت أنا لدى رشيد عالي بأمره . ولأجل أن تتأكد « حكومة الدفاع الوطني » من سلامة الوضع في البصرة ، أوفدت وزارة الدفاع الرائدين : محمد الطريجي ومحمود الدرة للتحقق من ذلك، فأكدا في تقريرهما الى القيادة بأن الحالة طبيعية، وان الحامية بضباطها وأفرادها تؤيد بغداد . وأما عبد الاله فبعد أن فقد كل أمل في القضاء على الوضع الجديد ، ارتمى بأحضان الانكليز مرّة أخرى ، مثلما التجأ الى المفوضية الامريكية في بغداد من قبل ، فكان ينتقل بين دار مدير الميناء البريطاني والباخرة الحربية (كوك شبير) الراسية في الشط . وقد شاهده على ظهرها أحد مفوضي الشرطة في زورقه البخاري في الخامس من نيسان ١٩٤١ م ، بينما كان يجوب المنطقة . وأخيراً ، وبعد أن يئس عبد الاله من العثور على شبر واحد له في العراق يحميه أو يقيم فيه ، طيّره الانكليز الى القدس . أما في بغداد فقد أذاع رئيس أركان الجيش في مساء الثالث من نيسان البيان الآتي : :

علم الجميع ان صاحب السمو الوصي الامير عبد الاله قد أخذ منذ حين يخالف واجبات الوصاية ، حتى بلغ به انه لم يتورع عن التشبث بشتى الطرق لاستحصال البيعة من بعض الناس . فتحدى العرش الذي إؤتمن عليه ، واندفع لتحطيم الجيش الوطني الحارس لكيان الامة ووحدة الوطن ، والذي عرف بتفانيه واحترامه للعرش ، كما عرف بحرصه على الاحتفاظ بالنظام . وقد عمد

سموه إلى إحداث الشقاق في صفوف الامة ، حتى أوصل المملكة الى حالة خطيرة من القلق والجزع . وعبثاً حاول المخلصون نصحه واقناعه بضرورة احترام حدود واجباته الدستورية ، وعبثاً حاولوا إلفات نظره الى أنه غير غير مسؤول دستورياً ، فأخذت شؤون المملكة تسير من سيء الى أسوأ ، وأوشكت الماكنة الحكومية أن تتعطل ، وبدأ اليأس من اصلاح الحال يدب إلى النفوس المخلصة . فعم السخط على تصرفات الوصي وبطانته ، حتى ان فخامة رئيس الوزراء ، العميد الركن ، السيد طه الهاشمي ، لم يرَ إلاّ الاستقالة وسيلة للتخلص من المسؤولية .

وبدلاً من أن يكون سموه في مقر عمله يمارس صلاحياته الدستورية ، مجرداً من الحزبية والاندفاعات الشخصية ، ترك واجبات الوصاية ، ساخراً من حقوق الامة، معطلاً لأحكام دستورها ، غير عابىء بما قد تولده هذه الاعمال المحزنة من أخطار تحط من كرامة الامة ، وتهدد كيان الدولة ، ولا سيما بعد ان ابدى رئيس الوزارة المستقيلة عدم استطاعته الاستمرار على تحمل مسؤولية ادارة البلاد .

وبعد الالحاح من قبل أصحاب الرأي على سموه بوجوب ممارسة صلاحياته وبالنظر الى ان هذه الامة قد كافحت كفاح المستميت لانشاء كيانها، وضحت في سبيل توطيد هذا الكيان العزيز ، فليس من الهين على أبناء العراق أن يسمحوا بالعبث بمقدرات الدولة ، أو الاخلال بكيان المملكة وسلامتها .

بناء على ما تقدم ، وحرصاً على محافظة كرامة الامة وسلامة الدولة ، فقد أودع تدوير دفة الامور الى « حكومة الدفاع الوطني » برئاسة رجل مؤمن بحق الامة العزيزة في الحياة الحرة السعيدة ، وبقدرتها على الاحتفاظ باستقلالها وسيادتها الوطنية ، من غير اخلال بواجباتها الدولية .

وقد أظهر الرأي العام الوطني ثقته به ، واطمأن الى صلابته السياسية ، وهو صاحب الفخامة السيد رشيد عالي الكيلاني ، الذي طلب الجيش اليه تحمل

هذه المسؤولية الشاقة ، ريثما يتم اتخاذ التدابير الدستورية في جو من الطمأنينة والثقة العامه بـردة الامور الى مجاريها الطبيعية .

وقد اتخذ الجيش هذا القرار بعد أن اضطر اليه بدافع حراسة كيان الدولة، وخدمة الامة العراقية الكريمة خدمة صادقة ، وللجيش الثقة التامة بقدرته على صيانة المملكة العزيزة ، مطمئناً الى تضامن قادته البواسل ورجال المملكــة المخلصين حقاً . ولا ريب ان تعاون أبناء وطننا الابي وموظفي دولته الغيارى مع « حكومة الدفاع الوطني » سيكفل خروج الامة من المحن التي أقلقتها في الآونة الاخيرة حتى يعود للجهاز الحكومي وللأمة معاً الاستقرار المنشود .

يا أبناء الشعب العراقي الكريم :

علينا جميعاً أن نقدر واجباتنا الوطنية حق قدرها ، وان نتضامن في العمل على الاحتفاظ باستقلالنا ، ونصون سيادة أمتنا وكرامتها ، واياكم أن تسمعوا بما تبثه الدعايات المفرقة ، اذكروا انكم كافحتم وصبرتم على التضحية في سبيل تكوين دولة عزيزة تعرف واجباتها الدولية ، ولا ترضى التفريط بشيء من حقوقها . اذكروا انكم جميعاً مسؤولون تجاه الله والوطن عن الدفاع ، دفاع المستميت عن كرامة دولتكم ، وحياة شعبها حياة قوية مرفهة سعيدة ، وقد كشفت لكم التجارب القاسية ، والمحن الاخيرة المتوالية عما يراد بكم وبدولتكم .

والفخر كل الفخر ان تخرج الامة من تلك المحن ظافرة بسلامتها ، متمتعة بكرامتها ، وان يتم النصر بفضل تضامن أبنائها ، والتفافهم جميعاً حول عرش صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني حفظه الله ، وأنقذه من كيد الكائدين ، وعلى الشعب أن يلتزم جانب السكينة والهدوء . وليحيا جلالة الملك المفدى .

رئيس أركان الجيش العراقي

وقد أعقبه رشيد عالي رئيس « حكومة الدفاع الوطني » فأذاع خطاباً في

المساء نفسه أوضح فيه الاسباب التي حملته على توليه رئاسة الحكومة ، نزولاً عند رغبة قادة الجيش ، وتلبية لنداء الواجب تجاه أبناء وطنه في تقديم نفسه لخدمة البلاد ، وكرر ثقته بأنه سيلقى التأييد المطلق من كافة طبقات الشعب ، وبعد أن امتدح نفسه قليلاً – على عادته – ختم خطابه بالدعاء لجلالة الملك فيصل الثاني المعظم .

التفكير في انتخاب وصي جديد

بعد أن تحقق للجميع ان الأمن قد استتب في أنحاء العراق كافة ، وأن الشعب برمته يؤيد حكومة الدفاع الوطني تأييداً مطلقاً ، وان قادة الجيش متحدون وموالون لكل ما اتخذ من اجراء ، وانه لم يبق من يؤيد عبد الاله في العراق غير شرذمة من الناس ، اعتادت أن تلبس لكل حالة لبوسها ، فلما يئست من أن تقوم بأي عمل يفيد ، أخذت تتصل بالسفارة البريطانية بواسطة جواسيسها لتلقي التعليمات والارشادات من تلك السفارة . وكان رجال هذه الشرذمة ، الذين يدعون انهم من الذوات ، يتلقون سموم السفارة لينفثوها في جسم الشعب ، ومن ذلك توزيعهم المنشورات التي كانت تذيعها محطة اذاعة لندن باسم عبدالاله عن رشيد والضباط ، وكونها حركة نالت سخط الشعب لأن الشعب يقف برمته الى جانبه الى غير ذلك من الاراجيف والسخافات .

أجل : بعد أن تأكد لدى الجميع ، ولا سيما لدى حكومة الدفاع الوطني ، ان الامن والسلام يسودان أنحاء العراق ، وان الحالة والامور عادت الى مستقرها ، بدأ التفكير في ايجاد أفضل الحلول للخروج من الازمة الدستورية الناشئة عن ترك عبد الاله واجبات الوصاية ، والتجائه الى أرض أجنبية تتمثل في الدارعة البريطانية ، ثم سفره الى القدس . ولهذا بدأت الاستشارات والمذاكرات بين رئيس الحكومة والقادة ، وكذا بين المفتي وبقية رجال السياسة المؤيدين للوضع أمثال : ناجي السويدي فيما يجب أن يكون نظام الحكم في العراق

فكانت هناك عدة مقترحات وحلول يمكن تلخيصها فيما يلي :

أولاً – اعتبار الحركة ثورة تتطلب قلب نظام الحكم من الملكي الى الجمهوري وكنت أنا أول من اقترحه وأيده .

ثانياً – تأسيس نظام حكم شبيهاً بما هو في ايطاليا . أي أن يكون الملك رمزاً للنظام ، وتكون اللجنة المركزية للحزب مسؤولة عن السلطات كلها ، وسكرتير الحزب رئيسها .

ثالثاً – ابقاء النظام ملكياً ، وعلى ما هو عليه دستورياً ديمقراطياً نيابياً ، على أن يعدل الدستور في أول فرصة لتكون الوصاية على الملك منوطة بمجلس بمجلس مؤلف من ثلاثة رجال بدل الواحد .

لم يلق الاقتراح الأول أي تأييد من أحد ، فيما عدا ناجي السويدي ، ولكن من الوجهة النظرية فقط ، لاعتقاده ان الشعب العراقي قد لا يوافق على النظام الجمهوري ، ولهذا فلا يصح الاخذ به في ذلك الوقت . أما الثاني فلم يمل اليه أحد ولم يلق أي تأييد ، وأما الاقتراح الثالث فهو الذي تم الاتفاق عليه من قبل جميع الفرقاء الذين استشيروا في الموضوع . وعلى هذا بدأ التفكير فيمن يجب أن يترأس مجلس الامة ، اذا ما دعي الى الاجتماع ، للنظر في تعيين وصي جديد بدلاً من عبد الاله الوصي الفار .

كنت أرجح أن يكون الوصي الجديد عراقياً ، وكان يرد على بالي اسم السيد محمد الصدر دائماً فقد عرفته في ثورة عام ١٩٢٠ العظمى – رئيساً لحزب الحرس – الذي كنت أحد أعضائه ، وكنت أزوره في كل فرصة مناسبة في ديوان رئاسة مجلس الاعيان، وعلى الرغم من انه كان ينتمي الى عائلة دينية ، وكان هو رجل دين ، فقد كانت آراؤه السياسية والاجتماعية سديدة ومتطورة ، حتى عندما كان يجرّ البحث الى النظام الجمهوري ، بحيث لم أشعر بأنه كان ضد هذا النظام . ولكني كنت أعلم بأن العقداء لا يمكن أن يرتضوه وصياً ، كما انه شخصياً ما كان يمكن أن ينسى الاهانات التي لقيها منهم قبيل هروب عبدالاله

الى البصرة . كان الصدر من جملة الساسة الذين كنت أحترمهم، وان العفو عما تبقى من مدة محكوميتي قد صدر أيام صيرورته رئيساً للوزراء ، بعد رفض الشعب العراقي لمعاهدة بورتسموث ، واطاحته بوزارة صالح جبر عام ١٩٤٨ م وان كانت الظروف ووضع عبد الاله قد ساعدته على استصدار العفو هذا . وعلى كل فقد كان المرشح الافضل لمنصب الوصاية على الملك الطفل الامير زيد ، ولكنه – مع الاسف – لم يكن في العراق آنئذ ، ولم يكن في الامكان الاتصال به واقناعه على قبول الترشيح ، ثم تأمين ايصاله الى العراق لتولي المنصب ، فالوضع في العراق كان حرجاً للغاية، وكان يتطلب البت في موضوع الوصاية بصورة عاجلة ، لهذا اختير الشريف شرف ، أحد أركان العائلة الهاشمية ، لمنصب الوصاية ، وقد سبق له ان ناب مناب الملك فيصل الاول مرة عند تغيبه خارج العراق في العشرينات وقد تولى صفوة العواء اقناع المومى اليه بذلك .

اجتماع مجلس الأمة

بعد أن تم الاتفاق على ترشيح الشريف شرف لمنصب الوصاية، تقرر دعوة مجلس الامة (مجلس الاعيان ومجلس النواب) الى الاجتماع في العاشر من نيسان ١٩٤١ للنظر في أمر عزل عبد الاله ، وتعيين الشريف المومى اليه محله . وقد ظهرت هناك مشكلة أصولية جديدة . فان هذه الاصول تقضي بأن يترأس رئيس مجلس الاعيان مثل هذا الاجتماع . وقد اعتذر السيد محمد الصدر رئيس مجلس الاعيان عن ترؤس الاجتماع ، وكان رئيس مجلس النواب مولود مخلص قد ترك العاصمة الى مزرعته بجوار تكريت ، بعد هرب عبد الاله الى البصرة ، لذا ارتؤي أن يتولى الشيخ محمد حسن حيدر، نائب رئيس مجلس النواب ، توجيه الدعوة الى الاعيان والنواب لحضور الاجتماع المنشود فتلقى هذا الكتاب :

﴿ رئاسة حكومة الدفاع الوطني ﴾

في ١٢ ربيع الاول ١٣٦٠ هـ و ٩ نيسان ١٩٤١ العدد ١٤٣٨

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

بناء على تغيب سمو الامير عبد الاله ، وتركه واجبات الوصاية ، تقرر دعوة مجلس الامة الى الاجتماع يوم الخميس الموافق ١٠ نيسان سنة ١٩٤١ في الساعة الثانية عشرة زوالية ظهراً ، لتعيين وصي للعرش وفقاً لاحام الفقرة الثانية من المادة الثانية والعشرين المعدلة من القانون الاساسي فيرجى التفضل باجراء ما يلزم في هذا الشأن .

رئيس حكومة الدفاع الوطني ـ رشيد عالي

وعلى أثر هذا وجهت الدعوة الآتي نصّها الى أعضاء مجلس النواب :

﴿ مجلس النـــواب ﴾

العدد ٧٧٣ التاريخ ٩ نيسان ١٩٤١ ـ ١٢ ربيع الأول سنة ١٣٦٠ .

حضرات النواب المحترمين

في طيه صورة من كتاب فخامة رئيس حكومة الدفاع الوطني ، القاضي بدعوة مجلس الامة الى الاجتماع في يوم الخميس المصادف ١٠ نيسان ١٩٤١ وسنعقد الجلسة في الساعة الثانية عشرة ظهراً من اليوم المذكور . الرجاء حضوركم في الوقت المعين .

نائب رئيس مجلس النواب ـ محمد حسن حيدر

وقد اجتمع مجلس الامة في الساعة الثانية عشرة من يوم الخميس الموافق ١٠ نيسان ١٩٤١ وحضر الاجتماع أربعة وتسعون عيناً ونائباً ، ولم يتخلف عن هذه الجلسة التأريخية إلاّ أفراد قلائل ، إذ لم تجر أية محاولة لارغام أي عين أو نائب على الحضور . نعم جرت بعض الاتصالات لمعرفة من يـــود الحضور ، ومن لا يود . حتّى ان صديقاً لي اتصل بمصطفى العمري وسأله

عن رأيه في حضور الجلسة، ولما أجابه بالنفي، قلت للصديق المذكور: دعه أن يفعل ما يريد، ولا تحاول اكراهه لحمله على ما لا يريد. ومن الملاحظات التي يجب اثباتها خدمة للحقيقة والتاريخ ان بعض أذناب نوري السعيد وطغمته سعوا لإقناع لفيف من أعضاء مجلس الأمة لحضور هذه الجلسة دون أن يكلفهم أحد بذلك. وقد اتصلت أنا بمحمد الحبيب أمير ربيعة — وهو أخي في الرضاع حيث أرضعتني نفس المرضعة التي أرضعته عندما كان والدي قائم مقاماً لقضاء الكوت — وسألته رأيه في حضور هذا الاجتماع، وقد حضر مع من صحبه من رؤساء الكوت بلا رجاء ولا اكراه.

بعد أن التأم المجلس في جلسته موضوعة البحث، وأخذ الجميع مقاعدهم. دخل رئيس حكومة الدفاع الوطني رشيد عالي فقوبل بالهتاف والتصفيق من كافة الحضور. وبالنظر لتغيب السيد محمد الصدر، قرر المجتمعون أن يرأسهم السيد علوان الياسري، أحد زعماء ثورة العشرين الكبرى، فاعتلى الياسري كرسي الرئاسة ثم انتصب رشيد عالي بصفة كونه رئيساً لحكومة الدفاع الوطني، وألقى خطاباً شكر فيه الاعيان والنواب على حضورهم، وعلى ما أظهروه من غيرة على الوطن، ومن تآزر وتكاتف استوجبا الرضاء التام. فقد ظهر العراق في حادث خطير كهذا كتلة واحدة متراصة سيسجلها التاريخ بحروف من الذهب. وبعد أن شرح رشيد باختصار الاسباب التي أدت الى هذه الدعوة، مشيراً الى بيان رئاسة أركان الجيش المثبت نصه أعلاه، والظروف التي أحاقت باستقالة وزارة طه الهاشمي، واضطرار الجيش لتولي السلطة في البلاد لانقاذها من براثن الفوضى وتأمين الاستقرار والامن باسم حكومة الدفاع الوطني، وكيف قبل هو نفسه تولي رئاسة هذه الحكومة، التي لم تكن لها غاية سوى حفظ السلام والاستقرار، واعادة الحياة الدستورية، وتقويم دعائم الامن، وختم كلامه قائلاً: اسمحوا لي بأن أرشح الشريف شرف، أحد كبار الاسرة الهاشمية، وصياً. ورجا أن يوضع اقتراحه في التصويت. ثم تبعه ناجي السويدي — وكان عضواً بارزاً في مجلس الاعيان — وألقى خطاباً حقوقياً مطولاً شرح فيه الازمة

والوضع والموقف من الناحيتين : الحقوقية والدستورية قائلاً : ان الأمر الذي وقع انما وقع دفاعاً عن حقوق البلاد ، واننا جميعاً قد شاهدنا كيف ان الادارة السابقة أساءت التصرف ، وأوصلت البلاد الى حالة من الفوضى انتهت بانفكاك الوصي عن العرش واستقالة الوزارة . وأضاف الى ذلك انه ، وهو الشخص الذي اشترك في وضع أول حجر في بناء الدستور ، رأى من الضروري أن يوافق على تشكيل هذه الحكومة – أي حكومة الدفاع الوطني – وقال : ان الدستور لا يمكن أن يشمل جميع الاخطار والكوارث التي تحيط بها ، ويجب أن تحل هذه القضية بأي طريقة كانت .

وبعد أن انتهى السويدي من القاء خطابه ، وضع رئيس الجلسة اقتراح رئيس حكومة الدفاع الوطني الذي رجا فيه المجلس عزل عبد الاله وانتخاب الشريف شرف . وقد قبل الاقتراح باجماع آراء الحاضرين ، وهكذا انتهى – ولو لمدة – عهد عبدالاله الذي آواه الشعب العراقي ومنحه الجنسية العراقية . فلما عاد على أسنة الحراب الانكليزية إغترّ ، هو وأعوانه الذين رجعوا معه الى العراق ، فاعتبروا ما حدث أمراً لاغياً ، واستأنفوا قيادة الملك الطفل إلى الهاوية حتى اذا بلغ السيل الزبى ، قام الشعب العراقي بثورته الجبارة في الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ ليطيح بنظام الحكم الملكي ، وينهي عهداً نال فيه أنواع المذلات والاضطهادات .

جال في خاطري – وأنا اسجل أحداث هذا التاريخ القريب – ان اذكر حادثاً جرى في عام ١٩٣٩ وشاهدته بنفسي بمناسبة مهرجان الجيش العراقي الذي حضره عبد الاله ، ومعه الملك الطفل فيصل الثاني ، فعندما دخل الملك والوصي الى ساحة العرض ، شاهد الناس المجتمعون عبد الاله ماسكاً بيد فيصل وهو يقوده كما يقود مدرّب القردة القرد ليعرضه على المتفرجين ، والملك ينظر ذات اليمين وذات الشمال ولا يعي من أمره شيئاً . فقلت لمن كان يجلس الى جانبي : انظر سيبقى هذا الطفل يقاد من قبل خاله دون أن يفقه من الامور شيئاً فيلعب به خاله اللعبة التي يراها هو لا الملك .

كيفية تأليف الوزارة الجديدة

بينما كانت الاتصالات والاجتماعات سائرة سيرها الاصولي خلال الفترة بين الثالث من نيسان والعاشر منه ، سواء أكانت في اللجنة السرية المركزية أو في غيرها ، كانت الاستعدادات قائمة على قدم وساق لتشكيل الوزارة الجديدة . وكانت الاتصالات مستمرة بين الساسة المؤيدين للوضع الجديد ، وبين رجال العرب البارزين ، الذين كانوا يومئذ في العراق اضراب : سعد الله الجابري ، وجميل مردم ، وغيرهما . وقد تقرر أن يرأس الوزارة الجديدة رشيد عالي ، وان يعهد إليّ أنا برئاسة الديوان الملكي ، وتعهد رئاسة مجلس الاعيان الى ناجي السويدي ، فأكون أنا مساعداً لتحسين أمور البلاط وعيناً يقظة لمراقبة المتزلفين الذين يودون التقرب الى الوصي الجديد ليلعبوا بأفكاره ، وهو حديث عهد بهذا المنصب الخطير ، أما في حالة انتخاب السويدي رئيساً لمجلس الاعيان فسيحصل الاطمئنان التام الى أن السلطة التشريعية تسير وفق أحكام الدستور . ولكن لم يؤخذ بهذه الفكرة فقد نصح المفتي الحسيني ، والزعماء السوريون بوجوب دخول بعض الساسة العراقيين البارزين في الوزارة الجديدة ، بغية تقويتها وازدياد الثقة فيها ، وعلى هذا تقرر أن يتولى ناجي السويدي منصب وزارة المالية ، وأن يعهد بمنصب وزارة الدفاع الى ناجي شوكت ، وكنت أنا الذي توليت اقناع السويدي بالاشتراك في الوزارة الجديدة ، فوافق بعد تردد ، كما انه أيدنا تأييداً مطلقاً في كل ما اتخذناه من اجراءات لصالح البلاد . وكان أخوه توفيق السويدي يوشك أن يثنيه عن المساهمة معنا في تحمل هذه المسؤولية العظمى ، ولكني استطعت أن أقنعه بذلك ، فبقي توفيق حاقداً عليّ حتى أواخر أيامه ، وكان يقول دائماً (ماكان لاخي ليتورط لو لم يكن ناجي شوكت السبب في تورطه) أما أنا فقد ترددت في بادىء الامر في قبول منصب وزارة الدفاع ، وكنت مستعداً لقبول أي منصب آخر ، ولكن اصرار المفتي ورشيد ، والحـاج المرحومين : صلاح الدين الصباغ ومحمود سلمان كل ذلك اضطرني للموافقة والسير معهم حتى النهاية .

كان المرحوم صلاح الدين الصباغ قد احتفظ بكتاب استقالة طه الهاشمي من رئاسة الوزارة ، فلما تم نصب الشريف شرف وصياً على العرش ، قدم كتاب الاستقالة الى الوصي الجديد فقبل الاستقالة ، وكتب الى الهاشمي يشكره على ما أسدته وزارته من خدمات . ثم عهد الى رشيد عالي في الحادي عشر من نيسان بتأليف الوزارة الجديدة ، ووجه إليه هذا التوجيه :

وزيري الافخم رشيد عالي الكيلاني .

بناء على استقالة فخامة طه الهاشمي من منصب رئاسة الوزارة ، ونظراً الى ما نعهده فيكم من دراية وإخلاص ، فقد قر رأينا أن نعهد إليكم برئاسة الوزارة على أن تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن البـــلاط الملكي في بغداد في اليوم الثالث عشر من شهر ربيع الاول سنة ألف وثلثمائة وستين للهجرة ، الموافقة لليوم العاشر من نيسان سنة ألف وتسعمائة واحدى وأربعين الميلادية . شرف

فلما تم تأليف الوزارة في الثاني عشر من نيسان ، وقف الكيلاني خطيباً في حفلة الاستيزار ، فأعاد ما ذكره في الخطاب الذي ألقاه في مجلس الامة في العاشر من هذا الشهر ، وأثنى على الجهود التي بذلت للتغلب على هذه الازمة ، كما حيا الشعب العراقي وبارك تأييده للحركة الوطنية ، ونوّه بما بذله كل فرد في في سبيل تأييد سلامة البلاد وكيانها ، والتأييد الذي لقيته حكومة الدفاع الوطني من مختلف الجهات ، بحيث لم يحصل اعتداء على أي أحد ، ولم يسفك دم أحد ، على الرغم من حراجة الموقف وخطورة الوضع . وأضاف الكيلاني الى ذلك كله بأنه يأمل أن ينهض الشعب العراقي لمؤازرة حكومته في حفظ حقوق العراق ، والقيام بواجباته الدولية بما يتفق مع تعهداته ولا يمس كرامته .

رئاسة أركان الجيش

بعد أن تم تأليف الوزارة ، وتسلمت منصب وزارة الدفاع فيها ، قابلت

رشيد عالي مقابلة خاصة لأبحث معه وضعي ، ووضع رئيس أركان الجيش والعقداء الأربعة ، ولا سيما العقيد صلاح الدين منهم ، وذلك من الوجهة العسكرية الصرفة .

ان صلاحيات وزير الدفاع محدودة جداً بموجب نظام الوزارة ، وهي صلاحيات سياسية وادارية بحتة . أما القيادة العامة للجيش فمرتبطة برئيس أركان الجيش ، واستشارة مجلس الدفاع ، سواء أكان ذلك من وجهة إعداد الخطط الحربية ، أو من حيث تعيين القادة ونقلهم وترفيعهم ، وكذلك تعيين ونقل مقرات فرق الجيش وقطعاته . وكل ما يتعلق بالامور العسكرية الصرفة ، وان لوزير الدفاع حق الاطلاع على كل ما يتقرر من قبل رئاسة أركان الجيش ، دون التدخل . لأن المسؤولية الاولى مناطة برئيس الاركان . ولما قابلت رشيداً لبحث هذا الموضوع معه ، عرضت عليه جميع هذه الملاحظات ، وأضفت الى ذلك : ان وكيل رئيس أركان الجيش الحالي أمين زكي ليس بركنٍ ، وانه وان كان صادقاً ومخلصاً وأميناً، لكنه ضعيف ولا سيطرة له على مرؤوسيه ولا نفوذ . وقلت ان القائد يجب أن يكون مهاباً ومطاعاً من هيأة الأركان عندما توضع الخطط الحربية ، بحيث لا يمكن لأحد أن يعترض عليها . وأمين زكي ضعيف جداً من هذه الناحية ، وان مقدمات الاحداث تدل – على ما يتراءى لي – ان الاصطدام مع الانكليز واقع لا محال إن عاجلاً أو آجلاً . وأخشى ان لو بقي الحال على هذا المنوال في وزارة الدفاع فسيحصل ارتباك وتردد في تنفيذ الاوامر التي قد تصدرها رئاسة أركان الجيش في حالات فوق العـادة فيكون ذلك سبباً في حدوث كارثة . وأضفت الى ذلك كله قائلاً لرشيد عالي . ان اللواء الركن حسين فوزي أشغل رئاسة الاركان ، وقد سبق على التقاعد من أجلك ، لأنه كان يؤيدك تأييداً بلغ حد الاصرار على عدم ادخال نوري وطه في الوزارة التي كان تقرر ان تترأسها . واني أعلم جيداً انه لا يزال مخلصاً لك ، وله من ثقافته العسكرية العالية واقتداره الذي لا يشك أحد فيه ، ما يجعله أهلاً لأن يعاد الى الخدمة ، ويعين رئيساً لأركان الجيش وهو ما اقترحه عليك .

فكر وتأمل رشيد في كلامي وقال : انه يوافقني موافقة تامة على كل ما ذكرته وقلته ، ولكن تنفيذ ذلك يعد من المستحيلات فان العقداء ، ولا سيما صلاح الدين الصباغ ، سيعترضون ولا يوافقون بصورة مطلقة . وعلى هذا فانه -أي رشيد- يرى أن يبقى هذا الاقتراح سراً بيننا . فكانت هذه أول صدمة خيبت الامل في أن تسير الامور في المستقبل على ما يجب أن تسير عليه من حيث الضبط والاتقان لضمان النجاح . وسيرى متتبع هذه الذكريات كيف أن الضعف في القيادة ، وعدم الاطاعة للاوامر الخاصة بتنفيذ الخطط العسكرية والحربية المقررة ، كانا في مقدمة الاسباب التي أدت الى أن يتغلب الانكليز علينا بقوة عسكرية تقل عدة مرات عن القوة التي كانت تحت تصرفنا باعتراف العقيد صلاح الدين الصباغ في ص ٢٥٥ من كتابه (فرسان العروبة في العراق) .

الحرب العراقية - البريطانية

بحثنا الاوضاع والاحداث العامة خلال شهر نيسان ١٩٤١ في الفصل السابق من هذه الذكريات ، وكان ذلك بصورة رسمية مسهبة ، وقبل أن أشرع في شرح الوقائع الحربية ونتائجها في شهر أيار من هذه السنة ، رأيت من المفيد ان ألقي نظرة سريعة الى الاسباب والعوامل التي أدت الى تلك الوقائع . فمنذ شبت نيران الحرب العالمية الثانية في ٥ أيلول ١٩٣٩ كنت وزملائي السياسيون نسعى لمعرفة ما سيكون عليه وضع بريطانية ، فيما لو انتصرت في هذه الحرب ، وذلك فيما يتعلق بمعاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ العراقية - البريطانية ، تلك المعاهدة التي اضطر العراق الى قبولها تحت ظروف قاهرة ، وتهديدات شديدة ، وما سيكون موقف الانكليز من وضع فلسطين ووعد بلفور الجائر ، والهجرة الصهيونية الى هذه الارض المقدسة ، وكذلك وضع سورية واستقلالها وعلاقة فرنسا بها . فقد أجمعت الجهود على وجوب انتزاع وعد من الحكومة البريطانية بتعديل المعاهدة العراقية - البريطانية المذكورة تعديلاً يتفق مع الاستقلال الذي كانوا ينشدونه ، وكذلك اقامة حكومة في فلسطين لا تكون

للصهيونية هيمنة عليها ، والموافقة على اعلان استقلال سورية . وكان العراق مستعداً فيما – لو وافقت بريطانية على هذه المطالب العادلة – للدخول في هذه هذه الحرب الى جانب الانكليز ، ولارسال فرقتين من جيشه للقتال في صفوفهم في الجبهة المصرية . ولكن بريطانية لم تعر هذه المطالب أية رعاية أو اهتمام ، وكان كل ما فهمنا من المفاوضات الطويلة انها ستنظر في هذه المطالب في ختام الحرب لا في الظروف الراهنة . فلما أخذت بريطانية تشك في أوضاع القوميين والوطنيين في العراق ، وضعت كل ثقلها في عملائها ، وفي مقدمتهم الامير عبد الاله ونوري السعيد . ولم تكتف بذلك فحسب، فعينت السر كنهان كرنواليس سفيراً لها في العراق ، خلافاً للاعراف الدولية . فقد كان كورنواليس هذا موظفاً لدى الحكومة العراقية لمدة خمس عشرة سنة ، إذ أشغل منصب مستشار وزارة الداخلية ، وكوّن بذلك علاقات شخصية مع رؤساء القبائل ، ومع بعض العراقيين ، وتعرف على أحوال البلاد وأوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . بحيث فاقت معرفته وعلاقاته هذه معرفة أي عراقي آخر . ومن المؤسف ان تحصل الحكومة البريطانية على موافقة رئيس الوزراء العميد طه الهاشمي على هذا التعيين في غفلة من اخوانه وبصورة غير رسمية . فقد أصبح كورنواليس هذا ، بعد تعيينه سفيراً لبلاده في العراق ، أصبح حاكم العراق المطلق ، يسير شؤون البلاد كما يشاء ، فيقرّب من يريد ويبعد من يريد ، ويفرض إرادته في الصغيرة والكبيرة ، إذ كان عبد الإله وطغمته كالآلات الصماء بيده يوجّهها كيف شاء وحيثما رغب . وكان هذا يغيض القوميين والوطنيين ويحزّ في نفوسهم ، فلما اضطرّ الجيش إلى تسلّم أمور البلاد وإقامة حكومة عسكرية باسم « حكومة الدفاع الوطني » بعد أن ترك عبد الإله واجبات الوصاية على العرش ، وهرّبه الإنكليز بطائراتهم إلى البصرة ، ثم نقلوه إلى دارعة حربية لهم كانت راسية في الميناء ، اجتمع مجلس الأمة في العاشر من نيسان ١٩٤١م ونادى بالشريف شرف ، أحد أركان العائلة الهاشمية ، وصياً على عرش العراق ، عازلاً بذلك

الأمير عبد الإله عن منصب الوصاية . ثم تألفت وزارة قومية برئاسة رشيد عالي الكيلاني في الثاني عشر من هذا الشهر ، وقد ضمت هذه الوزارة ثلاثة من رؤساء الوزراء السابقين ، كما ضمت نخبة ممتازة من القوميين والوطنيين ، ففقد الإنكليز بهذه التشكيلة أي أمل في التفاهم ، وأخذوا يبذلون كل جهد للمجيء بأذنابهم وعملائهم حتى قرّروا أخيراً احتلال العراق بالقوة ، ولكن سوء وضعهم الحربي في الجبهة المصرية ، كان يحول دون ذلك ، فاضطروا إلى المجيء بقطعات حربية من الهند لاحتلال البصرة ، لتكون قاعدتهم الجوية في الحبانية قد تقوّت . وكان جلب هذه القطعات قد تمّ بدون علم الحكومـة العراقية ، بحيث فوجئت بنبأ قرب وصولهـا وطلب السماح لها بالنزول في الأراضي العراقية ، فلم يسع الوزارة رفض هذا الطلب قاصدة بذلك التدليل على حسن نيتها ، وعدم وجود ما يحول دون التفاهم مع الجهة البريطانية ، إذ كانت تظن من أنّ مجيء هذه القطعات سيكون لغرض المرور عبر العراق إلى جبهات القتال في شمال أفريقية ، وكان هذا ما نصّ عليه في المعاهـدة العراقية - البريطانية النافذة المفعول يومئذ ، وقد سبق أن تمّ التفاهم بين رئاسة أركان الجيش العراقي والجهات البريطانية في بداية الحرب عـلى كيفية إنزال القوات البريطانية ، ومقدار عددها ، ومدة بقائها في العراق ، تمهيداً لسفرها إلى جبهة القتال ، في حين أن الإنكليز كانوا يضمرون سوء النية تجاه هـذا التساهل ، إذ كانوا يريدون جعل العراق مسرحاً لجيوشهم تنزله متى تشاء ، وتبقى فيه المدة التي تشاء ، وعلى العراق ، أن لا ينبس ببنت شفة ، وأن يسهل كل ما يطلب إليه القيام به ما دامت بريطانية في حرب .

فكّرنا كثيراً - نحن الذين وصمونا بالنازية ونحن منها براء - فكّرنا نحن القوميين الوطنيين في وجوب الاعتزاز بمواقفنا ، وعدم التفريط بحق من حقوق بلادنا . فكّرنا ألاّ نكون آلة صماء في أيدي غيرنا ، وألاّ نكون أقلّ شأناً من الاخوان والآباء الذين قاوموا الاستعمار وحـاربوا جيوشاً مسلّحة بأحدث الأسلحة وأفتكها ، حاربوها بأيمانهم وحقهم في الحياة ، وبالأسلحة البدائية

التي قاوموا بها تلك الجيوش الجرّارة في ثورة حزيران ١٩٢٠م .

* * *

لما تسلّمت منصب وزارة الدفاع في وزارة رشيد عالي الرابعة ، التي تألّفت في ١٢ نيسان ١٩٤١م ، رأيت قبل كل شيء أن أدرس أوضاع ديوان الوزارة ، وكيفية سير الأعمال فيه ، ودرجة ارتباط رئاسة أركان الجيش بالوزير ، وصلاحيات الوزير تجاه قواد الفرق ، ولا سيما مع العقداء الأربعة ، وبالأخص تجاه العقيد صلاح الدين الصباغ . وبعد أن احطت علماً بكل ما تجب معرفته ، واطلعت على توزيع قطعات الجيش في أنحاء العراق ، وما تملكه من عتاد وسلاح ، اتضح لي أن قائد الفرقة الثالثة العقيد صلاح الدين الصباغ يكاد يكون المهيمن الوحيد على أمور الجيش ، وأن سيطرته هذه قد ازدادت بعد تسلّمه القيادة العامة الغربية ، وهي القيادة التي كانت تضمّ الفرقة الأولى والفرقة الثانية .

كان الوضع العام خلال الأسبوعين الأولين من شهر نيسان ، وبالتحديد بين ٣ و ١٨ من هذا الشهر ، يدلّ دلالة واضحة على أن الحكومة البريطانية ستضطر للخضوع إلى الأمر الواقع ، فلا تخلق لها مشكلة في العراق تزيد في متاعبها في ساحات القتال . وكان المعتقَد انها ستعترف بالحكم الذي انبثق عن إرادة الشعب ، بعد عزل الأمير عبد الإله والتجائه إلى السلطات الأجنبية في الجنوب ، وان السفير البريطاني الجديد سيقدم أوراق اعتماده إلى الوزارة الجديدة بحسب الأصول . وكانت آمال رشيد عالي الكيلاني هذه ناشئة من الأحاديث التي كانت مستمرة بينه وبين الميجر ادمونس ، مستشار وزارة الداخلية من جهة ، ومن اجتماعاته الشخصية المتكررة مع السفير البريطاني الجديد السر كنهان كورنواليس ، ولكنها كانت آمال وهمية كما ظهر بعد حين . فقد كان ادمونس يكيل الوعود الكاذبة ، ويختلق الأسباب ليوهن العزم في الوزارة ، وكان بمراوغاته وأكاذيبه يساعد حكومته البريطانية على كسب الوقت لتأمين وإكمال استعداداتها . فقد بدأت طلائع قواتها تظهر منذ ١٨

نيسان . عندما وافقت الحكومة العراقية على إنزال الدفعة الأولى من هذه القوات في التاريخ المذكور ، وكانت القوة التي نزلت إلى البصرة مكوّنة من لواءمشاة ، وكتيبة مدفعية . وقد اعتبرت الحكومة العراقية هذا الإنزال ملائماً لأحكام المعاهدة القائمة ، ووفق الخطة التي تمت الموافقة عليها بين رئاسة أركان الجيش العراقي والجهة البريطانية ، ولكن لم تكد تمرّ عشرة أيام على السماح بنزول هذه القوة ، حتى فوجئت الحكومة العراقية بطلب الموافقة على إنزال قوة عسكرية أخرى ، دخلت البواخر الحربية التي تقلها إلى مدخل شط العرب ، فتوتر الجو من جديد ، واتضحت نوايا بريطانيا العدوانية حتى لأولئك الذين كانوا يحسنون الظنّ بها ، ويتوقعون اعترافها بالعراق . وعلى هذا اجتمع مجلس الوزراء في جلسة خاصة عقدها يوم ٢٨ نيسان ١٩٤١م واتخذ هذا القرار :

« بالنظر للوضع الحاضر بين الحكومتين : العراقية والبريطانية فيما يخصّ مجيء القوة البريطانية إلى العراق ، وطلب السماح بإنزال قوة جديدة أخرى ، قرّر تبليغ وزارة الدفاع أن تقوم بإجراء الترتيبات العسكرية المقتضية في هذا الشــأن » .

وقد قامت وزارة الدفاع بتبليغ هذا القرار فوراً إلى رئاسة اركان الجيش ، فقرّرت هيأة الأركان سحب القوات العراقية من البصرة إلى الشمال ، تجنباً من الاصطدام مع القوة البريطانية ، التي سيطرت على البصرة وكل المناطق الهامة ، دون أن تتدخل بشؤون الإدارة المحلية . وأما فيما يخصّ الوضع في القاعدة العسكرية الجوية في الحبانية ، فكان الأمر يختلف عنه في البصرة فهو جد خطر ، ولا سيما وان هذه القاعدة لا تبعد عن العاصمة بأكثر من ١٠٠ كم ، وان في استطاعة الطائرات العسكرية ، حتى الخفيفة منها ، أن تحلّق فوق العاصمة والمواقع العسكرية القريبة منها ، ثم العودة إلى مرابضها في الحبانية بكل سهولة. وفي الوقت نفسه فإن هذه القاعدة تشكل نقطة ارتكاز وقاعدة أمامية للجيوش البريطانية التي قد يقرّر الإنكليز سوقها من مصر أو من شرق الأردن إلى العراق للاستيلاء على بغداد ، وهي قريبة منها ، على العكس من القوات المتمركزة في

البصرة فإن زحفها على العاصمة يعرّضها إلى التصادم مع القبائل العراقية ، ومع قوات صغيرة من الجيش العراقي ، كما يعرّض القطار الذي ينقلها إلى التعطيل ، وتطويل المدة بسبب الهجمات المباغتة التي تشن عليها ليلاً . لهذا أصبح من واجب القيادة العراقية المسؤولة عن المنطقة وعن العاصمة ، أن تزيل هذه القاعدة بسرعة ، وبكل ما تستطيع من قوة حتى وإن تكبّد الجيش العراقي خسائر كبيرة ، لأن الاستيلاء على هذه القاعدة يجعل العدو يفكّر تفكيراً طويلاً وكثيراً قبل أن يقدم على الزحف للاستيلاء على العاصمة وإسقاط الحكومة القائمة . فلو كنا تمكنّا من الاستيلاء على هذه القاعدة لكنا كسبنا وقتاً لا يقلّ عن الستة أشهر قبل أن تضطرنا الظروف القاهرة إلى ترك مواقعنا أمام قوةانكليزية صغيرة لا تزيد على عشر القوات التي كانت تحت تصرّفنا على الرغم من بسالة الجندي العراقي .

يقول المستر تشرشل رئيس وزراء بريطانية في برقيته التي طيّرها إلى وزير خارجيته في العشرين من نيسان ١٩٤١م : (ان كل ما يحدث في الأقسام الأخرى من العراق – باستثناء الحبانية – يأتي في الدرجة الثانية من الأهمية في الوقت الحاضر) [١] .

كان العقيد صلاح الدين الصباغ يرجّح الاستيلاء على قاعدة الحبانية ، ووضع الأمور في موضعها الصحيح ، ولكنه كان يتردد في ذلك إذ لم يكن رئيس الوزراء ، ولا كان وكيل رئيس أركان الجيش يقرّان مثل هذه المجازفة. وكنت أنا شخصياً أرى رأي الصباغ في هذا الترجيح ، ولكن لم يكن في إمكاني تحمّل مثل هذه المسؤولية بمفردي . ولو كنا استولينا على القاعدة المذكورة ، بعد الإنزال البريطاني الأول ، أي ما بين الـ١٩ والـ٢٩ من أيار لتبدّل الوضع تماماً . أما بعد الإنزال الثاني الذي تم في التاسع والعشرين من هذا الشهر ، على الرغم من المعارضة العراقية ، فقد زال تردد صلاح الدين ، وقرّر الاستيلاء

---

(١) تراجع البرقية كاملة في صفحة ١٤٤ من كتاب – الاسرار الخفية – للسيد عبد الرزاق الحسني – الطبعة الثالثة – .

على القاعدة ، ولكن كان ذلك بعد فوات الوقت المناسب والفرصة الملائمة .

أجل إننا لو كنا جازفنا باحتلال الحبانية بعد الإنزال البريطاني الأول ، لترددت الحكومة البريطانية في محاربتنا لاسترداد هذه القاعدة ، ولا سيما وقد كان الجنرال ويفل ، قائد القوات البريطانية في الجبهة المصرية ، يحذّر حكومته من التورّط في حرب مع العراق ، ويرفض إرسال أية قوة من قواته لهذا الغرض. بل انه استمرّ على موقفه هذا حتّى بعد ظهور بوادر فشلنا في هذا الاستيلاء . وحتّى لو تمكّن الإنكليز من استرداد القاعدة المذكورة ، فيما لو كنا قد احتللناها ، لما تمكّنوا من ذلك إلاّ بعد بضعة أشهر حيث انضمت روسية اليهم ، وقررت وإياهم اختراق حياد إيران ، وعندئذ يكون انسحابنا من القاعدة قد تمّ بحرب أو بدون حرب ، فيجعلنا أن نعتزّ وندّعي اننا عملنا كل ما يجب عمله للحفاظ على استقلالنا وكرامة جيشنا ، إذ نكون قد خسرنا المعركة بشرف لا بهزيمة ، وعندها يكون من العسير على بريطانية أن تتصرّف بالحكم القائم في العراق تصرّفاً كيفياً ، بعد أن تكون الدول قد اعترفت بكياننا .

وسائل يسألنا : لماذا فشلت خطة الاستيلاء على الحبانية بعد أن قرّر العقيد صلاح الدين الصباغ مهاجمتها في ٢٩ نيسان ؟ والجواب على ذلك : ان قرار العقيد صلاح الدين الصباغ هذا لم يكن مؤيداً من قبل رئاسة أركان الجيش في بداية الأمر ، كما لم يكن رئيس الوزراء مؤيداً لمثل هذه المغامرة . فلما تأخرت المبادرة المذكورة ، استفاد الإنكليز من كسب الوقت ، وإلى هذا يشير القائد الصباغ في ص ٢٥٥ من مذكراته « فرسان العروبة في العراق » بما يلي :

« لقد فرض الإنكليز علينا الحرب فرضاً ، لأنهم كانوا يريدون توجيه سياسة العراق وفق مصالحهم الاستعمارية ، متجاوزين نصوص المعاهدة الإنكليزية ـ العراقية . وما قصدنا قتالهم أو الاشتباك معهم ، ولكنهم بادؤونا بالقتال ، فكان لا بدّ لنا من الدفاع عن شرفنا ووطننا ، وكان من عوامل إخفاقنا :

١ ـ مخالفة فهمي سعيد لأوامري الصادرة إليه . فهو بدلاً من أن يمسك رأس جسر الفلوجة وصدر السرية والرمادي ، ذهب من تلقاء نفسه وأشغل التلول التي تحيط بسن الذبان ، قبل أن يحاربنا الإنكليز بيومين . وكان ما قام به هذا الأخ خطأ سوقياً فاحشاً ، قلّب خططي التي كان عليّ أن أتخذها رأساً على عقب ، وألجأني إلى اتخاذ تدابير ثانوية ، ولكن استحال عليّ أن أعيد ما كان متصور بهذه التدابير الثانوية .

(يشهد بذلك كامل شبيب والرئيس الأول الركن نعمان الأعظمي ، وقد كتبت أوامر بهذا الصدد) .

٢ ـ بعد أن اعتدى الإنكليز علينا ، وقصفوا قطعاتنا بيوم واحد (أي يوم السبت) طلبت من فهمي بإلحاح أن يهاجم سن الذبان فوراً ، وفي تلك الليلة بالذات ، قبل أن تتكاثر نجدات الإنكليز وأسلحتهم ، وهي تردّ عليهم بالطائرات . أما نسبة المدفعية فكانت واحداً إلى صفر .

لكن فهمي أجّل هجومه يوماً بعد يوم حتى هجم الإنكليز أخيراً بفوج واحد تجاه عشرة فغلبوا قوات فهمي ، لأنه أهمل الوصايا التي أصدرتها بشأن اتخاذ تدابير الدفاع وتوزيع القطعات عندما كان يحاصر سن الذبان) اهـ .

هذا ما يقوله العقيد صلاح الدين الصباغ ، المسؤول عن الجبهة الغربية في مذكراته ، نقلناه عن مذكراته بالحرف الواحد ، ومنه يتضح كيف أن الصباغ يلقي كلّ المسؤولية على زميله العقيد فهمي سعيد لأنه أهمل الوصايا التي أصدرها إليه .

ملاحظة : إن استعمال كلمة « وصايا » من قبل قائد عسكري مسؤول ، يبدو غريباً جداً في مثل هذه الحالة الخطرة والخطيرة . إذ المفروض أن يقول هذا القائد لتابعه : إنك أهملتَ الأوامر ، وأن يستبدله بقائد آخر فوراً فضلاً عن إنزال العقاب الذي كان يستحقه . رحِم الله صلاحاً وزميله فهمي سعيد ،

فقد كانا كأخوين صادقين ، وكان للعاطفة أثرها في تأثير أحدهما على الآخر . فصلاح الدين الصباغ كقائد مطاع يجب أن يسري مفعول أمره على كلّ من هو في معيته ، وفهمي سعيد كمرؤوس يجب عليه أن يطيع ما يؤمر به . ولكن هكذا كان الوضع العام في تلك الساعات الحرجة ، وهكذا كانت مقدرات البلاد مسلّمة بيدي هذين القائدين ، وقد اعترف الإنكليز بعد انتهاء الحرب ، بأنّ القطعات العسكرية العراقية عندما شرعت في التقدم ، كانوا هم يخشون أن يضطرّوا إلى الاستسلام . فبعد أن حاصر الجيش العراقي قاعدة الحبانية كان في استطاعته أن يحتلها قبل يوم الاصطدام في الثاني من أيار بكلّ سهولة ، وحتى بعد أن اشتدّ القتال في اليومين الثاني والثالث من هذا الشهر ، واشتدّ القصف الجوي البريطاني بصورة جنونية كان في استطاعة الجيش المذكور أن يهاجم القاعدة ويحتلّها ، على الرغم من الخسائر الجسيمة التي ألحقها العدو به في الأرواح وفي المعدّات ، ولما كان في استطاعة العدو أن يصدّ الهجوم العراقي بهجوم مقابل ، ولكن تردد القيادة تسبب في فوات الفرصة ، على الرغم من البسالة التي أظهرها الجندي العراقي في خدمة بلاده ، وقتاله لعدوّه بضراوة وشجاعة ، كما اعترف العدو نفسه بهذه السجايا الحميدة .

ومما يبهجني حقاً أن أرى الجندي في العراق مضرب المثل في الإقدام والحصام ، وفي التضحية بكل ما يملكه في سبيل نصرة وطنه وبلاده ، وبمواقفه النبيلة في نصرة الحق . حتى أن شهامته أبت أن تقصف مباني المستشفى البريطاني في قاعدة الحبانية . فرحم الله من قتل منهم ، وساعد الباقين على اجتياز مصاعب الحياة « من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدّلوا تبديلا » .

توسّط تركية :

في خضم القتال الدائر بيننا وبين الإنكليز ، ونحن نأمل الاستيلاء على قاعدة الحبانية بين حين وآخر ، طلب وزير تركيا المفوض في بغداد جواد أوستن

مقابلة وزير الخارجية العراقية موسى الشابندر على الفور لأمر هام ، فلما تمت المقابلة ، عرض باسم حكومته توسّط تركية بيننا وبين الإنكليز لفضّ الخلاف الناشب بين الطرفين . فاجتمع مجلس الوزراء في ديوان وزارة الخارجية ، وقرّر قبول هذه الوساطة مبدئياً ، كما قرّر إيفادي إلى أنقرة للمفاوضة في شروط هذه الوساطة . وكان السبب في اختياري لهذه المهمة اني كنت مثّلت بلادي في تركية أكثر من خمس سنوات ، وان لي فيها أصدقاء كثيرون ، فضلاً عن صداقتي الشخصية مع رئيس الجمهورية التركية عصمت اينونو ، ومع وزير الخارجية السيد شكري سراج أوغلو ، الأمر الذي يمكّنني من التأثير على رجال تركية في سبيل الحصول على أفضل الشروط صلاحاً لنا ، كما قرّر المجلس المشار إليه إيفاد زميلي وزير المالية ناجي السويدي إلى الرياض للاجتماع بالملك عبد العزيز آل سعود ، وعرض الأسباب والعوامل التي أدّت إلى هذا الاصطدام عليه ، ثم طلب مساعدته بتوحيد المساعي لصدّ الاعتداء وفقاً للفقرة الأولى من المادة الرابعة من معاهدة الصداقة وحسن الجوار المعقودة بين الدولتين في نيسان ١٩٣١م وهذا نصها :

(في حالة وقوع اعتداء على أحد الفريقين المتعاقدين الساميين من جانب دولة ثالثة ، بالرغم من المساعي المبذولة وفق أحكام المادة الثالثة أعلاه ، وكذلك في حالة وقوع اعتداء مفاجيء لا يتسع معه الوقت لتطبيق أحكام المادة الثالثة المذكورة ، على الفريقين المتعاقدن الساميين أن يتشاوروا في ماهية التدابير التي يراد القيام بها ، بقصد توحيد مساعيهما بالطرق المفيدة لردّ الاعتداء المذكـــور) اهـ .

سافر السويدي إلى الرياض ليقابل العاهل السعودي ، ثم عاد إلى الوطن بخفي حنين — كما يقولون — فقد رفض ابن سعود مساعدتنا بأية صورة ، متذرعاً بنصّ المادة الثالثة من المعاهدة المذكورة ، ونصح السويدي بوجوب التفاهم مع الإنكليز ، من دون أن يبذل أي مسعى للتأثير عليهم . وهكـــذا

تجلّى موقف دولة عربية كبرى منا في أحرج أيامنا . أما موقف الأتراك منّا فقد اختلف .

لما قرّر مجلس الوزراء إيفادي إلى أنقرة ، طلبت إلى رئيس الوزراء أن يوضح الشروط التي يمكن لتركية أن تعرضها على العراق لأتمكّن من مفاوضة الساسة الأتراك في ضوئها ، فكلّفني المشار إليه أن أضع هذه الشروط أنا بنفسي . وعليه دوّنت ما رأيته صالحاً وممكناً قبوله على ورقة صغيرة في أثناء الجلسة الوزارية . وبعد أن تلوتها على زملائي ، أضاف عليها الرئيس الكيلاني بنداً آخر ، بخط يده ، كان في الواقع لصالح الإنكليز أكثر مما كان لصالح العراق . فقد كان الكيلاني يؤيد التوسّط التركي ، وقد أضاف البند المذكور ليفسح لي مجال المساومة في أنقرة بحرّية أكثر .

وفيما يلي الشروط التي وضعتها بنفسي ، مع الإضافة التي خطها رئيس الوزراء بقلمه ، ثم أقرّها مجلس الوزراء .

١ – تقديم أوراق الاعتماد .
٢ – المباشرة بإمرار القوة ونقلها بسرعة .
٣ – عدم إنزال قوة جديدة إلى أن تخرج هذه القوة من العراق .
٤ – عدد الحراس في المطارين لا يزداد إلاّ بموافقة الحكومة العراقية .
٥ – القوة المحاصرة للحبانية .

وبعد أن تمّ هذه المسائل ينظر في قضية إعادة الحالة الاعتيادية مع التحفظات التي يراها الجيش .

وكانت العبارة التي أضافها رئيس الوزراء السيد الكيلاني بخط يده إلى هذه الشروط هي :

٦ – المذاكرة على توسيع الترتيبات للمرور ، التي سبق أن اتفق عليهـا بين الجهتين العسكريتين .

انفضت جلسة مجلس الوزراء ، فرجوت وزير الخارجية موسى الشابندر ،

أن يهيء لي فرصة للاجتماع بوزير تركيا المفوض في بغداد ، الـــذي كانت تربطني به معرفة سابقة . فقد كان السيد جواد أوستن مديراً في إحدى المديريات العامة التابعة لوزارة الخارجية التركية ، ويوم كنت وزيراً مفوضاً للعراق في أنقرة ، فلما تهيأت فرصة الاجتماع به ، رجوته أن يبرق إلى وزيره السيد سراج أوغلو أن مجلس الوزراء العراقي قرّر إيفادي إلى أنقرة في المهمة المذكورة واني سأتوجه بأول قطار يسافر إلى أنقرة . فلما كان اليوم الثاني ، وهو يوم ٥ أيار ١٩٤١م قابلت رئيس الوزراء السيد رشيد عالي ، وودعت زملائي الوزراء ، وركبت القطار فبلغت أنقرة صباح الثامن من هذا الشهر .

لماذا عرضت تركية وساطتها ؟

هناك روايات وأقاويل مختلفة رويت ، وقيلت ، في الأسباب التي حدت بتركية إلى أن تعرض وساطتها ، وهناك تفسيرات عديدة فسرت بها هـــذه الوساطة ، وأستطيع أن أجزم وأقول ، ان جميع تلك الروايات والأقاويل والتفسيرات كانت بعيدة عن الصواب ، أما الحقيقة فهي :

كانت الجمهورية التركية قد خطت – على عهد الغازي مصطفى كمال – سياسة خاصة لها في مناسباتها مع العراق ، بعد تنازلها عن ولاية الموصل للعراق بموجب معاهـــدة أنقرة التي عقدت في الخامس من حزيران عام ١٩٢٦م ، وبحسب كوني قد مثلت العراق في تركية أكثر من خمس مرات ، وأسّست صداقات شخصية مع أكثر رجالها ، ولا سيما مع عصمت اينونو وسراج أوغلو وكان أتاتورك يخصني بالودّ والمحبة ، لا لكوني سليل عائلة اكتسبت شهرة واسعة في حادثة خلع السلطان عبد الحميد في عام ١٩٠٨م وإعادة الدستور على يد عم والدي المرحوم محمود شوكت باشا حسب ، بل لأنّ عقيدتي أن وضع تركية الجغرافي يجعلها بحاجة إلى استقرار الوضع في العراق ، وقيام حكومة صديقة وموالية لها فيه . فتركيا تحدّها من الشمال روسيا العدوة التقليدية لتركيا ، وتحدّها من الشرق إيران التي لم تكن في مناسبات طيبة مع تركية بصورة دائمة

ومنتظمة ، ومن الغرب يحدّها البحر الأبيض المتوسط ، وقد كانت إيطاليه القائمة عليه، العدو اللدود لتركية بعد الروس . أما حدّها الجنوبي فكان العراق الصديق ، وكانت سورية ، التي لا يتوقع صدور أي ضرر منها لتركية . فهذا الوضع الجغرافي لتركية هو الذي حملها على عرض وساطتها في النزاع القائم بين العراق وبريطانيا ، لأنّ العرض المذكور كان يتمشى مع مصالحها . ولا سيما بعد أن توطدت الصلات بصورة وثيقة بين العراق وتركية أثر زيارة الملك فيصل لتركية في تموز من عام ١٩٣١م . وكانت جميع الوزارات التي قامت في العراق بين عام ١٩٣١ وعام ١٩٤١م تسعى السعي الحثيث لتقوية صلات الودّ والصداقة بين القطرين : العراقي والتركي ، ويتبادل القطران الآراء إزاء التطورات العالمية ليسيرا على سياسة متقاربة . وكان من مصلحة العراق والبلاد العربية معاً أن تكون الحكومة العراقية على اتصال مستمر مع الحكومة التركية لتبادل الآراء ، والتفـــاهم معها على كل حادث يطرأ على الموقف الدولي مما لـــه علاقة وتأثير على مقدّرات ومصالح تركية والبلاد العربيـــة .

لما وصلت أنقرة في الصباح الباكر ، طلبت إلى وزير العراق المفوّض السيد كامل الكيلاني أن يتصل بوزارة الخارجية ويحدّد لي موعداً لمقابلة الوزير سراج أوغلو ، وقد تمت هذه المقابلة بعد الظهر . ثم اتفقنا على أن نجتمع سوية في دار سكرتير الوزارة السيد نعمان منمنجي حوالي الساعة الثامنة من مساء اليوم المذكور ، حيث نتناول طعام العشاء . ولما وصلت إلى الدار المذكورة في الساعة المذكورة ، استقبلني السيد سراج أوغلو وسكرتير وزارته ، وبعد تناول الطعام بدأت المفاوضات على صورة رسمية إذ قلت : لا حاجة لي لأن أكرّر عليكم ما تعلمونه عن مناسباتنا القديمة والحديثة مع بريطانيا . ثم شرحت لهم كيف بدأ الإنكليز يخرقون بنود المعاهدة القائمة بيننا وبينهم ، حتى أدّى استمرارهم على هذا الخرق إلى الاصطدام المسلّح ، الذي ما كنا نود ولا نرغب في وقوعه . ثم قدمت صورة من هذه المعاهدة المعقودة في ٣٠ حزيران

١٩٣٠م وكذلك صور الكتب الملحقة بها ، وكيف أن السفير البريطاني الجديد ظلّ يراوغ ويخدعنا لكسب الوقت ، وهو يعرف مشكلاتنا ودخائلنا ، لأنه كان موظفاً لدى الحكومة العراقية مدة خمس عشرة سنة ، وكان تعيينه هذا مخالفاً للأعراف الدولية والأصول الدبلوسية ، وأضفت إلى هذه المعروضات : ان رئيس الوزراء السيد رشيد عالي الكيلاني وزملائي الوزراء إذ يهدونكم تحياتهم فهم يقدمـــون لحكومتكم شكرهم الجزيل على المبادرة الكريمة التي تقدّمت بها حكومتكم . وأودّ أن أعرف الآن ما إذا كانت لديكم مقترحات معينة تتعلّق بشروط الوساطة التي تفضّلتم بعرضها . فردّ عليّ الوزير سراج أوغلو انه يودّ أن يطّلع على ما لديّ من مقترحات لتكون أساساً للتفاوض مع الجهة البريطانية ، فقدّمت ما كان لديّ من المقترحات التي كنت أحملها وقلت : ان هذا هو كل ما أمكن الحكومة العراقية أن تعده . وقد رفقت بذلك بترجمة باللغة التركية . وبعد أخذ وردّ واعتراض على بعض المواد ، اقترح وكيل الوزارة السيد نعمان منمنجي أن يؤجل اتخـــاذ القرار النهائي إلى جلسة أخرى ، حيث كانت الساعة قد تجاوزت الاثنتي عشرة ، وقال انه سيدرس المعاهدة وما لها من ملاحق وكتب متبادلة بين وزارة الخارجية العراقية والسفارة البريطانية في بغـــداد ، وكذلك شروط الوساطة التي يرغب العراق فيها ، والتي قال عنها انه وجد فيها كثيراً من المواد المناسبة . وختمت الجلسة على أن أنتظر إشارة تلفونية للاجتماع به ثانية . وبعد ظهر اليوم الحادي عشر من أيار اتصل بي سكرتير الوزارة تلفونياً ، وطلب إليّ أن أجتمع به فوراً . فلمـــا تمت المقابلة قدم إليّ قائمة بشروط الوساطة محرّرة باللغة التركية ، وقائلاً ان هذه هي الشروط التي ترى الحكومة التركية أن في وسعها أن تعرضها على الطرفين المتنازعين ، وانها ترى من مصلحتيهما قبولها ، وأضاف السكرتير إلى ذلك قوله : انه يبلغني بهذه الشروط بصورة رسمية ، وانه قابل السفير البريطاني في أنقرة قبل قليل ، وقدم إليه هذه الشروط بعينها ؛ وقد شعرت من حديث السكرتير معي أن السفارة البريطانية كانت قد اطلعت على هـــذه

الشروط قبل أن تقدم إلى الطرفين بصورة رسمية ، ويجوز أن السفارة اعتبرتها أساساً مقبولاً للمفاوضة . وفيما يلي ترجمة للشروط التركية :

١ ـ القوات العراقية المتحشدة بأطراف الحبانية تعاد إلى مواقعها الأولى .

٢ ـ عند قبول هذا الاتفاق من قبل الطرفين ، يجب عليهما إنهاء المخاصمات عقب ذلك حالاً .

٣ ـ يقدم سفير حضرة ملك بريطانيا العظمى أوراق اعتماده .

٤ ـ القطعات البريطانية التي أخرجت (أنزلت) إلى البصرة سيباشر بسوقها إلى محلاتها المقصودة بلا إمهال .

٥ ـ بما أن المعاهدة المعقودة بين إنكلترا والعراق ، التي سيتم بموجبها تأمين تشكيل الروابط الحقوقية بين الطرفين ، قد ثبتت حق مرور القطعات البريطانية في الأراضي العراقية ، فمن المفهوم أن يكون كل تجمع لتلك القوى موقتاً لهذا الحد فقط ، ولا يشكل (أويكون ، أو يفيد) حقاً له غاية أخرى .

٦ ـ الحكومة العراقية تقبل تزييد القوى البريطانية في القواعد المنوه عنها في المعاهدة العراقية البريطانية إلى درجة معقولة . وسيثبت مقدار هذا التزييد وأشكاله من قبل اخصائي الطرفين .

٧ ـ سيبلغ الطرفان قبولهما هذا الائتلاف بصورة رسمية لحكومة الجمهورية التركية . اهـ .

على أثر مقابلتي لوزير خارجية تركية أبرقت إلى رئيس الوزراء العراقية السيد رشيد عالي هذه البرقية في الحادي عشر من أيار ١٩٤١م :

ما يلي لرئيس الوزراء :

قابلت وزير الخارجية التركية ، وجرى حديث توسط تركية لحل الخلاف القائم صلحاً ، بينت له سبب الخلاف ، والوضع في العراق مفصلاً .

اجتمعت معه ليلاً مرة ثانية . بيّن لي بأن تركية بإمكانها أن تقدم إلى الطرفين شروطها لإنهاء الخلاف ، والشروط على ما يظهر هي : :

١ – توقيف الحرب حالاً .

٢ – الاعتراف بالحكومة العراقية الحاضرة .

٣ – المساعدة بمرور الجنود البريطانيين الموجودين في البصرة .

٤ – انسحاب الجيش العراقي من أطراف الحبانية .

٥ – الموافقة على زيادة القوة البريطانية في الحبانية والشعيبة .

٦ – ليس للحكومة البريطانية تحشيد جنودها في العراق بل إمرار الجنود ، وتوقف الجنود مدة للغرض المذكور .

سيبلغ وزير الخارجية التركية الشروط إلى سفير بريطانية . أرى قبول هذه الشروط . ابرقوا الجواب فوراً .

ناجي شوكت

فلما تبلّغت بشروط الوساطة التركية بصورة رسمية ، أبرقت إليه هذه البرقية الثانية في التاريخ نفسه :

ما يلي لرئيس الوزراء :

أخبرنا وزير الخارجية التركية بما يلي :

١ – تنسحب الجيوش العراقية من الحبانية إلى مواقعها القديمة .

٢ – يعتبر الحرب منتهي عند الطرفين بهذه الشروط .

٣ – يسمح بمرور الجيوش البريطانية من البصرة إلى محلاتها خارج العراق .

٤ – يقدم السفير البريطاني أوراق اعتماده إلى الحكومة العراقية والاعتراف بها.

٥ – بما أن المعاهدة العراقية البريطانية التي ستستمر بموجبها الرابطة الحقوقية بين المملكتين قد ثبتت حقوق مرور الجيوش البريطانية في العراق ، لهذا فإن كل تحشد يجب أن يكون لغرض المرور ، وأن لا يكون هذا التحشد حقاً بذاته .

٦ - توافق الحكومة العراقية على تزييد القوة البريطانية في قواعدها الجوية بصورة معقولة ، وتقرر نسبة هذه الزيادة باتفاق الطرفين .
٧ - تبلغ الحكومة التركية من قبل الطرفين موافقتهما على هذه الشروط .

يعتبر هذا تبليغاً بتوسّط تركية الرسمي على هذه الأسس . وبلغت وزارة الخارجية التركية نفس الأسس إلى سفير بريطانية . نرجو تخويلنا الموافقة على قبول هذه الأسس ، ونخشى إذا لم توافقوا ستضيع هذه الفرصة التي ربما لاتعود ثانية . أبرقوا الجواب فوراً . اه .

ناجي شوكت

لم أكتف بهذه المقابلات . ورأيت من المصلحة أن أقابل سفير ألمانية في أنقرة للوقوف على رأيه في هذه الوساطة ، وبما أنّ السفير كان غائباً عنها ، استصوبت مقابلة القائم بأعمال السفارة المذكورة في دار مفوضيتنا مساء الحادي عشر من أيار ، فأطلعته على ما جرى بيي وبين وزارة الخارجية التركية بشأن التوسط ، وبحثت معه موضوع المساعدات العسكرية الألمانية للعراق . فقال لي القائم بالأعمال : ان السفير الفون بابن هو الآن في برلين ، وانه سيبرق إلى وزارة الخارجية الألمانية بما حدّثته به عن موضوع الوساطة ، وأنه يرجو عودة السفير إلى أنقرة بسرعة لمقابلتي . وبعد ختام هذه المقابلة أبرقت بما يلي : —

أنقــرة ١٢ - ٥ - ١٩٤١

رئيس الوزراء - بغداد

قابلني القائم بأعمال السفارة الالمانية وأبلغني ما يأتي :

ان الطيارات الالمانية ستقصف القواعد البريطانية في العراق خلال أيام قلائل وقال : اذا تمكن الجيش العراقي من المقاومة مدة اسبوعين ، ستصلكم الاسلحة . ولم يبين مقدارها ونوعها وطريق الايصال . أخبرناه عن توسط تركية واحتمال الصلح بين الطرفين ، أجاب ان الحكومة الالمانية لا تريد الضغط على العراق ،

وللعراق أن يقرر ما يشاء . يظهر أن الالمان لا يرون مانعاً في تفاهم الطرفين . أرجو أن تبتوا بأمر التوسط حالاً . ان اقتراحات وزير خارجية تركية كل لا يتجزأ . مصلحة العراق تقضي بقبول الاقتراح أبرقوا الجواب فوراً .

ناجي شوكت

ولما عاد السفير الفون بابن الى أنقرة بعد يومين ، اجتمعت بـــه في دار المفوضية العراقية في نحو الساعة العاشرة صباحاً ، وكان خلاصة الحديث الذي دار بيننـــا هو :

١ ـ قرّر الفوهرر ابداء كل ما يقتضي من المساعدات للعراق .

٢ ـ اتفقت المانيا مع فرنسا على إمرار المساعدات الالمانية للعراق عبر سورية .

٣ ـ ان السفير فون بابن يعتقد ان في استطاعته اقناع تركية بامرار المساعدات الحربية ال العراق عبر تركية .

٤ ـ ستكون المساعدات الالمانية الحربية للعراق جاهزة وواصلة الى العراق بعد اسبوعين .

٥ ـ ستكون المساعدات الالمانية من الطيارات بعد يومين في العراق وسيكون أقل عدد لها ثلاثون طائرة .

٦ ـ ستشترك ايطاليا مع المانيا في المساعدات ، ولا سيما بالطيارات .

٧ ـ سيكلم فون بابن وزير خارجية تركية ليضيّق على انكلترا في موضوع التفاهم مع العراق ، بغية الحصول على الوقت لاجراء الترتيبات الاصولية ، وليجعل تركية تشعر ضد بريطانية .

٨ ـ أشار علينا ألفون بابن بأن لا نقطع حبل المفاوضات بغية الاستفادة من الوقت .

٩ ـ سيكلم الفون بابن وزير خارجية تركية للضغط على بريطانية بأن لا تشكل

جبهة حربية بريطانية في العراق ، لأن هذا يهم المانية في الدرجة الاولى .

١٠ – تعترف المانيا باستقلال البلاد العربية ، وانه ليس لها أية غاية هناك وسيبلغ وزير خارجية تركية بذلك .

١١ – أشار عليّ بالبقاء هنا مدة من الزمن .

وعلى هذا فقد أبرقت البرقية الآتي نصها الى بغداد في الرابع عشر من أيار ١٩٤١ .

لرئيس الوزراء – بغداد ١٤ – ٥ – ١٩٤١

رجع سفير المانيا الى أنقرة وزارني حين وصوله . بينت له الحالة في العراق وتوسط تركية ، يهيء الجيش العراقي لمقاومته . قال ان المانية ستساعد العراق بثلاثين طيارة تصلكم قريباً ، كما انها ستساعدكم عسكرياً . ألمانيا تعترف باستقلال البلاد العربية . قال لي انه سيخبر وزير خارجية تركية بذلك ، كما أشار الى أن توسط تركية لتفاهم الطرفين مناسب . أجبته بأني أؤيد هذا الرأي لجعل بريطانيا مسؤولة ، اذا رفضت التوسط التركي ، ولاحراج موقفها ازاء تركية ، ولنؤمن حياد تركية نحو العراق . أيد سفير ألمانية هذه الخطة . واجهت وزير خارجية تركية ، بناء على رغبته ، بعد أن قابلت سفير المانية ، فأخبرني الوزير بجواب الحكومة البريطانية على التوسط وهو :

١ً – المباشرة بامرار جنودها الموجودة في العراق فوراً الى خارج العراق .
٢ً – تقييد موضوع زيادة حرس المطارات بقوة بريطانية .

مما يخالف المعاهدة العراقية – البريطانية . كما ان الحكومة البريطانية تشك في حسن نيات الحكومة العراقية الحاضرة نحوها .

وكان جواب وزير خارجية تركية على الرد البريطاني هو إصراره على لزوم حل الخلاف بدون اراقة دماء ، والطلب الى سفير بريطانية أن تبين حكومته ما تريده من العراق بصراحة .

ان أسباب اصرار تركية على بريطانية بقبول الصلح ، هو اعتقاد وزير خارجية تركية بأن بريطانية غير محقة باعتراضها على الاقتراح التركي للتوسط . سألني هل وصلكم رد الحكومة العراقية بالموافقة ؟ أجبته اني قد علمت بأن الاقتراح تحت الدرس في بغداد، الامر الذي يجعلني أستنتج ان العراق سيقبل الاسس التركية . رأيت وزير خارجية تركية ساخطاً على بريطانية لعدم تقديرها للعواقب ، كما فهمت ان رجال تركية يعتبرون حركة العراق حركة قومية ، وليس للاجانب يد فيها ، ويعلمون ان الشعب العراقي يؤيد الحكومة ، وتعاضدها الامة العربية ، لقد أفهم وزير الخارجية قناعته هذه الى سفير بريطانية » اهـ .

ناجي شوكت

وبينما كنت أنتظر جواب رئيس الوزارة العراقية على برقياتي بالموافقة على شروط التوسط التي عرضتها الحكومة التركية بصورة رسمية ؛ اذا بي أفاجأ بتسلم هذا الرد المقتضب العجيب :

« لتعلق الموضوع بالجيش فهو تحت الدرس في وزارة الدفاع » .

خيبة أمـــل :

لما قدم وزيرنا المفوض في أنقرة السيد كامل الكيلاني اليّ هذه البرقية المقتضبة ، أصابتني حالة من الذهول لا يمكن تصورها ، وقد وقع الجواب على رأسي وقع الصاعقة فقلت لكامل متسائلاً : هل فقد الجماعة في بغداد رشدهم ؟ وهل أن مثل هذا الجواب يصح أن يكون رداً رسمياً على جميع المساعي التي بذلتها أنا وأنت شاهد عليها ؟ وماذا سأقول لوزير خارجية تركية ياكامل بعد اخذي هذا الرد ؟ وهل قدر أخوك ماذا سيكون موقفي ازاء وزير الخارجية التركية وازاء الرئيس عصمت اينونو وازاء سفير المانية الفون بابن ؟ لماذا لم يرفضوا الوساطة بصورة نهائية ويطلبوا إليّ أن أتصرف بابلاغ قرارهم الى الحكومة التركية بالصورة التي أراها مناسبة ؟ ماكان يفعل أخوك لو انه

كان بمكاني وتلقى مثل هذه البرقية العجيبة ؟.

بعد أن درست الحالة بهدوء أعصاب وببرودة دم ، قررت أن أتصرف في الموضوع بصورة تنقذني من الخجل أمام الاتراك ، وأمام سفير المانية الفون بابن ، ومن دون أن أعطي اياً من الطرفين شعوراً بأن الوزارة العراقية تصرفت تصرفاً لا يلائم الظروف المحيطة بها ، ولا يتفق مع المصلحة العامة ، وان أكتم هذه البرقية عن الجميع .

ولاجل أن يلم القارىء بشروط الوساطة التي كتبتها بيدي ووافق عليها مجلس الوزراء مع الاضافة التي خطها السيد رشيد عالي بقلمه مع الشروط التي عرضتها على الطرفين العراقي والبريطاني أضع هذا الجدول .

□ الشروط التي وافق مجلس الوزراء عليها □

الفقـــرة ١

الفقـــرة ٢

الفقـــرة ٣

الفقـــرة ٥

لا يوجد ما يقابل .

□ الشروط التي قدمتها الحكومة التركية للطرفين □

توافق الفقـــرة ٣

توافق الفقـــرة ٤

قريبة من الفقرة ٥

توافق الفقـــرة ٦

الفقـــرة الثانية

تقول البرقية التي تلقيتها من بغـــداد ان القضية تحت الدرس في وزارة الدفاع ، فأية وزارة دفاع تدرس هذا الموضوع وان وزير الدفاع هو القائم بالمفاوضة وقد خوّل صلاحيات واسعة وصريحة من قبل مجلس الوزراء ؟ وهو

يتوسل إلى رئيس الوزراء في برقياته أن يقبل شروط الوساطة التي أقرها حتى السفير الالماني ، ورأت تركية ان من مصلحة العراق أن يقبلها ؟ وان لا ينجرف مع العاطفة فيتلكأ في قبولها وإذا لم يكن في قبولها إلا كسب الوقت فان ذلك من مصلحة العراق أيضاً حيث تكون الحكومة الالمانية قد أتمت استعدادها لمد يد العون والمساعدة له ؟

لقد تغلبت العاطفة على الواجب في بغداد حتى صارت تتحكم في سياسة العراق الخارجية ، فلم تكن لدا العقداء الاربعة – رحمهم الله – أية خبرة بالسياسة العالمية ، ولم تكن لديهم الثقافة الدپلوماسية التي تمكنهم من التغلب على الصعاب التي كانت تعترضهم . لقد كانوا تحت تأثير بعض الشخصيات التي كانت تنظر الى العراق بغير المنظار الذي كان ينظر به العراقيون المتمرسون في السياسة الوطنية الى بلادهم .

قالوا ان الحكومة البريطانية هي التي أسرّت الى تركية ان تتوسط لحل الخلاف البريطاني العراقي لكسب الوقت . فان صح هذا الزعم فلماذا لم يقوموا بعمل حاسم ما بين ٢٥ نيسان و ٤ أيار سنة ١٩٤١ للاستيلاء على القاعدة العسكرية في الحبانية ، وليضعوا الامور في نصابها الصحيح ؟

وقالوا لتبرير رفض الوساطة التركية : انهم كانوا يأملون وصول المساعدات الالمانية . فلماذا لم يقبلوا التوسط التركي وقد أقرته ألمانية وأوصت بقبوله حتى يتسنى للالمان مد يد المساعدة للعراق ؟

لما كانت الظروف مواتية لنا لاستخدام القوة ، خدعنا كورنواليس بدپلوماسيته ومراوغته فأعرضنا عن استخدامها ، ولما سنحت لنا الفرصة للاستفادة من الطرق الدپلوماسية ، فضّلنا انتظار وصول المساعدات الالمانية التي لم نكن متأكدين من تاريخ وصولها ، ولم يكن لنا علم بمقدارها وكميتها ، وهكذا بقينا نتخبط خبط عشواء ، منتظرين نزول المعجزة من السماء . فلو أنّا قبلنا مبدئياً توسط تركية ، لكان في الامكان أن نجعل المستر تشرشل رئيس

الوزارة البريطانية يفكر كثيراً قبل أن يرفض هو هذا التوسط ، إذ لم يكن من صالح بريطانية أن تغيض تركية وترفض وساطتها ، وهي تعلم بمقدار اهتمام تركية بهذا التوسط . ثم ان الجنرال ويفل ، قائد القوات البريطانية في الصحراء الغربية ، كان يلح على حكومته بوجوب قبول التوسط التركي ، فهو يقول في برقيته التي أبرقها الى المستر تشرشل في الخامس من أيار :

« أشعر ان من واجبي أن أحذركم بأقسى العبارات الممكنة . انني أرى ان استمرار القتال في العراق سيؤدي الى تهديد الدفاع عن فلسطين وعن مصر كثيراً ، وستكون التأثيرات السياسية غير محدودة ، وقد يؤدي الى اضطراب داخلي خطير في قواعدنا ، وهو ما صرفت جهوداً جبارة خلال العامين لتفاديه . لهذا أكرر اقتراحي بصورية جدية أن تتوصلوا الى تسوية عاجلة » إ هـ .

ثم يعود الجنرال ويفل فيبرق الى رئيس الوزارة البريطانية في الثامن من أيار قائلاً :

« لاجل أن نتجنب تورطاً عسكرياً خطيراً في منطقة غير حيوية ، أؤيد الآن وجوب ايجاد حل سلمي بكل الطرق الممكنة » .

* * *

نعود الآن الى تتبع الاحداث حتى تاريخ مغادرتي لأنقرة فأقول :

أولاً : ــ

أعدت الزيارة للسفير الالماني الفون بابن في السفارة الالمانية يوم ١٥ أيار ١٩٤١ وهذا ملخص الحديث الذي دار بيننا ، ودونه وزيرنا المفوض كامل الكيلاني ، قال بابن :

١ ــ بالامس قابلت رئيس الجمهورية التركية وقلت له بأن :

أ ــ لا غاية لالمانية في البلاد العربية غير الرغبة في استقلالها تحت زعامة العــراق .

ب ــ رجوت رئيس الجمهورية أن يطلب الى أصدقائه الانكليز أن يخرجوا جندهم من العراق حالاً لأن المانية لا تريد أن ترى جبهة انكليزية في العــراق .

جـ ــ طلبت الى رئيس الجمهورية أن توافق تركية على إمرار مواد حربية الى العراق. ان رئيس الجمهورية وإن ذكر الصعوبات التي ستحصل لهم من طلب هذا السماح ، فانه لم يرفض طلب المانية . وأعتقد ان تركية توافق على إمرار المواد الحربية الالمانية الى العراق باسم آخر .

د ــ أخبرت رئيس الجمهورية التركية ان العراق طلب مساعدة المانية مادية (يعني مواد حربية) عندما يحتاج العراق إليها ، وإنّا وعدنا العراق بذلك وقد كررت عليه طلب الموافقة بامرارها عبر تركية .

٢ ــ لم ألحظ على رئيس الجمهورية التركية وضعاً ضد العراق .

لقد كانت بياناتي للفون بابن كالآتي : ــ

٣ ــ بين لي موافقته على الطلب الى تركية في التفاهم على المسائل الاقتصادية وهو لا يرى بأساً من وعد تركية بزيادة حصتها في نفط العراق ، مقابل موافقتها على إمرار المعونة الالمانية المادية بطريق تركية الى العراق ، ومقابل تفاهمها مع العراق عن المناسبات العراقية ــ التركية في المستقبل .

٤ ــ وعدني انه سيكلّم رجال تركية حول امكان التفاهم بين العراق وتركية، وتبديل وضعها مع بريطانية، وانه سيطمّن تركية بما تقتضيه منافعها ، ويؤمنها من المخاوف المستولية عليها اذا ما أرادت تركية تبديل موقفها الحاضــر .

أما مقابلة الفون بابن مع وزير خارجية تركية فهي : ــ

٥ ــ بين له موقف المانية من الحركة العسكرية في العراق ، وصرح له بأن ليس لالمانية غاية في البلاد العربية سوى استقلالها كلها تحت زعامة العراق .

٦ ــ أكد على وزير الخارجية بوجوب الاستمرار في الإلحاح على بريطانية لايجاد

حل للخلاف بينها وبين العراق، بشرط أن يترك الجنود البريطانيون العراق حالاً . لأن ألمانية لا تريد أن ترى جبهة بريطانية في العراق .

٧ ـ طلب إليه إمرار المعونة المادية الى العراق عبر الاراضي التركية ، ولم يرفض .

٨ ـ بين له ان من مصلحة تركية أن ترى العراق مستقلاً استقلالاً تاماً لا تدخل لبريطانية فيه .

وصرح له بأنه لا يمكن لألمانية أن تبقى مكتوفة اليدين اذا أصرت بريطانية على فتح جبهة حربية في العراق . أ هـ .

٩ ـ طلبت اليه أن يعجل في ارسال المواد الحربية الآتية :

أ ـ الطيـــارات .

ب ـ مدافع ضد الطيارات .

جـ ـ مدافع ضد الدبابات .

د ـ رشاشات ومدافع عيار ١٨ .

وان يجري نقل هذه المواد بالطيارات . فأجاب على طلباتي هذه : ان الطيارات ربما تكون قد وصلتكم الآن . أما المواد المتبقية فانه سيبرق إلى برلين لارسالها بالسرعة الممكنة . وطلبت اليه أيضاً أن ترسل المواد الحربية التي غنمها الالمان في اليونان من الانكليز ، لانها لا تختلف عن نوع السلاح المستعمل في العراق ، فوافق على ذلك وأبرق إلى برلين ما يجب .

ثانيـــاً : ـ

لما تأكدت الحكومة العراقية من نيات بريطانيا العدوانية تجاهها منذ أواخر نيسان ، رأت من مصلحتها تأسيس العلاقات الدپلوماسية مع الاتحاد السوڤياتي ، ولما فهمت من كامل الكيلاني وزيرنا المفوض في أنقرة ان السفير السوڤياتي فيها أعرب له عن استعداد حكومته للاعتراف بالعراق ، وان كاملاً استمزج

رأي الحكومة العراقية في الموضوع ، رأيت من مصلحة العراق أن يتم هذا الامر في مثل هذه الظروف ، فأبرقت الى بغداد البرقية الآتية في أيار ١٩٤١ .

وزارة الخارجية – بغداد

أرجو الموافقة على تخويل وزيرنا المفوض في أنقرة بتبادل كتب الاعتراف لتأسيس العلاقات بين العراق وروسية . أرى من ذلك مصلحة كبيرة لنا .

ناجي شوكت

وقد تلقيت الجواب بالموافقة على ذلك في اليوم نفسه ، وقام السيد كامل الكيلاني بابلاغ السفير السوفياتي بها ، فرأى السفير الموما اليه أن يتم تبادل الكتب في دار السفارة السوفياتية لتكون فرصة ومناسبة حسنة للتعرف عليّ ، على أن أحضر وليمة عشاء بعد التوقيع . وقد اقتصرت الحفلة على أركان السفارة السوفياتية ، وأركان المفوضية العراقية حيث استقبلنا في دار السفارة المذكورة استقبالاً حسناً ، وتبودلت عبارات الترحيب والمجاملة فيما بيننا كما تبودلت كتب الاعتراف بعبارات بعبارات التمني والسعادة للشعبين ودوام الصداقة بينهما ورفعت الانخاب وتمت المأدبة بنجاح .

ثالثاً : –

في اليوم الذي قابلت فيه الفون بابن في السفارة الالمانية صباحاً ، قابلت وزير خارجية تركية سراج أوغلو بعد الظهر ، بحسب الموعد الذي حدده لي بناء على طلبي . وكانت هذه المقابلة وداعية ، ورأيت من المصلحة ألا أطلع هذا الوزير على حقيقة موقف الحكومة العراقية ، أو الاصح موقف رشيد والمفتي والعقداء بل أن أعرض عليه – ان رئيس الوزارة العراقية أحب حضوري الى بغداد لدراسة الشروط المقترحة ، واستيضاح بعض الفقرات الواردة فيها . ولكني لمحت من حديثه انه كان على علم بما حدث في بغداد ، وانه لم يرَ من اللياقة أن يحرجني فيكاشفني بها . وأنا لا أشك في ان وزير تركية المفوض في العراق كان على اتصال دائم بمجرى الاحداث ، وانه كان يوافي

حكومته بكل ما يطلع عليه آناً فآناً ، وهذا من واجبات الدپلومات .

كنت وسراج أوغلو صديقين حميمين ، وكان أحدنا يعرف الآخر معرفة تامة ، بحكم الاتصال الدپلوماسي بيننا خلال السنوات الخمس التي مثلت بلادي خلالها في أنقرة ، وقد تمتنت صلات الصداقة فيما بيننا حتى كنت أخاطبه بشكري بك ويخاطبني هو بناجي بك ، وكنا نتكلم بصراحة تامة في أدق القضايا السياسية . لذا فان في وسعي أن أقول : ان هذه المقابلة الوداعية كانت المقابلة الوحيدة التي سادها السكون والجو الدپلوماسي الصرف . فلما هممت لتوديعه قال لي : لا يصح أن تعود الى بغداد قبل أن تقابل رئيس الجمهورية ، وأضاف الى قوله هذا : انه كان يطلع الرئيس المشار اليه على مجريات الامور بصورة مستمرة ، وكذلك على تطورات الموقف والوساطة ، وان الرئيس عصمت هو الذي أعرب عن رغبته في ملاقاتك قبل سفرك . وما لبث هذا الوزير أن اتصل بقصر الرئاسة ، وتحدث الى رئيس الجمهورية ، ثم التفت إلي قائلاً : ان الرئيس سيكون في انتظارنا نحن الاثنين في الساعة السابعة مساء في ذلك اليوم ، فودعته شاكراً ، وعدت إلى دار المفوضية للراحة من الاتعاب المضنية التي أنهكت جسمي . فلما كان الموعد المحدد قصدت رئاسة الجمهورية ، فأدخلني المرافق الى غرفة الرئيس تواً ، وكان برفقتي وزير الخارجية سراج أوغلو ، وبعد المصافحة وعبارات الترحيب المعتادة ، شرع الرئيس عصمت اينونو في الحديث قائلاً : انه لما أخبره السيد سراج أوغلو بالاصطدام المسلح بين الجيشين : العراقي والبريطاني ، طلب الى الوزير أن يتخذ جميع الترتيبات اللازمة لعرض توسط تركية بين الطرفين ، وقد قام الوزير فوراً بابلاغ السفير البريطاني في أنقرة برغبة تركية هذه ، كما أبلغكم بها وزيرنا المفوض في بغداد . وقد سررت حين علمت ان الحكومة العراقية قبلت هذه الوساطة ، وقررت ايفادكم الى أنقرة . واضاف الرئيس اينونو الى قوله هذا : منذ وصولكم الى أنقرة وأنا أتابع أخباركم ، وكان سراج أوغلو يطلعني على سير الاحداث : كبيرها وصغيرها . ولما اقترحت أنت شروط الوساطة طلبت

الى الوزير الموما اليه أن يجعلها أساساً لشروط الوساطة ، وأن يسعى للتوفيق بينها وبين ما قد يتراءى للجانب البريطاني ، وان يلح على السفير البريطاني بوجوب حمل حكومته على الاعتراف بالتبدل الذي جرى في العراق ، وبالوضع القائم فيه الآن . ثم أضاف الرئيس الى ذلك : ان شروط الوساطة التركية التي عرضت عليكم وعلى الحكومة البريطانية كانت جد قريبة من الشروط التي كنت أنت قد عرضتها على سراج أوغلو ، لهذا فهو يأسف أن يقول : انه لم يفهم السبب في تردد الحكومة العراقية في قبولها لهذه الشروط ، لأنها بترددها هذا قد أفسحت المجال أمام الحكومة البريطانية للاعتراض على بعض هذه الشروط ، ونحن ما زلنا نعتقد أن الشروط التي عرضناها تضمن حقوق العراق الحيوية ، كما تضمن المصالح البريطانية المؤمنة في المعاهدة العراقية ـ البريطانية النافذة في الوقت الحاضر .

كان الرئيس عصمت اينونو يتحدث إليّ بود واخلاص ، على الرغم من آثار الخيبة التي لمحتها على قسمات وجهه ، نتيجة لتخوفه من فشل الوساطة ، وما يمكن أن يتبع ذلك من أحداث قد تخل بسلامة العراق وأمنه . وقد قال انه لا يعرف بالضبط قوة العراق العسكرية ومدى قدرته في مقاومة القوات البريطانية ، وانه لهذا السبب يلح عليّ أن أنصح الوزارة العراقية بأن تحكم العقل بدل العاطفة ، والا تعتمد مساعدات خارجية من الصعب تقدير فائدتها ومداها ، ولا على وعود لا يمكن معرفة درجة امكان تحقيقها . وقد توسع في حديثه حتى قال : انه كان قد اشترك في الثورة الكمالية كضابط ، ثم زاول السياسة وخبر أساليبها ، وانه عندما انتدب لتمثيل الجمهورية التركية في مؤتمر لوزان ، اضطر الى التنازل عن بعض ما كانت حكومته تود من المؤتمر أن يقره ، على الرغم من نجاح الثورة الكمالية لأن للسياسة ظروفها . وأخيراً قال الرئيس التركي : انه ينصح العراق بأن لا يقفل باب الوساطة ، وأن يتذرع بالحكمة وضبط الاعصاب لتتمكن الحكومة التركية أن تبذل كل ما في وسعها لحسم النزاع العراقي ـ البريطاني بطريقة سلمية ، وعلى الحكومة العراقية أن تثق من صداقة

تركية واخلاصها . ثم تمنى لي سفراً موفقاً ناعتاً اياي بالصديق العزيز .

لا شك ان القارىء الكريم يلاحظ على أقوال الرئيس التركي في مقابلتي اياه عدة أمور هامة ، من ذلك :

أولاً – انه هو الذي طلب من وزير خارجيته عرض وساطة تركية في النزاع القائم بين بريطانيا والعراق .

ثانياً – سروره واغتباطه لقبول العراق هذه الوساطة ، وانتدابي شخصياً للتوجه الى أنقرة لهذا الغرض .

ثالثاً – انه كان على اتصال دائم بوزير خارجيته لتتبع سير المفاوضات منذ وصولي أنقــرة .

رابعاً – طلبه الى وزير خارجيته أن يتبنى شروط الوساطة التركية على الاسس المقترحة من قبلي ، والمقدمة الى سراج أوغلو .

خامساً – طلبه الى السفير البريطاني أن ينقل الى حكومته رغبة تركية باعتراف بريطانية بالعهد الجديد في العراق . وعلينا الآن أن نبحث في العوامل والاسباب التي حملت الرئيس عصمت اينونو على الاهتمام شخصياً بنجاح توسط تركية ، وهو رئيس جمهورية .

لقد ذكرت من قبل أسباب اهتمام الوزارات التركية المتعاقبة بسلامة العراق وأمنه واستقلاله ، فلا يسعني الآن إلا أن أذكر بعض العوامل الشخصية الناتجة عن الصداقة الصميمية، التي كانت تربطني بالرئيس عصمت اينونو ، والتي كانت قائمة بين عائلتينا أيضاً. فقد كانت زوجتانا صديقتين متقاربتين في الاخلاق والعادات ، وكانت والدة الرئيس المسنة متدينة للغاية . تؤدي الفرائض الدينية ، وكنت أقدم إليها في كل شهر رمضان مقداراً من أنفس التمور العراقية فكانت تفطر على التمر تبركاً ، وقد تلقيت في احدى المرات البطاقة التالية من الرئيس عصمت :

اكسلانس ناجي شوكت

نفيس خورمالر ايجن تشكراتنزي وقيمتلي عائلة وجوجوقلر ايجي صحت وسعادت تمنيلر نري قبول بيورنر .

١١ – ١١ – ١٩٣٧

وهذه ترجمة البطاقة :

أرجو أن تتفضلوا بقبول تشكراتنا من أجل هدية التمور النفيسة وتحياتنا من أجل صحة وسعادة عائلتكم الكريمة وأولادكم .

١١ – ١١ – ١٩٣٧ ع . اينونو

وكانت تجمعني والرئيس التركي عاهة « ضعف السمع » مما يسميه العراقيون بـ(الطرش) فعندما كنت أقابله في ديوان مجلس الوزراء – يوم كان يشغل منصب رئيس الوزراء قبل أن ينتخب رئيساً للجمهورية – كان سكرتيره الخاص يغلق علينا باب مكتبه بصورة محكمة ، لئلا تتسرب أصواتنا الى الخارج عندما نتحدث الى بعضنا ، وكان يصف مقابلتنا هذه بـ« مقابلة الطرشان » ولما اضطر عصمت الى الاستقالة من منصبه هذا بسبب اختلافه مع الرئيس أتاتورك في موضوع الاسكندرونة « حيث كان الرئيس يريد احتلالها عسكرياً ، في حين كان عصمت يرتئي أن تحل قضيتها بالطرق الدبلوماسية » إنزوى عصمت في داره بأنقرة . لكني لم أنقطع عن زيارته ، على الرغم من الرقابة الشديدة التي كانت قد فرضت عليه وعلى زواره ، لان زياراتي هذه كانت شخصية ولا علاقة لها بالقضايا السياسية لا من قريب ولا من بعيد ، ولهذا فلم ينس هذه المجاملات ، ولا سيما الزيارات الخارجة على الاعراف الدبلوماسية .

قد يلاحظ القارىء اني خرجت عن الامور العامة في عرض هذه الأمور الشخصية ، ولكني مضطر لذلك لاني أكتب مذاكراتي الشخصية وليس تاريخ الدولة العراقية ، ولاني أسجل خدماتي لبلادي العزيزة ، وأنا معتز بها ، ولاني

أريد أن أذكر العلاقات الشخصية التي أسستها مع تركية، فكان لها الاثر البارز في نجاح الكثير من أمور بلادي .

وبعد انتهاء مقابلتي للرئيس عصمت اينونو ، التي استغرقت أكثر من ساعة ، عدت الى دار المفوضية لأهيء نفسي للسفر في اليوم التالي فقد غادرت أنقرة مساء اليوم السادس عشر من أيار وبلغت بغداد في صباح اليوم التاسع عشر منـــه .

العودة إلى بغداد :

كان في استقبالي – يوم وصلت بغداد – وزير الخارجية السيد موسى الشابندر . وقد استقلينا السيارة معاً فحدثني في أثناء الطريق عن كل ما جرى في غيابي ، الذي استغرق أحد عشر يوماً ، من أحداث سياسية وعسكرية . وبينما كانت سيارتنا تعبر الجسر ، قابلتنا السيارة التي كانت تقل السيد رشيد عالي الكيلاني ، والتي كانت متجهةً الى المحطـــة لاستقبالي . وعند توقف السيارتين شكرت للشابندر لطفه ، ووعدته بأن أزوره في ديوان وزارتـــه لاستكمال الحديث الذي كنّا به ، ثم ركبت مع السيد الكيلاني نزولاً عند رغبته ، فأوصلني الى داري ، ولم أرَ من المناسب أن أحدثه في الطريق عن أي شيء ، لاننا اتفقنا على أن نلتقي بعد الظهر .

كان الموقف العام في بغداد – على ما اطلعت عليه وما سمعته من موسى الشابندر ، وعلي محمود الشيخ علي ، وناجي السويدي ورشيد عالي – يتلخص فيما يـــلي : –

لما تلقت وزارة الخارجية برقياتي المعنونة الى رئيس الوزراء ، اجتمع مجلس الوزراء في ديوان وزارة الخارجية ، فأقر شروط الوساطة المقترحة من قبل تركية ، ولم يعترض عليها إلاّ وزير الاقتصاد السيد يونس السبعاوي . وقد كلف المجلس وزير الخارجية أن يعد برقية الجواب بالموافقة ، مع اسداء

الشكر للحكومة التركية على موقفها الودي وتوسطها السليم . وبينما كان الشابندر منهمكاً في اعداد صيغة الجواب ، طلب اليه رئيس الوزراء السيد الكيلاني أن يتريث قليلاً ليتمكن من استشارة قادة الجيش في الموضوع . وما لبث الكيلاني ان عاد وطلب الى الشابندر صرف النظر عن برقية الموافقة ، وأملى عليه البرقية التي تقول (ان القضية تحت الدرس في وزارة الدفاع) فلماذا غير الكيلاني رأيه وعدل عن اقرار الوساطة التركية ؟ مهملاً بذلك قراراً لمجلس الوزراء اتخذه قبل ساعات ؟

تختلف الروايات التي سمعتها من السيد علي محمود الشيخ علي ، عن تلك التي سمعتها من السيد موسى الشابندر بعض الاختلاف ، ولكن الظاهر أنّ رشيد عالي بعد طلبه إلى موسى الشابندر التريّث في إعداد برقية الموافقةوالشكر . انصرف إلى الاجتماع بالحاج محمد أمين الحسيني مفتي فلسطين ، وبالعقيد صلاح الدين الصباغ ، وقد جرت مناقشة حادة حول الموضوع فكان من رأي صلاح الدين رفض مشروع الوساطة ، والتذرّع بالصبر والثبات ، حتى تصل المساعدات العسكرية الألمانية . على حين أنّ رأي الكيلاني كان منصباً على وجوب الاستفادة من الفرصة التي يهيؤها التوسّط التركي ، ولا سيما الاعتراف بالوضع الجديد ، وشرعية الحكومة القائمة . وقد أغضب إصرار رشيد عالي على رأيه هذا العقيد الصباغ ، بحيث مدّ يده إلى مسدسه في حركة عفوية ، مهدداً بذلك رشيداً ، فحال وجود يونس السبعاوي دون حصول الكارثة . ولكن هناك رواية أخرى لأسباب تهديد الصباغ للكيلاني هي أنّ رشيداً كان يعتزم إخراج السبعاوي من الوزارة ، لقيامه ببعض الأعمال المخالفة لقوانين الخدمة المدنية وأنظمتها ، ولمواقف عاطفية وتهورية أخرى ، فعارض الصباغ في إخراجه والتجأ إلى التهديد الذي نوّهت عنه ، فحال دون ذلك كل من العقيدين : فهمي سعيد ومحمود سلمان .

إن هذه الرواية الثانية هي التي أثبتها السيد رشيد عالي الكيلاني في رسالته التي وجهها إلى المؤرخ العراقي السيد عبد الرزاق الحسني بتاريخ ١٨ كانون الأول

١٩٦١م ونشرها الأخير في ص ١٦٩من كتاب « الأسرار الخفية » في حركة سنة ١٩٤١ التحررية » المطبوع في صيدا بلبنان في عام ١٩٦٩م ، إلاّ اني أرجح الرواية الأولى ، وقد يكون لكلا الحادثين علاقة بالتهديد موضوع البحث .

هذا ما أحطت به علماً عن أسباب رفض الوساطة التركية . أما بخصوص سفر زميلي وزير المالية السيد ناجي السويدي إلى الرياض ، فإن معلوماتي عنها مستقاة من السويدي نفسه ، وقد مرّ الحديث عنها ، ولا حاجة لتكراره . لكن الذي أود أن أثبته هنا هو اني لاحظت أن السويدي كان منهار الأعصاب . غاضباً أشدّ الغضب ، يائساً من كل أمل ، رحمه الله برحمته الواسعة . فقد كان من فحول الساسة في العراق ، ومن الوطنيين المخلصين الصادقين .

هكذا رأيت الوضع السياسي في العراق عندما عدت إليه من تركية . أما الوضع العسكري فقد كان سيئاً للغاية . فقد كانت طلائع الرتل البريطاني الآلي الآتي من فلسطين إلى العراق ، لنجدة القاعدة البريطانية في الحبانية قد نجح في احتلال « قلعة الرطبة » في ١١ أيار ، وأخذ يستعد لاحتلال الفلوجة . وبغداد . وقد تمّ احتلال الفلوجة فعلاً في التاسع عشر من هذا الشهر ، وهو يوم وصولي إلى بغداد عائداً من تركية ، ولم يقم الجيش العراقي بنسف الجسور القائمة على الفرات — مع الأسف — فسهّل ذلك زحف العدو على العاصمة بيسر .

يا لهول الواقع المرير . في مثل هذه الظروف الحرجة التي كانت تحيق بالعراق ، وفي مثل هذا الوضع المتردي في جبهات القتال ، وفي غمرة اضطرار الجيش العراقي إلى الانسحاب من البصرة إلى القرنة ، وترك مدينة الثغر الانكليز ، في مثل هذه الأوضاع المزرية تتفتق العبقرية في بغداد فتكتب إليّ : (ان الموضوع تحت الدرس في وزارة الدفاع لتعلّقه بالجيش) فأي جيش هذا؟ وأية وزارة دفاع تتولّى البت في أمر وساطة تقدمت بها حكومة صديقة ومحبة وهي تريد بذلك سعادة العراق وأمانة استقلاله ؟ في الوقت الذي كان الجيش يتراجع في جميع الميادين ، وتتفكك قيادته من حيث تدري ومن حيث لا تدري ، ثم تتدخل في الأمور السياسية الصرفة ، وتهدد رئيس الوزراء المسؤول عن

تسيير دفة السياسة ، وتملي عليه إرادتها ، فتضيع على البلاد فرصة لا تعوّض ، وتتعلّق بآمال وهمية ووعود خلاّبة ، مصدقة أضاليل غروبا ممثل الألمان في بغداد ، وضاربة ببرقياتي وتوسّلاتي عرض الحائط – كما يقولون – مع أن سفير ألمانية في تركية ، الرجل السياسي الحكيم ، كان يرى في توسّط تركية خدمة للعراق ولألمانية معاً ، كان ينصح بشدة بقبول هــذه الوساطة لكسب الوقت على الأقل . إذ لو كنا قبلنا التوسط التركي وأوقفنا القتال بيننا وبين الإنكليز ، لكنا كسبنا الوقت اللازم على الأقــل حتى تصلنا المساعدات العسكرية الألمانية التي كانوا يعلّقون عليها أكبر الآمال .

لقد كنت – وما أزال – معتقداً بأنا لو كنا قبلنا بتوسط تركية فوراً ، لأصرّت الحكومة التركية على إنكلترا بوجوب قبول هذه الوساطة ، وإن أدخلت عليها بعض التعديلات الطفيفة التي لا تضرّ بمصالحنا الحيوية والأساسية . هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ما كان في إمكان المستر تشرشل أن يضغط على الجنرال ويفل ، قائد القوات البريطانية في مصر ، لإمداد الجيش البريطاني المحصور في قاعدة الحبانية ، ذلك لأن الجنرال المذكور كان قد رفض الإمداد المطلوب مراراً وتكراراً . وهناك دليل آخر فإن الإنكليز بعد أن فقدوا كلّ أمل في العراق ، ونقلوا عبد الإله وطغمته إلى فلسطين ، أسرّوا إلى هؤلاء أن يختاروا الجهة التي يريدون أن يولوا وجوههم شطرها ، وقد ذكروا لهم الهند على سبيل المثال . فقد ذكر السيد الحسني في ص ١٧١ من كتابه « الأسرار » قولاً سمعه من علي جودت نفسه ، وكان نص هذا القول : (انه شعر أثناء مقامه في فلسطين مع عبد الإله وصحبه بأن الحكومة البريطانية عازمة على تسوية خلافها مع الحكومة العراقية تسوية قد تؤدي إلى خذلان الأمير عبد الإله ، وانه أعرب عن رغبته في العودة إلى سورية ، مع زميله جميل المدفعي ، للإقامة فيها بدلاً من الذهاب إلى الهند ، (كما أسرّت بذلك الجهات البريطانية) . ومما يزيد في هذه الرواية التي يرويها السيد الحسي صحة وتوكيداً ، اني عندما كنت في اسطنبول عام ١٩٥٧م وكان الملك فيصل الثاني ، والأمير عبد الإله ،

ونوري السعيد ، وداود الحيدري ، موجودين فيها بمناسبة عقد قران الأميرة على الملك الشاب ، كنت أتحدّث مع داود الحيدري في الحادثات الماضيات المتعلقة بحركة السنة ١٩٤١م وأسبابها ونتائجها ، فأسرّ إليّ قائلاً : لو لم ترفض الحكومة العراقية التوسط التركي يومئذ فلا يعلم إلاّ الله ماذا كان سيكون مصير عبد الإله . أي انه يؤكد ما قاله علي جودت للسيد الحسيني بكل صراحة ، عن اعتزام بريطانية إرسالهم إلى الهند .

مقابلة رشيد عالي :

زرت رشيد عالي في مساء يوم وصولي بحسب الوعد المحدّد . وكان في نيّتي أن أعاتبه عتاباً مراً على البرقية المخجلة التي ذكرت أمرها ، والتي كانت قد جعلتني في حيرة من أمري ، ولكني لما وجدته منهار الأعصاب ، وفاقد الأمل من كل شيء ، غيّرت رأيي وقلت له : أخي رشيد لا أريد أن أزيد في همومك فقد أحطت علماً بكلّ ما جرى أثناء غيابي من قبولكم التوسّط التركي ، ثم رفضكم إياه بعد مقابلة المفتي والصباغ ، وما لاقيتموه من صلاح الدين من إساءة فما مضى مضى وانتهى ، ولا فائدة من بحثه وتعداد الأخطاء التي ارتكبت عن عمد أو غير عمد ، بحيث سقطت الفلوجة ولم تخرب الجسور لإعاقة الزحف البريطاني . وقد أصبحت العاصمة وشيكة السقوط . أجل أنا لا أريد نبش الماضي وتعداد الأخطاء السياسية والعسكرية التي ارتكبت ، ولكن أقول أن شروط الوساطة التي عرضتها تركية كانت قريبة جداً من الشروط التي وضعتها ، وأنت وافقت عليها ، وأضفت إليها ما أضفت . فكيف استسغت سماع من قال : (ان قبول التوسط خيانة) وبما اني أنا الذي اقترحت شروط الوساطة وطلبت إقرارها بإلحاح ثم كان ما كان ، فلا يسعني بعد الآن أن أبقى وزيراً في وزارة تعتبر عملي خيانة . وسوف لا أذهب إلى وزارة الدفاع ، ولا إلى ديوان مجلس الوزراء ، وسأبعث إليك بكتاب استقالتي من منصبي الوزاري حالاً ، تاركاً للتاريخ تقدير عمل كل شخص منا ،

وسأغادر بغداد في أول قطار يسافر إلى اسطنبول بإذن الله .

كان رشيد يصغي إلى كلماتي إصغاءً تاماً ، فالتفت إليَّ وقال : انه يقدر موقفي هذا حق قدره ، ولكنه يرجو مني أن أكتم خبر الاستقالة لأن شيوعها سيزيد في المتاعب القائمة ، واتفقنا أخيراً على أن يقال اني سأعود إلى تركية لمتابعة الحديث حول شروط الوساطة .

وقبل أن أختم هذا الحديث المؤلم ، أرى من واجبي وما يحتمه عليَّ ضميري أن أؤكد هنا للمرة الثانية بأنَّ الذين أوصلونا إلى هذه الحالة المؤسفة والنهاية المحزنة ، بارتكابهم الأخطاء العسكرية والسياسية ، كانوا شرفاء قوميين ، لا غبار على وطنيتهم ، وان إخلاصهم لبــلادهم ولأمتهم لا طعن فيه ، أما عيبهم الوحيد فإنهم لم يكونوا مؤهلين لتحمل الأعباء الجسيمة التي شاءالقدر أن يلقيها على عواتقهم . فقدكانت خبرتهم في السياسة الدولية محدودة ، وفي أغلب الأحيان كانت العاطفة دون العقل تتحكّم في أعمالهم ، وكانوا قد وثقوا بإحدى الشخصيات العربية وثوقاً أعمى ، وانساقوا وراءها دون روّية وتبصّر ، وكانوا يؤمنون بآراء هذه الشخصية حتى وإن لاحت هــذه الآراء لا تتفق والصالح العام . فرحمة الله عليهم جميعاً . وقد رأيت من المناسب أن أختم هذا الفصل بنقل الفقرة الآتية من الصفحة الثامنــة من مذكرات المرحوم صلاح الدين الصباغ ، فهي أصحّ دليــل وأوضح بيان على شخصية صلاح ورفقاؤه :

قال : (أيها العربي . هــذه الصفحات أقرب إلى الاعترافات منها إلى المذكرات ، أضعها بين يديك لتطعن بي وبإخواني ما تشاء ، ولتناقش أخطاءنا ما يحلو لك . ولست أريد منك الشفقة بل الإنصاف ، ولا أسألك الرحمة بل الحكمة . لا تنس أن التاريخ ظالم ، وان الضعيف إذا حالفه النصر ، حيط بهالات المجد وأكاليل الغار ، وإذا لازمه الفشل ، كيل له الذم وأوقع عليه اللــوم) .

حاشا يا صلاح أنا لا أكيل لكم الذم ، ولا أدفع عنكم اللوم ، وكل ما أردت أن أوضحه إنما هو تثبيت للحقائق ومجريات الأمور بحسب ما رأيتها وتلمّستها واشتركت فيهـا ، وأنا لا أبرّىء نفسي مـن الأخطاء فإني قد أخطأت كثيراً ولكن دون عمد أو سوء قصد كما أن أخطاءكم كانت عفوية دون قصد أو إساءة .

اليوم الأخير في بغداد :

كان يوم ١٩ أيار يوماً أليماً لا يمكن أن أنساه لأني كنت سمعت أن القادة فقدوا رشدهم ، وأن رشيداً في حالة من الارتباك لا توصف ، ففكرت بأني حتى لو عدلت عن الاستقالة وبقيت مع الجماعة ، فإن بقائي هذا لن يجدي نفعاً لا لي ، ولا لهم ، ولا حتى للبلاد ، وسوف يضيع صوتي بين الأصوات كما ضاع من قبل . وكانت زوجتي قد ادّخرت شيئاً من المال لوقت الحاجة – كما هي عادتها – وكان ما أدخرته يساوي نحو ألف دينار فحوّله عديلي كامل الچادرچي إلى ليرات ذهبية بواسطة الحاج محمد جعفر أبو التمن ، ثمّ جمعنا ما نحتاج إليه من أمور السفر ، وتركنا الدار إلى عهدة عديلي الثاني السيد أحمد الكَيلاني. وفي نحو الساعة التاسعة مساء غادرنا بغداد بقطار طوروس إلى استنبول ثم إلى مستقبل مجهول .

استـــانبول :

وفي اسطنبول بدأت تصل إلينا أخبار بغداد المزعجة خلال الأيام العشرة التي تخللت تاريخ مغادرتي لها في ١٩ أيار ١٩٤١م وتاريخ تسلّل القادة والساسة إلى إيران في ٢٩ من هذا الشهر . فقد دلّت هذه الأنباء على أنّ الأمور كانت تسير من سيء إلى أسوأ ، حتى اضطرّ المسؤولون عن هذا التردي إلى اللجوء إلى إيران ، على أمل أن يجدوا الجو الملائم لنشاطهم . وكانوا يتوقعون أن يعاونهم الشاه رضا بهلوي على تحقيق أحلامهم على أساس أنّ الشاه يكره الإنكليز ،

ولكن ساء ما كانوا يتوقعون .

لا أدري ماذا أقول عن هذه الأيام العشرة ، ولماذا ترك العقداء الأربعة أرض الوطن حتى تبعهم رشيد عالي والمفتي وجماعتهما ؟ على الرغم من أني كنت أتوقع مثل هذا النزوح . وفي الحقيقة اني لم أكن مسؤولاً عن هذا الفصل الأخير المؤلم من تاريخنا ، وعلى من أراد الإلمام بذلك إلماماً تاماً فليرجع إلى كتاب السيد الحسني « الأسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية » في طبعته الثالثة لعام ١٩٧١م من ص ٢٣٦ إلى ص ٢٤٦ .

أسباب الحركة ونتائجها :

من حق أي عراقي أن يسأل مثل هذا السؤال ، ومن واجبي أن أرد عليه بإسهاب ، وأن أوضح العوامل التي أدت إلى حوادث نيسان وأيار ١٩٤١م ، وأن آتي على نتائجها بصفة كوني أحد المسؤولين عن بدايتها ، وكانت لي اليد الطولى فيها . ولو اني كنت أتيت على بعض هذه الأسباب في الصفحات المتقدمة ، وبينت رأيي في العوامل التي أدت إلى فشلها ، فإن إعادة ذكر هذه الأسباب – كلاً أو بعضاً – مما تحتمه أمانة التاريخ .

كان الأمير عبد الإله يتظاهر بالوداعة والسذاجة ، ولكنه لم يكد يتولى الوصاية على ابن أخته الملك فيصل الثاني ، حتى انقلب إلى دكتاتور سافر يرى نفسه انه الكل في الكل . وكان يؤيد هذه الدكتاتورية فيه تشجيع نوري السعيد له ، وتخاذل رجال السياسة الموالين للإنكليز أمامه ، ودعم السلطة البريطانية لتصرفاته. فكان يحتقر أبناء الشعب ، ويمالي الإنكليز في كل ما يريدون ويرغبون . دون أن يلتفت إلى انتفاضات الشعب السابقة ، ودون أن يحاول درس أخلاق هذا الشعب وعزة نفسه وإبائه . ولما أعلنت الحرب العالمية الثانية في أيلول ١٩٣٩م أخذ يمالي الإنكليز وينفذ رغباتهم حتى تلك التي كانت لا تتفق مع المعاهدة المعقودة معهم في ٣٠ حزيران من عام ١٩٣٠م . وهكذا بقي مستهتراً بالعراق وشعبه ، مستهيناً بوزاراته وبجيشه ، حتى إذا بلغ السيل الزبى ، اضطر مجلس

الأمة إلى عزله عن منصب الوصاية بعد عامين من توليه إياها .

كانت حركة ١٩٤١ موجّهة في أساسها ضد عبد الإله وضد أعوانه ، ولما شعر الإنكليز أنهم سيفقدون سيطرتهم على العراق بالمرة ، إذا هم لم يدعموا هذا الوصي المعزول ، قرّروا التدخل لصالحه ، فكانت الحرب سجالاً بينهم وبين العراقيين . على أنّ حركة عام ١٩٤١ كانت امتداداً لثورة العراق العظمى في عام ١٩٢٠م تلك الثورة الجبارة التي كانت ضد الاحتلال البريطاني ، وضد الاستعمار .

فقد كانت بريطانيا تحاول جعل العراق مستعمرة تابعة للتاج البريطاني وتديرها حكومة الهند ، على الرغم من الوعود التي كالتها للعرب عامة ، وللعراقيين خاصة ، بمنحهم الاستقلال الذاتي ، وتأليف حكومات وطنية تستمد سلطتها من رغبة الشعب ، فكانت اتفاقية (سايكس - بيكو) التي جزأت البلاد العربية إلى مناطق نفوذ إنكليزية وفرنسية ، وكان وعد بلفور الذي اعتبر فلسطين العربية وطناً قومياً لليهود ، من جملة البراهين الساطعة على كذب تلك الوعود . ولهذا كانت ثورة العشرين عارمة . عرّفت الإنكليز أن في العراق شعباً لا يضام ، وأمة لا تقهر . فقد استطاع العراقيون أن يجالدوا القوات البريطانية بأسلحتهم البدائية ، وأن يوقعوا فيهم خسائر جسيمة في الأرواح والأموال ، وأن يأسروا بعض ضباطهم وجنودهم ، وأن يقهروهم في ميادين عديدة من القتال ، كما نطقت بذلك التقارير الرسمية .

وعلى هذا يمكن أن تعتبر حوادث نيسان وأيار من عام ١٩٤١م امتداداً لتلك الثورة العارمة ، للأسباب التي تقدم عرضها . وعلى الرغم من أنّ هذه الحركة قد فشلت في النهاية ، ولكن هذا الفشل كان حافزاً للسير قُدماً بغية التخلّص من الاستعمار وأذنابه ، فتسلسلت الانتفاضات ، وكثرت الانقلابات . ولعلّ الإطاحة بمعاهدة پورتسموث وعاقديها في كانون الثاني من عام ١٩٤٨م ، تُعَدّ برهاناً ساطعاً على استمرار روحية الكفاح في الشعب العراقي . فقد كانت معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م توشك أن تنتهي مدتها القانونية ، فأراد الإنكليز

وأذنابهم أن يعقدوا هذه المعاهدة لاستمرار هيمنتهم ، ولكن لم يكتف المستعمرون وأذنابهم بما جوبهوا به في معاهدة پورتسموث من استنكار ، فجدّدوا السعي لعقد ميثاق بغداد سنة ١٩٥٤م ليكون بديلاً لمعاهدة ١٩٣٠م ، وكانت الغاية من عقد هذا الميثاق عزل العراق عن الركب العربي ، وإلحاقه بدول بعضها تبطن العداء للعرب ، ولكل آمال العرب ، والبعض الآخر لا يريدّون من العراق إلاّ الاستغلال ، فكان مما كان أيضاً . وهذا ما جعل الشعب العراقي يقف وقفته الجبارة أمام الاعتداء الثلاثي الآثم على مصر العربية في أخريات عام ١٩٥٦م ، عندما اتفقت بريطانية وربيبتها إسرائيل مع فرنسا على مهاجمة الشعب المصري الآمن ، لحمله على السير في ركب الاستعمار . فقد كانت وزارة نوري السعيد القائمة مسرورة بهذا الاعتداء، وكانت تتوقع استسلام المصريين للقوى الغازية ، وكانت إذاعة بغداد تذيع أغاني الشماتة بذلك في الوقت الذي كان الشعب المصري يستغيث بالعرب ، طالباً النجدة والمساعدة . حتى كانت نتيجة استبساله في الدفاع عن أرض النيـــل المباركة ، أن ارتدّت قوى البغي والعدوان تجرّ أذيال الفشل .

وفي مثل هذه الظروف كان قد سافر نوري السعيد إلى طهران في انتظار أخبار انتصار حملة العدوان ، فلما علم بصمود الشعب المصري وفشل العدوان المذكور ، أسقط في يده وأيدي جماعته . فلما تمت الوحدة بين سورية ومصر طاشت عقول هؤلاء المناكيد ، وتخيلوا أن في إمكانهم القيـــام بعمل مماثل ، فابتدعوا فكرة الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن ، وما كان هذا في الحقيقة إلا اتحاداً مزيفاً قصد به تقوية البيت الهاشمي في كلا القطرين. ثم جاءت أحداث لبنان الدامية في ربيع عام ١٩٥٨م لتثبت للشعب العراقي الباسل أنّ الاستعمار ما يزال يخطط لمشاريع الاستعبـــاد والإذلال ، والسير وراءه بكل خشوع . وهنا انتفض هذا الشعب الشجاع الأصيل فبادر جيشه الباسل للقضاء على نظام الحكم الملكي المهترىء ، الذي فرض عليه فرضاً ، فكانت ثورة ١٤ تمـــوز ١٩٥٨م المظفرة ، تلك الثورة التي قضت على الملكية بكلّ أوضاعها وأوضارها

وأعلنت نظام الحكم الجمهوري الذي كنت أريده وأتمناه منذ كنت طالباً بكلية الحقوق بجامعة اسطنبول . ولهذا فقد كانت فرحتي مزدوجة بانتصار شعبي وانتصار مبدئي ، وها هو العراق الآن يسير سيراً مطرداً بفضل سياسته المتحررة من كل نفوذ أجنبي ، وبحنكته التي قضت على الإقطاع والرجعية ، وباتباعه النظام الاشتراكي السليم ، بحيث أصبح له مركز دولي مرموق في نظر العالم ، وأصبح رائداً لأشقائه الدول العربية .

أيامي الأخيرة في استانبول :

أمضيت ، وعائلتي ، صيف عام ١٩٤١م في دار استأجرناها في جزيرة (بيوك آطه) إحدى الجزر القائمة في (بحر مرمرة) القريبة من اسطنبول ، فلما حلّ شهر تشرين الأول ، انتقلنا إلى شقة في بناية تقع في محلة أياس باشا ، بالقرب من أوتيل پارك ، وقد استأجرناها بالاشتراك مع الأخ الدكتور صائب شوكت وأقمنا فيها سوية . وكنت خلال هذه الإقامة اتسقط أخبار بغداد بالرجوع إلى الصحف التركية وكذا العراقية التي كنا نحصل عليها . وكنت أقضي فترة الصباح في المسيرة تارة ، وفي ارتياد إحدى المقاهي تارة أخرى ، ثم أعود إلى الشقة لتناول طعام الغداء مع الأهل . وبعد قيلولة الظهر كنت أتجه إلى نادي « سوكل دوريان » في نحو الساعة الخامسة — ويقع هذا النادي بالقرب من أوتيل توقاتليان — فكنت ألعب (البريج) مع بعض الأصحاب ثم أعود إلى منزلي حوالي الساعة التاسعة فأتناول عشاءً خفيفاً وآوي إلى الفراش نحو الساعة الحادية عشرة لأنهض مبكراً في السابعة .

وفي أواخر أيلول من هذه السنة ، طالعتنا صحف اسطنبول ، وكذا الصحف العراقية ، بنبأ استقالة وزارة جميل المدفعي ، وتأليف الوزارة الجديدة برئاسة نوري السعيد في أوائل تشرين الأول ، فصرنا نتوقع مزيداً من المفاجآت. وفعلاً فوجئنا بالأحكام الغيابية التي أصدرها بحقنا المجلس العرفي العسكري الذي قام في بغداد ، بعد مغادرتنا إياها ، وتقضي هذه الأحكام بإعدام كل

من رشيد عالي ، ويونس السبعاوي ، وعلي محمود الشيخ علي ، والعقداء الأربعة ، ووكيل رئيس أركان الجيش ، كما تقضي بالحكم عليَّ بالأشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة ، وحبس الآخرين مدداً مختلفة .

ولم تكتف المحكمة بإصدارها هذه الأحكام ، فقرَّرت تضمين المحكومين مبلغاً قدره مليون و٦٠٠,٢٣٤ ديناراً تستحصل بطريق التكافل والتضامن من أموالهم المنقولة وغير المنقولة، كما أن الوزارة طلبت إلى مجلس النواب اعتباري، أنا ، ورشيد عالي ، ويونس السبعاوي ، مستقيلين من المجلس على أساس عدم حضورنا جلساته ، وقد أقرَّ المجلس طلب الحكومة هذا على الرغم من اعتراض بعض النواب من أن هذا التغيب لم يكن اختيارياً ، ولم يكن في وسعنا حضور المجـــلس .

لقد كانت لي أملاك ورثتها عن آبائي وأجدادي . وهذه الأملاك عبارةعن بساتين وأراضٍ زراعية تقع بناحية الدورة ، بجوار بغداد ، وفي (عميةالباشا) في ناحية المحاويل التمريبـــة من الحلة ، إذ لم أكن من الوزراء والساسة الذين استولوا على آلاف الدونمات من الأراضي الأميرية باللزمة . وكانت لي دار ولكنها كانت مسجلّة باسم زوجتي . أما أثاثي البيتية ، وأما سيارتي الخاصة ، فقد هرَّبها الأقارب إلى دورهم فلم تقع في يد السلطة . وحتّى راتبي التقاعدي فقد حرمت منه حتّى عام ١٩٥٣م حين أُعيد النظر في قضايا السنة ١٩٤١م واعتبرت الجرائم التي ارتكبت فيها سياسية لا تجوّز مصادرة الأملاك الخاصة، ولا حجب الرواتب التقاعدية . ولما زيدت رواتب الموظفين ، وزيدت معها رواتب المتقاعدين ، لم تسرِ الزيادة على رواتبنا التقاعدية على أساس أننا أُحلنا على التقاعد قبل التعديل المذكور.

وهكذا أصبح تقاعدي مع مخصصات غلاء المعيشة عبارة عن ٩٥ ديناراً ، في حين تجاوزت رواتب المتقاعدين الجدد المئة والخمسين ديناراً بينما أشغلت أنا مناصب وزارية ، ونيابية ، ورئاسة وزراء ، وغيرها ، لمدة تجاوزت الـ ٣٥ عاماً ، بضمنها ضمائم الحرب .

حوادث الاعتقال المفزعة :

كانت أخبار بغداد المؤلمة تتحدث عن سوق الأعيان ، والنواب ، والوزراء ، والأطباء ، والمحامين ، والأدباء ، والمؤلفين ، والضباط ، وسائر الطبقات إلى معسكرات الاعتقال التي أقامتها الحكومة – بطلب من الإنكليز – في الفاو ، والعمارة ، ونقرة السلمان ، وكانت إحالات الموظفين والضباط على التقاعد تجري بمقياس واسع ، وإذا بمجلس الوزراء يتخذ القرار التالي في جلسته المنعقدة في يوم ١٩ كانون الثاني ١٩٤٢م ننقله عن الصفحتين ٢٩٣ و٢٩٤ من كتاب « الأسرار الخفية » للسيد الحسني .

(انعقد مجلس الوزراء في الساعة الحادية عشرة قبل ظهر اليوم ١٩ – ١ – ١٩٤٢م برئاسة فخامة السيد نوري السعيد رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع ، وحضر الجلسة كل من أصحاب المعالي والسادة : صالح جبر وزير الداخلية ووكيل وزير الخارجية ، وعلي ممتاز وزير المالية ، ووكيل وزير المواصلات والأشغال ، وصادق البصام وزير العدلية ، وتحسين علي وزير المعارف ، وعبد المهدي وزير الاقتصاد ، وجمال بابان وزير الشؤون الاجتماعية ، وأمعن النظر في وضع الأشخاص المحكومين والمتهمين عن الجرائم التي حدثت خلال شهري : نيسان ومايس سنة ١٩٤١م من رجال الإدارة السابقة ، غير المشروعة ، كما دقق الحكم الصادر من المجلس العرفي العسكري المنعقد في معسكر الرشيد المرقم ٢٨٣ – ٢٨٤ والمؤرخ في ٦ – ١ – ١٩٤٢م ، وكذلك اطلع على سير التحقيق الذي أكملته السلطات القانونية بحق المتهمين ، واستعرض الوضع الحاضر على ضوء هذه الأحكام وتلك التحقيقات ، فقرر بالإجماع اتخاذ التدابير الآتية : –

١ً – توسيط وزارة الخارجية باسترداد المحكومين وهم :

١ – رشيد عالي الكيلاني .

٢ – صلاح الدين الصباغ .

٣ ــ محمد حسن سلمان .

٤ ــ علي محمود الشيخ علي .

٥ ــ يونس السبعاوي .

٦ ــ أمين زكي سليمان .

٧ ــ محمــــود سلمان .

٨ ــ صديق شنشـــل .

ب ــ وكذلك التوسط بجلب بقية المتهمين في الجرائم المذكورة ، وهم :

١ ــ محمد علي محمود .

٢ ــ ناجي السويدي .

٣ ــ رؤوف البحراني .

٤ ــ موسى الشابندر .

٥ ــ ناجي شوكت .

٦ ــ كامل شبيب .

٢ ــ بالنظر لخطورة أولئك المحكومين جميعاً ، والمتهمين جميعاً ، ولما كان بقاؤهم مطلقي السراح عند ثبوت براءة أحد منهم يعتبر مضراً بالمصلحة ، ومقلقاً للسلامة العامة ، فقد قرَّر المجلس تطبيق مرسوم صيانة الأمن وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠م بحق من قد تثبت براءته منهم .اهـ .

وبلّغت السلطات البريطانية في (ساليسبوري) في أفريقية الجنوبية السادة :

١ً ــ علي محمود الشيخ علي . ٢ً ــ يونس السبعاوي . ٣ً ــ الفريق أمين زكي . ٤ً ــ العقيد فهمي سعيد . ٥ً ــ العقيد محمود سلمـــان . ٦ً ــ محمد صديق شنشل ، بالأحكام الغيابية الصادرة بحقهم في السادس من كانون الثاني ١٩٤٢م ، وما لبثت أن نقلتهم إلى العراق ، ضمن المدة المسموح بها الاعتراض على الأحكام الغيابية ، وهي ستة أشهر ، فأصدرت الحكومة العراقية هذا البيان :

بناء على طلب الحكومة العراقية ، وافقت الحكومة البريطانية على تسليم المجرمين في حوادث شهري نيسان ومايس سنة ١٩٤١م وقد وصل بغداد قسم منهم ، والقسم الآخر في طريقهم إليها » .

بغداد ١٥ آذار ١٩٤٢م مدير الدعاية العامة

وقبل نشر هذا القرار علمنا من والي اسطنبول أن الحكومة العراقية قد تطلب من الحكومة التركية أن تسلمنا إليها ، وكان مفتي فلسطين قد فر من تركية بصورة غامضة ، مع بعض موظفي السفارة الإيطالية في طهران ، فوصل روما في التاسع من شهر تشرين الثاني ١٩٤١م ، كما أن رشيد عالي الذي كان قد التجأ إلى تركية من قبل ، وأقام في دار أخيه كامل الكيلاني في اسطنبول مدة من الزمن ، قد هرّبه الألمان إلى برلين في الحادي والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤١م.

وفي أواسط شباط ١٩٤٢م أخبرني السيد كامل المذكور بأنه تلقى رسالة من أخيه رشيد ، بواسطة السفارة الألمانية في اسطنبول ، يطلب إليه فيها أن يترك اسطنبول إلى روما ، وأضاف إلى ذلك قوله : ان أخاه طلب إليه أن يخبرني وبقية العراقيين الموجودين في تركية ، أن في إمكاننا أن نلجأ إلى إيطالية وألمانية ، إذا شئنا ، وانه – أي كامل – مستعد لتسهيل سفرنا بواسطة السفارة الألمانية . ولم يكن في نيتي – في الحقيقة – أن أترك اسطنبول وألتجىء إلى إيطاليا وإلى ألمانيا ، ولكني بعد أن تأكدت من أن الحكومة العراقية عازمة على طلب تسليمي إليها لتنفذ فيَّ حكم السجن الصادر بحقي من قبل المجلس العرفي العسكري ، أخذت أفكر في أيٍّ من الحالين أصلح لي : البقاء في تركية أم الهرب منها واللجوء إلى الألمان أو الطليان ؟

كان البقاء في تركية يجعلني ويجعل الحكومة التركية في موقف حرج بالنسبة إلى الصداقة المتينة التي تربطني مع الساسة الأتراك ، ولا سيما مع الرئيس اينونو ، فإن وافقت الحكومة على تسليمي إلى الحكومة العراقية ، فسأكون كمن وضع القيد الحديدي في يديه ، وإن رفضت هذا التسليم ، فمعنى ذلك أني سأبقى

طوال حياتي مديناً لهذا الجميل . وكان والي اسطنبول رجلاً عراقياً من أسرة قيردار المعروفة في كركوك ، وكان زميلاً لي في الدراسة في المدرسة الإعدادية في بغداد ، كما كان من المقرَّبين إلى رئيس الجمهورية التركية ، فقرَّرت أن أزوره وأستطلع رأيه في موضوع بقائي وعدمه . ولما تمت المقابلة بيني وبينه قلت لـــه : اني أفكّر بالذهاب إلى إيطالية مع كامل الكيلاني ، وعائلة أخيه رشيد عالي ، فهل لدى السلطات التركية ما يمنعنا من ذلك ؟ فكان جوابه : لا يوجد أي مانع من هذا القبيل ، واننا إذا قرَّرنا الرحيل فسيطلب إلى دوائر البوليس أن تمنحنا تأشير جواز السفر . فلما ضمنت هذه الموافقة شرعتُ في تهيأة عدة السفر ، كما شرع في إعداد عدّته كل من كامل الكيلاني وعائلته ، وسامي سعد الدين وعائلته ، وعائلة رشيد عالي وشقيقها جزمي ، وحكمت سامي سليمان ، شقيق زوجـــة سامي سعد الدين ، وفي أواسط شباط غادرنا اسطنبول بالقطار سمبلون في قاطرتين (واغونين) أعدا لنا بصورة خاصَّة ، وقد تركت عائلتي وأولادي في اسطنبول لدى أخي الدكتور صائب شوكت ، في الشقة التي كنت وإياه قد استأجرناها سويّة. وكان السبب في ترك العائلة والأولاد ، التحاق ولدي طلال بكلية الطب الملكية في اسطنبول ، وحرصي على تجنيب زوجتي آلام الغربة والمستقبل المجهول ، ولا سيما بعد أن ارتكب أدولف هتلر أعظم خطأ في حياته بإعلانه الحرب على روسية السوفياتية .

وبمناسبة التحاق ولدي طـــلال بكليـــة الطب التركية ، أرى أن أشير الى الصعوبات التي لاقيتها في سبيل دخوله هذا . فمديرية الصحة العامة في بغداد أبت أن تزودنا بوثيقة تؤيد كون ولدي طلال أحد طلاب الكلية الطبية في بغداد ، على الرغم من توسط المعارف والاصدقاء ، وعلى الرغم من انه كان أحد طلابها فعـــلاً ، لان المديرية المذكورة كانت تخشى أن تثـــير غضب عبد الاله عليها ، فيما لو سمحت باعطاء الشهادة المذكورة . فيا لها من سفالة وحطة أخلاق . وقد كان موقف الكلية الطبية في اسطنبول نبيلاً وشريفاً فقد وافقت على قبول ولدي في الصف الثاني من الكلية ، مكتفية بشهادة أخي الدكتور

صائب ، وبوساطة الدكتور خليل سزائي الجراح الذي كان قد داوى جروحي في بغداد ، إذ كان طبيباً في المستشفى العسكري في الحرب العالمية الاولى فكان جميلاً لن أنساه .

بعد مغادرتنا اسطنبول توقفنا في صوفيا عاصمة بلغاريا يومين ، وفي بوذابست عاصمة المجر نحو اسبوع ، ثم تابعنا المسير فبلغنا روما في آخر يوم من شباط ١٩٤٢ وكان في استقبالنا كل من رشيد عالي ، والمفتي الحسيني . وكانت الحكومة الايطالية قد وضعت تحت تصرف كل من المفتي الحسيني ورشيد الكيلاني داراً في احدى ضواحي روما ، وكانت الداران متقابلتين في شارع واحد كما كانتا قريبتين من (فيلا) الآنسة كلارايتيا نجي عشيقة السنيور موسوليني المشهورة التي أبت أن تترك عاشقها في أواخر أيامه وحيداً فرافقته عند هربه من قصره في شمالي ايطالية الى سويسرا بقصد الالتجاء ، بعد ان قرر القائد الالماني في شمالي ايطالية الاستسلام مع جيشه في نيسان من عام ١٩٤٥ . ويشاء القدر أن تلحق احدى مفارز جيش الميليشيا الايطالي بالعشيقين ، وان تتعرف على موسوليني الذي كان متنكراً بزي أحد الجنود ، فأطلقت النار عليه فاحتضنته عشيقته لدرء الخطر عنه ، ولكن الرصاص الذي أطلقه ضابط المفرزة كان قد مزق جسدي الهاربين معاً فكان وفاء نادراً ، وكانت العشيقة كلارا لاتزال في الثلاثين من عمرها . وان قائد المفرزة لم يكتف بهذا القتل فنقل الجثتين الى ميلانو ، حيث علقتا من الارجل على عمود الكهرباء ، فكانت أبشع معاملة يعامل بها زعيم من قبل شعبه « وسأتحدث فيما بعد كيف ان الباري جلّ جلاله أنقذني من موت أكيد لاني رفضت الالتحاق بموسوليني حين قرر الهرب الى سويسرا » .

كنت فضلت الاقامة في أحد الفنادق المشهورة يوم وصلت روما لاني كنت وحيداً بعد أن تركت العائلة في اسطنبول . فقد خصصت لي دائرة مستقلة في فندق أمباسادور الواقع على شارع وينتو المشهور في روما ، وكنت أتزاور مع رشيد والمفتي في معظم أيـــام الاسبوع . وفي حفلة خاصة أقيمت في فندق

كراند اوتيل في الثاني من أيار ١٩٤٢ بمناسبة مرور عام على الحرب العراقية ـ الانكليزية ، تكلم كل من رشيد والمفتي بعض الكلمات التي أذيعت من محطة الاذاعة الايطالية . وفي الخامس من هذا الشهر سمعنا نبأ تنفيذ احكام الاعدام في العقيدين : فهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وفي الوزير يونس السبعاوي . ثم أطلعنا على الاحكام الوجاهية التي صدرت بحق الآخرين . فقد أبدل حكم الاعدام الغيابي الصادر بحق علي محمود الشيخ علي الى السجن الشديد لمدة سبع سنوات ، والذي صدر بحكم وكيل رئيس أركان الجيش محمد أمين زكي الى السجن لمدة خمس سنوات . وبعد أن قضينا في روما شهري آذار ونيسان ، تقرر السفر الى برلين فتركنا روما في الحادي عشر من أيار ١٩٤٢ بقطـار خاص ، وعند وصولنا برلين انتقل كل من رشيد والمفتي الى الدار التي خصصت لهما ، وأقمت أنا في الدائرة الخاصة المعينة لي في أوتيل آدلون ، وتوزع الباقون الذين جاءوا من اسطنبول الى روما . ولم تدم اقامتي أنا في برلين أكثر من خمسة أسابيع فقد فضلت العودة الى روما لأسباب يطول شرحها ، علما بأني لا أرى بأساً من ذكر أهم هذه الاسباب :

أولاً ـ بدأ التنافس على الزعامة الاولوية بين رشيد عالي والمفتي الحسيني ، وأصبح المنتمون الى كل من هذين الزعيمين يكيل الشتم والنعوت البذيئة أحدهما الى الآخر . كانت جماعة المفتي مكوّنة من أبناء فلسطين وسورية ومصر ، وكان لبعض هؤلاء ماض معروف ومقام مرموق ، ولهم وزنهم في بلادهم وبين ذويهم ، بينما كان العراقيون ملتفين حول رشيد عالي ، وكان فيهم المثقف والسياسي والاديب ، وكان على رأس هؤلاء كامل الكيلاني ، شقيق رشيد عالي الكيلاني . وقد دلت الحوادث على أن كاملاً هذا كان السبب في كل ما ساد بين رشيد والمفتي من سوء تفاهم ، وتزاحم امتد الى أعوان الطرفين . وكانت جماعة كل من الزعيمين المتنافسين تنقل الى زعيمها الطعون ونحوها ، وكان أصحاب رشيد يقولون عن

المفتي : انه لم يكن أكثر من لاجيء سياسي في العراق، وانه لم يكن له حول ولا قوة في كل ما جرى . وقد وصلت هذه المنافسات الى حد تحريض المذيع يونس بحري على أن يمس كرامة المفتي ، ويحط من مقامه، بما كان يذيعه من محطة الاذاعة ، الامر الذي اضطر المفتي أو جماعته أن يطلبوا ايقافه عند حدّه ، فكفّت الحكومة الالمانية يده عن الاذاعة وأبعدته من برلين الى ميونيخ . أما جماعة المفتي فكانت تشيد بفضله وجهاده ، وبمواقفه الوطنية والقومية من دون أن تهاجم رشيداً أو تكيل التهم اليه .

كانت اتصالات رشيد عالي مع وزارة الخارجية الالمانية تجري عن طريق (غروبا) ووساطته . بينما كانت اتصالات المفتي تجري مع قيادة الجيش الالماني مضافاً الى بعض اتصالاته مع وزارة الخارجية .

ثانياً – كانت القيادة العسكرية الالمانية قد جمعت لفيفاً من الشباب العربي ، من المتطوعين لتأليف فرقة عسكرية عربية يقودها أحد الجنرالات الالمان ، وقد اتخذت من اليونان مقراً لها . وفي صباح أحد أيام حزيران ١٩٤٢ (لا أتذكره) أخبرني سكرتير الفندق الذي كنت أقيم فيه ، ان رشيداً والمفتي ينتظراني في صالة الاستقبال ، وانهما يودان مقابلتي ، فذهبت إليهما حالاً ، واذا بهما يقدمان إليّ وثيقة بشروط الاستخدام في الفرقة ، موضوعة البحث ، وكان من بين هذه الشروط أن يكون لباس المتطوعين شبيهاً بلباس الجنود الالمان على أن توضع علامة خاصة على الاكتاف مكونة من أربعة ألوان هي ألوان العلم العربي ، وأن يؤدي كل متطوع يمين الولاء للقضية العربية ، والاخلاص للزعيم هتلر. وقد سألاني رأيي في هذه الوثيقة وشروطها ، فقلت لهما ان الشروط من حيث العموم صالحة إلا إجبار المتطوعين على اداء يمين الاخلاص للزعيم أدولف هتلر . ولم تمض على هذه المقابلة أكثر من ثلاثة أيام حتى زارني السيد فوزي القاووقجي وقال لي : انه كصديق لي يريد أن يخبرني عن أمر هام يخصني

شخصياً . وأضاف الى ذلك قوله : ان أحد ضباط الاستخبارات الالمانية في جيش الـ (اس . اس) زاره وأخبره ان القيادة العسكرية الالمانية قد علمت ان ناجي شوكت لا يوافق على أن يؤدّي العرب المتطوعون في الفرقة العربية يمين الاخلاص للفوهرر . ثم نصحني القاووقچي أن أكف عن هذه المعارضة ، لاني سأعرض نفسي الى خطر النفي أو الاعتقال اذا بقيت هكذا . فشكرت الرجل على هذا الاخبار وقلت له : هذا الرأي الذي أبديته لم يطلع عليه غير رشيد والمفتي فهل يمكن أن يكون أحدهما قد نقله الى الجهات التي تذكرها ؟ اني لا أتصور ان أحد الرجلين يمكن أن يقوم بهذا الاخبار ، والذي يتبادر الى ذهني ان رشيداً قد يكون أخبر كاملاً أخاه بما جرى فنقل الخبر هذا « الكامل » لأنه كان منزعجاً من تمسكي بمصادقة المفتي فأراد الوقيعة بي . وقد تلفنت الى غروبا في نفس اليوم اطلب اليه أن يقابلني في دائرتي في الفندق لأمر هام ، فلما حضر ، نقلت اليه ما سمعته من فوزي القاووقچي من دون أن أذكر اسمه ، وأضفت الى ذلك اني عارضت أن يؤدي العربي يمين الاخلاص لرئيس دولة أجنبية ، حتى وان كانت هذه الدولة صديقة وحليفة . ثم قلت لغروبا : اذا كانت الاستخبارات الالمانية تريد اعتقالي لهذا السبب فليكن لها ما تريد ، ولكنك تعلم جيّداً بأني كنت أول مسؤول عراقي اتصل بالحكومة الالمانية عن طريق سفيرها في اسطنبول الفون بابن ، واني لست عدواً لكم ، ولكني كصديق صادق ، وقد اقتنعت بأن مصلحة بلادي تقضي أن تكون صديقة لالمانية ، وعليك الآن أن تبلغ من تراه من رؤسائك بأني قررت مغادرة الاراضي الالمانية في أول فرصة الى بلد محايد آخر . وقد دهش غروبا من هذه المفاجأة ، ورجاني أن أتريّث ولا أستعجل الامور ، وانه سيعمل كل ما وسعه حتى لا تتكرر مثل هذه الامور المؤسفة ، ولكني أكدت عليه بأني مصمم على ترك المانية بصورة نهائية ، ثم صرت أفكر في الجهة التي اختارها فهل أعود الى اسطنبول ؟

إن هذا غير صحيح وغير مجد.

أما السفر الى بودابست عاصمة المجر ، فحيث ان المجر صديقة لالمانية ، فان ذهابي اليها لا يغير من وضعي شيئاً ، فلم يبق إلاّ السفر الى روما . ولكني قبل أن أبت فيه اتفق أن أقام سفير ايطاليا في برلين حفلة عشاء حضرها رشيد والمفتي ، وكنت أنا من بين المدعوين ، فلما فرغنا من تناول الطعام اقترب صاحب الدعوة مني وقال : انه سمع بأني منزعج من البقاء في المانيا لأسباب مختلفة ، واني أفكر في السفر الى بلد آخر ، وانه نقل ما سمعه الى وزارة الخارجية الايطالية فتلقى تعليمات منها بأن أطلب إليكم التوجه الى روما على الرحب والسعة ، حيث تقيمون فيها معززين مكرمين . فلم أتردد في قبول هذه الدعوة الكريمة مع مزيد من الشكر والامتنان . وعلى الرغم من معارضة رشيد عالي لسفري وترضية غروبا لي ، فقد غادرت برلين بعد اسبوع واحد من ذلك ، وكان في في المحطة سماحة المفتي ولفيف من أتباعه ، ورشيد عالي مع بعض العراقيين ، وكذلك كان فيها غروبا موفداً من قبل وزارة الخارجية الالمانية . وقد شكرت المودعين كافة على عواطفهم النبيلة تجاهي .

وبلغت روما في السابع عشر من حزيران ١٩٤٢ حوالي منتصف الليل ، فوجدت في انتظاري بالمحطة كلاً من سفير ايطاليا السابق في بغداد السنيور غبريه لي وملليني ، الذي كان مديراً عاماً في وزارة الخارجية الايطالية يومئذ ، فأوصلاني الى فندق امباسادور وأنزلاني في الدائرة التي خصصت لي فيه ، وتمنيا لي اقامة طيبة في ايطالية باسم الحكومة الايطالية .

وبعد وصولي الى روما بمدة قصيرة ، وصل اليها الدكتور محمد حسن سلمان هارباً من جو برلين الخانق ، والمشحون بتنافس الزعيمين العربيين : رشيد عالي والمفتي الحسيني على الزعامة والاولوية ، وكان من رأي الدكتور أن يبقى محايداً مثلي . وفي أواخر آب ١٩٤٢ عاد الى روما كل من رشيد

والمفتي ، ونزلا في الدور المعدة لهما من قبل .

وكانت الحكومتان : الالمانية والايطالية قد خصصت لكل منهما مبالغ كبيرة وضعت تحت تصرفه لتصرف من قبلهما على أتباعهما ، وعلى العرب الموجودين في أوربا . وقد وضعت المبالغ التي تحت تصرف رشيد عالي باسم الحكومة العراقية ، بينما وضعت التي تحت تصرف المفتي الحسيني باسمه ، فكانت لبقية العرب من سوريين وفلسطينيين ومصريين وغيرهم . وبهذه الطريقة أمنت عدم اتصال العرب مباشرة بالحكومتين وطلب المعونة المالية منهما .

الهيأة العربية العليا :

اقترحت الحكومتان: الالمانية والأيطالية تأليف هيأة عربية عليا تتولى الاشراف على ادارة البلاد العربية ، عند احتلالها من قبل الجيشين: الالماني والايطالي ، حتى يتم تأليف حكومات وطنية مستقرة في هاتيك البلاد ، مع الأعتراف بوضع خاص للعراق هو ان حكومته ما تزال قائمة ومعترف بها . وكانت النية متجهة الى أن تؤلف هذه الهيأة العليا من السيدين رشيد عالي ومحمد أمين الحسيني ، ومن الوزيرين العراقيين : ناجي شوكت ومحمد حسن سلمان ، وشخصين آخرين يختارهما المفتي ، أحدهما سوري والآخر فلسطيني ، على أن ينضم إلى هذه الهيأة العليا بالتدريج رجال السياسة البارزون من سائر البلدان العربية ، وقد ذكرت أسماء الامير عادل ارسلان ، والعميد الركن طه الهاشمي ، وحكمت سليمان ، ومزاحم أمين الپاچه‌چي التي كان في أوربا يومئذ . وقد جرت فعلاً مراسلات واتصالات بين الذوات المشار إليهم ، ولكن الذي يؤسف له ان التفكير في تأليف هذه الهيأة أدى الى ازدياد التنافس بين رشيد عالي والمفتي الحسيني . وكان هذا التنافس منصباً على الرئاسة وهل تكون لرشيد أو للمفتي ؟ فاقترحت أن لا تكون هناك رئاسة دائمية بل يكون لكل اجتماع دوري رئيس ، وأن يكون للهيأة سكرتير دائم ينظم الاجتماعات

واقترحت اسم الدكتور محمد حسن سلمان لمنصب السكرتارية . وقد بذلت جهداً صادقاً لاقناع الطرفين بايجاد طريقة للتفاهم ، ولكن جهودي باءت بالفشل ، حتى صار رشيد عالي يعتقد بأني أميل الى جانب المفتي ، وأحاول الابتعاد عنه . وفيما كانت المنافسة على أشدها قال لي السنيور مليني : ان أمركم لعجيب أيها العرب ، فعندما أراد الانكليز أن يفرقوا شملكم اتفقتم فيما بينكم عليهم . ونحن نريد منكم الآن أن تتفقوا على خطة معينة لصالح أمتكم وبلادكم ولكنكم تأبون إلا التفرّق . وكانت النتيجة ان الهيأة العليا لم تؤلف ، وان فكرة تكوينها ماتت .

مغادرة رشيد عالي لروما :

لم تستغرق إقامة رشيد عالي في روما مدة طويلة ، فقد غادرها بصورة نهائية في أواخر شهر أيلول ١٩٤٢م . فبعد فشل تأليف الهيأة العربية العليا المقترحة ، ازدادت إساءات العراقيين الضالعين في ركاب كامل الكيلاني إلى المفتي الحسيني ، وأخذوا يدّعون مرة أخرى بأن المفتي لم يكن إلا لاجئاً سياسياً في بغداد ، أو انه لم يكن له أيّ دور في كل ما جرى في العراق أثناء مكوثه فيه ، حتى تركه بغداد هارباً إلى إيران . وقد فات هؤلاء المغفلين بأن مثل هذه الدعايات لا يمكن أن تنطلي على أقطاب الحكومة الإيطالية ، لأن الوزير المفوّض والمفوضية الإيطالية في بغداد كانتا على علم بالصغيرة والكبيرة من حقائق الأمور ، وكانا يزودان حكومتهما بكل الأمور حتى أواخر أيار من عام ١٩٤١ ومن الغريب أن يبلغ التنافس حداً أنّ رشيد عالي صار ينكر أمر اللجنة السرية التي سعى المفتي إلى تأليفها في العراق في شباط من عام ١٩٤١م ، وينكر اليمين التي أدّاها أعضاء اللجنة ، مما سأعود إلى ذكره في الصفحات الآتية ، بعد أن أذكر الآن حادثين غريبين وموسفين حدثا قبل أن يغادر رشيد عالي روما إلى برلين بصورة نهائية ، وهو غاضب غضباً شديداً على المفتي وجماعته ، وعلى الحكومة الإيطالية نفسها ، وعلى الناس أجمعين .

وأول الحادثين هو أن السنيور ملليـــي دعاني وبعض الأصدقاء العرب والطليان إلى تناول طعام العشاء ، وتمضية السهرة في مطعم إيطالي قديم مشهور بأكلاته الشعبية وبموسيقاه الوطنية ، وذلك بمناسبة أحد الأعياد الوطنيةالإيطالية. وفيما كان الحديث الودي يدور حول الأعياد الوطنية ، وأهميتها بالنسبة إلى الشعوب ، سألني ملليني عما إذا كنت أرى من المناسب أن أبرق برقية تهنئةإلى موسوليني بهذه المناسبة ، فرحّبت بالاقتراح ، وأعددت البرقية المناسبة حالاً. وقد ضمّنت برقيّي التهنئة والتمنيات الطيبة له وللشعب الإيطـــالي ، ودوام الصداقة بين العراق وإيطالية . وبعد يومين تلقيت برقية جوابية بتوقيع موسوليني نفسه يشكرني فيها عـــلى شعوري ، ويتمنى لي الإقامـــة الطيبة في روما . حدث هذا يوم كان رشيد عالي في برلين قبل أن يأتي الى روما . وكنت قد نسيت البرقية وجوابها عـــلى أساس انها ليست من الأمور المهمـــة التي تبقى عالقة بالذهن ، فلما جاء رشيد إلى روما – بعد حادثة البرقية بنحو ثلاثـــة أسابيع – سألني عما إذا كنت قد أبرقت برقية تهنئة إلى موسوليي وأخذت الجواب عليها ؟ فلما أجبته بالإيجاب قال لي : هل يجوز صدور مثل هذهالبرقية في الوقت الذي أنا رئيس الوزراء المعترَف به والممثل الرسمي للعراق المقيم في أوربا ؟ فسألته عما إذا كان لديه شيء آخر يقوله في هذا الموضوع؟ فأجاب : لا يحق لأحد أن يقوم بمثل هذه الأعمال بوجودي ، ولا سيما وأنت وزير في وزارتي . وعند هذا الحدّ بلغ بي الغضب منتهاه فأجبته : أولاً اني لست وزيراً الآن عندك لأني كنت قد استقلت من منصبي الوزاري قبل أن أغادر بغداد . وثانياً اني أشغلت منصب رئيس الوزراء قبل أن تشغله أنت . وثالثاً اني أبرقت البرقية ، موضوعة البحث ، بصفتي الشخصية ، وبصفتي رئيس وزراءسابق، وقد أقدمت على عملي هذا من قبيل المجاملة لأني ضيف الحكومة الإيطالية . وأضفت إلى ذلك قولي : ألا يكفيك التنافس مع المفتي على الصدارة حـــتى

نوجهتَ إليّ بهذا العتاب ؟ مع أني لم أنافسك ، وان عليك أن تتخلص من عقدة حبّ التفوّق ، وتتذكر الماضي والأحاديث التي جرت فيما بيننا ، يوم كنا في سطنبول ، حين سُرّدك بكر صدقي . وعلى هذا فسوف لن تراني بعد اليوم .
نلت هذا وخرجت من الدار فوراً ولم أره بعد ذلك إلاّ مرة واحدة عندما جاء ليودعني ويسترضيني قبل عودته إلى برلين ، حتى كان اجتماعنا في بغداد بعد مضي نحو ستة عشرة سنة حين أطاحت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م برجال لحكم الملكي في العراق .

وقد علمت أنّ رشيد عالي – قبل أن يغادر روما بصورة نهائية – أظهر حكومة الإيطالية عدم ارتياحه لجواب موسوليني على برقية التهنئة التي كان هو د وجهها إليه ، فقد كان الجواب يحمل توقيع الكونت شيانو وزير خارجية بطالية وليس توقيع الدوتشي نفسه ، في حين أن الجواب الذي تلقيته أنا كان نوقيع موسوليني نفسه . كما علمت أن الوزارة الإيطالية ردت على اعتراض شيد عالي : بأن موسوليني كان غائباً عن روما حين وصلت برقيته ، ولأجل ن لا يتأخر الردّ عليها كان توقيع الجواب باسم وزير الخارجية الإيطالية كونت شيانو .

أما الحادث الثاني الذي وددت التحدّث عنه في هذه المذكرات فهو تهديد نزمي مراد سلمان لي ، والقصة هي كالآتي : –

إن حكمت سليمان هو عـــم والدتي ، وان زوجة رشيد عالي هي بنت راد سليمان ، شقيق حكمت سليمان ، أي أن رشيد عالي هو زوج بنت عم ي . ولمراد بك ولد هو جزمي ، أي أن حكمتِ سليمان هو عم جزمي مراد لميمان ، وان رشيد عالي هو زوج أخت جزمي ، وكان حكمت سليمان هو ذي توسط لدى أخيه مراد ليزوج كريمته من رشيد عالي في عام ١٩٢١م ، مد تعرّف حكمت على رشيد يوم كان حكمت عميداً لكلية الحقوق ، وكان شيد عالي أحد تلامذة هذه الكلية البارزين . ولما نيطت به – أي بحكمت – كالة مديرية الأوقاف ، خلال الحرب العالمية الأولى ، عيّن رشيد كاتباً أول

في المديرية المذكورة .

بينما كنت في أواسط أيلول ١٩٤٢م أستمع إلى الراديو في غرفتي بفندق الامباسادور في روما، تلفن لي بواب الفندق أنّ شاباً يدعى مسيو جزمي سليمان يريد مقابلتي ، فقلت للبواب : إرسله مع أحد الخدم ليوصله إليّ ، فلما دخل عليّ جزمي، وجدته يترنّح من آثار السكر ، ومن دون أن يجلس خاطبني قائلاً انه مرسَل من قبل العراقيين الموجودين في روما ليطلب باسمهم قطع كل علاقة لي بالمفتي الحسيني . فلم أتمالك نفسي فنهرته قائلاً : أنا أعرف من أرسالك ! لم يرسلك العراقيون بل أرسلك زوج أختك (وأقصد به كامل الكيلاني شقيق رشيد وعديله) أنت جئت تهدّدني . أنسيت أنك كنت في يوم من الأيام تريد أن تقتل زوج أختك الأولى رشيد عالي ؟ يوم سيق عمك حكمت سليمان إلى الديوان العرفي العسكري في نيسان ١٩٣٩م من قبل نوري السعيد بموافقة رشيد نفسه وحكم عليه بالإعدام ؟ أنسيت كيف أن الشرطي الموكل بحراسة دار رشيد عالي أوقفك في إحدى الليالي من عام ١٩٣٩م عندما هممت في الدخول إلى دار رشيد لتقتله وكان موقفي من قضية توقيفك ما تعلمه ؟ والآن جئت إليّ مهدّداً ؟ إذهب إلى من أرسلك ، وبلّغه بأن المفتي صديق عزيز ، ووطني مخلص ، وزعيم عربي ، واني سأبقى صديقاً مخلصاً له .

لما سمع المفتي بهذه الحادثة زارني في دائرتي ، وأظهر شديد أسفه لماحدث، وأعرب عن استعداده للطلب من وزارة الخارجية الإيطالية إبعاد جزمي عن رومـــا ، فرفضت عرضه شاكراً ، وقلت له : كفانا ما نشرناه من غسيل وسخ أمام الغرباء .

اللجنة السرية ونفي وجودها :

لما أعربت الحكومتان : الألمانية والإيطالية عن رغبتهما في تأليف الهيأة العربية العليا ، على نحو ما شرحته من قبل ، تطرّق حديثي إلى اللجنة السرية التي تألّفت في بغداد برئاسة المفتي الحسيني ، وعضوية كل من رشيد عالي

وناجي شوكت ، ويونس السبعاوي ، والعقـــداء : صلاح الدين الصباغ ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وكيف أنّ رشيداً أنكر في روما وجود مثل هذه اللجنة عندما اشتدّ التوتر بين المفتي وبين رشيد إذ لم يبق شيء يسيء إلى المفتي إلاّ ونسب إليه من قبل أنصار رشيـــد وجماعته . وبعد أن تيقّن المفتي أنّ رشيداً ما يزال ينكر وجود مثل هذه اللجنة ، وأنه يصرّ على عدم وجود أي علم له بها ، ولم يشترك فيها ، اضطر المفتي إلى كشف الستار عن الحقيقة فزارني في محلي وطلب إليّ – بصفة كوني أحد المشتركين في هذه اللجنة السرية – أن أكتب إليه حقيقة أمر اللجنة ، وأسماء المشتركين فيها واليمين الذي أدّوه لتأييدها فتبادل بيني وبينه هذان الخطابان :

حضرة صاحب الفخامة الأخ ناجي بك شوكت المحترم

لأسباب تتعلق بالقضية العربية ، أرجو منكم ، بما عرفتم به من الصراحة والصدق في جميع أدوار حياتكم ، أن تتفضلوا بإجابتي على ما يلي :

هل تذكرون في اجتماعنا المنعقد في منزلي في شارع الزهاوي ببغداد في شباط ١٩٤٢م أنه حضر ذلك الاجتماع ، عدا حضرتكم ، كل من السادة : رشيد عالي الكيلاني ، وصلاح الدين الصباغ ، والمرحومين يونس السبعاوي ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وأنا ، وهل تتذكّرون أنني عرضت على رشيد بك نصّ القسم المقرر في تشكيلاتنا الحزبية السرية فوضع يده عـــلى المصحف الشريف ، وأقسم على الانخراط في هذه التشكيلات ، والإخلاص لها ولبرنامجها وللمنتسبين إليها مدى الحياة ؟ كما أقسم الجميع نفس القسم ، وانه دفع للحزب في ذلك الاجتماع مبلغ مائة دينار عراقي سلّمه لي . وان الاجتماعات لهذه التشكيلات الحزبية توالت بعد ذلك ، وان كل الشؤون الهامّة المتعلّقة بالحزب ، بما فيه شؤون الحكومة العراقية ، كانت تقرر في هـــذه الاجتماعات ، وانه تقرر أن يتخذ كل منا اسماً غير اسمه الحقيقي ليعرَف به في التشكيلات السرّية . وقد اختار كل منا اسم جدّ من أجداده ، فكان اسم

كل واحد كما يلي :

ناجي شوكت : أحمد – وصلاح الدين الصباغ : رضوان – ورشيد عالي الكيلاني : عبد العزيز – ويونس السبعاوي : فرهود – وفهمي سعيد : نجم – ومحمود سلمان : فارس – واسمي أنا : مصطفى .

وهل تذكرون أن كتلة الجيش العراقي وكذلك الشبيبة كانوا مرتبطين بهذه التشكيلات ومن الذي ربط كتلة الجيش بهذه الهيئة ؟

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام .

٢٨ أيلول ١٩٤٢م الإمضاء – محمد أمين الحسيني

حضرة صاحب السماحة الأخ أمين الحسيني المحترم

جواب كتاب سماحتكم المؤرَّخ ٢٨ أيلول ١٩٤٢م : إنني أتذكّر جميع ما جاء في ذلك الكتاب على النحو الذي ذكر فيه . وقد حضرت الاجتماع الذي عقد في منزلكم في شارع الزهاوي ببغداد في شهر شباط ١٩٤١م . والذي حضره أيضاً كل من السادة : رشيد عالي الكيلاني ، وصلاح الدين الصباغ ، والمرحومين : يونس السبعاوي ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وأتذكّر جيداً أنكم عرضتم فيه نص القسم المقرَّر في تشكيلاتنا الحزبية السرية مع رشيد عالي بك الكيلاني ، فوضع يده على المصحف الشريف ، وأقسم على الانخراط في هذه التشكيلات والإخلاص لها ولبرنامجها ، وللمنتسبين إليها مدى الحياة ، كما أنني وأنتم جميعاً أقسمنا عين القسم ، وانه دفع للحزب في ذلك الاجتماع مبلغ مائة دينار عراقي سلّمه إليكم ، وان الاجتماعات لهذه التشكيلات الحزبية توالت بعد ذلك ، وان كل الشؤون المتعلّقة بالحزب ، بما فيه شؤون الحكومة العراقية ، كانت تقرّر في هذه الاجتماعات ، وانه تقرَّر أن يتخذ كل منا اسماً غير اسمه الحقيقي ، فكان إسم كل واحد كما يلي :

أمين الحسيني : مصطفى ورشيد عالي الكيلاني : عبد العزيز .

وصلاح الدين الصباغ : رضوان – ويونس السبعاوي : فرهود – وفهمي سعيد : نجم – ومحمود سلمان : فارس – وإسمي أنا : أحمد .

وأتذكّر أنّ كتلة الجيش العراقي ، وكذلك تشكيلات الشبيبة ، كانت مرتبطة بهذه التشكيلات ، وانكم كنتم العامل الأول في ربط كتلة الجيش بهذه الهيئة .

وتفضلوا يا صاحب السماحة بقبول تحياتي واحتراماتي الخالصة .

٣٠ أيلول سنة ١٩٤٢م الإمضاء – ناجي شوكت

ومما يؤسَف له أن الصراع بين رشيد والمفتي لم ينته في ديار الغربة ، فقد تجدّد بعد مرور نحو خمس عشرة سنة حيث انتقلا إلى مصر . إذ نشرت جريدة « أخبار اليوم » المصرية في عددها الصادر في ٣١ آب ١٩٥٧م برقم ٦٦٩ ، قسماً من وثائق هتلر الخاصة باتصالاته بالعرب ، والأدوار التي لعبها بعض الساسة العرب ، ولا سيما عن اتصال صاحب هذه الذكريات بالفون بابن سفير الألمان في تركية . وقد جاء في هذه الوثائق ما يشير إلى تأليف الهيأة السرية – موضوعة البحث – . ومضت جريدة الأخبار المذكورة في نشر هذه الوثائق حتى فاجأت قرائها بالكتاب الذي كان المفتي قد وجّهه إليّ حول اللجنة المذكورة وكذا جوابي عليه ، وقد اتصلت الجريدة برشيد عالي وسألته رأيه في هذين الكتابين فإذا به يقول أن دهشته كانت عظيمة حين قرأ خبر تأليف هذه اللجنة السرية ، وسبق تعاونه معها . فادعى بأنه لم يسبق له أي علم بتكوّن هذه اللجنة ، وأن ما جاء بكتاب السيد ناجي شوكت حقيقته أن وزير المجر المفوض ، وصديق ناجي شوكت ، كان قد دعاه إلى دار السفارة فوجد ناجي بعض المسؤولين الألمان فيها فجرى حديث ودي عن العلاقات بين ألمانيا والعراق ولم يصدر أي بيان ، ولم يكتب أي اتفاق ، وأضاف رشيد إلى ماتقدّم قوله : إني أودّ أن أشير إلى أنّ السيد أمين الحسيني مفتي فلسطين كان لاجئاً بالعراق من ١٩٣٩ إلى ١٩٤١م وإذا بجريدة « أخبار اليوم » تنشر في عددها

١٦٠٨ الصادر في ٢ أيلول ١٩٥٧م حديثاً للمفتي يقول فيه : ان ما جاء في مذكرات هتلر صحيح إلى درجة كبيرة ، وإذا كانت ذاكرة السيد الكيلاني قد خانته فأنا مستعد لتذكيره. وقد ردّ رشيد عالي على تصريح المفتي في حديث آخر قال فيه: انه لم يقبل العمل تحت رئاسة مفتي فلسطين السابق لأنه لا يثق به .

وبمناسبة البحث مرة أخرى في موضوع اللجنة السرّية ، وتأييد أو نفي وجودها ، وددت أن أنقل فيما يلي فقرة عن هذه اللجنة وردت في ص ٢١٨ من مذكرات صلاح الدين الصباغ ، وأترك للقارىء أن يحكم بنفسه ما إذا كانت اللجنة موجودة وقائمة في الحقيقة ، كما يقول المفتي ، أو انها كانت من نسج الخيال ولا وجود لها البتة ، كما يقول رشيد عالي ؟ وهذا ما جاء في ص ٢١٨ من كتاب « فرسان العروبة في العراق » للصباغ :

« في اليوم الثامن والعشرين من شهر شباط عام ١٩٤١م اجتمع السادة : مصطفى ، وعبد العزيز ، وأحمد ، ورضوان ، وفرهود ، وجاسم ، وفارس وهذه أسماء مستعارة لكرام ليس بوسعي الآن أن أذكر أسماءهم ، لهم مكانة سامية بين أرباب القوة الإجرائية والسياسية في العراق وفلسطين وسورية ، ولهم ارتباط وثيق بباقي الوطنيين من أحرار العرب في تلك الأقطار ، والذين يرتبط معهم الهاشمي (يعني طه الهاشمي) بعهد وميثاق . أما العمدة وموضوع الثقة فكان مصطفى (يعني المفتي) وقد ارتبط الجيش به منذ بضع سنين ، وهو الذي كفل عبد العزيز (يعني رشيد عالي) وربط به الجيش ، وكان قسم عظيم تلاه كل واحد من المجتمعين جهراً ، يعاهد الله على أن يجعل من مضمون القسم نبراساً يسير على هديه في كل تصرفاته ، وأن يعمل بكل ما أوتي من قوة لإنقاذ البلاد العربية ، وأن ينبذ الخلافات الناشئة عن الأنانية والحزازات الشخصية . وأن يكون مصطفى ناظماً لنا ، ورئيساً مطاعاً » اه .

إصابتي بفقر الدم :

نعود الآن الى الاستمرار في تدوين ما جرى لي شخصياً ، وما صادفته

من أحداث خطيرة وهامة في روما حتى يوم مغادرتي اياها مضطراً في ١٥ آب ١٩٤٣ .

أصبت بمرض فقر الدم ، وأنا في روما ، وما لبثت ان ابتليت بمرض الكلي أيضاً . وكان سبب اصابتي بفقر الدم هو ان استمرار الحرب لمدة طويلة، واضطرار السلطات العسكرية الى تزويد جنودها بالطعام في مختلف ميادين القتال ، جعلا المدن تعاني من نقص في المواد الغذائية وانعدام أنواع كثيرة منها. فقد كان اللحم في مطعم الفندق الذي كنت أقيم فيه لا يقدم ألا مرة واحدة في الاسبوع ، وكانت وجبات الطعام تقتصر على الرز والمقرنة المسلوقة والفاصولية اليابسة وكذا البطاطا مع قليل من الجمار البحري ، والاسماك الصغيرة ، واحياناً لحم الأرانب المحفوظ في العلب ، ولما قيل لي ان هذا اللحم المعلب يشبه لحم القطط ، عافته نفسي ولم أعد أطيق رؤيته على المائدة . أما البيض فقد كان معدماً، وأما الحليب فكان يقدم قليلاً مع فنجان مسحوق الشعير المحمص مضافاً اليه الكافائين ليقال عنه انه قهوة . أما الخبز فكان خليطاً من حبوب مختلفة ، وكانت كمية الحنطة فيها لا تتجاوز الـ ٢٥ في المئة ، وكان لون الخبز ترابي . ولكن الاهم من ذلك كله هو فقدان الملح في الطعام . أما السكائر فكان في الامكان الحصول على مقدار منها . وكان الطعام في برلين ، خلال المدة التي أقمت فيها ، أردأ وأقل من الناحية الغذائية والضرورية . ولهذه الاسباب كلها صرت أشعر بانهيار في قواي ، بعد مرور خمسة أشهر ، وصرت أشكو من من التهاب في الفم والانف مضافاً الى الدوخان . فلما راجعت الطبيب المختص اتضح له اني مصاب بفقر دم شديد ، نتيجة لسوء التغذية فضلاً عن طراز حياتي .ولما تعرف على شخصي وعرف أمري ، قال انه سيتصل بوزارة الخارجية الايطالية ، وينقل لها حالتي الصحية ، وما يقتضي لها من توفير الغذاء المناسب ، فشكرته على عاطفته وعنايته . وقد استمر يداويني نحو شهر فتماثلت نحو الشفاء ولا سيما وبعد ان نقلت الى الفيلا الحالية التي كانت مخصصة لرئيس

وزراء العراق بعد أن ترك رشيد عالي روما بصورة نهائية . فلما حل الشتاء واشتد البرد ، تركت الفيلا المذكورة الى روما ، حيث استأجرت شقة في احدى العمارات ولبثت فيها الى أن غادرت العاصمة الايطالية .

كانت المواد الغذائية الضرورية تنقل الى مسكني من قبل وزارة الخارجية الايطالية مرة في الاسبوع ، وكانت العناصر الضرورية للغذاء الصحي متوفرة في هذه المواد . وكان سائق السيارة المخصصة لي من قبل الحكومة من سكان احدى القرى المجاورة ، فكان يذهب الى قريته بين الحين والحين ، ويأتيني بالكثير من المواد الغذائية الاضافية ولا سيما الفواكه . وكنت أعطيه لقاء ذلك مقداراً من السكاير ، ولا سيما النوع المعدوم وجوده فكانت الحياة بالنسبة لي في مثل هذه الظروف لا بأس بها . وكانت المراسلة بيني وبين عائلتي المقيمة في اسطنبول تجري بواسطة وزارة الخارجية الايطالية بصورة منتظمة ، وكانت العائلة تزودني بين حين وآخر بالصحف العراقية، وبالسجاير والقهوة ، وأحياناً بالليرات الذهبية. وكنت أتزاور مع الجيران وأدعوهم أحياناً لتناول الطعام معي ، ولا سيما في الايام التي كان يرجع سائق سيارتي من القرية مزوداً بالمواد الغذائية مثل اللحوم ، والأرز ، والحلويات ، والقهوة الحقيقية . كما كنت ازاول واياهم لعبة البريج حتى منتصف الليل . وكان من بين هؤلاء أحد الجنرالات المتقاعدين ، وأحد المديرين المتقاعدين ، ونائب رئيس تحرير جريدة الحزب الفاشستي وزوجته الماركيزة الأديبة والجميلة ، وعائلة أخرى مؤلفة من زوج وزوجته وأختها ، ومؤلف موسيقي وزوجته وقد مرت هذه الايام كلهـــا كالاحـــلام .

وفي أوائل الصيف بدأت الاخبار السيئة تتوالى من جبهات القتال الدائر بين الروس والالمان، وبين الانكليز والطليان ، وقد سقطت تونس بأيدي الحلفاء ، كما استولى هؤلاء على الجزر القريبة من سواحل جنوب ايطاليه وغربها ولهذا ساءت الحالة الحربية والسياسية .

وفي مساء أحد الايام من شهر أيار ١٩٤٣ شعرت بآلام مبرحة في جنبي الايمن ، ولما فحصني الطبيب المختص قال انها حصوة صغيرة خرجت من الكلية اليمنى وبدأت تسير نحو المثانة ، وان الالم الذي أشكو منه كان ناتجاً عنها . ولكن درجة الحرارة كانت ما تزال ترتفع حتى بلغت الاربعين في احدى الليالي الحالكة . وكانت راهبتان ممرضتان تحرساني بالتناوب لمدة اسبوعين ، الاولى في النهار والثانية أثناء الليل ، فكانتا تحقناني بالمورفين لتهدئة آلامي حتى استقرت الحصوة في المثانة .

كانت هاتان الراهبتان الممرضتان كملاكي الرحمة . تتلوان عليّ آيات الانجيل ، وتناولاني الطعام والعلاج بحسب أوامر الطبيب ، وتسبحان بمسبحتين طويلتين تنتهيان بالصلبان. وفي احدى الليالي حدثت لي حادثة لا يمكن أن أنساها ما دمت حياً فبعد أن حقنتني الراهبة بابرة المورفين بغية تخفيف آلامي نمت نوماً عميقاً ، ولم أفق من نومي إلاّ قرب الفجر ، واذا بي أجد نفسي مبتلاً بالعرق الذي كان يتصبّب من جسمي ، وقد فارقتني الاوجاع ، وأرى الراهبة قد وضعت الصليب على صدري وهي تستمع الى دقات قلبي . وبينما هي على هذا الحال ، دخل الطبيب المداوي فجأة ، وقد علمت فيما بعد ان هذه الراهبة الحنون لما رأت أحوالي على أسوأ ما تكون ، تلفنت الى الطبيب المذكور طالبة حضوره ، وقد أرسلت إليه سيارتي لتأمين هذا الحضور ، فلما فحصني فحصاً دقيقاً ، ظهرت سيماء الغبطة والانشراح على تقاسيم وجهه وقال بصوت رقيق : لقد نجوت والحمد لله وقد زال كل خطر عنك ، وما عليك إلاّ أن ترتاح لمدة شهر واحد . ثم فهمت من الحديث الذي جرى بينه وبين الراهبة انه كان يعاتبها لوضعها الصليب على صدري أثناء غيبوبتي لأني مسلم ولست مسيحياً مثلها . ولم تكن الراهبة لتقصد الاساءة بعملها ، وانما كانت تؤدي فريضة يحتمها عليها واجبها الديني ، لهذا رجوت الطبيب ألاّ يؤنبها ، وأن يشكر لها معروفها وسهرها على راحتي وقلت له اني مدين لها بالشكر العميق .

وبعد أن استرحت شهراً كاملاً - كما أمر الطبيب - نصحني المومى اليه بالسفر الى شمال ايطاليا لقضاء فترة النقاهة لبعض الوقت ، وعلى هذا تركت روما إلى مدينة البندقية (وينيسيا) وبعدها سافرت الى بلدة كاردونه على بحيرة كومو لاقضي فيها اسبوعين . وكانت كاردونه هذه قد اتخذها موسوليني عاصمة للجمهورية الايطالية مؤخراً ، بعد ان أنقذه الضابط الالماني من معتقله على صورة حيرت العالم . وفي البندقية أقمت في فندق دانيلي مدة اسبوع . وفي اليوم الباكر من مغادرتي اياها ، شعرت بحاجة ملحة للتبول فلما خرج الادرار رأيت شيئاً غريباً يخرج من الحالب مع البول ، فطلبت الخادمة ووعدتها بألف لير إيطالي اذا هي استطاعت أن تبحث عن هذا الذي خرج ، وشعرت بخروجه لا بل اني شاهدته . وبعد بحث من قبل الخادمة عثرت على حجر يميل لونه إلى السواد .

وقد احتفظت به حتى اذا عدت الى روما وأطلعت الطبيب عليه ، قال ان هذا الحجر هو الذي كان يخلق لك كل هذه الآلام والاوجاع التي عانيت منها نحو اسبوعين ، وقد تخلصت من ذلك الآن .

أيامي الأخيرة في روما :

لم يبقَ في روما من العرب في أوائل صيف عام ١٩٤٣ غير بعض الافراد. فقد سافر معظمهم الى المانية ، أو الى شمال ايطالية ، لأن الحالة كانت تزداد سوءاً يوماً بعد يوم ، ولا سيما بعد أن احتل الحلفاء جزيرة صقلية ، وأخذت طائراتهم تظهر في أجوائها. وكانت صفارات الانذار المزعجة تدعو الناس للالتجاء الى المخابيء بين الفينة والفينة . وخلال ٢٠ - ٣٠ تموز من هذه السنة أخذت الطائرات توالي الغارات على روما والقاء القنابل على الاهداف العسكرية وعلى المطارات ، ومحطات السكك الحديد . وقد لاحظت في بعض الغارات ان عدد الطائرات قد تجاوز الخمسمئة طائرة . وبما اني كنت أسكن في عمارة لا تبعد عن مدينة الفاتيكان ، مقر البابا ، إلاّ قليلاً فقد آثرت مشاهدة احدى

الغارات على النزول إلى الملاجيء .. وبعد الغارة الكبيرة بثلاثة أيام ، استجوب مجلس الفاشيست الاعلى السنيور موسوليني عن الوضع العام الذي كان محفوفاً بالمخاطر ؟ ثم طلب إليه التخلي عن الحكم . فلما قابل هذا ملك ايطاليا أيد الطلب ، والتمس منه أن يعتزل الحكم لأن البلاد أصبحت في حالة لا تحمد عليها . وبينما كان السنيور يهمّ بالخروج من السراي ، قبض عليه وأبعد الى إلى محل لم يكتشف عنه في حينه ، ثم ألف الملك وزارة موالية للحلفـــاء ، فانقلبت الامور رأساً على عقب ، وأصبحت أنا في وضع لا أحسد عليه ، فقررت مغادرة روما الى شمالي ايطالية ، وقابلت السنيور ملليني في وزارة الخارجية ، وأعربت له عن رغبتي هذه . وعلى الرغم من ان الرجل طمأنني كثيراً ، وأكد لي ان وضعي سيبقى كما كان في روما ، ولا يمكن للحكومة الايطالية أن تسلمني للانكليز ، فضلت الابتعاد عن العاصمة الايطالية والسفر الى الشمال لأكون قريباً من الحدود الالمانية .

وبعد ظهر اليوم الخامس عشر من شهر آب ١٩٤٣ غادرت روما بالقطار ، وبصحبتي السيد واصف كمال أحد أصحاب المفتي الحسيني المقربين ، متجهين نحو الشمال ، ولكنا اضطررنا الى النزول منه بعد حين ، والالتجاء إلى كهوف الجبال مرتين لاتقاء خطر القصف الجوي ، والغارات المتسلسلة على خطوط السكك الحديدية . وصادف بعد مرور قطارنا في مدينة بولونيا بنصف ساعة ان أغارت الطائرات على هذه المدينة فجعلت عاليها سافلها ، وقد نجونا بأنفسنا والحمد لله ، وبلغنا فلورانس المسماة فرينزه بالايطالية ، وهي مدينة مشهورة بكنائسها وتجارتها وسوق الصاغة القائم على جسر نهر الارينوا ، وبشاعرها العظيم دانتي البجيري وبرجل السياسة الداهية مكيافلي مؤلف رسالة الامير .

أقمنا في فندق اكسلسيور مدة اسبوعين ، ثم درسنا الاوضاع المحيقة بنا وبايطاليا ، فتوصلنا الى ضرورة الانتقال الى محل يكون بعيداً عن الدمـــار والغارات الجوية في احدى القرى النائية . وقد ساعدنا مكتب السياحة (جيت) وهو شعبة لشركة توماس كوك الانكليزية ، ساعدنا على تحقيق مبتغانا فتركت

والسيد واصف كمال مدينة فلورانس في الثالث من أيلول الى قرية صغيرة تسمى (مولفينو) تقع فوق جبل يقرب من بحيرة صغيرة وجميلة ، ونزلنا في الفندق القريب من القرية ، والمقام على ضفاف البحيرة المذكورة .

وقد وجدنا الغرف التي حجزت لنا من قبل (جيت) مهيأة لاستقبالنا . لقد استمرت اقامتي في هذه القرية الجميلة البعيدة عن ويلات الحرب والغارات الجوية حتى أوائل كانون الثاني ١٩٤٤ ، أي نحو أربعة أشهر ، كان واصف كمال يسافر خلالها الى المانية ، ثم يعود ويطلعني على الاوضاع والاحوال السائدة هنـــاك .

كان الفندق الذي حللنا فيه غاصاً بالنزلاء من الجنسين في أوائل أيام وصولنا إليه ، لأنه كان من الفنادق المعدة لاستقبال العرائس لقضاء أشهر العسل ، وكانت السهرات فيه تبدأ بعد العشاء مباشرة ، وتستمر حتى منتصف الليل ، وكانت مليئة بالالعاب المختلفة فكان الناس بحق كأنهم في جنة بعيدين عـــن أوضار الحرب وويلاتها ، وكأنهم في اقامتهم هذه يحاولون أن يعوضوا عن المستقبل المجهول .

كانت وزارة الخارجية الايطالية قد أهدتني راديواً فاخراً يمكن الاستماع بواسطته الى جميع المحطات العالمية ، وقد جئت به من روما الى هذه القرية الجميلة لاستمع الى الاحوال العامة . وفي أحد الايام استمعت الى خبر هزني وحيرني وسرني ، بقدر ما أدهشني . وخلاصة الخبر ان أحد الطيارين الالمان هبط بطائرته على الجبل الذي كان قد اعتقل موسوليني في أحد بيوته ، وانتشله مع الجنود الالمان العشرة الذين كانوا معه ، على الرغم من كثرة أفراد الحرس الطلياني ، وطار به الى شمال ايطالية ، حيث استقر في قصر يقرب من بلدة كاردونه الكائنة على ضفاف بحيرة كاردا فلما سمعت هذا الخبر الخطير ، تركت غرفتي ونزلت الى الصالون وأخبرت النزلاء بالذي حدث ، ثم عدت الى متابعة الاخبار حتى منتصف الليل . فلما حل اليومان الثاني والثالث على هذا الخبر

الهام ، شرع نزلاء الفندق يغادرونه كل يذهب الى بيته ليتدارك أمره ومستقبله لأن الحادث خطير ، والمستقبل مظلم ، ولم يبقَ غيري وغير واصف كمال ، وزوج وزوجته حيث كانا ما يزالان في شهر العسل ، مع سيدة وابنتها ورجل رسام ، وآخر كان يملك نصف الفندق ، لكنه باع حصته فيه لقاء اقامته واعاشته فيه مدى الحياة ، يضاف إلى هؤلاء صاحب الفندق وزوجته ، وابنته وولده ، وسكرتيره الاول وخادمة واحدة تدعى ايربا لها لحية وشارب فكان منظرها الى الرجل أقرب منه الى الامرأة فلما خلا الفندق من نزلائه ، سادته الوحشة والكآبة ، ولكنا تعودنا هذا النمط من العيش .

وبعد تناول طعام العشاء في احدى الليالي ، دار الحديث حول وضعنا نحن الذين بقينا في الفندق ، فاتفقنا على أن نكون كعائلة واحدة فننسى الحرب وأهوالها ، وما يخبئه المستقبل لنا ، وان نعيش ليومنا . فالفندق يقع في موضع جميل على بحيرة صغيرة ، والطعام المتوفر فيه ممتاز بفضل العناية الفائقة التي يبذلها صاحبه ، اذ كان يبعث أحد المستخدمين الى القرى المجاورة ليأتي بأنواع اللحوم والخضر والفواكـــه ، وبفضل زوجته التي كانت طاهية ممتازة ، وكذا المشروبات المتنوعة المعتّقة والمتوفرة في مخزن الفندق السري. وكان لدينا راديو يمكننا من الاستماع الى أخبار العالم بأسره ، كما كنا نتنزه بالقوارب الصغيرة في البحيرة في صباح كل يوم ، ونقضي السهرات بالرقص تارة ، وبلعب البريج تارة أخرى ، وهكذا نسينا الدنيا وما فيها من مزعجات ومضحكات ، وعشنا ثلاثة أشهر في نعيم كأنه حلم من الاحلام .

وفي أوائل تشرين الاول سلمني صاحب الفندق برقيتين وردتا إليّ من وزارة الخارجية الايطالية ، الاولى معنونة لي وفيها تقول : انها علمت بمقر اقامتي ، وانها سرّت لذلك ، وهي ترجو أن أتصل بها دوماً ، وأنقل إليها عن رغبتي في كل ماأريده واحتاج إليه . أما الثانية فكانت موجهة إلى صاحب الفندق ، وفيها تطلب إليه أن يوفر لي أسباب الراحة وتنفيذ كل طلب أطلبه منه ، وقد أجبت على لطف الخارجية ببرقية شكرت فيها عنايتها بي ، وأظهرت

امتناني بما أنا فيه من راحة . وهكذا كانت الايام تمر مر السحاب حتى اذا حل عيد الميلاد وعيد رأس السنة ، أخبرنا صاحب الفندق ان القيادة الالمانية قررت أن تجعل الفندق دار استراحة ونقاهة للضباط الالمان ، وان علينا أن نغادر الفندق قبل العاشر من كانون الثاني ١٩٤٤ . وبمناسبة قرب تفرّق شملنا ، قررنا أن نحتفل احتفالاً بهيجاً بحلول العيد المذكور ، فأعدت لنا زوجة صاحب الفندق طعاماً خاصاً مؤلفاً من الدجاج الرومي ، والأرز ، والحلويات ، كما جلب لنا الزوج أعتق الأنبذة والشمپانيات من مخبئها السري ، وتقرر أن يبدأ العشاء بالساعة التاسعة مساء ، وان تبتدى السهرة بأزياء تنكّرية يلبسها نزلاء الفندق ، ولا يبوح بها الواحد للآخر قبل ذلك . فاخترت أنا أن أكون راجا هندي ، وأن تكون لي لحية وشارب وكرش بارز ، وكان حلاق القرية قد دبّر لي اللحية والشارب ، ووضعت على بطني مخدة لتقوم مقام الكرشة ، وارتديت بدلة البونجور (أي البدلة ذات الاذيال الطويلة) ، ووضعت على رأسي عمة متعددة الألوان ، وسميت نفسي (راجا راج يوتانا) واتخذت من ابنة السيدة شاباً وضع له شارب صغير وارتدى احدى بدلاتي ليكون ابني من أمه الانكليزية التي تركتها في لندن ، وأطلقت عليه اسم (نورجهان) فلما حل الموعد، استصحبت ولدي المذكور ونزلت الى قاعة الطعام المزينة بأنواع الزينة ، فوجدنا الشاب السيد فرججو وزوجته الجميلة، وكانا يقضيان شهر العسل واضطرا للبقاء في الفندق . استعار الزوج بدلة نسائية من الخادمة فأصبح مدام ايرما ، وارتدت سرينا الزوجة الحسناء زي (آباش باريس) أي القبضاي بلغة لبنان ، وارتدت جاكيت وبنطلون زوجها ووضعت على رأسها برنيطتي التي كانت معلقة في مدخل الفندق ، أما الرسام فانه لم يغيّر زيّه ، ولكنه ارتدى أوسخ بدلاته القديمة ، وأما ساكن الفندق الدائم فقد اتخذ من نفسه سائحاً فقد ذاكرته وصار يتكلم دون معنى . وأما السيدة الاخرى فقد لبست أحلى بدلاتها ، ومثلت دور الغانية ليقع في شراكها ابن الراجا والاباشي الباريسي . وهكذا استمر العشاء حتى الساعة الحادية عشرة ، حيث انتقلنا الى صالون الفندق ، وبدأ الرقص

على أنغام الحاكي (والس وتانغو وفوكس تردت) وعندها دقت الساعة الثانية عشرة ايذاناً بانتهاء السنة وبدخول السنة الجديدة فتبادلنا القبلات المعتادة ، واستمرت السهرة حتى ساعة متأخرة من الليل حتى صار كل منا لا يستطيع السير من جراء التعب ، وكثرة الشرب ، واستمرار الرقص ، ثم تفرقنا وصعد كل منا الى غرفته ليقوم بعد الظهر .

ملاحظة : قد يرد على ذهن القاريء الكريم سؤال عن السبب في ايرادي مثل هذه الامور الشخصية ، في مذكرات يجب أن تكون بعيدة عن هذا النهج .. وجوابي عن ذلك ان الحياة ليست كلها جدّ ، وعلى الانسان أن يخلط بين الجد والهزل ليرفّه عن نفسه ، وأن يأتي على كل ما صادفه في حياته من ذكريات ، واعتقد اني مدين لهذا الاسلوب بعمري الذي بلغ الثانية والثمانين. فقد كنت أنتهز كل فرصة لأتمتع بمباهج الحياة ونسيان الامور الصعبة التي تمر بي ، وكذا المتاعب التي أصادفها في حياتي ، كما اطلع قارئي على محني في الحروب ، والحرمان من أطايب الحياة أحياناً ، كالتشرد والسجن في اسطبل الخيل (الذي أعدّه لنا عبد الاله في أبي غريب) .

غادرت وواصف كمال فندق موليفو بعد اسبوع ، بعد أن ودعنا من بقي فيه مع عائلة صاحب الفندق، ورجوت صاحب الفندق أن يخبر وزارة الخارجية الايطالية بأمر مغادرتنا لفندقه ، وان يوافيها بعنواني الجديد في مدينة ميرانو . وكان صاحب الفندق هذا قد حجز لي دائرة في اوتيل پارك في تلك المدينة الجميلة . وميرانو هذه مدينة كان يقطنها زهاء عشرة آلاف نسمة خلال الحرب ، وحيث انها مشتى عالمي معروف لممارسة ألعاب التزحلق على الجليد ، فقد كان فيها أكثر من عشرين فندقاً ، وقد حجزت كلها من قبل الجيش الالماني ، واتخذت مستشفيات ودور نقاهة لجرحى الحرب ، وهي تقع الى جنوب الحدود النمساوية ، وتقرب من نفق برنر في التيرول الايطالي ، وفي شرق الحدود السويسرية التي لا تبعد عنها أكثر من خمسين كيلو متراً . وقد وصلت إليها في أول اسبوع من كانون الثاني ١٩٤٤ ولم أغادرها إلاّ في آخر

اسبوع من تموز لعام ١٩٤٥ أي اني قضيت فيها سنة ونصف السنة أقمت نحو ثمانية أشهر في اوتيل پارك ، ولما تقرر تحويل هذا الاوتيل الى مستشفى لجرحى الحرب ، انتقلت الى سناتوريوم اشيفاني ، أي مصح ستيفاني وذلك بتوجيه من وزارة الخارجية الايطالية ، وكنت مرتاحاً كل الارتياح من هذا المصح . فالغذاء صحي ، والعناية متوفرة ، والاطباء والممرضات كُثُرْ ، وهم يلبون طلبات النزلاء في الليل وفي النهار . ولكن على الرغم من ذلك كله ، كنت اشعر اني في مستشفى فكنت أقضي أوقات النهار صباحاً وبعد الظهر في المدينة مع واصف كمال ، ومع اخوان من الفلسطينيين من جماعة المفتي . وحيث ان ميرانو كانت مدينة هي أشبه الى المستشفى المخصص لجرحى الحرب ، منها لمدينة يسكنها الناس ، فقد أعلنت انها مكشوفة فلم تجر أية غارة عليها إلاّ مرة واحدة ، حيث ألقيت بعض القنابل على موضع في الضاحية كان قد اتخذ مخبئاً للسلاح والعتاد . وأما بعد العشاء فقد كنت أمضي السهرات بمزاولة البريج مع بعض العوائل التي تعرفت عليها على التوالي، كان بينها ضابط متقاعد برتبة مقدم مع عائلته، وسيدة تسكن بالقرب من المصح، وسيدتان أخريان متقاعدتان .

وكانت الصداقة التي أسستها ووطدتها مع بواب المصح قد أفادتني كثيراً عندما اعتقلني الجيش الامريكي فيما بعد . فقد كان هذا البواب ربَّ عائلة مكونةٍ منه ومن زوجته وثلاثة أولاد ، وكانت حصص المواد الغذائية التي توزع على الافراد أيام الحرب ضئيلة وغير كافية ، فتبرعت له بكل حصصي من تلك المواد ، وكانت مجموعها تساوي أربعة أضعاف حصص الفرد حيث اعتبروني دپلوماسياً ، فكان هذا البواب يخبرني بكل ما يحدث في المدينة ، وما يقع مما قد يكون لصالحي أو لغير صالحي ، ولا سيما بعد ان اقتربت الجيوش الامريكية من هذه المدينة ، وشرعت المليشيا الشيوعية الايطالية تغير على المدينة وتنتقم من أعداء الحلفاء .

لقد شحّت المواد الغذائية في الاشهر الاخيرة . ولو لم تكن في المنطقة

بساتين مثقلة بالفواكه ، ولا سيما التفاح، وتوفر الذرة ، لبقي الكثير من السكان جياعاً . وقد أصبحت السيكارة الواحدة أعزّ شيء عند الانسان ، كما انعدم وجود السكر ، والشاي ، والقهوة ، ولا سيما الملح . فكان منقـذي وساعدني - بواب المصح - حيث كان يشتري كل شيء ، ولا سيما السكاير من السوق السوداء التي راجت حيث كانت تأتي من الحدود السويسرية القريبة .

كانت خادمات السناتوريوم يتسابقن لتنظيف غرفتي بغية التقاط أعقاب السكاير التي كنت أدخنها وأرمي أعقابها . وقد لمحت ذات يوم في الطريق رجلاً هرماً ينتحي ليلتقط عقب سيكارة رميتها على الارض فقدمت إليه ما بقي لديَّ من السيكاير فكان كمن طار لبّه لا يصدق ما فعلته معه ، فلما كان اليوم التالي ناولني بواب المصح لفة ورق فيها تفاحتان تزن الواحدة منها نصف كيلو وقائلاً عنها (هدية من الشخص الذي مننت عليه بالسيكاير) .

كنت كلما ذهبت الى تناول الطعام في صالة المصح ، أخذت معي علبة صغيرة فيها مقدار من الملح . وكنت بعد أن أكتفي بحاجتي منه ، أعطي الباقي الى الندل ليوزعه على من كانوا يتناولون طعامهم في الصالة نفسها بالقرب مني ، حتى ان السيدات اللاتي كن يتهيأن للعودة الى بيوتهن ، بعد حفلات البريدج التي كنت أقيمها ، كن يجمعن أعقاب السيكاير المتبقية في المنافض ويضعنها في حقائبهن دون أن تخجلن ممن كان ينظر اليهن .

هكذا كانت الاحوال تجري في المدينة التي كنت أعيش فيها ، ولا سيما بعد اقتراب الجيوش الامريكية منها زاحفة نحو الشمال . وفي أوائل نيسان ١٩٤٥ قامت تشكيلتان في كل منها خمسمئة طائرة بالاغارة على بولزانو القريبة من ميرانو ، وجعلت عاليها سافلها . وكانت تمر فوق رؤوسنا في كل يوم أكثر من ألف طائرة لتقصف مدينتي ويانه وبودابست بغية مساعدة الجيش الروسي في زحفه عليهما من الشرق ، وتيسير احتلاله لهما . وكثيراً ما كنت - وواصف كمال وبعض الاخوان من العرب - نترك المقهى الذي كنا نجتمع

فيه ونخرج الى حدائق المدينة لمشاهدة أسراب الطائرات وهي تمر فوق رؤوسنا، ويستمر مرورها نحو أربع ساعات ، حتى اذا كان المساء استمعنا الى الاذاعة الخارجية وهي تنقل أخبار الدمار التي كانت تلحقها هذه الاسراب بالمدن والسكـــان .

وفي أوائل هذا الشهر أيضاً ، وصل الى ميرانو أحـــد موظفي وزارة الخارجية الايطالية ، وكان عربياً من أصل ليبي ، ليبلغني ان الموقف خطر وخطير ، وان لدى الوزارة اخباراً يوثق بها ، هي أن قائد الجيش الالماني في شمالي ايطاليا يوشك أن يستسلم هو وجيشه الى الجيوش الامريكية الزاحفة من الجنوب ، لأنه لا يرى أية فائدة من الاسترسال في القتال ، ولا سيما وان الروس يوشكون أن يحتلوا برلين ، وان جيوش الحلفاء الزاحفة قد احتلت القسم الغربي من المانية ، وقد قرر موسوليني ان يلتجيء الى سويسرا مع من يحب من اتباعه في أول فرصة ، ولهذا فان وزارة الخارجية الايطالية تود أن تستمزج رأيي فيما لو كنت أوافق على الالتحاق بهذا الركب ، أو اني افضل اتخاذ قرار آخر قد يكون أكثر ملاءمة لظروفي المحيقة بي. كما ان الوزارة طلبت الى فرع بنك روما في المدينة أن يضع تحت تصرفي المبالغ المتبقية لديه من الاموال التي كانت مخصصة للحكومة العراقية إن كنت بحاجة إليها . فلم يسعني إلا ان أعرب لهذا الموفد عن شكري وامتناني لموقف وزارة الخارجية الايطالية مني في مثل هذه الظروف الحرجة ، وطلبت اليه أن يمهلني لبعض الوقت حتى أفكر في هذا الاقتراح . فلما كان اليوم التالي بلغت الموفد اني أفضل التفكير في طريقة أخرى قد تساعدني على الهرب ، وكررت رجائي بنقل شكري وثنائي للوزارة على ما لمسته منها من لطف وكرم ، وعلى الضيافة التي اتاحتها لي منذ عودتي من برلين الى روما حتى الآن . وما زلت حتى الآن أذكر تلك العناية الفائقة من الحكومة الايطالية . ويشاء القدر أن ينجيني من نهاية محزنة كانت ستحل بي فيما لو طاوعت السنيور موسوليني بالسفر معه ، فقد قتل وعشيقته الآنسة كلارا من قبل أحد ضباط المليشيا الشيوعيين من الطليان بالقرب من الحدود السويسرية ،

أثناء هربه متنكراً بزي جندي ألماني .

ووصل أحد أتباع الحاج محمد أمين مفتي فلسطين الى ميرانو في تلك الاثناء ، وزارني في محلي ، وقدم إليّ مظروفاً مرسلاً من قبل المشار اليه ، واذا بي أجد في داخله كمية محترمة من النقود الورقية الصعبة كالدولارات وغيرها مع رسالة وداعية موجزة . وقد فهمت من هذا الرسول ان المفتي أهدى كلاً من اخوانه العرب الفلسطينيين الموجودين في ميرانو مبالغ كافية مع جوازات سفر مزيفة ليتمكنوا من النجاة بأنفسهم .

وكنت في هذه الاوقات الصعبة والايام المزعجة احتفظ بالراديو ، واستمع الى الاذاعات المختلفة باستمرار ، واذا بي أفاجأ بخبر استسلام قائد الجيوش الالمانية في شمالي ايطاليا ، حيث تقع مدينة ميرانو ، وكذلك خبر انتحار أدولف هتلر في برلين . وفي صباح اليوم التالي تركت دائرتي ونزلت الى الطابق الاسفل من المصح أتصيد الاخبار ، واذا ببواب المصح يناديني ويحذّرني من الخروج الى الشارع ، لأن المليشيا الطليان احتلوا المدينة وأخذوا يعيثون فيها الفساد ، وان أحداً لا يدري ماذا ستؤول الامور اليه وماذا ستكون العاقبة ؟ وقد دام احتلال هؤلاء يوماً وبعض يوم . فقد علمنا ان قائد حامية ميرانو الالماني اتصل بالقيادة الامريكية ، وطلب اليها أن تدخل القوات الامريكية في وقت قريب ، وهكذا اصطدم الالمان مع الطليان بأن طلبت اليه مقاومة الشيوعيين والحفاظ على أرواح الناس حتى تدخل القوات الامريكية في وقت قريب ، وهكذا اصطدم الالمان مع الشيوعيين وتمكنوا ان يخرجوهم من البلدة ، فلما كان اليوم الثالث ، دخلت طلائع الجيش الامريكي . وكانت هذه الايام الثلاثة من أسوأ الأيام والحمد لله الذي نجى المصح من الاعتداء حيث اعتبر بمثابة مستشفى فلم يمسنا سوء . وكنت لازمت دائرتي فيه ثلاثة أيام أي الى أن دخل الجيش الامريكي المدينة ، حتى اني كنت أتناول وجبات طعامي في الدائرة ، وكان البواب يزودني من آن لآخر بما يدور فيها .

لقد اعترتني حالة شديدة من توتر الاعصاب فجمعت أشيائي ، وحزمت حقائبي ، ووضعت كل ما أملكه من نقود في محفظة صغيرة أخفيتها في احدى خزانات غرفة منامي ، واتفقت مع بواب المصح على أن ينقل جميع هذه الاشياء الى دار السيدة التي تسكن بالقرب من المصح ، ويسلمها إليها اذا ما اعتقلني الجيش الامريكي ، وفي الوقت نفسه أحيطت السيدة المشار اليها علماً بهذا الاتفاق ، وسأرمز الى اسم هذه السيدة المحترمة بالحرفين أ . ح فيما أكتبه عنها . وبعد هذه الايام الثلاثة العصيبة نزلت الى بهو المصح لاطلع على ما استجد من الامور ، ثم قصدت البواب ، وشكرته على ما غمرني به من جميل .

ثلاثة اقتراحات لتهريبي

الاقتراح الأول :

كان بين نزلاء المصح رجل من جيكوسلوفاكيا قصير القامة يبلغ من العمر حوالي الأربعين عاماً ، وكنت أبادله التحية عندما نلتقي في غرفة الطعام ، أو في المصعد ، أو في البهو ، دون أن يكلم أحدنا الآخر ، وكنت أشاهد معه على مائدة الطعام أحياناً بعض الضباط الالمان . وفي مساء اليوم التالي لدخول الجيش الامريكي المدينة ، صعد بواب المصح الى دائرتي وأخبرني بأن الرجل الجيكوسلوفاكي موضوع البحث كان جاسوساً أمريكياً ، وانه طلب اليه أن يخبرني عن رغبته في مقابلتي بصورة منفردة وسرية فلم أرَ مانعاً من ذلك . وفي نحو الساعة العاشرة مساء جاء الى غرفتي وشرع في الحديث قائلاً : انه كان قد تعرّف عليّ وعلى سلوكي من بعيد ، وانه عرف هويتي ولم يرَ سوى ان ظروف الحرب أطاحت برجل لم يكن يقصد غير خدمة بلاده ووطنه ، وعليه فانه مستعد ليتوسط لدى شخص آخر هو دكتور في الصليب الاحمر الدولي يقيم في نفس المصح ، الذي نقيم فيه نحن ، فيهرّبني الى سويسرا بسيارات الصليب الاحمر لقاء مئة ليرة انكليزية . فشكرت الرجل على شعوره ، ورجوته أن

يمهلني الى اليوم الثاني لأفكر في هذا الاقتراح فلما كان اليوم المذكور ، طلبت الى بواب المصح أن يخبر الرجل بعدم موافقتي على هذا الاقتراح مع شكري لموقفه . وكان السبب الحقيقي لهذا الرفض هو عدم اطمئناني الى عمل يقوم به جاسوس يخدم في الصليب الاحمر الدولي . وقد علمت فيما بعد ان هذا الطبيب الذي كان قد هرب سفير اليابان في ايطاليا مع بعض الجنرالات والدپلوماسيين الطليان قد قبض عليه وعلى زوجته فيما بعد من قبل الشرطة العسكرية الامريكية ، ووجدت بحوزتهما كثيراً من النقود الامريكية والمجوهرات .

الاقتراح الثاني :

زارتني في احدى الامسيات شقيقة الضابط الايطالي الذي كان يشترك معنا في لعبة البريج وقالت لي « ان أخاها قد فكر طويلاً في وضعي ، وهو يقترح أن نقوم أنا وزوجته بتهريبك الى دار خالتنا الكائنة في قرية قريبة من ميرانو بصورة سرية ليلاً ، فتكون هناك في أمان وطمأنينة حتى ينجلي الموقف . فكان اقتراحاً يستحق الدرس ، ولكن الخطر الكامن فيه ان الضابط المذكور كان من الحزب الفاشستي ، الامر الذي سيجعل وضعي يزداد سوءاً فيما لو عثر الامريكان عليّ بعدئذ ، كما اني سأكون سبباً في تعريضه الى عذاب الامريكان. ولهذا شكرت السيدة المذكورة على لطفها واعتذرت عن قبول الاقتراح .

الاقتراح الثالث :

وهو من أغرب الاقتراحات . كان للسيدة (ا. ح.) المارّ ذكرها ، خالة راهبة تدير أحد الأديرة بالقرب من ميرانو . وقد زارتني هذه السيدة — بعد أن علمت أني رفضت الاقتراحين مارّي الذكر — وعرضت استعدادها لأن تفاتح خالتها في أمر قبول إيوائي في ديرها لمدة شهرين ، أو ثلاثة أشهر ، حتى ينجلي الموقف العام . ثم عادت إليّ بعد يومين لتنقل إليّ موافقة الخالة على هذا الأمر ، وانها مستعدة لتهيء لي غرفة خاصة تتوفر فيها الراحة ، وتقوم إدارة الدير في

تدبير أمر إعاشتي لقاء تبرع للدير هو مئة ألف لير إيطالي ، أي نحو مئة ليرة إنكليزية . فكّرت في هذا الاقتراح ملياً ، وتصوّرت وضعي وما سيكون عليه في الدير ، وأنا محاط بالأخوات الراهبات من كل صوب ، وأنا الرجل الوحيد بينهنّ فيما إذا استثنينا بواب الدير والبستاني فيه ، ولهذا شكرت لعمة السيدة نبلها وكريم عطفها ، وتبرعت للدير بعشرة آلاف لير ، واعتذرت عن قبول الاقتراح الذي لا يخلو من طرافة .

* * *

كانت هذه الاقتراحات تتوالى عليّ خلال الأيام العشرة من أيار ١٩٤٥م ، وكنت أترقّب اعتقالي من قبل الجيش الأمريكي ، وأتوقعه بين ساعةوأخرى، ولكن شيئاً من ذلك لم يقع . وفي ذات يوم جازفت بنفسي وزرت الآنسة صاحبة محل الحلاقة القريب . وكانت لهذه الآ نسة صداقة مع أحد الاخوان الفلسطينيين ، فعلمت منها أنها رأت على باب مديرية شرطة الجيش الامريكي إنذاراً يطلب فيه إلى الذين وردت أسماؤهم في الإنذار أنْ يسلموا انفسهم إلى السلطة . وكان من بين الأسماء إسم صديقها الفلسطيني ، فأخبرته بذلك فهرب إلى مدينة ميلانو ، وأضافت إلى ذلك قولها انها لم تر إسمي بين الأسماء المذكورة ، فازداد عجبي وتركت أمري للأقدار ، وصرت أخرج من المصح مساء كل يوم فأتجوّل في ضواحي المدينة ، وأتجنّب المواضع التي يعرفني أصحابها . وكنت أتناول طعامي في دائرتي فلا أنزل إلى المطعم ولا أختلط بالناس .

وفي آخر شهر مايس ، أُلقي القبض على سفير جمهورية أيرلندة لدى الفاتيكان ، وكان يقيم في السناتوريوم ، وبعد نحو شهرين من دخول الجيش الأمريكي مدينة ميرانو ، أو في الخامس من تموز ١٩٤٥م ، بينما كنت في قيلولة بعد الغداء ، وكانت الساعة نحو الثالثة من بعد الظهر ، سمعت طرقاً على باب غرفتي فلما فتحت الباب ، فوجئت بضابط أمريكي ومعه جندي برتبة

عريف يدخلان الغرفة ، فسألني الضابط : هل أنت ناجي شوكت ؟ فأجبته : نعم أنا هو ، وقد طال انتظاري لهذه الساعة . فطلب إليّ أن آخذ معي شيئاً من الألبسة ، وأمهلني بضع دقائق وضعت خلالها ما أحتاج إليه في حقيبة صغيرة ، ورافقته إلى باب الفندق ، ولما مررت بالبواب ، غمزت له بطرفة عيني فحنى رأسه إشعاراً منه بأنه فهمني ، وهكذا غادرت السناتوريوم إلى السجن المعدّ لرجال السياسة المعادين للحلفاء .

السجون الثلاثة :

أولاً : السجن الأمريكي- الإيطالي في ميرانو

لما وصلنا إلى بناية السجن سلّمني الضابط الذي استصحبني من المصح إلى مديرالسجن ، وتسلّم منه وصلاً بتسليمي إليه . وبعد أن سجّل المدير هويتي وأخذ توقيعي ، أصعدني إلى الطابق الثاني من البناية ، وأدخلني إحدى غرفها ، فوجدت في هذه الغرفة رجلين مع شاب لا يتجاوز عمره السادسة عشرة ، فقدّم إليّ أحد الحراس وسادة مع بطانيتين مع الحقيبة التي سبق للمدير أن فحصها . وكانت سعة الغرفة ٤ في ٤ أمتار ، ولها نافذة واحدة مرتفعة تطل على فناء السجن . وكان في الطابق المذكور ست غرف على طرفي ممشى عرضه ثلاثة أمتار ، فكان الجلوس على الأرض الخشبية المليئة شقوقها بالحشرة الملعونة التي يسميها اللبنانيون (بقّ) والأتراك (تخته موزرى) وهي غير معروفة في العراق ولله الحمد . ومن عادة هذه الحشرة الخبيثة أنها تختفي نهاراً وتظهر ليلاً فتهاجم النائم باللسع الذي يكاد يكون أشدّ من النار ، فتترك بقعاً حمراء لا يشعر بها المرء إلاّ وهي تحكه باستمرار . فإذا تمكّن الملسوع من مسكها بين أصابعه وسحقها ، انبعثت منها رائحة كريهة لا تطاق . وكان علينا نحن الأربعة أن نتبوّل إذا اقتضى الأمر في صفيحة من التنك وضعت خصيصاً لهذا الغرض ، تنبعث منها روائح البول طوال الليل . وكانت الغرف الخمس

الأخرى معدّة لأغراض أخرى، واحدة كمغسل ، والثانية للحرس من جنو
المليشيا الإيطالية الشيوعية ، واثنتان لبقية السجناء . أما الغرفة الخامسة التي كانت
تقابل غرفتنا فمعدّة للنساء . وكان السجناء خليطاً من دبلوماسيين ، وسفراء
وموظفين كبار ، وجنرالات ، وضباط متقاعدين ، وبعضهم من الطليان
ومنهم إفرنسيان . أما النساء السجينات فكنّ أربعاً . واحدة سيدة إيطالية مسنة
وآنستان فرنسيتان من جماعة حكومة فيشي ، اتهمتا بالتجسس لحساب الألمان
أما الرابعة فكانت ماركيزة طليانية من عائلة نبيلة ، وكانت على جانب من
الجمال ، وفي نحو الخامسة والعشرين من العمر ، وكانت التهمة الموجّهة إليها
انها كانت تكتّم عن القيادة محل اختفاء خطيبها الضابط الإيطالي الفاشستي .

هذا هو وصف موجز للسجن ولنزلائه ونزيلاته في الأسبوع الذي قضيته
فيه . وقد كانوا يسمحون لنا بترك الغرف والتجوال في الشمس وقضاء الحاج
في المحل المعد لهذا الغرض ساعة في الصباح ، وأخرى في المساء . أما الطعام
الذي كان يقدم لنا صباحاً ، فعبارة عن قطعة خبز مع قليل من الزيتون، أو الجبن
والحليب المخلوط بالشاي . وفي الظهر كانوا يقدمون في الساعة الثانية بعد الظهر
قطعتين من الخبز ، مع كأس من شوربة هي خليط من الرز ، والمقرنة
والفاصولية ، وبعض الخضر . وقد بقيت مساء اليوم الأول بلا عشاء . فلما
كان صباح اليوم الثاني ناداني مدير السجن ، وسلمني رسالة صغيرة مطوية مع
ترموس مليء بالحليب والقهوة الصحيحة ، مع لفة ورق فيها قطعتان ساندويج
من الجبن قائلاً : ان بواب المصح أرسلها إليك مع غلام من المصح ، فلما
عدت إلى غرفة سجني وقرأت الورقة ، حمدت الله على لطفه وشكرت لبواب
المصح والسيدة (ا. ح) ألف شكر على معروفهما . أما الرسالة غير الموقّعة
فكانت تقول : انه تم الاتفاق بين المصح وإدارة السجن على أن أزوّد بطعامي
اليومي من المصح . وقد علمت فيما بعد أن السيدة (ا. ح) هي التي رشت
مدير السجن بمبلغ من المال ، ويسّرت لي هذا الترتيب . وفي الساعة الثانية عشر
والنصف من هذا اليوم نفسه ناداني أحد الحراس إلى ممشى السجن ، وبعد أن

أغلق باب الغرفة حدثت لي مفاجأة لطيفة وحلوة ، فقد وجدت أنّ الغذاء المرسل من السناتوريوم ، وقد وضع على طاولة خشبية ، وإلى جانب من الطاولة جلست سيدة جميلة جداً ، فقدّمت نفسي إليها فأجابت أنها الماركيزة (شي) . وقد استمرّ لقاؤنا على الطعام أربعة أيام فكنا نتجاذب أطراف الحديث . وقد ذكرت أمر خطيبها ، كما عرّفتني على عائلتها ، وانها تحمل مدالية ذهبية في لعبة المبارزة بالسيف (ايسبكرم) ولها اليد الطولى في الفروسية الخاصة بالنساء الإيطاليات الفاشستيات . فهي فارسة ونبيلة وجميلة جداً . وكم كان أسفي شديداً حين لم أجد هذه الماركيزة في اليوم الخامس على مائدة الطعام ، فقد علمت في المساء أثناء اختلاط السجناء من إحدى الآنسات الفرنسيات التي كانت تقيم معها في نفس الغرفة ، أن ضابطاً أمريكياً جاءها مساء الأمس وسألها هل توافق أو لاتوافق ، وهدّدها بالانتقال إلى سجن المجرمين العاديين إذا رفضت مطاوعته . وأضافت محدثتي إلى ذلك قولها : انها علمت من المركيزة أنّ الجنرال قائد الجيوش المرابطة في ميرانو أرادها أن تكون سكرتيرة له فرفضت قبول العرض ، على الرغم من وسائل التهديد والإغراء ، وعلى هذا طلبوا إليها الإفصاح عن محل خطيبها وإلا فستعتقل ، ففضلت الاعتقال على أن تكون سكرتيرة لقائد جيش هو عدو في نظرها ، وهي تعلم الغرض الحقيقي من اتخاذها سكرتيرة للقائد . وكنت في الحقيقة أسمع أخباراً مختلفة عن كيفية اختطاف الآنسات والسيدات الطليانيات من قبل الضباط والجنود الأمريكان ، حتى أن جنديين أمريكيين اختطفا أجمل آنسة من أوانس المدينة وإرغامها على أن تركب سيارتهما ، ولما شرعت في الصراخ والعويل لإنقاذها من براثن هذين الكاسرين ، ارتبك السائق فانحرفت السيارة عن الطريق العام واصطدمت اصطداماً قوياً أدّى إلى مقتلها .

لقد أمضيت في هذا السجن الأمريكي سبعة أيام . فلما حلّ اليوم الثامن ، أخبرني المدير أن مدير الشرطة العسكرية للجيش الأمريكي ينتظرني في غرفة مديرية السجن . فلما أدخلت في الغرفة وجدت ضابطاً أمريكياً برتبة مقدم

يحسن اللغة الفرنسية ، فخاطبني قائلاً : ان طبيب السناتوريوم قـــدم تقريراً رسمياً إلى القيادة الأمريكية ذكر فيه أن حالتك الصحية لا تتحمل البقاء في هذا السجن مدة أطول ، وعليه قرَّرت القيادة إعادتك إلى السناتوريوم على أن تتعهد بشرفك انك لا تغادر المدينة ، وانك ستكون تحت مراقبة الشرطة العسكرية يومياً إلى أن يتقرَّر مصيرك . وفعلاً أخذني بسيارته إلى المصح المذكور . وقد علمت من البواب أن السيدة (ا. ح) هي التي دبّرت حمل الطبيب عــلى تقديم هذا التقرير الطبي ، فشكرت الطبيب وشكرتها على هذا الجميل الذي لا أنساه . هذا وقد أخبرني القائد المذكور بأن القيادة الأميركية على اتصال مستمر مع القيادة البريطانية في جنوب إيطالية لتقرير الجهة التي ستستقر فيها في ضوء هذه الاتصالات التي قد تمتد إلى أسبوعين .

وبينما كنت عائداً إلى السناتوريوم من تجوالي الاعتيادي اليومي في آخر يوم من تموز ، لمحت شخصين يشيران إليَّ ، فلما اقتربت منهما — وقدعلمت فيما بعد أنهما من الشرطة — قال لي أحدهما : ان مدير الشرطة العسكرية الأمريكية يطلب حضورك في الحال ، وقد استصحباني إليه . فلما قابلته ، فهمت منه أن ينبغي عليَّ أن أهيء نفسي خلال ساعتين لسفرٍ بعيد ، دون أن يذكر لي الجهة التي سأرسل إليها . ثم أصدر أمره إلى أحد أفراد الشرطةالسرية بمرافقتي إلى المصحّ بغية جمع أمتعتي ، فرجوت أن يسمح لي بالمرور عــلى السيدة (ا. ح) أي السيدة التي كان بواب المصح قد أرسل إلى دارها جميع ما كان عندي من أثاث أثناء اعتقالي لأول مرة . فلما أذن لي بذلك ومررت عليها ، فهمت منها أنَّ البواب كان قد أخبرها بكل ما جرى لي . وبعد أن شكرتها على ما رعتني به من عناية ولطف وجميل ، قلت لها : اني سآخذ معي بدلتين فقط مع بعض القمصان واللوازم الضرورية ، وأترك لديها البقية . فإن اتصلت بك في المستقبل ، فبها ، وإلاّ فإن لك أن تتصرَّفي بها تصرّف المالك بملكه . وبعد أن أخذت المحفظة الصغيرة التي كان فيها كل ما أملكه من نقود وأوراق نقدية، طلبت إليَّ أن أفحص المحتويات وأتأكد من سلامتها.

وبعد قيامي بذلك قدمت إليها مئة ألف لير إيطالي ، أي نحو مئة جنيه إنكليزي ، كهدية متواضعة ، ومع انها رفضت قبولها بكل إباء ، فقد حملتها على قبولها ثم أعطيتها عنوان زوجتي في اسطنبول لتخبرها بالذي جرى لي ، وقبّلت يدها مودعاً ، ثم عدت إلى السناتوريوم لآخذ حقيبتي ، وعدت مع الشرطي إلى مديرية الشرطة .

ملاحظة : لم تكتفِ هذه السيدة الجليلة النبيلة (ا. ح) بكل ما صنعته معي من لطف وجميل ، فأضافت مكرمة أخرى إلى ألطافها ، وذلك بأنها كتبت إلى زوجتي في اسطنبول عن كل ما جرى لي منذ اعتقالي من قبل الجيش الأمريكي حتى تسفيري إلى الجهة المجهولة لديها ، كما انها تكرّمت فأرسلت ما أودعته لديها من أسباب إلى السفارة البريطانية في العراق ، بواسطة القيادة الأمريكية ، وبعد وصولي إلى سجن أبي غريب في العراق بستة أشهر ، جاءني موظف من السفارة المذكورة يحمل إليّ الأثاث موضوعة البحث ، مع رسالة من السيدة (ا. ح) تقول فيها : انها قررت الالتحاق بزوجها في روما ، بعد أن أطلق سراحه ، وكان قد اتهم بالانتماء إلى الحزب الفاشستي ، وانها لهذا السبب رأت أن تبعث إليّ أسبابي إلى بغداد وهي تأمل أن أتسلّمها .

ان اهتمام السيدة (ا. ح) بي ، واللطف الذي رأيته من الحكومة الإيطالية مدة بقائي ضيفاً عليها ، والصداقات التي لمستها من جميع من تعرّفت عليهم من أطباء ، ورجال جيش ، وسياسة ، ونبلاء ، ونبيلات ، وماركيزات ، أو سائر أفراد الطليان ، كل ذلك ترك في نفسي ذكريات لا تنسى وما عليّ إلا أن أدوّنها بمداد الشكر والامتنان .

تركت « ميرانو » حوالي الساعة الحادية عشرة صباحاً بسيارة جيب عسكرية يقودها جندي أمريكي ، ويحرسني ضابط ، ومعه جندي برتبة عريف ، ووصلنا إلى مقرّ الجيوش الحليفة في (كاردوناد) في الساعة الرابعة . وتقع هذه المدينة على ضفاف بحيرة كاردا . وبعد أن اتصل الضابط بالقيادة

العامة في مقرّها ، استأنفنا السير إلى مدينة روما ، بعد استراحة قصيرة في مدينة بولونيا ، ثم نقلت في سيارة إلى المطار فتسلّمني ضابط بريطاني برتبة مقدم ، وخاطبني قائلاً : (أو ناجي بك كيف الحال ؟ أخيراً تواجهنا) وكان الرجل يتكلم العربية بطلاقة لكني لم أعرفه ، ثم سافرت بنا الطائرة من روما إلى « نابولي » ومنها بطائرة عسكرية إلى « أثينا » ومنها إلى « القاهرة » حيث حطت الطائرة في مطارها مساء .

السجن البريطاني في معتقل المعادي :

بعد استراحة قصيرة في مطار القاهرة ، حملتني سيارة عسكرية خاصة إلى معسكر المعادي ، ومعي ضابط بريطاني ، مخترقين المدينة التي كانت لي فيها ذكريات لطيفة قبل ربع قرن من الزمن . أي بعد ختام الحرب العالمية الأولى ، فإذا بي أعود إليها وأنا أسيراً بيد أعدائي وأعداء بلادي وأمتي ، فلم يزدني ذلك إلاّ اعتزازاً بمبدئي ، وإصراراً على التضحية في سبيل إسعاد بلادي . وبعد أن أنزلوني من السيارة في المعتقل ، تسلّمني الضابط المختصّ فيه وأدخلني غرفة سعتها ٤ في ٤ أمتار لها باب على الممشى فيها كوّة صغيرة مفتوحة على الدوام ، ويقابل الباب نافذة تطل على حديقة . وقد أخذوا مني المحفظة الصغيرة ، وتركوا لي بجامة واحدة ، كما انتزعوا ساعتي من يدي وحلقة زواجي . وكان في الغرفة سرير حديدي عليه شلة ووسادة وبطانية واحدة مع طاولة خشبية ، وكرسي واحد ، ووعاء وضع في الزاوية للتبوّل فيه ، وبناء على التماسي الشخصي ، سمحوا لي بالاحتفاظ بالقرآن الكريم ، الذي كان معي على الدوام ، فكنت أستفيد من قراءة آياته الكريمة قراءة متأمل مدقق ، لا أثر للترتيل فيها ، ولا سيما في الآيات المتعلقة بالفرائض والأحكام . وكنت كلما أمعنت النظر في هذه الآيات البيّنات ، كنت أحمده تعالى لأني ولدت عربياً مسلماً ، واني ما زلت متمسكاً بهذا الدين الحنيف ، دين محمد نبي العرب ، وقائدهم ، وموجههم . فالفرائض ، ومنها الصلاة بعد الوضوء ، توجّه الإنسان نحو

خالقه جسماً نظيفاً موْمناً ، والصوم الذي يجعل المرء يشعر بالجوع والحرمان اللذين يعاني منهما الفقير والمعدم ، والزكاة التي تفرض على المسلم أن يقاسم اخاه المسلم في ماله ، فهذه هي الاشتراكية الحقيقية التي يسعى البشر إلى تحقيقها اليـوم ، وكذا الحجّ إلى بيت الله الحرام فإنه يجمع بين الاخوان المسلمـين ، ويشعرهم بأنهم أخوة دين واحد ، نقيم في بلد واحد ، محرمة بلباس الإحرام الواحد ، لا فرق بين كبير وصغير ، والكل يلبي تلبية واحدة . فكنت كلما تعمقت في آي الذكر الحكيم وأنا في السجن ، إزددت قناعة واطمئنـاناً . وكانت سلواي الوحيدة التمثّل بالآية الكريمة : (من الموْمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليـه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر ومـا بدلوا تبديلا) .

هكذا كانت حالتي النفسية في السجن المنفرد ، وفي قبضة أعـدائي ، وليس بين أهلي ومعارفي من يعرف محلي . حالـة هادئة مستسلمة للأقدار ، ولم يكن ليزعجني مزعج إلاّ حين يفتح الجندي كوّة الباب في الليل والنهار ، ليراقبني ، وليتأكّد من وجودي عدة مرات في اليوم الواحد . أما الطعام الذي كان يقدّم إليّ فهو في الصباح كاسة فيها لتر من الشاي والحليب ، يوزّع من سطل واحد على المعتقلين ، مع قطعتين صغيرتين من الخبز والجبن . وفي الظهر صحن فيه خليط من الرز والخضرة واللحم ، مع قطعة من الخبز . أما في الساعة السادسة مساء فقطعتين من الخبز أو الكعك ، مع قليل من المربّى . وكان على كل معتقل أن ينظف غرفته صباح كل يوم ، ويحمل وعاء فضلاته بنفسه إلى قسم المراحيض . وكنت أوْدي هذا الواجب المفروض عليّ برحابة صدر لا مفرّ منه إلاّ إذا شاء الجندي (وكان ابن حلال) أن يرى حالي ، وكبر سني ، وضعف بنيتي ، فيقوم بهذه المهمة بالنيابة عني .

كان الجندي الموكل إليه أمر حراستي يأخذني في الساعة الثالثة من كل يوم إلى غرفة مدير المعتقل ، الذي كان يجيد العربية ليجري استجوابي ، وكان هذا المدير يهودياً على أكثر الظن ، فكان استجوابي يمتد حتى الساعة السادسة أحياناً ،

وأذكر اني في اليوم الثاني لوصولي المعتقل ، استصحبني أحد الضباط صباحاً إلى غرفة مجللة بالسواد من جميع أطرافها وقد تصدّرها كرسي كبير على منصة قائلاً : اعتباراً من هذا المساء سيجري استجوابك كمجرم حرب . فقلت له : إذا كان قصدكم إرهابي وتحطيم أعصابي ، فسوف لن أتفوّه حتى ولو بكلمة واحدة ، وإذا به ينقلني إلى غرفتي ، حتى إذا كانت الساعة الثالثة ، أخذني الجندي إلى غرفة المدير التي أشرت إليها آنفاً ، لا إلى هذه الغرفة الملعونة . فبدأ استجوابي الذي امتدّ اسبوعين كاملين كنت خلالهما أمضي نحو ثلاث ساعات في الاستجواب كل يوم .

لقد سجّلوا سيرة حياتي من يوم ولادتي إلى يوم اعتقالي . وكان الاستجواب يجري كالآتي :

أولاً — لماذا أصبحت خصماً لبريطانيا وعدواً لها بعد أن كنت من رجال السياسة المسايرين لسياستها ؟

ثانياً — مناسباتي مع نوري السعيد وعبدالإله ، وكيف كانت في أول الأمر حسنة ، ولماذا توترت بعدئذ ؟

ثالثاً — مناسباتي مع المفتي الحسيني ، والعقداء الأربعة ، ولا سيما العقيد صلاح الدين الصباغ منهم .

رابعاً — مناسباتي مع رجال تركية ، وهل كانت لي صداقات مع بعضهم ؟

خامساً — لماذا تركت تركية وذهبت إلى برلين أولاً ، وإلى إيطاليا أخيراً ؟

سادساً — ما الذي فعلته في ألمانية وإيطالية ؟ وما الذي فعله كل من المفتي ورشيد عالي ؟

كانت هذه الأسئلة الستة تتكرّر في كل يوم تقريباً ، ثم يضاف إليها بعض الاستفهامات . وقد ظهر لي أنّ الغرض من هذه الإطالة في الاستجواب ، ومن تكرّر هذه الأسئلة ، هو تحطيم أعصابي ، وقد تأيد هذا الاستنتاج عندي

حين رجوت ضابط الاستجواب أن يسمح لي ببعض الصحف والكتب العربية، فإذا به يبعث إليّ بكتابين : أولهما عن كيفية إعداد المأكولات الشرقية والغربية والحلويات ونحوها ، والثاني فيه حكايات جنسية على غرار كتاب « رجوع الشيخ إلى صباه » ، فقد استنتجت من إرسال هذين الكتابين أن الجماعة يريدون تحطيم أعصابي بتذكيري بتلك الأكلات الشهية ، وأنا أجد نفسي سجيناً في غرفة ليس عليها غير جندي المراقبة ، وبتهييج النزوات البشرية ، وأنا لا أملك من نفسي أمراً، لا سيما وقد نقص وزني من ٦٢ كلغ إلى ٤٧ كيلغ نتيجة لسوء التغذية والإرهاق . لهذا أعدت الكتابين إلى من أرسلهما إليّ بعد أن اطلعت على مضمونها ، وأظنّ أن أية عبقرية ما كان في إمكانها أن تتفتق عن هذا الأسلوب الخبيث غير العبقرية البريطانية .

كنت قد أطلت لحيتي بعد أن كان الحارس يزعجني بالمراقبة أثناء الحلاقة لئلا أنتحر بموس الحلاقة . فقد كانت الرقابة هذه شديدة ومزعجة حتى اني كنت أذهب لقضاء الحاجة ، وكان ينظر إليّ من وراء الباب إمعاناً في المراقبة والإزعاج ، وقد تحمّلت كل هذه المضايقات فلم أفقد عقلي ، ولم تتحطّم أعصابي ، وكان القرآن الحكيم سلوتي في خلوتي ، ومنقذي من كل أوهام كانت تسيطر على ذهني . وقد فوجئت بخبرين بعد يومين :

أولاً — انتهاء الحرب مع اليابان بعد إلقاء القنبلتين الذرّيتين على هورشيما وناكاساكي .

ثانياً — تحية من الجنرال گلايتن لي، وهو شقيق السر جلبرت گلايتن المندوب السامي البريطاني الأسبق في العراق ، وكنت تعرّفت على هذا الجنرال عندما كان ضابطاً برتبة مقدم في البعثة العسكرية الاستشارية في العراق في العشرينات ، فقد طلب هذا الجنرال إلى مدير المعتقل أن يحسن معاملتي ويحقق لي من الرغبات ما لا يتعارض مع أنظمة السجن والمعتقلات العسكرية فكان كل ما طلبته من مدير السجن شيئين :

أ – تزويدي بقليل من ماء الشرب في كل يوم .
ب – بعض صحف القاهرة ، وقد لبّى الطلبين .

تصويري في ظلّ العَلَم البريطاني :

في صبيحة أحد أيام تموز الأخيرة فتحت باب غرفتي ، فإذا بي أشاهد ضابطاً بريطانياً لم أره من قبل ، وقد طلب مني أن أسير معــه ، وكان بمعيته جندي يسير خلفي ، وبيده بندقية مصوبة نحوي ، وبعد أن اجتزنا عــدداً من الساحات المحاطة بالأسلاك الشائكة ، بلغنا محلاً فيه بناية صغيرة ، وعلى الحائط المقابل للبناية علم بريطاني كبير الحجم ، وأمام العلم كرسي خشبي صغير وقديم ،كان نصفه محطماً، فأمرني الضابط بالجلوس على الكرسي موجهاً وجهي شطر البناية المذكورة ، وإذا برجل يخرج منها وبيده آلة تصوير ليصورني وأنا على هذه الحالة المزرية ، فتمالكت أعصابي حتى تمّ تصويري فلما اقتادني الضابط ليعود بي إلى غرفتي ، طلبت مواجهة مدير السجن وقلت له : كنت أتصور أن أواجه أوضاعاً مزرية أكثر مما واجهته حتى الآن، فإن كان القصد من تصويري على الصورة التي تراني بها ، وفي ظل العلم البريطاني الذي حاربته من أجل حرية بلادي ، فلا أظنّ أن هذا يدل على عظمة بريطانيا ، ولا سيما وأنا أسير بين يديكم تستطيعون أن تفعلوا بي ما تشاؤون . لقد كان في إمكاني أن أقاوم تصويري على هذا الشكل المزري ، ولكني أردت بمطاوعتي للأمر أن أتأكد الدرجة التي وصلت إليها تلك العظمة ، ورجوت المدير أخيراً أن يسمح لي بنسخة من هذه الصورة لأحتفظ بها للذكرى وتجعلني أشدّ بغضاً لكم . فردّ الرجل عليّ قائلاً : ان هذا أصول متبع عندهم ، وأن سجلات السجن تحتوي على تصاوير جميع الذين يدخلون سجنهم أو يعتقلون فيه . وقد علمت في اليوم الثاني من هذه المقابلة وهذه المهزلة انهم سيسفروني إلى العراق .

● **تسفيري إلى بغداد :**

أعيدت إليّ محفظتي الصغيرة وما فيها من محتويات خاصة ، وهيأت نفسي

للسفر فغادرت المعتقل إلى مطار القاهرة برفقة ضابط برتبة ملازم أول ، ثم حلّقت الطائرة بنا متوجهة إلى دمشق فبغداد فبلغناها مساء . ولما حطت الطائرة على أرض المطار ، خرج منها المسافرون جميعاً، وطلب إليّ الضابط أن أنتظر قليلاً ، ثم خرج وبعد دقائق معدودات دخل الطائرة ضابط عراقي برتبة مقدم ـ علمت بعدئذ انه آمر معتقل أبي غريب ـ فطلب إليّ أن أرافقه ، فلما نزلنا السلم ، وجدنا في انتظارنا سيارة عسكرية ونحو عشرة جنود ، فركبنا السيارة حيث جلس الضابط بجوار السائق، وأجلسوني في القسم الخلفي منها ، يحف بي ثلاثة من الجنود المسلّحين بالبنادق ، ولم أسأل أحداً إلى أين ستتجه هذه السيارة ؟ لأني لاحظتها تخرج من المطار وتتجه نحو الجهة المعاكسة للمدينة ، أي انها اتجهت نحو جسر الحر . وبعد أن اجتزنا هذا الجسر ، صادفنا سيارة أشارت علينا بالتوقف ، وإذا بها تقلّ زوجة محمد علي محمود ، فقالت : الحمد لله على السلامة . وكانت عائدة من زيارة بعلها في معتقل أبي غريب .

وصلنا معتقل أبي غريب بعد مسيرة قصيرة فوجدت أن قد سبقنا إليه كل من : الشريف شرف ، وعلي محمود الشيخ علي ، ومحمد علي محمود ، ورؤوف البحراني . فكان عناق ، وكان لقاء ، بعد خمس سنوات . وبعدأيام جيء إلينا بالدكتور محمد حسن سلمان ، فاجتمع شمل الزملاء ، ولم يكن ينقصنا إلا رشيد عالي الذي استطاع أن يلتجىء إلى المملكة العربية السعودية ، يلوذ بحماية العاهل الملك عبد العزيز آل سعود . أما ناجي السويدي فقد توفاه الله في منفاه بروديسيا الجنوبية، وأما يونس السبعاوي فقد أُعدم بجوار معتقلنا يوم ٥ أيار ١٩٤٢م مع العقيدين : فهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وأما موسى الشابندر ، فكان قد أخلي سبيله قبل وصولي إلى هذا السجن .

● السجن العراقي ـ سجن أبو غريب :

كانت بناية هذا السجن في الأصل دار ولادة للأفراس العائدة إلى لواء الخيالة للجيش العراقي . وهو بناية مستطيلة الشكل ، قاعدتها ٢٠ في ١٠ أمتار ،

ولها بابان واسعان في جهتي الشمال والجنوب ، وفيها عشر غرف سعة كل منها ٤ في ٣,٥ متر ، خمس منها إلى اليمين والخمس الأخرى إلى جهة اليسار ، ولها ممشى بين الغرف عرضه ثلاثة أمتار . أما ارتفاع البناية فكان أربعة أمتار ، وأما سقفها فجمالي من صفائح الزنك (الجينكو) مما يجعل درجة الحرارة مرتفعة في موسم الصيف حتى تبلغ الخمسين ظهراً ، وأما الجدران بين الغرف فلا تعلو حتى السطح مما يجعل أصوات الساكنين فيها تسمع بكل سهولة . وكانت ستة من غرف البناية العشر قد خصصت للسجناء ، وغرفتان للحرس ، واستعملت الغرفتان المتبقيتان كحمام ومرحاض ، على طراز المراحيض الإنكليزية (دكتان مرتفعتان بينهما صفيحة تنك) فإذا امتلأت الصفائح بالخروج والبول ، وأراد أحدنا أن يستعملها ، أصابه الرشاش القذر ، فكان في إمكاننا أن نتحمل كل مساوئ السجن ومضايقاته إلا قضية المرحاض هذه التي كنا نجابهها بمرة أو مرتين في اليوم الواحد .

كانت كل غرفة من غرفنا تطل على الممشى ، ولها شباك يطل على الفضاء المحيط بالبناية ، وكانت أمام البناية ساحة كبيرة ليستفاد منها في ليالي الصيف ، وكانت الأسلاك الشائكة تحيط بذلك كله ، وهي مزدوجة ، وكان الحراس يقفون في أكشاكهم آناء الليل وأطراف النهار للمراقبة ، ولم تكن البناية منارة بالكهرباء ولا كان فيها ماء إسالة ، فكنا نغتسل بالماء الذي يؤتى به من ترعة أبي غريب . أما مياه الشرب فكانت تأتينا مع طعامنا من بيوتنا .وكانت لنا مصابيح غاز أو شموع نستضيء بها ، وكانت غرفنا جميعاً مستودعاً لأنواع الحشرات من العناكب الكبيرة التي تلسع لسع العقارب ، والصراصير الحمراء الكبيرة ، والنمل ، والنجرس ، والجرذان ، وأبو بريص القذر ، ومختلف أنواع الذباب والبق ونحوها . وكنا نحتمي بقطع من الأقمشة وضعناها تحت سقوف الغرف المسقوفة بالجينكو لاتقاء حرارة الصيف المهلكة أو تخفيف شدتها على الأقل .

كان الغذاء يرسل إلينا من بيوتنا بواسطة سيارة السجن المركزي في الساعة الثانية عشرة من ظهر كل يوم ، ولهذا كنا نعطي الغذاء الذي يقدم إلينا من

قبل إدارة السجن إلى الجنود ، وكان الشريف شرف يرفض أن يساهم معنا في الأكل ، مكتفياً بطعام السجن الذي يقدَّم إليــه ، إذ لم يكن في بغداد من يستطيع تدبير أمر إرسال طعام خاص إليه . وكان يسمح للأقارب والأصدقاء أن يزورونا في الأسبوع مرة أو مرتين ، وأذكر أن بين الأصدقاء الذين زارونا أرشد العمري ، وعلاء الدين النائب ، وكامل الچادرچي ، ونشأت السنوي ، والسيدين : أمين خالص ، ويوسف آوفى ، وعبد الرزاق الحسني ، وغيرهم ممن لا تحضرني أسماؤهم . وكان الأصدقاء يغرقونا بهداياهم من الفواكه ، والسكاير ، والمجلات ، والصحف ونحو ذلك .

وكان حرس السجن مكوَّناً من الجنود التابعين لفوج الحراسة الملكي . وكان يجري تبديل هؤلاء مرة كل أسبوع ، فيرسلون من قصر الرحاب ، قصر عبد الإله ، الذي سمي بعد الإطاحة بجبروته بقصر النهايــة ، فكان عددهم إثنا عشر جندياً يقودهم عريف ونائب عريف ، وكان رئيس العرفاء يقيم في السجن بصورة دائمية كمعاون لمدير السجن الضابط . وقد استمرَّ اعتقالي على هذا المنوال ، وفي هذا المبنى ، من ٣ أيلول ١٩٤٥م حتى آب ١٩٤٧م ، وهذه أهم أحداث تلك الفترة :

أولاً — في اليوم الثاني لوصولي معتقل أبي غريب زارني في غرفتي مدير السجن المركزي ، ومعه طبيب السجن ، وجندي يحمل (زنبيلاً) مليء بالقيود الحديدية ، وطلب مني أن أساعد الطبيب لفحصي ، لأن إدارة السجن علمت بأني مصاب بالكلى فإن تحقّق هذا لدى الطبيب فسأُعفى من وضع القيود المفروض وضعها في أرجل المحكومين بالأشغال الشاقة . وكان الطبيب مهذباً ، كمدير السجن ، وأفهماني كلاهما أن هذا ما اتفق عليه لتفادي تكبيلي . فقلت لهما : أودّ أن أجرّب هذا القيد ولو لحظة واحدة لتكون ذكرى دائمة فلم يوافقا على ذلك ، وودّعــاني بعد أن أخذا توقيعي على التقرير الذي كتبه الطبيب ، وصادق مدير السجن على توقيعي .

ثانياً – عادت زوجي وولداها من اسطنبول إلى العراق في أواخر أيلول بعد أن علموا بوصولي واعتقالي في بغداد .

ثالثاً – كان عبد الإله خارج العراق ، يوم جيء بي إلى بغداد، فلما عاد إلى العاصمة في ٢٠ أيلول ١٩٤٥م من زيارته لأمريكا ماراً بتركية ، دخل عليّ في غرفتي مدير السجن والضابط المقدم في نحو الساعة الرابعة من بعد ظهر اليوم الثالث والعشرين من الشهر المذكور، وقالا : ان لديهما أمراً بأخذي إلى قصر الرحاب لمقابلة الوصي ، وأن عليّ أن أرتدي لباس السجن المخطط والخاص بالمجرمين الاعتياديين المحكومين بالأشغال الشاقة المؤبدة . وحيث لم تكن لديّ بدلة سجن من هذا الطراز ، أعارني علي محمود الشيخ علي بذلته التي كان يحتفظ بها في غرفته ، ورجاني أن ألبسها . واجتمع زملائي وهم ينظرون إليّ وماذا سأفعله .

فكرت في أمر ارتداء بزّة السجن فوجدت ان من العبث ألاّ أفعل ذلك ، ولا سيما وان الغرض من هذا التكليف هو أن يقابلني عبد الاله وأنا بهذه البزّة فيشفي غليل حقده ونزواته ، فارتديتها لأرى ما سيكون . وقد أوصاني زميلي علي محمود ان أمتلك أعصابي في أثناء المقابلة ، وأن لا يصدر مني ما يزيد الوضع حراجة . وكذلك كان رأي الزملاء فوعدت هؤلاء الكرام اني سأكون عند حسن ظنهم فيّ ، وسأمتلك زمام أمري فلا يصدر مني ما يكره ويغيض ، إلاّ اذا تعمد عبد الاله إهانتي ، فاني سوف لن أصبر على ذلك ، وسأرد عليها بمثلها . وقد تقصدت اسماع مدير السجن كلماتي هذه ليكون على بينة من الامر.

كنت في وضع مضحك وغريب ، فقد كانت بذلة علي محمود واسعة لأن المومى إليه كان أطول مني وأثخن، وكانت أذيال بنطلونه الذي إرتديته تكنس الارض كنساً، وكنت الى هذا حاسر الرأس، فركبت السيارة وجلست إلى أحد مقاعدها الخلفية ، وركب معي ثلاثة جنود ببنادقهم ، وجلس مدير السجن

الى جانب السائق . وهكذا وصلنا قصر الرحاب في نحو الساعة الخامسة فأنزلوني من باب القصر الى قاعة الاستقبال التي كنت أعرفها تمام المعرفة ، حيث يستقبل فيها صاحب القصر مدعويه ، وهم بألبستهم الرسمية وأوسمتهم . وأرجو أن يثق قارئي اني لمّا دخلت هذه القاعة الآن ، وأنا ببذلة السجن ، كنت أشعر بنفسي بأني ارفع مقاماً وأسمى منزلة من ذي قبل ، فقد دخلت هذه القاعة الآن بهذا اللباس لاني قمت بواجبي نحو بلدي وأمتي .

دخل عبد الاله ، ومن ورائه عبيد بن عبد الله المضايفي الحجازي — وقد أصبح عبيد هذا عقيداً في الجيش العراقي — يقطر حقداً وغضباً ، وأرنبتا أنفه ترتجفان فبادرني قائلاً (وين تركت الزعيم وكيف حاله !) وكان يقصد بالزعيم رشيد عالي بالطبع . فأجبته : في الحقيقة اني لا أعرف شيئاً من أمره . لأني فارقته في أواخر أيلول ١٩٤٣ في روما .

ع — أرأيت العاقبة الآن ؟ من كان المخطىء ومن كان المصيب ؟ من الذي خدم بلاده ومن الذي خانها ؟

ج — لا يصح الحكم الآن لأن التاريخ هو الذي سيقرر ذلك في المستقبل .

ع — لا تأمل مني أية رحمة .

ج — ان الله هو الرحمن الرحيم ، ولن أطلب الرحمة من أي أحد سواه .

كنت أثناء هذا الحوار هادئاً تمام الهدوء ، وكنت أنظر الى عينيه بتحد واصرار ، فاذا به يدير ظهره ويخرج من القاعة ، ويخرج خلفه ابن المضايفي . وهكذا انتهت المقابلة وأعدت الى سجني في أبي غريب حيث كان زملائي ينتظرونني ، فلما رأوني ابتسم لهم عند نزولي من سيارة السجن، ظهرت عليهم أمارات الارتياح، فقدكانوا قلقين يخشون أن يحدث حادث لا يرتضونه كما سبق ان حدث للشريف شرف أثناء أخذه لمقابلة عبد الاله مع زميل آخر ، فاذا به يهينهما ويبصق في وجه الشريف شرف .

(ملاحظة) : بعد ان دخلت غرفتي ، واستبدلت ملابس السجن بملابسي ، تأملت في الحاضر والماضي ، وتذكرت كيف اني كنت منحت عبد الالـه الجنسية العراقية ، بعد مقتل الملك غازي ، والمساعي التي بذلت لتعيينه وصياً على الملك فيصل الثاني ، حيث كنت وزيراً للداخلية ، ولي الصلاحية المطلقة في منح هذه الجنسية أو حجبها . فقد كانت السلطة العليا – بعد مقتل الملك – في يد مجلس الوزراء ، فلو أني رفضت منح عبد الاله الجنسية المذكورة في تلك الفترة من تاريخ العراق ، فما كان في استطاعة رئيس الوزراء نوري السعيد آنئذ أن يعمل شيئاً ، إذ لو فرضنا انه طلب إليّ الاستقالة من منصبي ليأخذ وزارة الداخلية الى عهدته ، ويمنح الجنسية المطلوبة لعبدالاله ، ورفضت الاستقالة ، فهل كان في الامكان أن تستقيل وزارة نوري ليشكلها من جديد بعد إخراجي منها؟ كلاّ ان ذلك لم يكن في الامكان ، لأن الوزارة كانت قائمة مقام الملك فإلى من تقدم استقالتها اذا كان الملك غير موجود ؟ لا شك انه كانت تحصل هناك حالة هي الفريدة من نوعها في تاريخ العراق الحديث ووضعه الدستوري ، ولكانت أن تضطر الوزارة الى ترشيح رجل عراقي الاصل لمنصب الوصاية وتقديمه الى مجلس الامة ليقرّ انتخابه ويصبح عبد الاله صفراً الى اليسار .

● رابعاً : وصول صلاح الدين الصباغ :

في حوالي الساعة الثانية من بعد ظهر اليوم الثالث عشر من تشرين الاول سنة ١٩٤٥ ، طلب إلينا عريف الحرس أن نغلق أبواب غرفنا ولا نغادرها لفترة قصيرة . فلما انتهت هذه الفترة وفتحنا الابواب ، علمنا بوصول العقيد صلاح الدين الصباغ الى المعتقل ومنع مواجهتنا له . فلما كان اليوم الثاني لوصوله ، نقلوه الى قصر الرحاب لمقابلة عبد الاله . وقد علمنا ان هذا أهانهُ إهانةً بالغة ، ثم علمنا في مساء يوم ١٥ من هذا الشهر ان صلاحاً سيشنق عند صباح اليوم التالي . وقد تم ذلك قبيل الفجر ، وبقي جثمانه معلقاً على باب وزارة الدفاع حتى الساعة التاسعة ، حيث مرّ به عبد الاله في طريقه إلى البلاط وشاهده معلقاً

من رقبته بحبل المشنقة ، بدلاً من أن يعدم رمياً بالرصاص بصفة كونه جندياً وضابطاً ، وهو ما تقضي به الاصول المتعارف عليها .

كانت ليلة اعدام هذا العقيد الباسل من أحلك الليالي وأفجعها لنا ، نحن نزلاء سجن أبي غريب فقد كان الرجل يتلو القــرآن طوال الليل ، ويصلي باستمرار حتى ساعة أخذه إلى المشنقة . رحمه الله برحمته الواسعة، وشكراً للجمهورية العراقية الخالدة التي نقلت جثمانه مع زملائه الشهداء الى مقبرة الشهداء في جامع أم الطبول في عام ١٩٧٠ فاستحقت بعملها هذا شكر الشعب العــراقي وتقديره .

● خامساً وفــاة والدتي :

زارتني والدتي في سجن أبي غريب مرة واحدة تصحبها زوجتي التي كانت قد عادت من اسطنبول في أواخر أيلول ١٩٤٥ . وقد كانت أمي عجوزاً ناهز عمرها الثمانين عاماً ، ولم أرها بعد تلك الزيارة الواحدة حتى وافاها أجلها المحتوم في الرابع والعشرين من شهر نيسان ١٩٤٦ . وكنت أتوقع أن يسمح لي بالقاء نظرة عليها في أيامها الاخيرة ولو لبضع دقائق ، ولكن عبثاً أن يأمل المرء مثل هذه الانسانية من رجال مُلئت قلوبهم بالحقد واللؤم والكراهية . لقد كتموا عني خبر وفاتها ثلاثة أيام حتى رأى زميلي علي محمود الشيخ علي ، أن من الحماقة كتم هذا الخبر أكثر من هذه الايام الثلاثة ، فقصدني الى غرفتي ، وبعد أن واساني في مصيبتي ، بكيت بكاء مرّاً عليها . رحمها الله .

للأقدار أحكام غريبة وعجيبة ، فقد توفي والدي في اسطنبول أيام الحرب العالمية الاولى ، في عين الاسبوع الذي وقعت فيه جريحاً في معركة الشيخ سعد ، التي دارت بين الجيشين : العثماني والبريطاني اذ كنت ضابطاً في الجيش الاول ، فحرمت من مشاهدته قبل وفاته ، وحرمتُ من مشاهدة وفاته ، وها اني الآن أحرم من القاء النظرة الاخيرة عــلى والدتي لأني سجين فلم أتمكن مــن رؤيتها .

بعد أن صادرت حكومة عبد الاله جميع ما أملكه من منقول وغير منقول، مما ورثته عن الآباء والاجداد ، أبقت لنا دار سكنانا في كرد الباشا على شارع أبي نؤاس ، وقد اضطررت لبيع هذا الدار لتسديد ما ترتب عليّ من ديون ، ولتأمين ما تحتاج إليه العائلة من نفقات ، كما بنيت داراً جديدة على أرض تبرّع بها الاخ الدكتور صائب شوكت في الكرادة الشرقية من ثمن هذه الدار ، وبقيت فضلة اشتريت بها قطعة الارض التي ورثتها عن أبي فباعتها الحكومة بالمزايدة العلنية حيث رسبت على عديلي السيد أحمد الكيلاني ، وهي القطعة التي أسكن فيها الآن في دار صغيرة بعيداً عن بغداد .

نبذة عن سيرة مَن حكَم العراق عشرين عاماً

ترددت كثيراً في كتابة هذه الاسطر عن حياة عبد الاله الشخصية ، وعن وقاحته التي تعدت كافة القيم الاخلاقية ، والمخازي التي ارتكبها أثناء حكمه العراق حكماً ديكتاتورياً فاسداً زهاء العشرين عاماً ، ولكن أمانـــة التاريخ حتّمت عليّ تدوين ما أعرفه عن خيانته وسفالته وحطة أخلاقه ، على الرغم من ترفّعي عن ذكر مساوىء الناس .

على أثر اطاحة السلطان عبد العزيز آل سعود بالحكم الهاشمي في الحجاز عام ١٩٢٥ م ، اضطر الملك علي ، أكبر أنجال الملك حسين ، أن يلجأ الى أخيه الملك فيصل في بغداد، وقد اصطحب معه عائلته ونجله عبدالاله، فخصص له فيصل راتباً شهرياً قدره أربعة آلاف ربية (نحو ٣٢٠ باون) لأنه كان معدماً ، وفي حالة يرثى لها . وللحق أقول ان الملك علي كان متواضعاً ولطيفاً في معشره وسلوكه ، ولكنه لم يكن بمقدرة أخيه الملك فيصل ، ولا بحنكته السياسية .

وقد رأى عبد الاله ان الأمير غازي ، ابن عمه الملك فيصل ولياً للعهد ، وان أباه الملك علي يعيش عالة على أخيه فيصل ، وان الامور لا تبشر

بمستقبل له ، فتملكته عقدة الحقد والحسد لأنه كان محروماً من كل جاه أو سلطة . ولما اضطر والده لالحاقه بكلية فكتوريا الانكليزية في الاسكندرية بجمهورية مصر ، كان مضرب المثل في الكسل وسوء الخلق . وكانت تقارير عمادة الكلية لا تبشر بخير له فأعيد الى العراق ، قبل أن يتم دراسته فيها ، فانزوى ولم يتصل بأحد من الطبقة الكادحة والفلاحين والعمال لمعرفة نفسية الشعب العراقي ، أو تاريخ العراق القديم منه والحديث ، واقتصر همه على الاسهام في سباق الخيل ، فأسس عصبة من الأسافل اضراب : منفي الجاكي وزمرته ، على حين ان غازي ابن عمه التحق بالكلية العسكرية في بغداد ، واختلط بطلابها ، وكوّن صداقات مع أفراد الشعب فأحبهم وأحبوه .

بقي عبد الاله عاطلاً منزوياً حتى اصطفاه نوري السعيد، وأخذ يهيؤه للمستقبل ، بدلاً من ولي عهد العراق الامير غازي . وكان غازي يكره نوري السعيد كرهاً شديداً ، ويرى في ثقته العمياء بالانكليز ، وفي استبداده واستهانته بكرامة الشعب مالا يتفق مع أحاسيسه الوطنية . وتشاء الاقدار أن يقتل الملك غازي – بعد تبوئه عرش العراق في أيلول عام ١٩٣٣ في حادث اصطدام سيارته المزعومة بعمود كهربائي ليلة ٤ نيسان ١٩٣٩ م ، وان يتخذ نوري السعيد كل التدابير الممكنة لتنصيب عبدالاله وصياً على فيصل نجل الملك غازي ، لأنه كان طفلاً وان يضطر البرلمان العراقي الى تأييد هذا التعيين ، ولا سيما وقد كان العالم على شفى الحرب العالمية الثانية . وكان نوري يأمل بأن يماشي عبد الاله سياسته الضالعة مع الانكليز . وهكذا أصبح عبد الاله حاكم العراق والوصي على العرش ، وكان هذا الوصي قد احتفظ بجنسيته الحجازية خمس عشرة سنة ، ولم يتجنس بالجنسية العراقية إلاّ بعد نصبه وصياً . وكنت أنا الذي منحته هذه الجنسية بصفة كوني وزيراً للداخلية في وزارة نوري السعيد الثالثة ، المؤلفة في ٢٥ كانون الاول سنة ١٩٣٨ .

هذا هو ماضي عبد الاله ، وهذه هي قضية تمتعه بالجنسية العراقية ، بعد احتفاظه بجنسيته الحجازية خمس عشرة سنة كما تقدم . وكان يظن – بعد أن

أصبح وصياً – انه سيكون في مقدوره أن يعمل ما يشاء ، وان يحكم حكم المالك بملكه ما دام هو متمتعاً بثقة نوري السعيد وعطف الانكليز ، وما دام المنافقون من رجال السياسة يتملقونه ويرجون رضاه .

مخازي عبد الإله وشذوذه

بدأت ظواهر عبد الاله وشذوذه الجنسي تظهر مع الدكتور محمد الطبيب المصري لدى عائلته ، يوم كان ما يزال في السادسة عشرة من عمره ، ثم مع (منفي الجاكي) . وكان وضعه مع السايس منفي المذكور حديث الخاص والعام ، حتى بعد صيرورته وصياً . ولما انتقل الى قصره – قصر رحاب الذي سمته حكومة الثورة قصر النهاية – أصبحت مناسباته مع بعض الجنود ، ولا سيما أفراد الحرس منهم مضرب الامثال ، حتى انه اتخذ من أفراد حرسه هذا حراساً علينا ، بعد وضعنا في سجن أبي غريب ليطمئن الى وضعنا تحت رقابته الشديدة ، فكنا نلحظ الجنود يتهامسون ويتغازلون وينقلون روايات تكاد تكون الى الخيال أقرب منها الى الحقيقة .

ولا يسعني إلاّ أن أروي الآن رواية سمعتها من صديق لا يرتقي الشك الى صدقه ، وكان ذلك في أواسط عام ١٩٤٦ ، ففي احدى الحفلات الرسمية ، التي أقيمت في حدائق قصر رحاب ، وحضرها الوزراء ، والنواب ، والاعيان ، ورجال الدولة ، كان عبد الاله يحتسي المشروب باسراف ، وكانت تقف إلى جانبه زوجة أحد الوزراء السابقين ، واذا به يتعمد بأن يسكب مقداراً من المشروب على بدلتها أثناء الحديث معها ، ثم يأخذها إلى داخل القصر بحجة ازالة ما علق بثيابها ، ثم يعود بها الى الحفل على مرأى ومسمع من الحاضرين . ولعله أراد أن يقلد بعمله هذا نابليون بونابرت فهناك رواية تروى عن نابليون خلاصتها : انه في احدى المآدب التي أقيمت على شرفه في وارشو ، عاصمة بولونيا ، سكب مقداراً من الشراب على سيدة پولونية جميلة ، ثم اقتادها الى

احدى غرف القصر بحجة تجفيف ثيابها. وتذكر الرواية ان هـــذه السيدة اضطرت فيما بعد أن تضحي بأعز ما تملكه في سبيل اقناع ناپليون بوجوب تخليص بلادها من السيطرة الاجنبية ، ويساعدها على نيل استقلالها . فأية خدمة ارادت هذه السيدة « زوجة الوزير العراقي » ان تقدمها الى شعبها ارضاء لخلاعة عبد الالـــه ؟.

مجاورة الشيوعيين لنا

في السنة الثانية لاقامتنا في سجن ابي غريب ، قـــررت الحكومة نقل الشيوعيين العراقيين من سجن (نقرة السلمان) في البادية الجنوبية الى جوارنا في أبي غريب ، تمهيداً لمحاكمتهم ، ولكنها وضعتهم في البناية المقابلة لسجننا . وكانت بنايتهم أحسن حالاً من بنايتنا ، فقدكانت فيها مراحيض ومغاسل اعتيادية على الاقل ، وكنا نتبادل واياهم التحيات والمجاملات بقدر ما كانت تسمح به الظروف . وكان يسمح لعائلاتهم بزيارتهم مرة في الاسبوع . وكان على رأس هؤلاء يوسف سلمان المعروف بفهد .

الوفاء عند البعض

وفي ذات يوم زار معتقلنا بعض الوزراء والشخصيات البارزة لزيارة الزميل محمد علي محمود ، وطلب يد احدى كريماته الى أحد أولاد المرحوم جعفر العسكري . وكان بين هؤلاء الذوات أحد الذين اخترتهم لمنصب الوزارة في وزارتي المؤلفة عام ١٩٣٢ م، وقد مر بباب غرفتي فلم يتنازل بالدخول فيها ، حتى ولا كلف نفسه بالسلام عليّ . وهكذا تكون الاخلاق وتكون الشيم .

ذكرتني حالة هذا الوزير (الشهم) بالضابط الطلياني الذي شاء كرم

أخلاقه أن يقترح عليّ بأن يخفيني في دار خالته ، لما دخل الجيش الامريكي مدينة ميرانو شمالي ايطالية لئلا أقع في أيديهم ، ولم يكن مديناً لي بأي عرفان أو جميل ، ولا كان من أبناء وطني .

● نقلنا الى مستشفى الكرخ :

بعد أن تمت خطوبة كريمة محمد علي محمود على ابن العسكري ، نقل والدها الى مستشفى الكرخ ، بحجة المرض ، وبعد يومين نقلوني والدكتور محمد حسن سلمان الى المستشفى نفسه ، وبالحجة نفسها . ولا شك في أن القارىء يستطيع أن يدرك الغرض من نقلي والدكتور سلمان الى المستشفى المذكور ، في هذا الوقت بالذات .

كانت مساحة غرفة المستشفى التي خصصت لي ٣ - ٢,٥ فهي صغيرة على كل حال ، وكانت أمامها فسحة يمكن أن تتخذ ممشى ، ولكن كنا على كل حال محط أنظار المرضى والزوار ، كأننا كنا حيوانات في قفص بحديقة الحيوانات . وفي الوقت نفسه علمت ان علي محمود الشيخ علي - الذي لم يشمله هذا اللطف - بقي وحيداً في أبي غريب ، وقد أخذت الاوهام تنتابه بين حين وحين ، حتى انه كان يخشى أن يصيبه مكروه . ولهذا فضلت العودة الى أبي غريب لأكون على مقربة منه ، على الرغم من ممانعة مدير المستشفى الدكتور صبيح الوهبي لهذه العودة . وهكذا بقيت وعلي محمود في هذا السجن المنعزل أكثر من شهر . فلما أتم علي مدة محكوميته وخرج من السجن ، وبقيت وحيداً لا أرى غير جنود الحرس ، شعر هؤلاء بعاطفة نحوي فتقدم مني أحد الحراس ذات يوم ، بينما كنت أسير في الممشى وحياني تحية عسكرية ، واسرّ إليّ انه وجماعته يفكرون في وضعي ، ويتألمون لذلك أشد الالم ، وانهم كلهم يلعنون عبد الاله وطغمته الفاسدة . فشكرته على شهامته ونجابته ، وقلت له اني سوف لا أنسى هذه العواطف ، وانها هي سلوتي في وحدتي .

إعداد سجن أبي غريب للضباط الإيرانيين

في يوم من أيام العشرة الاولى من شهر تموز ١٩٤٦ وصل الى سجن أبو غريب نحو عشرة من الضباط الكرد الايرانيين كانوا قد أسروا بعد القضاء على «جمهورية مهاباد» الكردية في «أذربيجان الايرانية» ومعهم شيخ من الاكراد ، وكنت أشكو الوحدة والوحشة حتى كدت أفقد عقلي ، وأنا في ذلك الحر اللاهب ، حيث تقارب درجة الحرارة الخمسين سانتيغراد ، والروائح الكريهة تنبعث من هؤلاء النزلاء ، فتضاف الى رائحة البول والخروج، والى صراخ الشيخ الكردي وتوسلاته بعريف الشرطة الذي كان يلازمه في غرفته ليعيد إليه نقوده ، حيث نيطت الحراسة بالشرطة بدل الجيش -كانت هذه الحالة التي تستمر من السادسة صباحاً حتى الساعة السادسة مساء تقلقني فتحملني على البقاء في غرفتي ، ولكنها لم تستمر طويلاً لحسن الحظ فقد تقرر نقلي الى الدار التي استأجرتها زوجتي في شارع طه ، إلى جوار دار عديلي كامل الجادرچي ، لأن الحكومة خصصت سجن أبي غريب إلى هؤلاء الغرباء .

سجني في داري

بعد أن تقرر نقلي من أبي غريب الى الدار ، جاءت إلي زوجتي فاستصحبتني من السجن الى الدار بحراسة عريف من الشرطة ، فبقيت تحت الحراسة مدة حتى حتى استطاع السيد محمد الصدر أن يستصدر عفواً خاصاً باعفائي مما تبقى من محكوميتي بعد سنة من هذا الانتقال ، وكان الشرطي الحارس يستبدل خلالها في كل اسبوع مرة . ولا أتذكر اني حظيت أثناء مقامي في أبي غريب إلا بزيارة عدد ضئيل من المعارف والاصدقاء ، فلم يزرني من رؤساء الوزراء السابقين غير أرشد العمري لمرة واحدة . واذكر ان صديقاً جاء يزورني ذات يوم ، فألمح إلي أنه شاهد أحد الوزراء السابقين يستوقف سيارته في الطريق ويسأله عن الجهة التي هو آت منها فلما أخبره بأنه كان في زيارة

ناجي شوكت ، قال له (شلك إبهل دوخة الراس . ارجع أحسن) فعاد الوزير عن تصميمه ولم يزرني . على حين ان بعض الاصدقاء كانوا لا ينفكون عن زيارتي أذكر منهم : علاء الدين النائب ، ونشأت السنوي ، وأمين خالص ، وعبد الرزاق الحسني ، وغيرهم ، ممن لا أتذكر أسماءهم فأستمحيهم عذراً ، كما لم يزرني في الدار التي انتقلت اليها إلا القلة القليلة من معارفي وأصدقائي . ولكن حيث كانت هذه الدار تجاور دار عديلي كامل الجادرچي ، فكنت التقي به أحياناً ، وأحتسي وإياه القهوة ، وكنت أحياناً التقي في داره ببعض أخصائه اضراب : الدكتور ناجي الاصيل ، وحسين جميل ، ويوسف عز الدين ، ومحمد حديد ، ومحمد صديق شنشل ، فكنت أجد في هذا اللقاء بعض الراحة النفسية ، محتفظاً بأعصابي بصفة كوني نصف سجين ومحدد الحرية . وكثيراً ما فكرت في الهرب من العراق ، ولكن حرصي على البقاء مع الاهل والأولاد كان يحول دون ذلك .

مرّت عليَّ عدة أشهر وأنا على هذه الحالة حتى اذا قام الشعب العراقي بوثبته الجبارة في كانون الثاني ١٩٤٨ م ، وأكره عبد الاله على تنحية وزارة صالح جبر عن الوزارة ، والاستعانة بوزارة جديدة ألفها السيد محمد الصدر لاعادة الثقة الى النفوس والامن الى نصابه ، انتهت مشكلتي وخرجت من عـــزلتي .

معـــاهدة پورتسموث

كنت أحد المخالفين لعقد معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ العراقية ــ البريطانية ، وكان الملك فيصل الاول قد أطلعني على أسسها قبيل سفري الى أنقرة ، كوزير مفوض للعراق في تركية ، في تلك السنة ، وكانت أهم النقاط التي اعترضت عليها ، مدتها الطويلة ، والقواعد العسكرية ، ولا سيما الاتفاقيتين العسكرية والمالية . لكن وزارة نوري السعيد الاولى تمكنت من امرارها من مجلس الامة ،

بعد سفري ، فأصبحت عهداً دولياً . وبعد ابرام هذه المعاهدة شرعت بعض الاحزاب السياسية في المطالبة بتعديلها . وكان من رأيي ان التعديل لا يجدي نفعاً ، لأن من عادة الانكليز عندما يطلب إليهم تعديل المعاهدات المعقودة معهم ، يوافقون على هذه الاعادة ولكن باضافة مواد تكون أشد وأثقل من المطلوب تعديله . لهذا كنت أرى انتظار انتهاء مدة المعاهدة ، وعدم عقد أية معاهدة أخرى ، ولا سيما وأن الظروف السياسية التي كانت سائدة في الثلاثينات ، لم تكن مساعدة على اجراء أي تعديل في المعاهدة المذكورة ، اللهم إلا اذا قامت ثورة على نظام الحكم الضالع مع السياسة البريطانية . ولم يكن نظام الحكم الجمهوري مستساغاً في نظر أكثر رجال السياسة يومئذ ، ودليلي على ذلك ان الذين قاموا بحركة السنة ١٩٤١ التحررية ، لم يكونوا مؤمنين بصلاح نظام الحكم الجمهوري للعراق فلم تسر الحركة ضد نظام الحكم الملكي ، ولا طالبت بالغاء المعاهدة القائمة بين بريطانية والعراق ، حتى وان كانت الاسرة التي كانت تحكم العراق يومئذ كانت خاضعة للنفوذ البريطاني . ودليلي على ذلك ان شخصية محترمة لها ماضيها الحافل بالوطنية والاخلاص كالشيخ محمد رضا الشبيبي ، وأخرى قانونية بارعة ونظيفة مثل نصرت الفارسي ، قبلتا الاشتراك في وزارة جميل المدفعي التي تألفت بعد عودة عبد الاله الى العراق على حراب الانكليز في أعقاب فشل تلك الحركة التحررية . أي أنهما اشتركا في وزارة كانت ترى ضرورة الاحتفاظ بنظام الحكم الملكي مهما كانت شوائبه . وقد تأكد هذا المعنى في نفس عبد الاله ، وشعر ان الامور قد استتبت له ، فمضى في سحق كرامة الشعب وإذلاله ، مما أدى الى حمله على رفض معاهدة پورتسموث .

لما انتهت الحرب العالمية الثانية حرب ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ لصالح الحلفاء ، وخرجت بريطانية منتصرة فيها ، على الرغم من فقدانها لمعظم قواتها البحرية والبرية ، بدأت تصفي امبراطوريتها مبتدئة بمنح الهند استقلالها . غير انها كانت حريصة على الاحتفاظ بسيطرتها على العراق ، طمعاً في ثرواته الطبيعية ،

ولا سيما النفط ، ووجوب استغلالها الى أقصى الحدود . ولهـذا رأت ان الظروف مهيأة لتعديل المعاهدة القائمة بينها وبين العراق ، مستفيدة من السيطرة التي فرضتها على العراق بعد فشل حركة ١٩٤١ واحتكار السلطة في أيدي الضالعين في سياستها لان أنفاس القوميين والوطنيين كانت ما تزال مكبوتة .

كان من رأي بريطانية ان عقد معاهدة جديدة بأسماء وتعابير حديثة ، ومواد خادعة براقة، ستمنحها مركزاً مساوياً لمركزها في المعاهدة السابقة، فشرعت في مفاوضة الجانب العراقي في أمر هذه المعاهدة بعد مرور سنة واحدة على انتهاء الحرب ، واستمرت حتى أوائل عام ١٩٤٨ فلما نضجت الطبخة ، ولدت — معاهدة پورتسموث — ولكن خاب أمل الانكليز وعملائهم لأن الشعب أبى الاسترسال في سياسة الخنوع والاستسلام للاجنبي ، فقام بوثبته الجبارة واضطرهم للنزول عند إرادته خائفين .

● نظرة في معاهدة پورتسموث :

أولاً — قصدت بريطانية بالمعاهدة الجديدة ازالة كل غموض جاء في معاهدة ١٩٣٠ لغير صالحها ، مستفيدة من التجارب التي مرت بها في حركة السنة ١٩٤١ .

ثانياً — تكاد تكون المعاهدة أبدية المفعول ، إذ نصت على (تعاون الفريقين المستمر في الدفاع عن مصالحهما المشتركة) بعد أي تعديل قد يطرأ عليها بعد انقضاء أمدها ، وهو ٢٠ سنة .

ثالثاً — يكون لبريطانية الحق في إبقاء قوات مختلفة الصنوف في القواعد الجوية ، بينما لم يكن لها مثل هـذا الحق في المعاهدة السابقة فيما عدا بعض التسهيلات والمساعدات، بغية إمرار قواتها عبر الارضين العراقية في حالة الحـرب فقط .

رابعاً — أبقت قضية حرس المطارات مبهمة في المادة الثانية من الملحق ، وهذا

يعني ان قوات الليفي ستبقى كما هي على نحو ما ذكرته من أمرهـا في الاتفاق السري الذي عقده نوري السعيد في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ وبقي مكتوماً عن الشعب وبرلمانه وحكومته حتى كشفت وزارتي أمـره في السجلات السرية في عام ١٩٣٢ .

خامساً — ابدل تعبير (خطر الحرب المحدقة) بتعبير (تهديد عدائي محدق) وهو تعبير يساعد بريطانية على أن تفسره كما تريد .

سادساً — أحدثت لجنة للدفاع مشتركة عراقية — بريطانية ، وخولت هذه اللجنة تنسيق أمور الدفاع بين الفريقين المتعاقدين .

سابعاً — جاء في المادة التاسعة من المعاهدة (يتعهد العراق بأن لا تختلف تسليحات قواته وتجهيزاته الاساسية في طرازها عن تسليحات وتجهيزات القوات البريطانية) ومعنى هذا ان العراق لا يستطيع شراء أي سلاح له إلا من بريطانية .

ان مقارنة سطحية بين مواد معاهدة ١٩٣٠ م ، ومعاهدة پورتسموث ، موضوعة البحث ، تدل القارىء الكريم على ان المعاهدة الجديدة كانت أظلم وأدهى من المعاهدة السابقة التي كانت مدتها ستنتهي بعد بضع سنين .

● الوثبة ووزارة الصدر :

لما أتم البريطانيون التمهيدات المقتضاة لعقد معاهدة جديدة تحل محل معاهدة ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ م ، عقد اجتماع في قصر رحاب في ٢٨ كانون الاول ١٩٤٧ حضره رؤساء الوزراء السابقون ، وبعض الوزراء الموالين وغيرهم ، ولم أكن من بين المدعوين ، وكانت هذه قاعدة جديدة ابتدعها نوري لاشراك الساسة الموالين في أمور البلاد العظمى ، وتحميلهم مسؤولية ما يحدث . وقد بحث في هذا الاجتماع موضوع المعاهدة المقترحة ، والمراحل التي بلغتها ، فأيدت الاكثرية الاسس التي تم التوصل اليها ، واستنكفت قلة قليلة عن إبداء

الرأي حتّى تعلن بنود المعاهدة . فلما سمعت الاحزاب السياسية القائمة بخبر هذا الاجتماع ، احتجت على عقده في مذكرات شديدة اللهجة رفعتها الى عبد الاله ، وأنكرت عقد معاهدة من قبل وزارة لا تمثل الشعب تمثيلاً حقيقياً ، ودعت الشعب الى التظاهر لاحباط المشروع . فقامت مظاهرات صاخبة اشترك فيها طلبة المدارس العالية ، والكليات ، فقابلت السلطة هذه المبادرة باجراءات قاسية . وسافر رئيس الوزراء صالح جبر الى لندن في كانون الثاني ١٩٤٨ على رأس وفد كان من بين أعضائه السادة : نوري السعيد ، وتوفيق السويدي ، وشاكر الوادي ، والدكتور فاضل الجمالي . وقد وقع الوفد المعاهدة المعدة في « ميناء پورتسموث » في الخامس عشر من كانون الثاني ، ودعيت المعاهدة بـ (معاهدة پورتسموث) وقد نشر النص الانكليزي في الصحف البريطانية في اليوم الثاني ، كما نشرت الصحف العراقية ترجمة المعاهدة باللغة العربية . وتبادل عبد الاله وملك بريطانية التبريكات بعقد هذا الحلف الجديد. واذا بالاحزاب العراقية (حزب الاستقلال ، وحزب الاحرار ، والحزب الوطني الديمقراطي) تعدّ دراسات دقيقة عن هذه المعاهدة ، وتنشرها في صحفها ، فيؤدي نشرها الى قيام مظاهرات صاخبة ، والهاب مشاعر الاهلين . وقـــد أدى ذلك الى اصطدامات دموية وقع فيها عدد من القتلى والجرحى ، حتّى ان قوات الشرطة ، دخلت المستشفى الملكي ووجهت النار على الطلاب ، وتسببت في قتل وجرح البعض منهم ، مما أدى الى استنكار الاطباء ، والاساتذة ، هذا العمل الفظيع ، وتقديم استقالاتهم من مناصبهم . وعلى أثر ذلك عقد اجتماع جديد في قصر رحاب حضره رؤساء الوزارات ، والاحزاب ، والشخصيات البارزة ، وتدارسوا الوضع من جوانبه المختلفة ، فلم يرَ عبد الاله مناصاً من الايعاز الى رئاسة التشريفات باصدار بيان بأنه : لن يقبل أية معاهدة لا يرتضيهـــا الشعب ، ولا تحقق أماني البلاد الوطنية . فهدأت المظاهرات بعض الهدوء ، وانصرف الناس الى مزاولة أعمالهم ، ولكن لم يكد الوفد الوزاري يعود من لندن ، حتّى فاجأ الشعب رئيسه صالح جبر ببيان جمع بين اللين والشدة ،

أعقبه ببيان آخر فيه وعد ، وفيه وعيد ، ونكير ، فتأكدت الاحزاب والهيئات التدريسية وسائر المحافل والاندية بأن عبد الاله لم يكن صادقاً في بيان تشريفاته، وان وراء الأكمة ما وراءها، واذا بالمظاهرات تنبعث من جديد ، واذا بقوات البوليس المدججة بالسلاح الخفيف تحتل المناطق الاستراتيجية ، وتنصب المدافع الرشاشة فوق منارة الجامع المطل على جسر الشهداء ، ثم تفتح النار على المتظاهرين العابرين على الجسر ، وتوقع فيهم خسائر فادحة ، فينقلب الوضع رأساً على عقب ، ويفلت زمام الامور من يد السلطة التنفيذية ، ويضطر رئيس مجلس النواب السيد عبد العزيز القصاب الى الاستقالة من منصبه احتجاجاً على هذه المجازر الوحشية ، ويضطر وزيران من وزراء صالح جبر الى الانسحاب من وزارته تخلصاً من مغبة المسؤولية ، ويصيب الخور والذهول عبد الاله فيضطر رئيس الوزراء الى تقديم استقالته والفرار بنفسه الى أصهاره آل جريان في الهاشمية بلواء الحلة، وهكذا برهن الشعب على أنّ إرادته لا تقهر ، وان قوى البغي والعدوان لا تستطيع الصمود إزاء تصميمه وطموحه في الحرية. ولكن وثبة العراق الجبارة لم تثن عبد الاله عن التوسل بالوسائل الاخرى لتحقيق حسن ظن الانكليز فيه ، واعتمادهم عليه ، فكانت اسطورة (حلف بغداد) الذي سنفرده ببحث مفصل .

وزارة السيد محمد الصدر :

بعد أن أرغمت الظروف صالح جبر واضطرته الى تقديم الاستقالة لوزارته ، كان لا بد من تكليف احدى الشخصيات النظيفة والمحترمة بقبول تأليف وزارة جديدة تأخذ على عاتقها إنقاذ الموقف ، وتحقيق أماني البلاد المشروعة . وكان من العسير جداً إيجاد مثل هذه الشخصية بين العملاء المعروفين ، كما كان من غير الممكن تكليف أحد الزعماء الوطنيين المتطرفين بتحمل المسؤولية في مثل تلك الظروف ، فكان السيد محمد الصدر الشخص الوحيد الذي يمكن أن يحظى برضى الوطنيين ، ولا يوجد من الجهات الاخرى

من لا يرضى به . فللسيد المشار اليه ماض معروف في ثورة العشرين ، وله حرمة في النفوس أكيدة ، فضلاً عن اشتهاره بالاعتدال في الآراء السياسية الداخلية منها والخارجية ، واخلاصه للاسرة الهاشمية الحاكمة . وهكذا ألف الصدر وزارة في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨ ضمت ذوي السمعة الحسنة فيما عدا واحداً أو اثنين من أعضائها .

لقد أعلن الصدر في حفلة استيزاره : انه سيكون جندياً من جنود الحق ، فيخدم الدولة والوطن بكل ما أوتي من قوة وايمان ، وانه سيتخلى عن الحكم في أول ساعة يعتقد فيها ان الشعب قد اكتفى بتحمله المسؤولية . فكان أول عمل قامت به وزارته انها قررت في ٢١ شباط ١٩٤٨ عدم الموافقة على اقرار معاهدة پورتسموث ، ووجوب ابلاغ الحكومة البريطانية بهذا القرار ، مع بيان رغبة الحكومة العراقية في استبدال معاهدة ١٩٣٠ بمعاهدة جديدة تتماشى مع مبادىء هيئة الامم المتحدة ، وتبنى على أساس المساواة بين الطرفين المتعاقدين . ولم يخالف هذا القرار إلاّ وزير واحد كان الصدر مضطراً لمزاملته ، وهو عمر نظمي .

وفي ٢٢ شباط قرر مجلس الوزراء حل مجلس النواب القائم ، والشروع في انتخاب مجلس جديد تتوافر فيه الحرية التامة للمنتخبين ، ولكن الانتخابات الجديدة التي أجرتها وزارة الصدر لم تخل — مع الأسف — من تدخلات سافرة ، وتلاعبات مهينة ، على الرغم من نصائح الرئيس بتجنب التدخل . وظني ان الوزارة كانت غير متجانسة من الميول والاتجاهات مما سبب استقالة وزير أو زيرين من منصبيهما بعد ان شرحا — آثار التدخل في عمليات الانتخاب في استقالتهما . فقد كنت باتصال دائم مع عديلي كامل الجادرجي ، رئيس الحزب الوطني الديمقراطي ، الذي كان لحزبه اليد الطولى في تلك الاحداث ، وكان ينقل إليّ الحوادث أولاً بأول . وفي الوقت نفسه كان يحدوني الأمل بأن يتمكن الصدر من حمل عبد الاله على اعفائي مما تبقى من مدة محكوميتي ، فيعيد إليّ حريتي ، ويرفع عن رأسي الكابوس الذي كنت أرزح تحت ثقله منذ

عام ١٩٤٥ م وقد حقق السيد المشار إليه حسن ظني هذا بأن إستصدر الارادة الملكية بهذا الاعفاء في أول مايس ١٩٤٨م، بمناسبة عيد الملك فيصل، وما زلت معتقداً بأن لظروف الوثبة الجباره التي وثبها الشعب للاطاحة بمعاهدة پورتسموث الأثر البارز في نجاح مسعى الصدر ، ولولاها لبقيت سجيناً في داري عدّة سنوات. وفي الثاني من أيار ١٩٤٨ زارني الصديق العزيز والوفي المخلص علي محمود الشيخ علي في داري ، وأشار عليّ ان أذهب الى البلاط الملكي، وأسجل اسمي في سجل التشريفات كمهنىء بعيد ميلاد الملك ، وشاكراً للتاج لطفه بالعفو عما تبقى من مدة محكوميتي ، فلم أجد غضاضة من القيام بهذا العمل ، فذهبت وصديقي المومى إليه الى البلاط . وبعد أن سجلنـــا اسمينا بحسب الاصول ، رأيت من المناسب أن أمر على تحسين قدري رئيس التشريفات وأسلم عليه . فلما دخلت غرفته انتصب قائماً ورحب بي أحسن ترحيب . وقد وجدت إلى جانبه رجلاً كنت غمرته بمساعداتي واحساني ، لكنه تجاهلني ولم يتزحزح من محله . وكنت على وشك أن أبصق في وجهه لنكرانه الجميل ، لولا أن تدارك تحسين قدري الموقف ، وجاء بكرسي خاص وأجلسني الى جواره .

كان هذا المخلوق في عام ١٩٢٤ موظفاً صغيراً في أمانة العاصمة براتب قدره ١٢٠ ربية لانه يحسن الترجمة من الانكليزية ، وكنت يومئذ متصرفاً للواء بغداد فنقلته الى المتصرفية براتب قدره (١٥٠) ربية . ولما عينت وزيراً للداخلية في عام ١٩٢٨ أمرت بنقله ترفيعاً الى معاونية سكرتارية الوزارة ، نزولاً عند توصية سكرتير الوزارة خليل اسماعيل . فلما أصبحت رئيساً للوزارة عام ١٩٣٢ ، وأدخلت سكرتير مجلس الوزراء السيد عبد القادر رشيد وزيـــراً للخارجية في وزارتي ، عينت السيد خليل اسماعيل سكرتيراً لمجلس الوزراء ، وبتوصية منه عينت ناكر الجميل المنوه عنه معاوناً له ، فاستكثر هذا المخلوق قيامه وترحيبه بي ، ولم يتحرك ، ولم يتململ . فيا لضيعة الاخلاق وسقوطها. ولقد صادفت الكثير من أمثال هذا المخلوق في حياتي ولكني لم أجد نداً له بهذه الدرجـــة .

اتق شرّ من أحسنتَ إليه !

لقد زارني الكثير من الاقرباء والاصدقاء والمعارف بعد صدور العفو عما تبقى من مدة محكوميّتي . وكان السيد محمد الصدر الرئيس النبيل في مقدمتهم ، ولا غرو في هذه الزيارة فقد كنت وإياه في حزب الحرس السري . وكنا نعمل سوية في حقل ثورة العشرين ، وكانت اجتماعاتنا متصلةلأن أهدافنا الوطنية كانت واحدة ، وسأذكر للسيد الصدر جميله ما دمت حيّاً .

الانتقال إلى دارنا الجديدة :

كان الاخ الدكتور صائب شوكت قد تبرع لنا بقطعة أرض من بستان له في الكرادة الشرقية ، وأقمنا عليها داراً بما تبقى من ثمن دارنا المباعة على شارع أبي نؤاس فانتقلنا إليها . وقد أمضيت شهري تموز وآب من عام ١٩٤٨ في اسطنبول لاستعادة صحتّي ، والترفيه عن نفسي ، بعد أن أمضيت عدة سنوات في المعتقلات والسجون . ولما عدت الى الوطن العزيز بقيت قابعاً في داري أراقب الاحداث عن كثب دون أن أشترك فيها . وقد تألفت اذ ذاك عدة وزارات في العراق، فبعد استقالة وزارة الصدر، ألف الوزارة الجديدة مزاحم أمين الپاچه‌چي ، ثم ألفها نوري السعيد ، فعلي جودة ، فتوفيق السويدي ، وقد وقع في بحر هذه المدة انقلابان عسكريان في سورية قـــام بأولهما حسني الزعيم ، وبالثاني سامي الحناوي . ثم جاء الانقلاب العسكري الثالث بزعامة أديب الشيشكلي ، وكانت مأساة فلسطين العزيزة تسير من سيء الى أسوأ ، بعد أن أصبحت سلعة بيد الحكومات وسوء تصرفاتها ، ونذالة الحكومة البريطانية وتواطئها مع الصهاينة على اغتصاب هذا الجزء العزيز من الوطن العربي الأكبر ، وتسليمه لقمة سائغة الى متشردي الآفاق . فقد تركت البلاد تحت رحمة هيأة الامم المتحدة ، بعد أن تواطأت مع معظم أعضائها على تقرير المصير الشائن لها ، وتنصلت من مسؤولياتها الانتدابية قبل أربع وعشرين ساعة من تقرير مصيرها ، فكانت المذابح التي اقترفها الصهيونيون بحق العرب أسوأ صفحة

حالكة من تاريخ بريطانية ، وتاريخ هيأة الأمم المتحدة ، والدول الضالعة في هذه السياسة . ولكن مما يحز في النفوس ويوجب الأسف الشديد بأن بعض الدول العربية ما تزال تأمل الخير من هذه المؤسسة الدولية ، التي أصبحت ألعوبة بيد الامريكان كما كانت عصبة الامم البائدة ألعوبة بأيدي الانكليز ، في حين أن أمريكا كانت وما تزال حامية الصهيونية ، وصانعة دوام استقلالها ، ومنعتهـا العسكرية .

أجل ما تزال معظم الدول العربية في سبات عميق تنتظر العدالة من هيأة الامم . وتكتفي باطلاق البيانات والشعارات التي لا تسمن ولا تغني من جوع ، وكل يوم يمر عليها هو أسوأ مما سبقه . وهكذا أصبح المستقبل مظلماً ، والقوات العربية مبعثرة ، وهي العدة التي لا يمكن بغيرها استرجاع الارض السليبة . ولم يكتف نظام الحكم الملكي الذي كان قائماً في العراق ، أيام نكبة فلسطين ، من الوقوف في الخط الذي كان يهدد هذه البقعة المقدسة موقفاً متخاذلاً فسمح بهجرة مئة وثلاثين ألف نسمة من يهود العراق الى تلك البقعة هدية للدولة التي قامت في فلسطين ليكونوا في المستقبل جنوداً يحاربون الدول العربية، كما أن الحكم الملكي في الاردن أهدى المثلث العربي الى هذه الدويلة خلافاً لقرار التقسيم نفسه .

كانت وزارة توفيق السويدي الثالثة هي التي شرعت القانون الذي يسمح بهجرة اليهود العراقيين الى فلسطين ، فهاجر اليها نحو ١٣٠,٠٠٠ نسمة . وكانت الأسباب المبررة لهذا التشريع (انه لا مندوحة من عدم الحيلولة دون رغبة هؤلاء في مغادرة العراق نهائياً ، لأن بقاءهم دون رغبتهم مما يؤدي حتماً الى نتائج لها تأثيرها على الأمن العام) فيا لها من أسباب مضحكة تافهـة ، ومسوغات سخيفة . اذ تعترف الحكومة بعجزها عن ردع هذه الشرذمة من القيام بالاخلال بالأمن العام في العراق فكان هؤلاء قوة دعم لجيش الدويلة المغتصبة ، مكنته من شن حربين على العرب في العامين ١٩٥٦ و ١٩٦٧

غرق داري الجديدة :

طغى نهر دجلة – على غير عادته – في منتصف شهر أيار من عام ١٩٥٠ فاتخذت الدوائر المختصة التدابير المقتضاة لمجابهة هذا الطغيان ، واطمأنّ الناس الى هذه التدابير ، والى ان الموسم سيمر بدون كارثة . ولكن حدث ما لم يكن في الحسبان . إذ حدثت كسرة في احدى السداد في الكرادة الشرقية ، جنوبي العاصمة ، نتيجة عمل خاطىء قام به أحد معاوني مهندسي الريّ . ولم يخطر على بال أحد أن تحدث مثل هذه الكسرة ، وفي مثل هذه المنطقة بالذات . إذ لم يسبق كسر مثل هذا منذ عشرات السنين . ومن المؤلم أن لا تكون الثلمة التي حدثت في الخامس عشر من أيار بعيدة عن دارنا الجديدة بأكثر من خمسمئة متر . فقد خرجت الى النهر بنفسي لأراقب السداد المحيطة بنا قبيل الفاجعة بقليل ، فلم أجد شيئاً يلفت النظر سوى خرير الماء الهادر . ولكني شعرت ان السدة التي تحت قدمي تكاد تهتز من شدة الجريان . وكانت العادة أن تقوم حراسة شديدة من قبل أصحاب الدور والبساتين القريبة من النهر . وفي نحو الساعة التاسعة مساء من ذلك اليوم ، جاءني أحد هؤلاء الحراس مهرولاً وهو يقول : (عمي انكسرت السدة) فتلفنت الى دائرة الري المختصة لأنقل اليها هذا الخبر ، وخرجت بنفسي لمشاهدة ما يجري ، فلم أتمكن من الوصول الى السدة ، لأن المياه بدأت تتدفق بصورة جنونية ، وتغمر الساحة التي بين السدة والدار . ولم تمض نصف ساعة حتى أخذ الماء يتدفق الى حديقة الدار الواسعة ، ثم أخذ بالارتفاع والصعود فاضطررنا الى ترك الدار في نحو الساعة العاشرة ، وانتقلنا الى دار عديلي السيد أحمد الكيلاني . وكانت بجوار دارنا موضوعة البحث بيوت طين لبعض العمال والمزارعين ، فلما جرفت المياه مساكنهم ، انتقلوا وأطفالهم ونساءهم الى سطح دارنا ، فارين من الغرق . وتأبى الصدفة الا أن تجعل من هذا اللجوء رحمة . فقد نقلوا معظم أثاث الدار الى السطح ، ما عدا ألبستي وأوراقي الخاصة ، وتصاوير كانت محفوظة في حقائب وضعت في سرداب الدار ، فكانت طعمة للفيضان . فلما كان اليوم الثاني ، رأيت أن

أعود إلى الدار لأرى ما استجد ، واذا بي أضطر الى ركوب القارب لأتجول بين أطراف الحديقة، ملقياً النظر الى داخل الدار لأشاهد بالعين المجردة آثار الدمار التي لحقت بالدار ، وما تبقى من الاثاث ، وكان ارتفاع الماء في الحديقة قد تجاوز المتر الواحد ، وغمر جميع الاكواخ ودور الطين واللبن فبقيت المنطقة مغمورة بالمياه أكثر من الشهر .

كانت هذه النكبة بالنسبة لي عظيمة وأليمة . لأني لم أكن أملك من حطام الدنيا شيئاً مهما كان بسيطاً ، وكان راتبي التقاعدي الذي تستوفيه زوجتي يكاد يسد الرمق . وقد استضاف السيد أحمد الكيلاني زوجتي وأولادي نحو شهرين، وانتقلت الى دار أخي الدكتور صائب شوكت القائمة على شارع ابي نؤاس ، حيث كان هو يصطاف خارج العراق، فكنت أتناول طعامي على مائدة السيد الكيلاني يومياً ، وأبات في دار أخي صائب . وفي أحد هذه الايام القاسية وأنا بين اليأس والرجاء استوحيت الابيات الآتية باللغة التركية اثبتها بنصها مع ترجمتها العـــربية .

بوحياتده قالمدي آرتق بنمجين هيج نه غاية نه سعادةنه أمل
مملكت خائنلره محكـــوم وملت فقر ايجنده برسفالت بي أمـــل
كوركه محكوم أولوبده مجد واقبالدن دوشنجه دوستلر مدن برال
ياردمه قوشمادى اصلا اقربايسه لاابالي يا جبـــان واسفل
اوغورنده ثروت وصحتمي هرششمي محوابتدكماه كـــوزل
او مقدس وطني قورتا راجق قالما ديمي واأسفا بريوجه ال
حال قسوتله طولو ماضيه بررؤيا سرابدر غالبا مستقبل
وطني حركوره بيلسم صكره وارسين بني طوبر اقلره سرسن اجل

ترجمة الأبيات باللغة العربية

لم يبقَ لي شيء في هذه الحياة . لا غاية ولا سعادة ولا أمل . فالبلاد

يحكمها الخونة ، والشعب يسوده الفقر والحرمان وفقدان الامل . فمنذ حكم عليَّ بالاشغال الشاقة ، وضاع المجد والاقبال ، لم يمد أحد من الاصدقاء يد المساعدة إليَّ . أما الاقارب فان قسماً منهم لم يبال لحالي ، أما الآخر فجبان وسافل . ذلك الذي كنت في سبيله فديت صحتّي ومالي . وطني الجميل المقدس أما بقيت يد قوية تنقذه ويا للاسف ؟

الوضع الحالي قاس والماضي أصبح حلماً . أما المستقبل فأظنه سراب .

هل لي ان أرى يوماً فيه وطني يصبح حراً ؟ فلا يهمني بعد ذلك ان يواريني الاجل التـــراب .

ان في هذه الابيات اشارات وتلميحات الى سفالة وجبن البعض من اقاربي. فقد قاسيت ما قاسيت من هذا البعض مالا يرد على بال ، ولا يصدّقه انسان . وأنا مضطر – ويا للأسف – على سبيل المثال انآتي على ذكر هذا الحادث .

بينما كنت في سجن أبو غريب أعاني آلام السجون ، ولا أعلم ماذا سيكون مستقبلي. واذا بأخي وشقيقي الدكتور سامي شوكت ينشر مقالاً في احدى الجرائد اليومية ، أراد بها ان يتزلف الى عبد الاله ، الجالس على كرسي الوصاية ، ويتملّق الانكليز المحتلين المهيمنين على الصغيرة من أمور البلاد ، لقد ألمح في المقال انه كلما مر من أمام البلاط الملكي تعتريه رجفة من الخجل ، ويأسف لأن في دمه الدم الذي يجري في عروق أحد أقاربه نفسه ، وهو يقصدني بالذات ، فيا لها من مصيبة ما فوقها مصيبة . أخ يبرأ من أخيه الذي أفنى حياته في خدمة بلاده بكل جد وأمانة واخلاص . لمجرد ان الجالس على كرسي الوصاية غاضب على أخيه . لعدم اقراره سياسة الغدر الي سار عليها هذا الوصي المتعجرف . وكان أخي سامي هذا قد حضر حفلة استقبال في احدى المناسبات ، بعد صدور حكم الاعدام ، والسجن ، والتشريد ، والمصادرة ، في حوادث عام ١٩٤١ وكان الحديث العام في هذه الحفلة يدور حول هده الاحكام وأسبابها وعواملها ، وما سيكون لها من آثار في المستقبل . فاذا به

يلتفت نحو أحد الاصدقاء الذين حضروا الحفلة ويقول له : أرأيت عاقبة صديقك ؟ - وهو يقصدني - ثم تفوّه بكلمات لا يصح صدورها من عدو ضدّ عدوه في تلك الظروف ، فكيف بها اذا صدرت من أخ ضد أخيه ؟ وكان أحد الموظفين البريطانيين المدعوين الى هذه الحفلة يستمع الى هذا الحديث ، فلم يتمالك نفسه ، ودنا من الاخ سامي وقال له : ان أخاك ناجي شوكت ، وإن كان قد أصبح عدواً لنا ، وقد حاربنا في أضيق أيامنا ، فانه كان رجلاً شريفاً، ونزيهاً، وقد خبرنا فيه هذه السجايا من قبل) وكان هذا البريطاني قد شغل بعض مناصب التفتيش الاداري في بعض الالوية ، كما أشغل منصب معاون مستشار وزارة الداخلية ، الوزارة التي أشغلتها مراراً ، واطلع المومى إليه على أهدافي وميولي فكان تقريع هذا البريطاني لأخي سامي أعظم لطمة لقيها انسان في حياته على ما أعتقد .

ان ذكري لسلوك أخي سامي هذا ، يتيح لي فرصة التحدّث عن أخي الثاني الدكتور صائب شوكت ، وما أبداه نحوي من عطف وحنان في أزمتي وأيام نكبتي ، وما أظهره من أخوة صادقة وقدّمه من مساعدات جمّة. كما يتيح لي فرصة التحدث عن عواطف بعض المعارف والاصدقاء وأخص بالذكر منهم يوسف أوفي ، وعلاء الدين النائب ، وعلي محمود الشيخ علي ، وأمين خالص ، والسيد عبد الرزاق الحسني الذي لم ينقطع عن زيارتي في كل أسبوع منذ أكثر من ربع قرن .

اعتبار الجريمة سياسية

أجمعت الشرائع على ان كل قيام مسلح ضد أية دولة من دول العالم ، يستهدف تبديل نظام الحكم فيها بالقوة من قبل أحد مواطنيها ، يعد جرماً سياسياً يعامل المشتركون بموجبه معاملة المجرمين السياسيين . ولكن حقد عبد الاله ، وطغيان الفئة الحاكمة كل ذلك الوقت ، أوجب اعتبار حركة السنة

١٩٤١ جريمة عادية ، فحرم المشتركون بها من أي حق من حقوق المجرمين السياسيين . فلما انتهت الحرب العالمية الثانية ، قضت الظروف ان يعاد النظر في قضيتنا فصدر الكتاب الآتي :

وزارة العدلية – شعبة ديوان التدوين القانوني   العدد ا . ح ١/ ٤٨٣

الموضوع / جريمة سياسية   التاريخ ١١ كانون اول ١٩٤٨

وزارة المـالية

جواباً لكتاب سكرتير مجلس الوزراء المرقم ٥٤٤٣ والمؤرخ ٤ كانون الاول ١٩٤٨ .

نرى أن الجريمة المحكوم من أجلها فخامة ناجي شوكت ، تعتبر من الجرائم السياسية بالنظر الى شخصيته وهدفه في إرتكابها .

وزير العدليـة

صورة الى سكرتارية مجلس الوزراء – للاطلاع اشارة الى كتابكم المنوه عنه أعـلاه .

وعلى هذا جرت مراسلات مطوّلة بين الدوائر المختصة ، وروجعت محكمة تمييز العراق ، حتى أصدرت وزارة المالية أوامرها الآتية الى الدوائر المختصة لصرف ما تراكم لي من رواتب تقاعدية : –

وزارة المـالية   العدد / ٣٥٠٣

مديرية التقاعد   التاريخ / ٢٥ مارت / ١٩٥١

الى مديرية الخزينة المركزية

استناداً الى قرار محكمة تمييز العراق المرقم ٧٤/ ٥١ تقاعد ، والمؤرخ ٨ مارت ٩٥١ القاضي بمنح فخامة السيد ناجي شوكت راتبه التقاعدي اعتباراً من ٦/ ١/ ١٩٤٢ فاننا نصادق على صرف استحقاقه التقاعدي من راتب التقاعد

مع مخصصات غلاء معيشة بحسب النسب التالية اعتباراً من ١٩٤٢/١/٦ بموجب دفتره التقاعدي المرقم ٤٢٣٩/ ٤٢٢٤ .

نسخة منه الى — فخامة السيد ناجي شوكت — الكرادة الشرقية — الجادرية .

وهكذا كتب لي أن أتناول راتبي التقاعدي بعد سنوات عديدة ، وان تصرف إليّ رواتبي التقاعدية المتراكمة بحكم القرار الذي أصدرته محكمة تمييز العراق ، وقد بلغ مجموعها ٢٣٠٠ ديناراً ، الامر الذي أدى الى تحسن وضعي المالي بالنسبة الى الايام العصيبة التي مررت بها .

أهمّ الأحداث السياسية في بحر هذه المدة

تسلم الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية ، من خاله الوصي عبد الاله في الثاني من مايس ١٩٥٢ وقد تعاقبت على الحكم في هذه المدة خمس وزارات هي وزارة نوري السعيد الحادية عشرة ، ووزارة مصطفى العمري ، ووزارة نور الدين محمود، ووزارتا جميل المدفعي: السادسة والسابعة، وقد حدثت أحداث داخلية وخارجية خلال ذلك ، رأيت أن أعرض ملخصاً لها .

عودتي الى الاشتغال بالسياسة بصورة غير مباشرة واتصالاتي بأصدقائي السياسيين ، والزعماء الآخرين ، كانت غير منقطعة ، وأخص بالذكر من هؤلاء السادة — كامل الجادرچي ، ومحمد حديد ، وحسين جميل ، ومحمد صديق شنشل ، وفائق السامرائي . فكنت بواسطة هؤلاء أقف على كل ما يجري في البلد ، كما كنت أبدي بعض الملاحظات في الامـور التي يستمزجون فيها رأيي . ولم يكن الإحجام عن العمل المباشر ناتجاً عن خوف أو مراقبة ، ولكني كنت أتجنب إحراج مواقف الاخوان والاصدقاء الذين كنت أتحادث واياهم في الاحـوال السائدة .

وكما عرضت في موضع آخر ، كنت لا أدعى الى الاجتماعات السياسية الهامة التي اعتاد البـلاط الملكي ان يشرك فيها رؤساء الوزارات السابقين

والبارزين من رجال السياسة . وكان عدم اشراكي في هذه الاجتماعات يريحني كثيراً من الناحية النفسية فقد كنت أفضل على الدوام عدم مواجهة عبد الاله وجهاً لوجه ، كما لم أكن لارتاح الى مقابلة بعض الذين كانوا يلبسون لكل حلةٍ لبوسها . أما أهم ما حدث آنئذ فهو :

١ً ــ صدور قانون الانتخابات الجديد ، الذي جعل الانتخابات تجري مباشرة، وعلى درجة واحدة ، بدلاً من درجتين .

٢ً ــ صدور قانون تجميد أموال اليهود الذين أسقطت عنهم الجنسية العراقية ، ولكن بعد أن هربوا تسعة أعشار أملاكهم المنقولة ، وباعوا أكثر من نصف الاموال غير المنقولة .

٣ً ــ اتفاق الزعماء السياسيين الوطنيين في البلد على وجوب اتباع سياسة الحياد، وعدم الانحياز في المنازعات الدولية .

٤ً ــ تأليف الجبهة الشعبية المتحدة ، وتوحيد مساعيها مع الحزب الوطني الديمقراطي .

٥ً ــ التوقيع على اتفاقية تعديل اتفاقيات النفط المعقودة بين شركات النفط الاجنبية ، والوزارات العراقية المتعاقبة ، على اساس مناصفة الارباح ، كما زعموا ، وهي الاتفاقية التي عقدت في ٣ شباط ١٩٥٢ م ، وأبرمها مجلس الأمة بأكثرية ٨٩ صوتاً ، ضد سبعة أصوات ، وتغيب عن الجلسة اربعون عضواً اختاروا البقاء (بين ما بين) فلا يغضبوا السلطة ، ولا يخونوا ضمائرهم . وكانت هذه الاتفاقية قد سببت لغطاً كثيراً ، وجرى بسببها إضراب عام أدى الى مصادمات قوية ، واستقال من نيابته كل من محمدصديق شنشل ، ومحمد مهدي كبه ، وفائق السامرائي ، واسماعيل غانم ، وقاسم المفتي احتجاجاً على عقدها وعلى ابرامها . وقد اضطر نوري السعيد ان يقدم استقاله وزارته في العاشر من تموز ١٩٥٢ بعد ان أفلح في عقد الاتفاقية ــ موضوعة البحث ــ وامرارها على الشكل المذكـــور .

– قامت وزارة جديدة ، بعد استقالة وزارة نوري السعيد الحادية عشرة ، وقد رأسها هذه المرة السيد مصطفى العمري ، وفي أيامها وعلى وجه التحديد في الثالث والعشرين من تموز ١٩٥٢ قامت في مصر ثورة بيضاء أطاحت بالملك فاروق واضطرته الى التنازل عن العرش الى ولده ، ثم ما لبثت الثورة أن أعلنت النظام الجمهوري في مصر ، بعد القضاء على النظام الملكي ومفاسده فيها .

فكان الساسة العراقيون في اتصال دائم مع بعضهم يتعقبون الاحداث، ويتبادلون الآراء، حتى إستقر الرأي على تنظيم مذكرات سياسية خطيرة، قدمتها الاحزاب السياسية القائمة وهي: حزب الاستقلال، والحزب الوطني الديمقراطي ، وحزب الجبهة الوطنية ، الى الوصي عبد الاله، محمّلة اياه مسؤولية تردي الاوضاع في البلاد ، ومطالبته باصلاح جذري ، ومنح الحريات الديمقراطية للشعب وللصحافة، والتنظيم الحزبي والنقابي ، وتعديل الدستور تعديلاً يزيل التعديل الذي أدخل عليه في عام ١٩٤٣ والقاضي بمنح الملك سلطة إقالة الوزارة القائمة، ومن المؤلم أن يستخف عبدالاله بهذه المذكرات ، وان يأمر رئيس ديوانه بالرد عليها رداً جافياً ، إذ أن في بعض هذه المذكرات اشارة من طرف خفي الى ان عاقبته قد تكون مشابهة لعاقبة فاروق فقد جاء في نص مذكرة الجبهة الشعبية ما نصه : –

(وقد أصبح لنا في الانتفاضات الاخيرة ، وفي الأحداث الخطيرة التي حدثت في مختلف أقطار هذا الشرق القريب ، وخصوصاً في مصر ، ولبنان ، عبرة بالغة لا مناص لنا من الاتعاظ بها ، لان الاسباب المتشابهة تؤدي الى نتائج متشابهة) تاريخ الوزارات العراقية ٨/ ٢٩٠ .

وأغرب من هذا ان حزب الامة الذي يرأسه صالح جبر ، كان شاعراً شعور بقية الاحزاب السياسية بالاوضاع المتردية في البلاد، وهو وإن لم يرفع الى الوصي مذكرة مشابهة لمذكرات الاحزاب، إلا انه رفع كتاباً الى رئيس الوزراء – بدل الوصي – بمآل مذكرات الاحزاب المذكورة ، مع ان المعروف

عن صالح جبر انه كان مشايعاً للسياسة البريطانية ، ومؤيداً للوصي عبد الاله ، حتى انه عرّض نفسه الى التهلكة في حوادث أيار ١٩٤١ عندما انحاز الى الوصي المذكور ، يوم هرب الى البصرة ، واحتمى بالدارعة البريطانية الراسية في شط العرب ، والمسماة (كوك شبير) .

ان مذكرات الاحزاب السياسية المذكورة ـ بما فيها مذكرة حزب الامة المرفوعة الى رئيس الوزراء بدل الوصي ـ على جانب عظيم من الخطورة وكذلك رد الوصي الجاف الذي حاول أن يتنصل فيه من تبعة تدنيّ الاوضاع ، على هذه المذكرات السياسية الخطيرة وبهذه اللهجة غير المألوفة من عواقب وخيمة، على الحكم ، ولا سيما في أيام وصايته ، وعلى كل عراقي ان يدرسها بامعان وتعمق ليدرك الاسباب الكامنة وراء الاطاحة بنظام الحكم الملكي في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ الخالدة ، واعلان نظام الحكم الجمهوري في البلاد وهي منشورة بحذافيرها في ص ٢٨٥/ ٣٠٠ من الجزء الثامن من تاريخ الوزارات العراقية في طبعته الثالثة الموسعة .

الانفجار السياسي

يلوح لي ان بعض السياسيين أو الوزراء ، أدركوا ما وراء تقديم هـــذه المذكرات السياسية الخطرة ، وبهذه اللهجة غير المألوفة من عواقب وخيمة ، فاستنكروا تسرع عبد الاله برده ، وأشاروا عليه بتلافي الموضوع قبل ان يتسع الخرق على الراتق . وهكذا قبل عبد الاله نصيحة رئيس وزرائه بعقد اجتماع يحضره الساسةورجال الاحزاب لمناقشة ما جاء في تلك المذكرات ، والتغلب على الوضع المتوتر بالحكمة وطول الاناة . ولم أكن من بين المدعوين لهذا الاجتماع بالطبع ، ولكني كنت على اطلاع بكل ما جرى فيه تقريباً .

عقد الاجتماع المذكور في قصر رحاب يوم ٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ م ، وقد حضره رؤساء الوزراء السابقون ـ عداي بالطبع ـ ورؤساء الاحزاب

السياسية . وبدأ الاجتماع سليماً . فتكلم معظم الحاضرين عما كان يجول في خواطرهم ، فلما جاء دور العميد طه الهاشمي تساءل قائلاً : — من منا كان حراً في تأليف وزارته ؟ وإذا بعبد الاله يثور غاضباً ، ويقول للمجتمعين (كلكم مسؤولون عن الوضع القائم ، وكلكم تكذبون) ثم يوجه خطابه الى طه الهاشمي بالذات قائلاً (أنت تتهمني باستغلال النفوذ . أنت كذاب) ولقد تقبل الحاضرون إهانة عبد الاله ، ولم ينبس أحدهم ببنت شفة ، إلاّ طـه الهاشمي فقد رد على عبدالاله قائلاً :— أنا شريف، أنا شريف . ثم ترك القاعة، ولحق به كامل الجادرچي فقط ، محتجاً على هذه الاهانات . أما بقية الحاضرين فقد تقبلوها لئلا يغضبوا عبد الاله فلم يجرأ أحد منهم على النطق بشيء . وهكذا انفرط عقد الاجتماع ، وذهب كل إلى بيته ، ثم شعر عبد الاله بالخجل فطاف على بيوت المدعوين ، وترك لكل منهم بطاقته الشخصية ، فيما عدا كامل الجادرچي لأنه الوحيد الذي لم يتقبل الاهانة ، وخرج من الاجتماع محتجاً عليهـــا .

هذا الذي اكتبه للتاريخ ، حدثني به طه الهاشمي نفسه ، عندما زرته في داره ، بعد زيارتي لكامل الجادرچي فماذا كانت النتيجة ؟

اشتدّ التوتر السياسي ، وانقلبت الأوضاع رأساً على عقب ، فقد حدث إضراب مدرسي في كلية البيطرة ، سرعان ما تطوّر واتسع فأدى إلى مصادمات بين المتظاهرين ورجال الشرطة قتل فيها الكثير من الطرفين ، وأحرقت بعض السيارات الحكومية والمباني . ولم يكن في وسع الوزارة القائمة أن تصمد في البقاء ، فتقدمت باستقالتها في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢م ولما أفلت زمام الأمور من يد السلطة ، وعجزت قوات الشرطة عن إعادة النظام إلى نصابه ، اضطرّ عبد الإله إلى الاستعانة بالجيش ، فدعى رئيس أركان الجيش نور الدين محمود إلى تأليف وزارة عسكرية تعيد الأمن إلى نصابه ، والأوضاع إلى حـــالتها الطبيعية، فأعلنت الأحكام العرفية ، وقبض على المئات من رجال السياسةوزجّ بهم في المعتقلات ، ثم أغلقت الأحزاب ، وعطلت الصحف ، وفرض نظام

منع التجول ، واتخذت كل وسيلة للسيطرة على الموقف . ولكن على الرغم من ذلك كله فقد استمرت المظاهرات ، وكثرت الاعتقالات ، وقدم إلى المحاكم العسكرية ٢٩٩٩ متهماً أعدم منهم شخصان ، وسجن ٩٥٨ شخص ، وغرّم ٥٨٢ آخرون ، وربط ٢٩٤ متهماً بالكفالة . وهذه هي أرقام رسمية أعطتها الدوائر المختصة في وزارة الدفاع إلى السيد الحسني الذي نشرها في كتابه : « تاريخ الوزارات العراقية » ص ٣٢٤ من الجزء الثامن الطبعة الثالثة .

الانتخابات الجديدة

في وسط هذا الجو الخانق ، وفي وقت كانت السجون والمعتقلات ملأى بالسياسيين ، والأحزاب مغلقة ، والصحف معطلة ، والأحكام العرفية معلنة ، شرعت وزارة نور الدين محمود بإجراء الانتخابات الجديدة للمجلس ، دون أن تراعى الظروف المحيطة بها ، والأحوال السائدة في البلاد ، ما دام عبد الإله راغباً في إجرائها ليأتي المجلس الجديد طوع إرادته ، وان ادعى هو وطغمته أن الانتخابات جرت على درجة واحدة ، وانها جاءت أفضل من الانتخابات السابقة التي كانت تجري على درجتين . وعلى أيّ حال كان من المنتظَر أن لا تبقى هذه الوزارة مدة طويلة في الحكم فاستقالت في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٣م ، ودعى جميل المدفعي ليؤلف وزارته السادسة ، فألّفها في التاسع والعشرين من هذا الشهر ، وقد أدخل في وزارته ثلاثة من رؤساء الوزارات السابقين هم : — نوري السعيد ، وتوفيق السويدي ، وعلي جودة ، وفي أيامها تسلّم الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية ، بناء على بلوغه السن القانونية ، وقد استقالت هذه الوزارة في الخامس من أيار ١٩٥٣م وأعاد تأليفها السيد المدفعي فلبث في الحكم حتى الخامس عشر من أيلول ١٩٥٣م ثم استقالت الوزارة .

تولي الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية

بعد أن بلغ الملك فيصل الثاني السن القانونية التي حتمتها المادة ٢٢ من

القانون الأساسي العراقي ، وهي ١٨ عاماً، وتولى سلطاته الدستورية في الثاني من أيار ١٩٥٣م، أصبح عبد الإله ولياً للعهد فقط ، فكان المفروض أن يترك ابن أخته الملك فيصل حرّاً في التصرف ، وأن يفسح له مجال التعرّف على رجال سياسته ، والاسترشاد بآرائهم ، وحل معضلات المملكة . ولكن عبد الإله هذا بقي ملازماً لابن أخته في ليله ونهاره ، وكان يملي عليه إرادته ، ويوجّهه الوجهة التي يرتضيها ، وهكذا أصبح فيصل الثاني أسير خاله في حله وترحاله، حتى قضى عليه وعلى نفسه . فقد كان على من يودّ مقابلة الملك أن يحظى بمقابلة ولي العهد أولاً ، وكان إذا ركب عبد الإله في سيارته أركب الملك إلى جانبه ، وإذا زار جهة من الجهات أو بلدة من البلدان ، صحبه معه على كل حال ، وهكذا بقيت السلطة بيد عبد الإله ، وأصبح فيصل (خرّاعة خضرة) ، فيكون عبد الإله قد حكم العراق حكماً مباشراً من اليوم الرابع من نيسان من السنة ١٩٣٩م إلى اليوم الثاني من شهر مايس لسنة ١٩٥٣م ، أي أكثر من أربع عشرة سنة ، وحكم من وراء ستار منذ الثاني من مايس ١٩٥٣م حتى الإطاحة بنظام الحكم الملكي في العراق في الرابع عشر من تموز ١٩٥٨م ، أي نحو خمس سنوات .

ردّ الأموال إلينا :

أراد العهد الجديد ـ بعد تسلّم الملك سلطاته الدستورية في ٢ أيـــار١٩٥٣ أن يفتح صفحة جديدة مع ساسة العراق على اختلاف مشاربهم ، ويسدل الستار على الماضي القريب ، فأعدّ لائحة قانون بردّ الأموال المصادرة من الذين أدينوا بحوادث ١٩٤١م ونفّذت الأحكام فيهم . وتشاء الصدف أن يشترك في الوزارة التي أعدت هذه اللائحة وزيران من الوزراء الذين اشتركوا في تلك الحوادث ، وهما : وزير العدلية محمد علي محمود ، ووزير الصحة الدكتور محمد حسن سلمان ، وهذا هو نص القانون الذي اكتسب صفته التشريعية في السابع عشر من أيار ١٩٥٣م :

رقم (١٧) لسنة ١٩٥٣م

قانون رد الأموال إلى الذين اشتركوا في حوادث نيسان ومايس سنة ١٩٤١م:

نحن فيصل الثاني ملك العراق ؛

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة السادسة والعشرين من القانون الأساسي ، وموافقة مجلس الأمة ، نصدق القانون الآتي ونأمره بنشره :

المادة الأولى – ١ – يعفى من التعويض المحكوم به لخزينة وزارة الدفاع كل من أدانه المجلس العرفي العسكري لاشتراكه في حوادث نيسان ومايس ١٩٤١م ، ونُفّذ فيه الحكم ، أو أعفي من العقوبة عفواً خاصاً . وتعاد إليهم أو إلى ورثتهم الأموال غير المنقولة التي سجلت باسم الخزينة وأثمان تلك التي بيعت إجرائياً إلى الأشخاص الثالثة ، بعد أن تستوفى من ذوي العلاقة أو من أثمان الأموال المبيعة كل ما صرفته الحكومة لوضع اليد على المال غير المنقول وبيعه وتسجيله .

٢ – تعاد أثمان الأموال المنقولة والنقود بعد أن يستوفى من ذوي العلاقة أو من أثمانها كل ما صرفته الحكومة لوضع اليد على المال وبيعه وحفظه .

المادة الثانية – يعفى تسجيل الأموال غير المنقولة وأسماء أصحابها الأصليين من رسمي التسجيل والطابع .

المادة الثالثة – ينفذ هذا القانون من تاريخ ٢ – ٥ – ١٩٥٣م .

المادة الرابعة – على وزراء المالية والعدلية والدفاع تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الرابع من شهر رمضان سنة ١٣٧٢هـ واليوم السابع عشر من شهر مايس سنة ١٩٥٣م .

فيصل

محمد علي محمود	نوري السعيد	جميل المدفعي
وزير العدلية	وزير الدفاع	رئيس الوزراء

علي ممتاز : وزير المالية

الوزارات في عهد الملك فيصل الثاني :

استمرّ عهد الملك فيصل الثاني من الثاني من شهر أيــار سنة ١٩٥٣م إلى الرابع عشر من شهر تموز سنة ١٩٥٨م ، وقد تولت الحكم في بحر هذه المدة تسع وزارات ، كما تألفت في عهده وزارة الاتحاد الهاشمي ، أما الوزارات التسع فكانت : وزارة المدفعي السابعة ، ووزارتا فاضل الجمالي الأولى والثانية ، ووزارة أرشد العمري الثانية ، ووزارات نوري السعيد الثانية عشرة ، والثالثة عشرة ، والرابعة عشرة ، ووزارة علي جودة الثالثة ، ووزارة عبد الوهاب مرجان ، ووزارة أحمد مختار بابان التي أطيح في عهدها بنظام الحكم الملكي في العراق . وكانت الظاهرة البارزة في تأليف الوزارات في عهد الملك فيصل الثاني هو أن عبد الإله حرص على أن يأتي بوجوه جديدة للوزارات فاختير كل من فاضل الجمالي ، وعبد الوهاب مرجان ، وأحمد مختار بابان لمنصب رئيس الوزراء ، واختار هؤلاء معظم زملاءهم ممن لم يستوزروا من قبل . استوزر الدكتور محمد فاضل الجمالي في السابع عشر من أيلول ١٩٥٣م ، فضمت وزارته شباناً مهذبين ومثقفين كانت باكورة أعمالهم أنهم ألغوا الأحكــام العرفية ، وأعادوا الحياة الحزبية ، وسمحوا للصحف المعطلة باستئناف الصدور ، وقــد بعثت في هذه الفترة فكرة الاتحاد بين العراق وسورية ، التي قبرت من قبل ، ولكن لا غرابة في ذلك إذا علمنا أنّ الغرض من بعث هذه الفكرة هو خلق تاج وعرش لعبد الإله الذي لم يبق له في العراق غير ولاية العهد ، وهي على كل حال معرّضة للزوال ، بمجرد أن يتزوج الملك فيصل ويرزق صبياً .

وكما أخفق الجمالي في إنجاح فكرة توحيد العراق وسورية أيام وزارته الأولى ، فقد أخفق في إشراك العراق في الحلف التركي ـ الباكستاني أيام وزارته الثانية ، مما سأعود إلى بحثه مرة أخرى . فلما استقالت وزارته بعد هذا الإخفاق ، شرع في اتخاذ التدابير اللازمة لعقد حلف جديد ، فألّف أرشد العمري وزارة جديدة تمهيداً لمن سيقوم بالسياسة المنتظرة ، وقد قوبلت هذه الوزارة بمعارضة الأحزاب السياسية كافة ، ولكنها أجرت انتخابات جديدة لمجلس جديد ،

حصل المعارضون على أحد عشر مقعداً فيه ، على الرغم من المداخلات السافرة، ثم سافر العمري إلى تركية بعد أن استبدل بعض وزرائه بغيرهم لأسباب شخصية. وكانت هذه المعارضة تمثل حزب الاستقلال ، والحزب الوطني الديمقراطي ، والجبهة الشعبية ، ثم ضمت إليها أنصار السلام ، والحزب الشيوعي ، وبعض المستقلين ، ونظموا ميثاقاً يتضمن المطالبة بإطلاق الحريات الديمقراطية ، وتأليف الجمعيات ، وحق التنظيم السياسي والنقابي ، وإلغاء معاهدة ١٩٣٠م ، ورفض جميع المحالفات العسكرية الاستعمارية بما فيها الحلف التركي - الباكستاني ، وكل أنواع الدفاع المشترك ، ورفض المساعدات الأمريكية التي يراد بها ربط العراق بالأحلاف العسكرية الاستعمارية ، وإلغاء امتيازات جميع الشركات الأجنبية الاحتكارية وإنهاء دور الإقطاع .

وزارتا نوري السعيد الـ (١٢ و ١٣) :

كان نوري السعيد قد ترك العراق إلى بريطانية مستاء من بعض التصرفات، ومختلفاً مع عبد الإله على بعض الأمور التي لا تمتّ إلى الصالح العام بصلة . وكان موضوع ربط العراق بالأحلاف العسكرية يهمّ بريطانيا أكثر مما يهمّ العراق ، فأسرّ سفيرها في بغداد إلى عبد الإله أن يسافر إلى باريس ويسترضي نوري السعيد لحمله على العودة إلى العراق ، وتأليف وزارة جديدة تقوم بتنفيذ السياسة المرسومة . وهكذا عاد نوري السعيد إلى العراق وألّف وزارته الثانية عشرة في ٣ آب ١٩٥٤م ، مشترطاً حلّ مجلس النواب الذي أجرت وزارة أرشد العمري انتخاباته ، ولم يجتمع إلاّ مرة واحدة في حفلة افتتاحه .

ألّف نوري السعيد وزارتيه الثانية عشرة ، والثالثة عشرة ، في الثالث من شهر آب ١٩٥٤م ، وقد امتدت أيامهما حتى الخامسَ عشر من شهر حزيران ١٩٥٧م ، وسأذكر فيما يلي أهم الأحداث وأخطرها ، الداخلية منها والخارجية ، التي حدثت أيام حكم نوري في هذه الفترة المظلمة من تاريخ العراق الحديث ، معتمداً في إثبات التواريخ وتسلسل الحوادث إلى كتب السيد الحسني ، ولا سيما « تاريخ الوزارات العراقية » منها التي استفدت منها كثيراً ، وإن كنت أختلف مع صاحبها في بعض آرائه واستنتاجاته .

كان أول عمل أقدم عليه نوري السعيد، بعد توليه زمام الوزارة الجديدة ، هو أنه استصدر إرادة ملكية بحل مجلس النواب الذي أجرت وزارة أرشد العمري انتخاباته، ونجح فيها أحد عشر معارضاً ، ولم يجتمع إلا في حفلة الافتتاح فقط ، ليأتي بمجلس جديد يسايره في أعماله واتجاهاته ، ويتخلص من الأقلية التي تتألف منها الأحزاب المعارضة . أما العمل الثاني للوزارة الجديدة فكان استصدارها عدة مراسيم خطيرة أراد بها القضاء على الأحزاب السياسية ، والنقابات العمالية ، وإسقاط الجنسية العراقية عن خصومه السياسيين ، بدعوى انهم من الشيوعيين ، وإلغاء امتيازات الصحف ، وتقييد الاجتماعات العامة والمظاهرات بقيود هي أشد من القيود التي كانت موجودة في القوانين العثمانية السابقة والنافذة المفعول . ولم يكتف نوري بكل هذه المراسيم الخطرة والمخالفة لأبسط الحقوق الديمقراطية ، فسحبت وزارة الداخلية اجازة « الحزب الوطني الديمقراطي » بزعم انه كان يتمول من مصادر مجهولة (كذا) ، أما الانتخابات الجديدة التي أجرتها وزارة نوري السعيد ، فقد فاقت جميع الانتخابات التي سبقتها من حيث التدخل ، والاستهتار بحقوق الناخبين . فقد فاز بالتزكية (١٢١) نائباً من أصل (١٣٥) نائباً ، فكان هذا أكبر دليل على أن الشعب كان قد قاطع الانتخابات مقاطعة شبه كاملة .

وليت نوري اكتفى بما اتخذه في السياسة الداخلية من إجراءات صارمة ، فقد سبق له أن قطع علاقات العراق الدبلوماسية بالاتحاد السوفياتي ، والطلب إلى هيأة السفارة بمغادرة الأراضي العراقية بحجة أن دار السفارة أصبحت وكراً للشيوعيين والمتآمرين على البلاد . وما من شك في أن جميع هذه المراسيم والإجراءات إنما اتخذت تمهيداً لزج العراق في (ميثاق بغداد) على النحو الذي سأشرحه بإسهاب .

ميثاق بغداد

بعد أن فشلت بريطانية وعملاؤها في العراق في تمشية (معاهدة پورتسموث) وتأكدوا من أن الشعب العراقي سيرفض أي حلف أو معاهدة دفاع مشترك مع

بريطانية ، ولما كانت معاهدة عام ١٩٣٠م قد اقترب أجل انتهائها ، تفتقت الأذهان عن فكرة خبيثة لإيجاد حلول جديدة تحلّ محل هذه المعاهدة ، بأن يشترك العراق في حلف مع الدول الإسلامية المجاورة له ، أو القريبة منه ، على أن تدخل بريطانية في مثل هذا الحلف من الشباك ، بدلاً من دخولها إليه من الباب . وهكذا أخذت تعدُّ العدّة لعقد ميثاق بغداد .

وكان هناك أمر آخر يهمّ رجال السياسة : فبعد أن تيقنوا من أن بريطانية خرجت من الحرب العالمية الثانية وهي منهوكة القوى ، ضعيفة الجانب ، بعد أن أضاعت إمبراطوريتها ، وسطع في الأفق نجم دولتين عملاقتين هما : الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية . فأما الاتحاد السوفياتي فهو العدو الأول في نظر هؤلاء الساسة ، وأن خطره يفوق خطر الصهيونية . وأما أمريكا فإنها الدولة الوحيدة التي يجب الاستناد إليها حيث تقوم مقام بريطانية ، أو لتساعد بريطانية على تمثيل أدوارها في العراق ، فشرع نوري السعيد يلعب لعبته السياسية المعهودة ، وهي السعي أولاً لإشراك رجال السياسة العرب في دائرة عمله ، ونفوذ حليفته انكلترا ، فإن فشل في استمالة هؤلاء إلى جانبه ؛ وصمهم بالعداء الذي يستلزم محاربتهم ليتسنى له الإنفراد بالعمل .

كان الرئيس جمال عبد الناصر ، بعد أن أطاح بنظام الحكم الملكي في مصر ، هو ذلك الرجل الذي يخشاه نوري السعيد فيجب السعي لإدخاله في ميثاق بغداد ، فإن أخفق في مسعاه وجب القضاء عليه . وقد تمكّن نوري بادىء ذي بدء أن يتفاهم مع صلاح سالم مندوب الرئيس جمال عبد الناصر والوفد المرافق له في اجتماع عقد في (مصيف سرسنك) شمال العراق ويستميله إلى الاتفاق على إعادة النظر في ميثاق الضمان الجماعي وتقويته ، ليكون أداة فعّالة تمكّن البلاد العربية من مجابهة أي خطر يحيق بها ، وذلك بإجراء الاتصالات اللازمة مع أمريكا وحليفتها بريطانية في هذا الشأن ، والاتفاق معهما على مكافحة المبادىء الهدّامة بكل الوسائل الممكنة (وهو بيت القصيد) ومن ثم تقوية جهاز أمانة الدول العربية ، وتبادل الزيارات بين رؤساء أركان الجيشين العراقي والمصري ...الخ . فلما عاد الوفد المصري إلى القاهرة يحمل

هذه الطبخة المريبة، انتبه الرئيس جمال عبدالناصر، فلم يقرّ الطبخة، ولم يوافق عليها لأسباب سأذكرها فيما بعد، وإذا بنوري السعيد يتوجه إلى مصر بنفسه ليحاول إقناع الرئيس المشار إليه على ما اتفق عليه مع وفده، وقد عرض عليه أن العراق ينوي عقد ميثاق بينه وبين جارته المسلمة تركية، على أن تنضمّ إليه كل من إيران، وباكستان، ثم تلتحق بريطانية بهذا الميثاق بشكل من الأشكال لإنهاء معاهدة ١٩٣٠م المعقودة معها. ولم يكن عبد الناصر ساذجاً إلى هذه الدرجة. فقد أدرك فوراً أن الغرض من هذه المقدمات، اصطياد مصر وإدخالها في هذا الشرك، فرفض مقترحات نوري معلّلاً ذلك بما بين مصر وبريطانية من مشكلات يجب حلّها وتصفيتها قبل كل شيء، وأن مصر لا تستطيع الوثوق ببريطانية، على الرغم من توصلها معها إلى اتفاقية الجلاء. وهكـذا اضطرّ نوري أن يترك القاهرة، ويتوجه إلى لندن ليعرض على أقطاب سياستها معارضة جمال عبدالناصر لمشروعه، ثم ما لبث أن اتفق مع هؤلاء على أن يزور تركية، ويجتمع بالسيد عدنان مندريس رئيس وزراء تركية، ويدعوه إلى زيارة العراق، والدخول في المفاوضات التمهيدية لتنفيذ فكرة الميثاق، الذي تقدم ذكره، وهكذا توجه مندريس إلى العراق في ٦ كانون الثاني ١٩٥٥م يرافقه وزير خارجية تركية فؤاد كوپروللو، واتفق مع نوري السعيد على عقد اتفاق دفاعي مشترك بين الحكومتين: العراقية والتركية لصدّ أي اعتداء خارجي يقع على أحد الطرفين المتعاقدين من داخل المنطقة التي يقيمان فيها، أو من خارجها، وانهما يعتبران أن من الضروري أن تنضمّ إلى هذا الميثاق بعض الدول التي تستطيع أن تعمل معهما بحكم موقعها الجغرافي وإمكانياتها، وكان يقصدان بالموقع الجغرافي الدول المجاورة، ومن إمكانياتها بريطانيا وأمريكا.

كان في الإمكان عقد هذا الاتفاق في بغداد فوراً، بعد زيارة عدنان مندريس للعراق، ولكنه أُرجيء إلى فرصة أخرى لجس نبض الدول المعنية، ومعرفة صدى ما جاء في البيان الذي نشر بمناسبة هذه الزيارة، عن تصميم الحكومتين: العراقية والتركية على عقد مثل هذا الميثاق، علماً بأن تركية كانت مرتبطة بحلف دفاعي مشترك مع باكستان، فكان صدى هذا البيان الذي نشر في الرابع عشر من كانون الثاني ١٩٥٥م سلبياً ومخيباً للآمال في كل من سورية،

ومصر ، والمملكة العربية السعودية . أما صدى هذا البيان في العراق فكان أمرّ وأدهى ، لولا بعض السياسيين المعروفين بولائهم للانكليز .

(ملاحظة) : — لقد مثّلت بلادي في تركية مرتين لمدة ست سنوات ، وأصبحت لي علاقات متينة مع ساستها البارزين ، بحيث أن في إمكاني القول بأني كنت من المساهمين في وضع الحجر الأساسي للصداقة العراقية — التركية ، ولكني كما كنت معارضاً لسياسة حكمت سليمان وبكر صدقي في تقوية هذه الصداقة إلى درجة حلف ، عارضت كذلك عقد هذا الاتفاق لأني رأيته أولا : انه يتنافى مع مصالح العراق الأساسية التي تربطه مع أشقائه البلدان العربية الأخرى ، وثانياً لأني كنت مقتنعاً بأنه خدعة يراد منها إدخال بريطانية فيه) .

ولما أصرّ نوري السعيد على عقد هذا الميثاق ، على الرغم من معارضة الرأي العام له في العراق وفي العالم العربي ، دعت الحكومة المصرية رؤساء الدول العربية إلى مؤتمر عقد في القاهرة لدرس هذا الموضوع ، وقد لبّى الرؤساء المذكورون هذه الدعوة ، وتخلّف العراق عنها . فقد أصرّ نوري على عدم الحضور ، رغم نصح الجميع له بضرورته ، وأخيراً اكتفى بإرسال وفد برأسه الدكتور محمد فاضل الجمالي المعروف برعونته . فبدلاً من أن يسعى الجمالي لتهدئة الوضع فإنه صرح بقوة : (ان الحكومة العراقية مصممة على توقيع اتفاقها مع تركية رغم معارضة العالم العربي) . مما اضطر الحكومة المصرية إلى أن تطلب طرد العراق من جامعة الدول العربية . وهكذا أصرّ نوري ، وبعناده على المضيّ في عمله ، ولم يهتمّ برأي أحد ، ولا بمعارضة الحكومات العربية ، حتى أنه رفض تأجيل التوقيع على الاتفاق مدة من الزمن . فقد تمّ ذلك في الرابع والعشرين من شهر شباط ١٩٥٥م ، فوقّع الميثاق كل من نوري السعيد ، وبرهان الدين باش أعيان عن العراق ، وكل من عدنان مندريس وفؤاد كوپرولو عن تركية ، فلما قام العراق بثورته الجبارة في صبيحة الرابع من شهر تموز ١٩٥٨م قضى الشعب العراقي على نوري السعيد ، كما قضى الشعب التركي على زميله عدنان مندريس بعد سنين قلائل .

كانت حفلة التوقيع على الميثاق الذي سمي بميثاق بغداد على جانب عظيم

من الأبهه . فقد زار العراق جلال بايار رئيس جمهورية تركية زيارة رسمية في الخامس من آذار ١٩٥٥م ، بناء على الدعوة التي وجهها إليه ملك العراق فيصل الثاني ، وأقيمت على شرفه مأدبة عشاء فخمة كنت مـــن بين الذين حضروها ، بصفة كوني رئيس وزراء سابق ، فكان مما جلب نظري في الخطب التي ألقيت أثناء المأدبة ، أن الملك فيصل ذكر قضية فلسطين أثناء خطابه قائلاً : إن اتفاقنا على العمل لقضية فلسطين وفق مقررات هيأة الأمم المتحدة واجب التقدير ، غير أن جلال بايار لم يذكر كلمة فلسطين في ردّه، وكل ما قاله انه يتمنى الخير للعالم العربي .

* * *

من العادات المتبعة عند إقامة أمثال هذه المآدب أن يقوم مدير التشريفات ، بعد الفراغ من الطعام ، بتقديم وتعريف رجال السياسة المدعوين إلى المأدبة إلى ضيف الشرف ، فتجري بينهم وبينه بعض الأحاديث العابرة لبضع دقائق . وفي هذه المأدبة بالذات لما جاء دوري ، وقف جلال بايار ومدّ يده لمصافحتي ثم جلست إلى جانبه ، وبعد أن سأل عن صحتي ، ذكّرني بزيارته الأولى للعراق على عهد وزارة حكمت سليمان عام ١٩٣٧م ، إذ كان يومئذ وزيراً للاقتصاد في وزارة عصمت اينونو ، وكنت قد تعرفت على جلال المشار إليه من قبل يوم كان مديراً لـ (إيش بنك) أي (مصرف العمل) التركي في أوائل الثلاثينات ، ثم أصبح وزيراً للاقتصاد ، فرئيساً للوزراء حتى انتخب رئيساً للجمهورية . أما معرفتي بعدنان مندريس فكانت معدمة تقريباً ، إذ لم يكن من الشخصيات السياسية المعروفة أو المرموقة من قبل ، أي أيام تمثيلي للعراق في تركية ، وكل ما أتذكّره عنه ، أنه كان نائباً أمثال عشرات الشبان النواب .

لم يجر أثناء حديثي القصير مع جلال بايار بحث ميثاق بغداد ، ولكني لاحظت على محياه ومحيا مندريس، أنهما كانا على علم بأني كنت من المعارضين لهذا الميثاق . غير اني انتهزت فرصة وجود أحد محرري الصحف التركيـــة المرافقين للوفد التركي من ذوي الزوجات الجميلات الذين كانوا يدعون إلى

الحفلات في السفارات الأجنبية ــ وكنت تعرفت عليه من قبل يوم كنت أمثل بلادي في تركية ــ فحدثته عن عقد هذا الميثاق ، وأكدت له أن تركية لن تربح شيئاً منه لأن نوري ، أراد أن يتخذ من تركية جسراً بين العراق وبريطانية على الرغم من معارضة الرأي العام في العراق . وأضفت إلى قولي هذا : ان الشعب العراقي لا يثق بنوري السعيد ولا بسياسته الاستعمارية ، وسترى قريباً عواقب عقد هذا الاتفاق الذي لا يبشر بخير للطرفين .

لقد انضمت بريطانيا إلى الاتفاق العراقي ــ التركي في الخامس من نيسان ، وانضمت إليه پاكستان في الثالث والعشرين من أيلول ١٩٥٥م ثم انضمت إليه إيران في الثالث من شهر تشرين الثاني ١٩٥٥م ، وقد اجتمع في بغداد رؤساء وزارات كل من تركية وبريطانية وباكستان وإيران في أواخر تشرين الثاني ١٩٥٥م ، وقد ارتبطت أمريكا بالميثاق لا بصفة كونها عضواً عاملاً فيه ، بل ارتبطت بارتباط سياسي وعسكري في المجلس الدائم للحلف ، وكان غرضها من ذلك أن تبقى فوق الجميع ، وتسيطر على دول الميثاق سيطرة تامة ، دون أن يكون لها حق التصويت عند اتخاذ القرارات .

أكتفي بهذا القدر في بحثي عن ميثاق بغداد ، وأشير على من يريد التوسع في الموضوع ، والاطلاع على الوثائق والمستندات الرسمية الخاصة بالميثاق ، وكذا الاحتجاجات التي رفعت ضده ، ويدرس النصوص ونحوها درساً علمياً دقيقاً ، أن يراجع الجزء التاسع من « تاريخ الوزارات العراقية » للسيد الحسني في طبعته الثالثة الموسعة . ولكن عليّ أن أشرح وأوضح أمرين هامين أعتقد أنه كان قد اتفق عليهما بصورة سرية بين بريطانية وأمريكا من جهة ، والحكومة العراقية من جهة أخرى ، وهذان الأمران هما :

أولاً ــ بعد معارضة جمال عبدالناصر لدخول مصر في الميثاق، موضوع البحث، بل ومعارضته القوية حتى لعقده من قبل الحكومات التي اشتركت فيه، أصبح من الضروري ــ من وجهة النظر البريطانية ومن كان مهيمناً على أمور العراق من العملاء والضالعين مع الاستعمار ــ السعي للإطاحة بعبدالناصر وبنظام حكمه في مصر بكل الطرق الممكنة .

ثانياً ـ بذل كل جهد ممكن لضم سورية إلى هذا الميثاق ، إذا تعذّر ضمّ سورية للعراق باتحاد أو وحدة بغية خلق عرش عبدالإله ، فيكـــون للأسرة الهاشمية ثلاثة عروش في العراق ، والأردن ، وسورية ، وتكون المنطقة برمتها تحت سيطرة الأمريكان والإنكليز ، وهي المنطقة المكوّنة من الدول الإسلامية : تركية ، وإيران ، وباكستان ، والعراق ، والأردن ، وسورية . وقد فشلت هذه المخططات كلها وأصبحت أضغاث أحلام على نحو ما سأشرحه .

العدوان الثلاثي على مصر :

في الوقت الذي كان العراق يبتعد عن الركب العربي بخطى واسعة ، ويعقد أحلافاً تتنافى مع مصالحه ومصالح الأمة العربية ، وينفّذ المخططات التي اتفق عليها نوري وعبدالإله مع بريطانية ، وينسى أو يتناسى واجباته القومية نحو أمته ، في هذا الوقت بالذات كانت مصر تشق طريقها بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر لتتولى زعامة العالم العربي ، وتحقق طموحه في الحرية والاستقلال . وفي الوقت نفسه بدأت سياستها الخارجية ، المستندة على الحياد وعدم الانحياز ، وتتقبل كل معونة خارجية من أية دولة شرقية كانت أو غربية ، كما انها شرعت في بناء السد العالي بمساعدة مادية وفنية من الاتحاد السوفياتي ، بعد أن سحبت كل من أمريكا ، وبريطانية ، وحتى صندوق النقد الدولي ، الوعد بالإنفاق على هذا المشروع الجبار . كما انها بدأت في تسليح جيشهـــا بأسلحة من الدول الاشتراكية دون قيد أو شرط ، وما لبثت أن أمّمت قناة السويس ، مما أذهل الاستعمار وأذنابه . وكان المستعمرون يتوهمون أن مصر ستعجز عن إدارة القناة ، وإذا بأبناء النيل الأباة يديرون أمور الملاحة في القناة بنجاح ، لم يكن يتوقعه الخصوم ، فاستولى الذعر على بريطانيا وأمريكا وعلى عملائهما في العراق من جراء هذه الأعمال الجبارة التي أقدمت عليها مصر ونجحت فيها نجاحاً باهراً . وكانت فرنسا مستاءة من مصر أشدّ الاستياء للمساعدة التي كانت تقدّمها هذه إلى ثوار الجزائر ، ضد المحتلين الفرنسيين ، فإذا بانكلترا تتواطأ

مع فرنسا على غزو مصر للإطاحة بنظام جمال عبد الناصر ، وقد ضمّتا إليهما إسرائيل ، ولقيت فكرة الاعتداء هذه تأييداً وتشجيعاً من عملاء الاستعمار في العراق . وإن نسيت فلن أنسى ما سمعته من السيد صالح جبر — وهو أحد مؤيدي السياسة البريطانية في العراق دون شك — بعد عودته من لندن ، عندما سألته عما سمع ورأى هناك ، إذ قال لي بفصيح العبارة : ان وزير خارجية بريطانية أكّد له شخصياً : ان نوري السعيد نصح الحكومة البريطانية بأن تعمل كل ما في وسعها للقضاء على عبد الناصر ، قبل أن يقضي على المصالح البريطانية ونفوذها في البلدان العربية . وأضاف صالح إلى ذلك قوله انه متأكّد من أنّ نوري السعيد كان على علم مسبق بحادثة العدوان الثلاثي على مصر وقت وقوعه .

بدأ العدوان الثلاثي بالفعل ، ولكنه ما لبث أن فشل فشلاً ذريعاً لأسباب عديدة ، منها : —

١ً — صمود الشعب المصري صموداً مذهلاً ، وظهور بطولته الفائقة .

٢ً — تدخّل الاتحاد السوفياتي وتهديده لبريطانية .

٣ً — موقف الدول المحايدة وهيأة الأمم .

٤ً — وأخيراً موقف الحكومة الأمريكية بشجبها العدوان ، لا حباً ببقاء عبد الناصر في الحكم ، وإنما خشيتها من أن يكون انتصار بريطانية وفرنسا سبباً للقضاء على نفوذها في هذه المنطقة .

أجـــل : هكذا كان الوضع العربي أثناء العدوان . فقد وقف إلى جانب مصر . أما الشعب العراقي فقد أيّد الموقف المصري برمته ، فيما إذا استثنينا من ذلك القلة القليلة التي أعماها حقدها وأنساها حتى إنسانيتها . حتى أن نوري السعيد سافر إلى إيران ليبقى بأمان في انتظار نجاح العدوان والإطاحة بعبدالناصر ، فيعود إلى العراق مسروراً ومتشفياً ، ولكن تطوّر الأمور خيّب آماله ، فعاد بخفي حنين .

• • •

كانت أوضاع الحكومة العراقية، أثناء هذا العدوان ، مخزية، فقد وصلت النذالة إلى حد التشويش على الإذاعات المصرية والسورية ، فيما كانت إذاعة مصر تذيع أخبار المعارك في پورت سعيد ، وتنشد الأناشيد الحماسية لتستصرخ الضمير العالمي ، وتطلب المساعدة والنجدة من العرب .

كانت إذاعة بغداد تذيع تسجيلات لأغان خليعة . وإن نسيت فلن أنسى طوال عمري ذلك المذيع الوقح ، الذي كانت آثار الشماتة والاستهزاء بكل القيم الإنسانية تنطلق من فمه كالمسعور ، في الوقت الذي كان الشعب العراقي برمته يغلي كالبركان الثائر ، طالباً مساعدة مصر في محنتها ، ووجوب مساعدتها بالأموال والأرواح . ولعل من سخريات الأمور أن يعبر مجلس الوزراء العراقي عن هذا الاعتداء الأثيم بالإجراءات التي لا تتفق مع المبادىء الصحيحة المعروفة دولياً ، ثم يحصر الاعتداء بإسرائيل دون بريطانية الغدارة التي خططت للعدوان ، وأسهمت فيه بكل إمكانياتها ففشلت .

لقد أعلنت الحكومة العراقية الاحكام العرفية في طول البلاد وعرضها ، بحجة التدابير العسكرية المنوي اتخاذها لمساعدة شرق الاردن ، في حين كان الاعمى والبصير يعرف ان الغرض من اعلانها انما هو حماية الحاكمين من انقضاض الشعب عليهم . والأنكى من هذا، ان يعقد في بيروت اجتماع يحضره ملوك ورؤساء الدول العربية لدرس موضوع الاعتداء الغاشم على مصر ، دون ان يسفر عن أي شيء هو في صالح مصر ، حتى ان العراق امتنع عن قطع علاقاته الدپلوماسية مع بريطانية ، مكتفياً بقطعها مع فرنسا، وأبقى ميثاق بغداد قائماً كما كان، فيما عدا اجتماعاته التي انحصرت بالدول الاسلامية لمدة موقتة ، ولكن الانكليز كانوا يراقبون هذه الاجتماعات عن كثب .

كنت على اتصال دائم مع الساسة العراقيين ، ورؤساء الاحزاب السياسية منذ بدأ الغزو الثلاثي على مصر . وكانت اتصالاتي مستمرة بالسادة : محمد صديق شنشل ، وفائق السامرائي ، ومحمد حديد ، وحسين جميل . وكانت

اكثر اللقاءات تتم في دار عديلي كامل الجادرجي ، اذ كانت مثل هذه الاتصالات تجري في هذه الدار منذ خروجي من سجن أبي غريب ، ولكن لم اكن لاشترك في الاعمال السياسية بصورة ظاهرة وفعالة . أما بعد ان وصلت الحالة الى هذا الحد من السوء ، فقد رأيت من واجبي عدم السكوت على ما يجري في بلادي العزيزة ، فقررت العودة الى الميدان والاسهام مع رؤساء الاحزاب والساسة بصورة فعالة وجلية .

وفي مثل تلك الظروف المؤلمة من تاريخنا ، وفي أثناء حديث لي مع كامل الجادرجي عن الاوضاع ، قال لي كامل متسائلاً لماذا لا تقابل عبد الاله أنت ايضاً بعد أن زاره الكثير من رجال السياسة ونقلوا الى مسامعه ضرورة الاعتدال ؟ وعدم التهالك على المضيّ في ركاب الانكليز ؟ فقلت له متسائلاً ما الذي يرضي الاحزاب ويرضي الرأي العام في العراق ؟ فأجابني بما يلي : —

أولاً — اقصاء نوري السعيد عن الحكم ، والطلب اليه الابتعاد عن العراق ولو لمدة محدودة من الزمن .

ثانياً — قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانية ولو لمدة موقتة .

ثالثاً — تجميد ميثاق بغداد ، وعدم اشتراك العراق في اجتماعاته المقبلة .

رابعاً — تأليف وزارة محايدة برئاسة رجل لا مانع من ان يكون متمتعاً بثقة عبد الاله كأحمد مختار بابان مثلاً .

خامساً — اجراء انتخابات حرة دون أي تدخل من أية جهة من الجهات ، ليكون المجلس القادم حائزاً على ثقة الشعب ، فيعالج أمور المملكة وشؤونها الداخلية والخارجية .

مقابلة عبد الإله :

لم أكن من المترددين على زيارة عبد الاله ، بعد خروجي من سجن أبي غريب ، وانما كنت ألتقي به لقاءات عابرة أثناء الحفلات الكبرى التي كنت

أدعى إليها ، فكان اذا لمحني في حفلة ما ، قصدني بنفسه ليصافحني ويسأل عن صحتي ، و يطلب إليّ ان أكون من بين زوّاره وزوّار الملك فيصل الثاني ، كما كان ينكر عليّ ابتعادي عن الحكومة ويقول : لننسَ الماضي ولنفتح صفحة جديدة . فكنت أشكره على هذه المجاملات ، وأكرر عليه اني أرى من الخير ان ابتعد عن الاشتراك في أمور الدولة . أما بعد الحديث الذي جرى بيني وبين

كامل الجادرجي فقد رأيت من المصلحة ، بل ومن المفيد ايضاً ان أزور عبد الاله وأقص عليه ما عندي من حديث ، وإن كنت لا أتوقع خيراً من ذلك .

قصدت البلاط الملكي ، وطلبت مقابلة الامير عبد الاله . وعندما تمّت المقابلة ، شرحت له الوضع على النحو الذي اتفقت عليه مع كامل الجادرجي ، وأضفت الى شرحي : اني لم اكن موفـــداً من قبل الاحزاب ، ولكن في استطاعتي اقناع رؤسائها على قبول الاسس التي ذكرتها فيما لو وعدتم بقبولها مسبقاً ، وإذا به يقول : انه سيعرض الامر على الملك عند عودته من بيروت ، اذ كان قد سافر اليها للاشتراك مع رؤساء الدول العربية ، لأنه هو المسؤول الأول عن أمور الدولة ، كما أنه سيستشير بعض رجال السياسة وزعمـــاء الأحزاب فيما عرضته عليه ، ومن ثم سيجيبني على معروضاتي ، وأضاف الى ذلك : انه شخصياً يعتقد بأن دور بريطانية في البلاد العربية قد انتهى ، بعد ان قضى عليه اشتراكها في العدوان الثلاثي ، وان انسحاب بريطانيا سيترك فراغاً في المنطقة لا بد من املائه ، وانه يرى ان أمريكا وحدها دون غيرها تستطيع أن تملأ هذا الفراغ . فقلت له : دعنا يا صاحب السمو من اسطورة الفراغ ووجوب املاء الفراغ ، فالامر يحتاج الى معالجة سريعة ، وهذه المعالجة يمكن ان تقتصر على تنفيذ ما عرضته على سموك . وهكذا انتهت المقابلة على هذه الصورة ، وخرجت من لدنه فاقداً كل أمل بأن يعدل عبد الاله عن غيه ، أو يقلع عن سياسته التي أوصلت البلاد الى حافة الهاوية ، ولم يطلبني مرة أخرى ــ كما وعد ــ ليطلعني على نتيجة عرض مقترحاتي على الملك ، واتصالاته برجال السياسة الآخرين ، وأخذت الامور تسير من سيء إلى أسوأ ، إذ قررت وزارة

نوري السعيد القائمة ان تأخذ الاحزاب بالشدة، فساقت زعماءها الى المجالس العرفية ، وحكم على كامل الجادرچي بالحبس الشديد لمدة ثلاث سنوات ، وعلى كل من محمد صديق شنشل وفائق السامرائي بالمراقبة سنة واحدة، فأبعدا الى أقصى المنطقة الكردية في الشمال ، وعلى آخرين بكفالة آلاف الدنانير . كما أبعد الاستاذ عبد الرحمن البزاز وبعض زملائه الاساتذة الى الشمال ، ثم الى تكريت حتى اذا أتمّ نوري مهمته التي أوقعت العراق في المتاعب والمصاعب ، وربطته بالمواثيق الضارة بمصالحه ، إرتأى ان يترك الحكم الى غيره لمدة موقتة فقدم استقالة وزارته في الثامن من حزيران ١٩٥٧ ليعود متى طابت له العودة .

اني أرى من المفيد جداً ان اثبت هنا نصوص بعض الاحتجاجات التي رفعها فريق من الساسة ، وزعماء الاحزاب الى الملك على عهد وزارة نوري المستقيلة، لأنها تؤلف جزءاً مهماً من الوثائق التاريخية لهذه الحقبة البغيضة وهاتان نسختان من احتجاجين وقد نقلتهما من الجزء العاشر من (تاريخ الوزارات العراقية) الذي سجل أحداث العراق الحديث وبكل تفصيل) أولاهما عريضة السياسيين المرفوعة الى الملك فيصل الثاني في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٦ والثانية العريضة التي رفعها الى جلالته في الثاني من كانون الاول ١٩٥٦ رؤساء الوزراء السابقون ، والاعيان ، والنواب ، والمتمولون .

١ً – عريضة السياسيين :

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

تتذكرون ولا شك – يا صاحب الجلالة – بأن السيد نوري السعيد عند تأليف وزارته القائمة ، قد رفع الى مقامكم السامي كتاباً بتاريخ ٣١ تموز ١٩٥٤ أشار فيه الى الخطر الصهيوني ، وضرورة تعزيز التعاون لدفع هذا الخطر ، والى انهاء المعاهدة العراقية البريطانية المعقودة عام ١٩٣٠ كما أشار الى العلاقات العربية بالنص التالي :

(الحرص على تعزيز علاقات الاخوة والصداقة مع البلاد العربية ، وازالة

كافة العوامل التي أدت الى الضعف والوهن في علاقاتها، والتي سببت الاحتكاك والتوتر بين بعضها بعضاً منذ تأسيس الجامعة العربية) .

وقد ثبت فيما بعد أن السيد نوري السعيد ما كان قط جاداً في تنفيذ هذه السياسة العربية ، فانفرد قبل كل شيء في تكوين حلف بغداد الذي فرضه على العراق ، ثم حاول فرضه على سائر البلاد العربية ، مبتدئاً بالاردن فكان رد الفعل عنيفاً أدى الى تكتل العرب ضد حلف بغداد ، وتقوية أواصر التعاون الجدي بينهم . وانتهى الامر بعزل العراق عزلاً تاماً عن بقيـــة الدول العربية الاخـــرى .

ثم تبين واضحاً بأن حلف بغداد ، على ما فيه من أخطاء واخطار سياسية ، أصبح مجرد أداة لسيطرة نفوذ بريطانيا على العراق عن طريق الاتفاق الخاص المعقود معها في ٢٤ شباط ١٩٥٥ ذلك الاتفاق الذي زعم السيد نوري السعيد بصدده في الجلسة المشتركة للاعيان والنواب المنعقدة في ٣٠ آذار سنة ١٩٥٥ فقال (لا يوجد أي التزام على العراق ، وان الالتزام ينحصر على الحكومة البريطانية فقط ، وان الاتفاق هو سياسة الحكومة التي لا يوجد فيها أي التزام على العراق لا مالياً ولا عسكرياً) .

ولم يشرع الاتفاق المذكور ، حسب الطرق الدستورية ، بل بقي مجرد سياسة للحكومة الحاضرة ، حسب تصريح رئيسها السيد نوري السعيد ورغبته . وقد جاء في نص الاتفاق في المادة (٩ — ب) (يكون هذا الاتفاق نافذاً طيلة بقاء العراق والمملكة المتحدة طرفين في الميثاق) . وعليه فان خروج العراق من ميثاق بغـــداد يؤدي الى تحرره منه ومن الاتفاق الخاص الذي تذرعت بريطانيا به للسيطرة على العراق ، واستخدام قواعده ومطاراته العسكرية حتى خلال هذه الفترة من عدوانها على مصر والامة العربية .

يا صاحب الجلالة : ان حلف بغداد كان — ولا يزال — من أهم وأخطر أسباب وجود التفريق بين العرب ، مما ساعد بريطانيا على تثبيت نفوذها ،

ونفوذ حليفتها فرنسا ، ومحاولة مد سلطانهما على الوطن العربي كله . وقد انتهى الامر بهما أخيراً الى التآمر مع اسرائيل لتضم أجزاء أخرى من وطننا الى ما سبق لها اغتصابه من أرض فلسطين . وليس استيلاء اسرائيل غدراً على قطاع غزة ومنطقة سيناء إلاّ خطوة أخرى للتوسع الصهيوني الرامي الى الامتداد من الفرات الى النيـــل .

وبعد افتضاح خطط بريطانيا العدوانية بتآمرها مع فرنسا ، واسرائيل ، ضد الوطن العربي ، أصبح من المتعذر قبول فكرة التعاون بينها وبين العراق . هذا فضلاً عن وضوح التعارض بين ارتباط العراق بحلف بغداد ، وبالاتفاق الخاص المعقود مع بريطانيا ، وبين التزامات العراق بوصفه عضواً في معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية (الضمان الجماعي العربي) . تلك الالتزامات التي ور د النص على ضرورة مراعاتها حتى في الاسباب الموجبة لميثاق بغداد ، كما نصت المادة الرابعة منه بقولها (ويتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن لا يدخلا في أية التزامات دولية تتعارض وهذا الميثـــاق) .

لقد اعترف ايدن ، رئيس حكومة بريطانية ، في أكثر من مناسبة بأن حكومته قامت بالهجوم العسكري على مصر انتصاراً لاسرائيل . كما استخدمت حكومة بريطانيا لأول مرة حق (الفيتو) في مجلس الامن ، وادعت أمـــام المجلس البريطاني بأنها فعلت ذلك لايقاف القرار المتضمن إعتبار اسرائيل معتدية على مصر ، وكان آخر تصريح اطلعنا عليه ما قاله ايدن في تاريخ ١٧ تشرين الثاني الحالي ١٩٥٦ :

(لم يكن النزاع العربي ـ الاسرائيلي هو الوحيد الذي يزعجنا منذ توقيع اتفاقية الهدنة في ١٩٤٩ بل أن هناك ـ من أسماه إيدن بالدكتاتور المصري ـ الذي كانت قوته العسكرية في تزايد مستمر ، والذي كان يضع الخطط للغزو والفتـــح) .

فأي غزو أو فتح يخشى ايدن قيام مصر به ؟ انه صد عدوان اسرائيل ،

وتأمين السبيل لتحرير فلسطين ، عملاً وليس قولاً فقط ، ولمنع تحرير فلسطين ولاذلال العرب ، وتثبيت نفوذ الاستعمار في بلادهم ، دبر الانكليز العدوان على مصر بالتآمر مع أشد أعداء العرب .

لقد استنكر العالم كله هذا العدوان الثلاثي بشدة ، إلاّ حكومة العراق ، فقد اكتفت باعلان (استغرابها) من التدخل البريطاني الفرنسي مما أثار دهشة العراقيين كافة من هذا الموقف المتخاذل . بل ان دعاية نوري السعيد قد أعلنت شماتتها بالعدوان على العرب بشكل مخجل ، ولا سيما عن طريق الاذاعة .

يا صاحب الجلالة : كان موقف كل من ايران ، وباكستان ، كريماً في الامم المتحدة وكانت لهجة المسؤولين فيها أشد من لهجة الحكومة العراقية التي اكتفت باعلان (الاستغراب) فلما عقد اجتماع طهران ، أوجس الناس خيفة من محاولات السيد نوري السعيد تهوين أمر العدوان . وقد تحقق ما كان يخشاه المخلصون ، إذ صدر بيان مؤتمر طهران في ٨ تشرين الثاني سنة ١٩٥٦ فاقتصر في الفقرة (أ) على ذكر (الاعتداء الاسرائيلي على مصر) بينما نصت الفقرة (ب) على (التدخل البريطاني – الفرنسي المسلح في مصر) . والكلمة (التدخل) هذه انما يراد بها اخفاء فظاعة العدوان والتقليل من خطورة المؤامرة المدبرة بين الانكليز والفرنسيين والصهيونيين ، وأنكى من ذلك هو ان البيان تضمن الدعوى الى الصلح مع اسرائيل . باشارته الى ضرورة (حل النزاع الفلسطيني بين الدول العربية واسرائيل بصورة نهائية) .

يا صاحب الجلالة : لو كانت حكومة نوري السعيد تشعر بأقل تقدير لالتزامات العراق تجاه دول الجامعة العربية ، ولروابط العراق القومية ، لما ترددت لحظة بالانسحاب من حلف بغداد ، لا سيّما بعد انتهاك بريطانيا قواعد القانون الدولي والامم المتحدة ، واجماع معظم دول العالم على استنكار عدوانها على مصر والامة العربية ، ولو فعلت حكومة نوري السعيد ذلك لأدت ما يقتضيه الواجب القومي ، وما تحتمه التزاماتها بمقتضى ميثاق الضمان الجماعي

الذي تنص المادة الثانية منه (على ان أي عدوان يقع على أي دولة عربية ، يعتبر اعتداء على الدول العربية كلها ، ويلزمها بالمباشرة في نجدة الدولة المعتدي عليها بجميع الوسائل الممكنة، بما فيها القوة المسلحة اذا اقتضى الامر ذلك) ولأعادت العراق الى الحظيرة العربية استجابة لمطالب شعبه ورغبات الامة العربية كلها .

يا صاحب الجلالة : في الوقت الذي قصّرت حكومة نوري السعيد عن القيام بواجبات العراق القومية ، وما تقتضيه التزاماته مع الدول العربية ، من وجوب الانسحاب من حلف بغداد ، والعودة الى الحظيرة العربية، ووضع حد لعزلة العراق عن ميدان الكفاح القومي ضد الاستعمار والصهيونية . في هذا الوقت نفسه ، وبتاريخ ١٣ تشرين الثاني ١٩٥٦ حينما كان اجتماع الملوك والرؤساء العرب منعقداً في بيروت ، أصدرت حكومة نوري السعيد بياناً أوضحته رسمياً بما يأتي : —

(ان رأي العراق قد تغير . وقد تخلينا عن قرارات الامم المتحدة . أما اذا طالبت الدول العربية بتطبيق تلك القرارات فان العراق لا يوافق على ذلك ويحرص على إزالة اسرائيل . وان الوسيلة الوحيدة لازالة الخطر عن البلاد العربية هي ارجاع اليهود الى الدول التي أرسلتهم الى فلسطين) .

بصرف النظر عن التحوّل السريع هذا في موقف نوري السعيد من مسؤول يدعو الى الصلح مع اسرائيل ، الى مستجيبٍ لبعض مطالب الشعب والامة العربية في تحرير فلسطين من العصابات الصهيونية ، فان هذه الاستجابة نفسها لا تكون جدية ما لم تقترن بالعمل على احباط خطط الاستعمار المتآمر مع الصهيونية على العرب . وأول خطوه في هذا السبيل هي الخروج من حلف بغداد ، والتحرر من الاتفاق الخاص المعقود مع بريطانيا التي عملت على ايجاد اسرائيل قبل تصريح وعد بلفور وبعده ، والتي أعلنت حكومتها تعصّبها الصهيوني ، وحرصها على حماية اسرائيل كما جاء على لسان رئيس وزرائها نفسه في مناسبات كثيرة .

يا صاحب الجلالة : ان تقدير خطر الصهيونية المتآمرة مع بريطانية على البلاد العربية ، وواجب العراق القومي ومصلحته الخاصة ، كل ذلك كان حرياً ان يحفز نوري السعيد وحكومته الى أن يتخذ ما اتخذته معظم دول الضمان الجماعي العربي ، التي تملك من الامكانيات أقل مما يملك العراق . فقد قطعت هذه الدول العربية علاقاتها الدپلوماسية ببريطانيا وفرنسا ، واتخذت تدابير كثيرة للتأثير على مصالح الدولتين المعتديتين في بلادها . فلو ان نوري السعيد بادر الى قطع النفط عن المعتدين منذ بداية العدوان ، لما اضطر الشعب في سوريا الى تخريب منشئات البترول في سوريا ، ولما ساد الناس الخوف من اعادة ضخ النفط الى حيفا ، مما حمل بعض أبناء الاردن الى تخريب أنابيب النفط هناك .

وبدلاً من ان تعترف حكومة نوري السعيد بخطئها في عدم ايقاف ضخ النفط عن طريق سوريا في حينه ، اتخذت من استنكار العرب لعملها هذا ، وريبتهم في احتمال اجراء الضخ عن طريق حيفا ، ذريعة لشن حملة دعاية ظالمة ضد سوريا التي تجابه اليوم اشد أخطار المؤامرات الصهيونية والاستعمارية ، في وقت تحتاج فيه الامة العربية الى وحدة الصف . وقد بلغ الامر باذاعة العراق الرسمية حدّ إستعداء الغرب ضد سوريا باتهامها بالخضوع للنفوذ الشيوعي ، مما أثار نقمة المواطنين في العراق ، وعزّز قناعتهم بأن ولاء حكومة نوري السعيد لحلف بغداد ، ولحليفته بريطانيا هو الذي يستأثر بجميع جهوده ، ويدفعه الى تسخير جميع مرافق الدولة لهذه السياسة العشواء التي يستنكرها الشعب ويأبى استمرارها .

يا صاحب الجلالة : لقد بدأ نوري السعيد حكمه الاخير منذ شهر تموز ١٩٥٤ بغمط حقوق الشعب ، ومصادرة حرياته ، فعطل الحياة الحزبية ، وألغى امتيازات الصحف ، وسيطر على جميع وسائل النشر ، ومنع دخول الكثير من الصحف والمطبوعات العربية ، وحتى الاجنبية للعراق ، ومنع عقد الاجتماعات العامة ، وعطل سائر الحريات الدستورية تمهيداً لعقد ميثاق بغداد . واستمر في هذه السياسة خوفاً من انتفاضة الشعب للتحرر من هذا

الميثاق . فلما نشب العدوان البريطاني الفرنسي الصهيوني على مصر والامة العربية ، أعلن الاحكام العرفية ، واتخذها وسيلة للحيلولة دون تعبير الشعب عن مشاعره في نصرة مصر ، واستنكار العدوان عليها ، وقاوم كل تظاهر سلمي بقوى الشرطة التي استباحت ضرب المتظاهرين ، وقتل عدد منهم ، وزج الكثير من المواطنين في المواقف والمعتقلات ، وساد الجو ارهاب عنيف وتوتر تخشى عواقبه .

يا صاحب الجلالة : لا يخفى على جلالتكم انه لا بد من وجود تجاوب بين سياسة أية حكومة ومطالب شعبها . فاذا انعدم هذا التجاوب أصبح بقاء تلك الحكومة خطراً على مصالح الامة وسلامة أهدافها . وقد اتضح من مراجعة مختلف الهيئات والجماعات والشخصيات لمقامكم السامي ، انعدام التجاوب بين سياسة حكومة نوري السعيد ومطالب الشعب في هذه المرحلة الدقيقة التي يتقرر فيها مصير الامة العربية ، مما جعل تنحي وزارة نوري السعيد عن الحكم ضرورة وطنية لتحل مكانها حكومة تتجاوب في سياستها مع مطالب الشعب ، وفي مقدمتها انسحاب العراق من حلف بغداد، والتضامن الجدي مع الدول العربية الاخرى ، واطلاق الحريات الدستورية، والافراج عن الموقوفين والمعتقلين بسبب انتصارهم لحركة التحرير العربي ، واستنكار العـــدوان الاستعماري الصهيوني على الامة العربية .

وتفضلوا يا صاحب الجلالة بقبول فائق الاحترام .

بغداد في ١٦ ربيع الثاني ١٣٧٦ – ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٦ .

صادق البصام مزاحم الپاچهچي ناجي شوكت كامل الچادرچي
محمد مهدي كبه عبد الرزاق الظاهر تحسين علي حسين جميل
محمد رضا الشبيبي فخر الدين جميل محمد محمود الصواف صادق كمونه
رؤوف البحراني محمد حديد سعد عمر محمود رامز محمد صديق
شنشل سامي باش عالم فائق السامرائي أحمد زكي الخياط صالح

الشالجي رمزي العمري عبد الجبار الجومرد طه الفياض جميل أمين أحمد عبد الغني الراوي نجيب الصائغ زكي جميل حافظ محمد بابان محمود الدرّه محمد الطريحي محمد صالح السهروردي أحمد عارف قفطان طاهر عارف خدوري خدوري .

٢ - عريضة رؤساء الوزراء والساسة :

حضرة صاحب الجلالة المعظم

يا صاحب الجلالة :

لقد رفع عدد من المواطنين المخلصين ، على اختلاف طبقاتهم ، أكثر من مذكرة واحدة الى مقام جلالتكم استنكروا فيها تصرفات الحكومة القائمة ازاء العدوان المدبر الغادر الذي قامت به بريطانيا ، وفرنسا ، واسرائيل ، على الشقيقة مصر ، كما انه حظي بمقابلة جلالتكم عدد من المعنيين بالمسائل العامة : سياسيين وغير سياسيين للغاية نفسها ، مستنكرين سياسة التعسف والتنكيل والتقتيل التي اتبعتها ، ولا تزال تتبعها الحكومة الحاضرة ، تجاه الشعب الذي عبّر عن شعوره القومي الشريف باستنكار العدوان الاستعماري المدبر ، والاجراءات الارهابية التي تمرّ بها البلاد ، وبتحقيق مطاليب الشعب التي تضمنتها المذكرات المار ذكرها .

وبينما كان الشعب ينتظر بفارغ الصبر اتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد لهذه السياسة الغاشمة ، واذا بالحكومة تواجه الشعب بمفاجآت تعسفية منكرة أخرى ، سلكت فيها قوات الشرطة أفظع السلوك . فلم تكتف باعداد نفسها للقتل بل لاحقت الطلاب بنار الرشاشات والبنادق الى داخل المدارس ، كما حدث في النجف الاشرف ، والكوفة ، والموصل ، وغيرها من المدن العراقية مما أدى إلى مقتل عدد غير قليل من الطلاب المواطنين الابرياء ، وجرح عدد كبير منهم ، الامر الذي استفزّ الشعب في كل مكان فعمّت الاضرابات والمظاهرات في معظم المدن العراقية من الشمال الى الجنوب .

وبدلاً من ان تقدر الحكومة الحاضرة وخامة العاقبة التي تترتب على مثل هذه السياسة الرعناء ، وتنصاع الى مطاليب الامة التي رفعت الى جلالتكم ، واذا بها تزيد في أسباب الشقاق بين العراق والاقطار العربية الشقيقة ، وخاصة سوريا ، وتضاعف من حملة الارهاب على الشعب في العراق ، وتقوم بحملة من الاعتقالات التي شملت عدداً كبيراً من الوجهاء والساسة المعنيين بالشؤون العامة ، وعمداء وأساتذة المعاهد العالية ، وكبار المحامين والشباب المثقف ، وغيرهم من المواطنين وزجّهم بالمواقف ، وملاحقة الآخرين منهم دون ما أي مبرر ، فانتهكت بذلك حرمة الدستور والقانون ، ولم تعبأ بكلمة الشعب التي اجمعت على شجب سياسة الحكومة القائمة ، داخلية كانت أو خارجية .

يا صاحب الجلالة : اننا نعتقد بأن تمادي الحكومة القائمة في سياستها الخرقاء هذه سوف تعرّض البلاد الى مخاطر وكوارث لا يعرف مداها إلاّ الله . لذلك اننا نود ان نؤكد ما سبق ورفع الى مقام جلالتكم عن خطورة الوضع ، وضرورة القيام باجراءات حاسمة تتناول تنحية الوزارة القائمة لتأليف حكومة حكومة وطنية تستجيب لمطالب الشعب ، وتتخذ تدابير عاجلة للكف عن اراقة الدماء وازهاق الارواح البريئة ، وتطلق سراح الموقوفين والمعتقلين ، وتلغي الادارة العرفية التي اتخذت منها الحكومة الحاضرة واسطة للامعان في الارهاب والتنكيل بالمواطنين ، وغير خفي على جلالتكم ان عودة الطمأنينة والاستقرار الى نفوس أبناء الشعب يتوقف على اتخاذ هذه التدابير الضرورية لمعالجة الموقف الراهـــن .

وتفضلوا يا صاحب الجلالة بقبول فائق الاحترام .

بغداد في ٢٨ ربيع الثاني ١٣٧٦ الموافق ٢ كانون الاول ١٩٥٦ .

محمد رضا الشبيبي مزاحم الپاچه‌چي ناجي شوكت فخري الجميل
سعد عمر محمد مهدي كبه أحمد عبدالغني الراوي صادق البصام
محمد حديد نجيب الصائغ محمد محمود الصواف عبدالرزاق الزبير

عارف قفطان محمود رامز جميل أمين خدوري خدوري ابراهيم الدركزللي أحمد زكي الخياط محمد بابان محمود الدرّه محمد الطريحي طارق عبد الحافظ عبد الله البستاني صالح الشالجي رمزي العمري طلعت الشيباني.

وزارة علي جودة :

بعد الفراغ من قبول استقالة وزارة نوري السعيد الثالثة عشرة ، دعي علي جودة الايوبي لتأليف الوزارة الجديدة في ٢٠ حزيران عام ١٩٥٧ فكانت وزارته ثالث وزارة يؤلفها المومى اليه ، وهو وان كان من الموالين للاسرة المالكة ، والضالعين في الركب الانكليزي ، وصديق قديم لنوري السعيد ، ولكنه كان رجلاً مسالماً ومختلفاً عن نوري السعيد من بعض النواحي ، وقد اشتدت المؤامرات ضد سورية أيام وزارته على الرغم من معارضته لها في بعض الاحيان .

المؤامرة على سوريا :

بعد ان فشل العدوان الثلاثي على مصر ، وانتصر الرئيس جمال عبد الناصر على خصومه وخصوم سياسته فأمم قناة السويس ، وأمن الشروع ببناء السد العالي ، وحصل على الاسلحة الضرورية لبلاده من الدول الاشتراكية، أخذت سورية تحذو حذوه في تأمين سلاحها من الدول المذكورة، فاذا بأمريكا تتحرك من موقفها خاشية من أن يؤدي تسليح الجيشين: السوري والمصري بالاسلحة الحديثة الى القضاء على الكيان الصهيوني في فلسطين ، فابتدعت احبولة سيطرة الشيوعيين على الحكم في سورية ، وتمكنت من اقناع تركية بتصديق هذه المزاعم . وكانت تعتقد ان من يحكم العراق وبيده السلطة الحقيقية كان مستعداً لتأييد التفكير الامريكي والاسهام في كل عمل يرتئيه، ومن الزعم بخلق عرش لعبد الاله في سوريا فيما اذا نجحت أمريكا وتركية والعراق بالاطاحة بنظام الحكم الجمهوري القائم فيها . ويدفعني الحق والانصاف ان أسجل هنا لعلي جودة موقفاً قومياً حيث شجب العدوان على سورية بهذا الاسلوب ، فكان موقفاً سديداً طعن التآمر على سورية الشقيقة، واستحق الثناء والتقدير من الجميع.

لقد بلغ عنف المؤامرة موضوعة البحث ، درجة من الخطورة بحيث طلبت أمريكا الى العراق ان يحتل جيش العراق سورية ، مسنداً من قبل الاردن وان تحشد تركية جيشها على الحدود السورية لتأمين هذا الاحتلال . وكان الشعب العراقي برمته يقف إلى جانب الشعب السوري ، كما كانت جميع الاوساط القومية والوطنية في العراق تطالب بشدة ، الكفّ عن هذه المؤامرة القذرة. حتى أن زعماء الاحزاب والساسة أبرقوا الى هيئة الامم المتّحدة مستنكرين هذا التدخل ، وطالبين تدخلها لمنع وقوع الكارثة . وكنت أحد الذين اسهموا في هذا الاستنكار ، والاحتجاج ، فتلقيت برقيتين : احداهما من رئيس مجلس النواب السوري السيد أكرم الحوراني ، والثانية من رئيس مجلس الوزراء السيد صبري العسلي أدرجهما فيما يلي في عداد ما نشرته من وثائق .

السيد ناجي شوكت بغداد

باسم ممثلي الشعب العربي في سورية أشكر لكم وللشعب العربي في العراق الشقيق ندائكم للامم المتحدة بتأييد سورية في شكواها في النوايا العدوانية المبيتة ضد الحكم الوطني في سورية، والتدخل المستمر في شؤونها الداخلية . ان الشعب العربي في سورية ، وقد نذر نفسه للدفاع عن الاستقلال وحرية وكرامة الشعوب العربية جمعاء ، انما يستمد العون من الله العلي القدير ، ونصرة الشعب العربي من المحيط الاطلسي حتى الخليج ، للحيلولة دون وقوع العدوان الذي يهدد الكرامة الانسانية ، ويهدد أمن وسلامة شعوب العالم بأسره .

رئيس مجلس النواب/ أكرم الحوراني

السيد ناجي شوكت / بغداد

لقد تركت البرقية المرسلة من قبلكم الى رئيس هيئة الامم المتحدة، اطيب الاثر في نفسي وانه ليسرني ان ابعث اليكم باخلص الشكر على عاطفتكم النبيلة ، وموقفكم المشرّف الذي يثبت للملأ في أن العرب في مختلف ديارهم شعباً واحداً كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً .

رئيس مجلس الوزراء / صبري العسلي

قران الملك فيصل :

كنت أصطاف في ربوع اوربا في صيف عام ١٩٥٧ م . ولما انهيت مدة اصطيافي وقررت العودة الى العراق ، فضلت زيارة اسطنبول في طريق عودتي وقضاء بضعة أيام فيها . وعند وصولي اسطنبول في أوائل أيلول ؛ نزلت في اوتيل هلتون ، وكان حكمت سليمان قد سبقني إليها ونزل في هذا الاوتيل نفسه ، وقد لفت نظري وجود عدد من الوزراء والذوات العراقيين في هـذا الاوتيل ايضاً اضراب : نوري السعيد ، وداود الحيدري ، ثم علمت ان الغاية من مجيء هؤلاء حضور خِطبة الاميرة فاضلة التي تنتمي الى العائلة المصريـة المالكة من ناحية الاب ، والى أسرة آل عثمان من ناحية الام ، وما لبث ان حضر الى اسطنبول رئيس الوزارة العراقية أيضاً للغرض المذكور .

وكان نجيب الراوي سفيراً للعراق في تركية ، فأعد مأدبة عشاء في اوتيل هلتون تكريماً للملك فيصل وخطيبته ، وقد تلقيت دعوة من السفير لحضور هذه المأدبة ، وكنت متردداً بين الحضور وعدمه ، ثم فضلت الاعتذار ورجوت من نجيب الراوي ان يحذف اسمي من قائمة المدعوين. ولكني في الوقت نفسه كنت أرغب في مشاهدة العروس لأنها كانت مشهورة بجمالها فانتحيت ركنـاً من احدى زوايا القاعة الكبرى في انتظار قدوم المدعوين لأرى فيصلاً وخطيبته .

كانت الاميرة فاضلة آية في الجمال ، وكانت امها أجمل منها ، على الرغم من انها كانت في حوالي الاربعين من عمرها . وكان منظر الملك مـع خطيبته يلفت النظر . ففيصل قصير القامة جداً ، بينما كانت خطيبته مربوعة القامة وأطول منه إذ كان رأسه يعلو كتفها قليلاً فقلت في نفسي : مسكين يا فيصل كم أنت سيء الحظ لقد سيطر خالك عليك في شؤون الملك كافة ، فجاءت عروسك أطول منك قامة . ومن المؤسف ان يكون حظه بعد قرانه أسوأ منه قبل القران إذ لم تمض عليه إلا أشهر معدودات ، حتى قامت ثورة ١٤ تموز لتقضي عليه وعلى خاله الى أبد الآبدين .

لم تمض على علي جودة ، وهو في الحكم ، إلاّ خمسة أشهر حتى اضطرّ إلى الاستقالة من منصبه ، وقد خلفه عبد الوهاب مرجان في رئاسة الوزارة لأول مرة . وعبد الوهاب هذا من أسرة تتعاطى تجارة الحبوب في الحلة .

مؤتمر التضامن الآسيوي – الإفريقي :

تسلّمت من سفارة جمهورية مصر في بغداد بتاريخ ١٩ – ١٢ – ١٩٥٧م دعوة « سكرتارية مؤتمر التضامن الآسيوي – الافريقي » للاشتراك في المؤتمر المزمع عقده في القاهرة خلال الأيام الخمسة الأخيرة من شهر كانون الأول ١٩٥٧م ، كما تسلّم بعض رؤساء الأحزاب في العراق مثل هذه الدعوة . ولما كنت قد أصبت بالزكام الشديد ، والانفلونزا الحادة ، وقت تسلّمي الدعوة فقد اعتذرت عن تلبيتها وكتبت إلى الجهة المختصة شاكراً ومعتذراً ، وكان نص كتاب الدعوة هذا :

إلى فخامة السيد ناجي شوكت – بغداد

تتشرّف سفاره جمهورية مصر ببغداد بإبلاغ فخامتكم أن سكرتاريةمؤتمر التضامن الآسيوي – الافريقي ترحّب باشتراككم في المؤتمر الذي يعقد بالقاهرة ابتداء من يوم الخيس ٢٦ كانون الأول سنة ١٩٥٧م إلى أول كانون الثاني سنة ١٩٥٨م .

وتفضلوا فخامتكم بقبول فائق التحية والاحترام .

سفارة جمهورية مصر
١٩ – ١٢ – ١٩٥٧م

الإعداد للثورة :

لم يكن في العراق حتى أوائل الخمسينات من يستسيغ التفكير بالنظام الجمهوري ، أو يفضله على نظام الحكم الملكي القائم ، فيما إذا استثنينا من ذلك الشيوعيين ، وأفراداً قليلين من المنتمين إلى « الحزب الوطني الديمقراطي »

والبعض من الساسة الذين كانوا يفضلون النظام الجمهوري من الناحية النظرية فقط ، ولكنهم في الوقت نفسه لا يرونه ملائماً لأوضاع العراق في كثير من النواحي ، ولهذا كانت جهود الوطنيين والمخلصين منصبّة على ضرورة إصلاح نظام الحكم القائم بإبعاد عبد الإله وطغمته الفاسدة عن السيطرة على مقدرات البلاد ، ومناهضة تدخّل السلطات البريطانية في أمور العراق الداخلية ، والسعي لإلغاء معاهدة ١٩٣٠م .

أجل لم يكن في العراق من يستسيغ المناداة بنظام الحكم الجمهوري حتى أوائل الخمسينات . حتى أن الذين أسهموا في حركة السنة ١٩٤١م لم يكن من بينهم من يستسيغ النظام المذكور ، فيما إذا استثنينا منهم ناجي السويدي . ويتذكّر القارىء – دون شك – أن من بين الأسباب الرئيسية للحركة كان استسلام عبد الإله ، ونوري السعيد ، للحكومة البريطانية وتنفيذ أوامرها دون قيد أو شرط ، والسكوت على خرق أحكام معاهدة ١٩٣٠م من قبل الإنكليز كما مرَّ تفصيل ذلك ، ولكن بعد أن عاد عبد الإله إلى العراق على أسنّة الحراب البريطانية ، في ختام تلك الحركة ، وسيطر الإنكليز على أمور العراق، استغلّت الفئة الموالية هذه العودة لمصالحها ، فسلبت الأراضي الأميرية من أصحابها الشرعيين ، مستفيدة من بعض القوانين والأنظمة ، كقوانين التسوية ، واللزمة، وواجبات الزراع ، فازدادت الفروق بين طبقات الشعب، وانحصرت المناصب الوزارية في أيدي جماعة عرفت بخنوعها لمشيئة عبد الإله ونوري السعيد ، ومن ورائهما الإنكليز ، متجاهلة أن في العراق شعباً لا يضام ، ولا يقهر ، وهكذا بدأ الشعب العراقي يتكتل ويسير وراء أحزابه الوطنية ، ويقوم بتنظيم المظاهرات ، والانتفاضات ، والوثبات ، وكانت الإطاحة بمعاهدة بورتسموث من إحداها .

وفي أوائل الخمسينات بالذات ، قام الرئيس جمال عبد الناصر وزمرة من ضباط الجيش المصري ، الملتهبين غيرة وحماسة على مصالح البلاد ، قاموا بالإطاحة بعرش فاروق ملك مصر ، وأعلنوا النظام الجمهوري في مصر ،

وما لبثوا أن أمموا قناة السويس ، وصمدوا أمام العدوان الثلاثي الآثم على مصر فأفشلوه ، وسلّحوا الجيش المصري بالأسلحة من الدول الاشتراكية ، وحظوا بمساعدة الاتحاد السوفياتي ، ورفضوا الدخول في (ميثاق بغداد) .

في الوقت الذي كان الرئيس جمال عبد الناصر يقوم بهذه الأعمال الجبارة، كان القابضون على زمام الحكم في العراق على النقيض من ذلك . كانوا يحكمون عقد المواثيق الضارة مع بعض الدول المجاورة ، ويضلعون مع بريطانية للوقوف ضد زعامة عبد الناصر ، ويسعون للقضاء عليها . ولكن الأحزاب الوطنية كانت تراقب الأوضاع الداخلية والخارجية ، وكان زعماؤها على اتصال دائم بفريق من ضباط الجيش العراقي الشباب ، الذين كانوا يتّقدون غيرة وحماسة. فلما يئس الزعماء ويئس الناس من إمكان إصلاح نظام الحكم الملكي، وانصياعه إلى جادة الصواب ، بدأ التفكير في ضرورة التخلص من هذا النظام ، وأخذ التقارب بين الضباط الأحرار وزعماء الأحزاب يشتد ، فتألفت في بادىء الأمر ثلاث خلايا للضباط ، يتصل كل منها مع حزب من الأحزاب السياسية القائمة وهي : حزب الاستقـــلال ، وحزب البعث العربي الاشتراكي ، والحزب الوطني الديمقراطي ، فكان زعماء هذه الأحزاب يتصلون فيما بينهم حتى تمَّ الاتفاق على تأليف جبهة متحدة باسم (اللجنة الوطنية العليـــا) ، وعلى هذا الأساس انضمت خلايا الضباط إلى بعضها البعض ، وتألّف مجلس قيـــادة للثورة انتخب له رئيساً انتظاراً لأول فرصة تسمح ليضرب الجيش ضربته القاضية بمؤازرة الأحزاب المذكورة . وكنت شخصياً غير مشترك في هـــذه الأحداث ، لأني لم أكن منتسباً إلى حزب من هذه الأحزاب ، لكني كنت أطّلع عليها آناً فآناً . فلما أصدر المجلس العرفي العسكري قراره بحبس كامل الچادرچي حبساً شديداً لمدة ثلاث سنوات ، وأودع سجن بغداد المركزي ، خصصت له غرفة في هذا السجن ، بصفة كونه مجرماً سياسياً ، وقد توفّر في هذه الغرفة الماء والكهرباء ، كما كان لها ملحق فيه حمّام ومرحاض ، ونحوهما ، كما كان يسمح لأصدقائه بزيارته بدون مراقبة ، فكان سجنه هذا بالقياس إلى

سجننا الخالي من كل شيء في أبي غريب يكاد لا يذكر ولا يقاس ، وكنت شخصياً أزور كاملاً في سجنه مرة أو مرتين في كل أسبوع ، وأشهد زيارة الزعماء والمعارف والأصدقاء له ، وما كـــان يجري في أثنائها من أحاديث ومخططات ونحو ذلك ، فكان المومى إليه يطلع على الصغيرة والكبيرة مما يدور في البلد ، وما يدور بين رؤساء الأحزاب ، والضباط الشبان ، من اتصالات فكان يطلعني على ذلك كله في زياراتي المتعددة له . ولما زرته في أواخر نيسان من عام ١٩٥٨م وأخبرته عن اقتراب وقت سفري إلى خارج العراق للاصطياف قال لي : انه يفضل لي التريث والبقاء في العراق في هذه السنة لأنه قد تمّ الاتفاق على الخطة المرتقبة ، وستنتهز الفرصة المناسبة والساعة الحاسمة لإنزال الضربة القاصمة . وقد زادني علماً على ما تقدّم ، أنه تقرّر القضاء على عبد الإله ، ونوري السعيد ، وفيصل الثاني ، في وقت واحد ، وإعلان النظام الجمهوري حكماً للعراق . وقد يحتاج الاخوان إليك فتساعدهم في تثبيت مهامهم ، فأجبته اني الآن في حوالي السبعين من عمري ، ولذا أرجح البقاء بعيداً عن ميـــدان العمل ، وأن أكتفي بتأييد كل عمل يتم من هذا القبيل . ثم سألته : لماذا يشركون فيصلاً الثاني في القتل وهو ما يزال حدثاً لم يظهر منه ما يسيء إلى البلـــد ؟ فردّ عليّ كامل بأنه هو أيضاً كان يسأل أسئلي هذه ، ولكن بعد المفاوضات العميقة التي جرت بين مختلف الأحزاب وجماعة الضباط ، تقرر القضاء على هؤلاء الثلاثة مرة واحدة لئلا تتكرّر مأساة عام ١٩٤١م فيعود فيصل الثاني – في حالة نجاته من الموت – على أسنّة الحراب الإنكليزية ، كما عاد خاله من قبل .

ومن المفارقات الغريبة ، اني كنت مدعوّاً على مائدة العشاء التي أقيمت في قصر الرحاب يوم ٢ أيار ١٩٥٨م بمناسبة ذكرى ميلاد الملك فيصل الثاني ، وصادف جلوسي على مائدة الطعام ، أن كنت بين توفيق السويدي ، وسفير تركية ، وكان يقابلنا عليها علي جودة ، فكان الحديث يجري باللغة التركية فيما لا علاقة له بالسياسة ، ولكن السفير التركي أحـــال الحديث إلى ما يجري في

سورية واتحادها مع مصر ، وعن زعامة الرئيس جمال عبد الناصر للعالم العربي، وما ستجرّه هذه الزعامة على منطقة الشرق الأوسط من ويلات، وإذا بالسويدي ينثني عليّ ويقول في صوت خافت : (انت ما تجوز من سوالفك ما يكفيك ما لاقيته من تشرد وسجون ؟) وكان يشير بذلك إلى البرقية التي بعثت بها إلى عبد الناصر مهنئاً بقيام الوحدة بين مصر وسورية ، وإلى البرقية الثانية التي هنأته بها على إعادة انتخابه رئيساً للجمهورية ، وما سببته هاتان البرقيتان من امتعاض في نفس عبد الإله ، فسكت ولم أردّ عليه ، لكني قلت في نفسي : لو كنت تعلم يا مسكين ماذا سيحلّ بك ، وبعبد الإله ، وبالطغمة الضالعة في ركاب الإنكليز ، لما تفوّهت بما تكلمت . فقد يحدث ما لم يكن في الحسبان ، إذ كنت أخشى أن يتم قتل هؤلاء الثلاثة في تلك الليلة لأن الطبخة نضجت ، ولكن الذي حدث أن نوري السعيد ما كاد يفرغ من تناول الطعام حتى غادر قصر الرحاب ، ولم يحضر حفلة السهرة التي اشترك فيها المدعوون بأجمعهم. وها أنا أنشر البرقيتين اللتين قصدهما السويدي ، كما أنشر جوابي الرئيس جمال عبد الناصر على هاتين البرقيتين ، وكذا البرقية التي تلقيتها من رئيس مجلس الأمة المصري ، عبد اللطيف البغدادي ، ورئيس وزراء سورية صبري العسلي بهذه المناسبة . وها هي بنصوصها متسلسلة :

سيادة الرئيس جمال عبد الناصر — القاهرة

أخلص التهاني بمناسبة إعادة انتخابكم لرئاسة الجمهورية . حفظكم الباري وأعزّكم رائداً وناصراً للعرب ، يا من جمع شملهم وأعاد مجدهم . وأضرع إليه تعالى أن يحقق أمانيهم بالوحدة الشاملة على يدكم وبقيادكم أيها البطل .

ناجي شوكت

السيد ناجي شوكت — بغداد

أشكركم أخلص الشكر على مشاعركم وتهانيكم الرقيقة ، بمناسبة إعادة انتخابي رئيساً للجمهورية ، والله أدعو أن يكتب لنا جميعاً السداد والتوفيق لما

فيه عزّة العروبة ومجد العرب ، وأعرب لكم عن أطيب التمنيات بالصحة والسعادة .

جمال عبد الناصر

السيد ناجي شوكت وزملاؤه زعماء العراق ـ بغداد

تلقيت ببالغ السرور وعظيم التقدير برقيتكم الرقيقة الـتي حملت إليّ باسمكم ، وباسم الشعب العراقي ، كريم المعاني ونبيل المشاعر بمناسبة الاتحاد بين مصر وسوريا ، ويطيب لي أن أنوّه أن اتحاد الأمة العربية أمنية غالية تخالج نفوسنا ونفوس العرب جميعاً ، وإنا لنرقب اليوم الذي تمّ فيه هذه الوحدة الشاملة فيتحقق بذلك ما نرجوه جميعاً للشعوب العربية من مكانة سامية رغم كيد الكائدين ومآرب المستعمرين . واني لأبادر بالإعراب لكم جميعاً وللشعب العراقي الشقيق عن أجمل عبارات الشكر القلبية على هذا الشعور الأخوي الكريم ، ونتمنى لكم جميعاً كل سعادة وعزة وهناء . جمال عبد الناصر

السيد ناجي شوكت ـ بغـــداد

أشكر لكم ولإخوانكم برقيتكم الكريمة الحافلة بأسمى معاني القومية العربية. وإنا لنسأل الله تعالى أن يوفقنا جميعاً إلى ما نصبو إليه من وحدة عربية شاملة بفضل الوعي العربي المتحفز وموازرة رجالات العرب المجاهدين .

رئيس مجلس الأمة المصري
عبد اللطيف البغـــدادي

الأستاذ ناجي شوكت ـ بغداد

لقد كان لتهنئتكم الطيبة بالقرار التاريخي بتحقيق الاتحاد بين مصر وسورية أطيب الأثر . واني إذ أشكر لكم هذه العاطفة النبيلة أسأل الله أن يقرّب اليوم الذي تمّ فيه وحدة العرب جميعاً ، ويحقق لهم ما يصبون إليه من مجد وسؤدد.

صبري العسلي

ومن الغريب العجيب أن أتلقى بالبريد التهديد الآتي ، أنشره للاطلاع على العقلية التي كانت تسيّر أمور البلاد وسط ذلك اللهيب المتقد ، والفوران الذي كان يعم كافة الأوساط :

إلى مـــن .... ؟

يعدّ نفسه وطنياً وعارضاً نفسه للمهالك في سبيل خدمة هذا الوطن إلاّ أنه يأتي بأعمال مخالفة لمصلحة هذا الوطن العزيز ، وجاء يؤيد أناس ضد وطنه ، ولكن يعتقد بأنه بهذا التأييد يخدم بلده . لقد كتبتم البرقيات لجمال عبد الناصر قبل زيارته لموسكو ، وكان الشعب يعتبر بأن هذا التأييد من مصالح العرب ، ولكن الآن عرفنا جميعاً بأن جمال عبد الناصر ، هدفه إنزال الشيوعية في جميع البلاد العربية التي هذا العمل ضدها تماماً .

وقد اطلعتم على اتصالاته في روسيا ، وتصريحاته ، وعرفتم أهدافه ، فنحن الآن على استعداد لمحاسبتكم حساباً عسيراً يؤدي بحياة كل واحد منكم إذا ارتكب أي عمل مؤيد للجبهة الشيوعية بإعطاء البرقيات والتصريحـات بالصحف ، أو بإصدار النشرات السرية . فإننا عاهدنا الله بإنزال عقوبة القتل لكل من يخون هذا الوطن ، ولا يخلص للمليك والوطن والدين . واننا نعتبر هذه الرسالة بمثابة إنذار لكمَ وسترون الخائنين أي منقلب ينقلبون .

المؤمنون برسالة (محمد)

كان العـــنوان :

بغـــداد ــ الكرادة الشرقية الزوية

إلى فخامة الأستاذ ناجي شوكت المحترم

وكان التاريخ على الطابع الملصق على الظرف ٢٧ مايس ١٩٥٨م

نعود الآن إلى متابعة الأحداث في الحقلين : الخارجي والداخلي فنقول : لم تتوقف ألاعيب ومغامرات نوري وعبد الإله الخاصة بالتآمر على سورية لخلق

عرش لعبد الإله ، بل ازدادت شراسة بالقرار الذي اتخذ بصورة مبدئية لاحتلال سورية من قبل الجيش العراقي ، بحيث تحقق لدى زعماء سورية بأن هذه المؤامرة وشيكة الوقوع ، وأن إلحاق سورية بالعراق معناه أن يتوسّد عبد الإله عرش سورية ، وتقييد سورية بالقيود والمواثيق التي قيد العراق بها ، فلم يروا مناصاً من الالتجاء إلى الرئيس جمال عبدالناصر لتوحيد مصر وسورية . وإذا بالرئيس عبد الناصر يرحب بالفكرة ، وتقوم الوحدة بين البلدين في ٤ شباط ١٩٥٨م .

وقد قابل الرأي العام العربي قيام هذه الوحدة بالترحاب والتأييد والتقدير ، بينما وقعت على عبد الإله ونوري السعيد وقوع الصاعقة ، بحيث أفقدتهم رشدهم ، وجعلتهم يتخبطون في ظلام دامس ، ولم يجدوا ما يردوا به على هذا العمل العربي الجبار إلا بالإسراع – بعد أقل من عشرة أيام – إلى قيام اتحاد آخر بين العراق والأردن للوقوف في وجه الوحدة التي قامت بين مصر وسورية ، وعدم الاعتراف بها ، ولم يكتفوا بذلك فحسب ، فطلبوا إلى الدول الإسلامية الداخلة في ميثاق بغداد عدم الاعتراف بشرعية هذه الوحدة ، في الوقت الذي كانت حتى الدول الغربية ولا سيما بريطانية وأمريكا قد اعترفت بها ، مضافاً إلى اعتراف المملكة العربية السعودية ولبنان ، وعلى الرغم من كل هذه المواقف المخجلة التي وقفها العراق ، فإن عبد الناصر انتهز فرصة قيام الوحدة بين العراق والأردن فباركها ، وتمنى دوامها وازدهارها ، لكن العراق لم يرد على هذا التبريك بالرد اللائق ، بل كان ردّه إلى الهزوء والسخرية أقرب منه إلى الردّ الأخوي ، حتى أن رئيس الوزراء عبد الوهاب مرجان ، الضالع مع عبد الإله ونوري السعيد في سياستهما ، لم يتحمل هذا الوضع المزري ، فقدّم استقالة وزارته في الثامن من آذار ١٩٥٨م ليخلفه نوري السعيد بتأليف وزارته الرابعة عشرة ، التي اتخذت الإجراءات اللازمة لإضفاء الشرعية على هذا الاتحاد من تعديل القانون الأساسي العراقي ، وحل المجلس النيابي ، وإصدار البيانات والتشريعات ، وصار يمشي على هواه دون أن يرى من أتباعه من يقف في وجهه أو ينتقد سياسته . ولما شعر الزعماء السياسيون ورؤساء

الأحزاب أن الوضع قد وصل إلى حد لا يطاق ، رأوا أن ينذروا نوري لآخر مرة، وينقلوا إليه رغبات الشعب، فرفعوا إليه الكتاب الآتي أنقله من الصفحات ٢٠٧ و٢٠٨ و٢٠٩ من الجزء العاشر من « تاريخ الوزارات العراقية » :

فخامة رئيس الوزراء المحترم

عدتم إلى الحكم في ظروف يقف خلالها العراق في مفترق الطرق ، ويتوقف على سلوك الطريق القويم منها مصير الأجيال المقبلة . وقد اخترتم من قبل سياسة معينة أدت إلى تحويل وجهة العراق من الأمة العربية إلى الارتباط بحلف بغداد ، والاتفاق الخاص مع بريطانية . وفي سبيل تمشية تلك السياسة عطلت جميع حقوق الشعب الدستورية ، وأصبح من المتعذر في هذا الجو الخانق الذي يسود العراق أن يعلن أبناء الشعب وجهة نظرهم وهم آمنون من الأذى ، لذلك رأينا نحن الموقعين أدناه أن نصارح فخامتكم بالحقائق التالية أملاً في أن نحمل الحكومة على سلوك الطريق الوحيد الذي يتفق مع مصلحة الشعب ومطالبه الوطنية ، وأمانيه القومية .

إن العراق يا صاحب الفخامة لا يمكن أن ينفصل عن الأمة العربية فهو جزء لا يتجزأ منها . وقد رأيتم تجاوب الأمة العربية معه في استنكار حلف بغداد ، كما رأيتم استحالة مد الحلف المذكور إلى أي بلد عربي آخر فلا بدّ أولاً من خروج العراق من هذا الحلف ، وتحريره من الاتفاق الخاص مع بريطانية، ليشعر العراق أنه أصبح مستقلاً من التبعية الأجنبية التي كانت وستظل مصدراً لجميع متاعبه الداخليه ، ومشاكله مع سائر الدول والبلاد العربية .

وبإقرار هذه الخطوات الأولى تنتفي أهم العوامل التي أدت إلى تعطيل حقوق الشعب وحرياته . فما مرّ في العراق عهد انعدمت فيه هذه الحقوق ، وهدرت فيه هذه الحريات ، كالعهد الذي رافق عقد حلف بغداد ، والاتفاق الخاص مع بريطانية . ونحن واثقون أن الشعب حين يجد نفسه حراً من القيود التي كبلته بها الروابط المصطنعة المذكورة طليقاً من الأصفاد التي غلت حرياته، سيتجه بكل قواه نحو الاتحاد الشامل مع سائر الدول العربية ، ولن يرضى أن

يزعم بضعة أشخاص أنهم يمثلونه ، حين يدعوه جهرة إلى تفريق الصف العربي بإعلان عدائهم السافر لتحقيق خطوة كان العرب يعتبرونها حلماً بعيد المنال ، ألا وهي اتحاد مصر وسورية في دولة عربية واحدة . فما كان لمواطن مخلص أن يتمنى شيئاً أعزّ من أن تتحمل مصر مسؤوليتها في بناء الوحدة العربيـــة . وقد أعلن المسؤولون عن ميثاق الوحدة أن بابها مفتوح لأي دولة عربية بأي شكل تختاره من أشكال الاتحاد ، وقد بدأت فوراً مفاوضات الاتحاد بين الجمهورية العربية المتحدة وبين المملكة اليمنية المتوكلية ، وإنما مسير تحقيق الوحدة بين مصر وسورية في ممارسة كـــل منهما لحقوق السيادة الكاملة ، المجرّدة من أية تبعية ، لأية دولة أجنبية ، فالقول بأن الوحدة بين مصروسورية يعتبر تحدياً للعراق ، قول لا يقره عاقل لأن وحدة العرب لجميع العرب ضدّ أعداء العرب كافة ، وإنما هي تحدّ لسياسة التفريق التي لم يعد في مقدور واحد ولا في استطاعة دولة أجنبية حمل المواطنين في أي بلد عربي عـــلى الاستسلام لها .

ومن عجب حقاً أن يتظاهر البعض برغبته في إقامة اتحاد بين سورية والعراق ، وينكر إقامة اتحاد بين العراق من جهة وسورية ومصر معاً من الجهة الأخرى ، وكذلك الحال بالنسبة الى الأردن ، فإن دخوله مع العراق في اتحاد يشمل الجمهورية العربية المتحدة أدعى الى تعزيز وحدة الصف العربي .

إن العراقيين يا صاحب الفخامة قد ملّوا العهد الذي يبيح لبضعة أشخاص أن يدّعوا التعبير عن إرادة الشعب ، في وقت لا يجد فيه هذا الشعب أية وسيلة للإفصاح عن رأيه في صحف حرّة ، أو اجتماعات عامـــة ، أو انتخابات سليمة بعد أن عطلت أحكام الدستور التي هي كل لا يتجزّأ .

لذلك نرى من واجبنا أن نهيب بفخامتكم الالتفات إلى رغبات الشعب ، وهي رغبات صريحة توجب توحيد الصف العربي ، والتحرر من ميثاق بغداد ، والاتفاق الخاص مع بريطانيـــة ، وإطلاق الحريات الدستورية بما فيها حرية التنظيم الحزبي ، والنقابي ، وحرية الصحافة ، والاجتماعات العامة ، والإفراج عن المحكوم عليهم في القضايا السياسية ليستطيع الشعب الجهر بآرائه الرامية إلى

تحقيق الاتحاد المنشود بين العرب كافة وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق الاحـــترام .

بغداد في ٢٤ شعبـــان ١٣٧٧هـ الموافق ١٥ آذار ١٩٥٨م

صورة إلى : — رئيس الديوان الملكي **العراقي**

محمد مهدي كبه	ناجي شوكت	مزاحم الپاچه چي
حسين جميل	فائق السامرائي	سعـــد عمـــر
حسن عبدالرحمن	تحسين عـــلي	محمد رضا الشبيبي
محمد صديق شنشل	سامي باش عالم	جمال عمر نظمي
محمـــد حـــديد	جميـــل كبه	محمد أحمد العمر
محمـــد بابـــان	فيصل حبيب الخيزران	عـــلي الصـــافي
محمـــود رامز	نجيب الصايـــغ	صـــالح الشالجي
كامـــل الشالجي	أحمد زكي الخياط	مظهر العـــزاوي
رمزي العمـــري	ناجي يوسف	عواد علي النجم
عبد الحميد الياسري	هديب الحاج حمود	زكي حافظ جميل
جميـــل أمين	ابراهيم عطار باشي	محمـــود الدرّة
عبد الشهيد الياسري	نعمان العـــاني	فـــؤاد الركابي
الدكتور عباس الصراف	محمـــد الطريحي	الدكتور مصطفى كامل
الدكتور فيصل الوائلي	عبد الرحمن البزاز	يـــاســـين

الدكتـــور عبـــد الله البستـــاني

وقد رأيت مـــن المناسب أن أنشر خلاصة لمشروع الاتحاد بين العراق والأردن ، وهي : —

١ — الوحدة السياسية والخارجية مع التمثيل السياسي .

٢ — وحدة الجيشين العراقي والأردني .

٣ — جعل عَلَم الاتحاد عَلَم الثورة العربية .

٤ً ـ وزارة اتحادية تتولى الشؤون الخارجية للإتحاد .

٥ً ـ توحيد النقد وتنسيق السياسة المالية .

٦ً ـ يكون للاتحاد حكومة واحدة تؤلّف في مجلس يضمّ عدداً متساوياً من الطرفين .

٧ً ـ يكون ملك العراق ملك الاتحاد ، وتكون بغداد مقرّ حكومة الاتحاد .

وعلى هذا الأساس عدل القانون الأساسي العراقي ، وصادق مجلس الأمة على هذا التعديل ، كما صادق مجلسا الأعيان والنواب على دستور حكومة الاتحاد . وقد قاطع الشعب العراقي الانتخابات التي جرت للمجلس الذي أقرّ التعديل ودستور الاتحاد .

محاولة ضم الكويت إلى العراق :

الأردن بلد فقير ، وقدكان ـ وما يزال ـ يدير أموره معتمداً على المساعدات الخارجية : أجنبية كانت أو عربية ، فكان دخوله في اتحاد مع العراق ، يعني أن يقوم العراق بأموره ، ويتحمل كافة نفقاته الضرورية . لذا فقد ارتؤي ضمّ الكويت إلى الاتحاد الهاشمي الذي يجمع بين العراق والأردن ، نظراً لما تملكه الكويت من أموال طائلة بسبب النفط الغزير النابع من أرضها . وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية أيّدت فكرة ضمّ الكويت إلى هذا الاتحاد ، لتتخلّص هي من استمرار مساعداتها للأردن الفقير ، فإن أمير الكويت أبى الإذعان إلى هذا الرأي ، ما لم يستشر العائلة المالكة من آل الصباح ، وكذا الرأي العام في الكويت . وهكذا بقيت القضية مطروحة على بساط البحث مدة من الزمن حتى قضت عليها ، وعلى القائمين بها ، والضالعين في ركابها ، ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨م .

وزارة الإتحاد والوزارة العراقية :

تنفيذاً لأحكام دستور الاتحاد الهاشمي ، قدّم نوري السعيد استقالةوزارته

الرابعة عشرة ليتولى رئاسة وزارة الاتحاد التي ضمت ثلاثة وزراء عراقيين، وثلاثة أردنيين، في التاسع عشر من أيار ١٩٥٨م. وفي هذا اليوم نفسه ألّف الوزارة العراقية أحمد مختار بابان، وقد ضمّت أحد عشر وزيراً فيما عدا وزيري الخارجية والدفاع حيث بقي المنصبان لوزارة الاتحاد.

وفي الوقت الذي كانت مباهج الأفراح والأعراس تعمّ العراق والأردن. كان الجيش العراقي يعدّ عدّته لينزل ضربته القاسمة، وليحيل الأفراح والأعراس إلى مآتم وأحزان. فقد كان من حسن حظ العراق، وكان من سوء طالع مَن أراد الوقيعة بالعراق والأمة العربية أن جعل الغرور والطيش يغرقان عبد الإله ونوري السعيد في بحر من الأوهام فلا يلتفتان إلى ما كان يجري في أوساط الجيش.

بين العراق ولبنان :

كانت الأوضاع الداخلية في لبنان مبعث شكوى وتذمّر اللبنانيين، وقد جاءت فكرة تعديل الدستور اللبناني لتسويغ إعادة انتخاب كميل شمعون إلى رئاسة الجمهورية ضغثاً على إبالة، فتضاعفت الشكوى، وازداد التذمر. ولما كان اتجاه شمعون السياسي وميله نحو الغرب لا يختلف عن اتجاه العراق والأردن، فقد رأت حكومة الاتحاد أن تمدّ شمعوناً بأسباب القوة، فقدّمت إليه المساعدات المالية الكبيرة، وبعثت إليه بكميات من الأسلحة العراقية لمقاومة الثائرين في وجهه، وأبلغته بأن الجيش العراقي على استعداد للإطاحة بنظام الحكم في سوريا بأول فرصة، وهو النظام الذي كان يناوىء شمعوناً أيضاً، ومن ثم مساعدته على قمع الثورة. وقد صدرت الأوامر فعلاً إلى بعض قطعات الجيش العراقي للسفر إلى الأردن لتحقيق هذه الغاية. وقد شاءت الأقدار أن يهيء نوري السعيد الفرصة بنفسه للإطاحة به، وبنظام الحكم الملكي الذي كان يسنده، ويشدّ ازره.

سفري إلى سويسرة :

غادرت بغداد إلى سويسرة عن طريق روما في أواخر أيار ١٩٥٨م على عادتي في كل عام تقريباً . فلم أشترك في الحفلات التي أقيمت في غيابي ، حتى أني لم أبرق أية برقية تهنئة على سبيل المجاملة . ولما كان يوم ١٤ تموز من كل عام يصادف عيد الجمهورية الفرنسية ، وتجري احتفالات ومباهج في كافة أنحاء الجمهورية ، فقد حجزت في أحد المطاعم في ضواحي مدينة لوزان السويسرية ، المقابلة لمدينة اڤيان الفرنسية ، وتقع « لوزان » و « اڤيان » على ضفتي بحيرة « ليمان » ، وقد دعوت بعض الأصدقاء لتناول طعام العشاءمعي ، وتمضية السهرة لمشاهدة الألعاب النارية ، والأسهم التي تطلق من الساحل الفرنسي إلى الجو . وفي حوالي الساعة الواحدة والنصف ، وأنا أتناول الطعام في اليوم المذكور ، جاءني ندل الفندق (الكارسون) وأخبرني بنبأ أذاعته المحطة السويسرية ، ويتضمن حدوث ثورة في العراق قام بها الجيش ، ومقتل فيصل وعبد الإله ، وفرار نوري السعيد إلى محل مجهول ، فصعدت إلى غرفتي بعد أن تركت صالة الطعام وفتحت الراديو لأستمع إلى مزيد من الأخبار . وقد بقيت على هذه الحالة حتى الساعة الخامسة ، ثم ركبت سيارتي إلى مقهى الامباسادور ، حيث ملتقى الأصدقاء العرب من مصريين، وسوريين ، وعراقيين ، وما لبث أن وافانا مزاحم الپاچهچي ، وهو جدّ فرح مثلي، وقد حرّرت برقية تهنئة إلى عبد الكريم قاسم الذي فهم من الإذاعات بأنه هو الذي ترأس حركة الجيش الذي قام بالثورة ، وان رتبتـه كانت جنرال ، وهذا هو نص برقيتي :

الجنرال عبد الكريم قاسم ــ بغداد ــ العراق

أحييكم وزملائكم أيها الأبطال الكرام . لقد أعدتم للعراق كرامته وعزّته وأنقذتموه من دور الرقّ والاستعباد .

أتضرّع إلى الباري أن يسدّد خطاكم ويحقق الوحدة العربية الشاملة في

عهد الجمهورية المباركة .

ناجي شوكت
جنيف – سويسرة
١٤ تموز ١٩٥٨م

وبينما كنت في اليوم الثاني أتسقط الاخبار لمعرفة مصير نوري السعيد ، إذ كنت أخشى ان يفلت من يد الجيش ، كما فلت في عام ١٩٤١ فيعود على أسنّة الحراب الانكليزية ، كما عاد من قبل ، واذا باذاعة لندن تذيع خبر العثور عليه وهو بزي امرأة ، وانه قتل في الحال . وهكذا أخذت الاخبار تتوالى عن إنزال أمريكي في لبنان ، وآخر بريطاني في الاردن ، لاجهاض ثورة العراق الجبارة ، في حين سعى الرئيس جمال عبد الناصر لدى الاتحاد السوفياتي وحمله على التدخل لاحباط كل مؤامرة يراد القيام بها ضد ثورة العراق ، فاستقرت الامور في العراق ، واضطرت دول الاستعمار أن تعترف بواقع الحال تباعاً .

فعندما عدت الى الوطن العزيز في أواخر ايلول ١٩٥٨ ، واتصلت بعدد من المعارف والمشتغلين في القضايا السياسية العامة ، سواء من اشترك في الوزارة التي قامت في البلاد بعد اعلان الجمهورية ، أو بقي في خارج الحكم يراقب الاحداث ، تحقّق لديَّ ما كنت دوّنته في الصفحات السابقة من ان تكتلات الجيش كانت قد اتخذت مجلساً للقيادة ، وان الاتصالات بين بعض زعماء الاحزاب وبين هذه التكتلات ، كانت تجري بانتظام ، وكان من المتفق عليه ان تنتهز أول فرصة للقضاء على نظام الحكم الملكي القائم ، وقتل كل من فيصل ، ونوري ، وعبد الاله ، لأن إفلات أي من هؤلاء يقلب الاوضاع رأساً على عقب ، كما حدث ذلك في ختام حوادث عام ١٩٤١ م . وقد شاءت الاقدار ان يعمي الله أبصار هؤلاء في الوقت المناسب ، حيث صدرت الاوامر الى اللواء الذي يرأسه الزعيم عبد الكريم قاسم ، الذي كان يرأس تكتل الضباط الذين قرروا القيام بالثورة والقضاء على نظام الحكم الملكي باعلان الجمهورية ، ان يعد نفسه للحركة نحو الاردن ، بغية الاستيلاء على سورية وضمها الى الاتحاد

الهاشمي ، بحسب الخطة التي رسمتها الحكومات الثلاث : تركية ، وانكلترا ، والولايات المتحدة الامريكية ، فكانت فرصة من الفرص النادرة التي قلما يجود الدهر بمثلها . اذ ما كادت بعض قطعات اللواء – موضوع البحث – تمر بالعاصمة في فجر الرابع عشر من شهر تموز ١٩٥٨ م ، بقيادة العقيد عبد السلام محمد عارف ، حتى استولت على محطة الاذاعة العراقية ، واحتلت : بعض المواقع الاستراتيجية ، وقصفت قصر الرحاب الذي يقيم فيه فيصل وعبد الاله وقتلهما ومن معهما ، ولكنها لم تعثر على نوري السعيد في داره ، إذ فر منها الى شاطىء النهر ، ثم ركب الى الكاظمية وقضى ليلته فيها ، حتى اذا كان اليوم التالي ، شوهد بلباس امرأة في البتاويين ، شرقي بغداد ، فقتل وسحلت جثته ، كما سحلت جثة عبد الاله . فان احدى الخبازات اعتادت ان تقصد القصر الذي يقيم فيه نوري السعيد صباح كل يوم لتخبز لأهل القصر . ولما جاءت على عادتها في صباح يوم الحادث ، وشاهدت ما شاهدته في الطريق من تجمعات وحركات غير مألوفة ، أيقظت نوري من نومه ، وأحاطته علماً بما يجري فكان ما كان مما ذكرناه .

جرى هذا كله في بغداد ، في الوقت الذي كان عدنان مندريس رئيس وزراء تركية وكبار الساسة في تركية . وكذا سفير العراق في أنقره ، ينتظرون قدوم الذوات الذين قتلوا في بغداد الى مطار (يشيل كوي) بجوار اسطنبول ، في طريقهم الى لندن لاتمام قران الملك فيصل على الاميرة فاضلة . فلما فاجأتهم الاذاعات العالمية باستيلاء الجيش العراقي على السلطة ، وباطاحته بنظام الحكم القائم ، واعلان الجمهورية العراقية ، أسقط في أيديهم ، ووقعت هذه الاخبار على رؤوسهم وقع الصواعق ، ولا سيما على مسامع عدنان مندريس الذي لعب دوراً رئيسياً في الإعداد لـ (ميثاق بغداد) وتشاء الاقدار ان يلقى مندريس حتفه على يد الجيش التركي ، بعد بضع سنوات ، فكان هذا الميثاق فاتحة شؤم عليهما ، كما كان فاتحة خير على العراق إذ كان من أهم العوامل التي فتحت عيون الشعب العراقي وجيشه الباسل على ما سيجره هذا الميثاق على العراق من

استبعاد وتحكم استعماري ، والذي أدى الى تكتل الاحزاب في جبهة واحدة واتحادها مع الجيش لقلع النظام الفاسد من أساسه ، واعلان النظام الجمهوري في العراق ، على الرغم من التدابير التي اتخذها الاستعمار لاجهاض الثورة ، وذلك بانزال الجيش الامريكي في لبنان ، والجيش الانكليزي في الأردن الى آخر ما هو معروف .

الخــاتمة

الآن وقد انتهيت من سرد أهم الاحداث التي عاصرتها أثناء عمري الذي تجاوز الثمانين بثلاث سنوات ، يسعدني ان أرى جهود المخلصين تتكتل وتتوّج باعلان الجمهورية العراقية الخالدة في الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ م ، منهية بذلك عهد نظام لم يصغ الى التطورات العالمية ، فأخذ يتخبط خبط عشواء .

وليس بغريب ان تتعرض جمهوريتنا الحبيبة الى نكسات في بعض الاحيان ، والى بعض الردات في أحيان أخرى ، فذاك أمر طبيعي في بادىء الامر في كل تطور في نظام الحكم . فليس من الطبيعي – أصلاً – أن يرضخ أناس ألفوا الاقطاع ، والسيطرة ، والاستئثار بالسلطة ، الى نظام حكم جديد يساوي بين الغني والفقير ، وتنعدم فيه الفروق الاجتماعية بالشكل الذي كان سائداً في النظام السابق . واني على ثقة من ان بتطبيق المبادىء الاشتراكية سيسود الرخاء أرجاء العراق كافة ، ما دام القابضون على ازمة الحكم فيه ساعين للنهوض بالبلاد ، ولا سيما بعد اعلان قانون الاصلاح الزراعي ، ومنح الفلاحين والعمال حقوقهم المشروعة ، ثم تأميمهم لشركات النفط الاجنبية . فان تأميم شركات النفط من الامور والاحداث المهمة جداً ، فقد كانت دوائر هذه الشركات أوكاراً للتجسس ، وتجمعات للافساد والانتقاض على الحكم ، فضلاً عن احتكار الارباح . وكنت – وما أزال – اعتبر هذا التأميم أخطر عمل قامت به الثورة ، الامر الذي حملني على ان اوجه الى رئيس الجمهورية هذه البرقية في ٣ حزيران ١٩٧٣ .

السيد رئيس الجمهورية – بغداد

يسعدني جداً أن أشهد – وأنا في أواخر أيام عمري – أن من بأيديهم مقدرات الوطن والشعب يسدّدون الضربات المحكمة لآخر معاقل الاستعمار، ولا سيّما لبريطانية، أعدى أعداء العرب، بتأميم شركة النفط العراقية. أخلص التهاني وأقوى التأييد. وفقتم لما فيه خير عراقنا العزيز، والحفاظ على عزته وتراثه.

ناجي شوكت

وأما على الصعيد العربي فعلى الرغم من وجود بعض الانظمة الرجعية السائدة في بعض البلاد العربية، والتي كانت سبباً – وقد تكون في المستقبل ايضاً – في تأخر تقدم البلاد العربية نحو النظم الاجتماعية الاشتراكية الاكثر صلاحاً، فاني لست متشائماً من مستقبل أمتي. فقبل نصف قرن لم تكن هناك أية دولة عربية مستقلة، وكان الوطن العربي ينوء تحت وطأة الاستعمار، ومقسم الى أجزاء كثيرة تحكمها أو تتحكم فيها دول استعمارية مختلفة. واذا بنا نجد للعرب اليوم تسع عشرة دولة مستقلة. ولولا الاختلافات في العقائد، وانحراف بعض الحكام عن الطريق السليمة والمفاهيم الاجتماعية الصحيحة، لوجدنا هذه الدول صفاً واحداً يخشاه الاجانب، ويحسبون له ألف حساب، ولتمكنت من القضاء على اسرائيل، ربيبة الاستعمار، بسهولة، واعادة مشردي الآفاق الى الجهات التي نزحوا منها الى هذا الجزء الحبيب من الوطن العربي الكبير. وان التاريخ يروي لنا زوال دول كبرى وامبراطوريات عظمى فليس ببعيد ان يأتي الزمن الذي ينحسر فيه الطغيان الامريكي، كما انحسرت قبله الهيمنة البريطانية. وما على العرب إلاّ أن يوحدوا صفوفهم ويصمدوا أمام أعدائهم، ويتمسكوا بمثل نبيهم العظيم وكتابه المبين والسلام.

ناجي شوكت
٣١/ ١٢/ ١٩٧٣

الإضافات على الطبعة الأولى

بعد ان تم طبع كتابي هذا للمرة الاولى ، صرت أفكر في أنه قد تضطرني بعض الظروف في المستقبل الى اعادة طبعه ثانية ، اما بسبب نفاد نسخه « وهي لم تتجاوز الإلف » واما لذكر بعض أمور لم تخطر على البال يوم قررت كتابة الكتاب . فلما تحقق السبب الاول ونفدت النسخ في أيام معدودات ، شرعت في تفتيش أوراقي الخاصة والوثائق التي جمعتها في أويقات مختلفة وسلمت من الغرق الذي تعرضت اليه دارنا في أيار من عام ١٩٥٠ م . بحيث تجاوز ارتفاع الماء فيها المتر والنصف من جراء كسرة في السداد القريبة من دار سكني في الكرادة الشرقية . وقد عثرت فعلاً على وثيقتين هامتين تستحقان في نظري النشر في طبعة الكتاب الجديدة هما : الاولى : مذكرة للملك فيصل الاول وجوابي عليها ، والثانية مذكرة كنت دونتها قبل مغادرتي أنقرة في آخر عام ١٩٣٨ لتسلم منصب وزارة الداخلية للمرة السادسة .

﴿ مذكرة الملك فيصل ﴾

بعد ان عقدت المعاهدة العراقية البريطانية المؤرخة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ كتب الملك فيصل الاول مذكرة مطولة حول ما يدور في خلده من آراء وأفكار بمناسبة قرب انخراط العراق في عضوية عصبة الامم ، إذا ما حلّ عام ١٩٣٢م ،

وقد وزّع نسخها على السادة ياسين الهاشمي ، وناجي السويدي ، ونوري السعيد ، وجعفر العسكري ، كما خصّني بنسخة منها وطلب إلى كل منا أن يبدي ما لديه حولها من آراء سواء كانت هذه الآراء موافقة لما جاء في المذكرة أو مخالفة ، ورأيت من المفيد الآن – وقد مرّ على المذكرة وجوابي عليها نحو ٤٥ سنة – ان أنشر نص المذكرة ونص الجواب إذ لعلّ من كان دون الخمسين من عمره كان يتوقع أن يرى فيهما آراء وأفكاراً أهم بكثير مما وجده فعلاً فيهما ولكن مهلاً أيها القارىء الكريم .

لم يكن في العراق في العشرينات ، وحتى ولا في الثلاثينات أية جامعة أو أي معهد عال يعتدّ به ، اذا استثنينا من ذلك كليّي الطب والحقوق . وكانت كل من هاتين الكليتين تابعة الى احدى الوزارات كما أن عدد الطلاب في كل منهما لا يكاد يبلغ المئة طالب فقد كانت الامية متفشية في الشعب ، وكان عدد المتعلمين فيها لا يتجاوز السبعة في المئة ، وكان عدد المدارس محدوداً ، وأبنيتها دوراً مستأجرة فيما عدا بعض المدارس التي بقيت من العهد العثماني ، كما ان معظم موظفي الدولة كانوا من بقايا ذلك العهد ، وكان معظمهم يدين بالولاء له . كما ان التعصب بالدين والمذهب كان من القوة بمكان ، وحتى الاكثرية الساحقة في المجلس النيابي كانت من الأميين وأشباه المتعلمين كما يدل على ذلك الاحصاء الآتي : –

المجلس الذي تم انتخابه أيام وزارة	حاملو الشهادات العالية فيه	الذين يحسنون القراءة والكتابة	الاميون وأشباههم
وزارة نوري السعيد عام ١٩٣٠	١٩ ٪	٨ ٪	٧٣ ٪
وزارة ياسين الهاشمي عام ١٩٣٥	٢٥ ٪	١٥ ٪	٦٠ ٪
وزارة ناجي شوكت عام ١٩٣٢	٣٤ ٪	١٦ ٪	٥٠ ٪

كانت النساء في المدن وبعض القصبات محجبات ، وكانت المسلمات منهنّ يلبسن عباءتين تغطيهما من قمة الرأس الى أخمص القدم ، إذ كنّ يضعن أولى

العباءتين على الكتف، والاخرى على الرأس، مضافاً الى برقع أسود من الحزير يضعنه على الوجه ويسمى « البوشي » . أما المسيحيات واليهوديات فكنّ يلبسن ازراً فوق ألبستهنّ بحيث تغطي كل الجسم مع برقعٍ سميك ذي ثقوب للرؤيا يوضع على الوجه وحتّى الذقن .

ومما يجدر ذكره بهذه المناسبة ان كريمة المرحوم الشيخ أحمد الداود التحقت بكلية الحقوق في العشرينات فقام النكير على والدها وذويها، واعتبر التحاقها هذا مخالفة للدين الحنيف، واهانة للشريعة الاسلامية، ولا سيما وكان الوالد من علماء الدين، فأين نحن اليوم وكلية الحقوق، وسائر الكليات تخرج في كل سنة الالوف من الفتيان والفتيات؟ ولان دل هذا على شيء فانما يدل على التقدم الهائل الذي بلغه عراقنا الحبيب خلال الخمسة وأربعين عاماً الاخيرة، سواء أكان ذلك في الميادين السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية . واني – وقد بلغت الأربعة والثمانين من عمري – لفرح ومغتبط جداً لهذا التقدم ، وأحمد الله الذي أمدّ في عمري لأرى هذا الازدهار والاتجاه الصحيح نحو الاشتراكية بفضل مزايا الشعب وتوجيه المخلصين القابضين على مقدرات الوطن الحبيب .

ملاحظة : مذكرة الملك فيصل وهي النسخة الاصلية التي تسلمتها من المرحوم الملك فيصل ويظهر في بعض السطور كلمات هي بخط يده .

﴿ نصّ المذكرة ﴾

كنت منذ زمن طويل أحس بوجود أفكار وآراء حول كيفية ادارة شؤون الدولة عند بعض وزرائي ورجال ثقتي غير أفكاري وآرائي، وكثيراً ما فكرت في الاسباب الباعثة لذلك . وفي الاخير ظهر لي بأن ذلك كان ولم يزل ناشئاً من عدم وقوفهم تماماً على أفكاري وتصوراتي ، ونظري في شؤون البلاد ، وفي كيفية تشكيلها وتكوينها والسير بها ، نظراً الى ما أراه من العوامل والمؤثرات المحيطة بها ، والمواد الانشائية المتيسرة ، وعوامل التخريب والهدم التي فيها ،

كالجهل واختلاف العناصر والاديان والمذاهب والميول والبيئات . لذلك رأيت من الضروري ان أفضي بأفكاري وأشرح خطتي في مكافحة تلك الامراض وتكوين المملكة على أساس ثابت واطلع عليها اخصائي ممن اشتركوا وإياي في العمل . واني ألخص خطتي مختصراً بجملة تحت هذا ، وبعد ذلك أتقدم إلى تفصيل نظرياتي ومشاهداتي .

١ ـ ان البلاد العراقية هي من جملة البلدان التي ينقصها أهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية ذلك هو الوحدة الفكرية والملية والدينية . فهي والحالة هذه مبعثرة القوى ، منقسمة على بعضها ، يحتاج ساستها الى ان يكونوا حكماء مدبرين، وفي عين الوقت أقوياء مادة ومعنا غير مجلومين لحسيات أو أغراض شخصية أو طائفية أو متطرفة. يداومون على سياسة العدل والموازنة والقوة معاً، على جانب كبير من الاحترام لتقاليد الاهالي . لا ينقادوا الى تأثيرات رجعية أو الى أفكار متطرفة تستوجب رد الفعل .

٢ ـ في العراق أفكار ومنازع متباينة جداً وتنقسم الى أقسام : ١ ـ الشبان المتجددون بما فيهم رجال الحكومة . ٢ ـ المتعصبون . ٣ ـ السنة . ٤ ـ الشيعة. ٥ ـ الاكراد . ٦ ـ الاقليات غير المسلمة . ٧ ـ العشائر . ٨ ـ الشيوخ . ٩ ـ السواد الاعظم الجاهل المستعد لقبول كل فكرة سيئة بدون مناقشة أو محاكمة .

ان شبان العراق القائمين بالحكومة، وعلى رأسهم قسم عظيم من المسؤولين، يقولون بوجوب عدم الالتفات الى أفكار وآراء المتعصبين وأرباب الافكار القديمة لأنهم جبلوا على تفكير يرجع عهده الى عصور خوت ، ويقولون بوجوب سوق البلاد الى الامام، بدون التفات الى أي رأي كان، والوصول بالامة الى مستواها اللائق، والإعراض عن القال والقبل طالما القانون والنظام والقوة بيد الحكومة ترغم الجميع على اتباع ما تمليه عليهم . ان عدم المبالاة بالرأي العام بتاتاً مهما كان حقيراً خطيئة لا تغتفر . ولو ان بيد الحكومة القوة

الظاهرة التي تمكنها من تسيير الشعب رغم ارادته لكنت واياهم . وعليه فاننا لحين ما نحصل على هذه القوة علينا ان نسير بطريقة تجعل الامة مرتاحة نوعاً ما. بعدم مخالفة تقاليدها كي تعطف على حكومتنا في النوائب .

ان المثل الصغير الذي ضربه لنا الاضراب العام يكفينا لتقدير حسياتها ووضعها موضع الاعتبار وكذلك يكفينا لتقدير مبلغ قوانا لاخماد هياج مسلح ما قاسيناه ابان ثورة الشيخ محمود والنقص العددي البارز الذي ظهر في قواتنا العسكرية آنئذ . كل ذلك يضطرني الى ان أقول بأن الحكومة أضعف من الشعب بكثير . ولو كانت البلاد خالية من السلاح لهان الامر ، لكنه يوجد في المملكة ما يزيد عن المائة ألف بندقية يقابلها ١٥ ألف حكومية . ولا يوجد في بلد من بلاد الله حالة حكومة وشعب كهذه .

هذا النقص يجعلني أتبصر وأدقق وادعو انظار رجال الدولة ومديري دفة البلاد للتعقل وعدم المغامرة . ألمحت فيما تقدم الى أفكاري الخاصة ، وأفكار رجال الحكومة والشبان ، وحالة الشعب كل ذلك ، توطئة لما سأقوله فيما يلي ، وتصوير البلاد كما أراها في الوقت الراهن ، وكما أشخص أمراضها . وبعد ذلك أبين ايضاً ما أراه ضرورياً لمعالجتها .

٣ ـ العراق مملكة تحكمها حكومة عربية سنية مؤسسة على أنقاض الحكم العثماني . وهذه الحكومة تحكم قسم كردي أكثريته جاهلة، بينه أشخاص ذو مطامع شخصية يسوقونه للتخلص منها بدعوى انها ليست من عنصرهم ، وأكثرية شيعية جاهلة منتسبة عنصرياً الى نفس الحكومة إلا ان الاضطهادات التي كانت تلحقهم من جراء الحكم التركي الذي لم يمكنهم من الاشتراك في الحكم ، وعدم التمرن عليه ، والذي فتح خندقاً عميقاً بين الشعب العربي المنقسم إلى هذين المذهبين كل ذلك جعل مع الاسف هذه الاكثرية أوالاشخاص الذين لهم مطامع ، الدينيون منهم وطلاب الوظائف بدون استحقاق ، والذين لم يستفيدوا مادياً من الحكم الجديد ، يظهرون بأنهم لم يزالوا مضطهدين لكونهم

شيعة ، ويشوّقون هذه الاكثرية للتخلص من الحكم الذي يقولون بأنه سيء بحت . ولا ننكر ما لهؤلاء الدساسين من التأثير على الرأي البسيط الجاهل .

أخذت بنظري هذه الكتل العظيمة من السكان ، بقطع النظر عن الاقليات الاخرى ، المسيحية التي يجب أن لا نهملها نظراً الى السياسة الدولية التي لم تزل تشجعها للمطالبات بحقوق غير هذه وتلك . وهناك كتل كبيرة غيرها من العشائر كردية وشيعة وسنة لا يريدون إلاّ التخلص من كل شكل حكومي ، بالنظر لمنافعهم ومطامع شيوخهم التي تتدافع بوجود الحكومة . تجاه هذه الكتل البشرية المختلفة المطامع والمشارب ، والمملوء بالدسائس ، حكومة مشكلة من شبان مندفعون أكثرهم متهمون بأنهم سنيون أو غير متدينين ، أو انهم عرب ، فهم مع ذلك يرغبون في التقدم ولا يريدون ان يعترفوا بما يتهمون به ، ولا بوجود تلك الفوارق وتلك المطامع بين الكتل التي يقدونها . يقودونها بأنهم أقوى من هذا المجموع والدسائس التي تحرك هذا المجموع غير مبالين ايضاً بنظر السخرية التي يلقيها عليهم جيرانهم الذين على علم بمبلغ قواهم .

اخشى ان أتهم بالمبالغة . ولكنه من واجبي ان لا أدع شيئاً يغامرني ، خاصة لعلمي بأن سوف لا يقرأ هذا إلاّ نفر قليل ممن يعلمون وجائبهم ومسؤولياتهم . ولا أرغب ان أبرر موقف الاكثرية الجاهلة من الشيعة ، وأنقل ما سمعته ألوف المرات ، وسمعه غيري عن الذين يلقون في أذهان أولئك المساكين البسطاء من الاقول التي تهيجهم وتثير ضعفائهم . ان الضرائب على الشيعي والموت على الشيعي والمناصب للسني . ما الذي هو للشيعي حتى أيامه الدينية لا اعتبار لها ؟ ويضربون الامثلة على ذلك مما لا لزوم لذكرها . أقول هذا على سبيل المثال وذلك للاختلافات الكبرى بين الطوائف التي يثيرها المفسدون . وهناك حسيات مشتركة بين أفراد الطوائف الاسلامية ينقمون بمجموعهم على من لا يحترمها . وهناك غير هذا دسائس آثورية وكلدانية ويزيدية زد على ذلك الدعايات الشخصية والحزبية والاجنبية التي توقد نار الحقد والتعصب للتفرقة بين هؤلاء الجهلاء ، وتوهن قوى الحكومة تجاه البسطاء . كما

ان العقول البدوية والنفوذ العشائري الذي للشيوخ ، وخوفهم من زواله بالنسبة لتوسع نفوذ الحكومة ، كل هذه الاختلافات وكل هذه المطامع والاحتراصات تشتبك في هذا الصعيد وتصطدم، وتعكر صفو البلاد وسكونها، فاذا لم تعالج هذه العوامل بأجمعها وذلك بقوة مادية وحكيمة معاً ردحاً من الزمن حتى تستقر البلاد وتزول هذه الفوارق وتتكون الوطنية الصادقة وتحل محل التعصب المذهبي والديني . هذه الوطنية التي سوف لا تكون إلا بجهود متمادية وبسوق مستمر من جانب الحكومة بنزاهة كاملة، فالموقف خطر . وفي هذا الصدد وبالاختصار أقول وقلبي ملآن أسى انه في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد . بل توجد كتلات بشرية خالية من أي فكرة وطنية مشبعة بتقاليد وأباطيل دينية لا تجمع بينهم جامعة . سماعون للسوء، ميالون للفوضى ، مستعدون دائماً للانتقاض على أي حكومة كانت . فنحن نريد والحالة هذه، ان نشكل من هذه الكتل شعباً نهذبه وندربه ونعلمه ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعب في مثل هذه الظروف يجب ان يعلم ايضاً عظم الجهود التي يجب صرفها لاتمام هذا التكوين وهذا التشكيل .

هذا هو الشعب الذي أخذت مهمة تكوينه وهذا نظري فيه وان خطتي في تشكيله وتكوينه هي كما يلي : —

في اعتقادي ، وان كان العمل شاقاً ومتعباً ، الا أنه ليس مما يوجب اليأس والتخوف اذا عولج بحكمة وسداد رأي واخلاص . اذا قامت الحكومة بتحديد خطة معينة وسارت عليها بجد وحزم، فان في اعتقادي وان كان العمل شاقاً ومتعباً، الا انه ليس مما يوجب اليأس والخوف إذا عولج بحكمة وسداد رأي واخلاص . اذا قامت الحكومة بتحديد خطة معينة وسارت عليها بجد وحزم، فان الصعوبات تجابه ، وبارقة الامل في الرسوخ السياسي تزداد نوراً . وألاحظ ان منهاجاً يقرب مما سأذكره أدناه ، يكون كافلاً لمعالجة المهمة والنجاح . وإليك بالاختصار أولاً ثم بالتفصيل .

١ - تزويد قوة الجيش عدداً وعُدَداً وبشكله الحاضر بحيث يصبح قادراً على اخماد أي قيام مسلح ينشب في آن واحد على الاقل في منطقتين متباعدتين

٢ - عقب اتمام تشكيل الجيش على هذه الصورة ، تعلن الخدمة الوطنية .

٣ - وضع التقاليد والشعائر الدينية بين طوائف المسلمين بميزان واحد مهما أمكن ، واحترام الطوائف الاخرى .

٤ - الاسراع في تسوية مشكلة الاراضي .

٥ - توسيع المأذونية لمجالس الالوية والبلديات بقدر الامكان على نموذج القانون العثماني .

٦ - الاسراع في تشكيل مدرسة الموظفين .

٧ - الاعمال النافعة وحماية المنتوجات .

٨ - المعارف .

٩ - تفريق السلطة التشريعية والسلطة الاجرائية .

١٠ - تثبيت ملاك الدولة .

١١ - وضع حدٍ للانتقادات غير المعقولة ضد اجراءات الحكومة في الصحف والاحزاب .

١٢ - العدل والنظام والاطاعة في الموظفين ، والعدل عند قيامهم بوظائفهم .

بدأت بالجيش لأني أراه العامود الفقري لتكوين الأمة ، ولأني أراه في الوقت الحاضر أضعف بكثير بالنسبة لعدده وعدده ، من أن يقوم بالمهمة الملقاة على عاتقه وهي حفظ الامن والاطمئنان الى امكانية كفاءته نظراً إلى ما تتطلبه المملكة ونظراً الى العوامل المختلفة الموجودة والتي يجب ان تجعلنا دائماً متيقظين بوقوع حوادث وعصيان مسلح في كل وقت . انني لا أطلب من الجيش ان يقوم بحفظ الامن الخارجي في الوقت الحاضر ، الذي سوف نتطلبه منه بعد

اعلان الخدمة العامة . أما ما سأطلبه منه الآن فقط ان يكون مستعداً لاخماد ثورتين تقعا (ولا سمح الله) في آن واحد في منطقتين بعيدتين عن بعضهما. اني غير مطمئن الى اننا بعد ستة أشهر ، وبعد ان تتخلى انكلترا عن مسؤوليتها في هذه البلاد ، نتمكن من الوقوف لوحدنا ما دامت القوة الحامية هي غير كافية . ولا يمكني ان أوافق على تطبيق الخدمة العامة أو القيام بأي اجراءات أخرى هامة أو محركة ومهيجة ما لم أكن واثقاً بأن الجيش يتمكن من حماية تنفيذ هذا القانون أو اي اجراءات أخرى . وعليه أرى من الضروري ابلاغه لحد يتمكن معه من اجابة رغبتي المار ذكرها وذلك بشكله الحاضر . ارى انه من الجنون القيام بانشاءات واصلاحات عظمى في البلاد ، قبل أن نطمئن الى كفاية القوة الحامية لهذه الاعمال . أمامنا حركات بارزان في الربيع القادم ، ومن الضروري ان أرى بيدنا قوة احتياطية لمجابهة أي طارىء آخر يحدث في المملكـــة .

٢ ـ علينا ان نطمن معنويات اخواننا الشيعة بالكيفية الآتية : (١) اعطاء التعليمات الى قاضي بغداد ـ كما عمل ـ بأن يسعى لتوحيد أيام الصيام والافطار وهذا ممكن وشرعي . (٢) تعمير العتبات المقدّسة حتى يشعروا بأن الحكومة غير مهملة لتلك المقامات ، التي هي مقدسة لدى الجميع ، والتي هي كذلك من الآثار التاريخية التي تزين البلاد . فعلى الحكومة من كل الوجوه محافظتها من الخراب . (٣) ان رجال الدين من الشيعة ليس لهم أي ارتباط مع الحكومة ، وهم في الوقت الحاضر أجانب عنها ، خاصة حيث يرون ان رجال الدين السنيين يتمتعون بأموال هم محرومون منها . والحسد (خاصة في الطبقة الدينية) معلوم . فعلينا ما دمنا غير قادرين على تقسيم الاوقاف فيما بينهم ، ان نفتكر في ايجاد أوقاف خاصة . ومن رأيي ان ذلك ممكن بالطريقة التي كنت تشبثت بها غير ان الظروف حالت بيني وبين تحقيقها .

٣ ـ ان احترام الشعائر العامة غير عسير في أيام رمضان ، والحيلولة دون

تفشي الموبقات . واذا تمكنت الحكومة من سد بيوت الخناء لقامت بأكبر عمل يربط العامة بها .

٤ ــ لم أتكلم عن الضرائب اذ أنّ قانون ضريبة الاستهلاك قطع قول كل مفسد ، وانه لأكبر عمل جرى ولسوف نقتطف ثمراته انشاء الله .

٥ ــ ان مشكلة الاراضي وحلها سيربط الاهالي بالاراضي ، وهو ذو مساس كبير بالشيوخ ونفوذهم ، ولا لزوم للاسهاب بمنافعه . ويجب الاسراع بتطبيقه على قدر المستطاع ، كما انه يجب ان لا يحس الشيوخ والاغاوات بأن قصد الحكومة محوهم ، بل بقدر ما تسمح لنا الظروف يجب ان نطمنهم على معيشتهم ورفاهينهم بدون ان نعطيهم سلطة على العشائر .

٦ ــ ارجو ان تكون قضية المدرسة مطمنة لكل سكـــان العراق بأنهم سيشتركون فعلاً في خدمات الدولة والاشتراك في خيرها وشرها مع أهل بغداد والموصل بصورة متساوية وتزول تهمة (الحكومة السنية أو العربية) كما يقول أصحاب الاغراض من من أكراد وشيعة .

٧ ــ أقول بتحفظ انه اذا امكن اعطاء صلاحيات للالوية شبيهة بمجالس الولايات في العهد العثماني ، فسيكون ذلك من جملة أسباب تشويق سكان الالوية للاشتراك بالحكم .

٨ ــ لقد تحدثنا كثيراً حول تفريق السلطة التشريعية عن السلطة الاجرائية ويجب عمل ذلك بتعديل القانون الاساسي .

٩ ــ علينا ان لا ندع مجالاً للاحزاب (المصطنعة) والصحف والاشخاص ليقوموا بانتقادات غير معقولة وتشويه الحقائق وتضليل الشعب ، وعلينا ان نعطيهم مجالاً للنقد النزيه المعقول وضمن الادب . ومن يقوم بأمر غير معقول يجب أن يعاقب بصرامة .

١٠ ــ على موظفي الدولة ان يكونوا آلات مطيعة ونافعة حيث هم واسطة

الاجراءات . ومن يحس منه انه يتداخل مع الاحزاب المعارضة او يشوق ضد الدولة ينحى عن عمله . وعليه ان يعلم بأنه موظف قبل كل شيء ، خادم لأي حكومة كانت .

١١ ـ النافعة : ـ أتيت بهذا الاسم الجديد ورجعت الى التعبير التركي حيث رأيت انه (أشمل) للاعمال المختلفة في مرافق الامة . حسناً عملنا في السنة الماضية بتخصيص مبالغ للاعمال الرئيسية ، ولا ننكر ان ذلك القانون صدر بصورة مستعجلة على ان يكون قابلاً للتحوير والتبديل في بعض مواده عندما نرى ضرورة لذلك . وفي اعتقادي انه من الضروري اعادة النظر في مواده خاصة قسم الابنية والطرقات.

أقول بكل اسف ان الزراعة أفلست في بلادنا ، بالنظر لبعد مملكتنا عن الاسواق . لقد وضعنا الملايين لانشاءات الري ، ولكن ماذا نريد ان نعمل بالمحاصيل . اننا في الوقت الحاضر عاجزون عن تصريف ما بأيدينا من منتوجات أراضينا ، فكيف بنا بعد اتمام هذه المشروعات العظيمة ؟ هل القصد تشكيل اهرامات من تلك المحاصيل الخام والتفرج عليها ؟ ماذا تكون فائدتنا منها اذا لم نتمكن من اخراجها الى الاسواق الاجنبية ، أو استهلاكها في الداخل على الأقل : ما الفائدة من صرف تلك الملايين قبل ان نهيء لها أسواقاً تستهلكها ونحن مضطرون الى جلب الكثير من حاجاتنا من الخارج ؟

اعتقد انه من الضروري اعادة النظر من جديد في موقفنا الاقتصادي . نرى جيراننا الاتراك والايرانيين باذلين أقصى جهودهم للاستغناء عن المنتوجات الاجنبية . وكم هي العقبات التي وضعوها لمنع دخول الاموال الاجنبية بلادهم ، وكيف لا يبالون بصرف الاموال الطائلة لانشاء المعامل لسد حاجاتهم . علينا ان نقلع عن السياسة الخاطئة التي أتتنا عن سبيل تقييد الامم المتشبثة وعلينا أن نعاون المتشبثين من أبناء الوطن بصورة عملية فعالة وعلينا ان نعطي الانحصارات لأبناء البلاد إلى مدد معينة الذين فيهم روح التشبث وإذا لم يظهر طالب أو راغب

لانشاء عمل صناعي ترى الحكومة انه مربح فعليها ان تقوم هي به ومن مالها الخاص أو بالاشتراك مع رؤوس أموال وطنية إذا أمكن ، وإلاّ فأجنبية أو كلاهما، معاً . على الحكومة ان تشكل دائرة خاصة لدرس جميع المشاريع الصناعية على اختلاف أنواعها ، كبيرة كانت أو صغيرة ، وتبدأ ببناء الأهم فالمهم، وترشد الاهلين الى كيفية التشبث بالاعمال الصغرى ، وتقوم هي بالاعمال الكبرى إذا تعذر القيام بها من قبل الاهالي . انه لمن المحزن والمضحك المبكي معاً ان نقوم بتشييد أبنية ضخمة بمصاريف باهظة وطرق معبدة بملايين الربيات ولا ننسى الاختلاسات ونصرف أموال هذه الامة المسكينة التي لم تشاهد معملاً تصنع لها شيئاً من حاجاتها . واني احب ان أرى معملاً لنسيج القطن بدلاً من دار حكومة وأود ان أرى معملاً للزجاج بدلاً من قصر ملكي .

جوابي على المذكرة

لي الشرف ان تتاح لي فرصة ثمينة أتمكن معها من عرض آرائي حول سياسة الدولة بالصراحة التي عودت نفسي عليها منذ الصغر . ولي الفخر ان أكون عند ثقة مولاي صاحب الجلالة فيتفضل باطلاعي على آرائه الخاصة .

قرأت الملاحظة بامعان ، وأعدت النظر فيها مراراً ، فوجدت ان كل ما جاء فيها حول تشخيص المرض من آراء وملاحظات منطبق على نفس الواقع وموافق لما أعرفه عن حالة البلاد .

التشخيص وأسباب المرض :

في الحقيقة ان أول نقص بارز في البلاد (الوحدة الفكرية والملية) وهذه بلا ريب من أهم عناصر الحياة الاجتماعية وبدونها لا يمكن أن تتأسس دولة ويكون لها كيان .

وفي نظري ان أسباب هذا النقص عديدة أهمها رزوح العراق تحت حكم

الاجنبي مدة تنوف على الالف سنة ، كان يبذل الاجنبي خلالها كل ما في وسعه لبثّ الشقاق والتفرقة بين مختلف الطبقات والملل والاديان والمذاهب التي يتألف منها الشعب العراقي اليوم .

فالعراق كانت تتنازعه طيلة هذه المدة الاهواء والغايات المختلفة ، فكان الاتراك يؤيدون السنة ، والايرانيون يؤيدون الشيعة ، وبهذه الصورة توسعت شقة الاختلافات المذهبية ، بيد انه عاش العرب مع كل هذا كاخوان بالرغم من تلك الدعايات والدسائس حتى وضعت الحرب أوزارها كما هو غير خاف على من اطلع على تاريخ العراق. ان الروح العربية لم تمت ولحسن الحظ في كل هذه السنين الطوال رغماً عن كلما بذلته الحكومات الاجنبية من الجهود والمساعي المتواصلة ، بل العكس فقد أوجد الحكم الاجنبي فكرة عدم الطاعة في أذهان العراقيين ، وغرس في أفئدتهم شعور المقت والكراهية نحو كل حكومة أجنبية . وكان هذا بارز جداً للعيان لا سيما عند أبناء الشيعة لأنهم كانوا أبعد من أبناء السنة عن الحكم ، وكان علماءهم لغايات يطول البحث عنها يبثون بين ظهرانيهم فكرة عدم الطاعة للحكومة ، ويحثونهم على مناهضتها والقيام عليها عند سنوح كل فرصة . ومع الاسف ان الحكومة الوطنية التي تألفت منذ عشر سنوات قوبلت ايضاً بعين الحس لأن الانتداب ووضع البريطانيين في البلاد كان يساعد على دوام ذلك الشعور .

ان ما تفضل به سيدي صاحب الجلالة في الفقرات ١ و ٢ و ٣ في مذكرته هو صحيح ومطابق لنفس الامر . واني ايضاً أؤكد مع كل أسف وأقول بأن في اعتقادي ايضاً : انه لا يوجد في العراق شعب عراقي له هدف معين بعد ، بل جلّ مما هنالك توجد كتلات خالية من الفكرة الوطنية ، ومشبعة بتقاليد وأباطيل دينية ، سماعة للسوء ، ميالة للفوضى ، مستعدة للانقاض دائماً على أي حكومة كانت .

نعم ان كل هذا صحيح وواقع . والاسباب كما عرضتها آنفاً هي : ان

العراق لم يتمتع بحكم أهلي، أي، لم يحكم نفسه بنفسه منذ أكثر من ألف سنة، ولكن مع كل هذا لا ينكر انه توجد مزايا في العراقيين قلّ ان وجدت في غيرهم من الاقوام. فهم مع تفكك الرابطة القومية بينهم، وانعدام الصلة الفكرية بين ظهرانيهم، لهم من الصفات والسجايا ما يجعلهم قادرين لتكوين شعب من أرقى شعوب الشرق في مدة قليلة ان شاء الله.

ان العراقي جسور ولكن الحكم الاجنبي الطويل المدى أضاف الى هذه السجية الطيبة نفسية رديئة وهي الحقد والانتقام. والعراقي ذكي إلى درجة كبيرة جداً، كريم الطبع، يقدس الحرية والشهامة، أبي النفس، لا يحتمل الاهانة، واذا اضطرته الظروف على السكوت عنها مدة فانه لا ينساها. والعراقي مع تأخره وقلة تهذيبه مستعد غاية الاستعداد للاخذ بأساليب المدنية الحديثة، مقلّد غير متعصب بطبيعته، ولكن يعوزه التعليم والخبرة. واني معتقد تمام الاعتقاد بأن للعراقي مزايا عديدة تؤهله لأن يكون شعباً في مستقبل قريب من أهم الشعوب في الشرق وأرقاها اذا عنيت الحكومة بصحته، وتكثير عدده، وتنمية مزاياه الطيبة، وتعليمه تعليماً عصرياً، وسعت لانماء روح القومية وايجاد الوحدة الفكرية والملية فيه.

الطريق وعر، والوسائل غير كافية وكاملة، ولكن الهدف أمامنا ويجب ان نسير حتى نصل إليه مهما كلفنا الامر. واني مطمئن وواثق بأننا سنصل اليه في المستقبل القريب بعون الله. ولاجتياز هذا الطريق بسلام وبأقل الصعوبات، يجب ان يكون قادة الشعب وساسته متقاربين على قدر الامكان في التعليم والثقافة، متفقين في المبدأ، لهم غاية واحدة وهدف واحد هو ايصال البلاد الى مستوى الأمم الراقية، وتكوين الوحدة الفكرية والقومية في البلاد (غير منقادين لحسبات أو أغراض شخصية وطائفية وحائزين على أقصى حد من النزاهة فلا تلعب بهم الاهواء والاغراض والمنافع الشخصية، أقوياء، ذوي عزم وحزم، مراعين العدل والانصاف، مبتعدين عن أي تأثيرات رجعية أو أفكار متطرفة، لا يصدّهم أي شيء عن الوصول الى الغاية المنشودة) على ان لا يظهروا بصورة

علنية أنهم ضد التقاليد البالية والأفكار السقيمـــة ، ولكن يجب أن يسعوا من طرف خفي لابادة التقاليد البالية والتعصب الممقوت بصورة حكيمة .

لو كانت لدينا قوة وطنية ، وبتعبير أصح ، جيش وطني قوي مـــادة ومعنى ، لكنت في طليعة القائلين بوجوب عدم الالتفات الى آراء المتعصبين وارباب الآراء القديمة والاعراض عن كل ما يقال ، ولكن ليس لدينا من القوة المادية في الوقت الحاضر ما لتركية ، ولا من الشباب المنور المثقف تثقيفاً صحيحاً بالنسبة للأكثرية الجاهلة كما لتركيا ، من جيش الشباب المنوّر المتعلّم .

فلهذا الى ان تتوفر لدينا هاتين القوتين ، من واجبنا ان نسير في البلاد بحذر ودقة زائدين ، على ان لا نخضع لآراء المتطرفين والمتعصبين الى حد يؤدي بنا الى ترك الطريق الذي يوصلنا الى هدفنا الاسمى ، ويتحتّم علينا أن لا نترك هذا الطريق ولكن يجب ان نسير فيه بتؤدة ، لئلا تزل اقدامنا فنقع ونوقع البلاد في هاوية يصعب علينا انتشالها منها فنضيع المرحلة التي قطعناها . ومع اعتقادي وثقتي في مزايا رجالنا القليلين ، يؤسفني ان أقول ان تجاربنا قليلة ، وخبرتنا بأحوال بلادنا أقل بكثير ، حتى ان البعض منا يعرف عن أحوال البـــلاد الاخرى أكثر مما يعرفه عن بلاده . نعم يجب ان نعتمد على أنفسنا ولكن هذا الاعتماد يجب ان لا يصل الى درجة الغرور والتهور . ينبغي ان نرى ما هو أمامنا ونتأكد من توفّر القوة الكافية والعدة اللازمة لدينا للسير فنسير بنسبة قوتنـــا .

ليس لأحد ان يتهم جلالتكم بالمبالغة اذا بسطتّم الواقع . وأخال ان ما تقوله الاكثرية الجاهلة من الشيعة هو غير صحيح الى درجة ما .

فلأجل درس الموضوع بصورة وافية يمكننا ان نقسم اخواننا أبناء الشيعة الى ثلاث طبقات : —

١ — العوام وأفراد العشائر .

٢ — العلماء ومن يتبعهم وقسم من رؤساء العشائر .

٣ — الشبان المنورين والمتعلمين حديثاً .

الطبقة الاولى : — لا يهمها الاشتغال بالسياسة وبأمور الحكومة بل جل ما ترومه ان لا تدفع أي ضريبة كانت ، وهذه حالة العوام في كل الامم المتأخرة تقريباً . وتتأثر هذه الطبقة من الدعايات ، لا سيما اذا كانت منبعثة من الطبقة الثانية حسب علاقة الدعاية في أمر الضريبة .

الطبقة الثانية : — لا تريد حكومة قوية ، سنية كانت أو شيعية ، وطنية كانت أو أجنبية ، بل تروم ان تكون الحكومة ضعيفة لتبقى الكلمة العليا لها لجرّ المنافع وتطمين الشهوات . لقد قل نفوذ هذه الطبقة الآن بالنسبة الى ما قبل عشرة سنوات . وعلى الحكومة ان تسعى بصورة غير محسوسة لتقليل نفوذها بل لابادته بالكلية .

الطبقة الثالثة : — ان المنسوبين لهذه الطبقة يبغون التوظّف ولا يلامون على ذلك ، لأنه حق من حقوقهم ، إذ لا فرق بينهم وبين المتعلمين من اخوانهم أبناء السنة سوى انهم يريدون ذلك بطفرة واحدة . وعلى كلٍ فان عدد المتوظفين من هؤلاء الآن كثير جداً بالنظر الى ما كانت عليه الحالة قبل عشرة سنوات واخال انه سوف لا تمر عشرة سنين أخرى إلاّ ونرى ان ثلث الموظفين ان لم نقل نصفهم سيصبح منهم . ولكن على الحكومة ان لا تقدم وترفع هؤلاء بطفرة واحدة لكونهم من أبناء الشيعة، بل يجب ان تنظر للمقدرة والقدم بلا تفريق جنسي أو مذهب . ولا شك في أن الحكومة اذا سارت على خطة تقليل نفوذ العلماء والرؤساء من أي مذهب كانوا ، واذا راعت العدالة في وضع الضرائب وساوت بين جميع أبناء الشعب في أمر التوظيف ، آخذة بنظر الاعتبار المقدرة والقِدَم والاهلية والكفاءة واتبعت سياسة حكيمة عادلة في هذا الامر ستزول الفوارق وتنتهي هذه المسألة التي نراها مهمة الآن في زمن ليس ببعيد . وأمـــا الاكراد فاني أرى أنّ ما أعطي لهم من حقوق لحد الآن كافٍ وافٍ، ولا أرى من المناسب اعطاء حقوق جديدة لهم، بل على الحكومة انّ تراعي العدل بينهم وبين اخوانهم العرب وتسوسهم بحكمة وتؤدة . وأما الباقي من اخواننا

العراقيين فأظنهم متمتعين بعين الحقوق التي يتمتع بها عموم العراقيين ولا أرى حاجة لاطالة البحث في هذا الموضوع .

فبعد ان أبديت رأيي في تشخيص المرض أودُّ ان ابدي مقدمة مختصرة للمعالجة قبل الدخول في التفرعات والتفاصيل .

رأينا كيف ان البعض من الامم الاوروبية اضطرت لتعديل قوانينها الاساسيّة وكانت الغاية من ذلك إسعاد تلك الأمم وتأمين رفاهها وايصالها الى مستوى أرقى من الامم الاخرى . ولا سيما قد جرى هذا في الدول التي تألفت حديثاً ، والتي كانت شعوبها تابعة لامبراطوريات عظيمة ، ومن الدول التي كانت شعوبها متأخرة بالنسبة الى الدول الراقية والواصلة الى أوج الكمال كانكلترة وفرانسة والخ ... فما اضطرت تلك الدول لتعديل قوانينها الاساسية إلا لاسعاد بلادها وتنمية روح الوطنية وتوحيد الفكرة الملية فيها ، ولأنها وجدت نفسها في حالة متأخرة وجربت فرأت ان اسعاد الشعب لا يمكن إلا بتدوير أمور الدولة من قبل حكومة وطنية قوية معنى ومادة .

فالتربية الاجتماعية والسياسية اذا كانت ناقصة في تلك الشعوب ، واذا كانت قد اضطرتها على تبديل قوانينها الاساسية ، فكم أحرى بنا ونحن الذين أصبحنا في مؤخرة العالم من حيث العلم والتربية الاجتماعية والسياسية ان ننظر الى الواقع كما هو ، ونجابه الحقائق الناصعة . واذا كان تعدد الاحزاب السياسية أصبح مصيبة على تلك البلاد فكم يجدر بنا ان ننتبه ونرى الواقع في بلادنا ؟ لقد قمنا بالتجارب منذ عشر سنوات ، وشاهدنا حالة مجالسنا النيابية وأحزابنا طيلة هذه السنين . أنا لا أقول ان البلاد لم تستفد قط من مجالسها النيابية ولكن تطاحن الاحزاب وعدم بقاء وزارة على دست الحكم أكثر من سنة ، اضاعت علينا اياماً كان في وسعنا ان نستفيد منها اكثر . فما الفائدة يا ترى من أحزاب مؤلفة من أشخاص متبايني النزعة ، مختلفي الغاية ، لا تناسب بين تحصيلهم وثقافتهم ، ولا وحدة فكرية أو غاية مشتركة لهم . ففي حزب واحد ترى

اشخاصاً متضاربة يتمسك الواحد منهم بعقائد وأفكار قديمة باليه . في نصره كل نجدّد حرام ولو تمكن لحارب حتى التحصيل الثانوي، وفي حينه ترى آخراً له من الثقافة ولديه من العلم وحرية الرأي ما لأرقى رجال الامم المتمدنة . وقد أرتنا هذه السنين القلال كيف ان كثيراً من الاشخاص دخلوا أحزاباً مختلفة ، ثم خرجوا منها ، وأرتنا كيف ان قسماً مهماً من رجالنا انقلبوا من حزب الى آخر . فالاحزاب عندنا تتألف لغايتان وهما اما لمساعدة الحكومة أو لمعارضتها مهما كانت . يقوم احد الرجال بتأليف حزب من المجلس النيابي ليسند وزارته، فتمرّ السنة الاولى بسلام، ولا يعتم على احد ان تدب التفرقة الى أفراد الحزب في السنة الثانية لغايات غير خافية على أحد ، ولا تأتي السنة الثالثة إلاّ وتراه قد تمزق وتألف على أنقاضه وأنقاض بعض الاحزاب المعارضة حزب حكومي آخر . ويتألف الحزب المعارض من غير الممنونين على الاغلب وليس القصد في كلامي هذا انه لا توجد شخصيات لها غاياتها الحسنة إلاّ ان هذه الغايات تضيع في كثير من الاحيان بين الغايات الشخصية والنزعات المتضادة . ولهذا يجب ان تزول الاحزاب من هذه البلاد مدة من الزمن، وان تتألف الوزارات من خيرة رجال البلاد الذين يجتمعون على الوصول الى غاية واحدة ولهم سوية متقاربة من الثقافـــة والتعليم على ان يكونوا ذوي خبرة وممن مارسوا الحكم واشتغلوا بوظائف الدولة الكبيرة، ويجب أن تستمد الوزارة قوتها من صاحب الجلالة بالدرجة الاولى ، وان لا يكون الوزير نائباً ، ولا النائب وزيراً ، وأن يلغى مجلس الاعيان ، وأن لا يزيد عدد النواب عن الستين ، على ان تعطى لهم مخصصات شهرية كافية وليس سنوية ، وعلى ان ينتخبوا بصورة تجعل المجلس النيابي يمثل جميع الطبقات في البلاد . قد يقال ان هذا رجوع الى الوراء ولكني واثق من ان أكثر رجالنا متفقون على هذا الرأي، غير ان الظروف وحالة البلاد السابقة ووضعها الانتدابي كان يحول دون التصريح بآرائهم ، ولا اظن ان أحداً منهم لا يرحب بهذه الفكرة بعد ان يزول الانتداب وتبقى البلاد لأهلها تعتمد على ساعدها وقوتها .

فبعد هذه المقدمة أبدي رأيي بشأن منهاج المعالجة فأقول انني وان كنت اتفق مع صاحب الجلالة في أكثر مواد المنهاج ، بيد انني اتجاسر ان أذكر المواد على الدرجات بحسب أهميتها على ما أرى ، مع تقديم وتأخير فيها وأبدي بعض الملاحظات على كل منها : —

١ — تزييد قوة الجيش ... الخ وبمده

٢ — الخدمة الوطنيـــة .

اني أوافق تماماً على ذلك ، وأشاطر ما جاء في هاتين المادتين من شرح وبيان الاسباب ، لا يسعني ابداء ملاحظات على وجه اختصاصي حول هذا الموضوع لكنني أرى أنه ينبغي ان نحرص جد الحرص على المصروفات العرضية والثانوية وان تبذل المهمة لصرف أكثر المبالغ المرصدة في ميزانية الدفاع للقوة المحاربة والقوات الآلية، وان يجتنب الاسراف والتبذير في الامور الكمالية بالنسبة الى حالتنا الراهنة .

٣ — الاعمال النافعة وحماية المنتوجات .

أؤيد صاحب الجلالة في هذا الشأن وأضيف الى ذلك بأنني ارتأي ان تأتي هذه المادة بعد المادتين المتعلقتين بالجيش، ولست في حاجة لبيان أسباب ذلك، اذ ان الجيش لا يمكن تقويته ما لم تكن المبالغ اللازمة متوفرة ، وهذا لا يحصل إلاّ بزيادة مختلف الانتاج والمحافظة على ثروة البلاد وتنميتها وتكثيرها ولان ترفيه حالة الشعب واسعاده من أول واجبات الحكومة .

فأرى ان أول ما يجب عمله هو تشكيل دائرة خاصة أو مجلس اقتصادي عال لتدوير دفة أمور السياسة الاقتصادية ويترتب على الحكومة تزييد الرسوم على ما يرد من الخارج مما له مثيل في داخل البلاد والسعي لتشجيع المنتوجات المحلية وتفضيلها على ما يرد منها من الخارج ولا سيما تشجيع الصناعة الزراعية في البـــلاد .

ولا بد من التنويه هنا عن تقرير مفتشي الزراعة العام المقدمة صورة منه لرياسة الديوان الملكي طي كتاب سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٤٧٧٢ والمؤرخ في ٢٢ كانون الاول ١٩٣١ . ففي هذا التقرير وردت آراء واقتراحات ثمينة جديرة بالدرس بصورة جدية .

٤ ـ الاسراع في تسوية مشكلة الاراضي :

اني أشاطر صاحب الجلالة في الرأي وأرى أن هذه القضية بالنظر الى أهميتها يجب ان تأتي بعد مادتي الجيش والمادة المتعلقة بالنافعة .

٥ ـ المعــارف :

أرى من الواجب تعميم التحصيل الابتدائي والسعي بجد لتقليل الامية في البلاد ، وجعل المدارس أول واسطة لايجاد الوحدة القومية والاجتماعية ، على أن يعدّل منهاج التعليم وفق ما تتطلبه البلاد. وهذا أمر فني وتابع للاختصاص فلا يمكن الخوض فيه .

٦ ـ الصحة وحماية الاطفال :

هذه مادة جديدة أضفتها للمنهاج وأراها مهمة جداً . فالعراق بلاد شاسعة وواسعة ، تحتاج الى شعب يربو على العشرين مليوناً . ترانا اليوم ويا للأسف لا نزيد على الثلاثة ملايين بالرغم من أن تعدّد الزوجات في العراق مبــاح وميسور . وهذا ناشيء من عدم العناية بصحة الاطفال ، فيجب والحالة هذه توجيه العناية لهذه الناحية والقيام بتعليم الطبقات الجاهلة والعوام ورؤوس مواد حفظ الصحة ومكافحة الاوبئة والامراض السارية وبذل قصارى الجهد لتقليل وفيات الاطفال ليزداد عدد أفراد الشعب العراقي في مدة قليلة، ولا أخالني مغال اذا قلت انه يمكن ان يزداد الشعب العراقي ضعف ما هو عليه الآن خلال عشرين سنة إذا روعي ذلك . وهذه أيضاً مسألة تابعة للاختصاص ويجب درسها بكل جــد واهتمام .

٧ – تفريق السلطة التشريعية والسلطة الاجرائية :

بحثت عن هذه المسألة في المقدمة ، وصاحب الجلالة مطلع على آرائي في هذا الشأن ، واني من المؤيدين لذلك .

٨ – تثبيت ملاك الدولة :

ان هذا لمن الضروري جداً .

٩ – العدل والنظام والاطاعة في الموظفين ... الخ

نعم يجب ان يكون الموظف أداة نافعة ومطيعة للحكومة كما انه يجب أن لا يكون منتسباً لأي حزب كان ، وان لا يشتغل بأمور ليس لها علاقة بوظيفته، وينبغي ان يقوم بواجباته الرسمية خير قيام . ان قانون انضباط الموظفين ، وقانون الخدمة قد حددا حقوق الموظفين وواجباتهم ، وأصبح الموظف أميناً من مستقبله ، كما انه عرّف ما له وما عليه من الحقوق والوجائب . وأخال ان باب الالتماس والمحابات قد سدّ الى درجةٍ لا بأس بها ، بعد صدور قانون الخدمة المدنية العامة ، ولكن أرى من واجبي انّ أبدي بعض الملاحظات بشأن الموظفين الحاضرين ، لا سيما موظفي الداخلية الذين هم عماد الدولة وروح الادارة ، ولكني لا أرى من الممكن البحث هنا في هذا الموضوع ، على انني مستعد ان أعرض آرائي وملاحظاتي بأول فرصة اذا أمرني صاحب الجلالة بذلك وهنا أود ان أنوه بأنني قد إختبرت حالة أكثر الموظفين ولا سيما ذهنيتهم في المدة التي قضيتها متصرفاً في بعض الالوية ، وعلى الاخصّ اشتغالي في وزارة الداخلية ثلاث مرات مع هذه المرة .

١٠ – مدرسة الموظفين :

لقد عرضت آرائي بفرص مختلفة على سيدي صاحب الجلالة وفي هذه الفرصة أيضاً أقول ان أحسن حلٍ لذلك اصلاح مدرسة الحقوق بجعلها ذات أربعة صفوف يدرس في الصفين الاولين نظريات الحقوق والادارة والسياسة

على وجه الاجمال ، وأما الصفان الاخيران فيقسمان الى ثلاثة أقسام . حقوق وادارة ومالية على انني مستعد لتقديم آرائي على حدة في هذه المسألة اذا أمرني مولاي صاحب الجلالة بذلك .

١١ – وضع حد للانتقادات غير المعقولة ضد اجراءات الحكومة في الصحف ... الخ : –

ان قانون المطبوعات الاخير لا يفي بالمرام وناقص ، ولذا أرى ان يعدل هذا القانون وان يستفاد من القانون التركي الاخير .

١٢ – وضع التقاليد والشعائر الدينية بين طوائف المسلمين بميزان واحد .. الخ : –

ان احترام الشعائر الدينية واجب ومفيد لكنه يجب ان لا يتعدى الى درجة الرياء وان لا يفهم منه ان الحكومة تشجع الآراء البالية والتعصب ، كما انه يجب ان لا يعطى مجال للعلماء والمجتهدين لاعادة نفوذهم الديني الذي بدأ يتقلص ظله ، بل يجب السعي على ما أرى لابادة نفوذهم بالتدرج لأن بقاء نفوذهم لا يأتلف مع أمر قوة الحكومة ولكن ليس هذا معناه عدم احترام الشعائر الدينية . أما تعمير العتبات المقدسة فهذا واجب من وجوه عديدة . وأما مسألة ايجاد أوقاف خاصة لرجال الدين فلا يمكنني ابداء رأي بشأنها لأنني لست مطلعاً على التشبث الذي أشار إليه سيدي صاحب الجلالة ومع هذا اني لا أميل الى عمل أي شيء يقوي نفوذهم في نظر العامة ولكن ليس معنى هذا إهلاكهم .

وهنا اختم ملاحظاتي واخال انني بينت أفكاري وآرائي بصراحة تامة ، واسترحم من مولاي صاحب الجلالة ان يسامحني اذا ما رأى أن ما أبديته حسب اجتهادي يخالف بعض ما أبداه جلالته ، لأن القصد النزول عند رغبة صاحب الجلالة في الاطلاع على آراء من يعتمد عليهم ويثق بهم .

هذا واني أرفع آيات شكري لجلالته لانني من جملة من وضع ثقته فيهم . وفقنا الباري جميعاً لنكون مخلصين دوماً لجلالته خادمين تحت راية بلادنـــا العـــزيزة .

ناجي شوكت
٢٩/ ١٢/ ١٩٣١

مؤتمر الكويت

كانت العلاقات بين الحكومتين : العراقية والنجدية في العشرينات على أسوأ ما تكون ، بسبب العداء المستحكم بين العائلتين : الهاشمية والسعودية ، وغارات الحدود المستمرة ، وقد جرت مراسلات ومخابرات مطولة بين العراق ونجد لتنقية الجوّ واحلال الودّ والصفاء بين القطرين المتجاورين ، وبذلت مساعي حميدة لتحقيق هذا الغرض ، حتى تمّ الاتفاق على ان يجتمع الملكان العربيان : فيصل وعبد العزيز آل سعود على الدارعة البريطانية « لوپن » في صدر الخليج العربي لازالة بواعث الخلاف وانهاء الشقاق .

ولما كان لا بدّ من التمهيد لهذا الاجتماع الخطر ، فقد تقرر عقد مؤتمر في الكويت يحضره ممثلون عن الحكومتين : العراقية والسعودية لوضع الاسس والمقترحات لما سيجري البحث فيها في اجتماع الملكين . وقد انتدبتني الحكومة العراقية لحضور هذا المؤتمر التمهيدي فأصدرت هذا المرسوم :

بسم الله الرحمن الرحيم

بموجب مرسومنا هذا ، المختوم بخاتمنا ، والموقع فيه بيدنا ، قد وكلنا عمدة رجالنا المخلصين ، وزير داخليتنا صاحب المعالي ناجي بك شوكت ، وفوضنا اليه ان يتداول مع من قد يفوّضه صاحب الجلالة الملك عبد العزيز آل سعود من رجال دولته في الامور الآتية : ـ

(١) مسألة المخافر ، وتفسير المادة الثالثة من بروتوكول العجير .
(٢) طلبات التعويض الناشئة عن الغارات التي وقعت منذ غارة بصيّة .
(٣) عقد اتفاقية لتسليم المجرمين .
(٤) عقد معاهدة لتأمين حسن الجوار .
(٥) مسألة العشائر المنازع عليها .

التي ستوضع موضع البحث في الاجتماع التمهيدي ، الذي سيعقد في مدينة الكويت . على ان لا يوقع في المقررات التي سيتم الاتفاق عليها إلاّ بعد مراجعتنا ، وأخذ موافقتنا الصريحة على ذلك . ونحن نستخير الله تعالى ان يسهل مهمته لتوثيق عرى المحبة والاخاء بين القطرين المجاورين .

كتب ببغداد في اليوم التاسع من شهر رمضان سنة ١٣٤٨ واليوم الثامن من شهر شباط ١٩٣٠ .

فيصـــل

بأمـــر جلالته

وزيـــر الخارجية

غادرت بغداد في التاسع من شباط ١٩٣٠ في طريقي الى الكويت مصطحباً معي المدير العام لوزارة الداخلية ، وهو يومئذ السيد خليل اسماعيل ، ليقوم بمهام السكرتارية ، وعدت إليها في السادس عشر من هذا الشهر بعد ان اتفقت مع مندوبي الملك عبد العزيز وهم يومئذ السادة : حافظ وهبه ، وفؤاد حمزة ، وابراهيم المعمّر ، وكانت اجتماعاتنا تعقد في دار خصصتها لنا حكومة الكويت ، كما كان نائب البصرة السيد حامد النقيب قد خصص في داره في الكويت لسكنانا وتأمين واجبات الضيافة مدة اقامتنا .

ولم تكن الكويت في العشرينات والثلاثينات مثلما هي اليوم من حيث السعة ، والانتظام ، وحسن العمارات والمؤسسات وأسلوب الحكم . كانت الكويت قرية كبيرة دورها مبنية باللبن ، إلاّ ما ندر ، وكان للشيخ دار لا بأس

بها ، كما كان للمقيم البريطاني دار مبنية بالطابوق ، مع عدد من الدور الحديثة العائدة لبعض المتمولين والتجار .

وكان شيخ الكويت في السنة التي قصدتها في مهمتي موضوعة البحث . الشيخ أحمد الجابر الصباح ، والد الشيخ جابر الاحمد الصباح ولي عهد الكويت الحالي . وكان السفر اليها بالسيارة – إذ لم تكن الطائرات قد استعملت في مثل هذه السفرات يومئذ – ولما اجتزنا الحدود وجدنا المرحوم الشيخ أحمد الجابر الصباح ، وقد خرج لاستقبالنا بنفسه ، راكباً سيارته يصحبه حارسان مسلحان من حرسه الخاص ، فرحب بنا أجمل ترحيب ، وتمنى لنا طيب الاقامة في حلنا وترحالنا ، ودعا بالتوفيق في مهمتنا ، فشكرته على لطفه وتكرمه باستقبالنا بذاته الكريمة . وقد أقام لنا في اليوم الثاني لوصولنا مأدبة عشاء خاصة كانت معدة لاثني عشر شخصاً .

هذه هي الكويت التي زرتها قبل (٤٥) عاماًفأينها اليوم من تلك الايام؟ لقد أقيمت فيها العمارات الشاهقة ، والقصور الانيقة ، والفنادق الضخمة ، والاسواق العصرية ، والمعامل والحوانيت ، وغير ذلك من معالم الحضارة المادية . وكان الفضل في ذلك كله لعائدات النفط التي استغلها الكويتيون استغلالاً حسناً وأمنوا بواسطتها المستقبل الحسن لاجيالهم الصاعدة .

حادث غريب

في اليوم الثاني لوصولي الكويت ، فوجئت بوصول الكابتن كلوب الذي كان يومئذ مديراً مديراً للصحراء العراقية الجنوبية ، ومشاوراً لمتصرفية لواء الديوانية ، فقصد مقابلتي قائلاً : انه سمع بوصولي الى الكويت فأحب أن يغتنم هذه الفرصة فيزورني ، ليعرض ما لديه من معلومات وقضايا تتعلق بالبادية الجنوبية . فاستمعت الى ما عرضه عن مشكلات الصحراء ومقترحات له حولها فقلت له :

شكراً لك يا مستر كلوب على زيارتك وايضاحاتك لكني أرجوك ان تترك الكويت حالاً ، وتعود الى مقر عملك ، لأني لا أريد أسمع ان يقال انك لم تأت هنا إلا لتكون رقيباً عليّ ومشاركاً في الامور التي سيجري بحثها بين الملك فيصل والسلطان عبد العزيز آل سعود . أما رغبتك في أن تحظى بضيافة السيد حامد النقيب فأمر أود أن تتركه الى فرصة أخرى بعد ختام المؤتمر . فلم يسعه إلا مغادرة الكويت فوراً فأراحني وأراح نفسه . وهكذا نرى الإنكليز لا يمكن أن يتركوا الأمور تجري على رسلها ما لم يكن لهم فيها يد وضلع .

مذكرتي التي دوّنتها في أنقرة

بعد ان ألّف نوري السعيد وزارته الثالثة في ٢٥ كانون الأول ١٩٣٨ م، ووافقت على ان أدخل وزيراً للداخلية فيها ، اعتقدت ان الوزارة الجديدة ستقوم باصلاحات جذرية تعيد للبلاد زهوها وازدهارها ، وللقانون مقامه وحرمته ، بعد العواصف الخطيرة التي عصفت بها ، ولا سيما بعد ان سبق الاتّفاق مع السيدين : نوري السعيد ورشيد عالي ، والى درجة ما مع طه الهاشمي ، على وجوب تأليف جبهة سياسة وطنيّة تجدّ السير بالبلاد الى مثلها العليا ، بعد الكوارث التي انتابتها من استيلاء بكر صدقي على الحكم في أواخر تشرين الأول ١٩٣٦م، ثم سقوط الحكم الذي دعمه في منتصف آب ١٩٣٧م، فتسلّم جميل المدفعي الحكم مع جماعة ظنّت أن الجوّ قد خلا لها فأخذت تسير بالبلاد على هواها ، دون أن تلتفت إلى عشرات المثقفين والسياسيين والقوميين ، ومن بينهم رشيد عالي الذي أبعدته الوزارة وصحبه إلى الألوية البعيدة والأقضية النائية .

أجل : في الوقت الذي قررت فيه قبول منصب وزارة الداخلية في « وزارة نوري السعيد الثالثة » رأيت من المفيد أن أدوّن ما لديّ من أفكار وآراء مستمدة من اطلاعي على التطورات السياسية في العـــالم ، وعلى الأوضاع السياسية

والاجتماعية التي حدثت في تركية على يد الرئيس مصطفى كمال وأيدي زملائه ، ولا سيما رئيس وزرائه عصمت اينونو ، وعلى ما كان يدور في نواح ووجهات أخرى ، مثل استيلاء موسوليني على الحبشة ، وسيطرته على البحر الأبيض المتوسط ، وانكماش انجلترا تجاه هذا الوضع الخطر ، وتقلص النفوذ الإفرنسي بعد الأحلاف التي كانت لها : كالحلف الصغير ، والحلف البلقاني ، والتي تفككت بفعل هذه الأحداث ، وكذلك على سيطرة ستالين على روسيا وجبروته ، وما كانت له من آراء خاصة تجاه دول أوربا الرأسمالية ، وعلى تصميم تركية وبريطانية وفرنسة على الوقوف في وجه هذه التيارات المهددة لمصالحهم .

وكنت خلال إقامتي في أنقرة ممثلاً لبلادي في تركيا على اتصال دائم بالوطن ، وما كان يدور فيه من أحداث وأوضاع ، وذلك مما كان يكتبه إليّ السادة : ياسين الهاشمي ، ونوري السعيد ، ورشيد عالي ، وأرشد العمري ، ونصرة الفارسي ، وعلي محمود الشيخ علي ، وغير هؤلاء ممن كانوا يكاتبونني دوماً ، وما زلت أحتفظ برسائلهم ، فكنت أفكّر في مستقبل أمتي العربية وبلادي العزيزة ، وأرى لزاماً على العراق أن يكون مستعداً للحفاظ على أمنه واستقلاله ، وأن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تسلّم المخلصون زمام الحكم ، وقرّروا السير على منهاج موحد وصريح ، يطلعون الشعب عليه ، ويطلبون تأييده للمضي في تنفيذه ، وقد دونت كل ما عنّ لي من ملاحظات وأفكار في مذكرة مطوّلة ، وأنا ما أزال في أنقرة ، حتى إذا حللت بغداد في كانون الثاني ١٩٣٩م ، وتسلّمت منصبي الوزاري ، قدمت نسخة من هذه المذكرة إلى كل من : نوري السعيد ، ورشيد عالي ، ورستم حيدر ، وطه الهاشمي ، ورجوتهم الاطلاع عليها ، ومناقشة ما جاء فيها من مقترحات ، لتكون أساساً للمنهج الوزاري الذي سيذاع على الشعب . ولم يمكن في الإمكان نشر هذا المنهاج بسرعة ، لاضطرار نوري السعيد للسفر إلى لندن ، ومذاكرة الحكومة البريطانية في الكتاب الأبيض الذي أعدته حول مشكلة فلسطين ، ولذا بقيت

الوزارة دون منهاج نحو ثلاثة أشهر حتى إذا عاد نوري إلى الوطن تمّ إعداد المنهاج المرتقب ، وأذيع في ٢٧ آذار ١٩٣٩م وكانت معظم مواده مستقاة من مذكرتي موضوعة البحث .

لقد أدّى تأخر إعلان المنهج الوزاري للوزارة السعيدية الثالثة إلى أقاويل وتخرصات كثيرة ، ولا سيما في معارضيّ الوزارة ، فرأيت من المستحسن أن أجتمع بالصحفيين ، وأطلعهم على الأسباب التي أدت إلى تأخير نشر هذا المنهاج طوال ثلاثة أشهر ، وقد نشرت « الأهرام » المصرية ملخص ما أدليت به والخاص بسياسة العراق الخارجية .

عطف العراق على سورية في تصريح وزير الداخلية :

بغــداد في ٢١ : — قال فخامة السيد ناجي شوكت وزير الداخلية ، وكيل رئيس الوزراء ، في خلال اجتماعه بالصحافيين في مكتبه الرسمي يوم الأحد ، ما ملخصه :

(إن العراق بلد مستقل يتمتع بوحدته الوطنية بين أبناء الشعب العراقي سواء فيهم العربي وغير العربي، وأكثرية العراق عربية وسياسته القومية يمكن إفراغها في عبارة العراق يشعر أنه في وحدته الوطنية هو جزء من مجموعــة الأقطار التي تتكون منها الوحدة العربية في أنحاء الدنيا .

وأن العرب في أقطارهم، متوجهة أنظارهم نحو العراق، يرون فيه موئل الفكرة العربية ، ويعتبرونه في طليعة الشعوب العربية . لهذا فالعراق مسؤول عن الواجبات المترتبة على هذا المركز الخطير الذي يتبوأه في بلاد العروبة .

إن هذه عقيدة يعتنقها كل عراقي ، وليس هناك عراقي ينزع نزعة تخالف هذه العقيدة ، إذ فيها تحقيق مصلحة العراق بوجه عام ومصلحة كل عراقي .

لذلك لا يمكننا أن ننظر إلى قضايا العرب الحيوية كقضية فلسطين وسورية إلا كقضية لها مساس جوهري بالقضية العربية العامة ، التي نحن مكلّفون

بتعهدها ورعايتها ، فإذا ما اهتممنا بحلّ معضلة فلسطين ، وبذلنا ما في وسعنا لمساعدة اخواننا عرب فلسطين ، فإنما نحن نؤدي أول واجباتنا القومية . وهكذا نقف مما تعانيه سورية الشقيقة من الصعاب في مشكلتها القومية ، فما يحلّ بالأقطار العربية من نكبات ، يعتبره العراق حالاً به ، ويبذل جهده لدفع العوادي عن البلدان العربية بقدر ما استطاع إلى ذلك سبيلاً) . انتهى .

لم تكن الأمور التي صادفتني ، بعد وصولي إلى بغداد ، سهلة وهينة ، فرشيد عالي الذي كان يتوقع أن يصبح وزيراً للداخلية في الوزارة الجديدة ، بقي خارج الحكم ، فعالجت أمره بتعيينه رئيساً للديوان الملكي ، أثناء قيامي بوكالة رئيس الوزراء بعد سفر نوري إلى لندن ، بعد أن ضمنت موافقة كل من رستم حيدر وطه الهاشمي على هذا التعيين ، ثم كانت قضية إحراج موقف الوزارة تجاه مجلس النواب ، واضطراري لحلّه ، لفقدان التآزر بين القوتين : التشريعية والتنفيذية ، حتى إذا عاد نوري إلى العراق ، بدأت الألاعيب والمؤامرات ، فاتّهم حكمت سليمان بتدبير مؤامرة ضدّ صاحب العرش ، وهو يريد الانتقام منه لمصرع صهره جعفر العسكري ، وقد تم ذلك مع الأسف ، بموافقة كل من طه الهاشمي ، ورستم حيدر ، وموافقة رشيد الضمنية . ثم تبع ذلك حادث مقتل الملك غازي المفتعل ، على نحو ما شرحته في موضع آخر من كتابي هذا .

كان عليّ – بعد الذي شاهدته وحدث – إما أن أستقيل وأترك لنوري أن يعمل ما يشاء بموافقة رستم وطه ، وحتى رشيد، أو أن أبقى وأصمد لأحول دون التصرفات الكيفية – على قدر الإمكان – حتى إذا دبّر نوري أمر سفري إلى أنقرة بمهمة رسمية قوميّة ليتخلّص مني ، وعرض عليّ إما مفوضية أنقرة وإما مفوضية القاهرة ، وجدتّها الفرصة المناسبة للاستقالة من منصبي ، والتخلص من ألاعيب نوري على نحو ما شرحته ، ومن المؤسف حقاً أن أحداً من وزراء نوري ، الذين زاملتهم بضعة أشهر ، لم يشأ أن يقف في وجهه ، أو يحدّ من تصرفاته . وحتى رشيد عالي الذي كنت العامل الوحيد لتعيينه رئيساً

للديوان الملكي ، لم يشأ أن يبدي اعتراضاً عليه ، فتسلسلت الأحداث ، وتطوّرت الحركات حتى كانت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م الجبارة التي عصفت بنظام ذلك الحكم المهترىء .

وفيما يلي نص المذكرة التي أعددتها في أنقرة ووزعتها على زملائي في بغداد وتضمن المنهاج الوزاري معظم فقراتها .

نصّ المذكرة

أنقرة ٢٧ –كانون الأول – ١٩٣٨م

بعد أن زالت حكومة الاحتلال وتسلّم الملك فيصل زمام الحكم في العراق ، كان هدف العراقيين وغايتهم المثلى هو الاستقلال . والتخلص من الانتداب البريطاني .

ورغم الاختلاف في الآراء على الطريقة التي يجب تعقيبها للوصول إلى الغاية المطلوبة ، فإن الكل كانوا متفقين على أن الغاية هي الاستقلال .

وكان المرحوم الملك فيصل هو القائد الأعلى والزعيم ، وكان جميع رجال العراق يؤيدونه بالرغم من حدوث بعض الاختلاف بينهم وبينه في الآراء أحياناً . وكان العراقيون يسيرون من وراء هؤلاء الرجال .

ولقد نال العراق استقلاله في سنة ١٩٣٣م فعلاً ، وبعد مدة وجيزة من نيله ذلك الاستقلال آمن به حتى أشد الناس تطرفاً ، وكذا الذين ينعتون المعاهدة بوثيقة الاستعباد أو الاستعمار . وقد توفي الملك فيصل – ويا للأسف– بعد الاستقلال بأقل من سنة . وفي وقت كان العراق في أشد الحاجة إليه ، ولو إلى مدة خمس سنوات أخرى على الأقل .

ففي عهد الانتداب كانت الغاية (أو الهدف) كما تقدم ذكره ، الاستقلال وان تعددت الأحزاب في ذلك الحين ، ولم يكن في وسع أحد

أو في مقدوره أن يفكر في شيء آخر غير استقلال العراق ، وكانت أمور الدولة تسير بتقدم مطرد نحو الغاية المقصودة . إلا أن الملك فيصل لم يكن ليكتفي باستقلال العراق ، بل كان مثله الأعلى الاتحاد العربي ، وكانت له للوصول إلى هذا الهدف ، خطة معينة . ولهذه الأسباب فإن تشكيل الأحزاب في زمنه كان عبثاً لأن المرحوم الملك فيصل فضلاً عن أنه كان رئيساً للدولة ، فإنه كان في نفس الوقت رئيساً للحزب الذي يمثل فكرته ، وإن لم يوجد حزب في الظاهر .

ولهذا فقد كنت معارضاً لفكرة تأليف الأحزاب في العراق على عهد الملك فيصل ، ولهذا السبب ألّفت أول كتلة نيابية في عهد رياستي للوزارة .

ولكن بعد وفاة الملك فيصل ، أصبح من الواجب على رجالنا أن يتحدوا ويتكاتفوا ويؤلفوا حزباً واحداً ، يختارون له الرئيس المناسب (وكانت الآمال متجهة نحو ياسين الهاشمي) على أن تكون غاية الحزب تحقيق المثل الأعلى للمرحوم الملك فيصل ، وهو الاتحاد العربي ، وأن يسنّ برنامجاً للحزب تنتزع من دروسهم التي تلقوها على الملك فيصل ، ومن تجاربهم العديدة في ممارستهم الحكم في البلاد . ومن مزايا الشعب العراقي ومؤهلاته وأخلاقه وعاداته وحاجاته ، ولكنا رأينا أن الأمر قد آل إلى العكس . فبعد أن مات الملك فيصل حلّت الأحزاب . أن أكبر خطأ ارتكبه المرحوم ياسين الهاشمي هو حلّه حزبه ، وعدم تأليفه حزباً آخر يحلّ محلّه . وقد لفتُّ أنظاره إلى ذلك في كتاب أرسلته إليه على الرغم من أنني كنت مخالفاً له في بعض آرائه .

والذي أراه أن هذه الحالة كانت ناتجة عن عدم وجود اتجاه معين ، وهدف معين ، ومبادىء معينة لبعض هؤلاء الرجال ، أو أنه وإن كان لبعضهم اتجاهاً وهدفاً معينين ، إلاّ أنهم كانوا ضعيفي الإيمان بالوصول إلى ذلك الهدف ، أو انه كانت تعوزهم الجرأة الكافية للجهر بذلك المبدأ ، أو انهم لا يعتقدون بأهلية الشعب العراقي لهذا النوع من الحكم المبني على تنظيم الرأي العام ،

وسوقه نحو غاية معينة . أو ان البعض منهم مع مقدرته وتجاربه لم تكن له فكرة واضحة أو هدف معين .

وفي اعتقادي أن السبب في كل ما تكبده العراق من مصائب ، وما لازمه من جمود وتوقّف (بعد وفاة الملك فيصل) ناتج من عدم وجود حزب واحد (له هدف معين واتجاه واضح) يرشد الشعب إلى الطريقة المثلى ، التي يجب اتباعها وتعقيبها لتقدم العراق ورقيه ، وليكون قدوة للأمم العربية ، وليقوم بالرسالة التي شاء الله أن يتحملها العراق بالنظر لوضعه الجغرافي ، وسبقه الأمم العربية في نيله الاستقلال ، تلك الرسالة التي اعتقد بأنها نهوض العراق نهضة شاملة كاملة ، وتقدّمه بخطى واسعة نحو النور والمدنية والقوة الأدبية والمادية ، وبثّ الروح الوطنية والقومية في البلاد العربية ، ومساعدتها للمّ شعبها ، ونيل استقلالها ، واتحادها وتكوينها كتلة واحدة .

ولهذا فقد رأيت من المفيد أن أدون هذه المذكرات التي هي نتيجة لدراسة وضع العراق وحالته وارتباطه بالبلاد العربية ، وبالبلاد المجاورة ، وكذا الدول الأخرى والوضع العالمي في مدة العشرين سنة الأخيرة ، ودروس أخرى وتجارب عديدة اكتسبتها :

١ – في الثورة العربية الكبرى .

٢ – في الثورة العراقية .

٣ – في عهد حكم الانتداب البريطاني .

٤ – في عهد الحكم الوطني في العراق منذ تولّي الملك العظيم الراحل فيصل عرش البلاد الى تاريخ وفاته .

٥ – من ارشادات ونصائح الراحل العظيم .

٦ – من تجاربي ودروسي في الوظائف الادارية العديدة .

٧ – في الوزارات التي أشغلتها .

٨ – في اتصالاتي ومباحثاتي مع رجال بريطانيا ، ومستشاريهم في العراق في عهد الانتداب ، وفي العهد الوطني ، واطلاعي على نواياهم وآرائهم وغاياتهـــم .

٩ – من مراقبة الحالة الداخلية والوضع السياسي في العراق ، بعد وفاة الملك فيصل ، وتتبعي سياسة المرحوم ياسين الهاشمي في وزارته الاخيرة ، وأعماله المفيدة ، وأخطائه التي كانت السبب المهم في التآمر على حكومته واسقاطها ، وتدقيقي أسباب الازمات التي حلّت بالعراق في زمن ثلاث وزارات أتت الى الحكم بنتيجة قلب الحكومة إما من قبل لفيف من رجال العشائر ، أو من قبل قسم من رجال الجيش العراقي .

١٠ – من تحقيق وسبر غور الجمود المستحوذ على العراق منذ سنتين تقريباً .

١١ – من تتبع حالة تركيا ووضعها ، وكيفية تقدمها العظيم خلال اقامتي في تركيا ، واتصالي مع أكبر رجالها مدة تربو على الست سنوات .

١٢ – من تتبع الحالة السياسية العالمية ، ولا سيما الاوربية ، والتطورات التي حدثت في سياسة مختلف الدول الخارجية والداخلية .

١٣ – من مقايستي وضع العراق بأوضاع الدول المماثلة لها في ضوء اختباراتي أحوالنا الداخلية وتطوراتها .

١٤ – من القناعة التامة التي حصلت عندي من أن العراق يجب ان يعقّب سياسة قومية عربية ، وأن لا ينكمش في قشرته ، إذ ان ذلك لا يخلّصه من المخاطر ، بل الهلاك في أول صدمة خارجية .

١٥ – من وضع بريطانيا العظمى الاخير ، وضعفها في السياسة العالمية .

١٦ – من إفلاس الشيوعية والاشتراكية ، وعدم الاستقرار والضعف المستولي على السياسة الداخلية والخارجية في البلاد الديمقراطية لا سيما في انكلترا وفرنسة وسيطرة اليهود عليهما وعلى اميركا .

١٧ – من ايماني برسالة العراق العربية، ومن ثقتي في أن العراق أهل لأن يكون نواة الاتحاد العربي .

وبالاخير اعتقد بأن ما جاء في هذه المذكرة من مواد أساسية يجب ان يبنى على ضوئها كياننا الوطني والقومي، وانها عبارة عن منهاج معيّن للمحافظة على سلامة العراق وتقدمه ورقيه ، وتصميم واضح لبناء صرح الاتحاد العربي .

المنهــج

حزب واحد يمثل الأمة ويكون رائدها ومستند حكومتها

١ – اسم الحزب – الاتحاد العربي – أو الاتحاد الشعبي .

٢ – غاية الحزب – الوحدة الوطنية العراقية ضمن الاتحاد العربي (أي غاية معينة وهدف) .

٣ – مقاصد الحزب – الوطنية العراقية ، القومية العربية ، النهضة الشعبية العامة (في جميع مناحي الحياة) .

٤ – شعار الحزب – الإيمان بالقومية العربية ، السير بعزم وثبات لتحقيق الاتحاد العربي ، حبّ النظام ، الاستناد على الحق والقوة فلا تحكّم، ولا إستبداد، ولا فوضى (ان الحكومة التي تمثل ارادة الامة يجب ان تطاع ، لأنها هي المسؤولة من ايصالها الى غايتها) .

٥ – تقبّل الحزب النقد النزيه المستند على الثقافة والاختصاص ، ولكن لا يقبل الدعايات الهدامة والمعارضة لغايات شخصية) ..

أ – تأمين الوحدة العراقية :

١ – لا طبقات اجتماعية في الامة . الشعب واحد ، وأفراده متساوون في نظر القانون ، وخاضعون لقانونٍ واحد ، ولنظامٍ واحد .

٢ ـ محافظة حقوق الاقليات كمواطنين متساوين في الحقوق ، يتمتعون بخيرات البلاد (بنسبة عددهم لا سيما في الوظائف والمدارس) .

٣ ـ توحيد القوانين الشخصية، ووضع قانون مدني عصري (يتلائم مع الشريعة الاسلامية على قدر الامكان) الغاء المحاكم الشرعية ، والخصوصية ، والطائفية) .

٤ ـ تعديل قانون العشائر بصورة تدريجية الى أن يكون في الامكان الغائه بتاتـــاً .

٥ ـ جعل اللغة العربية لغة جميع الدوائر الحكومية والمؤسسات الملحقة بها . حمل المحلات التجارية والبنوك الاجنبية على ان تتخذ اللغة العربية اللسان الرسمي .

ب ـ النهضة الشعبية العامة :

(نحن الآن نشبه جوق موسيقى يقوم أفراده بالعزف على آلاتهم بلا نوطه معينة ومشتركة ولا ترتيب ولا مدير أوركسترا) .

الاعتماد على الشباب المثقف ، وتنظيم الجهود وتوجيهها الى غاية الحزب ، ليصبح العراق قدوة للامة العربية ، وتكون نهضة إجتماعية شاملة جميع مناحي الحياة ، والاخذ بجميع أسباب الرقي والتقدم العصري، وما يفيد الدولة والشعب والفرد في أخلاقه ونهضته وقوته .

١ ـ تثقيف المرأة ورفع مستواها ، وجعلها عضواً نافعاً للوطن ، لتتمكن من القيام بواجباتها نحو الاسرة والهيئة الاجتماعية والوطن (اذ أن الامة التي تترك المرأة فيها مهملة غير مهذبة ومثقفة كالانسان المفلوج نصف جسمه) .

٢ ـ اصلاح حال العائلة ، ورفع مستواها الصحي والاجتماعي والاقتصادي (الصحة والعناية بالاطفال . التربية الاجتماعية . الوطنية والقومية . التوفير المالي . تهذيب الاولاد) .

٣ ــ انشاء دور صحية للفلاحين والعمال ، بمساعدة الحكومة واعانتها ، ومساعدة البلديات وأصحاب الاراضي وأصحاب رؤوس الاموال .

٤ ــ بث روح الفرح والسرور والابتهاج في أبناء العراق . ايمان الشباب بالقومية العربية ، وثقته في المستقبل ، وفي عظمة أمته وتقدمه التاريخي وماضيه وحبه لبلاده وتعرّفه بنعم وسعادة ولطافة بلاده .

بث روح الشهامة والقوة والرجولة والثقـــة في الشعب ، وتعويده على الاعتماد على النفس .

الاهتمام بالرياضة والموسيقى ، تشكيلات للشبيبة .

٥ ــ أيام الاعياد القومية والدينية . حفلات قومية شعبية حكومية . (اعتبار يوم ولادة الرسول محمد صلعم يوم قومي لجميع العرب « يوم واحد ») .

٦ ــ العشائر :

أ ــ حلّ معضلة الاراضي على أساس ان يكون لكل عائلة قطعة أرض زراعية ، ومسكن صحي أولاً من أراضي الاميرية ، وثانياً من اقناع رؤساء العشائر على ترك قسم من أراضيهم لافراد العشيرة لقاء تمليكهم الباقي من أراضيهم .

ب ــ حسم اختلافات رؤساء العشائر ومنازعاتهم المهمة السابقة من قبل مجلس تحكيم عام ، يؤلف من رؤساء العشائر ، وحكام تمييز ، وكبار موظفي الادارة والمالية .

٧ ــ القرى العصرية ــ بناؤها . مساكن صحية ومراقبة الغذاء الصحي . مدرسة مستوصف وطبيب . ماء للشرب ، حديقة للاطفال (كيفية ادارتها) .

٨ ــ التنظيم الاجتماعي ــ ازالة الفوارق بين طبقات الشعب في التربية والثقافة والصحة ، وفي مستوى المعيشة على قدر الامكان ، وتوحيد الازياء في المدن على الاقل .

٩ ـ توحيد مناهج التعليم في المدارس الخصوصية والاقليات .

مكافحة الامية في المدارس ، ودور الشعب والجيش .

ربط المعلمين بتشكيلات مركزية ثقافية ، تبث فيهم الروح التي يجب ان تسود في المدارس ، وتراقب تدريسهم الثقافي ، مع ابدائها التسهيلات اللازمة لهم من حيث الدراسة والتقدم في مضمار التدريس .

الاستفادة من الاوقاف النبوية للبعثات العربية الآتية الى العراق من الامارات الساحلية العربية ، والحجاز ، واليمن ، وبث الروح القومية والرقي العصري فيهـــم .

ايجاد دعاية قومية في تلك الامارات ، بواسطة مدرسين وضباط متطوعين يقومون بهذه الواجبات بوصفهم تجاراً أو أصحاب مهن .

دراسة ما عملته بيوت الشعب التركية والمعسكرات الالمانية للشباب . وتشكيلات الفاشست والنازي لربط الالمان المغتربين عن بلادهم .

العناية في انتقاء البعثات العلمية ، لا سيما للتخصص في الامور الاقتصادية والزراعية والتجارية والطب والهندسة والشرطة والجيش .. الخ والسعي لارسالهم الى البلدان التي تتوقد فيها روح الحماس الوطني القومي ، أمثال تركيا ، وألمانيا.

١٠ ـ توسيع التشكيلات الصحية والمعاونة الاجتماعية :

أ ـ اما بتشكيل وزارة أو ربط مديرية الصحة العامة برياسة الوزراء .

ب ـ مكافحة الأمراض وتجفيف المستنقعات وردمها .

ج ـ دعاية صحية . التغذية . اللباس . المسكن . الحياة العائلية .

د ـ تقوية جمعيتي : الهلال الاحمر ، وحماية الاطفال . مرشدات العائلات . ملاجىء للاطفال والنساء الحوامل . جلب اخصائيين لتحقيق هذه الاغراض .

هـ - اسبوع الطفل وحمايته (مسابقة لأقوى وأجمل طفل) اسبوع الصحة والمعاونة الاجتماعية .

١١ - تكثير النسل - قانون تشجيع الزواج . سلفة للموظفين . اعانة سنوية للطفل الثالث . اعانة لمرة واحدة للمتزوجين دون السن الخامسة والعشرين . تزييد ضريبة الدخل على العزاب ، واعفاء المتزوج وممن له أولاد من قسم منها .

١٢ - النظر في امر ايجاد تشكيلات جديدة (المحاسبة الخاصة) تفرض ضرائب محلية للمدارس الابتدائية والمتوسطة وللصحة والمعاونة الاجتماعية ولادارة المستشفيات وردم المستنقعات .

تشكيل مجالس عمومية محلية في الالوية للنظر في هذه الامور ، ووضع ميزانية اللواء .. الخ . تشكيل مصرف للبلديات .

١٣ - محطة اذاعة قوية للدعاية في الداخل والخارج . والدعاية في الخارج بواسطة الصحف والبعثات .

١٤ - الاستفادة من الاخصائيين الاجانب ، من مختلف الامم ، لتحقيق المشاريع المذكورة .

والخلاصة عمل كل ما في الامكان عمله لتأمين نهضة اجتماعية عامة شاملة

جـ - الإصلاحات الحكومية :

أولاً - الاقتصاد والتجارة والأمور النافعة والمشاريع المفيدة :

١ - تشكيل وزارة للاقتصاد والزراعة تربط بها البنوك والكمارك والزراعة والبيطرة . تعديل قانون التجارة .

٢ - موازنة الصادرات والواردات ، وحماية المنتوجات الوطنية (في الداخل) :

أ - بوضع رسم كمركي بدرجة عالية على أمثالها الواردة من الخارج

ب – اعفاءات مختلفة للمصنوعات الوطنية .

وفي الخارج بعقد معاهدات تجارية مع الدول ، يحدد بموجبها الادخالات من تلك الدول بنسبة الصادرات العراقية ، أو بنسبة أوطى وفقاً لما تقتضيه مصلحة البـــلاد .

تأمين نقل المنتوجات العراقية الى الخارج ، عن طريق سورية وفلسطين بالقطار ، وعلى طريق البحر بشراء بواخر عراقية من قبل الحكومة ، أو تشجيع ذلك من قبل الأهالي على ان تساهم الحكومة العراقية في هذه الشركة .

٣ – توسيع البنك الزراعي الصناعي ، وجعله مماثلاً للبنوك التركية والمصرية (البنك الاهلي المصري ، إيش بانقه سي التركي) للقيام بأعمال مفيدة للبلاد ، وفتح المعامل (ودرس هذا الموضوع جيداً) .

جلب اخصائيين من تركيا ومصر لتنظيم شؤون البنك ، وللنظر في المشاريع الممكن القيام بها بالدرجة الاولى .

٤ – المنتوجات الرئيسية العراقية – اصلاحها ، وتنسيقها ، وتغليفها ، ومن ثمّ تصديرها « التمور والحبوب والصوف والقطن .. الخ . وحماية الملاكين والمستهلكين من تحكم التجار (يقوم البنك الزراعي بذلك) أو لجنة خاصة في وزارة الاقتصاد .

٥ – انحصار التبغ والمشروبات الروحية . الاستفادة من اختصاصيين في تركيـــا .

٦ – دائرة إحصاء عام (درس الوضعية في تركيا ومصر ، والاستفادة منهـــا) .

٧ – اسطول تجاري (قضية خط طوروس وتمديده بواسطة البواخر الى كراچي) وان يلحق بادارة ميناء البصرة أو بالبنك الزراعي الصناعي .

٨ – التوفير والاقتصاد . تشجيع ابتياع الامتعة الوطنية – تحذير الناس من

الاسراف والتبذير في الامور غير الضرورية ، وتشجيعهم على التوفير المفيد ، وتنمية أموالهم الموفرة للاستفادة الشخصية ، ولاستعمال هذه الاموال في ميادين مفيدة ومثمرة للبلاد وللهيئة الاجتماعية .

٩ ـ تزييد ضريبة الدخل بصورة مطردة .

ثانياً ـ الدفاع الوطني :

١ ـ الجيش للملك والامة ، وهو فوق الاحزاب ، وهو رمز قوة الامة وشرفها وفخرها ، ولهذا ينبغي ان يكون دوماً بعيداً عن السياسة ، ويأتمر بأمر قائده الأعلى ، وحكومته الحائزة على ثقة الملك والامة .

٢ ـ الامة المسلّحة ـ تدريب تلاميذ المدارس والتلميذات ايضاً .

٣ ـ سنّ منهاج للدفاع الوطني ، يشمل التحكيمات المقتضية على الحدود ، وتقوية الجيش ، والاستفادة من المملكة العربية السعودية (تقوية جيشها بارسال بعثات عسكرية ومعدات حربية .

٤ ـ تحديد وتعيين وحدات الجيش الضرورية لمحافظة البلاد ، والشروع حالاً في تأسيس معامل لصنع العتاد ، من مختلف الانواع ، وبالتدريج الاسلحة ايضاً .

٥ ـ مجلس شورى عسكري أعلى برياسة رئيس الوزراء ، ووزير الدفاع نائباً للرئيس .

٦ ـ تقوية الطيران المدني والطيران الشراعي .

ثالثاً ـ الشرطة :

١ ـ اعادة النظر في العدد الموجودة الآن والتشكيلات .
٢ ـ قضية الدرك والشرطة .
٣ ـ تقوية مدارك الضباط ومقدرتهم ومعلوماتهم العلمية .
٤ ـ ايفاد بعثات الى ايطاليا وانكلترا والمانيا .

رابعاً ـ تشكيلات الدولة وشؤون أخرى :

١ ـ ابلاغ عدد الوزارات الى التسع . وزارة الاقتصاد .

٢ ـ تعيين نائب لرئيس الوزراء ، أو مستشار له ، يعين مستشارين دائمين اخصائيين الى الوزارات .

٣ ـ اعادة النظر في تشكيلات الدولة والدوائـــر من حيث الحاجة والاختصاص .

٤ ـ وضع ملاك ثابت (إعادة النظر في رواتب الموظفين) رواتب المعلمين .

٥ ـ اصلاح دواوين الوزارات وتشكيلاتها ، وتعديل أنظمة الوزارات .

٦ ـ جلب اختصاصيين أوربيين الى الدوائر الفنية ذات الاختصاص ، سواء أكان من انكلترا ، أو المانيا ، أو ايطاليا ، حسب اللزوم .

٧ ـ اختصار اعمال مجلس الوزراء بتوسيع صلاحيات الوزراء ومستشاريهم واعطاء صلاحية لنائب رئيس الوزراء للقيام بالأعمال الثانوية في مجلس الوزراء.

٨ ـ الداخلية واصلاح الدائرة العامة :

د ـ النظر في أمر التفتيش الاداري، وإمكان احداث مفتشيّات عامة مثل تركيا .

ب ـ وضع قوانين وأنظمة لانتقاء وتعيين الموظفين الاداريين، وترقيتهم ، وعزلهم (مراجعة النظام المعدل والموجود الآن في وزارة الداخلية) .

ج ـ فحص واختبـــار الموظفين الاداريين الموجودين الآن ، وامتحانهم بعد اعطائهم مهلة معينة ، وبعدها مهلة أخرى مع منهاج الامتحان . الاستغناء عن الذين لا ينجحون في الامتحان ، واعطاء أراض لهم (اللطيفية) .

د – تنزيل مدة التقاعد إلى ٢٥ سنة ، ومدة العمر إلى ٥٥ سنة لإمكان الاستغناء عن خدمات الموظفين القدماء ، وإفساح المجال لترقية الموظفين الشبان .

هـ – إصلاح البلديات ، وتوديع الرياسة إلى شبان مثقفين .

و – توسيع مديرية الدعاية والنشر ، وتقوية علاقاتها بالمفوضيات والقنصليات في الخارج .

ز – محطة إذاعة لاسلكية قوية .

٩ – تعديل قانون العقوبات البغدادي .

١٠ – إصلاح مديرية الأوقاف العامة ، وجعلها مفيدة لمساعدة الثقافة العامة في البلاد ، ومساهمتها في العمران .

١١ – النظر في تعديل الدستور :

أ – إلغاء المواد الشاذة ، والتي تتعلق بزمن الانتداب .

ب – رفع المواد المخلة بالوحدة العراقية .

جـ – وضع الوزارة والحكومة تجاه المجلس .

١٢ – البرلمـــان :

أ – تعديل قانون الانتخاب – يكون عدد النواب أقل من الآن – نواب اليهود والنصارى .

ب – إعادة النظر في كيفية المناقشة في المجلسين في اللوائح القانونية ، تصويت على الكل ، لا مادة فمادة ، والميزانيــة كذلك أو فصلاً فصلاً .

جـ – مدة عضوية الأعيان وعددهم .

١٣ – اليهود في العراق وسياسة الحكومة نحوهم – في وظائف الدولة .

في المدارس . في البعثات . التملّك في الأملاك . في الأراضي الزراعية (الخوف من الأموال اليهودية الخارجية لا سيما الصهيونية والفلسطينية) . تلاعبهم بتجارة البلاد ومواردها . الغرف التجارية . البورصة .

د - السياسة الخارجية وما يتبعها :

١ - السياسة الخارجية العربية :

أ - مع المملكة العربية السعودية :

١ - تقوية الروابط الموجودة بين المملكتين ، وتقوية الجيش السعودي ، والثقافة ، هناك بكل وسيلة ممكنة .

٢ - إقناع الملك ابن السعود (بواسطة سفير العراق الذي يجب أن يكون من الشخصيات البارزة ، والحائزة على ثقته ، أن يقبل بعثة عسكرية عراقية (ومساعدة عراقية للجيش السعودي لا مالاً ، بل بأسلحة وعتاد ولوازم حربية .

٣ - إعمار الحجاز ونجد ولا سيما الطرق (طريق بغداد - المدينة) من قبل العراق ، وجعله صالحاً للحج ، والاستفادة منه بصورة عسكرية إذا مسّت الحاجة .

٤ - الاعتناء بالمعارف والصحة في الحجاز ونجد ، وتشجيع الحكومة العربية على إرسال بعثات علمية إلى العراق .

ب - الامارات العربية الأخرى التي تحت وصاية انكلترا أو حكمها :

١ - دعاية قوية في تلك البلاد .

٢ - إرسال بعثات خاصة للدعاية هناك ، وكتب ورسائل عن العراق وعن النهضة العربية .

٣ - إقناع الأمراء في بادىء الأمر لإرسالهم بعثات علمية مجانية للعراق .

٤ ـ إرسال بعثات للتدريس ، وفتح مدارس هناك .

٥ ـ بث الروح القومية العربية في تلك الامارات و :

أ ـ لفت أنظار الأمراء إلى الخطر المحدق بهم ، وإلى الحالة السيئة التي هم فيها من جهة .

ب ـ إثارة الأهالي ضد الأمراء الخونة من جهة أخرى .

جـ ـ الاعتماد على شبيبة منوّرة هناك وخلقها وتدريبها .

٦ ـ يبدأ أولاً من الكويت ، دون إثارة خواطر الملك ابن السعود وشبهاته ، وبعده مسقط والبحرين ، وعمان ، وعدن ، وحضرموت .. الخ .

هـ ـ مصر :

١ ـ توثيق العلاقات الثقافية والاقتصادية والتجارية والسياسية .

٢ ـ جلب اختصاصيين مصريين كثيرين ، ومعلمين للاستفادة منهم في العراق ، وبث الروح العربية في هؤلاء ليكونوا رسل الفكرة العربية عند عودتهم إلى مصر .

٣ ـ السعي في مصر ، مع رجال مصر الذين يؤيدون الاتحاد العربي ، ومع البعثات العلمية العربية هناك لبثّ روح القومية العربيـــة في الشباب المصري .

٤ ـ إعطاء أهمية خاصة لجعل مصر تشعر بأنها عربية بكل واسطة ، ولا سيما بتعيين سفير للعراق هناك من رجالنا القديرين ، ومن غلاة القوميين ، على أن يعرف كيف يجبب مصر للفكرة العربية ، بأطناب المدح لها ، ولمليكها ، ولفت أنظارها على الأخطار المحدقة بها من جميع أطرافها إذا لا تنضم إلى الاتحاد العربي .

و ــ سورية وفلسطين وشرقيّ الأردن ولبنان :

(البحث في علاقاتنا مع تلك الدول سيأتي في محلٍ آخر بصورة مفصلة على أنه يجب المباشرة في الأمور المذكورة آنفاً تمهيداً لمـــا سيأتي ذكره) .

١ ــ مساعدة سورية وفلسطين بكل ما يمكن لتنالا الاستقلال .

٢ ــ السعي لتحسين العلاقات بين العراق ولبنان (قضية الاصطياف) وبث الروح القومية وتقريرها هناك ، والاستناد على الرجال الذين لهم فكرة عربية قويّة هناك .

٣ ــ على القنصل العام العراقي واجبات عظيمة في لبنان ، وكذلك على الوزير المفوض الذي يمثّل العراق في سوريا ولبنان .

٤ ــ السعي لتحسين العلاقات بين لبنان وسورية ، وإقناع رجال سورية بالعدول عن آرائهم بشأن ضمّ لبنان إلى سورية .

٥ ــ مدّ رجال فلسطين بالآراء الصائبة ، وحثهم على الاتحاد حتى بعد أن تنال فلسطين استقلالها ، لكي تتخلّص من الخطر اليهودي .

٢ ــ مواد عامة عربية :

تمهيداً للاتحاد العربي (العراق ، سورية ، لبنان ، فلسطين ، شرقيالأردن أولاً) يعمل بالأمور الآتية ، ويسعى لإنجازها بكل الوسائل الممكنة :

١ ــ توحيد برامج التعليم في المدارس الأولية والثانوية ، وإن أمكن في العالية (هذا تشبّث به حسين هيكل ، يجب تأييده والسعي لإنجازه) .

٢ ــ تزاوُر رجال هذه البلاد ولا سيما وزرائها بصورة متمادية .

٣ ــ تبادُل بعثات علمية .

٤ ــ زيارات متقابلة بين النواب ، ورجال الاقتصاد ، والأطباء ، والمحامين ، للتعارف وتوطيد الصلاة بين هذه البلاد .

٥ ـ مؤتمرات ثقافية ، علمية ، صحية ، اقتصادية ، صحافية .

٦ ـ العراق يجب أن يأخذ على عاتقه التشبث والتقدم في هذه الأمور . والقيام والعمل بهذه المهمة يقع على عاتق رئيس الوزراء ، الذي سيعمل لذلك بالاتفاق مع وزير الخارجية .

٣ ـ تركيا وإيران :

أ ـ توطيد الصلات والعلاقات بين العراق وبين الدولتين المذكورتين ، والسعي لتقوية ميثاق الحلف الشرقي بجعله دفاعياً .

ب ـ المراقبة بدقة كل تطوّر يحصل في سياسة تركيا أو ايران الخارجية والداخلية .

جـ ـ اقناع الدولتين بشتّى الطرق بلزوم تأييد الاتحاد العربي ، أو على الاقل بعدم وجود خطر منه عليهما ، وأخذ موافقتهما مبدئياً على ذلك .

د ـ حل قضية الاسكندرون مع تركيا ، بتقسيمها بينها وبين سورية ، وإخراج فرنسا من الوسط إن أمكن .

٤ ـ إنكلترا وفرنسة :

أ ـ افهام الانكليز والافرنسيين بأن العرب دعامة قوية لهما ، وان قوة العرب واتحادهم مما يفيد الدولتين .

ب ـ لهذا على الدولتين المذكورتين أن تثقا بالعراق والبلاد العربية الاخرى ، وأن لا تقفا في طريق الاتحاد ، بل عليهما الموافقة والمؤازرة .

جـ ـ وأعتقد ان الحالة العالمية في المستقبل القريب ستضطر الحكومتين على قبول هذه الملاحظات ، وإلا علينا ان نسير في طريقنا ، مستفيدين من وضع العالم زمن كل فرصة سانحة .

د ـ ويجب ان نستفيد ايضاً من توسيع علاقاتنا مع ألمانيا ، وعلى قدر

الامكان مع ايطالياً ايضاً ، على أن لا نعتمد قط على ايطاليا . اما على المانيا فبدرجة ما تقتضيه مصالحنا بدون ان تثير ريب انكلترا وفرنسة .

و — والخلاصة على العراق بعد أن تتفق مع سوريا وفلسطين بعد استقلال هذين البلدين ، ان تبدأ بالسعي لوضع الحجر الاساسي للخطة التي سيأتي ذكرها فيما بعد .

ناجي شوكت

مع رئيس البعثة العسكرية

بعد أن نادى مجلس الامة العراقي بالشريف شرف وصياً على العرش في يوم الخميس الموافق ١٠ نيسان ١٩٤١ م ، وتوليت منصب وزارة الدفاع في « الوزارة الكيلانية الرابعة » التي تألفت في الثاني عشر من هذا الشهر ، زارني مفتش البعثة العسكرية البريطاني الجنرال ووتر هاوس زيارة تهنئة وتعريف ، على جاري العادة ، فاستصوبت حضور أحد الضباط العراقيين الذين يحسنون اللغة الانكليزية هذه المقابلة ليقوم بواجب الترجمة بيني وبين المفتش . فحضر أحد ضباط رئاسة الأركان لهذا الغرض ، وصار يدوّن الحديث الذي جرى بين الطرفين بطريقة الاختزال ، فرأيت ان أنقل هذا الحوار كما دونه الضابط العراقي : —

ان غرضي من تسجيل الحديث ، الذي جرى بيني وبين الجنرال ووتر هاوس في هذه الذكريات ، إطلاع القارىء الكريم على ذهنية الانكليز ، الذين كانوا مستخدمين في الحكومة العراقية سواء أكان ذلك في الجيش ، أم في دوائر الدولة ، تلك الذهنية التي إن دلّت على شيء ، فانما تدل على العجرفة التي كانت في مقدّمة الاسباب التي أدّت الى انهيار الامبراطورية البريطانية ، التي ما كانت الشمس لتغيب عن أملاكها في يوم من الايام .

وبهذه المناسبة رأيت ان آتي على ذكر مقابلة أخرى جرت لي مع أحد الساسة البريطانيين المعروفين في العالم العربي ، وأعني به الكولونيل نيوكمب الذي أوفدته حكومته البريطانية الى العراق في صيف عام ١٩٤٠ ليقنع المفتي الحسيني بقبول الكتاب الابيض الذي أصدرته حكومته لحلّ مشكلة فلسطين ، وتثبيت سياستها فيها .

فقد اتصل بي هاتفياً الصديق السيد عبد الرزاق الحسني ، والتمسني ان أحدد وقتاً لقبول زيارة هذا الزائر لي ، فتمت المقابلة في حديقة داري الواقعة بالقرب من نادي العلوية البريطاني في كرد الباشا على شارع أبي نؤاس في الاسبوع الاول من آب ١٩٤٠ م وقد حضر المقابلة السيد الحسني ، ودار الحديث حول الاسباب التي أدّت الى فشل مؤتمر الطاولة المستديرة الذي عقد في لندن في السابع من شباط ١٩٣٩ ، مما حمل الحكومة البريطانيةعلى إصدار الكتاب الابيض لايضاح سياستها المقبلة في هذا الجزء العزيز من الوطن العربي الكبير ، وإذا بالكولونيل نيوكمب يستحثني على اقناع السيد محمد أمين الحسيني الذي كان قد وصل إلى بغداد مع صحب له في ١٥ تشرين الاول ١٩٣٩ للرجوع الى فلسطين والدخول في محادثات مع المندوب السامي البريطاني فيها ، حول هذه القضية . فقلت له ان المفتي لا يطمئنّ الى المندوب المذكور ، ولا إلى حكومته البريطانية ، فكيف يمكنه أن يخاطر بنفسه للذهاب والمفاوضة في مثل هذا الوقت العصيب ؟ واذا بنيوكب يقول : انها قضية ثقة قبل ان تكون قضية مخاطرة وعلى المفتي ان يثق بحسن نية الحكومة البريطانية .

فهل يوجد أيها القارىء اقتراحاً أسخف من هذا الاقتراح ؟ رجل جليل محترم ، يعيش في كنف بلدٍ عربي أبيّ ، يستضيفه وصحبه على الرحب والسعة ، يجب عليه أن يثق بالبريطانيين الغدّارين فيرجع الى القدس ليضع نفسه بنفسه في الفخ وبين فكّي الأسد البريطاني ، وهو الذي بذل المستحيل حتى استطاع الفرار الى سوريا فالعراق .

لقد نقلت التكليف لى سماحة المفتي فقال إلي حسناً فعلت .

نص الحديث الذي دار بيني وبين الجنرال ووتر هاوس كما سجّل في حينه

في بدء المواجهة ـ كان الحديث باللغة الافرنسية والعربية ، ثم قال فخامة

و ـ الوزير انه كان ضابطاً أربع سنوات (٣) في الجيش التركي و (١) في الجيش الحجازي وله علاقة بالجيش ، ولكن الحرب الآن غير الحرب التي كنّا نعرفها ، فهي تختلف بالوسائط والوسائل .

م ـ وبالحركة بصورة خاصة . الحرب كلعبة الكرة ، كل جهة تسجل هدفاً حتى يتم النصر للذين يسجلون أكثر الاهداف ، واني متأكد من أننا سنفوز .

و ـ نتأمل ذلك ان شاء الله .

م ـ اني متأكـد .

و ـ نحن المسلمون دائماً نقول (إن شاء الله) ولو كنا متأكدين .

م ـ أعارتني الحكومة البريطانية لتدريب الجيش العراقي ، وجعله قادراً على الدفاع عن المملكة ، حتى تعاونه القوات البريطانية ـ ويظهر ان اعمالي ذهبت عبثاً نظراً لاشتغال الجيش بالسياسة ، وتركه واجبه الاصلي .

و ـ الجيش ليس صخرة بل يجب أن يكون له شعور وطني ، وهذا لا يعني تداخله بالسياسة في كل وقت ، ويجب أن لا يكون التدخّل من كل فرد بل متمثلاً بأركانه وقواده .

م ـ انكلتره . وتمثل فرنسا .

و ـ نحن لسنا كانكلتره لأننا ناشئين ، وبلادنا صغيرة . في حالة بناء الكيان يمكن تشبيهنا ببلاد تركيا ، واليونان ، وصربيا ، وبلغاريا ، وهل لم تدخل جيوش هذه الممالك بسياستها . وحتى في إنكلتره اعتقد أنه يؤخذ رأي الجيش في المسائل الخطيرة .

م – الحديث عن انه لم يشاهد جندي أصبح زعيماً سياسياً جيداً عدى مصطفى كمال (سيرمان).

و – معرفة فخامة الوزير البلاد التركية، وكيف قام مصطفى كمال بالحركة، ثم حديث فخامة الوزير عن رأي عصمت اينونو عن الجيش، وتدخله بالسياسة. وقال يجب ان لا يهمل الجيش، وأن رأي فوزي باشا يؤخذ في كثير من المسائل. وفوزي باشايجمع قواد الجيش ويأخذ رأيهم.

م – منذ سنة ونيف ان قسماً من الجيش كان رأيه المداخلة بالسياسة، وهاملاً التدريب، بينما القسم الآخر يشتغل بالتدريب فأيهما قائم بواجباته ؟

و – أنا كجندي أعرف ان البلاد تعطي الراتب الى السياسي لقيادة البلاد سياسياً وتعطي الراتب الى الجندي للدفاع عن المملكة حسب خطة السياسي. في هذه البلاد القضية مختلفة.

و – اذا تصوّر الجنرال نفسه عراقياً وقائداً لهذا الجيش، وشاهد وصياً مندفعاً مع ارشادات أناس صغار ليس لهم شأن بالمملكة، وأيقنوه بأن الجيش لا يعتمد عليه، بل يجب ان يعتمد على العشائر، ويجب ان يحطم الجيش فهل يقف مكتوف الايدي ؟

م – بما ان السؤال يحتوي على بعض النقاط التي لا يعلم فيما اذا كانت حقائق فلا يتمكن من الجواب.

ما هو موقف الجيش تجاه البعثة البريطانية العسكرية ؟

و – كالسابق يجب أن تبقى باحترام وحبّ متبادلين.

م – منذ خلال سنة لم يكن قسم من الجيش يعامل البعثة بما تتفضلون به.

و – الرجاء نسيان الماضي، ومن الآن فصاعداً علينا جميعاً ان نوجّه الجيش نحو التدريب.

م – اني أرى في قسم من الجيش شعور ضدّ روح المعاهدة العراقية البريطانية.

و – ارغب أن اطمئن الجنرال بأن لا في الجيش، ولا لدى السياسيين ، روح ضدّ الصداقة البريطانية ، بالصراحة والصفاء منذ وقت المرحوم الملك فيصل ، ولكن تأكد – ولا أرغب ان أقول ان السفير البريطاني السابق – بل المسؤولين عن السياسة البريطانية في العراق ولم يعرفوا ولم يقدروا الشعور العراقي فالمباذيء بالبرودة هم . لا أنا ، ولا رشيد عالي ، ولا طه الهاشمي ، بأي وقت كان شعرنا بروحٍ ضدّ الصداقة البريطانية .

م – أنا لا أعرف السياسة ولم أتدخل في السياسة لا في انكلترة ، ولا هنا . ولكني كجندي اقول انني كتبت مراراً الى الوزير السابق ان احدى بنود المعاهدة العراقية البريطانية تنصّ على وجود خط مواصلات يهمّ بريطانيا. وما يسمى على خط المواصلات هذا شبكة من جواسيس أعدائنا .

و – ان حلّ جميع المشاكل يستند على الصرامة والتفاهم ، والآن بما أن الواقع حدث وأصبح في البلاد حكومة دستورية واستقرار ، فكل شيء سيكون على ما يرام . ان كل ما حدث هو ليس من مسؤولية الجيش، بل مسؤولية اخطاء المسؤولين السياسيين – أصبح البلاط محاطاً بمستشارين واجبهن الفتن والاشتغال لاغراض حزبية لا وطنية .

م – ما هو الذي يؤكد لنا بأن حركة الجيش ما كانت لأغراضٍ غير حزبية وأغراض فردية ؟ – ماكان السبب في حركة تشرين أول ١٩٣٦ وحركة كانون أول ١٩٣٨ ؟

و – ماكنت هنا في السابق ، وعلى كل فالجنرال يعلمبأنني لما كنت مع وزارة نوري السعيد في بدء سنة ١٩٣٩ كنت قد اتّفقت مع رئيس الوزراء ، وطه الهاشمي ، على السعي على ابعاد الجيش من السياسة وعدم زجّه بها .

م – القضية الآن هي ليست إبعاد الجيش من السياسة ، بل كيف يمكن ان نخلّصه منها . ربّما تداخله في السياسة في المستقبل يخشى منه ان يكون فخامتكم وأقرانكم في قائمة المنسقين ؟

و ــ اذا قام الجيش بحركةٍ وطنية تدعم كيان البلاد فلا أخشى ان أكون في قائمة المنسقين بل ولا أخشى ان أكون في قائمة المحكوم عليهم بالاعدام .

م ــ اني مستعد ان اشتغل في واجبي المنصوص عليه في المعاهدة ــ وان بريطانيا دائماً وقفت بجانب معاهداتها ، إلاّ اذا فرقت الورقة من الجانب الآخر .

و ــ أشكركم على هذه الفرصة .

رسائل من بعض الساسة الأصدقاء

كنت نوّهت في الكلمة التي قدمت بها المذكرة المدرج نصها أعلاه ، وفي المذكرة نفسها ، بأني كنت على اتصال دائم بمعظم رجال السياسة وببعض الاصدقاء في بغداد واني كنت أتلقى منهم رسائل باستمرار فأقف منها على ما كان يجري في الاوساط السياسية وما كانت تتمخض به البلاد من أحداث عامة وماكان يجري بين بعض الساسة وبعض رؤساء القبائل في الفرات وكذا الخلافات التي كانت تحدث فيما بينهم ومعظمها كانت تنشأ عن التنافس على كراسي الحكم وما يؤدي إليه هذا التنافس من كوارث تصيب البلاد .

وقد نشرت في الفصول المتقدمة من ذكرياتي قسماً من الرسائل التي تسلمتها من السادة ياسين الهاشمي ونوري السعيد ورشيد عالي الكيلاني وها أنا أنشر الآن قسماً آخر من رسائل بعض الساسة الذين كانوا يكاتبوني باستمرار في تلك الحقبة لأن فيها ما يكشف الستار عن بعض خفايا تاريخنا الحديث التي بقيت مستورة عن الكثيرين ولا سيّما من كان في سن الطفولة أو الصبا من جيل الأولاد والاحفاد وقد اخترت رسالتين اثنتين من رسائل كل من جعفر العسكري وأرشد العمري وأربع رسائل للسيد نضرة الفارسي وخمس رسائل للسيد علي محمود الشيخ علي .

رسالة السيد جعفر العسكري الأولى :

لندن في ٢٥/ ٢/ ١٩٣١

عزيزي ناجي بك

تحية وشوقاً وبعد لا يسعني إلا ابداء شكري الجزيل لما رأيته منكم من الحفاوة والمودة إبّان وجودي في الاستانة وأتمنى ان أقوم بكل خدمة تحبونها بقدر استطاعتي .

وصلت لندن بعد ان راجعت الاطباء في ويانة وباريس ونصحوني ان اكتفي بالتداوي البسيط وأخذ الادوية المحلاة للحامض البولي والمحافظة على صحة شديدة مع الامتناع عن شرب المواد الكحولية وها أنا متبع تلك النصايح والى الله المشتكى .

كتبت الى بغداد ممتزجاً رأي العائلة لأجل المصيف في الاستانة وعند ورود الجواب بالموافقة سأخبر نعمة الله أفندي ليدبر لنا محلاً مناسباً ولا بد أخبركم عن يوم حركتي من لندن ووصولي استانبول لنحظى برؤياكم ونقضي مدة من الزمن معكم بالسرور والهناء . هنا مع الاسف اضطررنا ان نترك المنبع والبزايز ونكتفي بزرع الديوم .

هذا وفي الختام دمتم لأخيكم .

سلامي واحترامي للسيدة المصونة قرينتكم مع تقبيل نواظر طلال وحارث.

المخلص : جعفر العسكري

رسالة السيد جعفر العسكري الثانية :

لندن في ١٠/ حزيران/ ١٩٣١

عزيزي ناجي بك

تحية وأشواقاً وبعدكم كنت متأثراً من أخبار انحراف مزاجكم قبل كم

يوم والآن بشرني الاخوان العراقيين الذين وردوا الى لندن عن طريق تركيا عن اكتسابكم الصحة والعافية أدامها الله عليكم .

لا يوجد عندنا حادث مهم سوى حضور رئيس وزراء المانيا ووزير خارجيتها الى لندن للمداولة مع الحكومة البريطانية عن حالة المانيا الاقتصادية فجرت لهما الاحتفالات الرسمية بكل ودية وطنطنة فهمت من بعض الرجال السياسيين ان القصد من هذا التقارب هو جعل فرانسه ان تقف عند حدها لأن سلوكها السياسي في الآونة الاخيرة جعل انكلتره تغضب عليها نوعما . وكما هو معلوم من تاريخ انكلتره السياسي ، ان هذه المناورة ليست من الامور الغريبة وكلما نتأمله ان يزداد الخلاف لنستفيد نحن في فرصة مستقبلة هذا اذا ساعدتنا الفرص .

كنت مفكر ان احضر الى الاستانةفي هذا الصيف ولكن سبق للعائلة وأتت عن طريق مارسيليا الى لندن فانتهى الامر على هذا المنوال إذ لا يسعني مالياً ان أجلبهم وهم ما شاء الله نصف طابور .... الى الاستانة وأما تركهم لوحدهم في لندن يزيد في الطين بلة فعليه تركنا القرار الى السنة القادمة انشاء الله عند رجوع العائلة الى العراق .

سلامي وأشواقي الى من حولكم من الاصحاب والاخوان وخصوصاً منهم توفيق رشدي بك وكمال عزيزي بك (قلم مخصوص مديري) وتوفيق بك (سكرتير الغازي) واسماعيل حقي بك (في الخارجية) مع تقبيل نواظر المحروسين .

أقدم اخلص التهاني بمناسبة انعام صاحب الجلالة عليكم بوسام الرافدين .

المخلص : جعفر العسكري

رسالة السيد أرشد العمري الأولى :

۲۱/ ۱۲/ ۱۹۳٥

أخي العزيز ناجي بك

وبعد سكوت طويل بمناسبة عيد الفطر أكتب هذه الاسطر وأهنيكم بالعيد وأتمنى أن يكون سعيداً انشاء الله وأهنيكم جميعاً ايضاً برأس السنة .

نحن هنا ساكتين والهواء دائر الماكينة والجمال قاعد تمشي . من البديهي انني ارتكبت أكبر الغلطات بقبولي الوزارة وسيما عندما زجيت نفسي مع جماعة غير متجانسين وهذه الغلطة كونت سلسلة أغلاط ومن ثم وحدث جبهة شنيعة ضدي في العام الماضي واستمر الحال الى ان انكشفت الحقائق الآن وكل واحد رجع الى صوابه والذين كانوا يهاجموني انقلبوا الى مدافعين فانني لم أرضَ منهم على كلا الحالتين والصحيح يا عزيزي ناجي بك ان كل احد تقريباً هنا يلفظ ويقول نحن نريد لنا حكاماً نزهاء ليس لديهم وجهين ، وجــه في الحكم ووجه خارج الحكم ولم يغتنوا على حسابنا ويسعوا لجر المغنم من وراء الحكم فالكل تقريباً متهمين بأشنع التهم ما عداك أنت الذي لا غبار على نزاهتك وأخلاقك وأعمالك وعليه أنت اليوم المثل الذي قد يؤتى به وانني دائماً أجاهر بهذه الحقيقة ومن بعدك يأتي نوري ولكن بهذه الايام قد أحاطوا به بعض دعاة السوء ومع ذلك انه أحسن الموجودين . حسناً كان ابتعادك عن الوزارات هذه المدة والمستقبل سيكون للمخلصين انشاء الله ولكن دون ذلك أهــوال وألاعيب ودواليب إلى ما شاء الله .

انني مرتاح في داري ولقد اعتدت على الكسل وظهر لي ان ذلك شيء لطيف . هنا حكمت سليمان وجعفر علي وبعض الذوات مكونين جبهة شايه وتايه الى حل الوضع الحالي وعدم الاخذ بالاوضاع السابقة ولهم جماعة وشيء من الكلم وأما حزب الوحدة فان الحكومة أبلغت الجماعة بأنه غير موجود بنظرها وانني لم أشأ ان اشتغل فعلياً ضمن هذا الحزب ولا أجد مـا

يشرفني اذا قذفت به واستقلت رغم كوني فاهم جداً بأن لا تجانس بيني وبين بعض الجماعة بهذا الحزب ، وعليه اخترتُ السكوت وتقريباً العزلة بالوقت الحاضر .

ان البلاد بدأت تتأخر تدريجياً وذلك اعتباراً من يوم دار دولاب الاستقلال جلالة المغفور له نحو الى الورا لا الى الامام ذلك اليوم الذي أقسم على ان وزارتك ستبقى في الحكم أربعة سنوات ويعين اليوم فاتح رشيد عالي لتشكيل وزارته بعد انجازكم الانتخابات واستمر الدولاب يدور الى الورا الى الآن وعليه وصلنا الى درجة سقيمة مؤسفة بينما لا يجعلها تستمر أكثر من هذا وربما لو كنتم قررتم أنتم الثلاثة يوم استقالة رشيد عالي فأن يتولى الحكم نوري السعيد عوضاً عن المدفعي لوقف الدولاب وبدء يدور نحو الصواب أو لو كنت أنت توليت الوزارة اذا كان في ذلك الزمان شيء من الاشكال لتولية نوري رياسة الوزارة وعلى كل رغم اصراري على نوري لتشكيله الوزارة عوضاً عن جودت لم يوافق نوري على ذلك واني أقول ربما لو كان نوري مشكل الوزارة عوضاً عن جودت لما حدثت جميع هذه المآسي في البلاد والآن انه لا يريد الاقدام على شيء وهذا ما شجع الغير والنتيجة هي هي لابد من أن الوضع لايستمر ولكن ينتقل من سيء الى أسوأ إذا لا يفتكر بالأمر ملياً . لقد صدعتك بكتابي هذا ولكن لا بد لي من ان أبث شكواي لذي مروءة مثلك . ان حالة الدواوين الرسمية في تقهقر مستمر كما وان روحية الموظفين متزعزعة ولقد أصبح الشعب ناقم من كل شخص تولى الوزارة كان بالحكم أو لم يكن باستثناء ما قل وندر وهذه حالة لا تبشر بخير ولقد قامت نهائياً ضرورة التخصص والعلم والمقدرة لتولي وظائف الدولة الهامة والحبل على الجرّار .

هنا السنة تعتبر من السنين الممطرة تماماً ومع ذلك الطقس جميل على الغالب الاخ خير الدين من المحبين المخلصين جداً إليك وكنت خلال موسم الصيف معه في الموصل خلال أشهر تموز ، آب ، أيلول وثم عدت إلى بغداد كنا دائماً نتحرى في الاوضاع والاشخاص وكنت أنت يا عزيزي دائماً المحطة النهائية التي نستقر

بها ونجدها تمثل جميع مزايا المرحوم عبد المحسن وأكثر منها ثقافة .

أولادي يقبلون أياديكم هذا وأقدم احترامالي إلى والدة طلال وأقبل عيون أنجالكم الاعزاء أخي العزيز .

المخلص
أرشد العمري

رسالة السيد أرشد العمري الثانية :

٢٣/ ٢/ ١٩٣٦

سيدي الاخ العزيز ناجي بك

تشرفت بكتابكم وسررت كثيراً بعباراته الصميمة الصريحة التي ذكرتني تلك الايام التي كنا نفكر للعمل فقط بدافع المصلحة العامة الامر الذي أصبح الآن مفقود بالمرة اذ الانانية والجشع تغلبت على الاكثرية الساحقة فسحقت بذلك الشعور الحي للخدمة الحقيقــة دون مراعاة عوامل النفع الذاتي هذا ويسرني ان أراكم مرتاحين من الوضع العام بالعراق رغم كونه كمـا يقول المصريون (زي الزفت) وذلك لأنني أعلم درجة حرصكم على مصلحة العراق وحسناً ان لا تصلكم الاخبار الحقيقية عن وضع البلاد العام والحالة السيئة التي حاربت الاخلاق الشريفة والعمل الصالح وشجعت الشعوذة والتضليل إذ لو تطلعوا على الحقيقة لهالكم الامر ولتألمتم عظيماً دون جدوى إذ ماذا يمكنكم أن تصنعوا في الوقت الحاضر للاصلاح طبعاً ، لا شيء ، وعليه الأوفق ان تبقى الحقائق مغموطة حتى تطلعوا عليها عندما يمن الله على هذا البلاد ويجعلكم بوضع معه تتمكنون من القيام بخدمتها الداخلية وسوف تدهشون حقاً مما سترونه وتتحققون منه وسوف يهيلكم الامر عندئذ وأما الآن أرجح ان تبقوا مطمئنين على أن وطنكم يسير بالتقدم وهذا يزيد بقوتكم ويهيئكم لليوم الذي ينتظره معظم أبناء البلاد المدركين .

حسناً فعلتم بعدم الاصغاء الى طلبات توغلكم في السياسة الداخلية بالوقت الحاضر لأنني أرى ان ذلك كان يضيع جهودكم ويزيل الشيء الكثير من حسن السمعة العظيمة التي عادت إليكم وستزداد يوماً فيوم وطالما العراق غاطس تدريجياً بهذه الأدران لا يحق لأنظف شخصية بين جميع رؤساء الوزارات وخليفة عبد المحسن السعدون الذي يسبقه علماً وتثقيفاً ان يزج نفسه في ثناياها .

ليس هذا فكري وحدي أنا بصفتي صديقكم وأخوكم بل هذا فكـــر الاكثرية الساحقة الهامة في المملكة ، ان اندماج نوري باشا مع جميع الوزارات مهما كانت وتطورات الايام الاخيرة حطمت من سمعته الشيء الكثير وذلك مما يعز علي كثيراً لأنه صاحب الايادي البيضاء لخدمة بلاده ومهما كان الامر انني كنت استغرب منكم ومن بعض الرفقاء عندما كانوا لا يرتاحون الى جعفر باشا فالآن تأكد عندي بعد نظركم وتقديركم للامور لأن المشار اليه هو الذي يزج نوري باشا بأمور تؤثر على سمعته وتضعه أمام الرأي العام وهذا ما شاهدته خلال السنة المنصرمة ولم يكن جلالة المرحوم الملك فيصل غافل عن هذه النقطة اذ كان دائماً يفرق بينهم ويبقى جعفر باشا في لندن ... انني قانع بأن نوري إذا منّ الله عليه بصحة صباح التامة وإذا شدينا أزره يتمكن معكم من إيقاف التيار الجارف الذي سيخرب البلاد وكلنا ننتظر ذلك اليوم ولكن دونه أهوال وعقبات وانتريكات ومطامع ومنافع ومزايا و .... الخ ولكن الظلم والشعوذة لا يدوما أبـــداً .

أمّا أنا شخصياً رغم الضيق المستولي عليّ مرتاح لأنني لم أكن موظف بالوقت الحاضر لأننا هنا ونرى ما لا يراه الغائب ونسمع ما لا يمكن أن تسمعوه ولو نشرت حقيقة مذاكرات النواب وما يقال عن الموظفين بوجه عام وعن الوزراء المفوضين وممثلين العراق في الخارج لهالكم الامر وقلتم الذي أبعدته الظروف في الحاضر عن الوظيفة عليه ان يحمد ربه ولو اطلعتم على التزويرات والاكاذيب عن الشرفاء ، وعن غمط الحقائق وسوء الاستعمالات الاتباع الادنياء ، لدهشتم وهذا ما بلينا به والحمد لله .

كنا في مجلس حافل به أعيان ونواب وذوات محترمين فكان جمع غير حزبي ولكن جمع شاعر بما انتاب البلاد من ارهاق فسألتهم بعد أن فشلنا معظمنا في ادارة الدولة وأكثرنا من الامتلاك على حساب الامة الفقيرة وبعد كل هذا الذي تشاهدوه ولم تكتب عنه أي جريدة لأسباب تعلموها من بقي يمكن ان تقولون عنه انه أشرف وأحسن من تولى هذه الامور فكان الجواب بالاتفاق تقريباً بأن ذلك (ناجي شوكت) . فأردت ان ألطف الموقف وأخدم الحقيقة فقلت لا ننسى خدمات نوري السعيد فبعد حوار أقروا رأي ايضاً .

اني مسرور مما أراه وأسمعه وأشاهده من وقت الى وقت فيما يخصكم ودعني ان أهنيك كثيراً أيها الاخ العزيز .

يقال ان الهاشمي يريد ان يعدل عن الخطة والوزارة ويعود الى الصواب فاذا صحَّ ذلك وروجعتم ورأيتم التعديل سيكون من نتائجه امكان لايقاف تيار الفساد الذي عبث في الاواسط عندئذ لا يحق لكم التجنب بل أرى ان تقدموا لانتشال الوضع وهذا هو فكري فإذا لم يقدم الهاشمي على عملية حقيقية من هذا القبيل سيكون التدهور وستعاني الامرين الوزارة الذي تخلف هذه الوزارة لأن المرض قد يتفاقم مع الايام .

ان كتابي هذا يصلكم مع العيد وعليه دعوني أهنيكم به وأتمنى لكم الصحة والهناء الدائم وأقدم احتراماتي الى خانم اوض وأقبل أولادكم النجباء وأولادي يقبلون الايادي والاخ خيرالدين بعرض الاحترام مع جميع الاصدقاء وبضمنهم الاخ أمجد واخوانه سيدي العزيز .

ان نوري ابن جميل مريض بالتيفو في بيروت والعائلة في هرج ومرج الآن

المخلص : أرشد العمري

رسالة السيد نصرة الفارسي الأولى :

بغداد في ١٦/ ٥/ ١٩٣٥

أخي العزيز المحترم

من يكثر الاعذار فلا تبقى لأعذاره قيمة طبعاً . ولملاحظتي هذه الجهة أصرف النظر من صرف الكلام في هذا الموضوع . أني على سبيل اعلامكم بقسم من مسائل الحادثةأتذكر ان الوفد العراقي الى جنيف قد ذهب فكان من اللازم ـ وقد ذهب مع الوفد وزير الخارجية ـ ان اجهد نفسي للاحاطة بالمسائل التي أجابهها أثناء غياب الوزير . ثم ان الموسيو اوليفان وهو رئيس اللجنة التي تشتغل بقضية الآثوريين قد وصل بغداد وهو لا زال فيها وهذه قضية أخرى كان لا بد من الانشغال بها . ثم في هذه الظروف المتعبة والمزعجة في الزمن نفسهلا أريد ان أشغل يس باشا وكيل وزير الخارجية بأكثر الامور . والذي يؤسف انه لم تتخذ خطة في السابق تكفل تولي رؤساء الشعب في ديوان هذه الوزارة مسؤولية بعض الاعمال والمخابرات وهكذا أجد نفسي كل يوم أمام سيل من الاوراق يجرفني ويجعلني ماكنة عملها التوقيع . على انني أومل انتهاء هذه الوضعية فقد قبلت اقتراحاتي المتعلقة بتشكيلات ديوان الوزارة وكيفية العمل فيها .

لاحظت القلق الذي تشعرون به من مآل برقياتكم بشأن الحوادث الجارية هنا الآن . يؤسفني ان لا تتزودوا بجميع المعلومات المقتضية في زمن أنا قائم بادارة أعمال ديوان الخارجية . أي خطة كهذه لم تتخذ في السابق وعليه فلم ترتب مصادر المعلومات الرسمية الممكن اذاعتها . ومع ذلك أخبرناكم بخصوص ما جرى وأزيدكم علماً الآن اكثرية الاقسام من ثلاثة عشائر في منطقة الرميثة بني زريج والظوالم ـ تجاوزت من غير سابق علم بذلك على السكة الحديدية فخربت بعض أقسامها ضمن مسافة ٣٠ كيلو متر وهاجمت محطتين وتجاوزت على قصبة الرميثة ونهبت السوق وحاصرت قوة الشرطة . والخطة التي اتخذت

تجاه هذه الحركة هي جمع وتحشيد القوة في منطقة الديوانية والمباشرة بالقصف الجوي على المنطقة الحادث فيها التمرد . وقد كان للقصف الذي اعتبر العمل التمهيدي الاثر المطلوب بحيث عندما كمل التجمع وباشر الزحف منذ يومين لم تبقَ مقاومة خطيرة تجاه هذه الحركة . وبينما أنا الآن أكتب إليكم هذه الكلمات خابرني يس باشا فأخبرني بأن محل تجمع أهم قسم من المتمردين في هذه المنطقة قد أشغل ، وان (خـــوام) الذي كان بطل الحركة قبض عليه بعد تضحيات كثيرة من جانب المتمردين وقد أخذت عشيرتي الظوالم وبني زريج تسلّم . فيمكن ان تعتبر منطقة الرميثة الآن تحت سيطرة الحكومة .... هذا فيما يخص الرميثة وقبل أربعة أيام حدث تمرداً مماثلاً في سوق الشيوخ . والمؤسف ان الوضعية كانت غير مساعدة للحكومة بالنسبة الى هذه الحركة ، حيث حركة الرميثة قطعت المواصلات بين المركز ومنطقة سوق الشيوخ من أقصى الطرق ولهذا جابهت قوة الشرطة هناك وضعية محرجة ومؤلمة . اني ارغمت الحكومة بالتدابير وباشرت بالتحشيد في طريق الكوت ـ شطرة ـ الناصرية والآن فبالنتيجة التي حصلت في منطقة الرميثة سهلت المشكلة حيث ستتم المواصلة بأقصى الطرق وستخمد الحركة خلال الأيام القليلة المقبلة .

ان الحكومة أعلنت في منطقة التمرد الادارة العرفية وتدبير كهذا كان ضرورياً لما له من التأثير الادبي على النفوس التي قد تدفعها مقاصد سيئة .

ان طلب نقل طالب مشتاق الذي اقترن بموافقة منكم لم يغيب عن ذهني انما كانت أمامي مشكلة قد زالت الآن وهي اننا كنا ملزمين بملاك ٣٤ الذي لقلته شلّ يدنا ، والآن قبل اقتراحي بالتوسع في الملاك وسأخبركم في البريد المقبل ما أقترح اجرائه .

تحياتي وأشواقي للأخ صائب بك ودمتم لأخيكم .

المخلص

نصرة الفارسي

رسالة السيد نصرة الفارسي الثانية :

بغداد ٢٤/ مايس/ ١٩٣٥

أخي العزيز المحترم

كتابين قدمتهما إليك لم يحظيا بجواب منك. ويلوح لي ان هذا لا يخلو من أحد أمرين . اما انك (زعلان) عليّ ، وهذا ما لا أميل لقبول امكان حدوثه . واما انك تريد اجراء التقاص بين الماضي والحاضر ، وهذا ما أخشى منه ، لأني مدين بدين كبير لا أعلم متى أتمكن من وفائه بطريقة التقاص .

وعلى كل فقد انتهزت فرصة سفر ممدوح زكي أفندي الى أنقره وقدمت هذا الكتاب مؤملاً انه يفي بجزء مهم من الدين المذكور .

لقد تصرفت في أمر اجازة المؤما اليه وابقائه هنا مدة طويلة بالنسبة. ولا اظنك تحسب هذا تحدياً مني. لأني اعتبر ما يعود إليك يعود إليّ ، ولأن المسكين قدأصيب بمصيبة مرض والده ، ثم وفاته ، وبضرورة تصفية الاعمال التي لا مناص منها عندما تنتقل مسؤولية عائلة برمتها على عاتق شاب مثله .

ان الحوادث المزعجة الاخيرة أخذت تقرب من الزوال تماماً فبعد ان انتهت قضية الرميثة حسبما علمتم بها لم يبقَ غير جهة الناصرية . ومن بواعث الارتياح ان الحركة هناك بالرغم من خطورتها بقيت محصورة في منطقة سوق الشيوخ ، وكان القائمون بها غمروا أطراف المنطقة بالمياه بقصد احـــداث المشكلات لحركات الجيش . إلاّ ان كان نتيجة التي حدثت في الرميثة الاثر المحمود حيث امتنع غير القائمون بالتمرد مبدئياً من الاشتراك معهم وهكذا سهل الامر يوم أمس ودخل الجيش الجبايش وتم تعمير السكة الحديدية ويؤمل وصول القطار إليهم وعلى هذا يصح أن تعتبر القضية منتهية .

الانصاف يدعو الى تقدير خدمة الحكومة الى جمع القوى وتحشيدهـــا وتحريكها بسرعة وانتظام ، والسياسة التي أبرزتها في تقليل جمع المتمردين وجعلها غيرهم ضدهم .

اتذكر اني كنت لخصت إليكم نقطة نظري في الوضع الحاضر ومتطلباته وهي : التهدئة ، تنمية القوى ، الاصلاحات الاساسية . وكنت أوضحت هذا المنهج نفسه الى يس باشا ويسرني ان أرى ان الأمور سائرة على نفس الخطة التي لا زلت أعتقد بصحتها في الظروف الحاضرة . فقد أخذت التهدئة تتم بالرضاء و القوة معاً . وجاءت الظروف الحاضرة خير دليل لاقتناع رجال الحكم بصحة العقيدة التي جهرتم بها على الدوام وهي تقوية أسباب الدفاع والسيطرة ، وبوشر بتنفيذ هذه الجهة من الآن ويؤمل انجاز قسم مهم منها في القريب .

أجد في يس باشا الآن ذلك الاتجاه الذي كنا نتمناه ، والذي يبعث الى التفائل عن المستقبل فيما اذا استمر . لا يتمكن الانسان من منع اعجابه بما أظهره الرجل في الظروف الحاضرة . كان قائماً بأعمال وزارتي الخارجية والداخلية — لأن رشيداً كان في الديوان — بل وبأعمال اكثر الوزارات علاوة على مهام مركزه الاصلي . وكان لا يجد راحة من كثرة الأعمال ولا يجد ارتياحاً من كثرة الاخبار المزعجة ومع ذلك فقد بقي هادىء الاعصاب وقاد الذهن .

وفي الفرص القليلة التي تمكنا من أن نتداول الكلام حول الوضع العام والمستقبل وجدنا ما يفكر القيام به بعد هذا الدور يتفق وما ترغب به أنت وما أرغب به أنا . وقد دار الحديث حول شخصك الكريم . فذكر لي ما دار حين تأليف الوزارة مما ليس له متسع هنا . وعلى كل فقد شعرت منه نحوك التقدير الذي هو وغيره من رجال البلد بقوا مستمرين بالشعور به على الدوام .

منذ اسبوعين تقريباً لم أتمكن من مقابلة الاخوان ، فقد كثرت الاشغال بدرجة حجزتني في الدائرة حتى بعد الغروب . على كل فقد عاتبتهم . حيث ذهبت الى دورهم ولم أجدهم . انهم يحتجون بأنهم لا يرغبون بمنعي من الاشغال الرسمية ، وأخيراً تقرر الصلح بيننا على شرط اجابتهم دعوتي حالما اكون في داري وغير مشغول . ولا أدري هل انهم يمكثون في بيوتهم بحيث يجيبوا دعوتي فيما اذا طلبتهم . وعلى كل فيما اذا ظهرت شكوى من جانب

أحد الطرفين لا يتفق الطرفين على حسمها فنستعرض عليكم لتحكموا بما يمليه عليه انصافكم .

اخشى انكم تسيئو تفسير كتاب أرسلته الى وزارة الاقتصاد والمواصلات فيما يخص مبلغ التعمير للبناية الحاضرة وكلفة بناية جديدة، فقد سبق لي الكلام شفهياً مع وزير الاقتصاد والمواصلات وقلت له ان الحكومة اذا توافق على صرف المبلغ المخصص للبناية الجديدة قبل حلول موسم الشتاء القادم فيمكن أن نكتفي بتعمير جزئي للبناية الموجودة وقبل ارسال الكتاب الذي حررته بهذا المآل اشترطت عليه (وقبل شرطي) بأن لا يقلل المبلغ اللازم للتعمير عن (١٠٠٠) ما لم تقرر الحكومة المباشرة بانشاء البناية الجديدة قبل الموسم المذكور ، فتقدرون والحالة هذه انني أردت ان أبين للحكومة المنافع التي تسوقها على تسريع المباشرة بالانشاء ، وقد اتفقنا ووزير الاقتصاد والمواصلات ان نعمل ما نتمكن في هذا الشأن .

اليوم الجمعة ومع ذلك عند مباشرتي بتحرير هذه الصحيفة من الكتاب في الساعة العاشرة طلبني يسن باشا بمهمة تتعلق بمواجهة هيئة اللجنة السداسية المشرفة على قضية الآثوريين والتي هي الآن هنا.

وها اني رجعت الآن منهم الساعة ١,٣٠. ذكرت هذا كي لا أستحق مؤاخذاتكم القلبية – إذ لا يوجد احتمال لمثل هذه المؤاخذة – فيما اذا قصّرنا أحياناً في ارسال الكتب .

لم تبعثوا إليّ عن حالتكم الشخصية ، استراحتكم ، رغباتكم في الكتب السابقة . فهل تتصوروني محب نفسه بحيث تجعلون كتبكم لاتحتوي من الناحية الشخصية إلاّ البحث عن اصح وأريد ان تخبروني عن هذه الجهات .

والآن بودي ان أجعل صحائف هذا الكتاب عشرات . ولكن اشعر بالجوع ولذا أكتفي بما ذكر وأرجو التوسط بعرض احترامات رفيقتي الى

والدة طلال وتبليغ سلامي الى الاخ صائب بك وتمنياتي الطيبة لطلال بك وحارث بك . وأخيراً اقبلوا التحيات القلبية مني .

اخيكم المخلص
نصرة الفارسي

رسالة السيد نصرة الفارسي الثالثة :

بغداد ١٦/ ٦/ ١٩٣٥

أخي العزيز المحترم

أرجو عفوك لتأخري في الاجابة على كتابيك الاخيرين . لقد اطلع يسن باشا على كتابك الاول . فكان يقرأ به بامعان زائد وكان الارتياح يبدو عليه كلما انتقل من سطر الى آخر . أشاركك الشعور في تشجيعه ، انه جاد في عمله والعمل الذي أمامه خطير والفرصة تكاد تكون الاخيرة بالنسبة إلينا جميعاً .

عندما بان الحماس من خلال سطور كتابك تمنيت لو أننا ايضاً في وسط وظروف من يزكيان الحماس .. ولكن.. يجد الانسان بنظره فأكثر ما يراه باعث للتألم . الناس منقسمون الى طوائف وشيع ، أحاطهم الجهل فلا يخيرون بين النافع والضار . انتابهم الكسل لا يحركهم في الخطر. ثم يتوقف صلاحهم على هيئة أشخاص يعملون وأكثر الاشخاص هم خلو الطريقة الصحيحة وماتت فيهم خصائص الاطاعة والجرأة الادبية والرأي الصائب المتين والانكباب على العمـــل .

هذا ما دعاني الى وصف مهمة الرجل بالمهمة الشاقة .

قابلت رشيد عالي ، عقب رجوعه من منطقـــة سوق الشيوخ ، وجرى الكلام بيننا حول ما تفكر وما ترغب به . وقال لي انهم اليوم مشتركون معك في الرأي وانهم ينظرون الى ناجي ورفقائه كنظرهم الى أنفسهم. وأكد لي افتكارهم واهتمامهم بتنفيذ ما ترغب في قضية الانتخابات .

ألاحظ شيء من الانحراف في سياسة تركيا نحونا أرجو ان تكون أمر توهم عندي . انك ولا ريب قد اطلعت على خطاب توفيق رشدي آراس في جلسة عصبة الامم حول الخلاف العراقي الايراني الذيأرسلناه الى المفوضية في البريد الماضي .

عند امعانك النظر فيه يتضح لك انه تضمن ثلاثة نقاط لم يكن التصريح بها من صالح العراق وهي: (١) تخطئة العراق لتقديمه قضيته الى عصبة الامم . (٢) عدم التزام العهود . (٣) التوصية بمراجعة ايران في هذا الموضوع . ألقى هذا الخطاب من غير حاجة تستدعيهطالما المتنازعين حصراًكلامهما بالتسليم بقرار المجلس . ودون ان ألفت نظرك الى هذا عسى انك ترى من المناسب ان تنتهز فرصة لجعل المعاتبة مسببة كفيلة لفائدتنا في المستقبل . ان العراق لا ينتظر طبعاً من تركيا بادرة كهذه . فصدورها من دولة يرتبط بها العراق بكل روابط الصداقة الصميمية ويأمل منها كل خير هي التي تستوجب التألم أكثر مما لو بدرت من جهة أخرى .

ثم لاحظت ان السلطات التركية متباعدة من التعاون في قضية عصابة (خليل خهشوي) وتهاونه في الاجابة على مراجعتنا في هذه القضية . ان فسح المجال لعصابة شقية في حدود المملكتينليس من صالح الجهتين . لا شك وان هذه القضية ايضاً ستنال عنايتك .

سبق لي ان أخبرتك بأن المخصصات اللازمة لانشاء بناية جديدة للمفوضية قد أدخلت في المقترحات المالية ، حادثت يس باشا للنظر في الموضوع . الاضمن ان يجري الاستعداد لذلك بالتحقق عن محل مناسب للبناية ، كلفة البناء ، المتعهد وكيفية بيع البناية القديمة ، ارجو ان تمعنو النظر في تعبيري وهو التحقق وليس التورط الذي قد لا تصاح كفالة تصرف بشأنه ..

أظن وصلكم كتاب الوزارة المتضمن تعيين الشريف حسين بن ناصر كملحق خاص في المفوضية . لا شك وأنك قدرت الاسباب التي استدعت ذوي الشأن

الى هذا الترتيب . انه يتقاضى راتبه من الخزينة الخاصة . وعنوانه ايضاً مفوض طبعاً وسيقوم بما أنت تراه مناسباً من الاشغال الكافلة لتفانيه على العمل ومن الجهات الاخرى سيكون في وضع موظف طبعاً .

ان نوري يتحرك من لندن يوم ٣ تموز ويصل في ٧ . أخذت الحكومة الايرانية تستعمل لهجة ودية ولا شك قد اطلعت على خطاب العرش في مجلسها هو تمهيد واحضار جو للمفاوضة المباشرة . نأمل ان ينتج ذلك شيئاً موافقاً ، سأخبرك من وقت لآخر .

أرجو ان تذكّرني اذا أنت فيحاجة الى أية معلومات أو أي أمر آخر اني حاضر للخدمة حاضر ما دمت حياً .

لي أمل المجيء اليك والتمتع برؤيتك واني منتظر وصول نوري لتقرير هذا الامر . احترامات من رفيقتي الى والدة طلال وتحيات وأشواق مني .

الآن كان عندي يس باشا. أطلعته على بعض ما جاء في هذا الكتاب . وقلت له اني أريد التحدث إليك بصفتي الشخصية وارجو ان تتذكر رغبة ناجي في تجلي قضية اخوانه في الانتخابات . قال لي لا حاجة لهذا التذكير وقد كتبت اليه انه كان بودي لو لم تكتب إليّ في هذا الشأن إلاّ بعد ان ترى النتيجة. قلت لا تتلق كلامي كتوصية منه انما أنا شخصياً أرى من واجبي ملاحظة رغباته

أرجو التوسط بابلاغ تحيات رفيقتي الى عقيلة صائب بك .

اخيك المخلص

نصرة الفارسي

رسالة السيد نصرة الفارسي الرابعة :

بغداد ٢٠/ ٦/ ١٩٣٥

أخي العزيز المحترم

تحيات خالصة وأشواق حارة . وبعد فقد وردتنا برقيتكم الرسمية الاخيرة

ووردت في الزمن اللازم كما تلاحظونه من كتابي الخاص السابق والكتب الرسمية المرسلة إليكم في هذا البريد .

كتابكم الاخير الرسمي الذي أكدتم فيه لزوم اتخاذ ما يلزم لتجنب ما قد يولد النفور في الصداقة الصميمة ، لوحظ باهتمام، فاطلع عليه يس باشا وسيتخذ ما يلزم .

كنت أخبرت نوري باشا بأني سأرجو ملاحظتكم الخطية التي ورد ذكرها في كتابي السابق .

وردني كتاب نوري باشا الآن ويذكر فيه ان المسألة ليست جوهرية . ووددت ان تطلعوا على هذا كي تتصرفون حسبما ترونه مناسباً .

يوم أمس دارت شايعة تبدل في الوزارة ومن جملتها وزارة الداخلية . فاتحت يس باشا فقال لي ما أود ان أطلعكم عليه لتعلقه بكم وهو قد يحصل تبدل ما . إلاّ ان هذا التبدل سوف لا يكون إلاّ ما كان يجب ان يكون يوم تأليف الوزارة وهو مجيء ناجي بك الى وزارة الداخلية) .

انما الآن موسم الحر الشديد ولا موجب لاتعابه بتكليفه الحضور هنا الآن مع انه هو في منطقة معتدلة » .

ان الامور فيما يخص قضية الاخوان سائرة حسبما أكّد إليّ وذكرته لكم فقد دخل علي محمود وعوني الهيئة التفتيشية للانتخاب وعلى ما يظهر انهم الاعضاء الفاعلة فيها .

الاشغال أمامي كثيرة . أؤجل كتابي الحقيقي الى البريد القادم . أشواق واحترامات مني .

أخيكم المخلص

نصرة الفارسي

رسالة السيد علي محمود الشيخ علي الأولى :

٩/ ١٢/ ١٩٣٤

مولاي أبا طلال :

كنت أرجو ان أكون انا بدل كتابي هذا لأنعم بحضرتك وأتنور بطلعتك ، واستأنس بقدسية روحك ، وطهارة سريرتك وليس عليَّ الا ان اغبط هذا الكتاب الصامت الذي ستنبعث فيه الحياة حين تلمسه يداك وتتلخط عبارته عيناك والذي ستنبع الفاظه زهواً وعجباً لما يسبغه عليها مقامك المنيع من الجلالة، ويكسوها قدرك الرفيع من المهابة. ففي هذا الكتاب ، سكبت عاطفتي وسفكت روحي، وبين ثنايا كلمه وألفاظه نثرت مودتي وسفحت اخلاصي . ولئن شكوت أمراً، فلا أشكو إلاّ من تأخر رسائلك التي عودتنا بها . فهي شكوى عنك ، ارفعها اليك. على ان عذرك مقبول قبل ابدائه ، وقولك مسموع قبل القائه ، لأني اعتقد بأنك لست ممن ينأى عن الصديق قلما ولا ممن يجفو الرفيق من دون جريرة يأتي بها أو ذنب عظيم يرتكب .

وليس في العراق الآن ما يوجب الاهتمام . فقد انتهت الانتخابات فجاءت بشرّ ما تمنى به الاوطان . ففي هذا المجلس انحشر ذوو العاهات حشراً فمن أعمى ، الى أعور، الى أعرج ، الى أقرع ، الى مسلول لا يرجى شفاؤه ، وفي هذا الحشر ايضاً المعروفون بسلوكهم الشائن ، وسوابقهم المفضوحة ، وفي رؤوس أغلبية المنتخبين الجدد، تجمعة الجهالة ، والغباوة فانك اذا فتشت عن الثقافة والفهم بينهم ، واهتديت بسراج « زيوجونيس » لما استطعت أن تجد لها أثراً إلاّ في بعض الرجال الذين قرروا الاستقالة عندما يلتم المجلس ، ويستقيم أمره . كنت يوم الجمعة الماضية ، وهو اليوم الذي تلا يوم الانتخابات، جالساً في مكتبي اذ زارني صديق شاعر ، فبعد ان أوضح رأيه في المجلس وأعضائه قال لي اسمع هذين البيتين :

لفّق في بغداد مجلس باطل ، كما لفق الثوب العتيق المرقّع
تجمعت العاهات فيه فأعور وعيّ وأعمى ثم آخر أقرع

فقلت له، انك انصفت المجلس لأنك لم تذكر بقية ذوي العاهات ، من مسلول على وشك الاحتضار ، وأعرج بغيض ، وأعضب وما إلى ذلك ، فقال ان وصف المجلس وصفاً دقيقاً يفتقر الى انشاء قصيدة كثيرة الأبيات ، واني لم أورد في هذين البيتين العيوب إلاّ على سبيل المثال. فهذا رأي شاعر ، وأما الرأي العام وحتّى الاندية الحكومية تبرمت بالنتيجة تبرماً شديداً ، وفي هذه الايام، بدأت الألسنة تنطلق بالخير عن عهد ناجي شوكت وانتخاباته . واني أعد نفسي مسروراً لنجوتي من هذه الغمرة واذا استئت من شيء فانما كان استيائي من تصرفات أرشد وارساله كلماته البذيئة ضدي ، وضد كل من انتمى اليك ، أو اتصل بك .

لقد أظهر جميل المدفعي استياؤه من تصرفات أرشد ، غير مرة ، واني لأشهد أمام الله وأمامك بأن جميل قد أبدى شهامة متناسبة مع اسمه.

طلبني اليوم جمال بك بابان وأبدى تأسفه الشديد ، لعدم فوزي بالنيابة وكلفني بوظيفة عدلية رفيعة، ولكن أتدري ماذا كان جوابي له .

لقد اطلع عليه نصرت بك الفارسي وهنأني عليه .

اني أجبت جمال بابان بأني لم احتج في يوم من الايام الى الوظيفة، وأريته واردي الشهري، وقلت له لو كنت أرغب في التوظيف لكنت قبلت الوظيفة في عهد ناجي بك، على اني رابح في عملي كمحام ، واني غير مستاء من النتيجة ، وانما مستاء من عبارات تلفظ بها بعض الوزراء ، كنت أربأ بهم أن يكونوا مصدرها، فكلمة طيّبة واحده تجعل الانسان مديناً لقائلها طوال حياته، بعكس الكلمة الخبيثة فانها تظل تسعر في الفؤاد. ألا ترى الجرح بالسلاح يندمل في يوم من الايام، وجرح اللسان يبقى يتقيّح على مرّ الايام وكرّ السنين ، ثم قلت له كيف تريد منّي ان أكون موظفاً في عهد وزارة يقول في احد أعضائها يجب ان نعطي

نهاية لغرور علي محمود ؟ وان نلقي عليه درساً قاسياً ؟ اني خاصمت وزارات متعددة، بل ان حياتي جميعها خصام وكفاح ، فلم تستطع وزارة من الوزارات ان تلقي عليَّ درساً قاسياً . فاذا كان يريد أرشد العمري ان يلقي عليَّ درساً قاسياً باقصائي عن النيابة التي أصبحت مبتذلة لكل مأفون ، فاني قد ألقيت عليه في عهد وزارته درساً قوياً في عزة النفس، فكل الوزراء ، يشهدون بأني لم أكلمهم بشأن النيابة وما مآتها شيئاً ، وكلهم يشهدون حتى الذين أظهروا صداقة وعطفاً نحوي كالمدفعي، بأني لم أفاتحهم بشيء حتى و لا التماس أحد منهم أو طلب شيء . واني في هذه الساعة أكرر هذا الدرس وأرفض التوظف سيما في عهد هذه الوزارة .

ان جمال بك برغم اظهاره شعوراً حسناً فقد بهت من جوابي وسكت لا يحير جواباً .

انهم ألفوا حزباً يدعى «حزب الوحدة» قد أرسلت لك منهاجه ، فهو سيمشي بالبلاد الى الامام، – على ما يقولون – وبعناصره ستتقدم القضيةُ العراقية ، وبتصرفات وزرائه ستتحد القلوب ، وتتضافر الايدي .

ألا بئس ما صنعوا وما يصنعون :

أقبل نواظر المحروسين ، وأرجو لهما اطراد التقدم ،واسلم سلاماً خاصاً للاخ طالب مشتاق . وبالاخير أرجو لك كل خير ، لأنك أهل له ودمت موفقاً.

المخلص

علي محمود الشيخ علي

رسالة السيد علي محمود الشيخ علي الثانية :

٢٤/ ٣/ ١٩٣٥

سيدي الأعـــز :

ان فراقك أوجع قلوب أصدقائك، وأدمى أفئدتهم ، وانما سؤالنا في

الجهد الذي ستبذله وأنت بعيد عن الوطن ، في سبيل الوطن ، وفي الغيرة التي ستتجلى في تصرفاتك الحكيمة ، وخدماتك الثمينة لصالح العراق ، وانا لنرجو لك خيراً عميماً لأنك محبّ للخير ، وتوفيقاً مطرداً ، لأن التجارب قد أثبتت اخلاصك ، للبلاد ، التي أرضعتك لبانها ، وأدرّت عليك خيراتها ، وحملتك يافعاً ، وفتى وكهلاً ، ومن عاش مثلك نقي الصفحة عفيف الماضي ، لجدير ببركة الله وحقق بآلامه ونعمائه .

اني ، مهما قيل في عقيدتي الدينية، ما زلت ، ولا أزال ، معتقداً بعدل الله ، ورحمته، فالله لا ينسى عباده الذين فضّلهم بعفة الضمائر، والنيّات الحسنة، كما انه لا يتجاوز عن خطيأت المذنبين ، وعورات المنافقين الظالمين . وان الرجال ، الذين أضمروا سوءاً ، وانطوت نفوسهم على الخبائث، قد لمسنا آثار عدل الله فيهم، فهم صرعى اليوم ، يتغامز عليهم الناس ، وتتلاقفهم الألسنة ، حتى أصبحوا لا يطيقون رفع أبصارهم ، أو الدفاع عن أنفسهم . منزوين في جحور بيوتهم ، متلذذين بالعجاف المهازيل من حثالة القوم، وحتى هؤلاء ، قد نفروا منهم، وابتعدوا عنهم . ليتك في العراق تشهد ذلّتهم ، وهوانهم ، وانما هذه الفقرات القصيرة ، كافية لتصوير ما هم عليه اليوم .

ان الوزارة الهاشمية قد تألفت بين حماسة الشعب وهتافه، وبالفعل ، عادت الأمور الى مجاريها بعدما تعقدت ، وكادت تتحطم الاماني والآمال . وكأن هذه النتيجة المسرة قد جاءت خلاف ما كان يصبوا اليه أولئك العجاف المهازيل ، فأتمروا بالوحدة العراقية ، وكادوا لها ، فأحدثوا في صباح الامس فتنةً رعناء في قصبة الكاظمية غير ان موقف الحكومة الحازم قد أعاد الأحلام الطائشة الى صوابها، فسيطرت الحكومة على الوضع ، سيطرةً تامّة بعد ان وقع من المتآمرين قتلى وجرحى ، وإن وصل المستشفى منهم ما يقارب الخمسة والعشرين، غير ان عددهم الحقيقي ، كان قد تجاوز الستين ، لأن الباقين قد عولجوا ، أو دفنوا ، بصورة سرية ، والحكومة قد سهلت هذه المعالجة ، والدفن السريين، لأنه ليس من المصلحة ، ان يزاد في عدد القتلى والجرحى ،

ولأجل ان تعلم موقدي هذه الفتنة، يكفي ان أعرض لك بأن من جملة القتلى، كان ابن أخت السيد محمد الصدر، وأن من جملة الذين أوقفوا عبد الهادي الجلبي ابن الوزير السابق، وصادق حسين الاسترابادي ومحمد باقر الجلبي، وهم من أعوان وشركاء رستم بك حيدر، وان موقف رستم بك موقف دقيق وفي غاية الحراجة. وبعد هذه الصدمة الجريئة، قبع جودت بك وجميل بك ومن إليهما في دورهم، وأما اعوانهم فقد تشتتوا مخذولين مقهورين.

إنّا في الحقيقة نأسف لمثل هذه الحوادث، سيّما استعمال القوة، من الجانبين ولكن اذا كان ركوب الاسنة أصبح ضرورة لا مناص منها فما حيلة المضطر إلاّ ركوبها.

اذا لم تكن غير الأسنة مركباً   فما حيلة المضطر إلاّ ركوبها

إني آمل ان يحل المجلس قبل ان ينصرم هذا الشهر، والحكومة الجديدة قوية تؤآزرها الطبقات الوطنية جمعاء. ان الحالة في الفرات كما عرضت فهي مستقرة، وقد ظن أعوان جودت بك، ان بامكانهم استغلالها لاغراض نفعية، سيّما بعد استقالة وزارة المدفعي، غير ان اتعابهم ذهبت أدراج الرياح.

كان الرأي السائد، ان تستدعى لوزارة المالية، غير ان دقة الموقت قد اضطرت الوزارة الى ان تجيء بوزير جعفري، ولما كان اصدقاؤك يعرفون فيك التضحية في سبيل الصالح العام، فقد اعتقدوا بحصول رضائك عن الأمر الذي تم سيما وان المتولين أزمة الحكم اليوم، هم ممن تفاهمت معهم، واتفقت واياهم. وانا ننتظر رأيك الصريح في الموضوع.

اننا لم نظهر تأييداً تاماً للوزارة الحاضرة، كما اننا لم نجاهرها العداء. وان ما كتبته اليك، في هذه الرسالة، انما هي خلجات نفس، ورغبات قلب ليس إلاّ، ومعنى ذلك ان الجماعة اذا سارت على ضوء الأسس المتفق عليها، حين وجودك في بغداد، فهي مؤيدة من قبلنا وإلاّ فبوسعنا ان نجافيها، اذا اقتضت المجافـــاة.

أقبل عيون الاخوين المحروسين ، وأقدم أشواقي للاخ طالب مشتاق ، وأسأل لك الموفقية ، من صميم القلب .

المخلص

علي محمود الشيخ علي

رسالة السيد علي محمود الشيخ علي الثالثة :

١٦/ ٩/ ١٩٣٥

سيدي المحتـــرم

ان الايضاحات الشيقة ، والعواطف النبيلة ، التي حملها إليّ كتابك الكريم ، قد أنستني حرقة الفرقة ، وشددت من عزيمتي ، ان رفائيل يعترف الآن بأنه كان مسيئاً لك ، وانه ما كان على حق ، حينما كان يسدد سهام انتقاداته ، وقد جاء اعتذاره هذا عند تذكيري له بموقفيه المتناقضين ازاء الكتلة النيابـــية في الامس ، والهيأة النيابية اليوم ، ولم أذكره بذلك لو لم يرد ذكره في كتابك الذي جمع من غرر الحقائق ما ينوء به كاهل ضعيف ، ككاهل رفائيل . ان أمرك لي ولرفاقي بتأييد الوزارة القائمة قد وقع وقعاً حسناً لدى الهاشمي والكيلاني ، وكم مرة قالا لي : ألا تصدق بأنا على اتفاق مع ناجي بك .

اليوم قبلت استقالة الشبيبي من وزارة المعارف ، وحلّ محله في الوزارة نفسها صادق البصام . وان ترشيح صادق البصام كان قد وقع في اجتماع عقده الهاشمي أمس ، كنت أنا وداود السعدي ومحمد علي محمود من جملة الحاضرين فيه ، وسبب ترشيح الموما اليه هو لأنه أقرب إلى تلقي أوامر الهاشمي وايعازاته من غيره ، ولأنه لا يوجد نائب أو عين جعفري المذهب يصلح لهذه الوزارة . فالسيد عبد المهدي ، أو باقر الشبيبي ، أو عبد الحسين جلبي ، لا يمكن الارتياح اليهم كما ان السيد سعد جريو ليست له مكانة تذكر إلاّ في نظر جميل بك المدفعي ، وجميل بك المدفعي اليوم خصم للوزارة. وليس من المصلحة الإتيان بوزير يعارض الوزراء ورئيسهم إلى مقام المسؤولية . وسبب الاستقالة الشبيبيّة ،

هو لأن الشبيبي لا يرى بأساً من استخدام الرجال الذين حكم عليهم المجلس العرفي وشملهم العفو العام من وظائفهم التي كانوا يشغلونها قبل صدور الحكم عليهم ، وانه للآن لم يفصلهم عن وظائفهم برغم صدور الاحكام ضدهم وتنفيذها بحقهم وان رواتبهم قد سويت حتى عن المدة التي قضوها في الحبس . ان الاستهانة بهذه الدرجة قد أغضبت الهاشمي الحليم نفسه ، فضلاً عن انه (أي الشبيبي) أراد ان يجري في سياسته الطائفية الى أقصى حد ممكن ، حتى انه جاهر الهاشمي باشا بأنه لا يقبل بطه الهاشمي ان يكون وكيلاً لمدير المعارف العـــام وبصورة مؤقتة لأن طه باشا في نظره لا يصلح لها ، ولأنه يعارضه في استخدام هؤلاء المحكومين وغيرهم ممن ظهرت تصرفاتهم المؤسفة. لذلك أصبح الهاشمي مضطراً لاستبدال الشبيبي بصادق البصام . وفعلاً اليوم باشر طه باشا بوظيفة المديرية العامة للمعارف بالوكالة ، وقرر الاثنان الوزير وهو ، فصل أولئك المحكومين من وظائفهم التي كان قد أسندها إليهم الشبيبي . والآن بدآ يسيران في طريق التنظيف والتطهير عساهما يتوفقان الى ذلك .

ان وزارة العدلية ما زالت شاغرة ، والمفهوم انه من المنتظر ان يقبل حكمت بك بعد عودته من استانبول بالوزارة المذكورة ، غير اني استبعد ذلك لأن حكمت بك اذا أصرّ في أمر ، وأبدى رأيه في موضوع ، لا يمكن ارجاعه عن رأيه بسهولة .

ان الوزارة تسرعت باصدار العفو العام عن المجرمين في فتنة الفرات ، ولكن ما العمل ؟ لم نرَ مجالاً للمعارضة لذلك أيدنا لائحة العفو العام ونحن على مضض غير اني كتبت رسالة الى الهاشمي بك في الموضوع وأسهبت فيها اسهاباً لتكون وثيقة فيه المستقبل . وكما ان الوزارة تسرعت باصدار العفو العام ، كذلك انها تسرعت في اصدار التعديل لقانون التقاعد المدني ، الذي أحدث ضجةً في الاندية والمجالس . فضلاً عن مجلس الامة . وسترون اعتراضاتي مدونة في ضبط المجلس . اني مهما كنت مؤيداً للوزارة لا أستطيع ان اسكت او ان لا أعارض الامور التي لا أعتقد بصحتها. ربما هذه الحالة تسيء إليّ ،

ولكني لا أستطيع ان اختار غيرها مهما كلفني الامر .

اني لما جئت نائباً ، وحلفت اليمين القانونية بشأن قيامي بالواجبات النيابية كما يمليه عليّ اعتقادي ، كأني تعهدت برعاية المصلحة العامة ، قبل رعايتي للصداقة الشخصية . اني أفهمت الهاشمي والكيلاني بسلوكي هذا ، وقلت لهما بأنهما لا يجب ان يطمعا مني في تأييد الوزارة في كل شيء أو في الاشياء والامور التي أراها مخالفة للقانون أو للروح الدستورية . فللتأييد حدود ، كما للمعارضة حدود . لذلك تجدون اني اصطدمت مع الوزارة بموقفين مهمين ، الأول في قضية تأجيل المجلس اللامبرّر قانوني له ، والثاني حين مناقشة لائحة تعديل قانون التقاعد المدني ، التي جاءت أشد وطأة من ذيل قانون الانضباط الذي جاءت به وزارة نوري السعيد في سنة ١٩٣١ .

ان نصرت بك سافر الى جنيف بصحبة نوري باشا ولا أظنهما سيمران باستانبول وفي خلال هذا الاسبوع سيتقصى أثرهما محمد زكي رئيس المجلس النيابي ليتصل بالوفد العراقي في جنيف . وأظن اتصاله سيكون بصورة غير رسمية . ولا يبعد ان يسافر الهاشمي باشا اذا اقتضى الامر ذلك . ولكن للاسف لم تتحقق الضرورة القاضية بسفره . ان الهاشمي أخبرنا بصورة خصوصية قرب انتهاء مشكلة السكك الحديدية وفقاً للرأي العراقي . أما الحالة في العراق فانها مستقرة ولا تدعو الى القلق ، وعملية التجنيد جارية بنشاط .

ارجو ان تلاحظوا الشيخ عبد الله المحمد الياسين وتحيطوه بعنايتكم فانه من المخلصين لكم .

أقبل نواظر طلال بك وحارث بك اللذين أتمنى لهما كل توفيق وتقدم في ظل أبيهما الهمام . وسلامي للاخ طالب مشتاق ودمت موفقاً .

المخلص

علي محمود الشيخ علي

رسالة السيد علي محمود الشيخ علي الرابعة :

٦/ ١/ ١٩٣٦

مـــولاي الأجل :

تلقيت بيد السرور كتابك اللطيف لفظه ، والشريف مقصده ، والبليغ معناه ، واني وأخي داود السعدي نقدم جزيل شكرنا ، على التعزية الرقيقة بمناسبة وفاة هاشم ، ونرجو من الله عز وجل أن لا يريك مكروهاً وأن لا يفجعك بعزيز .

اني أقدم طي كتابي هذا ورقتين اقتطفتهما من جريدة البلاد، الأولى من النسخة التي تعرضت بك وهي مؤرخة ١٤ تشرين ٢ سنة ١٩٣٥ ، والاخرى من النسخة المؤرخة ١٧ تشرين ٢ سنة ١٩٣٥ وفيها اعتذار عما كتبته الجريدة . وكان نشر هذا الاعتذار بنتيجة الضغط الذي أجري على رفائيل بطي . كمـا أخبرتك سابقاً . والجريدة التي تعرضت لها جريدة البلاد ، عند اعتذارها ، هي جريدة الطريق لأني عندما أطلعت على تهجم البلاد، خابرت بهاء الدين الشيخ سعيد وطلبت إليه أن يذكر كلمة في جريدة الطريق ، يعاتب فيها جريدة البلاد ، وينتصر لك ، بل ينتصر للحقيقة. وعلى كلٍّ فأني اعتقد بأن الجماعة ليست سالمة النية حيالك سيّما زكي بك الذي يطمح دائماً ان يكون وزير عدلية. فهذا لا يروق عينيه ، ان تبصرا غيره في وزارة العدلية، سيّما اذا كان المرشح لها ناجي بك شوكت . فهو يعارضه ويعارض كل من ينتمي إليه بسبب . وتأكد يا أبا طلال لو لم يكن في الوزارة الكيلاني ونوري وجعفر ، لكان موقفنا حرجاً نظراً للدسائس التي يدسها زكي بك ضدنا. على ان الهاشمي ايضاً قد بدأ يشعر بأخلاق هذا الرجل .

ان الوزارة لا تهمك ، هذا معتقدي ، غير اني أقول ان الوزارة التي كان يتقلدها رجال لهم أثر في سياسة البلاد ، كطرازك، فهي تهم العراقيين كافة بل تهمّ المصلحة العامة . فاذا أردناك وزيراً، فانما نريدك لوجود المصلحة فيك ،

ففيك وأمثالك كسب للقضية الوطنية ، لا كما يقول الآثوري رفائيل .

وأما رستم فعلى كل حال يكون ممنوناً من كل تحرّش تكون أنت موضوعه فالحالة ليست طيبة ونحن باذلون جهدنا بالخفاء ، – طبعاً – لتنظيم جبهة قوية تقوم بوجه المفسدين ، ولكن وقت ظهورها لم يحن بعد بل قد يجيء الوقت عندما يتناقش المجلس في موازنة الدولة لعام ١٩٣٦ التي ما زالت غير منظورة في اللجنة المالية وقد آلينا على أنفسنا ان لا نتكلم في موازنة ١٩٣٥ لا خيراً ولا شراً ، وانما نرقب في هذه المرة الحالة عن كثب ، ونلمّ شملنا ، ولا بد انك ستطلع على وضعنا بعد قليل من الزمن لأني على كل حال قبل التحفز لا بد وأن أبعث إليك كتابنا استطلع فيه رأيك الاخير .

أقبل نواظر المحروسين ودمت موفقاً لكل خير .

المخلص

علي محمود الشيخ علي

رسالة السيد علي محمود الشيخ علي الخامسة :

٢٩/ ٦/ ١٩٣٦

مــولاي :

وصلني كتابك الكريم المفعم بالنصائح الثمينة ، والحكم الغوالي . وقد كنت آمل ان تنقشع عن سماء العراق ، تلك الغيوم السوداء التي تلبدت فيها وتركتنا في ظلمة حالكة لا نتبين فيها الخيط الاسود من الخيط الابيض ، لأكتب لك كتاباً فيه شيء من السلوان عما أصاب العراق ، وفيه قليل من وميض الأمل في المستقبل . ولكن الظروف شاءت ، وارادة الله عز وجل أرادت ان يظل العراق يضطرب من الألم ، ويضطرم بالثورات والفتن ، وان تشل فيه الحركات الأصلاحية ، والخطط التقويمية ، فيتأخر ، ويتأخر بينما أشقاؤه من البلاد المجاورة تتقدم وتتقدم بسرعة ، وباطراد وبانتظام .

ان حوادث فلسطين أدمت قلوبنا ، وهزّت فيهـــا الاعصاب القوية ، وأوقدت في جوانحنا ناراً لا يخبو لهيبها ولايخفت أوارها . والفضيحة التي أصابت الاسلام والعرب بصورة عامة والعراق بصورة خاصة، تلك الفضيحة التي شنعت بها الصحف الاجنبية ، سواء كان منها المتشفية أو المتأسفة قد ألقتنا نحن العراقيين في حيرة وارتباك ، وتركتنا لا ندري ماذا نعمل ، وأي سبيل نسلك . وأطارت منا الافهام والرشد .

ففي كل دار مأتم ، وفي كل زاوية من زوايا العراق مناحة ، وستظل حالتنا هذه على ما هي عليه حتى يغسل العار .

وأما الدسائس في الداخل ، والفورات التي ترفع رأسها من حين إلى حين فقد أوجبت استياء الجميع ، وأسف الجميع . والله نسأل ان يمدنا بروحه ، ويلهمنا الصواب .

لقد مرت بالعراق أيام سوداء ، ملأى بالفواجع ومزدحمة بالمصائب ، وإلى لآن الديوان الحربي يصدر أحكامه ، ويجري تحقيقه ، والى الآن كثير من الجيوش مرابطة في المناطق المشبوهة ، والى الآن الاحكام العرفية معلنة في صقع من أصقاع الوطن . واني أعتقد بأن هذا الحزم الذي أبدته السلطة ضروري لقمع دابر المفسدين ، وان كانوا هم من أبناء الوطن ، ولكن هذه الحالة كانت منتظرة نظراً للتساهل الذي كانت تبديه السلطة سابقاً ، وكثير من المخلصين كانوا قد نبّهوا المسؤولين الى مخاطره ، ولكن لم يفد تنبيههم شيئاً فوقعت الواقعة ، وذهبت الاموال من كلا الطرفين ، والارواح من كلا الجانبين وكلهم علينا عزيز ، (الذي يلي اصدقائك المخلصين لك ، ويسري عنهم الهم والغم ، هو أنك كنت في نجوة من المسؤولية) مما حدث في العراق ، وكان بعدك عن المركز خيراً لك ، وخيراً للقضية العامة ، حيث بقيت مرموقـــاً بعين التجلة والاحترام من جميع مواطنيك ، أولئك المواطنين الذين ستخدمهم في يوم من الايام المقبلة . وان ذلك اليوم لقريب نظراً الى سرعة التطور الجاري في وطنك.

أمس توفي السيد أحمد الكيلاني والد شهاب الدين الكيلاني وان النقيب محمود أفندي ما يزال مريضاً طريح الفراش .

ان شعلان العطية شيخ الاكرع ، الذي ثار في الدغارة ، قد سلّم نفسه الى الحكومة بلا قيد ولا شرط وقد حكمه المجلس الحربي بالاعدام غير ان جلالة الملك استبدل الحكم المذكور بالنفي المؤبد الى لواء الدليم . كما ان جياد الشعلان رئيس الظوالم قد سلّم نفسه للسلطة وهو رهين المحكمة أمام المجلس الحربي مع موجد الشعلان نائب الديوانية ونجل شعلان العطية ، ولم يصدر المجلس بحقهما حكمه للآن . ان منطقة الثورة ، كادت أن تطهر وعمّا قريب ستترك الجيوش أماكنها عائدة الى محلاتها الاصلية . وستنهى الاحكام العرفية ، واعمال المجلس الحربي .

اني أعتقد من المستحسن ان تؤلف الحكومة لجنة من الخبراء للتحقيق في أسباب الثورات وعواملها وتبحث عن كيفية معالجة الوضع في المستقبل واتخاذ ما يلزم اتخاذه من التدابير ، لمنع وقوع أمثالها في الايام المقبلة . لأن مثل هذه اللجنة ضرورية اذا أريد استتباب الأمن والسلام . واذا رغب في معرفة النواقص والموجبات الموجبة للتذمر والتشكي غير ان ظاهر الحال لا يدل على ان المسؤولين آخذون بهذه الفكرة .

ان من جملة من أصابهم رذاذ المجلس الحربي ، السيد خليل علي مدير شرطة الديوانية السابق ، حيث أصدر حكمه عليه بالحبس الشديد لمدة خمس سنوات لأنه كان مهملاً في وظيفته ، ومسبباً لهذه الحوادث . وقد أسف عليه كثير من عارفيه .

ان التنظيفات في البلاط الملكي قائمة على ساق وقدم فقد أبعد عن البلاط كثير من الخدم وعدد غير يسير من المرافقين ، وفي طليعتهم كـــان رئيس التشريفات تحسين قدري ، والألسنة ما زالت تسلق رستم حيدر ، وتطلب من المسؤولين تنحيته لأن الزمان قد أثبت ان هؤلاء الذين عاشوا بنعمة فيصل ،

وتمتعوا بمحبته وعطفه كانوا أول الكافرين بتلك النعمة ، والعابثين بتلك المحبة ، وذلك العطف ، بل كانوا أول المتجاوزين ، على كرامة الملك الراحل. ان الله عظيم ، ولا بد أن ينتقم .

ليس لي ان اتكهن عن المستقبل ولكن الذي يبدو لي ان الحالة تتطلب حضورك الى بغداد لتساهم في الخدمة ، واني اعتقد بأن الواجب الوطني يفرض عليك تلبية نداء الوطن إذا دعاك. لأنه في أمس الحاجة اليوم الى مخلصين عفيفين قديرين مثلك . فالتنصل من المسؤولية المنتظرة ، لا تتناسب مع ما عرف عنك من الشجاعة والاقدام .

أقبل نواظر المحروسين وسلامي الحار للاخ كامل بك الكيلاني . ودمت رافلاً بحلل العزة والمجد .

المخلص لك من صميم قلبه
علي محمود الشيخ علي

خاتمـــة الكتاب

رأيت ان خير ما اختم به الطبعة الثانية من ذكرياتي هذه ، ان أنقل فيما يلي نص الرسالة التي تلقيتها بمزيد من الشكر والتقدير والاعتزاز من الصديق العزيز وزميل النضال السيد محمد صديق شنشل الذي كان احد أقطاب حزب الاستقلال وأبرز شخصية فيه .

ولكن أرى من واجبي ، وأنا مسؤول أمام الله والتاريخ كشخص اشترك في حوادث الشهرين نيسان ومايس من عام ١٩٤١ وفي حربنا مع الانكليز ، واطلع على كل كبيرة وصغيرة من احداث تلك الايام الحرجة التي كانت فيها مقدرات البلاد بأيدي رجال لا شك في وطنيتهم وفي اخلاصهم وتفانيهم في سبيل اعلاء شأن وطنهم الحبيب « العراق » ولكن كانت تعوز البعض منهم الخبرة في الامور العسكرية بالنسبة لرجال السياسة وفي الامور السياسية بالنسبة لرجال الجيش .

واني مع تقديري لوجهة نظر الصديق محمد صديق لا يسعني إلا ان أكرر ما دونته في كتابي المشار اليه بشأن حوادث الشهرين نيسان ومايس ١٩٤١ ولا سيما فيما يتعلق بترددنا وتأخرنا في احتلال قاعدة الحبانية إذ لا شك في أنه كان في مقدورنا في يومي ٢٩ و ٣٠ نيسان احتلال هذه القاعدة ، وكان المرحوم صلاح الدين الصباغ في هذا الرأي ايضاً ولكن أغلبية الهيأة الوزارية كانت

ترجّح الاكتفاء بالمظاهرة خشية ان يقال ان العراق هو الذي شرع في العدوان فكان هذا التردد والتأخر – ويا للأسف – هو الذي مكّن الانكليز من تقوية القاعدة المذكورة ، ومدّها باللوازم الحربية والعتاد والرجال مما جعل احتلالها صعباً بل ومستحيلاً بعد ذلك . فلو كان قد تمّ هذا الاحتلال في الفرصة التي كانت مؤاتية خلال اليومين ٢٨ و ٢٩ نيسان لكان بامكاننا اعاقة استردادها من قبل القوات البريطانية مدة ستة أشهر على أقل تقدير وحينئذ يكون توسط تركية قد نجح بقبول مقترحاتها من قبل الحكومة البريطانية ، واضطرت بريطانيا للاعتراف بالوضع الراهن ، أي بالتبدل الذي حصل في اشغال منصب الوصاية على العرش وفي الحكم القائم .

وعلى فرض ان الاعتراف البريطاني بالوضع الجديد سوف لا يكون بصورة دائمة ، وان انكلترا انما تجاري الوضع لتستفيد من الوقت انتظاراً لدخول روسية الحرب الى جانبها ، ففي هذه الحالة أيضاً ، – التي لم تكن مستبعدة في نظري – كان التاريخ يسجل للجيش العراقي الباسل بمداد الفخر شرف تمكّنه من احتلال قاعدة حربية هي من أهم معاقل الاستعمار البريطاني في الشرق الاوسط .

هذا هو رأيي ومن واجبي ان أبسطه مرة أخرى عبرة للاجيال القادمة من أبناء العراق والعروبة الذين تقع على عواتقهم أعباء كبيرة وكثيرة في المستقبل والله أسأل ان يوفقهم ويرعاهم بعنايته والسلام .

السدورة ١٨/ ٦/ ١٩٧٥ ناجي شوكت

بسم الله الرحمن الرحيم

بغداد في ١/ ٥/ ١٩٧٥ .

الاخ الكبير الاستاذ ناجي شوكت حفظه الله .

سلام الله عليكم ورحمته وبركاته ، وبعد : –

تلقيت بالشكر والتقدير تفضلكم بتقديم نسخة لي من كتابكم « سيرة

وذكريات ثمانين سنة » وبمناسبة ما علمته اليوم منكم بأنكم تعتزمون اعـادة طبع الكتاب ، الذي توشك نسخه على النفاذ، اخبرتكم بأني سأبعث لكم رسالة عنه ، راجياً أن تكون هذه الرسالة تعبيراً عما يجول بخاطري حول الجوانب الايجابية التي هي الغالبة في الكتاب، وهي التي حملتني على الخروج من صمت طويل آثرته حتى تجاه بعض التفسيرات غير الصحيحة لبعض وقائع تأريخ العراق الحديث، التي سبق لغيركم نشرها بقصد الاساءة المتعمدة الى بعض الذين خدموا القضايا الوطنية والقومية ، وضحوا في سبيلها بكل تجـرد واخلاص، ذلك لأني كنت وما أزال راسخ الايمان بأن الحقائق لا بد ان تنجلي بعد توالي نشر ماكان خافياً من صفحات هذا التاريخ، وعندئذ تنفضح أغراض المسيئين .

ومع حبي لكم فاني أجد لزاماً عليّ ان أنوه بأن الكتاب ــ كتابكم ــ لم يخل من الاشارة في أكثر من موضع الى جوانب سلبية من حياة أشخاص لعبوا أدواراً في ميادين السياسة في العراق ، مما أدى الى كشف فضائح ان كان بعضها معروفاً لدى بعض الناس ، فانها لم تكن معروفة من قبل الجميع ، ولا في النطاق الأوسع الذي بسطه الكتاب .

لقد أثار هذا النشر اعتراض فريق من القراء الذين يميلون بحسن نية إلى طي صفحات الماضي المحزن ، وتناسي مخازيه المؤسفة، وأثار استنكار فريق ثان لم تمسسهم نار المظالم التي امتد لهيبها الى حياة الكثير من أبناء العراق وأسرهم ، ولا سيما بعد حركة ١٩٤١ الوطنية بينما استبد الغضب أخيراً بفريق ثالث من الذين انتفعوا من فساد ذلك العهد بفضل ما ضمن لهم من أمنٍ وترف على حساب بؤس الشعب وتعاسته .

لقد آثرت طيلة حياتي السياسية ان أتحمل الاذى ، بل وأدفعه عن غيري حتى لو كان من خصومي السياسيين ما وجدت إلى ذلك سبيلاً ، وان اغضّ الطرف عن المسيئين حتى يحكم الله بيننا بالحق ، وهكذا قدر لي ان أشهد في

غير شماتة مصارع عدد من كبار الطغاة وصغار الظالمين ، ولكني أقر مخلصاً بأن ليس من حقي ان أجعل من مزاجي الشخصي أو نظرتي المستهينة بهذه الحياة الدنيا مقياساً للحكم ، وخاصة تجاه رجل شذ عن كثير من أقرانه فلم يحرص على مناصب الحكم كما حرص غيره ، ولو شاء مجاراة الظالمين لأصبح من حكام العراق التقليديين ، ولكن تمسكه بمبادىء وقيم آمن بها قد عرضه الى عدم ارتياح الاستعماريين إليه ، ثم الى نقمتهم عليه بعد وقوفه ضد الاحتـــلال البريطاني الثاني ، واذا بالأتباع – أتباع الاستعمار – يمعنون في الجور عليه ، الى حد محاولة المس بكرامته وتحطيم مقاومته النفسيه بتعذيبه معنوياً ، وهضم أبسط حقوقه الانسانية التي يجب أن تصان في أي مجتمع متحضر احتراماً لقواعد العدل ، وإلاّ تحتم زوال دولة الظلم كما وقع ذلك فعلاً .

ولست أشك ان القارىء المنصف سيلاحظ ان مؤلف الكتاب قد اختار لنفسه فيما نشر أسلوب عرض ما شهده في حياته بكثير من الصراحة حتى ما يتصل من ذلك شخصياً به وبأقرب الناس اليه ، ولم يبرىء نفسه من الخطأ ، ولا ادعى العصمة ، وما ينبغي له ، وحسبي ان اشير الى ما جاء في تعليقه على أقوال الشهيد صلاح الدين الصباغ وموقف اخوانه الشهداء ، إذ يقول :

« حاشا يا صلاح انا لا أكيل لكم الذم . وكل ما أردت ان أوضحه هو تثبيت الحقائق ومجريات الامور بحسب ما رأيتها وتلمستها واشتركت فيها ، وانا لا أبرىء نفسي من الاخطاء فاني قد أخطأت كثيراً ، ولكن دون عمد أو سوء قصد ، كما ان اخطاءكم كانت عفوية دون قصد أو اساءة » .

وسيجد القارىء في الكتاب بحثاً حول الوساطة التركية ودور المؤلف فيها ، وأعتقد شخصياً ان هذا الموضوع جوانب أخرى قد يكون من المفيد عرضها ، في موضع آخر من هذه الرسالة مبيناً وجهة نظري في نطاق ما عرفته من خلال دوري المتواضع في حركة ١٩٤١ الوطنية ، مطمئناً الى ان الاخ الكريم سيتلقى مناقشتي للموضوع بطيبة خاطر .

وبعد هذه المقدمة أعرض ما يلي : —

لقد أهدى المؤلف كتابه الى جيل الاحفاد ، جيل الثورة ، مبيناً بذلك هدفه من النشر وحافزه إليه ، بعد ان تجاوز الثمانين من عمره . وقد قيل :

« ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان » فضلاً عن ان حاجة الاخ الاستاذ ناجي شوكت الى هذا الترجمان قديمة :

لقد راعه أخيراً ان الاجيال الصاعدة تجهل الكثير من تأريخ العراق وتطوره ، فأراد بكتابه أن يلقي شيئاً من النور على الماضي لعل الاحفاد يأنسون به ويفيدون منـــه .

لقد عرفت المؤلف منذ سنة ١٩٤١ وتوثقت صلتي به منذ سنة ١٩٤٨ لما لمسته فيه من صمود لم توهنه الاحداث والمنافي وضروب التعذيب والتعرض للسجن على يد الاميركيين ثم البريطانيين خارج العراق واتباع الاخيرين في العـــراق .

وقد بقي على الرغم من ذلك كله صافي الذهن . فكنت أستشيره فيما كان يشغلنا من الشؤون العامة ، ونحن في صفوف المعارضة ، وهو معنا قلبياً في تحدي الفئة الحاكمة ، غير هياب ولا نادم لما أصابه ، ولا خائف من ان يتعرض مرة أخرى لبطش المتسلطين على الحكم ، فكان يبدي النصيحة خالصة من شوائب الحقد الشخصي والوهن الذاتي ، وظل يتطلع الى مستقبل أفضل لأمتنا العربية مؤمناً بقدرتها على الانبعاث واستعدادها لاعادة مجدها وتخليد تراثها ، بعد أن تميزت بقدرتها على الاحتفاظ بوجودها طيلة القرون الماضية على الرغم مما تعرضت له من غزوات الطامعين ، والى جانب ذلك كله ، فأنه كان وما زال يعتقد بأن العراق مهيأ للاضطلاع بدور قياديّ في خدمة الامة العربية وفي العمل على انتصار ثورتها على أعدائها . واذا كانت الامبراطورية البريطانية على الرغم من كل ما عرف عن ساستها من مكر ودهاء قد انهارت وضعف مكوتها في الوطن العربي كله ، فلا بدّ من انحسار النفوذ الاميركي الذي تدفعه الصهيونية

المجرمة دفعاً الى مواقف متناقضة تنمّ عن حمقٍ كثير ، وجهلٍ مطبق بطبيعة الانسان العربي واعتزازه بكرامته واستعداده للفداء في سبيل أمته ومثلها العليا .

ان أقصى ما يتمناه المؤلف ان يأخذ شبابنا من كتابه « بعض الدروس والعبر ، وان يتحملوا المسؤولية بايمان وثقة بالنفس ليبلغوا الاهداف السامية » أهداف هذه الأمة التي تميزت على مر التأريخ بتعاقب مواكب المجاهدين والشهداء من أبنائها الذين « صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر ، وما بدلوا تبديلاً » .

ولست أشك ان شبابنا الواعي سيجد عند امعان النظر في الكتاب سيرة رجل التزم بخط وطني وقومي معيّن ، ودفع ثمن التزامه به كاملاً ، وأخيراً جاء يستعرض الماضي الذي عاشه بحوادثه المتباينة ، ومفارقاته العجيبة ، وأحداثه العنيفة ، ليقول لمعاصريه :

هكذا كنا حتى الأمس القريب ، فانظروا كيف وأين صرنا بعد هذه السنين التي عشتها شخصياً ؟ فتدبروا مسؤولياتكم تجاه المستقبل القريب والبعيد واوفوا بالعهد ان العهد كان مسؤولا .

سيتبين للقارىء ان المؤلف صاحب السيرة لم يفصل حياته الخاصة عن الحياة العامة حيث لا يجوز الفصل وإلاّ كان انفصاماً ذاتياً ، منذ كان طالباً في مدارس بغداد ثم في معاهد استانبول العليا قبل الحرب العالمية الاولى حين كانت الدولة العثمانية تهوي الى ادنى درجات انحلالها ، وهي تحمل دولياً اسم « الرجل المريض » فأخذت أجزاء من امبراطوريتها ــ ومن ضمنها بعض الاقطار العربية ــ تتساقط كما تتساقط أوراق الخريف بتأثير عواصف العدوان الاوربي ، فتحاول الدولة المترنحة ان تصحو فإذا هي صحوة الموت ، ولا تجد غير العنف العنيف سبيلاً لتصفية الحساب بين قادتها ، واذا بصاحب السيرة بعد ان يتاح له قضاء ليالي الجمعة في دار عم والدته محمود شوكت باشا ليفيد من « جلوسه على مائدة العشاء حيث كانت تجري أحاديث مختلفة في السياسة والاحوال العامة

في مختلف البلدان العالمية » يسمع بتعاقب حوادث الاغتيال السياسي بسرعة مرعبة حتى تفتك بمحمود شوكت نفسه ، فيشيع جثمانه باحتفال مهيب يشترك فيه صاحب السيرة بوصفه قريباً للفقيد .

ثم يجد المؤلف نفسه محارباً في صف جيش « كان جنوده شجعاناً على الرغم من سوء تغذيتهم ، وألبستهم أسمالاً بالية » ولكنه يستبسل في القتال ضد الاحتلال البريطاني الأول للعراق حتى يجرح في ساحة المعركة ، وأخيراً يقع أسيراً بيد الانكليز فينقلونه الى الهند ، ومنها يلتحق بالثورة العربية بقيادة الشريف حسين مؤملاً ان يجد في مادينها مجالاً لخدمة أهداف أمته العربية في الاستقلال والوحدة .

وحين يحطم غدر بريطانيا وحلفائها آمال العرب في ثورتهم يرحب المؤلف بالانتماء الى تنظيم سياسي يعمل على رفع مشعل الثورة العراقية في وجه المحتلين البريطانيين .

وحين تحاول بريطانيا تغليف احتلالها بالانتداب الذي ينص ميثاقه على وجوب انهائه باستقلال البلد المنتدب عليه ، يصبح الصراع مكشوفاً بين السلطة المنتدبة وبين الداعين لانهاء انتدابها ، فينخرط المؤلف في سلك الادارة العراقية ويسلك في اداء واجبه الطريق الذي يراه منسجماً مع التزامه بالخط الوطني والقومي فهو يقول :

« كنت معتقداً بأن وجود مجلس تأسيسي منتخب من قبل الشعب من شأنه ان يؤمن الموازنة بين الملك فيصل وحكومته من جهة ، ودار الاعتماد البريطاني من الجهة الاخرى ، حتى وان احتوى هذا المجلس أقلية ضئيلة من النواب الذين يستطيعون التأثير على الاكثرية الساحقة فيه ، لأنهم بهذه الصفة يكونون قد نبهوا الرأي العام للوقوف ضد أي مقررات تريد الحكومة ان تفرضها ضد مصلحته . »

ولا يفوت المؤلف ان يعرض الى جانب الاوضاع السياسية والادارية

صوراً شتى من الحياة الاجتماعية وبعض الجوانب الاقتصادية مبرزاً رواسب التخلف التي تركها الحكم العثماني في نفوس رجال الدولة الناشئة وفي حياة الشعب نفسه الى حد معارضة وجوه مدينة الحلة لمحاولته فتح مدرسة واحدة للبنات إلى جانب المدرسة الحكومية الوحيدة للبنين ..

وحين يحرص على تنفيذ القانون باصداره الاوامر بتوقيف من تسبب في احداث كسرة في سدة البلاط ، مما أدى الى امتداد مياه الفيضان الى حد كاد « يفصل الاعظمية عن بغداد ». وبينما كان المؤلف يعتقد ان الملك سيأمر « بمحاكمة مدير مزرعته وانزال العقاب الصارم بحقه » اذا به يطلب فصل المؤلف من من الخدمة ارضاء لموظفي البلاط من ورثة الذهنية العثمانية « ولكن رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون التمس منه – أي من الملك – تأخير ذلك حتى ينتهي التحقيق الجاري في هذا الشأن ومعرفة المسؤول عن الكارثة » .

وحين يصبح المؤلف وزيراً ، يرى من واجبه العمل على انهاء خدمة الموظفين الاجانب لاحلال العراقيين محلهم ، واذا به يجابه بمعارضة شديدة من جانب المعتمد السامي البريطاني الذي يقول في رسالته الى الملك فيصل الاول :

« افهم ان النقطة الحقيقية التي يدور عليها الخلاف ، هي ادعاء الحكومة العراقية بأنها حرة في انهاء خدمات جميع الموظفين البريطانيين ، بدون اجراء المذاكرة عنها مقدماً مع المعتمد السامي . ومعنى ذلك ان الخلاف الذي حدث في الرأي انما هو خلاف مبدأ ، وليست له علاقة بمسألة استبقاء بضعة موظفين»

فالمبدأ في عرف المعتمد السامي هو ألا تتخذ الحكومة العراقية قراراً يمس مصالح بريطانيا أو مناصب ممثلي هذه المصالح في أجهزة الادارة العراقية إلا اذا سبق صدوره موافقة المعتمد المذكور عليه .

ان هذه الذهنية الاستعمارية ستظل سائدة حتى بعد انتهاء الانتداب رسمياً بدخول العراق عصبة الامم ، انتهاء افترض ميثاق الانتداب نفسه ان يتم استناداً الى بلوغ العراق الاهلية التامة للاستقلال وممارسة حقوق السيادة ،

ولكنّ معاهدة ١٩٣٠ قيدت هذه الممارسة تقييداً كان لا بد ان يؤدي الى التصادم حين يريد الانكليز احتلال العراق ثانية عام ١٩٤١ . وبدلاً من أن يكون العرش الى جانب الشعب في الدفاع عن حقوق العراق في السيادة ، هرب الوصي على العرش الى خارج العراق ليعود اليه محروساً بحراب الانكليز .

ويقول المؤلف تحت عنوان « الحرب العراقية البريطانية » ما يأتي : —

« منذ شبت نيران الحرب العالمية الثانية في (٣) ايلول ١٩٣٩ كنت وزملائي السياسيين نسعى لمعرفة ما سيكون عليه وضع بريطانيا فيما لو انتصرت في هذه الحرب ، وذلك فيما يتعلق بمعاهدة ١٩٣٠ وما سيكون موقف الانكليز من وضع فلسطين ووعد بلفور الجائر والهجرة الصهيونية ، وكذلك وضع سورية واستقلالها ، وقد أجمعت الجهود على وجوب انتزاع وعد من الحكومة البريطانية بتعديل المعاهدة المذكورة ، وكذلك اقامة حكومة في فلسطين لا تكون للصهيونية هيمنة عليها ، والموافقة على اعلان استقلال سورية . وكان العراق مستعداً فيما لو وافقت بريطانيا على هذه المطالب العادلة للدخول في هذه الحرب الى جانب الانكليز ، ولارسال فرقتين من جيشه للقتال في صفوفهم في الجبهة المصرية ، ولكن بريطانيا لم تعر هذه المطالب أية رعاية أو اهتمام . وكان كل ما فهمنا من المفاوضات الطويلة انها ستنظر في هذه المطالب في ختام الحرب لا في الظروف الراهنة . فلم أخذت بريطانيا تشك في أوضاع القوميين والوطنيين في العراق ، وضعت كل ثقلها في عملائها » .

واذا أضفنا إلى ما ذكره المؤلف آنفاً مطلب القادة العسكريين في وجوب استكمال تسليح الجيش العراقي ، اتضحت أمامنا الصورة الشاملة لمطالب العراق العادلة الوطنية والقومية التي تمسك بها المخلصون قبل قيام حركة ١٩٤١ وبعدها.

وكان نوري السعيد قد كلف بعرض هذه المطالب على الجهات البريطانية فاتصل في مصر بالجنرال « ويفل » الذي راجع حكومته وجاء ردها « انها ستنظر في هذه المطالب في ختام الحرب لا في الظروف الراهنة » كما ذكر المؤلف.

وقد علل (ويڤل) ذلك بحاجة بريطانيا لدعم الولايات المتحدة الاميركية التي تلعب الفئات الصهيونية دوراً في الضغط على سياستها ، لذلك فان بريطانيا لا تستطيع الاستجابة لمطالب العراق المذكورة أعلاه .

وهكذا لم يترك للعراق مجال الاختيار ، فاما الانصياع للسياسة البريطانية، واما التصادم الذي أصبح مسلحاً بعد قيام حركة ١٩٤١ المعروفة مطالب قادتها .

وبعد انتهاء التصادم المسلح مع بريطانيا وعودة الامير عبد الاله الى العراق أصبح هذا البلد الابي خاضعاً لاحكام الاحتلال الثاني الذي أراده الانكليز وسعوا لبلوغه بكل الوسائل الخبيثة التي برع بها ساستهم .

ولتخفيف نقمة الشعب لم يجد نوري السعيد في مذكرته المرقمة ١٢٥ والمؤرخة ١١/ ١/ ١٩٤٣ ما يبرر به دعوته لاعلان الحرب على دول المحور في ظل الاحتلال الثاني ، غير الاشارة الى وثيقة الاطلسي الموقعة في ١٤ آب ١٩٤١ من قبل تشرشل وروزفلت خاصة ما جاء في مادتيها الثانية والثالثة حول عدم احداث تغييرات اقليمية لا تتفق ورغبات سكان كل اقليم ، واحترام حقوق جميع الشعوب في اختيار نوع الحكومة التي يبغون العيش في ظلها .

ويضيف نور السعيد الى ذلك قوله :

« ان هاتين المادتين تنيران الطريق أمام رجال العرب العاملين على خدمة القضية العربية » .

أما الضمانة لتحقيق ذلك ، ولا سيما بالنسبة لحقوق العرب في فلسطين ، فانه يجدها في الولايات المتحدة الاميركية نفسها التي يعلم علم اليقين مدى تأثير قوى الضغط الصهيوني فيها منذ الحرب العالمية الاولى وخلال الحرب العالمية الثانية ، وعلى الرغم من ذلك فانه يقول في غير وجل في مذكرته المذكورة أعـــلاه :

« فعودة الولايات المتحدة الاميركية الآن الى التدخل في شؤون السياسة

العالمية ، من شأنه ان يسهل ازالة الكثير من المشاكل ، ويضمن سير العدالة في الشؤون الدولية . وقد أصبح مستبعداً جداً ان تنفض حكومة الولايات المتحدة الاميركية يدها من الشؤون الدولية العامة عقب انتهاء الحرب الحاضرة » .

وقد تحققت توقعات نوري السعيد بخصوص تمسك الولايات المتحدة الاميركية بسياسة التدخل في شؤون السياسة العالمية في جميع أرجاء العالم بما فيها آسيا من جنوبها الشرقي في فيتنام الى شرقها الادنى في فلسطين حيث أقامت الكيان الصهيوني وظلت تمده بأسباب الحياة المصطنعة بتجهيزه بكل ما يحتاجه من الخبز والزبدة ، الى المدفع والطائرة ، وتلك هي الضمانة لسير العدالـة الاميركية في الشؤون الدولية التي أبى قادة حركة ١٩٤١ الاتكال عليها .

وفيما تقدم عرض شامل للاطار الدولي الذي أحاط العراق قبل حركة ١٩٤١ وبعدها .

وفي ضوء ذلك كله يمكن طرح السؤال عن مدى ما كانت الوساطة التركية تستطيع تحقيقه لتسوية الخلافات المستحكمة ، منذ غدر الانكليز بالعرب في الحرب العالمية الاولى ، وأعلنوا تصريح بلفور مما يجعل الأمر أوسع نطاقاً من موقف تركيا المحبذ لدفع الاذى عن العراق ، الذي ظل متمسكاً بمطالبه العادلة ، وبقي وحيداً أمام قوى وخطط الامبراطورية البريطانية المدعومة بالولايات المتحدة الاميركية وقوى الضغط الصهيوني فيها .

يقول الاستاذ ناجي شوكت : « في خضم القتال الدائر بيننا وبين الانكليز ، ونحن نأمل الاستيلاء على قاعدة الحبانية بين حين وآخر ، طلب وزير تركيا المفوض مقابلة وزير الخارجية وعرض توسط تركيا بيننا وبين الانكليز ، فاجتمع مجلس الوزراء وقرر قبول هذه الوساطة مبدئياً . كما قرر ايفادي الى أنقرة للمفاوضة في شروط هذه الوساطة ... فلما كان اليوم الثاني وهو يوم (٥) أيار (مايس) ١٩٤١ قابلت رئيس الوزراء وودعت زملائي الوزراء وركبت القطار فبلغت أنقرة صباح (٨) الثامن من هذا الشهر » .

ثم يستعرض المؤلف الجهود التي بذلها لصياغة أفضل الشروط لهذه الوساطة ويشير خلال ذلك الى ان « الجنرال ويفل كان يلح على حكومته بوجوب قبول التوسط التركي ... لأجل ان تتجنب تورطاً عسكرياً خطيراً في منطقة غير حيويـــة » .

فالعراق لم يكن من الوجهة العسكرية في ذلك الوقت « منطقة حيوية » في نظر (ويفل) ويبدو ان نفس النظرة كانت لدى دول المحور التي ثبت انها كانت مشغولة عن العراق وشجونه في الاستيلاء على جزيرة « كريت » في الوقت الذي كان القتال يدور فيه بين الجيش العراقي والقوات البريطانية المعتدية . بل ان تعاقب الاحداث قد دل على ان المانيا الهتلرية لم تعر ميادين الصراع العسكري في المنطقة العربية كلها كبير اهتمام ، بما فيها حملة رومل في ليبيا ، لانها كانت منصرفة كلياً نحو الاعداد لهدفها الاساسي والاكبر وهو ارتكاب حماقة غزو الاتحاد السوفياتي غير معتبرة بمصير حملة نابليون الاول ضد روسيا القيصرية في القرن الماضي .

فحين أوفد المؤلف لتولي المفاوضة حول شروط الوساطة التركية : « كنا نأمل الاستيلاء على قاعدة الحبانية بين حين وآخر » كما سلف ذكر ذلك . أما بعد ان اتضح عدم رجحان كفتنا في القتال على أعدائنا ، أصبح قبول الوساطة اقراراً بما آل إليه أمرنا من ضعف يبعدنا عن تحقيق مطالبنا العادلة . والضعيف الحريص على كرامته حين يحرج لا يملك إلا وسيلة واحدة وهي الاصرار على الرفض والاستبسال في مقارعة أعدائه منتظراً فرصاً أخرى للوثوب الى أن يظفر بحقه مهما طال الزمن وعظمت التضحيات حتى يقضي الله أمراً كان مفعـــولا .

ان قبول الوساطة التركية على فرض مضي الانكليز في طريقها لم يكن ليؤدي الى أكثر من هدنة مؤقتة مفروضة في ظل الانكسار على الجانب الوطني الذي سيتعرض حتماً الى الانقسام داخلياً بين المسؤولين العراقيين أنفسهم ،

وبينهم وبين غالبية الشعب العراقي وأكثرية أبناء الأمة العربية في أرجاء الوطن العربي الاخرى الذين تحمسوا جميعاً لحركة ١٩٤١ على اعتبارها انتفاضة سياسية جريئة ضد امبراطورية عظيمة وحلفائها .

أما مبادرة الانكليز لحفز الامير عبد الاله وزمرته ، في حالة قبول الوساطة التركية فأمر ميسور وطبيعي لأن لهؤلاء دوراً معيناً ذليلاً ظل قاصراً على خدمة مصالح بريطانيا والانصياع لأوامر ساستها ، ولكن هذا الأمر ليس بذي بال ولا خطر في تقدير الموقف . ولا شك ان الانكليز كانوا سيتخذون من هؤلاء فصيل احتياط تحت امرتهم ، يحركونه كيفما شاؤوا ليعودوا به متى احرجوا مرة أخرى وعاد التوتر بينهم وبين السلطة الوطنية في العراق .

ان اختلاف وجهات النظر في أمر يتصل بتقييم جوانب من حركة وطنية أصبحت عنواناً للاقدام على تحدي الاستعمار في الوطن العربي كله ، وحافزاً لما تلاها من ثورات عربية ، انما هو اختلاف طبيعي ، ما دام منحصراً في نطاق البحث عن الحقيقة بعيداً عن الاتهام الباطل . وحسبنا من الاخ الكريم قوله في كتـــابه :

« ان الذين أوصلونا الى هذه الحالة المؤسفة كانوا شرفاء قوميين لا غبار على وطنيتهم ، وان اخلاصهم لبلادهم وأمتهم لا طعن فيه » .

واني بدوري استطيع ان أؤكد جازماً ان احداً من رافضي قبول الوساطة التركية ، بعد تزعزع وضعنا العسكري ، لم يخطر له على بال اتهام الاستاذ ناجي شوكت بالخيانة . وحسبي دليلاً على ذلك ما أورده في كتابه حول تفاهمه بعد عودته من تركيا مع المرحوم رشيد عالي الكيلاني على كتمان خبر استقالته من الوزارة وعلى ان يقال انه سيعود الى تركيا « لمتابعة الحديث حول شروط الوساطة » .

لا شك ان اخطاء قد وقعت خلال قيام حرثة ١٩٤١ ولكن من الحق ان نلاحظ ان منطلق الحركة وهدفها كانا سياسيين ولم يكن لأحد ان يتوقع أكثر

من الافادة من ظروف آنية كانت تمر بها بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية لحملها على الاقرار بمطالب العراق العادلة التي أشار إليها المؤلف في كتابه على النحو الذي عرضته آنفاً . وقد فرض على الجبهة العسكرية اتخاذ بعض التدابير بقصد الضغط السياسي فقط على الجانب البريطاني فلما بادر الانكليز بمباغتة الجيش العراقي بالغدر حدث الارتباك ولم يمكن تلافي الوضع بوصول امدادات عسكرية ذات أثر من الجانب المعادي لبريطانيا ..

ان الوقوع في الاخطاء السياسية والعسكرية لم يقتصر على العراق، فقد تورطت بالخطأ دول كبرى ولكن الذي ساعد على تلافي ما وقع العراق فيه من اخطاء انما هو تهور البريطانيين بعد الاحتلال الثاني وحقد الامير عبد الاله على الشعب العراقي ومسايرة الفئة الحاكمة للبلاط والسفارة البريطانية في استهتارهما بالشعب العراقي وتجاهل مصالحه الوطنية وأمانيه القومية حتى جاءت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ لتصحح بعض الاخطاء ابتداء من الاستيلاء على قاعدة سن الذبان في الحبانية منذ الساعات الاولى للثورة . وهذا ما أثلج قلب المخلصين وفي مقدمتهم الاخ الكبير الاستاذ ناجي شوكت .

فشكراً له على جهده ومعذرة منه ان رأيت من حقي مخالفته في بعض اجتهاداته راجياً ان يمده الله بعونه ولطفه وله مني أطيب الثناء .

المخلص

محمد صديق شنشل

مضامين الكتاب

الموضوع	رقم الصفحة
الاهداء	٣
مقدمة الطبعة الثانية	٥
كلمة باللغة التركية ، وترجمتها بالعربية	٩
موجز لترجمة الحياة	١١
حادثان طريفان	١٥
اخوتي ودراستي	١٨
اعلان المشروطية	٢٠
عودة الى الدراسة والانتقام	٢١
وصف بغداد	٢٣
تأجيل الامتحانات المدرسية ــ سكناي في سفري كوى	٢٥
أول طائرة ــ مقتل ناظر الحربية	٢٦
أحداث مختلفة ــ الدخول في خدمة الحكومة	٢٨
الالتحاق بالخدمة العسكرية	٢٩
اصابتي بجرح خطير	٣٣
وفاة والدي	٣٦
نقلي الى الطيران الالماني	٣٧
حفلات وسهرات	٣٨
عودة الى عالم الحرب ــ وقوعي في الأسر	٣٩
الالتحاق بالثورة العربية الكبرى	٤٢
مفرزة التخريب	٤٥
انتدابي لمهمة خطيرة	٤٦
اعلان الهدنة ــ العودة الى العراق	٤٨
تكليفي بوظيفة ــ واجباتي نحو أسرتي	٥٠
واجباتي نحو وطني	٥١
عضويتي في لجنة	٥٢
إشعال نار الثورة	٥٤
تأليف حكومة موقتة	٥٧
قضية زواجي	٥٨
في خدمة الحكومة	٥٩

الموضوع	رقم الصفحة
عودتي الى الخدمة	٦١
في متصرفية لواء الكوت	٦٤
في متصرفية لواء الحلة	٦٧
في متصرفية لواء بغداد	٧٣
المعاهدة العراقية — البريطانية	٧٥
القانون الاساسي — قانون انتخاب النواب	٧٦
تأليف وزارة جديدة	٧٧
وزارة عبد المحسن السعدون الاولى — حادثة غرق بغداد	٧٨
انتقالي الى متصرفية الموصل	٨١
نبذة عن جغرافية الموصل	٨٣
جولة في اللواء	٨٦
يزوران الموصل	٨٧
ناد لل[illegible] [illegible]منتزه للاهلين	٨٨
أمور [illegible]	٨٩
لجنة الحدود	٩٢
اسطورة القصر الملكي	٩٤
سحب يدي عن العمل	٩٥
أثر احتجاجي في الاوساط — مقابلتي للمعتمد السامي	١٠٠
مقابلتي لرئيس الوزراء	١٠١
مقابلتي لجلالة الملك	١٠٣
مراسلات خطيرة	١٠٥

الموضوع	رقم الصفحة
في متصرفية لواء بغداد	١١١
من الادارة الى السياسة	١١٣
رسالة من العم طالب النقيب	١١٥
مهام وزارة الداخلية	١١٦
القناصل الايرانيون	١١٨
الاتفاقيتان : المالية والعسكرية	١١٩
وزارة السعدون الرابعة	١٢٥
منهاج الوزارة الجديدة	١٢٧
خطاب العرش	١٣٠
فاجعة انتحار السعدون	١٣٥
تخليد ذكرى السعدون	١٣٨
وزارة ناجي السويدي	١٤٠
كيف بدأ الاصطدام ؟	١٤٣
نصوص رسمية	١٤٦
في مجلس الوزراء	١٧٠
النفاق بعد استقالة الوزارة	١٧٦
بعد استقالة الوزارة	١٧٩
المظاهرات الصاخبة	١٨١
وزير مفوّض في تركيه	١٨٢
أول سرب طيران عراقي	١٩٠
استدعائي لمنصب وزارة الداخلية	١٩٤
أخبار منوعة — حوادث بارزان	١٩٩
تأليفي الوزارة الجديدة	٢٠٣
منهاج الوزارة	٢٠٥

الموضوع	رقم الصفحة
حل مجلس النواب	٢٠٧
قصة حرس المطارات	٢٠٩
الانتخابات النيابية الجديدة	٢٢٣
صعود الاخائيين الى دست الحكم	٢٣١
وفاة الملك بعد تمرّد الاثوريين	٢٣٤
محاولة اغتيالي	٢٣٥
بيني وبين السفير البريطاني — وزارة رشيد عالي	٢٣٧
تتويج الملك غازي	٢٤٣
في سبيل تأليف وزارة جديدة	٢٤٤
قران الملك غازي	٢٤٨
مشروع الغراف واستقالة الوزارة	٢٤٩
مفوضيتي الثانية في أنقره	٢٥٠
زيارة شاه ايران لتركيا	٢٥٢
الحوادث في الوطن العزيز	٢٦٣
حركات التمرّد والاطاحة بالوزارة	٢٧٣
بناية جديدة للسفارة	٢٧٧
حول قضية فلسطين	٢٧٨
مشكلتي مع الاسرة المالكة	٢٨١
العراق يتوسط بين سورية وتركية	٢٨٦
انقلاب بكر صدقي	٢٩٦
استدعائي الى بغداد	٣٠٠
حوادث متنوعة	٣٠٢
المعاهدات بين العراق وايران	٣٠٣

الموضوع	رقم الصفحة
مقتل بكر صدقي	٣٠٦
نقلي الى القاهرة	٣٠٩
زيارة توفيق السويدي لأنقرة	٣١٠
وفاة أتاتورك	٣١١
رشيد عالي يحل ضيفاً عليّ	٣١٢
نوري السعيد يشكل الوزارة	٣٣٢
تعيين رشيد عالي لرئاسة الديوان	٣٣٤
زيارة ولي عهد ايران للعراق	٣٣٨
أسلحة الى فلسطين	٣٤٠
قضية الكويت	٣٤١
حل مجلس النواب	٣٤٢
مقابلة هامة للسفير البريطاني	٣٤٥
عودة الى بحث الاقطاع	٣٤٧
عودة نوري وبداية الحوادث الجسام	٣٤٨
مقتل الملك غازي	٣٥٥
ايفادي في مهمة خطيرة	٣٦٣
حيرة ودهشة	٣٧٥
الحرب العالمية الثانية — وصول المفتي الحسيني	٣٨٠
مقتل رستم حيدر	٣٨١
الوزارة القومية	٣٨٤
دخول ايطالية الحرب	٣٨٧
في محطة قطار حلب	٣٩٠

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
اقتراح نوري المشبوه – مقابلتي مع فون بابن	٤٠٢	حوادث الاعتقال المفزعة	٤٩٧
اجتماعي الثاني بالفون بابن	٤٠٦	الهيأة العربية العليا	٥٠٦
مقابلة فون بابن الاخيرة	٤١٠	مغادرة رشيد عالي لروما	٥٠٧
تدخل البلاط السافر	٤٢٣	اللجنة السرية ونفي وجودها	٥١٠
اشتداد الازمة وتوالي الاستقالات	٤٢٥	اصابتي بفقر الدم	٥١٤
وزارة طه الهاشمي	٤٣٠	أيامي الاخيرة في روما	٥١٨
تأليف حزب سري	٤٣٣	ثلاثة اقتراحات لتهريبي	٥٢٨
بدء العاصفة	٤٣٥	السجون الثلاثة	٥٣١
احداث الشهرين : نيسان وأيار ١٩٤١	٤٣٨	السجن البريطاني في معتقل المعادي	٥٣٦
حكومة الدفاع الوطني	٤٤٠	تصويري في ظل العلم البريطاني – تسفيري الى بغداد	٥٤٠
التفكير في انتخاب وصي	٤٤٦	السجن العراقي – سجن أبو غريب	
اجتماع مجلس الامة	٤٤٨	نبذة عن سيرة من حكم العراق عشرين عاماً	٥٤٨
كيفية تأليف الوزارة الجديدة ؟	٤٥٢	مخازي عبد الإله وشذوذه	٥٥٠
رئاسة أركان الجيش	٤٥٣	مجاورة الشيوعيين لنا – الوفاء عند البعض	٥٥١
الحرب العراقية – البريطانية	٤٥٥	اعداد سجن ابي غريب للضباط الايرانيين	٥٥٣
توسط تركية	٤٦٣	سجين في داري	٥٥٣
لمّا عرضت تركيا وساطتها ؟	٤٦٦	معاهدة پورتسموث	٥٥٤
خيبـــة أمل	٤٧٤	وزارة السيد محمد الصدر	٥٥٩
العودة الى بغداد	٤٨٥	اتق شر من أحسنت اليه	٥٦٢
مقابلة لرشيد عالي	٤٨٩	غرق داري الجديدة	٥٦٤
اليوم الاخير في بغداد	٤٩١	اعتبار الجريمة سياسية	٥٦٧
أسباب الحركة ونتائجها	٤٩٢		
أيامي الاخيرة في اسطنبول	٤٩٥		

الموضـــوع	رقم الصفحة
اهم الاحداث السياسية في بحر هذه المــدة	٥٦٩
الانفجار السياسي	٥٧٢
الانتخابات الجديدة	٥٧٤
تولي الملك فيصل الثـــاني سلطاته الدستورية	٥٧٤
ميثـاق بغداد	٥٧٩
العدوان الثلاثي على مصر	٥٨٥
مقابلة عبد الإله	٥٨٨
وزارة علي جودة ـ المؤامرة على سورية	٥٩٩

الموضـــوع	رقم الصفحة
قران الملك فيصل	٦٠١
مؤتمر التضامن الاسيوي ـ الاعداد للشـــورة	٦٠٢
محاولة ضم الكويت الى العراق	٦١٣
وزارة الاتحاد والوزارة العراقية	٦١٣
بين العراق ولبنان	٦١٤
الخاتمـــة	٦١٨
الاضافات على الطبعة الأولى	٦٢٠
مذكرة الملك فيصل	٦٢٠
مضامين الكتاب	٧١٥
جدول الخطأ والصواب	٧٢٧



الوثائق والتصاوير



رقم الصورة (١) رقم الصفحة (١٤)

تصويري في عام ١٨٩٦ وانا في السادسة من العمر



رقم الصورة (٢) رقم الصفحة (١٦)

صورة والدي المرحوم محمد شوكت باشا



دارالفنون عثمانی

مأذونیت شهادتنامه‌سی

رقم الصورة (٣) رقم الصفحة (١٨)

شهادة (دپلوم) التخرّج في كلية الحقوق بجامعة استنبول عام ١٩١٠



رقم الصورة (٤) رقم الصفحة (٢٢)

تصويري عام ١٩٠٧ وانا في الصف السادس الاعدادي (لثاني من اليمين)



رقم الصورة (٥) رقم الصفحة (٢٦)

تصويري عام ١٩١١ أثناء دراستي بجامعة استنبول



رقم الصورة (٦) رقم الصفحة (٢٨)

تصويري عام ١٩١٥ وانا ضابط احتياط في الجيش العثماني



رقم الصورة (٧) رقم الصفحة (٣٢)

تصويري عام ١٩١٧ وانا اسير حرب في لهند (بانردى)



رقم الصوره (٨) رقم الصفحة (٤٨)

تصويري عام ١٩١٨ وانا مساهم في الثورة العربية الكبرى بالحجاز



رقم الصورة (٩) رقم الصفحة (٨٨)

تصويري عام ١٩٢٧ مع لجنة تخطيط الحدود بين تركية والعراق
حيث كنت متصرفا للواء الموصل



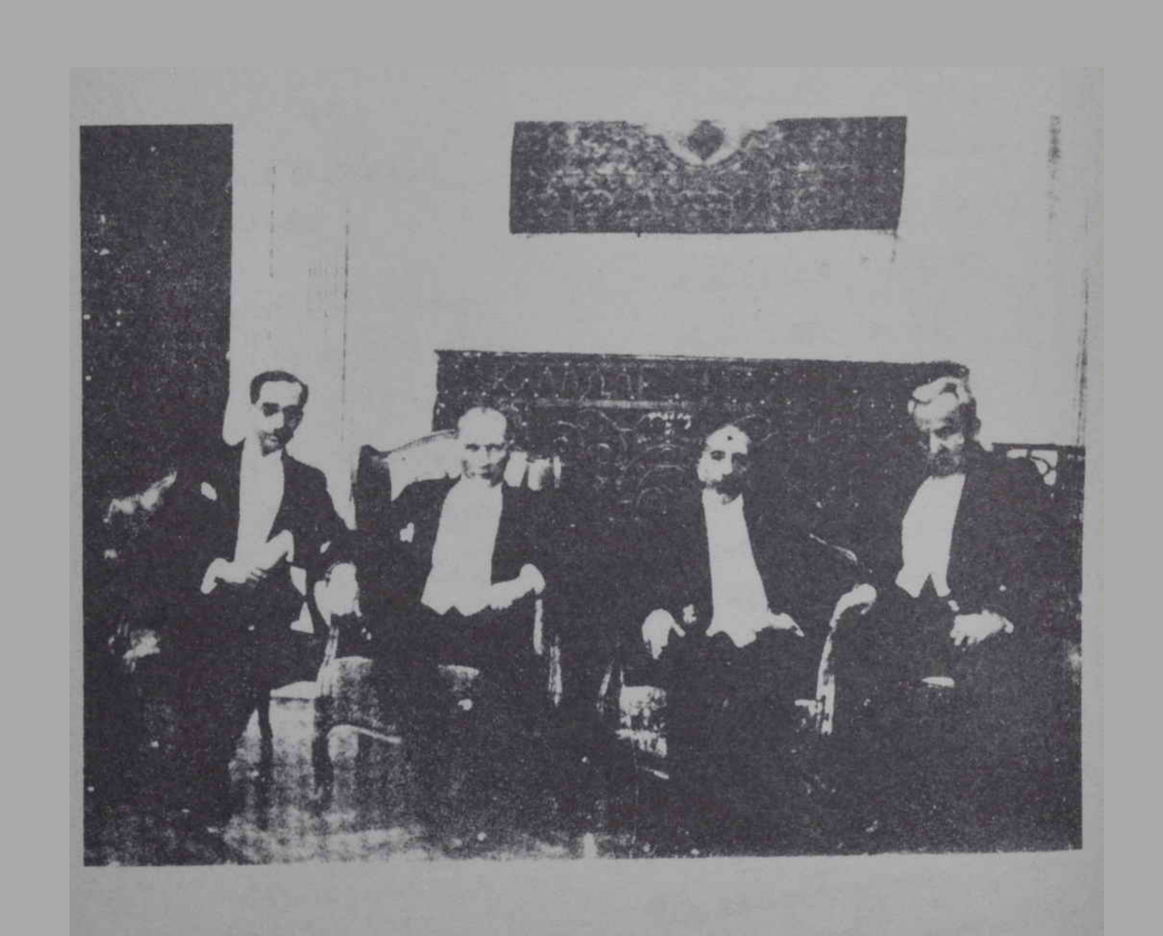
رقم الصورة (١٠) رقم الصفحة (٩٤)

تصويري عام ١٩٢٧ في ماردين مع لجنة الحدود التركية العراقية الدائمة



رقم الصورة (١١) رقم الصفحة (١١٤)

تصويري عام ١٩٢٨ يوم أصبحت وزيرا للداخلية



رقم الصورة (١٢) رقم الصفحة (١٩٢)

تصويري عام ١٩٣١ وانا وزير مفوض في انقرة يوم زار الملك فيصل تركية مع الغازي اتاتورك

[illegible]

Hatay meselesinin
(halledilmesi)
Antakya şehri Türk
[illegible]
[illegible]
bilmeyerek [illegible]
[illegible] katiyen hal
edilmesi

2.– Mübadele
tatbiki

3.– İskenderun
limanında Türkiye
mutlak hakimiyeti
hudut dahilinde
dünyaya [illegible]
[illegible] teşkilat
tesisi [illegible]

4.– Yakında yapılacak
üç maddeli esasında
müzakere açılması
ve bu müzakerenin (Türkiye, Suriye, Fransa)
üç taraftan yapılması
için Fransa hükümetine
derhal [illegible]
teklifte bulunulması
kararlaştırıldı

Hatay meselesinin
[illegible]
yeni bir [illegible]
iki tarafın [illegible]
yerlerde tarafsız
kayıt ve şartsız
hakimiyeti kabul
edilerek kati
surette hal
edilmesini

5–
Irak hükümeti
iki tarafa karşı
beslediği kardaşlık
duygularına istinaden
teklif eder
ve bu dostane
teşebbüsünün aynı
duygularla mukabele
göreceğini ümit eder

رقم الصورة (١٣) رقم الصفحة (٢٩٢)

نص ما اتفقت عليه مع وزير خارجية تركية حول النزاع السوري ـ التركي على لواء الاسكندرونة وهي بخط الوزير



رقم الصورة (١٤) رقم الصفحة (٢٩٦)

تصويري عام ١٩٣٦ امام بناية المجلس الوطني في انقرة
وعن يميني الملحق الشريف حسين الذي اصبح رئيسا للوزارة الاردنية



رقم الصورة (١٥) رقم الصفحة (٤٠٠)

تصويري عام ١٩٤٠ مع وزير خارجية تركية سراج اوغلو يوم زرت تركية وانا وزير العدلية



رقم الصورة (١٦) رقم الصفحة (٤٠٨)

تصويري عام ١٩٤٠ مع وزير الخارجية التركي سراج اوغلو ووزير العدل فتحي اوقيار ومعنا نوري السعيد اثناء ايفادنا

٢ × ١ – تفهيم دراية الاتحاد .

٤ × ٢ – [illegible] المجاورة لبلاد الترك ونفيها جريمة

٣ – حسم الاختلافات [illegible] الى [illegible] في [illegible]

٦ × ٤ – تحديد الحدود في اتفاقية لا تزاد الا بموافقة الحكومة العراقية

٥ – النفط [illegible] للحكومة [illegible] بعد ان تم [illegible] شرط [illegible]
اي ذو اثر الاعتبارية [illegible]

٥ × ٦ – المذاكرة على توسيع الزيبات للمرور التي سنؤيد اتفق عليها
من الجهتين المتعاقدتين

هذه العبارة اضيفت بخط رشيد عالي
وبخط يده

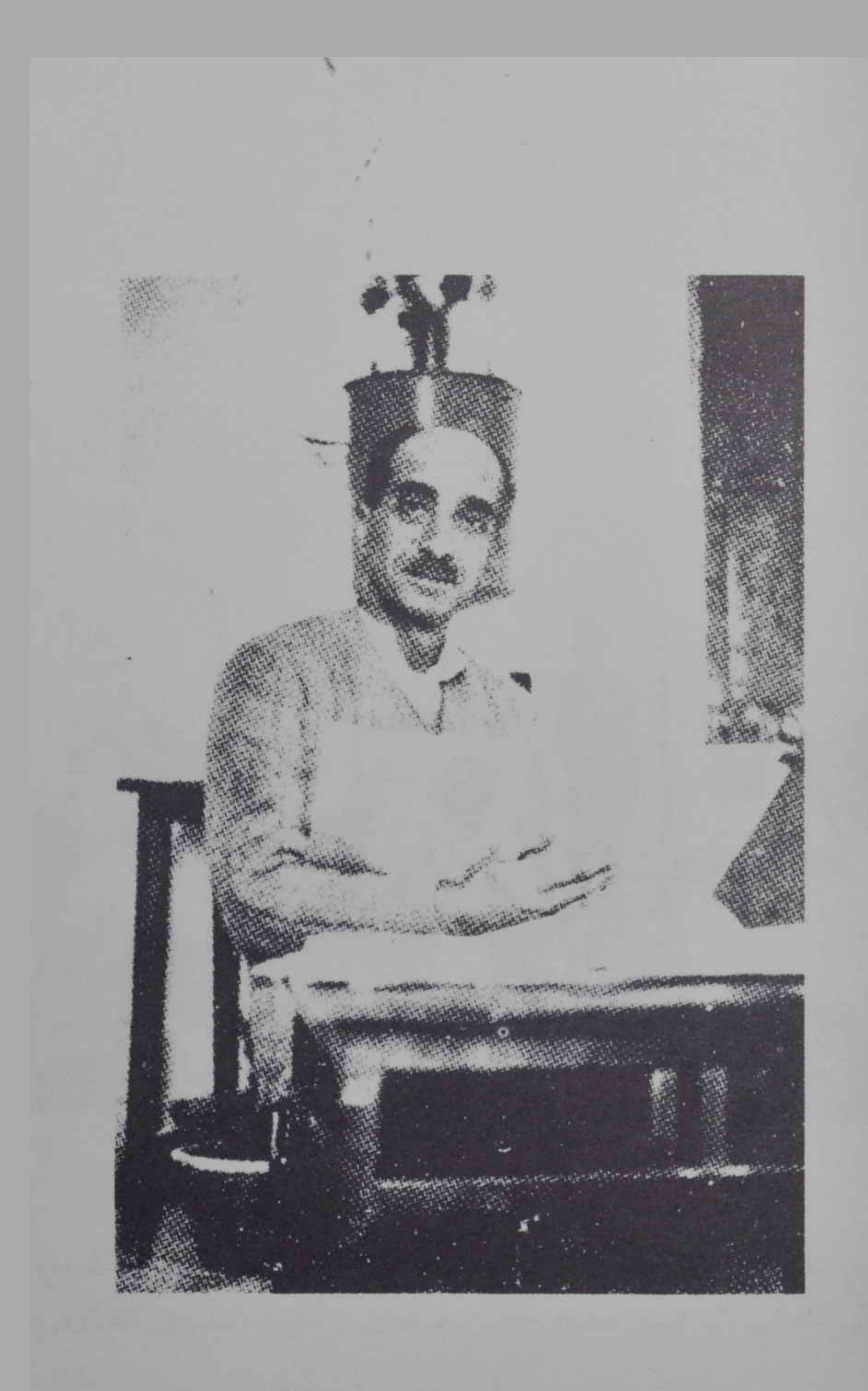
رقم الصورة (١٧) رقم الصفحة (٤٦٨)

شروط التسوية بين العراق وبريطانية التي عرضتها على الحكومة التركية أثناء توسطها التي وافق عليها مجلس الوزراء مع الفقرة السادسة المضافة بخط رشيد عالي

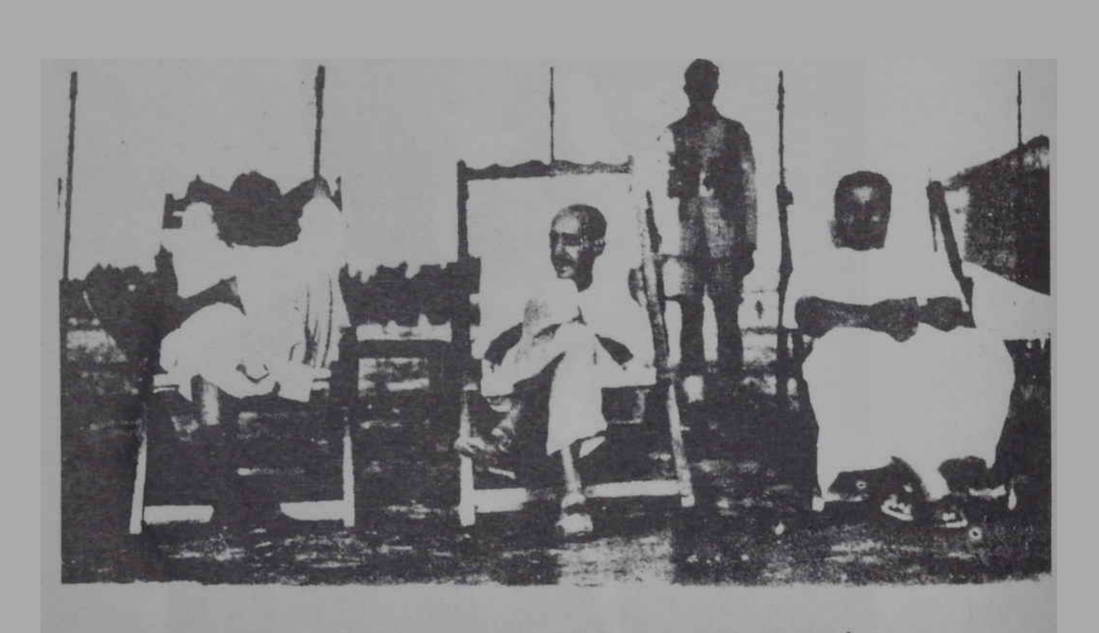


رقم الصورة (١٨) رقم الصفحة (٥٢٠)

تصويري عام ١٩٤٣ وانا في پارك اوتيل بمدينة مولفينو شمالي ايطاليه



رقم الصورة (١٩) رقم الصفحة (٥٤٤)
تصويري من عام ١٩٤٦ وانا سجين في سجن (ابو غريب) بجواد بغداد



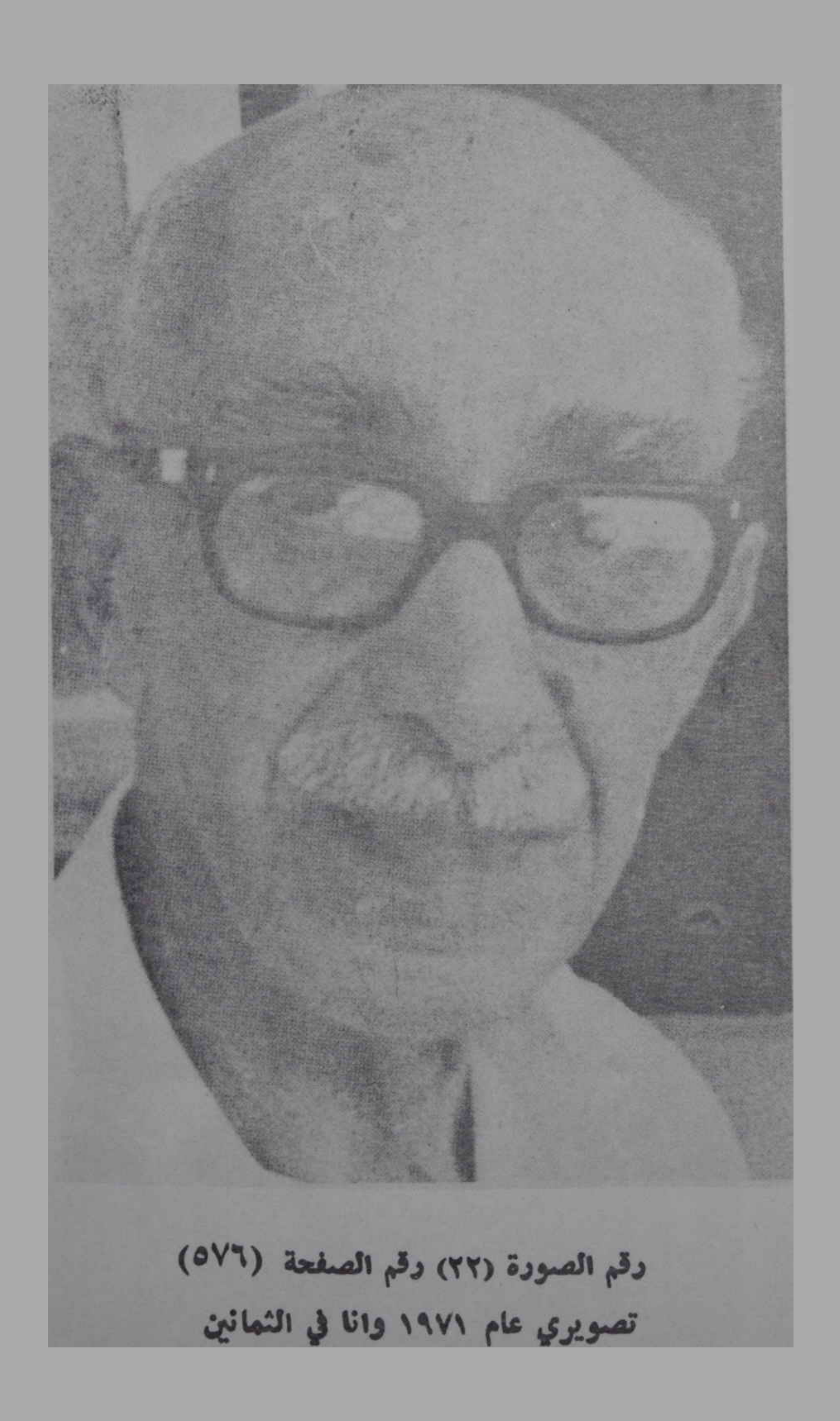
رقم الصورة (٢٠) رقم الصفحة (٥٤٦)

تصويري عام ١٩٤٧ في سجن ابي غريب والى يميني علي محمود الشيخ علي
والى شمالي الدكتور محمد حسن سلمان وخلفنا الجندي الحارس



رقم الصورة (٢١) رقم الصفحة (٥٦٠)

تصويري عام ١٩٦١ وانا في السبعين من العمر



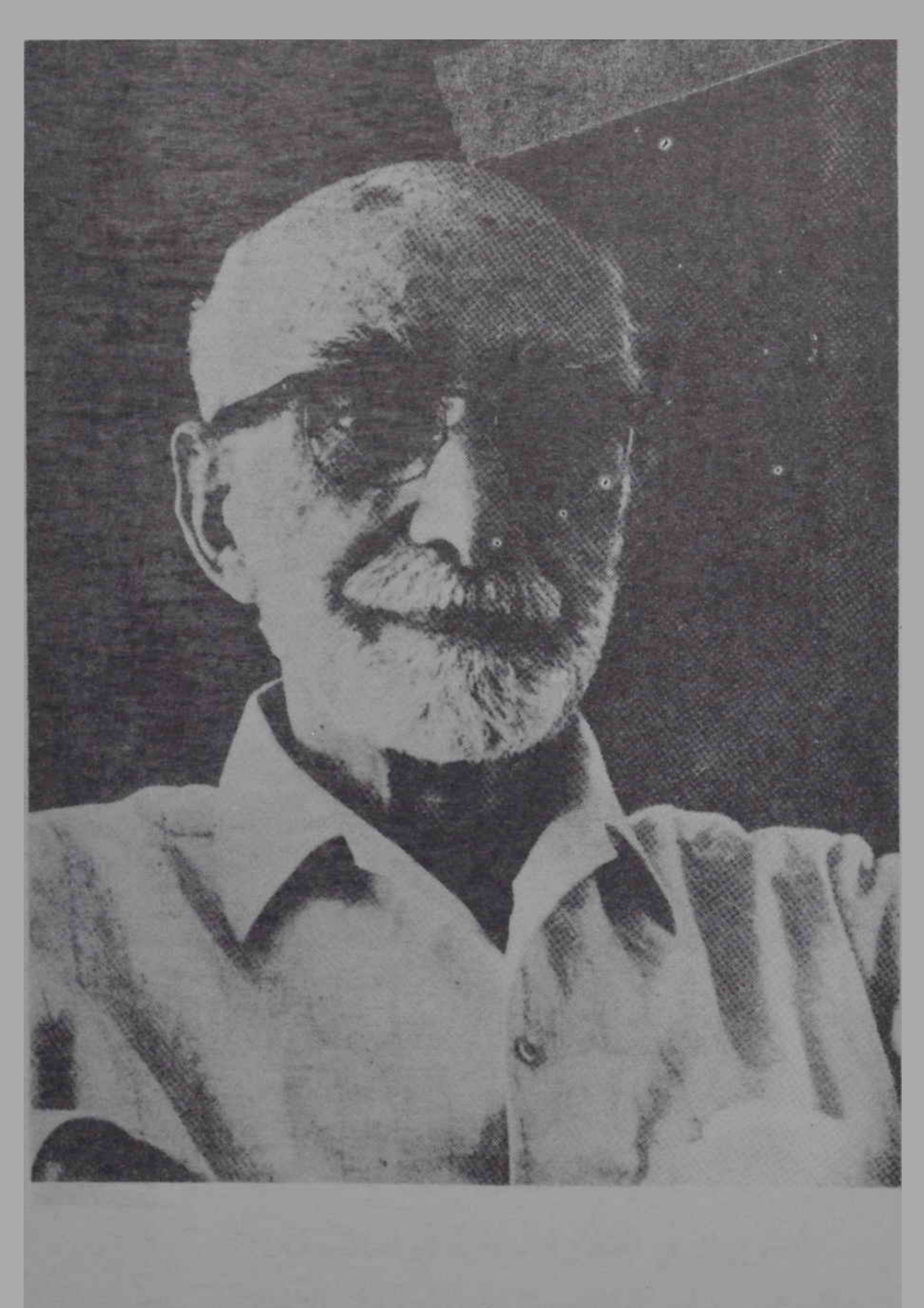
رقم الصورة (٢٢) رقم الصفحة (٥٧٦)

تصويري عام ١٩٧١ وانا في الثمانين



رقم الصورة (٢٣) رقم الصفحة (٥١٨)

تصوير طلاب الصف الرابع من كلية الحقوق بجامعة استنبول
عام ١٩٠٩ وانا من بينهم



رقم الصورة ٢٤ أمام الصفحة (٦٢٧)

تصويري في عام ١٩٧٥



رقم الصورة (٢٥)

تصويري في السفارة اليابانية في اسطنبول

والى يميني سفير اليابان والى شمالي، سفير الافغان



رقم الصورة (٢٦)

تصويري مع الطلاب العراقيين في بيروت
وقد دعوتهم على مأدبة غداء في البردوني بزحلة عام ١٩٢٥



رقم الصورة (٢٧)

الرصاصتان اللتان أصابتا صاحب الذكريات في معركة شيخ سعد عام ١٩١٦



رقم الصورة (٢٨)

المغفور له الملك فيصل الأول عام ١٩٣٢

في استراحة بجنديان بعد القضاء على تمرّد الشيخ احمد بارزان

ترجمة الوثيقة رقم (١) الخاصة بتخرّجي في كلية الحقوق بجامعة اسطنبول

السنة الدراسية ١٣٢٨ – ١٣٢٩

الرقم ٤٦٥٩/ ٤٩٧

الدولة العالية العثمانية

شهادة التخرّج في كلية الحقوق

منحت هذه الشهادة الى السيد محمد ناجي بن شوكت باشا ، البالغ من العمر ٢٢ عاماً ، الذي أتم تحصيله في كلية الحقوق بجامعة استنبول العثمانية وأثبت الكفاءة والاهلية باحرازه درجة جيد جداً .

١٥ ربيع الاول ١٣٣٢ – ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٩

ختم مدير الكلية ختم المدير العام ختم وزير المعارف ختم وزارة المعارف

ترجمة الوثيقة رقم (٢) الخاصة بقضية الاسكندرونة

١ً – حل مسألة الاسكندرونة (هاتاي) على اساس ان تترك انطاكية الى تركية ، وايجاد حدود طبيعية بين الطرفين .

٢ً – تبادل السكان العرب والاتراك بطريقة المبادلة .

٣ً – منح سورية تسهيلات خاصة في ميناء الاسكندرون ، على أن تبقى الحاكمية المطلقة فيها لتركية .

٤ً – تقرر – على أساس المواد الثلاث المدرجة أعلاه – أن يشرع في المفاوضات

بين الاطراف الثلاثة (تركية ، وسورية ، وفرنسا) وان تُبلّغ فرنسا بذلك فـــوراً .

٥ ـ كما تقرر ان تحدد الحدود الجديدة على اساس هذا التقسيم ، وان يكون لكل من الطرفين الحاكمية المطلقة في القسم الذي سيترك له ، وبذلك تكون قضية هاتاي قد حلّت بصورة قطعية ونهائية .

استناداً الى شعور الاخوة الذي تضمره الحكومة العراقية لكل من طرفي النزاع ، تقوم بهذه الوساطة ، وتأمل ان تقابل وساطتها بالشعور نفسه .

• • •

هذا هو نص الاتفاق الذي تم بيني وبين السيد توفيق رشدي آراس ، وزير خارجية تركية الذي تقرر ان يقوم العراق بتقديمه الى تركية وسوريا بخصوص تقسيم لواء الاسكندرون ، وهو بخط الوزير التركي . وقد وافق عليه السيد عادل ارسلان الذي انتدبته الحكومة السورية لمفاوضة الحكومة التركية بخصوص حل مشكلة الاسكندرونة .

رقم الصورة	صفحة ذكرها	موضوعهـــا
١	١٤	تصويري في عام ١٨٩٦ وأنا في السادسة من العمر .
٢	١٦	صورة والدي المرحوم محمد شوكت باشا .
٣	١٨	شهادة (دپلوم) التخرّج في كلية الحقوق بجامعة استنبول عـــام ١٩١٠ .
٤	٢٢	تصويري عام ١٩٠٧ وأنا في الصف السادس الاعدادي (الثاني من اليمين) .
٥	٢٦	تصويري عام ١٩١١ أثناء دراستي بجامعة استنبول .
٦	٢٨	تصويري عام ١٩١٥ وأنا ضابط احتياط في الجيش العثمـــاني .

رقم الصورة	صفحة ذكرها	موضوعها
٧	٣٢	تصويري عام ١٩١٧ وانا أسير حرب في الهند (بللاری).
٨	٤٨	تصويري عام ١٩١٨ وأنا مساهم في الثورة العربية الكبرى بالحجاز . الملك فيصل يترصد مواقـع الاتراك . ومن خلفه كل من نوري السعيد ، ومولود مخلص ، وأنا .
٩	٨٨	تصويري عام ١٩٢٧ مع لجنة تخطيط الحدود بين تركية والعراق ، حيث كنت متصرفاً للواء الموصل .
١٠	٩٤	تصويري عام ١٩٢٧ في ماردين مع لجنة الحدود التركية العـراقية الدائمة .
١١	١١٤	تصويري عام ١٩٢٨ يوم أصبحت وزيراً للداخلية .
١٢	١٩٢	تصويري عام ١٩٣١ وأنا وزير مفوض في أنقرة يوم زار الملك فيصل تركية مع الغازي أتاتورك .
١٣	٢٩٢	نص ما اتفقت عليه مع وزير خارجية تركية حول النزاع السوري – التركي على لواء اسكندرونة ، وهي بخط الوزيـر .
١٤	٢٩٦	تصويري عام ١٩٣٦ أمام بناية المجلس الوطني في أنقرة ، وعن يميني الملحق الشريف حسين الذي أصبح رئيساً للوزارة الأردنية .
١٥	٤٠٠	تصويري عام ١٩٤٠ مع وزير خارجية تركية سراج اوغلو ، يوم زرت تركية وأنا وزير العدلية .
١٦	٤٠٨	تصويري عام ١٩٤٠ مع وزير الخارجية التركي سراج أوغلو ، ووزير العدل فتحي أوفيار ، ومعنا نـوري السعيد أثناء ايفادنا .

رقم الصورة	صفحة ذكرها	موضوعهـــا
١٧	٤٦٨	شروط التسوية بين العراق وبريطانية التي عرضتها على الحكومة التركية ، أثناء توسطها التي وافق عليها مجلس الوزراء ، مع الفقرة السادسة المضافة بخط رشيد عالي .
١٨	٥٢٠	تصويري عام ١٩٤٣ وأنا في « پارك اوتيل » بمدينـــة مولفينو شمالي ايطالية .
١٩	٥٤٤	تصويري عام ١٩٤٦ وأنا سجين في سجن (ابو غريب) بجوار بغداد .
٢٠	٥٤٦	تصويري عام ١٩٤٧ في سجن أبي غريب ، وإلى يميني علي محمود الشيخ علي ، والى شمالي الدكتور محمد حسن سلمان ، وخلفنا الجندي الحارس .
٢١	٥٦٠	تصويري عام ١٩٦١ وأنا في السبعين من العمر .
٢٢	٥٧٦	تصويري عام ١٩٧١ وأنا في الثمانين .
٢٣	٥١٨	تصوير طلاب الصف الرابع من كلية الحقوق بجامعـــة استنبول عام ١٩٠٩ وأنا من بينهم .
٢٤	٦٢٧	تصويري في عام ١٩٧٥ .
٢٥		تصويري في السفارة اليابانية في اسطنبول وإلى يميني سفير اليابان والى شمالي سفير الافغان .
٢٦		تصويري مع الطلاب العراقيين في بيروت وقد دعوتهم على مأدبة غذاء في البردوني بزحلة عام ١٩٢٥ .
٢٧		الرصاصتان اللتان أصابتا صاحب الذكريات في معركة شيخ سعد عام ١٩١٦ .
٢٨		المغفور له الملك فيصل الأول عام ١٩٣٢ في استراحة بجندبان قرب راوندوز بعد القضاء على تمرّد الشيخ أحمد بـــارزان .

ملحق

لكتاب سيرة وذكريات

ثمانين عاماً

من اوراق ناجي شوكت

وثائق ورسائل عراقية وبريطانية

المقدمة

اعتادت الحكومة البريطانية ان تسمح بنشر الوثائق السرية العائدة لوزارة الخارجية البريطانية في كل نصف قرن ، ثم أنزلت هذه المدة إلى ثلاثين عاماً ، فاستطاع السيد نجدت فتحي صفوت ان ينقل ويصوّر القسم الخاص من تلك الوثائق التي لها علاقة بالعراق . وقد تفضل مشكوراً وأهداني القسم الذي ورد فيه اسمي بعد أن ترجمه إلى اللغة العربية . وبما أن هذا القسم يزيح الستار عن آراء الحكومة البريطانية في بعض الاحداث الهامة التي وقعت في العراق ، كحركة مايس ١٩٤١ م ، والحرب البريطانية العراقية ، وانقلاب بكر صدقي سنة ١٩٣٦ م واسباب استقالة وزارة نورى السعيد الثانية في سنة ١٩٣٢ بعد توقيعها على المعاهدة العراقية البريطانية في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ وقيامي بتأليف الوزارة وما رافقت هذه الاستقالة من تدخلات السفارة البريطانية حتى في الامور الداخلية للبلاد فقد رأيت من المفيد ان اقدم على طبع هذه الوثائق مع تعليقاتي شخصياً على ما جاء فيها ليكون ذلك ملحقاً لكتابي (سيرة وذكريات ثمانين عاماً) . وها انا ابدأ بنشر الوثائق مسلسلة ثم اتقدم بالتعليقات اللازمة .

الوثيقة الأولى :

برقية رمزية من العراق :

٥٦٩٢ – ٣٧١/١٦٠٤٩

المرسل : السر هيوبرت يونغ (بغداد) .

الرقم ٣٣٥ التاريخ ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٢

على الفور :

وصل نوري باشا بغداد مساء الاربعاء ، وكان قد اخبره في الاسكندرية قنصل العراق العام – الذي هو شقيق رئيس التشريفات الملكية بأن الملك قد قرر أن يطلب اليه ان يستقيل وان يدعو ياسين باشا لتأليف حكومة يكون فيها هو وزير للخارجية . مساء الاربعاء حينما واجه نوري باشا الملك فيصل بهذا أبدى الملك انه طلب استقالته فعلاً ولكنه انكر انه قرر تكليف ياسين باشا. صبح الخميس استدعاني الملك فيصل واخبرني ان نوري اعلن استقالته مبينة اسبابها وانه شعر انه مضطر إلى قبولها وكذلك إلى حلّ المجلس لأن أي رئيس وزراء جديد سيطلب اجراء انتخابات جديدة ، وان البرلمان إذا اجتمع في اول تشرين الثاني ولو ليوم واحد فان الدستور يستوجب صرف مخصصات الاعضاء لدورة كاملة . ذكرته بوعده إلى السر همغريز بألا يقوم بأي تغيير قبل عودته فأجاب ان وعده كان قد اعطي حينما كان يظن ان همغريز ونوري سيعودان معاً قبل افتتاح المجلس . سألني أن أتأكد له من الناحية الدستورية وان اراه في اليوم التالي . وخلال ذاك استقال نوري ووزارته . في تلك الليلة زارني نوري واخبرني بالحقائق المتعلقة باستقالته مبيناً انه كان من الواضح انه فقد ثقة الملك ، ولذلك فانه لا يستطيع الموافقة على التكليف الرسمي الذي اعقب ذلك بتأليفه وزارة جديدة . الملك فيصل أجل مقابلتي من الجمعة إلى هذا اليوم بحجة ان الجمعة يوم عطلة ، وفي هذه الاثناء قبل استقالة نوري في وقت متأخر من

ذلك المساء . وفي المقابلة صباح اليوم حذرته بكل جد من أي عمل متسرع وعرضت عليه ان اتوسط بينه وبين نوري، فأخبرني بما لا قام به ولكنه وافق على أن يستدعي نوري مرة أخرى . اليوم كله انقصى في محاولات غيرة مثمرة قمنا بها أنا وكورنواليس بجمعهما ، ويبدو من الواضح ان الملك فيصل كان قد قرر الانفصال عن نوري ، وان نوري كان يشعر انه لا فائدة من تظاهرهما بالوئام . وقد غادرت الملك فيصل الآن بعد مقابلة ثانية أخبرني فيها انه سيكلف ناجي شوكت بتأليف وزارة ، وانه الا اذا طلب ناجي شوكت ، او من سيقبل تأليف الوزارة الجديدة ، حلّ المجلس . فان المجلس سيجتمع للاستماع إلى تقرير نوري بصفته وكيلاً لرئيس الوزراء حول مهمته في جنيف . يؤكد لي الملك فيصل ان يسين قد أخرج نفسه من حظوة البلاط بامتناعه عن التخلي عن موقفه المعادي للمعاهدة ، ولكنه لم يكون سعيداً حقيقة الا إذا جاء ياسين إلى الحكم ، واني لا أستطيع ان اضمن عدم تكليفه من قبل الملك .

الوثيقة الثانية :

من العراق ٥٧٢٦

برقية رمزية من السر هيوبرت يونغ ٣١ تشرين الاول ١٩٣٢

على الفور :

برقيّتي المؤرخة ٢٩ تشرين الاول رقم ٣٣٥ :

اخبرني كورنواليس ان الملك كلف ناجي شوكت مساء السبت بتأليف وزارة ، ولكنه عاد وطلب اليه الآن ان يعتبر التكليف لاغياً على اساس ان نوري باشا قد وافق بصورة غير منتظرة على قبول منصب وزير الخارجية برئاسة ياسين باشا اذا تمكن الاثنان من الاتفاق على منهاج . فهمت ان الملك سحب اشتراطه على ياسين بأن يعلن تراجعه عن معارضة المعاهدة . اذا وافق نوري ان يعمل برئاسة ياسين فان ذلك سيكون فقط بهدف الحد من المخاطر

التي تهدد البلاد والملك الذي عامله بهذا القدر من قلة المجاملة . انه على أي حال سيساوم بشدة وسيصر على عدم حل المجلس ، وابقاء ناجي شوكت في الداخلية ، ولكنه بطبيعة الحال قد يفشل في أحد الشرطين أو كليهما . علمت أنه اذا تم التوصل إلى اتفاق فأن نوري سيرسل الي ليستفهم مني آراء الحكومة البريطانية واني اقترح اجابته بأنني سبق ان حذرت الملك بصيغة عامة عن الأثر السيء الذي سيخلقه في لندن والعواصم الاخرى أي اجراء متسرع او عدم مجاملة علنية تجاه نوري . (جملة غير واضحة) .. وفي لندن بأن يعين في أي منصب عال شخص يحوم أي شك في نياته لاحترام المعاهدة نصاً وروحاً ، وانه ليس لدي ما اقوله اكثر من ذلك . هل توافقون ؟ .

الوثيقة الثالثة :

٣٧١/١٦٠٤٩٠٦٩

من العراق ٥٧٨٥

برقية رمزية من السر هيوبرت يونغ .

٣ تشرين الثاني ١٩٣٢ الرقم ٣٣٨

على الفور :

البرلمان افتتح في اول تشرين الثاني :

خطاب الملك لم يكن فيه شيء استثنائي ، ونوري قدم تقريره ، حسب آخر المعلومات لم يتوصل ياسين ونوري إلى اتفاق وكلف ناجي شوكت مرة أخرى بتأليف وزارة . انه يقترح ان يستبقي الداخلية لنفسه ، وان قائمته الحالية تحتوي على اسماء اشخاص هم وزير العدلية الحالي من الموظفين الذين ليست لهم ارتباطات حزبية ولا تجربة وزارة . انني اراقب الوضع عن كثب وسأكلم الملك حينما اتناول العشاء معه غداً لأنني اشعر في الظروف الراهنة ان أي تدخل من جانبي قبل ذلك سيكون ضرره اكثر من نفعه . اذ ظهر ياسين باشا إلى الميدان

مرة أخرى ، وعلمت بذلك في الوقت المناسب فأنني سأقوم بالاجراءات التي تضمنتها التعليقات .

تعليقات وزارة الخارجية البريطانية على الوثيقة الثالثة .

حتى لو نجح ناجي شوكت في تأليف وزارة ، وذلك ، فيما أظن ، سيكون مستحيلاً بدون تأييد نوري باشا وجعفر باشا في البرلمان ، فانني لا اعتقد ان وزارته ستدوم اكثر من بضعة اشهر ، او حتى اسابيع . ولا يمكن ان يكون الملك فيصل قد لجأ اليها الا لغرض ملء الفراغ الى أن يتمكن من تدبير الامور لجلب ياسين باشا رئيساً للوزراء . ان ذلك سيعطينا على الاقل فرصة للتنفس كما يعطي السر فرنسيس همفريز الفرصة لممارسة نفوذه مع الملك من اجل سياسة اكثر تعقلاً وصواباً .

ان ناجي شوكت لا يسمع جيداً ، ولا يتكلم اية لغة غير العربية (وتتذكرون ان السر ج كلارك وجده زميلاً صعباً بدرجة جعلته يطلب من السر فرنسيس همفريز ان يقوم بكل ما هو ممكن لتأمين سحبه من انقرة) وانه كان خلال السنوات الاخيرة محل عداوة الملك فيصل التي لم تخف ، وفي أكثر من مناسبة حاول جلالته ازاحته من الوزارة (حيث ادى واجبه بصورة ممتازة وزيراً للداخلية وفي مناصب أخرى) وفي كل مرة كان المندوب السامي او نوري باشا نفسه يتدخلان لاحباط محاولات الملك .

ولا استطيع ان اعتقد ان الملك كلفه بتشكيل الوزارة الا بقصد تشويه سمعته .

هول
١٩٣٢/١١/٤

اطلع السر الكسندر كادوغان الوكيل الدائم لوزارة الخارجية على البرقية والتعليق .

الوثيقة الرابعة :

من تقرير للاستخبارات البريطانية

الشؤون الداخلية

٣٢٧ — ان اختيار الملك قد وقع ، كخلف لنوري باشا ، على ناجي شوكت (وزير الداخلية في وزارة نوري) وان الارادة الملكية التي صدرت بتأليف الوزارة على النحو الآتي نشرت يوم ٣ تشرين الثاني :

رئيس الوزراء ووزير الداخلية	ناجي بك شوكت
وزير المالية	نصرت بك الفارسي
وزير الخارجية	عبد القادر بك الرشيد
وزير العدلية	جميل بك الوادي
وزير الدفاع	رشيد بك الخوجة
وزير الاقتصاد والمواصلات	جلال بك بابان
وزير المعارف	عباس بك مهدي

٣٢٨ — ليست لأي من الوزراء الجدد — باستثناء رئيس الوزراء — اية خبرة وزارية سابقة او اية صلة مع المنظمات السياسية القائمة . ولكنهم جميعاً ذو سمعة بأنهم موظفون ممتازون . نصرت الفارسي محام جيد السمعة وله خبرة في وزارتي المالية والعدل ، وآخر منصب شغله كان رئاسة التدوين القانوني في وزارة العدل . عبد القادر الرشيد كان يقوم منذ سنوات عديدة بكفاءة ودأب بوظيفة سكرتير مجلس الوزراء . وجميل الوادي اثبت كفاءة كمدير عام للطابو . رشيد بك الخوجة (وهو ضابط ركن سابق في الجيش التركي) خدم كمتصرف في الموصل وبغداد كما انه شغل مناصب القنصل العام في القاهرة وبيروت ومدير المعارف العام .

جلال بابان متصرف ذو خبرة طويلة وسمعة عالية في النزاهة والاستقامة ،

وعباس مهدي – بالرغم من كونه موظفاً صغيراً نسبياً – شخص محبوب في طهران التي كان يشتغل مؤخراً وظيفة سكرتير المفوضية فيها . وربما كان السبب في ادخاله الوزارة هو كونه شيعياً .

٣٢٩ – الاعتقاد العام ان الحكومة الجديدة ستحمل مسؤولية بينما يتنافس ياسين باشا ونوري باشا على السلطة في الانتخابات . ومن جهة أخرى علم بصورة موثوقة ان ناجي شوكت يعتزم تأليف حزب جديد يضم انصاره ، وانه اذا نجح في ذلك فانه سيعمل على عودة المرشحين الذين سيؤيدونه ايضاً عند اجتماع المجلس الجديد .

الوثيقة الخامسة :

/٢٠٧٩٥   /٤١١٢   ص ١٤٥

السفارة البريطانية

بغداد

الرقم : ٢٧٤

٣ تموز ١٩٣٧   (٣٧/٤٩/١٠٠)

سيدي :

ان الازمة السياسية التي تشرفت بتقديم تقرير عنها اليكم ببرقياتي المتعددة مؤخراً قد انتهت الآن ، وان حكمت سليمان قد بدأ مرة أخرى مع مجموعة من خمسة وزراء جدد ، واصبح ناجي الأصيل وعبد اللطيف نوري الوزيرين الوحيدين اللذين احتفظا بمنصبيهما .

٢ – ان استقالة زملائه الاربعة كانت صدمة شديدة لرئيس الوزراء . ويبدو انه لم تكن لدية أية فكرة بأن جعفر ابو التمن لا يتعاطى معه ، وبالرغم من انه كان يعلم ان صالح جبر وكامل الجادرجي كانا غير مرتاحين منذ مدة من

الزمن ، فان الثورة المتفق عليها بين وزرائه فاجأته تماماً . والواقع انه كان في السفارة يتحدث إليّ بثقة واطمئنان حول مستقبل حكومته حين جاءت الصدمة .

٣ – يبدو ان وزير المالية الذي اغاضته المعارضة في البرلمان لمشروع القانون الذي قدمه حول ضريبة الدخل ، قد صعق للخسائر الكثيرة التي مني بها ابناء طائفته من الشيعة في الهجوم العشارى على السماوة ، والروايات المبالغ بها عن قسوة متصرف الديوانية (انظر برقيتي رقم ١٢١) وقد تصرف في فورة من السخط ، وانه الآن – كما قيل لي – نادم على تسرعه بعد ان انزوى متقاعداً . اما كامل الجادرجي فقد انضم اليه لأنه كان يقدّر انه على أي حال سيعفى من منصبه قريباً ، ويوسف عز الدين تبع كاملاً الجادرجي كصديق مخلص ، وصالح جبر ربما كان مسروراً حقيقة ان ينسحب من الوزارة مع رفقة طيبة من منصب لم يكن سعيداً فيه قط .

٤ – ان جعفر وكامل هما اللذان قادا الحركة مؤملين – فيما استنتج – انهما باحتجاجهما على سفك الدماء ، ان ينالا تأييداً شعبياً واسعاً . وان ما فعلاه هو انهما وزعا على نطاق واسع في المدن المقدسة وفي منطقة الفرات نسخاً من كتاب استقالتهما الذي اتهما فيه رئيس الوزراء باللجوء إلى القسوة لا مبرر لها في معالجة الاضطرابات في الديوانية واعلنا انهما لا يستطيعان ان يبقيا مرتبطين بمثل هذه المظالم .

٥ – ولم يكن حكمت سليمان ليعبأ كثيراً بفقدان كامل الجادرجي او يوسف عز الدين او صالح جبر . ولكنه مع ذلك ، ولأسباب عديدة منها المودة الشخصية والصادقة لجعفر ابي التمن ، اراد الاحتفاظ بوزير المالية . ولكن توزيع نسخ كتاب الاستقالة خلق فجوة واسعة . وان محاولاته لرأبها كان لا بد من التخلي عنها حينما اكتشف ان جعفراً وكاملاً قاما بمحاولة جدية للتحريض على اضراب عام في اليوم التالي . ان هذه المحاولة – التي فشلت لحسن الحظ –

جعلت من الواضح ان التسوية مستحيلة .

٦ - وعلى اثر ذلك كلف رئيس الوزراء كلا من ناجي شوكت (الذي جاء من انقرة مع وزير خارجية تركية) وجميل المدفعي ، ونصرت الفارسي ، ان يشتركا في الوزارة . اخبرني ناجي شوكت ان ثلاثتهم كانوا سيوافقون لو وافق رئيس الوزراء على ان يعهد بوزارة الدفاع إلى جميل المدفعي .. واوضح انهم كانوا متأثرين بما سمعوه من تدخل رئيس اركان الجيش في الامور السياسية الخارجة عن نطاق اختصاصه ، وانهم شعروا بانهم لا يستطيعون الاشتراك في الوزارة الا اذا فرضت رقابة عليه . وقد فكروا بأن خير طريقة لذلك هي ان يصبح جميل المدفعي وزيراً للدفاع . وحسب قول ناجي شوكت ان رئيس الوزراء قال انه لا يستطيع ان يوافق على هذا الاقتراح لان معناه خيانة عبد اللطيف نوري الذي هو الآن باجازة مرضية في اوربا . ولكن ناجي شوكت يرى ان السبب الحقيقي هو ان بكر صدقي كان قد هدد بالاستقالة في حالة تنفيذ هذه الفكرة .

٧ - انني اميل إلى الظن ان ناجي شوكت كان مصيباً ، ولكنني أجد من الصعوبة بمكان ان اعرف - اكثر من التقولات العامة - السبب الذي جعله هو والاخرين يعتقدون بضرورة فرض رقابة على بكر صدقي . وقد اكد لي وزير الخارجية بكل مظهر من مظاهر الاخلاص ، خلال حديثه عن الاحداث الاخيرة بأن الاقاويل الرائجة عن تدخلات بكر صدقي في الامور التي ليست من اختصاصه لا أساس لها من الصحة . وقال ان رئيس اركان الجيش منذ تسلم الوزارة الحكم لم يحاول ولا مرة واحدة ان يفرض ارادته على الوزراء . واخبرني ناجي شوكت من جهة أخرى ، انه قانع بأن نفوذ بكر صدقي في السياسة كان أكبر من نفوذ رئيس الوزراء نفسه . ويحتمل الاّ يكون هذان التقديران متناقضين كما يبدو في الوهلة الأولى . وقد تكون الحقيقة ان بكر صدقي يمارس نفوذه خفية . وعلى أي حال فليس هنالك شك بانه كان من القوة بدرجة تكفي لاحباط الخطة التي دبرها ناجي شوكت وجميل المدفعي للحد من نفوذه . ولا شك انكم

تتذكرون انه كان يدعي دائماً ان اهتمامه الوحيد كان يكمن في الجيش العراقي . ويمكن ان نجد شيئاً من التبرير في قصة سمعتها لهذا من الدكتور رشدي آراس (وزير خارجية تركيا) الذي سمعها بدوره من ملك العراق . حينما كان حكمت سليمان يحاول تأليف وزارته الجديدة أفهم الملك غازي بكر صدقي انه مستعد ان يقبل به رئيساً للوزراء ، ولكن بكر صدقي اعتذر قائلاً انه مرتاح ومشغولاً انشغالاً تاماً بمنصبه الحالي .

٨ — حينما اخفق رئيس الوزراء في اقناع الرجال الثلاثة الذين اختارهم للاشتراك في وزارته — اضطر إلى التخلي عن فكرة تأليف وزارة من شخصيات مهمة والتراجع إلى رجال من الدرجة الثانية . وفي موقف كهذا ربما كان من الحكمة ان يختار بصورة رئيسية موظفين ذوي خبرة بدلاً من سياسيين غير مجربين — وبالرغم من ان المجموعة الجديدة — كما سبق ان بينت في برقيتي رقم ١٢٩ — ليست مثيرة للاعجاب بصورة خاصة ، وانها لا تبشر بالدوام لمدة طويلة ، فانها قد تؤدي عملها بصورة مرضية إلى ان يمكن اقناع شخصيات ذات وزن أثقل بأن يحلو محلهم . ان اشراك مصطفى العمري قد جلب دون شك خبرة ادارية ثمينة إلى وزارة تحتاجها كثيراً بعد سبعة أشهر من ادارة حكمت سليمان المتشنجة والمتصلبة برأيها .

٩ — ان الوزارة بشكلها الحالي ، تتألف من :

رئيس الوزراء	حكمت سليمان
الداخليـــة	مصطفى العمري
الماليـــة	محمد علي محمود
الخارجيـــة	ناجي الأصيل
الاقتصاد والمواصلات	عباس مهدي
العدليـــة	علي محمود الشيخ علي
الدفـــاع	عبد اللطيف نوري
المعارف	جعفر حمندي

ان الوزراء الجدد ، باستثناء وزير العدلية ، هم رجال يعتمد عليهم وان لم يكونوا بارزين جداً ، وعلي محمود الشيخ علي بالرغم من كونه في السابق قومياً متطرفاً في كثير من الأحيان عنيفاً ، فانه ، كما علمت ، قد نضج مع الزمن ، ولعل المنصب سيروّضه، كما هي الحالة مع كثيرين غيره . انّ زملاءه الانكليز في الوزارة يطرون على كفاءته الطبيعية .

١٠ – ليس من السهولة تقدير الاثر الذي تركته الاحداث المذكورة في الرأي العام ، وهنالك بطبيعة الحال شيء من التخوف من ان تشعر عشائر الفرات بالسرور والتشفي بسبب استقالة اربعة وزراء على حسابها بصورة واضحة ، ولكن الوقت لا يزال مبكراً للحكم على ذلك . وفي الوقت الحاضر يبدو ان جميع الحركات البرية في الرميثة والسماوة (وهما أسوأ نقاط الخطر) قد انتهت ، كما ان الطائرات التي كانت تقوم بواجباتها هناك قد سحبت . ان وزير الداخلية قد يستطيع ان يوصي معالجة جديدة للاضطرابات المزمنة في الديوانية ، واعتقد ان رئيس الوزراء سيكون مستعداً للموافقة على قيامه بتجربة ذلك ، وفي بغداد – كما استنتج – فان جعفر ابو التمن ، قد خسر بدلاً من ان يكسب في سمعته بسبب الطريقة التي استقال بها . وليس هنالك كثيرون ممن اسفوا على خروج كامل الجادرجي . ان هذين الوويرين ، وزميليهما الآخرين ، قد علقت عليهم الصحافة تعليقات سيئة ، كما القي عليهم كثير من اللوم لمحاولتهم احراج رئيس الوزراء خلال زيارة وزير خارجية تركيا . ويصعب التكهن بالقوة التي سيستطيعون جمعها حولهم اذا ارادوا ان ينتقلوا إلى جهة المعارضة الفعالة .

١١ – قابلت ثلاثة منهم في حفلة مسائية في اليوم التالي لاستقالتهم ، ووجدتهم مسرورين بما قاموا به ومعتزين بالاعتقاد الخاطىء بان الرأي العام سيكون إلى جانبهم وكانت لكل منهم زاويته الخاصة في انتقاده لحكمت

سليمان ، ولكنهم كانوا متفقين على ان رئيس الوزراء كان في يد رئيس اركان الجيش ، وصرحوا جميعاً بأن ذلك لا يحتمل . ولم يظهر أحد منهم مهتماً بأن يعرف عنه هذا الرأي .

١٢ — ليس من غير الطبيعي أن أكون في جميع الاوقات متنبهاً لأية ظواهر تشير إلى تضاؤل قوة بكر صدقي التي تكمن بصورة رئيسية في الخوف منه . واود ان اشاهد بوادر هذه الظاهرة في كون اولئك الرجال الثلاثة لا يكتمون استنكارهم للنفوذ الذي يمارسه في شؤون البلد ، وان ثلاثة آخرين ، وهم ناجي شوكت وجميل المدفعي ونصرت الفارسي ، يصرحون بأنهم امتنعوا عن قبول المسؤولية بسبب ذلك . وقبل بضعة أشهر كان مثل هذا الانشقاق المكشوف يعني في ، احسن الاحوال ، اجازة خارج العراق ، وفي اسوئها ، رصاصة في الظهر . وان امكانية التعبير عنه اليوم بدون تخوف ، فيما أرى ، هو ذو مغزى جدير بالاهتمام . وبنفس الوقت سمعت مؤخراً عن كثير من الارتياح في الجيش عن حكم بكر صدقي ، وان ذلك قد يصبح مخطراً اذا وجد زعيم آخر منافس له . الزعيم (العميد) حسين فوزي ، آخر موقع بغداد (الذي لم يشترك في الانقلاب) هو ضابط ذو نفوذ ويقال انه على وفاق مع رئيس اركان الجيش .

١٣ — في الشمال ، وفي البصرة ، بالرغم من انه كانت هنالك اشاعات وتقولات كثيرة ، يبدو انه لم يكن ثمة اهتمام كبير بالازمة الوزارية .

١٤ — في الجلسة الاخيرة التي عقدها مجلس النواب قبل عطلة البرلمان الصيفية القى رئيس الوزراء خطاباً مهماً وذا مغزى حول استقالة زملائه الاربعة . قال ان سياسة حكومته هي سياسة وطنية وانها تعارض جميع الافكار والآراء الهدامة ، وانها مصممة على الحكم على أسس المبادىء الديموقراطية ومقاومة المحاولات الرامية إلى تحطيم الدستور ، وانها تطالب الأمة جمعاء اولاً وقبل كل شيء بمعاقبة اولئك الذين حاولوا تعكير النظام العام . وانه يترك للتاريخ

ان يحكم فيما اذا كان الوزراء المستقيلون قد تصرفوا تصرفاً صحيحاً ، ولكنه بصفته المسؤول الأول عن سلامة البلاد فانه مستعد في جميع الاوقات للقيام بما تتطلبه هذه المسؤولية ، وانه سيراقب بدقة تصرفات هؤلاء الوزراء المستقيلين .

١٥ – انني مرسل نسخة من هذا التقرير إلى وزير جلالته المفوض في طهران .

اتشرف بأن أكون ، مع فائق الاحترام ،

خادمكم المخلص آرجيبولد كلارك – كير .

الوثيقة السادسة

(E-7375/1419/93)

من المستر مورغان الى المستر ايدن

السفارة البريطانية

انقرة

١٧ تشرين الثاني ١٩٣٦ الرقم : ٥٧٢

سيدي :

اشارة إلى تقريري المرقم ٥٥٨ والمؤرخ في ٧ تشرين الثاني حول السياسة الخارجية للحكومة العراقية ، اتشرف باعلامكم أن السيد ناجي شوكت ، وزير العراق المفوض هنا ، اخبرني انه ، بعد الانقلاب ، اكد على حكمت سليمان رئيس الوزراء العراقي الجديد الذي هو أحد أقربائه ، الاهمية الحيوية لاجتناب أي اجراء يعكر صفو العلاقات بين العراق وبريطانية العظمى من جهة، وبينه وبين تركية من جهة أخرى . وان حكمت سليمان رحب بهذه النصيحة وخول السيد ناجي شوكت اصدار بيان اذاعته وكالة انباء الاناضول في ١ تشرين الثاني، ارفق بطيه نسخة منه . وهو يتضمن تأكيدات بعدم حدوث ما يعكر تلك

العلاقات نتيجة تغيير الحكومة في العراق . وان بقية الممثلين الدبلوماسيين العراقيين في الخارج – كما قال السيد ناجي شوكت – ابلغوا بمضمون البيان من قبل حكومتهم .

٢ – وصف وزير العراق المفوض السيد حكمت سليمان بانه رجل معقول ذو آراء معتدلة ، ولكنه مع ذلك من النوع الذي يفضل الاستقالة على أن يقاوم بشدة اية سياسة قد يفرضها عليه غيره ، ولا يكون هو موافقاً عليها .

٣ – انني مرسل نسخة من هذه الرسالة إلى سفير جلالتكم في بغداد .

واتشرف ..... الخ .

جيمس مورغان

الوثيقة السابعة :

برقية من انقرة إلى وزارة الخارجية

الحكومة العراقية سترسل ناجي شوكت إلى هنا « لشرح الوضع » . اخبرني السكرتير العام انه ينتظر وصوله في ٧ مايس ١٩٤٢ .

أي شيء هو ؟

ا . ا . (انطوني ايدن)

ناجي شوكت هو وزير الدفاع في حكومة رشيد عالي ، وواحد من أهم أعضائها ، كان رئيساً للوزراء في سنة ١٩٣٢ وقد شغل مناصب أخرى . وهو شخص مناسب جداً ليكلف بالمحادثات مع تركية لانه كان وزيراً مفوضاً في انقرة مرتين ، ويبدو انه ترك انطباعاً جيداً هناك .

كروسثوايت

١٩٤١/٥/٧

كان قد ارسل إلى انقرة قبل بضعة اشهر من قبل رشيد عالي لاجراء

محادثات مع فون بابن ، وقد يكون ذلك هو الغرض في هذه المرة أيضاً ، أي ليبدأ اتصالاً بالالمان .

باكستر
٥/٧

لا اشك في انه يرسل للاتصال بالالمان ، وقد ارسل شخص آخر إلى طهران لهذا الغرض .

سيمور
٥/٧

(وقد وقع على هذه المطالعات السر الكسندر كادوغان ، وكيل الوزارة والمستر ايدن ، تثبيتاً لاطلاعهما عليها) .

الوثيقة الثامنة :

من انقرة إلى وزارة الخارجية

سري للغاية :

من السر ناتشبول — هكسن

الرقم / ١١٢٩ التاريخ ٩ مايس ١٩٤١

مكررة إلى القاهرة ، القائد العام لقوات الشرق الاوسط ، حكومة الهند

استدعاني وزير الخارجية صباح اليوم ليخبرني عن محادثتين اجراهما يوم ٨ مايس مع ناجي شوكت . السكرتير العام لوزارة الخارجية كان حاضراً في احداهما .

٢ — وزير الخارجية تكلم بجدية وصرامة شديدة ، كما ان السكرتير العام اشار إلى ان حكومة صاحب الجلالة ، حسب المعاهدة ، حرة في وضع عدد

غير محدود من القوات في العراق بموجب الشروط المبينة .

٣ – استفسر وزير الخارجية فيما اذا كان اتصال رشيد عالي بالالمان صحيحاً . اجاب ناجي شوكت ان ذلك لم يكن صحيحاً حتى بدء اعمال العدوان ولكن الحكومة العراقية الآن ترغب في استئناف العلاقات مع المانيا وروسيا . ابدى ان رشيد عالي يتمتع بتأييد البلاد كلها .

٤ – بعد حديث طويل وصريح من جانب وزير الخارجية والسكرتير العام طلب ناجي شوكت مقترحات الحكومة التركية من اجل تسوية . اقترح وزير الخارجية شفوياً نقاط معينة مستنداً إلى تصريحكم في مجلس العموم . وقد قرأها لي ، وسيرسلها إليّ مكتوبة بأسرع وقت .

٥ – قلت له بأنني لا استطيع ان الزمكم بأي وجه ، ولكنني سأبرق لكم بهذا المآل . وقد اضفت نقطتين بدتا لي منطقيتين : ١ – انه اذا تم التوصل إلى أي ترتيب فاننا بعد الآن يجب ان نتخذ جميع الخطوات الضرورية لنضمن عدم تكرر الاحداث الاخيرة . ٢ – يجب ان نتأكد اننا سنعامل من قبل الحكومة العراقية باستقامة وصدق وانه لن يكون هنالك اتصال بالمانيا . وقد ذكرت ايضاً انه قد تكون هناك صعوبة في استمرار العلاقات مع روسيا .

٦ – سأبرق مرة أخرى حال تسلمي مقترحات وزير خارجية تركيا تحريرياً .

الوثيقة التاسعة :

من تركيا

من انقرة إلى وزارة الخارجية

من السر ناتشبول ــ هكسن

الرقم : ١١٤٣ التاريخ ١٠ مايس ١٩٤١

(مكررة إلى القاهرة وحكومة الهند)

مستعجل للغاية :

برقيتيّ المرقمتين ١١٢٩ و ١١٣٥

السكرتير العام تحدث إلى ناجي شوكت بكل صراحة فيما يتعلق بكل من خطل سياسة الحكومة العراقية التي ستؤدي بهم مباشرة إلى السيطرة الالمانية ، وحقوقنا بموجب المعاهدة . يعتقد انه ترك بعض الانطباع لديه .

٢ ــ انه حريص للغاية على ان لا نرفض ، على الاقل ، وان نتقدم ولو قليلاً نحو تبني المقترحات التركية كأساس . هذا يعود بصورة رئيسية إلى ما يتركه استمرار القتال من تأثير على وضع تركية .

٣ ــ نسخة من الورقة المشار اليها في برقيتي ١١٣٥ اعطيت إلى ناجي شوكت ، وقد اشرت مرة أخرى إلى النقطة (٥) من تلك البرقية . السكرتير العام قال اذا اقتضت الضرورة فان الحكومة التركية تستطيع ان تتفادى هـــذا بأن تأخذ المسؤولية على عاتقها . وقد اتفق مع تعريفي في الفقرة (٤) من البرقية ذاتها .

٤ ــ ناجي شوكت قال ان المقترحات التركية تمثل اقصى ما يستطيع ان يذهب اليه . اعتقد ان السكرتير العام لا يعتبر هذا نهائياً .

٥ – ناجي شوكت لا يزال هنا ، ويبدو ان هناك احتمالاً ببقائه حتى يتم تسلم جوابكم .

الوثيقة العاشرة :

إلى تركيا

من وزارة الخارجية إلى انقرة

ألرقم : ١٠٧٥ التاريخ : مايس ١٩٤١

مكررة : القاهرة : حكومة الهند

على الفور :

برقيتيكم المرقمتين ١١٢٩ و ١١٣٥ (في ٩ مايس : العراق) .

أؤيدكم فيما ذهبتم اليه في محادثتكم .

٢ – كما تعلمون اننا واثقون من ان رشيد عالي كان على صلة وثيقة بالالمان منذ مدة طويلة ، ولدينا احسن الاسباب التي تحملنا على الاعتقاد بأن ناجي شوكت نفسه قام بدور الوسيط حينما كان في انقرة للمرة الاخيرة ، ولكن خارج الموضوع في الوقت الحاضر . ناجي شوكت يعترف بأن رشيد عالي يرغب في استئناف العلاقات مع المانيا . ان أي عمل من هذا القبيل من جانب الحكومة العراقية هو بطبيعة الحال خرق صريح للمادة ٤ من المعاهدة البريطانية – العراقية ، ولا يمكن قبوله اطلاقاً من وجهة نظر الحكومة صاحب الجلالة .

٣ – المقترحات الواردة في الفقرتين ٤ و ٦ من برقيتكم رقم ١١٣٥ ستفرض قيوداً مهمة جداً على حقوق حكومة صاحب الجلالة بموجب المعاهدة ، وانه ليس من الممكن ان توافق على تحديد كهذا لحقوقها ، خاصة بالنظر إلى الاعتداء على الحبانية من قبل انصار رشيد عالي في الجيش العراقي بدون استفزاز من جانبنا .

٤ - لم تكن لحكومة صاحب الجلالة ولن تكون لها اية نية في القضاء على استقلال العراق ، ولكنها لا تستطيع ان تتخلى ، ولن تتخلى ، عن أي حق من حقوقها بموجب المعاهدة (وبالمناسبة فان الحفاظ على تلك الحقوق فيه أعظم فائدة لتركية) وانها يجب الا تصبح هذه الحقوق عرضة للهجوم بعدالآن .

٥ - يرجى ان تقولوا لوزير خارجية تركية ان هذه هي آراء حكومة صاحب الجلالة المدروسة ، وان تضيفوا اننا نكبت هجوماً داخلياً ضد العناصر غير الموالية في العراق ، وفي رأينا ان الحل الوحيد الذي سيقضي على الخطر الالماني ويضمن خطوط المواصلات الآمنة لبلدينا عبر العراق ، هو ان تستقيل حكومة رشيد عالي ، وحالما تؤلف في العراق حكومة صديقة فاننا لا نتوقع اية صعوبة جدية في الوصول إلى تسوية مرضية لكلا الطرفين . يجب ان تؤكدوا للحكومة التركية على اهمية امتناعهم عن قول او عمل كل مـــا من شأنه تشجيع رشيد عالي في مواصلة نضاله . وله لعلى جانب عظيم من الاهمية ايضاً انهم يجب الا يعطوا العراقيين أي سبب للأمل بانهم يستطيعون الهاءنا في مناقشات معقدة بينما هم ينتظرون وصول القوات الالمانية .

الوثيقة الحادية عشرة :

من مصر

من القاهرة إلى وزارة الخارجية

من السر مايلز لامبسون

الرقم : ١٦٢٦ التاريخ ٢ حزيران ١٩٤١

سري :

المعلومات التالية من (×)

حينما ذهب ناجي شوكت إلى انقرة قد نصح بان يستعمل كل نفوذه

لوقف ثورة العراق ، واذا لم ينجح في ذلك ان يستقيل .

٢ ــ لدى عودته اخبر ناجي شوكت رشيد عالي بذلك . بعض زملاء الاخير ايدوا هذه النصيحة ، ولكن رشيد عالي والضباط الكبار رفضوا وهددوا ناجي شوكت اذا استقال .

٣ ــ ناجي شوكت كان يحاول كسب الوقت ، وكخطوة اولى ارسل زوجته إلى انقرة ، وخطط ان يتوجه هو ايضاً إلى هناك « لأجل المعالجة » ليسحب نفسه بذلك من الحركة .



تعليقاتي على الوثائق

تعليقاتي على الوثائق المتقدمة

التعليق على الوثيقة الثالثة :

بدأت مشكلاتي مع السفارة البريطانية في انقرة بعد تقديم اوراق اعتمادي الى رئيس الجمهورية التركية بمدة وجيزة. فعند وصولي إلى انقرة، فهمت من سفارتنا فيها ان اسلافي كانوا على اتصال دائم بسفراء بريطانية إلى درجة انهم كانوا يستشيرون هؤلاء السفراء عن كافة الامور التي لها علاقة بسياسة العراق الخارجية ، ولا سيما تلك التي كان لها مساس بمناسباتنا مع الحكومة التركية حتى ان سفراء بريطانية كانوا يعتبرون السفارة العراقية في انقرة كجزء ملحق بسفارتهم ، فشعرت ان من واجبي ان اصحح هذا الانطباع قبل كل شيء وان اقضي على هذه العادة السيئة ، الماسة بكرامة بلادي فكان اول عمل قمت به — دون ان استشير السفير البريطاني — هو اني قمت بزيارة سفير الاتحاد السوفياتي كما زرت بقية السفراء والممثلين الدبلوماسيين الأجانب في الجمهورية التركية على الرغم من اني كنت عالماً بأن احداً من اسلافي لم يسبق له ان زار ممثل الاتحاد السوفياتي من قبل .

فقد جرت العادة ان يبدأ الوزير المفوض لأية دولة بزيارة زملائه السفراء والوزراء المفوضين في العاصمة التي يمثل بلاده فيها ولما كان سفير الاتحاد السوفياتي في انقرة اقدم السفراء فيها فقد بدأت بزيارته فاستقبلت من قبله ومن

قبل اركان سفارته وبقية موظفيها بجفاوة بالغة فكان لاقدامي هذا وقع مثير في الاوساط السياسية في انقرة الامر الذي عزّز مركز العراق كدولة مستقلة وليست كدولة واقعة تحت الانتداب البريطاني ولكن زيارتي هذه كانت سبباً لامتعاض السفير البريطاني مني .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فاني تلقيت برقية من وزارة الخارجية العراقية تطلب فيها مني السعي لدى الحكومة التركية لاسناد موقف العراق ووجهة نظره في قضية الاقليات في العراق التي كانت مطروحة يومئذ امام مجلس عصبة الامم ولزوم استشارتي للسفير البريطاني في انقرة قبل ان افاتح الحكومة التركية في الموضوع . اما انا فقد تجاهلت هذه التعليمات ففاتحت وزير خارجية الجمهورية التركية في الموضوع قبل ان استشير السفير البريطاني او ان اتصل به وقد وفقت في الحصول على وعد من وزير الخارجية التركية بتأييد وجهة النظر العراقية على قدر الامكان .

وهناك حادثة أخرى ، فان السفارة البريطانية في انقرة كانت قد أقامت حفلة رسمية ذات يوم بمناسبة احد الاعياد البريطانية ولم اتلق انا ولا تلقى احد من موظفي المفوضية العراقية اية دعوة لحضور هذا الحفل على الرغم من ان العرف والتقاليد الرسمية كانت تحتم توجيه مثل هذه الدعوة إلى كافة السفراء واركان السفارات الموجودين في عاصمة الدولة التي تجري في عاصمتها امثال هذه الحفلات ، اما الحفلات الخصوصية الاخرى فيقتصر الحضور فيها على من يرغب السفير في دعوته اليها .

ولم اتمكن في بادىء الامر من معرفة الاسباب التي ادت إلى عدم دعوتنا إلى هذه الحفلة حتى علمت ان همساً وتساؤلات سادت بين الحضار من جراء عدم حضورنا ، وان السفير البريطاني واركان سفارته اصبحوا في موقف حرج من جراء هذا الهمس وهذه التساؤلات وقد اراد السفير ان يتلافى الخطأ فوجه لي في اليوم التالي كتاباً يعتذر فيه عما حدث ويعلل ذلك ببعض العلل التافهة

كان عدم توجيه الدعوة الينا لحضور الحفل موضوع البحث مقصوداً او انه كان ناشئاً من اهمال او خطأ ارتكبه احد موظفي السفارة البريطانية او احد مستخدميها ، اما انا فأميل إلى الاعتقاد بأن الامر كان مقصوداً اذ لا يعقل ان يقع خطأ او اهمال في مثل هذا الامر وقد عزز هذا الاعتقاد مني اطلاعي الآن على هذه الوثيقة واعتبار السفير اياي شخصاً مزعجاً بحيث انه كان يريد سحبي من انقرة فقد استمرت مناسباته مع السفارة البريطانية في انقرة على هذا المنوال مدة بقائي وزيراً مفوضاً للعراق فيها وفيما يلي نص الاعتذار الذي تلقيته من السفارة المذكورة بهذه المناسبة :

عزيزي الوزير :

لا حاجة لي ان ابين شدة اسفي عندما لم اركم لا انتم ولا أياً من افراد معيتكم في هذا المساء . فعندما انتهت حفلتي بدون ان يحضرها أي ممثل من العراق ، شعرت بأن اوراق الدعوة ذهبت إلى غير محلها لاني لم اتصور أي سبب آخر لعدم حضوركم .

وبعد البحث تأثرت عندما فهمت ان هذا هو الواقع ولو اني حتى الآن لا استطيع ان اتبين كيف ان هذا الحادث الغريب قد حدث . ان هذا الحادث هو من سوء الحظ جداً ولم اشأ ان يحدث ولو ملكت العالم (تعبير انكليزي) ولا استطيع سوى ان ارجوكم ان تقبلوا اسفي الخالص والشديد . واني واثق من انكم عرفتم انه يجب ان يكون هناك خطأ ، واني متأثر لأن لا احداً من كتاب سفارتي او من كتاب سفارتكم لم يلفت نظري إلى هذه المسألة .

ونظراً إلى العلائق بين بلادكم وبلادي فأنكم والسيدة ناجي شوكت وافراد معيتكم هم (وارجو ان تتحققوا ذلك) اقدم من اؤمل ان اراهم في سفارتي في مثل هذه المناسبة .

ارجو ان تعتقد باني مخصلكم بكمال الاعتذار .

جورج كلارك .

التعليق على الشق الاخير من الوثيقة رقم ٣ :

كوني كنت موضع سخط الملك فيصل الاول وغضبه أمر معروف وغير خاف على أحد مدة طويلة ولكن كان ذلك يوم كنت متصرفاً رئيس بعد ان اصبحت وزيراً .

وكانت الاسباب التي جعلت الملك فيصل يرتاب مني وسببت غضبه علي كثرة ومنها انه كان يعتقد بأني بحسب كوني جمهوري النزعة كنت انتهز كل فرصة للحط من كرامته وقد تعزز هذا الاعتقاد لديه بعد ان اقدمت على توقيف مدير المزرعة الملكية السيد توفيق المفتي وسوقه الى المحكمة لأنه كان قد تسبب في غرق بغداد سنة ١٩٢٦ وكنت يومئذ متصرفاً للواء بغداد وقد فصّلت ذلك في ص (٧٨) من الطبعة الثانية من مذكراتي كما تعزّز لديه هذا الاعتقاد للمرة الثانية عندما وافقت على أن تجرى امتحانات طلاب المدارس الثانوية في الموصل في القصر الذي كان تحت استيجار الخزينة الملكية عندما كنت متصرفاً للواء الموصل سنة ١٩٢٧ على نحو ما فصلته ايضاً في ص ١١٣/٩٤ من مذكراتي في طبعتها الثانية .

وفيما يلي صور المخابرات الجارية بين دار الاعتماد في بغداد ووزارة المستعمرات في لندن .

F.O. 371/12259 (E-2842)

برقية رمزية

من المندوب السامي البريطاني في العراق السر هنري دوبس

إلى وزير المستعمرات

التاريخ ٢١ حزيران ١٩٢٧

الرقم : ٢٨٣

اخذ الملك فيصل في الآونة الاخيرة يسير على سياسة جعل الموظفين ، بما فيهم المتصرفين ، يعتمدون عليه شخصياً . ولهذه الغاية رفض قبل عدة اسابيع

الموافقة على عرض لائحة قانون للإنضباط يوفر للموظفين ضمانات كافية ضد الفصل الكيفي . استقال فرنون وبيورى من عضويتهما في لجنة الميزانية احتجاجاً على عمل الملك ، وكانت احدى المهمات التي انيطت بهذه اللاجنة هي اعداد مسودة تلك اللائحة . حاول فيصل ان يبرر موقفه جواباً عن احتجاجي مدعياً انه لا يزال هنالك عدد كبير من الموظفين السيئين الذين تدربوا في العهد التركي ، بحيث سيكون من المستحيل ازاحتهم بالاساليب التقليدية . وقد حاول الملك ووزير الداخلية قبل شهرين ان يفصلا بطريقة الاستعجال جميل العزاوي ، وهو واحد من انزه الموظفين واكثرهم كفاءة ، بحجة انه زود وزير الداخلية بمعلومات مضللة حول قضايا عشائرية معينة دون ان يكلف نفسه عناء التأكد من صحتها . وقد كان الامر تافهاً ، ويمكن تلافيه بتوبيخ رسمي بسيط في ظل أي نظام متمدن . وقد تمكنا ، كورنواليس وأنا ، من استخلاص وعد باعادة المتصرف المعزول بعد ثلاثة اشهر . ومع ذلك ، فانني اشك فيها اذا كان الوعد سينفذ عند حلول الموعد . ان ثقة جميع موظفي العراق قد تزعزت بسبب هذا الفصل . والآن تأتي الحادثة الثانية والتي هي أسوأ من سابقتها ، وهي قضية متصرف الموصل الممتاز ناجي شوكت . ان ناجي متطرف نوعاً ما في آرائه ، وربما ضد الانكليز قليلاً ، ولكنه نزيه ، وشغول ، وكفوء . وهو ينتمي إلى فئة الشباب العرب الذين هم جمهوريون في ميولهم ، ولذلك فانه غير محبوب من قبل فيصل . وكان قد اخبر مدير المعارف في الموصل مؤخراً ان الامتحانات المدرسية السنوية يمكن اجراؤها في دار الملك في الموصل ، وارسل نسخة من كتابه إلى ناظر الخزينة الملكية الخاصة للتأييد . ان الملك يقضي حوالي اسبوع واحد فقط من السنة في هذا البيت المهجور جداً في الموصل ، وقد اعتاد ان يعيره للاغراض العامة كلما تطلب الامر . ان الاجراء الذي اتخذه المتصرف كان بدون لباقة ومخالفاً للاتيكيت ، ولكنه لم يكن بدرجة تستوجب الفصل . وقد وجد وكيل مستشار وزارة الداخلية الملك في ثورة من الغضب لا يمكن كبحها بسبب هذه الاهانة ، وانه كان يقول ان الملكية الدستورية هي امر سخيف

ويطالب بفصل ناجي فوراً . ولم يكن الملك ليصغي لأي تدخل ، وقد اجبر رئيس الوزراء على عرض موضوع فصله على مجلس الوزراء . كتب مستشار وزارة الداخلية بالوكالة ما يأتي : يبدأ . الاسلوب في القضيتين الاخيرتين كان متماثلاً . حادث تافه للغاية قلب بعد تشويهه إلى اهانة شخصية ، وهكذا خرج عن نطاق المعالجة الادارية غير العاطفية . ان اجراءات فصل اولئك الموظفين الصغار كالقائمقامين والمديرين ، ومعظمها بوحي من الدسائس المحلية ، كان لها أثر مفجع على معنويات موظفينا الإداريين ، واختفى كل شعور بالضمان ومعه كل شجاعة ادارية . لقد بلغنا مفترق الطرق ، وعلينا ان نتصدى لحماية ناجي او ان نتوقع حدوث حادثة أخرى . انتهى . انني اتفق مع المستشار في اعتبار الوضع جدياً ، وحالما يصدر قرار مجلس الوزراء بفصل ناجي ، وهي نتيجة يبدو انها مفروغ منها ، فانني سأطلب إلى فيصل عدم المصادقة عليه .

وعندئذ ستثور الاسئلة التالية : (١) هل ان ضمان مدة خدمة كبار الموظفين ، وكونهم بمنجى من الفصل الكيفي امر تستطيع حكومة جلالته ان تصر عليه بوصفه ضرورياً لتحقيق الاستقرار والتنظيم الجيد لمالية حكومة العراق استناداً إلى المادة الرابعة من المعاهدة ؟

(٢) اذا كان الجواب على (١) هو بالايجاب ، فهل من الحصافة الاضرار ؟ انني اعتقد ان الجواب على (١) هو بالايجاب ، اما فيما يتعلق بـ (٢) فان الملك ، بصورة مؤكدة تقريباً ، سيجعلها مسألة كرامة شخصية ، وانه قد يذهب إلى حد التهديد بالتنازل عن العرش . ومع ذلك فانني اشعر ان الادارة بصورة عامة قد تدهورت مؤخراً بدرجة من السرعة كنتيجة للسياسة الشخصية للملك ولبعض الوزراء المعينين بحيث يجب عليّ ان اضع قدمي مصراً ، واواجه النتائج. سأكون ممتناً لو تلقيت تعليماتكم برقياً . وفي الظروف الاعتيادية كنت ابلغكم بما تقدم بالبريد . ولكن التأخير في امر من هذا النوع سيفرض توتراً لا يطاق على العلاقات بين الملك فيصل وبيني .

برقية رمزية

جواب وزير المستعمرات إلى المندوب السامي في العراق
٢٤ حزيران ١٩٢٧

F.O. 371/12259 (E-2842)

الرقم ٢١٦

اوافق على رأيكم فيما يتعلق بجواب كلا السؤالين المثارين في القسم الاخير من برقيتكم المرقمة ٢٨٣ والمؤرخة في ٢١ حزيران ، وامنحكم تخويلي وتأييدي الكاملين في اتخاذ الاجراء الذي تجدونه مرغوباً فيه لمعالجة الموقف . ولا شك انه لن تغيب عن بالكم اهمية اتاحة الفرصة للملك للتراجع بصورة مشرفة عن الموقف الذي اتخذه وانكم ستعملون كل ما في وسعكم ، فيما اذا كان الملك فيصل راغباً في قبول المنطق ، لتضمنوا بأن يكون تغييره لموقفه في الظاهر وكأنه حدث تلقائياً .

ايمري

الجواب الرمزي المرسل من المندوب السامي البريطاني في العراق إلى وزير المستعمرات

F.O. 371/12259 (E-2842)



مهم :

الرقم : ٢٩٩

حاولت بكل طريقة ممكنة ان اسهل الطريق على فيصل في قضية متصرف الموصل الذي استدعي إلى بغداد مسحوب اليد . لم اخبر احداً حتى الآن بتدخلي في الموضوع باستثناء رئيس الوزراء الذي يعرب عن اتفاقه التام مع رأيي . لقد وصلتني الآن كلمة من فيصل بصورة خاصة بواسطة ادموندس بأنه سيتنازل

عن العرش اذا ضغطت عليه أكثر من ذلك . اخشى ان يكون جاداً في قوله . يدعي جلالته الآن ان الاحتجاج الساخط الذي كتبه ناجي محقاً هو دليل على التمرد يستحق عليه الفصل . سأجري مقابلة نهائية صباح اليوم (السبت) ولكن رأيت من الضروري ان احذركم حالاً اذ قد تجد الاحداث طريقها إلى الصحف قبل ان يتسنى الوقت لاعداد بيان .

ان ما جاء اعلاه هو بالاشارة إلى برقيتكم رقم ٢١٦ والمؤرخة في ٢٤ حزيران .

ولكن بعد كل هذا العداء والجفاء رأى الملك فيصل ان من المصلحة نسيان الماضي والتعاون على ما فيه خير البلاد ومصلحتها فتم التفاهم بيننا بعد ان دعاني إلى تناول طعام الغذاء على مائدته على نحو ما شرحته في الفصول السابقة في كتابي (سيرة وذكريات ثمانين عاماً) .

التعليق على الوثيقة ٦ :

الانكليز يقولون ان رشيد عالي هو الذي ارسلني إلى انقرة للاتصال بسفير المانية فيها الفون بابن ورشيد عالي ينفي ذلك نفياً باتاً في بياناته التي ادلى بها إلى جريدة الاخبار القاهرية في ١٩٥٧/٩/١ اذ يقول :

في الحقيقة كان ناجي شوكت يقوم بزيارة لانقرة،حدث اثناء ذلك ان اتصل وزيرالمجر المفوض هناك بالسيد ناجي الذي كان وزيراً مفوضاً للعراق في تركيا قبل توليه منصب وزير العدل الذي تربطه بوزير المجر صداقة وقد دعاه هذا السفير إلى دار السفارة المجرية،وبالصدفة كان هناك بعض المسؤولين الالمان وجرى حديث ودي عن العلاقات بين المانيا والعراق ولم يصدر أي بيان او اتفاق كما جاء بالمذكرات والوثائق الالمانية التي وجدت في اوراق هتلر الخاصة ا هـ .

والحقيقة انه لا الذي قاله رشيد عالي ولا الذي قاله الانكليز كان صحيحاً ، اما الحقيقة فهي كما دونتها بالتفصيل في كتابي (سيرة وذكريات ثمانين عاماً) فأني انا الذي اتصلت لأول مرة بفون بابن اثناء زيارتي لانقرة وذلك بصفتي الشخصية وليس بصفتي وزيراً للعدلية .

وبعد هذه المقابلة (الأولى) جرت اتصالات أخرى مع فون بابن وكانت هذه المرة بعلم من رشيد عالي وموافقته وقد اثمرت تلك الاتصالات ببيانات الحكومتين الالمانية والايطالية التي اذاعتها محطتا اذاعة الدولتين في حينه على ما شرحته في كتابي آنف الذكر (ص ٤٠٢ — ٤١٦) من الطبعة الثانية .

تاريخ
ميسان وعشائر العمارة

دراسة
اجتماعية . اقتصادية . سياسية

تأليف
جبار عبد الله الجويبراوي

دراسات من

تاريخ العراق المعاصر

(١٩٢١ - ١٩٥٨)

خلاصة تاريخ الملكية

و

دراسة في الفكر السياسي

تأليف

الدكتور. فاضل حسين

استاذ متمرس. جامعة بغداد

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٣٧٨) لسنة ١٩٩٠



بغداد ـ هاتف ٨٨٨٢٧٢٦

عرفت السيد ناجي شوكت - وأنا صحفي - في ربيع عام ١٩٢٦ يوم كان متصرفاً للواء بغداد وأمر بتوقيف السيد توفيق المفتي، مدير المزرعة الملكية، الذي فتح ثغرة في دجلة الفائض في ذلك العام فتسبب في غرق الضاحية الشمالية من بغداد، بما فيها البلاط الملكي، ولم يسمح «سيادته» بتسريح السيد المفتي على الرغم من الكفالة التي تقدّمت بها الخزينة الملكية. وزادت معرفتي به بعد التحاقه بوزارة السعدون الثالثة وزيراً للداخلية في الثالث من حزيران سنة ١٩٢٨، ثم تأليفه الوزارة في الثالث من تشرين الثاني سنة ١٩٣٢، بعد تحرر العراق من الانتداب البريطاني ودخوله عصبة الأمم، فعرفت فيه حصافة الرأي، وبُعد النظر، والحرص على خدمة المصلحة العامة دون مصالح المرموقين. ولما اعلنت الحرب العالمية الثانية في الثالث من أيلول سنة ١٩٣٩ أصبح هذا الرجل النبيل عنصراً فعالاً في الحركة الوطنية التي قامت في البلاد، وأدّت الى الاصطدام بين الجيشين العراقي والبريطاني في الثاني من آيار سنة ١٩٤١ وقد عانى من مضايقة السلطات البريطانية وأذنابها ما عاناه زملاؤه من تشريد واعتقال وسجن ومصادرة أموال وشنق بعضهم. ولما فرّج الله كربته، وخرج من السجن في نيسان عام ١٩٤٨ كانت له صولات وجولات حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وهي الثورة التي أطاحت بنظام الحكم الملكي وصيّرت العراق جمهورية مستقلة فتحقق بذلك ما كان يحلم به منذ عام ١٩٢٠ يوم كان عضواً في جمعية حرس الاستقلال حيث قامت ثورة العشرين الكبرى. ومذكرات ناجي شوكت التي تصدر اليوم في طبعتها الرابعة من افضل مذكرات المخضرمين، وأغزرها مادة، وأبعدها عن الأنانية والتأويل. فرحم الله أبا طلال وألف شكر لمكتبة اليقظة العربية التي تولّت طبع هذه المذكرات النفيسة.

السيد عبدالرزاق الحسني
١٠ آذار ١٩٩٠

تصميم: الغد - هاتف: ٧١٩٤٦١٢



نشر وتوزيع مكتبة اليقظة العربية
بغداد - سنك - شارع الرشيد
هاتف ٨٨٧٧٠٢٨
السعر ٥٫٠٠٠ دينار

